انفجار المشرق العربي

Georges Corm

Le Proche-Orient éclaté

1956-2006

Troisième édition mise à jour

Gallimard

الكتاب: انفجار المشرق العربي

المؤلف: د. جورج قرم

الغلاف: د. ڤينوس نادر

الترجمة: د. محمد علي مقلد

التحقيق: نسيب عون

المراجعة: المؤلف

الناشر: * دار الفارابي - بيروت - لبنان

ت: 301461(01) - فاكس: 307775(01)

ص.ب: 3181/11 - الرمز البريدي: 2130 1107

e-mail: farabi@inco.com.lb

www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى 2006

ISBN: 9953-71-184-4

ISBN: 2-7073-1152-9

Ouvrage publié avec le concours du Ministère français chargé de la culture - Centre National du Livre.

جورج قرم

انفجار المشرق العربي

من تاميم قناة السويس إلى غزو العراق

2006–1956

ترجمه عن الفرنسية: د. محمد علي مقلد

حققه: نسيب عون

راجعه: المؤلف

دار الفارابي

للمؤلف

- السياسة الاقتصادية والتصميم في لبنان (باللغة الفرنسية)، بيروت، 1965.
- تعدّد الأديان وأنظمة الحكم، دار النهار، بيروت 1977، وهي أطروحة الدكتوراه التي صدرت عام 1971 في باريس باللغة الفرنسية وعام 1973 في سراييفو باللغة الصربوكرواتية، تحت إشراف المركز الوطني للأبحاث العلمية اليوغوسلافية.
- الاقتصاد العربي أمام التحدّي، دار الطليعة، بيروت 1977.
- التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظور التاريخي، دار الطليعة، بيروت 1980. صدر أيضاً باللغتين الفرنسية والإنكليزية.
- التنمية المفقودة، دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية، دار الطليعة، بيروت 1981.
- انفجار المشرق العربي، من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان، دار الطليعة، بيروت 1987. صدر أيضاً باللغتين الفرنسية والإنكليزية بطبعات متتالية.
- أوروبا والمشرق العربي، من البلقنة إلى اللبننة، تاريخ حداثة غير منجزة، دار الطليعة، بيروت 1990. صدر أيضاً باللغتين الفرنسية والألمانية.
- مستقبل لبنان في المحيط الإقليمي والدولي، كتاب جماعي بمساهمة وتحت إشراف المؤلف والأستاذ بول بلطة، باللغة الفرنسية، بيروت 1990.
- إعمار بيروت: الفرصة الضائعة، دراسة جماعية نشرت في بيروت عام 1992، على نفقة المساهمين.
- التحوّل، رواية عن الحرب اللبنانية باللغة الفرنسية، باريس 1992.
- النزاعات والهويّات في الشرق الأوسط ١٩١٩-١٩٩١، صدر باللغة الفرنسية في باريس عام 1992، بمساندة المركز الوطني الفرنسي للآداب.
- العلاقات الاقتصادية والمالية الأوروبية-العربية، ١٩٦٠-١٩٨٦. مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت 1994.
- الفوضى الاقتصادية الدولية الجديدة، دار الطليعة، بيروت 1994. وقد نشر أيضاً بكل من اللغات الفرنسية والإيطالية والبرتغالية والرومانية والعربية، دار الطليعة، بيروت.
- المصلحة العامة والإعمار في الاقتصاد السياسي لما بعد الحرب، دار الجديد، بيروت 1996.
- مدخل إلى لبنان واللبنانيين، يليه اقتراحات في الإصلاح، دار الجديد، بيروت 1996.
- انفجار المشرق العربي، 1990-1996 (المجلّد الثاني)، صدر باللغة الفرنسية، وقد تمّ دمج المجلدين الأول والثاني في كتاب واحد مع زيادة أبواب إضافية متعلقة بنقد المناهج التاريخية في

الكتابة حول الشرق الأوسط، صدر عام 1999. وقد نال هذا الكتاب جائزة الصداقة العربية-الفرنسية لعام 1999، وترجم إلى اللغات البولونية والإيطالية والبلغارية.

- التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية (رقم 6)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك 1997.
- الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان، الشركة اللبنانية للتوزيع والنشر، بيروت 2001.
- المتوسط: حيّز نزاع وحيّز أحلام (مجموعة دراسات) صدر في باريس عام 2001.
- شرق وغرب: الشرخ الأسطوري، صدر في باريس عام 2002 وترجم إلى اللغات الإيطالية والإسبانية والتركية والكتلانية والبرتغالية والألمانية والعربية (دار الساقي، بيروت).
- لبنان المعاصر: تاريخ ومجتمع، صدر باللغتين الفرنسية والعربية (المكتبة الشرقية، بيروت).
- يواكيم مبارك، رجل مميّز، نصوص مختارة جمعها وقدّم لها المؤلف، صدر باللغة الفرنسية (المكتبة الشرقية، بيروت).
- المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين، صدر في باريس عام 2006.

البريد الالكتروني: georgescorm@georgescorm.com
الموقع الإلكتروني: www.georgescorm.com

مقدمة الطبعة العربية

يسرّني أن اقدم للقارئ العربي الطبعة العربية لمؤلّفي الذي صدر في طبعته الأولى باللغة الفرنسية عام 1983، وتم نقل هذه الطبعة إلى اللغة العربية بعنوان \انفجار \المشرق \العربي لدى دار الطليعة في بيروت عام 1985. وقد تتالت الطبعات باللغة الفرنسية وتمّت زيادة إضافات عديدة عند كل طبعة جديدة حتى أصبح هذا المؤلَّف يشمل اليوم مدخلاً نقدياً ومنهجياً لطرائق كتابة تاريخ منطقة الشرق الأوسط، مكوّناً من خمسة فصول، قبل الدخول في السرد التاريخي الذي يمتد من تأميم قناة السويس (1956)، حتى غزو القوات الأميركية للعراق (2003).

جراء كل الإضافات، اصبح الكتاب يحتوي على 1080 صفحة باللغة الفرنسية، وقد تم نشره مؤخراً باللغة الإيطالية في أربعة مجلدات منفصلة، إضافةً إلى طبعة باللغة البولندية، وطبعة باللغة البلغارية وطبعة قديمة باللغة الإنكليزية، انطلاقاً من الطبعة الفرنسية الأولى.

وقد زدت الفصول الخمسة الأولى للكتاب في عام 1998، وهي فصول تحلّل بشكل نقدي أنظمة الإدراك والمقاربات المنهجية والمصطلحات والعبارات والتسميات المختلفة والمتناقضة التي يستعملها الأكاديميون والصحافيون ورجال السياسة، من الغرب ومن الشرق، في تناول أوضاع المنطقة أو سرد أحداثها التاريخية. وقمت بهذا التحليل النقدي لما رأيته من تناقضات صارخة تجافي الوقائع الموضوعية في الرؤى المختلفة لمنطقة الشرق الأوسط وبالأخص المشرق العربي.

هذه الرؤى تنبع من الأهواء والعواطف التي تتميز بها القوى الدولية والإقليمية التي تتصارع من أجل الهيمنة على هذه المنطقة من العالم، المتميزة باضطرابات متواصلة منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا. وقد لاحظت مراراً أن الأعمال الأكاديمية الطابع الصادرة عن الجامعات الغربية، بما فيها أعمال الطلاب العرب وأطروحاتهم المنشورة أو غير المنشورة، متأثرة إلى أبعد الحدود بمنظومات من المقولات والمفاهيم غير الدقيقة وغير المتناسقة، مما يساهم في تشويه صورة المنطقة وبشكل خاص صورة المجتمعات

العربية، ليس تجاه الدول الغربية وحسب، إنما أيضاً تجاه الجمهور العربي نفسه. فالتقاليد العربية في الكتابة عن المنطقة، بما فيها الاتجاهات الإسلامية في الكتابة، هي أيضاً متأثرة بنظمُ إدراك مشوّهة، سواء نتيجة مآسي تاريخ العرب منذ انحطاط الخلافة العباسية في القرن العاشر والحنين إلى الأمجاد التي ولّت من دون رجعة، أم بسبب تأثير الفكر الغربي ونظرته إلى المنطقة على العرب أنفسهم.

لذلك رأينا نشر هذه الفصول المتعلقة بالنقد المنهجي لتأريخ المنطقة في جزء أول، لكي يكون في متناول الباحثين العرب من المؤرخين أو الاختصاصيين في العلوم الإنسانية المختلفة، على أمل أن يساهم هذا الجزء في إطلاق نقاش حيوي ومثمر، من أجل تأسيس استقلال فكري وثقافي عربي في النظرة إلى شؤون منطقة الشرق الأوسط، وبشكل خاص المنطقة العربية فيها.

إن ما ينقص وطننا العربي هو هذا الاستقلال الفكري المبني على تراكم معرفي متماسك. فقليلون هم المثقفون العرب الذين يعملون ويفكرون بعيدين عن وطأة الظروف الآنيّة، بل الحدث اليومي أو آراء الدول الغربية، بجامعاتها ووسائل إعلامها، حول المنطقة وما يُقال ويُشاع عن مميزات مكوّناتها الاجتماعية؛ كما نلاحظ، ما عدا استثناءات قليلة، إن المثقفين العرب لا يبنون أعمالهم على منظومة فكرية عربية ـ وهي مفقودة في الحقيقة ـ ولا يسعون إلى إبراز أعمال غيرهم من المثقفين العرب وتطويرها؛ بل في معظم الأحيان نراهم يكرّسون جهودهم الفكرية إلى التصدّي لعوامل ونظرات ظرفية وإلى مناقشة آراء الباحثين الغربيين حول العرب والمسلمين. وخير دليل على ذلك الردود العربية الكثيرة على المؤلف السخيف لصموئيل هانتنغتون حول صراع الحضارات. في الأدب السياسي الإسلامي العربي وحده، نجد نوعاً من الاستقلال الفكري، يكاد يكون انغلاقاً فكرياً، لأنه أدب انفعالي لا يهتم إلا بالرد على بعض التيارات الفكرية، مثل العلمانية أو الإدّعاءات الأدبية والإعلامية الصهيونية. هذا إضافة إلى التناقضات العديدة الكائنة في التوجهات المختلفة للتيارات الإسلامية.

إن تأسيس منظومة فكرية عربية يُبنى عليها نظام إدراكي متماسك يسمح برؤية الوقائع والأحداث في سياقها الحقيقي لهو مهمة ملحّة، لو أردنا أن نبين المظاهر العديدة لحرب أهلية عربية كامنة نعيش تداعياتها السلبية المتواصلة منذ عقود، ولو أردنا أن نستكشف سُبل مستقبل أفضل لهذه الأمة التي تعيش بطريقة مأسوية تراجعية ومليئة بخيبات الأمل، منذ عهود تحقيق استقلال الأقطار العربية. إن الأحداث الأخيرة المتجسّدة باستمرار العجرفة الإسرائيلية واستيطان الأراضي الفلسطينية وبغزو أميركا للعراق لهي عوامل تؤجج انقساماً خطيراً في

الرأي العربي، بين من يريد الاستسلام من أجل إعادة البناء واتقاء شر أميركا وإسرائيل ومن يريد الاستمرار في الممانعة، ولو بدون سلاح وقتال.

لقد حان الوقت لأن نتفحص بعمق أسباب فشل النهضة العربية ما بين 1825 و1956 وسير المجتمعات العربية نحو مزيد من الانحطاط والوهن والتفرقة أمام التحديا ت الخارجية. وقد تكون المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم اليوم التي تعا ني من نشاط استيطاني في جزء من أراضيها، ومن احتلال عسكري لأقطار أخرى أو لبعض أجزاء أقطار (الجولا ن السوري).

إن المسعى المبذول في هذا الكتاب يهدف إلى إثارة الاهتمام حول ظاهرة الانحطاط المتواصل الذي يصيب المجموعة العربية، وذلك عبر نقد منهجي لمعظم الطروحات والآراء والمنظومات المفاهيمية التي تعتمدها الدوائر الغربية (بما فيها إسرائيل) أو يعتمدها المثقفون العرب والقيادات العربية المختلفة. فقد حان الوقت لأن نعي عمق المشكلات التي نتخبط فيها وعجز الرؤى المختلفة، إسلامية كانت، عربية علمانية أم غربية، في تناول مشكلة الانحطاط وما أسميته دينامية الفشل الذي نتخبط فيه.

قمتُ بهذا الجهد النقدي في الجزء الأول من الكتاب كمدخل منهجي لا بدّ منه، قبل الدخول في الأجزاء التالية التي تسرد الوقائع والأحداث التاريخية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط ــ وبالأخص في المشرق العربي بالذات ــ، من تأميم قناة السويس إلى غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003، ومن ثم إعادة زعزعة استقرار لبنان ومحاصرة الحكم السوري. وعملاً بالمنهج الذي أصفه في هذا الجزء الأول، فقد سعيت إلى سرد هذه الوقائع التاريخية من خلال الرؤى المختلفة للقوى الفاعلة في المنطقة وخارجها، لكي يفهم القارئ ــ أعربياً كان أم غربياً ــ الأوجه المختلفة للحدث الواحد، بحسب موقع المشاهدة والمصالح المعنية. ذلك أن فهم منظومات الإدراك والعواطف والمصالح التي تساهم في صنع الحدث ــ وفي حالة العرب صنع دينامية الفشل ــ لهو أمر في غاية الأهمية أيضاً، من أجل استكشاف الطريق إلى بناء أنماط تصرّف جديدة وخلّاقة تكسر هذه الدينامية القاتلة.

ليس من عربي اليوم إلا ويشكو من أوضاع أمّته، من انحطاط وتراجع، وسط عالم صاخب يتميّز بالتقدم التقني الهائل من جهة، وبتحديات ضخمة للمجتمعات التي لم تتمكن من الدخول إلى عالم العلم والتكنولوجيا والانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تفرضه الدول الصناعية الكبرى على جميع الدول، من جهة أخرى. ولم يبقَ العالم العربي بعيداً عن كل هذه التطورات الاقتصادية والعلمية والمعرفية وحسب، بل أصبح محطّ أنظار العالم، كبقعة من هذا الكون ما تزال تتميز بالتخلّف العميق وبتصدير إيديولوجيات العنف الإرهابي إلى أقطار أخرى من العالم.

ممّا لا شك فيه أننا، كعرب، نعيش حالة ضبابية فكرية وثقافية مطلقة، بحيث أصبحنا فاقدين لهويتنا الجماعية، ما يولّد أهواء متأجّجة ومتناقضة حول هوية مجتمعاتنا بين القليل مما تبقى من عروبة منفتحة وحضارية الطابع، وهي أصبحت مهمّشة، وبين هويات إسلاموية الطابع تفرّقها مواقف متباينة ومختلفة، مثل أنواع عديدة من الحركات الجهادية والتكفيرية وأنواع أخرى من المناداة بالهوية الإسلامية الجامعة وضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، مروراً بتفجّر عصبيات مذهبية مختلفة، تظهر في بعض الأحيان بشكل عنيف.

أضف إلى ذلك العصبيات القطرية التي تستخدم هوية العروبة أو هوية الإسلام لتفرض مصالح ضيّقة تحول دون تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي في مواجهة التعديات الآتية من الخارج على أراضي الأمة وخيراتها. وقد زاد الطين بلّة مؤخراً مبادرة الولايات المتحدة وادّعاؤها أن سياستها في المنطقة تهدف إلى إقامة الديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان والقضاء على الأنظمة الديكتاتورية العربية المسؤولة، بحسب نظرتها، عن بقاء العرب في حالة تخلّف وهامشية وعنف. وقد انقسم العرب اليوم بين من يدّعي أن سبب الانحطاط الحقيقي للعرب هو فعلاً العوامل الداخلية (طبيعة الأنظمة، استمرار القِبَلية، رفض الرأي الآخر...) وبين من يدّعي أن السبب الجوهري لانحطاط الأمة هو العامل الخارجي، بدءاً من الاستعمار الأوروبي وانتهاءً بإقامة الكيان الصهيوني الغاصب والغزو الأميركي للعراق، ومروراً بكل الانقلابات في الأنظمة السياسية التي تمّ تدبيرها من الخارج لتأمين مصالح الدول الكبرى.

إن ما قمنا به في سردنا للوقائع التاريخية هو مسعىً لتبيان تأثير كل من العوامل الداخلية والخارجية وأنماط التشابك الوثيق بينهما. وفي اعتقادنا أن هذا التشابك بين الداخل والخارج هو الذي يميّز دينامية الفشل والانحطاط ويفسّرها، إضافةً إلى عوامل اقتصادية عملاقة، قليلاً ما يتم أخذها في الحسبان بكل أوجهها، أعني تأثير النفط على حياة المجتمعات العربية. فقد كان للنفط منذ بداية استغلاله، ابتداءً من القرن العشرين، تأثيرات متعددة الجوانب، ليس من ناحية تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية وحدها، إنما أيضاً ما كان له من تأثير في الأوضاع السياسية والاجتماعية الداخلية، وكذلك في العلاقات بين الأقطار العربية. والجدير بالملاحظة أن زيادة أسعار النفط، بشكل فجائي وغير مسبوق في بداية سبعينات القرن الماضي، قد أحدث أكثر من انقلاب في هذه الأوضاع، قلّما يتم التطرّق إليها في الأبحاث حول المنطقة.

في هذا السياق يمكن النظر إلى بروز «الصحوة الإسلامية» كبديل لكل من الرأسمالية والاشتراكية الآتيتين من الخارج، من نتاج الطفرة النفطية. ولا يبدو اليوم أن هذه الصحوة قد أوقفت المسار الانحطاطي ودينامية الفشل. بل على العكس من ذلك، فهي زادت من

ضبابية مشكلة الهوية عند العرب وتنكرت لكل تراث النهضة العربية الأولى، وبذلك كانت حلقة من حلقات قطع الجذور ومنع التراكم المعرفي الذاتي. فالنهضة العربية الأولى تميّزت في شكل إيجابي، بمسعاها في التوفيق بين أفكار الحداثة الآتية من أوروبا بعد الثورة الفرنسية وبين التراث المحلي. أما اليوم فقد أصبحنا أسرى الأدبيات المهزيلة لحوار الحضارات والأديان، فيما مشكلاتنا الأساسية لا تمتّ بصلة إلى مثل هذا الحوار، إذ للعرب أراضٍ محتلة من جهة، وهم معرّضون لاستمرار الهجمة الصهيونية الاستيطانية من جهة أخرى. فهذه الدعوة إلى الحوار هي إلهاء عن القضايا المصيرية الأساسية، سواء أكانت هذه القضايا تتعلّق بالعامل الخارجي أم بالعوامل الداخلية.

وفي كتابة الرواية التاريخية، سعيت أيضاً إلى مخاطبة العقل الغربي والعقل العربي بالصراحة والمعايير نفسها، من دون ازدواج اللسان أو الوقوع في انفصام الشخصية الذاتية في مخاطبة الأجنبي ومخاطبة بني قومي. فالمنهج الذي من خلاله أكتب هو منهج نقدي صارم لا يقبل التساهل في وصف الأمراض والمآسي التي نعاني منها، سواء على يد الدول الكبرى أو على يد أنفسنا، بل سعيتُ باستمرار ـ كما ذكرتُ ـ إلى استكشاف الخيوط الخفية التي تتحكم بتصرفات كل من الدول الغربية الكبرى بمنظومتها الفكرية والعلمية والأكاديمية، تجاه منطقتنا وكل من الأقطار العربية ونظم إدراكها ونمط تصرفاتها.

لقد ختمت هذا المؤلف بسلسلة من الملحقات المتعلّقة بمواضيع معينة مثل تصنيف المجموعات العرقية والمذهبية في الوطن العربي ومسألة انهيار السلطنة العثمانية، وكذلك تأسيس جامعة الدول العربية وأدائها، وتاريخ الصهيونية والتطور الاقتصادي للمنطقة. وفي كل ملحق ذكر وتقييم للعديد من المراجع، سواء باللغات الأجنبية أم باللغة العربية، هذا مع ذكر العديد من المراجع في ملحق خاص للدول العربية الرئيسية (مصر، سوريا، لبنان، فلسطين، العراق، الأردن، المملكة العربية السعودية ودول الخليج، الجزائر وليبيا). قد لا تكون كل هذه المراجع شاملة، إنما تعطي القارئ نظرة عامة عمّا يُكتب من أبحاث ومؤلفات حول المنطقة.

في الأصل، كان الجزء الكبير من المراجع المذكورة، باللغة الفرنسية أو الإنكليزية، ومنها العديد من المؤلفات المكتوبة أصلاً باللغة الفرنسية أو الإنكليزية من قبل شخصيات عربية سياسية أو أكاديمية أو المترجمة إلى هاتين اللغتين. وقد قيّمتها للقارئ في الملحقات، بالنسبة إلى موضوعية مقاربتها لمنطقة الشرق الأوسط أو بالعكس: نظرتها العاطفية والبعيدة عن الواقع، بخاصة في ما يتعلّق باختيار المحدّد الديني كمعيار محوري لوصف شعوب المنطقة. وكنت قد ذكرت أيضاً، في الطبعات باللغة الفرنسية، المؤلفات العربية التي اعتبرتها مهمة للغاية، لما تحتويه من نظرة عميقة إلى واقع المنطقة وتاريخها وإشكالية تطورها، وذلك

هذه الكتب، ومعظمها ليس مترجماً إلى لغات أجنبية. وفي هذه الطبعة العربية، أضفت ما تيسّر لي من مراجع أخرى باللغة العربية، كي يتسنى للقارئ العربي التعرّف إلى ما يتوافر له بلغته الأم من مراجع. هذا مع العلم أن الكثير من المراجع المذكورة، باللغة العربية، قد لا يتوافر للقارئ، نظراً إلى عوامل عديدة، منها عدم انتقال الكتب من قطر عربي إلى آخر بسهولة، وعدم إعادة طباعة الكثير من الكتب بعد استنفاد نسخها. وهذا يدلّ على الوضع الثقافي البائس عندنا. ومع ذلك فإنني آمل أن تفيد هذه الملحقات القارئ العربي والصحافي وطلّاب الجامعات.

أملي أيضاً أن يكون هذا المؤلَّف صالحاً لانطلاق حوار جديد، أكثر واقعية وصوابية، في ما بيننا كعرب، لاستكشاف سبل الخروج من مسار الانحطاط ودينامية الفشل، ولإرساء دعائم نهضة عربية ثانية تخرجنا ممّا نتخبّط فيه من أمراض جماعية وحروب داخلية وخارجية ولكي نتمكن من اللحاق بسائر الأمم، فنوفّر على الأجيال المقبلة أن تعيش العذاب نفسه والشعور بالعار ذاته الذي ينتاب كل عربي من الجيل الحالي والأجيال السابقة، وكي نقضي على ما يمكن أن يولّده هذا الشعور من خيبة أمل وعدم الاهتمام بمصير الوطن أو الأوطان العربية، والبحث عن الخلاص الشخصي في جمع المال أو في الهجرة أو في الانتهازية القاتلة، أو في أنواع مختلفة من العنف الذي يأخذ الطابع العبثي في بعض الأحيان(*).

هامش: إن تعريب هذا المؤلف الضخم تطلّب جهداً كبيراً في المراجعة وتكييف المفاهيم والتعابير الغربية بلغتنا العربية. وفي هذا الخصوص أودّ أن أشكر السيد نسيب عون الذي تولّى المراجعة اللغوية الأخيرة، بينما تحملتُ أنا مسؤولية تعريب المفاهيم والمقولات العائدة إلى علوم التاريخ والعلوم الإنسانية الأخرى المستعملة في الكتاب. وأود هنا أن أشير بشكل خاص إلى ما تمّ شرحه بإسهاب في الفصل الأول من الكتاب، بالنسبة إلى تسمية الحيّز الجغرافي موضوع الكتاب. فالطبعة الفرنسية حملت عنوان انفجار الشرق الأدنى، واستعملت أيضاً فيها تعبير «الشرق الأوسط» عندما يتوسّع نطاق التحليل إلى تركيا وإيران. لكني اخترت في تعريب الكتاب تعبير «المشرق العربي»، ذلك أن محور التحليل التاريخي في الكتاب يصبّ على ما نسمّيه، نحن العرب، المشرق العربي. وقد استعملت مراراً تعبيراً مختصراً، أي «المنطقة»، عندما يشمل التحليل دولاً غير عربية، مجاورة للمشرق العربي وفاعلة في مصيره.

بيروت، في 31/ 3/ 2006

جورج قرم

(*) للأحداث اللاحقة لهذا التاريخ، انظر الملحق ص 703.

مدخل

أوهام الذاكرة والإدراك

الذاكرة والتاريخ في منطقة الشرق الأوسط

تاريخ المشرق العربي الذي نسرده في هذا المؤلف أردناه، في الأساس، سرداً للأحداث الكبرى التي هزت الأقطار العربية منذ فجر الاستقلال. وفي اختيارنا عام 1956 الذي أممت فيه الحكومة المصرية قناة السويس وتعرضت تالياً إلى هجوم عسكري فرنسي-إنكليزي-إسرائيلي، أردنا أن نشير إلى أنه تاريخ أول قرار سيادي تتخذه حكومة عربية وتدرجه في النظام الدولي. وقد أدت ردود الفعل المعادية لهذا القرار في الغرب إلى خلق نمط من التوتر الدائم بين المشرق العربي والغرب.

منذ ذلك التاريخ بدأت تظهر حالات مشابهة من التوتر في الشرق الأوسط، وتفاقمت، في صورة خاصة، عام 1967، خلال الحرب العربية-الإسرائيلية التي أدت إلى احتلال إسرائيل أراضٍ عربية، أو خلال احتلال العراق الكويت، وفي عام 2003 خلال الغزو الأميركي للعراق. وهكذا يمكن أن يكون عام 1956 نقطة البداية الملائمة لسرد هذا التاريخ. فهي تكرّس، في الحقيقة، مرحلة من سوء الفهم وتزايد التوتر في العلاقات بين العالمين الغربي والعربي. إن تاريخ المنطقة المعاصر متميز بشكل متواصل بهاتين السمتين.

وفي الواقع، إن أشكالاً من سوء التفاهم الثقافي والسياسي بين الغرب والشرق العربي أخذت تميز تاريخ هذه المنطقة من العالم، منذ غزو نابوليون بونابرت لمصر عام 1798. كما أن دخول القوات الأميركية عام 1990 إلى الجزيرة العربية، ثم الاجتياح الأميركي للعراق عام 2003، قد كرّسا منحى واضحاً في المسار الانحطاطي للمجتمعات العربية وعجزها عن أن تكون شريكاً محترماً في النظام العالمي المعاصر. وقد تأكد استمرار هذا التخلف في الهزائم المتكررة التي منيت بها الجيوش العربية منذ المواجهة مع نابوليون بونابرت عام 1798 حتى المواجهة مع نورمان شفارتزكوف (Schwarzkopf)، قائد الحملة

العسكرية الأميركية على العراق عام 1990، ثم مع تومي فرانكس (Tommy Franks)، قائد القوات الأميركية التي احتلت العراق عام 2003، مروراً بكل مظاهر العجز العسكري في مواجهة الاستعمارين الفرنسي والإنكليزي، وكذلك الهزائم المتلاحقة أمام «الهاغانا»، الجناح العسكري للاستيطان اليهودي في فلسطين، الذي تحول في ما بعد إلى جيش الدفاع الإسرائيلي.

وبما أن كتابة التاريخ هي بمثابة جهد عقلاني لوضع الأحداث في ساحتها المشهدية التي تجري فيها الوقائع التاريخية، فإننا حاولنا أيضاً أن نرسم ملامح هذه الساحة وأن نفكّ أنواع الخطابات التي استخدمها القادة الذين صنعوا الأحداث، وأن نصف المشاعر المختلفة للرأي العام على ضفّتي البحر الأبيض المتوسط. من أجل ذلك حاولنا، كما هو شأن كل مؤرخ، أن نغوص في الماضي السابق للأحداث لكي نحدد مختلف الصيغ الممكن اعتمادها في وصف الأحداث من خلال القراءات المختلفة للماضي أو للطموحات المستقبلية التي تحرك المجتمعات في الزمن الراهن.

جرى اختيار هذه المقاربة في قراءة الأحداث نظراً إلى التنوع في تأويلها وإلى التناقضات، المضمرة في غالب الأحيان، في المناهج القائمة المختلفة التي من خلالها نقرأ منطق الأحداث. ان هذه المناهج تفترض، في صورة عامة، تعدد اللاعبين المحليين والاقليميين والدوليين، ولذا بني السرد التاريخي للمنطقة بمستويات متعددة وبصيغ مختلفة من الإخراج، وذلك للمزيد من الفهم والإفهام.

والحقيقة، أن إنشاء دولة إسرائيل والحروب التي استتبعتها (1948، 1956، 1967، 1973، 1978، 1982) والتطورات المثيرة والدموية في الساحة اللبنانية (1975-1990)، والحرب بين العراق وإيران (1980-1988)، وأخيراً حرب الخليج (1990-1991) واحتلال العراق عام 2003، ينبغي أن ينظر إليها في سياقها وأن توضع، بالضرورة، مثل تأميم قناة السويس، في إطار مشهد متعدد الأبعاد، حيث يتحرك لا اللاعبون المحليون وحدهم، إنما أيضاً لاعبون رئيسيون في تسيير النظام الدولي وتطويره.

هذا المشهد بالذات هو كمتاهة أو كقصر تعددت مداخله السرية المفضية إلى أجنحته المتعددة، وهو يتميز بتعقُّد سياقه التاريخي وبتنوع أطره المؤثرة على الحدث ذاته، وتالياً على التفسيرات وعلى تركيب سرده. ولم يتوافر لدى صنّاع الأحداث، ولا لدى المشاهدين أو المحللين، وعي واضح على الدوام لتنوع الأطر والسياقات، فيميلون إلى نسيان هذا التنوع لتبنّي سببية أحادية الجانب وجامدة للحدث. وهذا ميل يمكن أن يعزى غالباً، بصورة صريحة أو مضمرة، إلى سمات أنتروبولوجية موروثة يفترض فيها أنها تطبع سلوك المجموعات البشرية المعنية بالأحداث. ولهذا كان لا بدّ، لإعادة بلورة تعقيد الحدث المحلي، من استحضار أنواع من السياق التاريخي قد تبدو بعيدة عن مسرح المنطقة، إنما لا بدّ من أخذها في الحسبان لمن يدرس تاريخ هذه المنطقة من العالم.

لذلك لا يمكن أن تكتمل أية رواية للأحداث المنصرمة خلال النصف الثاني من القرن الماضي ما لم تؤخذ في الاعتبار تطورات ذات صلة حصلت في مناطق أخرى من العالم. وهكذا فالعداء للسامية في أوروبا وروسيا في القرن التاسع عشر، ثم مذابح اليهود على يد النازية[1]، كانت وراء إطلاق موجات الهجرة الأوروبية نحو فلسطين، وتعاظمها في ما بعد، وهي كانت في أساس الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الحرب الباردة التي كان الشرق الأوسط مسرحاً أساسياً لها، ولانهيار الاتحاد السوفياتي وزوال تأثيره الكبير على بعض البلدان العربية. وهناك عوامل خارجية كبيرة الأهمية لعبت دوراً أساسياً في تطورات المنطقة، سيما الديناميات الاقتصادية الغربية التي أدت إلى تحولات راديكالية في اقتصاديات الطاقة على الصعيد العالمي، وهذه بدورها قلبت كل التوازنات الاجتماعية والسياسية بين مجتمعات المنطقة العائمة على بحر من النفط وتلك التي تفتقر إلى نقطة منه. وأخيراً فإن تعزيز الهيمنة الأميركية على النظام العالمي وحضورها العسكري الكثيف في المنطقة الناتج عنها والذي تحقق من خلال غزو العراق للكويت، قد أدّيا إلى تغيير ملحوظ في المشهد السياسي-الاجتماعي في المنطقة.

إن تفسير الأحداث المأسوية، التي هزت الشرق الأدنى خلال النصف الثاني من القرن الماضي، استناداً إلى سببية أحادية الجانب تعزو كل شيء إلى خصوصيات إتنية ودينية، إن هذا التفسير عائد إلى تحولات في التصورات التاريخية. فقد فقدت فلسفات التاريخ المهتمة بتفسير تطور العالم كل صدقيتها، في حين أن دراسة عقليات المجموعات البشرية المغيبة عن التاريخ القومي، وهيمنة «سياسات الذاكرة»، قد غزتا مناهج القراءة التاريخية وفلسفة التاريخ[2]. إن أحد أشكال الرفض للعولمة الاقتصادية، ولتوحيد أنماط الحياة والاستهلاك التي نعيشها، يجد ترجمته في افتعال أشكال من التناقض المطلق مع الآخر، التي يشهد عليها تزايد الصراعات المنسوبة إلى مشكلات اتنية أو دينية.

لا يشذُّ الشرق الأوسط عن هذه القاعدة. فمنذ القرن التاسع عشر الرومنسي والتوسع الاستعماري الأوروبي، كان هذا الشرق نموذجاً ممتازاً لترتيب المشهد المسرحي لإبراز

---

(1) أي ما يسمى بالعربي «المحرقة»، وهي ترجمة لكلمة holocauste في اللغات الأوروبية.

(2) شرح هذه الظاهرة باستفاضة جاك لوغوف (Jacques Le Goff) حين وصف التحولات الراهنة التي طرأت على وظيفة التأريخ في حياة المجتمعات، سيما أنه «تحت ضغط التاريخ المباشر الذي تصنع جزءاً كبيراً منه وسائل الاعلام في غمرة الأحداث، يجري السعي حثيثاً نحو إنتاج الذاكرات الجماعية إنتاجاً متنامياً؛ وهكذا يكتب التاريخ، منذ أمد قصير، وكما لم يحصل ذلك من قبل، تحت ضغط هذه الذاكرات الجماعية». انظر *Histoire et mémoire*, Paris, Gallimard, Folio Histoire, 1981, p. 170؛ وانظر أيضاً، بإشراف المؤلف *La nouvelle histoire*, Bruxelles, Éditions Complexe, 1988.

مشكلات الهوية التي انتشرت في أمكنة عديدة من العالم بعد نهاية الحرب الباردة. وقد أثارت المنطقة مشاعر الغرب ـ كونها مهد الديانات التوحيدية الثلاث الكبرى، والحضارات القديمة التي طبعت بطابعها الحضارة الأوروبية ـ مصدر انشداه فضولي مثير لشعور الاغتراب، وانشداه جيوسياسي كبير جداً. كذلك فإن الانبعاث المزعوم للمشاعر الدينية في نفسية الشعوب، وهو ما تميز به المسرح العالمي في العقود الأخيرة، شكّل موضوعاً مهماً في الكتابة الأكاديمية والصحافية التي أصبحت البلدان الخاضعة لسيطرة الماركسية السوفياتية، فضلاً عن الشرق الأوسط، مادتها الأساسية.

في هذا السياق، جرى توظيف حالات الصراع المأسوي في المنطقة «توظيفاً بلا حياء»، بحسب تعبير جاك لوغوف، من قبل «تجار الذاكرة». وقد عالج جان فرنسوا بايار[1]، حديثاً، ظاهرات «التقوقع على الهويات» التي سبّبتها العولمة، والتي يحاول أن يغذّيها ويوظّفها إعلامياً نظام ضيّق وشديد الوطأة على التعددية الثقافية، ذو محدودية شديدة.

الصراع العربي-الإسرائيلي، ديناميات الحركات الإسلامية، الحرب اللبنانية، مغامرات العراق البائسة ضد إيران وبعدها ضد الكويت، وأخيراً عمليات أيلول/ سبتمبر 2001 في نيويورك وبعدها الاجتياح الأميركي للعراق: كلها أحداث تاريخية تناولتها وسائل الإعلام بتبسيط وإفراط، وكذلك بمسايرة لا حدود لها لإقناع المشاهد بأنها كلها أحداث تعود إلى مشكلات الهوية التي تُستغل لخداع الخصوم والرأي العام، فتخفي بذلك الهدف الحقيقي الذي ترمي إلى بلوغه أشكال العنف المتعلقة بتوكيد الهوية، وهو هدف يُختزل في غالب الأمر بالسعي وراء طموحات دنيوية متعلقة بالسلطة وبمصالح مادية داخل الجماعات المعنية.

إن انفتاح الرواية التاريخية على تأويل الأحداث انطلاقاً من إضاءات مختلفة أمر يفرض نفسه على مؤرخ المنطقة بيسر أكبر، سيما أن هذه المنطقة لم تشهد نهوض تاريخ «قومي» بالمعنى الأوروبي للكلمة. فالدولة/الأمة، صانعة الايديولوجيا التاريخية والميتولوجيات المؤسّسة الجماعية، لم تبرعم بعدُ في هذه المنطقة. بل على العكس من ذلك، كما سنرى، ظل التاريخ في المشرق العربي مادة متجددة لذاكرات متنازعة بين مختلف المجموعات الاجتماعية الثقافية، التي لم تنجح الدول العربية الحديثة، المتشكلة على أنقاض السلطنة العثمانية، في صهرها داخل ذاكرة تاريخية موحدة وتوافقية نسبياً، على غرار ما حصل لدى شعوب أوروبا أو الشرق الأقصى. وليس أدلّ على لعبة هذه الذاكرات

---

(1) انظر Jean-François Bayard, *L'illusion identitaire*, Paris, Fayard, 1996؛ انظر أيضاً Claude Karnouh, «Un logos sans ethos. Considérations sur les notions d'interculturalisme et de multiculturalisme appliquées à la Transylvanie», *Transitions* (ex-revue des pays de l'Est), Université de Bruxelles, volume XXXVIII, 1977, 1 et 2.

المتنازعة، في المشرق العربي، من السجالات الحادة التي دارت حول الهوية اللبنانية وهويات المجموعات الطائفية المكونة لها، وهو موضوع مناظرات مستدامة. وكذلك هي الحال مع تاريخ فلسطين، الذي ظل موضوع استئثارات متناقضة في الرؤى بين العرب والإسرائيليين، بل بين المسلمين واليهود أو بين الشرق والغرب.

إن نموذج لبنان يرتدي أهمية خاصة، لأنه يجسّد تنوع الذاكرات التاريخية وتنوع التراث الجماعي المتداخل بين مختلف الطوائف المسيحية والإسلامية، وهو تنوع متوافر بدرجات متفاوتة في بلدان عربية عديدة. أولى المناظرات السجالية تلك التي تتناول صدمة الصراعات بين الكنائس الشرقية المناهضة لعقيدة كنيسة روما وصدارتها وتلك الموالية لها. إن تاريخ الانشقاقات الكنسية يقود بالضرورة إلى المضي بعيداً في مختلف «الذاكرات» المسيحية. وهكذا يمكن أن تفهم الأسس التي قامت عليها، عبر العصور، غيريّات متنازعة بين الكنائس المشرقية أولاً ثم بينها وبين الكنائس الغربية. ويمكن أن تُستبدل هذه النظرة بذاكرة تاريخية لا تقل عنها إيلاماً، هي ذاكرة تحوّل المسيحية إلى أقلية في الشرق، مقابل إسلام صار في موقع الهيمنة. وقد استُغلّ هذا التحول ذو الأسباب العديدة، والذي استمر بطيئاً ومتواصلاً، استغلالاً عاطفياً، منذ القرن التاسع عشر، من قبل مختلف أفرقاء تاريخ المنطقة.

وإذا عدنا قليلاً في التاريخ نصطدم بحدث تاريخي قديم، هو الحروب الصليبية، التي لم تكن مواجهة بين مسيحيين ومسلمين فحسب، كما يجري تصويرها في المخيالات الجمعية، بل هي استكملت انشقاق المسيحية وسببت شرخاً في الشرق لا يلتئم بين الكنائس الغربية والكنائس الشرقية، لكنه شرخ ذهب طي النسيان في الذاكرة التاريخية لأوروبا الكاثوليكية. إن السياسات الاستعمارية التي مارستها القوى الكبرى الكاثوليكية في أوروبا وروسيا الأرثوذكسية إزاء الشرق استحضرت الصراعات القديمة بين الكنائس ووضعتها في واجهة المشهد على مسرح المشرق العربي، وذلك بعد قرون من تجسيد القطيعة بين الكنائس. فقد راحت ملكيّة القياصرة في روسيا، وارثة الحماية البيزنطية للكنيسة الأرثوذكسية، تجدّد مزاعمها حول حماية الكنائس الأرثوذكسية المشرقية، في حين مضت فرنسا والنمسا ــ وهما اكبر قوتين كاثوليكيتين في أوروبا ــ نحو حماية الكنائس الموالية لروما أو التي استعيدت بكل السبل والوسائل إلى حضنها، كما حاولت الولايات المتحدة وانكلترا أن تبشرا بالبروتستانتية غير المعروفة في الشرق، وتستنبت طائفتها، أو أن تبذل اهتماماً بالأقليات المذهبية من المسلمين.

منذ القرن السابع عشر تعرّض لبنان، من دون انقطاع، لهذه التيارات، في حقلي الثقافة والنفوذ السياسي، الآتية من أوروبا الظافرة. وبهذا فإن ما يعيد اكتشافه المؤرخون

اليوم في ما يتعلق بمسألة الهوية من استخدامات للذاكرة والهوية ومن إخراج مسرحي لهما، كان لها وقع يشتد ويقوى بمقدار ما كانت المنطقة هدفاً للهيمنة تتزاحم عليها القوى الدولية الكبرى. وهكذا، فبعد العلاقات المنقطعة بين أوروبا والمشرق العربي، في أعقاب فشل الحروب الصليبية، ثم في أعقاب فشل العثمانيين في غزو أوروبا، في ما بعد، بدأت تلتئم بعض الخيوط وتستيقظ بعض الذاكرات الغافية بواسطة عودة الحضور الأوروبي إلى المشرق.

إن دلالة هذه العودة الأوروبية إلى المشرق العربي، التي دشنتها حملة نابوليون بونابرت، تطرح سؤالين مركبين على التأويل التاريخي، وهما سؤالان ما زالا يحدثان انقساماً عميقاً، لا في المجتمع اللبناني فحسب، بل في المجتمعين المصري والسوري والعراقي أيضاً. فهل كان همّ القوى الأوروبية، في مجرى توسّعها الاستعماري، ينصبّ على تقليص النفوذ التركي وعلى تحرير الشعوب المختلفة من الهيمنة العثمانية الطويلة الأمد، وعلى تصدير التقدم التقني والتطور الاقتصادي إلى المنطقة[1]؟ أم أن فعلها لم يؤدِّ إلّا إلى عودة الصلة المقطوعة باللحظة التاريخية الصليبية، رامية إلى إخضاع الإسلام واستعادة الأراضي التي فقدتها المسيحية الشرقية؟ يضاف إلى هذين السؤالين اللذين ينطويان على دلالة جيوسياسية وحضارية، منظور من طبيعة اقتصادية يمكن القول بموجبه إن حركية الرأسمالية قد تكون هي محرك التوسع الأوروبي، الذي اجتاح كل القارات وكل الحضارات. وبهذا فلا الدوافع الدينية ولا القومية كانت وراء ما يجري، بل هي طبيعة النظام الرأسمالي بالذات.

غير أن هذا النوع الثالث من التفسير لا يأخذ في الاعتبار، بطريقة مُرضية، هجرة اليهود إلى فلسطين، من أوروبا الشرقية وروسيا، بعدما أضحوا ضحايا المذابح التي وقعت ابتداءً من نهاية القرن التاسع عشر. فقد شجعت السياسة الإنكليزية هذه الهجرة منذ بداية الحرب العالمية الأولى، وتطور استيطان جاليات يهودية وافدة من أوروبا الشرقية في فلسطين وتتويجه بقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947 ثم بقيام دولة إسرائيل عام 1948: كل ذلك أدى إلى استعادة تساؤلات أساسية حول الهويّات وأيقظ ثانية الوعي باستحالة قبول هوية الآخر. إن أوروبا والولايات المتحدة، أي الغرب، الموحدتين خلف الدولة الإسرائيلية الجديدة دعماً لها في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وفي ردع المجتمعات العربية المحيطة عن فكرة استعادة الأرض، لا يمكنهما إلا أن تضفيا على رواية الأحداث التاريخية طابعاً توراتياً، على النقيض من التفسيرات الدنيوية المتمفصلة على

---

(1) منذ سنوات (1984) أخرج الفنان المصري المعروف يوسف شاهين هذه الأسئلة في فيلم عن رحيل بونابرت عن مصر عنوانه: وداعاً بونابرت (TAI Vidéo, 1996).

محددات اقتصادية وجيوسياسية. وهكذا فإن سيرة لتاريخ مقدس اقتحمت الخطابات التاريخية الحديثة في وصفها الأحداث المأسوية في المشرق العربي[1].

وهكذا تبلورت رؤى، متعلقة بالمشرق العربي، متناقضة كلّياً، ومستندة إلى ذاكرات متنازعة وإلى مطالبات وادعاءات متناقضة في ما يخص التراث الحضاري. وكشفت النقاب عن هذه المنظورات، وغذّتها وسائل الإعلام العالمية والأبحاث الجامعية المسكونة بوسواس «صراع الحضارات» وبعودة الهويات البدائية الإثنية أو الدينية[2].

بيد أن مجموعة الذاكرات الدينية المتنازعة في المشرق العربي لم تبقَ محصورة في هذه المشكلات، بل هي شملت أيضاً النزاعات بين السنّة والشيعة في مسألة خلافة النبي محمد، وكذلك في تيارات وتراث فلسفي وروحاني كانت قد مزقت من قبل الكنائس الشرقية بمعارك ضارية ومشاحنات حول طبيعة المسيح. ومنذ ظهور الإسلام كتبت مراحل كثيرة من تاريخ المشرق العربي على إيقاع الصراع بين المدرستين الفلسفيتين اللتين طورتهما ورعتهما كل من الطائفتين الإسلاميتين الكبريين، الاجتماعيتين والسياسيتين. وما زال مضمون هذا التصادم بين هذين التصورين، الدائمي التأثير، موضوع سجالات ومشاحنات انبعثت، على وجه الخصوص، مع قيام نظام سلطة شيعية في إيران عام 1978.

---

(1) في سلسلة تحقيقات كتبت لجريدة لوموند عام 1993، متعلقة بالطريق الذي اتّبعه الصليبيون من كليرمون فرّان إلى القدس، استحضر الكاتب جان كلود غيّبو الماضي الذي تبدل منذ انهيار الوهم الشيوعي، كما يقول. «تحت الجليد المتخلع، من بوخارست إلى موسكو ومن درسدن إلى سارايفو يستعيد التاريخ مجراه ويعود إلى السطح... وهكذا فإن أحداثاً تظهر وحرائق تندلع في أوروبا وخارجها، وجرائم تقترف ولا نستطيع تحليلها إلا بالعودة إلى الماضي ولو كان ماضياً بعيداً. فهل ماضي الحروب الصليبية طاعن في قدمه؟ وهل هذا التاريخ متعلق بأذيال أوروبا الماضية؟ بالتأكيد لا. ففي فورة الغضب والأحقاد التي تخترق الزمن الراهن كانتفاضة حمى، نلمح انبعاثاً لذكريات غريبة. إشارات وتلميحات لا نكترث لها، تختفي خلف دخان الأحداث، وتذكّر صراحة بهذا «الزمن الطويل، زمن الحروب الصليبية». ولكي يختتم روايته حول القدس، يجري الكاتب مقارنة بين الحروب الصليبية وقيام دولة اسرائيل: «يمكن المضي في هذه المقارنة إلى ما لا نهاية، وهي مقارنة فصيحة، لكنها ضمن حدود معينة. لم يكن للأوروبي أي حق تاريخي في الأراضي المقدسة. ولم يكن في وارد البحث عن وطن قومي ثم عن دولة ملاذ. وبشكل خاص لم يتعرض الأوروبي في الخارج للاضطهاد والمذابح. في القرن الحادي عشر لم يكن في أي مكان من العالم ما يشبه ياد فاشيم Yad Vachem، هذا الضريح الكبير رمز المحرقة، حيث أكمل رحلتي بعد أن عدت الى القدس». ظهرت هذه التحقيقات الصحفية لاحقاً تحت عنوانها الأصلي: على طريق الحروب الصليبية Jean-Claude Guillebaud, *Sur la route des croisades*، منشورات أرليا، 1993، الاقتباس من الصفحات 14 و247-248.

(2) الكتاب الشهير للجامعي الأميركي صموئيل هانتنغتون Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, New York, Simon & Schuster, 1996، يصوّر مشهد الصراع الشامل بين العالم الغربي المسيحي وبين تحالف يضم العالمين الاسلامي والبوذي، وهو مؤلف طغى على النقاش وأثار جدلاً فكرياً وسياسياً رديئاً للغاية.

تنظيم السرد التاريخي وإشكالياته

لم تعد كتابة أحداث المشرق العربي، ولا إدراجها في سياقاتها المعقدة ولا تفسيرها في إطار إشكاليات منفتحة بالأمر السهل إذن. كما أننا، في هذه الطبعة الجديدة التي أدمجت مؤلفين سابقين، أعيد نشر الأول منهما أكثر من مرة وتمّ توسيعه لإدراج الأحداث المستجدة، وجدنا من الضروري أن نفكر مع القارئ في ابيستمولوجيا (منهج) رصد مجتمعات المشرق العربي، ودرس حقيقتها وهويتها. وكذلك حاولنا في الجزء التمهيدي من هذا الكتاب تنظيم التساؤلات المنهجية وتحليل القضايا الابيستمولوجية المتعلقة بتاريخ المشرق العربي المعاصر.

يمكن تجميع هذه القضايا حول أسئلة ثلاثة أساسية من الضروري شرحها: (1) ما هو الحيّز الجغرافي الذي تهتم به الدراسة وما هي المعايير التي ترسم حدوده؟ (2) ما هو موضوع الرصد التاريخي: الإسلام كظاهرة كلية شاملة، الدول التي نشأت في ظله، المجتمعات البدوية والريفية أم المدينية، «الأقليات» الاتنية والدينية باعتبارها مجموعات متماسكة ومتجانسة في مواجهة الأكثرية السنّية المهيمنة؟ (3) ما هو نظام مقياس الزمن المعتمد للحكم على المادة المرصودة وتحليلها: النظام المعلمن لعالم ما بعد الصناعي، نظام انبعاث الذاكرات الدينية، أم نظام العصر الزمني الفعلي الذي تأسست فيه فعلياً الدول، انطلاقاً من تفكيك السلطنة العثمانية؟

يضاف إلى هذه الأسئلة الابيستمولوجية الثلاثة الأساسية، ضرورة أن يوضح المؤرخ منظومة القيم التي توجه التحليل والحكم على تطور المادة المرصودة. وقد بدا واضحاً أن عدداً من التأويلات التي تناولت أحداثاً هزت المشرق العربي، منذ النصف الثاني من القرن الماضي، لم تقم فحسب على اختيار مجالات ومواضيع الرصد والفترات الزمنية الضمنية التي لا تتطابق بالضرورة مع الإطار الفعلي الذي يرسمه السياق، والمندرجة فيه الأحداث، الراهنة منها أو السابقة، بل هي نهضت على منظومة قيم غير مبيّنة، سواء عن وعي أم عن غير وعي. فيسهل تالياً جعل الخصوصيات المحلية «الغرائبية» الطابع في مرتبة الوضع المثالي، وذلك على استبعاد متعمد أو لاواع لآثار العولمة الاقتصادية على مجانسة أنماط الحياة والاستهلاك المادية والثقافية، وكذلك بسبب النفور الذي تثيره الرتابة في النظام الديموقراطي داخل المجتمعات ما بعد الصناعية. فنسقط عندئذٍ في الانحياز إلى رؤية العالم كنظام تعددية ثقافية سطحية تنتفي فيها كل إمكانات التضافر السلمي لمنظومات القيم العائدة إلى شعوب تنتمي إلى أحياز يُنظر إليها على أنها مختلفة اختلافاً جذرياً، أو متناقضة على الصعيدين الثقافي والجيوسياسي. وعلى عكس هذا الموقف يمكن أن نرفض أخذ الخصوصيات الغرائبية في الحسبان، باسم دوغمائية المعايير الديموقراطية، أو بمزيد من

البساطة، باسم الفكر السياسي «الإتباعي» في الغرب، تعبيراً عما تراه النخب الغربية شرعنة ضرورية للحفاظ على المصالح الغربية في العالم.

يصحُّ الأمر ذاته حين تطلق أحكام فظّة على طريقة عمل مؤسسات اجتماعية-سياسية محلية، إما استناداً إلى معايير الحداثة ما بعد الصناعية التي لم تنجز بالضرورة في المشرق العربي، حيث تبدو إخفاقات التصنيع واضحة للعيان، وإما، على عكس ذلك، حين نستمر في الحكم على هذه المؤسسات تبعاً لمعايير التقاليد المحلية، أو ما نظنه تقاليد محلية: البداوة والقبلية المسماة «عصبية»، بحسب تعبير علم الاجتماع الخلدوني[1]، أو «الإسلام» الأسطوري لمرحلة البدايات الذي لم يوجد إلا في المخيالات الدينية، والذي ندمجه، مع ذلك، كمعطى من معطيات الحقيقة الموضوعية المحلية. فلا يمكن مثلاً الحكم على نظام المِلَل العثماني الذي ينظّم حياة الطوائف غير الإسلامية أو، في صورة أعم، على التعامل مع غير المسلمين في المجتمعات الإسلامية، بقوانين الديموقراطية العلمانية ما بعد الصناعية التي لا تعرف ديانات المواطنين؛ ومن الأنسب الحكم على هذه القضية من خلال المقارنة بين مصير غير المسلمين في الأمبراطوريات والممالك الإسلامية ومصير أصحاب البدع الدينية واليهود والمسلمين في أوروبا المسيحية.

وليس مقبولاً أبداً اعتماد «التقويم» الزمني التوراتي لتبرير قيام دولة إسرائيل، ومن ثمّ اعتماد التقويم الحديث ما بعد الصناعي للتوصل إلى استنتاج أن إسرائيل هي الديموقراطية الحقيقية الوحيدة في المنطقة، والعودة في الوقت ذاته إلى التقويم التوراتي للقبول بمظاهر من السياسة الإسرائيلية تخالف هذه المبادئ، مثل الاستيطان في الأراضي المحتلة. هذه هي بالضبط حالة التعامل مع العرب الذين صاروا مواطنين إسرائيليين عام 1948، وهي حالة تجعلهم أقلية على الصعيد السياسي، أو حالة معاملة فلسطينيي الأراضي المحتلة التي تخالف اتفاقات جنيف. وفي سياق التفكير ذاته، لا يمكن أن تكون الديكتاتورية المحلية، المجهزة بكل المؤسسات السياسية الحديثة، مجرد إعادة إنتاج مموهة للقبلية المحلية التقليدية، أو للعصبية بحسب النمط الخلدوني، فيزداد في هذه الحالة قبحها، في حين أن النظام الملكي الديني، الذي لا يقل ديكتاتورية وشراسة، يبدو أكثر «وداعة» لأنه يستند إلى شرعية دينية ويكون مقبولاً أكثر من ذلك الذي يستند إلى شرعية دنيوية.

إن مؤرخ المنطقة معرّض لأفخاخ منهجية كثيرة نحاول أن ندرسها بمزيد من التفصيل في الجزء الأول من الكتاب. كما أننا نسجّل، من ناحية أخرى ـ وهذا ما تبيّنه قائمة

---

(1) ابن خلدون واحد من آخر كبار رواد الفكر العربي (1332-1406)، كان عالم اجتماع ومؤرخاً وانتروبولوجياً، في زمن لم تكن فيه الثقافة الأوروبية قد نهضت بعد.

المراجع المرفقة بالشرح والتعليق ـ وجود القليل من المؤلفات التي سعت إلى أن تكون دراسة تاريخية عن مجتمعات المشرق العربي. وعلى الأكثر، شكّلت بعض الصراعات الكبرى في المنطقة، سيما الصراع العربي-الإسرائيلي، أو الحرب اللبنانية أو المسألة الكردية، موضوعاً لدراسات تبسيطية وأبحاث أكاديمية؛ أما الرواية التاريخية وتسلسل الأحداث في هذه المنطقة ودلالاتها فهي لا تهمُّ البحث خارج إطار الأعمال المتخصصة المبعثرة التي تتناول مراحل قديمة ومحلية جداً من تاريخ المنطقة. وفي المقابل تبدو الكتابات عن الإسلام غزيرة أكثر من أي وقت مضى، وتحتل مكانة قياسية في حقل الدراسات الأكاديمية ووسائل الاعلام[1].

هذا النتاج المكتوب الذي ينطلق من فكرة التركيز على غرابة «الآخر»، الحاضر على الضفة الشرقية من البحر الأبيض المتوسط، له جذوره الراسخة في عمق الثقافة الأوروبية منذ فلسفة الأنوار. إن الخضّات الناجمة عن عنف الأحداث في المنطقة، خلال النصف الثاني من القرن الماضي، استدرجت تجديد الاهتمام بـ«الإسلام»، الذي يُنظر إليه على أنه يفرض على سكان هذه المنطقة كل أنماط سلوكهم. أما في القرن التاسع عشر فقد كان هذا الاهتمام ناجماً عن التوسع الاستعماري الأوروبي الظافر، وعن خيبة الأمل الرومنسية من التحولات القسرية والمؤلمة في النسيج الاجتماعي والثقافي الأوروبي، الناتجة عن التصنيع. ومع نهاية القرن العشرين بدا أن هذا الاهتمام يعكس، في آن، تجدد خيبة الأمل من الحداثة العلمانية، وضيقاً لاواعياً من الآلام المتكررة في المنطقة، وهي آلام ليست السياسات الغربية

(1) إن بحثاً إحصائياً أجريناه على القاعدة الالكترونية للمعلومات العائدة إلى جمعية المكتبات في فرنسا بيّن أنه يتوافر حالياً 1159 مؤلفاً عن الإسلام باللغة الفرنسية، أي ما يعادل نصف الكتب المتوافرة حول المسيحية (2486 كتاباً). وقد زاد عدد المؤلفات الصادرة عن الإسلام من 8 عام 1975 إلى 28 عام 1980، إلى 45 عام 1985 إلى 87 عام 1990؛ ومنذ ذلك التاريخ يراوح عدد الكتب الصادرة سنوياً عن الإسلام بين 65 كحد أدنى و100 كحد أقصى، مقابل 135 و192 كتاباً عن المسيحية و36 و83 عن اليهودية، وتجاوزت عناوين الكتب عن اليهودية العدد 664. وبهذا فإن الديانتين الأقل حجماً في فرنسا، اليهودية والإسلام، تستأثران معاً بعدد المؤلفات الدينية التي تساوي تقريباً عدد الكتب عن المسيحية. وفي معايير إحصائية أخرى، إذا أضفنا كلمة «سياسي» إلى هذه الديانات الثلاث، تصبح الأرقام كالتالي: 106 عن الإسلام، 93 عن المسيحية، و25 فقط عن اليهودية، وذلك رغم وجود دولة إسرائيل. ومن المفيد الاستنتاج أن عدد الكتب المتوافرة عن البوذية يبلغ 1240 كتاباً، وهو أكبر من عدد الكتب الصادرة عن الإسلام، ما يدل على الاهتمام بهذه الديانة في فرنسا. والفارق على هذا الصعيد هو ضعف الاهتمام الاعلامي بها. والواقع أن المؤلفات المهتمة بالإسلام هي الأكثر حضوراً في باب استعراض الكتب في الدوريات الفرنسية، وهي التي تشكل أكثر من سواها مادة سجال في شبكات التلفزة. أما الناشرون فيحرصون على إدراج كلمة الإسلام في عنوان أي كتاب عن منطقة الشرق الأوسط. جرى استخراج هذه المعلومات الاحصائية بالتعاون الودي مع مكتبة Librairie 21 (Tiers-Mythe) في باريس.

بريئة منها؛ وعبّر هذا الضيق عن نفسه بخوف أوروبي غير عقلاني من اجتياح ديموغرافي، ومن «أسلمة» زاحفة على الشعوب الأوروبية.

السرد التاريخي الذي يعتمده هذا الكتاب يأخذ هذا السياق في الاعتبار، لكنه يحاول أن يبيّن بدقّة الإضاءات المختلفة التي يمكن أن تقرأ وتفسر تاريخ المنطقة، سيما في علاقاتها البائسة بأوروبا أولاً، وبالولايات المتحدة الأميركية في هذه الأيام، وهي القوة المسيطرة والمهيمنة على المنطقة بالتحالف الاستراتيجي مع دولة إسرائيل.

لا يمكن أن يبقى تناول قضايا المنطقة عبر إشكاليات مبسّطة، وهي منطقة التلاقي والتقاطع والتفارق بين الحضارات الكبرى والديانات والأمبراطوريات السياسية. لقد استمر هذا الشرق خلال أربعمئة عام، منذ بداية القرن السادس عشر وحتى بداية العشرين، منهكاً من التاريخ الذي يحمله، ومن صدمة الخراب الذي خلفته الغزوات المغولية، هامداً وخامداً في ظل الهيمنة العثمانية. ثم انتقل، بعد ذلك، مدة ربع قرن لم يتح له فيه أن يلتقط أنفاسه، إلى قبضة الجيشين الفرنسي والإنكليزي. وأطلت نشوة الحرية عليه، غداة الحرب العالمية الثانية، التي جسدتها مأثرة تأميم قناة السويس، وبها تبدأ رواية المرحلة، المتميّزة بالانبهار بالأمبراطورية الأميركية في الغرب وبالأمبراطورية الروسية في الشرق، وكأنه مسار شبه خيالي بعد كل هذه العصور من الركود، يختلط فيه الحلم بالواقع، ابتداءً من الهزائم العسكرية الضخمة، إلى ما أمطره الله من منّة نفطية على هذه الصحارى المكتنفة بالغموض، والتي ظلّت مجهولة لفترة طويلة، وتحوّل هذا البئر النفطي بين عامي 1973 و1982 إلى آلة هائلة لسيل الأموال الجارف، شدّت إليها أنظار العالم كله. وأخيراً السقوط إلى الجحيم، بعد أن اجتاح العراق الكويت وبدّد، في شهور، كل المكاسب التي اعتقدت المنطقة أنها أحرزتها خلال نصف القرن الأخير.

ليس عجيباً إذن أن تظهر للمراقب هذه الأحداث بشكل متناقض وغامض. فوسائل الإعلام الحديثة تعمل كعدسة مكبرة، فتضخّم، لمن يقف أمام شاشاتها، في لحظات خاطفة، مشاهد الحركات الجماعية، ودماء الاغتيالات ومشاهد الحروب الأهلية والرعب، وقصور الأمراء الفخمة، والمدن المدمرة بجيوش محلية أو أجنبية قادمة من أربع جهات الكون[1].

لقد حاولت هذه الصفحات، إذن، أن تعطي الأحداث أبعادها المختلفة وموقعها في التطور الصعب والمعقّد لمجتمع المشرق العربي، وأن تسلط الضوء على أبطال هذه

(1) كمدن قناة السويس مرتين (1956 و1967-1969) والمنطقة الغربية من بيروت (1982) على يد القوات الإسرائيلية، مدينة البصرة في العراق خلال الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)، مدينة بغداد عاصمة العراق خلال حرب الخليج 1991، ومرة أخرى خلال الاجتياح الأميركي للعراق عام 2003.

الأحداث من زعماء السياسة العرب، الذين أثاروا، في الشرق كما في الغرب، مشاعر متحمسة سواء من موقع العداء أم من موقع الإعجاب. هل هم بناة دول، ورواد حداثة، أم إفرازات مجتمعات بائدة، استخدمتهم قوى خارجية وتخطتهم: لم يكن اختيار الحكم دائماً بالأمر السهل، ولم يكن إجراؤه ممكناً إلا من خلال الشبكة التفسيرية التي حاولت هذه الدراسة أن تطرحها.

لقد اخترنا، في سبيل ذلك، محاولة الدخول في مغامرة سيرة تاريخية، جاهدين في تنسيق الأحداث الكبرى التي هزت المنطقة خلال نصف القرن المنصرم: من تأميم قناة السويس عام 1956، إلى اتفاقات كمب ديفيد في 1978 و1979، التي أقامت السلام بين مصر وإسرائيل، إلى الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، إلى الحرب المدمرة بين العراق وإيران التي امتدت عواقبها في احتلال العراق للكويت عام 1990، ثم حرب الخليج التي دفعت الولايات المتحدة إلى نشر قوات عسكرية هائلة في المملكة العربية السعودية وتحرير الكويت، واجتياح العراق عام 2003، بعد اثني عشر عاماً. إن كثيراً من الأحداث التاريخية الكبرى في هذه المنطقة شكلت معالم هذه العقود المضطربة التي كانت المجتمعات العربية خلالها قد تعرضت للاهتزاز في حربين كبيرتين مع إسرائيل عامي 1967 و1973، وفي فورة النفط الهائلة وانبعاث الأصولية الدينية ذات الصبغة الإرهابية. نصف قرن تمزق خلاله المجتمع العربي وتوزع بين الدعوة إلى الثورة والتغيير الجذري العلماني الحداثي من جهة، والرغبة في الهدوء واستقرار النظام وثبات التقاليد والبرجزة من جهة أخرى. نصف قرن خضع فيه هذا المجتمع لتجزئة وشرذمة لم يشهد لهما مثيلاً من قبل، على يد قوى متنابذة، منقسمة على نفسها سياسياً وإيديولوجياً، مطحونة بثروة نفطية ساحقة، موزعة توزيعاً مناطقياً واجتماعياً رديئاً، وقد انجرّت إلى حروب وأعمال عنف متتالية.

مع ذلك، لم يكن المسار التاريخي مشوشاً وفوضوياً كما قد يبدو للوهلة الأولى، وهذا ما سيحاول هذا السرد التاريخي تبيانه، كما سيحاول أن يعيد صياغة آليته وعقلانيته بعيداً من انعدام التماسك الظاهري في مجرى الأحداث. إن تحقيب نصف القرن هذا في ثلاث مراحل كبرى هي مراحل الرواية التاريخية ليس مطلقاً. غير أنها سعت، كما سنبيِّن ذلك في الجزء المتعلق بمنهجية البحث، أن تعين نقاط الاستدلال الحدثية الرئيسية لهذا المسار المضطرب، وتبيّن المفاصل بين كل مرحلة وانقطاعاتها وأشكال تواصلها، وهي على شكل مد وجزر، في سياق دينامية مؤلمة من التجزئة والانحدار المستمر، وعلى إيقاع الحرب والعنف، من غير أن تظفر المنطقة بالسكينة، لا مع نفسها ولا مع محيطها.

تعالج المرحلة الأولى الغليان الثوري ضد الاستعمار الذي اجتاح ساحة المنطقة في أعقاب تأميم قناة السويس من جانب مصر عام 1956. وقد حددنا نهاية هذه المرحلة بتأريخ

الحرب العربية-الإسرائيلية في تشرين الأول/أوكتوبر 1973 والثورة النفطية التي غيّرت جذرياً توازنات السلطة بين مختلف الأنظمة العربية.

نروي في المرحلة الثانية التغيرات المأسوية التي عصفت بحياة المشرق العربي، نتيجة الحرب اللبنانية التي هدأت لوقت قصير عام 1977، ثم ما لبثت أن استعادت وتيرتها بعد الصلح المنفرد الذي وقعته مصر مع دولة إسرائيل، من غير أن تنتظر سائر البلدان الخاضعة أراضيها للاحتلال، أي الأردن وسوريا ولبنان. وقد انفجرت كل التناقضات والتوترات العربية على الأرض اللبنانية؛ وفي عام 1982 ـ وهي السنة العصيبة من تلك المرحلة ـ اجتاحت إسرائيل لبنان وحاصرت عاصمته من غير أن تثير ردة فعل الدول العربية الأخرى. وقد ظل الوضع في المنطقة معقداً في صورة ملحوظة، خلال تلك المرحلة، بفعل الانتصار الملتبس الذي حققته الثورة الإيرانية، واندلاع الحرب بين العراق وإيران بين عامي 1980 و1988، ما ترك تأثيره المتنوع والمذهل على وضع لبنان والمنطقة.

تتمحور المرحلة الثالثة حول حرب الخليج الأولى عام 1991 وعملية السلام التي انطلقت في مدريد بين العرب والإسرائيليين تحت رعاية الدبلوماسية الأميركية. بعد سنوات النفور والاشمئزاز لدى الرأي العام الأوروبي من أحداث المنطقة، سيما فظاعة أشكال العنف في الحرب اللبنانية وما حصل فيها من اختطاف متكرر لبعض رعايا الدول الغربية، اعتقدت الولايات المتحدة وأوروبا أنهما أمسكتا بمفاتيح الاستقرار النهائي في المنطقة، المرتبط بعجلة حركة السلام والعولمة الاقتصادية، اللتين انطلقتا مع انهيار الاتحاد السوفياتي. ويحاول السرد التاريخي أن يبين أن الطموحات الكبيرة التي علّقت عليها الدبلوماسية الأميركية الآمال، ودعمها حسن النيّة الأوروبية، لم يكتب لها النجاح.

فوق ذلك، اجتاحت الولايات المتحدة الأميركية العراق، بالتحالف مع بريطانيا، عام 2003، من دون موافقة الأمم المتحدة، ورغم شجب أوساط واسعة من الرأي العام الأوروبي والكنيسة الكاثوليكية في روما. يندرج هذا الاجتياح في إطار الرغبة في إعادة تشكيل بنية المشرق العربي، الذي رفض الاذعان للارادتين الأميركية والإسرائيلية حتى ذلك الوقت، وذلك رغم المسايرة التي أعلنتها معظم الأنظمة العربية.

في الفصل الخامس من الكتاب، وهو الفصل الأخير من الجزء التمهيدي، بيان أكثر اكتمالاً للأسس التي يقوم عليها تحقيب المراحل، وللخصائص الأساسية لكل مرحلة، ولتسلسل الأحداث التي تقود من مرحلة إلى أخرى. وسنرى أن تعقيد الأحداث يفرض عودة متكررة إلى ما وراء المرحلة المدروسة وصولاً إلى بدايات القرن التاسع عشر. ينطبق ذلك على محاور التغيير الثلاثة الكبرى، أي محاور التوتر الأكثر حدة في المنطقة. وهكذا فلن يستوي الحديث عن التجربة الناصرية من غير استحضار تجربة محمد علي باشا، حاكم مصر

ما بين 1805 و1849، الذي أحدث تغييراً ثورياً في تقاليد المشرق العربي ومؤسساته، كما أن تفكك المجتمع في لبنان لا يمكن تفسيره خارج إطاره الحقيقي، إطار الانقلابات العميقة التي شهدها المجتمع اللبناني والمشرق العربي في القرن التاسع عشر، سيما مرحلة الاضطراب الدموي في السنوات 1840-1860. وأخيراً، لا بد من العودة إلى نهاية القرن الثامن عشر، تاريخ نشوء الحركة الوهابية، أكبر وأول حركة حديثة أصولية ـ سلفية دينية إسلامية في المنطقة، وذلك لفهم التطورات المثيرة، النفطية والدينية، في المملكة العربية السعودية.

أما الآثار الناجمة عن قيام دولة إسرائيل على مجمل المنطقة فلا يمكن إدراكها بكل أبعادها إلا بإطلالة على التاريخ الصراعي الذي شكل جرحاً نازفاً في العلاقات المسيحية- اليهودية في أوروبا. هذا ما سيجري عرضه على دفعتين، في الفصل الثاني عشر من الجزء الثالث، وفي الفصل الثالث والعشرين من الجزء الرابع. وفي كل فصل منهما سعي إلى توصيف مثلث العلاقات المفخخة التي تجمع بين كل من المجتمع العربي والمجتمع الغربي والمجتمع الإسرائيلي فضلاً عن يهود الشتات في العالم، وهو توصيف يأخذ في الاعتبار السياق الزمني الذي ينتمي إليه كل من المراحل. ذلك أن مصير هذه المنطقة الحيوية من العالم من أجل السلم والتقدم الدوليين مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمضي قدماً نحو الانسجام والاسترخاء في هذه العلاقات المثلثة، التي لا تزال حتى اليوم متنافرة في بعض جوانبها المخلخلة. وسيسعى الفصل الثاني والعشرون من الجزء الرابع، بالتوازي مع الفصلين المخصصين للمغامرة الإسرائيلية في المشرق العربي، إلى الإحاطة بتوظيف العنصر الديني من قبل الحكومات والحركات الإسلامية المعارضة داخل المجتمعات العربية. وسينهج هذا الفصل الملاحظات المستعرضة في فصول سابقة حول توظيف الإيديولوجيا الإسلامية المحافظة من جانب الأنظمة في شبه الجزيرة العربية، في خدمة صراعات محلية ودولية ذات علاقة بالحرب الباردة.

وهذا الجزء الأخير يحاول، رغم قلة البعد الزمني الذي يفصلنا عن الأحداث، أن يفسر الأبعاد المأسوية لمرحلة تعيسة من العلاقات بين العرب والغرب، المرحلة التي بدأت مع الانتشار العسكري لأميركا وحلفائها في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي ـ الفارسي، غداة احتلال العراق للكويت، وتوقف عملية السلام العربية-الإسرائيلية، وأحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 ثم الاجتياح الأميركي للعراق، وهي تندرج كلها، على وجه الاحتمال، كمحصلة لمختلف التوترات التي نتجت عن تطور المنطقة في النصف الأخير من القرن الماضي.

تسعى الخاتمة إلى التحرر من النظرات السائدة إلى مصير المنطقة، إذ يبدو أن

التصورات الأكثر تداولاً عن السلم والاستقرار، في العالم العربي كما في الغرب، لا تتعرض لهذه المسائل الحقيقية. أما الاقتراحات المطروحة في الخاتمة فهي ليست وصفات جاهزة يمكن وضعها قيد التنفيذ في القريب العاجل، في ظل المعطيات السوسيوسياسية والاقتصادية والثقافية المتوافرة على الساحة، بل هي ترمي، على العكس من ذلك، إلى المساهمة في فتح سبل أخرى للتفكير المتجدد والإبداعي على المدى الطويل، في قضيتي الهوية والآخر، ولإنعاش الذاكرات المتحجرة وتليينها، وكذلك للمساهمة في إظهار وبلورة أنماط جديدة من الإدارة الاجتماعية والاقتصادية.

المشرق العربي: نموذج للتخلف والانحطاط

يمكن قراءة هذا المؤلف بمثابة تمهيدٍ لدراسة عن نموذج تاريخي من الانحطاط، بالمعنى الذي أضفاه فرنان بروديل على الكلمة، نموذج إخفاقات المنطقة المماثل لإخفاقات مناطق حضارية كبرى في التاريخ العالمي. «كل عظمة تفترض حيِّزاً تسيطر عليه في الخارج أوسع من حيز سيطرتها في الداخل»[1]. والعالم العربي لم يسيطر على حيّزه، ولا على محيطه منذ عصور؛ والعديد من محاولات الخروج من التخلف والانحطاط خلال النصف الثاني من القرن الماضي، كلها باءت بالفشل.

أما اليوم، فالمنطقة تشكل مساحة حدودية لمناطق أخرى من العالم، أي أوروبا والولايات المتحدة، ونطاقها الداخلي يخضع للسيطرة وللنمذجة من «الخارج». ويشكل كسر هذا النموذج من الانحطاط مهمة طويلة النفس تقتضي الخطوة الأولى منها ظهور وعي لعمق دينامية التقهقر، فبعد كل محاولة لتغيير مضمون الدينامية يجري تثبيت النموذج. ولهذا ينبغي الخروج من «زمنية التقهقر»[2] التي يعيش فيها المشرق العربي حيث التاريخ المقدس، ممثلاً

(1) Fernand Braudel, *Le modèle italien*, Paris, Champs/Flammarion, 1994, p. 189.

(2) إن زمنية «التقهقر»، حيث ينبغي أن يبنى المستقبل بالعودة إلى ماضٍ يأخذ الطابع الأسطوري من العصر الذهبي، ليست شأناً خاصاً بالإسلام ولا بالمشرق العربي. لقد حلل كريستوف بوميان (Krzysztof Pomian) في كتابه: نظام الزمن *(L'ordre du temps)*، منشورات غاليمار، 1984، تحليلاً جيداً الحوافز العامة التي تنظم تشغيل الزمنية في مختلف المجتمعات، فهو يقول: «في كل حقبة مرحلتان: صاعدة وهابطة، وإذا كان الحاضر جزءاً من مرحلة الصعود، يُنظر إلى الزمن المعاش بصفته تقدماً على النطاق المحلي: يشكل المستقبل القريب مجالاً للأمل، أما الماضي الذي يعتبر باطلاً لينظر إليه بشعور من الاستعلاء. وعلى عكس ذلك، حين تكون المرحلة، بحسب الاعتقاد السائد، مرحلة هبوط، ينظر إلى الزمن بصفته زمناً تراجعياً على النطاق المحلي، ويصبح المستقبل القريب مثاراً للكرب والهم، أما الماضي ففيه يجري البحث عن نماذج تحتذى. إن تحقيباً آخر يمكن أن يتجسد في مواقف متعاوضة حيال الحاضر، كما حيال الماضي والمستقبل. وإذا حصل ذلك فمثل هذا التحقيب يمكن أن يبرر ويقترح إجابات ينفي بعضها بعضاً عن الأسئلة الراهنة».

بالتوراة أو بالقرآن، بالحروب الصليبية أو بالأندلس المفقود، يؤدي دور المعالم القياسية والمعيارية الطابع للتاريخية المهيمنة، المستبعدة لأي معالم أخرى. إن نماذج المخيال الجماعي تبقى جامدة في ماضي الأمجاد والآلام التي تأخذ شكل المثال الأعلى أو الأسطورة؛ ولا وجود لمستقبل إلا بالعودة إلى العظائم المفقودة. وهكذا لا يعاش الحاضر العربي إلا كتكرار رتيب لانحطاط لا نهاية له. بالنسبة إلى الإسرائيليين هو أيضاً عودة، ظافرة هذه المرة، إلى أرض الأجداد الأسطورية، العبرانيين القدامى، ولكن كم هي هشة هذه العودة. وإسرائيل تُرى كمجتمع مهدَّد دوماً بالحرب لكونها مرفوضة من جوارها المباشر، أو مهددة بالسلم بسبب انقساماتها الداخلية. وفي الحالتين فالتجزئة والتفتت والانفجار ماثلة دوماً، وتستدرج عجزاً عن التفكير بالمستقبل خارج ترسيمة تكرار الماضي.

بدأت دروب الإخفاق عند العرب بعجز صحابة النبي عن الاتفاق على نظام الخلافة بعد موته، ما أدى إلى صراع سني-شيعي عاد ليسمّم الحياة السياسية العربية. وتعزى مسؤولية الاخفاق العربي في بناء مؤسسات الدولة المستقرة، في الأغلب، إلى البداوة القبلية في المحيط الجغرافي الذي تحدَّر منه مؤسس الديانة الإسلامية. هذه القبلية شكلت نموذجاً لنمط السلوك السياسي الذي صاغ نظريته إبن خلدون في صورة متألقة، غير أنها قد لا تكون صالحة للتطبيق في كل زمن. لقد فقد العرب السلطة بدءًا من القرن العاشر، وانتزعها منهم الأتراك والإيرانيون. وفي نهاية القرن الخامس عشر استكمل الأسبان طرد المسلمين العرب والبربر من شبه الجزيرة الإسبانية، وصار العرب والبربر في المغرب في موقع الدفاع، في مواجهة القوة الأوروبية الصاعدة التي انتهت بالسيطرة عليهم.

والحقيقة أن دينامية الاخفاق السياسي شكلت عنصراً فارقاً في التاريخ العربي. فقد كان انتصار الإسلام، الدين الكوني الذي نشره العرب بنجاح باهر، السبب الذي يخفي مسالك الفشل المهيمنة على تاريخهم. فمع انهيار الدولة العثمانية، وبصورة مغايرة للأتراك بقيادة مصطفى كمال الحازمة، بدا العرب عاجزين عن مقاومة التجزئة التي فرضتها إنكلترا وفرنسا على ولاياتهم. واستمرت الخلافات بين العرب تهيمن على تاريخ المنطقة بعد التحرر من الاستعمار، ثم تأججت في ظل الحرب الباردة، وبدوا عاجزين إزاء تحول الاستيطان اليهودي في فلسطين إلى قيام دولة إسرائيلية، وانتهى الأمر بهيمنة عسكرية أميركية على المشرق العربي بفعل النزاع بين العراق والكويت. وقد ترافق تعاظم تبعية متعددة الأشكال للغرب، غذائية وتكنولوجية ومالية واقتصادية، بمراوحة وتقوقع ثقافيين في المجتمعات العربية. وقد استند ذلك إلى ردة فعل حول الهوية اتخذت طابعاً دينياً، وتجسدت لدى بعض الجماعات الجهادية المتطرفة المنتمية إلى الديانة الإسلامية، في رفضها حتى مفهوم الدولة الوطنية العلمانية. هذا الانحطاط المتكرر هو نقيض لعمليات التحديث الاقتصادي الناجحة

التي أطلقتها اليابان في جنوب شرق آسيا في القرن التاسع عشر، ناهيك عن تركيا التي أصبحت قوة إقليمية وحليفة محترمة للغرب، أو عن الهند والصين.

ليس هنا المجال لتفسير هذا الانحطاط المدهش والمتكرر. وسنرى في الفصل التالي كم كانت المحاولات كبيرة لتحميل الإسلام مسؤولية انحطاط المنطقة، وقد كانت في الماضي، أيام السيطرة البيزنطية أو الفارسية، مركزاً حضارياً مهماً. لقد أسس عدد من المفكرين الأوروبيين لتصوُّر سلبي عن الإسلام، فرأوا فيه عقبة أمام تقدم العلم وتطور العقل، وحمَّلوه مسؤولية انحطاط لا يمكن أن يشفى منه الشرق. وهكذا صارت الديانة الإسلامية محور إشكاليات صريحة أو ضمنية، في كل الكتابات التي تناولت المشرق العربي[1]. إن الإسلام والبداوة والعصبية التي أشاع مصطلحاتها ابن خلدون ثم ابتهج بها علماء الأنتروبولوجيا اليوم، هي مقولات متواترة لتفسير الاخفاق المتكرر الذي منيت به الحداثة الدولتية في المشرق العربي.

الحقيقة أن معلوماتنا التاريخية فقيرة جداً بحيث لا تمكننا من بلورة نموذج عن التخلف. فالتوسع العربي في القرن السابع، الذي حصل تحت راية الإسلام، لم يؤدِّ إلى انحطاط المشرق العربي الذي كان تحت السيطرة البيزنطية، كما يتصور البعض، بل على

---

(1) «إذا لم يتجسَّد نشر الإسلام في تغيرات ثورية مباشرة، يقول كزافييه دو پلانهول (Xavier de Planhol)، فقد انطلقت لاحقاً عمليات تقهقر في الحياة الريفية جعلتها تنحدر نحو البداوة... وإذا لم يكن الإسلام مسؤولاً عن انطلاق هذه العمليات، فهو الذي فاقمها على نحو فظيع. وإذا لم يكن هو الدافع لها فهو الذي جعل الوقوف في مواجهة التقهقر مستحيلاً» (*Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam*, Paris, Flammarion, 1968, p. 8). وفي كتاب آخر صدر حديثاً لمؤلف آخر، يقدم أخيراً معلومات مفصّلة حول الكنائس الشرقية ويضع، في صدر إشكاليته عن تأخر هذه الكنائس، «العقم» الفكري الذي عمّمه الإسلام على المشرق العربي المتمدن والمتحضّر. يقول: «كما يحكم على الشجرة من ثمارها، فلا يمكن أن ينأى الإسلام بنفسه عن التجربة المرة في جردة حسابه التاريخي. يكفي إلقاء نظرة لتصاب بالذهول. أراض قاحلة صخرية جرداء، إهمال الزراعة، خراب التجمعات السكانية، شظف العيش، عقم فكري لعالم لم ينتج منذ عصور عالماً واحداً أو مفكراً ذا شهرة عالمية، فكيف يمكن ألّا يطرح التساؤل حول الأسس الدينية التي تحدد منذ ألف عام الأنظمة الاجتماعية والسياسية في المشرق العربي؟ إنها أنظمة ظلت، مع التطور الجاري في سائر أنحاء المعمورة، الأكثر تخلفاً وجموداً» (Jean-Pierre Valognes, *Vie et mort des chrétiens d'Orient*, Paris, Fayard, 1994, pp. 10 et 11). كما يمكن أن نقرأ المقاربة ذاتها في كتاب صدر حديثاً: «الإسلام، بالمعنى التقليدي للحضارة الإسلامية، معادٍ لأوروبا والغرب لأنه مبني على قيم متناقضة جذرياً مع قيم الحضارة الغربية، ولأن أوروبا، على عكس الولايات المتحدة، حكمت خلال قرن أو قرنين أغلبية الأمم الإسلامية. ولن يغفر ذلك للقارة الهرمة، لأن حب الخصم والغفران له من خصائص المسيحية وهو غريب على الإسلام، الذي يفضل مبدأ الثأر القرآني» الكسندر دل فال (Alexandre del Valle, *Islamisme et États-Unis. Une alliance contre l'Europe*, Lausanne, l'Âge d'homme, 1997, p. 14).

العكس من ذلك، حققت الدولتان العربيتان، الأموية وعاصمتها دمشق والعباسية وعاصمتها بغداد، ازدهاراً في المشرق العربي، بعد أن كانت الحروب بين بيزنطة والفرس الساسانيين قد ألحقت ضرراً فادحاً بالمنطقة.

هناك فرضية أخرى تعزو تخلف المشرق العربي إلى الأتراك العثمانيين. غير أن السلطنة العثمانية أحرزت نجاحاً أثار الاعجاب والخوف معاً في أوروبا طيلة قرون، قبل أن تبدأ مرحلة تقهقرها في القرن الثامن عشر. وقد ظلت هذه الفرضية طويلاً محببة إلى قلوب المفكرين القوميين ورجالات الإصلاح الديني في العالم العربي.

إن مشكلة الانحطاط لازمت ـ في الحقيقة، وبصورة دائمة ـ كل بحث تاريخي عن المشرق العربي. وترى الحركات الأصولية الإسلامية اليوم أن سبب التخلف يعود حصراً إلى ضعف الشعور الديني، وإلى تذويب الهوية الإسلامية، تحت التأثير المدمر للأفكار الأوروبية. أما جيل القوميين العرب السابق الذين أسسوا النهضة العابرة في الثقافة العربية، بين بداية القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، فقد عزا التخلف الاقتصادي في العالم العربي إلى الاستعمار الأوروبي وإلى انحطاط في ممارسة الدين الإسلامي في ظل السيطرة التركية.

إن تاريخ النصف الثاني من القرن الأخير، وتاريخ الاخفاقات العربية المتكررة في الخروج من حالة التبعية الاقتصادية والعجز عن أن يتحول العالم العربي إلى شريك محترم داخل النظام العالمي، كل ذلك يمكن أن يسلط أضواء جديدة على الانحطاط المتواصل في المشرق العربي.

وفي الحقيقة يمكن قراءة هذا العرض التاريخي باعتباره يعكس رواية «المهزومين» أمام الهيمنة الغربية. وهو يبين كيف أن العرب لم ينجحوا، لا خلال مرحلة الاستعمار ولا في مرحلة الاستقلال، في رد طوق العوامل الخارجية المهيمنة عليهم، والعوامل الداخلية التفتيتية والمسببة لغياب التماسك الداخلي. فقد حلت هيمنة أميركية-إسرائيلية، بديلاً من الهيمنة الفرنسية والإنكليزية لبداية القرن الماضي؛ والعرب اليوم، كما في الأمس، ليسوا شركاء محترمين في النظام العالمي، رغم اللحظات التاريخية المعاشة كلحظات تحرر. غير أن العرب الذين يعيشون انحطاطاً ارتدادياً منذ الهيمنة التركية على المنطقة في القرن العاشر، هم الخاسرون والمهزومون الدائمون أمام القوى التي تبادلت النفوذ على الصعيد الدولي. وفي كل مرة اعتقدوا أنهم تحرروا، كانت تفرض عليهم هيمنة خارجية جديدة شرسة.

إن التاريخ الذي يرسم فيه هذا الكتاب العرب من وجهة نظر «المهزومين» يشكل إذن توسيعاً إضافياً للإشكالية. وهو يسعى إلى استعادة مناخات وسياقات متنوعة ميزت مختلف المراحل التي تتالت، خلال نصف القرن الأخير، بمجموعة الحساسيات الثقافية التي تميزت

جهودها لمعرفة معنى التاريخ ولمقارنة الحضارات وقدراتها على التطور، أو مدى تعرضها للاضمحلال[1].

الفصول الأربعة الأولى مخصصة إذن لدراسة الإشكاليات المنهجية التي لا بد منها لفهم مختلف الأنماط التي تتناول الوقائع التاريخية في المنطقة. وهي تشرح النماذج التي تنتظم وفقاً لها إشكالية انحطاط المنطقة في الثقافتين العربية والأوروبية، المرتبطتين بعضهما ببعض، على رغم التناقضات الظاهرية، برباط مقاربة مفهومية واحدة يجدر بنا القيام بتقييم دقيق لمدى ملاءمتها لسرد تاريخ المنطقة وتفسيره. ومن المفيد أيضاً، وبالأولوية، تحرير تاريخ المشرق العربي من المقاربة الانتروبولوجية التي تلقي بثقلها على أنواع اللغة التاريخية والمفاهيم المستخدمة في الشرق كما في الغرب، ومن ثم التدقيق النقدي في صوابية المفاهيم المتعلقة بتحديد الحيّز الجغرافي ونظام وضع المعايير الزمنية واختيار مادة المشاهدة التاريخية؛ وكذلك التدقيق في مدى تماسك الصيغ التفسيرية التي تحدد الإشكاليات المستخدمة في تحليل المنطقة واستشراف غدها.

وسيجري التشديد في هذا الجزء على استمرار الاقتصاد الريعي مهيمناً في المنطقة. هذه القضية الأساسية غالباً ما تكون مهملة في كتابة التاريخ أو في الدراسات الانتروبولوجية التي تهيمن أيضاً على الكتابات عن المنطقة. ويمكن أن نؤكد، من دون الوقوع في نزعة اقتصادوية ساذجة، أن التطورات الاقتصادية المبنية على إيقاع البلدان الصناعية وحاجاتها للطاقة والصراعات الاجتماعية التي نتجت عنها، لم تولِ، في ما خص المشرق العربي، اهتماماً مماثلاً، كما هو الحال عند مشاهدة مناطق أخرى من العالم. لذلك فالبعد الاقتصادي هو مفتاح أساسي لفهم تطور الشرق العربي المعاصر، وهو يشكل في كثير من الأحيان نقصاً فاضحاً في المعرفة القائمة حول هذه المنطقة من العالم.

كما سنخصص في هذا الجزء عرضاً مفصلاً لظاهرة قيام دولة إسرائيل ولأسبابه التاريخية. والقارئ الأوروبي مشبع، بخصوص تطور هذا الحدث المعقد المتعدد الجوانب ذي الجذور الأوروبية، بحقيقة آلام اليهود الأوروبيين. من هنا تبرّر في الغرب، في صورة آلية، صلة مشروعة، صريحة أو مضمرة، بين هذه الآلام وبين الحتمية التاريخية لقيام دولة ترفع راية اليهودية على الأرض الفلسطينية. إن التحليل الذي تسوقه هذه الدراسة، إذ يأخذ في الاعتبار حقيقة هذه الآلام، فهو لا يرى فيها مفتاحاً وحيداً لتفسير هذا الحدث ولا لتغيير هوية فلسطين على حساب سكانها. هذه الحيادية الابيستمولوجية، بالنسبة إلى قارئ غربي،

(1) انظر مارك كريبون *Les géographies de l'esprit*, Paris, Payot, 1996؛ أيضاً لجورج قرم، شرق وغرب: الشرخ الأسطوري، دار الساقي، بيروت، 2003.

الكبرى، التي صارت تشكل الركن الأساسي في هيمنة نظرة تصنّف العالم وتوزّعه على حضارات قابلة للمواجهة عن طريق العنف. وقد أصبح من غير الممكن تجاهل هذا التصنيف بعد أن قامت دولة إسرائيل على أسس دينية، وسميت الثورة الإيرانية بالثورة الإسلامية، وتكاثرت الحركات الأصولية الإسلامية بتلاوينها المختلفة. مع ذلك سيسعى هذا التحليل لكي يضع حضور الظاهرة الدينية في سياقها وضمن إطارها النسبي في تحليل مجريات أحداث المنطقة. ومن الضروري هنا أيضاً ممارسة حيادية صارمة في تناول الظاهرات والابتعاد عن المقولات «الجوهرانية» حول طبائع الشعوب، أو حول ديمومة عقلياتها الجماعية، والأنماط الدينية الأسطورية الطابع التي يُفترض غالباً أنها تُبنى عليها بشكل حصري.

في ضوء هذه الاحتياطات كلّها سنتناول الرواية التاريخية في حد ذاتها، بأبعادها الملحمية وكذلك فجواتها، لأن نصف قرن من الزمن لا يشكل إلا مرحلة قصيرة من مراحل التاريخ. ويصبح من المجازفة أن توضع جردة نهائية وتطلق أحكام على أحداث مشتعلة كتلك التي عصفت بالمنطقة طيلة نصف القرن المنصرم. وليس ممكناً، على الأكثر، غير استعراض الخصائص العامة لمختلف مراحل نصف القرن هذا، والتساؤلات الأساسية التي تثيرها لدى المراقب، مؤرخاً كان أم عالم اجتماع. حتى هذه العملية تبدو صعبة، لأن التحليل الجاري عبر الفصول يبقى، إلى حد بعيد، محصوراً في سطح الأحداث بتجسّداتها الظاهرية الشكلية على اللوحة السياسية، وبتعبيراتها في الخطاب السياسي. لذلك يسعى التحليل إلى أن يستند، حيث أمكن، إلى معرفة التيارات الثقافية والحساسيات النفسية الجماعية والتغيّرات الاقتصادية الاجتماعية العملاقة. ومع ذلك يستمر الشعور بالضيق مسيطراً، نظراً إلى أن المجتمعات العربية، على غرار سائر مجتمعات العالم الثالث، تبقى، رغم كل شيء، عديمة الشفافية على المراقب الخارجي أو الداخلي، ولا توفر له إلا انعكاساً باهتاً للديناميات الداخلية التي تهز هذه المجتمعات في أعماقها وهي عصيّة على المشاهدة.

لكن لا عجب في ذلك. فالمجتمعات العربية في المنطقة ما تزال محرومة من تملّك لغة سياسية حديثة، أي لغة منتظمة ومؤسسة على أي شكل من أشكال الحرية السياسية. وكذلك الأمر في حقلي الثقافة والاقتصاد. ولذلك أعطينا الأفضلية، على مدار البحث، للّحظات الاستثنائية التي يعبر فيها المجتمع عن نفسه تعبيراً عفوياً على الصعيدين السياسي والثقافي؛ ولهذا أيضاً سعينا إلى تناول الحساسيات والأمزجة وأنماط تعبيرها وتبدلاتها؛ ذلك أن الأمزجة كانت، كما سيبين الكتاب، متغيرة بل متقلبة. وعلى عكس التوكيد المهيمن راهناً، لم يكن وجود الشعور بالهوية الإسلامية، الأحادية الجانب والجامدة، الملمح

المهيمن في مختلف حقبات نصف القرن المنصرم. لقد كان المشرق العربي، بخلاف ذلك، شديد التأثر بالعواصف الإيديولوجية والثقافية المختلفة، وبتغير الأفكار والأنماط الإيديولوجية العالمية. ويفاجأ المرء كم كان ثورياً ومعادياً للإمبريالية في عز الإيديولوجيات الإنسانوية والعلمانية الداعية إلى التقدم وتحرر الشعوب، ليترك الساحة بعد ذلك للتيارات الأصولية والمحافظة الدينية والاجتماعية، تفعل فعلها وتمارس تأثيرها في مجتمعات خائبة وفي عالم فقدت فيه قيم فلسفة الأنوار العلمانية والعقلانية بريقها. وسيسعى العرض في كل مراحله لأن يشرح هذه المناخات المتغيرة التي أثرت تأثيراً كبيراً على المجتمعات العربية، وساهمت مساهمة واسعة النطاق في صنع الأحداث والانقلابات في نصف القرن هذا.

خلافاً للاعتقاد السائد اليوم، ليس هناك أحادية وجمود في هوية مجتمعات المشرق العربي. وليس هناك عقلية عربية إسلامية ولا نموذج إسلامي ثابت أو عصبية تعبّر عن بنية متحجرة داخل المجتمع البدوي العربي. وسيبيّن السرد التاريخي، على العكس، البحث الصعب عن الهوية في هذه المجتمعات التي اصطبغت بكل تلاوين العصر الإيديولوجية، والتي تحمل في ذاتها، كما سنرى في الجزء التالي، بصمات واضحة من ثقافات مختلفة وذات شأن. وليس من المبالغة التأكيد هنا أن قضية الهوية ـ التي لم تجد حلاً لها، والتي سنعرض تقلباتها ـ تفسر بوضوح الطبيعة التسلطية والديكتاتورية في الأنظمة السياسية القائمة. وفي غياب حل قضية الهوية لن تعرف المنطقة أنظمة سياسية شرعية حقاً، وقادرة على الافساح في المجال للتعبير الحر عن هذه التعددية في السياسة وفي الهوية. لقد دفعتنا هذه القضية إلى شرح مختلف الاشكاليات التي يمكن عبرها تناول الهوية التاريخية المركبة للمجتمعات وفهمها.

غير أن حل قضية الهوية لن يجد سبيله عبر الإصلاح الديني فحسب، أكان هذا الإصلاح محافظاً أم جذرياً، سيما أن محاولات عديدة حصلت في هذا المجال منذ بداية القرن الماضي. فالإصلاح مرتبط بعوامل عديدة ليس بينها وبين الدين أي رابط. من هذه العوامل وطأة الهيمنة الخارجية والتحول المطلوب في الاقتصادات المحلية من اقتصادات ريعية إلى اقتصادات منتجة، وكذلك التغيير التدريجي في الوعي التاريخي. هذه التحولات تتطلب في آن واحد دمج منابع التراث الجماعي المتنوع في المجتمع العربي ضمن ثقافة منفتحة وثرية، والانتقال الحاسم إلى زمنية غير تقوقعية وغير مبنية على المخيال الديني، للدخول في زمنية دنيوية تعترف بالتحولات الحتمية التي يفرضها ثقل العصور على الجماعات البشرية.

إن المشرق العربي، الموزع بين هويات متناقضة والخاضع لتأثيرات تاريخية متعددة ومتنوعة، يبدو مجزأ ومتشظياً، وقابلاً للتفجر المتواصل بفعل تراكم حالات الصراع الحادة

التي لا يتحكم بها المتنازعون. ولذلك يهدف هذا الكتاب إذن إلى أن يكون تأملاً من أجل المساهمة في بناء مستقبل أفضل وفي نزع الطابع المأسوي عن التوترات «الحضاراتية» التي صار اعتمادها والتداول بها جزءًا من «الموضة» السائدة.

إن المشاعر التي انطلقت في أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن، والانتشار العسكري الأميركي الفظيع في آسيا (اجتياح أفغانستان عام 2002) وفي الشرق الأوسط (اجتياح العراق عام 2003)، تلك المشاعر تجعل هذه المهمة شديدة الإلحاح.

الجزء الأول

البنية المستحيلة للشرق الأوسط

إن الصعوبة في وضع تعريف لمنطقة الشرق الأوسط وفي إدراك معنى تاريخها تظهر بفظاظة، بمجرد البحث عن رسم حدودها الجغرافية. إن عدم الدقة في قواميس اللغة الجغرافية هو أمر نموذجي في هذه المنطقة، كما أن تحليل مضمون المفاهيم المختلفة الأكثر استعمالاً يكشف أسباب الضبابية الكثيفة، وهو ما نصطدم به على صعيد تعريف الهوية الانتروبولوجية والتاريخية في المنطقة. والحقيقة، كما سنرى في الفصل الأول، أن التصور الجغرافي للمنطقة مرتبط أساساً باعتبارات جيوسياسية دولية؛ ولا علاقة له أبداً بهوية المجتمعات التي يتألف منها. هذه الهوية هي موضوع صراعات ومساجلات لا نهاية لها.

تكمن المفارقة هنا في كون المنطقة، عبر تاريخها الذي يتجاوز في طوله تاريخ أوروبا، مهد حضارات عديدة متألقة. رغم ذلك، بدا تشكله كعنصر فاعل محترم ومعترف به في النظام الدولي أمراً مستحيلاً منذ بداية القرن الماضي. وتقع مسؤولية أساسية عن ذلك على عاتق فشل العرب، خلال القرون الماضية، في العثور على هويتهم وفي تشكيل الوحدة وتأمين السيادة على أراضيهم التي قطنوها من غير انقطاع منذ القرن السابع، لكنهم لم يمارسوا سيادتهم السياسية عليها منذ نهاية القرن العاشر. ولو أتيح لهم أن ينجحوا، لكانوا رسموا للمنطقة حدوداً ثابتة، وهوية ثقافية وسياسية لا تتقاذفها التيارات المتعارضة.

هذا الاستنتاج السليم والبسيط يغيب غالباً عن التحليلات حول المشرق العربي التي تضعها الثقافة الأوروبية؛ أما الثقافة العربية، فبعد أن استجابت لنداءات القومية الحديثة، انكفأت اليوم في تيارات متنوعة ومتناقضة، منها مختلف تلوينات الأصولية الدينية المعاصرة، وهي تيارات أصبحت تقبل، إلى

هذا الحد أو ذاك، الحدود التي رسمتها القوى الأوروبية في بداية القرن الماضي. إن «فراغ القوة» الذي يستمر في حكم المشرق العربي، و«يشرعن» بصورة خفية سيطرة إسرائيل والولايات المتحدة بتحالفهما الحميم، يطرح أسئلة حول أسباب الإخفاق العربي في تحقيق سيادة كاملة شاملة، وفي بناء منطقة محترمة في الخريطة السياسية العالمية. أما الإجابات عن هذه الأسئلة فهي تتنوع بصورة فاقعة، داخل المشرق العربي كما في الغرب، وتظل فكرة الهوية بالذات موضوع مساجلات لا تنتهي.

في هذا الجزء سنحاول شرح أسباب تنوّع المفاهيم الجيوسياسية الساعية إلى وضع تعريف للمنطقة (الفصل الأول)؛ ستتيح لنا هذه الخطوة الأولى أن نتناول الأسس الثقافية التي تنظم التصورات عن المشرق العربي (الفصل الثاني)، وأن نحلل صوابية التصنيفات المفهومية وملاءمتها وتفرعاتها التي تستعمل لتعريف هوية المنطقة وجماعاتها البشرية، ومواءمة واجراء الترابط بين حقول المشاهدة وكذلك تماسك سلّم المقاييس الزمانية والحدود المكانية (الفصل الثالث). يصبح ممكناً بعد ذلك التأمل والتفكير بصورة أفضل حول العروبة كهوية لمجتمعات المنطقة، وحول عدم كفاءة هذه المجتمعات في بناء المنطقة (الفصل الرابع)؛ وأخيراً أن نفصّل عناصر التحقيب التي اعتمدناها في سردنا التاريخي (الفصل الخامس).

الفصل الأول

شرق أدنى أم شرق أوسط؟
مشكلة جيوسياسية دولية

إن تحديد المنطقة جغرافياً ومعرفة حدود بنيتها الإقليمية وطبيعتها البشرية أمران دونهما صعوبات عديدة. الصعوبة الأساسية متأتية من كون المصطلح المستعمل للدلالة على المنطقة ليس محايداً، لأن الشرق في هذه الحالة قريب جداً (شرق أدنى) أو شبه قريب (شرق أوسط) من أوروبا. وفي المضمر أن أوروبا، وتالياً الغرب، هما مركز الجغرافيا العالمية قياساً بمختلف المشارق المحددة الأدنى والأوسط والأقصى[1]. إن النظر إلى الواقع غير الأوروبي وغير الغربي محكوم حقاً بأدوات البحث التي وفرتها الثقافة الأوروبية أو الغربية. وهكذا ندرك بسهولة أن النظر إلى المشهد ذاته يتغير تغيراً جذرياً، تبعاً لموقع المراقب ورؤيته.

هذه إحدى العقبات الكبرى في الكتابة عن هذه المنطقة، التي تعتبر أكثر المناطق في العالم، ما عدا روسيا، التصاقاً جغرافياً بأوروبا. ومن هنا يبدو من السهل أن تغدو الكتابة عنها أسيرة قواعد النظرة الجغرافية والتاريخية التي فرضتها الثقافة الغربية، منذ النهضة الغربية، على الثقافة العالمية الحديثة. أما المناطق الأخرى الأكثر بعداً عن أوروبا والأقل تشابكاً مع تاريخها فهي أقل تعرّضاً لهذه العقبة.

---

(1) يبدو لنا أن عبارتي «الأوروبي» و«الغربي» ليستا مترادفتين استبداليتين، فهما تعودان في الحقيقة إلى لحظتين تاريخيتين مختلفتين. حتى نهاية القرن التاسع عشر كانت الثقافة أو الحضارة «أوروبية» حصراً، حيث لم تكن الولايات المتحدة قد برزت كقوة ثقافية وجغراسية. مع بداية القرن العشرين توسعت الحضارة الأوروبية فصارت «غربية»، وأدّت الولايات المتحدة دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية والجيوسياسية والعسكرية في أوروبا، سيما منذ الحرب الباردة. أما مصطلح «الغرب» فهو، بالطبع، أكثر جموداً وافتقاداً للشفافية وهو إيديولوجي بامتياز، ويستدرج ظهور نقيضه الجغرافي والثقافي والجيوسياسي: الشرق. وفي مقاربة سوسيولوجية عن الهيمنة أو عن علاقة السيد ـ العبد، وعن التعبير المستخدم قديماً من علاقة اليونان والبرابرة لإبراز الاختلاف، يمكن أن نتأكد كم يمكن لمصطلحي «الشرق» و«الغرب» أن يشوّها الرؤية ويعطلا التحليل.

تختزل الصعوبة حين نقلّص حقل البحث ونحصره بمصطلح المشرق العربي. لكنه في هذه الحال ينتقل من الحقل الجغرافي إلى مجال الانتروبولوجيا ونطاق الهوية. فما هي المجتمعات العربية، وما الذي يوحدها خارج إطار اللغة؟ هل اللغة هي التي توحدها أم الدين؟ هل نستبعد من هذا المجال، إضافة إلى المغرب العربي، إيران وتركيا الإسلاميتين اللتين اندمج في الماضي تاريخهما بالتاريخ العربي؟ وهل يأخذ مصطلح الحضارة العربية ـ الإسلامية، الشائع منذ بعض العقود، في الاعتبار المصير المشترك الحي والفاعل في الشرق الأدنى المعاصر؟ وفي هذه الحالة، هل يمكن أن نكتب تاريخاً للشرق الأدنى منفصلاً عن تاريخ الشرق الأوسط الذي يغطي بمساحته شعوباً إسلامية أخرى (إيران، باكستان وأفغانستان)، بل في بعض الكتابات شعوباً من وسط آسيا الإسلامية أو شبه الجزيرة الهندية وماليزيا، حيث كان الدين والحضارة الإسلاميان قد أدّيا دوراً مهماً، من غير إهمال خصوصيات الهوية والقومية لهذه الشعوب؟

الشرق الأدنى: مشرق أوروبا

إن مقولة الشرق الأدنى، في الحقيقة، معادلة لما كانت الثقافة الفرنسية الاستعمارية تسميه «المشرق» (Levant). وقد حملت هذه الكلمة لفترة طويلة مدلولاً تجارياً، آخذة في الاعتبار أهمية المرافق التجارية التي طورتها القوى الأوروبية شرق المتوسط، من خلال نظام الامتيازات الأجنبية الذي وقعه فرنسوا الأول، في القرن السادس عشر، مع السلطان العثماني سليمان القانوني. وقد سُمّيَ سكان المنطقة «مشرقيين» (Levantins). هذه التسمية كانت محصورة في البداية بالأوروبيين الذين حصلوا على ملكيات في الأراضي العثمانية، ثم اتسعت لتشمل، في اللغة المتداولة، كل ساكني هذه المنطقة من غير تمييز، وأحياناً أبناء الطوائف الدينية المسيحية المحليين، الأكثر انفتاحاً على تأثيرات الثقافة الأوروبية. ما كان يميز «المشرقيين» هو قابلية كبيرة على التجارة، وسرعة خاطر وتسامح منفتح حيال الآخر المختلف. تتغير هذه الدلالة بتغير الكاتب، فهي تحمل معنى إيجابياً إذا كان المقصود بالمشرقي جماعة إتنية غير محددة، أو تحقيرياً حين لا يكون للمشرقي هوية ثقافية مؤكدة ولا ولاء سياسيًا خارج إطار ما تقتضيه أعماله التجارية والمالية. فالمشرقي في هذه الحالة، وبحسب الثقافة الفرنسية أو الإنكليزية، هو اليوناني والأرمني واللبناني والسوري وهو، ليس حصراً ـ كما تشير دقة التعبير اللغوي ـ العائلات الأوروبية التي كرست حضوراً مديداً على الشواطئ الشرقية التركية والعربية من البحر المتوسط[1].

---

(1) هذا التشوش في استعمال المفاهيم، سيما بخصوص إدراج اللبنانيين والسوريين في قائمة المشرقيين بمعنى (Levantins)، يتفاقم حين يستحضر الماضي الفينيقي في البحر المتوسط. فالمشرقيون يستعيدون، في هذه

من المفيد التذكير، من ناحية أخرى، بأن المفهوم الجغرافي للشرق يضم كل شرق المتوسط، أي آسيا الصغرى العثمانية واليونان التي تعود بدايات استقلالها إلى عام 1827، وبلاد البلقان الخاضعة للسيطرة العثمانية، وكذلك البلدان التي شكلت جزءًا من الامبراطورية النمساوية-المجرية. إن كل الكتب والدراسات المخصصة لما سُمّيَ في القرن التاسع عشر وبداية العشرين «بالمسألة الشرقية»، عالجت المشكلات الناجمة عن تفسخ أكبر أمبراطوريتين مطلّتين على المتوسط: مملكة السلالة الملكية المسماة «هابسبورغ» (Habsbourg) والحاكمة الامبراطورية النمساوية-المجرية، والسلطنة العثمانية.

بعد الحرب العالمية الثانية، غدا هذا المصطلح الجيوسياسي، الذي أطلق في فرنسا ثم اعتمدته الدبلوماسية البريطانية مع بداية القرن، نسياً منسيّاً. فقد غدت الدبلوماسية الدولية، إلى حد كبير، في يد الولايات المتحدة، وحلّت المفاهيم الجيوسياسية الأنكلوسكسونية محل المفاهيم التي صاغتها الثقافة الفرنسية المهيمنة حتى ذلك الوقت[1]. وغدا مصطلحا الشرق الأدنى والشرق الأوسط مفروضين، من دون صعوبة، في اللغة المتداولة، وذلك على حساب المصطلح الفرنسي، المشرق. وقد استعمل هذان المصطلحان بكثافة في لغة الدبلوماسية البريطانية طيلة الحرب العالمية الثانية للدلالة على مسارح العمليات العسكرية، مع فروقات بينهما، لأنهما لا يعنيان الشيء ذاته على الصعيد الجغرافي.

= الحال، شبكات التبادل البحري الكثيفة، التي كان أجدادهم الفينيقيون قد طوروها في البحر الأبيض المتوسط، كما أن اللبنانيين وكذلك التونسيين يزعمون الانتماء إلى هذا الماضي في إطار بحثهم عن الهوية الوطنية والقومية، وهو بحث تتميز به كل مجتمعات المنطقة منذ الاحتكاك بالثقافة الغربية. نشير، في هذا الصدد، إلى كتاب صدر حديثاً عن المشرقيين لمؤلفه عبدالله نعمان: *Les Levantins: une race — essai d'analyse sociale*, Jounieh, Liban, Maison Naaman pour la culture, 1984.

(1) «استعملت عبارة الشرق الأوسط، كما يقول كاتب إنكليزي، لأول مرة عام 1902 على يد أميركي مختص بالتاريخ الشرقي، هو الفرد تاير ماهان (Alfred Thayer Mahan). ففي مقالة له ظهرت في المجلة القومية *(National Review)*، الصادرة في لندن، اقترح إطلاق هذه التسمية الجديدة على المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية ومركزها الخليج العربي-الفارسي. وقد استعيدت العبارة في جريدة التايمز بقلم مراسلها في طهران، فالنتين شيرال (Valentine Chiral)، وفي مجلس اللوردات لاحقاً على لسان اللورد كورزون (Lord Curzon). وانتشر استعمالها في الخارج بصورة سريعة وكذلك في التداول الإنكليزي اليومي وليس الأميركي، وحلّت كلياً محل تعبير الشرق الأدنى، القديم نسبياً، وإن ظلت مقترنة بها اقتراناً مشوشاً». (انظر C.H. Philips, préface في مقدمته لكتاب *Historians of the Middle East*, directed by B. Lewis et P. M. Holt, London, Oxford University Press, 1962, p. 1). ويمكن العودة، لمزيد من التفاصيل الدقيقة حول مصطلحات المشرق، الشرق الأدنى، الشرق الأوسط، إلى أحد مؤلفات هنري لورينس النادرة المختصة بالتاريخ العربي الحديث بالذات: Henri Laurens, *Le grand jeu. Orient arabe et rivalités internationales depuis 1945*, Paris, Armand Colin, 1991.

الشرق الأدنى: تخوم الامبراطورية البريطانية في الهند

لم تكن هذه الفروقات التعبيرية بريئة. فهي تعبّر تاريخياً عن خلافات كبرى في صفوف البيروقراطية العسكرية والدبلوماسية البريطانية طيلة النصف الأول من القرن الماضي. فلم يكن مفهوم الشرق الأدنى، في نظر بعض هذه البيروقراطية، منطقة ذات أهمية، ولم يكن القادة العسكريون والممثلون الدبلوماسيون العاملون في هذه المنطقة يتمتعون باستقلالية القرار المحلي ولا بتأثير كبير على السياسة البريطانية، وهي كانت ترى الشرق الأدنى ساحة تتمركز فيها التجهيزات العسكرية البريطانية لحماية أمبراطوريتها في الهند والشرق الأقصى، جوهرة التاج البريطاني الحقيقية، وكان ينبغي أن يرتبط كل قرار حول الشرق الأدنى بمتطلبات السياسة البريطانية في الهند. من هنا لم يستطع «العروبيون»[*] الإنكليز، ومنهم لورانس الملقب بلورانس العرب الذي غدا قائداً أسطورياً، أن يفرضوا وجهات نظرهم، ولا أن يحترموا، تالياً، وعودهم التي قطعوها للعرب في غمار الحرب العالمية الأولى. ولأسباب متعلقة بتثبيت سيطرتها على الهند، كانت بريطانيا «إسلامية» أكثر منها «عربية»[1].

لقد استندت بريطانيا، في الحقيقة، إلى حد بعيد، للسيطرة على القارة الهندية، إلى الاختلاف بين الطوائف الإسلامية والبراهمانية، بل هي عملت على إذكاء الخلافات التي كانت ساكنة حتى دخولها الهند وعلى تحجّرها[2]. وفي سبيل المزيد من تحكّمها بكل العالم الإسلامي الذي يقع تحت سيطرتها والذي يشكّل العالم العربي جزءًا منه، حاولت، في فترة

(*) بمعنى Arabist، أي أنصار القضية العربية التي كان يحملها حينذاك الشريف حسين الهاشمي في مكة وأولاده وأنصارهم من القوميين العرب.

(1) السيرة الذاتية للورانس Lawrence الصادرة في مؤلفه المشهور أعمدة الحكمة السبعة، التي تروي ملحمته في الصحارى العربية لاستنهاض القادة المحليين ضد السلطنة العثمانية، تقدم شتى الأدلة على هذا الاختلاف بين مدرستين في التفكير الجيوستراتيجي على صعيد مصالح الأمبراطورية البريطانية. يمكن العودة أيضاً إلى اليزابيت مونرو *Britain Momentum in the Middle East 1914-1956*, London, Methuen, 1963، وكذلك إلى David Fromkin, *A Peace to End All Peace. Creating the Modern Middle East 1914-1922*; New York, Henry Holt, 1989. هذان المؤرخان يشرحان جيداً تغلُّب نظرة الإدارة البريطانية في الهند على نظرة الدبلوماسيين والقادة العسكريين العاملين في البلدان العربية.

(2) وصفت المؤرخة الهندية الكبيرة روميلا ثابار (Romila Thapar) الانقلاب الذي أحدثته بريطانيا بقولها: «في الوقت الذي بدأت فيه أوروبا تتحدث عن الأمم، بدأ الحديث في الهند عن أمة إسلامية وأخرى هندوسية. هذه النظرة الاستعمارية التي أسست الهند على هويات دينية منفصلة قطعت الشعب عن ماضيه قطعاً مأسوياً، وعاكست التاريخ السنسكريتي والفارسي الذي لم يكن يعرف وجود أمتين. وهكذا قام نظام تمثيل منفصل على قاعدة دينية، كما نهضت فكرة الأكثرية والأقلية وفكرة الطائفتين الهندوسية والإسلامية»، جريدة لوموند، 11 أيار/مايو 1993، ص 2.

ما بين الحربين العالميتين، أن تطاوع لمصلحتها مؤسسة الخلافة الإسلامية. وعندما قام مصطفى كمال في تركيا عام 1924 بإلغاء الخلافة فقد أدى ذلك إلى إذكاء الخصومات بين القادة العرب الساعين منذ زمن إلى استعادة منصب الخلافة من الأتراك العثمانيين الذين صادروه حتى ذلك الوقت، لذلك أصبح الحكام العرب الطامحون إلى الخلافة يتودّدون إلى السلطة البريطانية[1].

في هذه المرحلة بالذات، حيث لم تفِ بريطانيا ـ ولم تكن تريد ـ الوفاء بوعود قطعتها لتوحيد الولايات العربية التابعة للسلطنة العثمانية، حضّرت الأجواء لعزل حكومة شبه الجزيرة العربية، من الذين يقعون تحت حماية لورانس العرب، أي عائلة الهاشميين حماة الأماكن المقدسة الإسلامية في مكة والمدينة، الذين كانت قد قطعت لهم هذه الوعود. وهيأت، بما وفرته من سلاح ومساعدات مادية كبيرة، وصول أنصار المذهب الوهابي إلى السلطة، تحت قيادة آل سعود التي ادّعت، على غرار ملك مصر، وراثة الخلافة الإسلامية. وفي هذا التاريخ بدأت تظهر حركة الإخوان المسلمين في مصر التي ظلّت إنكلترا، بحسب الاعتقاد الشائع في العالم العربي، ترعاها لفترة طويلة، معبّرة في ذلك عن انحياز إلى سياسة «إسلامية» تعرقل المطالب القومية العربية العلمانية الحديثة.

فرنسا، انكلترا، الولايات المتحدة: دول عظمى تدّعي غيرة على الإسلام

أفضت سياسة بريطانيا، في النهاية، إلى حرب انفصال المسلمين الهنود وتأسيس دولة باكستان، وظلت هذه الأخيرة، حتى اليوم، قوة شرق أوسطية تستند إلى الإسلام، وتبقى حليفة مخلصة للمصالح الأنكلوسكسونية. وخلال العرض سيظهر أن باكستان أدّت دوراً مهماً في التغيرات الجيوسياسية الشرق أوسطية خلال هذه المرحلة التي ندرسها، وأن الولايات

(1) كتبت إليزابيت مونرو (Elizabeth Monroe): «إن نائب الملك (في الهند) لم يكن راضياً عن الإعجاب السائد بالتجربة التركية، وهو إعجاب طال، فضلاً عن مسلمي الهند، الوطنيين الهنود المسلمين المعجبين بحركة «تركيا الفتاة»، فكان نائب الملك معارضاً لمحور الحجاز، وفي ما بعد لتشجيع ثورة شريف مكة (عائلة الهاشميين الحامية للأماكن المقدسة)، وذلك لأنه رفض فكرة تقسيم الإسلام أو خلق متاعب للخليفة أو تعريض الحج للخطر. ورأى أن شريف مكة كان سيعامل كمتمرد في الهند وأفغانستان، وأن على بريطانيا العظمى ألا تجازف في تحمّلها المسؤولية عن توريط الأماكن الإسلامية المقدسة والحجاز في الحرب». أنظر Elizabeth Monroe, op. cit., p. 35-36. وانظر أيضاً لجورج قرم *La question du Califat*, Les Annales de l'autre Islam, n° 2, Paris, publications de l'ERISM, INALCO, 1994، صدر في مناسبة مرور 60 سنة على إلغاء الخلافة.

المتحدة، التي ورثت دور بريطانيا في الشرق، لم تقطع مساعداتها السرية عن الحركات الإسلامية، ورأت فيها إحدى وسائل الهيمنة والاستقرار في المنطقة، وقد غدت هذه المساعدة صريحة جداً في المراحل الأخيرة من الحرب الباردة، من أجل تجنيد «العالم الإسلامي» ضد الإتحاد السوفياتي.

كان الاجتياح السوفياتي لافغانستان مناسبة لتوظيف شبكة هائلة من المحاربين الإسلاميين، من كل الجنسيات (المجاهدون)، ولِبَثُّ الروح في منظمة المؤتمر الإسلامي التي أسستها المملكة السعودية إلى جانب حليفها الاستراتيجي باكستان، تحت المظلة الأميركية. وكان ذلك بمثابة مناصرة للتأويلات القرآنية الداعمة للنموذج الرأسمالي الليبرالي الأنكلوسكسوني، في مواجهة التأويلات الداعية إلى صيغ من التضامن الاجتماعي قريبة من مقولات الاشتراكية، وهي مقولات علا شأنها منذ قيام الأنظمة المسماة «تقدمية».

وبالمقياس ذاته، ولكن لأسباب أخرى، كانت فرنسا، على غرار إنكلترا، أكثر «إسلامية» منها «عربية». ولئن كانت بعض الشخصيات الفرنسية قد حلمت، مع غزوة نابوليون أو مع احتلال الجزائر، بانبعاث مملكة عربية تدين بولادتها لفرنسا[1]، فإن المصالح الاستعمارية ومصالح القوى المتوسطية الكبرى هي التي هيمنت على السياسة الفرنسية، وهي مصالح دنيوية في الدرجة الأولى، مع السلطنة العثمانية التي وقّع اتفاقياتها فرنسوا الأول كما سبق أن ذكرنا. ولئن كانت فرنسا قد دفعت محمد علي باشا، في بداية القرن التاسع عشر، في مشروعه لإعادة بناء الشرق الأدنى ومحوره القوة المصرية، لكنها ما لبثت أن سحبت دعمها حين شكّل هذا المشروع خطراً على وجود السلطنة بالذات. كما أن استمرار دعمها المشروع استنفر عداء كاملاً في سائر أوروبا، سيما من جانب البريطانيين الذين رأوا فيه «إعلان حرب».

في بداية القرن العشرين لم تَرَ فرنسا في القومية العربية الصاعدة إلا آلة حرب ضد توسع نفوذها في المتوسط. بل هي لم ترَ فيها إلا أداة في يد الإنكليز لطردها من العالم العربي، وعدم الوثوق بوعودها في الاعتراف بسيادة واستقلال كل من لبنان وسوريا، بعد الهزيمة الساحقة التي منيت بها السلطنة العثمانية. بعد الحرب العالمية الثانية شكّل النجاح النسبي للقومية العربية بقيادة عبد الناصر مثار خشية فرنسية على ممتلكاتها في المغرب العربي، الأمر الذي ولّد ذعراً فرنسياً من القومية العربية، ومهّد الطريق أمام قرار الانضمام المؤسف إلى بريطانيا وإسرائيل في الحرب على مصر، عام 1956، غداة تأميم قناة السويس.

---

(1) حول هذه النقطة، انظر هنري لورينس في الكتاب القيّم *La France et la genèse du monde arabe*, Paris, Armand Colin, 1990.

وقد برز هذا الذعر مرات عدة، بعد ذلك، سيما خلال الحرب العربية-الإسرائيلية عام 1967 ثم خلال حرب الخليج عام 1991. في المقابل كانت الثقافة الفرنسية، على غرار الثقافة الأنكلوسكسونية، تطوّر معرفتها بالمنطقة وإحكام قبضتها عليها، ضمن إطار سياسات هادفة إلى «تدجين» الإسلام، في الشرقين الأوسط والأدنى وأفريقيا والهند وماليزيا وأندونيسيا.

لم تكن المعطيات الجغرافية والقومية، في الحقيقة، هي التي تملي جيوسياسة القوى الكبرى حيال المنطقة، بل اعتقادها المتزايد بوجود نوع من التضامن الطبيعي الذي من شأنه أن يوحد كل الشعوب الإسلامية من أندونيسيا والصين في أقصى الشرق حتى أفريقيا. وسنعود إلى ذلك لاحقاً. وقد تعزز هذا الميل عبر دراسات أكاديمية تناولت موضوع الإسلام في الغرب. كما أن نافذي السياسة الدولية ميالون إلى التفكير بـ «سياسات إسلامية» أكثر من التفكير بسياسات «عربية» و «إيرانية» و«باكستانية»، وهم متأثرون في ذلك، بالطبع، بالتصور المفهومي لـ«العالم الإسلامي» المنتشر في الدراسات الأكاديمية، وهو أكثر تجريداً من مفهومي الشرق الأدنى والشرق الأوسط، اللذين يصبحان بمثابة تفريعين ثانويين من المفهوم الأساس المستعمل في تناول الواقع وإدراكه، والمتمحور حول أولية الإسلام كمحدد أحادي الجانب للهوية، مع أنه دين كوني وليس ديناً قومياً. وستكون لنا عودة إلى هذه المسألة في الفصلين التاليين.

«فراغ القوة» أمام نفوذ الاتحاد السوفياتي

من المهم أن نسجل أن الدبلوماسية الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية رأت هذه المنطقة معرّضة تعرّضاً خطيراً للمطامع السوفياتية، وبدت في عيون أصحاب القرار الأميركيين، على صعيدي الدفاع والعلاقات الدولية، منطقة تتميز «بفراغ القوة» بعد انسحاب القوتين الاستعماريتين الإنكليزية والفرنسية اللتين سيطرتا على العالم العربي منذ انهيار السلطنة العثمانية. ورأت من الضروري سد هذا الفراغ من أجل مواجهة توسع القوة السوفياتية في هذه المنطقة من العالم التي شكلت مادة للأطماع الروسية التاريخية (الوصول إلى البحار الحارة)، في نظر الغرب. ولذلك سعت الولايات المتحدة الأميركية مع بداية الخمسينات إلى إقحام البلاد العربية في أحلاف عسكرية محلية مع قوى إقليمية حليفة للغرب، مثل تركيا وباكستان، وكذلك مع دولة إسرائيل.

أما التشجيع الإنكليزي على قيام جامعة الدول العربية، عام 1944، فلم يكن يبدو كافياً في نظر الولايات المتحدة الأميركية. وبالرغم من كون الأنظمة العربية في بداية الخمسينات كلها قريبة من الغرب ومتكيفة مع مصالحه، توسوست الولايات المتحدة من أن

يسقط العالم العربي في الفلك السوفياتي، كما حصل في بلاد البلقان، لذلك بدا ضرورياً في نظر الدبلوماسية الأميركية إبرام اتفاقات عسكرية مع دول قوية عسكرياً، ومتحالفة مع القوة الأميركية، مثل تركيا وإيران وباكستان أو حتى إسرائيل. وهكذا أصبحت المنطقة خاضعة لزوبعة الحرب الباردة.

هذا التصور عن «فراغ القوة» في المنطقة يحمل دلالة رمزية قوية على غياب هوية سياسية قوية البنيان فيها. يعزى ذلك من غير شك إلى انحطاط عربي منذ عشرة قرون، كما يُعتبر في الوقت ذاته عنصراً من عناصر ديمومته. والحقيقة أن البلدان العربية استمرت مادة تجاذب بين القوى الخارجية الاقليمية أو الدولية، وخاضعة لمحاولات سيطرة خارجية تُمارَس على أنظمة هشة منتقصة الشرعية. ولا ينطبق هذا الأمر على تركيا ولا على إيران، كما تدلّ على ذلك العوامل الديموغرافية ووضوح الهوية السياسية في كلا البلدين. فقد اعترف الغرب طوعاً بتركيا شريكاً محترماً اندمج في البنية العسكرية لحلف الأطلسي، كما كانت إيران الملكية شريكاً للغرب له وزنه في المنطقة، ثم تحولت، منذ الثورة الإيرانية، إلى بلد خارج عن السيطرة الغربية يحاط بالخشية ولكن بالاحترام. وظلت إسرائيل حليفاً مفضلاً للغرب على الصعيد العسكري، وبلداً، على مستوى بنيته كدولة حديثة، متحدراً من صلب التاريخ الأوروبي وحضارته. وليس لأي بلد عربي، بما في ذلك مصر، مكانة مشابهة في هذه الشراكة، لا من حيث الاحترام ولا من حيث المهابة.

إن فراغ القوة هذا هو الذي أتاح لفرنسا وبريطانيا في البداية أن تصادرا لحسابهما سيادة الولايات العربية المتحدرة من السلطنة العثمانية، بعد الحرب العالمية الأولى، وهو الذي أتاح قيام دولة إسرائيل عام 1948. وعلى العكس من ذلك، لم تتمكن القوى العسكرية الحليفة المنتصرة أن تجزّئ وتفكك قلب السلطة العثمانية، أي بلاد الأناضول ومحيطها المتوسطي. ولم يتوصّل الحلفاء، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، إلى خلق دولة أرمنية أو دولة كردية ولا إلى الاعتراف بالسيادة اليونانية على مدينة سميرنه ومنطقتها. إن الموقف الحازم الذي اتخذه مصطفى كمال في تركيا هو الذي أدى إلى وضع حدود للدولة التركية الجديدة بعد الاقصاء العنيف لقوات الحلفاء والسحق الدموي للانتفاضتين الكردية والأرمنية المدعومتين من جيوش الحلفاء.

كان من الضروري أن نعود قليلاً إلى طرق التعاطي مع جغرافيا هذه المنطقة بما يناسب المصالح الجيوسياسية للقوى الأوروبية والضغوط الكبرى التي مارستها هذه المصالح على شعوب المنطقة. تشكل هذه المعطيات عناصر جزئية، ولكن أساسية، لتفسير التشكُّل المستحيل للمشرق العربي منذ انهيار السلطنة العثمانية. وقد تضافرت هذه العوامل الخارجية التي دفعت نحو تجزئة المنطقة، مع عوامل داخلية أخرى، مما أدى إلى عرقلة هذا التشكل،

فلم تتوافر في العالم العربي، على الأقل في المشرق العربي، ظروف سوسيوسياسية وعسكرية مناسبة تُنجب شخصية شبيهة بمصطفى كمال في تركيا، وقادرة مثله على تجميع جيش من أنقاض الجيش القديم، وعلى تحقيق نصر على الجيوش الفرنسية والإنكليزية واليونانية وتحرير بلاده المحتلة وتعيين الحدود الوطنية التركية وتمييزها عن حدود الأمبراطورية القديمة. إن هذه الانتصارات هي التي وفَّرت لهذا القائد، المنتصر على أقوى القوى في عصره، الشرعية الكافية لإجراء تغييرات عميقة في بنية الدولة العثمانية ومؤسساتها. وقد ترافقت هذه التغييرات مع سعي جدي لتطوير الوعي الجماعي والذاكرة التاريخية في المجتمع التركي باتجاه وعي علماني على الطراز الحديث، حيث يعاد بناء التاريخ التركي على أساس التواصل ولا تبقى العلاقة بالإسلام حجر الزاوية فيه، ويُنظر إلى استمرار احتلال الأناضول بعين أسطورية، وذلك بجعل الحثيين القدماء أجداداً للأتراك[1].

أما في حالة العرب فيظهر العكس: عجز عسكري واضح مستمر بصورة مدهشة، لكنه قليلاً ما يلفت نظر الباحثين العرب أو الأوروبيين، بالرغم من النتائج الكبرى التي يتمخض عنها، وهذا أمر بالغ الوضوح. يكفي تذكّر معركة ميسلون المحزنة عام 1920، في سوريا، بين جيش الملك الهاشمي فيصل العابر على سوريا، مدعوماً من لورانس، وبين القوات الفرنسية، على ضعفها في ذلك الوقت، ثم بعد ذلك عام 1939، عدم قدرة الحكومة السورية تحت الانتداب الفرنسي على منع فرنسا وتركيا من اقتطاع أنطاكية والاسكندرونة، ذات التاريخ الغني، سيما بالنسبة إلى المسيحية الشرقية؛ بعد عشر سنوات أخرى لم يتمكن الفلسطينيون، ومن ورائهم كل الجيوش العربية المجاورة لفلسطين، من الحؤول دون قيام دولة إسرائيل عام 1948. هذا العجز العسكري ظهر مجدداً في الحربين بين العرب وإسرائيل 1956 و1967 وكذلك عام 1973، وأخيراً ظهر الشلل الكامل في الجيش العراقي خلال الهجوم العسكري الأميركي لتحرير الكويت عام 1991، ثم انهياره الكامل خلال الاجتياح الأميركي للعراق واحتلال بغداد عام 2003. كل ذلك العجز العسكري أصاب بتأثيره شرعية

---

(1) يمكن العودة، حول هذه النقطة، إلى إتيان كوبُو *Espace et temps de la nation turque. Analyse d'une historiographie nationaliste 1931-1993*, Paris, CNRS Éditions, 1997، وفيه وصف للتحولات في كتابة التاريخ في تركيا واعتبارها، عن حق، «إنقلاباً سياسياً في التاريخ». حول حياة مصطفى كمال وأعماله يمكن العودة إلى بول درمون *Mustafa Kemal 1919-1924*, Bruxelles, Éditions Complexe, 1983 et H. C. Armstrong, *Mustapha Kemal*, Paris, Payot, 1933، وكذلك إلى Benoist-Mechin, *Mustapha Kemal ou la mort d'un empire*, Paris, Club des Éditeurs, 1954، الذي يجري مقارنة مثمرة بين نموذج النهضة الكمالية ونهضة إبن سعود في المملكة العربية السعودية: نهضة باتجاه المستقبل والعقلانية العلمية في الحالة الأولى، ونهضة باتجاه الماضي والدين في الثانية. وهذا يعني بدون شك وجود تيارين كبيرين سيميزان التاريخ المعاصر للمنطقة.

الأنظمة القائمة، ولم يوفر لها السلطة الكافية لفرض التحولات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها بلدان أخرى، مثل اليابان وتركيا والصين مثلاً.

هذا التحول نحو الحداثة العسكرية لم يحصل حقاً في المجتمعات العربية، بالرغم من الانقلابات والاضطرابات التي تعرضت لها المنطقة خلال نصف القرن الأخير. وقد جرى التعامل مع هذه المنطقة التي لم تتوصل إلى تحديد هويتها وتأكيدها وفرض احترامها واحترام فضائها الجغرافي، بصفتها منطقة «فراغ قوة». هذا الفراغ العسكري هو تعبير عن فراغ أكبر على صعيد التماسك المجتمعي والثقافي، وتالياً الاجتماعي والسياسي، كما أنه تعبير عن غياب التحولات الاقتصادية والمؤسساتية الراديكالية التي لا يمكن، بدونها، إقامة القوة العسكرية في أي مجتمع من المجتمعات المعاصرة وتأمين هيبتها.

ولذلك بقيت بنية المنطقة مفقودة تماماً في غياب مجتمعات متماسكة في حدودها الجغرافية وفي هوياتها المعترف بها والمحترمة. ولهذا ما إن اختفى الاتحاد السوفياتي عن مشهد الشرق الأوسط حتى أفرطت الولايات المتحدة بتدخلاتها في المنطقة من دون عقبات تذكر. واحتلت عام 2003 منطقة ما بين النهرين وبغداد عاصمة الخلافة العباسية، وبذلك تكون قد ورثت الأمبراطورية الاستعمارية الإنكليزية التي سيطرت قبلها على المنطقة، بعد أن كانت قد ورثت هي أيضاً تركة «الرجل المريض»، السلطنة العثمانية.

لن يكون مفاجئاً إذن، في ظل هذه الظروف، أن يستمر الخلاف على التسمية: شرق أدنى أم شرق أوسط، لأن محور النظر إلى هذه الجغرافيا هو المركزية الأوروبية، وهو «الإسقاط الكلي الذي تخطّاه الزمن»، كما يسميه المؤرخ الأميركي مارشال هودجسون الذي سنعود إليه لاحقاً[1]. إلا أن المصطلحين ليسا متساويين، حتى لو جرى استبدال أحدهما بالآخر في لغة التداول، والذي يبدو مهماً في هذا المجال أن يُدرس موقع البحر الأبيض المتوسط في التفصيل والتقطيع الجغرافيين المعدّين للمنطقة.

موقع البحر الأبيض المتوسط
بين الشرق الأدنى والشرق الأوسط

على نطاق أوسع من الشرق الأدنى، يضع الشرق الأوسط تركيا وإيران في نقطة المركز من منطقة جغرافية تبدأ من شرق المتوسط وتمتد حتى أفغانستان وباكستان، مروراً بشبه الجزيرة العربية. أما البلدان العربية التي تضمها المنطقة فهي ليست بمثابة مركز الدائرة

(1) انظر لاحقاً.

منها. وأحياناً يشمل الشرق الأدنى بلاد أفريقيا الشمالية، مع أن هذه البلدان تقع جغرافيًا في أقصى الغرب من العالم العربي، وهي تسمى في اللغة العربية «المغرب»، مقابل تسمية البلدان العربية الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط ببلدان «المشرق».

إن سردنا للأحداث التاريخية سيتركز، في الواقع، حول بلدان الشرق الأدنى العربية، أي منطقة المشرق التي تسمى أيضاً «الهلال الخصيب» المحتوية على البلدان الواقعة بين بلاد ما بين النهرين والبحر المتوسط (لبنان وسوريا وفلسطين والعراق والأردن)، يضاف إليها، بالتأكيد، مصر. بيد أن من المغري التحدث عن شرق أوسط مصري ورافديني (نسبة إلى بلاد الرافدين) لأن هذين النطاقين الجغرافيين، بتراثيهما الثقافي والتاريخي العائدين إلى كل منهما، تركا بصماتهما على المنطقة، كما أن ليبيا وتونس والجزائر والمغرب التي تنطبق عليها بصورة أفضل التسمية الجغرافية شمال أفريقيا، هي أيضاً بلاد عربية متوسطية ولا يمكن استثناؤها من البحث. وهي كانت مرتبطة ببلدان المشرق العربي خلال مراحل عديدة من تاريخها، من خلال الدين، وجزئياً من خلال اللغة والثقافة. ولهذا ستكون حاضرة في السرد، كلما كان لها دور وتأثير في مجرى أحداث المشرق العربي.

أما بلدان شبه الجزيرة العربية فهي أقرب إلى أن تصنف في خانة الشرق الأوسط منها إلى الشرق الأدنى، مع أنها تقع في غرب آسيا، كما أن الثروة النفطية جعلت منها شريكاً أساسياً في مجرى أحداث المشرق العربي، وعاملاً جوهرياً في تطور المنطقة الثقافي الاجتماعي. ولهذا لا يمكن أن يتجاهلها التحليل، بل ينبغي دمجها، إلى حد كبير، في حيّز المشاهدة. في أي حال، سنخصص فصلاً عن النفط وعن التشكل التاريخي للمملكة السعودية، التي صارت عنصراً أساسياً في التطور الجيوسياسي للشرقين الأوسط والأدنى. وكما سنرى، فإن الحقل المخيالي للثقافة والقومية العربيتين المعاصرتين مشرّب بالتاريخ ما قبل الإسلامي للقبائل العربية في شبه الجزيرة العربية، وهو يشكل مرجعية متجلية للجذور العربية[1].

لهذا يبدو أن واحداً من مصادر التوتر الدائم، خلال نصف القرن الأخير يكمن، بلا شك، في التطورات السوسيواقتصادية والإيديولوجية المتباينة بين كل من بلدان شبه الجزيرة العربية وسائر بلدان المشرق العربي. هذا التوتر، الذي تجلّى خلال القرن التاسع عشر، أدّى دوراً أساسياً خلال العقود الأخيرة من تاريخ الشرق الأدنى، بسبب التأثير القياسي الذي مارسته الممالك والإمارات في شبه الجزيرة، من خلال الثروة النفطية، على سائر أجزاء العالم العربي. لقد غدت هذه البلدان، وهي مهد الإسلام، ومنبع المخيال الجماعي

---

(1) انظر لاحقاً، الفصل الرابع.

للمجتمعات العربية كلها، بمثابة أعمدة النفوذ الأميركي في المنطقة، وذلك تحت غطاء ممارسة متشددة وأصولية للإسلام[1].

إن ما يميّز بشكل جوهري بين الشرق الأدنى والشرق الأوسط هو وجود البحر المتوسط حيث تلتقي روافد الشرق والغرب. وهكذا فإن مفهوم الشرق الأوسط يشتمل بالتأكيد على حدود متوسطية مهمة، وفي هذه الحال لا يمكن أن تكون شواطئ البحر المتوسط هي التي يتمحور حولها السرد التاريخي كما هي الحال عند اعتماد مفهوم الشرق الأدنى، بمعنى المشرق (Levant)، كإطار للعرض، حيث تكون المجتمعات العربية وتركيا وبلاد البلقان هي مركز الدائرة في النطاق الجغرافي لمفهوم الشرق الأدنى، كما تداولته الكتب في حال اعتماد دراسات عن «المسألة الشرقية» خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. أما في حال اعتماد مصطلح الشرق الأوسط، فليس شرق المتوسط هو مركز دائرته الجغرافية وحقله التاريخي، بل أعالي بلاد إيران وهضاب الأناضول، ولن يكون المتوسط في هذه الحالة إلّا تخوماً لهذه الكتلة الجغرافية والديموغرافية الكثيفة، المكونة من تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان.

تلك هي، في الواقع، حدود دفاعية للعالم الأوروبي، الذي ادعى ملكية حصرية للتراث الثقافي الهلّيني، بعد أن استبعد عنه الشرق المتوسطي وشرق ما بين النهرين بصورة اصطناعية، بالرغم من تأثيرهما على التكوين الثقافي اليوناني ومشاركتهما في تطوير الهلّينية حول البحر المتوسط كله وفي أجزاء واسعة من الشرق الإيراني والمصري وما بين النهرين. من هذه الزاوية، يبقى للشرق الأوسط، التركي-الإيراني بخاصة، منطقة نفوذ ثقافي وسياسي داخل شبه الجزيرة الهندية وآسيا الوسطى، حيث كان له تأثير ملحوظ فيها طيلة قرون، إلى أن وضع الإنكليز والروس اليد على هذه المناطق الجغرافية. ولذلك بدا لنا أن اعتماد مفهوم المشرق العربي لتحديد الحقل الجغرافي وبناء الرواية التاريخية هو الأكثر تطابقاً مع الواقع، وتالياً الأكثر تماسكاً.

لهذا المفهوم فضيلتان. فهو يتطلب النظر إلى المنطقة بأبعادها الأوروبية المتوسطية، كما يتطلب إبراز العلاقات الوثيقة التي قامت على ضفاف المتوسط، حتى إن كانت علاقات ذات طبيعة صراعية. وهو يميز الهوية الثقافية الاجتماعية للمنطقة، وهي هوية عربية، حتى لو صار جزء مهم من شاطئ المتوسط تركياً على وجه الحصر، بعد أن كان متنوعاً حتى عام 1922 (عربي، يوناني، تركي، أرمني). والحقيقة أن المدى الجغرافي الذي يدل عليه

(1) يمكن أن نفسر هذه التوترات كأنها انتقام المجتمع البدوي من المجتمع المديني في مصر وما بين النهرين. انظر حول هذه النقطة، جورج قرم، أوروبا والمشرق العربي، من البلقنة إلى اللبننة (تاريخ حداثة غير منجزة)، بيروت، دار الطليعة، 1990.

مصطلح المشرق العربي هو ما كان يسمى «الولايات العربية» القديمة التابعة للسلطنة العثمانية، وهي عبارة شاع استعمالها في القاموس الدبلوماسي خلال انهيار السلطنة، بعد مفاوضات السلام التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. أما البلاد البلقانية التي كانت غالبيتها خاضعة للسلطنة العثمانية، فلم يعد لها اليوم ما كان يربطها من علاقات بالولايات العربية التابعة للسلطنة[1]. أما اليونان، وهي كانت جزءاً أساسياً مما سمي بالشرق الأدنى، فقد اتجهت نحو أوروبا الغربية وانخرطت في الاتحاد الأوروبي.

لا شك أن استبعاد تركيا عن الحقل الجغرافي للبحث يشكل ثغرة، أخذاً في الاعتبار الدور المهم الذي أدّته في البحر المتوسط والعلاقات التاريخية المديدة التي أقامتها مع العرب. لقد طبعت السلطنة العثمانية المجتمعات العربية بطابعها، بحيث صار من الممكن نعتها، لتحديد هويتها، بالمجتمعات «العربية-العثمانية»، أكثر من نعتها «بالعربية الإسلامية» كما هو شائع. كما أن السياسة الفاعلة في علمنة البلاد وبناء الأمة على الطريقة الأوروبية بقيادة مصطفى كمال «مؤسس» تركيا الحديثة، قد أثرت تأثيراً كبيراً على أفكار وممارسات رواد الإصلاح من النخب العربية بين عامي 1920 و1970. غير أن تركيا الحديثة قطعت صلتها بماضيها العثماني، كما امّحى التأثير العثماني تدريجياً في العالم العربي مع توالي الأجيال والتغيرات العميقة التي حصلت في مختلف المجتمعات العربية. مع ذلك ما زالت المؤسسات القضائية والاجتماعية تحمل بعضاً من آثار المرحلة العثمانية في العديد من البلدان العربية.

الهيمنة الراهنة لمفهوم العالم الإسلامي: إسلام «غير قابل للتجزئة»؟

إن مصطلحي الشرق الأدنى والشرق الأوسط ليسا، كما ذكرنا سابقاً، سوى تفريعين من مصطلح أكثر اتساعاً، هو مصطلح العالم الإسلامي. إن تقاليد وأصول الكتابة الغزيرة عن الإسلام والحضارة الإسلامية تترك الانطباع بوجود كيان سياسي وجغرافي محدد بدقة ويحظى بوحدة وتماسك، لا يرقى إليهما الشك، في تراثه التاريخي. وقد اعتُبر موقع العرب، الموزع بين الشرق الأدنى والشرق الأوسط، ثم بين آسيا وأفريقيا، مصدراً لتاريخ الإسلام والشعوب الإسلامية. غير أن الانقسامات والانشقاقات وتعدد المصائر التاريخية في

(1) المقصود بذلك الدور المهم الذي لعبته النخبة العثمانية في بلاد البلقان وفي الولايات العربية، سيما الألبان الذين أسسوا ملكية حكمت مصر حتى عام 1952، والبوسنيين الذين حكموا ولايات وبشالك عثمانية في المقاطعات العربية.

المجتمعات المسماة إسلامية ليست أمراً معترفاً به. وحين تعرض أوضاع هذه المجتمعات بأقلام كبار المختصين الذين يميزون بين المجال العربي والمجال التركي-الإيراني، لا يُعتبر ذلك أمراً كافياً لكي ينزع عن مصطلح العالم الإسلامي أو مقولة الشعوب الإسلامية تطابقه مع حقيقة جغرافية وتاريخية ظهرت في القرن السابع وكأنها لم تتغير مع تغيرات العالم.

في نظر المختصين بالشرق الإسلامي، هناك سبب أساسي يعطي الإسلام ميزته كمحدد رئيسي ومشترك لهوية شعوب ومناطق متعددة: إنه التأثير المفترض للدِّين على السلطة وعلى سلوك الأفراد، ما يعني ضرورة أن يتفحص الغرب على الدوام الظاهرة الدينية التي غدت في نظر ثقافته كأنها العامل الأساسي الداخلي المحدِّد لكل سلوك البلدان الإسلامية. ففي تمهيد لأحد المؤلفات الرائدة في فرنسا عن الحركات الإسلامية الأصولية[1] يقول المستشرق الأنكلوسكسوني برنارد لويس: «إن مستوى الإيمان والطقوس الدينية في البلدان الإسلامية، وهو أرفع من مثيله لدى الأديان الأخرى، هو، من دون شك، معطى من معطيات الواقع، لكنه لا يكفي لتفسيره. بل ينبغي البحث عن الاختلاف في جذور مختلف الأديان بالذات، في العلاقة الوثيقة والجوهرية بين الدين والسياسة، بين الإيمان والسلطة، وهي علاقة ليس لها ما يعادلها خارج الإسلام»[2].

بالنسبة إلى برنارد لويس ـ الذي يمثل فكره تمثيلاً نموذجياً للاستشراق والدراسات الإسلامية المعاصرين ـ يتميز الإسلام بخصوصية لم تكن لسواه. فالنبي مؤسس الدولة لم يعرف سوى النجاح، ولا مصيبة كمصيبة موسى في سيناء ولا آلام المسيح على الصليب. وهو إذ يقدّر أن الفصل بين الزمني والروحي أمر محوري في المسيحية، يقول عن الإسلام: «بالنسبة إلى المسلم، الدين والدولة هما، بقوة التقاليد، شيء واحد. وهما مؤسستان غير منفصلتين وغير قابلتين للانفصال. ولا يمكن في أي حال تجزئة النشاطات البشرية وإحالة بعضها على الدين وبعضها الآخر على السياسة، بعضها إلى الدولة والباقي إلى سلطة دينية»[3].

إن المسلّمة المحورية ذاتها تتكرر على لسان مختص بالدراسات الإسلامية له شهرته، ج. فون غرونباوم. فهو يقول، متحدثاً عن كارثة الإسلام الدائمة التي تكرر تمسكها بالمثال الأعلى السياسي، مجسداً بالسنوات الأربعين الأولى من تاريخه بقيادة النبي ثم الخلفاء الراشدين الأربعة، وذلك في مواجهة الحقائق الراهنة: «إن السبب الأساسي في التوتر الدائم

---

(1) Gilles Kepel, *Le prophète et pharaon. Les mouvements islamistes dans l'Égypte contemporaine*, Paris, la Découverte, 1983.

(2) م ن، ص 8.

(3) م ن، ص 9.

بين المثال الأعلى والواقع يكمن في الخلط بين الزمني والروحي. فالإيمان في حد ذاته هو قيمة سياسية، وهو القيمة الوحيدة التي تمنح الهوية الإسلامية مبرر وجودها»[1]. مختصّ ثالث في شؤون الشرق الأدنى، وهو أميركي، يبني إشكالية المنطقة على مسلّمة محورية مبنية على شمولية الإسلام، وهو يرى أنه «ليس مجرد دين فحسب، بل هو تراث شامل وثقافة سياسية»[2].

على صعيد الثقافة الفرنسية، يعتبر أندريه ميكال أحد أبرز الشخصيات المحترمة في حقل الدراسات الإسلامية والعربية. وهو، إذ يعترف بوجود تنوع استثنائي في الإسلام ويعرض لتفرعاته بتبحّر ورويّة، يرى هو أيضاً أن «الإسلام، بكلمة واحدة، غير قابل للتجزئة» (insécable) و«لا يمكن استبعاده»، بصفته رسالة دينية، عن حياة المجتمعات الإسلامية[3]. وهو يرى، إضافةً إلى ذلك، أن الإسلام هو في آن واحد «الأساس الذي يقوم عليه تنظيم الدولة، وتنظيم العلاقات بين السلطة والمؤمنين وبين المؤمنين أنفسهم، وهو ميثاق الشرف في المعاملات التجارية ومنبع «الإلهام والمحرّم في الفن»، وهو يرى أيضاً «أنه لا وجود، في نظر المؤمن، للزمني والروحي»[4]، ويضيف ميكال في حديثه عن «حصن» الإسلام الثقافي: «هذه الحضارة، شأن غيرها من الحضارات، لا تستغني عن الدعائم المادية ولا مناص لها من التأثر بها، حتى في أكثر بناها خصوصية، حتى في دينها. لكن إن افترضنا حصول أحداث مشابهة، فهي تبدو أقل تأثيراً، أقل عمقاً في الإسلام مما في مجتمعات أخرى. أما الثقافة، بالمعنى المتداول اليوم فهي توفر، إذْ هي تجمعت وتكتّلت حول هذا الحصن الذي هو الدين، قدرة هائلة على المقاومة وعلى مواجهة تحرشات تأتيها من الداخل ومن الخارج: أي البنى التحتية من جهة والثقافات الأجنبية من جهة أخرى. وفي ظل أنظمة اجتماعية وفضاءات مختلفة يظهر الإسلام دوماً قدرة هائلة على أن يستحضر، عبر العصور والأمكنة، مبادئ ثابتة تحدد هويته وتعرِّف به»[5].

هذه التأكيدات المبدئية، وهذه الحقائق الأولية في نظرة الغرب، وهو ما سنتعرض له في فصول لاحقة، تسوّغ خياراً منهجياً، يعطل كل تحليل لهوية المجتمعات التي بشكل

---

(1) G.E. von Grunebaum, *Modern Islam. The Search for Cultural Identity*, New York, Vintage Books, 1994, p. 65-66، وهو يستعيد على نطاق واسع مقولات عالم الإسلاميات الأميركي سميث: W. C. Smith, *Islam in Modern History*, Princeton, 1947

(2) ب.ج. فاتيكيوتيس. P. J. Vatikiotis, *L'Islam et l'État*, Paris, Gallimard, 1992, p. 17.

(3) A. Miquel, avec la collaboration de H. Laurens, *L'Islam et sa civilisation - VIIe-XXe siècle*, Paris, Armand Colin, 1990, p. 16.

(4) م ن، ص 16.

(5) م ن، ص 17.

الإسلام فيها دين الأكثرية، في ظل حصرية المحدد الديني، أو على الأقل غلبته على سائر العناصر المحددة للهوية. لكن هذا الخيار، كما سنرى في الفصل الثالث، يصطدم بصعوبات كبرى على مستوى المنطق، يذللها مختصّون بالمنطقة بأشكال شتى. يعود سبب هذا التسويغ إلى قلق يشعر به الغرب تجاه الشرق الإسلامي الذي لم يستكنّ، وإلى تدارك التطورات الداخلية في البلدان المسماة «إسلامية» التي قد تسير في خط معادٍ للمصالح الغربية. إن غزارة التأليف والبحث في الحركات الإسلامية، المنخرطة في أصولية سياسية وإيديولوجية، هي غزارة نابعة من هذا الهاجس الأساسي. حتى المساجلات بين المختصين حول طبيعة هذه الحركات وحظوظها في تسلّم السلطة هي محصلة علاقات جيوسياسية وتوازن قوى بين الغرب ومحيطه «المسلم»[1].

إن «مركزية عربية» مفارقة، لكنها شائعة في الثقافة الأوروبية المعاصرة، تسبب تشوّشاً في استخدام مصطلحي العالم الإسلامي والحضارة «العربية الإسلامية»[2]. ويستتبع هذا التوكيد نمطين من الرؤية التاريخية المبتورة. فهو يقلل المساهمات الكبرى التركية والإيرانية والهندية، في الحضارة الإسلامية، من جهة[3]، ويجعل من العرب، من جهة أخرى، شعباً بلا تاريخ قبل القرن السابع، تاريخ ظهور الإسلام، ويربط استمرار وجودهم باستمرار القيم الإسلامية التي تشاركهم فيها شعوب أخرى أكثر عدداً وهم ليسوا إلا بعضها. من هنا لا يدهشنا ألّا يبدأ التاريخ العربي، في نظر العديد من المؤرخين المختصين بالشرق الأدنى،

---

(1) فرنسوا بورغا (François Burgat) يخالف الرأي المعادي للتيار «الإسلاموي» والمقلل من أهميته وإيديولوجيته، وهو رأي منتشر في الغرب وفي أوساط واسعة من الرأي العام العربي، وهو يعتبر أن قادة هذه الحركات يشكلون جيلاً جديداً من قادة المستقبل، من غير المجدي تجاهلهم ولا الحط من قدرهم. يقول: «في الغرب كما في أوساط واسعة من أوساط الرأي العام العربي، يبدو أن النظرة إلى هذا الجيل السياسي الجديد مبالَغة حصراً من موروث الأمراض الاجتماعية. واللغة التي يستخدمونها في وصف الأغلبيات البرلمانية المحتملة في الجنوب، على مسمع شركائهم الحتميين في الشمال، تشبه، إلى حد الالتباس، تلك التي استُخدمت قبل خمسة عشر عاماً في وصف المجموعات التي اغتالت أنور السادات. هذا التشابه الواعي أو غير الواعي صار يمثل عقبة كبرى أمام كل محاولة لفهم الظاهرة الإسلاموية، تماماً كما لو تمّ تحليل اليسار البرلماني الأوروبي على أساس دراسة عقيدة مجموعة إرهابية غربية يسارية متطرفة على غرار منظمة «العمل المباشر» (Aotion Directe) (*L'Islamisme en face*, Paris, la Découverte, 1995, p. 10).

(2) من المفيد أن نلاحظ أن النظرة الأوروبية للإسلام كانت مركّزة على الأتراك لا على العرب، وذلك حتى انهيار السلطنة العثمانية. ثم انتقل التركيز على العرب بفضل التغير الذي أحدثه الأتراك حين ألغوا الخلافة وعلمنوا الدولة، وبسبب تركز المصالح الجيوسياسية لأوروبا في الولايات العربية التي كانت تابعة للسلطنة وورثتها الدول الاستعمارية الأوروبية.

(3) نذكّر بأن العرب (306 ملايين) يشكلون، في الحقيقة، أقلية عددية ضمن العالم الإسلامي الذي يبلغ تعداده ملياراً ومئتي مليون من المؤمنين على الأقل. حتى لو أضفنا الأتراك والإيرانيين (136 مليوناً) إلى العرب، ككتلة في مركز العالم الإسلامي، تبقى هذه الكتلة أقلية على صعيد العدد الإجمالي للمسلمين في العالم.

بدايته الحقيقية إلا مع ظهور الإسلام، كما لو أن العرب قبل الوحي القرآني كانوا شعباً بلا تاريخ. وهكذا فإن كتاباً مرموقاً ومهماً عن تاريخ الشعوب الإسلامية، صدر عام 1939، يبدأ بعرض سريع لتاريخ العرب قبل الإسلام في ما لا يتجاوز عشر صفحات، ثم يصف انفجار الأمبراطورية العباسية وتطور القوى التركية والإيرانية كأمبراطوريتين إسلاميتين، ومن ثم يركّز على السلطنة العثمانية وتاريخها. وينتهي الكتاب بعرض بانورامي عن الدول الإسلامية المختلفة: تركيا ومصر، العربية السعودية الناشئة، بلدان الهلال الخصيب (سوريا، فلسطين، الأردن، العراق) ثم بلاد فارس وأفغانستان. وقد استبعد الكتاب الإسلام المنتشر في أندونيسيا وماليزيا، وهما أكثر بلدين إسلاميين كثافة سكانية، واستبعد مسلمي الاتحاد الهندي، لأنه ركز نظره تركيزاً كبيراً على الشرق الأوسط[1].

كما نسجّل أيضاً أن أحد أبرز المختصين الإنكليز، ألبرت حوراني، المتوفى حديثاً، وهو أستاذ من أصل لبناني في جامعة أوكسفورد، قد كتب عام 1991 أحد أهم كتب التاريخ عن الشعوب العربية التي هي في متناولنا اليوم. لكنه حرص في مقدمته على الاشارة إلى أنه سيحصر موضوع كتابه في «الجزء الناطق بلغة الضاد من العالم الإسلامي، منذ نشأة الإسلام حتى اليوم»[2]. ذلك يعني صراحة أن تاريخ العرب ليس سوى جزء من تاريخ أشمل لا ينقصه التماسك، هو تاريخ العالم الإسلامي. ويشير هذا المؤرخ الشهير أيضاً، بصورة ضمنية، إلى أن الدين الإسلامي يمنح تاريخ هذه الشعوب المختلفة واقعه الأساسي ومعناه وتماسكه. ويبدأ الكاتب سرد التاريخ العربي من القرن السابع، أي من تاريخ بدء الدعوة الإسلامية في الجزيرة العربية، من دون أية إشارة إلى عصور سابقة، وبذلك يبدو العرب كشعب بلا تاريخ قبل ولادة النبي.

فرنان بروديل، الذي ذكرناه آنفاً في كتابه قواعد الحضارات، يتخذ من الدين مرجعاً أساسياً للهوية في كل المجتمعات الإسلامية ويعتمد مصطلح «الإسلام والعالم الإسلامي» في كتابه، في حين يجعل المرجع في كل الحضارات الأخرى جغرافياً أو إتنياً. وهو يتفادى طبعاً الوقوع في فخ تجاهل جوهر الحضارات السابقة للإسلام في الشرق الأدنى، وهذا ما

---

(1) المقصود كتاب المستشرق الألماني كارل بروكلمان Carl Brockelmann, *History of the Islamic Peoples*, New York, Capricorn Books, 1960.

(2) أنظر Albert Hourani, *Histoire des peuples arabes*, Paris, le Seuil, 1983، ولهذا المؤرخ مؤلفات عديدة ذات أهمية، منها كتابه عن الفكر العربي بعنوان *Arabic Thought in the Liberal Age*, Cambridge University Press, 1983، وهو مترجم إلى العربية بعنوان الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨-١٩٣٩)، دار النهار، بيروت، لبنان، 1991. كما يمكن العودة أيضاً إلى ملحق المراجع في المؤلفات القليلة التي حاولت التركيز على تاريخ العرب، خارج سياق التاريخ الشامل للإسلام.

سنتناوله في الجزء التالي. «إن الإسلام، كما يقول بروديل، لم يفعل، خلال عصره الذهبي، سوى إعادة الحياة إلى الحضارة المشرقية القديمة التي كانت بمثابة البطل الكبير للمغامرة التاريخية، أو على الأقل «الركن الثاني» في المبنى الذي يشيّد (الركن الأول هو الجزيرة العربية بالذات)... وصار دور الإسلام، بمعنى ما، إعادة إطلاق هذه الحضارة الهرمة إلى مدار جديد، ووضعها على سلّم جديد»[1]. إلّا أن مصير الإسلام، في نظره، تحدد في البحر المتوسط وليس في آسيا. لذلك فإنّ تفكيره انصبّ على الإسلام المتوسطي واستبعد الإسلام الهندي. وبهذا استعاد بروديل تقليداً متّبعاً في فرنسا، سيما في الكتاب القيم لمؤلفه ج. سوفاجيه، حول تاريخ الشرق المسلم الصادر عام 1943[2].

يؤكد هذا الأخير في المقدمة، انطلاقاً من وعيه صعوبة تحليل مناطق متنوعة إلى حد الغرابة، كإسبانيا والسودان واندونيسيا، «أن عالم الإسلام ليس عالماً واحداً». ولكي يلتفّ على هذه الصعوبة راح يميز بين المناطق التي اعتنقت الإسلام باكراً «وهي كانت المراكز الأساسية للحضارة الإسلامية» وحتى «المناطق اللاحقة بها في الإسلام والثقافة»؛ ثم يضع مقابلها «البلدان التي فُرِضَ الإسلام فيها حديثاً وبصورة جزئية، فلم يتحول تالياً إلى عامل أساسي في تطورها التاريخي». فهل يمكن أن نضع على المستوى ذاته العراق بتاريخه الإسلامي المجيد مع جزيرة جاوا في أندونيسيا التي لم تعرف الإسلام إلّا في القرن الرابع عشر، حتى لو كانت جاوا عشرة أضعاف العراق من حيث عدد السكان؟ هذا السؤال يطرحه سوفاجيه ويستبعد عن حقل دراسته «الإسلام الخارجي». فهذا الإسلام، في نظره، مكون من السودان وأفريقيا الشرقية والهند على وجه الخصوص، والصين، «مع التذكير بانتشار الإسلام فيها» كما يقول[3]. يركز سوفاجيه إذن، كسائر المؤلفين الذين ذكرناهم، على عرض معارفه الجليلة على واحدة من المجموعتين «الإسلاميتين بصورة أساسية»: «الشرق المسلم» في مقابل «الغرب المسلم». وهذا الأخير، في نظره، هو أفريقيا الشمالية، وإسبانيا في القرون الوسطى، وصقلية لفترة وجيزة، في حين أن الشرق الإسلامي يطابق بدقة المناطق التي استوعبها الاستشراق الانكلوسكسوني والألماني، والمثبتة في مصطلح الشرق الأوسط (الجزيرة العربية، سوريا، فلسطين، بلاد الرافدين، مصر، إيران والبلدان المجاورة، تركيا منذ القرن الحادي عشر).

تستمر الرواية ذاتها في مؤلفات الباحث/الجغرافي الفرنسي، المختص بما يسمى

---

(1) Fernand Braudel, *Grammaire des civilisations*, Paris, Arthaud-Flammarion, 1987, p. 17.

(2) J. Sauvaget, *Introduction à l'histoire de l'Orient musulman*, Paris, Adrien-Maisonneuve, 1961.

(3) Xavier de Planhol, *Le monde islamique, essai de géographie religieuse*, éd. Paris, 1957، وهـو كتاب مترجم إلى الإنكليزية تحت عنوان *The World of Islam*, Ithaca Press.

العالم الإسلامي، كزافييه دو پلانهول الذي وضع، عام 1957، كتاباً عن «الأسس الجغرافية للإسلام»[1]. ثم أتبعه، بعد عشر سنوات، ببحث مميز عن «الأنتروبولوجيا الجغرافية» للإسلام، وقد ذكرناه في المقدمة[2]. وفي رأيه أن الدين الإسلامي هو «انبثاق من المكان الجغرافي الذي ولد ضمن ظروف محددة»، ما قاده إلى الجمع بين الإسلام والبداوة والتصحّر، كما سبق أن ذكرنا[3]. وبعد سنوات عدة أصدر كتاباً ضخماً تحت عنوان «أمم النبي»، وهو توليفة تاريخية وجغرافية محكمة التوثيق عن حياة الشعوب الإسلامية[4]. واستعاد، على غرار بروديل، بدقة كبيرة الجوهر الحضاري ما قبل الإسلامي في المناطق موضوع الدرس؛ وشخّص بوضوح أمام القارئ المجتمعات العربية، مشرقها ومغربها، وحللها تحليلاً منفصلاً عن تحليل العالم التركي الإيراني الذي جعل أفغانستان جزءاً منه. غير أن باكستان وأندونيسيا وماليزيا والمئة وخمسين مليون مسلم في الجمهورية الهندية والبلدان الإسلامية في الاتحاد السوفياتي السابق والدول الإسلامية جنوب الصحراء، أي باختصار الغالبية العددية الساحقة من الشعوب الإسلامية، استُبعدت من التحليل. على غرار سوفاجيه، لم يعتبر دو پلانهول كل هذه الشعوب إلّا شعوباً تنتمي إلى الإسلام الخارجي، لأن من يستحق لقب «أمم» النبي هم شعوب الشرق الأوسط فحسب. هذه المقاربة التاريخية المقيدة التي تركز أساساً على الإسلام المتوسطي القليل العديد قياساً بمناطق إسلامية أخرى، هي موضوع اعتراض مؤرخ أميركي مختص بالإسلام، هو مارشال هودجسون، الذي يقف على مسافة مما يسميه النظرة المركزية الأوروبية إلى تاريخ الإسلام. إلا أنه يفسّر بوضوح أسباب هذا التركيز على إسلام المتوسط، وهو تركيز غيّب عن الثقافة الأوروبية، كما عن الثقافة العربية المعاصرة في رأينا، سعة انتشار الإسلام جغرافياً وتعدد ألوانه اللاهوتية وأنساق مؤسساته التي خبرها خلال تاريخه. يقول هجدسن: «إن أحد الميول الطبيعية، لكن البائسة، الذي أثر تأثيراً كبيراً على تصوراتنا عن العالم الإسلامي، هو تركيزنا على المناطق المتوسطية، لكونها أكثر قرباً من سواها إلى الغرب. أما في الماضي فقد جرى تركيز

(1) Xavier de Planhol, *Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam, op. cit.*

(2) م ن، ص 9. راجع الحاشية ص 33.

(3) Xavier de Planhol, *Les nations du Prophète. Manuel géographique de politique musulmane*, Paris, Fayard, 1993. يطرح هذا الكتاب بإسهاب إشكالية تكوين أمة حديثة عند العرب والإيرانيين والأتراك، ويبين بصورة واضحة الانقسامات الاجتماعية السياسية الناجمة عن عدم تجانس الأمكنة الجغرافية التي تميز الشرقين الأدنى والأوسط (مناطق صحراوية بدوية، سهول ريفية، جبال، مناطق مدينية ألفية) وكذلك الانقسامات الدينية ذاتها، بما فيها داخل الإسلام.

(4) الأكسوس هو الاسم القديم لنهر آموداريا: ينبع في أنجاد پامير الهند، يجتاز آسيا الوسطى ويصب في بحر آرال (المترجم).

الاهتمام على العثمانيين لحظة دخولهم في تاريخ الدبلوماسية الأوروبية. بعدها انتقل الاهتمام جزئياً إلى البلدان الناطقة بالعربية، وذلك للتعرف إلى «أصول الثقافة الأوروبية». وقد أدى التماهي الدارج انطلاقاً من الاهتمام بعلم اللغات، بين المسلمين والعرب، إلى نشوء تصورات مغلوطة ومتصلّبة. غير أن المراكز الإسلامية الأكثر إبداعاً كانت تقع، في الحقيقة، وعلى الدوام، شرق البحر الأبيض المتوسط، من سوريا حتى حوض الأكسوس (أي في أراضٍ غير عربية)[1]. ففي هذه الأراضي ولدت الشخصيات الإسلامية ذات التأثير الواسع في بلاد الإسلام، في حين أن عدداً قليلاً منهم ولد، على سبيل المثال، في مصر. كما أن الكثير من المؤسسات الأساسية هي ذات أصول خراسانية على السفوح الشمالية الشرقية من إيران: المدارس والحلقات الصوفية وعلم الكلام، وهي كلها تشكل جزءاً عضوياً من الإسلام، الخ»[2].

يضيف هذا الكاتب بكثير من الدقة: «يكمن مصدر آخر لهذه التصورات الخاطئة في ميل المسلمين أنفسهم، منذ القرن التاسع عشر، إلى القفز فوق تاريخهم المباشر، بصفته تاريخ إخفاق وخيبة، والعودة إلى العصور الذهبية الأكثر قدماً في تاريخهم، التي توفر لهم سبل مواجهة الاعتداءات الغربية الحديثة، وقد غذى الغربيون هذا الميل لأسبابهم الخاصة. وهكذا فقد ناقش العلماء الغربيون تراجع الإسلام الثقافي محاولين تحديد أزمنة الإنحطاط وأنماطه في الفنون والدين والفلسفة والعلوم، من غير أن يثبتوا أن مثل هذا الانحطاط قد حصل فعلاً، ومن غير أن يعطوا نتاج العصور السابقة قدره الصحيح. وقد كانت المعايير المستخدمة في مثل هذا التقييم مغرقة في الذاتية، فيما تبدو المعايير الفنية والفلسفية المستخدمة اليوم موضوع إعادة نظر، في ضوء المتغيرات في الذوق الغربي»[3].

---

(1) مارشال هودجسون، *L'Islam dans l'histoire mondiale*, Paris, Sindbad, Actes Sud, 1998, pp. 66-67.

(2) م ن، ص 67-68.

(3) أحد الخبراء المشهورين في التحف الفنية الشرقية رفض حديثاً هذا المنطق، وذلك في تقرير وضعه عن بيع قطعة فنية غريبة جداً، في معرض كريستي اللندني، وكان المعرض تحت عنوان «فن إسلامي ومخطوطات». يقول سورين مليكيان (Souren Melikian): «سيندهش المؤرخون ذات يوم كيف استمر في الغرب تناول منحرف لثقافات مختلفة منتشرة على نصف الكرة، من المغرب حتى ماليزيا، طيلة هذا الوقت تحت نعتها بالإسلامية. غير أن التصنيف الموروث عن العصر السابق شائع في الوسط الأكاديمي كما لدى بائعي التحف الفنية بالمزاد العلني... مع الالتباس الذي يرافق عادة كل تصنيف تبسيطي». وبعد أن يستعرض الكاتب مختلف الأشياء المعروضة للبيع بالمزاد، يرفض «الالتباس البصري الشائع في كل معرض لتحف تنتمي إلى الفن الإسلامي. إن تباين التحف المعروضة يحول دون التركيز على ميزة محددة ودون التوصل إلى رؤية واضحة وقابلة للفهم». انظر جريدة هيرالد تريبيون الدولية *(International Herald Tribune)*، 17-18 تشرين الأول/ أوكتوبر 1988، ص 10، تحت عنوان «فنتازيا غربية من الثقافة الإسلامية».

إن طريقة تحديد هوية العالم الإسلامي المهيمنة حالياً في التصور الغربي كما في الأدب السياسي العربي تبدو غير ملائمة، وتخلق من المشكلات المفهومية أكثر مما تدّعي وضع حلول لها، وهذا ما سنعرضه في الفصل الثالث. إن الأبحاث الاستثنائية والفريدة نسبياً التي وضعها مؤلفون سبق ذكرهم ليست موضوع خلاف. المنطق الداخلي في تحديد الهوية من عنصر وحيد هو الدين، يضيّق القدرة على فهم وإدراك مقومات المنطقة وملامحها الرئيسية. وأياً تكن الاحتياطات التي يتخذها أمثال بروديل وپلانهول، لتوسيع إشكالية «العالم الإسلامي»، من خلال استبصارات براقة في الغالب، وأحكام مميزة وعاقلة، فهل يمكن أن تدرج في السياق ذاته مختلف المسارات التاريخية التي حدثت في قارات ثلاث، منذ القرن السابع حتى اليوم؟[1].

معظم هؤلاء الكتّاب يتفادون المشكلة، كما رأينا، بالعودة المضمرة أو الصريحة إلى فكرة الشرق الأوسط الجيوسياسية، مع أن الأكثرية العددية من المسلمين مستبعدة، في هذه العملية، من حقل البحث والتفكير، بحجة دخولها المتأخر إلى الإسلام أو دخولها دخولاً سطحياً أو هامشياً. ولكن أليس من المنطق أن يكون الإسلام إما محدداً دينياً حصرياً للهوية، يحمل الدلالة ذاتها، من غير تمييز، بالنسبة إلى كل الشعوب المنتمية إليه، وإما أن يستبعد كمقولة مفهومية أساسية ومحورية لإدراك مجمل العالم الإسلامي إدراكاً متماسكاً في قالب واحد؟ كما أن افتراض أفضلية إسلامية للعرب والفرس والأتراك داخل الحقل الجيوسياسي والتاريخي الإسلامي، تستبعد الباكستانيين ومسلمي الاتحاد الهندي أو الصين ومسلمي أندونيسيا وأوزبكستان وكازاخستان، الخ، المهتدين إلى الإسلام منذ قرون. إن هذا الافتراض يمكن أن يبدو حجة خالية من أي منطق داخلي، سيما أن هذا ما سنراه لاحقاً (الفصل الثالث)، حين لا تقيم الأدوات المعرفية تمييزاً بين التاريخ الدنيوي والتاريخ الديني، أو بين مخيالات بعض الذاكرات الجماعية وبين الوقائع التاريخية.

يفضي بنا تطبيق هذه الصيغة ـ التي تقلص الفضاء الإسلامي ـ على «العالم المسيحي» إلى استنتاجات يمكن الحكم عليها بأنها خالية من أي منطق. إذ يمكن أن يطالب مسيحيو الشرق باستبعاد مسيحيي أوروبا عن تاريخ العالم المسيحي، لأن تحوّل أوروبا نحو المسيحية لم يحصل إلا مع شارلمان، أي بعد تسعة قرون على ظهور المسيحية في الشرق، كما يمكن أن تدّعي الكنيسة المشرقية أيضاً أن الكنيسة السلافية مثلاً هامشية بصورة كاملة قياساً بمركز انطلاق المسيحية القائم في الشرق الأدنى، وأنه ليس من الضروري إدراجها في تاريخ المسيحية. ويمكن مسيحيي أوروبا أن يؤكدوا، هم أيضا، أن «أمم» المسيح تستبعد شعوب

(1) هنري لورينس. Henri Laurens, *Le grand jeu*, *op. cit.*, p. 7.

أميركا اللاتينية لأنهم هامشيون بالنسبة إلى كنيسة روما، ولأن اعتناقهم المسيحية جاء متأخراً ستة عشر قرناً عن ظهور الديانة المسيحية.

والحقيقة أن خيار «العالم الإسلامي» كمعيار دلالي ليس أكثر فائدة من خياري الشرق الأوسط والشرق الأدنى، لأنه يظل أسير مصالح الغرب الجيوسياسية، أو أسير ما يفرضه تصور هذه المصالح على مختلف اختصاصيي المعرفة في التاريخ والأنتروبولوجيا، بخاصة كما هي محددة في تاريخ الغرب وفي ثقافته. يُفسر ذلك جيداً قول هنري لورينس (H. Laurens) الذي اختار، كمؤرّخ، أن يدرس «المشرق العربي»، من موقع علم السياسة الكلاسيكي، أي علم المصالح الدنيوية: «إذا كان للشرق الأوسط دلالة متغيرة بشكل مفرط، فلأنه، قبل كل شيء، مصطلح سياسي يمكن تحديده بميزتين: إنه مجموعة بلدان إسلامية هي موضوع خصومات إقليمية ودولية. ويبقى دور القوى المحلية في تفاعل دائم مع دور القوى الخارجية، ويسلك حل الأزمات عموماً طريق اللجوء إلى «التدويل». يصح ذلك بدءًا من أزمة «الشرق» عام 1840 وانتهاء بآخر تجلياتها في الكويت. عبارتا الشرق الأوسط ولعبة البوكر (grand jeu) هما إذن مترابطتان حتى لو قلل التراجع البريطاني من استخدام العبارة الثانية». الشرق العربي، في نظر هذا الكاتب، هو «واقع بشري» أولاً. وليس له، في المقابل، «تعريف سياسي مماثل لتعريف الشرق الأوسط»، حتى إن كان يشكل «جزءًا أساسياً (...) أو مركزياً، بسبب الصراع العربي-الإسرائيلي». ويفسّر هذا الكاتب إشكاليته المركّزة على «تاريخ سياسي أساساً» للبلدان العربية، منذ عام 1945، استناداً إلى خصوصية الشرق الأوسط بصفته «حقل تفاعل دائم بين السياسة الاقليمية والسياسة الداخلية التي ترسم سلوك الدول وسلوك الأفراد على حد سواء»[1].

بعد استعراض المحددات الجيوسياسية لمختلف التصورات عن «الشرق»، سنستعرض في الفصل التالي المحددات الفلسفية والثقافية لهذه التصورات عن المشرق العربي في الثقافتين الغربية والعربية على السواء، حيث تفضي هذه التصورات إلى استبطان ماضٍ تاريخي فائق الغنى. هذا ما ينبغي التذكير به قبل أن نختتم البحث حول المحددات الجيوسياسية البحتة لمنطقة بناؤها غير مكتمل وهويتها منشطرة.

سبر غور الحضارات المتعاقبة على الشرق الأوسط

نادراً ما أمكن أن تقولب السلطات المحلية الحيز الجغرافي للمنطقة، وأن ترسم له حدوداً ثقافية وإدارية وعسكرية ثابتة. ومنذ بداية القرن الماضي أدى الغرب الدور المهيمن

---

(1) م ن، ص 7 و8.

نفسه الذي كانت تؤدّيه السلالات الظافرة، القادمة من الخارج، على حكم الشرق العربي. كما أن مجتمعات المشرق العربي في مصر وما بين النهرين تعرضت، عبر تاريخها الطويل، لغزوات من ثلاث مناطق جغرافية: هضاب الأناضول التي انطلق منها الحثيون واليونانيون والأتراك، الهضاب الإيرانية التي أتى منها الفرس والميديّون، إضافة إلى الغزوات من الصحراء العربية. وهكذا تراتبت الثقافات والأديان، كما تتراكم طبقات الرسوبات الجيولوجية فوق بعضها، في تراث تاريخي لشعوب المنطقة، وظلت خبيئة اللاوعي الجماعي. فالحملات العسكرية الكبرى والبنى السياسية واللغوية تعاقبت الواحدة بعد الأخرى بتوليفات ثقافية وحضارية مختلفة، وانتهى الغزاة دوماً بالذوبان إلى هذا الحد أو ذاك في السكان المحليين.

هذه الجيولوجيا المركبة للثقافات ولعمل بنية المراحل التاريخية والحيّز الجغرافي التي شكلت إطاراً للمشرق العربي لم تكن، إلا في ما ندر، موضوع بحث في المؤلفات التي اهتمت بالمنطقة. ومع ذلك فإن هذه الجيولوجيا بالذات، بسبب عدم الاعتراف بها وقبولها ودمجها في ثقافة الحداثة، كانت قد ساهمت في الحؤول دون بروز هوية ثقافية معترف بها ودون وضع حدود قومية محترمة.

إن قاموس علماء الآثار أخذ في الاعتبار التعقد الحضاري في المنطقة وفي اللغة والمفاهيم التاريخية الجغرافية التي تعبّر عنها. فقد عرفت المنطقة، قبل تحولها إلى الإسلام، أكثر من شرق أدنى، ويظهر كل واحد من دون علاقة بالآخر، لأن لكل واحد خصوصيته المميزة في تراثه الأثري وفي تاريخه القديم. فقد كان هناك شرق أدنى إغريقي وآخر روماني وثالث بيزنطي ورابع سومري وبابلي وأشوري في ما بين النهرين وخامس فينيقي على المتوسط. ومنذ انتصار الفتح العربي، في القرن السابع، باسم الإسلام، ظهر أكثر من تاريخ إسلامي للشعوب الإسلامية، ارتباطاً بالسلالات العربية والتركية والكردية والفارسية (والبربرية في شمال افريقيا والأندلس) التي تعاقبت أو تزامنت في حكم أجزاء هذه المنطقة. من هنا بدا أن هذه السلسلة التاريخية لتعاقب أنواع مختلفة من الحكم في الشرق الأدنى القديم قد انقطعت نهائياً، وهي كانت أصلاً مشتتة في طريقة تنظيم معارفنا. وباستثناء فترتين قصيرتين من حكم الأمويين والعباسيين من عاصمتيهما دمشق وبغداد، فقد كانت مجتمعات المنطقة على صورة ولايات تابعة لسلطات أوسع نفوذاً، على غرار ما كانت عليه غالباً في الأزمنة الغابرة.

في كل مرة كان الفاتحون، كل مع حضارته، يحتلون المكان ويعيدون ترتيبه تبعاً لمصالح السلالات الجديدة الحاكمة وتبعاً للمساحات الجغرافية المتوسطية والآسيوية أو الأفريقية التي سيطرت عليها، والشرق الأدنى ليس إلا جزءاً منها. ولم يكن أمام فرنسا

وبريطانيا، وأمام الولايات المتحدة الأميركية اليوم، إلا استعادة هذه التقاليد القديمة. فقد ورث الغرب تركة السلطنة العثمانية التي شكلت البنيان الامبريالي الأخير في المشرق العربي، كما ورث مشكلاتها من غير أن يحظى بشرعية مماثلة لشرعيتها في المرحلة الذهبية من حياتها.

ومع أن السيطرة العثمانية على المنطقة كانت أكثر ثباتاً واستقراراً من سيطرتها على البلقان، فقد ظلت الولايات التابعة للسلطنة من غير حدود جغرافية ثابتة، وكان يحكم الولايات العربية ولاة لا رابط بينهم وبين السكان المحليين، وهمهم الوحيد جمع الضرائب بواسطة تراتبية من الجباة المحليين، المختارين من عائلات الأعيان. إن التغييرات المتكررة في الحدود الإدارية هي مصدر الخلافات التاريخية الخفية أو الصريحة على الأراضي، بين الأقطار العربية الناشئة عن تفكك السلطنة العثمانية؛ ويشكل الخلاف بين العراق والكويت مثالاً صارخاً على ذلك.

والحقيقة أن المنطقة هي هذا الملتقى التاريخي والجغرافي الذي كان يتصدع ظاهرياً مع حملات الغزاة الذين ينصّبون سلالات حاكمة جديدة ويبنون حضارات مختلفة من حيث الشكل، لكن الاستمرارية هي التي بقيت راسخة في أعماق الحياة الاجتماعية المعاشة. وهكذا ففي نقطة اللقاء بين الأزمنة القديمة والعهد المسيحي ظلت مصر البطالسة فرعونية وإغريقية؛ أما بلاد ما بين النهرين والهلال الخصيب فقد كانت مطبوعة عند الفتوحات العربية، في آن واحد، بطابع الثقافة الإغريقية البيزنطية، والثقافات السريانية والآرامية والعربية والزرادشتية الفارسية. ومع بداية القرن الماضي كانت بيروت عثمانية وعربية وفرنسية. أقدم هذه القلاع الحضارية كانت في بلاد ما بين النهرين والهلال الخصيب التي ما زالت تحفظ ذكرى المملكة البابلية ومؤسسها المشترع الكبير الملك حمورابي. وفي شمال هذه المملكة، أي شمال العراق اليوم حيث يقيم الأكراد، تأسست مملكة الأشوريين، في حين خضع الشاطئ المتوسطي من هذه المنطقة لنفوذ متعاقب من الفينيقيين والاغريق والمصريين والرومان. بعد مرحلة طويلة من السيطرة الفارسية على بلاد ما بين النهرين، واستمرار الثقافة واللغة آراميتي الطابع، انتقلت السيطرة إلى العرب بعد الفتح الإسلامي؛ وقد تألقت الحضارة «الإسلامية» في عهد الدولة الأموية وعاصمتها دمشق ثم الدولة العباسية وعاصمتها بغداد، وهي حضارة تعايشت مع الأسس القديمة التي قامت عليها الثقافتان السريانية والكلدانية. وبعد الغزو المغولي في القرن الثالث عشر آلت السيطرة على هذه المنطقة المدمرة إلى الأتراك.

والأتراك قد خلفوا اليونان البيزنطيين وصاروا أسياد الأناضول؛ انطلاقاً من هذه الهضبة، وبعد مضي ثلاثة أرباع القرن على فتح القسطنطينية واحتلال مناطق واسعة من

البلقان، راح العثمانيون، مع بداية القرن السادس عشر، يبسطون سيطرتهم على المشرق العربي في مصر وما بين النهرين، واصطدموا بالمطامع الفارسية، سيما بعد نهوض الصفويين في إيران. وهكذا يبدو التاريخ العربي وثيق الصلة بتاريخ الأتراك والفرس، لكنه ليس مطابقاً لهما. فقد تأثّر كل من لغتي الأتراك والفرس بلغة الضاد واستعملتا أبجديتها، مع احتفاظ كل لغة، رغم تأثرها بالإسلام، بشخصيتها وخصوصيتها. كما استمرت الخصائص الوطنية متمايزة. إلا أن العرب الذين فتحوا مصر وما بين النهرين تأثروا، هم بدورهم، بهاتين الحضارتين، كما تأثروا بالثقافتين السريانية والآرامية اللتين سادتا في المنطقة قروناً طويلة، هذا من دون أن نغفل الثقافة اليونانية القديمة والبيزنطية اللتين طبعتا المنطقة بطابعهما.

مع حلول القرن التاسع عشر أخذت فرنسا وبريطانيا تستوليان تدريجياً على المشرق العربي (وإيطاليا جزئياً: ليبيا)، وتكيّفانه بما يتلاءم مع مصالحهما ومع موجات الهجرة الأوروبية نحو مدن البحر المتوسطة وموانئه. وأخذت مناطق بكاملها، مدينية وريفية، تشهد تحولاً في هويتها الجغرافية والثقافية، بعد استقرار دام أربعة قرون في ظل الهيمنة العثمانية، وقد دفع فقراء هذه المناطق، جراء التحديث المديني والزراعي، ثمناً باهظاً من الحرمان والتهميش. هذا وبدأت موجات الهجرة الفرنسية والإنكليزية والإسبانية والإيطالية واليونانية تتدفق منذ منتصف القرن التاسع عشر على الضفة الجنوبية من المتوسط وبشكل خاص مع احتلال الجزائر. وفي نهاية القرن بدأت موجات الهجرة اليهودية من أوروبا الشرقية باتجاه فلسطين، ما أحدث تغييراً جذرياً في هوية هذه الأراضي. وقد كان كل من المشرق والمغرب العربيين، خلال الحربين العالميتين، مسرح عمليات عسكرية كبيرة في صراعات لم يكن العرب طرفاً فيها. فتعززت، بفعل هذه العمليات، سيطرة القوى الأوروبية على المنطقة. ومع انهيار السلطنة العثمانية أخذت هذه القوى على عاتقها أمر السيطرة السياسية والعسكرية وإقامة الحدود الجديدة بين دول نشأت تحت إشرافها وإدارتها.

ما إن ارتخت قبضة السيطرة الأوروبية، بعد الحرب العالمية الثانية، حتى قبضت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على المنطقة. ولئن انسحبت فرنسا وبريطانيا من المنطقة فإن الجيشين الأميركي والسوفياتي أحاطاها بالقواعد العسكرية والتسهيلات المرفإية، ووضع كل منهما تحت حمايته عدداً من دول المشرق والمغرب العربي التي تحولت إلى زبائن له على الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية. وقد بقيت ثابتة الحدود وحكومات الدول رغم حالة الغليان التي كانت فيها، بفضل توازن الرعب بين القوتين العظميين. وهذا ما بيّنته معركة السويس عام 1956 التي يفتتح فيها هذا الكتاب الحديث عن تاريخ المنطقة. وما إن أزيح الاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينات حتى

سارعت الولايات المتحدة إلى وضع يدها بصورة كاملة على منطقة المشرق العربي، في أعقاب أزمة الخليج الناجمة عن محاولة العراق تعديل الحدود بينه وبين الكويت.

لم تحكم منطقة الشرق الأدنى بواسطة أهلها، منذ القديم الغابر من الزمان، باستثناء حالات نادرة أمكن بعض الكيانات السياسية فيها أن تنبت من جذور محلية. هذا يفسر الشعور بالضعف وبنسبية العلاقة بالدولة والتعلق بالمحيط المباشر: القرية، العائلة القبلية، أحياء المدينة، الكنيسة أو الطائفة. إنها الانقطاعات، إذن، في السيرورة التاريخية والجغرافية، وتجزئة الذاكرة والتراث، حيث لم يكن ثمة استمرارية في نظام سياسي متجذر محلياً وقادر على بناء وطن بالمعنى الحديث للكلمة. وليس هناك امبراطورية طبعت بطابعها تراثاً تاريخياً مشتركاً. ومع ذلك تبقى اللغة السائدة، العربية، مع عالمها الثقافي والتخيلي (الموسيقي، المطبخي، الشعري، الديني)، بالرغم مما أصاب هذه «الأمة» العربية من حالة التفجّر والانحطاط، التي ستحدّد لاحقاً معالمها الحديثة.

هذا لا يعني، كما سنرى، أن المنطقة عبارة عن تجمّع متنافر من الشعوب والاتنيات والطوائف الدينية. فهناك، في الحقيقة، استمرارية في أنماط السلوك السياسي والاجتماعي والفكري ظلت منذ القدم: وضع المرأة، العائلة الموسّعة، مختلف أشكال الفن، سيما في الموسيقى، المطبخ، استمرار وتشابه في أنماط الحياة الريفية، سلوك النخب المدينية، العلاقة بالتقاليد واحترام التراث المكتوب، أشكال الصراعات السياسية والفلسفية والدينية. كما أن هناك أوجه شبه كبيرة بين لغات الشرق الأدنى القديم، الآرامية والسريانية والعربية. وما يثير الدهشة في مقارنة الحياة الاجتماعية والسياسية في الشرق الأدنى البيزنطي والبابلي والفارسي والعربي والعثماني هو أوجه الشبه الكبرى، لا الاختلافات والفوارق، بين المؤسسات الاجتماعية والسياسية. من هنا يبدو أن أحد السجالات التي ما تزال تثير النقاش حول الشرق الأدنى هو في معرفة ما أحدثه الإسلام حقاً من تغييرات في المنطقة. ألم تكن الحضارة الإسلامية سوى توليف عبقري بين النبوة اليهودية والتعقيدات اللاهوتية المسيحية التي شكلت مصدر التوترات الدائمة في العصور الأولى من الشرق المسيحي؟ ألم تكن المؤسسات الإسلامية إعادة تركيب جديد للمواد الأولية المستعملة في المؤسسات البابلية والفارسية والأشورية والبيزنطية[1]؟ أم أن عبقرية الإسلام غيرت كل شيء تغييراً كلياً، وابتكرت وأجرت انقطاعاً مع الحضارات والديانات التي سبقتها في المنطقة؟

هناك، بالطبع، اتجاهان في الإجابة عن هذه الأسئلة. الأول يرى أن الإسلام ليس

(1) أنظر على سبيل المثال فالح مهدي Falih Mehdi, *L'Irak, fondements et mécanismes de l'État en Islam*, Paris, l'Harmattan, 1991.

سوى نسخة باهتة من اليهودية أو المسيحية، وأنه لم يقدّم أية إضافة خاصة على التطور الحضاري، أما الآخر فيرى أن الإسلام أحدث ثورة ثقافية حقيقية، وأفسح في المجال لبروز حضارة مميزة، أدّت دوراً بارزاً في تطور الحضارة والعلوم. في الحالة الأولى يُنظر إلى الإسلام كعقبة في وجه التطور البشري وكدين يمثل الجمود الفكري وكمعرقل للحرية، ويُنظر إليه في الثانية كمنظومة من القيم في غاية الإيجابية، أمكنه أن يحقق الرفاهية المادية والروحية للمؤمنين، ويشجع العلم والفنون. إن الإسلام، في هذه النظرة الإيجابية، يمثل نوعاً من الكمال الذي لا يساويه كمال، سيما في عالم أصبح من دون أفق، بفعل تفشي المادية الفلسفية والاقتصادية للحضارة الغربية.

ليست هذه التساؤلات الكبرى من دون جدوى، لأنها تتفرع من السؤال الأساسي الذي يُطرح حول هوية الشرق العربي ومكانته الإقليمية والحضارية وموقعه في الجغرافيا السياسية العالمية. فإلى جانب حالات عدم الاستقرار الحادة والحروب الأهلية المحلية المتكاثرة والحروب بين دول مجاورة، تطرح مشكلة حادة حول شرعية الأنظمة السلطوية الحاكمة، ومشروعية التدخلات الخارجية الدائمة في شؤون المنطقة، وهي تدخلات يستدرجها كالمغناطيس «فراغ القوة».

هل يشكل انبعاث العروبة وتعزيزها جواباً مناسباً عن هذه الحالة المثيرة للقلق، أم أن الجواب في حركة إصلاح الدين الإسلامي أم في إسلام أصولي، أم تحديث غربي متسارع على نمط التجربة الكمالية في تركيا، وهي تجربة تزعزعت اليوم بعد «إعادة الطابع الإسلامي» إلى المنطقة في أعقاب فشل سياسات «الفرنجة» بمعنى (westernization) أو (occidentalisation)؟ وهل كانت العروبة العلمانية التي سادت المنطقة منذ بداية القرن الماضي مجرد طعم عابر من غصن الثقافة الأوروبية على جذع مجتمعات تصلّبت في حضارة إسلامية في طور الانحطاط؟ وهل ماتت هذه القومية حقاً، كما أعلن أكثر من مراقب في أعقاب التغيرات الناجمة عن غزو العراق الكويت وحرب الخليج؟ (انظر الجزء الثالث). وهل إصلاح الإسلام، سواء بشكله المحافظ أم الراديكالي، هو السبيل الوحيد نحو حداثة مفقودة حتى الآن؟ إنها أسئلة أساسية وجوهرية تطرح من أجل المنطقة وخير المجتمعات التي تتكون منها، قبل أن تكون أسئلة جوهرية عن مستقبل علاقات المنطقة بأوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

الحقيقة أننا بصدد الإجابة عن السؤال المطروح في مقدمة هذا الكتاب: ما هو السبب الأساسي لتخلف المجتمعات العربية؟ وهو سؤال يثير العواطف الحادة في الثقافة الأوروبية كما في ثقافة العرب. أما الأوروبيون، وهذا ما سنستعرضه في الفصل التالي، فلأنهم يستحضرون خطر «صحوة» إسلامية تفضي إلى غزو إسلامي لأوروبا، مما يخلق حالة قلق

دائمة لا تخفف منها حالة العجز التي تشكو منها المجتمعات العربية. وبعد الخوف من «الخطر الأصفر» (أي خطر اليابانيين والصينيين) أو من الخطر البولشفي، جاء الخوف من الإسلام لدى الرأي العام الغربي. أما عند العرب فقد أدت سلسلة الهزائم التي تعرضوا لها خلال نصف القرن الأخير إلى بروز حركات الإرهاب ضد الغرب والأنظمة العربية الخاضعة له وإلى تقوقع في الهوية وانطواء تكوّري، ما خلق حالات خطيرة من التوتر داخل مختلف مجتمعات المشرق العربي.

لمزيد من تسليط الضوء، علينا الآن أن نتفحص بدقة أشكال التصور لتاريخ المنطقة، وهي أشكال صنعتها المعطيات التاريخية والجيوسياسية التي استعرضنا ملامحها العامة.

الفصل الثاني

مناهج إدراك الشرق الأدنى وتاريخه

المعطيات التي تضمّنها الفصل السابق تساعدنا على أن نفهم لماذا كان الشرق الأدنى أسير أنظمة متناقضة في إدراك الأحداث وفهمها، ولماذا كانت أنواع الخطاب التاريخي والتصورات التي تناولته متنافرة، مكاناً وزماناً وموضوعاً تاريخياً.

لقد توصلنا إلى الاستنتاج أنه لم يتوافر للشرق الأدنى أو الأوسط تقاليد في كتابة التاريخ على النموذج «القومي» الأوروبي، فقد أخذت المعرفة بالشرق الأدنى القديم تتطور خلال القرنين الماضيين بفضل الاكتشافات الأثرية الكبرى التي أطلقتها حملة نابوليون بونابرت على مصر، والتي حفّزت البحث في الحضارات القديمة السومرية والبابلية في بلاد ما بين النهرين. ونحن مدينون في ذلك إلى تطور المعارف في أوروبا لا في الشرق الأدنى نفسه. إن أعمال المؤرخين الأوروبيين كانت ترى في القرون الممتدة بين فتوحات الاسكندر الكبير والدعوة الإسلامية، أي حوالي عشرة قرون من تاريخ المنطقة، نوعاً من الملحق بالتاريخ الأوروبي، اليوناني والروماني الطابع. فكانت المنطقة، في هذه المرحلة من تاريخ المشرق العربي، في نظر الثقافة الأوروبية، منطقة «هلّينية» ثم «رومانية»[1]. إضافة إلى ذلك،

---

(1) سنلاحظ أن التراث الثقافي في اليونان القديمة قد ألحقته الثقافة الأوروبية بها واحتكرته وجعلته بمثابة الأسطورة التأسيسية. علماً أن الثقافة الهلّينية لم تتأسس في أثينا ومقدونيا وحدهما، بل على نطاق أشمل، في كل آسيا الصغرى والاسكندرية في مصر. وحافظت الثقافة السريانية في الشرق الأدنى على التراث الإغريقي الذي انتقل إلى أوروبا عن طريق ترجمته إلى العربية أولاً، من خلال أعمال الفلاسفة العرب المسلمين والفرس. أنظر حول هذه النقطة جورج طرابيشي، نظرية العقل، نقد نقد العقل العربي، دار الساقي، لندن، 1996، الذي يناقش بطريقة موفقة أعمال الفيلسوف المغربي محمد عابد الجابري، ويعترض بحدة على فرضية الجابري القائلة بأن الثقافة الأوروبية احتكرت التراث الفلسفي اليوناني بعد أن تنازل عنه العقل العربي، عندما حاول عبثاً تبنّيه. ويميز طرابيشي التراث الأثيني والمقدوني الصغير نسبياً عن الثقافة الهلّينية أو المكتوبة باللغة اليونانية بأقلام يونانية وغير يونانية. وبهذا تكون الهلّينية، من وجهة النظر هذه، نتاج ثقافة النخبة في كل الشرق المتوسطي، أي مصر وما بين النهرين. وبهذا المعنى، يعتبره طرابيشي تراثاً شرقياً أكثر منه غربياً، ويغدو أكثر جدوى عدم الخلط بين «الميتولوجيا المؤسسة» لهوية القوميات الأوروبية، وبين الحقيقة التاريخية.

وبفعل القطيعة الحادة بين كنيسة الشرق وكنيسة الغرب، ظل تاريخ المملكة البيزنطية ، التي أدت دوراً أساسياً في الشرق الأدنى، هامشياً في الذاكرة الجماعية الأوروبية.

أما في الثقافة العربية، كما سنرى، وبالرغم من هيمنة الثقافة الهلّينية طيلة عشرة قرون قبل الإسلام، فقد ظلت مراحل التاريخ الإغريقي والبيزنطي ممحوّة من الذاكرة. كما أن مجال الكنائس المنشقة عن كنيسة روما، المسماة بشكل مفارقة «أرثوذكسية»، من وجهة النظر الكاثوليكية، قد أُخرج من التاريخ الأوروبي الذي أطلق على مرحلة القرون العشرة من السيطرة البيزنطية على شرق المتوسط اسم «الأمبراطورية الرومانية في الشرق». والأمر نفسه حصل بالنسبة إلى الكنائس المتبنية عقيدة الطبيعة الواحدة للمسيح في مصر (الأقباط) وسوريا (اليعاقبة) وإلى الكنائس النسطورية (الكلدانية أو الأشورية) في العراق وبلاد فارس (المعتمدة على مبدأ وجود طبيعتين منفصلتين في المسيح) جرى استبعاد تاريخ تلك الكنائس وتهميشها في الكتابات البحثية عن تاريخ المسيحية العام. ورغم الدور الأساسي للصراعات بين الكنائس المسيحية في الشرق الأوسط، قبل الفتح العربي وبعده، وبالرغم من الغنى الذي امتازت به الثقافة الآرامية ـ السريانية والكلدانية المسيحية الممتدة حتى انهيار الخلافة العباسية ومجيء المغول، فلا وجود لأي أثر لهذا التراث المهمّ في أشكال الوعي التاريخي. هذه الثقافة ما قبل الإسلامية، التي لا يعرفها إلا عدد قليل جداً من المختصّين في أوروبا كما عند العرب، لا تثير، بصورة عامة، أي اهتمام لدى المؤرخين العرب المعاصرين.

الحقيقة أن التصور المشوش والمجزأ عن تاريخ المنطقة وهويتها في الوعي الأوروبي، كما في مجتمعات المشرق العربي، هو أسير نوعين من المقيدات: من جهة تلك الناجمة عن فراغ القوة السياسية وما تولّده من استيهامات ومخاوف على ضفّتي المتوسط؛ ومن جهة أخرى، تلك الناجمة عن معلومات تاريخية جزئية ومجتزأة، كما سبق أن ذكرنا. هذان النوعان من المقيدات يعزّز بعضهما البعض الآخر. إن غياب أنظمة محلية لسلطات سياسية متجانسة وذات شرعية وقادرة على صياغة توافق تاريخي على هوية المجتمعات العربية التي يتكون منها جزء أساسي من المنطقة هو الذي يديم فراغ القوة السياسية والثقافية والعسكرية أيضاً. وهذا الفراغ بدوره يستدرج بروز تيارات إيديولوجية تغذيها قوى ثقافية وسياسية متأسسة في جوار الشرق الأدنى، وتحاول منحها هوية متجانسة مع مصالحها الجيوسياسية: قومية حديثة علمانية على الطريقة الأوروبية، لكنها تنقلب ضد مصالح الغرب، فتُحارَب بواسطة الدين باعتباره عاملاً مضاداً في تحديد الهويّة، وعقائد ماركسية بألوانها المتنوعة، وتيارات إسلامية محافظة متوافقة مع الغرب والرأسمالية النيوليبرالية أو تيارات إسلامية راديكالية تعتمد نظام الاقتصاد الموجه فيما هي تعارضه، كما هي الحال في إيران الخمينية. إن المشهد الثقافي في المنطقة هو بمثابة غابة من الأدغال تولّد تصورات وحساسيات متناقضة ومتفجرة، وهذا ما سنحاول إثباته.

محددات نظام الإدراك الأوروبي

التصور الأوروبي للمنطقة يتمحور حصراً حول الإسلام. المغاربة (بمعنى التعبير القديم عن عرب الأندلس (Maures أو Sarrazins) والعرب والأتراك، هي تسميات أطلقتها الشعوب الأوروبية، من شبه جزيرة إيبيريا إلى البلقان وأوروبا الوسطى، على ما افترضوه خطراً شبه دائم. كما جاء الخطر أيضاً من أفريقيا مع فتح إسبانيا ومن آسيا من الأتراك العثمانيين الذين دقوا أبواب فيينا مرتين وأخضعوا شعوب البلقان قروناً طويلة. وهكذا لم تتكوّن في الوعي الأوروبي رؤية عن منطقة تتمتع بهوية واضحة وثابتة. وإذا كانت استعادة إسبانيا قد أنستهم هزيمة الحملات الصليبية، فإن شعوراً شائعاً بخطر داهم قد عاد إلى الظهور بعد قرون عدة وتمثّل بصورة الفتوحات التركية المرعبة. حتى بعد استتباب التفوق العسكري الأوروبي على السلطنة العثمانية، بدءًا من القرن الثامن عشر، ظل الشعور بالخوف والعداء قائماً: الأتراك والإسلام، عبارتان مترادفتان عملياً، وتمثلان خطراً وعقبة أمام انتصار الحضارة الأوروبية.

لم يعد العداء يتجلى على الصعيد الإيماني والعقيدي (حول نبوّة النبي محمد أو الصفة الإلهية للمسيح) مثلما كانت الحال حتّى الثورة الصناعية، فقد غدا هذا العداء كلياً وشاملاً، يتناول الأمور الدنيوية والحضارية، كما يدل على ذلك نص كتبه ارنست رينان (Ernest Renan) سنأتي على ذكره في ما بعد، وأكّد فيه التفوق الشامل لقسم من البشرية على قسم آخر. وبصورة مفارقة صار الشرق مكاناً للغرابة والاغتراب والعودة إلى الجذور، تماماً مثلما آلت إليه الأمور في القارة الأميركية التي راحت تمثل، في نظر الثقافة الأوروبية، حالة الطبيعة «البدائية».

المقاربة التي وضعتها الثقافة الأوروبية الحديثة للشرق تشكلت بعوامل شتى، من الفضول العلمي إلى الحماس الاستعماري مروراً بالدعوة الرومنسية الأوروبية إلى «العودة إلى الجذور»، أي إلى الشرق، مهد الحضارة. ولكي يعزز الغرب صورته كنموذج للتطور السياسي والعلمي الشامل، جعل الشرق «المسلم» و«السامي» نموذجاً مضاداً من الاستبداد والبربرية. وكان لهذه التصورات تأثيرها على نظرة مجتمعات المنطقة إلى نفسها، كما كان للأفكار الأوروبية الحديثة عن الأمة والديموقراطية أثر عميق عليها جميعاً، العربية منها والتركية والإيرانية.

من هنا يبدو أن أي جهد لصياغة التاريخ المعاصر للمنطقة يتطلب فحصاً مسبقاً لكل التصورات النمطية (الكليشيهات) والتعميمات ذات الطابع المطلق الانتروبولوجي التي تطبقها قواعد الثقافة الغربية في تحديد هوية الشرق وتنسيبه إلى الساميّة. إن مؤلفاً صدر حديثاً يعرض لنا بطريقة لافتة أهمّ التيارات الفكرية النابعة من أعمال فلاسفة الأنوار ومن بعدهم فلاسفة القرن التاسع عشر، لفهم وتفسير الطابع المختلف للشعوب غير الأوروبية،

و«الخصائص القومية» لمختلف الدول الأوروبية الكبرى، و«عبقريتها» و«عقليتها» أو «روحها»[1]. والمحصّلة من هذا العرض مذهلة. الميزة الأولى للأحكام التي تطلق على الآخرين هي، بحسب مؤلف الدراسة، «عنفها الاعتيادي». هذه الأحكام ـ وهي في الغالب تعبير عن مواقف عدائية مسبقة و«تحقيرية» ـ تتجلى،في الحقيقة، وبمعزل عن ظروف صياغتها، في تعميمات تعسفية، حتى لو بدت ظاهرياً كأنها بداهات. «هذه الأحكام»، يقول الكاتب، «تجعل من نعت يصف عادة، بطريقة ذاتية غير موضوعية، فرداً أو مجموعة أفراد (الشهامة، التفاهة، الاتزان أو الخفة، الحيلة أو «الكذب»)، ميزة تجري على قوم أو شعب بكامله. وهكذا فهي تعزو الأمور، بطريقة ضمنية تقريباً، إلى وجود خصائص مرئية في عادات الشعوب ودياناتها ومؤسساتها، وفي لغاتها أحياناً، وتختزل كل تجليات هذا الوجود المشترك وعقيلته بواحد أو أكثر من النعوت المفترضة فيها، بحيث تصبح شخصية شعب بكل تعبيراتها المختلفة»[2].

ثلاثة أنواع من الكتابة الأدبية الطابع في الثقافة الأوروبية الحديثة ساهمت في صياغة النظرة الأوروبية إلى المنطقة وطبعت بطابعها المؤلفات الغربية عن الشرق، حتى اليوم، وبصورة ملحوظة: الرحلة إلى الشرق، وهو صنف اشتهر به كل الكتّاب الرومنسيين الفرنسيين الكبار وآخرون من أوروبا؛ الأبحاث والدراسات عن التاريخ العالمي وموقع الشرق في هذا التاريخ بالنسبة إلى الغرب؛ أما الثالث فهو المؤلفات العديدة المتخصصة في التاريخ الدبلوماسي لما كان يسمى في القرن التاسع عشر «المسألة الشرقية». وقد تضافرت هذه الأنواع الثلاثة وتكاملت لتقدم نظرة جامدة ومتشائمة عن المنطقة، فيها نوعان من المقاربة.

الأولى جمّدت بصورة كاملة ومطلقة تعريف الهوية المركبة للمنطقة في هوية أحادية دينية أو عرقية الطابع. ويشكل نص رينان، الذي نحلله في مكان آخر، نصاً رئيسياً من هذه الزاوية يطبع حتى الآن الثقافة الأوروبية. أما المقاربة الثانية فهي مبنية على تجزئة متعددة الجوانب للمنطقة بين هويات متناقضة وغير قابلة للتعايش على أرض لم تتوافر لها وحدة تاريخية. وهكذا، يُنظر إلى الشرق الأدنى في آن واحد باعتباره الأرضية المميزة التي تتجسّد فيها «الروح الساميّة» من خلال هيمنة الدين الإسلامي «المتعصب»، العصيّ على الحضارة فيه، وباعتباره أيضاً مجموعة قوميات أو أشباه قوميات أصبحت مسيّرة بالإسلام أو واقعة تحت سيطرته. «التركي»، «المسلم»، «العربي»، «البدوي» هي، في هذه الكتابات، مرادفات

---

(1) مارك كريبون Marc Crépon, *Les géographies de l'Esprit. Enquête sur la caractérisation des peuples, de Leibniz à Hegel*, Bibliothèque philosophique, Payot, Paris, 1996.

(2) م ن، ص 10 و11.

تفضي إلى الدلالة ذاتها. وهي كلها ترمز إلى «أغلبية» مستبدة في مواجهة «أقليات» معذبة، يمنع عليها تأسيس كيانات وطنية بالمعنى الشامل الكامل للكلمة على النموذج «الذي قدمته الحضارة الأوروبية.

إذا كان بعض الكتّاب، في القرن التاسع عشر، قد تناولوا الشرق الأدنى من منظور أنتروبولوجيا الإسلام، المجسد للشرق بشكل «الروح السامية»، بحسب تعبير رينان، فإن كتّاباً آخرين تناولوه عبر وصف وجود «أقليات» مسيحية أو حتى إسلامية، ومزجوا النوعين من الكتابة، أي النظرة السلبية إلى الإسلام من جهة والنظرة الإيجابية إلى الأقليات من جهة أخرى. وهؤلاء الكتّاب كانوا على العموم ديلوماسيين أو رحالة يشعرون بأن لهم رسالة يجب أن يؤدوها لمساعدة الشرق على النهوض، استناداً إلى الدور الحضاري الذي تؤديه بلدانهم. وقد بدا لهم أن «الأقليات» تشكل أفضل القنوات لتوسع نفوذ بلدانهم، لذا أصبح ميلهم الطبيعي في مشاهدة المنطقة إبداء تعاطف حصري تجاه هذه الأقليات التي يرونها مسحوقة بقسوة على يد «الأغلبية» المسلمة.

إن المراقب الأوروبي لا يرى من هذه اللوحة المعقدة والمتنوعة في هذه المجتمعات إلا أكثرية وأقلية أو أقليات مدعوة إلى التحرر من هذه الأكثرية والاحتماء منها وراء حماية أوروبية. وهو نادراً ما يلاحظ القواعد الدقيقة والتاريخية التي تضبط العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، أو بين العرب والأكراد والبربر، أو بين الأتراك والأرمن واليونانيين. ويقترن هذا الفصل القاطع بين أغلبية وأقلية اقتراناً مباشراً بنعوت متعاكسة، مديحاً أو هجاء، سرعان ما تتحول إلى أحكام مسبقة، سهلة ومبتذلة. أما في الواقع، فإن مجتمعات الشرق الأدنى والأوسط هي متنوعة ومعقدة التركيب، ولم تتعرف إلى هذه الثنائية، أكثرية-أقلية، على أرضية الوحدة الوطنية، التي كانت غائبة عن وعي الهوية المحلّية قبل الانفتاح على الثقافة الأوروبية الحديثة. وسنرى في الفصل اللاحق المشكلات التي نجمت عن هذا الطرح في دراسة المنطقة.

إن ثنائية الأكثرية ـ الأقلية التي شاعت في كتابات القرن التاسع عشر واتخذت تعبيرات متنوعة في القرن العشرين كانت تزداد حضوراً كلما ازدادت حالة الغليان الوطني تأججاً في أوروبا، وكلما تأكدت النظرة الأوروبية إلى الأحداث انطلاقاً من الاضطرابات الثورية عام 1848 من مبدأ شرعية القوميات. ولهذا كان يبدو كل تنوّع إتني ولغوي أو ديني بمثابة اضطراب وتشوّش وانحراف خطير يهدد مبدأ القومية الحديثة. فضلاً عن ذلك، كان العصر الرومنسي يميل إلى البحث عن الروح القومية وجذورها في الينابيع الكبرى الأسطورية العرقية أو القبلية، التي يفترض ثباتها عبر العصور، بحسب الاعتقاد السائد. وبهذا المعنى، فالشعب والإتنية والأمة والدين والعِرْق هي مترادفات متساوية في المعنى، تستعمل من دون

تفحّص وإمعان، كما لو أن الأمر يتعلق بكائنات أنتروبولوجية أو تاريخية واضحة المعالم. وهكذا يكتشف المراقب الأوروبي مجدداً الكنائس الشرقية المختلفة عبر «الرحلا ت إلى الشرق»، وينظر إليها بصفتها «قوميات» مضطهدة من جانب الأتراك المتعصبين، رغم أن الانتماء الديني لم يكن يشكل، في قوانين الحداثة الأوروبية، معياراً للانتماء القومي.

كردٍّ مبطن على هذا النمط من الكتابات في القرن التاسع عشر عن الشرق، تتركز المؤلفات الحالية على الحركات الإسلامية الجهادية، بالنظر إليها على أنها تعبير أصيل عن الثقافة الإسلامية، المعرّضة لصدمة الحداثة والمدافعة عن القيم الخاصة بها. هذه الكتابات، شأنها شأن كتابات القرن الماضي، تتجاهل سيطرة أوروبا على المنطقة، وتستبعد تأثير الظروف الإقليمية والدولية لتركز على الآليات الداخلية في صياغة العقلية «الإسلامية»، أو في عقلية الأقليات. فتصبح كل تعقيدات الأحداث في المنطقة مختزلة بجوهرانية الإسلام التي يفترض أن تكون الحداثة الغربية قد اغتصبتها، حين ساهمت في تنصيب الديكتاتوريات في العالم العربي، كالنظام الناصري ونظام البعث في كل من سوريا والعراق. وهكذا، فإن الرحلة إلى «عمق الإسلام»، كما يدعو إليه جيل كيبل (Gilles Kepel)، مؤلف أول بحث ميداني مستفيض عن الجماعات الجهادية المصرية الإسلامية، يصبح بمثابة ضرورة لا بد منها. فالظاهرة هذه، بحسب تعبيره، ليست «اغتراباً فكرياً حقيقياً» فحسب، بل «يغدو من الوهم تصور إمكان الاستغناء عنها: فلا تعليل أكثر خداعاً من ذلك الذي يختزل، بصورة مسبقة، تجليات الإسلام المعاصر في ظواهره الشكلية الهزيلة التي تكتفي العلوم الاجتماعية بتحليلها، ولو كانت خالية من الإيديولوجيا الدينية». ثم يستعرض الكاتب قوالب «العداء لليهود» وهي، في الحقيقة، مستوردة حديثاً في الثقافة العربية من الغرب، متجاهلاً الزلزال الذي أحدثه قيام دولة إسرائيل في المشرق العربي عام 1948 كسبب كاف لتفسيرها، ويضيف قائلاً: «ما يهمنا هو أن نفهم كيف ولماذا أعيد استخدام هذه القوالب في الشرق الأدنى المعاصر، وبأية طريقة برزت في الوعي الإسلامي، وفي نظام الدلالات لدى المناضلين ذوي اللحى الطويلة والجلابيات البيضاء. إن فهم ذلك هو السبيل إلى التعرف بقواعد هذا النظام ولغته، أي على الموروث الثقافي الإسلامي الذي تحدر منه، في إطار العالم الثالث المعاصر الذي يتحرك فيه. وهنا يتقاطع، بالضرورة، عمل المستشرق ـ المستعرب والمفكر السياسي»[1].

إن كتابات الرحالة، وبعضها من التحف الأدبية كالتي كُتبت بأقلام شاتوبريان (Chateaubriand) ولامرتين (Lamartine) وجيرار دو نرفال (Gérard de Nerval)، لا تتعارض

(1) Gilles Kepel, *Le prophète et pharaon*, *op. cit.*, p. 20.

مع مضمون الكتابات السياسية والدبلوماسية عن المسألة الشرقية. بل على العكس، فهم شرحوا بطريقة حية ومصورة ما كان يقوله الدبلوماسيون ورجال السياسة عن الشرق الأدنى. أما في القرن العشرين، حيث أمكن السياحة الجماهيرية ووسائل النقل الحديثة إلغاء «غرابة» الشرق، فقد غدا البحث الميداني عن الحركات الإسلامية الجهادية والتكفيرية هو «التغريب» الفكري الذي كانت تجسّده «الرحلة إلى الشرق» في القرن التاسع عشر، كما غدا مادة القراءة الإلزامية للدبلوماسيين ورجال السياسة[1].

يقول جان كلود برشيه (Jean-Claude Berchet): «إذا كانت الرحلة إلى الشرق في القرن التاسع عشر قد اتخذت طابع الطقوس الاحتفالية الجماعية، فلأن لها قيمة اجتماعية تلقينية، أي تأكيد صحة المنظومة الثقافية الغربية... فقد كان القرن التاسع عشر الأوروبي يشعر بالحاجة إلى العودة إلى الينابيع، في سعيه إلى نظرة تركيبية كونية كان يرى من واجبه القيام بها،... إحدى الصور الرومنسية المفضلة هي صورة صحيفة الكتابة القديمة (Palimpeste) التي تزول الاشارة عنها ويغمض المعنى، لكنّها ما تزال في المتناول، فهو هنا خلف الصحيفة أو تحتها، وتكفي إزالة الكتابة الظاهرة عليها إزالة كاملة حتى يظهر ماضينا وإرثنا. تخيّل إذن شرقاً مثل هذه الصحيفة: يعني ذلك استبعاد الاغتصاب الذي مارسه الإسلام، فيصبح مجرّد معترضة تاريخية يمكن تجاوزها لاسترجاع إرثنا التاريخي»[2]. وفي نظر برشيه تبقى نظرة الرحالة خارجية ما عدا استثناءات قليلة، فهو يقول: «عندما نسعى إلى نظرة صافية، نتعرض لخطر الاكتفاء المريح الذي يجعل من الواقع مسرحية ويحوله إلى «تمثالٍ حقيقي من الرمل». وإذا كانت نماذج الرحلة إلى الشرق تجسّم بإتقان لوحة العادات

(1) ميشال سورا (Michel Seurat) الباحث في مركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط المعاصر CERMOC، قتل في بيروت عام 1985، ضحية هذه الحركات التي كان يراها تعبيراً أصيلاً عن خلاص ممكن للعرب في وجه الديكتاتوريات الذي ينعتها بالعلمانية، الناقصة الشرعية في المنطقة. وقد أصبحت دراسته: «Le quartier de Bab Tebbâné à Tripoli (Liban). Étude d'une 'assabiyya urbaine», المنشورة عام 1985 نموذجاً للبحث الميداني «التغريبي» في ساحة الحركات الإسلامية، بعد بحث جيل كيبل عن الحركات الإسلامية المصرية، وفيه يستعيد الغرب الصورة المألوفة لديه عن الشرق الغريب والمثير للقلق. أما الغالبية من سكان طرابلس، مسيحيين ومسلمين مختلطين، فهم لم يقدّروا «غرابة» هذا القائد العسكري «الإسلامي» المسيطر على المدينة، ولهذا نزحوا بكثافة عنها. انظر نص الدراسة هذه ونصوصاً أخرى للكاتب في: Michel Seurat, *l'État de barbarie*, Paris, Esprit/le Seuil, 1989.

(2) Jean-Claude Berchet, *Le voyage en Orient. Anthologie des voyageurs français dans le Levant au XIX^e siècle*, Paris, Robert Laffont, 1985, p. 12. وحول وظيفة الرحلة إلى الشرق يمكن الاطلاع أيضاً على دنيز براهيمي Denise Brahimi, *Arabes des Lumières et bédouins romantiques - Un siècle de voyage en Orient 1725-1825*, Paris, le Sycomore, 1982, et Claudine Grossir, *L'Islam des romantiques 1811-1840*, Paris, Maisonneuve et Larose, 1984.

والمؤسسات والأعراق التي تجعل من الأمبراطورية العثمانية الموفورة فسيفساء متلألئة، فهي تجزئها إلى عدد من التصاميم المكبّرة الثابتة، المرتبة بذوق رسام: المقاهي، الحمامات المغربية، الأسواق، اللقاءات على الينابيع...»[1].

يخلص برشيه من تحليل نصوص الرحالة التي جمعها في مؤلفه إلى الاستنتاج التالي: «لقد تغيّرت موازين القوى في الشرق. فبعد قرون من وجود الخطر الإسلامي، ها قد أتى دور مجازفتنا الامبريالية التي أطلقتها الثورة الصناعية وجعلتها أكثر فاعلية وتأثيراً»[2]. هذا وقد رأى الكاتب أن الإيديولوجيا «الشرقية» في الثقافة الأوروبية تعود إلى فلسفة الأنوار وإلى نص مونتسكيو (Montesquieu) الشهير: روح القوانين.

لقد خُصِّصَ عدد من المؤلفات، منذ سنوات، لمعرفة وظيفة الكتابة الأوروبية عن الشرق. وفي هذا السياق كتب مكسيم رودنسون (Maxime Rodinson) مستعرضاً المراحل التي مرّت بها «النظرة الغربية إلى العالم الإسلامي»، وملاحظاً، منذ عشرين عاماً، أن من اللافت الاستنتاج «كم كان موقف العالم المسيحي إزاء العالم الإسلامي، كبنية سياسية إيديولوجية، شبيهاً بموقف العالم الرأسمالي الغربي تجاه العالم الشيوعي. وأوجه التشابه واضحة بنيوياً»[3]. وقد أدى زوال الكتلة السوفياتية والعدو التقليدي في الحرب الباردة إلى نمو هذا الاتجاه، وهو ما سنتعرض له في الجزء الثالث من الكتاب.

كتّاب آخرون ركّزوا على استعمال مفهوم «الاستبداد الشرقي» لكي يدعموا في أوروبا نفسها نظام الاتجاهات الديموقراطية الدستورية. كما جرى تحليل نزعة السيطرة والاستعمار والتغلب على الخصوصية الشرقية عن طريق مقاربة الانتروبولوجيا الدينية صرفاً، أو من خلال نظرة دنيوية علمانية. كان همّ المقاربة الدينية، وهو هم ترقى أصوله إلى القرون الوسطى، هو تبيان تفوّق الديانة المسيحية على «الهرطقة» الإسلامية؛ أما همّ النظرة الثانية فهو أن تثبت ضرورة إدخال الشرق في «المدنية» وفتح أبوابه على تقدم العقل والعلوم لتحقيق سعادة البشرية[4]. ويختصر نص رينان، الذي سنحلله في ما بعد، مجمل هذه المقاربات.

---

(1) م ن، ص 17.

(2) م ن.

(3) Maxime Rodinson, *La fascination de l'Islam*, Paris, Maspéro, 1980, p. 24.

(4) انظر تييري هنتش (Thierry Hentsch)، الشرق المتخيَّل، رؤية الغرب إلى الشرق المتوسطي، دار الفارابي، بيروت، 2004، (مترجم عن الفرنسية). وكذلك كلود ليوزو – Claude Liauzu, *L'Islam de l'Occident* وبراكيم مبارك *La question de l'Islam dans la conscience occidentale*, Paris, Arcantère, 1989; *Recherches sur la pensée chrétienne et l'Islam dans les temps modernes et à l'époque contemparaine*, Beyrouth, Publications de l'Université libanaise, 1997. وكذلك قائمة المراجع المحللة في الملاحق.

ومما لا شك فيه أن الثقافة الأوروبية ليست الوحيدة التي طوّرت أحكاماً مسبقة عن «الآخر» وعن تنوع العالم وأسباب هذا التنوع ومبرراته، وعن طريقة اختزال الآخرين وتدجينهم. إن ثنائية البربري والمتمدن، وكذلك الثنائية القائمة بين المجتمع الذي ابتكر «العقل» الديني أو العلماني المنظّم للعالم، والمجتمعات الأخرى المنزوية في «الظلمات» و«الوثنية» و«اللاعقلانية»، فهي الثنائية التي تميّز كل الحضارات الكبرى في كل الأزمنة. وهكذا فقد ميزت الحضارة الإسلامية، منذ مرحلة تألقها، بين الجزء النبيل السامي الذي تشرف عليه من العالم، وسائر الشعوب الغارقة في الجاهلية والوثنية، وذلك رغم أن الثقافة الإسلامية استوعبت اقتباسات كبرى من الحضارات السابقة عليها أو المجاورة لها.

في أوروبا الرومنسية تناغمت نظرية داروين مع شعور التعالي والسيطرة الذي نشرته الثورة الصناعية في الثقافة الأوروبية، وأدى هذا التناغم إلى صوغ نظريات حول التفاوت بين الأعراق. وهكذا فإن شعوباً معينة تظهر، بناء على هذه النظرة، بخصائص قومية وعرقية مساعدة على التقدم وإقامة نظام متفوق يوجهه العقل ويحقق السلام الشامل والدائم، في حين تستعصي شعوب أخرى على فكرة التقدم والتطور، فتصير عقبة أمام مستقبل أفضل للبشرية. وقد طوّرت الثقافة الأوروبية أفكاراً معقدة وفلسفات تاريخية تدور حول قوانين تطور البشرية. واستناداً إلى هذه القوانين، ينتظم التطور حول العبقرية الأوروبية التي نهلت من الينابيع اليونانية وتقدمت بفضل العبقرية الآرية ذات الطابع الأسطوري، التي زعمت وراثتها. وفي مقابل العبقرية الآرية تبرز بلادة العقل السامي الذي وصفه إرنست رينان وصفاً مريعاً، عام 1862، في المحاضرة الافتتاحية التي ألقاها للعام الدراسي للّغات العبرية والكلدانية والسريانية في الكوليج دو فرانس(*).

صُمّمَ الخطاب كأنه خطة لإشعال معركة، ووضع حكم نهائي لا يقبل الطعن بشأن عجز العقل السامي عن الارتقاء والتقدم في طريق الحضارة، وهو ما تحتكره الثقافة الأوروبية وريثة العبقرية الآرية[1]. ويستحق هذا النص أن نتوقف عنده بالتحليل لأنه من المحتمل أن يكون وراء الأسس والأطر التي قامت عليها النظرة الأوروبية للإسلام والشرق العربي، مدموجين في موضوع تاريخي واحد[2]. وهو نص تأسس عليه «الأثر الانعكاسي

(*) المؤسسة الثقافية Collège de Farnce هي صرح جامعي شهير في باريس حيث لا يكلف التعليم فيه إلّا كبار العلماء في جميع أنواع العلوم.

(1) نُشر نص إرنست رينان في كتاب له عنوانه *Qu'est-ce qu'une nation?*, Agora, Les classiques, Press Pocket, Paris, 1992.

(2) من اللافت أن مسؤولية النظرة العرقية إلى العالَم تُعزى، في الثقافة الغربية، إلى ألفرد دو غوبينو (Alfred de Gobineau) في كتابه: بحث في التفاوت بين الأعراق *(Essai sur l'inégalité des races)*، في حين أن

للمرآة»[1]، بحسب تعبير كلود ليوزو (Claude Liauzu)، وفيه تحجرت كلّ من النظرة الأوروبية والنظرة العربية للعالم في رؤية الشرق الإسلامي التيوقراطي المتعصب، المعادي للتقدم، وفي رؤية الغرب الملحد، المادي الصلف، المتحرر من الخرافات[2].

في نظر رينان يمكن، استناداً إلى التقدم الذي أحرزه علم الألسنية وعلم مقارنة الأساطير، أن يرتسم خط التماس الواضح بين حضارات متحدرة من الفرع الهندي-الألماني أو الهندو-أوروبي، وحضارات متحدرة من الفرع السامي. وفي رأيه أن هناك «شخصيتين متمايزتين احتلتا كل مراحل التاريخ وشكلتا قطبي حركة البشرية». ويعترف رينان بوجود اختلاط بين «العرقين»، وهو يعني بذلك حصراً الاقتباسات التي أخذتها الثقافة الهندو-ألمانية من الشعوب الساميّة، سيما التوحيد في الدين وأحرف الكتابة. لكنه يسارع إلى القول: «إن الشعوب الهندو-أوروبية والشعوب الساميّة ما زالت متمايزة حتى اليوم». وإذا كان اليهود، في نظره، «يشكلون مجتمعاً على حدة»، فهو يرى أن لهم «مكانة استثنائية بين البشر» وذلك بفضل «فرادتهم وقدرهم التاريخي المدهش». في المقابل يبدو «العرب، أو على الأقل وبمعنى أشمل المسلمون، أكثر ابتعاداً عنا من أي وقت آخر. والمسلم والأوروبي يتواجهان كأنهما من صنفين مختلفين من الكائنات، لا شيء مشتركاً بينهما في طريقة التفكير والشعور»[3].

يلجأ رينان، إثباتاً لفكرته، إلى توكيدات في غاية العنف، الهدف منها زعزعة القناعة لدى السامع بإمكان أن يتحلى الساميّ بأية فضيلة، والساميّ في نظره هو المسلم، بعد أن استبعد من الساميين اليهود بقدرهم الاستثنائي والفينيقيين لابتكارهم الأبجدية. وحدها

= نص رينان عن العقل الساميّ لم يكن واسع الشهرة والانتشار. ولم يكن غوبينو يمتلك هذه النظرة المريعة إلى الإسلام، كما أنه أبدى مشاعر الرقة واللطف تجاه الفرس *(Trois ans en Asie (de 1855 à 1858)*, Paris, la Pléiade, tome II, 1983، إذ إنه لم يبنِ منهج التحليل الذي اعتمده على الدين كعنصر محدِّد للهوية، بل على العرق، والعرق الآري تحديداً الذي ينتمي إليه الفرس. فضلاً عن ذلك نقض غوبينو بحدة المسلك النرجسي في الفكر الأوروبي وسلوك أوروبا الفظ ازاء الشعوب الآسيوية: «يرى البعض لدى شعوب الشرق خصوصيات نادرة منسية في زوايا ضائعة من العالم، ولا يرونهم إلا متوحشين حقيرين، إذا هم لم يخضعوا للاغتصاب الأوروبي، ودمويين إن هم قاوموه. تمثل أوروبا، في نظر هذا الصنف من العقول، وهو العقل المهيمن، مركز الكون، وما ليس من هذا المركز ليس له أية حقوق تحميه، فهو يختلس حصته من الهواء والشمس. إن هؤلاء الأشخاص، القابعين في جهلهم الفريع، يتحمسون لكل إفراط في القوة ولا يدركون قبحه، ويفرحون بانتصارات لا يرون تفاهتها». *Trois ans en Asie, op. cit.*, p. 225.

(1) Claude Liauzu, *L'Islam et l'Occident, op. cit.*, p. 13.

(2) انظر نور الدين أفاية, Noureddine Afaya, *L'Occident dans l'imaginaire arabo-musulman*, Casablanca, Toukbal, 1995.

(3) انظر *Qu'est-ce qu'une Nation?* م س، ص 187.

الشعوب الهندو-أوروبية تعرف الحرية وتفهم معنى الدولة والاستقلال الفردي؛ أما الشرق السامي، بحسب رينان، «فلم يعرف وضعاً وسطاً بين فوضوية العرب الرحّل والاستبداد الدموي المريع... تيوقراطية، فوضوية، استبداد، تلك هي، أيها السادة، خلاصة السياسة الساميّة، والشعوب الأوروبية لا تدين بشيء أبداً إلى الثقافة الساميّة على الصعيد السياسي»[1].

أما في مجال الدين فالمسيحية، وإن كانت متحدرة من الشرق السامي، فهي في الحقيقة، كما يرى رينان، «صارت جزءًا من الحضارة الاغريقية-اللاتينية» وغدت «ملكاً للغرب». ثم يضيف: «ولئن اعتنقنا ديناً من أصول ساميّة، فقد أدخلنا عليه تعديلات راديكالية، فصارت المسيحية، كما هي معروفة اليوم، من منجزاتنا»[2].

الاستنتاج الذي خلصت إليه محاضرة رينان هو دعوة لإزالة الإسلام من أجل انتصار أوروبا والحضارة[3].

وهكذا يكون رينان قد أسس لنظرة إلى عالم ثنائي التركيب: أوروبا الهندو-أوروبية هي مصدر الخير والتقدم والتفنن والحضارة من جهة؛ والروح الساميّة التي يمثل العرب

---

(1) في معرض حديثه عن الصناعة والاختراعات والحضارة المادية يضع رينان العرقين السامي والهندو-أوروبي على طرفي نقيض: «إن عرقنا لم يبدأ، أيها السادة، من التجارة والعيش الرغيد، فهو عرق ذو مبادئ أخلاقية، شجاع، محارب، متمسك بالحرية والشرف، عاشق للطبيعة، متفانٍ، يفضل أشياء كثيرة على الحياة. مارست التجارة والصناعة، لأول مرة وعلى نطاق واسع، شعوب سامية، أو بالأحرى تنطق بلغة ساميّة، أعني الفينيقيين. في العصور الوسطى كان العرب واليهود أسيادنا على صعيد التجارة: منذ القدم وحتى القرن السابع عشر، جاءتنا كل الأشياء الفخمة من الشرق، أقول الفخمة وليس الفنية، لأن بين الاثنتين فرقاً لا يقاس...» ص 192.

(2) م ن، ص 196.

(3) «في هذا الوقت، الشرط الأساسي لانتشار الحضارة الأوروبية هو تدمير ما يعتبر بامتياز عن الساميّة، أي سلطة الإسلام التيوقراطية، لأن الإسلام لا يمكن أن يوجد إلا كدين رسمي، وحين نرده إلى حالة الدين الحر والفردي يموت. إنّ الإسلام ليس ديناً ودولة فحسب، كما كانت المسيحية في فرنسا أيام لويس الرابع عشر، أو كما هي الحالة في إسبانيا، بل هو دين يلغي الدولة، وهو التنظيم الذي جسّدته الدولة البابوية في أوروبا. وهنا تدور رحى الحرب الأبدية، الحرب التي لن تتوقف إلا حين يموت آخر أحفاد اسماعيل شقاء، أو حين يدحر إلى عمق الصحراء. الإسلام هو النفي الكامل لأوروبا، إنه التعصب الذي لم تشهد مثله حتى إسبانيا أيام فيليب الثاني وإيطاليا أيام بيوس الخامس. الإسلام هو احتقار العلوم وقمع المجتمع المدني؛ إنه تبسيط مريع للروح الساميّة، هو التضييق على العقل البشري وحجزه عن كل فكرة راقية أو شعور رفيع، وعن كل بحث عقلاني، وحصره في عبارة الأبدية التي لا تزيد في الاستدلال: إن الله هو الله... إن تقدم الشعوب الهندو-أوروبية يقتضي، في كل المجالات، الابتعاد أكثر فأكثر عن الروح الساميّة لكي يصبح ديننا شيئاً فشيئاً أقل يهودية» (ص 198). نسجل أن رينان يجهل نص الشهادة في الإسلام الذي لا يؤكد أن الله هو الله، بل أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله، وهي صيغة لمكافحة الوثنية التي كانت سائدة في مكة أيام النبي.

نموذجها، متماهية بالإسلام، وهي تجسيد للوحشية والبربرية والفوضى والبلادة، وعقبة كأداء أمام انتصار الخير من جهة أخرى. إنه بيان معادٍ للعرب أكثر من عدائه للساميّة، والكلام الوارد فيه - وإن قيل منذ أكثر من قرن ونصف القرن على منبر الكوليج دو فرانس - لم يتغير فيه شيء، بل هو يحافظ على راهنيته كاملة. وبالرغم من كل التقدم الحاصل في مجال العلوم الإنسانية، فما زالت الثقافة الأوروبية تحتفظ بنظرة متشائمة وسلبية إلى الشرق العربي. والحقيقة، وهذا ما فصلناه في الفصل السابق، ان الأحداث المأسوية والعنيفة في نصف القرن الأخير لا تزال تقدم صورة عن منطقة محفوفة بالمخاطر معادية للتقدم والديموقراطية والتضامن بين البشر، أي لما يتطلبه استمرار التقدم وتعميمه. من زاوية النظر هذه، يمكن تفسير العنف في نص رينان وتفسير الصور السلبية التي ترسمها الثقافة الأوروبية عن المشرق العربي.

إن الكلام الهادئ والموضوعي الذي كتبه فرنان بروديل عام 1987 عن الإسلام، في كتابه قواعد الحضارات، ليس قادراً، حتى اليوم، على محو «العنف» الذي تضمنته بحق الشرق الأدنى غالبية الأحكام التي اتخذت نموذجاً لها نص رينان هذا. والحقيقة أن بروديل، هو الآخر، يتحدث عن الإسلام كما لو كان كائناً جماعياً وشمولياً، غير أن موقفه أكثر دقة وأقل انفعالاً من أقوال رينان عن الساميين، فهو يؤمن بإمكان توافر الإصلاح، وهو ما نفاه سلفه نفياً قاطعاً. وفي استعراضه لأعمال كبار المصلحين السياسيين، من أمثال مصطفى كمال في تركيا وعبد الكريم قاسم في العراق وجمال عبد الناصر في مصر والحبيب بورقيبة في تونس، استنتج «أن الإصلاح ليس عملية ميؤوساً منها سلفاً، بل هي في حاجة إلى مدافعين عنها وإلى مكافحين من ذوي العزم، والصراع في سبيلها سيكون متعدد الجوانب كما يقول. أما الخطر الأكبر فهو أن تترك قضية الإصلاح إلى الأهواء السياسية اليومية أو الحاجة إلى إظهارها بشكل مأسوي، أكانت الأمور تستحق ذلك فعلاً أم لا[1]. وللأسف هذا ما أكدته التطورات في المنطقة خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما سمح للأفكار التبسيطية والمبسّطة بأن تبدو قريبة من الواقع. أما اليوم فالمشكلة لا تكمن في الصورة السلبية أو الإيجابية عن الإسلام والعرب في الإعلام الغربي، بل في تماسك منظومات المعرفة لإدراك الوقائع وفي اختيار المحددات المناسبة لوصف هذه الوقائع. ولا يكفي نقض الصور السلبية في تغيير واقع الأمور، ما دامت الثقافة العربية اليوم تنمو في عالم المفاهيم والمحددات ذاته الذي أسس له استشراق متّهم بإظهار الإسلام والعرب بشكل سلبيّ.

•

(1) Fernand Braudel, *Grammaire des civilisations*, *op. cit.*, p. 133.

نظرة مجتمعات المشرق العربي إلى تاريخها

ليست نظرة مجتمعات المشرق العربي، المصري والنهريني، إلى تاريخها أكثر تماسكاً من نظرة الثقافة الغربية إليه. وهي قد اقتبست منها، كما سنرى في الفصل التالي، كثيراً من المقولات من دون أن تخضعها لقراءة نقدية لتختبر فعاليتها وصحتها وجدواها في دراسة الوقائع التاريخية. لقد أنتجت الثقافة العربية في المرحلة الكلاسيكية من الحضارة الإسلامية مؤلفات تاريخية كبرى وكتابات مهمّة بأقلام رحالة مرموقين، لكنها تجمّدت في القرون الأخيرة، منذ السيطرة التركية على المنطقة، وفقدت كل اهتمام بماضيها وبمصيرها التاريخي، إلا ما كان مرتبطاً بالظروف السياسية الهائجة بفعل الاستعمار وقيام دولة إسرائيل والحرب الباردة، وهي كلها موضوع بحثنا. ولم تؤدِّ النهضة الأدبية والفكرية العربية (التي سنعالجها في الفصل الرابع) إلى تجديد البحوث التاريخية، بالرغم من بروز المشاعر والأفكار القومية التي أثارها الاحتكاك المباشر بالثقافة الأوروبية. فقد كان همّ مفكري النهضة مركّزاً على ضرورة الإصلاح الديني والاجتماعي الكفيل بزعزعة التقاليد الجامدة منذ الفتح العثماني، وعلى الدفاع عن الإسلام ضد المواجهات والأحكام التجديفية التي أطلقتها الثقافة الأوروبية عليه.

في هذا الإطار صدرت مؤلفات كثيرة متعددة الاهتمامات لإيقاظ الوعي التاريخي العربي ولإبراز التراث المشترك الخاص بالعرب. وقد جرى تحفيز هذه اليقظة في مجتمعات المشرق العربي وفي سائر المجتمعات التي تعرضت للهيمنة الأوروبية، بواسطة الأفكار القومية التي حملتها الثقافة الأوروبية، وكذلك بما تضمنته من أفكار ديموقراطية. غير أن العمل أدرج في سياق الفكر السياسي الظرفي أكثر مما صار جزءًا من تفكير تاريخي وفلسفي، وقد غدا مصدر إلهام لأكبر التيارات السياسية التي أخذت تبشّر، بدءًا من الخمسينات، بالقومية والوحدة العربية. وسنرى ذلك في مجرى الدراسة. غير أن هذه التيارات لم تتمكن من أن تتجاوز حالة الشلل في الفكر التاريخي، ولا أن تواجه واقع الحدود القطرية للدول الجديدة التي وضعها الاستعمار الفرنسي والإنكليزي، وريث السلطنة العثمانية، لبلدان المنطقة ودولها.

أدى هذا الشلل إلى تحجر هذه الذاكرة وإلى شرذمتها وتجزئتها شذر مذر. وقد يعزى ذلك إلى سيادة تقليد في عمل المؤرخين العرب يركّز على تاريخ الإمارات الكبرى والسلطنات في العالم الإسلامي. وفي هذا الإطار ظلت سيرة النبوة الإسلامية المتجذرة في الجزيرة العربية، ثم سيرة الخلفاء الراشدين، مركز اهتمام الذاكرة الجماعية[1]. كذلك تركّز اهتمامها على النسب العربي للنبي محمد، وعلى اختيار العربية لغة النبوءة الجديدة، التي

---

(1) أنظر كتاب طريف الخالدي *Arab Historical Thought in the Classical Period*, Cambridge University Press, Cambridge, 1994، وكذلك عبد العزيز الدوري، علم التاريخ عند العرب، دار المشرق،

تشكل استمراراً للنبوءات التوحيدية السابقة وتحمل سماتها، سيما أن المنطقة عاشت، طيلة عصور عديدة، في ظل امبراطوريات غير عربية، أسست شرعيتها على الدفاع عن الإسلام ومقوماته. ولم تستطع الحركة القومية العربية، حتى في مرحلتها العلمانية، أن تتجاهل هذه الهوية في عملية الاستنهاض لمواجهة انهيار السلطنة العثمانية أو لمواجهة الاستعمار الأوروبي؛ وهي سعت، في سبيل ذلك، إلى تحريك الذاكرة الجماعية التي ظلت منطوية على محدد الهوية الديني، الذي وظفته التيارات السياسية الإسلاموية الناشطة، منذ السيطرة الاستعمارية الفرنسية والإنكليزية، على منطقتي المتوسط وشبه الجزيرة الهندية. فضلاً عن ذلك، نظرت قطاعات واسعة في الرأي العام العربي إلى التوسع الاستعماري ورأت فيه «حرباً صليبية» جديدة تشنّها أوروبا المسيحية على «الأمة» الإسلامية.

هكذا صار عمل الذاكرة التاريخية في المنطقة مشوشاً ومتناقضاً، بعد أن أيقظها توكيد السيطرة الأوروبية. سعى الوعي الجماعي، متأثراً بالأفكار الأوروبية، إلى أن يتشكّل على أسس قومية حديثة، إذن علمانية. وبما أن الذاكرة الجماعية ظلت تركّز إلى حد بعيد على القراءة الدينية للنبوة القرآنية، فقد تمّ تحفيظ هذه الذاكرة، مما غذّى بدوره التيارات الإسلاموية في مواجهة القومية العربية الحديثة والعلمانية. وصارت صورة الحروب الصليبية التي شنّتها أوروبا للسيطرة على المنطقة ـ وهي المصدر الأصلي للذاكرة القدسية في المجتمعات التوحيدية، هي الأخرى ـ محركاً مهماً للذاكرة الدينية؛ ولم تكن الكتابات الغزيرة التي وضعتها حركة الإخوان المسلمين في مصر منذ عشرينات القرن المنصرم إلا نتاج هذه النظرة، نظرة حرب لا هوادة فيها ضد قوى التجزئة والفساد التي تهدد دار الإسلام.

وهكذا، منذ الاعتداءات الاستعمارية الأوروبية يرى المفكرون الأصوليون، المتدرجون في الحركات الإسلامية الناشطة، الخطر الأكبر الذي لا بدّ من مواجهته في الأفكار القومية والعلمانية الأوروبية وتأثيرها على القيادات والنخب الثقافية العربية[1].

= بيروت، 1983. كما يمكن الرجوع إلى كتاب *Historians of the Middle East*, ouvrage collectif sous la direction de B. Lewis et P.M. Holt, Oxford University Press, London, 1962، وكذلك إلى ج. سوفاجيه *Historiens arabes* (Pages choisies, traduites et présentées), Librairie d'Amérique et d'Orient, Paris, 1988 (édition originale 1943). لا بد من الإشارة، في كل حال، إلى تأثير الفكر الخلدوني على الثقافة العربية، فقد أدخل ابن خلدون فكرة المراحل التاريخية استناداً إلى عوامل دنيوية مرتبطة بالضعف الذي تصاب به الممالك القوية بعد أن تصل إلى مرتبة البحبوحة في نمط العيش المديني فتدخل في مرحلة الانحطاط. وبهذه المقارنة يبتعد ابن خلدون عن مجال التاريخ المقدس الذي يتحدد بأزمنة النبوءات الدينية، على غرار ما ورد في التوراة واستعيد في القرآن. وكان لفكره أثر كبير على الثقافة الأوروبية. انظر أيضاً ناصيف نصّار *La pensée réaliste d'Ibn Khaldoun*, Paris, PUF, 1967.

(1) سنرى، في هذا الصدد، عرضاً لنظرية مؤسس حركة الإخوان المسلمين في كتاب نور الدين أفاية، الغرب في المتخيل العربي الإسلامي، م س، ص 13.

وتجدر الإشارة هنا إلى المودودي، المفكر الإسلامي الأصولي الهندي الأصل، الذي مجّد شريعة الله القرآنية وسموّها على شريعة الإنسان، وكان، هو الآخر، مصدر إلهام أساسي لحركة الإخوان المسلمين[1]. والحقيقة أن المودودي ناضل ضد القومية الهندية ذات الأصول العلمانية ليبرّر انفصال الهنود المسلمين وتأسيس دولة خاصة بهم تقوم على الشريعة الإسلامية. أما المفكر المصري سيد قطب الذي عمّم، من خلال مؤلفاته، أفكار المودودي في الأوساط الشعبية، فقد سعى، بدوره، إلى الحطّ من شأن الدولة القومية الحديثة المستندة إلى القوانين الوضعية ونظريات الحق الطبيعي. وقد أمّنت المملكة العربية السعودية، التي تأسست عام 1925 على الشرعية الدينية، انتشار مؤلفات سيد قطب وأتباعه وتوسّع دائرة تأثيرها.

سنرى على امتداد الدراسة إلى أي حد كان صُنّاع الأحداث في المنطقة يعيشون نُظماً زمنية مختلفة وينطلقون من تصورات حول طبيعة التطورات الجارية التي ينفي بعضها بعضاً. لقد كان الزمن التكوّري، الذي أشرنا إليه في المقدمة، ميزة أساسية لأشكال الوعي الجماعي في المنطقة. أما في الحالة الإسرائيلية فقد تعايش الوعي «التكوّري» مع الوعي «التطوري» للزمن. وهذا ما فصّله كريستوف بوميان. أما التطوري فلأن لإسرائيل كل مواصفات الدولة ما بعد الصناعية المتجهة نحو المستقبل، إلا أنها تستند إلى وعي تكوري، لكن على النمط الناجح لا المخفق، نمط استعادة الممالك التوراتية العبرية ذات الصدى الأسطوري في ثقافة المجتمعات التوحيدية. وبفضل تعايش هذين الشكلين من الوعي استمرت عمليات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضدّ كل مبادئ القانون الدولي. أما عند العرب، فقد انغلق وعي الزمن، مع تتابع الهزائم خلال نصف القرن الأخير، على تكورية تعيسة ومؤلمة سارعت الحركات الإسلامية إلى توظيفها واستثمارها.

إن عاملاً أساسياً آخر من عوامل تجزئة الذاكرة في المجتمعات العربية يكمن في تناقض داخل الذاكرة الدينية ذاتها. فبعد موت النبي اختلف أتباعه وأهل قريش، الذين خرج النبي من صفوفهم، بشأن قضية خلافته وعلى طريقة اختيار قائد وأمير للمؤمنين، فكانت أولى بذور الانشقاق العميق الذي راح يزعزع الإسلام. ففي أعقاب مقتل الإمام علي، الخليفة الرابع وصهر النبي وابن عمه، ثم في أعقاب استشهاد الحسين في المعركة التي انتصر فيها الأمويون على أنصار الإمام علي، ظهرت على الساحة ذاكرتان جماعيتان

---

(1) غدا تأثير المودودي على الفكر الأصولي العربي، سيما فكر سيد قطب، شائعاً خلال العقدين الأخيرين، وقد سلّط الضوء عليه مصطفى حقة في كتابه فكر العالم العربي الإسلامي ومصيره، الصادر بالفرنسية لدى هارماتان، باريس 1997. ويمكن العودة إلى نقد أعمال المودودي وتأثيره على الحركات الإسلامية العربية، في محمد جابر الأنصاري، التأزم السياسي عند العرب ومواقف الإسلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1995.

هويات فرعية متحدرة كلها من الذاكرة الجماعية العربية أو المعرّبة في مجتمعات المنطقة. وقد أدّت الأحداث الدموية في لبنان والمواجهات الطائفية الشرسة إلى تحريك هذا النوع من الذاكرة عبر إصدار عدد كبير من المقالات والأبحاث والدراسات الأكاديمية ذات الطابع التاريخي[1].

وأخيراً كان من نتائج قيام الدولة الحديثة في المشرق العربي، على أنقاض السلطنة العثمانية والمرحلة الاستعمارية، وعلى الطريقة المستوردة من البناء الحقوقي للدولة ـ الأمة الأوروبية، تشكُّل ذاكرات جماعية وهويات كانت كامنة أو، في كل حال، غير صراعية في ما بينها، كما كان الأمر لدى الأكراد والتركمان في بلاد ما بين النهرين (وكذلك في إيران وتركيا)، ولدى بربر أفريقيا الشمالية. وقد شارك هؤلاء «الأغلبية» العربية في المنطقة انتماءهم إلى الإسلام لكنهم، خلافاً للطوائف المسيحية في العالم العربي، كانوا قد تملصوا من التعريب؛ وجرّاء إقامة الدولة الحديثة أصبحوا مسجونين في الحدود الجديدة ضمن مساحة جغرافية ضيقة تسود فيها اللغة العربية الرسمية. وتبعاً لذلك طوروا بطريقة عفوية ذاكرة جماعية متمايزة، بسبب عجز الدولة عن دمجهم بسائر السكان داخل إطار نظام وطني جامع.

فالدول لم تأخذ على عاتقها، بعد الاستقلال الوطني، وضع خطط لدعم البحث التاريخي، كما لم تهتم بإجراء التحولات المطلوبة في ذاكرة المجموعات التي يتكوّن منها السكان للتكيف مع الظروف الجديدة الناشئة، أي إقامة الدولة القطرية. وباستثناء مصر التي كان لها منذ القدم كيان سياسي وجغرافي واضح، فإن هذا الاستعفاء الخطير مردُّه، على وجه الاحتمال، أن الدول التي أنشئت بفعل التجزئة الاستعمارية لم تمتلك ما يؤهلها لأن تقوم بانقلابات لإعادة كتابة التاريخ بحيث يصبح للقطر الناشئ تاريخاً قومياً أصيلاً، على عكس ما فعله مصطفى كمال في تركيا، الذي أسّس لنموذج مستلهم من التجربة الفرنسية في تحديث الدولة. ولم يكن الحضور الكاسح لتاريخ العرب، في صميم الذاكرة الجماعية، كمنتصرين وبناة للحضارة الإسلامية، ليسمح لهم بتأسيس قومية مستقلة لكل دولة من الدول القطرية الناشئة. فمثل هذه المهمة كانت مستحيلة بل نوعاً من العمل الانتحاري، في ظل التناقض القائم، بحسب منظّري القومية العربية، بين وجود دول قطرية وتخيّل الدولة القومية

(1) أنظر الكتاب الرابع لأحمد بيضون، الهوية الطائفية والزمن الاجتماعي في أعمال مؤرخي لبنان المعاصرين Ahmed Beydoun, *Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains*, Publications de l'Université libanaise, Beyrouth, 1984، وعرضنا النقدي في مشرق-مغرب، شتاء 1985، ص 109-114، حيث طرحنا التساؤل حول جدوى المنهج الذي يركز غالباً على كتابات قصيرة كالمقالة، مهمتها أن تستثير بطريقة كفاحية الذاكرة الجماعية لدى الطوائف، وتهمش أو تتجاهل أعمال مؤرخين لبنانيين حاولوا أن يتعالوا عن هذه الميتولوجيات الطائفية.

الواحدة التي وحدها من شأنها أن تجسد التواصل التاريخي بين العصر الذهبي للعرب وبين العصر الحديث.

وفي الحقيقة لم يكن في مقدور أية دولة أن تدَّعي، وحيدة، وراثة تاريخ العرب الظافر، الأموي والعباسي والفاطمي، فضلاً عن السلالات المغربية. بل كان من الممكن أن يدّعي كل كيان مستحدث أنه أكثر قدرة على حماية الموروث التاريخي الثمين، وذلك في إطار البحث عن شرعية ما، لكن لا وجود لوارث حصري. في إمكان البعض أن يدّعي خصوصية له سابقة على الإسلام، فينيقية في لبنان، فرعونية في مصر، بابلية في العراق؛ لكن ذلك كان مستحيلاً، لأن العمود الفقري للذاكرة الجماعية في المنطقة مركّز على مجد العرب قبل أن يستولي الفرس والأتراك على السلطة ويخطفوا من العرب أصالة تراثهم الديني، أي الإسلام[1]. كذلك من غير الممكن أن تطالب أية دولة بتوزيع الموروث الجماعي، لكي تصوغ من حصتها تاريخاً قطرياً تحوّل إلى تاريخ قومي متمايز ومقبول في الأطر الحالية لتسيير الذاكرة المشرقية الجماعية. فإما أن يعاد النظر في التجزئة القطرية لإعادة اللحمة بين الكيان والذاكرة الجماعية ونظام الإدراك، وإما أن تتعدل الذاكرة وتتجزأ لتتكيف مع حدود الدول الجديدة وواقع التجزئة القطرية بين العرب. لكن أياً من الحلين من شأنه أن يفاقم النقص في شرعية القيادات، وأن يسلط الضوء على المساومات الاستعمارية والمناورات التي تعرّض لها القادة في هذه الأقطار وأسلافهم. والدولة القطرية لا تمتلك ما يسمح لها بتأكيد شخصية تاريخية متمايزة وواضحة، ولذا ليس أمامها إلا أن تهمل التاريخ وتبتعد عنه لتبقى ساكنة، ومتحجرة في الذاكرة الجماعية «العربية ـ الإسلامية» من عصرها الذهبي.

هذا المأزق يفسّر غياب الجهود في البحث التاريخي بدعم من الدول التي تعمل طوعاً على تشجيع بحوث تقليدية تعيد إنتاج المعرفة ذاتها عن الإسلام، والموروث الإسلامي المعروف والمقبول أكثر من تشجيعها بحوثاً عن التاريخ العربي. غير أن الشلل الذي يصيب الوعي الجماعي يثير سخط الأشكال الأخرى من الوعي المجزأ التي أشرنا إليها، حتى إن الدارسين العرب في الجامعات الأوروبية يصوغون أطروحاتهم ضمن أنساق الإشكاليات والمفاهيم الثقافية الغربية وتصوراتها عن العالم «العربي ـ الإسلامي»، لكنهم لا يخرجون عن الإطار المرسوم للتقاليد الفكرية الجامدة والمهابة[2]. كثير من الدراسات ترجم إلى العربية،

---

(1) الخصوصيات ما قبل الإسلامية هي أيضاً مشتركة بين أكثر من دولة من الدول العربية المعاصرة، نعني بذلك حضارات السومريين والبابليين والفينيقيين والآراميين والسريان، أو الحضارة الهلّينية الشرقية.

(2) دراسات الطلاب والباحثين في الجامعات الأوروبية والأميركية مرتبطة بتراكم استثنائي للمعارف عن الشرق على يد الاستشراق الأوروبي والأميركي، فلم يكن بد إذن من أن تستعيد صراحة أو بصورة مضمرة الإشكاليات

مما عزّز توطين المناهج ونظم المرجعيات والمحددات حول الهوية، التي تعتمدها الثقافة الأوروبية لتحليل المنطقة.

ليس غريباً، إذن أن تكون الجهود ـ إن وجدت ـ جهوداً فردية، ما جعل الإنتاج ضعيفاً والكتابات المميزة نادرة[1]: بعض مذكرات رجال السياسة لم تشكّل مادة عمل لدى المؤرخين القليلي العدد، أما المؤلفات الكثيرة العدد والمتفاوتة القيمة، المستلهمة من المقاربة الماركسية ومن مؤلفات المستشرقين السوفيات، فقد حاولت أن تعرض وتعمّق معرفة التغييرات الاجتماعية التي أحدثتها الإمبريالية الأوروبية في مختلف الولايات العربية داخل السلطنة العثمانية. كما قدمت المقاربة الماركسية إعادة قراءة لتاريخ العصور الإسلامية الأولى، وخصوصاً الانقسام الأساسي بين السنّة والشيعة، في ضوء الفرز الاجتماعي أيام النبي والخلفاء الراشدين[2].

بعد انحسار الماركسية عادت الدراسات الكلاسيكية حول التاريخ الديني إلى الواجهة، وانتفض بعض الكتّاب، منذ سنوات، ضد إقفال البحث في الإشكالية التاريخية للإسلام، وضد رفضها إعادة البحث في اليقينات الميتافيزيقية، وحاولوا أن يبتكروا قراءات حديثة وجريئة للقرآن وللبنية السياسية الاجتماعية في صدر الإسلام، غير أن كتاباتهم أثارت أحياناً غضب السلطات الدينية، وصاروا هدفاً لاعتداءات الجماعات الإسلامية العنفية، مثل الكاتب المصري فرج فوده المغتال عام 1992، أو نصر حامد أبو زيد الذي اضطر إلى ترك مصر عام 1995. وظلت هذه الجهود مجهولة حتى في الغرب، وحتى لو حظي أصحابها بشهرة محلية عالية (أنظر الجزء الثالث، الفصل 23).

وهكذا شكل جمود المخيلات والتصورات الجماعية وثباتها، وهي محتضنة بقوة الأجهزة الأكاديمية والإعلامية، حاجزاً منيعاً أمام أي تجديد في المناخ الثقافي الذي يعيش فيه المشرق العربي، وباتت أعمال المفكرين العرب المنغلقين على إشكالية المحدد الديني

= الأساس ومناهج المعرفة وأساليب العمل، باعتماد طرائق القراءة والمصطلحات المفهومية الأساسية والمقولات وفروع المقولات المستخدمة في تصورات البحث الأوروبي. المحصلة إنجاز دراسات بعضها ممتاز وبعضها سلبي، سيما في السنوات الأخيرة، حيث مالت أطروحات الطلاب حول مختلف الصراعات في العالم العربي إلى الانحياز من دون تردد إلى الإشكاليات التي تطرحها الحركات الإسلامية أو الأقليات، والتي تتداولها وسائل الترويج لدى المجموعات المحلية. حصل ذلك بشكل خاص في ما خصّ الصراع اللبناني، حيث توغلت الدعاوة الميليشاوية الطائفية بعمق في أطروحات بعض الطلاب، مما لا يليق بالعمل الأكاديمي.

(1) هكذا نشير إلى العمل الموسوعي لجواد علي، المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام (موسوعة تاريخ العرب قبل الإسلام)، 7 أجزاء، دار الحداثة، بيروت، 1983.

(2) أنظر فهرس المراجع في الملاحق.

الأساسية، يعكسون على الثقافة الغربية «بطريقة المرآة» صورة الشرق كما رسمها الغرب، مما يعزز عنده مشروعية قراءته ومتانتها.

وقد ساهم عامل إضافي في تعطيل هذا التغير الضروري في الوعي التاريخي العربي، تمثل في العودة إلى الزمنية التوراتية في الشرق الأدنى التي استحضرها قيام دولة إسرائيل، وليس أقل تأثيراً من العامل الإسرائيلي ترسيخ الاقتصاد الريعي في الشرق الأدنى خلال نصف القرن الأخير، وهو أمر ساعد على تجميد كل البنى السياسية الاجتماعية في المنطقة. هذان العاملان سيكونان موضوع اهتمامنا الآن، لكي نستكمل البحث حول محددات التصور عن تاريخ المنطقة وهويتها.

خلق دولة إسرائيل وأثره على التصورات عن الشرق الأدنى

لن يكون أي كلام كافياً لشرح الأثر الذي تركه قيام دولة إسرائيل على صيغ التصورات المختلفة ونُظم الإدراك في ما يخص الشرق الأدنى، أكان بالنسبة إلى المفاهيم المتعلقة بنظم تحديد الإيقاع الزمني أو التنظيم الجغرافي أو منهج تحديد من وما هو موضوع المشاهدة التاريخية في المنطقة. فقد ساهم الوضع المعقد في حركة المطالبة بفلسطين من قبل بعض الشخصيات الأوروبية من اليهود، في نهاية القرن التاسع عشر، تحت يافطة الحركة الصهيونية، ثم قيام دولة إسرائيل في منتصف القرن العشرين، في تعزيز قراءات متناقضة للتاريخ وفي تشويش اللغة والمصطلحات المستعملة. وهكذا رأى الوعي التاريخي الأوروبي والثقافة السياسية التي أنتجها، في المطالبة بدولة إسرائيل وبقيامها لاحقاً أساساً ديني الطابع، واستناداً إلى ذاكرة جماعية يهودية، ظاهرة طبيعية جداً وشبه بيولوجية. ولم يشكل ألفا عام من الانقطاع وعدم التواصل الزمني، ولا سكن جماعات غير عبرية في الأرض الفلسطينية ولا زوال اللغة العبرية كلغة حية، عائقاً أمام مشروع قيام الدولة الإسرائيلية. الحقيقة أن تحقيق المشروع لم يكن بالأمر السهل، وهذا ما ستبيّنه الدراسة، سيما في أوساط الطوائف اليهودية التي ظلت مرتبطة بالمعتقد الديني الثابت، القائل بأن العودة إلى أرض الميعاد لا يجب أن تحصل بفعل بشري، إنما بالتدخل الإلّهي وحده.

لكن ما إن بدأ مشروع العودة اليهودية إلى فلسطين يأخذ مجراه والدولة الناشئة تظهر إلى الوجود وتنتصر على أعدائها وتثبت وجودها في أراض جديدة، حتى عادت صور التاريخ التوراتي المقدس تظهر في واجهة الذاكرة الجماعية لأوروبا العلمانية. وتصادمت زمانية قديمة من طبيعة توراتية، ومحصورة حتى ذلك الحين ضمن حدود دينية وصوفية في الوعي

الأوروبي، مع زمانية حديثة نشأت في القرن العشرين ومعاشة على نمط دنيوي ـ علماني في عالم أزيل عنه طابع الأثر «السحري» للدين[1]، لينجم عن هذا التصادم تشوش في المقولات والمفاهيم وإدراك الحقيقة التاريخية وطبيعة الأحداث الحاصلة في الشرق الأدنى. «إسرائيل واقع استعماري؟»، هذا ما تجاسر على طرحه مكسيم رودنسون عام 1967، أم هي «اكتمال التاريخ» واكتمال الإرادة الإلّهية كما تجلّت منذ فجر الأزمنة وأنكرتها العجرفة البشرية؟ وما زال التشوش في قراءة أحداث المنطقة المعاصرة وفي اختيار سياقها مستمراً حتى اليوم؛ وستتحدث عن ذلك مطولاً في الفصلين الحادي عشر والثاني والعشرين[2].

إلا أنه من الضروري، مجدداً، أن نعرف ما إذا كان الدين يؤسس القومية، وما إذا كانت الجماعات المتجذرة منذ عصور في حقول ثقافية وجغرافية متنوعة هي، بحكم مجرد انتمائها إلى أصل ديني مشترك، تصبح عرقاً واحداً وشعباً واحداً وأمةً واحدةً، على الصورة التي قدمتها لنا كتب التاريخ القديمة، كالتوراة وما ماثلها. فهل يشكل اليهود البولونيون والروس والألمان والعراقيون والمصريون والمغربيون واليمنيون جماعة واحدة، تعود جذورها إلى الزمن التوراتي القديم؟ وهل هذه الجماعات متحدرة مباشرة من «بني إسرائيل» المذكورين في التوراة، من غير أن يكون لألفيتين من التاريخ أثر في تكوّنهم؟ وهل اليهودية تكوّن قومية أو ما يسمى «ديناً قومياً» يبقى محصوراً في جماعة إتنية معينة؟ وهل اليهودية وحدها، خلافاً للديانتين التوحيديتين الكونيتين الأخيرتين، الإسلام والمسيحية، بقيت ثابتة متجسدة في جماعة إتنية لم يطرأ تغيير على مميزاتها الأساسية منذ القدم؟[3] وهل يمكن أن تكون اليهودية نموذجاً كونياً لاندماج الديني بالقومي، أياً يكن حجم الجهود الحديثة التي بذلها عقلانيون وعلمانيون لفصل الهوية الدينية عن الهوية القومية، ولإقامة الدولة الحديثة على طوباوية إيجابية قوامها مواطنية مفتوحة أمام الجميع، بغضّ النظر عن الانتماء الديني أو العرقي أو الجغرافي؟

---

(1) إشارة إلى مقولة ماكس فيبر الشهيرة «désenchantement du monde» التي ترمز إلى المسار نحو العلمانية في أوروبا، أي المسار الذي يؤدي إلى نزع وزوال تأثير الدين الميتافيزيقي (أي السحري الطابع) على الحياة المجتمعية.

(2) في عدد خاص من مجلة الأزمنة الحديثة، رقم 235، حزيران/يونيو 1967، يحذّر رودنسون من النظر إلى إسرائيل بصفتها واقعاً استعمارياً فحسب؛ أنظر أيضاً مقالة نادين بيكودو، «الصهيونية والإمبريالية بين الحربين»، مجلة الدراسات الفلسطينية، رقم 17، خريف 1998، التي تبيّن أن الصهيونية كانت محتضنة ومشجعة من قبل القوى الأوروبية طيلة هذه الفترة لكي تمنع الجماعات اليهودية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي من أن تخضع لسيطرة الإيديولوجيا الشيوعية.

(3) نلاحظ أن المختصين والباحثين يميلون، في ما يخص الإسلام، إلى جعله ديناً «قومياً»، على عكس الطابع الكوني الذي يتميز به هذا الدين، في شريعته أو في انتشاره على نصف الكرة الأرضية.

وفي حال اعتماد هذا المنظور، تصبح المقاربة الخاصة بتحليل وقائع المنطقة محصورة في الأنتروبولوجيا الدينية، ومركّزة هنا على الإسلام و«الأقليات»، وهي تظهر مظهر المقاربة الوحيدة السليمة منهجياً. وبذلك يصبح ممكناً إدخال اليهودية إلى صلب التاريخ الراهن للمنطقة، وتالياً إلغاء هذا الانقطاع التاريخي، لأن «الشعب اليهودي» كمصطلح توراتي يفترض فيه أنه احتفظ بالرباط الروحي مع أرض كنعان من دون انقطاع؛ لكن ذلك يحذف التواصل التاريخي في أرض فلسطين العربية، منذ القرن السابع، من الذاكرة الجماعية الأوروبية، ويغدو الإسلام هو الآخر، من وجهة النظر هذه، «قومية»، حيث تستعيد الكلمات معناها الأصلي والبدئي بقوة، فيغدو عرب القرن العشرين شبيهين بعرب القرن السابع: قبائل في الصحراء التي ولد فيها الإسلام، وفاتحين لأراضٍ لم تكن لهم أصلاً وأخضعوها للإسلام. إنها عودة «عادلة» للتاريخ التوراتي حيث تعود الأرض الأصلية لأول دين توحيدي، اليهودية، إلى «شعب إسرائيل».

وهكذا تتصادم نظم الزمنية، وتسهل إعادة القراءة التاريخية للأحداث إلى حظيرة التاريخ المقدس، بعد أن ساد الاعتقاد بتحريرها من الأساطير الدينية منذ عصر الأنوار، وتغدو إعادة الاعتبار إلى اليهودية في الثقافة الأوروبية ـ بعد عصور من العداء للسامية وأهوال محرقة اليهود التي تسببت بهذه التقلبات التاريخية ـ نوعاً من الانبعاث الواضح للذاكرة الدينية المكبوتة طويلاً، خلال عصور العقلانية وتطور الفكر العلماني. لقد حوربت النزعة المعادية للسامية بقسوة، وأعيد الاعتبار إلى اليهودية كمصدر أساسي للمسيحية، بعد عصور من الإذلال والقهر في أوروبا. وفي غمرة هذه الحركة الكبرى التي بدلت تبديلاً جذرياً طبيعة الثقافة الأوروبية، وتالياً صيغ تشكّل الذاكرة الجماعية الأوروبية، امّحت النظرة القديمة المعتبرة أن الجذور الإغريقية الرومانية هي عوامل مؤسسة للنهضة الثقافية الأوروبية وحداثتها، مفسحة المجال لنظرة جديدة إلى الجذور، تسمى النظرة «اليهودية ـ المسيحية»، بعد أن كانت الذاكرة المسيحية قد رسمت صوراً عن علاقتها باليهودية لم يكن فيها بينهما غير القطيعة الراديكالية، واستبعدت كل تراث مشترك.

حتى الآن، كانت عبارة «اليهودية ـ المسيحية» تستعمل في تاريخ الديانة المسيحية للإشارة إلى الطوائف الشرقية التي حاولت، طيلة القرنين الأولين من حياة المسيحية في الشرق الأدنى، أن تولف بين اليهودية وتعاليم المسيح، ولم يكن وجود هذه الطوائف ولا تاريخها معروفين إلا من قبل المؤرخين المختصين بمرحلة ينابيع المسيحية أو من قبل اللاهوتيين. الواقع أن الثقافة الأوروبية، حتى في عنصرها الديني، قد بنيت إلى حدّ بعيد على قراءة نقيضة للتوراة المعتمدة عند اليهودية. ولهذا فإن الإدعاء بوجود جذور يهودية ـ مسيحية في الثقافة الأوروبية هو نمط جديد للنظر إلى هذه الثقافة، يستجيب لتغيير أساسي في

الوعي المتعلق بالأحداث المأسوية في الحرب العالمية الثانية؛ فقد أعاد هذا التغيير وبصورة مفارقة إدخال فضاء الشرق الأدنى في الذاكرة الأوروبية، ولكن ليس انطلاقاً من الاعتراف بأهمية قاعدة المسيحية الشرقية التي أسست الكنائس الأولى، بل انطلاقاً من اليهودية وحدها. وهكذا ظل انقطاع الذاكرة، الذي ذكرناه، عن المسيحية الشرقية، انقطاعاً كاملاً، وظل هذا العامل الأساسي في تاريخ الشرق الأدنى الديني والسياسي غائباً عن الرؤية التاريخية الأوروبية.

رغم أن فلسطين هي مهد المسيحية، فإن إعادة إدخال فضاء الشرق الأدنى في الثقافة الغربية لم يتم انطلاقاً من هذه الحقيقة التاريخية، بل استناداً إلى ذاكرة اليهودية[1]، وليست المفارقة إلا شيئاً ظاهرياً، لأن مشروع «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين، كما سنرى، الذي صمّمته الدبلوماسية البريطانية عام 1917، تحت تأثير القادة الصهاينة، قد تحوّل، على امتداد العصر، إلى مشروع تعود جذوره العميقة إلى قوة الأفكار والفلسفات القومية الأوروبية (الفصل الثاني عشر)، كما أن كبار مؤسسي الحركة الصهيونية هم أشخاص تكوّنوا داخل الثقافة الأوروبية ومُثلها، وصار مشروع قيام دولة يهودية في فلسطين يزداد قوة ورسوخاً في وعي أصحابه ومؤيديه، وذلك على إيقاع الأحداث الكبرى في التاريخ الأوروبي، سيما «إبادة يهود أوروبا»[2] على يد النازية وحلفائها.

وهكذا فقد جرى تحوّل جذري في نظم تراتبية الزمان والمكان في نظرة الثقافة الأوروبية إلى الشرق الأدنى؛ إن مشروع تأسيس الوطن القومي اليهودي، ثم تكريس دولة تستند إلى الديانة اليهودية في قلب المنطقة، هما أمران حفزهما تطور الثقافة الأوروبية، وتطورها بشكل خاص في المجال الدنيوي الذي استندت إليه الحركة الصهيونية في الأساس، رغم أن هذه الحركة قد ظلت مصنّفة، لفترة طويلة، في نظر اليهودية المتشددة، كحركة هرطوقية ملحدة، للأسباب المذكورة آنفاً. وقد أدّى هذا التطور بدوره، مع مرور الوقت، إلى تغير عميق في الوعي الثقافي الأوروبي، وهكذا صار تاريخ أوروبا وتاريخ الشرق الأدنى خليطاً مركباً ومعقداً من نظم تراتبية الأزمنة والأمكنة، متشابكة ومتنافرة، ومرتبطين بمجموعة من المفاهيم المشوشة والغامضة، ما أدى إلى كتابة التاريخ بلغات متعددة، حيث لا تنطوي الكلمات على المعاني ذاتها، وحيث تصبح مقومات نظم الإدراك متعارضة بشكل جذري.

---

(1) هذا ما تبينه الخاتمة في سلسلة مقالات غيّبو (J.-C. Guillebaud) في جريدة لوموند حيث استعاد مسار صليبيي كليرمون فيرّان Clermont-Ferrand إلى القدس، وقد ذكرناه أعلاه.

(2) أنظر المؤلف المشهور لبول هيلبرغ *La destruction des Juifs d'Europe*, 2 volumes, Gallimard, Folio Histoire, Paris, 1995.

على الجانب الآخر من المتوسط لم يكن تأثير ما حصل في فلسطين، على الثقافة العربية، أقل تغييراً منه على الثقافة الأوروبية. غير أن تفسيرات هذا الحدث اتخذت منحى مختلفاً كلياً، وسنسعى إلى استعراضها بشيء من الدقة. انطلاقاً من تحرر الفكر العربي تدريجياً من الفكر الديني في القرن التاسع عشر، تحت تأثير الأفكار الأوروبية، ومن تنامي القومية العلمانية في القرن العشرين على أثر انهيار السلطنة العثمانية وإلغاء الخلافة عام 1924، جرى النظر إلى مشروع الوطن القومي اليهودي كإحدى أدوات الهجوم الأوروبي على الشرق العربي، وقد أدت عوامل عدة بالوعي العربي إلى استصغار الحدث والتقليل من أهميته وتعقيده. ومن هذه العوامل، التي استحوذت على العقول، الاستعمار واستقلال البلدان العربية الناتج عنها ونجاح حركة إزالة المصالح الاقتصادية الغربية وتصفيتها، مرموزاً إليها بتأميم قناة السويس، ونجاح تضامن الدول المستقلة حديثاً بقيام حركة عدم الانحياز، ومساندة الاتحاد السوفياتي الذي كان يتعزز موقعه ويتزايد دوره على المسرح الدولي.

صُنفت الصهيونية كصيغة متخلفة من الإمبريالية محكومة بالهزيمة على أيدي القوى المناهضة للإمبريالية، التي كانت في أوج انتشارها في العالم. وقد تفادت الثقافة القومية العربية تهمة العداء للسامية حين حرصت على التمييز بين العداء للصهيونية والعداء للساميّة. وفي عام 1975 نجحت الدول العربية في مبادرة موفقة (سنتناولها في الفصل العاشر)، في أن تستصدر من الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. وقد جرى إجمالاً النظر إلى قيام دولة إسرائيل بصفته حدثاً طارئاً وشكلاً من أشكال الهجوم الإمبريالي الأوروبي، الذي تكرر في الجزائر وجنوب أفريقيا وروديسيا، حيث حصلت حركات استيطان مماثلة. وفي ظل التغيرات في المشهد الدولي وتوطد حقوق الشعوب في السيادة على أراضيها المغتصبة من القوى الأوروبية الظافرة، تأكدت النظرة العربية إلى كون الظاهرة الإسرائيلية ظاهرة عابرة.

إن الغزوات التي تعرضت لها المنطقة خلال تاريخها الطويل، وبعضها كان عابراً، ظلت حية في ذاكرة شعوب المشرق العربي، فاستحضرت الحروب الصليبية، على سبيل المجاز لا في إطار النظرة الدينية إلى التاريخ، حيث لم تكن التعبئة القومية على أساس الهوية الدينية قد انتشرت بعد، بل كانت حينذاك حركات المقاومة الفلسطينية تعيش في عالم ثقافي معادٍ للإمبريالية وعلماني. وكان الهدف من النضال المسلح منصباً على إقامة دولة فلسطينية علمانية وديموقراطية يتمتع فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون بالحقوق ذاتها.

غير أن عوامل مختلفة أدت بتفسير الحدث الإسرائيلي إلى الانزلاق من النظرة الدنيوية إلى النظرة الدينية، وتسارع هذا الانزلاق حثيثاً في حالة الفوضى اللبنانية التي انحصرت فيها المقاومة الفلسطينية إلى حين غزو الجيش الإسرائيلي لها في بيروت وتشتيت منظمة التحرير

الفلسطينية ومقاتليها في أرجاء العالم العربي. كان هذا أحد عوامل القضاء على المناخ الثقافي، ذي التوجه المعادي للإمبريالية، فضلاً عن عوامل أخرى أدّت دورها في تبديل هذا المناخ، منها أثر الثورة الدينية الإيرانية على المجتمعات العربية، وصدمة اجتياح أفغانستان من جانب الاتحاد السوفياتي، الحليف التقليدي لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، وسائر أشكال التوظيف الديني التي لجأ إليها الغرب لوقف انتشار الإيديولوجية الماركسية. وقد أكد كتاب صموئيل هانتنغتون الذائع الصيت عن صراع الحضارات، كما أكدت العمليات الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر 2001 والاجتياح الأميركي الذي استدرجته العمليات ضد بلدين إسلاميين، العراق وأفغانستان، الصبغة الدينية التي أصبحت تصطبغ بها كل المواجهات والصراعات في الشرق الأوسط. أما في الغرب فقد تنامت خيبة الأمل حتى من الإيديولوجيات التي كانت تنظر إليها على أنها عقلانية وعلمانية، ما أفسح في المجال أمام عودة العامل الديني إلى الثقافتين الأوروبية والأميركية اللتين تسيطران على الثقافة العالمية وتوجهاتها. ولم يكن خافياً تأثير ذلك على مزاج مجتمعات المشرق العربي، المنفتحة منذ بداية القرن الماضي على شتى المؤثرات الفكرية الغربية.

على الصعيد العربي، شكّل انهيار النظرة الدنيوية إلى الأحداث التاريخية عنصراً مساعداً على نمو العداء للسامية كأحد عوامل «عقلنة» الظاهرة الإسرائيلية (أي تفسيرها بشكل سهل ومقبول) التي تبرز أكثر فأكثر كواقع تاريخي ذي ثقل كبير. وفي نظر العرب أيضاً، فإن إمعان إسرائيل في تجاهل مبادئ القانون الدولي، سيما تلك المرتبطة بإزالة الاستعمار والتي نفذتها الدول الغربية بالنسبة إلى مستعمراتها، كان دافعاً لاعتماد العرب والمسلمين المعتقدات الأوروبية القديمة المعادية للسامية. ومن زاوية التفكير الذي فقد مرجعياته المكتسبة حديثاً، فإن عقيدة المعاداة للسامية، القائمة على الإيمان بوجود «مؤامرة» يهودية ضد المجتمعات الأخرى، أصبحت تبدو أقل خرافية وأكثر عقلانية مما صورته الثقافة الغربية. وهكذا، ففي وقت كانت أوروبا تقاتل بحدّة ضد اللاسامية وأسسها الخرافية، لم يجد العالم العربي، المحصَّن حتى ذلك الوقت ضد هذا الاتجاه، غير اللجوء إلى اعتماد هذه الأسس، محاولة منه لتبرير هزائمه المتتالية وعجزه في تصفية ما كان يراه مجرد تركة الاستعمار الأوروبي التي تدعمها الولايات المتحدة الأميركية اليوم. والحقيقة أن هذا الدعم هو الذي جعل إسرائيل أكبر قوة عسكرية في المنطقة، قادرة على التملص من تطبيق القوانين الدولية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وبهذا غدا من السهل الاعتقاد بأن الإدارة الأميركية ذاتها رهينة مجموعات الضغط الموالية لإسرائيل التي تحرك «مؤامرة» دائمة ضد العرب والأميركيين، هدفها الحؤول دون أي تفاهم بين هذه القوة العظمى وحلفائها من العرب في المنطقة.

وقد أدى انتشار الإيديولوجيات الإسلاموية، في ظروف مؤاتية لها، إلى إفقار العالم الثقافي عند العرب بشكل خطير، وجعله يتأرجح داخل هوية حصرية ومهيمنة ذات نمط ديني، وتطابق ذلك مع الذوق السائد في الثقافة الأوروبية، حيث أدى انبعاث اليهودية إلى وضع إسرائيل وأصلها ومصيرها في مركز الاهتمام الرئيسي للذاكرة الجماعية الأوروبية، المصدومة بضخامة الأهوال التي تعرضت لها الطوائف اليهودية الأوروبية على يد البربرية النازية. وجراء ذلك أصبحت الثقافة الأوروبية ترى في قيام دولة إسرائيل تتمة تاريخية عادلة، بينما أصبحت الحركات الإسلامية لا ترى فيها إلا صليبية جديدة قامت بتضامن بين من كانوا على عداء تاريخي مستحكم، أي التضامن اليهودي-المسيحي ضد المسلمين هذه المرة. وقد شكلت وحشية حرب الخليج على الشعب العراقي عام 1991 وفشل اتفاقات أوسلو في وضع حد لآلام الفلسطينيين ولاحتلال الأراضي اللبنانية والسورية في تعزيز هذه النظرة إلى التاريخ، كما أدى الحضور العسكري الأميركي والغربي المكثف في المشرق العربي، منذ عام 1990، ومضاعفته في صورة ملحوظة مع اجتياح العراق عام 2003، إلى اغتصاب أرض جديدة بعد اغتصاب فلسطين.

لقد غدا المشرق العربي خاضعاً لسيطرة قوى من خارج المنطقة ولرقابتها، فبدت الاستقلالات الوطنية مزيفة وعادت المجتمعات العربية لتقع تحت الهيمنة الخارجية، التي تبدو كأنها مستمرة منذ المماليك والعثمانيين والاستعمار الأوروبي. وصارت اللغة الدنيوية العلمانية مفقودة، وانبعثت اللغة الإسلامية القديمة، لغة التاريخ الديني والصراع الضاري بين «المشركين» من صليبيي الخارج وقادة الداخل الفاسدين وبين المؤمنين الجاهزين للاستشهاد من أجل أن تنتصر شريعة الله.

كل هذه التطورات من شأنها أن تجعل من الشراكة بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، الموضوع الرئيسي لتاريخ الشرق الأدنى بدلاً من الدول العربية، وغدت هذه المشاركة هي المسيطرة على فضاء المنطقة والعامل الأساسي في تحديد مصيرها. أما نظام التراتبية الزمنية فيمكن تحديده بزمن التطور المذهل في حقل التكنولوجيا العسكرية التقليدية المستخدمة في حروب الشرق الأدنى المتتالية، التي تورطت فيها أوروبا والولايات المتحدة الأميركية؛ كما يمكن تحديده بزمن الانبعاث الديني ممثلاً بدولة تستند إلى اليهودية وبصحوة إسلامية في مواجهة هذا التجدد اليهودي ـ المسيحي الغربي، الذي صارت فلسطين المهوّدة في نظره فضاء مميزاً، ثقافياً وخيالياً.

لقد غدا التاريخ هنا مزروعاً بالألغام والأفخاخ، وصار المؤرخ كشاهد أو مؤرشف ومحلل للحدث، ملزماً باتخاذ احتياطات منهجية وبشرح مفاهيمه عن الزمان والمكان والإطار الذهني الذي يدرس من خلاله مادة بحثه، وبعرض مقدمات فلسفته التاريخية على القارئ،

وتماسك مفاهيمه ولغته المستخدمة لفهم المادة التاريخية. في هذا الإطار تُشَكِّل البنى الاقتصادية في المنطقة، ذات الطابع الريعي غير المنتج، عاملاً يعقّد مهمة المؤرخ في بناء عرض الأحداث.

دور العامل الاقتصادي
في النظرة إلى الزمان والمكان وأجهزة السلطة

سبقت الإشارة إلى أن كثيراً من العوامل الداخلية والخارجية تؤثر في تحديد نظام الإيقاع الزمني والحيّز الجغرافي والمكاني اللذين من خلالهما تنظم الرواية التاريخية، لكن لم نتطرق حتى الآن إلى العامل الاقتصادي الذي يؤدي دوراً أساسياً في تناول نطاق الزمنية المعاشة كما في السيطرة على الحيّز الجغرافي. وعندما نبدأ الرواية التاريخية بتأميم قناة السويس، يعود ذلك إلى ضرورة تبيان أهمية السيطرة على الحيّز الجغرافي في قضايا المنطقة. ذلك أن الدولة القومية الحديثة لم تقم في العالم إلا على أساس مثل هذه السيطرة، وهو ما أثبتته حقائق التاريخ في أوروبا وأميركا والصين والهند. لقد حلّل كل من إيمانويل واليرستين وفرنان بروديل تطور مختلف الاقتصادات العالمية[1]، وأغنت أعمالهما الرؤى التاريخية، بتبيانها الدور المركب الذي قام به اللاعبون الفاعلون، أكانوا دولاً أو تجاراً أو مصرفيين، كما بينوا دور الاستراتيجيات التي عملوا بها. فبدا كل العاملين في الحقل الاقتصادي في أي مكان من العالم لا يكتفون بالسوق المحلي، وصار يفلت التقدم الاقتصادي من أيدي صانعيه ويتجاوز الحدود الوطنية، ويتم جني الثروات، في غالب الأمر، على نطاق أوسع من حدود المنطقة أو الدولة القومية. وهكذا أصبحت قيمة الزمان والمكان تختلف باختلاف المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية الفاعلة. وتالياً يصبح نظام ضبط إيقاع الزمن، وكذلك حسن إدراك الفضاءات الجغرافية، مختلفاً تماماً لدى مجتمع يسيطر على الإعلام الإلكتروني عما هو عليه في مجتمع قابع في البداوة أو العلاقات الريفية، حتى إن تعممت فيه مظاهر التحديث الاقتصادي، كاستعمال الهاتف النقال والشبكة الإلكترونية (Web).

بيد أن اقتصاد المنطقة قد ظل جامداً على ما كان عليه في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أي اقتصاداً ريعياً ساكناً، تابعاً للاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تصدير

(1) Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System*, Academic Press, New York, 2 volumes, 1974 et 1980; Fernand Braudel, *Civilisation matérielle, Économie et capitalisme, XV^e et XVIII^e*, 3 volumes, Armand Colin, Paris, 1979.

المواد الأولية الخام أو المصنّعة تصنيعاً أولياً. ولم يؤدّ اكتشاف النفط إلا إلى تعزيز ظاهرة الاقتصاد الريعي هذا، فحل تصديره محل المواد الأولية الزراعية المنتجة في المنطقة، التي شهدت تراجعاً كبيراً على صعيد التجارة العالمية. وبما أن ريع النفط في المنطقة، خلافاً لما هي عليه الحال في الولايات المتحدة، هو جزء من ملكية الدولة، بات مفهوماً حجم المصالح التي يشكلها إشراف أجهزة الدولة على توزيع الريع، المصدر الأساسي للثروة. أما في البلدان التي لا تملك ثروة نفطية، فقد أدت الإصلاحات في قطاع الزراعة واحتكار الدولة لتجارة المحاصيل الزراعية إلى وضع يد الحكومة على معظم الريع الزراعي، ما أدّى إلى تحويل هذا الريع إلى إدارة الدولة؛ ولذلك أصبحت الهيمنة على الدولة العنصر الأساسي في أية استراتيجية اجتماعية.

والحقيقة أن المجتمعات التي تقوم الحياة الاقتصادية فيها على ريوع تسيطر عليها الدولة يصبح الميل فيها إلى احتكار السلطة من قبل فئة اجتماعية معيّنة، سمة رئيسية في الحياة السياسية. ولا حاجة هنا للاستعانة بالأنتروبولوجيا لكي نفسّر غياب الديموقراطية عن مجتمعات الشرق الأدنى، ولا يشكل استحضار القبلية والإسلام أو العصبية الخلدونية، كما ورد في العديد من المؤلفات حول المنطقة، تفسيراً ملائماً، لأن ذلك يحصر الإشكالية داخل تحليل من نمط جوهراني، فيموّه العوامل الحقيقية لاستمرار النمط الاستبدادي في الحكم ويستّر عليها. من بين هذه العوامل يوفّر الاقتصاد تفسيراً كافياً، سيما حين تكون كل موارد الريع الأساسية متمركزة في يد الدولة؛ وفي ظل التبعية الكاملة للاقتصاد العالمي وتطوراته، لا يستطيع المجتمع والدولة ممارسة أي تأثير على تطور الاقتصاد المحلي الذي يشرفان عليه.

تلك هي حالة مجتمعات المشرق العربي حيث ظلت مصادر التصنيع وآلياته غريبة عن المنطقة، رغم الانفتاح الواسع على الحداثة منذ القرن التاسع عشر، ولم يشكل القطن والفوسفات ولا النفط قوى محركة في التطور الاقتصادي المحلي. كما أن صعود البورجوازيات منذ بداية القرن العشرين قد كُبِحَ بقيام الثورات والانقلابات والاشتراكيات؛ وصار التسلّط على الدولة الموزّعة لحصيلة الريوع هو الهدف الاقتصادي الأوحد، مما يؤدي إلى تناسي ضرورة تملّك التقنيات الصناعية وتوطينها، والدخول بخطى ثابتة في الاقتصاد المعولم، على غرار ما فعلته اليابان ومن بعدها عدد من الدول الآسيوية. وفي غمرة الصراع للسيطرة على توزيع الريوع، وهي ملكية حصرية للدولة، تمّ استنفار كل الوسائل: الإيديولوجيات الحديثة، صيغ التضامن العشائري، وكذلك العودة إلى الشريعة الإسلامية.

ومن المؤكد، كما سنرى، أن مستوى الأداء الاقتصادي في مختلف الأنظمة العربية كان شديد التباين، فقد جرى استثمار حصيلة الريوع وتوزيعها بين تنمية البنى التحتية

الاقتصادية والاجتماعية والهدر والمضاربات والعمولات. وقد بدت المحصّلة الاقتصادية لنصف القرن الأخير سلبية للغاية. فلم يدخل المشرق العربي في التصنيع إلا شكلياً، وظلت مرافق النفط والسياحة والزراعة وتصدير اليد العاملة الرخيصة في صلب الاقتصاد الريعي، من دون إنتاجية ولا إبداعية وبعيداً عن القطاعات التكنولوجية التي تُبْنِينُ الاقتصاد العالمي اليوم وتحركه. فعلى أساس ناتج قومي مخلي بمعدل 500 مليار دولار تنتج البلدان العربية مجتمعة من الثروة أقل مما تنتجه إسبانيا، وتصدّر أقل مما تصدر هولندا. ويمكن أن نفسّر هذه النتيجة الكارثية بالانفصال عن التطور الاقتصادي العالمي منذ القرن السادس عشر، حين أدى ازدهار التجارة الدولية إلى تغيير شبكة الاتصال الجغرافي، وحين لم تعد تكفي مهارة التجار والسماسرة في حوض المتوسط وحدها، وصار من الضروري تطوير تقنيات النقل البحري بسبب ظهور مواد استهلاكية جديدة.

لم يكن استمرار الريوع الاقتصادية التقليدية، ولا تدفق ريوع جديدة كالنفط أو الغاز، حافزاً للدخول في التنافس الصناعي من أجل تأمين المستوى اللائق من النشاط الاقتصادي، وذلك على غرار ما حصل في كثير من بلدان آسيا التي لا تملك موارد طبيعية. وقد أضيفت إلى هذه الريوع حصيلة المساعدات الخارجية المتأتية عن التطور الجيوسياسي الإقليمي. والحقيقة أن التنافس الروسي - الأميركي على المنطقة وفّر لدول المنطقة، الدائرة في فلك القوتين العظميين، مساعدات كبيرة؛ فضلاً عن ذلك، فإن الأنظمة العربية التي لم يتوافر في بلادها ريع نفطي حصلت من بلدان الخليج النفطية على أنواع مهمّة من التمويلات. وستبين دراستنا بالتفصيل كيف تم تقاسم الريع النفطي بين الأنظمة العربية، وكيف كان موضوع التقاسم هذا واحداً من عناصر الخلاف الأساسية بين العراق والكويت، وهو ما أدى إلى حرب الخليج الأولى في عامي 1990-1991.

إن حصيلة التنافس والمناورات التي طالت مختلف مصادر الريع هي ما جعل كثيراً من دول المنطقة متكلة إلى حد بعيد على وجود هذه الريوع وطرق توزيعها إقليمياً لتأمين توازن الميزانيات، وبشكل خاص العسكرية منها، وكذلك تأميناً للمواد الغذائية الأساسية التي تضمن الاستقرار الاجتماعي والخضوع المتواصل للسلطة القائمة. وهكذا صارت التبعية العسكرية والتبعية الاقتصادية تعزز الواحدة منهما الأخرى، وساهمتا، تالياً، في التخلف الحالي المتعدد الجوانب، المتغذي بآليات الاقتصاد الريعي.

في إطار هذا النمط الاقتصادي تمكنت النخبة الغنية المتفرنجة في المشرق العربي من أن تعيش، على المستوى المادي، في زمن الحداثة أو ما بعد الحداثة، إنما ليس أكيداً أن إيقاع الحياة اليومية للفلاحين والعمال وصغار الموظفين، ولا حتى العائلات الحاكمة أو الضباط العسكريين أصحاب السلطة، تندرج في نظام إيقاع الزمن ذاته المتميز بزمن الحداثة

المبني على القلق المستمر الخلاق اقتصادياً لإنتاج المزيد من السلع والخدمات ذات المستوى التكنولوجي الرفيع. وإذا كانت اضطرابات العالم المعاصر قد عصفت من دون شك بكل مناطق الشرقين الأدنى والأوسط، ربما أكثر مما أصابت الصين وبلاد الهند، غير أن المجتمعات العربية لا تعيش القلق الجماعي حول المستقبل الاقتصادي، ومنه على سبيل المثال حماية البيئة وضرورات تأمين مستوى أعلى من النمو، والخوف من اتساع رقعة التهميش الاجتماعي. ولهذا صار البحث عن الخلاص الاقتصادي عملاً فردياً في الدرجة الأولى وصارت الهجرة صمام أمان مهم. ولم يعد القلق الجماعي في المجتمعات العربية مرتبطاً بالوهن الاقتصادي الذي لا يؤمّن خلق فرص عمل كافية، بل هو مرتبط بأعباء الماضي وصوره المتخيّلة، وفي الترقب الساكن لحدث سياسي أو لبروز شخصية استثنائية تغيّر مجرى التاريخ. إنه زمن الضجر والعيش كل يوم بيومه، من غير أمل في أي تحسن ممكن في مصير الأفراد. هذا هو إيقاع الزمن المهيمن، الذي يغيب عنه الوعي بعبء نظام الزمن الاقتصادي الحديث، وهو ما يمكن أن يعزى إلى استمرار مساوئ الاقتصاد الريعي وإلى الرغبة الجامحة في عودة نظام زمني على مسرى التاريخ المقدس.

الفصل الثالث

ما هو موضوع المشاهدة التاريخية في الشرق الأدنى؟

عرضنا حتى الآن العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والثقافية التي تشكل عقبات أمام بروز وجود كيان المشرق العربي في التاريخ والجيوسياسة العالميين، بما يجب أن يتوافر له من علامات مميزة وحدود ثقافية وسياسية وأنظمة حكم شرعية مستقرة. وبالرغم من حضور مصر القوي ككيان سياسي لا مراء فيه، ومن الأهمية الكبرى لحضارات ما بين النهرين البابلية والكلدانية والآرامية والسريانية، ظلت منطقتنا تبدو على امتداد تاريخها كأنها ثغر لممالك متعاقبة ومتباينة.

هذه النظرة المشوشة هي، في نظرنا، ثمرة مناهج تأريخ لهذه المنطقة ومشكلاتها أكثر مما هي انعكاس لحقيقة مجزأة ومبعثرة في جوهرها. فالتجزؤ ناجم عن غزو حضارات وقوى سياسية مختلفة لمنطقة منهكة تقع على ملتقى جغرافي واستراتيجي بين القارات الثلاث، وهو ليس الحقيقة الوحيدة الاجتماعية الثقافية لهذه المنطقة؛ فبالرغم من التغيرات الحضارية المتعددة التي شهدتها المنطقة، ظلت وحدة أنماط العيش تبعاً للمناطق الجغرافية وكذلك استخدام العربية ـ وهي هذه اللغة الراقية ـ في الثقافة والتواصل عاملين أكيدين من عوامل الوحدة. لكنهما غير فاعلين في تنظيم المنطقة وتركيبها، بسبب المآسي الجيوسياسية التي ما زالت تتعرض لها. وبهذا المعنى فإن تاريخ نصف القرن الأخير خير دليل على استحالة ثبات هذه المنطقة وتوطيد إطار سياسي وأمني فعال فيها.

إن المعطيات التي استعرضناها في الفصلين السابقين تفسر صعوبة اختيار المقولات المفهومية المناسبة لفهم حقيقة مجتمعات المنطقة. فهل الشعب أم الإثنية أم القومية أم الطائفية أم الأقلية أم الأمة هي المفاهيم المناسبة؟ وهل يمكن كتابة تاريخ قومي واحد أم يجب كتابة تاريخ تعدد النزعات القومية في منطقة يسود فيها التفتيت وتعمّ التجزئة؟ وهل يمكن الفصل بين الهوية العربية والمحدد الإسلامي لها، وقد توغّل هذا المحدد في كل الكتابات حول المنطقة على جانبي المتوسط، سيما أن الديانة الإسلامية قد انطلقت من قلب

شبه الجزيرة العربية؟ وماذا نفعل بالمجموعات الإتنية واللغوية المختلفة وبالطوائف الدينية المتنوعة، الإسلامية والمسيحية واليهودية، التي ما زال وجودها مستمراً في المنطقة بالرغم من غلبة الإسلام السنّي؟ وهل يمكن تناول تاريخ المنطقة بتقنيات الدراسة الإتنية والأنتروبولوجيا الدينية، أم يجب أن نحاول بواسطة أدوات التاريخ القومي أو الأدوات الأكثر حداثة، المتصلة بتحليل وتأريخ «العقليات»؟ وأية هوية شاملة ووحيدة يمكن أن تعطى لهذه المنطقة وأقطارها، التي تتنازع عليها كل المجموعات فيها، بخصوصياتها الموضوعية أو المتخيلة؟

لتوضيح الأمر علينا أن نتفحص بمنهج نقدي المقولات المفهومية والمقاربات المتعددة في مختلف العلوم الإنسانية المستعملة في فهم تاريخ المنطقة وحاضرها؛ وأول جهد توضيحي لا بد منه يتعلق بالثنائية الكائنة في كل الكتابات والتحليلات، ضمنية كانت أم معتمدة بشكل ظاهر، بين غالبية مهيمنة وأقليات مقموعة في المنطقة؛ أما الجهد الثاني فيتعلق بالفصل بين التاريخين الديني والدنيوي. وفي الحالتين يقتضي الأمر معرفة السبب في رسوخ المنهج الذي يعرّف مجتمعات المنطقة استناداً إلى المعيار الديني. ومن أجل البحث بهدوء، حول هوية المنطقة وموقعها في العالم اليوم، من المفيد النظر في مدى ملاءمة تلك المقولات المفهومية الأكثر شيوعاً، في الحديث عن المنطقة.

مدى ملاءمة تطبيق المفاهيم الإتنية والأنتروبولوجية على مجتمعات الشرق الأدنى

في إشارة إلى ما في الإتنولوجيا الحديثة من ازدواجية وتناقضات ناجمة عن آثار الماضي الكولونيالي، يقول جان پواريبه، في مساهمته داخل مؤلف جماعي عن الإتنولوجيا، بوجود مشكلة منهجية في استعمال الإتنولوجيا ومفاهيمها، وهي مشكلة تكمن في منطق هذه العلوم. ومن المناسب، في نظر هذا الكاتب المتخصص، التعريف بهذه العلوم بوضوح، حتى لا يبقى همها محصوراً في دراسة المجتمعات «البدائية» أو القديمة. بعد ذلك يمكن أن يتم تحديد موقعها من علم الاجتماع، مع رفض الفصل بين نطاق علمَي السوسيولوجيا والإتنولوجيا. والحقيقة أن جان پواريبه يرفض المنطق القائل بوجود «واقع اجتماعي كلي» هو حقل الإتنولوجيا القادرة على تحليل المجتمعات المبنية على هوية أحادية الجانب، أي تلك البسيطة والبدائية، في مقابل مجتمعات معقدة في تركيبها في العالم الصناعي، والتي لا يمكن فهمها إلا بمقاربة علم الاجتماع ومناهجه. وهو يقول عنه: «[...] تكن رغبة علم الاجتماع بالتوصل إلى مقاربة كاملة للواقع، فهو لا يستطيع الاحاطة إلا بأجزاء أو بمظاهر

جزئية من حجم الواقع الذي هو في الغالب ذو حجم عملاق». وفي نظره «لا يتعلق الأمر إلا بمقيدات ناتجة عن عملاقية حجم المشاهدة وليست ناجمة عن تناقضات نابعة من المناهج»[1].

لأن غالبية الكتّاب المختصين بالشرق الأوسط يرون في الإسلام واقعاً اجتماعياً كلياً، والعنصر المحدد لهوية المجتمع وبنيته، والمفتاح الأساسي في فهم وتفسير سلوك المؤمنين به، فإنهم يبقون أسرى المقاربة التقليدية، أو تلك المتعلقة بمشاهدة المجتمعات القديمة كما وضعتها الثقافة الأوروبية لفهم الجوار المشرقي، وعلى نحو أعم، لفهم المجتمعات المسماة «بدائية». مع ذلك توسعت منظورات الإتنولوجيا اليوم بحيث تضاءلت نقاط التمايز بينها وبين السوسيولوجيا، وصار مفهوم الواقع الاجتماعي الكلي الذي طوره مارسيل موس (Marcel Mauss) ودوركهايم (Durkheim) مهملاً لمصلحة مزيد من التواضع في مناهج البحث عن الواقع. يقول ليفي ستراوس: «لا يكون الواقع الكلي واقعاً كلياً بمجرد إعادة تجميع المظاهر المتقطعة، العائلية والتقنية والاقتصادية والقانونية والدينية، التي يمكن تناولها من زاوية أي منها. بل ينبغي أن يتكامل أيضاً في تجربة فردية للعالم، وذلك من وجهتي نظر مختلفتين: في تاريخ فردي أولاً، يسمح «بدراسة سلوك الكائنات الكلية، غير مجزأة اصطناعياً على كفاءات ومهارات»، ثم في ما يحلو لنا أن نسميه أنتروبولوجيا (بالعودة إلى المعنى القديم لكلمة يبدو تطبيقها بديهياً على الحالة الراهنة)، أي نظام التفسير الذي يأخذ في الاعتبار، في الوقت ذاته، المظاهر الجسدية والفيزيولوجية والنفسية والاجتماعية من كل سلوك: «إن دراسة جزء واحد من حياتنا، هو حياتنا في المجتمع فحسب، لم يعد يكفي وحده»[2].

كذلك فإن الدراسات حول المشرق العربي، بالرغم من عمقها، تبدو أسيرة الإتنولوجيا

---

(1) انـظـر Jean Poirier, «Programme de l'ethnologie», dans *Ethnologie générale,* sous la direction du même auteur, la Pléiade, Paris, 1960, pp. 528-531. يحاول الكاتب أن يميز بين الطائفة والجماعة وهو تمييز من شأنه تجاوز الثنائية المغلوطة بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتحضرة أو المتطورة. يمكن العودة، أيضاً، إلى Edmund R. Leach, *Critique de l'anthropologie,* PUF, Paris, 1968، وهو ينتقد التعميم المفرط الذي تمارسه الأنتروبولوجيا استناداً إلى عنصر واحد تختاره بطريقة اعتباطية لتفسر مجمل التنظيم الاجتماعي في مجتمعات شديدة التنوع.

(2) Claude Lévi-Strauss, *Introduction à l'œuvre de Marcel Mauss,* dans Marcel Mauss, *Sociologie et anthropologie,* PUF, 1977, p. XXV. ويضيف الكاتب: «الواقع الاجتماعي الكلي يبرز بميزة ذات ثلاثة أبعاد: البعد السوسيولوجي مع مظاهره التزامنية المتعددة، البعد التاريخي أي التعاقبي، والبعد الفيزيائي - النفسي. بيد أن هذه الأبعاد لا تتجسد إلا لدى الأفراد. وإذا كنا حريصين على دراسة «ما هو ملموس أي ما هو تام وكلي» فعلينا أن ندرك «أن الواقع ليس الصلاة أو القانون بل هو البشر المالينزي (Mélanésien) من هذه الجزيرة أو تلك، من روما أو أثينا».

والأنتروبولوجيا التقليديتين. وهكذا فإن الإشكاليات تنتظم وتتراتب حقول معرفة الواقع انطلاقاً من المحدِّد الديني. حتى حين يترافق التحليل بتضافر أنظمة معرفية مختلفة، كالجغرافيا وعلم السياسة، أو حين يغتني بتحقيقات سوسيولوجية حول الحركات الإسلامية أو حول ما يسمَّى قلاقل الأقليات أو «الواقع الأقلوي»، فإن إشكاليات المنطقة تبقى قابعة في جمودها، ومعمّقة بالانغلاق على المحدد الديني الذي يسيطر على كل تحليل؛ وتبقى المنطقة مفقودة البنية. أما تراكم المعلومات التفصيلية ـ وقد تكون رفيعة القيمة لتطوير المعرفة ـ فلم يكتشف آفاقاً جديدة، بل أبقى على إشكاليات عقيمة، ولم تصل الجهود الكبيرة التي قام بها بحاثة ومختصون، غربيون أو عرب، إلى نتائج على مستوى الطموحات.

المقاربة الإتنولوجية ظلت طاغية في بناء نظم الإدراك، سيما حين الدخول في إشكالية بناء «الأمة»، بالنظر إلى الإسلام أو إلى «الواقع الأقلّوي» في المنطقة كواقع اجتماعي كلي. فتفضي الجهود البحثية إلى مشكلات غير قابلة للحل أو إلى مسعى تربيع الدائرة، نظرياً وعملياً، بسبب هشاشة المنطق الذي من ورائه تُطرح الإشكالية، على صعيد المنهج كما على صعيد احتمالات تطور الواقع.

فهل يمكن أن تقوم أمة، بالمعنى الحديث للكلمة، إن هي استندت إلى الدّين أو إلى ميزة إتنية محددة كاللغة أو كالزواج من داخل الطائفة عينها؟ وإذا كان الإسلام هو العنصر المحدد لهوية المسلمين المنتشرين في القارات الثلاث، فهل يمكنه أن يكوّن أمماً مختلفة، في حين أن القيم التي يحملها هي قيم يفترض فيها أن تكوّن مقيدات مطلقة ومحددة بوضوح؟ وهل كتب على الإسلام قطعاً أن ينشئ فضاءً واحداً يشرف عليه، وكأنه سيعيد بناء دولة القرن العاشر العباسية ويصنع حرب الحضارات المقبلة التي توقعها هانتنغتون؟ هنا أيضاً يبدو أن منطق تحديد الهوية بالمعيار الديني الحصري، متماهية بالأمة، كواقع اجتماعي كلي، يفضي إلى الطريق المسدود في منطق المقاربة بالذات.

ليس الإسلام في الحقيقة ديانة قومية محصورة في نطاق جماعة إتنية محددة الهوية في لغة هي لغة هذه الجماعة، وفي منطقة جغرافية بعينها، وضمن مجموعة عرقية ذات خصائص جسدية واضحة، بل هو، على العكس من ذلك، ديانة كونية عابرة للإتنيات وللطوائف، وهو لم يلغ الحدود اللغوية والجغرافية أو الإتنية، حتى بالمعنى القبلي للكلمة. لذلك تبدو مقاربة هذه الديانة بالإتنولوجيا والأنتروبولوجيا ملتبسة، وتفضي إلى منهجية مغلوطة، ما يساهم في دفع التحليل، في مجال حياة هذه المجتمعات وعلاقاتها بالعالم الخارجي، إلى طريق مسدود في الفكر وفي الواقع. وخير دليل على ذلك كثرة الحروب الأهلية داخل المجتمعات الإسلامية أو بين بعضها، خلال نصف القرن الأخير.

لهذا يبدو أن المبالغة في استخدام مقولات كالأمة والأقليات يعقّد التحليل حول

المنطقة ويجعل النظرة إلى تاريخها وبُناها ضعيفة التماسك. فإذا كانت كل «أقلية» إتنية في المنطقة تطمح لأن تشكل قومية، وإذا كانت الأغلبية الإسلامية السنّية هي العنصر الوحيد في تشكّل مجتمعات المنطقة وتحديد هويتها، فإن الحرب الأهلية الدائمة هي القدر السياسي الوحيد في المنطقة. ولا يدهشنّنا أن يكون للعرب والأوروبيين نظرة واحدة حيال استحالة إيجاد الوطن الواحد أو الأوطان، وحيال مؤسسات ديموقراطية عديمة الفعالية وفاقدة للشرعية. ولا يحل المشكلة استعمال مفاهيم تزاوج بين صنفين مختلفين من المقولات، متحدرين من حقلين منفصلين من العلوم الإنسانية، مثل «الإتني-القومي» أو «الإتني-الديني» العزيزين على قلوب المختصين بالشرقين الأدنى والأوسط، والشائعين في لغة الكتابة عن المنطقة. والحقيقة أن هذه المفاهيم المزدوجة تضاعف من عدم الدقة في مدلول المقولات المختلفة التي تعبّر عنها، مثل الإتنية والأمة والدين.

وإذا كان علماء الإتنولوجيا، كما رأينا، ينظرون نظرة شك إلى التصورات التقليدية عن الإتنية، فإن علماء السياسة يعربون عن حذرهم من الإفراط في استخدام فكرة الأمة بارتباطها بمفهومي الإتنية والشعب.

وهكذا فقد جاء من يذكّرنا عن حق بأن مفهوم الأمة الحديث لا يرقى إلى العرق ولا إلى الإتنية ولا إلى شعب صنع لذاته أصلاً أسطورياً خيالياً، بل هو يعبّر عن «جماعة المواطنين»، أي المؤسسة السياسية بامتياز[1]، وتؤكد دومينيك شنابر عدم وجود مفاهيم متعددة للأمة، بل مفهوم أوحد لا مكان فيه للإتنية. «إذا قبلنا بهذه التحليلات، علينا أن نقرّ، خلافاً لما يتكرر في أوروبا منذ الثورة الفرنسية والصراعات الكبرى بين فرنسا وألمانيا، بعدم وجود فكرتين عن الأمة، الأولى تأخذ بفكرة الأمة المبنية على المواطنية الإرادية «على الطريقة الفرنسية»، والأخرى ترتكز على الأمة المبنية على الإتنية أو الثقافة «على الطريقة الألمانية». ذلك أن مفهوم الأمة ـ الإتنية متناقض في ذاته؛ وما يتميز به المشروع القومي هو جهده في أن يرتقي بالهويات والانتماءات الطبيعية إلى مستوى المواطنية بالمعنى المجرد. ليس هناك إلا فكرة واحدة عن الأمة»[2].

ولا تتردد الكاتبة في نقد التجديد في طرائق فهم الواقع ونُظم الإدراك، عبر التركيز على تحليل الصراعات انطلاقاً من مفهوم الإتنية، وهو تجديد ناجم عن تأثير النزعة الأكاديمية الأميركية في تطور العلوم الاجتماعية. «إن انبعاث مفهوم الإتنية، تقول شنابر، صار العبارة المحورية في الكتابة العلمية المعاصرة، خصوصاً في الولايات المتحدة، وساهم

(1) Dominique Schnapper, *La communauté des citoyens – Sur l'idée moderne de nation*, Gallimard, Paris, 1994.

(2) م ن، ص 24.

في خلق الالتباس؛ وحين اكتشف علماء الاجتماع، داخل الولايات المتحدة، قوة الانتماء إلى جماعات معيّنة، وكان قصدهم بالجماعات الإتنية السود أو الأميركيين من أصل إيرلندي أو من أصل إيطالي أو اليهود أو الهنود، فهل كان في إمكانهم أن يقطعوا حبل تفكيرهم، المشوب دوماً بالعاطفة والحماسة، حول طبيعة انتماء الفرد إلى الجماعة: عنصرياً في حالة السود والهنود؟ قومياً في حالة الإيرلنديين والإيطاليين؟ قومياً و/أو دينياً بالنسبة إلى اليهود؟ وهكذا صار ممكناً تجاهل طرح السؤال عن العرق، وقد غدا محرّماً، حتى لو كان المقصود بذلك مصطلحاً اجتماعياً، أو عن الثقافة، وهي العبارة التي صارت بديلاً من عبارة العرق، وذلك من أجل تحديد هوية الجماعات. وعلى نحو خاص أحجم علماء الاجتماع اليهود، وهم كثر بين المنظّرين للإتنية في الولايات المتحدة، عن صوغ المسألة المتعلقة بهوية اليهود، وهي مسألة صارت شائكة بفعل العلمنة وبناء الأمم الحديثة: عندما يبنى النظام السياسي على الأمم، فهل في إمكان اليهود أن يشكلوا مجرد مجموعة دينية أو ثقافية داخل الأمم غير اليهودية، متنازلين عن حقوق سياسية خاصة، أم أنهم يبقون شعباً ذا هوية قومية، مقدراً له أن يبني أمته السيدة المستقلة؟»[1].

نعثر على النقد الصائب ذاته في عدد صدر حديثاً من مجلة فرنسية متخصصة في العلوم الاجتماعية: «في مجال أقرب إلى الوقائع السياسية، يقول بيار بورديو ولويك واكان، يفضي السجال حول قضايا مثل «العرق» أو الهوية إلى متاهات عنصرية. ففي تصور تاريخي نابع من واقع التقاليد الأميركية تلصق الثنائية بين السود والبيض بطريقة اعتباطية على واقع أشد تعقيداً، ويمكن أيضاً أن يفرض هذا التصور نفسه على بلدان تختلف فيها مبادئ الإدراك والتقسيمات ـ المقوننة أو الجارية ـ بين الإتنيات، عن تلك الموجودة في الولايات المتحدة والتي تعتبر، في حالة البرازيل مثلاً، نموذجاً معاكساً «للنموذج الأميركي». إن دراسات حديثة قام بها باحثون أميركيون ومن أميركا اللاتينية درسوا في الولايات المتحدة، حول التفاوت الإتني-العرقي في البرازيل، جهدت في معظمها لكي تثبت عكس ما يصوّر به البرازيليون بلادهم، أمة مكوّنة من «أعراق ثلاثة بائسة» (السكان المحليين، السود المتحدرين من العبيد، بيض السلالة الاستعمارية والهجرات الأوروبية)، لكي تثبت أنهم ليسوا أقل عنصرية من سواهم، وأن البرازيليين «البيض» ليس لديهم ما يتباهون به على أنسبائهم في أميركا الشمالية حول هذا الموضوع. بل أكثر من ذلك، إن العنصرية المقنّعة على الطريقة البرازيلية هي الأكثر سوءاً وتضليلاً لأنها متخفية وغير معلنة»[2].

---

(1) م ن، ص 31-32.

(2) *Actes de la recherche en sciences sociales*, Pierre Bourdieu et Loïc Wacquant, «Sur les ruses de la raison impérialiste», le Seuil, mars 1998, pp. 111-112.

كثيرون من الكتّاب العرب يكرّرون السلوك ذاته حين يصفون التوترات والصراعات في مجتمعاتهم. بحثاً عمن يشرف على أطروحة دكتوراه في الجامعات الغربية وعن ناشر، يتمّ اختيار الموضوعات في تحليل التمايز والاختلاف على حساب التحليل الذي يبرز مظاهر التشابه[1]. بين عبء الميول الحديثة في علم اجتماع الصراعات وبين التقاليد القديمة في الكتابة عن المسألة الشرقية، أو أدب الرحلات إلى الشرق، ينطلق كل تحليل يتناول مجتمعات الشرق الأدنى والبلقان من نظرة شديدة التشاؤم إلى الاختلافات المستعصية والصراعات[2].

إن نجاح مناهج «التأريخ الجديد» التي عرفت كيف تحرّر كتابة التاريخ من وطأة تقاليد التأريخ القومي المبني على سرد الأحداث، ساهم، بصورة مفارقة بالنسبة إلى الشرق الأدنى، في دعم مقاربات من النوع الأنتروبولوجي والإتني. كما أن تأريخ «العقليات»، المطبق إثراء لمعرفة تاريخ المجتمعات الأوروبية، أعطى نفحة جديدة لدراسة حالة المجموعات الهامشية التي تمارس الإسلام الجذري المتشدد، أو حالة مجموعات كثيرة صُنّفت في خانة «الأقليات» الإتنية والدينية، وحُمّلت أسماء «فرق»، وهي كانت قد شكلت مادة اهتمام بالغ في نظر الرحالة والدبلوماسيين في القرن التاسع عشر؛ وفي حين اغتنى التاريخ الأوروبي من تجديد الدراسات عن الجماعات الدينية المانوية أو الهرطوقية، أو عن المجموعات اللغوية والإقليمية، أو كذلك عن الثقافات الخاصة بفئات بشرية أو اجتماعية معينة (المرأة، أهل الريف، الإقطاعيون، المتسولون أو السحرة) وهي فئات أغفلها التاريخ الرسمي، صار تاريخ المنطقة، في المقابل، عصياً على الفهم والتفسير في ضوء هذه المناهج ذاتها.

إزاء سيادة مصطلح العالم الإسلامي، وهو مصطلح تعميمي وشمولي يرتكز على تصنيفات غير قابلة للتغيير وغير زمنية، يبدو الشرق الأدنى بمثابة كتلة من المجموعات البشرية المرغمة على التعايش في حالة بؤس وشقاء؛ ويصبح الكلام على عقليات المجموعات «الأقلية» وعلى هوياتها الثقافية نوعاً من أنواع الأدب يفرض نفسه نموذجاً في

(1) وهكذا غالباً ما تكون قضية الأقليات غائبة عن الدراسات التاريخية والسوسيولوجية المحلية القليلة عن المنطقة، بينما يُشجّع الجامعيون العرب الكثر الذين يدرسون في الغرب، بل يُرغمون أحياناً على القيام بدراسات عن محيطهم الطائفي أو الإتني من أجل إبراز هذه الاختلافات. وقد قاموا بذلك خصوصاً وأن التحدث عن الاختلافات الدينية أو الإتنية ذات الحساسية الحادة محلياً تكاد تكون محرّمة رسمياً في كثير من البلدان، خشية أن تنال من «الوحدة الوطنية».

(2) هذا ما حاولنا أن نبيّنه في كتابنا: أوروبا والمشرق العربي، من البلقنة إلى اللبننة، تاريخ حداثة منقوصة، م س.

الكتابة التاريخية أو التحليل في علم السياسة[1]. إن الكلام على هذه العقليات في إطارها الجامد يتخذ، بقوة الأمر الواقع، شكل النمط الجوهراني الثقافوي، بالرغم من أن علماء الإتنولوجيا ومؤرخي «العقليات» قد هجروه.

ثنائية الأكثرية ـ الأقلية
أو محاولة تربيع الدائرة

تكمن المشكلة، هنا أيضاً، في نظام تعريفي أحادي الجانب عبر الأنتروبولوجيا الدينية التي تحدد السنّة كأكثرية وإلى جانبها خليط متنافر من فئات وفئات فرعية، إتنية طائفية أو مذهبية. وتستعمل في بعض الأحيان تسميات حديثة، مثل الأمة أو شبه الأمة، لفرضها على واقع «الأقليات». وهكذا ظهر في كتابات الباحثين والمختصين مصطلح «الواقع الأقلّوي»، الذي درجت العادة على إعطائه بُعد مصطلح «الواقع الاجتماعي الكلي».

على هذا الأساس جرى تناول المنطقة بصفتها مركز العالم الإسلامي، إنما أيضاً بصفتها خليطاً من إتنيات متفرقة ومتخاصمة. وما يثير الدهشة في هذه المقاربة المتناقضة أن إسلاماً بهذه القوة سمح بوجود مثل هذا التنوع، سيما أنه يُنظر إلى الإسلام كظاهرة شمولية أكثر قوة من الدولة الوطنية الحديثة، المستحيلة البناء في المنطقة. وغالباً ما يستعيد التحليل، عبر المقاربتين المندمجتين، ثنائية الأكثرية العربية السنّية من جهة، والأقليات الدينية والإتنية من جهة أخرى، كتقنية حصرية لمشاهدة الواقع.

وهكذا يؤكد دو پلانهول، من غير تردد، في دراسة قيّمة، أن الأقليات الدينية هي إتنيات «تتفرد بميزاتها الخاصة تبعاً لقواعد التمايز الإتني»[2]. والتعريف المستخدم هنا متحدّر

---

(1) هكذا وعلى سبيل المثال يدّعي ڤاتيكيوتيس: «إن إحدى النتائج العملية الناجمة في آن واحد عن قداسة السلطة وعن الفصل التاريخي بين الدولة والمجتمع، تمثّلت في مشكلة الجماعات الدينية أو الإتنية، وهي مشكلة موجودة بين المسلمين بسبب الانقسام السنّي-الشيعي، وما تراكم من انقسامات وتفرّعات: الخوارج، الزيديين، الإسماعيليين، العلويين، النصيريين والدروز. وكان الانقسام الإسلامي-المسيحي في الشرق أكثر إثارة للمشكلات والصراعات، وزاد في تفاقم الأمور تداخل هذه الانقسامات وتشابكها. كما أن الانقسامات الإتنية ادت إلى نشوء مشكلات أخرى (الأكراد، التركمان، الشركس)». أنظر: *L'Islam et l'État, op. cit.*, p. 45. ويلاحظ تنوّع المقولات المستخدمة في عبارة واحدة، يمكن استبدال الواحدة منها بالأخرى (فرقة، إتنية، طائفة، جماعة)، ويعود أساس المشكلة في نظر الكاتب إلى «قداسة السلطة» في الإسلام. ويمكن العثور على هذه المفاهيم والمصطلحات المتعارضة لدى مختصين آخرين في دراسة الأقليات في المنطقة.

(2) X. de Planhol, *Minorités en Islam, Géographie politique et sociale*, Flammarion, Paris, 1997, p. 15.

للأوضاع السائدة أو الانقلابية النزعة، منذرة معظم دول المشرق العربي بمشكلة شيعية مثيرة للقلق»[1].

في نظر هذين الكاتبين يبدو الانقسام الأساسي الذي يفسّر أشكال العنف هذه هو ذاك الموجود بين الجماعات السنّية والعربية المهيمنة في الشرق الأدنى وبين الأقليات. ولهذا فهما يتفحّصان «الإيديولوجيا العربية الإسلامية المهيمنة» تفحصاً يضيء، في نظرهما، «السبل التي تتعامل بها العروبة والإسلام مع الفوارق الإتنية-العرقية والدينية». ويقولان في معرض تفسيرهما ذلك: «إن منظومتي القيم المتحدرتين من التراث الإتني العربي ومن الديانة الإسلامية ترتديان في الحقيقة أهمية كبرى، كونهما تضفيان طابع الشرعية على السلطة السياسية وذلك بشكل متفاوت دوراً ودرجة، بحسب الأنظمة. وبهذا يكون كل من المنظومتين قد كسب، على المستوى السياسي، كياناً شبه رسمي. كما أن مجمل الجسم الاجتماعي في هذه المجتمعات التقليدية يبقى على ارتباط عميق بتقاليد الماضي وقيمه المورونة، ويتثبت بها، لأنها تمثل، من موقع الانتماء إلى العروبة والإسلام بقدرهما الرفيع، مصدراً مهماً لنرجسية جماعية وفردية في صفوف الأكثريات»[2].

إن القلق القديم على مصير أقليات المنطقة، بسبب أهميتها في الرهانات الجيوسياسية الإقليمية، هو قلق نلمسه في كل دراسة عن المشرق، يؤدي بالضرورة، مترافقاً مع غلبة الطابع الإسلامي في تحديد الهوية، إلى أن ينحصر التحليل في إشكالية أساسية يجسدها التناقض بين الأغلبية العربية السنّية والأقليات الإتنية والدينية. غير أن هذه المقاربة تفضي إلى التساؤلات ذاتها التي سبقت الإشارة إليها، لكن مع زيادة في اللون الديني والإتني عليها هذه المرة.

هل الشرق الأدنى عربي أم هو إسلامي ويهودي، على الأقل في فلسطين؟ هل هو سنّي أم شيعي، وهل هو أرض المسيحية بينابيعها الأولى؟ وما هو موقع الأكراد الموزعين

---

(1) Laurent et Annie Chabry, *Politique et minorités au Proche-Orient, les raisons d'une explosion*, Maisonneuve et Larose, Paris, 1984, p. 9؛ بالمعنى ذاته يقول مختص أميركي: «مع أن صورة الشرق الأوسط في ذهن المواطن العادي في الولايات المتحدة الأميركية هي صورة منطقة مؤلفة من دول عربية متعددة إسلامية ومن دولة يهودية واحدة هي إسرائيل، فالشرق الأوسط، في الحقيقة، موطن العديد من الأقليات... وإذا أخذنا في الاعتبار هيمنة عروبة المذهب السنّي، فإن في إمكاننا تصنيف الأقليات على الشكل التالي: العرب من غير السنّة، السنّة غير العرب، غير العرب من غير السنّة». انظر: R.D. McLaurin, «Minorities and Politics in the Middle East: an Introduction», in *The Political Role of Minority Groups in the Middle East*, sous la direction de cet auteur, Praeger, New York, 1979, p. 7.

(2) م ن، ص 11.

بين تركيا وسوريا والعراق وإيران؟ وكيف يمكن حل القضية البربرية في المغرب، وخصوصاً قضية القبائل في الجزائر؟ سنصطدم هنا بمشكلات المنطق الداخلي ذاتها. ولئن كان الإسلام، في الحقيقة، هو المحدد الأساسي والحصري لهويات مجتمعات الشرق الأدنى، المصنفة في خانة المجتمعات الإسلامية، فكيف يمكن أن تطرح قضية الأكراد والبربر، ومعظمهم من السنّة، كقضية أقليات؟ وهل الخصوصية اللغوية وحدها في هذه الحالة تكون طاغية، بحيث تشلّ منظومة القيم الإسلامية التي تُعزى إليها النزعة الكلية الشمولية على وجه الإجمال؟ وهل يمكن النظر إلى المذاهب الإسلامية غير السنّية، وعلى رأسها الشيعية بشتى فروعها وتسمياتها، المصنفة في خانة «الشّيع»[1]، بصفتها أقليات بالمعنى الإتني أو القومي المتداول، في حين أنها تشاطر الأغلبية السنّية اللغة ذاتها والقيم الأصلية ذاتها المتحدرة من الإسلام؟

وكيف يفسر أن الشيعة في العراق قاموا بمحاربة الجيش الإيراني في صفوف الجيش العراقي بحماسة السنّة العراقيين أنفسهم، وذلك بالرغم من أن إيران خاضت الحرب تحت الراية الشيعية، ضد العراق السنّي القومي العربي العلماني؟[2].

ولماذا يُنظر، على صعيد الأقليات المسيحية في الشرق الأدنى، إلى الطائفة المارونية في لبنان، الكنيسة الشرقية الوحيدة الموالية بشكل أسطوري أو حقيقي لكنيسة روما، كنموذج لواقع الأقليات؟ وهل تصنّف هذه الكنيسة أقلية في لبنان مع أنها كانت تشكل أكثر من نصف

---

(1) كثيراً ما تسمى فروع الشيعة فرقاً (sectes) حين تُدرس من الناحية الدينية خصوصاً. ولا يتبرر هذا النعت، في الحقيقة، إلا في حالة الفرق الدينية المغلقة التي تتخذ معتقداتها طابعاً باطنياً، والتي لا تباح معرفة معتقداتها لغير فئة من الحكماء أو العقلاء. وتسري تسمية الفرق (sectes) أحياناً على بعض الطوائف المسيحية في الشرق الأدنى؛ وهكذا فإن دو پلانهول تحدث في بحث مختصر ودقيق عن تاريخ الموارنة أن لبنان الشمالي كان منذ القرن العاشر «مركز ثقل هذه الفرقة». لكنه في الفقرة التالية ينعت هذه المرحلة «بالحاسمة في تكوّن الشعب الماروني» (*Les minorités en Islam, op. cit.*, p. 61). ويمكن أن نستنتج مرة جديدة الاستعمال المتبادل لعدد من المفاهيم والمصطلحات المختلفة في حقيقة تاريخية واحدة ليست، في حالة الموارنة، لا فرقة ولا شعباً ولا إتنية، بل هي كنيسة.

(2) حول هذه النقطة يقول دو پلانهول: «لم يتحدر شيعة العراق من مرجعية قومية كما في إيران، أو طائفية كما في لبنان. وهم، على خلاف شيعة لبنان الذين تتحدد هويتهم كجزء من نظام طائفي، يشكلون جزءاً من دولة موحدة وقوية منعت وحرّمت كل أنواع التعصب الطائفي؛ ومع أن الدولة العراقية صارت فئوية واستبعدت الشيعة، إلا أن هؤلاء لم يتصرفوا ضد الدولة بردة فعل على ذلك، ولم تغير الحرب العراقية ـ الإيرانية من واقع الحال. ومع أن رجال الدين الشيعة في المدن المقدسة يؤدون دوراً أوسع من حدود هذه المدن، ويضمون في صفوفهم العليا أفراداً من أصول إيرانية، فإن الشيعة يتمسكون بفكرة الدولة ـ الأمة العربية وبإخلاصهم لها، رغم وقوعهم ضحايا لها» (*Minorités en Islam, op. cit.*, p. 391). ولا نرى تماماً في هذه الحالة أين يكمن «الواقع الأقلي» الشيعي في العراق، لأن المشكلة الأساس في العراق لا تكمن في خصوصية شيعية بارزة بل في الطبيعة الديكتاتورية والفئوية للنظام العراقي.

عدد السكان مع بداية القرن العشرين؟ لقد كانت في حينه أكبر الطوائف وكانت تشكل مع الطوائف المسيحية الأخرى حوالي ثلاثة أرباع عدد السكان، وهي اليوم الطائفة الثالثة من حيث العدد، وما زالت تحتل موقعاً سياسياً واقتصادياً مهماً. وهنا يطرح السؤال عما إذا كان وصفها بالأقلية داخل الدولة اللبنانية هو وصف ملائم.

النظرة الإتنولوجية والأنتروبولوجية تغفل، في الحقيقة، واقع الدولة اللبنانية، وتعزل عن الإطار الجغرافي والثقافي الكنيسة المارونية التي كان أعضاؤها في طليعة المجموعات المسيحية التي اضطلعت بدور ريادي في إحياء اللغة العربية؛ أما الإطار المرجعي الضمني المسمى «العالم الإسلامي»، الذي يعتمده المهتمون والمختصون في الدراسات حول المشرق، فهو الذي جعل الموارنة من الأقليات، في حين جعل منهم تطورهم الديموغرافي على الصعيد اللبناني، جغرافياً ومؤسساتياً، منذ القرن السادس عشر وحتى التاسع عشر، أغلبية داخلية، وجعلهم يستمرون اليوم محسوبين بين الطوائف المهمة في البلاد، رغم الهجرة المكثفة في صفوفهم[1].

الأمر ذاته يتكرّر مع الأقليات الشيعية. فشيعة البحرين يحسبون سياسياً كأقلية في حين أنهم يشكلون أكثرية عددية، وتنطبق صفة الأقلية على شيعة الشاطئ الشرقي للعربية السعودية، وهم فعلاً أقلية عددية، ومحرومون من أي نفوذ سياسي في شؤون المملكة، المركّزة في أيدي العائلة الحاكمة وأقربائها، تحت راية الأصولية الإسلامية ودولتها الوهابية.

(1) الدراسات عن الوضع اللبناني نموذجية في هذا المجال. من أدب الرحالة الأوروبيين إلى الشرق في القرن السابع عشر إلى التحقيقات الصحافية إلى الدراسات العلمية، ظل هذا البلد يوصف على صورة فسيفساء من الإتنيات والأديان. ولم تتخذ أية حيطة مفهومية للتمييز بين الجماعة الإتنية والجماعة الطائفية، فيجري استبدال العبارة منهما بالأخرى كمرادفين، ولم يكفِ أن تتشاطر مختلف الطوائف اللغة والأدب والموسيقى وفن العمارة والأزياء ليخفف المراقبون من غلواء استخدامهم مقولات أنتروبولوجية معدّة للتعبير عن تباينات مطلقة. هذا وقد اخذ اللبنانيون أنفسهم بهذه المصطلحات واعتمدوا لغة الكتابة الأوروبية فصوّروا أنفسهم فئات مختلفة ومتخاصمة. وعلى الرغم من التاريخ الطويل المشترك واللغة الواحدة وأنماط العيش ذاتها، ظل الكلام على الاختلاف الإتني هو النمط السائد في وصف الواقع. وهكذا مثلاً ففي عام 1933، أي بعد ثلاثة عشر عاماً على قيام الدولة اللبنانية الحديثة برعاية فرنسا الدولة المنتدبة وعصبة الأمم، لم يتردد قانوني لبناني مرموق في أن يرى الطائفة المارونية، في معرض دراسته لتطور القانون الخاص، بمثابة «أمة». أنظر إبراهيم عوّاد، القانون الخاص بالموارنة في زمن الأمراء الشهابيين (1697-1841)، Ibrahim Aouad, *Le droit privé des maronites au temps des émirs Chihab (1797-1841)*, Librairie orientaliste Paul Geuthner, Paris, 1933 (réimpression en 1998): «منذ بداية وجودها في وسط كل شعوب الشرق ظلت الأمة المارونية تحافظ، حتى أيامنا، على ميزتين بارزتين تشكلان خصوصيتها وفرادتها: إخلاصها للكنيسة الكاثوليكية في روما وحبها لفرنسا البنت البكر للكنيسة»، (ص 6-7). ومن المؤسف أن نعت طوائف لبنانية أخرى بالأمة قد تكرر في دراسات جامعية حديثة.

شيعة لبنان هم أيضاً في موقع مختلف، إن من حيث الأهمية العددية المتنامية أم الأهمية السياسية المتسعة بفعل الدعم السوري والإيراني، على غرار الدعم الذي وفّرته فرنسا ثم الولايات المتحدة للموارنة حتى نهاية الستينات.

يمكننا إذن أن نتساءل، في هذه المناسبة، عن الأسباب التي تدعو أحياناً إلى تجاهل الحقائق الدولية والجغرافية للموارنة والشيعة مثلاً، وإلى أخذها في الاعتبار أحياناً أخرى، كما في حالة الأكراد والبربر. نجد أنفسنا هنا أمام التباس جديد وخلط بين المعنى الإتنولوجي التقليدي لمصطلح الأقلية والمعنى السياسي الحديث الذي ينطبق على الحالات التي يجري فيها تقليص الحقوق السياسية الخاصة بالأقليات ومشاركتها الناقصة في شؤون الدولة. وهكذا فالفرنسيون من البروتستانت هم أقلية عددية وطائفة دينية خاصة، لكنهم ليسوا أقلية إتنية منقطعة الجذور عن سائر المجتمع الفرنسي، ولا هم أقلية سياسية. وكذلك الحال بالنسبة إلى يهود فرنسا، حتى لو كان بعضهم ينتمي إلى أصول إتنية أخرى لا تعود إلى ديانتهم، إنما تنبع من أصولهم المغربية، سيما منها البربرية.

في زمن الحداثة لا يخطر في بال أحد أن ينظر إلى البروتستانت أو اليهود الفرنسيين كإتنيات أو فرق دينية بالمعنى التقليدي للعبارة. غير أن هذين المصطلحين يستعملان من غير تمييز عند الكلام على كل جماعات الشرق الأوسط ذات الخصوصيات الجزئية الدينية أو اللغوية، قياساً بالجماعة الرئيسية «العربية ـ السنّية» التي يفترض أن إيديولوجيتها تضبط أنظمة «الشرعنة السياسية للسلطة». ولكن، في هذه الحالة أيضاً، إذا كانت الإيديولوجيا العربية ـ السنّية على هذا القدر من الهيكلة والتماسك كما يفترض المختصون، لكونها تشرعن أنظمة الحكم، فكيف تفسّر حالات العنف في الجزائر ومصر وكلاهما مجتمع إسلامي، سنّي حصراً (باستثناء الأقباط الذين لم يعد لهم أي دور سياسي)؟ وكيف نفسّر الخصومات الحادة بين دول عربية سنّية، وهي خصومات تتحوّل أحياناً إلى حروب مفتوحة؟ وكيف يمكن تفسير أن تكون حكومات وأحزاب سياسية جماهيرية ذات دور كبير في تاريخ المنطقة خلال نصف القرن الأخير، مثل حزب البعث العربي والحركة الناصرية وحركة القوميين العرب، التي من المفترض أنها جسدت هذه الإيديولوجيا العربية السنّية، أن تكون مجرد أدوات إضافية في الحروب والانقسامات العربية؟

كذلك لم يؤدِّ ظهور الحركات الإسلامية، وكلها سنّية باستثناء حزب الله اللبناني، ولا نموها المشهدي على ساحة المنطقة، بالتوازي مع تراجع الإيديولوجيات القومية العلمانية وأحزابها السياسية القومية، إلى أن تكون رافعة إيديولوجية شاملة للأغلبية العربية ـ السنّية. ذلك أن هذه الحركات الرافعة راية الإسلام تشكل، في الحقيقة، عاملاً في الانقسامات والتوترات المتفاقمة داخل مجتمعات المنطقة وفي ما بينها. أما الأقليات، أي الجماعات

الإتنية المفترض أن تكون متماسكة ومتراصة، فلم يبلور أحد منها مشروعاً قومياً حقيقياً، بل على العكس من ذلك، شهدت هذه الجماعات في داخلها أو في ما بينها أعمال عنف خطيرة، بدل أن توحدها خصومة مفترضة داخل كل دولة مع الأغلبية العربية ـ السنّية المهيمنة. وهكذا تعرّض الموارنة والشيعة في لبنان وكذلك أكراد العراق، على سبيل المثال، لحروب أهلية دموية، ولاستقطابات متباينة في أهدافها السياسية وتحالفاتها الاستراتيجية الإقليمية، وشكّل ذلك مصدر مواجهات قاتلة داخل هذه الطوائف. أما في المغرب فالنخبة «الإسلاموية» تضم في صفوفها العديد من البربر، وكذلك الأمر في جزائر القبائل، مما ينبغي أن يؤدي إلى التخفيف من حدة الانقسام بين أغلبية عربية تحابي التيارات الإسلامية وبين مناخ القبائل المفترض أن يكون علمانياً متأثراً بالغرب.

والحقيقة أن الطوائف الأقلية تعاني من مشكلات التجزئة والانقسام والاصطفاف الفئوي والتحزب، التي تشكو منها الأغلبية السنّية المهيمنة، وتشاركها في خصائص إتنية وثقافية عديدة. وهكذا فالانقسام القائم بين جماعات ريفية وأخرى مدينية والتحزب لقوى محلية وإقليمية ودولية ـ وهو ما قد يتخذ أشكالاً إيديولوجية متمادية ـ والصراع على موارد الريع الاقتصادي، هي كلها عوامل حرّكت الأغلبيات والأقليات على حد سواء وتملي عليها تصرفات متشابهة.

غالباً ما ننسى، في الواقع، أن مجتمعات المنطقة تعددية بفعل التركيب المعقّد في الثقافات التي شُيّدت عليها البنى السوسيو ـ سياسية، وكذلك بفعل أنماط الحياة التي أدّى فشل التصنيع فيها وغيابه عنها إلى عجزها عن الاندماج في نسيج متماسك من المصالح الاقتصادية المشتركة. فوق ذلك، وكما أشرنا في السابق، لم تحقق المنطقة، التي ظلت تحت السيطرة العثمانية طيلة قرون خمسة، تحولاً وتطوراً في مؤسساتها، رغم قيام كل الأنظمة السياسية التي تعاقبت خلال العقود الأخيرة، ولا تزال مؤسسات النظام العثماني الأساسية، سيما قوانين الأحوال الشخصية المختلفة، وحتى القوانين القضائية، هي التي تحكم نظام الزواج والإرث، تبعاً للطائفة الدينية التي ينتمي إليها المواطن. كما أن قوانين الضريبة وملكية الأراضي بقيت تشكو من ضعف تماسكها، بسبب استنادها إلى جوهر القوانين العثمانية وإلى حداثة إقتصادية مجتزأة ومفككة.

هنالك، فضلاً عن ذلك، هويات أخرى غير الهوية الإسلامية أو العربية السنّية أو هوية الأقليات، ما زالت حية في المشرق العربي، منها الجماعات العائلية الكبيرة التي تدّعي نسباً ميتولوجياً إلى جذور بدوية سابقة على الإسلام، لكن تؤكد أرستقراطيتها الموروثة، ومنها كذلك الانتماء المديني مقابل البدو وأهل الريف، والنخب المتغربنة في مقابل الطبقات الوسطى من الأكثرية المفقّرة، والأمّيون ذوو التعداد الكبير في هذه المنطقة من العالم، هذا

إضافةً إلى فئات أنتجتها بنى اقتصادية غير مرئية لم تتمّ دراستها والتعرّف إليها (مثل شبكات التهريب وتجارة المخدرات).

إن مفهوم المجتمع التعددي بالذات، غير البدائي وغير الصناعي في آن، لم يتحول إلى عنصر لفهم طبيعة المجتمعات العربية، إذ ظلت النظرة إلى وجود مثل هذه المجتمعات غائبة عن الدراسات المتعلقة بالمشرق العربي، وظل النموذج الضمني للمرجعية هو المجتمعات الغربية الصناعية بنسخها القومية والعلمانية على الطريقة الفرنسية من جهة، والتعددية الثقافية بنموذجها الأميركي أو السويسري أو البلجيكي، المحصّنة بمؤسسات ديموقراطية، من جهة ثانية. ولم يخطر في البال وجود نموذج من المجتمعات في الشرق الأدنى يرقى إلى آلاف السنين، وتتقوض أركانه اليوم تحت وطأة تطورات المنطقة، من دون أن تقوم صيغة جديدة من المجتمعات، وذلك بسبب التقوقع على الهوية في العقود الأخيرة واستمرار استغلال وجود الطوائف العرقية والدينية والمذهبية في الصراعات السياسية داخل كل مجتمع أو في الصراعات على المنطقة بين القوى الإقليمية والدولية الكبرى، وبفعل التقاليد المتبعة داخل الجماعات الإتنية والدينية في المنطقة[1].

النظرة إلى هذه التعددية في الدراسات عن الشرق الأدنى ـ وهنا لبّ المشكلة ـ يلغيها الاعتقاد بأولية الثنائية التي لا تقبل المصالحة بين أغلبية يُنظر إليها على أنها متجانسة وأقليات متعددة. وأياً يكن عمق الدراسة التي يقوم بها البحاثة والمحللون، فالفروقات الطفيفة والعديدة التي يرونها بين فئات الأقليات على اختلاف طبائعها وخصائصها، والاستثناءات التي يأخذونها في الاعتبار، كما هي الحال في أقلية غير سنّية مهيمنة على أغلبية سنّية، فإن المقولة المفهومية الأساس في فهم واقع التعدد تبقى هي هي: «الأقلية». وينظر إلى هذه الأقلية ضمناً أو صراحة على أنها أقلية «قومية»، بالمعنى الذي أعطته الثقافة الأوروبية في القرن التاسع عشر لهذه العبارة. ويغدو الاختلاف، أياً تكن طبيعته ودرجته، مفتاح تفسير الأحداث والسلوكيات، ولا يغير في الأمر شيئاً أن تتشاطر الأقليات والأغلبية الدين أو اللغة والبُنى العائلية والقبلية والتعايش المديد، ولا يغير ذلك عند معظم المؤرخين طيف الرؤية المتمحور حول وجود هذه الثنائية غير القابلة للتوفيق.

من بين العوامل التي تسهل عقم هذه الإشكالية على محدد خاص للهوية، محدد تتفاوت قوته بالنسبة إلى الأكثرية، أن تحديد ماهية الأكثرية ذاتها من الناحية المفهومية يشكو هو الآخر من الضبابية، كما هو الحال بالنسبة إلى تحديد ماهية الأقليات. وهنا أيضاً يجري

---

(1) انظر حول هذه المسألة جورج قرم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم، دار النهار، بيروت، 1979. وكذلك «جيوسياسة الأقليات في الشرق الأدنى»، ناس وهجرات، رقم 1172-1173، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير، 1994 (بالفرنسية).

الغنية جداً في ممارسة التعددية الدينية في بلاد الهند، حيث يقدم لنا كتاب صادر حديثاً لمحة ممتعة عن طاقة الإسلام وقدرته على التفاعل الثقافي والتكيف والتوفيق بين المذاهب المتعارضة[1].

إن حرية التصرف بالتماسك المنهجي في دراسة الشرق الأدنى تعزى هنا أيضاً إلى طغيان ضمني للأنتروبولوجيا والإتنولوجيا التقليديتين على مناهج المستشرقين والمختصين بالإسلاميات. وقد بُني هذا المنهج على المحددات الجيوسياسية والتقاليد الثقافية المتينة التي استعرضناها في الفصول السابقة؛ وهو أيضاً محصَّلة تقاليد الثقافة الأوروبية بالتزاوج مع قراءة سوسيولوجية للصراعات، على الطريقة التي وضعها علم الاجتماع وعلم السياسة في الجامعات الأميركية وفرضا فيها نظرتهما إلى العلوم الإنسانية على الصعيد العالمي. فعلم الاجتماع يُفرِط، في الحقيقة، في استخدام مصطلح الصراع الإتني في كل حالات التوتر بين الطوائف والجماعات التي يمكن أن تتمايز باللون أو اللغة أو الدين أو المذهب، داخل الدين نفسه، ما يعيدنا إلى المشكلة الأساس التي حددناها في المقدمة، ألا وهي تماسك محددات الزمان والمكان والفضاء وتجانسها، من أجل فهم تاريخ المنطقة وتحديد إشكالياته الملائمة لحاضره ومستقبله.

إن الجهاز المفهومي لفهم الاختلاف والآخر ليس ملائماً بصورة كافية لدراسة المنطقة، حيث يبدو تصنيف الجماعات في «شعوب» و«أعراق» و«إتنيات» و«فرق» و«أمم» غير عملي في مجتمعات تعددية في الأساس، تشكّل منها هذا الجزء من العالم منذ أقدم العصور. أما المقاربة التاريخية التي تحصر تحليل وجود الأقليات الإتنية والقومية أو الدينية في هذه المنطقة فليست أكثر ملاءمة من المقاربة التي تحصر المحدد بشمولية الإسلام في مجتمعات المنطقة.

والواقع أن المراقبين، حتى إن اعترفوا بعدم وجود دول قومية في المنطقة بالمعنى الأوروبي للكلمة (أو بعدم وجود معادل للمؤسسة الهرمية الكنسية المسيحية في الديانة الإسلامية)، إلا أنهم لم يبنوا على الشيء مقتضاه، أي لم يستخلصوا من ذلك الاستنتاجات

---

(1) Jackie Assayag, *Au confluent des deux rivières. Musulmans et Indiens dans le sud de l'Inde*, Presses de l'École française d'Extrême-Orient, Paris, 1995. يسرد المؤلف في مقدمته المحاذير المنهجية التي ينبغي أن يتنبّه البحث إليها: الحذر من «الكلام الذي لا يتطابق مع الواقع الفعلي»، الحذر من مقاربة سوسيولوجية «أحادية الرؤية»؛ فتح الإشكالية على معطيات أخرى غير وصف المواجهات بين الطوائف، خشية الوقوع في مطب كتابة شائعة ومكررة؛ الحذر من التعميمات الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية في ما يتعلق «بوضع المسلمين في الهند»، لأن «هذه التصورات، كما يقول الكاتب، تعتبر حقائق ميدانية ما هو في حاجة إلى الدرس والفهم» (ص 12). هذا الصنف من المحاذير المنهجية هو أكثر ما تحتاج إليه الكتابة عن المنطقة.

الضرورية على صعيد إعادة التنظيم الضرورية لحقول البحث وتقنياته. ومردّ ذلك أن غياب البنى التوحيدية للدولة القومية يستدرج بصورة آلية وعفوية تطبيق المنهج الإتنولوجي والمقاربة الأنتروبولوجية الجوهرانية، بحيث لا تُرى إلا عوامل التفرقة. فيغدو من العسير رؤية عوامل الوحدة، بالرغم من الهيمنة المطلقة للمحدد الديني في منهج البحث؛ وتالياً يغدو المحرك الأساسي لتاريخ المنطقة هو التجزئة، ويصبح المفتاح الوحيد للتفسير والتحليل كون الإسلام، في بحثه المتواصل عن المجتمع المثالي الكلي والشمولي، عاجزاً عن قبول أي نوع من التمايز مهما كان غير ذي شأن. ويقول ب.ج. ڤاتيكيوتيس، في إطار بحثه عن تفسير حدة مشكلة الأقليات في الإسلام: «السلطة داخل الدولة أو داخل الجماعة تنبع، في الأصل، في نظر الإسلام، من إيمان إتني، والمسلمون لا يرغبون في أن يشاركهم الآخرون في سلطة أوكلها اللّه إليهم»[1].

يصح الأمر ذاته على التبرير الذي يقدمه مختلف مختصي الشرق الأوسط لأولوية المحدد الديني لتفسير واقع هذه المجتمعات التعددية. البدهية المركزية التي يستند إليها علماء الأنتروبولوجيا الغربيون المختصون بالإسلاميات، الذين يطرحون استحالة الفصل بين الزمني والديني في المجتمع الإسلامي، قد تعود بالنسبة إليهم إلى التجربة الأوروبية بالذات، حيث الصراع ضد البنى المؤسساتية المهيمنة في الكنيسة الكاثوليكية ـ وهو صراع مكّن الدولة القومية الحديثة من الظهور ـ قد ترك آثاراً مؤلمة في الذاكرة الأوروبية. غير أن غياب التنظيم الكنسي عن الإسلام يجعل استعمال إشكالية الفصل بين سلطة زمنية وسلطة دينية، كما حصل في التاريخ الأوروبي، لا تتناسب مع وضع المجتمعات الإسلامية. والواقع أن السلطة في الإسلام ليست إلا سلطة زمنية، وأن اللجوء إلى الإكراه لفرض احترام العقيدة أو الطقوس الدينية على الدوام مرتبط بمشيئة الحاكم، وتحديداً بسبب غياب المؤسسات المشابهة للمؤسسات الكنسية. وحين احتكّت المجتمعات الإسلامية بالغرب، اكتشف القادة ورجال الدين والنخب الثقافية المحلية تنظيم الكنيسة وبناها، واستلهموا من ذلك ضرورة العمل على إقامة مؤسسات دينية وعلى تنظيمها. هذه المثاقفة اللاواعية كلياً بين الدولة الإسلامية والمؤسسات المسيحية والمؤسسات السياسية الحديثة أفضت إلى زيغ فكري تجسّد في قيام «جمهوريات إسلامية»، وفي دساتيرها أن الإسلام فيها هو «دين الدولة»، وهي مصطلحات لا تنسجم أبداً مع القانون العام الإسلامي، بتأويلاته الشيعية أو السنّية.

ذلك لا يعني طبعاً عدم وجود تنظيمات جماعية قوية تشكّلت في تاريخ الشرق الأدنى في غياب الدولة القومية. ذلك أن البنىٰ السياسية العثمانية التي تسلطت على الشرق الأدنى

---

(1) P. J. Vatikiotis, *L'Islam et l'État*, *op. cit.*, p. 42.

طيلة قرون أربعة عززت هذه التنظيمات، فكرّس نظام الملل تباين التشريعات القانونية بين المسلمين وغير المسلمين داخل السلطنة العثمانية. غير أن الأوضاع أخذت في التطور بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر، ما ولّد توترات وأحداثاً وتغييرات كبيرة على صعيد النخب والظروف الاجتماعية الاقتصادية، فتبدّل وجه المنطقة ومجتمعاتها بفعل الاستعمار الأوروبي والصراع على النفوذ الجيوسياسي بين القوى الكبرى والسلطنة العثمانية الزائلة وقيام دول جديدة وزوال الاستعمار وتوالي الثورات.

ولئن لم توجد الأمة، بالمعنى المعاصر والديموقراطي للكلمة، في الشرق الأدنى، فذلك لا يعود إلى خصوصيات دينية أو إتنية ذات طبيعة جوهرانية، بل إلى تطورات تاريخية متباينة، سيما التطور الاقتصادي، وإلى صراعات جيوسياسية شديدة التأثير على مجتمعات الشرق الأدنى؛ ذلك أن النخب المنتمية إلى «الأقليات» أو إلى «الأكثرية» خضعت كلها لتأثير الأفكار الأوروبية. وبقيت القضية المركزية من دون حل، وهي قضية إيجاد «الأمة» وتحديد هويتها وبنائها وترسيم حدودها الجغرافية وإقامة نظام سياسي توافقي يحظى بالشرعية والاحترام. وقد تبلورت بفعل أفكار الحداثة صيغ وشعارات كالأمة الإسلامية والأمة العربية، إلى جانب أمم صغيرة «اللاأقليات» ودول عربية «قطرية»، وظل الأساس الاقتصادي الذي نهضت عليه الحداثة غائباً على الدوام.

ومع غياب الأمة ظل الشعور بالاضطهاد، أكان هذا الشعور عائداً إلى الاعتقاد بالانتماء إلى «القومي الإسلامي»، أو إلى أمة عربية ذات طابع علماني، أو إلى أمة عربية-إسلامية، أو الانتماء إلى كيانات «أقلوية»، فإن معايير تحديد الهوية بالدين أو القومية أو الانتماء إلى أقلية تخلق في الحقيقة شعوراً مأسوياً بالعجز والقهر، وهو شعور تفاقم بفعل الحروب الأهلية والإرهاب والضغوط والتدخلات الخارجية.

ضرورة الفصل بين التاريخ الدنيوي والتاريخ الديني

إن فهماً صحيحاً لتاريخ المنطقة وإعادة ترتيب الذاكرات الجماعية يتطلب أن يخضع تاريخ الديانة الإسلامية لوصف تطوراتها، على غرار كتابة تاريخ الكنيسة أو الديانات الأخرى الكبيرة[1]. وإذا كان الإسلام قد خرج أصلاً من الجزيرة العربية، فإن المشرق

(1) من الملاحظ أن مؤلفات كثيرة حول تاريخ اليهودية، سيما منذ نشوء الحركة الصهيونية وقيام دولة إسرائيل، تنحو منحى الدراسات التاريخية عن الإسلام، من ناحية تأكيد تواصل تاريخي، هوية ثابتة ونزعة لا تتأثر بالتطورات التاريخية بل تقذفها إلى شمولية. وبالرغم من شروحات وأبحاث مثيرة حول تنوع طرق ممارسة الديانة اليهودية في العالم، لا يتم المساس بتماسك المفاهيم والتوصل إلى فصل التاريخ الدنيوي عن التاريخ الديني.

العربي لم يبقَ طويلاً مركز الثقل الأساسي فيه، وهذا ما سبق أن استنتجناه، إذ صار الإسلام ديناً آسيوياً وانتشر خلال عصور في أطراف أوروبا (إسبانيا، صقلية وجنوب إيطاليا، وفي بلاد البلقان لاحقاً، مع العثمانيين).

ولكي نتوصل إلى رؤية واضحة، فإن تاريخ الإسلام يجب أن يصبح جزءًا من التاريخ الديني، بحيث لا يبقى الشرق الأدنى مركزه المهيمن الدائم. كما أن المسيحية ليست واحدة ولا اليهودية ولا البوذية ولا البراهمانية، فالإسلام أيضاً ليس إسلاماً واحداً، بل هو أنواع من الإسلام بفروع عديدة وبنى لاهوتية واجتهادات شديدة التنوع. إن الاطلاع على المتغيرات والتنوع العائد إلى الزمان والمكان، بحثاً عن سبر أغوار الظاهرة الدينية نفسها، شرط أولي للتعرف إلى الذاكرات والأنواع المختلفة من التراث التاريخي.

والحال، حتى عندما ينكبّ أهم الباحثين العرب والأوروبيين على دراسة تطور الديانة الإسلامية ومؤسساتها، فهم يستبعدون من الدراسة الإسلامَ الهندي والماليزي والأندونيسي والأفريقي، وإن توسع إطار الدراسة فقد يشمل، في الحد الأقصى، الإسلام الأندلسي والتركي والفارسي؛ وغالباً ما يميل المفكرون العرب في نظرتهم، إلى أن الديانة الإسلامية أخذت بالتراجع الفظيع مع نهاية الدولة العباسية وإقفال باب الاجتهاد الديني؛ ويعزى هذا التراجع إلى السيطرة التركية، من دون أن يُطرح التساؤل حول صوابية هذا الحكم، أو أن تتسع دائرة البحث لتشمل مناطق جغرافية ظل الإسلام يشكل فيها لفترة طويلة عاملاً حضارياً مهماً. وتلتقي النظرتان العربية والأوروبية، اللتان تتبادلان التأثير، على هذا الصعيد، وإن أفضت كل منهما إلى استنتاجات متباينة أو متعارضة مع الأخرى. فهناك فعل انعكاس المرايا، كما سبق أن ذكرنا.

يعود ذلك إلى استحالة الفصل، في نظر الثقافتين الحديثتين، الأوروبية والعربية، بين التاريخ الاجتماعي السياسي الدنيوي، في المجتمعات التي يسود فيها الإسلام أو يشكّل أحد دياناتها الأساسية، وبين تاريخ الديانة والحضارة الإسلاميتين بالمعنى الدقيق للكلمة. فلا يتجاسر أحد على فصل الحقل الديني عن الحقول السياسية والإتنية والقومية، بحجة واهنة ترى أن المسيحية قادرة على الفصل بين الزمني والروحي في حين أن الإسلام يدمجهما دمجاً تكوينياً. وبذلك تجافي هذه الحجة القواعد العامة في عمل المجتمعات، فتمنح المجتمعات الإسلامية خصوصية استثنائية، وتغفل مساهمات علم اجتماع المعرفة بفعل رسوخ المقاربات الأنتروبولوجية التقليدية عند العرب والمختصين الغربيين على حد سواء، سيما أن البحوث عن الشرق الأدنى لا تشي بأي تأثير لكتابات موريس هوالبوتش عن تشكُّل مختلف أنماط الذاكرة الجماعية. يحلل هذا الكاتب بطريقة مدهشة خصوصية عمل مختلف أنماط

الذاكرة والأنماط التي تستحضر فيها الجماعات ماضيها، ويعيد تشكيل عمل الذاكرات الفردية والعائلية والتاريخية بطريقة يمكن تطبيقها على مجتمعات عديدة[1]. ويمكن أن يطبق على الديانة الإسلامية وكل ديانة أخرى ما وصف به الذاكرة الدينية الجماعية بأنها إعادة إنتاج أسطوري، وما أقامه من تمييز بين التراث العقيدي والتيارات الزهدية والناسكة في المسيحية[2].

على هذا الأساس مثلاً يبدو أن مؤسسة الخلافة، التي يفترض بها أن تجمع شمل المسلمين في بنية سياسية واحدة، لم تعد قادرة على ممارسة دورها منذ دخول الدولة العباسية في الانحطاط في القرن العاشر. كما أن التشريعات والاجتهادات الإسلامية تكيفت من دون حرج، بوجود سلطات زمنية عاملة خارج أي إطار مؤسسي أو بمؤسسات اسمية لا سلطة لها. مع ذلك يصرّ الكلام المعاصر حول الإسلام في الكتابات الأوروبية، كما في نصوص الحركات الإسلامية، على تصور الأمة[3] والخلافة كمفهومين راسخين في المجتمعات الإسلامية، وعلى تصوير المسلم، أنّى وُجد، ضحية ألم نفسي عميق بسبب تفكك الأمة وزوال الخلافة، وعلى تصوير الفصل، الذي عممته الحداثة الأوروبية على العالم، بين الزمني والروحي، عاملاً إضافياً من عوامل المعاناة والكبت في المجتمعات الإسلامية. ونجد المفارقة نفسها في قدرة الديانة الإسلامية على تقبّل التعددية الدينية، لا في ما يخص الديانتين التوحيديتين الكبريين فحسب، بل تجاه الديانات غير التوحيدية، كالزرادشتية في إيران والهندوسية في الهند والبوذية في أندونيسيا وماليزيا، وذلك رغم التعاليم القرآنية الداعية إلى مقاتلة الكفار حتى إبادتهم نهائياً.

إن التمييز بين «المدينة الإسلامية» الفاضلة المربوطة بروابط الإيمان، أنّى يتواجد

---

(1) Maurice Halbwachs, *Les cadres sociaux de la mémoire* (1925), ainsi que *La mémoire collective* (1950)، وهما كتابان أعيدت طباعتهما في منشورات ألبان ميشال، باريس، 1994 و1997 على التوالي.

(2) *Les cadres sociaux de la pensée, op. cit.*, pp. 178-221.

(3) في الثقافة الإسلامية، الأمة (الأم، الأصل) هي مفهوم ديني، وهي تعني جماعة المؤمنين ذات الطابع الروحي؛ ثم انحرفت، تحت وطأة الأفكار الأوروبية، لتتخذ طابع القومية الدينية، وأنماطها الحديثة في التيارات الإسلامية، في حين يستعمل القوميون العرب المعاصرون هذه الكلمة بمعنى الانتماء إلى أصل إثني مشترك أو بالمعنى الثوري الحديث «الأم ـ الوطن» أكثر من استعمالهم إياه بالمعنى الديني على وجه حصري. أما الثقافة الإسلامية التقليدية فهي تستعمل كلمة «جماعة» للتعبير عن طائفة دينية منظمة تنظيماً سياسياً. والحقيقة أن الثقافة العربية التقليدية، في نسختها الدينية أو الدنيوية، لم تعرف في الأصل ثنائية الأقلية/الأكثرية التي جاءت من الثقافة الأوروبية.

المؤمنون، وبين حقيقة المجتمعات المتمايزة بالتاريخ والجغرافيا والأصول الإثنية، ليس أمراً معترفاً به، وحين يؤخذ في الاعتبار، فذلك لتوكيد صحة المحدد الديني للهوية لا للتقليل منه. وكما رأينا في الفصل الأول، فإن الفارق بين النموذج المثالي والواقع المجزأ يغدو، في نظر المختصين بالإسلاميات، حجة إضافية لفهم واقع المنطقة في ضوء تحلل منظومة القيم الدينية. ويغدو هذا الفارق، في ضوء الإشكالية المتداولة، مفتاحاً أساسياً لتفسير حالات الزعزعة والعنف وغياب الشرعية عن القادة السياسيين المحليين. من هنا يظهر في الدراسات الإسلامية المعاصرة أن عدم الاستقرار وفقدان الشرعية ليس مردّهما إلى حالات التفاوت الاجتماعي وإلى الشعور بالذل الناجم عن الانحطاط وتداعياته المأسوية مجسدة في الحروب والعنف ولا إلى تدخل القوى الدولية في حياة مجتمعات المشرق العربي، بل إن ما يفسّر ذلك ويوضح أسباب القلق هو توتر ذو طابع عقيدي-ديني بين نموذج المدينة الفاضلة المقدسة وبين الواقع المدنّس. وبهذا يغدو «العالم الإسلامي» مجتمعاً لازمنياً يعيش خارج التاريخ، كالمجتمعات الجاهلية أو البدائية.

غير أن مؤرخاً مختصاً بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط، هو كلود كاهين، يطرح السؤال عن أسباب ميل العديد من المؤرخين المسلمين المرموقين إلى التركيز على تاريخ المجتمعات التي يتحدرون منها وينتمون إليها أكثر من تركيزهم على التاريخ الشامل للمجتمعات الإسلامية. «من المعروف أن لدى المسلمين وعياً عميقاً ودائماً بالأمة، حتى إن كان تجسّده على الصعيد السياسي مستصعباً. والأمة هي، على الصعيد الأخلاقي والمعنوي، جماعة المؤمنين بالإسلام، بصرف النظر عن العرق والموقع الجغرافي وعن اللحظة التاريخية. وإذا كان علينا أن نتوقع، في حضارة تملك حسّ التاريخ، أن يكون الوعي بالأمة مترافقاً بهمّ معرفة التاريخ الحقيقي لكل الشعوب الإسلامية، غير أننا نجد أنفسنا أمام واقع غريب، وربما لم يكن ملحوظاً، هو الغياب شبه التام لمثل هذا الهم، وإن ظهر فإن ظهوره جاء متأخراً»[1].

لهذا يبدو ضرورياً أن يعاد النظر بهذه الفرضيات التي تجعل الديني أساساً في معرفة أوضاع الشرق الأدنى، ولا يقلل ذلك من قيمة بحوث الاستشراق والأنتروبولوجيا الدينية

---

(1) Claude Cahen, *Les peuples musulmans dans l'histoire médiévale*, Institut français de Damas, 1977, p. I. («أفكار المؤرخين حول معرفة العالم الإسلامي»)، ويضيف الكاتب في معرض تساؤله: «يبدو من الصعب تفادي الاستنتاج أن تاريخ مختلف البلدان الإسلامية، وبسبب من خصوصية كل منها، هو في حد ذاته أقل أهمية من المساهمات التي قدمتها هذه البلدان إلى الحضارة المشتركة، أو من الصور الجغرافية التي تتلاصق لترسم صورة شاملة عن دار الإسلام. ولا يشكل مثل هذا الاستنتاج، إذا وجد، تفسيراً حقاً، إلا أنني أعترف هنا بعدم كفاءتي»، ص 5.

الإسلامية؛ لكن من الضروري، في لحظة ما، تدوين المعارف وعقلنتها، والتمييز بين الأزمنة، والاعتراف بأن ما يجمع مجتمعات الشرق الأدنى، في بداية هذا القرن، مع ماضيها المُؤَمْثَل، ليس أكبر مما يجمع إيطاليي النهضة أو المعاصرين بالإمبراطورية الرومانية، أو يوناني ما بعد سقوط القسطنطينية بالأثينيين أو المقدونيين زمن الإسكندر.

الخطوة الأولى المفترضة في هذا المجال هي الفصل الضروري، في المقاربة التاريخية، بين التاريخ الديني والتاريخ الدنيوي، وهو فصل من شأنه رسم حدود لموضوع الدراسة التاريخية، والخروج من الأنتروبولوجيا الدينية الرتيبة عن الإسلام، وإعادة اكتشاف شعوب ومجتمعات، بخصوصياتها المميزة وتاريخها ونمط حياتها الاجتماعية، خارج النظر إليها كمجتمع كلي لازمني وخيالي، أو كمجتمع منمّط ومحددة هويته بالدين الإسلامي أو «بالواقع الأقلّوي». ويفترض ذلك وجود تمييز آخر، بين حقل التاريخ وحقل الأنتروبولوجيا الدينية؛ ذلك أن غياب مثل هذا التمييز عن الدراسات الأكاديمية الأوروبية والأميركية، سيما في ما يتعلق بالشرق الأدنى أو بالشرق الأوسط، هو مصدر جهل دائم بالتارخ السياسي الحقيقي؛ وهو يفضي، فوق ذلك، إلى التقليل من أهمية المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها شعوب المنطقة.

ومن المفيد أخيراً أن نميِّز في تاريخ المنطقة العصر الوسيط، وهو العصر الذهبي، عن سواه في تاريخ الشرق الأدنى الطويل، الإسلامي وما قبل الإسلامي. وليس من الممكن، من أجل وضع الشرق الأدنى في إطاره التاريخي، الاكتفاء باعتبار هذا العصر الذهبي حاضراً في كل لحظة، عبر كلمات سحرية مثل الأمة والإسلام ودار الإسلام والجهاد، وكأنه تاريخ معاش في اللحظة الراهنة[1].

---

(1) يمكن العودة إلى كتاب كليفورد غيرتز *Observer l'Islam. Changements religieux au Maroc et en Indonésie*, la Découverte, Paris, 1992، وهو يشكل دراسة مميزة في الفصل بين التاريخ الدنيوي والممارسة الدينية، ويرى في هذه الأخيرة «مظهراً عاماً من الحياة الروحية»، ويفسر غيرتس «الهوة العميقة» القائمة دوماً بين «ما يوحي به القرآن أو ما تظن التقاليد السنّية أنه يوحي به، وبين ما يعتقد به أناس ينتمون إلى الإسلام. وإن اتسعت هذه الهوة فهي كانت دوماً كبيرة، ويصعب أن نبين ما إذا كان الفلاح الأندونيسي أو الراعي المغربي في القرن الثامن عشر أقرب إلى إسلام الشافعي أو الغزالي من شبيبة جاكرتا أو الرباط التي تعيش على النمط الغربي» (ص 29). ويشدّد غيرتس على ضرورة احترام «الحقب التاريخية» التي يدونها، كما يقول، «يبقى وصف الماضي مجرد كاتالوغات أو حكايات الجن» (ص 34). ومن المفيد، في نظر الكاتب، «عزل الموضوعات المفهومية، والبحث عن روابطها ومن تجلياتها الرمزية والنماذج تعبيرها الثقافي، بطريقة دقيقة جداً، حتى لا تبقى الأفكار عائمة في عالم خيالي على النمط الأفلاطوني، أي حتى تسمى الأشياء بأسمائها وتتموضع بدقة» (ص 34). وينبغي، في نظره، دراسة هذه الموضوعات المفهومية و«في أي صنف من الأنظمة الاجتماعية» أمكنها أن تظهر وتتطور (ص 34).

مثل هذه المقاربة تعني، في الواقع، أن يُنظَرَ إلى الشرق الأدنى كما لو أن الخلافة العباسية أو الأموية لا تزالان قائمتين وتقومان بتنظيم حياة الشعوب. هذا ما أشار إليه مختصان بشؤون الحضارة الإسلامية في أوجها، حين كانت تضمُّ تحت جناحيها مجموعة شعوب أكثر تنوعاً مما هي عليه اليوم، واعترضا على «ميل مشترك إلى الحديث عن حضارة إسلامية أصلية لا تشبه إلا ذاتها»؛ وأثار الباحثان الشك بمصطلح «حضارة إسلامية اعتبرت على الأغلب كحضارة لازمنية»[1].

ذلك يعني في الحقيقة أن نتحدث عن اليونان وإيطاليا كما لو أن الغابر من تاريخهما وتراثهما ما زال ينبض حياً في الحياة اليومية الراهنة، وهو يعني أيضاً ألا نرى في الجهود من أجل الوحدة الأوروبية إلا استعادة لصدى المملكة الرومانية الجرمانية، الراسخة في أعماق الوعي الأوروبي.

من المهم هنا التذكير بكتاب هنري لاووست المهمّ، الذي يتناول فيه الإسلام لا من زاوية الأنتروبولوجيا الاستشراقية، بل من زاوية التاريخ الديني بالمعنى الدقيق، وبمنهج مقارن. يقول الكاتب: «إن عدم وجود إكليروس في الإسلام، فضلاً عن إمكان أن يتاح لكل مؤمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، شرط توافر الثقافة والمعرفة الضروريتين، يجعلان الإسلام أكثر الأديان علمانية»[2]. وهكذا يتأكد لنا كم أن مثل هذا الحكم، الذي أطلقه بحاثة مثل لاووست، يسير عكس كل الفرضيات القائلة باستحالة الفصل بين الزمني والروحي في الإسلام.

يستعرض لاووست الفتن الحادة التي تعرضت لها مؤسسة الخلافة منذ البداية، غداة موت النبي، ولا يتردد في التوكيد: «الخلفاء الراشدون ومعهم معاوية كانوا من قريش. مع الخوارج تأكد حق المؤمنين لا في التمرد فحسب على الخليفة، إذا ارتكب الكبيرة، بل حقهم أيضاً في اختيار قادتهم بحرية، حتى لو من غير قريش. محلَّ فكرة الخليفة الأوحد الذي يميل إلى التسلط، حلت فكرة التنوع السياسي الذي جسّدته الوقائع؛ فالخوارج، الأكثر

---

(1) D. et J. Sourdel, *La civilisation de l'Islam classique*, Arthaud, Paris, 1976, p. 13 et p. 467، في ما خص عبارة الحضارة الإسلامية «اللازمنية». يقول الكاتبان في مقدمة كتابهما: «إن علامات هذا الإيمان البسيط، المترافقة مع التزامات اجتماعية وفردية مرمزة منذ زمن طويل، هي من التميز بحيث إنها نمّطت وتنمّط اليوم أيضاً، كثيراً من المظاهر النفسية والعادات الاجتماعية لدى المؤمنين. من هنا يبرز الميل المشترك إلى الكلام عن حضارة إسلامية أصلية تشبه ذاتها دوماً ونعثر عليها في مناطق جغرافية شتى، وهي التي تشكلت منذ بدء الدعوة الإسلامية التي أطلقها النبيُّ محمد والوحي القرآني، ثم استمرت من دون تعديلات كبيرة، بعد أن جمعت كل ممثلي العالم المؤسلم في جماعة واحدة هي «جماعة المؤمنين» (ص 13).

(2) Henri Laoust, *Les schismes dans l'Islam. Introduction à une étude de la religion musulmane*, Payot, Paris, 1965, p. 370.

ديموقراطية وعدالة، تميزوا أيضاً بصرامة أخلاقية لافتة، ووقفوا بحزم ضد كل التنازلات والمساومات التي كانت تستدعيها ممارسة السلطة»[1].

ويضيف لاووست، عن قضية الخلافة أيضاً: «إن ضرورة انقسام الأمة إلى دول متعددة أمر معترف به لدى الخوارج، ويمكن القول إن حركة الإصلاح المعاصرة كان عليها أن تتكيف مبدئياً مع التعددية السياسية، ضمن حدود تبنّيها لموجبات القوميات المهيمنة، علماً أن التاريخ الإسلامي قدّم عبر العصور نماذج ثابتة لهذه التعددية»[2].

ويقول لاووست، في معرض حديثه عن السنّة التي يعتبرها معظم المختصين في شؤون الشرقين الأوسط والأدنى بمثابة الأساس الإيديولوجي الذي انبنى العالمان العربي والإسلامي عليه: «غير أن التيار السنّي الذي ظل يجسد الأغلبية لم ينجح أبداً، رغم اهتمامه الكبير أحياناً بممارسة سياسة تقوم على المساومة والواقعية، في تحقيق الوحدة التي كان ينشدها، وظهر هو بالذات أكثر تشتتاً وتنوعاً مما حاول منظروه الكبار أن يصوّروه»[3]. نحن هنا على الطرف النقيض من النظرة الحالية إلى الإسلام في معظم تحليلاتها، والمستندة إلى كلام «الفقهاء الكبار» وإلى الكلام الحماسي لقادة الحركات الإسلامية وحدهم، وهي نظرة تحصر وصف حياة المجتمعات في شمولية هذا الكلام التقليدي.

حين يتم تناول الإسلام، في الواقع، كديانة لا «كحقيقة اجتماعية كلية»، على طريق الإتنولوجيا التقليدية، أو على طريقة بعض الاتجاهات السوسيولوجية المتأثرة بالإتنولوجيا، يمكن أن تظهر الحقائق التاريخية وتبين واقعاً من نوع آخر؛ عندئذ تنفتح النظرة المقارنة الثرية على ديانات أخرى ومجتمعات أخرى، بدل أن تبقى منغلقة على جوهرانية وعلى نزعة ثقافوية تفضيان إلى إفقار النقاش والتحليل بصورة ملحوظة. وفي هذه الحال تظهر بوضوح التأثيرات القوية السابقة للإسلام، التي ساهمت في بناء الإسلام و«حضارته التقليدية» والتي يمكننا في هذه الحال الاعتراف بأنها زالت زوالاً نهائياً.

تبرز إذّاك مشكلة تتعلق بمدى ملاءمة المناقشات التي تطرحها إشكاليات من النوع المحابي أو المجافي للإسلام، وهي لا تنظر إلى مصير الشرق الأدنى وتحديثه إلا من خلال «الصحوة» الإسلامية، مجسّدة بنهوض الحركات السياسية المحلية الإسلامية، التي تعشش في داخلها بذور الانقسامات والصراعات والتجزئة وتبقى كامنة تحت وهج «الانبهار بالإسلام».

---

(1) م ن، ص 413؛ الخوارج (أو المذهب (الإباضي) هم العرب الذين رفضوا المساومة بين الخليفة الرابع، الإمام علي، صهر النبي وابن عمه، وبين معاوية، والي دمشق الذي طالب بالخلافة وأسس الدولة الأموية في أعقاب مقتل الإمام علي.

(2) م ن، ص 432-433.

(3) م ن، ص 458-459.

إن إشكاليات التحديث عبر الممر الإلزامي، أي الإسلام، تندرج في سياق القواعد المنهجية في علم الاجتماع الأميركي[1]. وهكذا تحتل الحركات السياسية الإسلامية حقول الدراسة كلها، ويقام تواصل تاريخي مصطنع بينها وبين مؤسسات الإسلام التقليدي في عصوره الأولى.

لقد غابت غالباً، إذن، عن التحليل المركّز على نموذج تاريخي شمولي ومثالي ولا زمني، ممتد من القرن السابع حتى أيامنا، غابت ظاهرات انقطاع التواصل وتجزئة الوعي الجماعي والتطورات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة والانقلابات التي زعزعت البنى الاجتماعية للذاكرة التي تكلم عليها هولبواتش Halbwachs، والخصومات والنزاعات الجيوسياسية الإقليمية، وهي إن كانت حاضرة في التحليل فلكي تبرز دوام الشخصية القاعدية التي صاغتها قدرة الإسلام الكلية المفترض فيها تنظيم حياة المجتمعات، بمعزل عن التغيرات والانقطاعات التاريخية. وفي موازاة ذلك راح الوعي الأوروبي يؤكد صراحة وجود تواصل تاريخي بين الممالك العبرية القديمة ودولة إسرائيل التي تأسست عام 1948، وبذلك تصير شرعية الدولة الإسرائيلية من منظور التواصل التاريخي طبيعية أكثر فأكثر، في نظر الثقافة الغربية، ما دام أن العالم الإسلامي ينظر إليها باعتبارها تمتاز بالتواصل المصطنع نفسه، الذي لا تزال الثقافة العربية تؤمن به.

من المهم هنا ملاحظة الحقد الذي تمحوره الحركات الإسلامية على العلمنة الغربية والحطّ من شأن الفكر العلماني العربي. ففي الكتابات الإسلامية تعني العلمنة «ضياع الهوية» وتعني «عدواناً ثقافياً» على المسلمين. أما فقهاء الحركات الإسلامية، المشبعون بهيمنة الفكرة القائلة بشمولية الإسلام، فهم يرفضون العلمنة رغم أنهم يستعملون إشكاليتها الأصلية، أي ثنائية الزمني والروحي، وهي مفاهيم لم تكن معروفة لدى فقهاء العصر الذهبي في الحضارة الإسلامية فيؤسسون على هذه المناهضة نوعاً من وطن معادٍ للغرب[2]. أما

---

(1) في إطار هذا النوع من التحليل كان يرى علم الاجتماع الأميركي، منذ عقود، أن تحديث المجتمعات غير الغربية وعلمنتها شكل نجاحاً؛ أنظر مثلاً المؤلفين القيّمين لـ: Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society; Modernizing the Middle East*, The Free Press, New York, 1958؛ وكذلك *Religion and Political Modernization*, sous la direction de Donald E. Smith, Yale University Press, New Haven, 1974.

(2) وهكذا لم يتردد أحد المثقفين المصريين الإسلامويين في أن يقرن العلمانية بالخيانة، وذلك في مقالات ساجل فيها زملاء له عقلانيين وعلمانيين. أنظر محمد مورو، علمانيون وخونة، دار الروادة، القاهرة، من دون تاريخ. وعلى الغلاف عناوين فرعية كثيرة: «من هم العلمانيون؟ واجب المسلم تجاه العلمانية، العلمانية: الأصول المظلمة... التأثيرات المفسدة»، لكن الأكثر خطورة أحياناً أن بعض قدامى المثقفين العرب الذين ناضلوا في صفوف أحزاب علمانية استسلموا لتأثير عودة الديني إلى حياة المجتمعات محلياً وعالمياً وخلطوا بين العلمانية والقضاء على الشخصية القومية (أنظر لاحقاً).

«الصحوة الإسلامية» ـ وهذه عبارة شائعة ومتداولة ـ، فلا تَني تترك صدى في بعض أوساط الرأي العام العربي، من الذين رأوا فيها نوعاً من الثأر ضد الغرب، بعد فشل القومية العلمانية، وذلك بالرفض المطلق للتثاقف معه، في واحدة من القيم الكبرى للحضارة الأوروبية.

فيما يعتقد منظرو الحركات الإسلامية بإنجازهم قطيعة مع الثقافة الغربية، تعزيزاً لاستقلال مجتمعاتهم، فهم في الحقيقة يديمون تبعية «العالم الإسلامي» الفكرية لمنهجيات ونظم الإدراك المعتمدة في النظرة الغربية. فالعلمانية ليست، في الحقيقة، ميزة «قومية» أو «إتنية» خاصة بالشعوب الغربية، كما يحلو للحركات الإسلامية أن تضمره في حربها على العلمنة، بل هي صيغة من تنظيم السلطة وإعادة تنظيم الروابط الاجتماعية، ولدت تاريخياً في الغرب، لا لأن المسيحية تفصل، في مبادئها، الزمني عن الروحي، فصلاً لم يكن حتى مقبولاً ومفهوماً طيلة عصور، بل، بالتحديد، بحثاً عن حل عملي لمعضلة الحروب الدينية الأهلية التي كانت تهدد مستقبل المجتمعات المسيحية[1].

إن حظر توظيف العامل الديني في حلبة السياسة هو ما يشكل بالذات جوهر ممارسة العلمنة. لكن في ظروف إخفاق المجتمعات العربية وانحطاطها، تمّ اعتبار هذا الخطر بمثابة بدعة تقلق راحة المجتمعات الإسلامية. إلا أن هذا الحظر وحده هو السبيل الوحيد لتهدئة الصراعات التي تمزق في كل مكان المجتمعات المحاصرة بأنظمة سياسية لا ترى شرعيتها إلا عبر زعمها الدفاع عن الدين، كصيغة سلبية للوطنية إزاء هيمنة الثقافة الغربية. وعلى هذا الصعيد، كما ذكرنا سابقاً، تبدو الصحوة الإسلامية حركة مكافحة ضد العلمنة، وعنصر إيقاظ للصراعات السياسية ـ الدينية القديمة، التي تعود جذورها إلى خلافة النبي محمد، والتي مزّقت الامبراطوريات والممالك والسلطنات على امتداد عصور طويلة من التاريخ. إن استبعاد كل إمكان لعلمنة مؤسساتية تتويجاً لعلمنة الحياة وأشكال السلوك يؤدي إلى استبعاد أي حل دائم لمشكلة الشرعية التي يفتقر إليها القادة، ولمشكلة انتمائهم إلى هذا المذهب أو ذاك من المذاهب الإسلامية[2].

---

(1) ساهمت الثقافة الأوروبية، من موقعها النقيض لثقافة المجتمعات القديمة، في صوغ أسطورة «عبقريتها» العلمانية، التي أصبح يفترض أنها كانت في الأساس كائنة في اللاهوت المسيحي، وذلك خلافاً لكل البداهات التاريخية. الأسطورة المضادة بالنسبة إلى الثقافة الأوروبية هي العجز التكويني، في المجتمعات الأخرى الأقل تطوراً في سلم الحضارة، عن الفصل بين الزمني والروحي، وفي ذلك عدم احترام لمراحل التاريخ والسلّم الزمني. فالعلمنة الأوروبية إنجاز كبير لم يتعمّم إلا حديثاً في أوروبا الجنوبية، والعداء للسامية في الغرب، من جهة ثانية، هو إخفاق مرير يصيب جوهر العلمنة.

(2) علمنة السلوك التي تقطع مع رجعية الخطاب السياسي ـ الديني كانت موضوع بحث وضعه عزيز العظمة في كتابه دنيا الدين في حاضر العرب، دار الطليعة، بيروت 1996.

هذا العداء للعلمنة هو محصلة لعبة المخيال الجماعي، حبيس لعبة المرايا بين الشرق والغرب. وهو أيضاً نتاج مقولات مفخخة وإشكاليات غير فعالة يقوم عليها المخيال الجماعي الذي أثارته وهيّجته ظروف تجدد الانحطاط في المنطقة.

إن ضرورة إعادة النظرة الإبيستمولوجية في القراءة التاريخية تظهر جلية في كتاب مهم تضمن نقداً لكتابة التاريخ الإسلامي بأقلام غربية[1]. فقد اتجه هذا الكتاب إلى توضيح الفرق بين الحقائق التي نشأ الإسلام في ظلها وبين الأسطورة والتاريخ المقدس، وهما من نتاج التراث الإسلامي في العصر الوسيط. ولا يتردد الكاتب، الذي استحضر كل تقنيات النقد في قراءة الوثائق التاريخية، بالقول: «منذ ما يقارب قرنين من الزمن ينكبّ العلماء الغربيون على دراسة المصادر في العالم الإسلامي، ومن السذاجة الاعتقاد بأن التاريخ هو ما تقوله النصوص الصادرة في هذا العالم التي تُقرأ مباشرة ومن دون حذر منهجي، بحثاً عن إجابات مبتغاة. وما من شك في أن حجم الوثائق التي درسها علماء اللغة المستشرقون في القرن التاسع عشر كان كبيراً، وقد آن الأوان لإخضاع هذه المعطيات لمعايير المنهج التاريخي ولصرامة القوانين في العلوم الإنسانية. القاعدة الأولى التي ينبغي تطبيقها، وهي القاعدة الأساس، تقضي بقراءة الأحداث ضمن سياقها. فلا يجوز الاستمرار في قراءة الوقائع المكتوبة بصفتها وقائع حدثت من غير سياق، لأن من شأن ذلك أن يوقع في تعميم لا حدود له. أما التاريخ كما نفهمه فلا يمكن في أي حال أن يُخلط بالتاريخ المقدس الذي ترويه المجتمعات لنفسها، لكي تتسلح بالأساطير وتوفر ركائز للإيمان وتحديد الهوية»[2].

تُميز جاكلين شابي، في مقدمة كتابها، «الحدث الذي يبحث المؤرخ عن إعادة صوغه بفرضية من حقل «المقدس الذي يطرح كحقيقة عبر الزمن». لذا على المؤرخ أن «يكون، من حيث المبدأ، محصناً ضد إغواء الأسطورة، وبهذا لا يعود لديه ما يقوله لعالم اللاهوت عن الدين. وبشكل خاص لا يجوز له أن يتكلم على كيفية ممارسة الإيمان»[3]. هذه المقاربة النقدية تمضي قدماً، أبعد ما قام به د. و ج. سورديل اللذين ميزا بين حضارة الإسلام القديم وبين واقع العالم الإسلامي الراهن. إن مؤلفة كتاب إسلام محمد تميّز بين وقائع نشأة الإسلام وبين صياغة التاريخ المقدس التي وُضعت في مرحلة كلاسيكية متأخرة، وخطا مثل هذه الخطوات مؤرخو المسيحية منذ زمن غير بعيد، وبيّنت كتابات هولبوانش ضرورة تسليط الضوء على معنى الصراعات السياسية والاستراتيجيات الثقافية لدى كبار قادة المجتمع.

(1) Jacqueline Chabi, *Le seigneur des tribus. L'Islam de Mahomet*, Noêsis, Paris, 1997.

(2) م ن، ص 19-20.

(3) م ن، ص 21-22.

وهكذا تحصي جاكلين شابي في كتابها حالات «الانزياح» في الزمن القرآني ذاته، لأنه لا مجال، في رأي الكاتبة، «للافتراض أنّ ما لم يرد في النص القرآني لا تكفي نصوص الخلفاء الموضوعة لاحقاً لتصويره وكأنه موجود بصورة ضمنية»[1]، وهذا ما حاوله العديد من المفكرين العرب في ثلاثينات القرن الماضي[2]، وما يحاوله جيل جديد من الباحثين، من دون التوصل إلى فرض اعتراف الثقافتين العربية والغربية بالفصل الضروري بين الأسطورة وبناء المقدس من جهة، وبين معرفة الواقع بمنهج نقدي تاريخي من جهة أخرى[3].

يبدو من الضروري إعادة النظر في مستوى تماسك المفاهيم بين مختلف حقول الدراسة التاريخية، خصوصاً في ما يتعلق بالتشابك والتداخل بين الإشكاليات (الإتنولوجية، السوسيولوجية، الأنتروبولوجية) وبوجود المحدذ الديني محدداً وحيداً في الثقافتين العربية والغربية، كلما تناولت الدراسات موضوع الشرق الأوسط. ذلك أن التقاليد الغربية كما العربية، كلاهما على المحك بهذا الخصوص، سيما لعبة المرايا التي تحدثنا عنها والتي تحظى بمشروعية كبيرة. فالمفكرون الإسلاميون العرب يوفرون للنظرة الغربية وقواعدها في القراءة سيلاً من الكتابة يعزز الاعتقاد بصحة هذه القواعد، وسيان إن كان مصدر هذا السيل أقلاماً أكاديمية أم خطاباً سياسياً نضالياً، فكلاهما من موقع الانتماء إلى الإسلام. وكلما عبّرت هذه الكتابة عن خصومة مع الغرب، تقليلاً من أهميته واستعداء له، عثر الباحث الغربي فيها على ما يؤكد خصوصية إيديولوجية في الإسلام من نمط جوهراني، وعلى رفض لقيم العلمنة، فيصبح من الصعب عليه أن يتخيل نفسه أسير لعبة المرايا التي تحول دون

---

(1) م ن، ص 23.

(2) سيما طه حسين وعلي عبد الرازق وأحمد أمين ومحمد حسين هيكل، الذين فُرض عليهم الانكفاء عن الخط «العقلاني» النقدي الذي اختاروه، فيما ارتد بعضهم بخيبته من استعمال العقلانية في الكتابة عن التاريخ المقدس، على غرار محمود العقاد. هؤلاء الكتاب، وكلهم مصريون، واجهوا سخط الأزهر، الجامعة التي يتخرّج منها كبار فقهاء الشريعة، وتحظى بدعم الدولة، يوم احتدم النقاش في ثلاثينات القرن الماضي حول ترشيح الملك فؤاد لمنصب الخلافة الإسلامية بإشارة من موظفي الإدارة البريطانية وتشجيعهم. وحول قضية العودة إلى الإسلام التقليدي يمكن الاستفادة من كتاب مهم لمحمد جابر الأنصاري، الفكر العربي وصراع الأضداد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1996؛ على غلاف الكتاب عنوانان فرعيان واضحا الدلالة: «كيف وسمت التوفيقية الصراع المحظور بين الأصولية والعلمانية وأرجأت المواجهة بين الإسلام والغرب ـ تشخيص رفض الانقسام في المجتمع العربي وآليات منعه بالتوفيق بين الجدليات المحظورة».

(3) وخصوصاً محمد شحرور من سوريا، الذي قام بقراءة القرآن انطلاقاً من معاني الكلمات كما كانت مستعملة أيام النبي، لا كما فرضها مفسرو القرآن في ما بعد. أنظر، بشكل خاص، الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1994، وكذلك، الإسلام والإيمان، منظومة القيم، الأهلي للطباعة والنشر، دمشق 1996؛ كما أن هناك كتّاباً آخرين سيترد أسماؤهم بإسهاب في الفصل 23 من القسم الأخير وفي الملاحق.

مقاربة الواقع الاجتماعي بتنوّعه، أو دون دراسة قضايا التطور التاريخي في المنطقة بتشابكها وتعقيداتها.

لا يمكن تفسير حجم اهتمام الثقافة الغربية بدين ليس دينها، أي الإسلام، ولا مستوى حدة السجال حوله بين الغربيين أنفسهم أو بينهم وبين المسلمين، إذا لم ندرج الظاهرة في سياق المشكلة الجيوسياسية التي يطرحها الشرقان الأدنى والأوسط والتي تحدثنا عنها في الفصل الأول؛ كما أن حقيقة كون العديد من العرب ينخرطون في مثل هذه السجالات التي يلعب فيها الغربيون دور المحرك أو ضابط الإيقاع أو الصاعق المفجر للنقاش كلما قارب أن ينطفئ، هذه الحقيقة تجد تفسيرها هي أيضاً في العوامل الجيوسياسية، سيما في تجلياتها الثقافية. والواقع أن دور الإعلام الغربي والوسائل الأكاديمية المتوافرة في الثقافة الغربية على مستوى عالٍ من التنظيم والبناء والتأثير. كل ذلك يرمي بثقله في السجالات المتجددة بلا توقف، منذ الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه إرنست رينان في الكوليج دو فرانس وتناول فيه «عقل السامية»؛ كما أن مفكراً دينياً دون الوسط كسيّد قطب يغدو مع كتبه حاجة مرجعية في كل سجال ولدى كل مراقب وباحث، وكذلك شأن ملهمه من العصر الوسيط ابن تيمية، أو من العصر الراهن الهندي المودودي. وفي المقابل يصبح آخرون كالبنغالي محمد إقبال والمصري أحمد أمين، ممن أعادوا صوغ تاريخانية الواقع الديني وزمنيته، وفصلوا الإيمان واللاهوت عن الشأن السياسي، على هامش المشهد الثقافي المحلي، مهملين لدى ثقافة الغرب ووسائل إعلامه التي يسيل لعابها على أتفه منشور سياسي وأصغر مقالة ذات مصدر «إسلامي».

ينبع هذا الواقع من فراغ القوة في المنطقة، القوة العسكرية والثقافية والاقتصادية، من كون المنطقة متفجرة ومجزّأة ومفككة وخاضعة لهيمنات شتى ومتناقضة فتعجز، في ظل الانحطاط الراهن المتجدد، عن أن تقدم نفسها أمام الآخرين بصورة بهية، ويبقى واقعها مجسداً في أوهام ثقافية متشابكة ومتخيلات متحجرة ولعبة مرايا تعمي البصيرة، وخوف متبادل من المهيمِن والمهيمَن عليه، وهي حقيقة «فراغ» من أية قوة، بكل أبعاد هذا الواقع. فالمشكلة هي بالتأكيد ذات طابع جيوسياسي، لكنها أيضاً قضية وجودية. فهل يمكن أن يكون الانحطاط قدراً دائماً ونهائياً؟

إذا كان انحطاط بعض المجتمعات يتحدد قياساً بنهوض أخرى، فالانحطاط لن يكون إلا نسبياً، والخط البياني للتطور قد يكون معكوساً؛ ذلك أن مجتمعات كثيرة حققت رهاناتها. تلك هي حالة ألمانيا قبل بسمارك وإيطاليا المجزأة قبل توحيدها واليابان في عهد امبراطور «الميجي» وكوريا غداة الحرب العالمية الثانية. وإذا تحدد معيار الانحطاط قياساً بماضٍ أسطوري محاط بالقداسة، بفعل انتصار الدين محدداً أساسياً وحصرياً للهوية،

فالانحطاط في هذه الحالة محكوم بتجديد ذاته وبالمزيد من التجزئة، وبنقص في شرعية الحاكم وبقلق جماعي وعدم الرضى الاجتماعي.

تلك هي إشكالية الهوية التي حملتها الثقافة العربية طيلة مئة وخمسين عاماً من التوترات السياسية والثقافية الدائمة، من دون أن تتوصل إلى إجماع حولها. وقد ظل الغرب ناشطاً في هذه المنطقة الاستراتيجية وحاضراً في هذه التوترات، من خلال حركته الثقافية والعسكرية والاقتصادية والسياسية، وهذا ما سيسعى هذا الكتاب إلى إثباته. غير أنه لا يتحمل المسؤولية في فراغ القوة العائد إلى عشرة قرون مضت، وعلى العرب أن يتحملوا بأنفسهم عبء إعادة صياغة هويتهم والسيطرة على منطقتهم ليعيدوا بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية الكفيلة بحمايتها. ولن تكون هذه المهمة ممكنة إذا لم يتقبلوا الحقيقة المؤلمة بأن العودة إلى ماضٍ ولّى أمر مستحيل. إن مثل هذه الخطوة الأساسية، التي تعود مسؤوليتها إلى النخب الثقافية، من شأنها المساعدة على الخروج من الإشكاليات التاريخية المغلوطة التي وقعوا أسرى لها، وهذا ما تبيّنه أحداث السنوات الخمسين الأخيرة المؤلمة، ومن شأنها أيضاً المساعدة على إيجاد السبل لتجاوز المآزق التاريخية الناجمة عن التناقض بين الدول القطرية المنبثقة من تفتُّت السلطنة العثمانية وحلم تحقيق الدولة القومية الجامعة، وهو تناقض شغل الذاكرة العربية الجماعية على امتداد قرن بأكمله.

أما الغرب، وأوروبا على وجه الخصوص، «عدو» العرب التاريخي والمألوف، فعليه أن يكبح جموحه إلى التدخل الكثيف في شؤون المشرق العربي؛ ولئن اتخذ هذا التدخل شكلاً عسكرياً بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، أم تجسد في نشاط ثقافي مكثف وسجال محموم ومفخخ حول الديانة الإسلامية، فلن يؤول ذلك إلا إلى تعقيد الأمور واستبعاد حظوظ التهدئة وزيادة توترات الشرق الأدنى وتشظّيه. من ناحية أخرى، فالسجالات حول الاستشراق ونيّاته المضمرة وبعده عن الموضوعية، وحول الاستشراق المضاد الذي يحاول تجميل صورة العرب والمسلمين في مواجهة الغرب أو إزاء أنفسهم، تبقى عديمة الفائدة في هذا السياق.

أياً تكن صورة الشرق مشوهة ومحرّفة، فهي ليست إلا انعكاساً لواقع تاريخي وسياسي.

الفصل الرابع

اختيار الهوية العربية كمادة تاريخية

الهوية العربية وتطورها عبر التاريخ

اخترنا أن نبني سردنا التاريخي على مشاهدة هوية عربية في الشرق الأدنى، بالرغم من عيوب مثل هذا الاختيار، المتجسدة في تعقيدات تحديد الهوية في مجتمعات المنطقة، وذلك لأن «العروبة» تبقى الجامع المشترك الأكثر وضوحاً بين مجتمعات المنطقة. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه العروبة ليست المعادل لثقافة قومية مبنية على استمرارية دولتية، على غرار ما أنجزته كبرى الدول القومية الأوروبية التي غدت على الدوام نموذجاً مرجعياً، بصورة صريحة أو ضمنية. والعروبة كما سنعرضها هنا لم يكن مرجعها الحصري لا الإسلام ولا البداوة القبلية المتمركزة في أصولها الجغرافية داخل الجزيرة العربية، وهي أصول أخذت الطابع الأسطوري.

وليس المقصود بهذا الخيار أيضاً تكريس مقاربة إتنية الطابع تحصر حقل المشاهدة في الجزيرة العربية، المكان الذي يمكن أن تطبق عليه تقنيات البحث الأنتروبولوجي؛ مع العلم أنه مكان شديد التنوع، وخصوصاً بين شماله ووسطه وجنوبه. لكننا وقعنا على هذا الاختيار لأن كل مجتمعات المشرق العربي مطبوعة بطابع الثقافة العربية، فحاولنا إبراز شخصية قابلة للمشاهدة التاريخية وتتميز بهوية عربية. وهي، لكي تكون موجودة حقاً، لا يمكنها أن تصبح متذاوبة بهوية إسلامية تضم، إلى جانب العرب، أتراكاً وإيرانيين، هذا فضلاً عن إسلام الهند وباكستان وماليزيا وأندونيسيا.

ليس هناك بالطبع عرق عربي، بالمعنى الذي يقال عن العرق الأصفر والأسود والأبيض، وليس هناك عرق إسلامي أو «أمة» إسلامية ينتمي إليها العرب بالمعنى الحديث غير الديني للكلمة. أما الشعوب التي قطنت الجزيرة العربية وصحراء سوريا وما بين النهرين فهي ذات أصول سامية، وجذورها الإتنية، كما هي حال سواها من الشعوب، غير معروفة

جيداً، وهي خاضعة لفرضيات شتى ينكبّ المختصون على دراستها، وقد ذُكر وجود هذه الشعوب في نصوص سريانية-بابلية في القرن التاسع قبل الميلاد. وتشير كلمة «عرب» بالمعنى الضيق إلى القبائل الرحل التي تعيش على الرعي؛ وأصل الكلمة، في اللغة العربية، يشير إلى الهوية البدوية. وقد استُعمل هذا التعبير لاحقاً في الثقافة العربية بمعنيين مختلفين: إما للإشارة، بشيء من السخرية، إلى عادات «بدائية» لدى من استمر من العرب متمسكاً بنمط الحياة البدوية، وإما لتعيين الجذور الإتنية وتمييزها عن تلك التي انتشرت الثقافة العربية في صفوفها وكان لها ثقافاتها، من الفرس والأتراك واليونانيين؛ وفي هذه الحالة الأخيرة يعلى من شأن هذه الهوية، ويذكر، من موقع الاعتزاز، التحدر أو توهم التحدر من أجداد ينتمون إلى القبائل الكبرى ما قبل الإسلام. فقد شكل الفاتحون العرب، الذين خرجوا في القرن السابع من شبه الجزيرة العربية، الأرستقراطية الجديدة في المجتمعات التي تمّ فتحها وتعريبها تدريجياً، وظل تعيين الموقع الاجتماعي، على أساس الصلة الحقيقية أو المتخيلة بإحدى قبائل شبه الجزيرة، عنصراً مركزياً في الحياة السياسية والاجتماعية داخل هذه المجتمعات، حتى إن ظلت كلمة «عربي» مستعملة بمعناها التبخيسي، أي البداوة.

ما يفسّر عجز العرب عن بناء مؤسسات سياسية ثابتة وعن إقامة دولة قومية بحدود جغرافية واضحة، في الماضي كما في الزمن الراهن، هو استمرار البداوة والبنى القبلية بكامل حيويتها؛ وبالرغم من تمكنهم من بناء مدن جديدة خلال الفتوحات، إلا أنهم لم يبنوا مؤسسات سياسية ثابتة؛ ويستند كثير من الباحثين على نظرية عالم الاجتماع الكبير ابن خلدون، وكذلك على آيات عديدة من القرآن المشيرة إلى فوضوية عالم البداوة وعجزه عن القبول بالانضباط الذي يتطلبه عالم المدينة والتمدن[1]. وتشير اللغة العربية إلى الطبيعة العابرة والمؤقتة للمؤسسات السياسية. وهكذا فإن المعنى الأصلي لكلمة دولة يفيد التغير والانتقال من حال إلى حال. والدولة هي مملكة تحمل اسم سلالة ما (الأموية، العباسية، الفاطمية، الطولونية، إلخ)، أكانت السلالة عربية أو تركية أو فارسية أو كردية؛ أما لغة القرآن فقد استخدمت المُلك وجمعها ممالك، لتعيين الدولة ذات الحدود الجغرافية الواضحة، بينما في اللغة العربية المعاصرة لا يدلّ هذا التعبير إلّا على الأنظمة الملكية، في حين تستخدم اليوم كلمة جمهورية، وهي ليست ترجمة حرفية للكلمة اللاتينية *res publica*، بل هي مشتقة من كلمة تعني التجمع والجمع من الناس.

(1) يمكن العودة إلى صفحات رائعة خصصها محمد جابر الأنصاري للموضوع في كتابه التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام، م س، ص 75-86، وهو يبتعد فيه مسافة عن ابن خلدون؛ ويمكن العودة إلى عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984.

إن العرب، الذين ينتمون إلى أصول قبلية، ما عدا جنوب الجزيرة العربية حيث قامت حضارة مدينية غنية، كانوا قبل الفتح الإسلامي قد تسلّلوا إلى ما بين النهرين وبلاد الشام الآرامية وأسسوا ممالك كمملكة زنوبيا في تدمر والمملكة النَّبطية في البتراء. وعشية ظهور الإسلام كانت القبائل العربية تخضع لمؤثرات ثقافية ودينية عديدة، بعضها يهودي والآخر مسيحي، فضلاً عن مؤثرات مجوسية وأخرى وثنية، سيما أن مكة كانت مركزاً كبيراً للعبادات الوثنية. وقد كانت قبائل كثيرة في دائرة النفوذ الفارسي ومملكة الساسانيين، وأخرى تدور في فلك البيزنطيين الذين سيطروا على منطقة الشرق الأدنى كلها، بما في ذلك الشمال الأفريقي الذي يتحدر سكانه من أصول بربرية، وكانوا ينتمون إلى اليهودية والمسيحية وإلى الدوناتية[1] القرطاجية، فيما كان سكان مصر متأثرين بالهلّينية، ويمارسون طقوساً مسيحية خاصة ويحافظون على اللغة الفرعونية مكتوبة بأحرف يونانية، سميت «قبطية»، وهي التسمية التي تطلق على المسيحيين المصريين اليوم.

في آسيا الصغرى كما في أفريقيا الشمالية كانت الخصوصيات السكانية تتجلى في مختلف أشكال المسيحية ونزوع كنائسها إلى الاستقلال عن بيزنطة؛ وغالباً ما يجري، في الشرق كما في الغرب، إغفال كون المسيحية قد انبثقت في الشرق، وكون تاريخ العرب مطبوعاً، قبل الإسلام وبعده، بالمسيحية الشرقية. ذلك أن موجبات توكيد صدارة كنيسة روما أدت إلى استبعاد تراث المسيحية الشرقية من تراث المسيحية الغربية، بما في ذلك كنيسة بيزنطة. أما العرب فقد سعوا، بقوة الإيديولوجية الدينية الإسلامية، إلى جعل ماضي ما قبل الإسلام طي النسيان أو الازدراء بتسميته «الجاهلية». وهذه ظاهرة ليست خاصة بالديانة الإسلامية، بل هي خصوصية تميزت بها الديانات التوحيدية، بما فيها اليهودية والمسيحية، التي سعت كلها إلى تحطيم هالة الحضارة الوثنية، وقد انتظر المجتمع الأوروبي قدوم عصر النهضة لكي يستعيد روابطه مع الجذور اليونانية ـ الرومانية.

إن التعرّف إلى ماضي ما قبل الإسلام أمر لا بد منه لفهم تطورات الدول المعاصرة في المنطقة. فهذا الماضي يبين أن الممالك الكبرى التي سيطرت على هذه المنطقة من العالم لم تستطع القضاء على القوى التفتيتية الشديدة التنوع والدالة على خصوصيات عديدة؛ ذلك أن تعدد كنائس الشرق ـ وهو مستمر حتى اليوم ـ وما أضيف إليه من مذاهب إسلامية شتى، هو التعبير البليغ عن هذه الحقيقة، وأن الدين والسلطة متلازمان ومندمجان اندماجاً عميقاً في المنطقة. ومرد ذلك ليس خصوصية إسلامية، بل بقوة استمرار تقاليد تاريخية سابقة على الإسلام، خاصة وأن الدين أدى دوماً في التاريخ دوراً أساسياً في تطور المؤسسات الاجتماعية والسياسية في كل مجتمع.

---

(1) نوع من أنواع المذاهب المسيحية الأولى، اعتُبر هرطقة دينية وانتشر بشكل خاص في شمال أفريقيا.

لقد خضع الشرق الأوسط، وهو منطقة ذات أهمية جيوسياسية كبيرة، لسيطرة قوى وممالك متخاصمة، بعضها من آسيا (الفرس والسلاجقة والمغول والعثمانيون) وبعضها متوسطي كالإغريق والرومان والبيزنطيين، وبعضها استند في قوته إلى وحدة وادي النيل (مصر الفرعونية). كان السكان المحليون في آسيا الصغرى وأفريقيا الشمالية، الخاضعون لسيطرة هذه الممالك حيث يؤدي الدين دوراً راجحاً، يعبّرون عن اعتراضهم على السلطة المركزية باسم الخصوصيات الدينية. أما العرب، وهم قبائل رحّل تعمل غالباً في التجارة، أو قبائل حضرية في إطار ممالك صغيرة على هامش الممالك الكبرى، فقد كانت تتنازعهم تأثيرات ثقافية وسياسية ودينية متعددة ومتناقضة.

هذه المعطيات الأساسية تفسّر نظرتنا إلى الشرق الأوسط، كمعقل للتيارات والمذاهب والشيع حفرت تقاليدها وجيوسياستها عميقاً في النفسية الجماعية. وقد بدا لفترة زمنية قصيرة أن الشرقين الأدنى والأوسط قد توحدا وحدة متينة داخل حضارة متألقة بقوة ظهور الإسلام، انخرطت فيها طوعاً شعوب شملها الفتح الإسلامي، قريبة من العرب بجذورها الإتنية واللغوية، أيام الأمويين وأوائل العباسيين. غير أن السلطة العربية كانت، منذ اللحظة الأولى، تشكو من هشاشة قصوى، فهي كانت مهدّدة بالنزاع على الخلافة داخل بيت النبي، ما ولد انقساماً بين شيعة علي، صهر النبي، الذين لم يعترفوا بشرعية الخلافة الأموية، وبين السنّة الذين اعترفوا بها، ثم صارت السيطرة العربية ذاتها موضوع شك من جانب سكان المناطق المفتوحة المختلفين عن العرب في اللغة والانتماء الإتني، من الفرس والبربر والأتراك الذين حولهم العرب الظافرون إلى فئة من الموالي.

أدّت اللغة العربية داخل الحضارة الإسلامية القديمة دوراً مماثلاً لدور اللاتينية في المسيحية الرومانية؛ فهي كانت اللغة الثقافية في هذه الحضارة التي أفل اليوم نجمها؛ غير أن الأتراك والفرس الذين اعتمدوا الحرف العربي حافظوا جميعاً على لغتهم، وجعلوها دعامة لصون شخصية ثقافية مستقلة، بالرغم من أن الرباط الديني بدا للحظة أنه ذوّب الخصوصيات طيلة مرحلة الحضارة الإسلامية الكلاسيكية؛ الظاهرة ذاتها نجدها في المسيحية الغربية، حيث كانت اللاتينية لغة الثقافة في أوروبا كلها، طيلة العصور الوسطى، وحيث كانت المسيحية عنصراً توحيدياً يتجاوز الثقافات والخصوصيات المحلية، وذلك حتى مرحلة الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت.

في ما يخص العرب، بدأت الخلافة العباسية بالتفكك منذ منتصف القرن التاسع الميلادي، وأخذت تسقط تباعاً تحت تأثير عناصر إيرانية، واضطرت، لحماية نفسها، إلى الاعتماد على طواقم عسكرية تركية أو على علاقات حسن الجوار مع الممالك غير العربية؛ غير أن أعداداً متزايدة من هذه الممالك والسلطنات كانت آخذة في التطور، غير معترفة

بسلطة الخلفاء العباسيين إلا من حيث الشكل؛ ثم راحت تقوم وتختفي ممالك وسلطنات وسلالات على قاعدة الخصومات الإتنية بين العرب وغير العرب، والخصومات الدينية بين مختلف الفروع الشيعية ذات الاتجاه الراديكالي كالقرامطة، وبين السنّة الذين يمثلون العقيدة الرسمية للسلطة المركزية المتهالكة؛ ولم يبقَ من السلطات العربية الحاكمة فعلياً في القرن العاشر غير الحمدانيين في شمال سوريا، والفاطميين في مصر المتحدرين من أصول مغربية. وقد كان هذان المركزان شيعيين، ويجسدان حيوية وقوة هذا المذهب المواجه للسنّة بين العرب أنفسهم، في حين يُنْظَر اليوم، خطأً، إلى تطور المذهب الشيعي بصفته ناجماً حصرياً عن العامل الإيراني. أما الأندلس، التي احتلها بربر أفريقيا الشمالية باسم الإسلام، فقد ظلت تحت السيادة الأموية حتى القرن الحادي عشر، وكانت السلطة فيها تعود رسمياً إلى سلالات بربرية، ثم أخذت تتفكك مفسحة المجال أمام عودة الإسبان الذين استكملوا سيطرتهم عليها مع نهاية القرن الخامس عشر.

ما إن استعاد المشرق العربي أنفاسه من صدمة الحروب الصليبية حتى تعرّض في القرن الثالث عشر للغزوات المغولية المرعبة، إذ احتُلَّت بغداد ودُمِّرت عام 1258، وتعرضت للمصير ذاته مدن عديدة زاخرة بالتاريخ والثقافة في المشرق العربي، ما شكّل ضربة قاضية للحضارة الإسلامية ولما كان قد تبقى من الدور العربي فيها. وقد قام المماليك، وهم عبيد من أصول تركية، بمواجهة المغول وأعادوا النظام والأمن إلى مصر وسوريا وفلسطين، ثم تعرضوا للهزيمة بدورهم، في القرن السادس عشر، على أيدي الأتراك من بني عثمان الذين بدأ نجمهم بالظهور في أواخر القرن الثالث عشر، ولم تأفل سلطتهم إلا في القرن العشرين. هذه السلالات، وأصولها من آسيا الوسطى، كانت تمارس المذهب السنّي الصارم وأرغمت فروع التشيُّع، التي نمت وتكاثرت بين القرنين العاشر والثالث عشر، على ممارسة التقية تجنباً للاضطهاد، كما أنها وضعت حداً للحركة الفلسفية الغنية التي شكلت أحد مميزات الحضارة الإسلامية. وقد سبق للأيوبيين (1175-1260)، وهم سلالة من أصل كردي، أن أسسوا بقيادة صلاح الدين الأيوبي الذي طرد الصليبيين من القدس، مملكة سنّية في مصر وسوريا وفلسطين، ولم يعد المذهب الشيعي إلى البروز على الساحة السياسية إلّا في عهد الصفويين في إيران، في القرن السادس عشر، الذين اعتمدوا هذا المذهب رغم أصولهم السنّية، لتقوية قدرتهم على مواجهة الأطماع العثمانية في السيطرة على إيران.

نلمس من خلال هذا العرض إلى أي حد كان تاريخ المجتمعات العربية، أو بالتحديد «المستعربة»، تاريخاً مليئاً بتطورات غير متناسقة، قبل ظهور الإسلام وبعده، كما نلمس إلى أي حد كان هذا التاريخ متداخلاً مع تاريخ شعوب أخرى تحيط بالمشرق العربي: الفرس،

الروم البيزنطيون، الأتراك، الأكراد، البربر. ونرى مرة أخرى التراكم الهائل للتأثيرات الثقافية والدينية التي خضعت لها هذه الشعوب. وبهذا يغدو ممكناً تفسير الصعوبة في إعادة تكيُّف العرب مع العالم المعاصر، إذ بعد غيابهم عن مسرح التاريخ السياسي خلال أكثر من عشرة قرون، يمكن أن نفهم صعوبة عودتهم إلى العالم المعاصر، بعد خروجهم من السيطرة الأجنبية عليهم، وهم متفرقون ومنضمون إلى دول مختلفة. وقد خنقت هذه السيطرة الوعي الجَمَاعي العربي بالهوية، لكنها لم تقضِ على الخصوصيات المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات والممالك الإسلامية غير العربية التي حكمت الشرقين الأدنى والأوسط وشمال أفريقيا لم تكن، في الحقيقة، ذات طابع تجميعي توحيدي، كما ان الإسلام نفسه، خلافاً للظاهر، لم يكن ديناً ينزع إلى المركزة والتجميع القومي.

يعترف الإسلام، بداية، بشرعية وجود ديانات توحيدية أخرى، سيما اليهودية والمسيحية، كما يعترف بالمزدكية، الديانة التي وجدت في إيران قبل الإسلام، وكذلك فهو تكيف في الهند، ومن دون صعوبات، مع البراهمانية طيلة عصور؛ وبهذا يختلف عن المسيحية الغربية التي ظلت، حتى عصر قريب، لا تعترف بأية شرعية للديانات الأخرى. من ناحية ثانية، يطغى الطابع الكوني (وليس القومي) على الإسلام، بالرغم من جذوره العربية التي يشير إليها النص القرآني: ينبغي ألا يكون فرق بين عرب وغير عرب من المؤمنين. المسيحية بدورها ترفض، في سياق نشأتها، الاختلاف بين اليهود وغير اليهود. لهذا عاشت في معظم البلدان العربية مجموعات إتنية غير عربية وجماعات دينية غير مسلمة، على امتداد عصور، وذلك رغم كل التحولات التاريخية الضخمة، وقد كان ذلك بفضل قبول الإسلام بالتعددية، وهو ما تصوِّب الهجوم عليه إيديولوجية الحركات الأصولية الإسلامية، التي تسعى إلى تحقيق الوحدة الاجتماعية باعتماد قواعد دينية جامدة تدّعي أنها تعود إلى عهد الخلفاء الراشدين، أو إلى بعض الفقهاء، وبنزعة قومية متأججة هدفها الوحيد الدفاع الأعمى والعنيف عن هذه القواعد وعن ضرورة تطبيقها.

تميّزت المرحلة العثمانية بحالة وهن إضافي، بل بزوال الشعور الجماعي بالهوية العربية، وقد تكرّر الأمر ذاته مع سائر الشعوب المغلوبة: اليونانيين، الأرمن، الألبان مثلاً، حيث ضعفت عندهم مشاعر الهوية الجماعية. إنما أتى الاستقلال وما تفرّع عنه من الأنواع المختلفة للقومية العربية ليعيد الروح إلى التماثل بالهويات القديمة، ما سبَّب العديد من المشكلات، حيث ظلت شرائح من المجتمعات العربية خارج آليات تحديد الهوية، أو أنها حافظت على هويات خاصة. وقد عرضت مثل هذه المشكلات، بكثير من الدقة، في بلد كالعراق تتعايش فيه طوائف محلية منذ ما قبل الفتح العربي أو بعد هجرات لاحقة، وصار يُنظر إليها بعين الشك من قبل النخبة الحاكمة المنتمية إلى الغالبية العربية والسنّية، لكنها لا

تمثل الأكثرية العددية. وقد رأت هذه النخبة في الجماعات الأخرى السنّية كالأكراد والتركمانيين، أو الجماعات العربية من غير السنّة، مخاطر انقلابات وجسر عبور لتأثيرات البلدان المجاورة، كتركيا أو إيران اللتين مارستا، خلال تاريخ ما بين النهرين الطويل، دور المحتل أو المشرف على أجزاء واسعة من هذه المنطقة[1].

إن عرب القرن العشرين، مثل سائر الشعوب التي تمتد حياتها الاجتماعية بعيداً في الزمن، كاليونانيين والإيطاليين والإيرانيين، قد تغيّروا وتبدّلوا عما كانوا عليه إتنياً وثقافياً. فقد أدت الفتوحات والاجتياحات إلى تخالط سكاني وإلى تشكُّل فسيفساء من الثقافات استعرضنا محاورها التاريخية الكبرى. ولهذا يستند المجتمع العربي المعاصر، في الحقيقة، على أساس إتني وثقافي غني ومتنوع، مختلف عما كان عليه مجتمع الجزيرة العربية قديماً مع ظهور الإسلام. غير أن تراكم الطبقات المختلفة، المكونة للذاكرة الثقافية، ليس أمراً مقبولاً اليوم ولا هو منسق في الوعي الجماعي، لكنه يؤدي دور الحافز للعوامل والقوى الداخلية التي تمزق المجتمع العربي.

لم تتوصل الدول العربية، في أعقاب المرحلة الكولونيالية، إلى إعادة تكوين هويات جماعية مستقرة ومساعدة على الاندماج الوطني والاجتماعي. وإذا كانت الحركة القومية العربية بكل تياراتها قد كسبت شرائح واسعة من الرأي العام منذ بداية القرن الماضي، إلا أنها لم تتوصل إلى حل الدول الناشئة عن التجزئة الاستعمارية ودمجها في كيان قومي أشمل، على غرار ما حصل في توحيد ألمانيا وشبه الجزيرة الإيطالية، ولا نجحت الأنظمة الثقافية والتربوية في هذه الدول في اعتماد إيديولوجيا قادرة على توحيد مختلف شرائح الشعب، بل كان يحدوها الميل إلى إخضاع شعوبها إما بواسطة الحزب الواحد وإما باعتماد إحدى صيغ الإسلام السياسي الذي تتبنّاه الدولة، هذا إضافة إلى تطوير عبادة شخص الملك أو رئيس الدولة، لكي يتحوّل إلى رمز حصري مفروض قسراً على الشعب كمحدد لهويته.

إن الدول العربية، ما عدا مصر والمغرب، هي دول ضعيفة وواهنة، شأن سائر الدول الناشئة بعد مرحلة الاستعمار، وهي الدول التي لم تتمتع بتواصل نظام الحكم والبيروقراطية الإدارية على مرّ العصور، لإدارة الشعوب سياسياً واجتماعياً، مثل الهند والصين وتركيا. ويقول أحد المراقبين في هذا الصدد: «ليست الدولة العربية نتاجاً طبيعياً لتاريخها الاجتماعي

---

(1) انظر سليم مطر، الذات الجريحة (إشكالية الهوية في العراق والمشرق العربي)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1997. الكاتب، الذي يبدو أنه كان ناشطاً في شبابه في صفوف الحركة القومية ذات النزعة الاشتراكية، يبدي حاجته إلى التوبة عن «علمانيته» وعدائه القديم للتقليد والتراث. وهنا أيضاً يتم استعمال مفهوم بشكل مغلوط، إذ يعني بهذه العبارة فقدان الشخصية الذاتية أو استلابها، بينما لا يعود لمصطلح «العلمانية» أي رابط بهذا المعنى، فهو يدلّ على نظام حكم يفصل بين الروحي والزمني.

الاقتصادي ولتقاليدها الثقافية والفكرية. إنها دولة «تحديات» تلجأ في الغالب إلى القهر دفاعاً عن ديمومتها، لكنها ليست دولة «قوية» لأنه يعوزها، بدرجات متفاوتة، السلطة الأساس التي تتيح لأية دولة إدخال المجتمع فعلياً في آليات بناء الدولة الحديثة، كالضريبة على سبيل المثال، وتعوزها أيضاً الهيمنة الإيديولوجية (بالمعنى الغرامشي للكلمة) التي تتيح لها بناء كتلة تاريخية ترضى بشرعية الطبقة الحاكمة»[1]. هذا الوضع يمكن أن يكون وراء نمو الديكتاتوريات ولجوء قادة الدول الديكتاتورية إلى الاستقواء بطوائفهم الدينية وأصولهم العشائرية أو بتحالفاتهم الإقليمية المستندة إلى أسس غير دينية.

سبق أن أشرنا، فوق ذلك، إلى أن المجتمع المدني لا يشكّل وسيلة مباشرة لإنتاج الثروات في نظام اقتصادي ريعي مهيمن، فمن الطبيعي في هذه الحالة أن يشكل تولّي السلطة المصدر الحصري والوحيد للتفوق الاجتماعي والبحبوحة الاقتصادية والنفوذ السياسي. وهكذا فإن ظاهرة «الاستبداد» العربي لا تعود ـ كما يحلو للبحوث الفكرية الغربية عن المشرق العربي ـ إلى خصوصية تمتد جذورها في أنتروبولوجيا الدين الإسلامي أو في العقلية القبلية العربية أو في العقلية الساميّة، ولا حتى في العصبية على النمط الخلدوني.

بالرغم من تجزئة المجتمعات العربية وتوزيعها على دول وأنظمة متخاصمة، وبالرغم من التجزئة السائدة داخل كل مجتمع، تبقى العروبة المحدد المشترك الأكثر اتساعاً لهوية مجتمعات المشرق والمغرب العربيين. وهذا ما يشكل حجة قوية لتبني المجتمعات العربية كموضوع المشاهدة التاريخية، كونها تشكل جماعة لغوية وتاريخية. ومن المهم التذكير هنا بأنه جرى اعتماد اللغة العربية بديلاً من اللغات الأصلية لمعظم الطوائف المسيحية في المشرق العربي، الآرامية والكلدانية والسريانية والقبطية أو اليونانية-البيزنطية، وقد حصل ذلك حتى على نطاق الطقوس الدينية بالذات؛ أما البلدان التي اعتنقت شعوبها الإسلام، خارج الشرق الأدنى، وهي كثيرة، فلم تحلّ العربية محل اللغات القومية لتلك الشعوب في آسيا الوسطى وشبه الجزيرة الهندية، ولا جرى اعتمادها لدى الأكراد والبربر، مع أن أوساطاً واسعة من هؤلاء قد تعرّبت، واعتماد العربية لغة ثانية صار شائعاً في صفوف المثقفين المغاربة ولدى أوساط واسعة من أكراد العراق وسوريا.

الحقيقة أنه حين يجري الكلام على هوية عربية، فإن وجود اللغة منذ القدم هو المعيار التاريخي المميز والدائم للعروبة، وليس الدين إذن هو المعيار، كما يسود الاعتقاد ضمناً أو

(1) Nazih N. Ayubi, *Overstating the Arab State, Politics and Society in the Middle East*, I. B. Tauris Publishers, London, 1995.

صراحة في الغرب، وكذلك في أوساط واسعة من المجتمع العربي ذاته. فقد انتشرت بين العرب ديانات شتى، وليس جميع العرب اليوم مسلمين، وتعداد المسلمين بين أهل الهند وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا أكبر من تعدادهم في العالم العربي[1]. أما في ما يخص اللغة فإن تعلّق العرب بها من الظواهر الملفتة التي لا يرقى إليها الشك. وبناء عليه يحق لنا أن نتساءل عما إذا كان وفاء العرب للإسلام لم ينجم إلى حد كبير وفي بعض مظاهره المبنية على التباهي والتفاخر، عن عمق الروابط التاريخية التي توحّد بين العرب ولغتهم. فانطلاقاً من النص القرآني جرى تثبيت قواعد العربية بصورة نهائية، وصارت اللغة العربية حاملة حضارة متألقة، واعتمدتها النخبة في عدد من الشعوب لغة الثقافة والعلوم؛ ولذلك فإن الغالبية من المنظّرين الحديثين للقومية العربية يجعلون اللغة، وليس الدين، معياراً للانتماء إلى العروبة[2].

بحثاً عن تعريف لهوية مجتمعات المشرق العربي في مصر وما بين النهرين، وبديلاً من مصطلح «العربي - الإسلامي» الأكثر انتشاراً، ربما يكون أكثر تماسكاً مع الواقع أن يؤخذ في الاعتبار تنوّع التراث التاريخي الذي قامت عليه العروبة قبل الإسلام وبعده، وهو تنوع يتجلّى اليوم في تصنيف المجتمعات العربية ضمن مجموعتين يعترف بهما المختصون، استناداً إلى المقولتين الجغرافيتين: المشرق والمغرب. غير أن هاتين المجموعتين تندرجان، كما رأينا، ضمن هوية أشمل هي الهوية «الإسلامية» أو «العربية-الإسلامية»، مع العلم أن تنوع التراث في كل من المشرق والمغرب يفترض فيه أن يندرج ضمن معيار أساسي لهوية مشتركة بين المجموعتين، وذلك تأميناً لشروط معرفته في جميع أبعاده، وقد تكون العروبة بالمعنى الثقافي والتاريخي هي هذه الهوية، ولا يتنافى ذلك مع وجود هوية المغرب «العربية -

---

(1) أنظر لاحقاً الملحق رقم 1.

(2) أنظر على نحو خاص مؤلفات ساطع الحصري، أحد مفكري القومية العربية الأكثر شهرة بين قراء جيل 1930-1960. أما في المغرب، حيث توجد مجموعات بربرية لا تتقن العربية، فقد جرى التركيز على الدين أكثر منه على اللغة، لأن الدين يوحد بينما اللغة تفرّق. عدا عن ذلك فإن النظرة المغربية إلى التعددية، التي تقر بوجود جماعات يهودية من أصل عربي أو بربري، لم تستوعب إمكان وجود «عرب» مسيحيين. ذلك أن المسيحية في هذه النظرة متلازمة مع صورة أوروبا الاستعمارية، ولا يمكن، في نظر العديد من المغاربة، أن تأتلف الهوية العربية مع الديانة المسيحية. الوضع معكوس في المشرق العربي، إذ على الرغم من أن جماعات يهودية كبيرة ذات أصول عربية، يمنية ومصرية وعراقية، عاشت طويلاً من غير مشكلات تذكر في قلب المجتمعات ذات الأغلبية الإسلامية، فإن التشوشات الناجمة عن قيام دولة إسرائيل وما سببته من هجرة مكثفة لليهود العرب، جعلت الذاكرة التاريخية تلغي هذا التعايش الألفي الطويل. إن الهوية العربية في المشرق راحت تفكك تآلفها شيئاً فشيئاً مع اليهودية، في حين تبقى قادرة على التوافق مع المسيحية المحلية. وما زال التشويش الناجم عن الاستعمار في المغرب، وعن قيام إسرائيل في المشرق، عاملاً مؤثراً في الذاكرة التاريخية وفي نسيان مختلف المجموعات الدينية تراثها المشترك.

البربرية» ومع وجود هوية المشرق «العربية-السريانية» والعربية-المصرية (أو العربية الفرعونية) طبعاً.

في مثل هذه الحالة يصبح الإسهام البربري في التراث أمراً معترفاً به بشكل تأسيسي في ذاكرة مجتمعات المغرب، ومعطلاً لأحد الأسباب الرئيسية في الانقسامات (بين عرب وبربر) التي لا يكفي محدد الهوية الإسلامية وحده لتفاديها، فتقضي على مشاعر الحرمان اللغوي والتاريخي التي تشكل أحد عناصر الوهن الاجتماعي وغياب التماسك الثقافي. أما في المشرق العربي، وبالمنطق نفسه، فيمكن أن تتوسع العروبة لتدمج في تراثها الثقافي المكونات الآرامية-الكلدانية-السريانية، فضلاً عن المؤثرات اليونانية والبيزنطية التي ساهمت في تكوينه، وبالنسبة إلى مصر المكون الفرعوني والقبطي-المسيحي الذي أسس لخصوصية الكنيسة القبطية. إن جميع هذه المكونات هي التي ساهمت في تأسيس الحضارة العربية أيام الأمويين والعباسيين. في مثل هذا الإطار تتمكن الطوائف المسيحية في العالم العربي من أن تتمثل كلياً في حضن عروبة رحبة لا يكون الإسلام المحدد الأساس لهويتها. كما ينبغي أن يُعترف بالكردية لغة رسمية ثانية في العراق.

مثل هذه العملية لإعادة تنظيم الذاكرة الجماعية ليست بالأمر اليسير. فقد رأينا وطأة نُظم الإدراك والمخيلات وجمود عالم المفاهيم الذي يستعمل في تحليل أوضاع المشرق العربي، وهي المنطقة التي صارت مطية للصراعات، بسبب فراغ القوة الذي تتميز به. مع ذلك، لا يمكن أن يتحقق تماسك المجتمعات العربية، الكفيل وحده بوضع حد لهذا الفراغ، إلا بتطوير صيغ تحديد للهوية. وعلى الأنماط الأحادية الراهنة، المستعرضة في الفصول السابقة، أن تتقبل تدريجياً تعددية التراث التاريخي في المجتمع الواحد. وعلى المحدد الأحادي، الإسلامي أو الأقلّوي أو الإتني، أن يستبدل بمنظومة محددات لا يشكل العامل الديني فيها إلا واحداً من عناصرها. إن استبدال مفهوم «العربي-الإسلامي» الذي يستبعد فعلياً من دائرة الهوية الاجتماعية الشاملة كل الجماعات والطوائف التي لا تعترف التسمية بوجودها التاريخي ومساهمتها الثقافية، بمفاهيم «العربي-البربري» و«العربي-السرياني» و«العربي-المصري» داخل الثقافة العربية وقبوله، من شأنه إراحة المنطقة العربية من كثير من القلاقل التي تدور حول الهوية.

إن الوعي الثقافي المتأجج لدى الجماعات البربرية في المغرب، ذات الموقف السلبي من العروبة الذي تحول إلى مرادف للقهر ضد اللغة الأمازيغية وخصوصيتها في تحديد الهوية، بات أمراً معروفاً، ومن شأن الاعتراف بالهوية البربرية في إطار الهوية الأشمل «العربية-البربرية» أن تضع حداً لهذا الرفض للعروبة الثقافية. كما أن مشاعر الألم لدى المسيحيين العرب في المشرق، الذين يشعرون بتفاقم تهميشهم بصورة خطيرة بفعل انتشار

التشدد الديني الإسلامي في المجتمعات العربية، يمكن معالجتها عبر الاعتراف بالدور الأساسي الذي اضطلعت به، طيلة العصر الذهبي للحضارة الإسلامية، الثقافة السريانية والكنائس المنتمية إليها. فمن هو «المسيحي ـ المشرقي» الذي يمكن ألّا يتماثل داخل عروبة «عربية ـ سريانية»، أو «عربية ـ يونانية» ممن ينتمون إلى المسيحيين العرب المرتبطين ارتباطاً وفياً بالتراث البيزنطي؟ كما أن الاعتراف بالشخصية القبطية في مصر، وريثة التراث الفرعوني والكنيسة الوطنية المقاومة بضراوة لهيمنة الإمبراطورية البيزنطية، يشكّل عنصراً مهماً في التماسك الاجتماعي.

أما في ما يختص بالجزيرة العربية، فيبقى اختيار الهوية «العربية ـ الإسلامية» قادراً على الديمومة والاستمرار من دون توترات، غير أنه من الضروري، حتى في هذه الحالة، أن تؤخذ خصوصيات جنوب الجزيرة في الاعتبار؛ فقد شهدت اليمن ما قبل الإسلام حضارات متألقة من المفيد إدخالها في الوعي الجماعي، كما أن سلطنة عُمان هي مقر الإباضية التي وقفت في موقع الاعتراض على فرعي الإسلام الكبيرين، السنّة والشيعة. وحتى في هذه المناطق لا يعفي المحدد الحصري للهوية بالدين من وجود مشكلات، وتبقى العروبة في الجزيرة أكثر منها في المغرب هي الجامع المشترك الحقيقي، وليس الإسلام الذي لا يمكن أن يساعد تنوعه وتعدده، بالضرورة، على تحقيق الوحدة الاجتماعية.

لقد كان على المسيحية أن تلجأ مكرهة إلى حل قوة المخيلة الدينية، كمحدد أساسي للهوية، حفاظاً على التماسك الاجتماعي، وذلك في ظل تعدد الكنائس المتواجهة والمتخاصمة؛ وعلى المجتمعات الإسلامية، التي ما زالت راغبة في جعل الدين الإسلامي محدداً أساسياً لهويتها، أن تضع نهاية للحلم الديني كعنصر توحيد وتماسك اجتماعي؛ فالامبراطورية الرومانية الجرمانية طواها الزمن وكذلك الخلافة العباسية والسلطنة العثمانية، وعلى المجتمعات التي تحدرت منها أن تبحث عن محددات جديدة ومركبة لهوياتها. إنها سيرورة طويلة، وقد احتاجت أوروبا قروناً طويلة لإنجازها.

إن الاستفادة من دروس التاريخ والقبول بالمنهج المقارن في الدراسات الدينية، سيما في مجال متجانس يضم الديانات التوحيدية في حوض المتوسط، كل ذلك يشكل أول خطوة في عملية التحرر من تسلط المخيال الديني على تحديد حصري للهوية. وهكذا فإن الانتقال من المخيال الديني إلى الذاكرة التاريخية المستعادة بكل أنواع الموروث وتأمين تماسكها هو مهمة جليلة ملقاة على عاتق المجتمعات العربية؛ ذلك أن النهضة الثقافية التي توهمناها ماضية في هذا الاتجاه، منذ بداية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، وصلت إلى طريق مسدود، وينبغي الآن أن ندرس الصعوبات التي واجهت هذه العملية والعقبات التي اصطدمت بها في فترة سبقت المرحلة التي سندرسها في الجزءين التاليين من الكتاب.

تعقيدات نهاية الاستعمار في العالم العربي

قد لا تُفهم سيرة نصف القرن هذا إن لم يذكَّر بسياق الاستعمار ثم إزالته، اللذين عرفتهما بلدان المنطقة. ومن ناحية أخرى يتيح هذا السياق فهماً أفضل للحدود التي حكمت النهضة الثقافية العربية منذ مطلع القرن التاسع عشر، وتالياً تعميق التأملات التي تم عرضها في الفصل السابق حول عجز الدول العربية الحديثة، العائد إلى ظروف تكوينها. وسيكون ذلك مناسبة لمعاينة مسألة درجة تأثير كل من العوامل الداخلية والخارجية على تجزئة مجتمعات المشرق العربي وتقهقرها. المسألة هنا مسألة بالغة الأهمية بالنسبة إلى كل مقاربة تاريخية للمنطقة.

إن تحليل ظاهرة الوقوع في الاستعمار وإزالته في المجتمعات العربية لا يخلو من التعقيد. والمقصود هنا في الواقع ليس مدى تأثير أوروبا الغربية فحسب، بخاصةٍ فرنسا وإنكلترا، على هذه المجتمعات، وإنما أيضاً خروج هذه المجتمعات من سيطرة سلالات مالكة وامبراطوريات غير عربية سادت هذه المجتمعات طيلة قرون طويلة قبل الوقوع في هيمنة الدول الأوروبية. فمنذ عام 1516 تحوّلت المجتمعات العربية إلى مقاطعات للسلطنة التركية العثمانية، آخر بنيان امبراطوري ضخم في الشرق الأوسط، باستثناء المغرب واليمن اللذين حافظا على استقلالهما. وبعد أربعة قرون، لم تلبث هذه المجتمعات أن تخلصت من سيطرة الامبراطورية عند انهيارها عام 1919، وإن تحررت من هيمنتها لتقع تحت سيطرة الدول الأوروبية. وفي المغرب العربي سبقت سيطرة الدول الأوروبية الانهيار العثماني. فتم استعمار فرنسا للجزائر عام 1830، وفرضت الحماية الفرنسية على تونس والمغرب على التوالي عامي 1903 و1911. وتم غزو إيطاليا لليبيا عام 1911، وفرنسا لسوريا ولبنان عام 1919، وإنكلترا لمصر عام 1882، ومن ثم العراق وفلسطين عام 1919.

إن استبدال سيطرة أجنبية متحجّرة ومتخلفة، وإنما ذات طابع إسلامي للأتراك العثمانيين بسيطرة أجنبية أخرى أوروبية ومسيحية وإنما ذات حضارة مزدهرة على صعيد التقدم التقني والمادي، قد فرض على النخبة في المجتمعات العربية كما على مجموع السكان مواجهة سلسلة من الصدمات الثقافية والصدمات المضادة التي كان يصعب التحكم بها وجعلها تندرج ضمن رؤية متجانسة ينبثق منها توجه سياسي واضح، قادر على جمع الصفوف. وإذا ما وضعنا حالة الجزائر التي استُعمرت عام 1830 جانباً، فإن ما تمخّضت عنه الأحداث الثلاثة من هزّات: إنهاء الاستعمار التركي العثماني ومن ثم الوقوع تحت السيطرة الاستعمارية الأوروبية (1882-1943) وأخيراً إنهاء الاستعمار من جديد (اعتباراً من عام 1943 بالنسبة إلى لبنان الذي كان أول مَن حصل على الاستقلال، وحتى عام 1962

بالنسبة إلى الجزائر، هذا إذا لم يؤخذ في الحسبان استقلال الإمارات العربية المتحدة عام 1970)، تم استيعابها في غضون ثلاثة أرباع القرن.

وينبغي أن نضيف إلى هذه الهزّات السياسية والثقافية الواسعة عاملين آخرين لهما خصوصيتهما، كانا قد أدّيا منذ مطلع القرن دوراً مهماً في عدم استقرار المنطقة: النفط من جهة والظاهرة الاستثنائية بكل معنى الكلمة لهجرة الجماعات اليهودية من أوروبا الشرقية إلى فلسطين من جهة أخرى. لقد كان عامل النفط الذي عايش الهزّات السياسية للعالم العربي، وكذلك للدولة المجاورة إيران منذ مطلع القرن العشرين وحتى حرب الخليج، وراء اعتبار الولايات المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط، بدءاً من نهاية الحرب العالمية الثانية، منطقة حيوية لمصالحها الاستراتيجية. وجاءت حرب الخليج لتكرس تدخّل الولايات المتحدة المباشر، المدعوم بالقوة العسكرية، في إدارة شؤون المنطقة. كما يُعتبر النفط العامل الداخلي الذي كانت له اليد الطولى في تصدّع هيكل العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية في العالم العربي، داخل كل مجتمع كما بين مختلف المجتمعات. وكان لانفجار أسعار النفط عام 1973 آثار «تصدّعية» إلى درجة كبيرة، غير أنه لم يتم إجمالاً أخذها في الحسبان في تحليل مشكلات المجتمعات العربية. ولن نتناول هنا سوى الآثار السياسية الإجمالية لعامل النفط في المشرق العربي، لنعاود تناوله بصورة تفصيلية في الفصل السابع، من جهة دراسة التصدّعات الاجتماعية التي تمخّض عنها تداول الثروة النفطية في العالم العربي.

أما في ما يخص قيام دولة إسرائيل فهذا أيضاً بالتأكيد مكوّن بالغ التأثير والفاعلية في التغييرات التي عصفت بالمشرق العربي ما بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فهذا الحدث، نظراً إلى جذوره التاريخية، يقوم بربط أوروبا بالمنطقة بصورة انفعالية وعاطفية. إن مصير إسرائيل، بعد اضطهاد النازية لليهود، يجعل من الصعب على أوروبا أن تقف حياله موقف اللامبالاة. وكما سنراه في الفصل الثامن فإن الدور الثقافي والسياسي المرموق للجالية اليهودية في الولايات المتحدة يشكل عاملاً إضافياً لكي تزجّ هذه القوة العظمى بثقلها في الشرق الأوسط.

الدور العائد لكل من العوامل الداخلية والخارجية

يسهل بالطبع الدفاع عن الطروحات القائلة بعدم وجود رابط ثقافي عربي، فيما لو أبرزنا وجود العديد من الأقليات العرقية أو الدينية وعدم تجانس المجتمعات المختلفة المكوّنة للعالم العربي وتنوّع اللهجات حتى لدى الناطقين بالعربية أنفسهم. ويبدو طبيعياً، انطلاقاً من هذا الموقف، عجز المجتمعات العربية عن إيجاد حد أدنى من عناصر التوافق -

ليس في ما بينها وحسب، وإنما أيضاً داخل كل منها ـ تتيح تأمين الاستقرار السياسي والاجتماعي. وتالياً، فإن العوامل الداخلية المحضة، في مثل هذه النظرة، هي التي يتم حصراً التركيز عليها لتفسير عدم الاستقرار وفوضى العالم العربي وتستبعد تماماً تأثير العوامل الخارجية، مهما تعقّدت وبلغت أهميتها كعنصر لفهم الأحداث وتطورها. ومن البديهي أن نجد تطبيق هذا المنهج الإدراكي الحصري لتحليل أحداث المنطقة في العديد من المؤلفات التي تبغي التقصي عن «الإسلام»، كمفتاح رئيسي لتفهّم العالم العربي. وسنعود إلى تناول هذا الموضوع في الفصل السابع.

فلا هذا الطرح، ولا حتى الطرح المعاكس الذي ينكر وجود الديناميات الداخلية للفتن ـ والذي يحمّل مسؤولية الفوضى وعدم الاستقرار للعوامل الخارجية حصراً ـ لا يتيح التوصل لتفهّم تطور الشرق الأوسط، سواء ما تعلق بالغليان الثوري ما بين عامي 1950 و1970 أو بالاستقرار اللاحق للأنظمة، بالرغم من تعرّضها لعمليات إرهابية عنيفة من قبل بعض الحركات المعلنة انتماءها للأصولية الإسلامية. ولقد أبرزت التحليلات الماركسية لفترات طويلة، سواء كانت من مصادر غربية أو عربية، العامل الخارجي سيما الإمبريالية الاستعمارية، لتفسير عدم استقرار العالم العربي. كما أن العامل النفطي والصهيونية لم يجرِ النظر إليهما سوى كمكونات للدينامية العامة لإمبريالية الرأسمالية الأوروبية. وكانت التقاليد «الاستشراقية» لأوروبا في القرن التاسع عشر ـ التي استمرت وإنما بمظهر مختلف في القرن العشرين ـ تميل إلى إنكار أثر العوامل الخارجية، أو بشكل عام لتجاهلها، بغية تركيز التحليل تبعاً للحاجة: فأحياناً يأتي التركيز على آلية عمل نمط عام وتجريدي يفترض أنه يميز المجتمعات الإسلامية عن غيرها واستحالة خضوعه لتأثير العوامل الخارجية والتطورات العالمية، وأحياناً أخرى يتم التركيز على تفاصيل الخصوصيات المحلية لمجتمع معين (المذاهب الإسلامية المنشقّة، اللهجات المحلية، العادات غير الإسلامية، الأصول العرقية المتباينة، إلخ)، لإبراز العوامل الداخلية والمحلية للانقسامات والفتن.

في الحقيقة، ينطبق على المجتمعات العربية والشرق أوسطية، بدون أدنى شك، ما يسمّيه علماء الاجتماع بالمجتمعات «المجزأة»، ويعني ذلك بتعبير أقل تعقيداً أنها تلك المجتمعات التي لم يُحدث فيها التصنيع المكثف تجانساً سكانياً في التصرفات الأساسية، والتي بقيت قابلة للتأثر بالتقاليد الانتمائية الوراثية (أي عامل الانتماء إلى تجمع عائلي شهير في المجريات التاريخية للقبائل الكبيرة) والإقليمية، إضافة إلى بعض الخصوصيات الدينية والعرقية أو اللغوية. إن الهجرة من الريف إلى المدينة والإقامة في المدن لم تواكبهما أو تدعمهما ظاهرة تصنيع تعيد تنظيم المجتمع على أسس اجتماعية مهنية قوية، كما كانت الحال في أوروبا أو مؤخراً في الدول الحديثة التصنيع في آسيا.

لقد دخل العالم العربي في تغييرات تاريخية عنيفة وسريعة ومعقدة، أفرزت حالة تذبذب اجتماعي قصوى تعود أسبابها إلى انهيار الشرعية السياسية العليا للسلطنة العثمانية من جهة، وصعوبة إيجاد توافق اجتماعي بديل في غياب التصنيع النشيط الذي كان في إمكانه ـ كما هو الحال في اليابان وفي البلدان الآسيوية التي اتبعت هذا النموذج ـ أن يضع الأسس لمثل ذلك التوافق، من جهة أخرى.

وعلى نقيض ما هو متوقع، فلقد جاء النضال المعادي للإمبريالية وضد الاستيطان الأوروبي ليشكل عاملاً إضافياً للتفرقة، بدلاً من المساعدة في التوافق على عقد اجتماعي جديد. وفعلاً لم تتوحد المجتمعات العربية تحت السيطرة الواحدة لدولة أوروبية. فلقد عمدت فرنسا وإنكلترا، وبدرجة أقل إيطاليا وفي تواريخ مختلفة، إلى تقاسم الأقاليم العربية للسلطنة العثمانية. كما أنها أقامت فيها أنظمة متباينة في كل قطر ورسمت حدوداً جديدة نجمت أحياناً عن توازع لبعض أوجه السلطة أو لبعض الثروات الاقتصادية في ما بينها. ولقد حافظت في بعض الأحيان على الهيكليات المحلية للسلطة، المتحررة كلياً أو جزئياً من الوصاية العثمانية (المغرب، مصر)، كما أنها قضت في حالات أخرى على هذه الهيكليات أو حالت دون إقامتها (سوريا، العراق) أو أنها أوجدت قوى متنافسة (سعوديين ضد الهاشميين في شبه الجزيرة العربية) تاركة بذلك لهذه القوى إمكان إقامة دول جديدة مستقلة، حيث كان من المفترض إقامة مملكة كبيرة عربية موحّدة[1].

وأضيف إلى التجزئة الأصلية للمجتمع العربي، التي استطاعت السيطرة العثمانية التعامل معها بدون مصاعب تذكر قبل ترسّخ الهيمنة الأوروبية على المتوسط في القرن العشرين، العديد من الترتيبات المؤسساتية المختلفة. وتم ذلك ضمن حدود رسمت عبر مساومات فرنسية-إنكليزية ونظراً إلى الحاجة الطبيعية لكل قوة استعمارية لاتّباع سياسة فرّق تسد، من دون أخذ معطيات الطبيعة الجغرافية أو التجانس السكاني لمنطقة معينة في الاعتبار. وفي ما إذا كانت بريطانيا قد أظهرت تأييداً أوسع في المشرق لتطلعات النخبة في العالم العربي بشأن إقامة مملكة عربية موحدة يمكن ضمان انضوائها تحت مظلتها، فإنها قد مارست على الأرض سياسة فرّق تسد، ما أتاح لها أن تقيم وزناً في آن واحد للطموحات الاستعمارية لحليفتها فرنسا في سوريا ولبنان وللوعود الممنوحة للجالية اليهودية الإنكليزية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وفي المقابل، فإن فرنسا التي كانت قد برّرت في القرن التاسع عشر طموحاتها الاستعمارية في البحر المتوسط (مصر وشمال أفريقيا) برغبتها

---

(1) تم تناول هذه المسألة بشكل موسع في مؤلفنا أوروبا والمشرق العربي، مصدر آنف الذكر.

في تقديم المساعدة لبعث الحضارة العربية[1] من جديد، أطلقت العنان في القرن العشرين لنفورها من القومية العربية التي لم تجد فيها سوى مؤامرة بريطانية لتهديد أوضاعها الاستراتيجية في البحر المتوسط[2].

وكانت بريطانيا عنصراً فاعلاً في إقامة جامعة الدول العربية عام 1944، بهدف إيجاد آلية رقابة جماعية على السياسة الخارجية للدول العربية. وغدت الجامعة محفلاً للمزايدات القومية فأدّت نتيجة لذلك دوراً فعالاً ومسرّعاً في حصول دول المغرب على استقلالها. وتنامى في هذه الفترة عدم الثقة والنفور الفرنسي تجاه القومية العربية. ولما حلّ النفوذ الأميركي محل النفوذ الإنكليزي في الشرق الأوسط اعتباراً من مطلع الخمسينات، استمرت النخبة العربية تعاني الأمرّين من التنافس والتناقضات المتفاقمة بين التقاليد الأنكلوسكسونية والفرنسية. فأمكن الأنكلوسكسونيين الظهور بمظهر أقل «استعمارية»، على الأخص نتيجة ما قدمه الإرث الثوري الأميركي، غير أنهم بقوا آذاناً صماء حيال المسألة الاجتماعية في العالم العربي، حيث لم يروا في تلك المسألة سوى أيادٍ بولشفية (شيوعية). بالمقابل، استمرت النظرة إلى الفرنسيين على أنهم «أكثر استعمارية»، على صعيد تقاليد دولتهم، غير أن انفتاحهم على المسألة الاجتماعية وتطور الأفكار الماركسية في فرنسا كان له تأثير واضح على الثقافة العربية، في المغرب كما في المشرق.

وكان العنصر الأخير لتشتت قناعات العرب ظهور النظام الشيوعي وانتشاره. وقد ربطت العقيدة البلشفية للاتحاد السوفياتي المسألة القومية بالمسألة الاجتماعية واستشفت إمكان شيوع إخاء بين المجتمعات المستعمِرة والمجتمعات المستعمَرة في نضال طبقي

---

(1) راجع حول هذه النقطة كتاب هنري لورينس المميز: *Le Royaume impossible. La France et la genèse du monde arabe, op. cit.*، وكذلك أنظر للمؤلف نفسه *Le grand jeu. Orient arabe et rivalités internationales, op. cit.*، وهذا المؤلف عبارة عن تاريخ تفصيلي وبالغ الدقة للحياة السياسية ولمشكلات الدول العربية منذ عام 1945 وحتى حرب الخليج. وبالنسبة إلى الفترة السابقة يمكن العودة أيضاً إلى مؤلف بالغ الوضوح للكاتب نفسه صدر في تاريخ أحدث *L'Orient arabe. Arabisme et islamisme de 1789 à 1945*, Armand Colin, Paris, 1993. وحول مناورات القوى العظمى والفشل العربي المتكرر في مواجهتها يمكن أن نقرأ المؤلف التهكمي لشارل رزق *Les Arabes ou l'histoire à contresens*, Albin Michel, Paris, 1992.

(2) حول السياسة الاستعمارية الفرنسية في لبنان وسوريا يمكن الرجوع إلى مؤلف وفير المراجع لجيرار خوري Gérard Khoury, *La France et l'Orient arabe. Naissance du Liban moderne 1914-1920*, Armand Colin, Paris, 1993، حيث يقوّض هذا المؤلف صدقية الطرح التقليدي الساذج بتكاتف فرنسا مع الطائفة المارونية وكيف أنها تصحّح سياستها الاستعمارية بغية إرضاء هذه الطائفة من دون سواها.

مشترك. إن الفصل بين المستَعمِرين والمستَعمَرين لم يعد مردّه الدين أو الحضارة أو الحدث الاستعماري بذاته، وإنما آليات الاستغلال الرأسمالي على الصعيد العالمي. وهذا ما يمكّن الخروج من المجابهة الدينية (الإسلام/المسيحية أو الإسلام/اليهودية) نحو الصعيد الحقيقي للنضال السياسي، النضال للقضاء على آليات الاستغلال الاقتصادي بين الأمم وداخل الأمم. وقد اكتسبت القومية العربية عندئذٍ صبغة ماركسية في معظم ملامحها. وسينظر إليها من الجانب الأنكلوسكسوني على أنها ليست سوى «يد موسكو» والمخربين التابعين لها، كذلك الحال لفرنسا التي لم ترَ طيلة النصف الأول من القرن العشرين، في تطلعات القومية العربية إلى الوحدة ذات الطابع الدستوري والتحرري بين دول المشرق، سوى اليد الغادرة لبريطانيا ضد المصالح الفرنسية.

غير أن الماركسية ستزرع الشقاق في ما بين المجتمعات العربية وداخلها. ذلك أنها ستزيد من تشتّت التصورات المتباينة للنخبة في هذه المجتمعات حول مفهوم التحديث السياسي. وسيشكل هذا عنصراً مهماً للغليان الثوري خلال السنوات الأولى للاستقلال. وستقسم الحرب الباردة الدول العربية إلى معسكرات، بعضها يخضع للنفوذ السوفياتي، في حين يحتمي بعضها الآخر في ظل القوة الأميركية. كما ستحاول فرنسا، لعدد من السنوات، أن تكون طرفاً ثالثاً يُلجأ إليه، وستحصل على عوائد اقتصادية مجزية لقاء سياستها العربية، على الأخص إثر الحرب العربية ـ الإسرائيلية في حزيران/يونيو 1967 ونهاية التحالف المتميز بين فرنسا وإسرائيل، وذلك عندما أدان الجنرال ديغول إسرائيل باعتبارها كانت «البادئة في إطلاق النار» في تلك الحرب.

الأبعاد المحدودة للنهضة العربية

لن يُستغرب، في مثل هذا السياق السياسي والاقتصادي الذي واكب السنوات الأولى لاستقلال الدول العربية، أن تتواتر فترات عدم الاستقرار والانقلابات أو محاولات الانقلابات العسكرية المتكررة والخلافات العنيفة بين الدول العربية. فخلال فترة فجر الاستقلال كانت المجتمعات العربية ما زالت قابعة في هيكليات لم يلامسها التصنيع. هذا مع الإشارة إلى أن النخبة في تلك المجتمعات كانت تتمتع بثقافة عالية ومخزون فكري مهم، لأنها تشرّبت الثقافة الأوروبية منذ مئة وخمسين سنة وقامت بإصلاحات تحديثية مستقاة من المبادئ السياسية والدستورية الأوروبية. ففي مطلع القرن التاسع عشر، وفي مصر التي تخلصت من الوصاية العثمانية، نجد محمد علي يقدّم المثل على ذلك ليحتذيه كل من سوريا ولبنان، اللذين احتلّهما لبضع سنوات (1830-1840). حتى السلطنة العثمانية ستقوم هي

أيضاً بعد مدة قصيرة بإصلاحات، كذلك في مرحلة لاحقة في القرن العشرين سيكون للمغرب وتونس بدورهما مصلحوهما[1]. وهكذا سيجري العمل على تخليص ممارسة طقوس الدين الإسلامي من المعتقدات الخرافية وعلى تطوير الأنظمة القضائية التي لم تتبدل منذ قرون طويلة، وعلى تحسين وضع المرأة، وعلى إدخال العلوم في البرامج التعليمية للمعاهد الدينية. واعتبرت هذه النهضة حركة مهمة، أفرزت تيارات تجديدية تؤسس لحداثة عربية في الأدب والشعر وكتابات المفكرين العلمانيين والمصلحين الدينيين المتنوّرين. ولقد واجه زخم هذه النهضة، الآيلة إلى تحويل المجتمع بشكل معمّق، صعوبتين حالتا دون توسّعه الشامل، ليتمكن من فرض توافق فلسفي وسياسي واجتماعي جديد بين كافة الشركاء في المجتمع، أي كالنجاح الذي حققته اليابان في هذا المضمار في القرن التاسع عشر في عصر الميجي (Meiji).

ففي البدء، لم يكن هناك في القرن التاسع عشر، كما كان الأمر في اليابان، سياسة ناشطة بالنسبة إلى سكان الريف، للقضاء على الأمية لدى الفلاحين. وحتى في المدن ظل التعليم الحديث مقتصراً على النخبة من طبقة التجار أو على طبقة رجال الدين التقليديين، وعلى أغنياء العائلات ملّاك الأراضي، الذين كانوا يشاهدون ممتلكاتهم تتوسع ووضعها القانوني يتدعم، وعلى الأقليات المسيحية أو اليهودية التي تتلقى الإعانات من الدول الأوروبية والهيئات التبشيرية. وبقيت على هذا النحو حركة الإصلاح بعيدة عن عالم البداوة وعالم الريف وظلت تقتصر على «تفرنج» نخبة من سكان المدن الرئيسية. إنه عامل تجزئة اجتماعية جديد وليس مرتكزاً إطلاقاً على توافق اجتماعي جديد، متأقلم مع متطلبات التحديث الذي تهيمن عليه أوروبا والمولع بالتقدم التقني. غير أن أفكار التحرر الإنساني والقومي ستجعل من المسلّم به من الآن فصاعداً انحطاط السلطنة العثمانية، حامية المجتمعات العربية.

كانت الثروة النفطية وحدها العامل الأساسي في تحوّل عالم البداوة في شبه الجزيرة العربية وليبيا إلى عالم حضري، حيث أصبح توظيف الدين يشكل المرجع للثقافة وللتصرف الاجتماعي، وذلك من أجل الحفاظ على الشرعية السياسية للسلطة الحاكمة ذات الطبيعة الإرثية والإقطاعية. أما بالنسبة إلى تأخر عالم الريف العربي فيبقى حتى يومنا هذا مسألة أساسية في العديد من الدول، سواء تعلق ذلك بالمداخيل المنخفضة إلى درجة كبيرة لدى الفلاحين، كما سنراه في الفصل الثاني والعشرين، أو بعدد الأميين الريفيين الفقراء والذين

---

(1) في ما يتعلق بالإصلاح الديني والنهضة في المشرق العربي انظر: Henri Laurens, *L'Orient arabe. Arabisme et islamisme de 1798 à 1945, op. cit.* كذلك أنظر: جورج قرم، أوروبا والمشرق العربي، المذكور سابقاً.

غالباً ما ينزحون إلى الأكواخ الفقيرة في ضواحي المدن. لقد كانت الأولوية لدى الدول الصناعية الجديدة في جنوب شرقي آسيا، وفق المثال الياباني، إدخال عالم الريف في التحديث الاقتصادي على قدم المساواة مع عالم المدينة، وتالياً جعل فائض اليد العاملة الذي يفرزه العالم الزراعي يندمج بدون تأخير في الجهود الرامية إلى التصنيع المكثف. ولن نجد أية دولة عربية، بالرغم من الجهود التي بذلها بعضها في حقل الري أو استخدام مواد مكافحة الآفات الزراعية، قد وضعت هدفاً أولوياً لها يقضي بإلغاء الفوارق بين عالم الريف وعالم المدينة، أو على الأقل بالعمل لاندماجهما المتناسق.

كذلك لم يكن هناك في العالم العربي، الذي استقطب نخبة النضال ضد الاستعمار، سياسة هادفة لجعل التقنيات الصناعية مألوفة لدى الطبقات الفقيرة، في إطار تطلع إرادوي للاستقلال الاقتصادي تجاه الدول الكبرى الصناعية الأوروبية. لقد استحوذ الجانب السياسي للنضال ضد الهيمنة الأوروبية، وكذلك مسألة الإصلاح الديني للإسلام، على حيّز هموم النخبة في المجتمعات العربية والحكام بأكملها، ما أدى إلى إهمال تام لهذه الظاهرة الحيوية للتحديث السياسي القائمة على امتلاك العلوم والتقنيات. كما ساهم الماركسيون العرب من جهتهم في تبسيط هذه المسألة المهمة، معتقدين ـ كالعديد من الماركسيين في الدول النامية ـ أن الرأسمالية «الاحتكارية» كانت لوحدها المسؤولة عن غياب نقل التقنيات نحو المجتمعات الأخرى، وبأن إقامة النظام الاشتراكي ستجد حلاً بصورة تلقائية وسريعة للتأخر الصناعي والاقتصادي. ويظهر هنا اختلاف أساسي آخر عن المعالجة اليابانية لموضوع التأخر الاقتصادي، الذي اعتُبر في القرن التاسع عشر كمسألة أولوية للانفكاك عن الهيمنة الأوروبية والأميركية. لقد فهم الغزو الاستعماري الأوروبي في البحر المتوسط، في تناغمه الديني التاريخي، أنه تأبيد للصراع بين الإسلام والمسيحية ولانتشار العقائد القومية والثورية لأوروبا أكثر منه مظهر تحدٍّ اقتصادي يشكل، حتى اليوم، علاقات الغرب الصناعي بالعالم الآسيوي.

ويظهر هنا العامل الثاني الذي حدّ من توسع النهضة. فالأفكار الحديثة، مهما بلغت جاذبيتها، تبقى متأتية من أوروبا التي هي بذاتها فريسة الرغبة الجامحة الاستعمارية. فطموحاتها للسيطرة غدت واضحة وليست مدعاة لأدنى شك، فاحتلال فرنسا للجزائر عام 1830 ومن ثم احتلال إنكلترا لمصر عام 1883 أكدا حقيقة استعمار لم يكن في إمكان ضعف الأتراك العثمانيين مواجهته بنجاح. إن تبنّي الأفكار الأوروبية يطرح إذن مشكلة ثقافية غير قابلة للحل وذات أوجه متعددة. فأية صدقية يمكن أن تمنح لأفكار ولمبادئ سياسية نبيلة وجذابة بإنسانيتها صادرة عنها إنما لا تطبّقها الدول في علاقاتها بالمجتمعات الأخرى، بل على العكس؟ يضاف إلى ذلك أن هذه الأفكار تأتي من مجتمعات مسيحية كان هناك معها لفترات طويلة سلسلة من النزاعات والحروب، من الفتوحات وإعادة الفتوحات، من الحروب

الصليبية وحروب الجهاد. أفلا يؤدي تبنّي هذه الأفكار «المسيحية» إلى إضعاف التوافق الاجتماعي للمجتمعات الإسلامية، حيث يعيش العرب والأتراك والأكراد والبربر معاً في نطاق رابط اجتماعي رفيع الشأن، هو الإسلام؟ إنها لأسئلة شائكة، للأسف، ما زالت حتى يومنا هذا موضوع الساعة. فهي التي تزوّد الأدبيات الإسلامية على اختلافها بموضوع وهواجس ذات ترداد لا حصر له.

لهذه الأسباب سلك روّاد النهضة، إدراكاً منهم لخطورة هذه التساؤلات، جانب الحذر. فنجدهم في بعض الأحيان لا يعيرون أذناً صاغية للدعوات إلى القومية العربية أو إلى قومية محلية (في مصر) من أجل إبراز رابطة «الأخوة» الدينية التي ينبغي لها الاستمرار بين المجتمعات الإسلامية تحت سلطة الباب العالي، وإنما يطالبون في الوقت نفسه بإصلاح سياسي معمّق للسلطنة. كما نجدهم في أحيان أخرى يطالبون على العكس بالفصل بين الأتراك والعرب والعودة إلى الماضي المجيد للعرب، مع تأكيد ضرورة الحفاظ على الطابع الإسلامي للمجتمع العربي، وحتى إعادة الخلافة إلى العرب التي اغتصبها الأتراك، المسؤولون عن انحطاطها. وعندما أتاح انهيار السلطنة العثمانية ـ وتالياً القضاء على الخلافة عام 1924 بواسطة الجمهورية التركية الفتية ـ للإصلاحيين أن يصبحوا أكثر راديكالية في أفكارهم، سواء القومية أو الدينية، وجدنا الاستعمار الأوروبي يحكم قبضته باحتلاله كافة المقاطعات العربية للسلطنة العثمانية. فاحتدّ عندها السجال، سواء حول وجود أمة عربية قادرة على العيش خارج إطار الخلافة الإسلامية أو حول مدى تحديث المؤسسات السياسية الذي من شأنه إفقاد المجتمع العربي طابعه الإسلامي وتالياً سبب وجوده، نظراً إلى أن رفعة العرب في التاريخ كانت نزول الوحي القرآني.

وهكذا وجدت النخبة العربية المفكرة نفسها، منذ مطلع القرن التاسع عشر، في متاهة ثقافية مخيفة. وجاء كل حدث تاريخي بارز عاشته هذه النخبة ليزيد من تعقيد هذه المتاهة، سواء تعلق الأمر بتصاعد الاستعمار الأوروبي المتصلب، أو بالأنواع المتباينة لهذا الاستعمار، أو بانهيار السلطنة العثمانية وانتهاء الخلافة، أو بانتصار الشيوعية (البولشفية)، ثم بالحرب الباردة، من دون إغفال قيام دولة إسرائيل. هذه النخبة الثقافية، بدخولها في المتاهة، تجزأت إلى مذاهب فكرية متناقضة، إذ انطلقت بحثاً عن مخرج، لم يُعثر عليه حتى يومنا هذا، مبرزة في هذا البحث إشكاليات متعارضة، أثارت (ولا تزال) التشنجات في الرأي العام العربي. هذه التشنجات تزيد من عدم الاستقرار السياسي المتأتي من تسلسل الأحداث: هزيمة الجيوش العربية في فلسطين عام 1948، ما أسفر عن قيام دولة إسرائيل، هجوم الجيوش البريطانية والفرنسية والإسرائيلية على قناة السويس عام 1956، الهزيمة

الجديدة للجيوش العربية عام 1967، التي أتاحت لإسرائيل أن تستكمل، خلال ستة أيام، احتلالها للأرض الفلسطينية واحتلال سيناء والجولان السوري، وحالياً الصدمات الجارحة التي خلفتها حرب الخليج وغزو الولايات المتحدة وحلفائها للعراق.

إن حالات عدم الاستقرار هذه كانت سهلة الحصول، سيما أن السلطات العليا الخارجية من أتراك عثمانيين ومن ثم فرنسيين وإنكليز، التي كانت تقوم بإدارة أو بالسيطرة مباشرة على إدارة المجتمعات العربية قد تلاشت الواحدة تلو الأخرى. فعلى أي توافق اجتماعي وفكري يمكن إرساء الشرعية السياسية في المجتمعات العربية المجزأة إلى دول متباينة ذات أنظمة سياسية متنوعة منذ انهيار السلطنة العثمانية؟ إنه لسؤال أساسي لا يزال من دون إجابة، لأن التحولات الاقتصادية الفائقة السرعة، المستندة إلى تنمية التجارة ذات النمط الاستعماري، لم تتوصل إلى إيجاد طبقات اجتماعية واسعة ومتجانسة بدرجة كافية خلال هذه الفترات، فبقيت السجالات الفكرية التي استعرت قابعة في إشكاليات عقيمة وفي متاهة لا سبيل للخروج منها.

المشرق العربي: عالم في طور التفكك، أم عالم في طور البناء؟

يسعى العرض المقدّم هنا إلى إظهار كيفية انقياد المجتمعات العربية خلال النصف الأخير من القرن الماضي في مسارات متعرّجة، بفعل تضافر مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية ذات آثار تاريخية ثقيلة، وبفعل أوضاع خاصة مرتبطة ببروز الظاهرة الإسرائيلية، والحرب الباردة، وتحوّلات الاقتصاد العالمي الذي عزّز الطابع الريعي للاقتصادات المحلية.

إن محاولة الإحاطة بواقع هذه المجتمعات لن تكون بالعملية السهلة. إلا أن الحاجة إلى تفكيك الخطاب التاريخي السائد على المستوى المحلي أو الغربي، حول خصوصية هذه المجتمعات والصعوبات التي واجهتها للانخراط في الحداثة الصناعية، والتي تواجهها راهناً للانخراط في ما بعد الحداثة الصناعية، شكّلت بالنسبة الينا باعثاً للشروع في هذه العملية. ويطمح هذا الشق من التساؤل المنهجي إلى توضيح الأسس الفكرية والثقافية التي استندنا إليها في سعينا لبناء الحدث بشكل مختلف ولكشف أسبابه القريبة أو البعيدة، الداخلية أو الخارجية، وبصورة غير مباشرة للتساؤل أيضاً عن المستقبل: مستقبل الأنظمة السياسية البالية، وغياب الشرعية المجتمعية والإيديولوجية للسلطات القائمة، والوعي البائس للعديد من الجماعات والشرائح المجتمعية التي لم توفّر لها الحداثة مستوى أفضل من العيش، ليس على الصعيد المادي وحده، بل أيضاً على الصعيد المعنوي.

أزمة شرعية وأزمة هوية: هذه هي المسألة التي ما انفكّت ضمناً ـ وبثبات ـ تحرّك بحثنا هذا. مات السلطان، فلتحلّ اللعنة عليه: هذا ما يشير إليه بوضوح سقوط صدام حسين العنيف. فالمجتمعات العربية، ما خلا بعض الاستثناءات الضئيلة، تفتقر إلى حماة يتحدّرون من داخل صفوفها. ولا يشكّل إذعانها للأنظمة الديكتاتورية القائمة إلا تأكيداً لصوابية هذا التشخيص. وإزاء ما خبرته الشعوب في وعيها كسلسلة من التعديات الخارجية، سواء ما تعلق بالاستعمار الأوروبي أو بنشوء دولة إسرائيل أو بالوجود الأميركي المطلق في شبه الجزيرة العربية، ومنذ العام 2003 في العراق حيث يخضع الشعب العراقي إلى تجربة قاسية ومريرة، فإن القبول بقادة سياسيين مرهقين، إنما أصحاب مهارة ومكر على صعيد السياسة الدولية، هو الحلّ الأقلّ سوءًا.

غير أنه من السذاجة الظن ان المجتمع العربي الذي تخلّص، بدءًا بالعام 1956، من مظاهر الاستعمار الأكثر سطوعاً سوف يتمكّن، في فترة زمنية وجيزة، من بناء ديموقراطية تعددية ضامنة للحرية. ومما فاقم صعوبة هذا الأمر أن العرب الذين اختلف زمن دخولهم عهود الاستقلال، كان يتنازعهم التوق إلى الوحدة من جهة، والخصوصيات المحلية من جهة أخرى. تلك الخصوصيات التي ترسخت عميقاً في التاريخ، على الرغم من احتجابها بشكل مؤقت خلال أربعمئة سنة من السيطرة العثمانية. ويجدر هنا التنويه بأن مجتمعات المشرق العربي قد عرفت، منذ بداية القرن العشرين وحتى أواسطه، أنظمة سياسية على النمط الليبرالي، وتالياً مجالس منتخبة ديموقراطياً وأحزاباً سياسية وتراجع النفوذ الاستبدادي والمحافظ لرجال الدين وإيديولوجياتهم المتصلّبة. إلا أن هذه الحقبة الديموقراطية الوسيطة، بين نهاية السيطرة العثمانية والغليان الثوري في أواسط القرن، قد اصطدمت أولاً بالحدود التي رسمها الراعي-المستعمر الأوروبي، ومن ثم، بعد قيام الاستقلالات، بدينامية التحولات المجتمعية الداخلية المترافقة مع دينامية الأحداث الدولية التي كان لها تأثير بارز على المنطقة.

وقد تميزت حقبة التسعينات عموماً بهجمات جديدة ضد الحرية، من جهة عبر تصاعد الأصولية الدينية، لدى اليمين كما لدى اليسار، على المستوى الرسمي كما على المستوى الشعبي، كنتاج لتخمة الثروة النفطية؛ ومن جهة ثانية، عبر تحلّل القاعدة الشعبية لحزبي البعث الحاكمين في العراق وسوريا، وكذلك عبر ممارسة السلطة الفردية المطلقة باسم الحزب الواحد الذي جسّد يوماً ما نوعاً من الحس السياسي ما لبث أن تلاشى، نتيجة صلافة القادة والاستبداد السياسي ويأس الرأي العام. وخلال هذه الحقبة، غالباً ما سيطر لدى النخب الثورية القديمة، في كل من العراق وسوريا ومصر ولبنان، الحنين إلى الأنظمة السياسية البورجوازية والليبرالية التي ميّزت هذه البلدان حتى بداية الخمسينات. ويتعاظم هذا

الشعور بقدر ما تمعن حقبة البحبوحة النفطية وبشكل مأسوي في تعميق تفاوت المداخيل في كافة أنحاء المنطقة، وغالباً ما كان هذا التفاوت أوسع نطاقاً مما كان عليه إبان الحقبة البورجوازية. وهكذا انطوى الحكم الديكتاتوري، أينما وُجد، على فشل ذريع، بحيث سعت الأصولية الإسلامية، التي لا تعير مسألة الحريات اهتمامها، مثلها مثل السلطة التي تدينها والتي تسعى إلى خلافتها في الحكم.

لا شك في أن مساحات من الحرية، ولو ضئيلة جداً، قد تنامت خلال العقود الأخيرة المنصرمة. فقد شجّعت المملكة المغربية على تطوير الحياة البرلمانية وسمحت بالتعددية الإيديولوجية، ضمن إطار الولاء للملك ذي السلطان المطلق؛ وإثر وفاة الملك حسن الثاني، انتقلت السلطة إلى خليفته من دون صعوبات ظاهرة. أما مصر فقد عادت، بعد غياب الرئيس السادات، إلى ممارسة الحد الأدنى من التعددية السياسية؛ إلا أن ممارستها مقيّدة بنظام انتخابي يفتقر إلى الكثير من الصدقية وبممارسة هيمنة حزب رئيس الدولة. وأما وفاة حافظ الأسد في سوريا، في حزيران/يونيو العام 2000، فلم تشكّل مدخلاً إلى الفوضى؛ إذ خلفه ابنه بشار الذي سعى باتجاه انفتاح سياسي خجول لم يؤتِ ثماره. وفي المملكة الأردنية التي كانت تواجه أزمة اقتصادية ومالية خطيرة، وتداعيات تراجعها عن التزاماتها القانونية والسياسية تجاه الأراضي المحتلة، فقد خاضت فعلياً انتخابات حرة، وذلك في العام 1989. وإثر أحداث تشرين الأول/أوكتوبر 1988 الأليمة، أرست الجزائر على الفور حرية الأحزاب وتعدّديتها، ما أتاح سقوط هيمنة الحزب التاريخي الأوحد، جبهة التحرير الوطني. غير أن ذلك لم يكن يشكّل سوى مرحلة وسيطة انتهت في العام 1992، حين عمد الجيش الجزائري، في تصدّيه لإمكان استيلاء جبهة الإنقاذ الإسلامية على السلطة ديموقراطياً عبر صناديق الاقتراع، إلى إلغاء نتائج الدورة الأولى من الانتخابات والقيام تالياً بحملات اعتقال مكثّفة ودفع البلاد نحو حرب أهلية كامنة.

إلا أن بوادر التفاؤل هذه، التي يحدّ من شأنها الانزلاق الجزائري، لا تكفي في ذاتها لمحو انطباع التشاؤم العام الذي فاقمه التدهور العام في الحياة الثقافية داخل مجتمع المنطقة، وكذلك تدهور مستوى التعليم الجامعي والمدرسي. ولم يكن أمام من حُرموا من الثروة النفطية ـ معلمون وكتّاب وفنانون ـ سوى الاختيار بين الفقر والقمع السياسي من جهة، والارتزاق من جهة أخرى، سواء في خدمة سلاطين النفط وقياصرته، أو في خدمة الأصولية الدينية، أو أيضاً في خدمة الحزب الواحد الفاسد والمفتقد للصدقية. أما بالنسبة إلى النظم المدرسية والجامعية، المتداعية تحت وطأة العدد المتزايد والنقص في التجهيزات، فإنها لم تعد تنتج سوى مستويات تعليم متواضعة، في ظل غياب كامل للبيئة الثقافية المتماسكة. ومن جهة ثانية، وباستثناء الممالك والإمارات النفطية القليلة السكان، فإن معدلات النمو السكاني في كافة أنحاء العالم العربي لا تزال مرتفعة للغاية، وتستوجب، من

أجل تثبيت مستويات المعيشة، معدلات نمو اقتصادي لم تعد متاحة، بسبب انهيار أسعار النفط.

ولهذا السبب قد يبدو مجتمع المنطقة وكأنه عالم في طور التفكك، لا يبقى عليه سوى ممارسة الاستبداد السياسي بشكل أكثر عنفاً. وسوف نتلمّس خلال السرد اعتمال عناصر هذا التفكك: تداخل المراحل والحساسيات السياسية الذي يعكس أيضاً، إلى حد معين، ما طرأ على حساسية المجتمع الصناعي، وكذلك على مسار أبرز التيارات الإيديولوجية السياسية؛ تدفق جارف للثروة النفطية التي أعادت ربط المشرق العربي من جديد بالمجتمعات الصناعية الغربية، في علاقة تبعية وانكشاف اقتصادي غير طبيعي، تلاه جفاف هذه الثروة بشكل حاد؛ فشل في تحقيق كافة طموحات المجتمع الكبرى: الوحدة العربية، ثورة الإنقاذ من الفقر والاستغلال والقمع، تحرير فلسطين، الاندماج في دائرة ازدهار الغرب الواقع على مقربة منه، وقوته واستقراره. كل هذه الأحلام تحطّمت، واحدها تلو الآخر، على الرغم من أنها شكلت، منذ بدايات القرن الماضي، أحلام كل المفكرين العرب، وألهمت الثقافة العربية المعاصرة بأكملها. إن الإرهاب السياسي للحركات الدينية المتطرفة يجسّد بوضوح نهاية عالم ما على هذا الصعيد؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفتنة اللبنانية، ومن ثم الاجتياح الإسرائيلي للبنان وحصار بيروت الغربية، أبرز مواقع الثقافة السياسية العربية. ولعل اجتياح العراق للكويت كان يتوق إلى إعادة إحياء الأحلام البائدة، لكنّه أدى إلى قيام أكبر حملة عسكرية للغرب منذ الحرب العالمية الثانية على جزء من منطقة المشرق العربي، الذي يأوي الأماكن الإسلامية المقدسة فبدت وكأنها كابوس. وبعد مضي ثلاثة عشر عاماً، اجتاحت الجيوش الأميركية والبريطانية العراق من جديد. وهكذا اكتملت عملية تفكك المنطقة التي أنبأت بها، منذ العام 1975، أي منذ ما يزيد على ربع قرن، الحروب اللبنانية المتداخلة وذات البعد الرمزي بامتياز.

وفي مثل هذه الظروف، تنطوي عملية حصر الهوية الوطنية بالهوية الدينية على كمّ من المنافع، ولأسباب واضحة. ذلك أن الهوة ما بين عظمة الحضارة العربية الكلاسيكية، المفعمة بروح الإسلام الناشئ من جهة، وبؤس التخلف والتبعية المتعددة الأشكال والصيغ تجاه الغرب من جهة أخرى، هي هوّة عميقة جداً. وحين تسير كافة الأمور نحو الأسوأ، في ظل التنافس على السلطة بين النخب في مختلف الدول العربية، تشكّل الدعوة إلى الشرعية الإسلامية عنصراً ذا ثقل كبير.

غير أنّ الشعور الوحدوي العربي، وليس الشعور الإسلامي، قد كان المحرّك للأحداث الرئيسية الكبرى المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بخاصة خلال الحقبة الناصرية، وإن كان البعض في الوقت الراهن، تمشياً مع الظرف السائد، يسعى إلى معاينة هذا التاريخ

القريب من منظار إسلامي. فمنذ القرن التاسع عشر، سعى العديد من التيارات الفكرية البارزة إلى خلق هوية وطنية لا تكون أسيرة الهوية الدينية. وقد بلغت هذه التيارات ذروة تألقها في الخمسينات والستينات بقيادة بطلها عبد الناصر. إن إخفاقات المجتمع العربي في مواجهة التحدي الإسرائيلي ومستلزمات الحداثة والاستقلال الاقتصادي، فضلاً عن عجزه عن تحقيق الوحدة العربية، شكّلت العوامل التي أدت إلى نبذ العلمانية بشدّة وإلى بروز الأصولية الإسلامية. وينبغي أيضاً عدم نسيان أنه على امتداد القرون العشرة الأخيرة، أي منذ انحطاط الخلافة العباسية وحتى تبوّء محمد علي الحكم في مصر في بداية القرن التاسع عشر، جرى طمس الهوية العربية بالكامل لمصلحة الهوية الإسلامية التي كرّس الغزاة الأجانب صفتها الحصرية كي يرسّخوا شرعية سيطرتهم. كما أنه ليس من السهل إلغاء تأثير الوسائل الإيديولوجية المعمول بها جيلاً بعد جيل بهدف تأمين استمرارية الهيمنة السياسية التي أطلق عليها الماركسيون، على نحو لا يخلو من المبالغة، تسمية «الاستبداد الآسيوي». وتالياً سوف لن ندهش، في خضم الموجة الراهنة من تدفّق الأفكار التحديثية والعلمانية، لرؤية الحنين إلى السلطنة العثمانية ينبعث من جديد بقوة، أي الحنين إلى الراحة الميتافيزيقية والإيديولوجية التي كانت توفّرها وحدة «إسلامية» امبراطورية شكّلت في ما مضى قوة عالمية.

يكاد يصحّ القول إنه عالم قيد التفكك بقدر ما هو عالم قيد التكوّن. يبقى معرفة كيف ستتمكن هذه الفوضى، التي تدار بصورة غاية في الخطورة، من تكوين عالم أكثر تماسكاً وأقل استلاباً بالحقائق التي طبعت نهاية القرن العشرين. إن قدوم الجيش الأميركي إلى شبه الجزيرة العربية، بهدف تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، ومن ثم بهدف اجتياح العراق، ساهم في تفاقم خطورة الأوضاع المهيأة أصلاً للتفجّر في المشرق العربي. فهو سوف يثير حفيظة مجموعات المقاتلين السابقين الحليفة للولايات المتحدة في الحرب الباردة، أي الحركات والشبكات الإسلامية التي قاتلت في أفغانستان من أجل طرد المحتل الروسي، ومن ثم في البوسنة وكوسوفو، وأخيراً في الشيشان. وغالباً ما سوف نستعين، في سياق سردنا، بمقولة التشوّه الثقافي لتفسير بعض المعادلات المستحيلة التي عايشها المجتمع السياسي العربي. قصور عن إدراك الواقع الجيوسياسي وحسن قراءته، بما فيه من تعقيدات: هذا من دون شك ما تميّزت به النخب العربية القيادية في فترتي الخمسينات والستينات، من أقصى يمين التشكلات السياسية المتنوعة المتمثلة بالملك فيصل، إلى أقصى اليسار المتمثل بالقيادة السورية الحاكمة في أواسط الستينات وبمختلف الحركات اللبنانية والفلسطينية ذات الميول اليسارية. غير أن إدراك الولايات المتحدة وإسرائيل لواقع العالم العربي لم يكن أكثر تبصراً من إدراك القادة العرب للدينامية الغربية وللتطور الجيوسياسي العالمي.

ومع ذلك، ينبغي عدم نسيان أن هذا الإدراك المشوّه للواقع هو أيضاً محصلة العالم الثنائي الطابع الناشئ عن الحرب الباردة في مرتبة أولى، وعن حرب العصابات في أميركا اللاتينية والثورة الثقافية في الصين في المرتبة الثانية، وأخيراً عن الحرب على الإرهاب ـ الإسلامي أساساً ـ التي أطلقتها الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001. لكن التربة هنا كانت خصبة على نحو خاص، لأن العالم المانوي الثنائي الطابع المتمحور حول الصراع بين الخير والشر قد نشأ تاريخياً في المنطقة، سيما أن ماني ولد في بلاد الفرس في بداية القرن الثالث، ولاقت عقيدته على مدى فترات طويلة من الزمن رواجاً كبيراً في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية، فضلاً عن بلوغها مانغوليا وأوروبا الغارقة آنذاك في عصر الهرطقة. هي إغراءات الراحة الميتافيزيقية، فكيف نعجب لكون المجتمع الشرق أوسطي، الباحث عن هوية، والذي ضل الطريق بسبب ظروف وتقلبات تاريخه، لم يتلقف الإيديولوجيات الحديثة من خلال رؤية تقوم على بعد مانوي في الإدراك؟ ونظراً إلى مشاعر الخيبة إزاء هذه الإيديولوجيات، سوف تستخدم المانوية ضد هذه الأخيرة؛ فلن يتوانى الخميني عن وصف الولايات المتحدة بالشيطان الأكبر، وعن اتهام الاتحاد السوفياتي بترويج شكل من أشكال الإلحاد المنحرف الذي يشكّل خطراً على خلاص الشعوب «المؤمنة». ومن الآن فصاعداً سوف تنظر الحركات الإسلامية إلى العلمانية باعتبارها تشكّل خطراً جسيماً يتمثل بفقدان المجتمعات المسلمة لذاتها، لا بل هي خيانة للروح القومية[1].

في معرض انكباب العرب على ظاهرة علاقاتهم البائسة بالغرب، فإن الإغراءات سوف تبقى كبيرة إزاء خضوعهم مجدداً للنظرة الجيوسياسية المانوية التي يقترحها التطرف الديني العنيف، كخيار في مواجهة الإيديولوجيات التحديثية للحقب السابقة. فبعد أن كان الغرب مادة للإغراءات كافة، أصبح هذا الغرب «المادي»، بحضارته وعاداته وإمبرياليته، يشكّل تجسيداً للشر الذي ما من شيء كان قادراً على ضبطه والإمساك به.

إن التشوّه الثقافي في إدراك الأمور والأحداث يشكّل إذن، هو أيضاً، ميزة من مميزات تطور المجتمع العربي خلال هذه الحقبة. فهو ينمو في ظل الاستبداد ليعود بدوره فيعزز موقع هذا الأخير، بخاصة عندما يكون هذا التشوّه نتاج حركات الرفض العنيف، كما هو الحال بالنسبة إلى الإرهاب الذي تمارسه الحركات الإسلامية الجهادية والتكفيرية المتطرفة.

ونظراً إلى أن النخب القيادية العربية قد باتت أكثر تجربة وأكثر اطلاعاً مما كانت عليه

---

(1) أنظر الفصل الثالث.

في الخمسينات والستينات، فقد كان في مستطاعها، خلال فترة السبعينات والثمانينات، تجنّب المضي على هذا التشوّه في الإدراك، في ما لو أن هذا الأخير لم يتحول إلى عنصر مركزي في نظام السلطة السياسية، وكذلك في المعارضة السياسية التي يبلورها. وبناء عليه نشأ هذا الشكل من الحياة السياسية في المجتمعات العربية (المعزولة تماماً عن الواقع على كافة المستويات، الإيديولوجية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية)، كما نشأت المسارح الرديئة المتمثلة بقمم رؤساء الدول في الجامعة العربية، وقمم جبهة الرفض ومنظمة مؤتمر الدول الإسلامية، ناهيك عن دعوات الوحدة العابرة المعقودة والمنقوضة على مستوى الخطاب بين هذا وذاك من بلدان المنطقة، من دون أية ترجمة فعلية على مستوى الواقع. هو مسرح الظلال الذي يخترقه عنف الإرهاب، والذي لم يعد يعكس ولو بشكل رديء وباهت صورة المجتمع الحقيقي الذي بات محجوباً عن المعاينة المنطقية. إن الفوضى اللبنانية بين عامي 1975 و1990، والأخطاء الجسيمة التي ارتكبها رئيس الدولة العراقية في حربه ضد إيران، ومن ثم احتلاله للكويت الذي أفضى بالعراق، بين عامي 1990 و2003، إلى حظر صارم وعزلة دولية كاملة، ما سمح لنظام صدام حسين بارتكاب أسوإ التجاوزات ضد شعبه، إضافة إلى الأوضاع السائدة في ليبيا أو في السودان، هذان البلدان المحكومان بطريقة فظة ورعناء والخاضعان هما أيضاً لأشكال مختلفة من الحظر، وإن بدت أقل صرامة، وأخيراً التشنجات الجزائرية: كل هذه الأمور ساهمت أكثر من أي وقت مضى في تحويل العالم العربي إلى مسرح ظل يصعب إدراك حقائقه أو الإحاطة بها.

إن الشرق الأوسط الذي يكاد يصل فيه نسق أطياف الخطاب السياسي والإيديولوجي المختلفة إلى حد الرتابة، يبدو اليوم أكثر من أي وقت مضى حقلاً لعدم التيقن على مستوى الحدث، أي فوضى تدار عبر تزامن الاستبداد الداخلي وفجاجة القوى الخارجية الفاعلة في المنطقة. وإن قناة السويس، وأنابيب النفط التي امتدت من حوله، ما زالت في نهاية القرن العشرين تحتفظ، بالنسبة إلى اقتصاد القوى العظمى العالمية، بقيمة استراتيجية توازي قيمة الممر باتجاه الهند في القرن الماضي والذي شكّل الشرق الأوسط شريانه الرئيسي. إن الاجتياح الشرس للكويت من قبل العراق في آب/أغسطس 1990 والهجوم الصاعق للولايات المتحدة، ومن ثم اجتياح الجيوش الأميركية والبريطانية للعراق في العام 2003، تُبرز بوضوح حقيقة استحالة توقّع الحدث.

لا رجاء للمجتمع العربي المشرقي، إزاء عدم تقديره واحترامه وإزاء سوء المعاملة التي لقيها على امتداد القرن الحالي، مثلما لقيها طوال القرن التاسع عشر، من قبل الغرب الخارق القوة. فمن طبيعة الأمور أن يمعن الأغنياء وأصحاب السلطة في أنانيتهم. وليس من شأن كافة اللعنات الممكنة الموجهة ضد الإمبريالية و«الشيطان الأكبر» أن تبدّل من حقيقة

هذا الأمر. كما أن السعي أمام الغرب إلى إثبات الطابع القمعي والاختزالي في رؤيته للآخر، على أمل دفين في التوصل أخيراً إلى استدرار محبته واحترامه، لا يعدو كونه هدراً لطاقات ثمينة. هذا فضلاً عن أن هذا الموقف في حد ذاته يشكّل أحد عناصر التشوّه الثقافي: إن إبداء الكراهية إزاء مجتمع خارجي لا يحفّز كسب ود المجتمع الآخر، بل يؤكد حالة التبعية والتخبط التي يعيشها هذا الأخير تجاه واقع يتكوّن بمعزل عنه.

وهنا تكمن لربما مأساة الشرق الأوسط، نظراً إلى أن التصدعات المستمرة التي تزعزع المجتمع العربي وتمزقه هي تصدّعات تتمحور حول العلاقة بالقوى العظمى. وتالياً فإن تركيز الأنظار في اتجاه الخارج يبقي المجال ضيقاً أمام إمكان تحليل الآفات الداخلية للمجتمع، بخاصة القصور العلمي والتقني وكذلك العسكري. وبدوره، يشكّل هذا العنصر جزءاً مكملاً للنظام الاستبدادي الذي يتحكم بالمجتمع العربي، ذلك أن ثبات الاتجاهات نحو التصدع والتشرذم يشكّل آلية إضافية من شأنها تعزيز الطابع السلطوي للحكم. علاقة استلاب بالغرب، مفجّرة للميول النابذة في مجتمع المنطقة: تلك هي سمة أخرى بارزة تميّزت بها الحقبة التاريخية التي ندرسها والتي ساهمت في ركود المجتمع.

يبقى أنه لا يمكن الإحاطة بالمشرق العربي إلا في شكل جزئي. ولا شك إن هذه المنطقة تبدو حالياً رازحة تحت وطأة استبداد مزدوج يكتفي بإدارة عالم قيد التفكك: استبداد خارجي، يتمثّل بقوة عسكرية إسرائيلية خارقة، يضاف إليها من الآن فصاعداً الوجود المكثف للجيش الأميركي في شبه الجزيرة العربية وفي العراق؛ واستبداد داخلي يتمثل بأنظمة سياسية مشكوك بشرعيتها أكثر من أي وقت مضى. وتمارس هذه الإدارة عبر تشوّه ثقافي يتميز بطابعه المانوي الحاد، وكذلك بعلاقة استلاب إزاء العالم الصناعي. هذه العلاقة، بطبيعتها، تزكّي القوى النابذة المولّدة للتصدعات التي، بدورها، تعزز الطابع السلطوي للحكم. لكن خلف هذه الصورة التي يعكسها المجتمع العربي عن ذاته، ليس في استطاعة أحد على الإطلاق التنبؤ بالقوى المرشحة لأن تكون فاعلة على مستوى الأجيال المقبلة. ويجري فعلياً التعويض عن تدهور العالم الثقافي الناجم عن بؤس النظم التربوية عبر مستويات الطموح الاقتصادي وتالياً الحداثة، التي كانت الحقبة التاريخية التي نستعرضها قد أنبتتها على كافة مستويات المجتمع.

وفي سياق الصراع الدائر بين الحداثة والخصوصية الدينية المتقادمة، التي سوف تميّز فعلياً وعلى الدوام الحياة السياسية والثقافية للمجتمع العربي، يبدو أن ثمة عاملين قد يكونا محددين: موقف الأنتلجنسيا العربية، في حال استطاعت التخلّص من إغراءات السلطة والخروج من دائرتها، وفي حال تمكنت من إثبات الصلة القائمة بين الحرية داخل المجتمع والتحرر من الطغيان الخارجي؛ وموقف الغرب المسيحي إزاء الصراع العربي ــ الإسرائيلي

يبقى أنه من الصعب على المدى الطويل إدراك انزلاق المجتمع العربي بمجمله نحو التشدّد الديني والانغلاق الثقافي إزاء العالم الصناعي. ولا شك بأن افتتان هذا المجتمع بالتجربة الخمينية في إيران كان شديداً، سيما أنه عانى بدايةً من الجمود نتيجة الاستعمار الأوروبي، ثم من الذوبان تحت وطأة الثروة النفطية المفاجئة، وسوء توزيعها وندرة استخدامها بشكل صائب. ومع ذلك، لا تزال الحداثة، في رأينا، تتمتع بجاذبية شديدة، على الرغم من أن إخفاقات النصف الثاني من القرن العشرين قد طالت أبرز تجليات هذه الحداثة، كالطموحات التي استطاع خطاب الشخصيات السياسية البارزة في العالم العربي خلال الخمسينات والستينات أن يبلورها في الحس الشعبي. إلا أنه ينبغي أن يبقى حاضراً في الأذهان مدى تأثير المعطيات التاريخية، وخصوصاً عملية طمس الشخصية العربية على امتداد عشرة قرون من حكم امبراطوريات استندت فيها السلطة إلى عناصر غير عربية، قامت بتجميد حركة الفكر الديني بهدف جعل الإسلام المتشدد أحد العناصر الأساسية للشرعية السياسية. وتالياً فإن تراجع الإيديولوجية القومية العربية التحديثية راهناً يشكّل خطراً كامناً، في حال استمرت العوائق في وجه عملية التحديث قائمة في المجتمع العربي، وفي حال استمرت محاولات تعزيز الأصولية الدينية للدولة، التي تمارس في ظل نفوذ البلدان العربية النفطية. ويشتد الخطر عبر تراجع الفكر الوطني والعلماني في تركيا التي شكلت مع مصر قلعة من قلاع الحداثة الرئيسية[1]. إن الانتصارات الساحقة التي حقَّقتها نهضة الديانة اليهودية ـ المتجسدة إلى حد بعيد بالقوة الإسرائيلية في المشرق العربي ـ تشكّل هي أيضاً عنصراً مهمّاً في إشكالية الهوية، وكذلك هو الموقف الساكن للبلدان الغربية إزاء تجاوزات الظاهرة الصهيونية.

إن إشكالية الهوية العربية تتمفصل في الواقع حول محور رئيسي: إعادة امتلاك المجتمع العربي لكامل تاريخه، بعد قرون طويلة من طمس شخصيته الثقافية، وفي مواجهة

(1) في سياق الانتقاص من العلمانية التركية، أبدت إحدى المجلات الإسلامية الصادرة في لندن، والمموّلة على ما يبدو من دول النفط العربية، في أحد أعدادها، ارتياحها لزوال إرث أتاتورك العلماني من المنطقة *Arabia, The Islamic World Review*, no. 3, November 1981 ـ موضوع الغلاف تحت عنوان: The crumbling edifice of Kemalism. وسوف نرى في الفصل الحادي عشر كيف أن الأصولية الدينية للدولة في العالم العربي قد أدّت في الواقع دور المعوّض بهدف تمويه الجوانب الأكثر مدعاة للصدمة في سياسة هذه الدول في خضوعها لمصالح القوى الغربية التي ساهمت في نشوئها إثر سقوط السلطنة العثمانية. وسوف نطّلع على كتاب سعيد أبو ريش حول هذا الموضوع: *A Brutal friendship. The West and the Arab Elite*, St. Martin's Press, New York, 1997 الذي، بالرغم من نبرته القاسية، غالباً ما أدان بصوابية واستناداً إلى تحليل صارم موقف النخب السياسية العربية التي تسعى بكل الوسائل للحصول على عطف القوى الغربية ورعايتها، وتالياً تصبح الحماية عن طريق تثبيت الهوية الإسلامية أمراً محتماً.

الحداثة التي تنطوي، بالنسبة إلى العرب، على صعوبات كبيرة. إن سيادة النفط التي تعني أيضاً سيادة الغرب في المنطقة، وفشل مساعي التضامن العربي ـ نظراً إلى انعدام الوحدة ـ، والهزائم المستمرة في مواجهة الدولة الإسرائيلية، فضلاً عن تصاعد حركات التشدد الديني الإسلامي: كل هذه الأمور من شأنها عدم تسهيل المهمة في هذه المرحلة.

ومن هذا المنظور، يكاد أن يكون في استطاعتنا الجزم بأنه لو لم يكن وجود المجتمعات العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين على هذا المسار المضطرب اضطراباً شديداً، لما كانت جرت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 المأسوية، ولا الحرب على أفغانستان، ولا الاجتياح الأميركي المدمّر والمقوّض لاستقرار العراق. إن الضعف العضوي للمجتمعات العربية، التي تفتقر إلى هويّة مثبتة بوضوح في المنظومة الدوليّة، يشكّل من دون أدنى شك عاملاً بارزاً في الاهتزازات التي تتعرض لها باستمرار هذه المنطقة من العالم. إلا أنه ينبغي معرفة ما إذا كان في وسع الأشكال الجديدة التي اتخذتها الإمبريالية الأميركية المترسخة راهناً بصلابة في شبه الجزيرة العربية وفي العراق، والمتحالفة بشكل وثيق مع دولة إسرائيل، والمسؤولة عن اجتثاث جذور المجتمع الفلسطيني، قيادة المشرق العربي نحو السلام والاستقرار، أو أنها خلافاً لذلك سوف تشكّل مصدراً لتفككات وأعمال عنف جديدة.

الفصل الخامس

تنظيم العرض وتحقيبه

1 ـ الغليان «الثوري» وعوامل تهدئته

التحقيب الذي اعتمدناه في تنظيم الأجزاء الثلاثة المخصصة للسرد التاريخي هو استجابة لاهتمامنا بمحاولة تحديد حالات التواصل والانقطاع التي يمكن قراءتها في تعاقب الأحداث السريع على المنطقة. الجزء الثاني، المخصص للمرحلة الممتدة بين عامي 1956 و1975، يتوقف عند حالات الغليان الثوري في العالم العربي، التي دشنها الانقلاب على الملكية في مصر عام 1952 وأذكاها تأميم قناة السويس والرد العسكري الذي قامت به فرنسا وبريطانيا وإسرائيل. وكان العالم العربي، بين عامي 1952 و1967، يبدو في حالة نهوض؛ كان هائجاً بالتأكيد، لكن وزنه على الساحة الدولية كان ذا أثر متزايد، وغدت شخصية عبد الناصر القوية مهيمنة على تلك الحقبة، كبطل لا يمكن تجاهله في إزالة الاستعمار وكرمز أساسي للعالم الثالث. ولم تأخذ حالات الغليان الثوري المعادية للاستعمار طريقها إلى الهدوء إلا مع الهزيمة العسكرية القاسية التي منيت بها الجيوش العربية في حربها ضد إسرائيل في حزيران/يونيو 1967، ثم بفعل تنامي العائدات النفطية التي جنتها المنطقة، وأخيراً بانحسار الغليان الثوري في الأرض اللبنانية حيث تستقر المرحلة الأولى من الفوضى الدموية التي صارت رمزاً لأزمة المنطقة وتمزُّقها. غير أن حرب 1973 التي شكلت نصف انتصار عربي على إسرائيل والارتفاع القياسي في سعر النفط زرعا الوهم بقوة عربية استمرت تشكل عاملاً مهماً في الجيوسياسة الدولية.

إن عرض أحداث هذه الفترة من شأنه أن يبين حجم التباين مع مراحل لاحقة تميزت باستقرار مدهش نعمت به الأنظمة السياسية الناشئة من الانقلابات الثورية في الستينات، وأن يبيّن كيف كانت الانقلابات العسكرية وعمليات الاغتيال ومحاولات الاغتيال السياسية وتعدد الأحزاب الجماهيرية، والوحدات العربية بين دولتين أو أكثر ثم انهيارها، من الظاهرات

الشائعة مع فجر الاستقلال الذي حققته البلدان العربية. كان ذلك يتوافق مع حركات جماهيرية حاشدة تستمر في تنظيم التظاهرات طيلة أيام بكاملها في شوارع العواصم العربية الكبرى.

من على الشرفات كان يطل قادة دول وخطباء ثوريون، يخاطبون شعوبهم بلا كلل، داعين إلى النضال واليقظة: النضال ضد الفقر والتخلف، ضد الصهيونية والاستعمار، من أجل الوحدة العربية، من أجل العدالة وضد شق الصفوف، ضد المستغلين والإقطاعيين والبورجوازيين؛ واليقظة لحماية منجزات الثورة والحؤول دون تسلل أعداء الخارج والداخل إلى صفوف الثورة. ناصر، بن بلّة، بومدين، القذافي، بورقيبة، صاروا أسماء لامعة على هذا الصعيد، إلى جانب شخصيات سياسية أخرى من زعماء الأحزاب، مثل ميشال عفلق، أحد مؤسسي حزب البعث في سوريا، وجورج حبش، القائد المثير للإعجاب والمحترم في حركة القوميين العرب ثم في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وياسر عرفات، الخطيب المفوّه لحركة فتح وقائد منظمة التحرير الفلسطينية لاحقاً.

بين عامي 1948 و1970، بدا هذا الغليان يتضخم كالإعصار، لكنه أخذ ينحسر سريعاً، مُخلياً الساحة «التعقّل» سياسي لافت. ثم حصلت محاولة اغتيال فاشلة استهدفت ملك المغرب في بداية السبعينات، واغتيل الملك فيصل في العربية السعودية عام 1975 والرئيس أنور السادات في مصر عام 1981. غير أن الأنظمة السياسية تعززت مواقعها في كل الدول العربية؛ ففي مصر آلت السلطة بسهولة إلى السادات غداة وفاة عبد الناصر، وبعده إلى حسني مبارك؛ وفي سوريا استولى حافظ الأسد على السلطة عام 1970، وظل محتفظاً بها سيداً بلا منازع وجعل من بلده قوة إقليمية حتى وفاته عام 2000، وخلفه ابنه بشار الأسد، بعد شهرين من وفاته، وبطريقة سلمية ودستورية. واستمر صدام حسين في العراق، منذ عام 1970، سيد البلاد بلا منازع، حتى في أعقاب خطإه القاتل باجتياحه الكويت عام 1990، وهو خطأ كلف شعبه ثمناً غالياً؛ ولم يغادر صدام حسين السلطة إلا مع اجتياح أميركا للعراق في آذار/مارس 2003. الأمر ذاته تكرر مع القذافي في ليبيا، الذي استولى على السلطة في انقلاب عسكري عام 1969. أما الممالك العربية التي بدت مهددة خلال المرحلة السابقة من الغليان الثوري والجماهيري، فقد صمدت أمام العواصف، وهي المملكة الشريفية في المغرب والهاشمية في الأردن والسعودية في العربية السعودية، ولم تشهد ثورات داخل القصور ولا محاولات انقلابات عسكرية[1]. وحدها الجزائر تخبطت في حرب أهلية

(1) حول الانقلابات ومحاولات الانقلاب في العالم العربي خلال السنوات «الثورية»، Les coups d'État au Moyen-Orient، انظر جورج قرم، «الانقلابات في الشرق الأدنى والمغرب»، في *Études polémologiques*، عدد 41، الفصل الأول 1987، باريس، وهو عدد مخصص لتقييم حركة الانقلابات في كل مناطق العالم بين عامي 1945 و1987.

منذ العام 1992؛ والسودان واليمن وقعتا في السنوات الأخيرة ضحية تغييرات واضطرابات. غير أن اليمن نجح في توحيد شطريه الجنوبي والشمالي وصمدت السلطة المركزية أمام الضغوط التقسيمية؛ وأمسك السودان بزمام الأمور رغم الحرب التي تعصف بين الجنوب والشمال ورغم الهيجان الإسلامي فيه. هذه الاضطرابات تجسد نقيض حالة الاستقرار التي خيّمت على العالم العربي، بما في ذلك لبنان، منذ عام 1991، بعد أن مزّقته سلسلة من الحروب المتداخلة بين عامي 1975 و1990، انخرطت فيها قوى إقليمية ودولية.

ماذا يعني هذا التغير السريع جداً؟ كيف يمكن تفسيره؟ وهل يشكل عاملاً مساعداً لإنهاء الصراعات والاضطرابات السياسية التي مزقت العالم العربي بعد الاستقلال؟ أم أن هذا الاستقرار ليس سوى الهدوء الذي يسبق العاصفة؟ أسئلة كثيرة ينبغي أن نحاول الإجابة عنها، بعد أن صار ردح نسبي من الزمن يفصلنا عن هذه الأحداث.

في الواقع، سيبين العرض، من خلال التطورات التي جرى تناولها في الجزء الثاني، أن عوامل شتى تضافرت على إنهاء حالات الغليان وعدم الاستقرار السياسي التي شهدها العالم العربي منذ بداية السبعينات. ويبدو من المفيد تحليل هذه العوامل وهي ثلاثة بالأولوية: انفجار الريع النفطي، تدهور قوة الاتحاد السوفياتي ثم انهياره، وتوكيد التفوق العسكري الإسرائيلي مدعوماً بانتشار هائل للقوة الأميركية، في مناسبة حرب الخليج.

النفط

أدّى الارتفاع القياسي في أسعار النفط بن عامي 1973 و1982 إلى تغييرات اقتصادية عميقة شكلت أساساً لتوافق اجتماعي ضمني، وُضِعَ قيد التنفيذ منذ عقد الاتفاقات بين بلدان الخليج العربي الغنية بالنفط والبلدان التي تلقت صدمة الهزيمة العسكرية على يد إسرائيل عام 1967، أي سوريا ومصر والأردن، وهي دول لم تكن تملك حتى حينه ثروة نفطية[1]. فبموجب قرارات القمّة العربية التي انعقدت في الخرطوم في آب/أغسطس 1967، دفعت الدول النفطية إلى دول المواجهة (مصر وسوريا والأردن) إعانات مالية مهمّة، مساعدة لها على إعادة بناء قوتها العسكرية المدمّرة، ولم تقف الحرب العربية-الإسرائيلية الجديدة، عام 1973، حائلاً دون استمرار المساعدات المالية، رغم أن هذه الحرب أطلقت عملية المفاوضات بين مصر وإسرائيل. بل على العكس من ذلك، اكتشفت مصر وبعدها سوريا حقولاً من النفط والغاز في أراضيها، فأضيف إلى المساعدات المالية المدفوعة منذ 1967 ما جنته مصر وسوريا من إيرادات نفطية، في الوقت الذي كان سعر النفط إلى ارتفاع منذ

(1) حول هذه الاتفاقات أنظر الفصل السابع.

نهاية الستينات، إلى أن بلغ ذروته عام 1979، ما جعل العربية السعودية والإمارات العربية الخليجية عمالقة مال يتودد إليهم الجميع، دولاً وأفراداً.

راحت هذه البلدان «تشتري» بمساعداتها السخية، دولة إلى دولة، حداً أدنى من التوافق العربي، لكنها راحت أيضاً تستورد طاقات بشرية ماهرة وغير ماهرة من بلدان عربية أخرى تتميز بفائض من القوى العاملة والكادرات الإدارية والتقنية جاهزة للهجرة. وبذلك صار تدفق مليارات الدولارات سنوياً، كمساعدات رسمية وتحويلات من المهاجرين الجدد، أساساً «التهدئة» عامة في المجتمعات العربية. وقد غدت احتمالات الهجرة نحو البلدان المصدرة للنفط في الخليج العربي، وكذلك نحو العراق وليبيا، متنفساً أساسياً لحالة التململ الاجتماعي التي تغذيها سرعة تزايد السكان وغياب التصنيع الحقيقي. كما أدت التحويلات المالية المكثّفة، عبر المساعدات الثنائية الرسمية أو من خلال المؤسسات العربية التمويلية المتعددة الطرف، إلى تعزيز وضع الأنظمة في ذلك الوقت، إذ موّلت هذه التدفقات المالية تعزيز قدراتها القمعية، وكذلك الامتيازات المادية التي تمنحها السلطات لأفراد القوات المسلحة والكادرات القيادية في الحزب الواحد والنقابيين وعمال القطاع العام وبعض الفئات الريفية، فغدا الفساد معمماً وعادياً، ما أدى إلى ترسيخ نفوذ مختلف أطراف السلطات الحاكمة، التي أصبحت تتكاتف وتضع تنافسها جانباً، لتتفادى أي خطر مواجهة داخلية من شأنه تهديد البحبوحة المادية الناشئة عن آليات المحاصصة في توزيع المنّة النفطية.

ترافقت الهيمنة المالية لدول الخليج النفطية مع نمو تدريجي لإيديولوجيا التضامن الإسلامي التي كانت تدعمها هذه الدول في مواجهة القومية العربية الراديكالية العلمانية ذات المنحى الاشتراكي. فوق ذلك، نظمت هذه البلدان، في مستويات شتى، حملات إعلامية وترويجية نشيطة جداً لدعم الشعور بالانتماء إلى هوية إسلامية (في الثقافة والاقتصاد والتربية والتضامن الاجتماعي ودور المرأة). وقد موّلت بناء المساجد والجمعيات الدينية والخيرية الطابع والكتب الدينية[1]. باختصار، حاولت السلالات الحاكمة، سعياً منها لتعزيز شرعيتها الهشّة بسبب أنماط حكم تخطاها الزمن، وكذلك الخضوع للمصالح الأنكلوسكسونية التي تحمي هذه السلالات، حاولت أن تقف في وجه الأفكار «التحديثية» و«العلمانية»، لتبشر بتوافق اجتماعي قوامه الإعلاء من شأن الإسلام وجعله رابطاً حصرياً لهوية المجتمعات العربية، رابطاً مشتركاً مع مجتمعات إسلامية غير عربية (من أفريقيا والهند وباكستان

(1) الموضوع كان محظوراً عموماً التحدث عنه حتى أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001. لوصف دقيق للأموال التي صرفت، أنظر المقال الصادر في *Washington Post* بتاريخ 19/ 8/ 2004، وانظر كذلك **Abdel-Rahman Ghandour**, *Jihad humanitaire. Enquête sur les ONG islamiques*, Flammarion, Paris, 2002.

وأندونيسيا وتركيا وإيران، إلخ). كذلك جرى توظيف الإيديولوجيا الإسلامية بفعالية ضد الشيوعية، بتشجيع من الولايات المتحدة وبهدف توجيه ضربة عنيفة للنفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط.

في غمرة الفورة النفطية لم يفكر أحد أن سلطة شاه إيران ستترنح من دون سابق إنذار، وأن بعض صيغ الإسلام الشيعي الإيراني مجسّدة بالخمينية ستتجاسر على استخدام الهوية الإسلامية لأغراض انقلابية. غير أن الثورة الإيرانية التي أُطلق عليها اسم الثورة «الإسلامية» صارت، على الصعيد الإقليمي، بمثابة رابط إضافي للدول العربية التي أرعبتها قدرة الإيديولوجيا الخمينية على زعزعة الأوضاع، فنصّب العراق نفسه مدافعاً عن ممالك النفط العربية، من موقعه كبطل للقومية العربية وكقوة إقليمية، وشنّ على إيران حرباً طويلة باهظة التكاليف بشرياً واقتصادياً، حرباً زرعت بذور حروب الخليج اللاحقة. وقد حظي العراق العلماني الاشتراكي، يوم أعلن الحرب عام 1980، بدعم سياسي ومالي من بلدان الخليج النفطية، في حين وقفت سوريا على الجانب الآخر، مطوّرة علاقاتها بإيران. لقد جرى استيعاب مفاعيل عدم الاستقرار الناجمة عن الحرب: بدل أن تشتعل أسعار النفط، على ما خشي الخبراء، استمرت في تراجعها، وأصبحت الحرب في ذاتها عنصراً إضافياً في الاستقرار، إذ إن تورُّط العراق وإيران في الحرب ـ وهما من البلدان النفطية الكبرى ذات المطامح الإقليمية ـ أراح دول الخليج العربية المنتجة للنفط. وبشكل جانبي، فقد تمّت تصفية النزاعات بين الأنظمة العربية في لبنان، حيث أتاحت الحروب المتتالية والمتشابكة المندلعة عام 1975، لإسرائيل والفلسطينيين ومختلف الأنظمة العربية ثم للإيرانيين، خوض حروب جانبية، من دون المساس بالاستقرار العام للأنظمة العربية.

لقد تحمّل لبنان أعباء حربين بين إسرائيل والفلسطينيين على أرضه، في اجتياح الجنوب عام 1978، ثم في اجتياح أشمل أوصل القوات الإسرائيلية إلى بيروت في صيف 1982؛ مع ذلك استمرت الأوضاع عادية في العالم العربي، فلا تحرُّك للرأي العام ولا للجماهير ولا محاولات انقلابية، في الوقت الذي استمر الجيش الإسرائيلي، على امتداد ثلاثة أشهر، يحاصر العاصمة الفكرية للعالم العربي ويدمّرها، كما يدمر البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية ويبعد قادتها آلاف الكيلومترات عن فلسطين. هذا الحدث التاريخي الكبير الذي تلا اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية لم يهزّ بتاتاً الاستقرار الاجتماعي والسياسي في العالم العربي. فهل من برهان أكثر دلالة على التغيرات الجذرية والحاسمة التي أصابت المجتمعات العربية، وقضت من دون شك على الذبذبات القياسية التي ميّزت الحياة السياسية العربية بين عامي 1943 و1970؟

زوال الاتحاد السوفياتي

لا عامل النفط ولا الثورة الإيرانية ولا الحرب العراقية ـ الإيرانية أثّرت على الاستقرار العام في المنطقة، بل هي عززت استقرار الأنظمة العربية وخلقت توازنات إقليمية جديدة كبرى، ثم أضيف إلى هذه العوامل فقدان النظام السوفياتي نفوذه في المنطقة، وهو النفوذ الذي كان «يزعزع» المنطقة، بالسياسة السوفياتية أيام ستالين وخروتشيف وبداية عهد بريجنيف، عبر التأثير المباشر والقوي على بعض الأنظمة العربية، وبالانخراط إلى جانب الدول «التقدمية» في الصراع ضدّ إسرائيل. مع بداية السبعينات أخذ الدور السوفياتي في التراجع لمصلحة دور متزايد للولايات المتحدة ولجهود ناشطة للعربية السعودية، التي أدّت دور ضابط الإيقاع الإسلامي في مسيرة السياسة الأميركية. إن أسباباً كثيرة تفسر تراجع الدور السوفياتي الذي عبّر عنه تراجع وتيرة الصراعات بين دول عربية موالية للغرب، تسمى «معتدلة» في القاموس السياسي الغربي، وأخرى موالية للسوفيات وكانت تسمى «راديكالية» أو «متطرفة».

هنالك أولاً سياسة التعايش السلمي التي أخذت تنمو بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في أواخر الستينات؛ وهي سياسة يسّرها نمو الصراع بين الاتحاد السوفياتي والصين، ما فرض على السوفيات تركيز انتباههم على «الخطر» الصيني، فيما كانت الولايات المتحدة، من جانبها، تتخلى تدريجياً عن سياستها العدائية تجاه الصين. إن الثنائية القطبية العالمية، التي انخرطت الدول العربية فيها وأدت إلى تسميم العلاقات في ما بينها، أخذت في الانحلال، وأتاح عامل النفط، من جهة أخرى، للدول العربية التي غدت شديدة الارتباط والتبعية للاتحاد السوفياتي، سيما على الصعيد الاقتصادي، تقليص هذه التبعية، وكبح توسع الأحزاب الشيوعية المحلية، وهو ما حصل بطريقة وحشية في السودان والعراق، وكذلك في مصر وسوريا.

مع أفول النظام السوفياتي ووهنه في عهد بريجنيف، أخذ دور الدبلوماسية السوفياتية وتأثيرها يتضاءلان في الشرق الأوسط. آخر توظيف عسكري للجيش السوفياتي جرى في أفغانستان، وفي مواجهته وقفت الولايات المتحدة وحلفاؤها العرب وباكستان، الذين شكلوا ائتلافاً «إسلامياً» لطرد الغزاة الروس «الملحدين». على خلاف الصراع في فيتنام، لم يتخذ الصراع في أفغانستان صيغة حرب تحرير وطنية، بل أصبح حرباً «دينية» خاضها الإسلام ضد الماركسية والإلحاد، وأقحمت فيها الولايات المتحدة عدداً من المتطوعين من العالمين العربي والإسلامي، من أجل الجهاد ضد «الكفار» الملحدين، وبدا الاتحاد السوفياتي يمثل قوة الشر بعد أن كان نموذجاً يحتذى وداعماً للعرب ضد مصالح الاستعمار الأوروبي والإمبريالية الأميركية. وصار على الدول العربية ذات العلاقات المميزة بالسوفيات (العراق

وسوريا والجزائر وليبيا) أن تأخذ في الاعتبار هذا التغير الأساسي، خصوصاً أن الاتحاد السوفياتي قد استُنفِد اقتصادياً ولم يعد ذاك الحليف القوي الذي عرفوه أيام الحرب الباردة، خلال النزاعات العربية-العربية أو في الصراع العربي-الإسرائيلي، حين كان لا يزال في مقدوره مد يد العون لهم في بناء مصانع الصلب وإقامة السدود المائية لتوليد الطاقة والري ومدّهم بالخبراء في جميع الميادين وبقروض طويلة الأجل (30 عاماً) وفوائد منخفضة (2%).

وقد أخذت صورة الولايات المتحدة، كعدو ذي مطامع إمبريالية، تتراجع بشكل تدريجي، لكونها تقدم المساعدة لشعب «إسلامي» شقيق يعاني من الاستعمار السوفياتي؛ وكذلك الأمر إزاء التحدي الذي جسّده الانقلاب الإيراني على الوضع القائم، بدأت الولايات المتحدة تظهر كقوة صديقة يتم معها تطوير المصالح السياسية والاقتصادية مع المنطقة، في ظل عجز سوفياتي عن عرقلة ذلك، بسبب تورطه في أفغانستان واقتصاده المنهك. حتى في الصراع العربي-الإسرائيلي بدت الولايات المتحدة وحدها تملك مفاتيح الحل، وهي الحليف المميز لإسرائيل التي مثلت، هي الأخرى، دور بطل العداء للسوفيات في الشرق الأوسط، وأصبح الحوار معها أمراً لا بد منه، وغدت منظمة التحرير الفلسطينية هدفاً أساسياً في سياستها منذ بداية السبعينات.

توكيد التفوق العسكري الإسرائيلي

عامل أخير في استقرار الأنظمة السياسية العربية تمثّل في نمو القوة العسكرية الإسرائيلية التي تحولت إلى قوة مهيمنة لا مراء فيها، وذلك بفضل رسوخ علاقاتها المميزة بالولايات المتحدة، أكبر قوة عسكرية في العالم، بخاصة بعد انهيار القوة السوفياتية.

في الحقيقة، لم يعد أيٌّ من البلدان المحيطة بإسرائيل يفكر بمهاجمة الجيش الإسرائيلي، بعد حرب تشرين 1973، حتى حين اجتاحت إسرائيل لبنان عام 1978 ثم في عام 1982 وحاصرت العاصمة بيروت بوحشية طيلة ثلاثة أشهر لطرد منظمة التحرير الفلسطينية منها. لا شك أن أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي «لا يقهر» قد تبددت واهتزت صورته مع الأيام الأولى من حرب أوكتوبر، وعبور القوات المصرية قناة السويس وطرده من مواقع كان يحتلها على الضفة الأخرى. غير أن هذا التراجع الإسرائيلي قد جرى تجاوزه بسرعة، وخصوصاً بفضل الجسر الجوي الأميركي الذي وفّر لإسرائيل المعدات والآليات وأنزلها في أرض المعركة داخل شبه جزيرة سيناء، وبعد أن التقط الجيش الإسرائيلي أنفاسه، فتمكّن من اختراق خطوط الدفاع المصرية والعبور إلى الضفة الغربية من القناة وتهديد القاهرة.

في عهد رئاسة ريغان للولايات المتحدة الأميركية، كما سنرى، تعزز التحالف العسكري وتمأسس بصورة واسعة بين إسرائيل والولايات المتحدة التي عوّضت حليفها خسائر مغامرته في اجتياح لبنان، ما جعل بينهما الرباط أكثر وثوقاً، والتنسيق جارياً على قدم وساق في قضايا الإرهاب والوجود السوفياتي والإيراني في الشرق الأوسط[1]. ويجدر التذكير أيضاً بأن الطيران الإسرائيلي قد دمّر، في حزيران/يونيو 1981، المفاعل النووي الذي أنشأته فرنسا في العراق لأغراض مدنية، فأكدت إسرائيل بذلك تحكّمها الدائم بتطور قدرة البلدان العربية العسكرية والتكنولوجية. وبعد عام من ذلك وصل جيشها إلى بيروت، العاصمة العربية التي تستضيف مركز منظمة التحرير الفلسطينية. إنه إذعان ضمني، ليس للهيمنة العسكرية الإسرائيلية على المنطقة بكاملها فحسب، وإنما أيضاً قبول البلدان العربية بالتخلي عن اللجوء إلى القوة في حل النزاع العربي-الإسرائيلي.

إن سوريا التي كانت تدعو دائماً إلى تحقيق توازن عسكري استراتيجي مع دولة إسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة، قبل أن تتورط في عمل عسكري، أحجمت في ظل الظروف المستجدة عن القيام بأي استفزاز، سيما على خط وقف إطلاق النار في الجولان، المحتل مجدداً في أعقاب حرب تشرين 1973[2]. لا طلقة نار واحدة ولا تسلل واحد لفدائيين للقيام بعمليات خلف خطوط العدو، على امتداد ثلاثين عاماً من الاحتلال الإسرائيلي لجزء من الأراضي السورية. ورغم الوجود السوري الكثيف في لبنان منذ 1976، الذي كان يهدف رسمياً إلى تحقيق الأمن وحماية لبنان من مغبة الصراعات الطائفية، فإن الجيش السوري أحجم عن الرد على قصف الطيران الإسرائيلي. ذلك أن الرئيس السوري لم يكن يريد أن تستدرجه إسرائيل إلى مواجهة عسكرية في ظل غياب التوازن الاستراتيجي كلياً. حصل الاستثناء في حزيران/يونيو 1982 خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان حين قاومت القوات السورية، وهي في طريق انسحابها إلى سهل البقاع، القوات الإسرائيلية مقاومة

---

(1) تطور العلاقات العسكرية والاستراتيجية مستعرض في كتاب كميل منصور، *Israël et les États-Units, ou les fondements d'une doctrine stratégique*, Armand Colin, Paris, 1994, chap. 4, 5 et 7؛ أنظر أيضاً Stephen Green, *Living by the Sword. America and Israel in the Middle East 1968-1987*, Faber, London, 1988.

(2) حول أهمية مفهوم «التوازن الاستراتيجي» في السياسة السورية، وكذلك حول مفهوم السلام لدى الرئيس السوري حافظ الأسد، يمكن العودة إلى مقالة للصحافي باتريك سيل (Patrick Seale): «استراتيجية حافظ الأسد الإقليمية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 10، باريس، شتاء 1996، والكاتب هو مؤلف كتاب مهم عن سيرة حافظ الأسد: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت 1992. وفي هذا العدد ذاته من المجلة مقابلة طويلة مع رئيس البعثة السورية إلى مفاوضات السلام، يتحدث فيها عن حصيلة المفاوضات من وجهة النظر السورية.

قصيرة، وكذلك جرت معركة جوية خسر الطيران السوري فيها حوالي ثمانين طائرة من غير أن يمنى الطيران الإسرائيلي بحسب مصادره، بأية خسائر.

خارج هذا الاستثناء، امتنعت سوريا عن الرد على أي اعتداء إسرائيلي على لبنان، بما في ذلك الاعتداءات الكبرى ضد الجنوب اللبناني عامي 1993 و1996[1]، ما دفع الدبلوماسية الأميركية، وكذلك الإسرائيلية، إلى اعتبار سوريا شريكاً موثوقاً به، ويحترم تعهداته. غير أن القادة الإسرائيليين اتهموا سوريا بالوقوف إلى جانب إيران في تشجيع حزب الله اللبناني وتسليحه، بعد أن كانت قد ساهمت في تسليح بعض أجنحة منظمة التحرير الفلسطينية خلال وجودها في لبنان. وفي نظر إسرائيل، فإن سوريا تخوض معها دوماً حروباً بالواسطة أو بالتفويض، إما عبر تقديمها الدعم للفصائل الفلسطينية المتهمة بعدائها للسلام، ولها مقرات في دمشق وامتدادات داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان، أو دعمها حزب الله اللبناني في مقاومته الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان بعمليات توصف بأنها «إرهابية». غير أن الجيش الإسرائيلي كان يحرص، بصورة عامة، في عملياته التأديبية ضد لبنان، على عدم مهاجمة الوحدات العسكرية السورية الموجودة على الأرض اللبنانية. أما القادة السوريون فكان منطقهم قوياً في الرد على الاتهامات الإسرائيلية، بقولهم إن سوريا ليس في وسعها منع اللبنانيين من أن يمارسوا حقهم المشروع في مقاومة الاحتلال، وليس على إسرائيل إلا أن تنسحب من جنوب لبنان تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 425، الصادر عام 1978. هذا الموقف اعتمدته الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ اللبنانية التي جرى توقيعها تحت ضغط الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 وألغيت عام 1983.

وإذا كانت سوريا وإسرائيل لا تراعيان الواحدة الأخرى في مواجهاتهما الكلامية، وهذا ما سنراه في الفصول المخصصة لمجرى المفاوضات الإسرائيلية ـ العربية، غير أنهما، في المقابل، كانتا تتفاديان المواجهات العسكرية، بما في ذلك على أرض جارهما المشترك المسكين، لبنان، الذي كان ساحة للمواجهات غير المباشرة بينهما[2]. لكن من الصعب القول إن هذا الاحتراس من الجانب الإسرائيلي عائد إلى قدرة تدميرية محتملة لدى الجيش السوري، إذا ما تدهور الوضع العسكري بين البلدين، مع أن هذا الاحتراس يتنافى مع الأسلوب الهجومي الذي تعتمده إسرائيل لتأكيد هيمنتها العسكرية في المنطقة، على غرار ما فعلته في تدمير المفاعل النووي العراقي عام 1981؛ كما يمكن أن يعود الاحتراس إلى

---

(1) حول هذه الاعتداءات العسكرية على لبنان، أنظر لاحقاً، الفصل 20.

(2) حول الأهمية الجيوسياسية لجنوب لبنان في المنطقة، أنظر: Jacques Seguin, *Le Liban-Sud. Espace périphérique, espace convoité*, l'Harmattan, Paris, 1988.

ضغوط أميركية، خصوصاً بعد حرب الخليج، أو إلى تخوف إسرائيلي، إذا ما توسعت مناطق احتلالها باتجاه سوريا، إذا اندلعت حرب، من أن تتواجه بمقاومة على النمط اللبناني، في حال دخولها مناطق ذات كثافة سكانية، وهو ما لا ينطبق على حالة الجولان.

من الواضح، في كل حال، حين نسترجع المواجهات العربية - الإسرائيلية بين عامي 1948 و1973، أن كل شيء قد تغيّر على الصعيدين السياسي والعسكري. ففي حين كانت حُمّى المواجهات تشتعل عند أي مناوشة مع الفدائيين عبر خطوط الهدنة، فتتحول إلى حروب مفتوحة بين الجيوش النظامية، بمبادرة من إسرائيل في عامي 1956 و1967، أو من الدول العربية في عامي 1948 و1973، هذا إذا وضعنا جانباً العملية ضد العراق عام 1981. بينما نرى بعد عام 1973 أن أياً من الجيوش العربية لم يعد يملك الرغبة في أن يتحرّش بالجيش الإسرائيلي. أكثر من ذلك، وعلى النقيض مما كان يحصل في الماضي، لم تحدث محاولة انقلاب عسكري واحدة أو انتفاضة في وجه سكون القادة تجاه العدو الإسرائيلي أو ضد فسادهم وخضوعهم للقوى الكبرى، كما كان الحال في مصر والعراق وسوريا أيام الغليان الثوري. حدث إذن تحول جذري يمكن تفسيره في كون الجيوش العربية قد صارت أكثر غنجاً ودلالاً مما مضى، وهذا ما سبق لنا أن ذكرناه، ما قد يجعل أية مغامرة عسكرية سبباً في تهديد المنافع المادية المكتسبة.

ولا بدّ هنا من ذكر عامل آخر هو امتلاك إسرائيل السلاح النووي الذي لم يعد سراً[1]، مع أن ذلك لم يمنع العراق من توجيه عدد من صواريخ سكود باتجاه إسرائيل، خلال حرب الخليج. وينبغي التذكير دوماً بخروج مصر عسكرياً من معادلة الصراع، بعد أن وقعت معاهدة سلام رسمية مع إسرائيل عام 1978 وأصبحت مقيدة بالنصوص الصارمة لمعاهدة كمب ديفيد، وهي نصوص قامت حكومة الولايات المتحدة الأميركية بضمان حسن تطبيقها تجاه إسرائيل. إن خروج الجيش المصري من معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي كان أيضاً وبدون أدنى شك من العوامل التي ساهمت في هذه التهدئة التي كان لها فعلها في تغيير المشهد السياسي في العالم العربي تغييراً حاسماً.

وأخيراً، إن الحضور العسكري الأميركي الكثيف في الشرق الأوسط منذ حرب الخليج 1990-1991 واحتلال العراق عام 2003، والتناغم الوثيق بين السياستين الأميركية والإسرائيلية في المنطقة، وكذلك توقيع اتفاق تنسيق عسكري بين إسرائيل وتركيا في شباط/ فبراير 1996، كانت جميعها من العوامل الرادعة بشكل مطلق لأي دولة عربية يمكن أن

---

(1) حول امتلاك إسرائيل القنبلة الذرية أنظر سيمور م. هرش: *Opération Samson. Comment Israël a acquis la bombe atomique*, Olivier Orban, Paris, 1992.

ترغب في مواجهة عسكرية مع إسرائيل، سعياً وراء إزالة الاحتلال المتواصل للضفة الغربية ولأراضٍ عربية أخرى، كما كان قد حصل في الأيام الساخنة من الحرب الباردة.

2 ـ تكاثر الصراعات والحروب بين العرب وحلول الهيمنة الأميركية في المشرق العربي

حلت الهيمنة الأميركية في المشرق العربي على مرحلتين نسردهما على التوالي في الجزءين الثالث والرابع من الكتاب. والبعد الزمني هو الذي يسمح اليوم أن نعي الدور الحاسم الذي أدّته الحرب العربية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول/أوكتوبر 1973. فهي قد شكّلت منعطفاً لا يرقى إليه الشك في تطور الحرب الباردة في المنطقة. وبالرغم من الدور الذي استمر الاتحاد السوفياتي يؤديه في المنطقة بعد هذه الحرب، وصولاً إلى اجتياحه أفغانستان، وبالرغم من تأثير حركات المقاومة الفلسطينية وشعاراتها المعادية للإمبريالية في كل المنطقة، فقد تفاقمت الصراعات العربية-العربية وكان لبنان ساحة مفضّلة لها، حيث بدأت مرحلة من التفكك مهدت لهيمنة حصرية أميركية ـ إسرائيلية على المنطقة.

الحرب اللبنانية، السلام الإسرائيلي ـ المصري، الثورة الإيرانية والحرب العراقية-الإيرانية (1975-1990)

يُفتتح الجزء الثاني من هذا المؤلَّف إذن بوصف الفوضى الدموية التي عصفت بلبنان بدءًا من عام 1975. هذا البلد، الذي يدين بوجوده إلى توازنات دقيقة بين القوى الغربية والأقطار العربية التي نشأت إثر انهيار السلطنة العثمانية، غرق في عنف ناجم لا عن مشكلاته ونزاعاته الداخلية القديمة فحسب، بل أيضاً عن الخلافات العربية التي تفاقمت وانفجرت في لبنان بشكل مواجهات بين ميليشيات محلية ومختلف الحركات الفلسطينية المسلحة، وهي كلها خاضعة لنفوذ هذا أو ذاك من الأنظمة العربية. هذه الخلافات بالذات هي التي دفعت مصر بقيادة السادات إلى التوقيع على معاهدة سلام منفصلة مع إسرائيل عام 1978 (سميت اتفاقات كمب ديفيد)، ما أدّى إلى إبعادها عن الجامعة العربية.

في اللحظة ذاتها كانت الثورة الإيرانية تتخذ شكل ثورة دينية معادية للشيوعية والإمبريالية في آن واحد، وأدّت إلى تعقيد العلاقات العربية-العربية في صورة ملحوظة. فهي قد تناوبت على الدور الذي كان يؤديه العداء للإمبريالية ذات الطابع العلماني، إذ أطلق الخطاب الإيراني على الصعيد الإقليمي دينامية معادية للحداثة وداعية إلى الانكفاء على الهوية الدينية الحصرية، وهذا ما ألهب الحماسة في صفوف الحركات الإسلامية العربية

وخلق توترات مذهبية قوية في العالم العربي، بخاصة بين السنّة والشيعة. وأصبحت سوريا الحليف المفضّل لإيران في المنطقة، في حين راح العراق يتصرّف كوريث للدور الإيراني الذي كان أيام الشاه تجاه بلدان الخليج العربي. ولهذا السبب اندفع صدام حسين في حرب مشؤومة ضد النظام الإيراني الجديد، وتلقى الدعم من الغرب ومن البلدان العربية النفطية التي كانت مخاوفها كبيرة من الأصوليات الدينية ذات النمط الثوري المعادي للولايات المتحدة الذي جسّده الإمام الخميني.

أضيف إلى النزاعات العربية خلاف يتعلق بالموقف الواجب اعتماده تجاه الثورة الإيرانية، وتجاه المغامرة العسكرية العراقية ضد إيران، ما خلق ظروفاً مؤاتية للاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، ثم لاجتياح العراق للكويت في آب/أغسطس 1990. وكما سنراه في الجزء الثالث من الكتاب، تركّزت دينامية الصراعات بين الدول العربية، بشكل أساسي، على المشكلات التي ولّدتها حرب تشرين 1973 بين العرب وإسرائيل، وتفاقمت بفعل تداعيات الحرب العراقية-الإيرانية على الدول العربية، كما سنراه في الجزء الرابع. وإذا كان السلام قد تحقّق بين مصر وإسرائيل عام 1978، إلا أنه ترافق مع استئناف أعمال العنف بشكل مثير في لبنان، حيث كانت تتهيأ الظروف للاجتياح الإسرائيلي عام 1982، الذي سنتحدّث عنه في الفصل الثالث عشر؛ فقد ظلت خلاله بيروت، العاصمة الثقافية والاقتصادية للمشرق العربي، محاصرة بطريقة وحشية طيلة أشهر ثلاثة، من قبل الجيش الإسرائيلي. هذا من المؤشرات التي لا لبس فيها لبداية مرحلة جديدة في تاريخ المشرق العربي. والحقيقة أن أي جيش عربي لم يتحرك ولا حاول أن يتحرك لنجدة العاصمة اللبنانية، حيث حوصرت منظمة التحرير الفلسطينية تحت رحمة إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. العراق كان في حينه متورطاً في الحرب مع إيران، التي كانت تتطور بشكل سلبي بالنسبة إليه؛ الاتحاد السوفياتي المتورط في أفغانستان بقي صامتاً، أما سوريا بدورها فكانت في وضع ميؤوس منه، إن بسبب أوضاعها الداخلية المتفجرة أم بسبب الشلل السوفياتي.

باءت الجهود الأميركية-الفرنسية لإعادة الاستقرار والسيادة اللبنانية، بعد الاجتياح الإسرائيلي، بفشل ذريع، بفعل عمليات إرهاب نفّذت برعاية ما تبقى من المحور المعادي لأميركا في المنطقة. وقد جمع هذا المحور كلاً من سوريا وإيران والاتحاد السوفياتي، فحاول مجتمعاً منع وقوع المنطقة في يد أميركا. وكان دخول إيران إلى المسرح اللبناني، حيث تسبّب بوقوع عمليات خطف للأجانب، نتيجة مباشرة للحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)، حيث كانت القوى الغربية تساعد العراق على إسقاط نظام الخميني الذي كان يسعى بدوره إلى تصدير إيديولوجيته الدينية الثورية. وهكذا تكون قد تحددت كل

مسببات الأحداث الأساسية التي ستشكل مادة الجزء الرابع من الكتاب، أي حرب الخليج ووضع مسار سلام ذي طبيعة مسرحية بين العرب وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة، التي أصبحت القوة المهيمنة الوحيدة في الشرق الأوسط.

من سخرية التاريخ أن الحرب العراقية-الإيرانية ـ وكان يخشى في بدايتها من تحولها إلى بؤرة أساسية لعدم الاستقرار وللمواجهات السياسية، إضافة إلى احتمال نشوب أزمة نفطية كبيرة بسببها ـ تحولت إلى حرب روتينية من حروب الأطراف بين قوتين من الحجم المتوسط. لكنها مهدت الطريق مباشرة لاجتياح العراق للكويت، وتالياً لحرب الخليج، وهي أول حملة عسكرية «معولمة» بعد الحرب الباردة. مع ذلك، ورغم كل هذه الأحداث الكبرى التي عصفت بالمنطقة، لم يتزعزع أي نظام سياسي فيها ولا هدّد أي غليان ثوري الاستقرار الظاهري فيها.

يهتم الجزء الرابع بتحليل الترابط والتشابك بين أحداث مبعثرة ومتباعدة جغرافياً بين بيروت وبغداد وطهران ودمشق والكويت، على رقعة شطرنج شديدة التداخل. وفي هذا الجزء مسح للأحداث وربطها بشيء من التفصيل لتوضيح التعقيدات التي شهدها عقد الثمانينات والتي أوقعت العالم العربي في مرحلة جديدة من التخلف المتسارع. وخلافاً لما كانت عليه الحروب العربية-الإسرائيلية (1948-1967) وحرب السويس (1956) في المرحلة السابقة كمحرك أساسي للتغييرات الثورية، فإن حروب هذه المرحلة الجديدة تحولت بصورة مفارقة إلى عوامل ثبات. فهي بددت صيغاً من التضامن الذي ساد بين الدول العربية في المرحلة السابقة، وجرّدتها من أية قدرة على العمل السياسي ـ أو العسكري ـ المشترك، على غرار ما هو موصوف في الجزء الثاني من الكتاب. وقد كانت حرب أوكتوبر 1973 ذروة هذه المرحلة المتميزة بالتضامن العربي. غير أن العالم العربي قد تفجّر وتشظّى وفقد كل إمكان للعمل المشترك، ووجدت الولايات المتحدة وأوروبا في هذه الظروف الجديدة من فراغ القوة فرصة سانحة لإقامة سلام شامل بين الإسرائيليين والعرب، وتالياً تحقيق الاستقرار وترسيخه بصورة نهائية.

حرب الخليج، أوهام السلام واحتلال العراق (1991-2003)

«أوهام السلام» هي موضوع الجزء الرابع من الكتاب. إن نهاية الحرب الباردة، وانتصار القوات «الحليفة» في حرب الخليج (شباط/فبراير ـ آذار/مارس 1991)، واتفاقات أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993 ممهورة بمصافحة طنانة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وقادة إسرائيل في حديقة البيت الأبيض في واشنطن، قد شكلت أحداثاً ذات تأثير حاسم على مسار عملية السلام في المشرق العربي. فبدا الرأي العام مبهوراً تحت وطأة تكرار

الصور المتلفزة، كأنه يعيش لحظات حاسمة ومؤثرة في تاريخ هذه المنطقة المتأججة بالعواطف وأعمال العنف منذ بداية القرن الماضي، وكأنه سيتاح لها، أخيراً، أن تنعم بالسلام بعد هذا الكم من الحروب والأحزان. ففي شباط/فبراير 1991، حيث تمّ تحرير الكويت المدينة-الدولة، وشهر تشرين الأول/أوكتوبر 1994، حيث تمّ توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية-الأردنية وانعقاد القمة الاقتصادية في الدار البيضاء، بدا كل شيء متجهاً نحو تهدئة حاسمة لصراعات المشرق العربي، سيما الصراع العربي-الإسرائيلي، الشديد الوطأة بالصدمات والضغائن التي تركها في الشرق كما في الغرب.

وقد انفتحت هذه الصفحة الجديدة من تاريخ المنطقة في غياب الاتحاد السوفياتي الذي ترك كثيراً من الأنظمة السياسية يتيمة في المنطقة، بعد أن كانت تُعتَبر هذه الأنظمة مشاغبة ومعادية للغرب، وهي التي كانت قد شكلت في ما مضى جبهة الصمود والتصدي في مواجهة الإمبريالية والصهيونية. فكانت سوريا وليبيا والعراق والجزائر واليمن الجنوبي رأس حربة في هذه الجبهة، حتى لو عصفت صراعات حادة أحياناً بين أعضائها، سيما بين سوريا والعراق. وقد كانت متهمة، بدرجات متفاوتة، بدعم منظمات إرهابية وتمويلها في تصدّيها للمصالح الإسرائيلية والغربية، وأحياناً لمصالح دول عربية أخرى تُصَنَّف مسايرة لإسرائيل وللولايات المتحدة الأميركية.

في الثاني من آب/أغسطس 1991 اجتاح العراق ـ وهو أحد أعضاء هذه الجبهة ـ الكويت، فبادرت الولايات المتحدة، وقد صارت طليقة اليدين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، إلى تجميع تحالف عسكري دولي هائل حولها، تجسيداً رمزياً لنهاية الحرب الباردة. وفي مواجهته بدت القوة العسكرية العراقية، المدرّبة ثماني سنوات في الحرب ضد إيران والتي كانت مدعومة دعماً ودوداً من القوى الغربية في حينه، باهتة وغير فعّالة، وهذا ما أدى إلى زوال آخر رموز «الثورة العربية». وقد استمرت هذه الرموز، منذ بداية القرن العشرين بعد انهيار السلطنة العثمانية، تزعج مصالح أوروبا ثم الولايات المتحدة وإسرائيل ومخططاتها الجيوسياسية في المنطقة بالتصدي لها، مستعملة المقاومة والعنف. ولقد شكل تأميم قناة السويس عام 1956، ثم المقاومات «الثورية» من كل صنف في لبنان، وهو ما استعرضناه في المرحلة الأولى، تجسيداً لهذه الثورة العربية.

عام 1993، بعد أعوام ثلاثة على العدوان على إمارة الكويت النفطية، وبعد أن صارت منظمة التحرير الفلسطينية طي النسيان في منفاها القسري في تونس، وبروز قيادات فلسطينية جديدة داخل الأرض المحتلة، عادت المنظمة لتتألق في مقدمة المسرح العالمي. فقد وقع اختيار الكبار في هذا العالم على ياسر عرفات، المجاهد الجريء، بطل حصار بيروت عام 1982، «الإرهابي» الأكبر المطلوب على لوائح أجهزة الأمن الإسرائيلية، لكي

ضحية من الإسرائيليين في كانون الثاني/يناير 1996، ما أحدث هياجاً في الغرب، وجعل الولايات المتحدة الأميركية تقود حرباً «صليبية» ضد الإرهاب، مشيرة بإصبع الاتهام إلى إيران، وتتوّج ذلك بعقد قمة لمواجهة الإرهاب في شرم الشيخ في مصر، عام 1996.

هل تَصْدُقُ شاشات التلفزة التي تبشر بغد مشرق، أم الوقائع على الأرض التي تكذّب يومياً توقعات «صُنّاع السلام»؟ عن هذا السؤال سيحاول الجزء الرابع من هذا الكتاب أن يجيب، مستكملاً ومُغْنياً الإشكاليات التي سبق طرحها في الأجزاء السابقة.

سنحاول هنا أيضاً، في هذه المرحلة الأخيرة، أن نفهم الأمزجة المتبدلة، في الرأي العام العربي وفي إسرائيل وفي الغرب، وأنظمة الرؤى المتناقضة في قطاعات الرأي العام هذه، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية المحلية وتشابكها مع التشكلات الإيديولوجية والتيارات السياسية، ووطأة الأحداث التاريخية الماضية القابعة في الذاكرة الجماعية والمؤثرة على السلوك والتصرفات. ففي السنوات الأخيرة تفاقمت التناقضات بين التصورات العربية والغربية التي استعرضناها سابقاً وزادت حدّتها، غير أن أجهزة الإعلام العالمية الهائلة التي بلغت ذروة تطورها في البلدان الصناعية خلال العقد الأخير، بفضل أشكال التقدم التقني، هي وحدها التي تجاهلت هذا المعطى الأساسي. وانجرّ المراقب إلى الاعتقاد بأن الحركات الإسلاموية التي تمارس العنف الموصوف بالإرهابي لا تمثل إلا فئة قليلة من الرافضين الهامشيين للنظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط، الذي نجم عن نهاية الحرب الباردة وعن حرب الخليج. وقد تدفقت كتابات غزيرة ومكررة عن خصوصيات الحركات الإسلامية ودورها وطبيعتها وأغراضها، في مقابلة ندرة في المعلومات عن المجتمعات العربية وأنماط سيرها وأوضاعها السوسيواقتصادية وأنماط انخراطها في الجغرافيا السياسية الدولية والإقليمية الجديدة، بعد انهيار الكتلة السوفياتية وحرب الخليج.

لهذا اعتقد العديد من المراقبين طيلة هذه المرحلة، كما سنرى لاحقاً، بنهاية الحرب الباردة والانتصار الغربي على العراق عام 1991 واتفاقات أوسلو، عام 1993، لا بدّ من أن تتغير المعطيات الأساسية لصراعات المنطقة ويدفعها إلى الهدوء. ومن دون نكران الأهمية الكبرى لهذه الأحداث، على الصعيدين الدولي والإقليمي، فليس علينا اليوم إلا أن نستنتج أن فرضية الإخماد السريع لبؤر الصراع، بفضل «النظام العالمي الجديد» بقيادة الولايات المتحدة، بدأت صدقيتها تتضاءل شيئاً فشيئاً مع الأيام. فالاستمرار في سياسة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، واستمرار الحصار الاقتصادي على العراق طيلة اثني عشرة سنة، وأحداث* 11 أيلول/سبتمبر 2001، وحرب أفغانستان، وأخيراً اجتياح الولايات المتحدة للعراق عام 2003 بحجة وجود أسلحة دمار شامل: كل ذلك ساهم، أكثر من أي وقت مضى، في رمي المنطقة في لجة إعصارات لا تعرف نهاية لها؛

أما المواقف والأعمال الأميركية والإسرائيلية في المنطقة فكانت تزرع بذور المزيد من العنف والإرهاب.

إن تحليل أحداث السنوات الأخيرة في المنطقة يبيّن، إذن، أن سياسة المصالح للدول الكبرى (real politik)، في القرن العشرين كما في القرن التاسع عشر الاستعماري الطابع، يمكن أن تفتقر كلياً في بعض الأحيان إلى الواقعية، ويمكن أن تكون مصدراً لتوترات متجددة ولزعزعة أكثر حدة للاستقرار. والحقيقة أن الأوساط القيادية في الولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا كانت تعتقد أن الاتحاد السوفياتي والأنظمة الموالية له في المنطقة، والتي تعتمد المزايدة القومية والإرهاب، كانت تشكل عوامل أساسية في صراعات الشرق الأوسط وعدم استقراره. أما وقد زال الاتحاد السوفياتي، فقد أصبحت الشبكات الإسلامية التي أوجدتها الولايات المتحدة بالذات، في ظل الحرب الباردة لمقاتلة النفوذ السوفياتي، بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر أصبحت هي المستهدفة والملاحقة، لا بالطرق البوليسية التقليدية، بل بحربين متتاليتين ضد أفغانستان ثم ضد العراق. وهكذا أسقطت الولايات المتحدة من نظرتها إلى السلام كل التوترات الداخلية والصدامات النفسية التي تعاني منها المجتمعات العربية المعاصرة، سيما تلك الناجمة عن إنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وهزائم الدول العربية المتتالية عسكرياً أمام إسرائيل، وكذلك الوجود العسكري الأميركي الطويل الأمد في الجزيرة العربية بعد حرب الخليج 1990-1991، ثم تعزيزه في اجتياح العراق عام 2003. كما أنها غضّت النظر بسهولة عن توترات المجتمع الإسرائيلي وتعقيداته وآلياته، وهو مجتمع وثيق الصلة بالولايات المتحدة وبأوروبا.

غير أن القادة الأميركيين ما زالوا ضحية صورة تبسيطية عن المجتمع الإسرائيلي. صورة تتماثل مع الديموقراطية السلمية ما بعد الصناعية. وقد أرادوا إقناع أنفسهم أن مواقف العديد من القادة العرب المجاملة بل المماثلة لهم تعني أن كل العراقيل السوسيولوجية والثقافية قد ذللت في طريق العلاقات بين العرب والغربيين والإسرائيليين. وبذلك امتنعوا عن التفكير بالشروط الموضوعية لقيام سلام دائم وثابت في الشرق الأوسط، ما يعني تفادي البحث بالروابط التاريخية المتناقضة التي أنشأتها الولايات المتحدة وأوروبا مع كل من إسرائيل والعرب. ولهذا فلن يؤدي الهروب إلى الأمام، في اجتياح العراق، بالتأكيد، إلى اختزال مشكلات المنطقة وتهدئة توتراتها، بل على العكس من ذلك، لن تؤدي إلا إلى إعادة إذكاء المشاعر والأحقاد في العلاقات الصراعية بين الغرب والشرق العربي والإسلامي، كما ذكرنا في الفصول السابقة. وستجد الشبكات الإسلامية المعادية للغرب في هذا العدوان الجديد ضد أرض عربية، وهي رمز راقٍ للحضارة العربية-الإسلامية، حافزاً إضافياً لاندفاعة

جديدة، في حين سيواجه مرة أخرى أنصار الديموقراطية والحداثة في المنطقة التصرف الاستعماري لأقوى دولة غربية.

سيتولى الجزء الرابع، أكثر مما سبق، عرض الصورة الإعلامية للأحداث من جهة، وحقائق الواقع الأقل إشراقاً من جهة ثانية، وسيسعى إلى إظهار التناقض القائم بين شرق أوسط «افتراضي» ترسم ملامحه وسائل الإعلام الغربية، سلماً أو حرباً، والشرق الأوسط الحقيقي، حيث الآلام المتزايدة على الدوام والقلق الصامت الذي لا يعكره إلا ضجيج أعمال العنف وعمليات «المتطرفين». وسيسعى العرض، في الوقت ذاته، إلى ربط الأحداث والمبادرات الدبلوماسية المترافقة معه بالاتجاهات التاريخية الكبرى في المنطقة، خلال نصف القرن الأخير.

«التأمل في ظروف السلام» سيكون إذن موضوع خاتمة هذا الكتاب. وهي دعوة للخروج من الكليشيهات الإعلامية والدراسات الاستشراقية الجديدة، الجامدة منذ عشرين عاماً عند التحليل الأكاديمي التكراري الرتيب لنصوص فقيرة وضعتها التيارات الإسلاموية أو الأبحاث حول سير المناضلين المتزعمين لتلك الحركات. جرت مناهضة دعوتنا عبر أقلام بعض الخبراء المستشرقين، بتشويه للإشكالية التي تحرك تفكيرنا التاريخي حول تطور المشرق العربي المعاصر؛ وفي ما عدا استثناءين فحسب، في هذا الفصل وفي الفصل الثالث والعشرين، لم نجد فائدة لأن ننقض كلاماً غير متماسك غالباً، أو أن نذكره[1]. ذلك أن هدفنا هنا هو أن نفهم الدوافع الحقيقية الكامنة خلف الأحداث، ومراهنات القوى التي تحركها، وأخيراً مصائر المشرق العربي المحتملة، بعيداً من التبسيطات المفرطة والأوهام والكليشيهات المختلفة.

النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه التطورات هي ضرورة النظر إلى تعقيدات الواقع في أسسها التاريخية، وكذلك بناء التحليل على أخلاقيات متماسكة تحترم البشر أفراداً وشعوباً، على تنوع السلوكيات وتغير الأمزجة. إن علم السياسة، عندما ينظر حصرياً إلى البشر من خلال نظرة جامدة ومسبقة إلى سلوكيات جماعية، دينية كانت أو عرقية أو مذهبية ـ يُفترض أنها شمولية ـ يتحول ضمناً إلى سلاح للقضاء على الحرية. إن أجهزة الإعلام، حين تتجاهل التنوع داخل هذه الجماعات، وهو ما تحاول إخفاءه خطب القادة السياسيين الإيديولوجية، وتفترض وجود سلوكيات وأفكار متوحدة لدى كل طائفة، فهي تؤمّن استمرار وتوسيع دائرة النظرات الأنتروبولوجية الاختزالية والجوهرانية، التي كانت تحلّل من خلالها أحداث «المسألة الشرقية» في القرن التاسع عشر. وقد استعرضنا سابقاً نظم الإدراك هذه، التي ينبغي التعرف إلى دوافعها لكي نفهمْ كيف تنظر الثقافة الغربية إلى الأحداث.

---

(1) أنظر لاحقاً الفصل 21.

3 ـ ملاحظات ختامية

حاولنا إذن أن نتصور ونربط أكبر عدد من الوقائع التاريخية المتكاملة، التي عصفت بمجتمعات المنطقة خلال العقود الأخيرة، وأن نحدد انعكاسها على مختلف الثقافات وتأثيرها على صانعي الأحداث. وأردنا أيضاً وصف ما نجم عن الأحداث من اهتياج داخلي واضطرابات ثورية في المنطقة، تراكمت كالطبقات الجيولوجية بعضها فوق بعض، وفوق ما نجم عن أحداث سابقة، وهي كلها شكلت المشهد التاريخي الراهن في المنطقة، ذي الطابع البركاني.

حتى لا نثقل على الدراسة، لم نتعرض بوصف دقيق وتفصيلي لكل حدث سياسي ولكل ظاهرة عنف ميدانية أو لكل ممارسة ديكتاتورية قام بها هذا الرئيس أو ذاك. وهكذا مثلاً لم نتطرق إلى كل العراقيل والإرهاصات التي طرأت على تنفيذ اتفاقات أوسلو، فما كان لذلك أن يضيف أي فهم جديد في صعوبة المصالحة بين التطلعات التاريخية المتناقضة في المجتمع الإسرائيلي ذاته، وهذا ما سنتعرض له في الفصل الثالث والعشرين. وفي سياق الهاجس ذاته أغفلنا الاضطرابات العديدة في العلاقات الصراعية بين الفصائل الكردية شمال العراق، كما أغفلنا بعض الأحداث العسيرة على التصديق التي بالغ الإعلام في تصويرها ولم يكن لها تأثير حقيقي على المجرى الأساسي للأحداث، كهرب صهري صدام حسين إلى الأردن، في صيف 1995، وكانا من أصحاب الرتب العالية في النظام العراقي. فقد حاولت وسائل الإعلام أن ترى في الحدث بداية انهيار النظام، غير أنهما عادا ودخلا العراق وقتلا بجريمة «شرف» على أيدي أفراد من قبيلتهما، بتحريض من رئيس الدولة؛ وكان يمكننا، بخصوص العراق، أن نستفيض في الكلام على انتفاضات قام بها جنرالات في الجيش، وعلى عمليات التطهير السياسية وإقالات الوزراء الفظّة، وإعادة انتخاب صدام حسين على رأس الدولة وعلى الانتخابات التشريعية، ولن يقدّم كل ذلك أي جديد عن الديكتاتورية العراقية وأساليبها. وقد بدا لنا أكثر جدوى أن نبين كيف أن استمرار الحصار على العراق عزّز البيروقراطية البعثية في السلطة، وهي المسؤول الحصري عن توزيع بطاقات التموين، كما بدا لنا من المهم أيضاً تبيان المظهر اللاإنساني في استمرار الحصار على شعب بريء، وفهم التخدير الملفت للضمير الغربي حيال هذا الأمر المعيب.

كذلك بيّنا، في ما خص الاجتياح الأميركي-البريطاني للعراق في آذار/مارس 2003، التناقض الكامل بين خطاب القادة والواقع الملموس، وقد بدت التبريرات المتبدلة التي قُدّمت إلى الرأي العام عن هذا الاجتياح وهمية، إن في ما خص التهديد الوشيك الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل في العراق أو الصلات غير الموجودة في الواقع بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة وأحداث 11 أيلول/سبتمبر، أو رغبة الولايات المتحدة في جعل العراق

نموذجاً للديموقراطية في العالم العربي. وإذا لم يكن سقوط النظام قد أثار حزن أحد، فإن الاجتياح الأميركي زرع الأسى الشامل، بعد أن استكمل عملية تدمير المجتمع العراقي التي بدأت في السنوات السود من عهد الديكتاتورية والحصار الأميركي.

لم نولِ أهمية في العرض، إلا هامشياً، للتصرفات «الإسلامية» المثيرة في نظام السودان، ما عدا الحالات التي حصلت فيها أحداث محددة على صلة بديناميات الحرب والسلام في هذا البلد. وللأسباب ذاتها لم تشكل الصدامات الرتيبة بين النظام المصري والمجموعة الإسلامية الصغيرة التي مارست العنف المسلح موضوع وصف مفصل. أما أحداث الجزائر، الممتدة منذ عام 1992، فلم نجد فائدة في تفصيلها. وإذا كان العديد من المراقبين الأوروبيين، والفرنسيين منهم على نحو خاص، يميلون في تحليل هذه الأحداث إلى الاستعانة بأنتروبولوجيا جديدة عن الإسلام الذي تدّعي الانتماء إليه هذه الجماعات المسلحة المنضوية في الجبهة الإسلامية للإنقاذ أو غيرها، فإننا، من جانبنا، نعزو الأحداث، ببساطة، إلى مواجهة بسبب النزاع على الريع النفطي، حتى لو كانت حركات الرفض المسلحة ترى مناسباً أن تلتفّ بالعباءة الدينية. ولم تؤدّ الصراعات بين القادة العسكريين إلا إلى إطالة أمد الصراع وتعقيده، حيث بقيت غالبية السكان على موقف ساكن، مفضلة النظام والسلام على إطالة العنف الدموي الوحشي. وفي رأينا أن مفتاح التفسير لأحداث الجزائر المأسوية لن يتوافر في قراءة القرآن وشروحه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العمليات الخطيرة التي قام بها تنظيم القاعدة الإسلامي ضد الأميركيين في أفريقيا عام 1997، ونيويورك وواشنطن عام 2001.

غير أننا أشرنا في المقابل إلى لاشرعية الديكتاتوريات في العديد من الأنظمة العربية وإلى ممارساتها، وأكدنا الطبيعة النسبية لمعايير الانفتاح السياسي المضبوط. والأكثر أهمية هو أن سردنا التاريخي حاول الربط بين الاستبدادية السياسية وفقدان الشرعية السياسية والتوافق الاجتماعي، وهو ما تتميز به المجتمعات العربية منذ انهيار السلطنة العثمانية، وهما العاملان اللذان يشكلان الخلفية في التوظيف السياسي للدّين من جانب السلطات القائمة، كما من جانب القوى المعارضة لها. هذه الحيادية المنهجية في مقاربتنا العامل الديني في العالم العربي لا تضمر تعاطفاً مموهاً مع أنظمة عربية تدعي تطبيق العلمنة، على غرار ما فعل بعض المختصين بالدراسات الإسلامية ممن يدعون إلماماً عميقاً بالإسلام، بل هي، أي الحيادية، جهد فكري دقيق وضروري في علم السياسة، لتجنّب الوقوع في الموقف المسبق والمنهج التبسيطي.

إن توظيف الدين الإسلامي، من جانب القوى الأوروبية والنخب المحلية، لغايات سلطوية وتوكيداً للشرعية الاجتماعية والسياسية الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، أو احتجاجاً

عليها، هي عادة قديمة في شؤون الشرق الأوسط، بدأت مع حملة نابوليون بونابرت وردود الفعل الإنكليزية التي أثارتها. إن التفسير الجوهراني الجامد، الذي يفترض وجود إسلام متماسك ثابت وشمولي الطابع، عاجز عن فهم الحداثة السياسية وصلتها بتحييد الدين تحييداً نسبياً عن عمل السلطة، وهو أبعد من أن يقدم معرفة جيدة عن مجتمعات المشرق العربي؛ بل هو، على العكس من ذلك، يساهم في جعلها أكثر غموضاً وغرائبية؛ كما يشارك في حركة التوظيف الديني العامة التي تخفي المراهنات الحقيقية للسلطة محلياً، كما على صعيد الجيوسياسة الإقليمية. الأمر ذاته لدى بعض الاتجاهات في الدراسات الإسلامية الراهنة، التي لا ترى سبيلاً للحداثة السياسية في العالم العربي إلا عن طريق المزيد من توظيف الدين الإسلامي في الحقل السياسي[1].

تلك كانت الاهتمامات العامة التي نظّمت تأليف هذا الكتاب. وقد وضعنا في نهايته ملحقاً بالمراجع المكتوبة، بحسب المواضيع. إلا أنه يمكن الاستنتاج أن عدداً قليلاً من المؤلفات المهمّة، الصادرة خلال السنوات الماضية عن المنطقة، يمكن إضافتها إلى هذه اللائحة. والحقيقة أن اهتمام الدارسين والباحثين قد تركز أكثر ما تركز على التغيرات في روسيا وأوروبا الشرقية التي أطلقت العنان لكتابات عن «انتقال» هذه البلدان نحو الرأسمالية والليبرالية السياسية. أما الشرق الأوسط، وبالرغم من أهمية الأحداث التي حصلت فيه، فقد

---

(1) هذه حال كتاب يدين بقسوة وبلا هوادة القومية العربية المعاصرة والمفكرين من علماء السياسة العرب الذين لا يقبلون الدخول في المنظور الإسلامي لقراءة واقع المشرق العربي، وهي قراءة ترغب في أن تطبق المملكة العربية السعودية «سلطة رزينة وحازمة» على نمط «عثماني جديد» في كل أنحاء العالم العربي لتأمين الاستقرار فيه: Olivier Carré, *Le nationalisme arabe*, Fayard, Paris, 1993، وفيه يمتدح الكاتب مزايا «أسلمة المؤسسات في العالم العربي»، لأن «الإسلام السياسي»، ممثلاً «بالوهابية السعودية ليس له طموحات ثورية»، كما يقول، وأن الإسلاميين النشطين يعملون «بطريقة سرية في المملكة العربية السعودية، وهم مموّلون، إذن هم يخضعون للمراقبة»، ويمكن في رأيه «العودة تحت الراية السعودية إلى التقاليد الإسلامية السياسية المعتدلة، وذلك من أجل تفادي التطرف الثوري أو الخميني. غير أن عملية إعادة الأسلمة باتجاه واحد هي استعادة الهوية الثقافية والدينية». غير أن تجربة أسامة بن لادن، المليونير السعودي المتمرد على أسياده ومؤسس شبكة القاعدة المتهمة بأحداث 11 أيلول/سبتمبر لا تؤكد هذه الفرضية، وكذلك العديد من العمليات المرتكبة في المملكة ضد وجود القوات الأميركية عام 2003 وضد التجمعات السكنية التي يقيم فيها الأجانب. وفي خلاصة هذه الفرضية الأساسية، في سياق المنهج الاستشراقي الأكاديمي الأميركي، سيما إشكالية Binder وEsposito (أنظر الفصل 22)، عن مصير المجتمعات العربية يتساءل أوليفييه كارّيه: «هل يمكن التوصل إلى صيغ أكثر تطوراً وتثقيفاً في الفكر السياسي ما بعد الإسلامي وما بعد العربي، وفي المجتمعات العربية»؟ (ص 8-9). في المقابل يتهم كاريه مؤلفنا هذا بالدفاع عن «فرضيات لا تستند إلى مرجعيات تاريخية رصينة»، ويتجاهل القمع الذي تعرض له الإخوان المسلمون على يد الأنظمة العربية، سيما في مصر الناصرية التي تصورها دراستنا، بحسب رأيه، مثالاً «للنموذج الديموقراطي الغربي والعلماني»، (ص 223-225).

اقتصر الكلام بشأنه على تحليلات صحافية أو على مزيد من الكتابات المثيرة عن الحركات والتيارات الإسلامية، حفّزت على إصدارها أحداث العنف في الجزائر منذ 1992 وأحداث 11 أيلول/ سبتمبر. غير أن القارئ يجد في سياق الفصول، وفي معرض الحديث عن ظواهر وأحداث، ذكراً لمؤلفات حديثة توفر عناصر قيّمة من المعرفة والمعلومات، سيما في الفصول من 1 إلى 4 المتعلقة بقضية أنماط التصور والإدراك عن المنطقة وتاريخها المتنازع عليه، وفي الفصلين 22 و23 المركزين على قضايا توظيف العوامل الدينية في صراعاتها.

فوق ذلك لا يسعنا إلا أن نشير، في ضوء الرجوع إلى المؤلفات الحديثة، إلى فقر الدراسات المنشورة عن المجتمعات العربية، ما يزيد صورة هذه المجتمعات غموضاً يكتنف أوضاعها ولا يعمّق فهماً لسيرورتها. والحقيقة أن المؤلفات المنشورة باللغة العربية، والتي لا تنتمي إلى تيارات الكتابة المهيمنة ذات النمط الإسلامي، تبقى مجهولة في الغرب، على الرغم من أهميتها. هذه المؤلفات هي التي أشرنا إليها في بعض الفصول وفي لائحة المراجع. من ناحية أخرى، توفّر بعض المؤلفات الحديثة، المتعلقة بدراسات عن الدولة الإسرائيلية، عناصر قيّمة لفهم المجتمع الإسرائيلي والأزمات التي تعصف في داخله؛ ومن شأن هذه المؤلفات أن تفسر بطريقة أفضل الأوضاع المأزومة في النزاع العربي-الإسرائيلي. غير أن مادة هذه المؤلفات المهمّة لم تتوصل بعد، على العموم، لأن تفرض نفسها على وسائل الإعلام ولا على بعض الدراسات الأكاديمية المتعلقة بأوضاع المنطقة المأسوية؛ ففي الفصلين 22 و23، المخصصين على التوالي لضعف الأنظمة العربية ولتعقيد الدينامية الإسرائيلية، سيجري تسليط الضوء على الأفكار العربية أو الإسرائيلية التي تقدم مادة مختلفة عن تلك التي تقدمها الدراسات الأكاديمية المتحجرة، أو التي توفرها وسائل الإعلام في عرض الأحداث.

إذا كان الطريق إلى السلام طويلاً في المشرق العربي، فهو يبدأ، على ما يبدو لنا، بالنضال ضد الاستغلال العنيف للأساطير «التأسيسية» أو «المعاد تأسيسها»، ذات الأصول الإسلامية أو اليهودية والمسيحية، وبظهور لغات جديدة، تفسح تدريجياً في المجال أمام حوار بناء لا يكون ملغماً بأعباء الكليشيهات التاريخية، التي تستدعي الحروب أكثر مما تهيئ للسلام الدائم[1].

(1) هذا ما حاولناه في كتابنا، شرق غرب، الشرخ الأسطوري، م س، الذي يحلل وينتقد مجمل الكليشيهات الأسطورية المهيمنة على الفكر، في ما يخص العلاقات بين الشرق والغرب.

الجزء الثاني

من الغليان الثوري
إلى الفورة النفطية
1975–1956

الفصل السادس

من تأميم قناة السويس
إلى وفاة جمال عبد الناصر
1956–1970
ولّى عصر، فليعش العصر!

نهاية بطل

غالباً ما يكون موت الأبطال أبلغ دلالة من وصولهم إلى السلطة: فردّة فعل شعب من الشعوب على وفاة زعيمه تقدّم للتاريخ لحظات من حقيقة ثمينة، وإن تكن جزئية. ثمة رجلان تركا أثراً عميقاً في مصير الشرق العربي خلال نصف القرن المنصرم؛ فمن خلال حياتهما ووفاتهما تحدَّد إيقاع مراحل تاريخية بكاملها، بأجوائها الخاصة، وصبواتها الدفينة والسافرة، وآمالها وأحقادها. والرجلان كلاهما من مصر التي تجمع بين السكون والحيوية، بين الخلود والهشاشة المفرطة، بين «التسول» و«الكبرياء»، بين «العنف» و«السخرية»[1]. لقد سعى كل منهما، كما يليق بفرعون من القرن العشرين، إلى تغيير مجرى التاريخ. ويلوح أن ثانيهما أصاب حتى الآن فلاحاً، حيث مُني الأول ظاهرياً بفشل ذريع.

ومع ذلك، فإن واقع الأمور في المشرق العربي لا يمكن فهمه بمثل هذه البساطة. ذلك أن المأتم الغريب والبسيط الذي أقيم لأنور السادات، ثاني رئيس لجمهورية مصر،

---

(1) استعيرت هذه الألفاظ من عنواني كتابين بديعين باللغة الفرنسية للروائي المصري ألبرت كوسّيري *Mendiants et Orgueilleux*, le Livre de Poche, 1977; *La violence et la dérision*, Jean-Cyrille Godefroy, 1981.

الذي اغتيل في خريف 1981، أعاد إلى الأذهان عظمة المأتم الذي كان أقامه شعب مصر قبل أحد عشر عاماً لرئيسه الأول جمال عبدالناصر[1].

وفي الواقع كان «البكباشي عبد الناصر»، كما كان يحلو لبعض الصحف الغربية أن تسميه، هو المهزوم الأكبر في الحرب الإسرائيلية-العربية الثالثة التي أنزلت بالعرب كارثة حقيقية. فهذه الحرب الخاطفة أتاحت لإسرائيل، في مدى ستة أيام من شهر حزيران/يونيو 1967، أن تسيطر على كامل شبه جزيرة سيناء في مصر، وعلى مرتفعات الجولان المنيعة في سوريا، وعلى الضفة الغربية لنهر الأردن الحافلة تضاريسها بتاريخ بالغ القدسية، إذ لا يرى فيها بعضهم سوى يهودا والسامرة التوراتيتين، هذا بدون أن نذكر مدينة القدس القديمة، حيث توجد الأماكن المقدسة الرئيسية لكل من الإسلام والمسيحية واليهودية.

في خريف 1970 لم تكن القوات الإسرائيلية قد تراجعت شبراً واحداً. ومع ذلك كان عبد الناصر قبل ذلك ببضعة أشهر قد وافق، على الرغم من امتعاض المقاومة الفلسطينية واليسار العربي، على مبادرة لوزير الخارجية الأميركي، وليم روجرز، لمحاولة الخروج من المأزق السياسي والعسكري الذي كان انتهى إليه الصراع العربي-الإسرائيلي. وهكذا بدا وكأن الرئيس المصري اختار طريق «القبول بالهزيمة» عندما قضى بنوبة قلبية، بعد أن أنهكته المساعي التي راح يبذلها عبثاً، وسط مجيء الملوك والرؤساء العرب وذهابهم، من أجل وقف سفك الدماء في الأردن، حيث كان الملك حسين قد عقد العزم على اقتلاع الوجود المسلح لمنظمات المقاومة الفلسطينية، التي كانت ترمز آنذاك إلى أمل عرب المشرق في استعادة الكرامة المهيضة.

ومع ذلك، فإن رجل الهزيمة هذا، الذي كان قد خسر أيضاً حرباً في اليمن[2]، وقبل بانفصال سوريا عن مصر عام 1961 بعد أن كانت قد اتّحدت بها في أجواء منقطعة النظير من الحماسة عام 1958، شُيّع إلى مثواه الأخير وسط خِضَمٍّ هائل من الجماهير التي هبت لوداعه، يعتصرها الألم وتمزقها اللوعة، ووارته الثرى وهي تبكي بكاء أطفال تيتّموا قبل اكتمال طفولتهم وفقدهم أباً معبوداً، وذلك على الرغم من تساؤل العديدين عن الإرث الذي تركه حتى يُبكى مثل ذلك البكاء المر. ففي الغرب، مثلاً، وُجد من رأى في تلك الجنازة تعبيراً يؤكّد ديمومة «الروح الشرقية» وصوفيتها الغامضة والمتنكرة للعقلانية. أما في العالم العربي فإن القوى المعادية للناصرية ـ وهي كانت عديدة ـ رأت في ذلك المأتم شبه

(1) في الواقع، إن عبد الناصر هو الرئيس الثاني لجمهورية مصر. بيد أن سلفه، الفريق محمد نجيب (1953-1954)، لم يترك في مجرى الأحداث أثراً يذكر، ما يجعل عبد الناصر يبدو بلا مراء وكأنه الرئيس الأول للجمهورية المنتصرة على الملكية.

(2) حول حرب اليمن راجع الفصل السابع.

الأسطوري مناورة أخيرة لنظام ديماغوجي يجيِّش جماهيره في محاولة يائسة للامتناع عن تقديم حسابات لها.

هذا مع العلم أن قوى اليمين العربي كانت قد قالت الشيء عينه حيال ذلك الحدث الجلل الآخر الذي شهده يوم التاسع من حزيران/يونيو 1967. ففي الساعة السادسة من عشية ذلك اليوم الخارق للمألوف، بدأ الرئيس المصري رحلته الأولى نحو النهاية عندما أعلن، عبر جميع إذاعات العالم العربي وشاشاته، بصوت متهدج ووجه يعتصره الألم وعينين دامعتين، عن حجم الهزيمة أمام إسرائيل. اعترف بذنبه مثل المسيحي الذي تعذّب خطيئته ضميره. وأبدى استعداده للتكفير. فإذا بشوارع القاهرة، ومعها شوارع دمشق وبغداد وعمان وبيروت والجزائر، تكتظّ بجماهير لا تحصى، تهتف مطالبة البطل بالبقاء صامداً في موقعه، لا ينثني أمام المحنة. ومع ذلك لم يرَ بعضهم في هذه التظاهرة النادرة في حياة الشعوب سوى مناورة دبرتها الأجهزة البيروقراطية المتخبطة في مأزقها.

البحث عن صوت مفقود

لكن هل حاول أحد مرةً أن يجشِّم نفسه مشقة الإصغاء إلى شعب من شعوب الشرق؟ فلكأن هذه الشعوب لا روح لها! أو إذا لم يكن بدٌّ من عزو الروح إلى أحد، فلتُعزَ إلى مفاهيم مجردة من قبيل «الشرق» أو «الإسلام»؛ أما تلك الشعوب، في المقابل، فغالباً ما لا يُنظر إليها إلا كدمى في أيدي طغاتها أو مستعمريها، وانحصر دورها في الماضي في رفع طلبات الاسترحام إلى السلاطين وتقديم العرائض للمحتلين، فدورها اليوم أن تنزل إلى الشوارع برشوة لا تزيد على قروش قليلة أو بتحريض من بعض الغوغائيين ممن يتحكمون بوسائل الإعلام الحديثة. تلك هي الصورة الشائعة ـ أو بالأحرى المشاعة ـ عن شعوب الشرق، وهي صورة تسمح بطبيعة الحال باللجوء إلى تجريد التصورات التبسيطية الاختزالية، المبنية على الأحكام المسبقة العرقية والدينية أو على الإيديولوجيا السياسية والمعرفة المقنَّنة. وإن صح أن شعوب الشرق، خلافاً لشعوب الغرب، محرومة من اللغة السياسية الحديثة المنظَّمة والمؤسَّسة تعابيرها على نحو دقيق وصارم، فالأولى بنا والحال هذه أن نسترق السمع لما تنطق به تلك اللحظات المميزة التي تتعطل فيها السلطة المطلقة فيعبِّر المجتمع عن ذاته بعنف السيل المتدفق ويفصح في أوقات عابرة عن مكنون مشاعره المكبوتة طوال سنوات مديدة من الصمت.

ولئن تألم الشعب العربي وأسرف في التألم لموت عبد الناصر، فلأنه فقد فيه المعبِّر الساحر عن المشاعر الجماعية، والترجمان الذي أبان، طيلة سبعة عشر عاماً، من خلال منطوق خطاباته، عن بعض الصبوات العميقة للمجتمع، فكان وكأنه لسانها الناطق. وبغياب

البطل انتهى فجأة ذلك المهرجان الخطابي والاحتفال القومي الذي لم يعرف العرب مثيلاً له منذ النبوّة القرآنية. ولربما كان الألم بحجم الصمت الذي سيغرق فيه المجتمع العربي مستقبلاً.

والجدير ذكره أن غياب سيدة الغناء العربي، أم كلثوم، هو وحده الذي سيثير، كما لوحظ، من مشاعر الحزن والحداد ما أثاره موت عبد الناصر. والمقارنة هنا لا تقتصر على أهمية اللغة، وإلّا وقعنا من جديد في إغراء الصورة المستعادة عن سحر الكلام عند العرب. وإنما الانفعال المتوازي الذي خلفه موت ذينك الكبيرين يفصح في الحقيقة عن كبت تاريخي مزدوج يقبع فيه المجتمع العربي: كبت الحرية والكرامة السياسية من جهة، وكبت الحب والجنس من جهة أخرى. فقد عبّر كل من صوت عبد الناصر وغناء أم كلثوم، بالنسبة إلى الشعوب العربية الصامتة منذ أجيال، عن قرون من الاستبداد والطغيان السياسي من جهة أولى، وعن آلاف السنين من التقاليد الأبوية ومن الامتثالية العاطفية والجنسية من جهة ثانية.

وبالمقابل فإن خطاب السادات، الموسوم بتأتأة واضحة، ما كان له، على الرغم من دفء الصوت وشعبية النبرة، إلّا أن يثير الحنين إلى الجِرْس المعدني لصوت عبد الناصر الملهب للمشاعر الجماعية. أضف إلى ذلك أن السادات نادراً ما كان يتحدث إلى الجماهير، إذ كان يؤثر الكلام أمام هيئات الوجاهة السياسية أو إلى مندوبي الصحافة الغربية الذين كان يطيب له أن يدخن أمامهم غليونه، رمز الحضارة الأنكلوسكسونية المُطَمْئِن. ولهذا كان يفضّل أن يتحدث جالساً. أما عبد الناصر فما كان يتحدث إلّا وهو واقف، على صورة فرعون، في أماكن مفتوحة، مرتدياً بدلةً وربطة عنق، كرمز للحداثة غير العسكرية. وبالمقابل كان السادات يتنكر: تارة في زي أميرال، وطوراً في بزة مشير؛ تارة يرتدي الجلابية، وطوراً يظهر في إهاب نبيل إنكليزي. فليس من قبيل المصادفة إذن أن يكون العنوان الذي اختاره لسيرته الذاتية: البحث عن الذات[1].

بيد أنه لم يحن الأوان بعد لرسم صورة مقارنة لشخصيتي هذين الرجلين اللذين صارا رمزين لمرحلتين متناقضتين في الظاهر، ومتكاملتين في الواقع. وبالفعل، إذا صرفنا النظر عن الفوارق البارزة في المظهر الخارجي لشخصيتيهما، وجدناهما من أبناء جيل واحد عديم الصبر، وقد تحدرا من طبقتين اجتماعيتين متقاربتين، وتخرّجا من مدرسة عسكرية واحدة، ومارسا السلطة معاً منذ عام 1952.

وهذا في حد ذاته دليل كافٍ على مدى التعقيد في الأشخاص وفي القوى الاجتماعية التي هم نتاجها وتعبيرها في آن معاً. فذلك أن السادات يعبّر هو الآخر عن جانب عميق من

---

(1) مؤسسة الكتاب العربي، 1978.

جوانب شخصية مصر، وبالتحديد مصر التي استقبلت بحماسة شعبية واضحة الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، بعد مرور أربع سنوات فقط على الحداد الكبير لعام 1970 على عبد الناصر الذي كان رمزاً لمقاومة امبريالية الغرب الرأسمالي التي كان يمثلها نيكسون خير تمثيل. فهل كان ذلك سلوكاً طفولياً، مجانباً للمنطق، وغير عقلاني؟ إن المرء قد يميل من جديد إلى اعتقاد ذلك في ظل غياب رؤية شاملة للتعقيد العميق لتلك الشعوب المحرومة من لغة سياسية منظمة. لذلك لا بد من الرجوع إلى الوراء في الزمن كي نفهم هذا الانتقال من الناصرية إلى الساداتية، وتالياً ذينك التضاد التكاملي والانقطاع في الاستمرارية بين عصرين.

هنا أيضاً نجدنا ملزمين بأن نلجأ مرة أخرى إلى صوت عبد الناصر، ذلك الوتر الجليل المعبّر عن وجدان المجتمع المصري والعربي. آية ذلك أن كل شيء بدأ بخطاب، أو بالأحرى بضحكة؛ ضحكة ما تزال تدوّي اليوم في سمع جيل بكامله من العرب.

بصدد ضحكة وقناة...

لقد كانت تلك الضحكة فاتحة القرن العشرين العربي. فهذا القرن لم يبدأ، خلافاً لما يقوله المؤرخون، بانهيار السلطنة العثمانية عامي 1918-1919؛ كذلك لم يبدأ عام 1945 إثر انحسار المد الأوروبي تحت وطأة الحرب العالمية الثانية التي حررت سياسياً شطراً لا يستهان به من المجتمع العربي من السيطرة الاستعمارية المباشرة وأدت إلى نشأة جامعة الدول العربية. كلا، فالقرن العشرون العربي، المطابق للقرن الرابع عشر الهجري، بدأ في 26 تموز/يوليو 1956، يوم أعلن عبد الناصر، في مدينة الإسكندرية المصرية العريقة بتاريخها المتوسطي، تأميم قناة السويس وقيام الخبراء المصريين بتأمين مرور السفن فيها بدلاً من الخبراء الأجانب، ومن شدة الفرح والانفعال ضحك الرئيس المصري. تُرى، هل رأيتم قط عرباً يضحكون؟ تأملوا: الزعيم القيصري لشعب رزح لآلاف السنين تحت نير القهر يضحك وهو يلقي خطاباً سياسياً مهمّاً! إن الواقعة حقاً غير مألوفة، لكنها بحجم الحدث. فإعادة قناة السويس إلى الميراث الوطني تشبه قيام مُقعد استعاد فجأة القدرة على استعمال أحد أطرافه: إنها كالمريض يستعيد عافيته. بضحكة عبد الناصر عبّر المجتمع العربي إذن عن جذله وفرحته.

ليس في مقدور المرء أبداً أن يعي بشكل كافٍ ما تمثله طرق المواصلات من الأهمية للاقتصاد وللمجتمع في بلد ما، سيما إذا كان من بلدان حوض المتوسط ويشكل صلة الوصل بين آسيا وأفريقيا. لقد أعطى مؤرخ فرنسي ضليع صورة رائعة لهذه الأهمية في التاريخ الماضي، عندما وصف البحر الأبيض المتوسط في القرن السادس عشر بأنه «حيِّز -

حركة»[1]. فهل نملك وصفاً أصدق لنصف به طريقاً للمواصلات هو بمثابة شريان حقيقي للتجارة الدولية يخترق مصر مثل الجسم الغريب ليربط أوروبا والعالم الأطلسي بآسيا وأفريقيا؟ ومع أن قناة السويس قد شقّت قبل قرن خلا برعاية الخديوي اسماعيل، الذي كان يحلم بدمج مصر في دورة الاقتصاد العالمي وبتحويلها إلى مختبر لأفكار سان-سيمون (Saint-Simon) حول التقدم التقني وهو كان من كبار الداعين إلى التصنيع في الأقطار العربية، في القرن التاسع عشر، فقد أمست رمزاً للاغتصاب الجغرافي والاقتصادي. لقد كان اسماعيل من الألبان الأرناؤوط، ينتمي إلى تلك الارستقراطية المتعددة الانتماءات القومية المترعرعة في ظل السلطنة العثمانية المحتضرة. لذلك لما أُممت قناة السويس أضحت رمزاً لدخول مصر ـ وقد استعادت ذاتها ـ إلى العالم العصري، عالم الازدهار والتقدم الذي بقي إلى ذلك الحين نادياً مقفلاً للدول العظمى.

والواقع أن تأميم قناة السويس حدث فائق الأهمية؛ فقد فجّر سلسلة من تطورات ما نزال نعيش امتداداتها، وجعل من مصر والعالم العربي رأس حربة لمطالب العالم الثالث. وأغلب الظن أن إشعاعه هو الذي أدّى إلى تأسيس منظمة الدول المصدّرة للنفط «الأوپيپ»، وإلى التأميمات النفطية ومضاعفة أسعار النفط أربع مرات، حتى إن كانت راية هذا التوجه قد انتقلت في إبّان ذلك من يدي عبد الناصر إلى يدي زعيم عربي آخر، هو الرئيس الجزائري هواري بومدين، الذي فرض على كبار هذا العالم في عام 1974 أن يناقشوا قضية النهب الاقتصادي الذي يطال ثلثي الإنسانية.

فثمة خيط واحد يصل تأميم قناة السويس عام 1956 بانعقاد الجلسة العامة الاستثنائية للأمم المتحدة عام 1974، بناء على مبادرة من الرئيس الجزائري، للبحث في موضوع «المواد الأولية والتنمية»، ومن ثم بانعقاد مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي في باريس بين 1975 و1977[2]. وما يزال هذا الخيط حاضر الوجود والتأثير في مختلف محافل التفاوض بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يؤمّن للشعوب المقهورة والمحرومة قدراً أكبر من المساواة والعدالة. فهذه المفاوضات التي أُطلق عليها اسم «حوار الشمال والجنوب» تعود في تسلسل نشوئها إلى تأميم قناة السويس، باعتباره أول تظاهرة ساطعة لحقّ الشعوب في التصرف بثرواتها الطبيعية، بما في ذلك مزايا موقعها الجغرافي.

ومهما يكن من أمر، فإن المسألة، في شأن القناة وتأميمها، هي فعلاً مسألة «استعادة

---

(1) F. Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 2 vol., A. Colin, Paris, 1966, 2e édition.

(2) راجع الفصل العاشر.

للعافية الاقتصادية والثروة الوطنية. ذلك أن عبد الناصر، الرئيس الشاب المتخرّج من الكلية العسكرية، هو في الأصل ابن موظف بريد؛ والبريد كالجيش يرمز في مصر، وفي سائر بلدان عالم التخلف، إلى الحداثة والتقدم. وقد كان هاجس الرئيس الجديد إخراج مصر من تأخرها وإرجاع الحيوية الاقتصادية إليها والزج بها على قدم من المساواة في شبكة التقدم والازدهار العائدة إلى العالم الصناعي. وكانت الغاية من تأميم القناة، تحديداً، تمويل عملية تحديث مصر، وفي المقام الأول بناء سد كبير على مجرى النيل في أسوان، من أجل إنتاج الطاقة اللازمة للتصنيع وري مئات ملايين الهكتارات الضرورية لتأمين وسائل البقاء لشعب يعيش حالة تزايد سكاني متفاقم.

تناسخ الأرواح: الباشا والبكباشي

من هذا المنظور ليس عبد الناصر إلّا إعادة تجسيد لشخصية كبيرة أخرى في التاريخ المصري: محمد علي، باشا مصر ثم نائب السلطان العثماني في مصر، بمثابة ملكها، من 1805 إلى 1849. وقد كانت سياسته، كسياسة عبد الناصر، موضوع جدل ونقاش. ذلك أن محمد علي راوده هو الآخر ـ وكاد أن ينجح في ذلك ـ الحلم بنقل مصر، المتناومة والمنزوفة يومذاك، إلى قلب القرن التاسع عشر. وفي بضع سنوات حوَّلها إلى ورشة صناعية كبرى، وغيَّر نظام ملكية الأراضي، وابتنى سدوداً وأقنية للري، واستحدث زراعة القطن.

وفي الوقت نفسه شاد أمبراطورية عربية، فاحتل سوريا ولبنان، وأنزل جيوشه في قلب شبه الجزيرة العربية لتأديب البدو العصاة، الذين سيبنون بعد زهاء قرن ونصف القرن المملكة العربية السعودية، تلك المَلَكية النفطية العظمى التي يرتكز عليها توازن العالم الغربي. بل إنه هدد الباب العالي[1] لما زحفت جيوشه إلى مشارف طوروس. ثم انهار كل شيء، كقصر من ورق، بفعل تغير الظرف الدبلوماسي الدولي، حين قرّرت أوروبا الاستعمارية والرجعية، بالتواطؤ مع أمبراطورية القياصرة الروس، أنه خير لها وأوفق لمصالحها أن تدعم أمبراطورية منخورة، هي السلطنة العثمانية، من أن تساند باشا أرناؤوطياً يشبه إلى حد بعيد بونابرت جديداً متنكراً في إهاب عربي.

على أن محمد علي استطاع، في أي حال، أن ينجز أشياء خارقة في مستهل القرن التاسع عشر، إذ كانت أوروبا وأميركا الشمالية تبديان وحدهما حيوية وديناميية وسط سُبات سائر قارات العالم. فإلى جانب الإنجازات الاقتصادية التي ما كانت إلّا لتحظى برضى أمثال

---

(1) الاسم الذي يطلق على بلاط السلاطين العثمانيين في الآستانة.

الفرنسي كولبير[1] أو ميجي الياباني[2]، أو ماركس ولينين وستالين، أو حتى كينزء ألغى محمد علي التفرقة الدينية إزاء الطوائف غير المسلمة، وطوّر التربية على أساس علماني، وقام بتحديث الإدارة، وصادر أملاك الأوقاف، وعزل العلماء المناوئين لسياسته العلمانية، وألغى النظام العثماني التقليدي في تلزيم الضرائب وجبايتها.

ولا ننسى هنا أن باشا مصر كان ينتمي إلى الطبقة العسكرية العثمانية التي تغلب عليها الأصول البلقانية؛ وهذا معناه أن أوروبا وديار النصرانية لم تكن بالنسبة إليه من عالم الكفر البعيد الغامض؛ ولقد أبدى، في كل حال، تعاطفاً مفتوحاً وفعّالاً حيال العرب النصارى في مصر وسوريا؛ وكان أيضاً أول رئيس دولة إسلامية يسمح بانخراط نصارى ديار الإسلام في جيشه، بعد أن كان المذهب والممارسة والفقه الإسلامي قد أبعدهم منذ الفتح الإسلامي عن الجندية والوظائف العسكرية. وعلى هذا الصعيد، يجب ربط محمد علي بتيار الإصلاحيين العثمانيين الذين تنبهوا وأدركوا، منذ مبتدإ القرن الثامن عشر، تأخر السلطنة العثمانية عن أوروبا.

إن ذلك التيار هو الذي ولّد، في ختام القرن التاسع عشر، حركة تركيا الفتاة التي كان مصطفى كمال من أصفى نتاجها والتي أدارت ظهرها للتضامن الإسلامي العابر للأعراق وللإثنيات من أجل تبني القومية العلمانية. ومن هذا النبع أيضاً شرب، في مستهل القرن العشرين، أوائل العسكريين العرب القوميين الذين فكوا هم كذلك التضامن الإسلامي مع أبناء دينهم الأتراك ليهدهدوا حلم الوحدة العربية. وعبد الناصر، على الرغم من الخصوصيات التي تميزه، نتاج لذلك التيار.

بمعونة الجغرافيا والأوبرا

لكن ربما كانت الجغرافيا، الأم المنسية للعلوم الإنسانية الحديثة، أقدر من غيرها هنا على الأخذ بأيدينا إلى تواصل التاريخ الذي نسعى إلى إعادة رسم معالمه، متخطين الانقطاعات الظاهرية التي تتسبب بها الأحداث التاريخية الكبرى. وفعلاً، لا يجوز أن يغيب عن البال إطلاقاً أن السلطنة العثمانية كانت امبراطورية متوسطية[3]، وأن مركز الثقل فيها كان

(1) رجل دولة فرنسي (1619-1683)، شغل مناصب إدارية شتى، منها وزارة المال، وشجع الصناعة والتجارة استناداً إلى النظريات المركنتيلية، واستقدم إلى فرنسا صنّاعاً أجانب، وأنشأ معامل كثيرة تابعة للدولة (المترجم).

(2) ميجي هو ذلك الأمبراطور الياباني العظيم (1868-1912) الذي قضى على الإقطاع في اليابان، وأخرج بلاده من وهدة التخلف، وحولها بنجاح، وفي مدى سنوات قلائل، إلى قوة صناعية كبرى.

(3) ف. بروديل: البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي...، مصدر آنف الذكر.

على الدوام أقرب إلى الغرب منه إلى الشرق. لهذا لا تجوز المطابقة بين الإسلام المتوسطي وإسلام آسيا القارية، مثلما لا يجوز الخلط بين مسيحية الجنوب، كاثوليكية كانت أو أرثوذكسية، وبين مسيحية الشمال.

إن التاريخ المضطرب لعرب المشرق، في خلال القرن الأخير، هو أيضاً نتاج ذلك الصراع الخفي، غير المنظور، عبر مقولات التبحر العلمي المجرد، بين إسلام البحر الأبيض المتوسط وإسلام آسيا القارّية. ومن الضحايا البارزة لهذا الصراع الرئيس السادات نفسه، إذ تعذّر عليه أن يتأكد من كونه فلّاحاً من مصر القاريّة، المتعاطفة مع سلفية الإخوان المسلمين، أم هو من أهل التمدين الحديث الذي وجد موئله في تلك المدينة الكوسموبوليتية المدهشة: الإسكندرية، التي أجاد التغنّي بها واحد من كبار الروائيين الإنكليز[1].

في المقابل، يبدو أن الرئيس عبد الناصر لم يساوره الشك يوماً. فقد كان يتوق، على غرار محمد علي، إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاستقلال السياسي، مع الانفتاح على العالم الصناعي - وإن في شطره الشرقي - إذا لم يستجب شطره الغربي لمطامحه. وعندما تكررت محاولات جماعة الإخوان المسلمين لاغتياله، قضى على كل أثر لهذه الجماعة في الحياة السياسية المصرية. وعلى العكس، عمد خلفه السادات إلى إعادة الإخوان المسلمين ومؤيديهم إلى حلبة الحياة السياسية وأطلق لهم الحرية لبسط نفوذهم، فدفع حياته ثمناً لذلك.

في أي حال، كانت السلالة التي أسسها محمد علي في مصر صادقة وحازمة في توجهها التحديثي المحتذي بالمثال الأوروبي، في ما خلا بعض الاستثناءات[2]. وكان باشا مصر قد فاوض الدول الأوروبية على تكريس سلالته شرعياً مقابل تخليه عن مشروعه في بناء صرح سياسي واقتصادي عربي في الشرق الأدنى. لكن رغبة الخديوي سعيد (1854-1863) وخلفه اسماعيل (1863-1879) في إعطاء مصر جميع مظاهر عظمة الممالك الأوروبية وضعت البلاد على شفا الإفلاس المالي، ما عزز وصاية الدول الأجنبية وأفسح في المجال أمام الاحتلال الإنكليزي. فأوبرا عايدة للموسيقار الشهير ڤردي قُدِّمت لأول مرة على المسرح في القاهرة؛ فهذه الرائعة الموسيقية كُتبت ولُحّنت بناء على طلب من الخديوي اسماعيل، احتفالاً بشق برزخ السويس. أفنحلم بحفلة زفاف بين الشرق والغرب أجمل من تلك الحفلة التي اتحدت فيها شفتا البحر الأبيض المتوسط في قبلة غرام؟ وتكفي أوبرا عايدة

---

(1) كتب لورانس دوريل رباعية روائية شهيرة (جوستين، بالتازار، مونتوليف، كليا) تصف فورة الحياة الثقافية والإثنية في الإسكندرية (المترجم).

(2) وعلى الأخص في عهد عباس القصير الأمد (1849-1854). فحفيد محمد علي هذا تخلّى عن الحداثة العلمانية لمصلحة نوع من السلفية الإسلامية.

وحدها لتشهد على مدى توق كل من الشرق والغرب إلى التلاقي، على أنه بوسعنا أن نضيف إليها أوبرا موزار، اختطاف في السراي، التي أسبغت على العثمانيين من شخصياتها أنبل العواطف، فضلاً عن مئات أخرى من الروائع الموسيقية والأدبية التي لا يتسع المجال هنا للكلام عليها.

قد لا يتردد بعضهم في وصف هذه العلاقة الغرامية بأنها مَرَضية وخطرة، لأن عدم التكافؤ بين طرفيها سيتيح لا محالة لمصاص الدماء، الذي آل إليه الغرب العلماني والاستعماري، أن يستنزف جسم الشرق الذي أوهنته أصلاً قرون طويلة من السبات. هذا ما يقوله في الواقع كثيرون، وإن بألسنة مختلفة: فمنهم من يصبّ لعناته على الاستعمار والامبريالية، ومنهم من يدّعي ضرورة الحفاظ على الخصوصية، سواء في شكلها المتفنّن المنمّق أم في صورتها السلفية الفجّة. وهناك أيضاً من يعمد، بمزيد من البراعة وبدون تمييز، إلى التنديد الشامل بجميع مظاهر العلاقة بين الشرق والغرب، استناداً إلى منهج الفيلسوف الفرنسي الشهير ميشال فوكو (Michel Foucault) في تحليل سلطة الألفاظ. وهذا ما قام به أحد المتخصصين بالأدب الإنكليزي من عرب أميركا، عندما أفتى بأن كل مواقف الغرب من الشرق، منذ تهجّم دانتي (Dante) الشاعر الإيطالي الذائع الصيت على نبي المسلمين وحتى المراسيم التي أصدرها المندوب السامي الإنكليزي العنيد اللورد كرومر (Lord Cromer) في مصر (بين 1883 و1907)، ومروراً بفلوبير (Flaubert) ونرفال (Nerval) ورينان (Renan) من كبار الأدباء الفرنسيين وسواهم ممن اهتم بالمنطقة، تصب جميعها بلا استثناء في قالب السلطة الشمولية الذي تمارسه لغة الغرب تجاه الشرق، إذ تجمّده في صورة كاريكاتورية غير قابلة للتغيير[1].

لقد كان ضرورياً أن نشير منذ الآن إلى هذا الكتاب الذي لاقى نجاحاً في مكتبات الشرق كما في الولايات المتحدة، لأنه بمثابة أنموذج لتعقيد أساليب النظر التي من خلالها يرى كل من الشرق والغرب إلى الآخر، على نحو ما أشرنا في المدخل. ويتجلى هذا التعقيد بوجه خاص عندما ينبري عربي يبحث عن هويته العربية للكلام انطلاقاً مما يحسبه منظاراً غربياً، وكذلك عندما يتصدى غربي يتوق إلى الغرائبية للحديث انطلاقاً مما يعده منظاراً شرقياً[2]. ففي التهجّم على الغرب، كما في المنافحة عن الشرق، تطالعنا صورة متماثلة لجميع ضروب الشطط والأحكام المجردة الصادرة عن ذهنيات حجّرها التطرف

---

(1) ادوارد سعيد: الاستشراق - المعرفة - السلطة - الإنشاء، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 2003.

(2) انظر، على سبيل المثال، روجيه غارودي في الإسلام يسكن مستقبلنا R. Garaudy, *L'Islam habite notre avenir*, le Seuil, Paris, 1981. وقد استعرضتُ بإسهاب كلاً من نظرات الغرب إلى الشرق والشرق إلى الغرب في مؤلفي شرق وغرب، الشرخ الأسطوري، دار الساقي، بيروت، 2003.

الإيديولوجي. ومن هذا المنظور، فإن الكتاب الأكثر تبحراً من الناحية المعرفية قد لا يختلف عن الحكم المتسرع الذي يطلقه الصحافي غير القادر على الانعتاق من إسار الأفكار المسبقة التبسيطية.

التنمية والامبريالية

لذلك عندما نتصدى لتقدير أسباب هشاشة إنجازات عبد الناصر يساورنا الشعور عينه بالتحرّج الذي يتملكنا عندما نكون مطالبين بتقدير أسباب فشل محمد علي. ويبدو في كل حال أن الأول استأنف إنجازات الثاني بموازاة تبعث على العجب: الولع بإنشاء السدود كدليل على السيطرة على الطبيعة، الإعجاب بالصناعة أو الانجذاب نحو المستقبل والتقدّم التقني، تهميش دور الدين في الحياة الاجتماعية-السياسية، مما يعبّد الطريق أمام العلمانية التي لا تزال إلى يومنا عاملاً لا غنى عنه لممارسة الحرية. وبهذا المعنى، كان كلا الرجلين مشغوفاً بفكرة «التطور»، فكانا تالياً من أبناء عصر الأنوار الأوروبي. ولا يمكن على هذا الصعيد نسب ممارستهما إلى الأنموذج الاستبدادي ذي الأساس الديني الذي هيمن طويلاً على الشرق، فضلاً عن أنه هيمن ـ يجب ألا ننسى ذلك ـ على الغرب المسيحي قروناً عدة. ولقد تخطت إنجازاتهما، على منوال إنجازات أتاتورك (مصطفى كمال)، بشوط بعيد الإصلاحات التي باشرها السلاطين العثمانيون الأواخر في القرن التاسع عشر. فإصلاح عام 1839 جاء رداً متأخراً على كل ما كان حققه محمد علي في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين؛ أما إصلاح عام 1856، الذي جاء بمثابة توكيد وتوسيع لمبادئ الإصلاح الأول، فما أمكن الوصول إليه إلّا عقب الضغوط القوية التي مارستها الدول الأوروبية الكبرى بعد ما ساورها من القلق من العواقب المحتملة لأي انحلال سريع للسلطنة العثمانية على التوازن الأوروبي[1]. ومن ثم لم تأخذ طريقها قط إلى حيّز التنفيذ بالحماسة والصرامة المطلوبتين.

وعلى العكس من ذلك، هدف كل من محمد علي وعبد الناصر إلى ثورة شاملة تنتشل مصر بصورة نهائية من وهدة التأخر والتخلّف. وقد اندفع كلاهما إلى تحقيق هذه المهمة بحمية جارفة؛ إلّا ان كلاهما اصطدم بالقوى الغربية التي صارت عالمية، والتي ما كان يسعها أن تقبل بإفلات زمام المنطقة منها، بعد أن أصبحت ذات طابع استراتيجي في نظام المواصلات الدولية. وفي حالة كليهما لا حاجة إذن إلى سَوق الأدلة لتفسير فشل التجربة النهضوية بمؤامرات الإمبريالية. فالوقائع قائمة، وهي تنطق بما لا يحتاج إلى تأييد أو تفسير.

---

(1) هذه الإصلاحات، التي صدرت بموجب مرسوم يحمل توقيع الصدر الأعظم، سميت بـ «التنظيمات». ومن نصوصها تساوي المسلمين وغير المسلمين، وإلغاء نظام تلزيم الجباية الضريبية.

ربما كان محمد علي أكثر حكمة من عبد الناصر. فعندما تداعت تجربة التصنيع التي أرادها، وأنهكت قوى جيوشه، عرف كيف يتحاشى ما هو أسوأ. فقد انكفأ نحو مصر قبل أن يفجع بكارثة عسكرية، ورضخ لإرادة القوى العظمى مقابل الاعتراف بسلالته. وقزولاً عند أحكام معاهدة بالطا-ليمان التي فرضتها انكلترا على السلطنة العثمانية عام 1838، بغية قطع الطريق على أي محاولة للتصنيع في الشرقين الأدنى والأوسط، سمح محمد علي بتفكيك معامل الدولة وألغى الاحتكارات وإجراءات الحماية الجمركية. وترك خلفاؤه، الساعون هم أيضاً وراء الحداثة، لأوروبا مهمة تطوير مصر وفق النمط الاستعماري.

ولسوف يفعل السادات، وريث عبد الناصر، الشيء ذاته. فلم تكن سياسته في «الانفتاح» الاقتصادي، التي عادت عليه باللوم الشديد من جانب اليسار المصري والعربي، سوى نسخة جديدة من سياسة سعيد باشا والخديوي اسماعيل التي أباحت غزو الرساميل والتقانات الغربية للبلاد من دون تقييد. وقد تكاثرت الفضائح المالية والصفقات التجارية المشبوهة التي نجمت عن تلك السياسة وتم وصفها وصفاً دقيقاً في كتاب شهير لواحد من كبار مؤرخي الثورة الصناعية[1]. وهذا الوصف قابل للانطباق على المرحلة الساداتية، وربما أيضاً على المملكة العربية السعودية المصابة بداء النفط، مثلما كانت مصر مصابة في القرن التاسع عشر بداء القطن.

لم يكن محمد علي في نهاية الأمر إلا ضابطاً أرناؤوطياً أفلح في أن يصبح باشا مصر ثم ملكها. أما عبد الناصر فكان مصرياً، ابناً لذلك الشعب المتخم بالذل، المصعوق بالفقر. كان أول حاكم مصري لشعب مسخَّر منذ قرون لخدمة السلالات الملكية الأجنبية. أفكان في مقدوره أن يكون حكيماً؟ لقد كان محمد علي يعمل ويتحرك وسط ممالك وامبراطوريات محافظة: العثمانية، والروسية، والإنكليزية، والنمساوية-المجرية، والمَلَكية الفرنسية والبروسية. أما عبد الناصر فقد عاش في زمن الجمهوريات وحركات المقاومة الثورية، زمن تحدي الضعفاء في كل مكان للأقوياء، وزمن الاشتراكية الجماهيرية المنتصرة في الصين وفيتنام وكوريا في الشرق الأقصى، بل حتى في كوبا على بعد 200 كلم من الشواطئ الأميركية؛ وأصبح واحداً من كبار الذين أحيوا احتفالات العالم الثالث كما جُسّدت في لقاءات الدول غير المنحازة التي بدأت هادئة رصينة في باندونغ عام 1955 وبلغت ذروتها الصاخبة في لقاء كوبا الحاشد عام 1966[2]. أفكان في مقدوره أن يكون حكيماً، ذلك

(1) D.S. Landes, *Bankers and Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt*. Heinemann, Lond..., 1958.

(2) مؤتمر دول عدم الانحياز للقارات الثلاث (افريقيا، آسيا، أميركا) الذي حضره أيضاً مندوبو الحركات الشعبية.

الرئيس المصري؟ أكان هو الذي يصنع التاريخ أم كان التاريخ هو الذي يجرفه في تياره؟ أكان يدري إلى أين هو ذاهب، وإلى أين تدفع به تلك الأحداث الجسام؟ حتماً أنه كان لا يدري.

تحليل الخطاب الناصري:
تشوُّه الإدراك الثقافي للواقع وتربية ذاتية

تحدَّر عبد الناصر من تلك الطبقة البورجوازية الصغيرة المدينية ذات الأصول الفلاحية التي أجاد وصفها كبير روائيي مصر نجيب محفوظ. وهذه الأصول حدّدت أفقه الثقافي ومحيطه الاجتماعي، في إطار الحالة العامة للشعب المصري المنقسم إلى فئة وجيهة ضيقة، فاحشة الغنى، رفيعة الثقافة أحياناً، تغلب عليها الأصول البلقانية أو التركية أو الشركسية، من جهة أولى، وإلى جمهرة غفيرة من الفلاحين تكونت على هامشها شريحة رقيقة من البورجوازية الصغيرة المؤلفة في غالبيتها من الموظفين، من جهة ثانية. كل هذا جعل منه ذلك الشخص الذي يقود السفينة دونما استعانة بأي منظار سوى عينيه، وهذا في خضم عالم لا يستطيع لا هو ولا من اختارهم حاشية له أن يسيطروا عليه. وهل كان له أصلاً أن يختار حاشية أخرى وأن يعيد إلى ثكناتهم أولئك العسكريين الذين يشاطره أكثرهم الانتماء إلى وسط اجتماعي واحد والذين شاركوه طيلة سنوات عشر حلمه بنهضة مصر من جديد؟

تلك كانت رغبة اللواء نجيب الذي تم اختياره في اللحظة الأخيرة غطاء لأولئك «الضباط الأحرار» الذين خلعوا ونفوا، في تموز/يوليو 1952، بدون إراقة دماء، آخر ممثل للسلالة الأرناؤوطية التي أسسها محمد علي، أعني الملك فاروق الذي حكم مصر تحت جزمة الإنكليز، في جو من الترف الفاحش والمجون الفاضح. وما كان لعبد الناصر، وقد تسلم سدة السلطة، أن يغض الطرف عن تلك الفئة الثرية الضيقة، المؤلفة في غالبيتها من ملّاكي الأراضي الزراعية، والمالكة أيضاً للثقافة وتجربة الحكم. بل ما كان له حتى أن يحاول فرز العناصر الصالحة من العناصر الطالحة. ولسوف يرفضها كلها ككتلة واحدة، ويضطهدها، ويذلها. وخلافاً للسادات الذي كان أكثر إحساساً بالقيم التقليدية للهرم الاجتماعي في الأرياف المصرية، كان عبد الناصر يجسد وقاحة أهل القاهرة الفقراء الذين ما كانوا يُطيقون، وهم المكابدون هوان الفقر والعزلة الثقافية، والبذخ والترف من جانب باشوات البورجوازية الكبيرة التي ما كان يضيمها إطلاقاً أن تتعامل مع الاستعماريين وأن تشاركهم السلطة والثروة.

لهذا، وبعد إزاحة اللواء نجيب المشلول الإرادة عن السلطة عام 1954، بدأت بين

عبد الناصر وجماهير المدن، لا في مصر وحدها، بل في جميع أقطار المشرق والمغرب العربيين، قصة الإعجاب والحب غير المعقولة تلك. وعلى الرغم من جميع الإهانات التي ستنزلها بيروقراطية منفلتة من قيودها ومتعطشة إلى السلطة بالشعب المصري خلال العهد الناصري، فإن خيطاً سحرياً سيظل يربط دوماً بين ذلك القائد، الحائر للغاية في أعماق نفسه، وبين ملايين المصريين والعرب. ذلك أن خطب عبد الناصر ستكون على الدوام أشبه بتسجيل صوتي أمين لوجدان الشعب، وبمثابة لحظات مكثفة رائعة من الانفعال الجماعي يسترق فيها قسم كبير من الأمة العربية السمع والنظر بإعجاب وافتتان إلى ذات نفسه وهي تتكلم.

كان المراقب الغربي يرى في ذلك ضرباً من الفاشية، لأن العلاقة بين الحكام والمحكومين في نظره شيء جدّي، منظَّم، خاضع لقواعد دقيقة. والقوى الاجتماعية المحافظة في العالم العربي كانت ترى فيه غوغائية مدمِّرة، لأنها تعتقد أن المواجهة الصريحة مع قوى الغرب ضرب من التهوّر، ولا ترى جدوى تُجتَدى في اشتراكية الفقر. على أنه، وإن لم ينكر أحد وقع السحر الذي كان للخطاب الناصري على الجماهير، فقد ندر أن وُجد من ينظر إلى الأمر بعين التحليل الجاد الذي يتخطى الجانب الاستعراضي الصرف لهذه الظاهرة التي ما زالت إلى اليوم منقطعة النظير في التاريخ العربي المعاصر.

آية ذلك أن الناصرية ليست مذهباً سياسياً ولا فلسفة اجتماعية؛ بل هي بكل بساطة طريقة في التعبير كانت تتيح لذلك القيصر الشاب والغرّ، الذي فرزه شعب يعاني من وطأة التأخر في قدرة إدراك العالم، أن يفكر بصوت عال وبلغة شديدة البساطة أمام الحشود، بحثاً عن حلول لمشكلات التخلف والتبعية والفقر الجمة، وأن يعلن في اللحظة المناسبة عن الحل المناسب الذي اهتدى إليه من بين مختلف البدائل الممكنة. ومن هذا المنظور كان خطاباً ديموقراطياً يعدّل إلى حد ما كفة الممارسة الاستبدادية الفجّة للسلطة، تلك الممارسة التي ما كان للآلاف من سامعيه من أفراد الشعب إلّا أن ينهجوا نهجها فيما لو كانوا في موقع قائدهم، أي في الفراغ المؤسسي والثقافي الذي خلّفته قرون مديدة من القهر والطغيان.

فضلاً عن ذلك، كانت خطب عبد الناصر من روائع التربية الذاتية، إذ كان يقف ليشرح، لساعات طويلة وبصبر لا ينفد، ما هو الاستثمار، وكيف يجب الادخار من أجل الاقتدار على الاستثمار؛ وكيف ينقسم المجتمع وفقاً لمعايير اجتماعية واقتصادية؛ وما هي الإمبريالية وكيف تعمل وتندسّ في المُجتمع؛ وكيف السبيل إلى التصنيع، أو إلى تمويل التكاليف الباهظة لسد عالٍ؛ وما معنى التزايد السكاني وما أثره على النمو الاقتصادي؛ وما تعريف الاشتراكية، وما الفرق بينها وبين الشيوعية؛ وما القومية، وكيف ينبغي الفصل بين

الدين والشعور القومي وعدم الزجّ بالدين في شؤون الحياة المدنية والسياسية، الخ. وجليّ للعيان أن الرئيس المصري نفسه بذل، من دون شك، جهوداً جبارة ليثقف ذاته ويطوّر معارفه ويتمكن تالياً من إيصالها إلى الآخرين.

تحليل الخطاب الناصري:
ديموقراطية اللغة وعلمانية الفكر

بيد أن الأكثر أهمية ليس المضمون التربوي للخطاب فحسب، بل شكله أيضاً. فعبد الناصر هو أول مسؤول سياسي عربي يستخدم في خطبه اللغة الدارجة أو، بمزيد من الدقة، لغة وسطاً بين الفصحى البليغة، العصي فهمها على الجماهير الأمية أو شبه الأمية، وبين العامية المصرية المليئة بتعابير محلية يصعب غالباً على العرب غير المصريين فهمها. وهذا الابتعاد عن فخامة الفصحى وتكلّفها يلغي المسافة بين القائد السياسي والجمهور، ويطلق للتيار حرية المشاعر، كما أن الارتجال يتيح للخطيب قدراً أكبر من القدرة على توفيق خطابه مع الأحوال الانفعالية التي يستحدثها في جمهوره.

إن الإرث الناصري، في هذا المجال على الأقل، إيجابي جداً. فقد أنجز الرئيس المصري وكرّس ما كانت الصحافة العربية باشرت به في ختام القرن التاسع عشر، أي ترك تلك اللغة التي باتت، لشدة تفاصحها، وقفاً على نخبة ضئيلة من الأدباء، والأخذ بلغة أكثر عملية وواقعية، وتالياً في متناول عامة الناس. إنه لإنجاز ديموقراطي أكيد، وإن لم يحققه عبد الناصر بصورة واعية في أرجح الظن، وصحيح أن بعض قادة المغرب العربي، سيما بورقيبة وبن بلّة، خطبوا هم أيضاً بالعامية، لكنها عامية مغربية عسيرة الفهم في المشرق العربي.

غير أن الخطاب الناصري لا يصلح أساساً لفكر سياسي، ولهذا لم يقيض للناصرية البقاء بعد موت عبد الناصر خارج بعض الأحزاب اللبنانية التي نسبت ذاتها إليها. ولا شك أن الخطاب الناصري تعبير عن إرادة جامحة مستمرة نحو الاستقلال السياسي والتصنيع وتحسين مستوى المعيشة، وهو بذلك مثال نموذجي لخطاب العالم الثالث الذي كان عبد الناصر، مع نهرو وتيتو، من أكبر رواده. وبالمقابل فإن الخيارات الفلسفية للخطاب الناصري أكثر هشاشة من أن تؤلف هيكلاً عقائدياً: فثمة ميل إلى الامتناع عن اختيار فعلي بين الإشتراكية بكل نتائجها، وتأكيد طوباوي، سيما بالنسبة إلى بيئة فقيرة ومسحوقة، لرأسمالية غير استغلالية تقتصر على الملكية الصغيرة، وتأكيد لضرورة «طريق ثالث» بين الرأسمالية والاشتراكية. وتشكّل هذه الخيارات العناصر الأساسية للفلسفة الاجتماعية والسياسية التي

لمع نجمها في العالم الثالث، في زمن إزالة الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية. وقد استطاع عبد الناصر، على الأقل، أن يتجنّب الوقوع في مهزلة «الثورة الثقافية» (هذا من دون الكلام على الكتب الحمراء والخضراء والزرقاء) المستوردة من صين غامضة وغير معروفة على حقيقتها، أو في إغراء التغني الغيبي والعقيم بخصوصية عربية-إسلامية، أو في إغراء الدعوة، الرائجة حالياً، إلى صحوة إسلام سياسي مستكفٍ بذاته لتأمين ازدهار الشعوب.

وقد أظهرت دراسة صدرت في العام 1979، مستندة إلى جميع أساليب الألسنية الحديثة وتحليل المضمون[1]، أن خطاب عبد الناصر في ما يتعلق بالدين والأمة ينم عن بنية فكرية علمانية جديرة بالملاحظة والتقدير، وهذا خلافاً لفكرة رائجة في الشرق أو في الغرب تصوّر عبد الناصر بصورة فاتح إسلامي فاشل، فضلاً عن كونه مسيّراً، على ما يعتقد المتعصبون لفكرة «التاريخ-المؤامرة»، من قبل القوة السوفياتية ذات القدرة المطلقة. وما يلفت النظر في خطب عبد الناصر، إضافة إلى الشروح الاقتصادية المطولة، تكرار ألفاظ من قبيل «بناء» و «تشييد» تعكس، ضمنياً، فكراً علمانياً متطلعاً إلى المستقبل في إطار رؤية متفائلة للتقدم الذي لا يمكن إيقاف عجلته.

الغرب، يا حبيبي!

بهذا المعنى، فإن عبد الناصر رجل ينتمي بلا مراء إلى الغرب، وليس رجلاً من الشرق متقوقعاً داخل رؤية صوفية دائرية للتاريخ الذي تضبط إيقاعه العناية الإلهية وحدها. ولقد اتجه نحو شرق الغرب، أي نحو السلافيين، بحثاً عما ضنّ به الغرب عليه أو لم يقدّمه له إلّا بتقتير وبأبوية تنوء بثقل استعمار الأمس الذي لم يعد شعبه يطيقه. والحق أن الغرب، بدلاً من أن يعامله كإبنه المدلل، جعله يدفع غالياً ثمن توجهه الغربي. وإلى جانبه كان الشعب المصري برمّته هو الذي يبذل ويتألم. وهذا ما يفسر لنا اللوعة التي بكاه بها شعب مصر عند وفاته، لكن هذا ما يفسر لنا أيضاً الفرحة العارمة التي اجتاحت ذلك الشعب نفسه يوم حقق السادات ما لم يستطعه سلفه، أي عندما عانق بحرارة ذلك الغرب الذي يرى فيه الشعب المصري الفقير، ولكن الأبيّ، رمزاً للتقدم والازدهار قريباً منه كل القرب.

إن الزيارة المفاجئة التي قام بها السادات للقدس في تشرين الثاني/نوفمبر 1977، وسط تأييد شعبي ظاهر، لا يمكن تفسيرها إلّا في هذا السياق. فبعد أن عبر الجيش

(1) مارلين أبو شديد نصر: إيديولوجيا القومية العربية في خطاب جمال عبد الناصر، 1952-1970 Marlène Abou Chedid Nasr, *L'Idéologie nationale arabe dans le discours de Gamal Abdel-Nasser, 1952-1970*، أطروحة دكتوراه، باريس، السوربون 1979.

المصري قناة السويس بنجاح خلال حرب تشرين 1973 واستعاد بذلك الشرف والكرامة، وبعد أن أعيد أصلاً فتح القناة أمام الملاحة الدولية عام 1975، وبعد الطفرة الكبيرة في أسعار النفط، مصل الدم بالنسبة إلى الصناعة في البلدان المتطورة، بعد ذلك كله اعتقد العرب، وقد صاروا أغنياء و «غسلوا العار»، أنه بات في مقدورهم أن يلاقوا الغرب ثانية. ولسوف يكون أنور السادات، وريث عبد الناصر، رجل تجدد التلاقي ذاك. ولسوف يندفع نحوه بمثل الحميًا وبمثل الشطط اللذين كان سلفه، الخائب أمله بالغرب الرأسمالي، قد ألقى بهما بمصر، وبشطر واسع من المشرق العربي، في أحضان الغرب الاشتراكي.

من هذه الزاوية يتشابه الرجلان كتوأمين. فعبد الناصر ارتكب كثيراً من التجاوزات في إقامة اشتراكية بيروقراطية ينخرها الفساد. وحذا السادات حذوه بفتح أبواب مصر على مصاريعها أمام رأسمالية شرسة ولاهثة وراء الصفقات السهلة بأي ثمن كان، وتالياً مساوية في فسادها للبيروقراطية الناصرية. على أن السياستين كلتيهما تعودان إلى ظاهرة واحدة: القلق العميق الذي كان يكابده هذان الرجلان، بأصولهما الشعبية، أمام فقر وطنهما وانسحاقه، وأمام الخوف كذلك من إضاعة الفرصة التاريخية التي أتاحت لهما أن يتسلّما مقاليد الحكم. ومثل هذا القلق لا يراود، إلّا في ما ندر، سليل الارستقراطية أو سليل البورجوازية الكبيرة، لأنهما يملكان في الأصل لغة منظمة لتقنين تعابير القلق وتهذيب انفعالاته.

هكذا كان غياب عبد الناصر بمثابة نهاية لعصر، لا نهاية لمأساة. وفعلاً تغير بسرعة الوجه السياسي للمشرق العربي، بعد وفاة القائد الزعيم. وأخذت المنطقة تنعطف رويداً رويداً، ولكن بشكل أكيد، باتجاه اليمين في خلال السبعينات، بعد أن كان يحكمها في أثناء العهد الناصري النَفَس اليساري. ونابت مناب النزعة الصارخة إلى معاداة الامبريالية، والشغف بالتحديث العلماني والاشتراكي التوجه، سياسات تؤيد الغرب، سراً وعلانية؛ وانداحت موجة السلفية الدينية؛ وانتشرت، مع التعاظم المفاجئ والفجّ في الثروة النفطية، موجة المتاجرات والمضاربات المالية. لكن المأساة بقيت هي هي: فخارج الحلقات الضيّقة المستفيدة من ريع النفط، استمر الفقر المدقع، والشعور بالمهانة والمذلة إزاء تفتُّت العالم العربي وضعفه على خريطة الجغرافيا السياسية الدولية التي يتحكم بها كبار هذه المعمورة، الذين ما زالوا سائرين في تجاهلهم للمطالب العربية المشروعة، التاريخية والاقتصادية، وعلى رأسها قضية فلسطين وقضية السيطرة على الموارد الطبيعية الوطنية.

وما يزيد في صعوبة الإحاطة بهذا الانزلاق السياسي أنه يتخطى دائرة مصر، مركز التلاحم والاستمرارية في المنطقة، إلى دائرة أكثر اتساماً بالتنافر وعدم الاستقرار، تضم جميع تلك الأراضي التي كانت على مرّ التاريخ بؤرة للإنشقاقات وللحركات الباطنية التي لم يتمكن أي فاتح من الفاتحين، ولا أي دين من الأديان أو حضارة من الحضارات، من

تمثّلها واستيعابها بصورة دائمة، وإن ترك فيها آثاراً ما تزال إلى اليوم راسخة لا تقبل الإمحاء. فشعوب المنطقة، وبشكل خاص الشعوب العربية، تناوب على حكمها في العصور القديمة البابليون والمصريون والأشوريون والفرس واليونان والرومان، وخضعت ابتداء من التاريخ الميلادي لبيزنطة ولفارس ولمختلف الأمبراطوريات الإسلامية، لكنها ما تخلّت يوماً عن تعدديتها الدينية والقبلية؛ وفي العهد القديم والقرآن[1] ألف شاهد على ذلك.

يزيد هذه التعددية تعقيداً اقترانها في بعض الحالات بتعددية إتنية وعرقية بذر بذورها الغزاة الأجانب وتفاقم شأنها أحياناً جراء التقسيمات التي كرّست عملية تقطيع أوصال السلطنة العثمانية. وربما كان أجلى مظاهرها تعدُّد الكنائس الشرقية المسيحية التي أفرزتها مختلف حركات الانشقاق عن العقيدة البيزنطية المتصلة بطبيعة المسيح، وكذلك تعدد المذاهب والفرق الإسلامية المتعددة التي رأى بعضها النور منذ اليوم الأول لوفاة الرسول. أضف إلى ذلك التضادات القائمة على صعيد الذهنيات بين سكان المدن وسكان الأرياف، بين أبناء الجبال وأبناء السهول، بين البدو والحضر، ناهيك عن الذكريات التي ما تزال آثارها حية وفاعلة لدى أهل الحضر المتحدرين من أصول قبلية[2].

وجاءت المذاهب الإيديولوجية الحديثة المختلفة، وبخاصة منها الماركسية والقومية، لتمد هذا العالم المتقلقل والمعقد بالمزيد من أسباب التنابذ والتناحر. ولهذا تبدو اللعبة السياسية هنا على درجة من التعقيد قد تصل إلى حدّ العبث، بالنسبة إلى المراقب الذي اعتاد التعاطي مع كيانات قومية متماسكة، متمفصلة إلى جماعات بشرية تنتظم إجتماعياً في أطر مألوفة وتتحرك في عالم إيديولوجي محدد القواعد والقوانين. ولهذا أيضاً فإن تحليل الانزلاق السياسي للمشرق العربي من مواقع معاداة الامبريالية والنزوع إلى الاشتراكية، إلى مواقع مهادنة العالم الغربي الرأسمالي، بل التعاطف معه علناً أحياناً، وهو الانزلاق الجلي في حالة مصر، هذا التحليل وجد نفسه بالضرورة أسير الضبابية في ما يخص بقية بلدان المنطقة. ولسوف تنهض أحداث لبنان عامي 1975-1976 شاهداً بيِّناً على ذلك. فقد ساهمت التطلعات الثورية الراديكالية لبعض الحركات الفلسطينية أو اللبنانية، على قدم المساواة مع النزعة الإيديولوجية المحافظة لممالك النفط وإماراته التي سيتعاظم نفوذها باطراد في المنطقة، في خلق وضع يلفّه، علاوة على تلك التعددية التي أشرنا إليها، غموض وتداخل اجتماعي وسياسي يصعب سبر غورهما.

---

(1) ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (13)﴾.

(2) حول الأقليات، راجع الملحق رقم 1، وحول المعطيات الانتروبولوجية والاتنية، راجع بخاصة الفصل الحادي عشر المخصص للبنان، والذي يسمح بفهم آلية عمل التنوع الديني والقبلي بكل تعقيده.

الفصل السابع

من قمة الخرطوم إلى حرب تشرين
1967–1973
تغيُّر الديكور

«الساداتية»، أو استقطاب التناقضات

إن العصور التاريخية، كالبنى الإجتماعية، تتداخل وتتشابك، وهي لا تزول على نحو مفاجئ وتام؛ ويعسر أصلاً أن نتيقن من أن زوالها نهائي. وبما أن تراكم القرون هو وحده الحكَم في ذلك، فإن الحداثة ليست معطى يمكن تملّكه بشكل قاطع ونهائي. من هنا تبرز صعوبة التحليل متى كان الأمر يتعلق بحيِّز تاريخي يقاس بعقود قليلة من السنين، وتبرز معها بوجه خاص استحالة توقع الحدث وصعوبة تأويل دلالته متى كان الأمر يتصل بالنقاط الزمانية التي تتلاقى عندها العصور والتيارات الثقافية.

إن عبد الناصر والسادات يرمزان إلى عصرين تتساوى عناصر الاستمرارية بينهما مع عناصر القطيعة. وهذه العناصر الأخيرة تتجلى على نحو نموذجي في المظاهر الخارجية لشخصية كل من الرجلين، وتالياً في المظاهر الخارجية للعهدين اللذين جسّداهما. وبالمقابل فإن عناصر الاتصال خفية، يصعب على العين المجردة التقاطها. وفي الواقع كان الرئيس السادات يحمل في ذاته تناقضات ذلك المشرق العربي المضطرب؛ ولهذا ساهم في تأجيج تلك التناقضات وذهب في خاتمة المطاف ضحيتها. إذن فعهده لم ينتهِ بعد، ويعسر اليوم أكثر من أي وقت مضى توقُّع مسار الأحداث. وأرجح الظن أن عهده لن يعدو أن يكون فاصلاً زمنياً، استراحة يتمّ فيها تغيير الديكور وسط فوضى عارمة، بعد اختفاء المخرج الذي كان كل عمله مثيراً للجدل.

أوَلم تكن «الساداتية» أصلاً «مدرسة» أشاد بها على مدى فترة طويلة مفكر ماركسي

مصري ذو شهرة عالمية في زاوية أسبوعية من جريدة الأهرام المصرية المرموقة[1]؟ أوَلم يستعن السادات بالعديد من الماركسيين ويعهد إليهم بوظائف حساسة، وحتى بحقائب وزارية أحياناً، في بادرة منه ما كان لأحد أن يتصورها في العهد الناصري؟ على أن ذلك لم يمنع في الوقت نفسه السادات، هذا الرجل المتدين الذي كان في شبابه من المعجبين با لإخوان المسلمين وصديقاً لحسن البنا، أبرز قادتهم، من أن يسمح للجماعة بإعادة بناء صفوفها بعد أن كان عبد الناصر شتتها. وشاء السادات، فضلاً عن ذلك، أن يجعل من التشريع المصري تشريعاً إسلامياً، متنكراً في ذلك للإنجازات العلمانية لأسلافه، بدءًا بمحمد علي، ودعا في الوقت نفسه للعودة إلى الديموقراطية الليبرالية، وإلى الحريات العامة وتعدد الأحزاب[2].

كيف أباح ذلك المحبِّذ للوفاق التام بين الديانات التوحيدية الكبرى الثلاث أن تنفجر في عهده، وبين أبناء شعبه، تلك الصدامات الدموية بين المسلمين والأقباط[3] التي لم تعرف مصر نظيراً لها منذ قرون؟ وكيف استطاع أن يصلّي في المسجد الأقصى بالقدس تحت الأعلام الإسرائيلية، لكي يعجز بعد ذلك عن الذهاب إلى مكة، أقدس مدن المسلمين؟ كيف توصل، وهو رئيس مصر، قلب العالم العربي ومقر الجامعة العربية، ووريث عدم الانحياز الذي كان عبد الناصر مال به، تحت ضغط الظروف، صوب اليسار، إلى عزل نفسه عن سائر الدول العربية، وإلى انتهاج سياسة المعاداة البدائية والفظة للإتحاد السوفياتي، وإلى تمكين الولايات المتحدة من إجراء مناورات عسكرية على أرض مصر بالذات؟ وكيف انتهى ذلك الرجل، المتحدر من أصول اجتماعية متواضعة، والذي ارتبط اسمه بجميع الإجراءات الاشتراكية في مصر الناصرية، إلى تشجيع عودة بلاده إلى تلك الاتجارية الطفيلية التابعة بكليتها للخارج، التي ارتبطت ذكراها بأفجع المآسي في تاريخ مصر والتي قضت أو كادت أن تقضي، في بضع سنوات، على جميع التغييرات الاجتماعية التي استحدثتها الناصرية باتجاه توزيع أكثر عدالة للدخل القومي؟ هل كان ذلك مجرد سوء تصرف سياسي؟ بالتأكيد لا: فالرجل أبدى، مثله مثل سلفه، مقدرة سياسية فائقة وتعلقاً كبيراً بعظمة مصر التي قام في سبيلها، مثله مثل سلفه أيضاً، ببادرات خاطفة للأنظار، ولكن محفوفة أيضاً بالمخاطر. كما أنه تطلع هو الآخر إلى إيجاد حل جذري للتخلف والفقر.

الحق أن السادات كان يتحرك بدافع من حدسه، تماماً كما كان يفعل عبد الناصر.

---

(1) لطفي الخولي، في عام 1975.

(2) لنا عودة، في الفصل الثامن، إلى إحياء الأصولية الدينية للدولة بتشجيع من ممالك النفط وإماراته.

(3) مسيحيو مصر الذين انفصلوا بأكثريتهم الساحقة عن كنيسة روما وأسسوا الكنيسة القبطية ذات الرأس الواحد، بقيادة بطريرك. الكنيسة القبطية هي مونوفيزية، لا تؤمن إلّا بطبيعة واحدة في المسيح، الطبيعة الإلهية. حول الأقليات في الشرق الأوسط، راجع الملحق رقم 1.

لقد شعر هذا الأخير برياح الثورة تهبّ على العالم الثالث، فعمل على تأجيجها؛ وأرهص بالفوائد التي يمكن اجتناؤها من الحرب الباردة بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة؛ فانتهج سياسة الحياد الإيجابي: ومال هواه إلى الإشتراكية، وكانت بعدُ مثالية ومعصومة عن الخطأ، فرفع لواءها وتمسّك بها حتى النهاية، وإن أدرك قبل نهايته بقليل، عندما قبل بمناقشة المبادرات الأميركية لحل النزاع العربي-الإسرائيلي، أن مرحلة بكاملها توشك أن تولّي. من جهته، اكتشف السادات أن الاشتراكية لم تعد مستحبّة، وما كان هذا الاكتشاف إلّا ليروق لابن الفلاحين ذي الميول المحافظة الذي تجذّر في صميمه؛ كما اكتشف أن مقتضيات التعايش السلمي ما عادت تسمح للاتحاد السوفياتي بأن يعطي العرب أكثر مما أعطاهم إلى ذلك الحين من الأسلحة والدعم السياسي؛ وأدرك كذلك أن الحياة تدب من جديد في أوصال الإيديولوجيا الإسلامية، بعد أن استنامت نصف قرن من الزمن تحت تأثير الأجواء العلمانية والحماسة القومية وآمال التحديث التي عُقدت على المشاريع الكبيرة للتنمية، وأن المزيد من التوسع والانتشار ينتظر هذه الإيديولوجيا، بحكم الدفع المزدوج الملكي والجمهوري، الذي ترفدها به القوة المالية والنفطية لكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية الليبية الفتية. ذلك أن الإسلام بات إسلامين: من جهة أولى إسلام محافظ ومتشدد، ومن الجهة الثانية إسلام ثوري ويساري، لكنه نابع هو الآخر من سلفية أصولية، وتالياً ذو طابع سياسي بارز؛ وهذا أمر ما كان إلّا ليروق لذلك الرجل الشديد التعلق بأصوله الريفية، وبإيمانه المتسم بممارسة منتظمة للشعائر الدينية؛ وما كان إلّا ليفتن ذلك المسلم التقي الذي عشق، مع ذلك، الغرب النصراني وخاطر بكل شيء من أجل السلام مع دولة يهودية أنزلت بالعرب شتى ألوان الإهانات.

لا مراء في أن السادات كان يحمل في ذاته جميع تناقضات تينك المرحلتين المتداخلتين اللتين كان يعيشهما على نحو مكثف. وعلى غرار عبد الناصر في المرحلة السابقة، كان السادات رجلاً محورياً في الأحداث ومسرّعاً لعجلتها في ذلك الفاصل الزمني المركزي عينه الذي ما نزال نعيشه في مصير الشرق الأوسط المعاصر. لكن التاريخ لا يرحب كثيراً بتسريع عجلته، كما برهن على ذلك مراراً من خلال عهود الردات العنيفة التي تعقب دوماً عهود التغير السريع والصاخب. والمجتمع، في أعماقه، لا يقبل أبداً قبولاً تاماً بالتغيير، أيّاً يكن التحرك الذي يفرضه عليه، في مرحلة بعينها، هجوم ثقافة أجنبية أو دينامية قياداته، أو هذان العاملان مجتمعين. والمجتمع لا يطيق أيضاً، من جهة أخرى، حركة الزمن الطبيعية التي تثقل على وتائر التسارع في تاريخه وتذهب بلمعانها. ويقدّم تاريخ أوروبا والصين والهند واليابان ألف دليل على ذلك. ولا تشذّ عن هذه القاعدة منطقة المشرق العربي التي هي، بدورها، منطقة حضارية كبرى ذات دعوة عالمية.

لقد استأثرت مصر وحدها باهتمامنا حتى الآن، لأنها تشكّل، بتلاحمها البشري والجغرافي والتاريخي القديم جداً، محور تلك المنطقة. وبفضل هذا التلاحم أفرزت قادة تعلو قاماتهم على كل ما عرفه تاريخ بقية بلدان المنطقة من ملوك وأمراء ورؤساء دول وزعماء أحزاب. ولعل التركي مصطفى كمال والجزائري هواري بومدين قد تركا في التاريخ المعاصر أثراً موازياً، غير أنهما لا ينتميان إلى المشرق العربي مباشرة.

في أي حال، إن بادرة السادات المذهلة ونهايته المأسوية تعكسان بوضوح التغيير الأساسي الذي عرفه وجه منطقة المشرق العربي بين أواسط الستينات وأواسط السبعينات. فخلال أقل من عشر سنوات تحولت هذه المنطقة، التي كانت بفعل الزخم الناصري عام 1966 ساحة للتقدم الاقتصادي والثورة التقدمية والتحديث ومعاداة الاستعمار، إلى ساحة للتوتر والتناقض والعنف الإرهابي والسلفية الدينية والغنى الفاحش والفقر المدقع. وحسبنا دليلاً على ذلك مآسي لبنان والتشريد المستدام للحركة الوطنية الفلسطينية الباحثة عن دولتها.

إن هذه التغيرات المفجعة يصعب فهمها ما لم نأخذ في الاعتبار بزوغ العالم النفطي العربي في أواسط الستينات واحتلاله مركز الصدارة في المنطقة. عالم نفطي مركزه الأساسي عند الوهابيين، أولئك العرب الصحراويين المتمسكين بأصول الدين بتشدّد، الذين صاروا حراساً لمكّة، قلب الإسلام، وفي الوقت نفسه للنفط، دم الغرب الصناعي الذي بدونه تقضي أوروبا اختناقاً. ها نحن من جديد عند نقطة لقاء صعبة بين الشرق والغرب، كما وصفناها في الفصل الأول. لكن يبقى الخيط الذي يربط بين التغيرات هو الهزيمة النكراء التي أنزلتها إسرائيل بالجيوش العربية، وإلى هذه الهزيمة ينبغي أن نعود أدراجنا.

مأزق قمة الخرطوم:

1 ـ نعم للغرب، لا لإسرائيل

لم تكن هزيمة 1967 هزيمة للعرب أمام إسرائيل فحسب، بل كانت أيضاً هزيمة لليسار العربي في مواجهة القوى المحافظة، أي، بصورة رئيسيّة، هزيمة مصر الناصرية، العالمثالثية، الشعبوية، الاشتراكية، وللقومية العربية في مواجهة المَلَكية السعودية المحافظة، المؤيدة للغرب والداعية إلى الجامعة الإسلامية. وهذا الجانب من أحداث 1967 ـ وقد بات اليوم شبه منسيّ ـ لا يقل أهمية عن احتلال إسرائيل لأراضٍ جديدة. وكان أول ما تجسّد في مؤتمر ملوك الدول العربية ورؤسائها في الخرطوم في أواخر آب/أغسطس 1967، وهو رابع مؤتمر للقمة منذ عام 1964. ففي ذلك المؤتمر أباح عبد الناصر، بعد أن استخلص نتائج هزيمته وانعكاساتها على صعيد العلاقات العربية ـ العربية، للدعاوى

السعودية المؤيدة للقوى الغربية أن تتغلب على دعاوى «المتصلبين» من أصحاب الخط اليساري المعادي بشدة لامبريالية الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى.

على رأس هذا الخط المتصلب كانت تقف سوريا، بفريقها الحاكم اليساري الذي سنتحدث عنه لاحقاً، والجزائر التي استغربت، من منطلق تجربتها الخاصة في التحرر، القبول بوقف إطلاق النار وعدم شن حرب شعبية ضد العدو الإسرائيلي. وقد قاطعت سوريا مؤتمر القمة مقاطعة تامة، بينما امتنع رئيس الدولة الجزائري هواري بومدين عن حضوره. أما منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من وقوفها في الخط المتصلب، ما كان لها أن تتغيب عن ذلك الاجتماع الحاسم الأهمية، فكم بالأحرى أن تقاطعه.

في الخرطوم استسلمت الدول العربية في الواقع، لا أمام إسرائيل التي ثار غيظها، إذ كانت تنتظر منذ التاسع من حزيران/يونيو أن يأتيها العرب المهزومون والمُذلّون طالبين الصلح، بل أمام الدول الغربية. ذلك أنه إذا كان العرب قد خسروا الحرب أمام إسرائيل، فإن حربهم ضد القوى الغربية التي جهّزت إسرائيل عسكرياً وأغدقت عليها السلاح كماً ونوعاً حتى جعلت منها دولة شبيهة بإسبارطة، لم تكن قد بدأت بعد؛ وفي هذه الحرب كان العرب يملكون سلاحاً رهيباً هو النفط. والحال أن الأقطار العربية المصدرة للنفط، وعلى رأسها العربية السعودية، لم تشأ أن تقطع الإمدادات النفطية عن البلدان الغربية، لأن ذلك قد يشكّل «حالة حرب» ليس لها رغبة في مواجهتها. ففي ما خلا العراق، وهو جمهورية «اشتراكية»، كانت جميع الدول العربية النفطية ممالك أو إمارات محافظة إلى حد الشطط وتخشى الاتحاد السوفياتي وكأنه إبليس بعينه؛ وكانت قد عانت، على امتداد تلك السنوات، من حملات الناصرية التي أتاحت، فضلاً عن ذلك، للإتحاد السوفياتي أن يوطّد نفوذه بقوة في العالم العربي. ولم تكن الجزائر هي الأخرى متحمسة، على الرغم من توجهاتها النضالية المعلنة، لإيقاف صادراتها النفطية، إذ كانت قد اندفعت لتوّها في عملية تصنيع مكثف تقتضي منها تعبئة مواردها كافة.

وعليه، فقد قرر زعماء الدول العربية المجتمعون في الخرطوم عدم استخدام النفط سلاحاً مباشراً ضد الدول الغربية الداعمة لإسرائيل[1]. ومن ثم فقد بات في مقدور هذه الدول أن تسمح بكل طمأنينة للدولة العبرية بالاحتفاظ بما استولت عليه من الأراضي العربية. في الخرطوم إذن حَرَم العرب أنفسهم من الورقة الوحيدة التي كانت في حوزتهم للضغط على الغرب ليجبر إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة. أما الاتحاد

---

(1) وعليه أيضاً، فإن القرار النظري الذي كانت اتخذته يوم السابع من حزيران/يونيو سبع دول منتجة للنفط (العراق، الجزائر، الكويت، العربية السعودية، ليبيا، البحرين، قطر) بحظر تصدير النفط إلى بريطانيا والولايات المتحدة، أي إلى الدولتين الأكثر دعماً لإسرائيل، قد «رُفع» في مؤتمر الخرطوم.

السوفياتي، المفتون بسياسة التعايش السلمي التي تكفل له فوائد اقتصادية جمة، فقد تحاشى، خلافاً لما كان فعله عام 1956 يوم العدوان الثلاثي على قناة السويس، أن يؤدي دور مُنصِف الشعوب المقهورة والذائد عن حقوقها. ففي 23 حزيران/يونيو 1967، أي بعد أيام معدودة من الهزيمة التي لحقت بصديقتيْ الاتحاد السوفياتي مصر وسوريا، المسلحتين أصلاً بسلاحه وحده، التقى كوسيغين، رئيس الحكومة السوفياتية، في غلاسبورو بالولايات المتحدة، الرئيس الأميركي لندون جونسون، من دون أن يكون لهذه الهزيمة غير المباشرة للسلاح السوفياتي من أثر على تلك القمة التي انعقدت، على ما يبدو، في أجواء هادئة للغاية.

صحيح أن قمة الخرطوم كرست الرفض العربي لإسرائيل، إذ التزمت الدول العربية بعدم توقيع الصلح مع دولة إسرائيل وبعدم التفاوض معها وبعدم الاعتراف بها؛ لكن الاعتراف بهيمنة مصالح القوى الغربية في العالم العربي كان بالمقابل شاملاً. فالامتناع عن استعمال السلاح الوحيد الذي يملكه العرب ـ النفط ـ للضغط على الغرب، الذي يملك وحده القدرة لإجبار إسرائيل على الجلاء عن الأراضي المحتلة، كان يعني في الواقع تكريس هذا الاحتلال. إذن فقد خلقت قمة الخرطوم مأزقاً وخيم العواقب عرف السادات كيف يستخلص عِبَرَه كافة: فقد تخلص من السوفيات أولاً، وأدخل مصر كلياً في شبكة المصالح الأميركية ثانياً، وذهب أخيراً إلى الإسرائيليين ليتحدث وإياهم مباشرة. نعم للغرب، لا لإسرائيل في الحقيقة: إن معادلة الخرطوم هذه قد أثبتت استحالتها كل مسيرة الأحداث في المنطقة.

2 ـ النفط نظاماً للضمان الاجتماعي لا سلاحاً

لقد كرست قمة الخرطوم الانتصار التام «للمعتدلين» العرب ـ وعلى رأسهم العربية السعودية والمغرب وتونس ـ على «المتطرفين»، أي بصورة أساسية على سوريا، وبدرجة أقل على الجزائر والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية، هؤلاء المتطرفين الذين سيؤلفون، بخاصة عندما سيوقّع السادات معاهدة الصلح المنفرد مع العدو الإسرائيلي عام 1978، «جبهة الرفض». وهكذا أصبحت العربية السعودية وسائر الإمارات النفطية، وفي مقدمتها الكويت، سيدة الموقف في العالم العربي. والواقعة الجديرة بالملاحظة في تحول الأزمان هذا أن مملكتين نفطيتين محافظتين، هما العربية السعودية وليبيا (ما قبل القذافي)، ومعهما إمارة الكويت، باتت تقدم معونة مالية منتظمة للدول التي أمست تسمى بـ «دول المواجهة»، أي الدول التي احتلت إسرائيل أجزاء من أراضيها. وقد اعتبرت هذه المعونة استخداماً «إيجابياً» لسلاح النفط، إذ بات قسم من العائدات النفطية يوظف في إعادة بناء القدرة الاقتصادية

والعسكرية للأقطار العربية التي عانت من هجمات الجيش الإسرائيلي، أي مصر وسوريا والأردن.

وبالطبع لم يكن هذا الكرم بلا مقابل: فقد وقّع عبد الناصر في الخرطوم، مع عاهل السعودية الملك فيصل، اتفاقاً يقضي بأن ينسحب الجيش المصري من اليمن حيث كان متورطاً في القتال منذ الانقلاب الجمهوري الذي أطاح، عام 1962، إمامية مغرقة في التخلف والفقر. وكان التدخل المصري قد ساهم حينذاك في تعميم حرب أهلية تصادم فيها فعلياً المصريون والسعوديون، إنما عبر اليمنيين، من أجل السيطرة على شبه الجزيرة العربية. والواقع أن الانسحاب المصري من اليمن سدّد ضربة قاصمة إلى السلطة الناصرية. لذا لم يبق في مواجهة النزعة الإسلامية المرتكزة على الوهابية السائدة في العربية السعودية، المملكة الفائقة القوة والمحافظة والمؤيدة للغرب، سوى «الرومنسية الثورية» لبعض فصائل المقاومة الفلسطينية و«يساروية» القادة السوريين التي ستضع حداً لها حركة الفريق حافظ الأسد التصحيحية عام 1970. أما الخط المتصلّب الذي كانت تنادي به الجزائر فما كان له، بسبب بُعد الجزائر، أن يؤتي مفعولاً مباشراً في بلدان المشرق. وكان العراق منشغلاً بدوره، كما سنرى، بهمومه مع الأكراد والإيرانيين، وما كان «الرفضه» أن يتخطّى المواقف المبدئية. ومهما يكن من أمر، فإن المنطقة بأسرها ستنخرط خلال السبعينات، بفعل الازدياد الهائل للثروة النفطية، في عمليات تحديث مرتجلة، عمادها الأول الغرب، ذلك الصديق الأثير، عبر الشركات الصناعية الكبرى المتعددة الجنسية[1].

علاوة على نظام «الضمان الاجتماعي» هذا، القائم على توزيع مساعدات الدول النفطية على دول «المواجهة»، أرست قمة الخرطوم الأسس الأولى لتضامن اقتصادي عربي لن يلبث أن يتطور، إثر ازدياد أسعار النفط أربع مرات. فقد تقرر فعلاً، في تلك القمة، إنشاء صندوق عربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلّا أنه لم يوضع موضع التنفيذ إلّا في عام 1973 ليتطور بعد ذلك. وهذا التضامن الاقتصادي العربي شكّل في واقع الأمر سلاحاً رهيباً في أيدي الدول النفطية؛ فهي التي تولت تمويل القسم الأعظم من المؤسسات التي تجسّد هذا التضامن، فيما راحت الدول المستفيدة منه تعتاد أسلوب العيش على المساعدات وتختار لنفسها نمط حياة لا تبرره في أكثر الأحيان كفايةُ الجهود التنموية الداخلية.

إنّ كل ما تقدّم لا يعدو، بنوع ما، أن يكون استباقاً للتطورات اللاحقة التي يعسر فهمها بدون الرجوع إلى قمة الخرطوم التي مثلت منعطفاً مهماً في تاريخ المشرق العربي.

---

(1) انظر، لمزيد من التفصيل، الفصلين الثامن والتاسع والملحق رقم 5، حول التطور الاقتصادي في الشرق الأوسط.

ففي الخرطوم تجسدت النتائج الفعلية للصراع العربي - الإسرائيلي ولهزيمة حزيران/يونيو 1967، إذ في الخرطوم تخلّى عبد الناصر نهائياً عن الطاقة الثورية للقومية العربية التي كان يمثلها ويرمز إليها حتى ذلك الحين لكي يهادن أعداء الأمس ويصالحهم، وفي مقدمتهم المملكة السعودية وغيرها من الدول العربية التي تشكل فريق «الاعتدال» في نظر الدول الغربية. وكان الإسرائيليون ينتظرون في القدس، كما تقدّم القول، قدوم القادة العرب لتوقيع الصلح معها. وهذا الصلح وقّع فعلاً في الخرطوم، لكن من دونهم. ولسوف يعرفون كيف يقطفون ثمار هذا الوضع بترسيخ احتلالهم للأراضي العربية عن طريق ضم القدس وإقامة المستوطنات في سيناء والجولان وضفة الأردن الغربية.

لكن لم يكن أمام الرئيس عبد الناصر من خيار آخر. فبعد إغلاق قناة السويس التي كانت تشكل مورداً مهماً للعملات الصعبة، وبعد تدمير قسم كبير من عتاد الجيش المصري، وبوجه خاص سلاح الطيران والمدرعات، ما كان لنظامه أن يستمر بدون دعم مالي. ناهيك عن ذلك، كان الموقف غاية في السوء على الصعيد الداخلي. فقيادة الجيش، التي كان يرئسها المشير عبد الحكيم عامر، كبير متصرّفي النظام، كانت في حالة شبه تمرّد علني ضد عبد الناصر. لكن هذا الأخير تمكّن في آخر لحظة من الإمساك بزمام الموقف، فأمر باعتقال المشير عامر وكبار أعوانه. وغداة اختتام قمة الخرطوم، أقدم المشير عامر على الانتحار، وكأنه يختم آخر فصول ملحمة على النسق اليوناني القديم، إذ كان عبد الناصر وعامر رفيقي درب وحياة، جمعت بينهما لا وحدة المصير السياسي فحسب، بل العائلي أيضاً.

إن ما سعى عبد الناصر إذن إلى الحصول عليه من قمة الخرطوم هو كسب بعض الوقت في إطار الانكفاء على المصالح التي أصبحت محصورة، بحكم واقع الأمور، في الشأن المصري، وذلك ليدعّم نظامه على الصعيد الداخلي وليعيد بناء جيشه. وهذا بالفعل ما سيتيح له أن يشن «حرب استنزاف» ضد الجيش الإسرائيلي على طول خطوط وقف إطلاق النار على امتداد قناة السويس. وقد أعادت هذه الحرب إلى الجيش المصري معنوياته، لكنها كلفت الاقتصاد المصري غالياً بسبب العمليات الانتقامية الإسرائيلية الواسعة النطاق. وفي الوقت نفسه زاد بمقدار متعاظم تدخّل الخبراء السوفيات في نظام الدفاع المصري، لأنهم أمسوا حرصاء، بعد تجربة 1967 المؤلمة التي وقعت فيها أطنان وأطنان من المعدات العسكرية الروسية في أيدي الإسرائيليين، على حصر استعمال الأجهزة المتطورة بهم وحدهم. بالمقابل، على الصعيد السياسي، حرص الاتحاد السوفياتي، وهو في أوج التعايش السلمي مع الولايات المتحدة، على ألا يتعدى حدود الدعم اللفظي للقضية العربية وألا يقدم من إمدادات السلاح إلّا ما كان منها ذا طابع دفاعي صرف. وإزاء هذا المأزق الجديد لم يجد الرئيس عبد الناصر، عام 1970، بداً من وضع حد لحرب الاستنزاف والموافقة على مبادرة سلام أميركية.

في الواقع، كان الظرف مختلفاً كل الاختلاف عن الوضع في عام 1956، يوم أتاحت أجواء الحرب الباردة وحزم الرئيس الأميركي آنذاك، الجنرال آيزنهاور، إمكان تحويل النصر العسكري السهل، الذي أحرزته القوات المشتركة لإسرائيل وفرنسا وانكلترا على الجيش المصري الفقير في عتاده، إلى هزيمة سياسية. وفي الحقيقة، كان النصر في تلك الحرب لمصر لأنها استطاعت، بعد ثلاثة أشهر من العدوان عليها، أن تحصل على جلاء القوات الغازية عن جميع أراضيها. أما في عدوان 1967، الذي قامت به إسرائيل بمفردها، فقد كانت الهزيمة عسكرية وسياسية على حد سواء، لأن الأقطار العربية الثلاثة التي احتلت إسرائيل أجزاء من أراضيها لم تتمكن من الحصول على الجلاء الإسرائيلي على الرغم من انتهاجها سياسة موافقة للمصالح الغربية، وعلى الرغم أيضاً من دعم مبدئي من جانب الاتحاد السوفياتي للموقف العربي. وحتى المملكة الأردنية، ركيزة النفوذ الغربي في المنطقة، لم تتوصل إلى الدخول في مفاوضات مشرّفة تتيح لها أن تستعيد الضفة الغربية لنهر الأردن، تلك البقية الباقية من فلسطين التي ما طالها الاحتلال الإسرائيلي يوم إنشاء الدولة العبرية عام 1948، والتي وضعت منذ ذلك الحين تحت الإدارة الأردنية إلى حين اجتاحها الجيش الإسرائيلي عام 1967.

على هذا الصعيد أيضاً كرست قمة الخرطوم الهزيمة العربية وزجّت المشرق العربي في مأزق شامل، في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ولن يكون ثمة مخرج من هذا المأزق إلّا مع نشوب حرب تشرين 1973 وقيام السادات بزيارة القدس وإجراء مفاوضات كمب ديفيد للسلام. فقد اعتبر السادات، الذي ورث مسار قمة الخرطوم، أنه ليس أمامه من خيار آخر. وبالفعل، وبعد أن شنّ حرباً محدودة ضد إسرائيل، سمح لنفسه أن يخرج من المعادلة المستحيلة: «نعم للغرب، لا لإسرائيل» ليدخل في معادلة أكثر منطقية: «نعم للغرب ونعم لإسرائيل». غير أنه، بفعلته هذه، تحتّم عليه الخروج من نظام «الضمان الاجتماعي» العربي الذي أرسيت أسسه في الخرطوم، ثم جعلت منه قمة الملوك والرؤساء العرب المنعقدة في بغداد عام 1978 شخصاً خارجاً على القانون في العالم العربي[1].

بديل ملتبس: اليساروية

لكن إذا كانت قمة الخرطوم سلبية إلى هذا الحد، أفلا يعني هذا أن ثمة بدائل أخرى كانت متوافرة؟ أفلا يعني أن أولئك السوريين، الرافعين لواء اليساروية، كانوا على صواب عندما امتنعوا عن حضور قمة الخرطوم حرصاً منهم على عدم تلويث «طهارتهم» الثورية؟

---

(1) سنعرض لسياسة السادات إزاء إسرائيل واتفاقات كمب ديفيد في الفصلين التاسع والثاني عشر.

وتلك الجمهرة من جبهات تحرير فلسطين التي راحت تدعو إلى الحرب الشعبية الشاملة، والتي جعلت من الأردن حقلاً لتجاربها الاستعراضية قبل أن تبيدها قوات الملك حسين في عام 1970، ألم تكن تمثل بديلاً صالحاً؟ هنا لا بد لنا من التذكير بخصومة ومجادلة شكّلتا محور الاهتمامات العربية على الصعيد الفكري والصعيد السياسي معاً على امتداد فترة طويلة، وما جرى حسمهما إلّا بقوة السلاح خلال السبعينات، في الأردن أولاً، ثم في لبنان، أي في دولتين تتسمان بكيان سريع العطب نسبياً.

إن وضع تلك الخصومة في سياقها التاريخي يقتضي منا في المقام الأول إلقاء نظرة على العالم الخارجي. فقد كانت السنوات 1965-1970، في الواقع، سنوات هياج ثوري على الصعيد الدولي: لقد تألقت الثورة الثقافية الصينية بكل لألائها؛ ومثلت مقاومة الفيتناميين لآلة الحرب الأميركية الهائلة بطولة خلبت ألباب جماهير العواصم الكبرى في العالم الغربي؛ وفي أميركا اللاتينية غادر تشي غيفارا كوبا ليفتح الطريق أمام حرب عصابات شعبية في أدغال بوليفيا حيث سيلقى مصرعه في نهاية عام 1967؛ وشهدت باريس تفجر أحداث أيار/مايو 1968 التي لم يسبق لها مثيل؛ وفي العام نفسه عاشت تشيكوسلوفاكيا ربيع براغ؛ وفي عام 1970 انطلقت في التشيلي مآثر اللّيندي والوحدة الشعبية. وباختصار، هبّت في أواخر الستينات على القارات الأربع رياح الرفض التحرري لتعصف، بين مد وجزر، بالأوضاع القائمة عالمياً ولتتهددها بالتغيير الشامل.

في العالم العربي أيضاً، وبعيداً من تسويات الخرطوم، انساق الكثيرون مع موجة هذه الحماسة «اليساروية». فإذا قوى اليسار التقليدية، أي بصورة رئيسية الأحزاب الشيوعية والأحزاب المنضوية تحت لواء الناصرية، باتت تُعدّ أحزاباً «بورجوازية صغيرة»، «تحريفية»، تخدم مصالح «بورجوازية الدولة» السوفياتية التي تضحي بالقضية الثورية للشعوب على مذبح التعايش السلمي مع الولايات المتحدة الأميركية، كبرى قوى الإمبريالية. وفي أنحاء شتى من العالم العربي شهدت معظم الأحزاب الشيوعية حركات انشقاق داخلي تتبنى المقولات الصينية حول حرب التحرير الشعبية. وعرفت الحركات الفلسطينية بدورها سلسلة من الانشقاقات والانفصالات، ما ضاعف عدد منظمات المقاومة التي جنحت نحو المزايدة اليساروية. وانتقلت عدوى اليساروية حتى إلى الأحزاب القومية الأقرب في أيديولوجيتها إلى اليمين، فراحت تكتشف بحماسة الانجيل الماركسي.

لا شك أن هذه الانعطافات «اليساروية» لم تكن مجرد ثمرة مباشرة لرواج إيديولوجيا عالمية بعينها. فالأفكار الماركسية عرفت فعلاً، خارج نطاق الحلقات الضيقة نسبياً للمثقفين المنتمين إلى الأحزاب الشيوعية، ازدهاراً أكيداً منذ بداية العقد. أولاً عن طريق ثورة عام 1958 العراقية التي حملت إلى سدة السلطة الزعيم عبد الكريم قاسم؛ فقد اعتمد هذا

الأخير بشكل متعاظم وحتى سقوطه عام 1963 على الحزب الشيوعي العراقي الذي كان يتميز بقدر كبير من الفعالية والذي عرف في عهده توسعاً مرموقاً. وثانياً بفعل تجذُّر النظام الناصري في مصر إثر انحلال الوحدة السورية-المصرية عام 1961، وبفعل ترسخ هذا التوجه الجذري إثر نشوب حرب اليمن التي تصادمت فيها، كما أسلفنا القول، النزعة العروبية الاشتراكية والعالمثالثية مع المَلَكية السعودية، زعيمة المعسكر العربي المحافظ، الإسلامي التوجه والموالي للغرب. ثالثاً وأخيراً بفضل استقلال الجزائر الذي أثبت نجاح الحرب الشعبية في مواجهة جيش نظامي، فضلاً عن أن التوجه الشعبوي والاشتراكي للسلطة الجزائرية الرافعة لشعار التسيير الذاتي سهَّل بدوره دمج مفردات القاموس الماركسي في الإيديولوجيا المتداولة.

فضلاً عن أن هزيمة عام 1967 العسكرية، والسياق الدولي الذي تمّت فيه، هما اللذان دفعا بمعظم الحركات السياسية الفلسطينية إلى القيام بقفزة إيديولوجية مزدوجة. قفزة من القومية، ذات التلاوين الاشتراكية، إلى الماركسية التقليدية؛ ثم قفزة تالية من هذه الماركسية إلى مختلف تنويعات الماركسية اليساروية المتطرفة التي راحت تندد بالاتحاد السوفياتي وبالأنظمة العربية «البورجوازية الصغيرة» الحليفة للإتحاد السوفياتي، محملةً إياها مسؤولية الهزيمة الماحقة أمام العدو الإسرائيلي. أما دور السياق الدولي في هذه الإنزلاقات الإيديولوجية المتسارعة فيتجلى من خلال تلك الروابط التي قامت بين بعض حركات المقاومة الفلسطينية وحركات التحرير في جنوب شرق آسيا، سيما في فيتنام، وكذلك في أميركا اللاتينية وإيران. ويتجلى بمزيد من الوضوح أيضاً من خلال الروابط مع الحركات اليساروية الثورية في البلدان الصناعية مثل الألوية الحمراء وجماعة بادر والجيش الأحمر الياباني الذي قام حتى بعملية انتحارية في مطار اللد الإسرائيلي[1]. ولننوّه هنا بهذا التلاقي الجديد بين الغرب والشرق في ظل الإحباط المشترك هذه المرة، ومن خلال العنف الموجه إلى جميع رموز الوضع القائم. وقد بلغ الأمر بمجموعة شيوعية منشقّة أن حاولت، في مطلع السبعينات، تنظيم حرب عصابات في جنوب العراق، أملاً في استجرار انتفاضة شعبية، لكن التجربة ماتت قمعاً لحظة ولادتها.

إن هذه الموجة اليساروية بلغت أوجها في الأردن بوجه خاص، وذلك عندما بادرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في صيف العام 1970، إلى إعلان بعض مناطق المملكة الأردنية التي يسيطر عليها مقاتلوها «مناطق محرّرة»، ثم قامت باختطاف أربع طائرات تعمل

(1) في 30 أيار/مايو 1972 أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن هذه العملية التي نفذها جيش النجمة الحمراء، وإن لم يقم دليل ظاهر على صلة هذا التنظيم بالجيش الأحمر الموحد.

على الخطوط الدولية دفعة واحدة، فيما أعلن أبو إياد، الرجل الثاني في فتح ـ وهي منظمة معتدلة ـ أن عمّان، عاصمة الأردن، ستصبح «هانوي الثورة الفلسطينية». وكأنما بلغ السيل الزبى، فكان «أيلول/سبتمبر الأسود» الشهير الذي سحقت في أثنائه القوات النظامية للعاهل الأردني الجهاز العسكري للمقاومة الفلسطينية بكامله وأزالت وجوده من شرقي الأردن. ولسوف يعاد بناء هذا الجهاز في لبنان حيث كانت «اليساروية» العربية تتابع مسيرتها وسط تحالف غريب من نوعه عقدته ابتداء من عام 1975 مع الجناح الإسلامي السياسي المحافظ، وهو تحالف جاء يستبق تحالفاً مشابهاً آخر انعقد بين اليسار الماركسي الإيراني وبين المراجع الدينية الشيعية وأطاح عرش آل بهلوي القوي عام 1979، وهو أيضاً التحالف الذي أوقف الجيش النظامي السوري تقدّمه عام 1976 في لبنان.

ابنة المشرق العربي المشاكسة: سوريا

لا بد لنا هنا من عودة إلى الدور السوري، لأن سوريا برزت، منذ أول انقلاب عسكري وقع فيها عام 1949، وكأنها الولد المشاكس في المنطقة. فسوريا هي مهد حزب البعث الذي ضرب، في ما يبدو، أرقاماً قياسية في الانقسامات الداخلية والتطهيرات والانشقاقات التي ما فتئت تفرز قيادات جديدة تدّعي لنفسها الشرعية الأصيلة.

وكما أسلفنا الإشارة، فنحن هنا في موطن الانشقاقات. فالخصومات الكبرى حول طبيعة المسيح التي رافقت تأسيس العقيدة القويمة البيزنطية قد حدثت في هذه المناطق التي ستكون جبالها بعد بضعة قرون ملجأ وملاذاً لجميع الفرق الإسلامية التي يرفضها السُّنَّة، وهم يشكلون أكثرية المسلمين في العالم. لكن دمشق كانت أيضاً ـ وهنا وجه المفارقة ـ على امتداد القرنين السابع والثامن، عاصمة الأمويين الذين أقاموا أول أمبراطورية عربية كبرى، وهذا ما لا ينساه سوريو القرن العشرين الذين يفخرون به أشد الفخر، والذين يبدون تالياً أشد الحماسة في الدعوة إلى الوحدة العربية التي أصبحت في مذهب حزب البعث تصوفاً حقيقياً. وفي الفترة التي نحن في صدد الكلام عليها، أي 1965-1970، كان السوريون مشبعين أيضاً باليساروية، وبالأخص تلك المجموعة من الضباط التي كانت تسيطر على حزب البعث الحاكم بقيادة اللواء صلاح جديد والتي كانت متأثرة بأدبيات «الحرب الشعبية» و«اتحاد القوى الشعبية الثورية» في العالم العربي. الجدير ذكره أيضاً أن الأطباء الثلاثة المدنيين[1] الحاكمين رسمياً كانوا في عداد بعثة طبية ناضلت في صفوف جبهة التحرير الوطني في الجزائر.

(1) الدكتور نور الدين الأتاسي، رئيس الدولة؛ الدكتور يوسف زعيّن، رئيس الحكومة؛ الدكتور ابراهيم ماخوس، وزير الشؤون الخارجية.

ولا يمكن أن يغدو مفهوماً تطور المنطقة، بدءًا من السبعينات، إلّا إذا أخذ التحليل في الاعتبار الجهود الدائبة التي بذلتها القوى المحافظة والموالية للغرب في المنطقة للقضاء على تلك الهامشية الخطرة. وكان سبق لقمة الخرطوم أن استعادت النظام الناصري الذي كانت حماسته دفعت بالعالم العربي نحو اليسار. أما النظام البعثي السوري، الذي كان يسعى دوماً إلى أن يكون أكثر يسارية من الناصرية، فقد فتح الأبواب منذ فترة 1965–1966 أمام «اليساروية»؛ ومن ثم فقد تغيَّب عن لقاء الخرطوم. غير أنه سيحضر في وقت لاحق مؤتمري الرياض والقاهرة عام 1976، اللذين كانت الغاية من انعقادهما البحث عن حل للصراع الدائر في لبنان بين اليمين العربي المتطرف واليسار العربي المتطرف، عبر اللبنانيين والفلسطينيين، على مدى سبعة عشر شهراً من الاقتتال الضاري.

إلتباسات الوحدة العربية:

العقيدة الناصرية القويمة والانشقاقات البعثية

مهما يكن من أمر، فلا داعي لأن نهوّل في شأن اليساروية العربية. فخارج التجربة الفلسطينية في الأردن والدمّل المحتقن في لبنان، لم تكن اليساروية حقيقة واقعة معاشة بعمق بقدر ما كانت غطاء إيديولوجياً استخدمته بعض الأنظمة العربية لكي تثبت وجودها تجاه الجماهير المحلية وتجاه البلدان الشقيقة الأخرى. ففي العراق وسوريا مثلاً، استخدِمت الإيديولوجيا اليساروية في الستينات، وتحت ستار النضال الشعبي، لإضفاء الصفة الشرعية على الميليشيا المدنية المسلحة التي لم يكن لها من دور سوى مساندة حكم الحزب في حال تعرضه لأي تهديد أو في حال امتناع الجيش النظامي عن مدّه بأسباب الدعم الكافي. وقد اتخذت الفئة الحاكمة في البلدين من تلك الإيديولوجيا وسيلة فعّالة لطمس ذكرى الوحدة بين مصر وسوريا التي فصمت عراها عام 1961 وسط مرارة الجميع والتي كانت ما تزال تلهب حماسة شرائح واسعة من الجماهير. وفعلاً، قام في أواسط الستينات وضع عجيب تبدت فيه القوى الناصرية في سوريا والعراق قوى يمينية محافظة، فيما ظهرت العناصر البعثية وكأنها عامل راديكالي اجتماعي. وفي الواقع بادر شطر لا يستهان به من القوى المحافظة في هذين البلدين، وبوجه خاص ممثلو القوى الدينية التقليدية التي كانت تخشى النزوع العلماني لأية دعوة إلى الراديكالية الاجتماعية والتوجه الإلحادي لجميع المذاهب المستوحاة من الماركسية، إلى الانضواء تحت راية الناصرية لمواجهة مد الراديكالية القومية أو الماركسية أو اليساروية. وينطبق هذا أيضاً على القوى البورجوازية التجارية والصناعية التي كانت تتوجس خيفة من انتشار اشتراكية التأميم ومصادرة الممتلكات.

هكذا شكّلت الناصرية نقطة تجمّع لقوى اليمين في الصراع الخفيّ الذي كان يدور بينها وبين الأحزاب الشيوعية والاتجاهات الراديكالية المتنامية داخل صفوف حزب البعث، ولسوف تجد مصر في هذا الوضع المتناقض وسيلة لتعزيز استمرارية نفوذها في بلاد المشرق، إثر تآكله بشكل جدّي بعد فشل تجربة الوحدة. كما أن القوى المحلية المناهضة لتعاظم قوة حزب البعث ولتنامي الأحزاب الشيوعية ستحتمي من جانبها تحت مظلة الناصرية، لما توفره لها من غطاء شرعي لا غنى عنه. وما يؤكد صحة هذا التحليل أن المراقب لا تتعذر عليه الملاحظة أن اليمين داخل حزب البعث نفسه كان أخف عداء للناصرية بكثير من اليسار الذي كان ينتقدها بلا تحفّظ.

إن توظيف اليساروية في خدمة الأجهزة الحزبية التي استولت هي نفسها على جهاز الدولة ليس إذن المفارقة الظاهرة الوحيدة في هذا الوضع، فمن المفارقات الأخرى أيضاً استخدام الإيديولوجيا الوحدوية العربية اليسارية المتطرفة لتنفيذ سياسة معادية للوحدة. وذلك ما يفسّر فشل جميع محاولات الوحدة الجديدة، كالاتحاد الفدرالي بين مصر وسوريا والعراق الذي ولد ميتاً في ربيع 1963، أو الاتحاد الفدرالي بين مصر وسوريا وليبيا في نيسان/أبريل عام 1971. وذلك ما يفسّر أيضاً المنافسة الضارية بين سوريا والعراق بدءًا من عام 1968، يوم تمكّن البعثيون العراقيون من استرجاع مقاليد السلطة بعد إنهاء فترة حكم الأخوين عارف، التي دامت حتى نهاية عام 1963[1]. فالبعث في العراق يدّعي لنفسه الشرعية الحزبية القومية التي تتمثل بالفريق المدني وهو أُبعد عن الحزب في سوريا عام 1966 ولجأ مع مؤسّس الحزب، ميشال عفلق، إلى العراق. وهكذا نشأ وضع لا يطاق من صراع الإخوة الأعداء على خلفية من خلاف تاريخي كبير: فبغداد كانت عاصمة الخلافة العباسية التي أسقطت الخلافة الأموية التي كانت عاصمتها دمشق: وضع لا يطاق أيضاً، إذ لم يعد في مقدور أحد التمييز بين أصحاب العقيدة القويمة وبين المنشقّين.

ولا مناص لنا هنا من إدراك حدود الإيديولوجيا الوحدوية العربية حالما تدخل حيّز الممارسة السياسية. إذ هل في مقدور تلك الدول الفتية التي ورثت حضارات قديمة، وما تأكدت سيادتها على الصعيد الدولي إلّا حديثاً، أن تتخلى بسرعة عن هذا الامتياز الثمين بعد قرون مديدة من السيطرة الأجنبية؟ لقد كانت تجربة الوحدة العابرة بين سوريا ومصر في 1958-1961 جارحة نفسياً للجميع. فالبيروقراطية المصرية الثقيلة التي حاولت أن تجعل من

---

(1) كان يحكم العراق، بين عامي 1963 و1968، عبد السلام عارف، ثم أخوه عبد الرحمن، بعد أن قُتل الأول في حادث طوافة عسكرية، في شهر نيسان/أبريل 1966. وفي عام 1968 تسلّم مقاليد الحكم فريق مؤلف من أحمد حسن البكر وصدام حسين. وهذا الأخير انفرد بالسلطة حتى إسقاط نظامه في عام 2003.

سوريا إقليماً مماثلاً لمصر لم تصب فلاحاً. وبدوره لم يدلّل بعض أعضاء حزب البعث على قدر أكبر من البراعة عندما باركوا الانفصال السوري الذي نفّذته القوى المحافظة بوجه خاص. ومن هنا كان تبادل الاتهامات المتسرعة بين القيادة المصرية وبين حزب البعث في سوريا والعراق. وما لبثت الأمور أن تفاقمت مع انتقال موجة تبادل الاتهامات إلى داخل حزب البعث بالذات، بين اليسار واليمين. إذ حمَّل الأول الثاني مسؤولية الانفصال. وتزداد الأمور تعقيداً عندما ندرك أن يمين البعث في سوريا يتألف بوجه خاص من سكان المدن، بينما يتألف اليسار من العسكريين من أبناء الريف الفقراء، وأن هؤلاء سيطروا تدريجياً على الحزب في فترة الأعوام 1963-1966، وأن الحزب بات منذ ذلك التاريخ يسيطر سيطرة مطلقة على الدولة.

أما في العراق، حيث استولى الجناح المدني على السلطة بمساعدة الضبّاط الموالين له عام 1963 ثم فقدها بعد بضعة أشهر ليستعيدها من جديد عام 1968، فكانت الصراعات الداخلية في الستينات تدور حول موضوعين: الوحدة مع مصر، والتجذير الاقتصادي والاجتماعي على النطاق الداخلي. وكان الوحدويون أكثر محافظة، بينما كان دعاة الراديكالية أكثر عداء للوحدة. ولا تكتمل اللوحة إلّا إذا ذكرنا إذاعة «صوت العرب» القوية التي كانت تبث من القاهرة دعاوة ناصرية وحدوية، راديكالية، معادية للبعث. وكان مخرج النجاة الوحيد التشبث بخشبة «اليساروية» التي تدعو إلى وحدة القوى الشعبية في مواجهة وحدة الدولة والقوى الرجعية المسيطرة عليها، وإلى تشريك الاقتصاد على أساس من التسيير الذاتي بما يتيح «للشعب» إمكان استعادة ثرواته. وهكذا كانت العقيدة الوحدوية الناصرية القويمة تواجه باستمرار منذ عام 1961 تحدياً مزدوجاً: من اليمين تحدي الأنظمة الملكية العربية الرافعة راية الإسلام، ومن اليسار تحدي الجمهوريات التي تصف نفسها بالشعبية والتي يديرها عسكريون غيورون على السيادة الفتية للدول التي ورثوها.

وما كان في مقدور مصر، بيزنطة العرب في القرن العشرين، أن تحول دون تكرار ما حدث في بدايات المسيحية، أي تفجر الانشقاقات المتتالية في الأقاليم العائدة إليها في الشرقين الأدنى والأوسط. ويصدق هذا على شمالي افريقيا حيث تتبنى دول هذه المنطقة، المملكة المغربية وجمهورية الجزائر الشعبية والجمهورية التونسية، مفاهيم خاصة للغاية بصدد الوحدة العربية. وحده القذّافي سيتطلع في زمن لاحق إلى الجمع بين العقيدة القويمة والانشقاق: فهو سيكون ناصرياً، أي وحدوياً عربياً، وفي الوقت نفسه يساروياً وداعية للوحدة الإسلامية.

•

ووسط أجواء من الحرب الباردة الحادة، بين الأنظمة العربية، بدأت لقاءات ملوك الدول العربية ورؤسائها على مستوى القمة منذ عام 1964، بهدف الوصول إلى اتفاق على

حدّ أدنى يحول دون تفاقم الأوضاع إلى حد المواجهة وانفلات زمام المبادرة من أيدي القادة لينتقل إلى القوى «الشعبية»، التي لا يعود ضبطها في هذه الحال ممكناً. وفعلاً كانت جماهير العواصم العربية في الستّينات مسيَّسة إلى حد عالٍ بفعل وسائل الإعلام الرسمية وانتشار جهاز الترانزستور. وقد رأينا فاعلية هذا التسييس عند استقالة عبد الناصر (المتراجع عنها) عام 1967 وعند وفاته عام 1970.

وخلال الستينات كان الضباط العرب شديدي الحساسية في ما يخصّ مسألة السيادة؛ ومع تدعيم سيطرتهم على الدولة تزايدت هذه الحساسية. ولهذا ما كان لليساروية العربية، التي هي فلسطينية ولبنانية بوجه خاص، أن تنمو فعلياً على أرض الواقع في مصر وسوريا والعراق. ولن يقيَّض لهذه اليساروية أن تُمارس إلّا في الأردن ولبنان، أي في بلدين لا يحكم فيهما الضباط ولا تتسم فيهما تقاليد السلطة بالقوة التي تتسم بها في الأقطار الأخرى. وأرجح الظن أن الحركات الفلسطينية تبنت اليساروية بسهولة لأنها تعيش بلا دولة. وفي أي حال لن يستطيع الفدائيون الفلسطينيون، ليس في سوريا ومصر والعراق فحسب، بل حتى في الجزائر وليبيا، أن يختلطوا بالسكان وأن يتجولوا بالسلاح وأن يلعبوا دوراً سياسياً مباشراً كما فعلوا في الأردن ولبنان. فوق ذلك، خلال مواجهات «أيلول الأسود» في الأردن بين جيش الملك حسين والمنظمات الفلسطينية، لم تطلق كتائب الجيش العراقي، الموجودة في الأردن، دعماً للمملكة في مواجهتها مع إسرائيل، طلقة واحدة لمصلحة الفلسطينيين، مع أنهم المدللون باعتبارهم «رأس حربة» القوى الثورية العربية وطليعتها. وكذلك أن الدبابات السورية المعدودة التي اجتازت الحدود مع الأردن لنجدة الفصائل الفلسطينية سرعان ما انسحبت، في غياب الغطاء الجوي الذي رفض أن يوفّره اللواء حافظ الأسد، الذي كان قائداً للطيران ووزيراً للدفاع، والذي تمكن، بعد أشهر قليلة، من إقصاء الفريق «اليساروي» في الحكم السوري إقصاءً نهائياً، فتنفست الأنظمة العربية الأخرى الصعداء.

مجادلة مجهَضة:

حرب عصابات أم جيوش نظامية؟

لم تقتنع الدول العربية إطلاقاً (ربما باستثناء الجزائر) بإمكان تحرير فلسطين عن طريق حرب شعبية. فغداة هزيمة حزيران/يونيو 1967، خصص محمد حسنين هيكل، وهو من ألمع الأسماء في الصحافة العربية ونجيّ عبد الناصر والناطق شبه الرسمي باسمه، افتتاحيات عدة في الأهرام، كبرى صحف القاهرة، لمحاولة البرهان على عبثية تطبيق النموذج الفيتنامي على الصراع العربي-الإسرائيلي. ومما احتج به هيكل أن الشرق الأوسط لا توجد فيه أدغال

لتأمين الحماية، بل مجرد صحارى مكشوفة لا يمكن أن تجد فيها وحدات رجال العصابات أي ملجأ، ويسهل تالياً على الطيران المعادي كشف أمرها فوراً. وبالمقابل، فإن الجيوش النظامية المجهّزة تجهيزاً مناسباً بالتكنولوجيا العسكرية المتطورة هي وحدها التي تستطيع، على ما ارتأى هيكل، أن تواجه الجيش الإسرائيلي الذي بنى تفوّقه على الاستعمال الفعّال للتكنولوجيا العسكرية الأكثر حداثة. وقد دحضت جبهة البوليساريو[1] بعد ذلك ببضع سنوات هذا التحليل الضارب إلى التبسيط والسطحية بخوضها حرب عصابات ناجحة ضد جيش نظامي في قلب الصحراء الغربية. كما قدمت حرب العصابات في ظفار على حدود اليمن الجنوبية وسلطنة عُمَان، وذلك قبل أن تنطفئ تحت ضربات الازدهار النفطي، دليلاً آخر على أن الأدغال ليست شرطاً ضرورياً لخوض حرب أنصار. ناهيك عن أن فشل حرب الأنصار في أميركا اللاتينية سيثبت أن الأدغال ليست حتى شرطاً كافياً.

والواقع أن المساجلة حول دور كل من الجيش النظامي وحرب العصابات في الصراع العربي-الإسرائيلي هي على الأخصّ خصومة ذات طابع داخلي بالنسبة إلى المجتمع العربي. ولهذا لم تكن قط جوهر المشكلة على الصعيد العسكري. ولأن أية حرب أنصار لا بد أن تؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى إعادة النظر في القيم والبنى الاجتماعية، فالموضوع الحقيقي للرهان بالنسبة إلى المجتمع العربي هو الحفاظ على الهرمية الاجتماعية القائمة أو تغييرها. ناهيك عن أن التشديد على ضرورة امتلاك التكنولوجيا الأكثر تطوراً لمواجهة الجيش الإسرائيلي بنجاح يتيح للمؤسسة السياسية-العسكرية العربية أن تلقي تبعة عجز الجيوش العربية على عاتق الأمم الصناعية الصديقة الكبيرة. وقد كان عبد الناصر أشار فعلاً، وهو يستخلص العبر من هزيمة عام 1967، إلى تدنّي مستوى التجهيز التكنولوجي للجيوش العربية بالمقارنة مع تجهيز الجيش الإسرائيلي. ومنذ ذلك الحين بات نقص التجهيز العربي يُعدّ باستمرار لا عامل التخلّف العسكري فحسب، بل كذلك عامل التخلّف الاقتصادي والاجتماعي.

إن هذه الحجة مريحة للغاية، لأن النتيجة التي تترتب عليها هي أن مسؤولية التخلف العسكري العربي تقع على عاتق الدول العظمى، لا على عاتق المجتمع العربي ذاته. فالولايات المتحدة تسرف في إمداد الجيش الإسرائيلي بأحدث مبتكرات التكنولوجيا العسكرية وأكثرها تطوراً وتعقيداً، بينما يقتّر الاتحاد السوفياتي في إمداد الجيوش العربية بمعدات فات أوانها تكنولوجياً. وبعد عبد الناصر تذرّع السادات بالحجة ذاتها وغالى بها إلى حد قطع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، ما أعطى صدقية كبيرة لوجهة نظر اليمين في المساجلة القائمة. وبعد بضع سنوات سيتخذ الجزائريون بدورهم، في نضالهم من أجل تصنيع متسارع

---

(1) حركة تحرير الصحراء الغربية وريّو أورو.

الوتائر، من أسطورة التخلّف «التكنولوجي» ذي المصدر الخارجي الصرف حجة دامغة لتدعيم مطالبهم تجاه العالم الرأسمالي، مع أن حجة كهذه من شأنها أن تدفع بسهولة بأصلب اليساريين عوداً نحو معسكر اليمين.

وهذه الدعوى هي التي تبرر، إذا ما مضينا بها إلى أقصى منطقها، تقرّب البلدان العربية من الولايات المتحدة على الصعيدين السياسي والعسكري. فبما أن هذه الأخيرة تضمن لإسرائيل على الدوام تفوقاً نوعياً على الجيوش العربية بما تمدها به من عتاد عسكري رفيع التطور تكنولوجياً، خلافاً لما يفعله السوفيات مع العرب، فإن الباب الوحيد الذي يبقى مفتوحاً أمام الدول العربية هو التقارب مع الولايات المتحدة الأميركية. ثم إن من شأن خطوة كهذه أن تؤدي إلى تفاهم متبادل يبطل حاجة الولايات المتحدة إلى انتهاج تلك السياسة المسرفة في تأييدها لإسرائيل والمجحفة بحق الدول العربية. وهنا أيضاً فتحت تنظيرات هيكل، الممثل الأصيل لطبقة الضباط المصريين الحاكمين، الطريق أمام سياسة جرى انتهاجها تدريجياً منذ عام 1967، ثم بوتيرة متسارعة منذ الحرب العربية-الإسرائيلية عام 1973.

والحال أن الجيش المصري هو الذي افتتح حرب 1973، على الرغم من تخلفه التكنولوجي، وَعَبَر قناة السويس، مجترحاً بذلك إنجازاً حقيقياً على صعيد التقنية العسكرية كان العديد يعتقد أنه عاجز عن القيام به. ولقد كان هذا الحدث وحده قميناً بأن يضع أسطورة «التكنولوجيا» من جديد موضع تساؤل. لكن شيئاً من هذا لم يتم، فالنقاش على الصعيد العسكري لا يعني أحداً؛ وإنما جانبه السياسي-الاجتماعي هو المهم، وعلى هذا الصعيد كانت المسألة قد حُسمت منذ زمن بعيد. ذلك أن القوى الاجتماعية الفاعلة في الوطن العربي، شأنها في ذلك شأن القوى المماثلة لها في كل مكان آخر من العالم، حتى في الصين الماوية، لا تحبّذ فكرة «الجماهير الشعبية» التي قد تتحوّل إلى قوة فاعلة، فتطيح النظام العسكري القائم وتنتظم في مجالس ثورية وتشن حرب أنصار تقضي على الامبريالية، وتالياً على ربيبتها إسرائيل، وكذلك على القوى الرجعية العربية التي لا تستمدّ حيويتها إلّا من الإمبريالية.

هذه الدعوى «اليساروية»، التي كثيراً ما رُددت على مستوى الخطاب، ما وجدت لها قط ركيزة اجتماعية لتضع مفترضاتها موضع التطبيق العملي خارج نطاق المجموعات الرومنسية الثورية من اليسار الفلسطيني، تلك المجموعات التي راحت تنسّق مع الأجنحة اليسارية الأكثر تطرفاً في الغرب واليابان، من أجل تنفيذ عمليات باهرة للأنظار أكثر مما هي فعّالة سياسياً. وعلى هذا النحو، لئن بدت الناصرية خلال تلك الفترة ذات توجّه جذري في مواجهة قوى اليمين المحافظة والمتطرفة، فقد بدت محافظة بدورها في مواجهة الخطاب اليساروي.

نهاية الراديكالية؟

سجلت نهاية الستينات وبداية السبعينات لا إزالة اليساروية فحسب، بل كذلك أفول نجم الراديكالية اليسارية الناصرية والماركسية على حد سواء. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 1970، عندما أصبح حافظ الأسد أقلياً في هيئات الحزب الذي أخذ عليه، بخاصة، عدم السماح للجيش بأن يتدخل بفعالية إلى جانب الفلسطينيين في الأردن، استولى الأسد على السلطة، فأزاح الجناح اليساري المتطرف من الحزب وباشر انتهاج سياسة معتدلة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فكسر بذلك عزلة سوريا على المستويين العربي والدولي، وهي العزلة التي زجت بها يساروية الدولة خلال السنوات 1966-1970. وهكذا ستفاوض سوريا في 1973-1974 هنري كيسنجر، وستوقّع اتفاقاً لفضّ الاشتباك مع الإسرائيليين، وستستقبل الرئيس نيكسون في زيارة رسمية.

على الصعيد الداخلي ألغى الفريق الأسد، لكن بحذر أكثر بكثير مما فعل الرئيس السادات في مصر، بعض الاجراءات الاقتصادية التي كانت في المرحلة السابقة قد ضيّقت الخناق إلى أبعد حد على القطاع الخاص، وقد خفّف بوجه خاص القيود المفروضة على الاستيراد، ما أتاح للطبقة التجارية السورية أن تعاود ازدهارها، فحصل بذلك على دعم ملموس من قبل صغار التجار في أسواق دمشق، إضافةً إلى البقية الباقية من البورجوازية الكبيرة. كذلك جرى توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية من جديد نحو غربي أوروبا الرأسمالية. وقد ترافق هذا الانفتاح الاقتصادي الرزين وغير الصاخب والمدروس بدقة مع انفتاح سياسي، مدروس هو الآخر بدقة، تمثل بتشكيل جبهة وطنية ضمت، تحت قيادة حزب البعث، القوى الناصرية والحزب الشيوعي.

على أن الانزلاق السياسي العام باتجاه اليمين أخذ أحياناً في أنحاء أخرى من العالم العربي أشكالاً صاخبة. ففي تموز/يوليو 1971 تم في السودان، وبتواطؤ مع السادات والقذافي المعادين للماركسية، إحباط انقلاب كان دبّره ضباط ماركسيون. وقد قام الرئيس السوداني، بعد فشل الانقلاب، بعملية قمع رهيبة ضد الحزب الشيوعي السوداني، الذي كان من أنشط الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي. وبذلك تدعّم موقف اللواء جعفر النميري، وكان استولى على الحكم في أيار/مايو 1969، بعد أن أزاح المدنيين الذين أفلحوا، منذ عام 1964 وعلى أثر ثورة شعبية، في انتزاع مقاليد السلطة من العسكريين. وتقرّب النميري منذ ذلك الحين من السعوديين. أما العقيد القذّافي، الذي أطاح الملكية الليبية في الفاتح من أيلول/سبتمبر 1969، فقد ترسّخت سمعته كعدو لدود للاتحاد السوفياتي وللماركسية، بعد

الدور الذي أداه في إحباط انقلاب الضباط الماركسيين في السودان[1]. وتقرّب السادات بدوره من السعوديين، منذ وصوله إلى رئاسة الدولة. ولئن وقّع، بطرف قلمه، معاهدة تعاون وصداقة مع الاتحاد السوفياتي في أيار/مايو 1971، بعد أن أبعد الشخصيات التي كانت تعتبر مؤيدة للسوفيات عن الجهاز السياسي المصري، فإنه لم يتوانَ بعد عام واحد تقريباً عن طرد جميع الخبراء العسكريين السوفيات العاملين في مصر.

هكذا تبدلت الصورة السياسية للعالم العربي تبدّلاً ملحوظاً في مطلع السبعينات، فقد اختفت اليساروية اختفاء شبه تام من سوريا والأردن، وأصبحت الماركسية في قفص الاتهام في أماكن عدة، في مصر والسودان وليبيا. ولم يُبْدِ العراق هو الآخر تساهلاً مع الشيوعيين. وانعطفت سوريا إلى اليمين، أما الجزائر التي حاولت جاهدة خلال الأعوام 1967-1970 دفع عرب المشرق باتجاه التصلب، حاثّة إياهم على عدم القبول بوقف إطلاق النار وعلى تسليح الفلسطينيين وعلى محاربة الرجعية والإقطاع العربيين، فقد انكفأت نحو الداخل وكرّست طاقاتها كاملة لإنجاح تجربتها في التصنيع المتسارع، بعد أن قلّل من عزيمتها ذلك الانعطاف نحو اليمين، الذي بدأ بمؤتمر الخرطوم.

مع هذه التحولات شرعت الأنظمة العسكرية العربية تدخل مرحلة من الاستقرار المدهش. فجميع القادة الذين تسلموا مقاليد السلطة في مطلع السبعينات كانوا لا يزالون في مواقعهم في مطلع الثمانينات: حافظ الاسد في سوريا، القذافي في ليبيا، السادات في مصر، النميري في السودان، صدام حسين في العراق. وفي تونس تمّ إبعاد بن صلاح عام 1969، الذي كان يدعو إلى تطبيق نوع من الاشتراكية في مجال الزراعة، وتدعّم توجُّه النظام الموالي للغرب. وفي الجزائر فرض بومدين نفسه كرجل الإنضباط والجدية الاقتصادية، على النقيض من الاتجاه الشعبوي غير المنظّم لبن بلة الذي كان ما يزال معتقلاً[2]. ولا جدال في أن الدينامية التي جعلت من البلدان العربية أرض الانقلابات العسكرية ذات الدلالات السياسية والإيديولوجية قد اضمحلت وتلاشت. فإذا ما استثنينا الحركة الطلابية اليسارية في مصر حتى عام 1973، لوجدنا أن الرأي العام العربي قد أخلى خشبة المسرح السياسي، وأن جماهير المدن التي كانت تدعم تحركات الضباط الباحثين عن السلطة قد أخلت حلبة المسرح السياسي.

---

(1) فوق البحر الأبيض المتوسط، وقريباً من الأجواء الليبية، أجبر سلاح الطيران الليبي الطائرة التي كانت تقل ضباط الانقلاب من لندن إلى الخرطوم على الهبوط في طرابلس، ومن ثم جرى تسليمهم إلى السلطات السودانية التي بادرت إلى إعدامهم.

(2) أطاح العقيد بومدين حكم بن بلة في 19 حزيران/يونيو عام 1965.

وكان آخر مواقع اليسار في عالم ينعطف نحو اليمين يتمثل ببعض الشبيبة اللبنانية المتعاطفة مع الثورة الفلسطينية ومع ثورة ظفار التي يدعمها اليمن الجنوبي، الذي فاز باستقلاله عام 1967 بفضل حرب أنصار شُنّت ضد الجيش البريطاني المحتل. وهنا على الأقل يمكن القول بأن اليسار المتطرف انتصر بعد أن تمكّنت الجبهة القومية للتحرير، ذات الاتجاه القومي العربي الجذري، من إقصاء جبهة تحرير اليمن الجنوبي المحتل، التي تدعمها مصر. ولسوف تعمل الجبهة القومية للتحرير، بعد أن انعطفت بشكل متزايد نحو اليسار في ممارستها للسلطة، على تحويل اليمن الجنوبي إلى كوبا العالم العربي، يحاصرها من جميع الجهات مجموع بلدان شبه الجزيرة العربية التي يشق عليها أن تقبل بجمهورية ماركسية شعبية في قلب منطقة إسلامية ملكية وسلفية.

في الواقع كان النفط قد اقتحم منذ ذلك الحين حياة المجتمع العربي، كما أثبت ذلك مؤتمر الخرطوم؛ ولسوف يصير منذ ذلك الحين فصاعداً هو الطاغية الحقيقي والوحيد في هذا المجتمع، فيلتهمه شيئاً فشيئاً وبصورة أكيدة، ولسوف يحيي هذا النفط رميم السلفية الدينية القديمة التي كان يسود الاعتقاد بأنها اختفت إلى الأبد، ولسوف يقصم صلب التراث الثوري العربي، ويخنق الطبقات الأكثر حرماناً من المجتمعات العربية، ويفسد الطبقة المثقّفة، المشغوفة بالمثاليات الراديكالية، فإذا بها تُمْسَخ إلى مجرد أبواق فارغة ورنانة تردد النزعة الإنسانوية والأفكار التبسيطية والغريبة ذاتها لحكام البلدان النفطية، سواء أكانوا من ملوك يدعون إلى تطبيق الشريعة الدينية أم ضباطاً جمهوريين يبحثون عن طريق ثالث وأصالة مفقودة.

وبعد الآن لن يكون ورثة المرحلة التاريخية الآفلة، مرحلة الملحمة الناصرية والحلم اليساري الرومنسي، سوى صورة كاريكاتورية باهتة في غالب الأحيان للأبطال الذين رحلوا. ولسوف نلتقي هؤلاء الورثة في الحركة الوطنية اللبنانية وفي حركات المقاومة الفلسطينية المسلحة التي أعيد بناؤها في لبنان، ولدى بعض الحكّام ممن سيعلنون تصميماً لفظياً على التصدي للتنازلات أمام الامبريالية والصهيونية كما تجسدت في اتفاقات كمب ديفيد. وفي كل الأحوال، سيكون ورثة الأبطال هؤلاء بلا جمهور على صعيد الرأي العام العربي، لأن لعبة الأقنعة لم تعد تنطلي على أحد، ولأن المجتمع العربي المرهق، المتخم بالنفط، الغارق في التضخم والمضاربات المالية والصفقات التجارية التي أطلق النفط عفريتها من قمقمه، ما عاد يستطيع التنطّح لأي دور سياسي. ولكن ربما كان يصح القول أيضاً بأن ورثة الأبطال أولئك ما ورثوا إرثاً يذكر. فالخطاب الناصري قد مات مع صاحبه. واليساروية ماتت في 1968-1969 في أدغال أميركا اللاتينية وفي شوارع باريس، ومع شيخوخة ماوتسي تونغ. أما ذلك الانقطاع الثقافي الذي كان الخطاب الناصري يحاول أن يسدّ خواءه بالتربية الذاتية فقد راح شأنه يتفاقم، بفعل النفط، بسرعة مذهلة.

الفصل الثامن

صعود الطغيان النفطي
الذي لا يُقاوم
1945–1973

لم يعرف المجتمع العربي، حتى نهاية الستينات، سوى طغيان الفقر. وابتداء من ذلك الحين بات عليه أن يتماشى مع طغيان الغنى، لكن ليس ذلك الغنى الذي يتأتى من ثورة صناعية، من ذلك المجهود الخارق الذي يبذله مجتمع ما على نفسه لينفلت من إسار حتميات الطبيعة، بل الغنى الذي هو من نتاج الفقر والتخلف بالذات.

بدأ اكتشاف النفط في الشرقين الأدنى والأوسط مع إطلالة القرن العشرين. بيد أن استغلاله على نطاق واسع يعود إلى الأربعينات؛ ولم تتكشف أهميته الحاسمة بالنسبة إلى اقتصاد الدول الصناعية إلّا في نهاية الستينات وبداية السبعينات. فبدءًا من ذلك الحين ستتوالى الأحداث السياسية والنفطية بسرعة مدوّخة، نظير آلة أصابها هياج الجنون فما عاد في مستطاع أحد إيقافها. غير أن الأمر، إن لم يتعدَّ ـ بالنسبة إلى الغرب ـ أزمة اقتصادية، مهما تكن خطورتها، فإن دفق العائدات النفطية سيتخذ في الشرق، في السبعينات، شكل سيل جارف يهدد باقتلاع كل ما يعترض سبيله.

وللأسف الشديد وُلد هذا الطغيان النفطي، كارثة العرب الجديدة، من الغرب الذي ربطته مجدداً بالشرق علاقة غير متكافئة، وإن كان يعسر هذه المرة تمييز السيد من المسود فيها. ولهذا لا مناص من إجراء استقصاء يتناول بلدان النفط، قبل التصدّي لأي محاولة للتشخيص. إن استقصاء كهذا سيصطدم من دون ريب بكثير من الأفكار المكتسبة والرواسم الدعائية.

الغرب ومخالفته للعقلانية الاقتصادية

لا يمكن أن يفهم المرء أياً من جوانب «أزمة الطاقة» من دون التذكير ببعض المعطيات الأساسية. فالثورة الصناعية الكبرى في الغرب يرمز إليها بالفعل اكتشافان عظيمان: الآلة البخارية والكهرباء، وهما اكتشافان يجلوان للعيان الرابطة الأساسية القائمة بين الحرارة والطاقة، إذ إن هذه الأخيرة تتيح تحريك آلات تنوب مناب الطاقة البشرية. ومن هذه العلاقة تنبع كل قوة الغرب المعاصر وثروته. ولا جدل في أن مأثرة الغرب تكمن في إيضاحه تلك العلاقة، في سياق فضول نهم، استولى عليه منذ القرن السادس عشر ولم يعد يفارقه إلى اليوم.

لقد كان القرن التاسع عشر قرن الطاقة المولَّدة من الفحم الوفير في بلاد الغرب. أما القرن العشرون فهو قرن الطاقة النفطية التي كان الأميركيون أول من شرع باستغلالها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكان النفط ما يزال يافعاً حينما فاحت منه رائحة الاحتكار، إذ إن أول قانون مضاد للتروستات صدر عام 1890، وكان يرمي إلى تفكيك أوصال امبراطورية آل روكفلر النفطية. وقد أتاح هذا السياق التاريخي عينه، بعد زهاء قرن من الزمن، تحميل العرب بسهولة وزر خطايا «الشقيقات السبع» الشهيرات، أي الشركات النفطية السبع الكبرى التي يتألف منها الكارتيل الغربي[1].

فمن خلال عملية مماثَلة سطحية، بل جد تعسفية، اعتبر الرأي العام الغربي أن البلدان المصدِّرة للنفط والمنتمية إلى «الأوبيب»، وتعدادها ثلاثة عشر[2]، هي بمثابة المعادل لكارتيل «الشقيقات السبع» الشهير الذي سيطر طيلة خمسين عاماً على السوق النفطية العالمية، ملحقاً بمستخدمي الطاقة أضراراً جمة. في الواقع إن التأميمات النفطية الجزئية أو الكلية في أثناء السبعينات مكَّنت البلدان النفطية الفقيرة من إعادة آبار النفط إلى الحيِّز القانوني لسيادتها كدول؛ بيد أنها لم تجعل من البلدان المصدِّرة للنفط سيدة السوق العالمية للطاقة، ولا حتى كارتيلا؛ إنما جعلت منها فقط وريثة الأخطاء التاريخية الفادحة التي اقترفتها «الشقيقات السبع»، وبصورة أعم الاقتصادات الغربية التي لا تعدو الاحتكارات النفطية أن تكون إفرازاً لها ليس إلّا. والنفط، في الواقع، ليس مجرد عملية استخراج، بل هو أيضاً بحث وتنقيب

---

(1) هي الشركات التالية: ستاندارد أويل أوف نيوجرسي (الأميركية)، شل (الإنكليزية-الهولندية)، بريتيش بتروليوم (الإنكليزية)، غولف (الأميركية)، تكساسو (الأميركية)، ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا (الأميركية)، سوكوني-موبيل أويل (الأميركية).

(2) الجزائر، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الأكوادور، اندونيسيا، الغابون، الكويت، العراق، ليبيا، نيجيريا، قطر، فنزويلا، إيران. لمزيد من التفاصيل عن الأوبيب، راجع الملحق 5.

ونقل وتسويق وتكرير وتوزيع. وعليه، فإن البلدان العربية النفطية، مشتركة مع البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة الأوبيب، لا تتحكم تحكماً مباشراً، بعد كل التأميمات، إلّا بوتائر الاستخراج. ولن تتوصل أبداً إلى تنسيق مستويات الإنتاج في ما بينها، وهي في الواقع لا تسعى إلى ذلك. فهذا أمر يمسُّ سيادة الدولة، ولقد رأينا كم أن هذه السيادة شديدة الحساسية.

أما في ما يخصُّ أعمال البحث والتنقيب والنقل والتسويق، فإن دول الأوبيب تابعة كليّاً للشركات النفطية في البلدان الصناعية، التي احتفظت بسيطرة من دون منازع، وهي سيطرة تقرّ لها بها الدول المنتجة نفسها. إذن فسحب تسمية «الكارتيل» على الأوبيب، بعد أن كانت تطلق تاريخياً على «الشقيقات السبع»، أمر فيه الكثير من العسف والتجاوز اللغوي المستخف؛ ومع ذلك راج استعمال هذه اللفظة لأنها تتيح ضمنياً تحميل العرب وزر جميع العثرات الاقتصادية للبلدان الصناعية، فكيف لا يستفاد من ذلك!

هذا علماً أن ملف الطاقة حافل بالإثبات الدامغ عن مسؤولية الغرب. فهو ليس ملفاً لنهب أثمن موارد الشرق فحسب، بل كذلك ملف التبذير وسوء التسيير في البلدان الصناعية. معنى ذلك أن النفط، مثله مثل الفحم، مصدر طاقة غير متجدد، وتبذيره هو بمثابة جريمة اقتصادية لا مناص من أن تظهر عواقبها على المدى الطويل. ولقد انكشفت على الملأ فعلاً في السبعينات: طبعاً إن مناضلة بلدان الأوبيب المندرجة في السياق العام لتصاعد المطالب الاقتصادية للعالم الثالث، والانقطاعات الجزئية والمؤقتة في إمدادات النفط التي رافقت الأحداث المهمّة التي شهدتها المنطقة في عامي 1973 و1979، قد عجلت بتعرية اختلالات التوازن في السوق العالمية للطاقة. لكن لم يكن ثمة مناص من ظهور اختلالات التوازن هذه، لأن وتائر تزايد الاستهلاك النفطي في البلدان الغربية تضخمت تضخماً مفرطاً في أثناء الستينات، فيما كان الانتاج تلهث أنفاسه، سيما في الولايات المتحدة الأميركية.

إن الفاجعة هي سياسية، رمت إلى تأمين الطاقة النفطية بأبخس الأسعار، ما أجبر البلدان الأوروبية على الشروع في إغلاق العديد من المصانع التي تعمل بالفحم، بعدما توقف مصدر الطاقة هذا عن أن يكون مجزياً من الناحية المالية؛ فعندما تكون كلفة استخراج البرميل من نفط الشرق الأوسط لا تتعدى 10 سنتات، فإنها لا تترك لأي مصدر آخر من مصادر الطاقة مجالاً للمنافسة. ثم إن الشركات النفطية، التي كانت تبيع النفط بين عامي 1945 و1970 بمعدل دولارين للبرميل الواحد، كانت تحقق أرباحاً إضافية فاحشة. وفي النشوة هذه ما كان الغرب ليعير المستقبل أي اهتمام. فالعالم الثالث كان يبدو وكأنه خزان هائل لموارد الطاقة البخسة الثمن، سيّما في الشرق الأوسط. ولم يُعْنَ أحد بتوقّع المستقبل.

كان لا بد من انتظار نهاية الستينات حتى تدقّ مجموعة من الشخصيات الغربية ناقوس

الخطر بشأن التوترات المقبلة على صعيد الاقتصاد العالمي، جراء النمو الاقتصادي المفرط والتبذيري للغرب، وبمقابل ذلك موارد ناضبة[1]. بيد أن هذا الإنذار جاء متأخراً، لأن غليان الاقتصادات الغربية بلغ في مطلع السبعينات درجة كان لا بد معها من أن تظهر منذ ذلك الحين ضغوط تضخمية بالغة في البلدان الصناعية، وأن ترتفع أسعار المواد الأولية ارتفاعاً جنونياً. ثم إن الحظر النفطي الجزئي، الذي فرضته البلدان العربية المصدّرة للنفط إثر نشوب الحرب العربية-الإسرائيلية الرابعة في تشرين الأول/أوكتوبر 1973، تسبب بتفجير السوق النفطية التي كانت تعاني في السابق من اختلال في التوازن، جراء الارتفاع الكبير في مستوى الطلب منذ سنوات عدة[2].

وعندما بادرت بلدان الأوبيب إلى تحديد أسعار النفط من جانب واحد، فرفعت سعر البرميل إلى 5,11 دولارات في 16 تشرين الأول/أوكتوبر 1973، ثم إلى 11,65 دولاراً في 23 كانون الأول/ديسمبر 1973، لم تفعل سوى تصحيح الأسعار وإعادتها إلى حقيقتها في قطاع الطاقة العالمي. وما كانت لتتوصل إلى هذا التعديل لولا ذلك الاختلال المتزايد في التوازن على مرّ السنوات بين العرض والطلب، وهو الاختلال الذي كان التسيير اللامسؤول للشركات النفطية قد حجبه عن الأنظار.

الأوبيب: نقابة مناضلين
أم ميزان لحرارة سوق الطاقة العالمية؟

الحاصل أن الأوبيب لم تكن إلى ذلك الحين سوى نقابة فقراء، فلا يعير أقوياء هذا العالم مطالبها التفاتاً. فهي عندما أنشئت في عام 1960، بمبادرة من فنزويلا، كان أول مراميها الحدّ من تدني أسعار النفط جراء تنامي وفرة الموارد المكتشفة، التي تستثمرها الشركات النفطية في البلدان الأعضاء في المنظمة. وكانت تهدف أيضاً إلى تحسين مردود الضريبة النفطية الضئيلة، التي تفرضها الدول الأعضاء على أرباح الشركات. وقد بقي نشاط الأوبيب حتى نهاية الستينات عقيماً، في ظل غياب سياسة متفق عليها للحد من الانتاج. وخلال تلك الفترة كانت المنظمة أشبه بنقابة لصغار أصحاب الريوع من ملاكي الريف، ممن يحاولون حماية قدرتهم الشرائية الهزيلة في مواجهة دينامية مسيّري الموارد النفطية ومستثمريها

---

(1) المقصود نادي روما الذي نشر أول تقرير له عام 1978 تحت عنوان لا يخلو من إثارة: فليتوقف النمو؟ صدر عن دار فايار للنشر في باريس.

(2) سترد تفاصيل حول هذا الحظر النفطي وبعده الحقيقي في الفصل التاسع.

وقوّتهم، أي في مواجهة الشركات النفطية الغربية. ولم تكن اتجاهات السوق آنذاك قد انقلبت، ولم تكن النزعة النضالية الاقتصادية للعالم الثالث قد شهدت انطلاقتها الجديدة.

وفي الواقع، إن الحرب العربية-الإسرائيلية لعام 1967 هي التي فتحت الباب أمام انقلاب الوضع في مجال الطاقة العالمي. وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى على أرض سبق لنا استكشافها، سيما أن خيط الأحداث يقودنا من جديد إلى قناة السويس، خط سير المواصلات الاستعماري القديم الذي يربط بين الشرق والغرب والذي كان العامل المحرك في الخمسينات ليقظة مصر، وبعدها سائر البلدان المقهورة في أفريقيا وآسيا. فبعد إغلاق قناة السويس جراء الاحتلال الإسرائيلي، ارتفعت في البداية تكاليف شحن النفط. وقامت سوريا من جهتها في عام 1969، ثم في عام 1970، بإغلاق أحد خطي أنابيب النفط، وهو ذاك الذي يبدأ من السعودية ويصب في صيدا بلبنان، ماراً بالأراضي الأردنية والسورية[1]، فتوقف ضخُّ ما يناهز 25 مليون طن سنوياً إلى أوروبا، أي إلى سوق كانت قد ظهرت فيها أصلاً بعض الاضطرابات. وارتفعت الأسعار، وحصلت سوريا على زيادات متتالية في عائدات مرور النفط بأراضيها. والحق أن «اليسارية» كانت هنا مجزية.

ثمة عوامل أخرى لعبت دورها؛ وهي تنمّ عن وعي متنامٍ لما تعانيه هذه البلدان المستغَلة، الغنية بالطاقة والفقيرة بالإمكانيات الاقتصادية، من سلْب ونهب. فليبيا، حيث آلت مقاليد السلطة إلى القذّافي، اتبعت منذ عام 1970 سياسة نفطية حقيقية، ففرضت في بادئ الأمر على الشركات الأجنبية تخفيض وتائر الاستثمار، لأن الشركات العاملة في ليبيا كانت تضخ النفط بمعدلات من شأنها الإضرار بالآبار. ثم أمّم القذّافي بعد ذلك التوزيع الداخلي، وأفلح في زيادة المردود الضريبي النفطي ومستوى الأسعار، إذ إن استثمار النفط في ليبيا لم يكن تحت سيطرة شركات الكارتيل، إنما بين أيدي الآتين حديثاً إلى العالم النفطي الغربي، أي «المستقلين»، وكانوا بخاصة الطليان والفرنسيين، وكذلك الأميركيين. وهكذا ارتسمت في الأفق معالم تحرك جديد: فظهرت بوضوح ضرورة صيانة أفضل لحقول النفط، كما فتح ملف التأميمات. وكان هذا الملف قد أودع طي النسيان منذ أن حاول الدكتور مصدق ـ وكان من كبار الشخصيات البورجوازية الوطنية في إيران ـ السيطرة على عملية الإنتاج النفطي في عام 1951، ما استدعى تدخلاً مباشراً من جانب وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لإعادة الأمور إلى نصابها، أي مواصلة نهب موارد إيران.

وضمن إطار مقدمات التحرر النفطي هذه ينبغي أن ندرج أيضاً الإجراءات التي اتخذها اللواء عبد الكريم قاسم في العراق عام 1961 والقاضية باستعادة الامتيازات النفطية غير

(1) الخط الثاني لأنابيب النفط الذي يجتاز سوريا هو ذاك الآتي من العراق.

المستثمَرة. وقد كان من نتائج هذا القرار أيضاً مبادرة الشركات المستثمِرة، التي ستهمل مطولاً تطوير الموارد النفطية في هذا البلد، إلى فرض نوع من «الحجر» عليه. وكان ذلك بمثابة تحذير آخر برسم البلدان النفطية المتخلفة، وقد ساورتها الرغبة آنذاك في إبداء قدر أكبر من الاهتمام بمواردها الطبيعية.

قطبان نفطيان: بومدين وشاه إيران أو هاجس التحديث المتسارع

يعود الفضل الأول في النَفَس الجديد الذي هبّ على منظمة الأوبيب وأتاح لها أن تتنبه للانقلاب الذي كان لا يزال غير منظور في اتجاهات السوق وأن تستفيد منه إلى أقصى حدود الإفادة، إلى كل من القيصر الجزائري، الرئيس بومدين، والقيصر الإيراني، المتنكر في ثوب عاهل - إذ لم يكن الشاه سوى ابن ضابط اغتصب عرش قاجار[1] في مطلع القرن العشرين - يحلم بالعظمة ويتطلع إلى تحديث متسارع. فقد قام بين النظامين ضرب من تضامن خفي فعال وإيجابي، فلعبا متضافرين لا لعبة النفط فحسب، بل كذلك لعبة إصلاح النظام الاقتصادي العالمي في جملته. وكانت الغاية الوحيدة التي ينشدانها الدخول بأسرع ما يمكن في دوائر الازدهار الغربي عبر التحديث المتسارع لبلديهما اللذين كانت الغالبية الساحقة من سكانهما تتألف، حتى النصف الثاني من القرن العشرين، من الفلاحين.

ناهيك عن أن الشاه كان يحلم بإعادة بناء أمبراطورية قورش[2] بكل هالتها من المجد. فكان مبتغاه أن يحل محل انكلترا الآخذة بالتراجع، وبصورة أعمّ محل الغرب الذي تآكلت مواقعه، ليصير هو الحارس والسيد في الشرق الأوسط، ذلك المفترق الاستراتيجي الدولي والخزان الكبير لموارد الطاقة التي يتوقف عليها مستقبل العالم. ولئن كان بومدين أكثر تواضعاً، من المنظور السياسي، فما كان يقل عن الشاه شغفاً بالحداثة والتكنولوجيا والتصنيع. وكرجل نظام وعمل مخطط، رفض اتجاه بن بلّة الشعبوي والصاخب، وسعى إلى تنظيم تصاعد مطالب العالم الثالث وصبّها في مجرى واحد وفعال في مواجهة المستعمِرين القدامى. وتدين له حركة عدم الانحياز بلا منازع بجميع البرامج الاقتصادية التي ناضل من أجلها والتي شقّ بعضها طريقه تدريجياً أو جزئياً للاندماج في النظام الدولي.

إن الحرب العربية-الإسرائيلية في تشرين الأول/أوكتوبر 1973 هي التي ستتيح لهذين

---

(1) سلالة تركمانية حكمت إيران منذ عام 1796 وأطاحها انقلاب عسكري قام به في عام 1925 رضا بهلوي، الذي نصب نفسه شاهاً في العام التالي (المترجم).

(2) قورش الثاني الأكبر: ملك فارس بين عامي 558 و528 ق.م. (المترجم).

الرجلين أن يبذلا كل مقدرتهما وأن يمسكا لفترة من الزمن، بالاشتراك مع العربية السعودية، ثالث أحصنة هذه الترويكا النفطية، بزمام مستقبل المنطقة[1].

فقد أدرك شاه إيران والرئيس بومدين، في بداية السبعينات، أن الوسيلة الوحيدة المتاحة لهما لتحقيق حلم التحديث المتسارع هي النفط. وبتعبير أدق، الموارد المالية التي يوفرها النفط. والفارق هنا ذو أهمية بالغة، لأنه يُظهر للعيان مدى صعوبة الخروج من منطق التخلّف. فلئن أدرك الرجلان بنفاذ بصيرة أهمية النفط كمورد طاقة لآلة الغرب الصناعية، فإنهما لم يريا من أبعاد استعماله كوسيلة محلية للتحديث سوى بعده المالي. وهذا الخطأ في الرؤية هو عينه خطأ عالم التخلّف والفقر، حيث تتبدى الملاءة المالية وكأنها هي وحدها المهمة، لأنها تمكّن من شراء مظاهر العزة والعظمة. ولهذا أصلاً ستبقى منظمة الأوپيپ أسيرة هذا المنطق المالي وستولي جل اهتمامها لمضاعفة عائدات الدول الأعضاء فيها. وبقدر ما يعود نجاحها الباهر في هذا المجال إلى الروح النضالية لبعض المنتمين إليها، فإنه يعود أيضاً إلى الواقع الاقتصادي لسوق الطاقة العالمية، الذي انجلى على حقيقته بنتيجة الأحداث السياسية المأسوية التي عاشها الشرق الأوسط. فأسعار النفط، التي أبقيت على مدى عشرين سنة متدنية إلى حد غير طبيعي في وقت لم يجرِ فيه تطوير أية مصادر أخرى للطاقة المنخفضة الكلفة، ما كان من الممكن إلّا أن تهبّ هبوباً جنونياً مع ظهور أولى مخاطر النقص في التموين.

لا مراء إذن في أن منظمة الأوپيپ دافعت عن قضية عادلة عندما تصدت لمعركة الأسعار النفطية، حتى إن يكن الغرب، كأيّ لاعب رديء، لم يعترف بهزيمته إلا بصرير أسنانه بردّ الضربات، في صورة حملة إعلامية هائجة، كان العرب خصوصاً أولى ضحاياها وهدفاً سهلاً لها. وقد استثنت هذه الحملات الفائحة بالنَفَس العنصري شاه إيران في الغالب من الأحيان، لشدة ما كان موالياً للغرب سياسياً. ولكن من غير المحقق ألا تكون جرت تسوية بعض «الحسابات» النفطية عندما تخلى الغرب عن الشاه بازدراء ظاهر، لمّا زلزلت الأرض الإيرانية في ما بعد تحت قدمي هذا الأخير. ففي طهران فعلاً، وفي شباط/فبراير 1971، مني كارتيل الشركات النفطية بأول هزيمة له أمام منظمة الأوپيپ، إذ أقرت اتفاقات طهران رفع الأسعار بمعدل 33 سنتاً للبرميل الواحد لمصلحة منتجي الخليج العربي-الفارسي، كما أقرّت زيادة في الضريبة على الأرباح النفطية وبنوداً تقضي بتعديل الأسعار ارتباطاً بالتضخم. وبعد ذلك بشهر واحد كفلت اتفاقات طرابلس الغرب المكاسب ذاتها لمنتجي البحر الأبيض المتوسط. وفي طهران قررت الأوپيپ، في كانون الأول/ديسمبر

(1) راجع لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع الفصلين التاسع والعاشر.

الغربي الظافر تجلت منذ القرن الثامن عشر أو التاسع عشر، لكانت قبائل صحراء العرب عرفت في أغلب الظن مصيراً مشابهاً لقبائل الهنود الحمر في أميركا.

لقد كان من حظ الوهّابيين في الواقع أن أنجزوا بناء مملكتهم قبل أن يحوّل الغرب أراضيهم إلى مضخة نفط هائلة، وأفادوا تالياً من حركة تصفية الاستعمار في العالم الثالث، تلك الحركة التي ردعت المستعمرين القدامى، خلال الخمسينات، عن القيام بفتوحات جديدة. ذلك ينسحب على السيادة القانونية في المقام الأول، إذ إن التسيير الاجتماعي لمملكة صحراوية قليلة السكان، وعرضة للصدمة الرهيبة الناجمة عن المواجهة بين الحداثة النفطية والسلفية الدينية، يشكل تحدياً كبيراً، إن لم نقل مشروعاً مستحيلاً. وكل حكم على المملكة العربية السعودية، وعلى إمارات النفط الأخرى في شبه الجزيرة العربية، لا يمكن أن يأتي سديداً خارج هذا المعطى الأساسي[1].

وفي أي حال، فقد افتتن الغرب بتاريخ الوهابيين، واختلطت المصالح المادية بافتتان ثقافي مزدوج ظهرت علائمه على وجه واحد على الأقل من وجوه الغرب، هو وجه معاناته من مرض التصنيع والتقدم التقني: افتتان بالإسلام أولاً، وبالبداوة ثانياً. فأي حلم أجمل، على هذا الصعيد، من مشهد الوهابية باعتبارها متمسكة بأصول إسلام متقشف، متجرد من كل مظاهر الورع والتديّن التي تميّز الأديان الأخرى، ومنظماً إيقاعه على تلاوة القرآن وبالصلوات الخمس، بدون غيرها من مظاهر التقوى؟ وأي زهد أجمل من زهد حياة البداوة المنسوجة عظمتها من البساطة والرضى بالقليل؟ ومن منظور باريس ولندن ونيويورك، تلك العواصم العالمية للبذخ والتبذير والغنى الصفيق، كان لا بد لمآثر الوهابيين العسكرية والدينية في تلك الصحارى التي تعانق الصمت، أو البساطة الآسرة وروح الفروسية اللتين يتحلى بهما أولئك الهاشميون، حراس مكّة وأسلاء النبي، من أن تكتسي بهالة فتّانة لا تقاوَم. وفي الأدب الأوروبي شواهد مبينة كثيرة على هذا الافتتان، ومنها على سبيل المثال أعمدة الحكمة السبعة بقلم لورانس، وثلاثية بنوا ـ ميشان[2]. ولسوف يفيد الخميني إفادة جلّى لاحقاً، في عملية استيلائه على السلطة في إيران، من رأسمال التعاطف والانجذاب اللذين يكنّهما غرب فاقدٌ لبوصلته، ينشد الروحانية ويطلب الغرائبية، لدى أولئك الذين يدَّعون، في الأمداء الآسيوية الشاسعة والنائية، أن شيئاً من النَفَس الإلهي قد حلّ فيهم وأنهم رموز للعودة إلى الأصول والمنابع.

---

(1) راجع التطورات حول هذا الموضوع في الفصلين التاسع والعاشر.

(2) لقد وصفنا انبهار الغرب بهذا بالإسلام السلفي وحللنا ثلاثية بنوا-ميشان في كتابنا: أوروبا والمشرق العربي. . . م. س.

تجدر الإشارة هنا إلى أن حركات «العودة إلى الأصول» هذه هي واحدة من ثوابت تاريخ الشعوب والحضارات. ومهما كان اعتراض عشّاق الغرائبية أو المفتونون بالخصوصيات، فإن الإسلام لا ينفرد في هذا النشدان الدوري للنقاء. فتاريخ المسيحية أو اليهودية حافل بتلك الحركات السلفية والمتشدّدة التي تريد، تحت لواء الدين، أن تجعل من البشر أعمدة جامدة ومتماثلة في هيكل مقدّس. فليس بين التصوف والسياسة، كما أشار إلى ذلك شارل بيغي (Péguy)، سوى خطوة واحدة. ذلك ان شعوب الغرب عرفت هي الأخرى أطواراً من الردة الماضوية ومن الحُميّا الدينية أو القومية، كانت على الدوام مصدراً للنزاعات والاضطرابات.

وفي الواقع، إن الوهابيّة السعودية هي أولى أربع حركات سلفية كبرى تعصف بالإسلام منذ القرن الثامن عشر. ولئن كانت هذه الحركة الأولى ذات منشأ داخلي صرف لأنها قامت قبل أن تطأ أقدام الغرب أرض الجزيرة العربية، فإن الحركات الأخرى التي نشأت في ما بعد شكلت ردة فعل على الاقتحام المتسعة رقعته للثقافة الغربية المسيحية التي حملتها معها، إلى جهات العالم الأربع، فتوحات أوروبا عصر النهضة وأوروبا الثورة الصناعية. فبين الوهابية في شبه الجزيرة العربية والخمينية في إيران ينبغي أن نُدخل في الحسبان حركتين كبيرتين عرفهما الإسلام الأفريقي العربي في القرن التاسع عشر: المهدية[1] في السودان والسنوسية[2] في ليبيا. وكلتاهما حركتان دينيتان وقوميتان في آن. دينية في عودتها إلى الأصول وتطلعها إلى استعادة نقاء الإسلام الأول، المردود إلى النص القرآني والمنعتق تالياً من عبء كل الإضافات الفقهية والمذهبية والفلسفية اللاحقة. وقومية في معارضتها للوجود الاستعماري لأوروبا في أفريقيا. وهكذا قام المهديون في عام 1885 بمحاصرة الخرطوم ثم باحتلالها، وقتلوا غوردون باشا، ذلك الضابط الإنكليزي الذي كان يتولى قيادة القوات المصرية-الإنكليزية بعد أن أوكلت إليه مهمة إعادة النظام إلى السودان المتمرد. وتغلغلت الحركة السنوسية، من جهتها، في عمق أفريقيا السوداء، وتصدت بفاعلية للتغلغل الاستعماري الفرنسي، ثم للإحتلال الإيطالي لليبيا. ليست هذه حال الوهابية التي لم تكن فحسب لتنشأ خارج الظروف الاستعمارية بل هي عرفت كيف ستربط نفسها، كما سنراه لاحقاً، بمصالح الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي.

يقف تحالف السيف والدين وراء صعود الوهابية. فقد كان محمد بن عبد الوهّاب

(1) نسبة إلى «المهدي» أو الإمام المنتظر الذي سيعود إلى الأرض ليقيم حكم الله. وكان مؤسس الحركة، محمد أحمد بن عبدالله (1843-1885) قد تسمى باسم المهدي.

(2) نسبة إلى اسم مؤسس الحركة، سيدي محمد آل سنوسي (1787-1859).

(1703-1792) داعية يبغي العودة إلى النقاوة الدينية في صورتها زمن الرسول، أي خالية من كل ما تركته لها الحضارة الإسلامية الكلاسيكية من ثراء ثقافي في عصرها الذهبي ومن أباطيل ومعتقدات خرافية أيام تقهقرها. وعقد محمد بن سعود، أمير منطقة الدرعية في نجد، في قلب شبه الجزيرة العربية، تحالفاً في عام 1740 مع محمد بن عبد الوهاب بغية نشر الدعوة الوهابية. بيد أن ابن الأول، عبد العزيز بن محمد بن سعود، هو الذي قام بسلسلة من الحملات قادته في عام 1802 إلى كربلاء، أهم الأماكن الشيعية المقدسة في العراق، بعد أن كان فَتَح الرياض في عام 1773 ووحَّد نجد في عام 1786. وأكمل سعود بن عبد العزيز مهمة والده، ففتح في عام 1805 المدينتين المحرمتين مكة والمدينة، ووصل في عام 1810 إلى أبواب سوريا. إلّا أن محمد علي باشا وابنه إبراهيم هدما هذه المملكة الوهابية الفتية لحساب السلطان العثماني، إذ شنت الجيوش المصرية حملات متتالية تمكنت بواسطتها من إعادة احتلال نجد والحجاز. وفي عام 1818 سقطت الدرعية، نقطة انطلاق الفتح الوهابي، واقتيد الملك عبدالله، ابن سعود، إلى الآستانة حيث جرى إعدامه.

وسرعان ما بادر الفرع الأصغر من آل سعود إلى بناء مملكة وهابية ثانية بدون أن يكون لها من الاتساع والقوة ما كان للمملكة الأولى. إلّا أنها زالت بدورها في عام 1884. ولم تستأنف المسيرة الوهابية فعلياً إلّا في عام 1901، بفضل قوة شخصية الأمير عبد العزيز (1880-1953) الذي استعاد الحجاز ونجد على مراحل، وطرد منهما الهاشميين، حرّاس مكة، الذين كان شريفهم الحسين يأمل في أن يعيد، بمساعدة الإنكليز، بناء مملكة عربية كبرى على أنقاض الأمبراطورية العثمانية. وفي عام 1928 كانت المملكة العربية السعودية قد قامت بصورة نهائية. ولسوف يتكرس وجودها دولياً في عام 1945 من خلال لقاء جرى بين الرئيس الأميركي روزفلت، العائد من يالطا، وبين الملك السعودي على متن طراد أميركي في البحر الأحمر. وفي ذلك اللقاء حصل روزفلت على توسيع الامتيازات النفطية لائتلاف (كونسورسيوم) الشركات الأميركية العاملة في العربية السعودية لتشمل رقعة تبلغ مساحتها 1.500.000 كلم^2. ومنذ ذلك اليوم باتت المملكة العربية السعودية مشدودة الوثاق بقوة إلى الولايات المتحدة الأميركية[1].

---

(1) شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا كانت هي السباقة إلى الحصول، في عام 1939، على مساحة 900.000 كلم^2 من الامتيازات النفطية. ثم اتسعت هذه الامتيازات لتصل إلى 1.160.000 كلم^2 في عام 1939. أما الاكتشافات النفطية الأولى بكميات تجارية فتعود إلى عام 1938. ولم يكن الإنتاج النفطي في عام 1943 يتعدى 30.000 برميل في اليوم، ثم ارتفع إلى 500.000 برميل في اليوم عام 1949، ثم إلى 1,2 مليون عام 1960، و8,2 مليون عام 1974، و10,5 مليون عام 1980.

فيصل عاهل السعودية
أو اقتران سلطة الدين بسلطة المال

توفي الملك عبد العزيز عام 1953، فخلفه ابنه سعود. لكن هذا الأخير اضطر إلى التخلّي عن العرش في عام 1964 لأخيه فيصل، بعد أن أوصل المملكة إلى حال يرثى لها، سيما على الصعيد المالي، إذ كان التبذير يقود الدولة باستمرار إلى حافة الإفلاس، على الرغم من زيادة الإنتاج النفطي. ومع تسلم فيصل سدّة العرش، دخلت العربية السعودية في طور خارق، كما لو أن هذا الرجل المتقشف، ذا الوجه النحيل والحزين، قد اختاره الله لكي تصبح المملكة العربية السعودية في عهده تلك القوة الإقليمية الكبرى التي يرتكز عليها سلام العالم. لقد كان الملك فيصل النقيض المباشر لصورة «الشيخ العربي» النفطي الذي يقذف بالملايين على طاولة الروليت في كازينوهات «نيس» أو «كانّ»، والذي يحيط نفسه بحريم لا يحصى عدد نسائه اللائي يبتاع لهن مجوهراتهن كاملة من محال الحلي والجواهر في ساحة ڤاندوم الباريسية. ففيصل لم يتزوج سوى امرأة واحدة، وعاش حياة تقشّف نموذجية، وحافظ على بساطة الأقحاح من السراة. وكان اهتمامه بالإسلام نابعاً من اقتناعه وورعه الشخصيين بقدر ما كان نابعاً من اعتقاده بضرورة الحفاظ على مصلحة الدولة. ولذا سيكون له دور مساعد كبير في التحالف المقدّس بين الدين والنفط. فابتداء من ذلك اليوم ستحكم هذه المنطقة من العالم، الضعيفة جداً على جميع الصُعد، من قبل اليد الحديدية لذلك التحالف العجيب. ولسوف يوازن فيصل بن عبد العزيز موازنة دقيقة بين صعود سلطة الدين وصعود سلطة النفط على نحو سينتزع معه الإعجاب، حتى من جانب الشخصيات الأكثر رصانة وعلمانية فكرياً.

وينبغي أن نذكر أيضاً أن شخصية العاهل السعودي الجديد بقيت في أول الأمر مسحوقة تحت وطأة تصاعد الظاهرة الناصرية التي تزامنت أصلاً مع إدارة شقيقه الملك سعود الباهتة والضعيفة، ولم تبرز بكامل طاقاتها إلّا ابتداء من قمة الخرطوم. والواقع أن شخصية فيصل هي على النقيض من شخصية عبد الناصر، وكذلك من شخصية السادات لاحقاً. فقد كان الرجل مقلاً في الكلام، لا يلقي البتّة خطباً مفخّمة، ويحرص على أشد التواضع في ساعة النصر، وعلى كرامة النفس ورباطة الجأش في ساعة الشدة. وكان في حديثه كما في نشاطه السياسي يحاذر التسرع، ويعتمد بطئاً ركيناً حازماً، وبالتالي جليلاً. وكان يرفض الخطاب الإيديولوجي الحديث، لأن القيم التي يعتنقها هي قيم الحرمات التي يقوم على حراستها عبر مكّة المكرّمة والمدينة، أقدس أكبر مدينتين لدى المسلمين ولؤلؤتي مملكته. وكأنما شاءت السماء أن تجزي ذلك المؤمن الصلب في إيمانه ثواباً، فراحت تمطر عليه الثروة والقوة بإيقاع متسارع.

فعائدات المملكة من النفط ما كانت تزيد على نصف مليار من الدولارات عندما آل العرش إلى فيصل عام 1964؛ فإذا بها تقفز إلى أكثر من 1,1 مليار دولار عام 1970، وإلى 27,8 مليار دولار عام 1974. هكذا تكون الموارد المالية للعربية السعودية قد تضاعفت خلال عهد ذلك الملك الورع 55,6 مرة. وهذه الأرقام تبقى متواضعة إذا ما قورنت بقدرات البلدان الغربية: فقد بلغت ميزانية بنك أوف أميركا 57,4 مليار دولار في حزيران/يونيو 1974، كما بلغت صادرات ألمانيا الغربية زهاء 90 مليار دولار في العام نفسه. ولكن عائدات العربية السعودية التي بلغت، كما أسلفنا، 27,8 مليار دولار في عام 1974 تبدو هائلة، قياساً بعالم الفقر الذي ينتمي إليه العرب؛ فهذا الرقم يمثل ثلاثة أضعاف الدخل القومي لسبعة وثلاثين مليون مصري، فيما كان عدد سكان العربية السعودية يراوح، بحسب التقديرات، بين أربعة وستة ملايين نسمة.

لا غرو إذن إن كانت الظاهرة السعودية أذهلت الشعوب العربية في بداية السبعينات تلك. فمملكة المؤمنين السلفيين هذه، التي طالما ازدراها وندد بها في الستينات القوميون العرب المنتصرون للإشتراكية والعلمانية، أضحت قوة دولية يخطب ودها كبار هذا العالم، في الوقت الذي كان فيه أبطال المغامرة العربية الراديكالية والميالة إلى اليساروية يتوارون عن مسرح الأحداث، ربما بكرامة وأبهة كجمال عبد الناصر، ولكن في غالب الأحوال في هوان وسخرية، ليخلفهم ضباط انقلابيون يجدّون وراء سراب الثورة في أراضٍ تركتها العناية الإلهية ـ وما زالت ـ بلا موارد. أفلا يصحّ، والحال هذه، قول من يقول إن اللّه يكافئ الصادقين من عباده ويجازي المذنبين؟ هذا ما سيعتقده الكثيرون، حتى بين أولئك الذين لا ينعمون مباشرة بنعمة النفط ولا ينظرون بالضرورة إلى أمور الدنيا نظرة دينية. والأمر هذا ليس ضرباً من سذاجة؛ وحسبنا دليلاً على ذلك موقف شطر لا يستهان به من الرأي العام الغربي، المسيحي أو اليهودي أو حتى العلماني في كثرة من الأحوال، يرى في «الملحمة» الإسرائيلية وانتصاراتها العسكرية علامة على رضى الله. وبعبارة بسيطة، لا يمكننا أن نطالب المواطن العادي، سواء في الشرق أو في الغرب، بإجراء تحليل شامل وافٍ أو بامتلاك دقة المراقب الخارجي وتجرّده. إذن، باختفاء عبد الناصر، سيصبح فيصل البطل الجديد للعالم العربي. فقد اجتمعت فيه كل الصفات التي تؤهله لذلك. أفليس هو من أكّد بصوت عالٍ، وهو الذي لا يتكلم إلّا نادراً وبمنتهى الوقار، أن أعز أمنياته أن يتمكن من الصلاة في القدس المحرّرة؟ ولكن على الأثر أيضاً ارتدت القضية الفلسطينية وقضية الأراضي العربية المحتلّة طابعاً دينياً، بعد أن كانت تعتبر قضية حقوق مغتصبة للوجود القومي العربي وللشعب الفلسطيني.

التضامن الإسلامي
في مواجهة الشيوعية والقومية العربية

إن هذا التحوّل يدخل أصلاً في صميم منطق النظام السعودي. فمنذ الخمسينات والعربية السعودية تسعى، بتشجيع فعّال من حليفتها الأثيرة أميركا، إلى احتواء تصاعد مدّ القومية العربية الراديكالية عن طريق تدعيم التضامن الإسلامي على الصعيد العالمي. وقد اعتمدت في مسعاها هذا على نظامين سياسيين آخرين يستمدان شرعيتهما بالتمام من العقيدة الدينية؛ من جهة أولى الباكستان، الذي كان المبرر الوحيد لانفصاله عن الاتحاد الهندي عام 1948 إعادة تجميع الهنود المسلمين في دولة تضمن قيام نظام اجتماعي-سياسي على أسس إسلامية؛ ومن الجهة الثانية المملكة المغربية العريقة، القائمة هي الأخرى على الشرعية الدينية، باعتبار أن الأسرة المالكة تنتمي، كما تحرص على توكيد ذلك، إلى سلالة النبي المباشرة. وما هذا «الكومنولث» الإسلامي في واقع الأمر إلّا تجمّع مناوئ للشيوعية وموالٍ للغرب. وهو لا يكتم ذلك أبداً: فرؤساء هذه الدول مسلمون أتقياء، والاتحاد السوفياتي في نظرهم رأس حربة الإلحاد المادي وأول عدو لروح الدين بالذات. وبالمقابل فإن الدول الغربية، مهما قيل فيها، تكافح ضد توسّع الماركسية وتحافظ في داخل حدودها على حد أدنى من الحياة الدينية.

يسهل على المرء تصور مدى قوة الدفع الجديدة التي أمكن أن يكفلها النفط لحركة «التضامن» الإسلامي هذه، بعد أن طال بها العهد وهي تراوح في مكانها تجاه انتصارات التيار العالمثالثي المناضل، كما تجسد في عبد الناصر وسوكارنو[1] وسواهما من الشخصيات السياسية الكبيرة التي حكمت بلداناً ذات أكثرية إسلامية. وقد جاءت تلك الطفرة النفطية في الوقت المناسب على أي حال، إذ جرت في عام 1966 إزاحة أحد كبار رموز عدم الانحياز والراديكالية الاشتراكية عن السلطة، نعني سوكارنو الذي حكم إلى ذلك الحين أندونيسيا، البلد الإسلامي الأول من حيث عدد السكان، وهذا فيما كان عبد الناصر يتراجع مقترباً من النهاية.

في أواخر الستينات إذن أفلحت هذه الحركة في تأسيس نفسها على الصعيد الدولي. ففي عام 1968 عُقد في مكة المكرّمة مؤتمر المنظمات الإسلامية العالمية. وجاء حريق المسجد الأقصى في القدس عام 1969 ذريعة لعقد أول مؤتمر قمة لقادة الدول الإسلامية في الرباط، ذلك المؤتمر الذي أقر إنشاء أمانة عامة دائمة على الرغم من معارضة الدول

---

(1) رئيس الجمهورية الأندونيسية من 1945 إلى 1966. أطاحه انقلاب تزعمه الجنرال سوهارتو.

الإسلامية العلمانية والراديكالية، التي رأت أن مثل هذا الإجراء يخلع على المؤتمر طابعاً مؤسسياً. لكن اتجاه الريح كان في إبان ذلك قد تغيّر تماماً؛ فقد توفي عبد الناصر عام 1970، وتقارب السادات تقارباً ملموساً للغاية من العربية السعودية وإيران، وشرع هو الآخر برفع لواء التدين والتضامن الإسلاميين. وهكذا تثبتت دعائم الكومنولث الإسلامي الذي تمثلت أركانه في البلدان المؤيدة للغرب سياسياً، فيما كانت الراديكالية العالمثالثية قيد الاختناق، وفيما كان نفوذ الاتحاد السوفياتي في العالم الثالث يتعرّض للتراجع.

وما أطل عام 1973 حتى أنشئ، بمبادرة من العربية السعودية، بنك التنمية الإسلامي في جدة، برأسمال قدره مليار ومئتا مليون من الدولارات[1]. ولسوف تدعّم نشاطات هذا البنك التضامن الإسلامي عن طريق توزيع القروض، إضافة إلى المعونات التي تقدّمها العربية السعودية بسخاء إلى الأقطار الإسلامية التي تكافح النفوذ السوفياتي مكافحة فعّالة. وهكذا بات الغرب يمتلك أخيراً في الشرق حزاماً أمنياً يحمي مصالحه النفطية من جهة، ومصالحه الاستراتيجية العامة من الجهة الأخرى. على أنه ما فطن في ذلك الحين إلى أن الإسلام النفطي يزرع على هذا النحو بذور انقلابات اجتماعية خطيرة ستهدد بعد بضع سنوات جميع الجهود التي بُذلت لإدخال بلدان المشرق العربي بصورة نهائية في دائرة المصالح الغربية.

لكن في الفترة التي نحن بصددها، أي في مطلع السبعينات، بدا وكأن العملية قد نجحت. فقد حل فيصل محل عبد الناصر كزعيم للعالم العربي. واستقبلت الرباط، ركيزة الغرب الثانية في المنطقة، أول مؤتمر قمة إسلامي عام 1969، وقد بدا واضحاً في ذلك المؤتمر أن الراديكالية واليسراوية في تراجع وأن أصدقاء الاتحاد السوفياتي باتوا أقلية. وبسحر الثروة النفطية ارتسمت في الأفق معالم تحالفات محلية جديدة. فقد شكّلت العربية السعودية ومصر والمغرب محوراً ثلاثياً دينامياً. وفي الرباط، مقرّ اللقاء الإسلامي الأول، ستبدأ في عام 1977 الاتصالات السرية بين المصريين والإسرائيليين[2]. كما شكّلت إيران والباكستان والأردن وعُمان محوراً رباعياً مهماً آخر، إذ تضافر العسكريون الباكستانيون والأردنيون، ومعهم الطيّارون الإيرانيون، للقضاء على ثورة ظفار على الحدود ما بين عُمان واليمن الجنوبي. ولسوف يتم إنجاز ذلك في عام 1975. أما الأردن فكان يحتاج إلى الدعم لكي يواصل القيام بدور البديل الصالح من منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت التيارات الراديكالية المتطرفة فيها ما تزال في حال من الازدهار. ومن هنا رأى النور مشروع المملكة

(1) لقد تقرر نظرياً أن يكون «الدينار الإسلامي» هو العملة التي يتألف منها رأسمال البنك. أما في الواقع فإن هذا «الدينار» يعادل وحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة التي أنشأها في عام 1969 صندوق النقد الدولي. إذن ما هو إلا ضرب من التلبيس.

(2) راجع الفصل الثاني عشر لاحقاً.

العربية المتحدة الذي طرحه الملك حسين عام 1972، والذي يقضي بوضع ضفتي الأردن تحت سيادته.

وعلى الرغم من التنافر الأكيد الذي كان قائماً بين إيران الشاه وسعودية الفيصل، إذ كانت كل دولة منهما تتطلع للقيام بدور القوة الإقليمية السائدة، فقد تعاون المحوران الثلاثي والرباعي ونسّقا نشاطهما، فثمة عروش تقتضي الحماية في عالم يسوده الفقر ويغلب عليه سوء توزيع النعمة النفطية. بيد أن وحدة المصالح هذه ما كان لها أن تحول دون المنافسة الصامتة، سيما أن بين الفرس والعرب نزاعاً تاريخياً ودينياً مهمّاً يفصل بينهم، وسيكون هو السبب الأول في اندلاع الحرب بين العراق وإيران في أيلول/سبتمبر 1981[1]، ولهذا السبب بالذات سيضطر الملك فيصل إلى تبنّي العروبة ليكون في موقع أفضل وأحصن في مواجهة مطامح صاحب العرش الإيراني في السيطرة على الخليج، وبخاصة بعد أن أصدر هذا الأخير أوامره إلى جيشه في عام 1974 باحتلال بعض الجزر الصغيرة التي كانت تحت السيادة العربية. وفي الواقع، كان فيصل يحقق حلم الوهابيين في أن تصبح شبه الجزيرة العربية حَكَم العالم العربي ومركز الثقل فيه.

الكاوبوي الأميركي والمحارب الوهابي:
الأسس النفسية لصداقة غريبة

لقد ضمن الحجم المتنامي للموارد النفطية وحسن تطبيق نظام «الضمان الاجتماعي» العربي الذي أرست قواعده قمة الخرطوم للمملكة العربية السعودية موقعاً مرموقاً، عربياً وإسلامياً ونفطياً. ومنذ أن تسلّم فيصل مقاليد السلطة أدخل إصلاحاً على تسيير الدولة، ففصل ميزانيتها عن ميزانية الأسرة المالكة، وأجرى مرتّبات منتظمة لأفراد هذه الأسرة البالغ تعدادهم خمسة آلاف، وأنشأ مصرفاً مركزياً عهد بإدارته إلى باكستاني منتدب من قبل صندوق النقد الدولي، وسرّع عملية التربية ومحو الأمية. وخلافاً لأسلافه، كان فيصل عاقد العزم على التحديث. فقد سمح بوصول النساء إلى التعليم عن طريق إقامة نظام مدرسي خاص بهن، وقبل بتعميم كل أداة ممكنة من أدوات التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المملكة، كالتلفزيون مثلاً، على الرغم من المعارضة الجدية التي أبداها علماء الدين الوهابيون[2].

لقد استند فيصل، في مهمته التحديثية الكبرى في الميادين كافة، إلى الولايات

---

(1) بشأن العلاقات بين العرب والفرس، راجع المعطيات في الملحق رقم 1.
(2) لقد قتل شقيق قاتل الملك في أثناء تشتيت قوى الأمن لتظاهرة قامت ضد إدخال التلفزيون إلى المملكة.

المتحدة الأميركية التي تكنّ لها الأسرة المالكة السعودية تقديراً كبيراً لا ينال منه تقلّب الأحداث. وقد أرسل أيضاً إلى الولايات المتحدة أوفر عدد ممكن من النخب السعودية لمتابعة الدراسة العليا فيها. ولم تكن العلّة الوحيدة لهذه العلاقة المتميزة نشاط كونسورسيوم الشركات النفطية العاملة في العربية السعودية، وهو النشاط الذي يمثّل في كل حال قطباً هائلاً للتحديث والازدهار. بل قامت تلك العلاقة أيضاً على تجاذب فعّال متبادل. فالأميركيون يُحيون من جديد في صحارى السعودية ملحمة فتح المساحات الأميركية الشاسعة، ولكن بقدر أكبر من المسالمة وبقدر أقل من التعرّض للسكان المحليين. وبالمقابل، يبدو أن السعوديين يشعرون بالارتياح للتعامل مع أولئك الأوروبيين القادمين من وراء الأطلسي، والذين ليس لهم من التقاليد التاريخية والثقافية والاجتماعية الكبيرة سوى مغامرة فتح قارة بكاملها على متون الخيل، وهي مغامرة تشبه إلى حد بعيد مغامرة السعوديين أنفسهم.

إن الأميركيين أحفاد «الكاوبوي»، والسعوديين أبناء «الإخوان»[1] الوهابيين، ما كان يعسر عليهم أن يهتدوا إلى وشائج قربى بينهم[2]، فهم يشتركون في حبهم للنقاوة الدينية وللتقدم، وفي اتسامهم بالبساطة والدينامية الذاتية، وفي شهيتهم المتماثلة إلى الاضطلاع بدور التحكيم والتوجيه على المستوى الدولي. وهم يتشاطرون أيضاً، وبوجه خاص، النفور من الشيوعية الملحدة ومن النزعة التوسعية الشيوعية. ومع مضي السنين وتقدم العمر سيبدي فيصل، في كل حال، خوفاً مَرَضياً متعاظماً حيال الاتحاد السوفياتي، وهذا مع أنه أقام فيه أياماً عدة في عام 1932 بصفته وزيراً للخارجية. ولقد بقي طوال حياته يرفض بإصرار لا يلين إقامة علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفياتي، ما حرم مملكته من عنصر توازن مهمّ على مستوى علاقاتها الدولية.

كما تكونت في ذهنه إيديولوجيا غامضة كان يعرضها باستمرار على زواره بكثير من

---

(1) شرطة دينية أنشأها الملك عبد العزيز بن سعود في مطلع القرن العشرين لتفرض التقيد بالتعاليم الوهابية على صعيد الأداء الديني للعبادة.

(2) يشهد، على هذه الوشائج، القلق الذي سيطر على كيسنجر في أثناء زيارته الأولى إلى العربية السعودية: «خلال الرحلة من عمّان إلى الرياض، لم يتوقف كيسنجر عن التردد إلى قاعة الصحافة، وكان يروي الفكاهات، لكي يخفف من قلقه على ما يبدو، تجاه الاستقبال الذي ينتظره في مملكة فيصل، حيث تسود المعاداة للسامية. ففي لحظة ما، توجه إلى ثلاثة صحفيين يهود، وقال لهم بجدية: «أنتم الثلاثة، تنزلون من الطائرة في آخر المجموعة»؛ ومرة أخرى قال ممازحاً: الواسبز (Wasps) البروتستانت البيض الانكلوسكسون) وحدهم يستطيعون أن ينزلوا هنا». ونظر إلى المجموعة، ثم قال: «ألا يوجد «واسبز» بينكم؟». ارتفعت أيادٍ عدة. فقال: إذن، أنتم تنزلون أولاً؛ فعلا ضحك متوتر بين الحاضرين.

راجـــع: M. et B. Kalb, *Kissinger, ses origines, sa formation, son ascension, son apogée*, R. Laffont, 1975, p. 491.

الجدّ، ومؤداها أن الصهيونية ما هي إلّا من نتاج الشيوعية، وأن الشيوعية نفسها ما هي إلّا مؤامرة واسعة دبّرتها اليهودية العالمية بهدف تدمير الأخلاق والأعراف من أجل إحكام قبضة سيطرتها على العالم. وعلى هذا فالكفاح ضد الصهيونية ودولة إسرائيل يمر أولاً بالكفاح ضد الاتحاد السوفياتي وجميع القوى التي تنشط تحت لواء الماركسية. وعلى هذا النحو تنكشف حدود شخصية الرجل وما كان يعانيه شخصياً من انقطاع ثقافي مشوّه عن الواقع، يزيد في خطورته كونه رئيس دولة. على أنه تجدر الإشارة إلى أن الإسلام والعروبة في مظاهرهما التقليدية لا يمتّان بصلة سببية إلى تلك الإيديولوجيا لأنها، في خطوطها الأساسية، مستوردة مباشرة من التقاليد الغربية الكبرى في معاداة السامية ومن «بروتوكولات حكماء صهيون»[1] المشهورة التي أنتجتها النزعة الظلامية المسيحية التي سادت في أواخر القرن الثامن عشر والتي تحمّل اليهود مسؤولية الثورة الفرنسية والروح العلماني، وتالياً المُفْسِد، الذي بذرت هذه الثورة بذوره.

إن الإسلام لم يعرف قط هذه الضروب من الشطط، وذلك لأنه لم يعتبر قط اليهود قَتَلَة الله، كما في المسيحية، وإن يكن يهود شبه الجزيرة العربية قد قاتلوا النبي غير مرة في زمن الرسالة المحمدية. وعليه، فإن بروتوكولات حكماء صهيون ليست في الشرق سوى مادة ثقافية مستوردة جاءت من الغرب في القرن العشرين. وأما أن يؤدي إنشاء إسرائيل، وما ترتب عليه من مأساة للفلسطينيين، إلى خلق أرض خصبة في الشرق الأوسط لاحتضان اللاسامية الغربية، فليس في ذلك ما يدعو إلى العجب. هنا يلتقي الشرق والغرب مرة ثانية في نزعة ظلامية مشتركة وقع ضحيتها المشرق العربي، لأنها قضت عليه بقصر نظر سياسي كان مصدراً للعديد من الأخطاء في اتخاذ القرارات. ومهما يكن من أمر، فقد أفادت الولايات المتحدة فائدة فاضحة من لاسامية الملك فيصل، إذ طمأنها ذلك إلى استحالة اختراق الاتحاد السوفياتي لشبه الجزيرة العربية ما دامت الأسرة المالكة السعودية قائمة. بل أكثر من ذلك؛ فالمَلَكية السعودية كانت ولا تزال تعتبر دعم الولايات المتحدة المستمر لإسرائيل خطأ قابلاً للغفران لأنه يعود لا إلى قرار مستقل اتخذته الهيئات القيادية في المجتمع الأميركي، بل إلى القدرة الخارقة المنسوبة إلى اليهودية العالمية. وليس فيصل وحده من وقع في مثل هذا التشوّه في الرؤية. فكثير من الشخصيات العربية النافذة، غير

---

(1) بيانات معادية للسامية، متعددة الروايات، وإن كانت تُجمع كلها على اتهام اليهود بالتآمر على الصعيد الكوني للسيطرة على العالم. وتمزج هذه البيانات مُزجاً عميقاً اللاسامية بالحنين إلى الماضي وبكراهية التغيير، متهمة اليهود والماسونية بتدبير الثورات العنيفة وبتغيير الأفكار والأعراف في كل مكان. وعلى هذا النحو لن تكون الثورة البولشفية الروسية من منظار هذه الرؤية، مثلها في ذلك مثل الثورة الفرنسية، سوى الثمرة الفاسدة لتلك المؤامرة اليهودية العالمية! (بشأن الصراع العربي-الإسرائيلي يراجع الملحق التوثيقي رقم 4).

المعادية بالضرورة للسامية، يرى أن الولايات المتحدة تنتهج في المنطقة سياسة معاكسة لمصالحها بالذات، لأن «اللوبي» اليهودي الفائق القوة هو الذي يملي على الإدارة الأميركية سياستها. والواقع أن الاعجاب اللامحدود بالقدرة الأميركية وبإنجازاتها الاقتصادية والتكنولوجية هو الذي يملي هذا الضرب من السذاجة السياسية.

لا مراء في أن الولايات المتحدة حظيت في هذه المرحلة بتعاطف كبير من العرب، وليس السعوديين وحدهم، سواء أصَدَر هذا التعاطف عن وعي أو غير وعي. فالولايات المتحدة بدون غيرها من القوى الغربية ـ باستثناء الألمان الذين يحظون بإعجاب مماثل ـ لم تمارس سلطة استعمارية مباشرة على البلدان العربية. وحيثما امتد نفوذها، سواء أفي البلدان النفطية أم في لبنان والأردن والمغرب، ساد الازدهار، ومعه استقرار سياسي نسبي[1]. وبالمقابل، حيثما مرت عجلة الاشتراكية والنفوذ السوفياتي سادت الانقلابات والثورات والثورات المضادة، كما حدث في مصر وسوريا والعراق والسودان واليمنين، وهذا بدون أن تُنتشَل هذه البلدان من وهدة الفقر ولا حتى من عار الهزيمة أمام إسرائيل. ومع أن التسليح السوفياتي هو الذي أتاح للجيش المصري عبور قناة السويس عام 1973، ومع أن التكنولوجيا السوفياتية هي التي ضمنت للعراق ـ وكذلك لسوريا إلى حد ما ـ تطوراً منقطع النظير في إنتاجه النفطي، فإن ذلك لن يغير شيئاً في الصورة التي رسخت في الأذهان كالفكرة الثابتة، ولن يني الحكم المسبق المعادي للسوفيات يتعاظم ويترسخ في العالم العربي. وقد جاءت موجة التشدد الأصولي الإسلامي الذي فرضته العربية السعودية في أواخر الستينات، بالتوازي مع غلبتها الإقليمية المتصاعدة، لتدفع بموجة معاداة السوفيات في العالم العربي إلى أوجها. وهذا بدون أن يغيب عنا أن الرئيس القذّافي نفسه كان لا يزال يلاحق نفوذ الأفكار الماركسية في المنطقة آنذاك ملاحقة لا هوادة فيها.

كيف يمكن التكيف ما بين التشدّد الديني والولاء للاستعمار؟

يبقى السعوديون في علاقتهم النفسية بالغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، أقل العرب تعقيداً. فالاستعمار الغربي لم ينتهك قط حرمة أرضهم. ولئن اضطر الوهابيون في مجرى تاريخهم إلى مواجهة الأتراك والجيوش المصرية، فإنهم ما واجهوا قط قوى الدول الغربية التي اكتفت باحتلال أطراف شبه الجزيرة العربية، سيّما عدن والسلطنات المجاورة.

(1) أما وجودها على رأس قوى التحالف التي أسقطت نظام صدام حسين في العراق، فيأمل العراقيون والعرب بإنهائه بعد المساعدة على استتباب الأمن والاستقرار إلى بلاد الرافدين.

هكذا تكون شتى الظروف قد ساهمت في تعزيز العلاقات المتميزة بين العملاق الأميركي والمملكة السعودية التي كانت في الطريق لأن تصير عملاقاً نفطياً.

ويعي المسؤولون السعوديون أتمّ الوعي، في كل حال، أن استقرار سلطانهم، الذي ليس له من ركيزة سوى واحة من النفط وسط خضمّ من الفقر ومن الأطماع الدولية، يتطلب مقوّمين أساسيين: أولاً تدعيم الشرعية الدينية التي يرتكز عليها عرشهم، وثانياً التأييد الفعّال من قبل أكبر قوة غربية. وهذان أصلاً محوران ثابتان في سياسة المملكة. ومن هنا فإن الدعم المالي السعودي المتزايد، الممنوح لباقي الدول العربية، والمعونات المقدمة للدول الإسلامية الأخرى، ستصبح متناسبة ودرجة معاداة السوفيات التي سيبلغها المستفيدون من كرمها وهباتها. ولذلك أيضاً ستموّل السعودية بسخاء، بصورة رسمية أو غير رسمية تبعاً للظروف، وفي جميع أنحاء العالمين العربي والإسلامي، الحركات الدينية السلفية، وبناء المساجد، والأعمال الخيرية الإسلامية، والجرائد والمجلات ذات الميول الأصولية، والمدارس والمستوصفات التي تسيّرها الجمعيات الدينية.

إن انبعاث السلفية الإسلامية في بلدان الشرق ـ وهو موضوع انذهال الغرب ـ لا يعدو إذن أن يكون في الشطر الأوسع منه نتاجاً غربياً، لأن الثروة النفطية للمملكة السعودية هي إلى حد كبير أيضاً من صنع الولايات المتحدة. وقد لا يكون هذا واقع الحال حصراً، إذ يمكن أن تنهض الثورة الإيرانية دليلاً على ذلك. لكن هذا يصح بقدر ما يمكن الافتراض أن هذه الثورة لم تكن نتاج ظروف يتحكم بها النفط. ذلك أنه يبقى علينا أن نعرف، فعلاً، ما إذا كان انبعاث السلفية الإسلامية ورفض الحداثة هما أكثر من مجرد ردة فعل تسببت بها تخمة الثروة النفطية العسيرة الهضم والسيئة التوزيع في الجسم الناحل لتلك المجتمعات الواهية التي حُرمت تاريخياً من أي تصنيع حقيقي.

لقد أثبت القادة السعوديون دائماً أن سياستهم القائمة على التحالف بين الحداثة والدين قد صانت حتى الآن عرشهم، في حين أن سياسة الشاه، المقتصرة على الحداثة القومية وحدها، أفقدته عرشه. وبديهي أنه من السابق لأوانه للغاية الحكم على النتيجة النهائية لذلك المزج السعودي الظاهري التناقض بين الحداثة والسلفية الدينية. فاستيلاء مجموعة من السلفيين المعادين للحداثة على مسجد مكة الكبير في عام 1979 يثبت أن الإدارة السعودية مهددة هي الأخرى[1]. ذلك أن السلفية الدينية الوهابية، التي أضحت تحديثية، قابلة لأن تُتجاوز بسهولة من اليمين من جانب إيران الخمينية، أو من اليسار من

---

(1) في تشرين الثاني/نوفمبر 1979، وفي أثناء موسم الحج، قامت جماعة من المتطرفين المسلمين بالاستيلاء بقوة السلاح على مسجد مكة المكرمة. وما أمكن إخراجهم منه والقضاء على بداية العصيان تلك إلا بعد قتال دام أياماً عدة، وبالإستعانة بنخبة من رجال الدرك الفرنسيين.

جانب ليبيا القذّافية التي تصطبغ أصوليتها الإسلامية بصبغة ثورية واشتراكية. وذلك هو السبب العقلاني، المشوب بالعاطفة، ليرمي السعودية أكثر فأكثر في أحضان العملاق الأميركي: وهنا تحديداً يكمن الوجه الآخر للسياسة السعودية.

فالحقيقة أن السعودية، منذ تأسيس المملكة الثالثة في عهد والد الملك فيصل، لا ترفض أي طلب للولايات المتحدة الأميركية. فأمنها السياسي والعسكري رهن بها، فضلاً عن أنها تدين لها بثروتها النفطية. ومن ثم فقد عهدت إليها بمهمة تحديث المملكة، لأن البلاد كانت لا تزال حتى مطلع الستينات ضئيلة الكثافة سكانياً، والشطر الأعظم من سكّانها من البدو الأميين ولا تملك الكوادر اللازمة لإنجاز عملية التحديث المتسارع. وقد أفاد الغرب بأسره من هذه السياسة، لأن حاجات البلدان الصناعية هي التي تتحكم بوتائر الإنتاج النفطي ولو على حساب إنهاك حقول النفط والإضرار بقدرتها على تجديد مخزونها، ولأن فوائض الإيرادات النفطية يعاد تثميرها بصورة مكثفة في سندات الخزينة الأميركية، وبصورة جزئية في السندات اليابانية والألمانية والفرنسية والإيطالية، ولأن إدارة الطيران المدني السعودي سُلّمت إلى شركة الطيران الأميركية (البان أميركان) ولأن خطط التنمية السعودية يرسمها أساتذة الجامعات الأميركية، ولأنه سيتم التعاقد مع شركة خاصة أميركية لتجنيد جنود أميركيين لحماية آبار النفط، الخ.

ربما بدا ذلك كله غريباً وشاذاً من أكثر من منظور. بيد أنه لا يعدو أن يكون محصلة منطقية للبنى الاجتماعية ـ السياسية للمَلَكية السعودية في السياق التاريخي والجيوسياسي في النصف الثاني من القرن العشرين. وواضح للعيان أن النشاز الكبير لهذه السياسة السعودية يكمن في الموالاة السافرة والشاملة للغرب وفي رفض إسرائيل في آن معاً. ولكن مما يخفف من حدة هذا النشاز، على صعيد المذهب النظري السعودي، الإيديولوجية المبهمة التي سبقت الإشارة إليها والتي تعزو إلى الاتحاد السوفياتي مسؤولية وجود إسرائيل. بيد أن النشاز يبقى حاداً على الصعيد السياسي، ولهذا تبذل المَلَكية السعودية قصاراها، وبكل الوسائل الممكنة، لتسوية المسألة الفلسطينية من وراء الكواليس، من دون المساس بشرعيتها كقوة عربية وإسلامية. ومن هنا كانت حاجتها إلى دولة فلسطينية وإلى استعادة عروبة القدس، ثالث الأماكن الإسلامية المقدّسة. وليس خافياً على أحد أن المَلَكية السعودية تشعر بخطر الراديكالية الذي يحوم باستمرار حول العالم العربي، جراء كبت المطامح الفلسطينية وبفعل الطروحات الثورية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي يسلحها أصلاً الاتحاد السوفياتي ويفرش عليها ظل حمايته، ناهيك عن عجز الأنظمة التي استعادتها السعودية إلى مدارها عقب قمة الخرطوم، في مواجهة استمرار الاحتلال الإسرائيلي. والحق أن جميع الإنجازات السياسية الحديثة العهد للمملكة السعودية على الصعيدين العربي والدولي قد تكون مهددة بالزوال إن

لم يلتئم بصورة نهائية جرح النزاع العربي-الإسرائيلي. ومن هنا رأت المملكة السعودية في كيسنجر والسادات رجلين بعثت بهما العناية الإلهية ليمسكا بزمام مبادرة العمل في المنطقة خلال السبعينات تحت مظلتها.

لقد كاد كل شيء أن يكلل بالنجاح يومئذ. فحرب عام 1973، والخوف النفطي الكبير الذي خيّم على الغرب في أعقابها، واقتحام الفلسطينيين لمحافل الأمم المتحدة، وانطلاق مسيرة حوار رحب بين الشمال والجنوب من أجل تسوية الخلافات بين أغنياء العالم وفقرائه، بين المستغِليّن والمستغَلّين: كل ذلك حدا إلى الاعتقاد بأن الصراع العربي-الإسرائيلي كان في طريقه إلى الحل في أواسط السبعينات، وبأن الأطراف جميعاً سيدعون أخيراً إلى المشاركة في الوليمة الكبرى للطغيان النفطي.

ترى، هل التاريخ صاحب مزاج متقلّب؟ كلا، ولكن عندما يبدو أحياناً وكأنه يتراجع، يتوارى، يمسي عصياً على التنبؤ به، فإنما ذلك فقط عندما يطالبه الإنسان بحل معادلات لا حل لها، أو في أية حال معادلات وُضعت معطياتها بشكل غير صحيح. والواقع أن حرب عام 1973 والأحداث التي أفرزتها أثارت المزيد من المشكلات وفتحت الطريق أمام المزيد من الالتباسات. وخير دليل على ذلك الجرح الذي سينزف في لبنان، الموقع الأكثر حساسية في المنطقة. فالتمزّق اللبناني سيتمخض، بين عامي 1974 و1976، المرحلة الأولى من حرب شعواء، عن عدد من الضحايا يفوق مجمل ضحايا الحروب العربية-الإسرائيلية منذ عام 1948. لكن قبل الشروع بالحديث عن الحرب اللبنانية، فلنتوقف أولاً عند حرب تشرين 1973، باعتبارها نقطة انتقال بين مرحلتين ونقطة التقاء للتيارات المتناقضة التي تزعزع كيان المشرق العربي.

الفصل التاسع

حرب ومرحلتان:
تشرين الأول/أوكتوبر 1973

على شفير الهاوية:
فلسطين المهددة بالزوال

إن التغيرات التي تغدو منظورة للعيان بشيء من الوضوح مع مرور الزمن قد لا تكون جلية إلى هذا الحد لحظة ابتدائها بالتأثير في سير الأحداث. ولهذا لا يعي صانعو التاريخ بوضوح على الدوام حوافز قراراتهم والأبعاد الفعلية لمسالكهم. وتالياً قد لا يكون ظاهر الأحداث مطابقاً ظرفياً لباطن الوقائع التي لم يستوعبها بعد الوعي السياسي. وهذا فعلاً ما حدث في المشرق العربي في بداية السبعينات. فقد كان كل شيء فيه يوحي بركود يرثى له وبتكرار عقيم. وما من شك في أن ذلك يصدُق على الصراع العربي-الإسرائيلي، وعلى العلاقات العربية-العربية، وهما ميدانان سجل فيهما الوجود العربي أفجع فشلين له في القرن العشرين. وبالفعل، إن العجز في مواجهة إسرائيل والوحدة العربية المفتقدة هما المسماران اللذان يثبّتان المجتمع العربي على خشبة الصليب. وما كان أي شيء يدل في مطلع السبعينات على أن انتزاعهما هو من الممكنات.

فعلى صعيد الصراع العربي-الإسرائيلي كانت إسرائيل مقيمة على تصلّبها، مرتاحة إليه، لأنه كان يتيح لها أن تهضم بطمأنينة الأراضي الشاسعة التي احتلتها عام 1967. وكان العرب العاجزون يشعرون وكأنهم يعيشون مجدداً كابوس الاحتلال الأول لفلسطين عامي 1948-1949، أو يساورهم الإحساس بالأحرى وكأنهم الشهود المجلّلون بالعار على الاحتلال الثاني، احتلال عام 1967، الذي جاء يكمل الأول. فهزيمة الجيوش العربية عام 1948 أتاحت لإسرائيل منذ ذلك الحين أن تستولي على مساحة من الأراضي أوسع بكثير من تلك التي أقرت لها بها الأسرة الدولية بموجب مشروع التقسيم الذي وافقت عليه الأمم

المتحدة عام 1947 في أجواء مريبة اتسمت بضغوط لا تطاق مارستها الولايات المتحدة على الدول الصغيرة الدائرة في فلكها[1]. وما لبثت خطوط الهدنة، التي رسمت لاحقاً، أن تحولت بمرور الزمن إلى خطوط دولية معترف بها. وهذه الحدود هي التي باتت تشير إليها جميع الوثائق التي تتصل بحرب عام 1967 والتي تطالب إسرائيل بالعودة إلى حدود ما قبل 5 حزيران/يونيو 1967، تاريخ اندلاع الأعمال الحربية.

لهذا يشعر العرب شعوراً حاداً ممضاً بأنه كلما مرّ الزمن زاد احتمال تحوّل خطوط وقف إطلاق النار، الذي أقرّ في نهاية حرب حزيران/يونيو 1967، إلى حدود نهائية. ولقد ضمت إسرائيل فعلاً الشطر العربي من القدس، وأعلن قادتها أنهم لن يجلوا أبداً عن مرتفعات الجولان المأخوذة من سوريا، وأنهم لن يعيدوا شرم الشيخ في سيناء، وأنهم في أحسن الأحوال لن يعيدوا سوى أجزاء من ضفة الأردن الغربية - وهي عندهم تسمّى «يهودا والسامرة» المشحونتان بالتاريخ التوراتي - لا إلى الفلسطينيين، بل إلى العاهل الأردني، المقرَّب جداً إلى الولايات المتحدة. ويقرن الإسرائيليون القول بالعمل، فيشجعون بمختلف الوسائل إنشاء مستوطنات يهودية في الأراضي المحتلة، ويضعون العراقيل في وجه عودة السكان العرب الذين نزحوا هرباً من عنف العمليات العسكرية، ويدفعون بشتى الوسائل بالفلسطينيين الذين بقوا في أراضيهم إلى الهجرة.

وعلى الرغم من كل جهود عبد الناصر، فإن حرب الاستنزاف على طول قناة السويس لم تعطِ نتيجة، ومنذ صيف 1970 ساد هناك وقف إطلاق النار. أما الجبهة السورية فلقد خيّم عليها الهدوء التام منذ توقف القتال عام 1967. كذلك فقد تعثرت الوساطة التي باشرها غونار يارينغ، برعاية الأمم المتحدة، وانتهت إلى طريق مسدود. وفي أي حال، ما كان للعرب أن يعللوا أنفسهم بالأوهام بصدد هذه الوساطة، لأن أذهانهم ما غابت عنها ذكرى اغتيال الإرهابيين اليهود، عام 1948 في القدس، للكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة الذي كان يتعاطف، على ما يبدو، مع حقوق الفلسطينيين بعد كل الظلم الذي حاق بهم عام 1948. وفي عام 1972 لم تثمر وساطة أخرى قام بها الرئيس السنغالي سنغور نتائج أفضل. أما الأمل الكبير الذي نما مع تطور المقاومة الفلسطينية المسلحة فقد تلاشى في مأساة

---

(1) اعطى مشروع تقسيم فلسطين اليهود 14,500 كلم² من أصل 26,323 كلم²، أي حوالي 57% من مجمل مساحة الأراضي الفلسطينية. وقد استطاعت إسرائيل، عن طريق الاحتلال، أن تقيم دولتها في عامي 1948-1949 على رقعة تبلغ مساحتها 20,850 كلم²، أي حوالي 80% من التراب الفلسطيني. ومع هذا لم تكن الطائفة اليهودية المقيمة في فلسطين آنذاك بفضل الانتداب البريطاني تمثل أكثر من 30% من السكان (7% عام 1920)، ولم تكن تملك أكثر من 6% من الأراضي. وبنتيجة حرب عام 1967 أكملت إسرائيل اغتصاب فلسطين باحتلالها الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، واحتلت فضلاً عن ذلك شبه جزيرة سيناء في مصر ومرتفعات الجولان في سوريا.

«أيلول/سبتمبر الأسود» في عمان، حيث أدت التجاوزات «الثورية» لحركات المقاومة إلى ردة فعل عنيفة ومنتصرة من قبل الملك حسين. ولم تبقَ مستمرة سوى العمليات الفلسطينية انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، المكان الوحيد الذي لبث مفتوحاً أمام نشاط المقاومة.

وفعلاً، كانت الدولة اللبنانية اضطرت في عام 1969 لأن تسلّم للفلسطينيين، المسنودين بتأييد شطر غير قليل من اللبنانيين، بالحق في حمل السلاح وبالقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضي المحتلة انطلاقاً من بعض مناطق جنوب لبنان[1]. ولم يكن للجيش اللبناني الصغير رغبة ولا قدرة على التصدي للعمليات الانتقامية المكثفة التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي الطويل الباع؛ ومن ثم وقف موقف المتجاهل للعمليات التي تجري فوق أرضه. وفي ظل غياب سياسة عربية مشتركة للردّ على العمليات الانتقامية الإسرائيلية، لم يكن لعمليات المقاومة المنطلقة من لبنان أي أهمية عسكرية. وفي المقابل، بدا واضحاً منذ ذلك الحين أن لبنان لن يستطيع، على المدى الطويل، أن يتحمّل التجاوزات الفلسطينية والضربات الإسرائيلية. ولكن لا بد من القول مع ذلك بأن تلك كانت الوسيلة الوحيدة المتاحة للفلسطينيين للإستمرار في إثبات وجودهم.

تجدر الإشارة أيضاً إلى العمليات العنيفة الكبيرة الموجهة ضد الإسرائيليين في الخارج، سيما منها خطف الطائرات والضربات ضد الوجود الإسرائيلي، كعملية ميونيخ المشهورة، خلال الألعاب الأولمبية في أيلول/سبتمبر 1972، التي أذهلت الجميع. لكن الرأي العام العربي كان يشعر بأن الضربات الفلسطينية ضد إسرائيل انطلاقاً من لبنان وحده، ذلك البلد المعزول والضعيف، أو تلك العمليات الأضخم حجماً في الخارج ـ وهي تشهد على ديناميةِ ذاتٍ فلسطينية تمّت استعادتها أخيراً ـ قد ترتد على المدى الطويل سلباً على العرب، حتى إن جاءت ردة الفعل العفوية والعاطفية في قطاعات واسعة من الشعب العربي (سيما بين الشباب) تنمّ عن تأييد جازم وأكيد لهذه الأشكال من التعبير عن الوجود الفلسطيني.

في تلك الأثناء كان الرئيس السادات يبدو وكأنه شخصية باهتة، إذ راح يؤكد مراراً وتكراراً في عام 1971، ثم في عام 1972، أن العام سيكون عام الحسم لأنه سيشن الحرب على إسرائيل إذا لم تُبدِ استعداداً لتقديم تنازلات[2]. والحال أن الرجل لم يمتنع عن

---

(1) المقصود اتفاق القاهرة الشهير المعقود في العاصمة المصرية، تحت رعاية الرئيس عبد الناصر، بين منظمة التحرير الفلسطينية والجيش اللبناني في تشرين الثاني/نوفمبر 1969.

(2) «أحمق، مهرج، مجنون...»؛ ذلك كان رأي كيسنجر بالسادات، بحسب ما وصفه لغولدا مئير، رئيسة الحكومة الإسرائيلية، في أحاديثه معها، أنظر M. Golan, *Les négociations secrètes de Henry Kissinger au Proche-Orient*, Laffont, Paris, 1976, p. 114.

القيام بأي عمل فحسب، بل طرد أيضاً، في صيف 1972، 18.000 خبير عسكري سوفياتي[1]، ما بدا وكأنه يعزز الانطباع بأن الجيش المصري لا يزمع الانتقال إلى الهجوم في المستقبل القريب. وكان الرئيس السوري حافظ الأسد يضرب، من جانبه، على وتر الاعتدال في مسعاه لطي صفحة سنوات اليسارية، المسؤولة عن العزلة العربية والدولية لسوريا. أما العراق، حيث رسّخ حزب البعث سلطته، فكان في مقدوره، وهو الذي لا تجمعه وإسرائيل حدود مشتركة، أن يرفع صوته عالياً ويرفض القرار 242 المشهور لمجلس الأمن الدولي[2]. ويصعب جداً أن ينسى أن القوات العراقية، التي كانت موجودة على الأرض الأردنية خلال أحداث أيلول/سبتمبر 1969، لم تقدم أي دعم لفصائل حركة المقاومة الفلسطينية. ولقد شرعت ليبيا، هي الأخرى، ترفع صوت الرفض عالياً قوياً، لكن الرئيس القذافي بدا أكثر اهتماماً بالقيام بدور الداعية إلى الوحدة العربية، تعزيزاً لموقعه داخل ليبيا، منه بالإهتمام مباشرة بقضية فلسطين.

وفي الواقع، كان الانطباع الذي ساد خلال عامي 1971-1972 هو أن البلدان العربية تبحث قانطة عن السلام، وأن اليسارية الثورية والرومنسية تعيش آخر مظاهر «تطرفها» عبر العمليات الفلسطينية انطلاقاً من لبنان أو في الخارج، وأن المشرق العربي يقترب رويداً رويداً من الغرب، وأن الغرب في الوقت نفسه يرفضه نظراً إلى امتناع الدول الغربية عن ممارسة ضغط كافٍ على إسرائيل لحملها على إعادة الأراضي المحتلة إلى أصحابها الشرعيين. هكذا كان الوضع يراوح في مكانه، تماماً كما كانت الحال في الخمسينات، بعد الاحتلال الأول لفلسطين. وليس خافياً أن هذا الركود كان يشكل خطراً كبيراً على شرعية الأنظمة العربية، وتالياً على استقرارها. وقد تزايد هذا الخطر بشكل خاص بعد فشل كل محاولات التقارب العربي-العربي في تلك الفترة.

على شفير الهاوية:
وفاة الوحدة العربية لألف مرة ومرة

كان معمّر القذّافي، ذلك الضابط الليبي المتأجّج حماسة الذي أطاح وهو في السابعة

---

(1) ذلك هو الرقم الذي تحدثت عنه الصحافة الدولية والمصادر الإسرائيلية. أما الفريق الشاذلي، رئيس أركان الجيش المصري في حينه، فيورد رقماً آخر، هو 7752 خبيراً (في كتاب صادر بالإنكليزية عن حرب تشرين الأول/أوكتوبر عام 1973 بعنوان عبور الهويس، *The Crossing of Suez*, Third World Center, London, 1980, p. 113.

(2) قرار جرت الموافقة عليه في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967 وقضى بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، ولكن بدون أن يأتي على ذكر الوجود الفلسطيني إلا في الإشارة إلى «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين».

والعشرين من العمر المَلَكية السنوسية عام 1969، يتطلع إلى تأسيس شرعيته على بعث المثل الأعلى الوحدوي العربي وعلى تجسيده عيانياً. وبعد وفاة عبد الناصر، اعتبر نفسه وريثه الروحي. وبدفع من حماسته وديناميته تم الإعلان في بنغازي بليبيا في ربيع 1971 عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا. وجرى في نهاية الصيف الاستفتاء على هذا الاتحاد في الأقطار الثلاثة، فنال موافقة شعبية شبه إجماعية. ولسوف تحاول ليبيا عبثاً إدخال السودان إلى هذا الاتحاد الذي لم يعمّر طويلاً؛ لكن السودان كان منصرفاً بكل جهوده إلى وضع حد لحالة شبه الانفصال السائدة في جنوبه، حيث أكثرية السكان من غير المسلمين ومن غير الناطقين بالعربية؛ ومن ثم لم يعر أذناً صاغية لدعوة قد تهدّد جهوده كافة.

ولسوف تحاول ليبيا، بعد الإجهاض التام لاتحاد الجمهوريات العربية، أن تقيم وحدة ثنائية مع مصر، إنما من دون أن تصيب نجاحاً، هذه المرة أيضاً (آب/أغسطس 1972). وهنا تجدر الإشارة إلى أن الرئيس القذّافي يمثّل مظهراً آخر للانقطاع الثقافي عن الواقع، لا بين المجتمع العربي والمجتمع الغربي فحسب، بل كذلك بين المجتمع المصري والمجتمع الليبي الجديد الذي يجسده. فقائد الدولة الليبية يتحدر بالفعل مباشرة من المجتمع البدوي؛ وتالياً فإن أفقه الثقافي يقتصر على رؤية اتنية تمتزج فيها العروبة بالإسلام الأصولي؛ وكل اتصاله بالعالم الحديث لا يتعدى تربية عسكرية لم تقترن بالخبرة، نظراً إلى صغر سنه. لكن الثروة النفطية وفرت لحماسة القذّافي الوسائل لانتهاج سياسة ما كانت لتتيحها له بشكل طبيعي بنية المجتمع الليبي، ولا أفقه الثقافي الخاص، ولا تجربته السياسية.

ما كان إذن في مقدور مصر، بمجتمعها العريق في تقاليده وبحاضرتها المدينية التي لا تقل عراقة، وباستقرارها السياسي الذي بدأت تذوق ثماره بعد سنوات الغليان الناصري، أن تعقد قرانها على ذلك الفتى العربي المتحدر من أرومة بدوية فقيرة، الذي اقتحم ساحة السياسة العربية على حين غرّة ليزاحم غيره من أثرياء النفط على لعب الدور القيادي فيها. وفي الواقع، كانت مصر ترى في وهابيّي العربية السعودية شريكاً من مستوى آخر، أثبت منذ زمن طويل جدارته. والحال أن المحاولات التوحيدية التي بادر إليها الرئيس الليبي الجديد جاءت متزامنة مع التقارب الكبير بين السادات وفيصل، بين مصر ما بعد عبد الناصر التي استعادت مكانها في توازن المنطقة وبين العربية السعودية التي شقّت لنفسها أخيراً منفذاً ركين الدعائم إلى العالم العربي في جملته. ما كان إذن لناصرية القذّافي الفائت أوانها ولإسلامه المتطهّر الذي جاء متأخراً 170 سنة عن إسلام الوهابيين، أن يقعا موقعاً حسناً من نفس الطبقة السياسية الساداتية الجديدة. ناهيك عن أن نوّاب مجلس الشعب المصري ربما ساورهم شعور بالاشمئزاز والتعالي وهم يستمعون إلى القذافي يحدثهم، في جلسة عامة، عن تصوراته حول مكانة المرأة ودورها في المجتمع العربي.

لماذا ارتضت مصر إذن بمهزلة الاتحاد الجديد تلك؟ ما لا شك فيه أن آخر الأنفاس الناصرية كانت لا تزال تهبّ على مصر، على الرغم من تغيير الاتجاه الذي شرع السادات بفرضه عليها. ولم يكن في مقدور السادات، وهو المتربع حديثاً على سدّة السلطة، أن يرفض عنصراً إضافياً من عناصر الشرعية يلوّح له به جاره الليبي المربِك. وكان هناك، إضافةً إلى ذلك، لألاء الثروة النفطية الليبية في بلد لا يتجاوز تعداد سكانه المليوني نسمة، بينما الدخل القومي للجماهير المصرية الفقيرة، التي يزيد تعدادها في حينه على 36 مليون نسمة، هو من أكثر الدخول القومية تدنياً في العالم. هكذا بدأت في خريف 1971 محاولة وضع الاتحاد موضع التطبيق العملي وإقامة أجهزة اتحادية؛ لكن سرعان ما دخلت التجربة دائرة الحلقة المفرغة، عندما طُرحت مسألة توحيد الجيوش، إذ تطلع الرئيس الليبي إلى الاضطلاع بدور أكبر من أن يقبل به قادة الجيش المصري؛ وكذلك لما طُرحت مسألة توحيد الأجهزة المصرفية والمالية، إذ ما كان في مقدور الرئيس الليبي بدوره أن يدع مصر تضع يدها على احتياطي ليبيا من العملات الصعبة والعائدات النفطية التي تشكل مصدر قوته الوحيد، بيد أن كلاً من الرئيسين سيتمكن مع ذلك من القول بأنه حاول تحقيق الحلم الوحدوي، وبأنه تالياً لم يشذّ عن المثل الأعلى السياسي الذي يسود المجتمع العربي منذ مستهل القرن العشرين.

والواقع أن هذا الفشل الجديد جاء لينضاف إلى التجربة الفاشلة للوحدة السورية-المصرية التي دامت ثلاث سنوات (1958-1961)، وإلى فشل الاتحاد العابر بين مصر والعراق وسوريا سنة 1963، وهذا بدون أن نتكلم على المجلس الرئاسي العديم الفاعلية الذي أقيم في أيار/مايو 1964، تمهيداً للوحدة بين مصر والعراق. وبذلك يكون هذا الفشل الجديد قد أجهز على البقية الباقية من حظوة الفكرة الوحدوية في أوساط الرأي العام العربي؛ والأخطر من ذلك مساهمته بقسط موفور في صرف المجتمع العربي عن الاهتمام بالشؤون السياسية، بعد أن بات يعي أن قادته السياسيين هم رجال مسرح قبل أن يكونوا رجال دولة. ومهما يكن من أمر، فقد أضحى الرأي العام العربي يدرك الآن أن المثل الأعلى الوحدوي إن هو إلّا ذريعة بين أيدي قياصرة، يعوزهم سند الشعبية والشرعية، للقيام بحركات سياسية مسرحية ينتزعون بها تصفيق الجماهير، في وقت لا تقوم سيادتهم السياسية ـ التي لا تتحمل أي مساس بها ـ إلّا على العنف وحده. وكُثُر هم، في أي حال، من يعتقدون أن ذلك أفضل، لأنه إذا لم يكن من مؤدى للوحدة العربية غير مراكمة التخلّف والانقطاع الثقافي عن الواقع ونزوات الطُغم العسكرية الحاكمة، فمن المستحسن ترك فكرة الوحدة.

ومما زاد في مرارة الرأي العام العربي انفجار حالة التناحر والخصام بين سوريا

والعراق، مع أنه يحكمهما حزب واحد في الأصل، وتجمع بينهما جغرافية كان يفترض فيها أن توحدهما بصورة طبيعية. لقد ادعى البعث العراقي فعلاً انتسابه إلى فريق مؤسسي الحزب (ميشال عفلق رصلاح البيطار) الذين أبعدوا من سوريا عام 1966 ولم يكن نظام الرئيس الأسد في وارد التوصل إلى مصالحة معهما. من جهة أخرى، بدا دخول سوريا في اتحاد كونفدرالي مع مصر وليبيا تحت راية شرعية ناصرية أيضاً كأنه سبيل لحماية نفسها إزاء رأي عام منحاز بلا تردد إلى وحدة الحزب في سوريا والعراق، لكنه مشدود بالحنين إلى الناصرية. هذه اللعبة السياسية العقيمة التي وضعت موضع التنفيذ في الستينات فاقمت المرارة لدى الرأي العام، وجعلت في نهاية الأمر شرعية النخب السياسية العربية التي تعتقد أنها بسبب ذلك مرغمة أحياناً على اتخاذ مبادرات مذهلة، ولو من دون أفق، جعلتها أكثر هشاشة. هذا ما حصل أيضاً عام 1972 عندما اعتقد السادات أنه مضطر، لكي يضمن التأييد الفلسطيني له، لأن يقطع علاقته بالأردن الذي حاول بدوره، عبر مشروع المملكة العربية المتحدة الرامي إلى توحيد ضفتي الأردن، أن يستعيد زمام المبادرة من يدي منظمة التحرير الفلسطينية.

ولادة قرار:
التحلل من قمة الخرطوم

من المحقق أن المشرق العربي كان يقف، في بداية السبعينات، على حافة الانفجار، أولاً بسبب العجز التام للأنظمة العربية عن مواجهة إسرائيل، وثانياً بسبب توظيف التطلعات الوحدوية للمجتمع العربي في ألعاب سياسية لا غاية لها سوى بقاء الأنظمة نفسها، وليس تفتّح المجتمع وازدهاره. وكان منطق التقارب الشامل مع الغرب، المحرّك الأول للسلوك السياسي العربي، يصطدم بالتعنت الإسرائيلي. فكما حدث في عام 1948، كانت إسرائيل ترفض قرارات الأمم المتحدة، سيما منها تلك التي تتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا من ديارهم في عامي 1948 و1967، وبصورة أخص القرار 242 الشهير الصادر عن مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر 1967 والقاضي بإدانة مبدإ الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وهو القرار الذي كانت قبلت به مصر في زمن عبد الناصر. وبمضيّ الزمن كان هذا القرار مهدداً بأن تلفّه طيات النسيان، فيكون مصيره مثل مصير مشروع التقسيم لعام 1947، الأمر الذي كان يعني تكريس الفتوحات الإسرائيلية الجديدة التي تخطت هذه المرة حدود التراب الفلسطيني، ولم تكن القوى الغربية الكبرى تدرك، على ما يبدو، مدى خطورة الوضع.

وفي الواقع، كان كل اهتمام الغرب منصباً يومذاك على الحرب الفيتنامية، وحركات الرفض الطلابية، وتصاعد موجة العنف الإرهابي في إيطاليا وألمانيا بوجه خاص. وما كان شيء في المنطقة يتهدد، من منظوره، تموينه النفطي؛ فهل خير من المَلَكية السعودية وإيران الشاه ضامنتين لاستمرار الإمدادات النفطية، وهما اللتان ما كانت لتقوم فيهما للعرش قائمة لولا رعاية الغرب و«حسن التفاته»؟ أما مصر فلا بأس إن عوقبت على الكثير مما قامت به منذ التأميم المشهور لقناة السويس! وكذلك سوريا التي قطعت البعثات الدبلوماسية الغربية، منذ أمد طويل، الأمل في إمكان فهم دوافع الانقلابات فيها ومنطق سياستها الدولية. حتى لئن بدا واضحاً أن الفريق الأسد قد كبح جماح اليساروية، فليس يدري أحد كم يمكن أن يدوم عهده.

ثم إن الولايات المتحدة كانت تدرك جيداً أن موقف العجز الذي غاص فيه العرب في مواجهة إسرائيل يلحق ضرراً فادحاً بالاتحاد السوفياتي الذي التزم بالقضية العربية ووقف بدوره عاجزاً عن العمل لتقدّمها قيد أنملة. وكان معلوماً للجميع أن صبر السادات قد نفد، وها إن طرده للخبراء العسكريين السوفيات عام 1972 يعطي الدليل على ذلك. إذن فالسياسة الوحيدة التي تفرض نفسها هي الانتظار حتى تنضج الثمرة وتسقط بكاملها بين يدي الولايات المتحدة. وهكذا انتصرت سياسة كيسنجر على «اللوبيات» المؤيدة للعرب في الولايات المتحدة، سيما لوبي الشركات النفطية، القريبة جداً بطبيعة الحال إلى المَلَكية السعودية، والنافذة الكلمة في وزارة الخارجية الأميركية. ثم إن الروابط بين اليسار المتطرف الأوروبي وبعض حركات المقاومة الفلسطينية قدمت، على صعيد آخر، مبررات إضافية للسياسات التي ينتهجها النظام القائم في الغرب، ولتصلّب إسرائيل التي ترفض التعامل مع الفلسطينيين إلّا كإرهابيين ولا تقبل بالتفاوض إلّا مع المَلَكية الأردنية الموالية للغرب.

وفي الواقع كان العرب يبدون، في مواجهة قوة الجيش الإسرائيلي الفائقة، في منتهى الضعف والركاكة، بحيث ما كان لأحد أن يتصور إمكان نشوب حرب، سيما إذا أُخِذ في الاعتبار التدهور العميق للعلاقات العربية-السوفياتية من جهة أولى، والموقف الحازم الذي يتخذه الاتحاد السوفياتي ـ وهو في أوج مرحلة التعايش السلمي مع الولايات المتحدة ـ في معارضة اندلاع أي حرب جديدة في الشرق الأوسط من جهة أخرى. وبالفعل، كان من الممكن، في حال وقوع حرب تتسبب بهزيمة عربية جديدة، أن تكلّفه فقدان البقية الباقية من نفوذه في المنطقة.

وفي الحقيقة، كان الإتحاد السوفياتي يعلم جيداً أن مصر ستقدم على مغامرة الحرب مهما يكن الثمن، لأن النظام المصري ما عاد يتحمل الانتظار. ولهذا سلّم مصر عتاداً عسكرياً مهماً، حتى بعد طرد خبرائه في تموز/يوليو 1972، وذلك لكيلا يخسر بصورة نهائية

بلداً «وظّف» فيه القدر الكثير، والحق أنه لم يكن لديه هو أيضاً خيار آخر. فلو رفض دعم مصر لكي تفتح جبهة عسكرية جديدة، لأدان نفسه بنفسه بصورة نهائية في أنظار العرب قاطبة، ولخسر تالياً جدوى جهود هائلة بذلها على مدى عشرين سنة في المنطقة. في المقابل، كان احتمال تحقيق الجيوش العربية نجاحاً عسكرياً، ولو محدوداً للغاية، سيؤدي لا محالة إلى تدعيم نفوذه الآخذ بالتفتت على نحو خطير. ولم يكن أمام مصر السادات أي خيار آخر في المجال العسكري غير التعاون مع الاتحاد السوفياتي، على الرغم من نفورها الشديد منه: ومن هنا كان ذلك الفصل الأخير من فصول التعاون المصري-السوفياتي قبل حرب تشرين وفي أثنائها، والذي سيؤدي مع ذلك إلى إنهاء التواجد السوفياتي في مصر، ثم إلى تصفية الإرث الناصري أيضاً.

وبالفعل، أفلحت سياسة السادات في إقصاء السوفيات عن عملية السلام وأعادت إلى مصر حضوراً أميركياً مكثفاً، بخاصة في ما يتعلق بتقديم تسهيلات عسكرية. على هذا النحو نجح الرئيس المصري في تحقيق إنجاز سياسي غير عادي، إذ استخدم الأسلحة السوفياتية لمرة أخيرة، ولكن بفاعلية هذه المرة، لكي يتوصل في النهاية إلى تقارب نهائي مع الغرب الرأسمالي. وهكذا يكون السادات قد واصل ذلك الحلم الكبير الذي راود حكام مصر منذ محمد علي وحتى عبد الناصر، حلم ربط المنطقة ربطاً وثيقاً بالغرب. وليس محققاً أن الوسائل المستخدمة كانت وسائل مناسبة: فإذا كانت الغاية تبرر الوسيلة، وبخاصة في السياسة، فإن صدقية أي أمة لا تتأكد إلّا إذا قامت على حد أدنى من الثبات في الخطوط العامة لسياستها الخارجية. فضلاً عن أنه لا يمكن أحداً على الاطلاق أن يسخر من إحدى القوى العظمى بدون أن يدفع ثمناً لذلك. ولقد كان عبد الناصر، قبل السادات، قد أدرك هذه الحقيقة، إنما بعد فوات الأوان. ومع أن السادات كان يشبه سلفه شبهاً مجاوزاً للحد، كما أسلفنا الإشارة، فإنه لم يستخلص الدرس من تجارب عبد الناصر المخفقة.

لسوف يفاجئ اندلاع حرب تشرين 1973 إذن، في إطار من التنسيق التام بين مصر وسوريا، كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة. بيد أن هذه الأخيرة ما ساءها ذلك. ففي زمن الواقعية الكيسنجرية، أدرك الأميركيون أن الموقف سيخرج أخيراً من قوقعة الجمود، وبخاصة بعد أن بات واضحاً - هذا على دهش من الجميع - أن الإسرائيليين هم الذين أُخذوا هذه المرة على حين غرة، بينما بدا العرب مسيطرين أتم السيطرة على حركاتهم. آنئذٍ برز أمل كبير في التغلب على التعنت الإسرائيلي الذي كان يقوم إلى ذلك الحين على اعتقاد راسخ بتفوق عسكري شامل. آية ذلك أنه حدث في تلك الأيام الأولى من تشرين الأول/ أوكتوبر 1973 ما لم يكن يتخيله بشر: فها هو الجيش المصري يعبر في ساعات معدودة، بأتم انضباط وبوثوق من دعمه اللوجستي، قناة السويس، ذلك المانع الطبيعي الذي كان يُعدّ

الأزمة التي ستقود إسرائيل إلى المباشرة بالعملية الحربية، انجرف عبد الناصر في ضوب من المزايدة أملاً في خلق شروط أفضل للتفاوض حول تسوية سلمية شاملة للخلاف العربي-الإسرائيلي. فلم يكن إغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، وطلب انسحاب جنود منظمة الأمم المتحدة من سيناء، سوى موقف إعلامي يفهم رموزه جيداً هواة علم الدلالة السياسي. لقد اتضح هذا الموقف بقدر أكبر من الجلاء عندما عقد عبد الناصر في 28 أيار/مايو 1967 ـ أي قبل بضعة أيام من الهجوم الإسرائيلي الصاعق ـ مؤتمراً صحافياً هدَّد فيه إسرائيل بالتدمير إذا ما قامت بأي عدوان وأكَّد أن مصر لن تكون، في حال من الأحوال، البادئة بشن الحرب وليقترح إعادة تنشيط لجنة الهدنة المصرية-الإسرائيلية المشتركة والشروع بمفاوضات شاملة بوساطة الدول العظمى لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية. فالرئيس المصري كان يحاول إذن أن يستعيد لمصلحته السياسية الأزمة التي فتحتها اليساروية السورية مع إسرائيل في ربيع 1967، ومن ثم أن يجد مخرجاً منذ ذلك الحين لمجمل الخلاف العربي-الإسرائيلي المجمَّد منذ عام 1949. وفي ذلك الحين كان الخلاف الأساسي ينحصر بمسألة اللاجئين الفلسطينيين، إذ لم تكن إسرائيل قد استولت بعد على أراضي أقطار عربية أخرى غير فلسطين.

على أن فرنسا، ممثلة بشخص ديغول، كانت الوحيدة بين الدول الغربية التي أدركت دلالة السياسة المصرية. أما في الولايات المتحدة بالمقابل، فلم يكن الرئيس جونسون ووزير خارجيته البطيء الحركة، دين راسك، يتمتعان بالنظرة السياسية الثاقبة التي سيتميز بها لاحقاً الثنائي نيكسون ـ كيسنجر في عام 1973. والأهم من ذلك كله أن عبد الناصر لم يكن محبوباً في الغرب. فالصحافة «الدولية» الكبيرة، المتعاطفة تعاطفاً تاماً مع الموقف الإسرائيلي، راحت تشن هجوماً شرساً على الرئيس المصري، الرمز المحقود عليه، لمعاداة العالم الثالث للاستعمار الاقتصادي الغربي. وهكذا نشأ في مجمل البلدان الغربية جو معادٍ للعرب عموماً، لم يشجع الحكومات على التدخل الإيجابي. فلكأن كل ضغينة الغرب الغني والقوي على ثورة المقهورين في العالم الثالث قد تركزت حول ذلك الشرق العربي حيث سيتواجه أخيراً الأخيار والأشرار كي تتاح «للعدالة» فرصة الانتصار.

أفلم يهلل الغرب، وقد تلفح بالرياء، لانتصار الصغير الإسرائيلي «داود» على العملاق العربي «جوليات»؟ ولكم شهدت تلك الأيام المريرة من عام 1967 من الخلط والتحقير عندما وقف الغرب إلى جانب مرآته النرجسية الملتبسة، إسرائيل، يتلذذ بالمذلة والهوان العربيين؟ ولا جدوى من التوقف الآن عند هذا المظهر غير المجيد «للنفس» الغربية التي أثبتت على هذا النحو أنها لا تختلف عن أظلم بواطن «الروح» الشرقية. وحسبنا أن نستذكر هنا التشهير الذي تعرّض له الجنرال ديغول، في باريس بالذات، لأنه أبى الانضمام إلى تلك

الحملة التأديبية المادية والمعنوية الواسعة ضد العرب وانتهج خطاً سياسياً تفرد به عن سائر حكام الغرب[1]. ولزام علينا في هذه المناسبة أن نعيد التوكيد أن الأخلاق والسياسة لا يتعارضان بالضرورة، إذ جنت فرنسا على مرّ العقود مكاسب ملموسة من السياسة التي انتهجها ديغول حيال المشرق العربي.

وفي الواقع، لم يتغير السياق كثيراً في عام 1973. كل ما هنالك أن الخلاف العربي-الإسرائيلي ازداد عمقاً واتساعاً في آن معاً. إزداد عمقاً لأن الأحقاد تراكمت، ولأن الفلسطينيين، المحصورين بإحكام حتى عام 1967 في مخيمات اللاجئين، أفلتوا من النطاق المضروب عليهم وأعلنوا عن وجودهم بصخب لدى العرب كما لدى الإسرائيليين، وحتى في أوروبا. وازداد اتساعاً لأن إسرائيل لم تكتفِ في عام 1967 باستكمال غزوها لفلسطين، بل احتلت أيضاً شطراً واسعاً من أراضي مصر، ومنطقة صغيرة ولكن ذات قيمة استراتيجية كبيرة من سوريا. أما العرب فقد أفادوا جيداً هذه المرة من تجربة عام 1967 وراحوا يخططون بعناية لما يريدون إرساله من إشارات باتجاه الغرب، إنْ عسكرياً وإنْ سياسياً. ولئن بدأت العملية، كما بات معلوماً، بطرد الخبراء السوفيات من مصر، فها هي سوريا تطوي صفحة اليساروية، وها هم الشيوعيون يُطارَدون في أنحاء العالم العربي كله تقريباً، وها العربية السعودية والمغرب، ركيزتا الغرب في الشرق، تستقطبان من حولهما العرب عن بكرة أبيهم. أضف إلى ذلك كله أن الرئيس القذافي وقف في المؤتمر الرابع لدول حركة عدم الانحياز، المنعقد في الجزائر في أيلول/سبتمبر 1973، ليعبر بلسان العرب عن استيائهم من الاتحاد السوفياتي، وليهاجم بحدة دول الحركة المنحازة إلى روسيا، وبالأخص كوبا.

أما على صعيد وسائل الإعلام العربية فقد تغير أسلوب التشدُّق الغبي والساذج الذي كان سهَّل إلى أقصى حد، في عام 1967، مهمة الدعاوة الإسرائيلية؛ فقد ابتعد عن منطق التهجم الصاخب والرتيب على الامبريالية ليرتكز أكثر فأكثر على خلفية علمية تسمح بشرح القضية الفلسطينية للرأي العام الغربي، معتمداً على المعطيات والأرقام. وأصبحت بيروت مركزاً كبيراً للإعلام عن القضية الفلسطينية، يؤمها مراسلو الصحافة العالمية باستمرار. ولسوف تدفع غالياً ثمن هذا الدور البالغ الأهمية استراتيجياً في كل حرب تحرير وطني. هذه الحرب التي لا تقل اعتماداً على الإعلام منها على السلاح.

وعلى الصعيد العسكري، كان سير عمليات الجيش المصري لا يدع ظلاً من شك يحوم حول الطابع المحدود للحرب التي شنها: عبور القناة وعدم التحرك من ضفتها الشرقية

---

(1) إشارة إلى الوصف الشهير الذي استخدمه ديغول ليصف به إسرائيل في مؤتمر صحافي عقده في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1967: «شعب نخبة، واثق من نفسه ومسيطر».

مهما كلف الأمر للتقدم نحو الحدود الإسرائيلية. وخلال العمليات، وعلى الرغم من المساعدة المكثفة التي قدمها السوفيات عبر الجسر الجوي الذي أقاموه مع كل من مصر وسوريا، لم يصدر أي تصريح يشيد بصداقة الاتحاد السوفياتي، كما امتنعت وسائل الإعلام عن كل تهليل عند زيارة كوسيغين للقاهرة التي استمرت ثلاثة أيام، خلال الحرب.

أخيراً، كان آخر عنصر في مجموعة الإشارات المرسلة باتجاه الغرب سلاح النفط. هذا النفط الذي أدمن عليه الغرب وكأنه ضرب من المورفين، فما عاد في مستطاعه الاستغناء عنه، بل باتت به حاجة إلى كمّياتٍ غير معقولة منه؛ هذا النفط الذي لم يجرؤ العرب قط ـ وإن كانت أسعاره أخذت بالارتفاع منذ عام 1970 ـ على قطع إمداداته عن الغرب، حتى في أحلك ساعات شدتهم في عام 1967، على الرغم من أن هذا الغرب كان يسحقهم سحقاً بلامبالاته المعادية. لقد كانت الإشارات بعيدة في هذا المجال أيضاً عن الغموض والالتباس. ومع ذلك أساء الغرب فهمها، لأنها دغدغت قوته في أكثر نقاطها حساسية، فانفلتت تيارات الأهواء والانفعالات مجدداً من عقالها. ولن يستطيع أحد، في أي حال، أن يجزم بأن اغتيال الملك فيصل عام 1975، وهو مهندس المواقف النفطية التي زامنت مسار الحرب، لم يكن ثمناً «الخروجه» على طاعة الغرب. ومهما يكن من أمر، فإن معنى حظر النفط عام 1973 كان واضحاً شفافاً. وكان المفروض بالغرب أن يفهم مغزى ذلك القرار، بدون أن يتضرر منه حقاً، وهذا ما حصل فعلاً. فالقيود الطفيفة التي فرضت على حركة السيارات خلال نهايات الأسبوع في بعض بلدان أوروبا في إبان شتاء 1973 لم تكن موجعة حقاً. أما أرتال الانتظار الطويلة أمام محطات الوقود في بعض الولايات الأميركية فكانت عائدة إلى غرابة مختلف التشريعات النفطية الأميركية وتداخلها أكثر منها إلى النقص الفعلي في الإمدادات.

وفي الواقع، كانت المملكة العربية السعودية أفهمت بوضوح كونسورسيوم الشركات النفطية العاملة على أراضيها ضرورة الاستعداد لمواجهة ظروف صعبة، جراء العناد الإسرائيلي. وكانت الآرامكو، منذ شهر أيار/مايو 1973، قد زادت إنتاجها السعودي زيادة مرموقة. ومن ثم فإن تخفيض الإنتاج السعودي نتيجة للحظر لم يتجاوز إعادة الإنتاج إلى معدله الطبيعي، وهو في الواقع معدل مرتفع للغاية، في أي حال. وهكذا انخفض الإنتاج السعودي فعلاً بمعدل 19,5% بين الفصلين الثالث والرابع من عام 1973، لكنه كان زاد بمعدل 36,4% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 1973، مقارنة بالفترة نفسها من عام 1972[1].

---

(1) راجع جون م. بلير *The Control of Oil*, London, McMillan Press, 1977, p. 207.

عملياً، لم تقرر الأقطار العربية المصدرة للنفط[1] الحظر إلّا في 17 تشرين الأول/أوكتوبر 1973 في الكويت، أي بعد مرور أحد عشر يوماً على نشوب المعارك. ولهذا التاريخ أهمية خاصة، إذ يدل على أن ذلك القرار الخطير لم يتخذ إلّا بعد تبدد جميع الشكوك في ما يتعلق بضخامة الجسر الجوي الذي أقامته الولايات المتحدة بينها وبين إسرائيل اعتباراً من يوم 14 تشرين الأول/أوكتوبر، الذي فاق بكثير ما أمد به الروس العرب من سلاح. فبفضل هذا الجسر تمكن الإسرائيليون من استعادة زمام المبادرة في سير المعارك، والانتقال إلى الهجوم، والعبور إلى الضفة الغربية للقناة، ومعاودة احتلال الجولان وتوسيع رقعة الاحتلال السابق. لذلك كله جاء القرار المتخذ في الكويت يعبِّر عن رغبة واضحة في معاقبة التحيُّز الأميركي. ومع هذا، كانت إجراءات الحظر في غاية الاعتدال. فقد نصّت على خفض تدريجي للإنتاج النفطي بمعدل 5% شهرياً، حتى الوصول إلى بداية تسوية للنزاع والشروع بوضعها موضع التطبيق[2]. ولم يسرِ الحظر على الدول الصديقة المؤيدة للقضية العربية، ومنها في أوروبا فرنسا وإسبانيا، والعديد من دول العالم الثالث، وبالأخصّ الدول الإسلامية والأفريقية. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر عُلِّق قرار تخفيض الإنتاج لشهر كانون الأول/ديسمبر بالنسبة إلى دول الأسرة الاقتصادية الأوروبية، بعد اتخاذها في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر موقفاً متوازناً بشأن حل النزاع. وفي كانون الأول/ديسمبر أعيد من حيث المبدأ العمل بقرار تخفيض الإنتاج، لكن اليابان أدرجت في عداد البلدان الصديقة، فيما أبدت الجزائر امتعاضاً وطالبت علناً بوجوب استئناف إمدادات النفط إلى جميع بلدان أوروبا، باعتبارها غير معادية بكل معنى الكلمة للقضية العربية.

وفي الواقع، لم يكن ذلك الحظر حظراً بالمعنى الحقيقي للكلمة، أولاً لأنه كان جزئياً، وثانياً لأنه لم يُطبَّق حتى على مجموع البلدان الغربية. أضف إلى ذلك أن البلدان العربية المصدرة للنفط لم تكن تمتلك أية وسيلة للإشراف على تنفيذ مثل ذلك القرار، لأن تسويق نفطها وتوزيعه هما بين أيدي الغربيين، سيما الشركات النفطية الكبرى. وكثيراً ما تكون الوجهة النهائية لناقلات النفط مجهولة، فلا تُعرف إلّا بعد قطعها شوطاً من الطريق. وفضلاً عن ذلك، استمر كبار المنتجين غير العرب، مثل إيران ونيجيريا وأندونيسيا وفنزويلا،

---

(1) تجمعها منظمة الدول العربية المصدّرة للنفط (O.P.A.E.P.)، التي تضم كلاً من الجزائر، المملكة العربية السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، مصر، العراق، الكويت، ليبيا، قطر وسوريا، والتي يجب التمييز بينها وبين منظمة البلاد المصدّرة للنفط (O.P.E.P.).

(2) أعلنت العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تخفيضاً فورياً للإنتاج بمعدل 10%. وتحدثت بعض الأقطار عن إيقاف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا، البلد الأوروبي الذي لا يخفي تعاطفه مع إسرائيل. وفي الواقع، كانت جميع هذه القرارات مبهمة، ولا أحد يعرف حقيقة تطبيقها فعلاً.

في عمليات التصدير بصورة طبيعية. وأخيراً فإن العراق، المفترض أنه الأكثر تشدّداً بين البلدان العربية، والذي أمم نفطه عام 1972، اتخذ موقفاً مغايراً ولم يحضر أصلاً اجتماع الكويت يوم 17 تشرين الأول/أوكتوبر حيث تقرر الحظر، لأنه كان يرى أن تأميم النفط، لا حظره، هو ما يضرب المصالح الإمبريالية.

لا عجب إذن أن يكون مستوى التصدير في مجمل البلدان المصدرة للنفط قد عرف في العام 1973 وتيرة النمو نفسها التي عرفها في العام 1972، أي 9,5%، وهي وتيرة مرتفعة للغاية. وبالطبع، كانت الشركات النفطية هي التي تدّعي حدوث نقص في الإنتاج وارتفاع في الأسعار، ما ضمن لها أرباحاً طائلة غير متوقعة. وقد شاركت في اللعبة أيضاً الحكومة الأميركية؛ فهذه الحكومة، التي كانت سياستها النفطية غير العقلانية قد جعلت الولايات المتحدة تابعة للخارج على هذا الصعيد، باتت تبحث الآن عن ظرف مناسب يسهّل عليها تجاه الكونغرس إلغاء التشريعات الضارة بتطوير الإمكانيات المحلية من الطاقة.

ومنذ بداية عام 1974 عادت الإمدادات النفطية في جملتها إلى وضعها الطبيعي، على الرغم من عدم رفع الحظر رسمياً. وتبديداً لأي التباس قامت أبرز شخصيتين نفطيتين عربيتين، بلعيد عبد السلام، وزير الصناعة والنفط الجزائري، وأحمد زكي اليماني، وزير النفط السعودي، بجولة واسعة مشتركة على العالم الغربي واليابان في كانون الثاني/يناير 1974 لشرح الموقف العربي، السياسي والنفطي. ذلك أن الغرب كان يرغي ويزبد بسبب التصحيح المفاجئ الذي طرأ على الأسعار والذي أتاح حصوله ذلك الحظر المحدود وغير الفعّال للنفط.

تشويش غير مرغوب فيه:
فوضى أسعار النفط

كانت بلدان منظمة الأوبيب قد عجزت، منذ مطلع شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1973 في ڤيينّا، عن التفاهم مع الشركات النفطية بشأن ربط تطور أسعار النفط بالتضخم المتسارع الإيقاع في البلدان الصناعية، المورِّدة الرئيسية للسلع التي تحتاجها البلدان المصدِّرة للنفط. وفي 16 تشرين الأول/أوكتوبر 1973، أي عشية الاجتماع الذي اتُّخِذ فيه قرار الحظر، قرر منتجو الخليج العرب الخمسة وإيران أيضاً، المجتمعون في مدينة الكويت، أن يزيدوا سعر برميل النفط بمقدار 70%، ما رفع سعره من 3 دولارات إلى 5,11 دولارات. وهم في ذلك لم يفعلوا سوى اقتفاء أثر الجزائر وفنزويلا وأندونيسيا التي كانت رفعت الأسعار من قبل إلى ذلك المستوى. وهذا يدل دلالة واضحة على أن القرارات المتصلة بأسعار النفط لم ترتبط

بقرار الحظر، على الرغم من تقارب التواريخ. والواقع أن هاتين ديناميتان مختلفتان كل الاختلاف. وما مضت أسابيع قلائل حتى قررت جميع بلدان منظمة الأوبيب، المجتمعة في طهران في 23 كانون الأول/ديسمبر 1974 تحت مظلة شاه إيران، مضاعفة سعر برميل النفط ليصير 11,65 دولاراً. والجدير بالذكر أن الشاه نفسه كان هو الذي رعى اتفاقات 1971 المشهورة التي زادت الأسعار منذ ذلك الحين زيادة ملموسة[1]. ومن جهتها كانت الشركات النفطية تدفع إلى الأمام في هذا الاتجاه، لأنها لن تتردد في أن تدفع 17 دولاراً للبرميل الواحد، وربما كانت مستعدة لأن تدفع أكثر[2].

وفي الواقع، صححت السوق أسعارها بعد السنوات الطويلة من الرخص النفطي. وقد سبق لنا أن روينا هذا الفصل من فصول تاريخ الطاقة النفطية، فلا جدوى من العودة إليه. لكن الدلالة السياسية لقرار الحظر، كما حددتها البلدان العربية بدقة، انهارت وسط الفوضى الرهيبة التي سادت السوق النفطية. ومن ثم بات سهلاً مذّاك فصاعداً، على صعيد الدعاوة، تحميل العرب مسؤولية أزمة الطاقة، والانكماش في اقتصادات البلدان الصناعية، وعجز ميازين المدفوعات في البلدان المستوردة للطاقة. ولم يدع الإسرائيليون الفرصة تفوتهم، فراحوا يؤكدون ويعيدون التأكيد بلا انقطاع، في مواجهة الضغوط التي كانوا يتعرضون لها لتليين مواقفهم، أن الغرب تخلى عن «داود» الصغير الشجاع لقاء حفنة من براميل النفط العربي. أما أجهزة إعلام البلدان الصناعية فقد صبّت جام غضبها على منتجي النفط، وبخاصة الأقطار العربية. وتولى كيسنجر بنفسه قيادة حملة معادية للأوبيب، أراد أن يجنّد لها جميع البلدان الغربية، وكان من نتيجتها أن أنشئت الوكالة الدولية للطاقة (A.I.E) لتكون خصماً غربياً للأوبيب. ولن تعارض هذه الحملة سوى فرنسا وحدها، فترفض الانتساب إلى الوكالة الدولية للطاقة. لكن الضرر كان قد وقع، والفوضى النفطية التي يتحمل الغرب المسؤولية الأولى فيها، ستستأثر مذّاك فصاعداً بالاهتمام العربي، وستصرف على هذا النحو الطاقات عن إيجاد حل للنزاع العربي-الإسرائيلي. والحق أن الدرب التي قادت السادات وحيداً، ومسفَّهاً من قبل سائر القادة العرب، إلى الصلح المنفرد مع إسرائيل، كانت قد شُقَّتْ منذ نهاية سنة 1974. ولنا إلى هذا الموضوع عودة مطوَّلة.

أما الآن، فلننوِّه قصة ذلك الحظر الذي أفضى إلى شيء مغاير تماماً لما جرى التخطيط له بمزيد من العناية والحذر، وستكون له نتائج بعيدة الأثر في تطور سياسات أقطار المشرق

---

(1) أنظر الفصل الثامن.

(2) لقد ارتفعت مداخيل كونسورسيوم الشركات النفطية الأميركية العاملة في السعودية من 1,1 مليار دولار عام 1971 إلى 1,7 مليار دولار عام 1972، وإلى 3,2 مليار دولار عام 1973. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1974 زادت تكساكو أرباحها بمعدل 123%، وغلف 178% وبريتيش بتروليوم 277%.

العربي. وبالفعل، سرعان ما أحرق الحظر أصابع جميع العرب الذين خططوا له. فكان حذرهم وحصافتهم لم يجديا شيئاً أمام الرعب الذي ما انتاب العالم الغربي وحده، بل كذلك بلدان العالم الثالث، إزاء التصاعد اللولبي للأسعار النفطية. وقد ارتفعت الفاتورة النفطية لهذه البلدان الأخيرة ارتفاعاً كبيراً ينذر بالخطر. ولهذا سارع صانعو قرار الحظر، بعد أن خففوا حالاً من فاعليته على صعيد الإمدادات، إلى تجنيد كل طاقاتهم إلى إبطال الحاجة إلى العمل به وإلى إلغائه رسمياً. ولهذا أيضاً ضاعف كيسنجر من نشاطه في مفاوضات فصل القوات، وشرع منذ مطلع كانون الثاني/يناير 1974 بسلسلة رحلاته المكوكية المشهورة بين القدس ودمشق والقاهرة. على أنه كان يستعد في الوقت ذاته لتشغيل النظام الذي وضعه للرد على منظمة الأوبيب على المستوى الأوروبي، فيما راحت السلطات الأميركية تصعّد من استعمالها للغة القوة العسكرية: ابتداء بالتدريبات الخاصة لقوات التدخل السريع، وانتهاء بالتهديد شبه السافر بالتدخل العسكري المباشر في منطقة الخليج.

وانتاب المصريين والسعوديين، أكبر قوتين مواليتين للأميركيين في المشرق العربي، شعور بالقلق العميق إزاء تلك التطورات التي تقلب استراتيجيتهم السياسية رأساً على عقب. فإثارة غضب الغرب سياسياً جراء ذلك الحظر تغدو ضرباً من مجافاة المنطق، سيما أنه لم يكن حظراً فعلياً ولم يكن الهدف منه الإساءة إلى الغرب بل طي صفحة النزاع العربي-الإسرائيلي بإيجاد حل معقول له، ومن ثم توفير قواعد صلبة لدمج المشرق العربي بالدائرة الثقافية والاقتصادية للغرب الرأسمالي. وفي ما يتعلق بالمَلَكية السعودية، كانت استثارة عداء الحامي الأميركي تعني نسف الأسس الاجتماعية-الاقتصادية الراسخة التي قام عليها النظام. أما في ما يتعلق بمصر الساداتية، التي كانت تتطلع إلى التخلص نهائياً من التحالف مع السوفيات، فكانت استثارة عداء الأميركيين تعني بالنسبة إليها الوقوع من جديد في أحضان السوفيات، لذلك أبلغ السادات الأميركيين، منذ شهر كانون الأول/ديسمبر 1973، بأنه سيبذل كل جهوده للحصول على قرار برفع الحظر. ولسوف يمارس فعلاً، خلال شهر كانون الثاني/يناير 1974، ضروباً شتى من الضغوط على البلدان النفطية.

إن القرار برفع الحظر لن يعلن رسمياً إلّا يوم الثامن عشر من آذار/مارس، إثر اجتماع عقدته البلدان العربية المصدرة للنفط في فيينا، بعد اتفاق فصل القوات المصرية-الإسرائيلية الموقّع في 18 كانون الثاني/يناير 1974، ولكن قبل اتفاق فصل القوات السورية-الإسرائيلية الذي لن يتم توقيعه إلّا في 31 أيار/مايو 1974. هكذا تم التخلي عن سوريا في منتصف الطريق. وهو أمر سيصعب عليها أن تنساه، سيما بعد أن سعت، بشتى الوسائل، إلى الحؤول دون الإقدام على تلك البادرة ذات الدلالة الرمزية الواضحة حيال الغرب، ولكن التي أدت عملياً إلى فك لحمة التضامن العربي. على هذا النحو تحول «الطغيان النفطي» منذ

ذلك الحين إلى كارثة سياسية على العرب، ولن يلبث عما قريب أن يصير قرحاً اقتصادياً واجتماعياً سيتأكّل في غضون سنوات قلائل أسس المجتمع العربي بصورة خطيرة. فحتى على مستوى منظمة الأوبيب، وبصورة أعم على مستوى العلاقات بين أقطار العالم الثالث والبلدان الصناعية، لن يعود أي شيء كما كان في السابق.

وبالفعل، عانت المملكة العربية السعودية من جرح نفسي بليغ جراء عدائية الغرب الناشئة عن مضاعفة أسعار النفط أربع مرات، وبخاصة أن الرأي العام الغربي ألقى تبعة ذلك على عاتق العرب وإجراءات الحظر. ولسوف تتبنى السعودية مذّاك، سواء على صعيد الأوبيب أم في جميع المفاوضات الاقتصادية الدولية الكبيرة، خطاً مؤيداً باستمرار للمصالح الغربية حصراً. ونظراً إلى قوة السعودية النفطية والمالية المستجدة، سيما بعد مضاعفة أسعار النفط أربع مرات، فإن موقفها هذا سيضعف إلى حد كبير من فاعلية جهود الجزائر. فقد حاول الرئيس بومدين أن يتجاوز الصدمة التي سببتها الفوضى النفطية خلال الأشهر الأخيرة من عام 1973 وأن يحسِّن شروط التلاقي مع الغرب عن طريق رفع النقاش إلى مستوى وضع خطة عامة لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، تتيح للعالم الثالث إمكان المشاركة على قدم من المساواة مع البلدان الصناعية في ازدهار العالم وتقدّمه التقني.

ومرة أخرى لعبت قناة السويس، التي كانت موضوع رهان الحرب العربية-الإسرائيلية الثالثة، دور الصاعق المفجّر لأحداث اقتصادية بالغة الأهمية في تاريخ القرن العشرين. فقد لعبت دوراً من هذا القبيل في القرن التاسع عشر، لأنها كانت هي المسؤولة إلى حد كبير عن احتلال إنكلترا لمصر، وتالياً عن إخضاع الشرق الأدنى للقوى بشكل مباشر، في وقت لاحق. وفي عام 1956 تحول تأميمها إلى رمز معبر للمد الأول لحركة التحرر الاقتصادي للعالم الثالث. وستعود إلى لعب دورها هذا في عام 1973، عندما ستقرر مصر، المنهكة اقتصادياً منذ حرب 1967، أن تحررها من الاحتلال الإسرائيلي وأن تعيد فتحها للملاحة الدولية لتربط البلاد من جديد بشبكة التجارة العالمية. والواقع أن قرار الحظر النفطي العربي، الذي اتخذ يوم السابع عشر من تشرين الأول/أوكتوبر 1973، كان من طبيعة سياسية أكثر منها اقتصادية، إذ كان يرمي إلى مساعدة مصر على الاحتفاظ بالضفة الشرقية من القناة التي استعادتها من الإسرائيليين خلافاً لكل التوقعات، والتي بات يُخشى أن تخسرها من جديد بعد الهجوم الإسرائيلي المضاد على الضفة الغربية، بدعم كثيف من أسلحة الجسر الجوي الأميركي.

إن ذلك التحرك النفطي الذي زامن تحرير القناة عسكرياً كان الصاعق المفجّر للمد الثاني للتحرر الاقتصادي في العالم الثالث. لكن ساد الإلتباس هذه المرة أيضاً مثلما كان قد ساد في مرحلة الستينات. فالطغيان النفطي في السبعينات أدّى إلى انعطاف نحو الثورة

الأصولية المحافظة المتطرفة، مثلما كانت القيصرية الناصرية في الستينات قد عمّقت الاتجاه نحو الراديكالية اليساروية التي ساعدت القوى اليمينية على إيجاد نقاط استقطاب لها. غير أن حرب تشرين كانت حرباً «باتجاه اليمين»؛ وقد أثبتت ذلك بوضوح عملية التحضير لها وحوافز مَن صنعها وادارها من العرب، حتى إن حصلت في ظل شعارات سياسية موروثة عن المرحلة السابقة، وفي ظل الثوابت السوسيولوجية الواضحة، وخصوصاً على صعيد تاريخ مصر.

وفي الواقع ليس المهمّ، في خاتمة التحليل، اللون الإيديولوجي للأحداث وحده، بل كذلك ثوابت تاريخ المجتمعات التي تحدّ من دلالة الإشارات الإيديولوجية بدون أن تلغيها. ويصدُق هذا بوجه خاص على مجتمعات العالم الثالث، حيث لا يزال تنظيم اللغة السياسية الحديثة ضعيفاً وحيث تستعمل هذه اللغة بذلاقة تسمح بحجب استمرارية البنى القديمة التي تخنق المجتمع. وفي كل مكان من العالم أصلاً يمكن أن يتستر الاستبداد وراء غطاء التغيير «اليساري» أو الاستقرار «اليميني». فالسادات، مستقطب التناقضات، عبر القناة «يميناً»، لكنه أنجز مع ذلك مأثرة «يسارية» ذات دلالة تاريخية رفيعة. والحق أن جميع ألوان قوس قزح الإيديولوجي تجد مرايا عاكسة لها لدى جميع الأطراف العربية المشاركة الأخرى، مثل سوريا التي قاتلت، والسعودية والجزائر اللتين أيدتا تأييداً فعّالاً. ولهذا يكتنف حرب عام 1973 إلتباس على المستويات كافة، سواء على مستوى الأحداث الدولية التي نجمت عنها، أم على مستوى تطورها العسكري والسياسي الخاص.

العمليات العسكرية:
أول انتصار أم آخر هزيمة؟

سيكون في مقدور الجيل المقبل من المؤرخين أن يقول ما إذا كانت حرب تشرين الأول/أوكتوبر 1973 أول انتصار يحرزه العرب على الإسرائيليين أم آخر هزيمة لهم أمامها. أما في هذه المرحلة من تاريخ المنطقة المعاصر فقد كان من الصعب استيعاب جميع أبعاد تلك الحرب الحافلة بالتطورات العسكرية، والمذهلة بمضاعفاتها السياسية. فتحليل سير المعارك قد غلب عليه الاختلاف في وجهات النظر، لا بين الإسرائيليين والعرب وحدهم، بل كذلك في داخل كل من المعسكرين، وتحديداً في مصر وإسرائيل حيث احتدمت المناقشات حول أسباب النجاح والإخفاق. على أنه مهما يكن من أمر، فإن سير العمليات أثبت بوضوح أن الجيشين المصري والسوري أحرزا نجاحاً تاماً في هجومهما على العوائق الطبيعية وخطوط الدفاع الإسرائيلية المحصنة التي كانت تُعدّ غير قابلة للاختراق.

لقد استبعدت الحكومة الإسرائيلية في بادئ الأمر، لدى ظهور أولى بوادر التعبئة في الجيشين السوري والمصري، أي إمكان لاندلاع القتال بحكم العوامل التي تقدم بيانها، ولم تدرك إلا قبل ثماني وأربعين ساعة من بدء الحرب أن خطر نشوبها قائم فعلاً. وخلافاً لما جرى في عام 1967، فقد استُبعد هذه المرة قيام الطيران الإسرائيلي بهجوم وقائي، أولاً لأن الولايات المتحدة، حليفة إسرائيل الأولى ومصدر تسليحها الرئيسي، بدت معارضة لعملية من ذلك القبيل، وثانياً لأن القادة العسكريين الإسرائيليين كانوا على ثقة من أن الجيش المصري عاجز عن عبور القناة بسرعة؛ وعليه فقد اعتبروا أنه سيتاح لهم متسع من الوقت للصمود إلى حين التعبئة الشاملة للاحتياطي، ولعلهم لم يقدِّروا فعالية شبكة الصواريخ المضادة للطائرات التي يملكها كل من سوريا ومصر حق قدرها، والتي ستتمكن من شل طيرانهم خلال الأيام الأولى للحرب. هكذا اختارت الحكومة الإسرائيلية بكل طمأنينة عدم شن هجوم وقائي قد يؤلب عليها الرأي العام الغربي، الذي كان يساندها مساندة تامة حتى ذلك الحين في تعنّتها بشأن الأراضي المحتلة. وفي نظرها كان من شأن الحرب أن تفتح لها الطريق إلى احتلال أراضٍ جديدة، وأن تتيح لها تالياً تكريس ضم الأراضي التي استولت عليها عام 1967 والتي عقدت العزم على السيطرة عليها بصورة نهائية.

بيد أن المسيرة اللاحقة للعمليات العسكرية أثبتت أيضاً، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الجيش الإسرائيلي استعاد زمام المبادرة في مجال العمليات، بعد استيعابه الصدمة الأولى. فقد دفع بقواته إلى ما وراء خطوط وقف إطلاق النار لعام 1967، مقترباً من دمشق والقاهرة أكثر مما اقترب منهما في حرب حزيران/يونيو 1967. ومما زاد في جسامة هذا التهديد أن الجيش الإسرائيلي، جرياً على عادته في الحروب السابقة، لم يلتزم بقرار وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 22 تشرين الأول/أوكتوبر ثم في 23 تشرين الأول/أوكتوبر، وواصل التقدم لاحتلال أراضٍ جديدة. وهذا ما ترتب عليه تصعيد خطير للمواجهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. فردا على ما بدا من استعدادات سوفياتية عسكرية للتدخل من أجل فرض احترام وقف إطلاق النار، أعلن الأميركيون في ليلة 24-25 تشرين الأول/أوكتوبر حالة تأهب نووي من الدرجة الثالثة[1] لكامل قيادتهم الجوية الاستراتيجية. وفي الواقع، وإزاء عدم احترام إسرائيل لوقف إطلاق النار، اقترح السوفيات في الأمم المتحدة، تدعمهم في ذلك البلدان غير المنحازة، إنشاء قوة أميركية-سوفياتية

(1) تتضمن حالة التأهب في الجيش الأميركي خمس درجات بالعد العكسي. وقد كثر الحديث عن أن تلك الحركة الاستعراضية كانت ترمي إلى صرف انتباه الرأي العام الأميركي عن فضيحة واترغيت المشهورة التي كانت آخذة بالتوسع والتي ستقود الرئيس نيكسون بعد بضعة أشهر إلى الاستقالة.

للفصل بين المتحاربين. لكن الثنائي نيكسون-كيسنجر، الذي تمحورت كل سياسته في منطقة الشرق الأدنى النفطية والاستراتيجية على إخراج السوفيات منها، رفض الموافقة على مشروع من ذلك القبيل يكرس الوجود السوفياتي فيها. والحال أنه حتى السادات، الذي كان يشاطر حكومة نيكسون هاجس التصدي للسوفيات، أعلن عن تأييده للمشروع. والواقع أن الجيش الإسرائيلي كان يقترب من ضواحي مدينة السويس المهمة على الضفة الغربية للقناة، مستكملاً على هذا النحو تطويق الجيش المصري الثالث، الذي كان قد عبر مظفَّراً إلى الضفة الشرقية قبل بضعة أيام.

إن ما يذهل حقاً هو انقلاب الأمور ضد الجيش المصري بعد انتصاره الصاعق خلال الأيام الأولى للحرب، وبعد الإنجاز العسكري والتقني الكبير الذي حققه لا في عبور قناة السويس فحسب، بل أيضاً في السرعة الفائقة التي نفذ بها هذا العبور. ففي يوم السادس من تشرين الأول/أوكتوبر، وخلال 24 ساعة، انتقل 100.000 رجل و1.000 دبابة و13.500 عربة مصفحة إلى الضفة الأخرى للقناة، مكتسحين الدفاعات الإسرائيلية التي انهارت كقصور من ورق، ومثبتين للعالم أجمع أن نظرية الحدود الآمنة، التي يعلي الإسرائيليون من شأنها كل الإعلاء، لا تعدو أن تكون خدعة فظة لتضليل الرأي العام العالمي. على أننا نستطيع تفسير انقلاب الوضع ضد الجيش المصري، بعد العبور الظافر للقناة، أولاً بطبيعة الأهداف السياسية التي رسمتها مصر لهذه الحرب، وثانياً بالمشكلات التقليدية التي يعاني منها الجيش المصري. فأهداف هذه الحرب كانت محدودة للغاية: عبور القناة وعدم التحرك بعد ذلك من المواقع الجديدة. وكان المصريون يعتبرون تحقيق مثل هذا الهدف إنجازاً عسكرياً ضخماً للغاية، سيما أنهم ما تصوروا قط أن دفاعات العدو يمكن أن تكون هزيلة فعلاً.

وبناء على ذلك، وبعد أن تم العبور بلا عقبات تذكر وصُدَّت بنجاح الهجمات الإسرائيلية المضادة الأولى، توقف الجيش المصري، بحسب الخطة المرسومة له، عن القيام بأي تحرك آخر، وراح ينتظر وقف إطلاق النار ونقل المعركة إلى الصعيد الدبلوماسي والسياسي. ولهذا لم يحاول الاستفادة من نجاحه ليصل إلى ممري متلا والجدي الواقعين على بعد خمسين كيلومتراً من القناة والمعروفين بأهميتهما الاستراتيجية الأساسية بالنسبة إلى السيطرة العسكرية على سيناء. وعندما سيحاول الجيش المصري، في 14 تشرين الأول/أوكتوبر، أن يتقدم من جديد تخفيفاً للضغط عن الجيش السوري المتراجع في جبهة الجولان، كان الأوان قد فات. فالجسر الجوي مع الولايات المتحدة بدأ عمله على نطاق واسع، والترسانة الإسرائيلية تجددت بعد الخسائر الفادحة في الأيام الأولى، وهكذا أخفق الهجوم المصري. وفي ليلة 15-16 تشرين الأول/أوكتوبر تسلل الجيش الإسرائيلي إلى الضفة الغربية لقناة السويس في الموضع المعروف باسم «الديفرسوار»، ويلوح أن القيادة المصرية لم تتبين حجم هذا الهجوم المتصاعد إلّا بعد مرور أيام عدة على بدئه.

وفي الواقع، لم يكن الجيش المصري، الذي درّبه الخبراء السوفيات تدريباً مكثفاً على حرب المواقع، مؤهلاً لمواصلة حرب متحركة يبرع فيها العدو الإسرائيلي. وسرعان ما تفكك تنظيمه اللوجستي. فضباط القيادة المصرية العليا، الذين اتحد رأيهم في ظل الانتصار الشامل خلال الأيام الأولى للحرب، عادوا إلى خصوماتهم ومشاحناتهم التقليدية لمّا واجهوا الانتكاسات الأولى، ولم يعد يتفق لهم رأي حول كيفية التصدي للوجود الإسرائيلي على الضفة الغربية. وهذا ما ضاعف من خطورة وضع الجبهة المصرية، سيما أن الجيش الإسرائيلي، الذي تحرر من كل ضغط على الجبهة السورية، زج بكامل ثقله ابتداء من يوم الثالث عشر من تشرين الأول/أوكتوبر على الجبهة المصرية، حيث كانت الطائرات الأميركية تفرغ أطناناً وأطناناً من العتاد العسكري مباشرة في مطار العريش في سيناء.

وفعلاً، كانت الجبهة السورية هي مركز الخطر الأول في البداية بالنسبة إلى الإسرائيليين، وذلك لمحاذاتها الأراضي الفلسطينية التي أقاموا عليها دولتهم في عام 1948. ولهذا كانت خطوطهم الدفاعية أكثر تدعيماً، بالرجال والعتاد، من خط بارليف على القناة. والحال أن السوريين أفلحوا، حتى يوم التاسع من تشرين الأول/أوكتوبر، في شن هجوم ناجح وتقدموا زهاء عشرين كيلومتراً وراء خطوط وقف إطلاق النار لعام 1967. بيد أن خسائر الجيش السوري في العتاد كانت فادحة إلى درجة اضطر معها إلى الانكفاء، في 10 تشرين الأول/أوكتوبر، نحو المواقع التي انطلق منها. وبين 11 و13 تشرين الأول/أوكتوبر شن الإسرائيليون هجوماً معاكساً، فاخترقوا بدورهم الجناح الشمالي الغربي للجيش السوري وأحدثوا فيه ثغرة بطول عشرين كيلومتراً، بدون أن يتمكنوا مع ذلك من تشتيت القوات السورية التي تدعمت بوصول القوات العراقية. عملياً، نفذ الجيش السوري تراجعه في انتظام، واستطاعت خطوط دفاعه الجديدة الصمود أمام ضغط العدو. وإزاء استقرار الوضع على هذا النحو على الجبهة السورية أمسك الجيش الإسرائيلي عن مواصلة الهجوم، وصرف جهده إلى إعادة التوازن على الجبهة المصرية حيث كان حتى ذلك الحين قد تراجع متكبداً خسائر جسيمة في العتاد خلال هجماته المضادة اللامجدية (خسر لغاية 13 تشرين الأول/أوكتوبر أكثر من 600 دبابة مقابل 300 دبابة خسرها المصريون). وكان الجيش الإسرائيلي يتمتع بدعم أميركي شامل، لا على الصعيد العسكري فحسب، بل كذلك على الصعيد الدبلوماسي؛ فحكومة الولايات المتحدة ما كانت ترغب في أن تذهب إسرائيل إلى مفاوضات محتملة مع العرب وهي في موقع أضعف مما ينبغي.

بدءاً من هذا الوضع تصاعدت المواجهة بين القوتين الجبارتين. فخلف مصير أسلحة المتحاربين تكمن هيبة مورّدي الأسلحة الذين هم في الوقت نفسه «الأرباب» السياسيون للمتحاربين. والحال أن الجيوش العربية قدمت في الأيام الأولى للحرب عرضاً باهراً لفعالية

العتاد السوفياتي الذي أحدث مجزرة في سلاحي الطيران والمدرعات الإسرائيليين. وما كان للولايات المتحدة أن تطيق نجاحاً من هذا القبيل يعرّض للخطر جميع مكاسب سياستها. ومن هنا كانت ضخامة الجسر الجوي الذي أقامته وتسليمها إسرائيل عتاداً متطوراً جداً، سيما الأجهزة الإلكترونية لتضليل الصواريخ. ويُعدّ هذا الجسر الجوي في حد ذاته إنجازاً لوجستياً، لأن الولايات المتحدة تبعد نحو عشرة آلاف كيلومتر عن أرض المعركة، ومع ذلك نقلت إلى قلب سيناء، وبدون انقطاع منذ اليوم الثاني عشر من تشرين الأول/أوكتوبر، آلاف الأطنان من العتاد العسكري، بما فيه الدبابات الثقيلة. أما السوفيات بالمقابل فلا يبعدون عن الشرق الأدنى أكثر من ثلاثة آلاف كيلومتر. ومع أن جسرهم الجوي ما كان أقل لفتاً للأنظار من الجسر الأميركي، فإنه لم يضارعه على مستوى الإنجاز اللوجستي، مع العلم أنه كان يتعين عليه أن يمد بالعتاد جيشين مختلفين. كما أنه لم يعادل الجسر الأميركي من حيث حجم العتاد المنقول. فقد نقل السوفيات إلى مصر وسوريا معاً 15.000 طن، بينما بلغ حجم العتاد الأميركي المنقول إلى إسرائيل 27.895 طناً، منها 5500 طن تولت نقلها طائرات إسرائيلية تجارية تابعة لشركة العال[1].

تتيح لنا هذه المعطيات أن نفهم على نحو أفضل السياسة الإسرائيلية التي ضربت بعرض الحائط قرار وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن في 22 تشرين الأول/أوكتوبر، بعد أن جرى التفاوض بشأنه بين كيسنجر وبريجنيف في موسكو يومي 20 و21 تشرين الأول/أوكتوبر، حين كان الطرفان المصري والإسرائيلي متعادلين على صعيد العمليات العسكرية. ولكن إسرائيل كانت ترفض، مهما كلفها الأمر، مثل هذا التعادل الذي من شأنه أن يُدخِلها في المفاوضات بدون أية ورقة جديدة تتيح لها أن تغلو في المساومة. ناهيك عن أنّه كان يتعين عليها هذه المرة، وخلافاً لما جرى في عام 1967، أن تقدم كشفين بالحساب: مرة للرأي العام الدولي الذي كان يدرك على الرغم من كل شيء أن مسؤولية الحرب، وإن يكن العرب هم من بادروا إلى شنّها، تقع على عاتق إسرائيل لاستمرارها في احتلال الأراضي العربية منذ أكثر من ست سنوات ولعنادها في رفض الاعتراف بوجود قضية

(1) استقينا هذه الأرقام من مذكرات الفريق الشاذلي، رئيس هيئة الأركان المصرية خلال حرب تشرين الأول/أوكتوبر، الذي لم تعرف عنه نزعة العداء للسوفيات، سيما أن الرئيس السادات أقاله من منصبه بعد أن حمّله تبعة نجاح الاختراق الإسرائيلي في الدفرسوار، فانتقل إلى صف معارضة النظام الساداتي عام 1978 (أنظر كتابه عبور السويس، مصدر آنف الذكر، ص 186-187). ويعطي الفريق الشاذلي معلومات أخرى عن حجم ما قدمه كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من أسلحة عبر جسر بحري ابتداء من 30 تشرين الأول/أوكتوبر: فقد شحن السوفيات إلى مصر وسوريا 63.000 طن، بينما شحن الأميركيون إلى إسرائيل 33.210 أطنان (م ن، 187). وفي ذلك الوقت لم تكن تباشير أية عملية سلام أو حتى هدنة دائمة قد لاحت في الأفق. فكان من المفترض في القوى الكبرى أن تسلح زبائنها من جديد.

استحوذت عليه السوق النفطية الدولية لتصحّح على نحو مباغت وحاد اختلالاً أساسياً في التوازن طال أمده. ومنذ ذلك الحين ستستأثر مشكلة أسعار الطاقة وتدفق الدولارات النفطية إلى النظام المالي الدولي باهتمام العالم، وفي المقام الأول باهتمام البلدان الصناعية التي برز لديها، جراء ذلك، تيار معادٍ للعرب خبيث، زاده خبثاً اضطراره إلى التستر خوفاً من الإضرار بالمصالح الاقتصادية التي باتت على جانب كبير من الأهمية؛ كما أن هذه المشكلة ستستأثر باهتمام بلدان منظمة الأوبيب، وبخاصة العربية السعودية، صاحبة أضخم مخزون للدولارات النفطية بين مثيلاتها في المنظمة، وباهتمام سائر بلدان العالم الثالث التي سبَّب لها ارتفاع كلفة الإمدادات النفطية معضلة خطيرة. وهكذا أضحى النفط سلاحاً ذا حدين، ناهيك عن أنه سلاح ما أحبه العرب حباً جماً، بدليل أنهم لم يستخدموه قط إلى ذلك الحين. آية ذلك أنهم يعلمون أن هذا السلاح قد يقطع الجسور بينهم وبين الغرب الذي طالما سعوا بشغف إلى لقائه، منذ أيام محمد علي باشا.

أما التفوق العسكري الذي كسبته الجيوش العربية في الأسبوع الأول من الحرب فقد خسرته لاحقاً. صحيح أن هذه الجيوش أثبتت أنها باتت تختلف عما كانت عليه عام 1967، وأنها تمكنت من تحقيق قفزة نوعية مهمة في مجال استخدام العتاد العسكري المتطور؛ لكن الانتكاسات اللاحقة التي منيت بها أظهرت أيضاً أن هذه الجيوش لا تزال بعيدة عن السيطرة على المشكلات المعقدة للحركية بين مختلف الوحدات العسكرية والتنسيق في ما بينها على نحو ما تقتضيه حرب متحركة. على أنه يجدر بنا أن نأخذ في الاعتبار، مرة أخرى، عند تحرّينا عن أسباب تلك الانتكاسات، الدعم الهائل الذي تحظى به إسرائيل من جانب حاميها الأميركي، ما يتيح لها أن تستغل إلى آخر مدى تفوقها في الحرب المتحركة وأن تضع موضع التنفيذ سياستها التقليدية في عدم احترام قرارات وقف إطلاق النار. أما في الجانب العربي فكان حذر الحامي السوفياتي في مجال الدعم المقدم كبيراً، سيما خلال السنوات التي حرص فيها بريجنيف على الاضطلاع بدور صانع الانفراج مع الغرب الرأسمالي، ما أتاح له أن يوسع نطاق التعاون الاقتصادي الذي كان الاتحاد السوفياتي في حاجة ماسّة إليه.

ترى، هل ستؤدي جميع هذه العوامل السلبية، التي أثقلت بكل وطأتها مسيرة العرب السياسية والعسكرية باتجاه الغرب، إلى تقويض أساسها الفلسفي ومقوماتها الإيديولوجية؟ بعبارة أخرى، هل سيقع المشرق العربي نهائياً هذه المرة في المدار السوفياتي؟ وهل ستعود النخب العربية إلى الراديكالية من جديد؟ وهل سيكون في مقدور المقاومة الفلسطينية، التي يتولى جناحها اليساري منذ عام 1968 تنفيذ جميع تلك العمليات الفدائية في الخارج وفي إسرائيل وفي البلدان العربية ذاتها، أن تستفيد من الالتباسات التي أحاطت بحرب تشرين

لتزجَّ بالمجتمع العربي في عملية «انبعاث» ثوري نقي وصلب يزيل جميع أشكال القهر الاقتصادي والقمع الاجتماعي والسياسي؟ تلك هي الرهانات التي ستسِم مذّاك فصاعداً المنطقة بميسمها وتحدد إيقاع الأحداث فيه.

هذه الأحداث ستكون قاسية ودامية. فلئن توقفت الحرب في اليوم التاسع والعشرين من تشرين الأول/أوكتوبر 1973، أي اليوم الذي بدأ فيه العسكريون المصريون والإسرائيليون تفاوضهم عند الكيلو 101، فإن نزيف الدم العربي كان ما يزال في بدايته بعد. صحيح أن حرب تشرين شهدت أكبر معارك للمصفحات في التاريخ المعاصر، بيد أن كلفتها جاءت غالية في الحديد، لا في الدم. ولن يعرف العرب التكلفة الحقيقية بالدماء البشرية لتلك الحرب الملتبسة إلّا في وقت لاحق، يوم ستنشب الحرب الأهلية اللبنانية المريعة، ويوم ستصعِّد إسرائيل من بشاعة عملياتها الانتقامية ـ المتواصلة منذ عام 1968 أصلاً ـ ضد المدنيين الأبرياء، من فلسطينيين ولبنانيين، من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال على امتداد الرقعة اللبنانية الضيقة، لا لذنب أتاه لبنان إلّا لأنه يقع جغرافياً بين سوريا وإسرائيل، وإلّا لأن طبقته السياسية هي الأكثر انحطاطاً في العالم العربي.

لكن ما كانت نُذُر شيء من هذا القبيل قد لاحت بعد عند انتهاء حرب تشرين؛ بل بالعكس، فقد كانت الأجواء أقرب إلى الحبور، إذ بدا للعرب أن التفاوض على قدم أكبر من المساواة عسكرياً واقتصادياً أصبح ممكناً لإخراج الوضع من الجمود الذي ينيخ عليه بوطأة لا تطاق قبل نشوب الحرب. حتى الغرب نفسه، وعلى الرغم من شواغله النفطية الحادة، مال إلى الاعتقاد بإمكان الشروع بحوار جاد مع المشرق العربي، بكل ما يمثله من أهمية حيوية لوجوده. وفضلاً عن ذلك كان الغربيون يَعون، وهذا منذ عام 1950، أن المعادلة التي تجمعهم والعرب قضى عليها التعنت الإسرائيلي بأن تكون مستحيلة. فقد كان موقفهم يحمل سمة التناقض ومجافاة للمنطق سافرة: نعم بلا قيد ولا شرط لإسرائيل، ولا لجميع المطالب العربية، بما فيها تلك التي كرستها الأمم المتحدة والتي حظيت بموافقتهم وصوتوا عليها؛ وفي الوقت نفسه كان عليهم أن يسعوا إلى إقامة روابط ثقافية واقتصادية وعسكرية متميزة مع البلدان الرئيسية في المنطقة العربية ليكون ثمة معنى لرفضهم للوجود السوفياتي في المنطقة، وهو الذي لم يكسب موطئ قدم له فيه إلّا بفضل تأييده ودعمه للقضية العربية والفلسطينية.

إن تطور السياق الاجتماعي-السياسي العربي بين 1967 و1973، ومسار حرب تشرين 1973، والضربة القوية التي أصابت الجيش الإسرائيلي في البداية، كل ذلك ساهم في بلورة ظرف موائم لإيجاد تسوية للوضع في المنطقة. فمع النفط، اكتسبت هذه المنطقة ذات الأهمية الجيوسياسية العالية بعداً اقتصادياً استراتيجياً أكثر أهمية حتى من البعد الذي أكسبه

إياها في القرن السابق شق قناة السويس. وانبعث من رقاده، بقوة جامحة، الحلم الأميركي القديم بجمع إسرائيل وجيرانها في تحالف عسكري لاحتواء العملاق السوفياتي. ولسوف يلتقي هذا الحلم مع الخوف المرضي من الاتحاد السوفياتي عند اثنين من أكبر الزعماء العرب، الملك فيصل والرئيس السادات، ذلك الخوف الذي كان يتغذى بالانجذاب العربي العميق نحو الغرب المسيحي الرأسمالي، وإن يكن وجود إسرائيل ودعم الغرب المكثف لها قد حالا طويلاً دون أن يطفو ذلك الانجذاب على السطح.

لقد تولد من هذا اللقاء بين الحلم الأميركي والخوف المرضي العربي من السوفيات، وما استتبعه من شطط وتطرف، طور جديد من تاريخ العلاقات المنكودة بين الشرق والغرب. أعني به طور السلم المنفرد الذي وقّعته مصر مع إسرائيل عام 1978 والذي أحدث انقساماً عميقاً داخل العالم العربي، في وقت كان يتراءى فيه لهذا الأخير أنه استعاد أخيراً وحدة العمل، وإن غابت وحدة الدول والتراب. وما زاد في خطورة ذلك الصلح المنفرد أنه أرسى الأسس، عبر الاتفاقات الإطارية الأولى الموقّعة في كمب ديفيد، لـ «بانتوستان»(*) فلسطيني طالما حلمت به إسرائيل للتخفيف من وزر خطيئتها الأصلية وللتخلص من وزر سكان عرب على التراب الفلسطيني الذي احتلته على دفعتين في عام 1948 ثم في عام 1967، متظاهرة بتجاهل هذا الوجود. وقد تحقق هذا الحلم بعد خمسة عشر عاماً باتفاقات أوسلو الموقعة في واشنطن عام 1993، حين استكملت الولايات المتحدة الأميركية في أعقاب حرب الخليج هيمنتها على المشرق العربي[1].

يضاف إلى هذا كله انفلات الطغيان النفطي، سواء في الشرق أو في الغرب. فبعد حرب تشرين تدفقت مليارات الدولارات كسيل جارف اجتاح المشرق العربي، أي أرض الصحارى والجبال شبه القاحلة وبساتين الزيتون، فزعزعت ركائز المجتمع، وأفرزت المتاجرين والمضاربين من كل نوع ولون، وغرست الشقاق الاجتماعي والفوضى الاقتصادية. إنّ عجلاً ذهبياً سيصبح هو الرب المعبود في ديار التصوف تلك. وإزاء هذه النكبة ستتداعى عروش وستبعث من رقادها المراجع الدينية التي ما غابت قط عن هذه المنطقة، مهد الديانات الكبرى. ولئن انفجرت السلفية الدينية في إيران الخميني بوجه خاص، فإن مرجلها كان يغلي غلياناً في جميع أنحاء الشرقين الأدنى والأوسط، عبر الجماعات الدينية الشعبوية التي ما ترك فيها التحديث المظهري أثراً. وقد امتدت موجة هذه السلفية حتى إلى تركيا العلمانية وسوريا البعثية ومصر المتوسطية.

*

(*) البانتوستان: الاسم الذي يطلق على مجموعة الدويلات أو المخيمات التي أجبرت قبائل البانتو على الإقامة فيها بعد أن طردها العنصريون البيض من ديارها ومواطنها الأصلية في أفريقيا الجنوبية. (المترجم).

(1) انظر لاحقاً الفصل 16.

كان الغرب، من جهته، يعبد هو الآخر هذا العجل الذهبي الموسوم بسمة القرن العشرين، ولم يبذل أي جهد لمساعدة الشرق. إنه السباق المحموم وراء تلك المليارات من الدولارات المنداحة صوب الشرق، والسعي الدائم إلى «إعادة تدويرها» باتجاه الاقتصاد الغربي كما يقول الاقتصاديون. والواقع أنه تحت هذا المصطلح التقني تختفي المضاربات المريبة والمشاريع الخيالية التي تباع للعرب ولسائر ملوك النفط والتي لا شأن لها غير الإسراع في تدمير النسيج الاجتماعي لتلك المجتمعات التي ما زادتها عشرات السنوات من محاولات التحديث المجهضة إلّا مزيداً من الهزال والهشاشة. ولم يحجم الغرب عن ممارسة كل أنواع الابتزاز وأقسى أشكال الضغوط على البلدان النفطية التي لا تعدو قوتها المالية، الهائلة ظاهرياً، أن تكون انعكاساً لعمق تخلّفها. فلقد وصل الأمر إلى حد التهديد بالتدخل العسكري، كما جاء على لسان كيسنجر بمنتهى الصراحة في مقابلة مع مجلة اقتصادية أميركية ذات شهرة دولية وناطقة بلسان رجال الأعمال في الولايات المتحدة[1]. وكانت أسبوعية أميركية أخرى لا تقل شهرة دولية، هي النيوزويك[2]، قد استعرضت بالتفصيل الوسائل الكفيلة بكسر أعناق «شيوخ» النفط، بما فيها التدخل العسكري. وقد مارس الغرب ضغوطه أيضاً على حلفائه النفطيين الأكثر ليونة وطواعية من أجل رفع وتائر الإنتاج أملاً في تخفيض الأسعار، لكن هذه الزيادات لم تؤدِّ إلا إلى مزيد من التعقيد والتفاقم في المشكلات المالية التي سبّبها تضاعف كميات الدولارات النفطية.

وفي النهاية، كانت آخر نتيجة مؤسفة لالتباسات حرب تشرين هي المفارقة التالية: ففي حين كان العرب الأكثر فقراً هم الذين حاربوا وتحملوا ضريبة الدم، سواء منهم الفلاحون البؤساء الذين يؤلفون العمود الفقري لعديد الجيشين المصري والسوري أو لاجئو المخيمات الفلسطينية المدقعون الذين أبقوا، عبر عملياتهم الانتحارية، على التوتر الإقليمي قائماً وساهموا في تحريك تلك الأنظمة العربية الجامدة، فإن الملوك والأمراء العرب بالمقابل هم الذين حصدوا الدولارات وعلائم التكريم. وقد تفسّر هذه المفارقة إلى حد ما سلوك الرئيس المصري؛ فقد غاظه هذا الغنى الجديد الطارئ لدى أقرانه من ملوك الخليج وأمرائه الأثرياء الذين لم يحاربوا والذين كان مضطراً باستمرار إلى استدرار عطفهم، فآثر أن يذهب وحيداً، ومن أقصر الطرق، إلى مصدر كل قوة وكل ازدهار، أي إلى الولايات المتحدة.

إن بومدين، العربي المغربي بامتياز، والعاشق ـ ربما بسبب ذلك ـ للغة الغرب

(1) بيزنس ويك *Business Week*، 13 كانون الثاني/يناير 1975.
(2) إصدار 7 تشرين الأول/أوكتوبر 1974.

الصناعية، هو من حاول أن يستفيد أفضل استفادة من تعقيدات الأوضاع والأحداث ـ ولأنه أصيب بالخيبة، على غرار ما حصل عام 1967، جراء قبول الجيوش العربية بوقف إطلاق النار وبسبب الحذر السوفياتي، فقد اندفع من غير حذر إلى جانب شاه إيران لإيجاد برنامج إصلاح اقتصادي عالمي، عازماً على توظيف طاقة النفط الجديدة لدى العرب بطريقة بناءة، نولوج الباب إلى تصنيع العالم الثالث، وليفسح المجال أمام المقهورين لرفع رؤوسهم ولو قليلاً، معتقداً أن الفلسطينيين لا يمكن إلا أن يستفيدوا من ذلك. ولم يكن مخططاً في تصوره، فالحركة الكبيرة التي بلورها بشخصيته القوية، وكذلك لهجته الرصينة النبرة في الحوار الذي أطلقه مع الغرب، أوصلا عام 1974 ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، إلى صميم منظمة الأمم المتحدة في جو منقطع النظير من الحماس.

هكذا جلس هذا الذي يطارده الإسرائيليون بمثل ذاك التباهي بالعنف الأعمى، ويسمونه بشراسة زعيم عصابة الإرهابيين في المنطقة، على المقعد إلى جانب الكبار في هذا العالم، وذلك بعد عام واحد على حرب تشرين. إنها نتيجة لا يستهان بها، والحدث كان ساطعاً. غير أن عرفات، الذي غدا عام 1974 قاب قوسين أو أدنى من تحوله إلى رئيس دولة، ليس سوى منسّق ماهر بين فصائل المقاومة التي لا تسيطر على أي شبر من الأرض الفلسطينية. فقد كانت أرضه أرض دولة أخرى هي الجمهورية اللبنانية، وجيشه مقاتلون من غير الفلسطينيين وعلى أرض شعب آخر، جيش من اللبنانيين على الأرض اللبنانية. من هي إذن القوى التي تشوّش هكذا وإلى هذه الدرجة مصير المشرق العربي؟ لقد جرى تحديد هوية العديد من هذه القوى، وعلينا الآن أن نرى الآن سلوكها العملي.

الفصل العاشر

منظمة البلدان المصدرة للنفط
ام منظمة التحرير الفلسطينية؟
1974–1975

النعيم العربي، يوم بلا غد

إن البعد الزمني هو الذي يتيح لنا اليوم أن ندرك أن المشرق العربي قد دخل، في بداية سنة 1974، في طور من الاضطراب الحاد. اضطراب تسببت به التباسات حرب تشرين التي نتجت هي ذاتها عن عوامل متعددة تقدم بيانها في الفصول السابقة، ومنها التشوّه الثقافي في إدراك الواقع الذي كان له دوره المؤثر في اتخاذ القرارات السياسية الأساسية، واصطدام الحقبات حيث نقاط الخلاف تتواجه ومعادلات السياسات الخارجية المستعصية على الحل. وإلى أسباب التوتر هذه، التي تعصف بكيان مجتمعات المنطقة منذ ربع قرن من الزمن على الأقل ستنضاف، منذ مطلع عام 1974، الصدمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي ستحدثها التصحيحات العنيفة لأسعار السوق النفطية في البلدان المصدرة للنفط.

على أن سنة 1974 بدت مع ذلك في حينه وكأنها ترى النور في أجواء موائمة للغاية. فمنذ زيارة كيسنجر الأولى للقاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر 1973 أعادت مصر علاقاتها الدبلوماسية بالولايات المتحدة. كما أجرى العسكريون المصريون والإسرائيليون، لأول مرة في تاريخ العلاقات العربية-الإسرائيلية، مناقشات مباشرة ومطوّلة عند الكيلو 101 تمخضت عن اتفاق من ست نقاط لتدعيم وقف إطلاق النار.

وتطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم 338، الذي صدر في 22 تشرين الأول/أوكتوبر 1973 وحث الأطراف المتحاربة على وقف إطلاق النار تمهيداً «لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط»، انعقدت أخيراً في جنيف في 21 كانون الأول/ديسمبر 1973 جلسة

لمؤتمر السلام الذي ضم رسمياً، لأول مرة، عرباً (مصر والأردن) وإسرائيليين. أما سوريا فقد استنكفت عن حضور هذا المؤتمر، لكنها حضرت بالمقابل مؤتمر القمة السادس لملوك الدول العربية ورؤسائها، الذي انعقد في الجزائر العاصمة في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر والذي تغيب عنه العراق وليبيا تنديداً بالاتجاهات «الإستسلامية» التي توقعا بروزها بين الدول العربية. وفعلاً، كانت القمة مخصصة لتنسيق العمل العربي تمهيداً للدخول في مفاوضات السلام.

على أثر رحلات كيسنجر المكوكية، وقّعت مصر وإسرائيل في 18 كانون الثاني/يناير 1974 اتفاقاً لفصل القوات يُعدُّ بمثابة هدنة بكل ما للكلمة من معنى. وقد جاء في نص الاتفاق أنه «يشكل خطوة أولى نحو سلام دائم وعادل ونهائي، وفقاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم 338 وفي إطار مؤتمر جنيف». ووقعت سوريا بدورها في 31 أيار/مايو 1974 اتفاقاً مماثلاً، لكن بعد مواجهات عنيفة بين الجيشين السوري والإسرائيلي في مرتفعات جبل الشيخ خلال شهر نيسان/أبريل. وبمقتضى هذين الاتفاقين وافق الجيش الإسرائيلي، لأول مرة منذ إنشاء دولة إسرائيل (باستثناء احتلال سيناء عام 1956)، على الجلاء عن أراضٍ تم احتلالها بالقوة. ومع أن الانسحاب جاء جزئياً ومحدوداً، قياساً بجملة الأراضي المحتلة في حينه، إلّا أنه كان في حد ذاته مؤشراً مهماً على بداية تبدل في ميزان القوى الذي كان دوماً يميل في غير مصلحة العرب.

هكذا انسحبت القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية لقناة السويس لتتكفئ نحو ثلاثين كيلومتراً شرق القناة خلف خطوط القوات المصرية. وعلى الجبهة السورية، أخلت مدينة القنيطرة عاصمة الجولان، لكنها لم تسلمها إلى القوات السورية إلّا بعد أن دمرتها تدميراً شاملاً. ومع أن سوريا لم تُجرِ، على غرار المصريين، مفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين، إلا أنها وقّعت اتفاق فصل القوات في جنيف، في إطار مؤتمر السلام الذي كانت قاطعته في كانون الأول/ ديسمبر 1973.

وفي حزيران/يونيو 1974، وبعد بضعة أيام من استئناف سوريا علاقاتها الدبلوماسية بالولايات المتحدة، استقبلت الرئيس نيكسون في دمشق. وكان هذا الأخير يقوم بجولة مظفرة في الشرق الأوسط قادته أيضاً إلى القاهرة والقدس وعمّان والعربية السعودية. هكذا عاد الدور الأميركي إلى البروز بقوة في المنطقة، بعد أن كانت الولايات المتحدة انقطعت نفسياً عن العالم العربي منذ أن لقي كنيدي مصرعه عام 1963. وبذلك بدا وكأن أحد الأهداف الرئيسية لحرب تشرين قد تحقق.

ومهما يكن من أمر، فإن العرب أنفسهم بدوا، في مستهل سنة 1974، وكأنهم قد تغيروا. فلكأن كابوس العار والعزلة المتولّد من هزيمة 1967 الماحقة قد انتهى أخيراً.

فإضافةً إلى النجاح الجزئي على الصعيد العسكري، تعاظمت ثروة العرب المادية بفضل تضاعف أسعار النفط أربع مرات. وبعد أن ظل العرب أمداً طويلاً من الزمن موضوعاً للتحقير العنصري والأحقاد الاستعمارية، وجدوا أنفسهم وقد قُذِفَ بهم على حين غرَّة إلى واجهة الأحداث الدولية. فقد جعلهم النفط ودولاراته شركاء لا يستغنى عنهم في النظام الدولي، ولا بد تالياً من إيلائهم حقهم بالاحترام.

صحيح أنه كان ما يزال في مقدور الغرب بين الحين والآخر أن يهدد ويتوعد ـ وهو كما رأينا لا يتورع عن فعل ذلك ـ لكن لم يعد وارداً القيام فعلاً بحملات عسكرية تأديبية. فالولايات المتحدة كانت لا تزال تعيش صدمة فيتنام بكل عمقها، كما كانت غارقة في متاهات فضيحة واترغيت التي شلّت السلطة الرئاسية. أما الاتحاد السوفياتي فما زال يحتفظ بمواقع منيعة له، عبر سوريا والعراق واليمن الجنوبي؛ فسلاحه هو الذي أتاح إمكان تحقيق انتصار 1973، وحضوره في المنطقة قمين بأن يردع الولايات المتحدة عن القيام بمغامرة عسكرية جديدة من الطراز الاستعماري. كذلك فإن أوروبا، أسيرة التبعية النفطية في ما يتعلق بإمداداتها من الطاقة، ما كان لها أن تدير ظهرها للعالم العربي.

تلك هي الظروف التي أتاحت للبلدان العربية أن تحقق، بمساعدة إيران، اختراقاً دبلوماسياً عالمياً صاعقاً انعكست آثاره الإيجابية على العالم الثالث في مجمله. وقد أفضى هذا التحرك إلى حدث فريد من نوعه في التاريخ، أعني حوار الشمال والجنوب، حيث دخلت البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في مجادلة لامتناهية الطول حول ضرورة إصلاح كيفية توزيع الثروة في العالم. وكان لولب هذه الحركة، كما أسلفنا الاشارة، جزائر بومدين، التي هي للشرق بمثابة غربه. فما لم يحققه في هذا المضمار المثال الماركسي بكل تجسيداته، سواء من خلال الثورة البولشفية في روسيا أم حرب العصابات الغيفارية في أميركا اللاتينية أم الثورة الثقافية في الصين؛ وما لم تحققه العقيدة الليبرالية، المنتصرة للديموقراطية وللمبادرة الحرة، على الرغم من كل التقدم التقني الهائل الذي تمخّضت عنه في الغرب الرأسمالي، بات يقع الآن على عاتق نفط الفقراء، الذي وضع في خدمة مُثُل التحديث والتحرير، مهمة إنجازه، أعني توفير حد أدنى من العدالة الاقتصادية الدولية يتيح لمحرومي هذا العالم، أي لثلثي البشرية، الفرصة أخيراً لوجود حر وكريم في إطار تيار التقدم العلمي والتقني الكبير الذي ما يفتأ الغرب يتحكم بمجراه منذ أربعة قرون.

تلك هي الرؤية التي عبّر عنها الرئيس الجزائري في خطاب رفيع الشأن ألقاه في جلسة عامة استثنائية للأمم المتحدة في 10 نيسان/أبريل 1974، وتضمَّن نداءً حاراً من أجل التحرر الاقتصادي لشعوب العالم الثالث، تحرر لن يكون «انتقاماً للشعوب المنتمية إلى حركة عدم الإنحياز من الشعوب الغنية، بل انتصاراً للبشرية جمعاء».

نفط الفقراء
في خدمة العدالة الدولية

لقد عقدت تلك الجلسة أصلاً بمبادرة من بومدين، باعتباره رئيس حركة عدم الانحياز في تلك الفترة. وقد تناولت مداولاتها قضايا النفط والمواد الأولية ومشكلات تنمية العالم الثالث. وقد مهدت السبيل أمام صياغة تدريجية لفكرة قانون اقتصادي دولي جديد يستمد فلسفته الأساسية من فلسفة كبار رواد علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي: ريكاردو وسميث. فبومدين هو قبل كل شيء رجل غربي العقلية، يحوز وعياً حاداً بالتأخر التاريخي للبلدان المتخلفة التي ما زادها الاستعمار إلّا تخلفاً، بالمقارنة مع البلدان المتطورة. وكان يعتقد أن هوَّة هذا التأخر لا تُسدّ إلّا بانفتاح مكثف على العالم الصناعي، وبتعاون دولي «بكل ما للكلمة من معنى، على أساس من التساوي في الحقوق بين الأطراف ومن الاحترام المتبادل للسيادة ومن المعاملة بالمثل على صعيد المزايا الممنوحة»[1].

لهذا كان بومدين ضد كل استكفاء ذاتي وضد كل عودة سلفية إلى الأصول، من شأنهما نفي تطور المجتمعات ومكاسب الحداثة. ولم يحجم، قبل بضعة أيام من مناقشات الأمم المتحدة، عن إبداء رأيه بصراحة قاسية في المؤتمر الثاني لرؤساء الدول الإسلامية في لاهور، عندما أكّد أن الآيات القرآنية لا تؤمِّن الغذاء لشعب يتضوَّر جوعاً. والحق أن ذلك المسلم الورع كان متعلقاً بالدرجة الأولى بالتحرر والانعتاق اللذين لا سبيل، في رأيه، إلى تحقيقهما بدون مكتسبات العلم الحديث. ويُظهر التحليل السريع لخطاب لاهور، في كل حال، أهمية الاتجاه الإسلامي التحديثي عند العرب، وإن نال منها بعض الشيء اليوم الانبعاث المذهل للسلفية الدينية. فالإسلام، في نظر بومدين، هو في الدرجة الأولى «رباط روحي»، ولا معنى لتعاون إسلامي إلّا في إطار التحرر الاقتصادي، إذ إن «الناس لا يريدون الذهاب إلى الجنة خواة البطون»، والتجربة تدل على أن الروحية الدينية لا تصمد أمام «ضربات الفقر والجهل الماحقة». ولا جدوى، في نظر القائد الجزائري، من المغالاة في التفلسف حول الإسلام وفي توكيد شمولية نظامه الاجتماعي وصلاحيته الكونية، إذ إن «السلطة في العالم تقوم اليوم، شئنا أم أبينا، على الاقتصاد والطاقة». ورَفْضُ الإقرار بهذا الواقع يَعْدُلُ الحكم على الذات بالبقاء أسرى «الاستعباد والخضوع».

إن هذه الآراء تقف على طرفي نقيض من الخطاب الإسلامي الأصولي كما جسدته في

---

(1) من خطاب ألقي في مناسبة افتتاح معرض الجزائر الدولي الثاني في 4 أيلول/سبتمبر 1965، أي قبل تسع سنوات من انعقاد الجلسة الخاصة للأمم المتحدة.

ما مضى الوهابية السعودية أو المهدية السودانية أو السنوسية الليبية، وكما أصبحت ترفع رايته في ما بعد نظرة الخمينية الإيرانية. والواقع أن بومدين لم يتأثر فقط بتيار الإخاء والتحرر الشامل الذي اجتاح العالم الثالث منذ تأميم قناة السويس، بل تأثر أيضاً وبمقدار واحد بكل من آدم سميث وريكاردو وهيغل وبكبار معقلني التقدم الإنساني ومنظّريه من أمثال ماركس ولينين وفرانتز فانون. ولقد كانت المغامرة النفطية الكبرى ما تزال يومئذٍ في بدايتها، وكانت حُبلى بكل الآمال، ولم يكن في مقدور أحد بعد أن يتنبأ بالفواجع التي سيستجرها الطغيان النفطي على المنطقة خلال السنوات القليلة المقبلة.

إن الاصولية، التي ستنداح موجتها بعد بضع سنوات، رافعة شعار الاختلاف المطلق والخصوصية الخالصة من كل شائبة وعداء للحداثة، ما هي إلّا من نتاج تلك المغامرة النفطية التي ستسوء كل السوء مآلاً. فتلك المغامرة هي التي قادت مصر المعزولة إلى تجديد ملاقاتها للغرب في أجواء ملتبسة ومريبة أودت بحياة السادات؛ وهي التي أثارت فتنة المسجد الكبير في مكة، وأطاحت العرش الإيراني، أقدم أمبراطورية في الشرق الأوسط؛ وهي التي أثارت، عبر الإخوان المسلمين، سلسلة من أعمال العنف المنقطعة النظير في المدن السورية ضد حكم ورثة علمانية البعث، أي الرئيس حافظ الأسد؛ وهي التي أجبرت أيضاً العراق، الذي كان يعتبر نفسه آخر موقع للقومية العربية الوحدوية والتحديثية والعلمانية، على خوض غمار حرب طويلة. بل شاءت سخرية الأقدار أن تشهد الجزائر نفسها، وهي التي رفعت عالياً راية التحديث الغربي، تكاثر الجماعات السلفية التي كانت، حتى قبل وفاة بومدين في عام 1979 بعد مرض عضال، قد قدمت عرضاً لعضلاتها في عام 1975 في أثناء مناقشة صياغة ميثاق وطني جديد.

وبموازاة هذه اللوحة المريعة، وبصورة لا تقل بشاعة، كانت أسلحة الدولة العبرية التي تنسب نفسها رسمياً إلى الشريعة الموسوية تطارد الشتات الفلسطيني فوق أرض التعايش الإسلامي-المسيحي التقليدي، أي لبنان، فتزرع فيه القنابل وتوزع الدمار في ربوعه وتنسحب من مكان لتحتل آخر وسط لامبالاة عامة.

إن سرد تفاصيل هذا السقوط المباغت من النعيم إلى الجحيم يقتضينا أولاً أن نستذكر فشل الدينامية الدولية التي وضع العرب كل رهانهم عليها، علماً أن الغرب يتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية هذا الفشل؛ ويقتضينا ثانياً الكلام من جديد على الانقطاع الثقافي في قدرة إدراك الواقع، الذي تعاظم جراء انفجار هذه الثروة المفاجئة في بيئة غارقة في فقر مدقع، وما يستتبع ذلك من فقدان الجذور الاقتصادية.

الصعود الذي لا يقاوم
للدبلوماسية العربية

لقد بدا على امتداد عام 1974 ومستهل عام 1975 أن المراهنة على الدبلوماسية الدولية قد أصابت هدفها تماماً. وبدا أيضاً أن استراتيجية بومدين طفقت تعطي ثمارها: تعظيم دور منظمة الأوبيب على صعيد الدبلوماسية الدولية من خلال مضاعفة أسعار النفط أربع مرات، وتحريك دينامية تضامن العالم الثالث وصولاً إلى الاعتراف الدولي بالمقاومة الفلسطينية والشروع بحوار بنَّاء وتكاملي مع العالم الصناعي الرأسمالي. وهكذا بدا آنذاك أن أهمية منظمة الأوبيب تعادل أهمية منظمة التحرير الفلسطينية معادلة مناسبة تماماً.

لقد تمَّ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني على المستوى العربي أولاً. فقد أقرّ لها بهذه الصفة رسمياً مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب الذي عُقد في الرباط في أيلول/سبتمبر 1974، مُجَرِّداً على هذا النحو العرش الهاشمي من كل حق في إعادة فرض سيادته على الأراضي الفلسطينية التي قد تنسحب منها إسرائيل. وبذلك تم تصحيح الخطأ الذي اقتُرِفَ عام 1948 عندما استولى الملك عبدالله، جد الملك حسين، على الأراضي الفلسطينية التي لم تستلحقها بها دولة إسرائيل ـ وقد اغتيل بسبب ذلك عام 1952. وفي الواقع كانت مصر أيضاً معنية بذلك القرار، على اعتبار أن الإشراف الإداري على قطاع غزة الفلسطيني كان قد آل إليها من 1948 إلى 1967.

ولم يمضِ شهر واحد حتى وجَّهت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المناقشة حول المسألة الفلسطينية، باعتبارها ممثلة الشعب الفلسطيني. وقد اتخذ هذا القرار بغالبية ساحقة، إذ صوتت له 105 دول مقابل 4 دول (هي الولايات المتحدة، بوليفيا، إسرائيل، جمهورية الدومينيكان). بينما امتنعت عشرون دولة عن التصويت، بينها ست دول من الأسرة الاقتصادية الأوروبية (علماً أن فرنسا وإيطاليا وإرلندا صوتت لمصلحة القرار). وقد رأى هذا القرار التاريخي النور بفضل تضامن العالم الثالث، وكذلك بفضل تعاطف بعض البلدان الغربية ـ وقد حققت الدبلوماسية العربية إنجازاً صرموقاً، سيما في أوساط البلدان الأفريقية التي قطع معظمها علاقاته الدبلوماسية بإسرائيل، بفضل دينامية نشاط الجزائر وليبيا في هذا المجال. وفي أي حال، بات العالم الثالث يتمتع منذ ذلك الحين بغالبية تلقائية في جميع أجهزة الأمم المتحدة الكبيرة. ولسوف تتبرم بالمقابل البلدان الغربية ـ وعلى رأسها الولايات المتحدة ـ باستمرار، من هذه الغالبية، وبوجه خاص عندما ستتخذ هيئات الأمم المتحدة سلسلة من القرارات المعادية لإسرائيل أو عندما ستتبنى مواقف صلبة في مضمار الإصلاحات الاقتصادية الدولية.

من هذه القرارات، على سبيل المثال، القرار المشهور الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1975 والذي اعتبر الصهيونية «شكلاً من أشكال العنصرية»[1]، أو القرار الخاص بميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، الذي يكرس حق تأميم الموارد الطبيعية الذي وافقت عليه الجمعية العامة في 14 كانون الأول/ديسمبر 1974 بغالبية 120 صوتاً، وإن عارضته ست دول (الولايات المتحدة، ألمانيا الغربية، بريطانيا، بلجيكا، اللوكسمبورغ، الدانمرك) واستنكفت عشر دول عن التصويت (فرنسا، اليابان، هولندا، كندا، إرلندا، إيطاليا، النروج، النمسا، إسبانيا، وكذلك إسرائيل). وهذا التضامن الفعّال هو الذي قاد أيضاً الولايات المتحدة في عام 1977 إلى سحب دعمها لمنظَّمة العمل الدولية، إذ اعتبرتها مسيَّسة أكثر مما ينبغي، لما اتخذته من قرارات بمبادرة من العالم الثالث، وبالأخص ما هو موجّه منها ضد إسرائيل.

وفي الحقيقة، نجحت الدبلوماسية العربية في إطلاق حركة عداء كبيرة لإسرائيل في معظم المحافل الدولية، سيما في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو، إذ حملت هذه المحافل على اعتبار الصهيونية، العقيدة السياسية الأساسية لدولة إسرائيل، معادلة للاستعمار والعنصرية. بيد أن ذلك أحدث تشنجاً لدى الرأي العام في الأقطار الغربية. فصحيح أن هذا الرأي العام كان بدأ يفهم المأساة الفلسطينية، لكنه لم يكن مستعداً على الإطلاق لتقبُّل فكرة أن مشروع إنشاء دولة يهودية ـ وهو المشروع الذي محضه كل تأييده وقَبِلَ بلا تحفُّظ بمشروعيته ـ كان ملوثاً بالخطيئة الاستعمارية، وما كان له أن يتصور بوجه خاص أنه من الممكن إلصاق تهمة العنصرية بالضحايا المزمنة لهذه الممارسة المشينة. على أنه لم يحِن الأوان بعد للكلام على العلاقات الملتبسة للعالم الغربي المسيحي بمشروع الصهيونية السياسية لإقامة دولة يهودية[2]. لكن كان لا بد من الإشارة إلى أجواء المواجهة هذه، التي لا تساعد كثيراً على إيجاد حل مجرَّد من الأهواء للمأساة الفلسطينية التي قدَّم ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، عرضاً شاملاً عنها في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1974 أمام العالم قاطبة، من فوق منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة.

---

(1) على أنه تجدر الإشارة إلى أن الغالبية التي اتخِذ بها هذا القرار (72 صوتاً ضد 22 صوتاً وبامتناع 32 أيضاً) جاءت أضعف بكثير من الغالبية التي اتخِذ بها قرار 14 تشرين الأول/أوكتوبر 1974 الذي دعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة في مناقشات الجمعية العامة. سيتمّ إلغاء هذا القرار عام 1994 في سياق الانتصار الأميركي في المشرق العربي بعد حرب الخليج (انظر الجزء الثالث).

(2) انظر الفصل الثاني عشر.

عن مساوئ المثالية
في مضمار الدبلوماسية

بغضّ النظر عن أهمية الحدث في حد ذاته، يجدر بنا أن نعيد هنا التذكير بمضمون الخطاب الفلسطيني في الأمم المتحدة وأن نقارن مثاليته الطوباوية بمثيلتها في الخطاب الذي ألقاه بومدين قبل بضعة أشهر، في الأمم المتحدة أيضاً، حول العدالة الاقتصادية الدولية. وقد نمّ خطاب السادات، بعد ذلك بثلاث سنوات، أمام الكنيست الإسرائيلي - هذا الخطاب الذي ترك أصداء لا تقل أهمية عن تلك التي تركها خطاب بومدين وخطاب عرفات - عن نزعة مماثلة من المثالية الساذجة لدى هذه الشخصيات السياسية العربية. فالخطب الثلاث تُعَدّ من روائع البلاغة السياسية المتمحورة حول المُثُل الإنسانية الكونية الأكثر نبلاً، غير أنها تدير ظهرها على نحو مفجع لواقع موازين القوى الإقليمية والدولية، السياسية والاقتصادية.

فبومدين يريد توزيعاً أمثل للثروات في العالم، بحيث يكون «انتصاراً للإنسانية جمعاء»، وليس انتقاماً للفقراء من الأغنياء؛ بيد أنه يجهل أن التطور الاقتصادي لأمة من الأمم يُنتزع بالقوة ولا يمكن الحصول عليه على طاولة مفاوضات دولية تؤدي إلى تخلي الأغنياء بطيبة خاطر عن القليل من رغدهم لمصلحة الشعوب المحرومة.

وعرفات يحلم بفلسطين علمانية وديموقراطية، منعتقة من كل عصبية فئوية، يعيش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون، سواء أكانوا عرباً أم لا، في ظل الوئام والصداقة؛ ولكنه يتجاهل الطبيعة العميقة للحركة الصهيونية ونمط تغلغلها في الوجدان الأوروبي. والأدهى من ذلك أنه لا يأخذ في الاعتبار ميزان القوى الفعلي على الأرض، سواء على صعيد علاقات حركات المقاومة بمختلف الأنظمة العربية، أو على صعيد العلاقات بين العرب وإسرائيل، وكم بالأولى على صعيد العلاقات بين الفلسطينيين المعزولين والإسرائيليين.

أمّا السادات أخيراً فقد تحدّى المحظورات وتخطّى الأحقاد والضغائن جميعاً، وذهب بشجاعة ليعانق أعداء الأمس في القدس المحتلة التي يبكيها العرب قاطبة منذ عام 1948، وبوجه خاص منذ عام 1967. وهناك ألقى أمام البرلمان الإسرائيلي مرافعة أخّاذة تنطق باسم العقل والسلام والمحبة والعدالة، ولكن كيف كان يتصور أنه يستطيع الوصول إلى الفوز بطلبيته هذه من تلك الدولة المحاربة الغازية التي لا تستمد نسغ الحياة إلّا من العصبية الدينية؟ بل إنه لم يترك لنفسه باباً للخروج في حال الفشل، ولم يذكّر محاوره الإسرائيلي حتى بثمن التعنُّت. ذلك أنه إذا كانت «البندقية الثورية»، التي لوَّح بها عرفات في خطابه كبديل من «غصن الزيتون» في حال رفضه، لا تشكّل في نظر الإسرائيليين تهديداً يُعتدّ به

على الصعيد العسكري، فإن القوة العسكرية المصرية قادرة بالمقابل على أن تكون كذلك. غير أن السادات أعلن منذ ذلك الحين أنه لن تنشب حروب أخرى ضد إسرائيل، وقد اتخذ إجراءات عدة تعكس هذا التوجه بوضوح، نخصُّ منها بالذكر إعادة فتح قناة السويس في حزيران/يونيو 1975، وإعادة بناء المدن المدمرة على امتدادها، حتى قبل التوصل إلى اتفاق بشأن جلاء الجيش الإسرائيلي عن سيناء[1]. إذن فخطابه عام 1977 جاء يعبِّر هو أيضاً عن مثالية بعيدة الشقة عن الحقائق المريرة للصراع من أجل البقاء، الذي يتعين على الشعوب أن تخوض غماره باستمرار في عصرنا هذا.

إن الطوباوية السياسية المسرفة في هذه الخطابات الثلاثة لهي مما يدهش فعلاً. غير أن السذاجة التي تفصح عنها هذه الخطابات تنمّ بصورة مؤثرة عن التعطش إلى الكرامة لدى الشعوب المهانة التي أبقيت في معزل عن التقدم والحداثة المستبطنين في الجسم الاجتماعي. وقد عبَّر السادات عن ذلك بوضوح عندما خاطب مجلس الشعب المصري، بعد زيارته التاريخية للقدس، فأكد تكراراً ضرورة تسوية المشكلات «كأناس متحضرين»[2]. لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد، بالنسبة إلى العرب. فثمة علاقة ملتبسة تربطهم بالغرب لا تعرفها شعوب الشرق الأقصى: فالبعد الجغرافي وخصوصية ثقافية أكثر شمولاً سمحا لهذه الشعوب بألا تعاني إلى حد مفرط من التعقيد النفسي إزاء القوة التقنية والثقافية للغرب.

إن هذه العقدة هي في المقام الأول عقدة المشرق العربي بوجه خاص، وعقدة بلدان المغرب العربي، القريب جغرافياً من أوروبا. فليس من قبيل المصادفة إذن أن تكون تلك الخطب الثلاث، التي تعبِّر بقدر متساوٍ عن حلم التكامل مع النزعة الإنسانية العقلانية للثقافة الغربية، قد ألقاها رؤساء دول عربية تطل على حوض البحر الأبيض المتوسط. فما كان لملك وهابي أن يتكلم مثل تلك اللغة، وكم بالأحرى إذا كان عاهلاً إيرانياً. فلربما كان شاه إيران معجباً بالغرب، لكنه كان ينظر إليه نظرة الند ويرى نفسه منذ ذلك الحين في صورة القوة العسكرية الكبرى، وهذا صَلَف ما عرفه العرب. أما خلفه الخميني فقد أدار ظهره للغرب ليتحصَّن في عمق إسلام قارّي ما يزال يعتقد أنه يمتلك القدرة، وهو في قلب القرن العشرين، على العيش منكفئاً على ذاته.

أما عرب المشرق والمغرب فيبدو أنه كُتِبَ عليهم أن تربطهم بالغرب القريب إليهم جداً علاقة تحمل سمة الازدواجية الوجدانية: فكل شيء في هذه المنطقة يتم من أجل الغرب أو بتأثير منه في جو الحرد أو في أجواء الصداقة، وسواء اتخذ شكل النزعة

---

(1) يلاحظ أن الحكومة السورية لم تُعد بناء القنيطرة، عاصمة الجولان، التي أخلتها إسرائيل بعد أن نسفت كل ما فيها عام 1974.

(2) من خطابه يوم 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1977.

الراديكالية القومية الناصرية أم صورة الرومنسية الثورية اليساروية أم المسلكية المهذبة الساداتية، أم أخيراً النزعة الأخلاقية الاقتصادية لدى بومدين. مغزى ذلك أن المشرق العربي، إن كان يشاطر آسيا ثقافتها، فهو يشارك ـ ينبغي ألا ننسى ذلك ـ بقدر مماثل إن لم يكن أكثر، في حضارة الغرب، سيما عبر التراث اليوناني والروماني والبيزنطي. ومن محمد علي إلى عبد الناصر إلى السادات تتبّعنا الخيوط المحورية لهذه العلاقة. وها هي ذي تبلغ، في منتصف السبعينات من القرن المنصرم، درجة غير عادية من التعقيد ربما بقيت خافية على الغرب.

كيف يدافع الأغنياء الحقيقيون عن أنفسهم

لقد انحصر همّ الدول الصناعية في تلك الفترة بسدّ الثغرات التي ظهرت في صرح قوتها وسيطرتها. فالأغنياء لا يطيقون البتّة أي مساس، مهما يكن طفيفاً، بامتيازاتهم؛ وتبرع الأقطار الغربية أكثر بكثير من بلدان العالم الثالث في تسيير دفة المناقشات في المؤتمرات الدولية اللامتناهية الطول. فسواء عمدت إلى تجزئة المداولات، أم أنشأت اللجان واللجان الفرعية، أم أحالت ملفات القضايا إلى هيئات مختصة، أم أقرت تسويات عرجاء تفتح الباب أمام مماحكات جديدة، فإنها تعرف كيف توظّف هذا كله، وأكثر منه، من أجل تحاشي الدخول في نقاش شامل ومعمّق حول قضية عدم التكافؤ الاقتصادي بين الأمم وسبل معالجته.

ومما يسعفها في ممارسة هذه اللعبة التعقيد في بيروقراطية الأمم المتحدة. وقد كانت فرنسا هي أول من أفلح في تنفيذ مناورة كبرى من مناورات الإلهاء عندما دعت إلى مؤتمر حول التعاون الدولي يعقد في باريس، وفرضت توزيع المدعوين بحسب تقسيم الدول إلى مجموعات، بحيث كان محتماً أن يدبّ الخلاف والشقاق في داخل العالم الثالث. وفعلاً وُجّهت الدعوات لحضور مؤتمر التعاون الدولي إلى ثلاث مجموعات من الدول: البلدان الصناعية، ودول العالم الثالث المصدرة للنفط، ودول العالم الثالث المستوردة له. والأدهى من ذلك أن تجزئة أعمال المؤتمر من خلال توزيعها على خمس لجان متخصصة سمحت بتحاشي طرح مشكلة التخلف في شموليتها، على نحو ما كان يريد بومدين، ومن ورائه حركة عدم الانحياز بأسرها. هكذا سيستمر حوار الشمال والجنوب عامين بكاملهما (1975-1977) من دون التوصل بطبيعة الحال إلى أية نتيجة ملموسة.

ولن يعطي الحوار العربي-الأوروبي الذي ابتدأ منذ عام 1974 بين الأسرة الاقتصادية الأوروبية والجامعة العربية، في سياق الاقتحام العربي الكبير للمسرح الدبلوماسي

والاقتصادي الدولي، هو الآخر نتائج ملموسة. ويصدُق ذلك أيضاً على جميع الاجتماعات الدولية الكبيرة الأخرى، مما لا يتسع المجال هنا لاستعراضها كلها، تلك الاجتماعات التي علّق عليها العالم الثالث آمالاً كباراً والتي لم يؤتِ أيٌّ منها ثماره، لأن الدول الصناعية عرفت كيف تقاوم ذلك بنجاح، سواء من خلال «حرب مواقع» أم من خلال عمليات «حرب عصابات» مستمرة.

إن النواة الصلبة لهذه المقاومة تتألف من ثلاثي كبرى الدول الصناعية: الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية، في حين أن مواقف فرنسا وإيطاليا، مثلاً، تتميز بقدر أكبر من المرونة، بينما تُعيرُ النروج أو هولندا أو السويد أذناً أكثر تفهماً لمطالب العدالة الاقتصادية الدولية، ولكن بدون أن يكون لها هي نفسها مع الأسف وزن اقتصادي كبير. وكانت النتيجة الإيجابية الوحيدة التي أسفرت عنها آلاف الساعات من الجهد المبذول من قِبَل أفضل أدمغة العالم الثالث هي إنشاء صندوق للتنمية الزراعية ساهمت بلدان الأوبيب بحوالي نصف رأسماله، في حين أن مجمل الناتج القومي القائم لهذه البلدان لا يعادل نظيره في بلد صناعي واحد مثل اليابان.

وفعلاً أفلح الغرب في وضع منظمة الأوبيب في موقع دفاعي أمام الرأي العام العالمي، وفي إلقاء مهمة مساعدة البلدان النامية على عاتق البلدان الأعضاء فيها، مع أن هذه المهمة هي في الأصل مهمة البلدان الصناعية. ومن ثم ألصقت بمنظمة الأوبيب جميع جرائم البشرية: البطالة، التضخم، عجز موازين المدفوعات، تفاقم أمراض التخلّف. هذا مع أن البلدان الأعضاء فيها هي نفسها متخلفة، فقيرة، فاقدة للتوازن جراء عنف التدفقات النفطية. غير أن هذه الحقيقة الواقعة انتسيت تماماً بطبيعة الحال، وسط الضجة التي أثارتها وسائل الإعلام الغربية حول الدولارات النفطية وحول نزوات بعض أولئك الفقراء الذين داخلهم الاعتقاد فجأة بأنهم صاروا من الأغنياء.

هكذا ستجد بلدان منظمة الأوبيب نفسها منقادة، بأساليب شتى، إلى أن تقدم ما يقارب 6 أو 7% من ناتجها القومي السنوي إلى بلدان العالم الثالث الأخرى، في ما لم تكن حصة الغرب الغني والقوي من هذه التقدمات تتعدى 0,30%. وبطبيعة الحال، كانت ترجمة هذا التدفق الجديد من المساعدات طلبات باستيراد المنتجات النهائية والتجهيزات من البلدان الصناعية. لكأنه ما كفى البلدان المانحة للمساعدات ألا تجني من الأمر فائدة، فوضعتها وسائل إعلام الغرب أيضاً في قفص الاتهام، على الرغم من سخائها. وفي جو كهذا كان لا بد أن يتفتت بسرعة تضامن بلدان الأوبيب، بعد أن كان هو العنصر الأساسي في استراتيجية بومدين التي ارتقت بالدور العربي إلى المستوى العالمي.

فمنذ منتصف عام 1976 ظهرت بوادر تمايز أولي بين «الحمائم» و«الصقور»؛ وسرعان ما اتّسع هذا الانقسام وتكرس في نهاية العام نفسه، عندما لم تتقيد المملكة العربية السعودية

إلّا جزئياً بقرار رفع الأسعار بنسبة 10%. ومنذ ذلك الحين راحت المملكة الوهابية، التي توسعت قدراتها الإنتاجية توسعاً مرموقاً، تنفرد في اتخاذ القرارات وتجر وراءها في غالب الأحيان إمارتين أخريين من إمارات الخليج: قطر وأبو ظبي. وهكذا انسجمت سياستها أتم الانسجام مع المصالح الغربية، لأسباب تقدم بيانها في الفصلين الثامن والتاسع من هذا الكتاب. ولن يطلَّ عام 1979 حتى تصاب الأوبيب بالشلل التام، جراء الخلافات بين الأعضاء الرئيسيين فيها. كذلك سيحول النزاع العراقي-الإيراني في عام 1980 دون انعقاد مؤتمر قمة لرؤساء دول منظمة الأوبيب كان مقرراً عقده في بغداد.

هنا أيضاً يبرز الفارق كبيراً، مقارناً بنجاح أول مؤتمر قمة لرؤساء دول منظمة الأوبيب في الجزائر، في آذار/مارس 1975، حيث تجلّت وحدة الصف كاملة وحيث أكّدت الأوبيب استعدادها لتأمين «مساهمة إيجابية لحل المشكلات الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي وللانطلاق في عملية تعاون حقيقي يكون بمثابة ركيزة أساسية لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد». وفي أثناء ذلك المؤتمر تحديداً حقق الرئيس الجزائري إنجازاً جديداً تمثل بمصالحة العراق وإيران، على الرغم مما بينهما من خلاف تاريخي وجغرافي عميق. فقد التزم شاه إيران بالكف عن مساندة حركة الأكراد العراقيين الإنفصاليين، الذين يعرقلون التوسع الاقتصادي والسياسي للعراق، وأغلقت الحدود الإيرانية وانهارت انتفاضة الأكراد. في المقابل، اعترف العراق لإيران بسيادتها على مياه شط العرب. لم يكن الاتفاق نموذجاً للخلقية السياسية، وقد دل على ذلك اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980، إلا أنه كان من المفترض أن يؤمن لدول منظمة الأوبيب تماسكاً في ما بينها وقوة في مواجهة الخارج.

الأوبيب رهينة:
استراتيجية تنحرف عن خطها

بعد النعيم الهانئ في عامي 1974-1975 انزلقت الأوبيب بسرعة نحو الجحيم. وفي موازاة هذا السقوط المتسارع، انهار التضامن العربي وتفاقمت المأساة الفلسطينية. وقد كان الحدث الأفعل في هذا السقوط قيام مجموعة من الفدائيين بقيادة كارلوس الشهير باحتجاز مجمل وزراء النفط للدول المصدرة خلال اجتماعهم في فيينا في كانون الأول/ديسمبر 1975. وكان هدف تلك المجموعة، التي أطلقت على نفسها اسم «ذراع الثورة العربية»، إفشال المساومات الدولية الرامية إلى تكريس عمليات الضم الإسرائيلية. حقاً إن أولئك النفطيين الفقراء ما كانوا محبوبين. فمن جهة كانت تنهال عليهم ضربات الغرب الرأسمالي ودعاوته، ومن الجهة الثانية وجدوا أنفسهم رهائن لدى تلك المجموعات من اليائسين

الكوسموبوليتيين، الذين تكثر جعجعتهم ويقلُّ طحنهم والذين يدَّعون أنهم يعبِّرون بعملياتهم عن قهر المحرومين في هذا العالم. هكذا تضافر كل شيء ليحكم بالفشل على الاستراتيجية العربية التي بدأت مسيرتها في مطلع السبعينات.

إن علائم انحراف هذه الاستراتيجية عن خطها عديدة. فهناك أولاً استقالة الرئيس نيكسون في آب/أغسطس 1974 في أعقاب فضيحة واترغيت والشلل النسبي في السياسة الخارجية الأميركية. وهناك أيضاً، وبوجه خاص، تصاعد مد اليساروية العربية في أوساط الحركات الفلسطينية واللبنانية، حتى قبل اندلاع حرب تشرين الأول/أوكتوبر 1973. فلم تعد العمليات الفدائية موجهة ضد الأهداف الإسرائيلية في فلسطين أو في الخارج فحسب، بل كذلك ضد أهداف عربية. هكذا قام فدائيون فلسطينيون في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر من عام 1973 بهجوم على سفارتي العربية السعودية في الخرطوم وباريس واحتجزوا بعض الرهائن. فالمنظمات الفلسطينية اليسارية المدعومة من العراق، التي ترفض نظرياً جميع الحلول السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي، قد انشقت عن منظمة التحرير الفلسطينية. كذلك ينبغي ألا ننسى أبداً أن شقيقين لدودين يستندان إلى الشرعية البعثية ذاتها يحكمان العراق وسوريا، وإن سارت سوريا يميناً فلن يكون أمام العراق إلا المضي يساراً والعكس بالعكس.

وفي بيروت تضاعفت عمليات التفجير وعمليات حرب العصابات في المدن. ففي 18 تشرين الأول/أوكتوبر 1973 هوجم مركز بنك أوف أميركا، وبعد ذلك ببضعة أشهر هوجم مصرف أميركي آخر (ذي فيرست ناشيونال سيتي بنك أوف شيكاغو)، ثم مركز كنيدي وشركة الطيران الإيرانية، الخ. وقد ادعت المسؤولية عن معظم هذه العمليات المنظمة الثورية الاشتراكية اللبنانية والمنظمة الشيوعية العربية. وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة الأخيرة ضربت أيضاً في دمشق في أيلول/سبتمبر 1974، حيث وضعت متفجرات في مركز الإعلام الأميركي وفي جناح الولايات المتحدة في معرض دمشق. وهذه اليساروية التي تتبنى، كما يبدو، التروتسكية وتنسّق مع حركة «التوپاماروس» الثورية في أميركا اللاتينية، كانت تهاجم الاتحاد السوفياتي علناً، نظير ما فعل جورج حبش، زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في آب/أغسطس 1974، ما حمل موسكو على توجيه تهمة «الثورية الكاذبة» إليه.

أما ليبيا فبعد أن كانت أعنف رافض للنفوذ السوفياتي في المشرق العربي[1]، تقاربت من موسكو لتكسر طوق عزلتها على الصعيد العربي، ذلك أن القذافي حاول في أول الأمر أن يبقى وفياً لذاته وأن يحافظ على التراث الوحدوي الناصري. ولكن بعد فشل اتحاد

(1) راجع الفصل الثامن.

أما القوى الغربية الكبرى، الحامية التقليدية للبنان، فكانت بدورها منشغلة باللعبة النفطية الجديدة، فما أعارت اهتماماً لذلك البلد الشاهد والشهيد الذي كان يسير نحو الهاوية. فلكأن كل الأهمية التي تبقت للبنان أن يكون ساحة لبادرات رمزية، أكثر منها فعلية، على الصعيد الفلسطيني-العربي. فها هوذا السيد سوفانيارغ، وزير الشؤون الخارجية الفرنسية، ينزل في بيروت في تشرين الأول/أوكتوبر 1974، لكي تتمكن الصحافة الدولية من التقاط صور له وهو يصافح ياسر عرفات. والحق أنه لم يكن المرء في حاجة إلى موهبة فذة وبصيرة ثاقبة ليتمكن من رؤية جميع تناقضات المجتمع العربي ومآزق فعله السياسي من خلال المرآة اللبنانية، كما سنرى ذلك في الفصل التالي.

الجحيم: تدفق الدولارات النفطية

في الواقع، إن الطغيان النفطي الذي شهده العامان 1974 و1975 قد شوَّش الأذهان وأفسد الأفكار كافة. ولئن تمخَّض عن فرط نشاط على الصعيد الدبلوماسي، فما كان من شأن ذلك إلّا أن يحجب عن العيان ماهية المعطيات العميقة التي تعتمل في المجتمع العربي. فمثل ذلك الإفراط في النشاط يتيح، بالنسبة إلى الغالبية العظمى من الناس، إمكاناً للهرب من الواقع إلى المثالية ذات النزوع الكوني، أو يشكل، بالنسبة إلى الأقليات الفاعلة وهواة الانشقاقات، فرصة للعودة إلى يساروية المغامرة و«الرفض». أما الغربيون فقد وجدوا في النشاط المفرط ذاك وسيلة رائعة لكسب الوقت في مواجهة تصاعد مد حركة عدم الانحياز التي بات أعضاؤها ينشطون كما لو أنهم نقابيون جدد بقيادة شخصيتين بارزتين في الأوبيپ: الزعيم الجزائري بومدين وشاه إيران محمد رضا بهلوي. وقد كان ذلك النشاط، في كل حال، مظهراً لاواقعياً إلى حد ما، باعتبار أن الواقع الاجتماعي والتاريخي، الإقليمي والدولي، لا يُصنع داخل المحافل الدبلوماسية.

كانت الفاجعة تكمن على وجه التحديد في أن النشاط المفرط ذاك، الذي تفوح منه بقوة رائحة النفط والدولارات النفطية، قد استقطب انتباه النخب السياسية وعجَّل بتدمير بنية الكيانات الاجتماعية في الشرق كما في الغرب. ولهذا انعقد حول الخميني، الذي ظهر في البداية وكأنه أعاد بحماس قوة الإيمان بالله، إجماع الشرق والغرب التائهين، عندما كان يمطر لعناته من خيمته في نوفل-لو-شاتو (في فرنسا) على كل ما ترمز إليه المَلَكية الفارسية من غطرسة مادية، فتترجَّع أصداؤها وقد تضخمت أضعافاً مضاعفة في وسائل الإعلام الغربية ولدى جميع المستضعفين والمعدمين الذين ما جنوا من الطغيان النفطي سوى حنظله.

والواقع أن النفط أمسى منذ عام 1974 وتيرة نبض الحياة الرسمية في الشرق كما في الغرب. فتلك الصحارى المترامية الأطراف، التي بات التدفق النفطي يشد وثاقها بقوة إلى

الغرب، راحت تشهد سلسلة متكاثرة الحلقات من الزيارات المتتالية لرؤساء الدول، والوزراء، ومديري المصارف، ورجال الأعمال، وكوادر الشركات المتعددة الجنسية، وفي ركابهم أعداد لا حصر لها من المضاربين والسماسرة والمخامرين من كل حدب وصوب. والحق أن بعض الدول النفطية، القليلة السكان، ما كانت تعرف ما يجب أن تفعله بـ «مئة مليون دولار يومياً»[1] تتدفق على بيروقراطياتها الهزيلة وحتى غير الموجودة أحياناً.

هذا يصح بوجه خاص في أقطار شبه الجزيرة العربية التي لم يكن في بعضها وجود حتى لمصرف مركزي (قطر، الإمارات العربية المتحدة، عُمان). وحتى في حال وجود مصارف من هذا القبيل في بعضها الآخر، مثال السعودية والكويت، فما كانت تخطت بعد المرحلة الجنينية وما كان عدد الموظفين في الواحد منها يتعدى العشرة. وعلى هذا، كان يُعهد بعائدات النفط أحياناً إلى وزارات المالية (الكويت، الإمارات العربية المتحدة)، لكن هذه كانت تعتمد بدورها، على مثال المصرف المركزي السعودي (مؤسسة النقد السعودية)، على مؤسسات وخبراء أجانب. وفي هذه الأحوال، كانت الدولارات النفطية يعاد تدويرها بصورة آلية ومباشرة باتجاه الغرب.

بالمقابل، كانت الأقطار الكبيرة بحجم سكانها (كالجزائر والعراق في العالم العربي، وإيران في الشرق الأوسط) أكثر اقتداراً على الإفادة المباشرة من ذلك الدفق المالي. فقدرتها على زيادة وارداتها، سواء من السلع الاستهلاكية لتلبية حاجات سكانها الفقراء أو من التجهيزات والمعدات لإشباع تطلعات زعمائها المولعين بالتحديث المتسارع، كادت تكون غير محدودة. وهكذا شهدت الجزائر وإيران منذ عام 1975 عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات، وهذا بعد عام واحد فحسب على مضاعفة أسعار النفط أربع مرات. وبات لزاماً عليها، تبعاً لذلك، أن تقترض من السوق الدولية للرساميل مبالغ طائلة لمواجهة ذلك العجز. وهذا كافٍ في حد ذاته للدلالة على مدى ضخامة الحاجات المطلوب إشباعها. فلئن صحّ أن طلبات السلاح الكثيفة كانت مسؤولة جزئياً عن ذلك الوضع بالنسبة إلى إيران، فلم يكن كذلك الحال بالنسبة إلى الجزائر، ولا كذلك أصلاً بالنسبة إلى نيجيريا وأندونيسيا وفنزويلا. فجميع هذه الدول كانت تمد يدها للإستدانة من هنا وهناك، على الرغم من ثروتها النفطية الجديدة، وعلى الرغم من أنها تحتل مكانها في مصاف كبار المنتجين.

يبدو أن الثروة لدى الفقراء تخلق نهماً إلى الاستهلاك، غالباً ما يتخذ شكل التباهي. ويعبّر هذا النهم عن نفسه لدى الجميع بوضع خطط خيالية للتنمية تشتمل على مشاريع كبرى

---

(1) عنوان كتاب شهير باللغة الإنكليزية، صار نموذجاً يحتذى به في الأدب الصحافي حول الدولارات النفطية، انظر الملحق رقم 5.

لا تتناسب والاستطاعة التنفيذية لهذه الاقتصادات الضامرة الغارقة في سبات دهري[1]. وهذا ما يترتب عليه تضخم شديد الحدة، وأعناق اختناق على جميع المستويات، وعلى الأخص نقص في التجهيزات، وتكون الضحايا الأولى لذلك الطبقات المحرومة بطبيعة الحال، وكذلك الطبقات المتوسطة ذات الدخل المحدود، كالموظفين والمدرّسين والمستخدمين. وفي ما يتعلق بالعالم العربي ليست الأقطار المصدّرة للنفط هي وحدها التي عانت من ذلك، بل الأقطار الأخرى أيضاً. فنظام «الضمان الاجتماعي» الذي أرسيت أسسه في قمة الخرطوم توسّع بصورة ملحوظة بعد حرب تشرين 1973، فتضاعف معه تدفق الرساميل التي تتلقاها البلدان العربية الأخرى. أضف إلى ذلك أن سوريا والسودان ومصر خففت من رقابتها على القطع النادر وقلّصت من سيطرة الدولة على اقتصاداتها.

وفي مصر والسودان بوجه خاص، أمست الطريق مفتوحة أمام الانزراع المباشر للشركات الأجنبية، وذلك هو الانفتاح الاقتصادي الذي استهوى قلب السادات. وعلى الأثر انفتح السبيل أمام جميع أنواع المضاربات. فاندفع أثرياء الخليج والمصارف الأجنبية إلى ابتياع أفخم البنايات وأحسن الأراضي. ولم يعد من النادر أن يتضاعف الإيجار مئة مرة متى ما كان مستأجر الشقة أجنبياً. وقد أناخ الضغط برهيب وطأته على الأجور والرواتب أيضاً، نظراً إلى أن الشركات الأجنبية راحت تتهافت على من يهاجر من أفضل التقنيين والمستخدمين إلى الخليج بحثاً عن الثروة أو عن وظيفة مربحة. وفي الواقع، إن أبواب جميع أنواع المغامرات قد فتحت على مصاريعها في تلك البلدان التي كانت تتميز باستقرار كبير في الأسعار والأجور والرواتب كان بمثابة ضمانة حتى ذلك الحين للنظام الاجتماعي. وما زاد هذا التطور خطورة أن الوضع في الأرياف ـ كان متفاقماً أصلاً ـ قد شرع يتدهور؛ فتعاظمت الهجرة الريفية وتسارعت. وهكذا تضافر كل شيء على تقويض استقرار النظام الاجتماعي.

ولبنان هو الذي تلقى الضربة الأولى. ففي أحزمة الفقر المحيطة ببيروت بدأت أحداث 1975-1976 الدامية. لكن لا تغيب عن ذاكرتنا أيضاً الإضطرابات الكبيرة التي شهدتها أحياء القاهرة في كانون الثاني/يناير 1977 احتجاجاً على زيادة أسعار الخبز وبعض السلع الغذائية الضرورية الأخرى، تلك الزيادة التي فرضها صندوق النقد الدولي. ولم يكن ثمة مناص أمام السادات من التراجع ومن إلغاء تلك الزيادات.

أما في صحاري شبه الجزيرة العربية فكانت الهجرة بحثاً عن الثروة. فمنذ أفول شمس الأمبراطورية العباسية لم يعرف العالم العربي هجرة سكانية بهذا الحجم. ذلك أن دول

---

(1) بحسب تعبير الروائية دوريس لسينغ (Doris Lessing) في الدفاتر الذهبية.

الخليج المصدّرة للنفط، وكذلك ليبيا، لا تملك إطلاقاً من اليد العاملة والكوادر والتقنيين والمستخدمين والمدرسين ما يكفي لتلبية الحاجات والمشاريع التي تولّدت من الثروة النفطية الجديدة. وفرغت البلدان العربية الأخرى على حين غرّة من القسم الأكثر دينامية من سكانها العاملين، الأمر الذي زاد في تفاقم تفتيت البنى الاجتماعية. وبما أن هؤلاء المهاجرين كانوا يكسبون كسباً وفيراً ويرسلون مدّخراتهم إلى بلدانهم، فلذلك تعاظم تدفق الرساميل والنهم إلى الإستهلاك في هذه الأخيرة، وهذا ما رفع بدوره معدلات التضخّم.

في كل مكان من العالم العربي أحدث تدفق الثروة ونزوح السكان تغيرات متسارعة، لا في عمق البنى الاقتصادية والاجتماعية وحدها، بل كذلك على مستوى البيئة المدينية والريفية. ففي البلدان الكثيرة السكان (سوريا، مصر، العراق، الخ) جاءت تلك التغيرات مناقضة في كثير من الأحيان لإرث اشتراكية الدولة في المرحلة السابقة، وهذا ما زاد في تعقيد المشكلات. أما في البلدان الصحراوية، القليلة السكان، فقد انقلب مشهد البيئة التقليدي رأساً على عقب بسرعة مذهلة. ففي الرياض وجدّة اختفت تماماً المساكن الترابية الأثرية الجميلة لتحل محلها الأبنية الاسمنتية والواجهات الزجاجية التي حوّلت تلك المدن، المرتفعة الحرارة أصلاً، إلى جحيم من البشاعة المعمارية. وبما أن المهاجرين العرب لم يسدُّوا الحاجات جميعها، فقد راحت تتدفق أعداد هائلة من الكوريين والباكستانيين والفليبينيين. أما مراكز القيادة الحساسة فقد شغلها الأوروبيون والأميركيون. وهكذا أضحى مشهد البيئة البشرية بدوره لا يطاق.

إن هذا الوضع لم يقتصر على العرب وحدهم، بل تعداهم إلى إيران في الشرق الأوسط، وإلى نيجيريا وفنزويلا، مع خصوصية كل واحدة منهما بطبيعة الحال. ويتيح لنا البعد الزمني اليوم أن نتساءل كيف لم يظهر الاضطراب الاجتماعي الذي سبّبه انبعاث السلفية الدينية في وقت أبكر وفي صورة أكثر وضوحاً وحدة وشمولاً. ففي مواجهة مثل تلك التشويهات الطارئة على البنى الاجتماعية والاقتصادية، هل يبقى من مخرج آخر غير السلفية الدينية المتشددة أو اليساروية الشاملة؟ إن «الثورة الإيرانية» هي التي ستزاوج على نحو مذهل بين هذين النمطين الإيديولوجيين الملتبسين، اللذين يفرزهما البؤس العميق لمجتمعات طحنتها تغيرات فوضوية متواصلة وقاسية.

قوة الغرب وأنانيته

مما لا شك فيه أن الغرب أكثر قدرة من الشرق على الذود عن نفسه. ذلك أن المجتمع المتطور هو بالفعل ذاك الذي يستطيع، من خلال مراكمة المعرفة والقوّة واستدخالهما في النظام الاجتماعي بأسره، أن يحوّل التجارب والامتحانات التي يتحتم عليه

مواجهتها إلى مصادر جديدة للمعرفة والقوة. وبالعكس، فإن المجتمع المتخلف هو ذاك الذي تتحول فيه حتى المزايا ومصادر القوة الكامنة إلى أسباب وعلل لمزيد من الضعف والتبعية المتنامية والاختلالات الجديدة في التوازن. ولهذا كانت «الأزمة» النفطية في الغرب حافزاً إلى تقدم تقني جديد في جميع ميادين الطاقة وإلى تصحيحات صناعية أمست محتومة، بحكم التغيرات العميقة الطارئة على صعيد المنافسة التقنية والاقتصادية بين البلدان الرأسمالية الكبرى. أما في الشرق، بالمقابل، فقد دمر «الغنى» النفطي النسيج الاجتماعي في ظل فوضى مزرية، وخلق عجزاً غذائياً خطيراً[1] وتبعية شبه تامة لإنتاج النفط، ما زجّ بالاقتصاديات الضامرة أصلاً في وضع من الانفتاح الاضطراري الشامل على البلدان المتطورة، سيما الغربية منها، وتالياً في حالة من الهشاشة المطلقة.

ومهما يكن من أمر، لم يكن ممكناً بالنسبة إلى الغرب أن تبقى أسعار النفط متدنية إلى ذلك الحد، في عالم كان يتجه نحو قحط في الطاقة في ظل غياب إنجازات تكنولوجية فعلية جديدة في هذا الميدان. من هنا كان رفع الأسعار ضرورياً لبقاء الغرب الصناعي، سواء لكي يصار إلى الاقتصاد في الطاقة أو إلى خلق مصادر طاقة جديدة. هكذا تكون منظمة الأوبيب قد أسدت إلى الغرب خدمة جليلة. أما أن التصحيحات وتدابير إعادة التوازن في الغرب كانت هي الأخرى مؤلمة فلا أحد يشك في ذلك ـ والزيادات في عدد العاطلين عن العمل تشهد على ذلك ـ وإن يكن ثمة بلدان أخرى، كاليابان مثلاً، لم تعانِ من البطالة أو من التضخم اللذين عانت منهما سائر البلدان الصناعية، وذلك على وجه التحديد لأن اليابان كان رائداً في العديد من المجالات التكنولوجية الجديدة. وثمة أمثلة أخرى في العالم الصناعي. وفي أي حال، لم يعرف هذا العالم الفوضى ولا الانهيار. فمصير العاطل عن العمل في الغرب لا يقبل المقارنة بالهامشية الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي قضى النفط في البلدان المتخلفة بأن تكون هوة لا قرار لها تتلقف تلك الآلاف المؤلفة من الريفيين وصغار الحرفيين وصغار الموظفين الذين لا يستطيعون أن يتكيفوا مع وتائر التضخم ولا مع التغيرات المباغتة والفوضوية التي طرأت على مشهد بيئتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

في الحقيقة، إن فاجعة الأزمة النفطية تكمن في غياب أي حوار جاد على صعيد التنمية، وهو الغياب الذي يتحمل الغرب القسط الأكبر من المسؤولية عنه. لقد كان بومدين مصيباً في رؤيته العامة للأزمة، لكن مثاليته جعلته يستهين بأنانية الأغنياء. ذلك أن البلدان النفطية أمست بالفعل أسيرة حلقة مفرغة. فإن خفّضت إنتاجها حفاظاً على الطاقة ـ الشرط

---

(1) كان العالم العربي حتى منتصف السبعينات مصدّراً مهماً للمنتجات الغذائية. أما في عام 1980 فقد بات يستورد أكثر من نصف المنتجات الغذائية التي يستهلكها.

الضروري لكل تصنيع حقيقي في المستقبل ـ تعالى صراخ الغرب متهماً إياها بخنقه ومعتبراً ما أقدمت عليه سبباً موجباً للحرب. ومن ثم فإن البديل الوحيد الذي تبقّى للبلدان المتخلفة المصدّرة للنفط هو زيادة مواردها المالية عن طريق رفع أسعار النفط، وتالياً تضخيم الثروة وسط الفقر والتخلف، وهو ما تولدت منه جميع أنواع الاضطرابات وأكثرها فوضوية. والنتيجة لا تخفى على العيان؛ فقد اشتريت ناطحات سحاب في نيويورك أو أبراج بكاملها في باريس، في ما كان العربي العادي يعاني الأمرَّين للعثور على مسكن قد يكلفه إيجاره أكثر من نصف دخله الشهري. وكذلك، فيما بقي سعر السيارة الفردية باهظاً جداً بالنسبة إلى عشرات الملايين من العرب، صار لبعض الحكام العرب أسهم لا يستهان بها في شركة مرسيدس أو شركة فيات؛ في وقت باتت بعض الأقطار كالعراق والجزائر تحصل على أحدث التجهيزات الصناعية في قطاع البتروكيمياء أو صناعة الصلب، فإنها بقيت تفتقر إلى الدبابيس أو إلى ألعاب الأطفال البلاستيكية. هذا بدون الحديث عن المظاهر المتعددة الأخرى لهذه «التنمية» التي يعاد تدويرها لمصلحة الشركات المتعددة الجنسية، ذلك الرمز الآخر من رموز قوة الغرب.

النفط بالنسبة إلى الفقراء طريق مسدود إذن. ولقد أدرك منظّرو الثورة الإيرانية هذه الحقيقة، فيما لم يعِ باقي العالم الثالث سوى نزر يسير منها. أما الغرب فيجني منه الفوائد مضاعفة؛ فقد لا يكون بعيداً عن الصحة القول بأن المنطقة أصبحت تسجّل أكبر نسبة من أصحاب الملايين في العالم، لكن هؤلاء يعيشون الآن في باريس ولندن ونيويورك وجنيف ويكتفون بقضاء فترات قصيرة في زيارة أوطانهم؛ والحق أن هؤلاء الأثرياء يشبهون شبهاً غريباً أقرانهم في الغرب، ولقد أودعوا مصدر قوتهم في مكان آمن.

الحكومة الفلسطينية المفقودة:

العودة إلى اليساروية العربية

لئن سُدَّت على هذا النحو جميع السبل أمام منظمة الأوبيب، فهل كان أمام منظمة التحرير الفلسطينية فرصة لإحراز تقدم ما؟ في الواقع، كانت كل الفرص معدومة. صحيح أن عرفات استُقبل في الجمعية العامة للأمم المتحدة استقبالاً مظفراً، لكن سبق لنا أن رأينا كم هي واهية فعالية المداولات في أروقة المحافل الدولية. ثم إنه ليس للجمعية العامة أية سلطة فعلية أصلاً؛ فهذه السلطة تعود إلى مجلس الأمن حيث تتولى الولايات المتحدة حراسة مصالح ربيبتها إسرائيل بمنتهى اليقظة. وفي كل حال، إن إسرائيل لا تبالي بقرارات الأمم المتحدة، وتصرح بذلك علانية. فالحقائق بالنسبة إليها تُصنع ميدانياً، وبالتشاور مع الأخ الأميركي الأكبر عند الاقتضاء.

لا شك أن منظمة التحرير الفلسطينية استُقبلت في الأمم المتحدة، فضلاً عن أنها حظيت أيضاً وأخيراً بإقرار الملوك والرؤساء العرب المجتمعين في قمة الرباط بها بصفتها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. لكنها ظلت لا تسيطر على كيلومتر مربع واحد من التراب الفلسطيني، في ما بقي العاهل الأردني يمثل منافساً صامتاً مهاب الجانب باعتباره صاحب دولة ومالك رأسمال كبير من التعاطف الغربي وحتى الإسرائيلي. زد على ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية لن تصبح عضواً كامل العضوية في جامعة الدول العربية إلّا في أيلول/سبتمبر 1976، أي بعد مرور سنتين على قمة الرباط. أما قبل ذلك فلم يكن لها داخل المنظمة العربية سوى صفة المراقب.

لقد كان من الممكن أن يؤدي تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، على غرار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في حينه، إلى تغيير الموقف في بداية ذلك الظرف الاستثنائي. ولقد حثّت كل من مصر والاتحاد السوفياتي والجزائر ودول أخرى ياسر عرفات على الإقدام على تلك الخطوة، إذ كان من الممكن لمثل تلك الحكومة أن تحظى آنئذ باعتراف جميع دول العالم الثالث، والكتلة الاشتراكية، وقسم على الأقل من البلدان الغربية إن لم يكن جميعها. ومن المحقق أن وجودها في عامي 1975 و1976، عندما كان سكان الضفة الغربية في حالة عصيان علني ضد الإدارة العسكرية الإسرائيلية، كان سيساهم بقوة في تخفيف تعنُّت الإسرائيليين في ما يتعلق بأطماعهم في هذا الإقليم ـ مع قطاع غزة ـ من فلسطين. لكن الحديث عن هذا الحل العقلاني والمريح، الذي كان سيفسح في المجال في أغلب الظن أمام تحاشي التمزق اللبناني الدامي، يعني أن نتجاهل أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت مخترقة هي الأخرى بكل تمزقات المجتمع العربي.

إن منظمة التحرير عبارة عن اتحاد لحركات المقاومة التي تحظى كل حركة منها بدعم هذه القوة أو تلك من القوى التفتيتية التي كانت ولا تزال تشل الحياة السياسية العربية. ومنظمة التحرير لم تحافظ على تماسكها جزئياً إلّا بفضل براعة زعيمها والدعم الذي تحظى به حركة فتح في أوساط الرأي العام الفلسطيني. لكن إذا كانت فتح هي العمود الفقري لمنظمة التحرير، فإنها هي نفسها ساحة لمختلف التيارات الإيديولوجية العربية التي تراوح بين الأصولية الإسلامية واليساروية المعروفة. وفي داخل منظمة التحرير، وحول قطبها فتح، تتجمع وتتفرق في حركة دائبة تنظيمات ومجموعات متفاوتة الأهمية للغاية، تتقلب في تطورها وتوجهها بحسب الظروف، وبحسب مصالح الدول العربية التي تحتضنها، وبحسب الأمزجة الإيديولوجية لقادتها. فالتحالفات هي دوماً في انعقاد وانفراط، والانشقاقات والانفصالات لا تني تزيد أو تقلّص مزاجياً عدد الأعضاء العاملين ضمن إطار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

لا مراء في أن المقاومة الفلسطينية أثبتت وجودها ميدانياً؛ والدليل على ذلك ما قامت به، بعد 1968 بوجه خاص، من عمليات متواصلة ضد الأهداف الإسرائيلية. لكن وحدتها وتماسكها السياسي يبقيان مزعزعين. ولهذا كانت مهارة عرفات تشكّل المقوّم الرئيسي لكيان منظمة التحرير التي بقيت شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني مهددة على الصعيد الدولي، حيث ينكر عليها العدو الإسرائيلي حتى وجودها من جهة أولى، وحيث يُحدق بها من جهة ثانية خطر الانفجار، جراء الخلافات بين الأشقاء العرب.

لقد كانت غلبة الريح داخل منظمة التحرير في عامي 1974 و1975 لأنصار «الرفض» لأية «تسوية». فهم الذين نفذوا معظم العمليات الكبيرة في الخارج، سيما عمليات خطف الطائرات التي شجبتها فتح علناً وصراحة. ولن تتوقف هذه العمليات إلّا بعد عملية عنتابي في حزيران/يونيو 1976، حيث تمكّن الإسرائيليون، إثر غارتهم العسكرية على مطار أوغندا، من تحرير رهائنهم. وهم الذين تولوا تنفيذ أجرإ العمليات داخل إسرائيل، انطلاقاً من الأراضي اللبنانية. وربما كان أبرز رموز هذه الصلابة وهذه الطهارة الثورية الدكتور جورج حبش، وهو قائد بنى زعامته على بساطة حياته التي رهنها لخدمة المستضعفين. وكان يحظى آنئذٍ بدعم العراق الذي أصبح معقل «الرفض» وعدم المساومة. وكذلك بدعم ليبيا، بطبيعة الحال.

وفي أي حال، كانت منظمة التحرير الفلسطينية عند إنشائها عام 1964 انعكاساً للحكومات العربية، وبخاصة مصر، أكثر مما كانت حركة مقاومة حقيقية. كما أنشئ في الفترة ذاتها، وبإشراف الجامعة العربية، جيش التحرير الفلسطيني المكوَّن من ألوية متفرقة تحت رقابة الجيوش العربية، وكان أحمد الشقيري، أول رئيس لمنظمة التحرير، نموذجاً لبيروقراطيي الجامعة العربية الذين يصدُق فيهم الوصف بأنهم من «أهل السرايات».

في تلك الفترة ذاتها وُلِدَتْ في السر، وخارج الأطر العربية الرسمية، حركات المقاومة الفعلية التي وَجَدَتْ نفسها عرضة للملاحقة من معظم الأنظمة العربية التي رأت فيها عامل اضطراب داخلي وطاقة كامنة لاستفزازات لا فائدة منها لإسرائيل. ولهذا عرف معظم قادة هذه الحركات سجون الأنظمة العربية، بين حين وآخر[1].

في عام 1968 فحسب تمكنت حركات المقاومة من أن تسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية. فهزيمة حزيران/يونيو 1967 عرّت الأنظمة العربية، وخلقت جواً مؤاتياً لإثبات صحة الأطروحات الثورية لتلك الحركات. ولم يُعد انتخاب الشقيري لرئاسة المنظمة، وفي

(1) عبّر الشاعر محمود درويش عن هذا الواقع المر بقوله: «في السجون الإسرائيلية عرفنا كم أصبحنا عرباً، وفي السجون العربية عرفنا كم أصبحنا فلسطينيين!»

عام 1969 حل محله ياسر عرفات وسط تأييد شعبي فلسطيني وعربي كبير. وبين عشية وضحاها أصبحت فتح قبلة أنظار الجماهير باعتبارها مثالاً ثورياً مناقضاً لعجز الأنظمة العربية ومساوماتها التي باتت موضوع ازدراء تلك الجماهير. وعلى هذا النحو بدأت المغامرة الكبرى لليساروية العربية، كما تقدم بيانها في سابع فصل من فصول كتابنا هذا.

إن هذه المعطيات يجب أن تبقى ماثلة أمام أذهاننا، إذا شئنا فهم مسلك منظمة التحرير الفلسطينية، وإدراك الأسباب التي حالت دونها ودون وضع برنامج للتعاطي مع الواقع. فقد كان على منظمة التحرير، كي تحافظ على صفتها التمثيلية دولياً، أن تتوصل إلى شبه إجماع في مواقفها. والحال أنه إذا كانت حركة فتح، التي تهيمن عليها شخصية عرفات، تسعى منذ عام 1974 للوصول إلى تسوية سلمية سريعة، فما كان هذا موقف الحركات الأخرى في تلك الفترة، إذ لبثت هذه الحركات مقيمة على تطرفها وكانت تستنكف عن حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير كلما طرح على بساط البحث موضوع مفاوضات وتنازلات محتملة، وتالياً موضوع تعديل ذلك الميثاق الفلسطيني الشهير لعام 1968، الذي ينكر على دولة إسرائيل حقها في الوجود، وإن أقر بشرعية وجود اليهود في فلسطين قبل تاريخ إنشاء الدولة العبرية.

في آذار/مارس 1977 توصل عرفات، خلال الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ـ وهو بمثابة البرلمان الذي يعمل منذ عام 1964 وينتخب أعضاء اللجنة المركزية لمنظمة التحرير ـ، إلى إقرار مبدأ إنشاء دولة فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من التراب الفلسطيني. وكانت تلك هي الهزيمة الأولى للمتطرفين، وقد جاءت إلى حد كبير نتيجة للإضطرابات اللبنانية-الفلسطينية في عامي 1975 و1976. ولكن قبل ذلك كانت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير قد وافقت، خلال اجتماعها في دمشق في كانون الأول/ديسمبر 1976، على إنشاء دولة فلسطينية بدون تحديد حدودها، ما كان يعني التخلي عن استرداد التراب الفلسطيني بتمامه وعن شعار فلسطين العلمانية والديموقراطية التي ينبغي أن تحلّ محل دولة أسرائيل. وكانت منظمات جبهة الرفض قد قاطعت في حينه هذا الاجتماع. ولئن استطاع عرفات في اجتماع آذار/مارس 1977 أن يحمل أعضاء اللجنة المركزية على إقرار المبدأ المشار إليه، فقد كان الأوان قد فات، نظراً إلى أن اتخاذ القرار جاء عشية زيارة السادات لإسرائيل، تلك الزيارة التي ستخلط الأوراق جميعاً وستعطي دفعاً جديداً لجميع أشكال الرفض. وكان الأوان قد فات أيضاً، نظراً إلى أن التمزق اللبناني في عامي 1975 و1976 أتاح لإسرائيل أن تأخذ أراضي هذا البلد العربي المتاخم لها والذي لم تمسّ ترابه حتى ذلك الحين، رهينة إقليمية وسياسية جديدة.

وبالمقابل راح يتضح أكثر فأكثر أن أنصار الرفض هم أبناء شرعيون للمرارة، وتالياً

ممثلون أُصَلاء لليساروية العربية. ففي نظرهم، ما ضياع فلسطين وغياب الوحدة العربية والظلم الاجتماعي والضعف السياسي والعسكري - وهي من أبرز سمات المجتمع العربي في القرن العشرين - إلّا محصلة لتنازلات القيادة السياسية العربية أمام الإمبريالية. والكفاح من أجل الوحدة العربية لا ينفصل في نظرهم عن الكفاح من أجل فلسطين، والتحرير لا يمكن أن يتم إلّا بمعركة خارجية وداخلية واحدة تُشن ضد الأنظمة الاستسلامية، من عروش رجعية أو زعامات بورجوازية صغيرة، متحالفة موضوعياً مع الامبريالية التي لا تعدو الصهيونية أن تكون واحداً من تعابيرها. وفي هذا السياق يمكن فهم منطق تلك الاستراتيجية العجيبة جغرافياً، التي تجعل الطريق إلى تل أبيب يمر بدمشق وعمّان وبيروت والقاهرة. ولا عجب أيضاً أن يكون هذا الرفض قد وجد ركيزة دولتية له في العراق وليبيا.

وفعلاً، كان العراق البلد العربي الوحيد الذي سمح للفلسطينيين بمواصلة وجودهم، فيما كان هذا الشعب يموت صمتاً واختناقاً. فقد كان اللواء عبد الكريم قاسم أول من تحدث في عام 1959 عن حكومة فلسطينية في غزة والضفة الغربية، وأول من درَّب المتطوعين الفلسطينيين وفرض ضريبة لمصلحة فلسطين. من العراق إذن انطلقت الموجة الثانية من الوطنية الفلسطينية بعد موجة 1919-1939 التي قاومت الاستيطان اليهودي في فلسطين والتي أجهضتها تنازلات قادتها. وقد استطاعت مصر والأردن في عام 1964 استعادة الموجة الوطنية الفلسطينية عبر تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني اللذين كانا في تلك الفترة تعبيراً آخر من تعابير البيروقراطية السياسية والعسكرية العربية. في السبعينات كان العراق بعثياً يستقوي بشريعة الرواد المؤسسين المطرودين من سوريا واللاجئين إلى بغداد، هذا على الأقل بالنسبة إلى ميشال عفلق. وكان العراق يتمتع بثروة بترولية ويعتمد ايديولوجية عنيدة: قومية عربية معادية للامبريالية، في حين كان الفريق الخصم في سوريا ينحو يميناً ويعاب عليه انزلاقه نحو «الامبريالية».

كنّا قد رأينا، في ما يخص ليبيا، المهانة التي أصابت النقاء الوحدوي والثوري للقذافي على أيدي الزعماء العرب، سيما جيرانه من الأفارقة، أي السادات وبورقيبة. ثم إن لدى ليبيا كثيراً من النفط، أي موارد؛ فلا شيء يرغمها على مساومة الامبريالية. فإن لم يتقبل العالم العربي إيديولوجيا الكتاب الأخضر ونقاءه الثوري، فإن أفريقيا قابلة لأن تشكّل ساحة للتحرّك الإسلامي و«التقدمي». هذا بدون الحديث عن الأبواب العديدة التي تبقى مفتوحة في أرجاء العالم بحكم المصالح المادية (مالطة مثلاً) أو بحكم الحاجة السياسية والإيديولوجية. ومهما يكن من أمر، فإن ليبيا ستشرع مذّاك فصاعداً بالتقرُّب أكثر فأكثر من الإتحاد السوفياتي، بعد أن كانت تُعْتَبَرُ ألدّ عدو للنفوذ السوفياتي في العالم الثالث.

لقد كان عسيراً للغاية في هذه الظروف أن تنهج منظمة التحرير الفلسطينية طريقاً

«جزائرياً». فإنشاء حكومة في المنفى على غرار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان يفترض وحدة الصف التي ما عرفتها قط حركات المقاومة الفلسطينية. وقد حققت جبهة التحرير الوطني الجزائرية تلك الوحدة قبل تشكيل الحكومة المؤقتة في تونس، وبعد أن دفع المناضلون ثمنها من دمائهم. أما الفلسطينيون فقد بدوا شديدي الحرص على تعدديتهم، وخافوا أن يصبح الدم ثمناً لإلغاء الفئوية. ثم إن الاقتتال في ما بينهم كان يمكن أن يفسح في المجال أمام المزيد من تدخل الدول العربية في شؤون منظمة التحرير. ناهيك عن أن قيام حكومة فلسطينية في المنفى عام 1974 أو 1975 كان سيعني القبول بالتفاوض، أي بتقديم التنازلات، ومن ثم التخلي عن المثال الأعلى المتمثل في استعادة كامل تراب الوطن في ظل وحدة عربية ثورية يتم الاهتداء إليها أخيراً بعد طول افتقاد. وما كان لأنصار الرفض أن يقبلوا بشيء من هذا القبيل. صحيح أنهم يؤلفون أقلية، لكنها أقلية فاعلة تتمتع بحمايات قوية. وكان غيابها عن المشاركة في حكومة في المنفى سيضعف بلا جدال من شمولية تمثيلها وسيعمّق الانشقاقات داخل الصف الفلسطيني. ولم يشأ ياسر عرفات قط أن يركب مجازفة كهذه، قد يكون من عواقبها على الصعيد الدولي رسم علامة استفهام حول شرعيته السياسية والدبلوماسية الخاصة وحول صفته التمثيلية كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية.

هكذا نجد أنفسنا مرة ثانية أمام معادلة مستحيلة جديدة تفرزها التوترات والتشنجات والانقطاعات الثقافية والاقتصادية التي تَسِمُ بعميق ميسمها المجتمع العربي في الشرق الأدنى. ولسوف تدفع منظمة التحرير الثمن غالياً يوم سيجبرها الجيش الإسرائيلي على الخروج من بيروت في صيف 1982، بعد اثني عشر عاماً من فشلها الأردني.

وفي الحقيقة، إن السعي إلى حل هذه المعادلة المستحيلة على الجبهة الفلسطينية- العربية هو ما سيقود لبنان إلى هاوية التمزّق، التي شاءت حرب تشرين الأول/ أوكتوبر 1973 أن تغير حدود معادلة قمة الخرطوم المستحيلة، التي تقدم بيان التباساتها وحدودها. أما من ذلك الحين وصاعداً فستبحث على الساحة اللبنانية، المفتوحة أمام الرياح جميعاً، تلك الالتباسات عن حل لها من خلال كسر طوق الجمود والشلل المتخلّق، على المستوى الفلسطيني، من دوام الانشقاقات، ذلك الإرث التاريخي العريق في الشرق الأدنى، ومن خلال تخطي الحدود التي فرضتها حرب تشرين وفشل الدبلوماسية العربية في 1974-1975 عن حل النزاع العربي-الإسرائيلي. ذلك هو مفتاح الحرب الأهلية التي خاضها العرب في لبنان، بالتزامن مع انفجار التوترات بين الطوائف اللبنانية ومع اقتحام سوريا، وكانت حتى ذلك الحين هامشية وعرضة لزعزعة حادة، اقتحاماً صاعقاً وغامضاً لمسرح الأحداث العربي والدولي. وحرب لبنان، مثلها مثل حرب 1973 التي لا تعدو أصلاً أن تكون امتداداً لها، ستضيّع على العرب فرصاً كثيرة. فيوم سيتحرك سكان الضفة الغربية بشكل مكثّف على امتداد

أشهر عدة في عامي 1975 و1976، لن يجدوا حكومة فلسطينية، معترفاً بها دولياً، تنطق باسمهم، بل على العكس من ذلك: ستكون منظمة التحرير غارقة في لبنان في وضع هو بلا جدال من أكثر الأوضاع التباساً. فاهتمام العالم سينصبّ لا على أول انتفاضة للطالبات الفلسطينيات في الأراضي المحتلة، بل على تلك الفوضى اللبنانية المذهلة التي يتعذّر على أيّ كان أن يقول حقاً مَنْ يقاتل فيها مَنْ ولماذا. مسيحيون ضد مسلمين، يمين ضد يسار، فلسطينيون ضد لبنانيين، لبنانيون في ما بينهم، فلسطينيون في ما بينهم: فالحابل قد اختلط بالنابل اختلاطاً لا يعادله في الحجم سوى تلك الفوضى التي تعصف في عمق البنى الاجتماعية-الثقافية لمجتمع المشرق العربي.

أما الإسرائيليون فقد وقفوا يراقبون بسخرية الأحلام وهي تنهار في لبنان: لا أحلام منظمة التحرير في احتلال مقعد رسمي في الجمعية العامة للأمم المتحدة فحسب، بل كذلك أحلام الديموقراطية والعلمانية والحوار. وفي خضم تلك الفوضى التي ضربت أطنابها عرف العدو الإسرائيلي كيف ينتزع ضمانات جديدة يعزز بها تصلّبه وتعنّته اللذين انهارت أمامهما في عام 1977 مصر، دعامة المشرق العربي الرئيسية.

حربان إذن من أجل لا شيء: حرب خارجية هي حرب 1973، وحرب داخلية هي الحرب اللبنانية عامي 1975-1976. هل كُتب إذن على المجتمع العربي أن يكون حقاً مسدود الأفق؟ إن الإجابة عن سؤال كهذا تقتضينا أولاً أن نفك لغز رسائل العنف الذي يمزق لبنان.

الجزء الثالث

من الطفرة النفطية
إلى تعدد النزاعات العربية
1975–1990

الفصل الحادي عشر

الشرخ اللبناني

1976–1975

لبنان: صورة مصغَّرة عن المجتمع العثماني

إن تفكك المجتمع والدولة في لبنان منذ 1975-1976 يضع في متناول المراقب مجموعة معقدة من الإشارات حول وضع المشرق العربي. صحيح أن حجم العنف وطبيعة الفظائع المقترفة قد يغشِّيان أولاً نظر المراقب. ولا شك أن المفاجأة كانت كبيرة، سيما أن لبنان كان يعرض للناظر سيماء ظاهرية من الهدوء والوداعة والطيبة تتنافى ومشاهد القسوة والنكبة التي كثيراً ما تميز بها تاريخ المجتمعات المجاورة. لكن المظاهر كانت خدَّاعة: ففي الفظائع التي اقترفت في هذا البلد، الذي طاب لبعضهم أن يسميه خطأ «سويسرا الشرق الأوسط»، دليل كاف على ذلك، ويندر أصلاً أن يفلح مجتمع من المجتمعات في إعطاء العالم الخارجي صورة عن نفسه بعيدة إلى هذا الحد عن واقعه العميق. ولئن ساهمت طبقة الطلاء الرقيقة من التفرنج السطحي في حجب الحقائق الأساسية والعميقة للمجتمع اللبناني، فقد برهنت النخبة السياسية والثقافية من جهتها عن قصر نظر خارق للمألوف. ولقد كان للغرب والشرق، في حالة لبنان، لقاء فاشل جديد زاده شقاء الغلو في امتداحه كنموذج ممتاز لتلاقي الثقافات.

وليس من مصادفات التاريخ أن يصاب المشرق العربي، المتخبّط في الأفق المسدود للصراع العربي-الإسرائيلي، بالتمزق عام 1975 في جانبه الأكثر ضعفاً، أي لبنان. فالمجتمع اللبناني كان هو الوحيد بين مجتمعات المنطقة الذي بقي جامداً، تحكمه طبقة سياسية وثقافية من الوجهاء لم تتغير منذ إعلان فرنسا، السلطة المنتدبة آنذاك، قيام لبنان الكبير عام 1920. ولهذا كان التمزق اللبناني نموذجياً من حيث أنه يعرّي المجتمع العربي

في واقعه العميق، كما بقي غير متأثر في بناه الأساسية بتطور العالم المعاصر. ومن هنا أيضاً صعوبة التحليل ومفارقاته. فمن جهة يطل علينا لبنان بوجه ظاهر من «الحداثة» والديموقراطية والتعددية والتقدم الاقتصادي؛ ومن جهة ثانية نجد البلدان المجاورة» سيما مصر وسوريا والأردن، ما تزال متأخرة جداً اقتصادياً، ومحافظة على قطاعات اجتماعية كاملة متشبثة بتقليديتها. هذا بدون الكلام على الأنظمة السياسية التسلطية والرافضة لكل تعددية.

ومع ذلك فإن المجتمع اللبناني هو الذي سقط في سديم الفوضى والعنف الشامل، بينما لا تزال سائر مجتمعات المشرق العربي صامدة في الظاهر أمام المحن جميعاً، بما فيها الهزائم العسكرية والانقلابات والتحديات التي طرحها تطور حركات المقاومة الفلسطينية والاختلالات في التوازن الاقتصادي. لم تكن «الحداثة» اللبنانية إذن سوى مظهر برّاق خادع يعزى إليه، بشيء من الاستسهال، استقرار البلد والديموقراطية الظاهرية لمؤسساته. وهذا في ما كانت الانقلابات في البلدان المجاورة، والقيادات الحاكمة، والتقلبات المتلاحقة في المؤسسات الاجتماعية-السياسية، تحافظ في تلك البلدان على الاستقرار الاجتماعي، وإن عكست صورة من عدم التلاحم وعدم الاستقرار تجد تعبيرها في الرفض الظاهري للعقلانية الحديثة.

على أنه لا مريّة أيضاً في أن آفة النفط في المجتمع العربي وديمومة الصراع العربي-الإسرائيلي قد لغّمتا أساس المجتمع في أقطار الشرق الأوسط الأخرى. وأوضح دليل على ذلك صعود السلفية الدينية والعنف الإرهابي الذي يلجأ إليه بعض أتباعها، سيما في مصر وسوريا. ومن هنا فإن التفسخ اللبناني لا بد أن يُفهم في هذا السياق الأكثر شمولاً، وهذا ما يعزز أكثر بُعْدَ نموذجيته إلى المستوى الإقليمي، ويبرر تالياً التحليل المتأني والمتعدد الأبعاد. فالعنف الذي انفلت من عقاله في لبنان عام 1975 ما هو في الواقع إلّا نذير بالتفكك الشامل للبنى الاجتماعية-الثقافية والسياسية في المنطقة، هذه البنى التي يشلُّها التضاد بين نزعة تقليدية ما تزال بالغة الحيوية وبين حداثة لمّا تُدمج بعدُ في عمق المجتمع، ويجنح بها نحو مصير مجهول التدفق المباغت لثروة نفطية يتعذر التحكم بحجمها وتوزيعها. ولا عجب في هذه الشروط أن يكون العنف اللبناني قد مورس بترسانة عسكرية هائلة، وبمفردات إيديولوجية متنافرة، وفي إطار من النكوص نحو المعطيات التقليدية العميقة للمجتمع.

وفي الواقع، بقي لبنان صورة مصغرة صافية عن المجتمع العثماني الذي طغى بمؤسساته على المجتمع العربي طيلة أربعة قرون بتمامها. فلبنان لم يعرف ما عرفته البلدان الرئيسية في المنطقة من انقلابات وتغيُّر في طواقم النخبة الحاكمة والنظم الاجتماعية-

الاقتصادية[1]. وقد حافظ أيضاً على التقاليد العثمانية من تسامح وتعددية في أيام الاستقرار، ومن عنف وتعصب في أيام الخطر والمصاعب؛ والحق أن الصور السطحية الشائعة في الغرب عن الشرق غالباً ما أظهرت السلطنة العثمانية في أبشع وجوه التعصب الديني والحكم الانكشاري. ومع ذلك يمكن اعتبار هذه السلطنة من أفضل التجارب التاريخية الناجحة، ونموذجاً في أكثر الأحوال للتسامح والتعددية. فقد عاشت في ظلها، في وئام وبدون أي إكراه ديني أو ثقافي، جميع الأقوام وجميع الإتنيات والأقليات التي انضوت تحت سيادتها، من أرمن وأكراد وبربر وصرب وبوسنيين وكرواتيين وورومانيين ومجريين ويونانيين وعرب، من نصارى ومسلمين ويهود. ثم إن تقاليد التسامح كانت متجذرة بعمق في سياسة كبار الفاتحين الأتراك، منذ عهد السلاجقة (القرن الحادي عشر)؛ وقد كانت بمثابة استمرار لتقاليد التسامح عند العرب في زمن الفتح الإسلامي، سيما في سياسة الخلفاء الراشدين.

إن الاقتحام الغربي للشرق منذ القرن الثامن عشر، وبخاصة في القرن التاسع عشر، هو الذي وضع السلطنة العثمانية في موضع الدفاع عن النفس وأرغمها على التخلي عن سياستها التقليدية في التسامح الإتني والديني. وبالفعل، سعت القوى الأوروبية إلى لغم الأمبراطورية العثمانية من الداخل بأن اصطنعت لنفسها «زبائن» من مختلف القوميات والأقليات الدينية الخاضعة للسيادة العثمانية، محرضة إياهم على شق عصا الطاعة والانفصال. هكذا رأت النور في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر «المسألة الشرقية» التي وصفها واحد من كبار المؤرخين الإنكليز، وهو أرنولد توينبي، بأنها لم تكن سوى مسألة غربية، ملمحاً بذلك إلى أن المسألة الشرقية ما وجدت إلّا جرّاء المنافسات بين القوى الأوروبية الكبرى في الشرق[2]. ولسوف يقع لبنان في القرن التاسع عشر، وتحديداً بين 1840 و1860، ضحية هذا التنافس بين دول الغرب في الشرق. وتمزُّق لبنان هذا في تلك المرحلة يشبه إلى حد بعيد تمزُّقه بين 1975 و1990، ما يدل على دوام بعض المعطيات، وبخاصة منها الطابع الفاشل لعلاقات الشرق والغرب التي تأخذ أكثر أشكالها تبلوراً في هذه المنطقة التي يتلاقى عندها العالَمان.

---

(1) في ما يخصُّ لبنان ينبغي أن نذكُر مع ذلك باضطرابات 1958 التي جاءت نتيجة للموجة الشعبية الكبرى من النزعة العروبية الناصرية التي اجتاحت المنطقة بكاملها وهزت العرش الأردني وأطاحت العرش العراقي وحققت الوحدة السورية-المصرية. وقد كانت تلك الاضطرابات شبه حرب أهلية، رافقها إنزال أميركي لقوات «المارينز» في بيروت، كان رمزياً أكثر منه فعلاً حربياً حقيقياً. واستطاع عسكري مصلح، هو الجنرال فؤاد شهاب، أن يضع حداً لتلك الحرب. فبعد انتخابه رئيساً للجمهورية في تموز/يوليو 1958، أحبط محاولة انقلاب عسكري قامت بها في 31 كانون الأول/ديسمبر 1961 مجموعة ضباط منتسبين إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، الطامح إلى تحقيق وحدة سوريا الكبرى (التي تضم لبنان وفلسطين...).

(2) أنظر الملحق الثاني المخصص للمسألة الشرقية.

ففي القرن التاسع عشر سعَّرت انكلترا، القلقة من تزايد النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط، عناصر الخلاف التي تفتك بالمجتمع اللبناني. وكانت فرنسا قد حققت منذ مجيء نابوليون اختراقاً ثقافياً وتجارياً وسياسياً واسعاً في هذه المنطقة من العالم: أولاً في لبنان بفضل الحماية التي وفرتها للطائفة المارونية باسم حماية الأقليات المسيحية في الشرق، وثانياً في مصر عبر الإنجازات الثقافية المهمة التي باشرت بها البعثة المرافقة لحملة القائد الكورسيكي والتي لقيت قبولاً وعطفاً صريحين من باشا مصر محمد علي. وقد خشيت إنكلترا أن تفقد جراء ذلك سيطرتها على طريق الهند ذي الأهمية الحيوية بالنسبة إلى إدارتها لامبراطوريتها. وقد تمخَّض ذلك كله عن مزيد من التنافس ومزيد من التوترات والمكائد التي ذهب لبنان ضحيتها. وفي تلك الفترة عينها ولد في أوساط بيروقراطية الأمبراطورية البريطانية أول مشروع صهيوني: إعادة يهود إنكلترا والقارة الأوروبية إلى فلسطين ليكونوا بمثابة زبائن محليين للتاج البريطاني يعادلون في وزنهم وزن موارنة لبنان الذين شملتهم فرنسا بحمايتها. بيد أن هذا المشروع لم يُثر في حينه أية حماسة في أوساط الطوائف اليهودية في أوروبا، هذه الطوائف التي كانت لا تحلم، وقد أعتقتها منجزات الثورة الفرنسية، إلّا بالإندماج. ومن ثم لم يجد الإنكليز بدأ من الاكتفاء بدعم العثمانيين في جهودهم للإمساك من جديد بزمام الوضع في لبنان ومصر اللذين كانا يسعيان، بالتحالف الوثيق في ما بينهما، إلى الخروج من فلك العثمانيين.

عن الجبال والأقليات في الشرق الأوسط

لقد كان حكم لبنان وتوحيده أمراً صعباً على الدوام. فقد كان، بجباله الشامخة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، ملجأ على امتداد العصور للأقليات الدينية المكابدة من اضطهاد السلطة المركزية الذائدة عن حياض العقيدة الرسمية. هكذا وجد فيه الموارنة ملاذاً في القرن السابع هرباً من الاضطهاد البيزنطي ومن الكنيسة اليعقوبية المسيطرة في سوريا؛ وهكذا لجأ إليه في زمن لاحق الشيعة والدروز في عهد الحكم الإسلامي. وفي سوريا، شمال جبل لبنان، أصبحت سلسلة أخرى من الجبال ملجأ للعلويين. وقد ظلت هذه الحصون الطبيعية على امتداد تاريخ طويل في حالة حصار مستمرة ضربها من حولها ممثلو السلطة المركزية المحليون الذين جعلوا مقامهم في المراكز المدينية الكبرى في المنطقة: دمشق وطرابلس وحلب وبيروت وصيدا، وعكا في فلسطين. ولئن كانت السلطة المركزية الإسلامية ملزمة، بحكم النص القرآنيّ بالذات، باحترام الاستقلال الذاتي الثقافي والديني لأهل الكتاب من اليهود والنصارى، فما كانت الحال كذلك بالنسبة إلى الفرق الإسلامية من شيعة ودروز واسماعيليين وعلويين. ومن هنا كانت تلك الحملات التأديبية المتواصلة التي

طالت أيضاً الطوائف المسيحية التي كانت تعيش في حالة من التمازج الاجتماعي-الثقافي الوثيق مع الفرق الإسلامية التي لا تقل عنها حيوية وقوة شكيمة. وكانت تتولى إمرة هؤلاء الجبليين اللبنانيين الأباة، المتوزعين طائفياً إلى موارنة ودروز وشيعة، طبقة ارستقراطية قوية الشكيمة تدين بقوتها لالتزامها بتحصيل الضرائب لمصلحة السلطة المركزية. وكانت القيم القبلية لعرب ما قبل الإسلام ما تزال حية، إلى درجة كبيرة، في أوساط هذه الطبقة. ومن هنا ظل الجبل اللبناني يشهد، حتى مطلع القرن الثامن عشر، معارك طاحنة بين إقطاعييه، لا من أجل قضايا لاهوتية أو مسائل تتصل بالانتماء الديني، بل توكيداً لتفوق أرومة قبلية قديمة على أرومة أخرى. وبهذا المعنى كان المجتمع اللبناني، في تعدده وتناقضاته، يقدم ولا يزال «صورة للأسرة العربية ولبنيتها الأصيلة»، على حد تعبير واحد من أفضل الراصدين الفرنسيين للواقع اللبناني[1].

لقد كان للصراع الداخلي على السلطة في لبنان على الدوام طابع قبلي سافر أفادت منه السلطة المركزية العثمانية لخنق أي تطلع إلى التحرر في مهده. لكن الوجاهات المحلية، المنغمسة في صراعات داخلية متواصلة، لم تتردد قط بدورها في طلب مساعدة حكام المقاطعات المجاورة، بل حكام أوروبا بالذات، بدءاً من عصر النهضة. فقد تمكنت أسرتان كبيرتان من الارستقراطية اللبنانية من الارتفاع فوق المشاحنات والخصومات ومن فرض سلطتهما على الجبل ابتداء من القرن السادس عشر: أولاً الأمراء الدروز من الأسرة المعنية (1516-1697)، وثانياً الأمراء الشهابيون (1697-1841) الذين كانوا في الأصل مسلمين سنة تربطهم بالمعنيين صلات قرابة ثم اعتنقوا المسيحية في أواسط القرن الثامن عشر، ما ساهم بقسط موفور في انتقال الهيمنة السياسية في لبنان من أيدي الارستقراطية الدرزية إلى نظيرتها المارونية. على أنه ينبغي أن نضيف القول إن سلطة هؤلاء الأمراء كانت عرضة للتهديد باستمرار: من الداخل أولاً ـ وفي غالب الأحيان من الطامعين في السلطة من أفراد أسرتهم ـ، ومن الخارج ثانياً من الولاة العثمانيين على الأقاليم المجاورة، وبصورة غير مباشرة، من القوى الأوروبية الطامعة في الهيمنة على المنطقة.

إن أوروبا، في خاتمة المطاف، كانت صاحبة الدور الأول، في أغلب الظن، في زوال الإمارة اللبنانية في القرن التاسع عشر. فقد أدّى تعاظم نفوذ فرنسا في لبنان عهدئذٍ إلى اختلالات خطيرة في توازن الطوائف. وعلى صعيد البنى الاقتصادية أدت مزاحمة معامل الحرير الفرنسية (ليون) إلى أفول النشاط الرئيسي في الجبل، أي تربية دود القز، في حين

---

(1) دومينيك شوفالييه، *La société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Paris, Geuthner, 1971, p. 219.

ساهمت الهجمة التجارية الفرنسية الشاملة في الأفول العام للأنشطة الحرفية. وقد عجّل هذا التطور في انحطاط الارستقراطية المحلية، وأفقر الفلاحين إلى درجة كبيرة. بيد أن النفوذ الفرنسي الثقافي والاقتصادي، الذي عمّ في أوساط الموارنة بوجه خاص، عزّز مواقع الإكليروس - وكانت تكبحه إلى ذلك الحين الأرستقراطية - وأدى إلى ولادة بورجوازية جنينية في سياق تيارات القوى الثقافية والاقتصادية الجديدة التي حملتها معها فرنسا. وكانت النتيجة المنطقية لهذا الوضع أن نشأ لدى الموارنة شعور بالتمايز عن الدروز والشيعة الذين ما طالتهم موجة «التحديث» تلك. والأنكى من ذلك أن السياسة الفرنسية أجّجت هذا الشعور بتلويحها، سيما للإكليروس الماروني ذي الأصول الفلاحية في شطر واسع منه، بإمكان قيام دولة مسيحية في المنطقة يحكمها الموارنة وتحميها فرنسا. أضف إلى ذلك أن الموارنة عرفوا، ابتداء من القرن الثامن عشر، توسعاً كبيراً على الصعيد الديموغرافي وعلى صعيد التوسع المناطقي، مقارنة بالطوائف الأخرى، وهو توسع بلغ ذروته في منتصف القرن التاسع عشر.

إن هذه العوامل تفسر مرحلة الاضطرابات الدامية التي شهدها لبنان بين 1841 و1861، حيث تداخلت الانتفاضة الاجتماعية، والاضطرابات وأعمال العنف ما بين الطوائف، ومنافسات الدول الأوروبية الكبرى، وأخيراً جهود العثمانيين لمقاومة الضغوط. وقد بدأت تلك المرحلة بانسحاب قوات محمد علي المصرية من سوريا ولبنان عام 1840، بمقتضى الاتفاق الذي عقده باشا مصر مع القوى الأوروبية والذي ضمن له سيطرته على مصر مقابل تخليه عن مطامحه في الشرق الأدنى العثماني. وبما أن الأمير بشير شهاب الثاني كان ربط مصيره بالوجود المصري في لبنان، فقد اضطر إلى التخلي عن السلطة؛ وبزواله زال آخر ممثل كبير للأرستقراطية اللبنانية التقليدية. ومع ذلك فإنه ما ترك لبنان إلا وهو على شفا التمزق، أولاً بسبب سياسته في الإفادة من الاحتلال المصري لتشتيت الأرستقراطية الدرزية القوية، وثانياً بسبب الصدمة الثقافية والاقتصادية التي أحدثها النفوذ الغربي والتي كان من عواقبها تقويض استقرار حالة التعايش بين الطوائف الجبلية اللبنانية الثلاث الكبرى.

لقد شهدت تلك المرحلة ثلاث حركات كبرى من العنف الطائفي بين الدروز والموارنة (1841-1845 و1860)، لكنها شهدت أيضاً انتفاضة واسعة قام بها الفلاحون الموارنة في كسروان ضد الأرستقراطية المارونية (1858)؛ وكان سكان زحلة، كبرى البلدات المسيحية في سهل البقاع، قد أعلنوا التمرد قبل ذلك بعام واحد (1857) على السلطات الشرعية. وقد تعاقبت في تلك المرحلة مشاهد التآخي بين الدروز والموارنة مع المجازر البشعة التي كانت تسفك فيها الدماء لأتفه الأسباب (كالخلاف الفردي حول حق الصيد الذي أضرم الشرارة الأولى لمذابح 1841).

عن تأثير الغرب في «أقليات» المشرق العربي

يتضح بجلاء، مع ذلك، أن وراء كل هذه الفوضى كان التغلغل الغربي في المشرق العربي، الخاضع للسيطرة العثمانية، يتمحور حول لبنان ومصيره. فقد كان تعقيد البنى الاجتماعية-الدينية في هذا البلد يوفّر ساحة خصبة للتنافس بين القوى الأوروبية، وهو ما أتاح أصلاً للسلطنة العثمانية أن تعيد فرض إدارتها المباشرة على الأراضي اللبنانية بعد أن كانت تنازلت عنها بقدر أو بآخر للأرستقراطية المحلية. بيد أن قناصل الدول الأوروبية الذين اتخذوا من بيروت مقراً لهم كانوا يراقبون مراقبة دقيقة تلك الإدارة المباشرة، ويبدون حرصاً لامتناهياً على الحؤول دون انفراد أي واحد منهم باكتساب نفوذ راجح الكفة على مصير ذلك الجبل السيّئ الحظ.

وقد تمت تسوية المسألة اللبنانية عام 1861 بعد إنزال قوات فرنسية في بيروت، باسم الدول الأوروبية، لحماية مسيحيي لبنان. هذه التسوية وضعتها لجنة دولية تمثلت فيها السلطنة العثمانية والدول الأوروبية الخمس الكبرى (فرنسا، النمسا، روسيا، بريطانيا، بروسيا). ولئن قضى بروتوكول 9 حزيران/يونيو 1861، الذي تضمن في ملحقه النظام الأساسي لجبل لبنان، ببقاء الجبل اللبناني، بعد سلخه عن سهل البقاع، تحت السيادة العثمانية، فقد كرّس في المقابل إشراف القوى الأوروبية الموقّعة على البروتوكول على إدارة الوالي العثماني من خلال قناصل هذه الدول في بيروت. والجدير بالذكر أن البروتوكول المشار إليه، إذ كرس في الوقت ذاته الهيمنة المسيحية على جبل لبنان والطابع الطائفي المحض للسلطة السياسية في البلد، نص على أن يكون الوالي العثماني مسيحي المذهب.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن لبنان كان خاضعاً في الفترة ما بين 1843 و1861 لوضع قانوني مقلقل، قُسِّم الجبل بموجبه إلى قائمقاميتين: درزية ومارونية. وبطبيعة الحال، كان هذا الوضع القانوني يتيح للسلطنة العثمانية أن تكرّس القطيعة على مستوى التعايش الماروني-الدرزي الذي عرفت في ظله الإمارة اللبنانية أزهى أيامها، وتالياً أن تعزز هيمنتها المباشرة على ذلك الجبل الذي كان موضوع طمع الغرب. لكنه أتاح أيضاً للقوى الأوروبية أن تجد حقلاً خصباً لمداخلاتها ومكائدها، إذ إنّ المقاطعة المارونية كانت تحت تأثير فرنسي بينما كانت المقاطعة الدرزية تحت تأثير بريطاني.

ولن يكتمل رسم صورة الاضطرابات اللبنانية في القرن التاسع عشر ما لم نأتِ على ذكر المجازر التي تعرض لها النصارى عام 1860 في دمشق، العاصمة القديمة للأمبراطورية الأموية التي عاشت أجمل أيام التعايش المسيحي-الإسلامي في بداية الفتح الإسلامي[1].

---

(1) إن تدخل الأمير عبد القادر الجزائري، الذي كانت فرنسا نفته إلى العاصمة السورية، هو الذي سيوقف مجازر دمشق.

فجامع دمشق الأموي، وهو من أروع صروح الحضارة العربية، كان على مدى حقبة طويلة من الزمن مركزاً مشتركاً للعبادة يؤمه المسيحيون والمسلمون معاً ليصلّوا جنباً إلى جنب كل على دينه. أما أسباب ذلك العنف الطائفي فعديدة ومعقدة. بيد أنه يمكن ردُّها إلى سبب رئيسي واحد: غزو الغرب الثقافي والاقتصادي والصناعي الذي انتصر على الشرق الناعس واستغل الأقليات المسيحية ليدفع بتغلغله إلى الأمام[1].

وفي سوريا، كما في لبنان، برزت في أوساط الطوائف المسيحية شرائح بورجوازية تدين بازدهارها لدورها كوسيط تجاري للقوى الأوروبية. ومن ثم فقد قامت ثروة هؤلاء المسيحيين على تآكل البنى الاجتماعية-الاقتصادية التقليدية. وقد ظهرت في حينه موجة سلفية إسلامية كان النصارى العرب هم المحور الذي استقطِبت حوله، وذلك باعتبارهم رمزاً سهل المنال لقوة الغرب ولإفقار الشرق. وقد رفضت هذه الحركة السلفية جميع الأفكار الجديدة ـ من حرية وإخاء ومساواة ـ التي حملتها أوروبا إلى الشرق منذ أيام نابوليون والتي وضعها محمد علي موضع التطبيق في الشرق الأدنى واعتمدها السلاطين العثمانيون أنفسهم أخيراً من خلال إصلاحات عامي 1839 و1856 المعروفة باسم التنظيمات.

فلكأن نصارى الشرق كُتِبَ عليهم أن يكونوا كبش الفداء؛ وفعلاً، بعد أن اتخذ الغرب منهم ذريعة ليتغلغل في الشرق وفق الطراز الاستعماري، استغلهم الإنكليز أيضاً بلا وازع من ضمير لقمع الانتفاضات المحلية في العراق في العشرينات من القرن العشرين. ولا يجوز أن يغيب عن أذهاننا أيضاً أن انهيار السلطنة العثمانية في مطلع هذا القرن اقترن بمجازر مشهورة ضد الأرمن واليونانيين، تتحمل القوى الغربية هنا أيضاً شطراً واسعاً من مسؤوليتها. وقد انطبع أثر ذلك كله بطبيعة الحال في اللاشعور الجماعي للأقليات، ومن المحقق أنه ليس من قبيل المصادفة أن يكون ظهور مسيحية عربية مقاتلة في لبنان، ممثلة بحزب الكتائب، قد جاء متزامناً مع تصاعد موجة جديدة من السلفية الإسلامية في الثلاثينات من القرن العشرين.

ومما يسترعي انتباه المراقب وهو يسترجع أحداث القرن التاسع عشر تلك، متخطياً الطابع الجارح للعنف الطائفي، تكرار إجهاض عمليات التحديث التي كانت تؤدي في كل مرة إلى انتفاضة اجتماعية تنتهي بأخذ شكل ردة قوية إلى السلفية الدينية. وما يقوله عن الشرق الأدنى ذلك المراقب المطلع على أوضاع جبل لبنان في زمن الثورة الصناعية في أوروبا في القرن التاسع عشر، الذي سبق لنا الاستشهاد برأيه، يمكن أن ينطبق أيضاً على

---

(1) إن التردي الاقتصادي-الاجتماعي العميق، الذي ولّد تغلغل المنتجات الأوروبية في دمشق، حضّر الأرضية للمجازر.

العالم العربي في القرن العشرين وهو يواجه طفرة الطاقة التي أمطرت عليه ثروة كبيرة ومفاجئة: «إن الثورة الصناعية التي طالته من الخارج ستظل خارجية»[1].

زبدة القول إن لقاء الغرب والشرق يتم عبر عذاب الشرق الأدنى ونكبته. فالغرب الفائق القوة، الذي كان سبباً رئيسياً لاضطرابات لبنان الخطيرة في القرن التاسع عشر، سيكون كذلك وراء الاضطرابات المماثلة في القرن العشرين. ذلك أن فلسطين، التي انبعثت من رمادها في الستينات والسبعينات وتسببت في اختناق لبنان، هي في الأساس ضحية غربية: فالغرب هو الذي سلبها ليقدمها، في سياق سيادة الظروف الاستعمارية المعروفة، هدية إلى ضحايا أخرى من ضحاياه، أي إلى اليهود.

من المحقق أن النخبة السياسية اللبنانية لا تستأهل في الغالب من الأحيان السلطة التي تحوزها. واللوحة التاريخية التي رسمناها تثبت ذلك بما فيه الكفاية. فقد ترسخت لديها تقاليد قبلية ومناطقية يزيدها عمقاً ضيق مساحة ذلك الجبل الذي هي قيّمة عليه. والأدهى من ذلك أن هذه النخبة لا تتورع، حفاظاً منها على سلطتها، عن الاستنجاد بالأجنبي في خصوماتها المحلية. وهي لم تتغير حتى في القرن العشرين. ولئن خفّ كثيراً وزن الأرستقراطية التقليدية لمصلحة بورجوازية الأعمال التي أصبحت كلية القدرة، سيما منذ الاستقلال في عام 1943، فما يزال سلوكها هو هو: فساد ومشاحنات تافهة وعمالة للخارج. يضاف إلى ذلك أنها اكتسبت قشرة برّاقة ولكن سطحية من الحداثة تحجب عن أنظار أكثر المراقبين تنبهاً دوام وطأة التقاليد التاريخية. والحال أن هذه التقاليد منسوجة من فقدان الأمن والتقلبات العنيفة ومداخلات القوى الإقليمية أو الخارجية والحكم التسلطي. وليست هذه السمات حكراً على النخبة السياسية اللبنانية، بل بالعكس، إذ لا يجوز أن تغيب عن أبصارنا نموذجية الوضع اللبناني بالنسبة إلى المشرق العربي: فلبنان كان ولا يزال عدسة مكبّرة يمكن أن يُرى الواقع العربي من خلالها على حقيقته العميقة. غير أن ما يفاقم من وطأة تلك الأوضاع التاريخية في لبنان ومن تأثيرها في النفسية الفردية والجماعية الشعور بالانتماء إلى أقلية، وهو شعور يهيمن على الطوائف اللبنانية كلها بلا استثناء، تحت تأثير الثقافة والسياسات الأوروبية ونتيجة التصرفات الفوضوية للسلطنة العثمانية المحتضرة[2].

---

(1) دومينيك شوڤالييه، مصدر آنف الذكر، ص 259. الملاحظة ذاتها ذكرها فيلسوف لبناني إصلاحي، في بداية القرن الماضي، بصدد الإصلاحات في السلطة العثمانية تحت ضغط الضباط الأتراك الشباب: «لم تشارك الأمة جوهرياً في التغيير... ذلك أن ثورتنا كانت حتى الآن عسكرية وانحصر التغيير الذي تولد منها في شكل السلطة، في حين أنها عجزت كلياً عن تغيير طقوسنا وعاداتنا، ولم تؤثر البتة في علومنا وصناعاتنا وتجارتنا». (شبلي الشميل، وردت في كتاب رئيف خوري، الفكر العربي المعاصر، تأثير الثورة الفرنسية على توجهاته الاجتماعية والسياسية، بالعربية، بيروت، دار المكشوف، 1973، ص134).

(2) من أجل تحليل مفصل لسلوك النخبة اللبنانية راجع كتابنا: لبنان المعاصر، م.م.

الهواجس النفسية للطوائف اللبنانية

إن لبنان المجنون، الذي اشتعل عام 1975، هو بلد تقتله عقدة الانتماء إلى أقلية. فالموارنة خائفون من صعود الإسلام الذي من شأنه، في اعتقادهم، أن يتهدد سيطرتهم على لبنان. والدروز، الذين حكموا الجبل ببراعة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقدوا كامل ثقلهم التاريخي والديموغرافي، خلا شخصية كمال جنبلاط الأرستقراطية الفذّة التي كانت عاملاً مركزياً وضحية رئيسية في آن معاً لمسلسل العنف الذي تتابعت أحداثه منذ سنوات عدة. أما الشيعة، الذين أهملهم تاريخ لبنان وقضى بأن يكونوا أكثر طوائفه فقراً وانسحاقاً، فقد تمرّدوا في خاتمة المطاف على هذا الوضع، عندما تمكّن إمام حاد النظرة، بهي الطلعة، ولد في جنوب لبنان وعاش في إيران في قم، أحد أهم مراكز المرجعيات الشيعية، أن يستقطب حميَّة الطائفة من خلال إنشاء «حركة المحرومين» التي عبأت شطراً واسعاً من الشباب الشيعي الفقير[1]. وأخيراً، هناك السنّة الذين همَّشتهم السيطرة المارونية، وبروز الشيعة، والزعامة الدينامية لكمال جنبلاط، الممثل الأصيل للأرستقراطية الدرزية الرفيعة.

والحقّ أن النظام الذي أقامته فرنسا، السلطة المنتدبة على لبنان من 1920 إلى 1943، والذي لم تتمكن النخبة السياسية اللبنانية من تصحيحه بعد الاستقلال، ما كان من الممكن إلّا أن يشحذ ذلك الشعور بالانتماء إلى أقلية ويؤججه[2]. وكان من المحتَّم أن يؤدي توزيع المناصب العليا في الدولة وفي الإدارة بين الطوائف المختلفة وفق تراتبية صارمة إلى هشاشة في النظام وإلى مفاقمة الميول إلى الفساد والمحسوبية والاستزلام[3]. ولم تكن

---

(1) المقصود هو الإمام موسى الصدر، تلك الشخصية المرموقة والمتناقضة هي الأخرى. ذلك أن الصدر، بعد أن ساهم في تسخين الجو الاجتماعي اللبناني، راح يعمل بلا انقطاع في سبيل التهدئة السياسية. وقد انتهى قدره الغريب في ليبيا عام 1978 حيث اختفى في أثناء زيارة رسمية، بدون أن تعرف قط الأسباب التي قد تكون أوجبت تصفيته. وقد كان لاختفاء الإمام وقع عظيم من الأسى لدى شيعة لبنان، وكان الاحتجاج عليه سبباً لحوادث متعددة من الخطف السلمي للطائرات.

(2) إن الإصلاحات التي قام بها الجنرال فؤاد شهاب في أثناء السنوات الست من رئاسته للدولة (1958-1964) اقتصرت على المضمار الاقتصادي ولم تمس عملياً البنية الأساسية للنظام اللبناني، فضلاً عن أنها عززت المظاهر الطائفية على الصعيد الاداري.

(3) للموارنة رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش، إضافة إلى وظائف عدة، إدارية عالية. وللسنة رئاسة الوزراء وقيادة الأمن الداخلي. وللشيعة رئاسة المجلس النيابي. وللروم الأرثوذكس نيابة رئاسة الوزارة. أما الدروز فلم يشملهم هذا التوزيع الطائفي للوظائف. وإن درجت التقاليد على أن يكون رئيس أركان الجيش من الطائفة الدرزية. ولم يغيّر اتفاق الطائف عام 1989، الذي أبرم لإعادة التوازن في السلطة بين الطوائف في هذا التوزيع من الناحية الشكلية، لكنه عزز بصورة ملحوظة صلاحيات رئيس الوزراء ورئيس المجلس النيابي على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية (راجع الفصلين 11 و13).

الديموقراطية اللبنانية كلها إلا سراباً، قياساً بذلك العنصر المميت الذي من شأنه أن يلغم أي جسم اجتماعي مهما يكن سليماً معافى. فالصراع على السلطة لا يفسد العلاقات بين الطوائف فحسب، بل إن جميع الوسائل تغدو، داخل الطوائف، مبررة للظهور بمظهر الممثل «الأصيل» لكل طائفة على حدة. وتأخذ الديماغوجية في مثل هذه الحال بعداً هائلاً يشكل سداً منيعاً يحول دون وصول أية عناصر بديلة من النخبة إلى السلطة، ما لم يستقطبها أو يحفزها نظام الترقي على أساس طائفي.

هكذا بقي الحكم في لبنان منذ 1920 حكراً على نادٍ مغلق تتحالف فيه، بحكم طبيعة الأشياء، وجاهات الطوائف الدينية الرئيسية. لهذا كانت الاضطرابات التي بدأت عام 1975، في مقوّمها المحلي، مواجهة داخل الطوائف من أجل تجديد النخبة الممسكة بمقاليد السلطة بقدر ما كانت نزاعاً بين الطوائف المختلفة، بل إن منطق المواجهة الداخلية هو ما يدفع باتجاه التطرف الطائفي، ويضخّم تالياً الخلاف التاريخي بين الطوائف.

فبالنسبة إلى الموارنة نجد أن الكتائب، وإن تكن حكراً على أسرة واحدة على مستوى السلطة داخل الحزب، تخوض صراعاً عنيفاً في كثير من الأحيان من أجل إزاحة الأعيان الموارنة التقليديين. وأسطع دليل على ذلك العمليتان العسكريتان الجريئتان والداميتان اللتان نفّذتا في عامي 1978 (في إهدن، شمال لبنان، ضدّ آل فرنجية) و1980 (في الصفرا، قرب بيروت، ضدّ آل شمعون) أي ضد أسرتين مارونيتين حكمتا لبنان بعد الاستقلال. والواقع أن نجاح حزب الكتائب، على الرغم من مظهره «كمؤسسة عائلية»، يعبّر عن الطموح إلى السلطة لدى طبقة متوسطة مسيحية تمدنت حديثاً في إطار ثقافة هجينة يصعب تحديد هويتها، لأنها ليست بثقافة عربية ولا بثقافة غربية حقيقية. فهذه الطبقة المتوسطة تشعر، وقد تخطتها الأحداث المحلية والإقليمية، بالقلق وعدم الاطمئنان، أولاً جراء تعاظم قوة الحركات السياسية التي تعتنق إيديولوجيات ثورية، وفي مقدمتها الحركات الفلسطينية العظيمة التأثير في لبنان، وثانياً جراء تصاعد مد السلفية الإسلامية ومطالب الطوائف الدينية الأخرى، التي اتخذت طابعاً اجتماعياً وسياسياً على حد سواء.

وفي الجانب الإسلامي تطالعنا الظاهرة عينها. فعند الشيعة تنشط حركة «أمل»، وهي التنظيم السياسي والعسكري لحركة المحرومين التي أنشأها موسى الصدر، على مستويين: من جهة أولى إزالة حظوة العائلات الأرستقراطية الإقطاعية وتجريدها من كل صفة تمثيلية بعد أن كانت تحتكر، في آن معاً، السلطة داخل الطائفة والوظائف التي تعود إلى الطائفة في إدارة الدولة والتي كانت تخص بها أزلامها المباشرين؛ ومن الجهة الثانية تعظيم نصيب الطائفة من السلطة في المجتمع اللبناني وإدارة الدولة.

ولدى السنّة بادرت أحزاب سياسية شتى، ناصرية الانتماء، إلى حمل السلاح منذ

بداية الأحداث من أجل هدف مزدوج أيضاً: الطعن في نفوذ أعيان الطائفة التقليديين ومقارعة حزب الكتائب على صعيد التعبئة العسكرية. وفضلاً عن ذلك، يمكننا الملاحظة أن الغالبية العظمى من عناصر قاعدة حركة أمل - كما لدى الأحزاب الناصرية - تتألف من الشباب، بينما تعود القيادة إلى رجال في متوسط العمر ما انفتحت أمامهم قط أبواب النادي المغلق للعائلات الحاكمة. وتنطبق هذه الملاحظة أيضاً، وإن بدرجة أقل، على حزب الكتائب.

وبالمقابل، فإن ظاهرة كمال جنبلاط ظاهرة نوعية وفريدة. فقد كان زعيم «الطائفة الدرزية»، لكن القوة الفائقة التي اكتسبها على الساحة السياسية اللبنانية والعربية كانت مثاراً للقلق وللإنزعاج في لبنان وفي العالم العربي. فقد أصبح، في عام 1972، الأمين العام لجبهة مساندة الثورة الفلسطينية التي ضمت جميع الأحزاب اليسارية في الوطن العربي؛ واستطاع في الفترة ذاتها أن يستقطب حول شخصيته الفذّة تحالفاً من الأحزاب اللبنانية «اليسارية» التي تتبنى مُثُل العروبة والتقدمية العالمثالثية. وهذا التحالف هو الذي سيتجسد، عام 1975، عبر تشكيل الحركة الوطنية اللبنانية المتحالفة مع منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى هذا النحو صار جنبلاط، على مدى أشهر عدة، مفتاح الوضع في المنطقة، وبخاصة عندما اندفعت قوات الحركة الوطنية في ربيع 1976، مدعومة لوجستياً وإمدادياً من قبل منظمة التحرير، نحو معاقل الموارنة في الجبل.

وهكذا تمكن وريث تلك الأرستقراطية الرفيعة التي كانت صائرة إلى الإنقراض بعد أن أقصيت عن السلطة منذ قرنين من الزمن، من أن يسيطر مجدداً، ولبضعة أشهر، على لبنان، وأن يلعب دوراً بارزاً على الصعيد الإقليمي. بيد أنه سيدفع حياته ثمناً لهذه اللحظة العابرة من المجد. وباغتياله، عام 1977، فقد لبنان واحداً من رجاله النادرين، رجلاً ربما كان في وسعه، بفضل ثقافته وزعامته، أن يبني دولة حديثة، علمانية، وقوية عسكرياً.

إن غياب كمال جنبلاط يرمز أيضاً إلى نهاية حلم اليسار العربي الراديكالي. ففي لبنان، بالفعل، انهارت مرة أخرى الثورة العربية، بعد أن تجسدت لحين من الزمن في تحالف الشباب اللبناني مع حركات المقاومة الفلسطينية. ففي بيروت، وفي ربيع 1975، التقى في موعد احتفالي، وعلى مستوى الخطاب الإيديولوجي، كل من ماركس ولينين وتشي غيفارا وماوتسي تونغ وجمال عبد الناصر لمواجهة «مؤامرات» الإمبريالية والصهيونية و«الرجعية» العربية ضد المقاومة الفلسطينية التي تجسد «الإرادة الثورية للأمة العربية». فبعد أن وقّع المصريون والسوريون اتفاقات فصل القوات مع الإسرائيليين، وبعد أن استقبلت مصر وسوريا، وهما المعقلان التقليديان لمعاداة الإمبريالية، الرئيس الأميركي نيكسون، وفي وقت كان النفط يشدّ قيد ممالك الخليج وإماراته إلى الغرب، وفي وقت أمسى فيه الأساس الوحيد

لتسوية دولية للصراع العربي-الإسرائيلي هو قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي لا يتحدث عن الفلسطينيين إلّا كلاجئين لا كشعب ذي سيادة، هل كان أمام اليسار العربي الملتجئ إلى لبنان، البلد الوحيد الذي يوفّر للإيديولوجيات حرية التعبير، خيار آخر غير الاستنفار المسلح، في كل هذه الظروف المعقدة؟

الفلسطينيون في لبنان، أو عقدة «أيلول/سبتمبر الأسود»

على غرار الطوائف اللبنانية يعيش الفلسطينيون، وهم أصبحوا من أقليات العالم العربي، تفاقماً في مخاوفهم. فمنذ مجازر 1970 في الأردن تخلّقت لديهم عقدة «أيلول/سبتمبر الأسود». فقد رسخ لديهم الاقتناع بأن تصفيتهم كمقاومة مسلحة ستتم عاجلاً أو آجلاً في لبنان، آخر معاقلهم. على أن الحركات الفلسطينية «المتصلبة»، تلك التي ترفع شعارات الماركسية والقومية العربية الاشتراكية، كانت تشعر بالتهديد أكثر من غيرها. وفعلاً كانت هذه الحركات هي التي تستقطب حذر الأنظمة العربية ومجافاتها بعد أن قامت، بالتعاون مع منظمات العنف والإرهاب اليابانية أو الأوروبية أحياناً، بعمليات خطف الطائرات وغيرها من عمليات العنف الصارخة. أفليست هي التي هاجمت سفارة المملكة العربية السعودية مرة أولى في آذار/مارس 1973 في الخرطوم، حيث لقي ثلاثة دبلوماسيين غربيين مصرعهم - ومنهم السفير والقائم بالأعمال الأميركيان - ومرة ثانية في باريس في أيلول/سبتمبر من العام ذاته؟ أوَليست هي التي احتجزت وزراء النفط في دول منظمة الأوبيب خلال اجتماعهم في فيينا في كانون الأول/ديسمبر 1975، وأخذت مجموعة من الرهائن في مبنى السفارة المصرية في مدريد، في 15 أيلول/سبتمبر 1975؟

أما فتح، كبرى منظمات المقاومة والمعتدلة الاتجاه، فكانت تثير قلق الحكام العرب بدرجة أقل. وهي ما أعلنت قط عن مسؤوليتها عن هذا النوع من العمليات، بل كانت على العكس تدينها دائماً. وكثيراً ما تحدث حزب الكتائب عن حركات المقاومة «الشريفة» في مقابل الحركات «المشبوهة» التي ترتبط بـ «الشيوعية» وبـ «الإرهاب» الدولي. وحتى ابتداء الأحداث في لبنان، كان الحزب يؤكد أنه لا يعادي سوى الحركات الثانية التي يريد استئصال شأفتها من لبنان. ولم يكن من قبيل المصادفة أصلاً أن تندلع شرارة الأحداث في لبنان في 13 نيسان/أبريل 1975 بكمين دموي نصبته عناصر من أنصار هذا الحزب لحافلة تقلّ محازبي إحدى حركات الرفض، وهي جبهة التحرير العربية التي يدعمها العراق، وذلك انتقاماً لمقتل مسؤول كتائبي على يد عناصر مقرّبة من الفلسطينيين خلال احتفال بتدشين كنيسة في ضاحية عين الرمانة، إلى الجنوب الشرقي من بيروت.

وكان هناك مصدر آخر لمخاوف الفلسطينيين في لبنان، هو ملاحقة الإسرائيليين

المتواصلة لهم منذ عام 1968. فقد كانت تتوالى بلا توقف أعمال القصف العنيف بالطيران لمخيمات اللاجئين موقعة المئات من الضحايا الأبرياء، وغارات الجيش الإسرائيلي على جنوب لبنان لتدمير قواعد الفدائيين التي كانت الحكومة اللبنانية تنازلت عنها، بلا بعد نظر، لحركات المقاومة في عام 1969[1]. وفي نيسان/أبريل 1973 أغار الإسرائيليون من البحر على أحد أحياء بيروت واغتالوا في ليلة واحدة ثلاثة قادة فلسطينيين، من بينهم الشاعر كمال ناصر، رجل الحوار والتهدئة.

وخلال تنفيذ جميع هذه الضربات الإسرائيلية فوق الأراضي اللبنانية لم يطلق الجيش اللبناني طلقة واحدة. وحتى في كانون الأول/ديسمبر 1968، عندما أغارت وحدة إسرائيلية ليلاً، في أثناء الاحتفالات بأعياد نهاية السنة، على مطار بيروت ودمرت في ثلاثين دقيقة كامل طائرات الأسطول التجاري اللبناني، لم يتصدَّ لمواجهتها رجال أمن المطار وحراسه ووحدات الجيش اللبناني المتمركزة في ثكنة مجاورة على بعد بضع مئات من الأمتار. وأغلب الظن أن التعليمات المعطاة للجيش اللبناني كانت تقضي بعدم التدخل في أثناء الغارات الإسرائيلية على التراب الوطني. بيد أن الوجاهات المارونية التي تسيطر عليه لم تدرك أنها تكون بذلك قد وقّعت حكم الإعدام على الدولة. فخوفها من الإيديولوجيا الفلسطينية ذات التلاوين الراديكالية كان أقوى لديها من حس الدولة، ومن إدراك ماهية السلطة الوطنية. فالجيش الذي لا يدافع عن كامل التراب الوطني يفقد كامل شرعيته، ولا يعود قادراً على توفير حماية ناجعة للسلطة السياسية.

السلطة اللبنانية، أو ممارسة الانقطاع الثقافي عن الواقع

لا يملك المرء إلا أن يدهش لطبيعة ممارسة السلطة في لبنان خلال تلك الفترة، إذ تنهض شاهداً جديداً على ذلك التشوّه والتأخر في إدراك الأمور الذي وجدناه يسود المشرق العربي بأشكال أخرى وفي ظروف مختلفة. ذلك أن الجيش اللبناني لم يكتفِ بعدم مقاومة الغارات الإسرائيلية، بل ترك السلطة السياسية تستخدمه على نطاق أوسع فأوسع لقمع

---

(1) الإشارة هنا إلى اتفاق القاهرة الموقع في عام 1969 بين قائد الجيش اللبناني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وقد وافق البرلمان اللبناني على هذا الاتفاق الذي أعطى صفة شرعية لامتلاك حركات المقاومة قواعد مسلحة في جنوب لبنان. وهذا امتياز لم تمنحه أية دولة عربية للاجئين الفلسطينيين الذين تخضع مخيماتهم وأنشطتهم السياسية لمراقبة صارمة أينما وجدوا في العالم العربي. وقد تمّ توقيع الاتفاق بعد مواجهة مسلحة بين الجيش اللبناني وحركات المقاومة تمخضت عن أزمة وزارية دامت ستة أشهر. ويؤكد قادة الموارنة أن ضغط الطائفة السنية هو الذي اضطرهم إلى توقيع هذا الاتفاق الذي أعطى إسرائيل ذريعة «قانونية» لعملياتها الثأرية. وفي الواقع، كان تنازل عام 1969 هذا حلاً استسهالياً أخّر الاستحقاقات وزادها في الوقت نفسه تفاقماً.

تظاهرات التململ الاجتماعي التي تصاعد مدُّها مع بداية السبعينات. فقد رزحت القطاعات التقليدية للاقتصاد اللبناني تحت نير المظاهر المتعاظمة للرأسمالية المالية والنفطية الإقليمية؛ ذلك أن قطاع الخدمات المعروف بديناميته استطاع أن يستقطب جزءاً غير قليل من الثروة النفطية الطارئة، فتحولت بيروت إلى مركز مالي ومصرفي وتجاري يحظى بالإعجاب. وفي المقابل، راحت السلطة اللبنانية، السياسية والعسكرية، تتآكل بسرعة بين 1968 و1975. وقد حاولت الدولة بتردّد، ثلاث مرات على التوالي بين 1969 و1973، أن تحتوي حركات المقاومة الفلسطينية التي أمست كلية الحضور والتي راح يتدفق عليها السلاح بحكم انعدام الأمان وإغارات الإسرائيليين المتكررة على أي جزء شاؤوا من الأراضي اللبنانية. فالسلطة السياسية، التي يتوزّعها الخوف من التورط السياسي ومن الأذى الذي قد يلحق بالازدهار الكبير للقطاعات الدينامية من الاقتصاد، لم تجرؤ إطلاقاً على المضي إلى نهاية الشوط في المواجهة مع حركات المقاومة. وفرط الحذر هذا هو المسؤول في أغلب الظن عن الفلتان السياسي والفوضى الاقتصادية، وكذلك عن انهيار الجيش اللبناني في 1975-1976.

وفي الواقع، لم يفهم قادة الدولة اللبنانية قط أن الاحتواء الناجح للمقاومة الفلسطينية، على غرار ما يجري في الدول العربية الأخرى، كان يتطلب أن يكتسب الجيش الوطني شرعية من خلال القتال ضد إسرائيل. والحال أن الجيش اللبناني بقي بعد عام 1948 محايداً وخارج حروب 1956 و1967 و1973، ثم حكم على نفسه بالعجز النهائي عندما ترك الجيش الإسرائيلي يسرح ويمرح في الأراضي اللبنانية بلا رادع. وقد بلغت المهزلة ذروتها عندما انفجرت في عام 1973 فضيحة رشوة بشأن مشتريات للأسلحة انتهت بطلب لبنان من فرنسا أن تقيم فوق الأراضي اللبنانية نظاماً للدفاع الجوي بوساطة صواريخ «كروتال». ولا بد هنا من الإشارة إلى أن القادة اللبنانيين كانوا يخافون أن يقوم الجيش الإسرائيلي الفائق القوة بتدمير الجيش الوطني الصغير (15.000 رجل) الذي يُعدّ في المقام الأول قوة أمن داخلية؛ كما كانوا يعلمون أن إسرائيل لا ترى بعين الرضى إلى أي تدعيم للقدرة الدفاعية اللبنانية. ومن فصول المهزلة أيضاً أن مشروع الخدمة العسكرية الاجبارية بقي قابعاً سنوات عدة في أدراج المجلس النيابي بدون تصويت عليه، لأن النخبة السياسية اللبنانية كانت تخشى أن يجند الجيش شباباً يحلمون بالثورة وبقتل «المارد» الإمبريالي. ومن فصول المهزلة أخيراً تلك العبارة التي ظل يكررها طيلة سنوات رئيس حزب الكتائب: «قوة لبنان في ضعفه»، وهذه العبارة ـ الشعار تلخص على أحسن وجه المظهر الذي يبعث على الرثاء للنخبة السياسية اللبنانية.

إن تعامي نادي الوجاهات السياسية هذا يرجع أيضاً في شطر غير قليل منه إلى الثقة الساذجة بالقوى الغربية وبالحماية التي يفترض فيها أن تحيط لبنان بها. لكن «الأمراء» الذين

كانوا يحكمون لبنان لم يدركوا في الوقت المناسب، بسبب عدم تكيفهم مع الأوضاع الجديدة وتخطي الأحداث الإقليمية لهم، أن لبنان السبعينات لم يعد عنصراً مهماً لوجود الغرب في المنطقة على نحو ما كان في الخمسينات. فأكثر ما كان يهم هذا الغرب، في بداية السبعينات، هو أمن المناطق النفطية واستعادة مصر وسوريا بالتنافس مع الإتحاد السوفياتي، وليس احترام تراتبيات الطوائف على أرض صغيرة وفقيرة بالموارد أو دعم الوجود المسيحي الذي كان موضوع الرهان السياسي للتغلغل الاستعماري في الولايات العربية، الخاضعة لسيطرة السلطنة العثمانية في القرن التاسع عشر.

حتى الولايات المتحدة لم تعد تعتقد، كما توحي بذلك بعض المعلومات التي تسربت بشكل مدروس من وزارة الخارجية الأميركية عام 1976، بأن النظام اللبناني قابل للحياة في صيغته التقليدية. وأخيراً، كم كانت ثمينة المكاسب التي أسدتها الفوضى ـ التي ضربت أطنابها في لبنان وانغمست فيها حركات المقاومة ـ لإسرائيل المتعنتة في رفضها الاعتراف بالوجود الفلسطيني! ولكم كان كبيراً أيضاً الارتياح الذي شعر به الغرب، الذي لا يطيب له إطلاقاً أن يضغط على الإسرائيليين وأن يقسرهم على ما لا رغبة لهم فيه.

في الواقع، كان النظام اللبناني، في محاولته تصفية اليسار الفلسطيني في لبنان، يلعب آخر ورقة يمتلكها تجاه الغرب والأنظمة العربية الموالية لهذا الأخير. لكن هذه الورقة سرعان ما أفلتت من بين أصابعه وسط الفوضى الشاملة التي عمّت البلاد. والحقّ أن اللبنانيين والفلسطينيين على حد سواء ارتكبوا، بسبب مخاوفهم المتبادلة، خطأ مزدوجاً. فتعميم الاقتتال والفوضى أفقد الفلسطينيين الدولة العربية الوحيدة التي يتمتعون فيها بحرية عسكرية وإيديولوجية كاملة. أما بالنسبة إلى اللبنانيين فكان يعني ذلك تسوية خلافات تاريخية خلفتها مراكز النفوذ الغربية الاستعمارية بين الطوائف مرة أخرى، عن طريق القتال وسفك الدماء، الأمر الذي سيزيد في صعوبة انصهار هذه الطوائف من جديد في نسيج اجتماعي متلاحم. لكن هل كان من سبيل أصلاً إلى التفكير السليم في وقت كانت فيه جميع الفئات الاجتماعية-السياسية تلعب بالنار؟ من هنا كان مشهد ذلك العنف الدموي الذي تفجّرت فيه جميع الهواجس والمخاوف والإحباطات التي يعاني منها المجتمع العربي.

مآسي الخوف

لقد أسلفنا الإشارة إلى خوف الفلسطينيين. فبعد أن اندمج هؤلاء بالسكان في المناطق المأهولة بأكثرية مسلمة، وزعوا السلاح على جميع الأحزاب التي تؤيدهم وترفع شعارات الراديكالية العروبية. وهذا الخوف هو الذي أجج خوف الموارنة الذين رأوا في تحالف الفلسطينيين، وأكثريتهم من المسلمين السنة، مع الطوائف الإسلامية الأخرى تهديداً خطيراً

لوجودهم السياسي داخل الكيان اللبناني. وكان أشد ما أخافهم هو أنه كان على رأس هذا التحالف أرستقراطي درزي يجمع بين صفات ميرابو (أحد قياديي الثورة الفرنسية، راديكالي النزعة) ولافاييت (أرستقراطي فرنسي شارك في الثورة الفرنسية)، وهو أرهب عدو سياسي وإيديولوجي لهم. لكن اليمين الماروني نسي بذلك أن الأمير بشير شهاب الثاني هو الذي فتح في القرن التاسع عشر، وبمساعدة الطائفة المارونية، أبواب البلاد أمام جيوش محمد علي، وأن هذا التحالف ساعد الأمير على سحق الأسر الأرستقراطية الدرزية الكبيرة، ومنها آل جنبلاط. وفي هذه المرة كان الموقف معكوساً: فمهزومو الأمس هم الذين سيأخذون بثأرهم اليوم، متسلحين بالدعم الفلسطيني.

ويمتزج بالخوف الطائفي الخوف الإيديولوجي من اليسار الفلسطيني، رمز الفوضوية والشيوعية الدولية في نظر تلك البورجوازية الصغيرة الحديثة النعمة والواقعة تحت تأثير الدعاوة اليمينية المتطرفة، المموَّلة في أرجح الظن من بعض الأنظمة العربية. وعليه، فقد راحت ميليشيات الأحزاب المسيحية المحافظة تهاجم بلا تفريق، في المناطق التي تسيطر عليها، المسلمين الذين لا ينتمون إلى أي حزب سياسي، والأحزاب الراديكالية ذات الغالبية المسيحية (الشيوعيين والحزب السوري القومي الاجتماعي)، والفلسطينيين. ولم يكن في كل ذلك ما يشرِّف هذا اليمين الذي ستسوء سمعته لأمد طويل في الغرب، الذي أمسى قادراً في مثل هذه الظروف على الإفصاح أخيراً عن نية حسنة تجاه الفلسطينيين، بدون الإحساس بالذنب تجاه الإسرائيليين.

على أنه يجدر بنا أن نتمعَّن أكثر في رؤية الأمور، نظراً إلى أن الفظائع لم تكن أقل بشاعة في الطرف الآخر حيث بات صعباً التمييز والحكم في ما إذا كان تحالف الأحزاب اليسارية اللبنانية وحركات المقاومة الفلسطينية يمثل مدّاً ثورياً عروبياً واشتراكياً أم موجة أصولية إسلامية مشبعة بالتقاليد القبلية لجبل لبنان ومعادية للمسيحيين. وفعلاً، إن قرى بكاملها، منزوعة السلاح في الغالب، قد تعرضت للذبح ولقيت فيها مصرعها عائلات معروفة بيساريتها. ولئن لم تشهد المراكز المدينية الكبرى، بيروت وطرابلس وصيدا، تهجيراً جماعياً للسكان المسيحيين، كما جرى للسكان المسلمين القاطنين في الأحياء المسيحية من بيروت، فإن عمليات خطفهم كانت عديدة ومتكررة؛ وكثيراً ما يختفي ضحايا هذه العمليات بدون أن يتركوا أثراً.

تضاف إلى هذه التعديات على حياة الأفراد عمليات النهب والسطو والتدمير. ولئن اتخذت هذه العمليات عند اليمين طابعاً منظماً ومدروساً، كعملية نهب مرفأ بيروت المشهورة، أو عملية تدمير الأسواق القديمة في وسط العاصمة، فهي لم تتسم بالاحتراف لدى اليسار، وإن كان بعضها، كسرقة خزائن بعض المصارف في الوسط التجاري في إبّان

المعارك، يثبت حيازة منفذيها لوسائل متطورة. ولئن أبدى اليمين عناية فائقة في الحفاظ على الوثائق الرسمية وسجلات الدولة، فإن تدمير اليسار لها ينم عن وجود عنصر فوضوي بين ظهرانيه، أو بمزيد من البساطة عن شعور بالقرف من دولة لا كرامة لها.

لقد عبّر عرّاب التحالف «الفلسطيني-التقدمي»، كمال جنبلاط، قبيل اغتياله ببضعة أشهر في حديث له مع صحافي فرنسي، بصراحة ومرارة عن شعوره بالقرف والتقزز من أشباه هذه الأفعال التي اقترنت بها ممارسات ذلك التحالف[1]. بيد أنه ألقى القسط الأوفر من مسؤوليتها على منظمات المقاومة الفلسطينية.

إن تفاصيل هذه الحرب التي بدأت بالكمين الذي نصب لحافلة فلسطينية في 13 نيسان/أبريل 1975، كما سبقت الإشارة، عديمة الأهمية. ومن الممكن إدراجها وفق النمط الرومنسي الثوري تحت ثلاثة عناوين: أولاً ثورة فوهات البنادق، وفي هذا الطور تمكن التحالف الفلسطيني-التقدمي من تحقيق انتصارات عسكرية استطاع معها ضرب طوق الحصار حول المناطق المسيحية التي تسيطر عليها الميليشيات المارونية اليمينية (نيسان/أبريل 1975 ـ نيسان/أبريل 1976)؛ ثانياً الثورة المغدورة، وفي هذا الطور جاء تدخل الجيش السوري ليقوّض آمال «الثوريين» في الاستيلاء على السلطة وليسهّل إسقاط مخيم تل الزعتر، معقل المنظمات الفلسطينية اليسارية في قلب المنطقة المسيحية؛ وكان ذلك بمثابة موت عربي لتشي غيفارا (أيار/مايو 1976 ـ تشرين الثاني/نوفمبر 1976)؛ وأخيراً الثورة المحجّمة، عندما دخل الجيش السوري، بمباركة من المملكة العربية السعودية ومصر، وبمشاركة رمزية من «القبعات الخضر» (المؤلفة من قوات العربية السعودية واليمن والإمارات العربية المتحدة وليبيا) العاملة تحت غطاء الجامعة العربية، إلى بيروت التي كانت تعاني منذ أشهر طويلة من ويلات القصف المدفعي العنيف ما بين الأحياء السكنية.

هكذا تحطم حلم عربي آخر أمام بشاعة الواقع. وما كان لأحد، لا في الجبهة اللبنانية التي تضم الأحزاب المسيحية المحافظة، ولا في الحركة الوطنية التي تضم أحزاب اليسار، ولا في حركة المقاومة الفلسطينية، أن يشعر بالفخر أمام هذا الخراب الذي ارتعدت له فرائص المشرق العربي. فقد راوحت الحصيلة بين خمسين وسبعين ألف قتيل، ومئة ألف جريح ومُقعد، وآلاف القنابل المتبادلة بين أحياء العاصمة اللبنانية، وخسائر تقدر بالمليارات. ولم تكن هذه الطاقة الحربية المذهلة موجهة ضد إسرائيل، بل ضد عرب آخرين، من أجل

---

(1) من أجل لبنان *(Pour le Liban)* (أحاديث صحافية أجراها فيليب لابوسترل)، منشورات ستوك، باريس 1978، ص 247 وما يليها.

الاتفاق على طريقة مثلى لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي ومن أجل «مساعدة» اللبنانيين إما على الإبقاء على التراتبيات الطائفية ونظام فئة الأعيان المستفيدة منها وإما على إلغائها.

الحرب الأهلية عند العرب:
أوراق جديدة بيد إسرائيل

في الواقع، إن الدلالة العميقة للشرخ اللبناني على صعيد المشرق العربي ينبغي البحث عنها في تفاقم التوترات داخل المجتمع السياسي العربي بين المؤيدين لتسوية سريعة ونهائية للنزاع مع إسرائيل تحت مظلة الغرب، وبين الذين ما زالوا - لأسباب مختلفة وأحياناً متناقضة - يرفعون شعارات عدم الإنحياز العالمثالثي أو الرومنسية الثورية أو التحالف غير المشروط مع الإتحاد السوفياتي. فعلى هذا الصعيد تبدو الاضطرابات اللبنانية حرباً أهلية عربية أولاً. فكلٌ أدلى فيها بدلوه أو راهن على حصانه، ومنهم من راهن على أحصنة عدة معاً أو بالتوالي، تبعاً للظروف والأمزجة، وعبر الفسيفساء المعقدة لجماعات المقاتلين (حوالي 30 حركة مختلفة).

خلال هذه الحرب نجحت إسرائيل في وضع يدها على أوراق رابحة جديدة. فإضافةً إلى حق الملاحقة والثأر الذي أباحت لنفسها أن تمارسه بملء الحرية فوق الأراضي اللبنانية منذ عام 1968، راحت في تلك الظروف تلعب الورقة الاستعمارية القديمة، وهي ادعاء حماية المسيحيين، وتستغلها إلى أقصى مدى، سيما في الجنوب، عند حدودها، حيث كسبت مودّة القرى المسيحية التي عزلتها القوات الفلسطينية-التقدمية، والموكول أمر الإشراف عليها، تحت الرعاية الإسرائيلية، لضباط من الجيش اللبناني - الذي آل حاله إلى تفكك - ومعظمهم أصله من هذه القرى[1]. وهكذا نشأ ما سمي بـ «الجدار الطيب» الذي اتخذت منه الدعاوة الصهيونية مادة خصبة لتُصَوِّره، من خلال جميع شبكات التلفزيون في العالم، على أنه نموذج «للإخاء» الإسرائيلي-العربي.

وسرعان ما توسع الجدار الحدودي الطيِّب ليشمل بقعة مساحتها 700 كلم^2 عمّدها أولئك الضباط، بصفاقة منقطعة النظير، باسم «لبنان الحر» في نيسان/أبريل 1979. وكان هؤلاء الضباط أنفسهم قد منعوا في عام 1978 وحدات الجيش اللبناني، الذي كان أعيد بناؤه جزئياً في ذلك الحين تحت إشراف السلطة الشرعية، من معاودة الدخول، بالتعاون مع

---

(1) رئيس هذه المجموعة من الضباط هو الرائد سعد حداد الذي سيتردّد اسمه كثيراً في أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان في صيف 1982 (أنظر الفصل الثالث عشر).

قوات الأمم المتحدة، إلى منطقة الجدار الطيب الحدودية تلك. وكانت إسرائيل قد أكملت احتلالها لهذه المنطقة في أعقاب اجتياح جيشها لجنوب لبنان في ربيع 1978. وقد أرغمت آنذاك القوات الغازية على إخلاء الأراضي التي احتلتها وعلى تسليمها لقوة السلام التابعة للأمم المتحدة، وكان قد تم تشكيلها بالقرار 425 لمجلس الأمن الدولي، القاضي بانسحاب إسرائيل الكامل من جنوب لبنان المحتل، للفصل بين إسرائيل وبين حركات المقاومة الفلسطينية الموجودة في الجنوب اللبناني والتي لم تكن الحرب اللبنانية قد استنفدت روحها القتالية بعد. بيد أن الضغوط، على اختلافها، لم تتوصل إلى حمل إسرائيل على إخلاء كامل الأراضي المحتلة، فأبقت على منطقة «الجدار الطيب» (وسمّي أيضاً الشريط الحدودي)، تحت سيطرتها، تحت غطاء أولئك الضباط اللبنانيين الخارجين على الشرعية.

إضافة إلى ذلك، استطاعت إسرائيل أن تجعل من كل منطقة جنوب لبنان منطقة محظورة على قوات الردع العربية التي رعت جامعة الدول العربية وجودها في لبنان والتي كانت تتألف في غالبيتها من قوات سورية. ذلك هو «الخط الأحمر» المشهور الذي ما كان يحق للجيش السوري اجتيازه تحت طائلة الردع الفوري من قبل الجيش الإسرائيلي. وهكذا لم يعد للفلسطينيين أي غطاء في جنوب لبنان حيث بقي السكان المدنيون اللبنانيون يدفعون من أرواحهم وأملاكهم ثمن العمليات الثأرية الإسرائيلية التي كانت تعقب كل عملية فدائية فلسطينية في منطقة الجليل المتاخمة للحدود اللبنانية. على هذا النحو بقي لبنان جرحاً مفتوحاً ينزف منه الدم العربي بغزارة.

والجدير بالذكر أنه بعد توقف المعارك الشاملة في خريف 1976 إثر دخول القوات السورية بمباركة الجامعة العربية، استمر سفك الدماء في مناطق أخرى غير الجنوب اللبناني. فمنذ ربيع 1978 انقطع حبل الوفاق بين الأطراف الرئيسية في الجبهة اللبنانية وبين سوريا، فاندلعت معارك واسعة النطاق، سيما في بيروت، ما حمل القوات السورية على الجلاء عن الأحياء المسيحية في العاصمة. وفي ربيع 1981 تجددت المعارك بين الوحدات السورية والميليشيات المسيحية، وتركزت بوجه خاص حول مدينة زحلة في سهل البقاع وفي المرتفعات المحيطة بها. وفي كلتا الحالتين كانت إسرائيل تصب الزيت على النار، وتنصّب نفسها مدافعة عن الأحزاب المسيحية.

في صيف 1981 نشبت «أزمة الصواريخ» في البقاع، بعد أن أدخلت سوريا صواريخ سام 7 السوفياتية إلى ضواحي مدينة زحلة بغية وضع حد لطلعات الطيران الإسرائيلي الذي لم يحجم حتى عن إسقاط طائرات مروحية سورية. وقد تفجر العنف الإسرائيلي الأعمى في جنوب لبنان أيضاً حيث طال السكان المدنيين بمنتهى القسوة وتوّج بغارة وحشية (300 ضحية) على الأحياء السكنية في العاصمة حيث توجد مكاتب إدارية لبعض المنظمات

الفلسطينية. على أن ذلك كله لم يكن سوى مقدمة، ليس إلّا، لطوفان الحديد والنار الذي ستصبه إسرائيل على لبنان، وبخاصة على بيروت الغربية، خلال صيف 1982.

صحيح أن السلاح الفلسطيني أصبح في تلك الفترة أكثر تطوراً بقليل على الصعيد النوعي، وأن الفدائيين أظهروا في جنوب لبنان حيوية في هجماتهم ضد الأهداف الإسرائيلية في الطرف الآخر من الحدود. لكن العالم العربي، الذي أتخمه النفط وامتلاك الأبنية الفخمة في العواصم الغربية، وقف منذ حرب تشرين 1973 يتفرج على اللبنانيين والفلسطينيين يموتون بالعشرات والمئات وكأن جنوب لبنان يقع في القطب الشمالي. أما الرئيس السادات فقد اختار، خلال صيف 1981 الدامي هذا، أن يلتقي مناحيم بيغن في سيناء وأن يعانقه عناقاً أصبح مألوفاً منذ توقيع اتفاقات كمب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل. ولن يكون الوضع مغايراً في صيف 1982، يوم ستحتل إسرائيل نصف لبنان وتحاصر عاصمته.

لعبة بوكر أو لعبة شطرنج: التناقضات السورية-المصرية

في الحقيقة، كان الجرح اللبناني ينزف على إيقاع العجز العربي والتعنت الإسرائيلي. ولكن لنترك الآن جانباً السياسة الإسرائيلية، التي ستكون موضوع الفصل التالي، لنستعرض عن كثب ما جرى على الصعيد العربي. فثمة شخصيتان بسطتا ظلّهما على ساحة المسرح العربي كله منذ عام 1975: الرئيس المصري أنور السادات والرئيس السوري حافظ الأسد. شخصيتان متناقضتان تزايدت صعوبة اهتدائهما إلى أرض مشتركة للتفاهم طرداً مع تعزيز مواقعهما على ساحة المنطقة التي كانت أحداثها تقذف بهما إلى الواجهة. إضافةً إلى هذا التباين بين الشخصيتين كان ملف الخلافات بين مصر وسوريا مثقلاً للغاية، منذ فصم الوحدة بين البلدين عام 1961. فالسياسة «اليساروية» للدولة السورية في الأعوام 1963-1966 هي التي ورطت مصر في حرب 1967 المدمرة. كما أن سوريا استمرت بعد ذلك في موقف المزايدة والتصلب حتى عام 1970.

لم تخرج سوريا من عزلتها إلّا بوصول الفريق حافظ الأسد إلى السلطة في أواخر عام 1970. ومنذ ذلك الحين بدأ هذا القطر ـ المفتاح الآخر في الشرق الأوسط ـ بقيادة رئيسه الجديد، دخول لعبة التحول الخفي نحو اليمين من أجل تجديد اللقاء بالغرب، وتالياً لإيجاد حل سريع للصراع العربي-الإسرائيلي الذي جمّدته مقررات مؤتمر قمة الخرطوم عام 1967. لكن إذا كان الرئيس المصري رجلاً مولعاً بالمظاهر وبالمفاجآت الخاطفة للأنظار، ما قاده خلال بضع سنوات إلى عقد الصلح مع إسرائيل وإلى ربط مصيره بالوجود الأميركي في

المشرق العربي، فإن الرئيس السوري هو تماماً على نقيض وجهة النظر هذه، من نظيره المصري.

فأول ما يميزه عن أقرانه العرب، وبخاصة عن أنور السادات المكثار من الكلام والسريع الحركة والمتمحور حول ذاته، هو المظهر المتواضع والهادئ الذي يطالع به ناظره. وحافظ الأسد رجل يفضّل الإصغاء على الكلام. ولسوف يمضي ساعات طوالاً في عامي 1975 و1976 يستقبل الساسة اللبنانيين ويستمع إلى شكواهم وهواجسهم المرَضية.

ويؤثر الرئيس السوري العمل من خلال لمسات خفيفة ومتئدة، ولا يطيق استعجال الأمور. فعندما تدخّل في لبنان اعتمد طريقة نصف الخطوة إلى الأمام وثلاثة أثمان الخطوة إلى الوراء، قبل أن يصبح عنيفاً ومن دون رحمة بعد الاحتلال الإسرائيلي للبنان. وهي الطريقة عينها التي اعتمدها في إعادة توجيه السياسة الخارجية لبلاده. ثم إنه، خلافاً لأنور السادات، لا يعاني من عقدة القرف من الاتحاد السوفياتي، بل استمر يقيم علاقات طيبة مع القوتين العظميين. وبخلاف السادات أيضاً، لا يبدو الأسد رجلاً مستعجلاً.

ولقد أخذ استيلاؤه على السلطة في سوريا شكل صعود وئيد ولكن لا يقاوم، وبدا في ذلك كلاعب شطرنج هادئ الحركات والأعصاب أكثر منه لاعب بوكر متهور. وما لا شك فيه أن الفضل يعود إليه في تحوُّل سوريا، خلال السبعينات، إلى قوة إقليمية حقيقية في المنطقة، بعد أن كانت مصر وإسرائيل تحتكران هذا اللقب حتى ذلك الحين. وهو يمثل في بعض النواحي، وعلى صعيد ممارسة العلاقات الدولية، أسلوباً جديداً في الحكم، في العالم العربي. ولعل هذا ما يحيِّر ويقلق أقرانه من الزعماء العرب الذين أدركوا أن شيئاً في المنطقة لن يمر أو يتم بعد الآن بدون موافقته. وفي الأحوال جميعاً، كانت جوانب شخصيته بأسرها تضعه على طرفي نقيض من السادات.

وفعلاً، إن حرب تشرين 1973 لم تساعد في حل الخلاف السوري-المصري، بل زادته تفاقماً. فعلى صعيد العمليات العسكرية أولاً ألقى السوريون على المصريين باللائمة لعدم إفادتهم بصورة أكبر من مكاسبهم خلال الأيام الأولى للحرب، ما أتاح للجيش الإسرائيلي أن يزج بثقله الرئيسي على الجبهة السورية وأن يوقف بسرعة الاختراق السوري؛ كما لام السوريون المصريين على قبولهم المتسرع بوقف إطلاق النار في 22 تشرين الأول/أوكتوبر 1973، عندما تحولت العمليات العسكرية لمصلحة إسرائيل، في حين كان السوريون يعتقدون أنهم سيستطيعون، مع وصول الإمدادات العراقية، الصمود وحتى شن هجوم مضاد.

وعلى صعيد المفاوضات ثانياً اعتبر السوريون التسرع المصري عامل ضعف لا يخدم تسوية شاملة للصراع العربي-الإسرائيلي وتستطيع إسرائيل استخدامه في شق الجبهة الدبلوماسية العربية. فعلى هذا المستوى كانت المخاوف السورية في محلها، إذ وقَّعت

مصر، وبشكل منفرد، في 18 كانون الثاني/يناير 1974، اتفاقاً عسكرياً لفصل القوات مع إسرائيل. زد على ذلك أن الرئيس السادات كان نادراً ما يكلّف نفسه مشقة استشارة حليفه السوري قبل اتخاذ قراراته المسرحية. فقد تم رفع الحظر النفطي العربي، الذي كان على كل حال رمزياً أكثر منه فعلياً، بضغط مصري، وحتى قبل التوصل إلى أي اتفاق عكسري لفصل القوات السورية-الإسرائيلية. ولم يوقع اتفاق من هذا القبيل إلّا في 31 أيار/مايو 1974، بعد معارك ضارية على قمم جبل الشيخ المشرفة على هضبة الجولان، وهذا بدون أن تحصل سوريا على مثل ما حصلت عليه مصر بموجب اتفاق 18 كانون الثاني/يناير. وهكذا أصبح واضحاً منذ ذلك الحين أن اتجاهاً بدأ يرتسم في الأفق على الصعيد الدولي لإبعاد سوريا - التي ما زالت تحتفظ بعلاقات جيدة مع الاتحاد السوفياتي - عن تسوية وشيكة للنزاع العربي-الإسرائيلي.

عن الإفراط في حب الغرب

لقد تأكد هذا الاتجاه في الأول من أيلول/سبتمبر 1975، عندما وقّعت مصر مع إسرائيل اتفاقاً بشأن سيناء ينصُّ على أن «النزاع القائم بين البلدين في المنطقة لن يُحَلَّ بالقوة العسكرية، بل بوسائل سلمية»[1]. هكذا إذن وُضِعَتْ في المشرق العربي المقدمات الأولى لصلح إسرائيلي-مصري منفرد. ولن تكون زيارة القدس بعد ذلك بعامين، واتفاقات كمب ديڤيد في 1978 و1979، سوى امتداد منطقي لذلك. وتمهيداً للوصول إلى اتفاق بشأن سيناء قام الرئيس المصري، ودائماً من جانب واحد، ببادرة كبيرة وبلا مقابل، بإعادة فتح قناة السويس للملاحة في شهر حزيران/يونيو 1975 وبمباشرة ترميم مدن القناة المدمرة. وقد كان في ذلك إشارة واضحة برسم إسرائيل، التي كانت تعرقل كل تقدُّم في المفاوضات، مؤداها أن مصر، أكبر قوة عسكرية عربية، لم تعد ترغب في القتال. وهكذا تكون مصر قد تخلّت فعلاً عن سوريا.

في الوقت نفسه بدا أن دول المشرق العربي، الموالية للغرب في كل الظروف، أي العربية السعودية ومصر والمغرب والسودان، ترغب في الانفراد بالإمساك بزمام المبادرة. فقد اغتيل الملك فيصل في آذار/مارس 1975، بعد بضعة أسابيع فقط من زيارة رسمية قام بها لدمشق خلفه على العرش الملك خالد، لكن ولي العهد الجديد، الأمير فهد، المؤيد للغرب بلا تحفظ، هو الذي أمسى الرجل القوي في المملكة. وقد قام على الأثر بين الدول المذكورة محور تقدمت فيه الرغبة على طرد الاتحاد السوفياتي من الشرق الأوسط وأفريقيا

(1) البند الأول من الاتفاق.

على الرغبة في التوصل إلى تسوية شاملة للقضية الفلسطينية. وعلى هذا النحو، وفيما كان الجيش الإسرائيلي يكثف عملياته في لبنان، لم تتردد مصر في إرسال مساعدة عسكرية كبيرة إلى دولة زائير في افريقيا، التي كان يتهددها تمرد مقاطعة تشابا، كما لم يتردد المغرب في إرسال قوات له على متن طائرات فرنسية.

إن المغرب ركن مهم من أركان اللوبي الموالي للغرب في العالم العربي. فالرباط هي التي سترعى في عام 1977 اللقاءات السرية التي جرت فيها بين موشي دايان، وزير خارجية إسرائيل، وبين مسؤولين مصريين. والمغرب المستقوي بدعم من الغرب هو أيضاً مَن فجر الصراع حول الصحراء الاسبانية وبادرت قواته إلى احتلالها بالتنسيق مع موريتانيا، غداة نزوح الإدارة الاسبانية عنها في نهاية عام 1975، ولم تتوانَ الجزائر عن القيام بردة فعل، فدعمت انتفاضة القبائل الصحراوية المطالبة بالاستقلال الذاتي.

كان الجزء العربي من أفريقيا في أسوإ حالاته عام 1976، لأن مصر وليبيا كانتا في شهر آب/أغسطس على شفير الصراع العسكري الشامل، وقد وصف السادات إذاك الرئيس القذافي «بمجنون ليبيا». كانت ليبيا، في الواقع، على خصومة حادة مع كل من مصر والمغرب، فراحت تستند أكثر فأكثر إلى الاتحاد السوفياتي وتتقارب أيضاً من الجزائر.

وفيما كانت الأوضاع في المغرب العربي تتردى على هذا النحو الخطير، فإن سوريا، المعزولة في المشرق العربي والقانطة من احتمالات تسوية متوازنة للصراع العربي-الإسرائيلي، وجدت نفسها مدفوعة في نهاية المطاف، وفي مواجهة هذا المد الموالي للغرب، إلى توقيع معاهدة تعاون وصداقة مع الاتحاد السوفياتي عام 1980. وعلاوة على ذلك، كانت المعارضة الداخلية فيها قد استفحلت، فتصاعدت العمليات الإرهابية للمنظمات الإسلامية السلفية.

في أثناء ذلك كان يفترض، من حيث المبدأ، أن تكون جبهة الرفض العربي، التي أنشئت إثر زيارة السادات للقدس وضمت الجزائر وسوريا وليبيا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية، قد قامت منذ عام 1975. والواقع أن هذه الجبهة لم تكن إلّا نتيجة لشطط لوبي الدول العربية الموالي للغرب بلا قيد أو شرط والساعي إلى إزالة أي أثر للنفوذ السوفياتي في المنطقة. وبلدان هذا اللوبي هي التي كانت تنظر شزراً إلى محاولة إقامة دولة فلسطينية، وذلك ما دامت المقاومة الفلسطينية تحظى بدعم الاتحاد السوفياتي وتضم حركات تتبنى الإيديولوجيا الماركسية بصورة أو بأخرى.

من هذا المنظور، لم تكن الحرب الأهلية اللبنانية إلّا انعكاساً للتوترات السياسية التي يعيشها المجتمع العربي بأسره على مستوى الالتزامات الإيديولوجية المتطرفة للنخب السياسية العربية، التي يبدو أنها تعتبر دعم إحدى القوتين العظميين عنصراً أساسياً في النجاح

السياسي. غير أن سوريا الأسد تتجنب هذا الانحياز الكامل إلى إحدى القوتين أو الإلتزام بخط إيديولوجي صارم. فالرئيس السوري هو قبل كل شيء رجل حصافة وذرائعية على صعيد العلاقات الخارجية؛ وأغلب الظن أن لعبة التأرجح والتوازن هذه كانت في نهاية المطاف وراء استياء القوى السياسية العربية في المشرق العربي، إذ إنها قوى متضادة ومشبوبة الهوى، تعيش في عالم سياسي أحادي النظرة يضع كل الخير في جانب وكل الشر في جانب آخر، وينوء تحت نير الانقطاع الثقافي عن الواقع. لكن الصورة على الصعيد الداخلي تختلف اختلافاً كلياً، حيث بهتت صورتها الإيجابية القديمة بتحالفها مع إيران في الصراع ضد العراق، وخاصة بعمليات العنف والقمع المتزايدة التي مارسها الجيش السوري في لبنان ضد الميليشيات المسيحية والحركات الفلسطينية المسلحة التابعة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وفي سوريا ضد سلفية دينية مخيفة[1]. وكذلك بهتت صورة الرئيس السوري أيضاً، مثل معظم رؤساء الدول العربية، بسبب تضييق كبير جداً في قاعدة سلطته على مر السنوات، والقمع العنيف لكل أشكال المعارضة، واتساع دائرة الفساد في صفوف البيروقراطية الممسكة بزمام الإدارة والحزب والقوات المسلحة. غير أن رفض سوريا الإذعان للمناورات الإسرائيلية خلال محادثات مدريد في 1991-1993، ورفضها الموافقة على اتفاق أوسلو، ساهما في إعادة الاعتبار إلى الرئيس السوري.

كذلك ساءت سمعة سوريا في بداية الثمانينات بسبب استمرار احتلال لبنان وما رافقه من اضطرابات دائمة، خصوصاً في طرابلس، عاصمة الشمال اللبناني، من غير أن يؤدي هذا الوجود العسكري إلى حماية لبنان من الاعتداءات الإسرائيلية. وقد بلغ الفشل السوري على هذا الصعيد أقصى مداه خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982. غير أن سوريا توصلت، وهذا ما بينته أحداث لاحقة، إلى استعادة سيطرتها على لبنان وعززت هيمنتها على جارها، بفضل حرب الخليج عام 1990.

الحسابات الخاطئة لليسار العربي

إن السياسة السورية في لبنان هي التي أثارت موجة كبرى من الانتقادات، لأنها أسخطت القوى التي تنتمي إلى إيديولوجيا اليسار في الوطن العربي، بدون أن تتمكن من كسب تأييد القوى التي تهيمن عليها إيديولوجيات اليمين. ويبدو بالفعل أن اليسار الثوري في

(1) في ربيع 1982، دمر الجيش السوري، بشكل كامل، مدينة حماه القديمة، قلعة الاخوان المسلمين الذين دعوا يومذاك إلى العصيان العام في حماه وفي المدن السورية الكبيرة الأخرى. وقد بلغ عدد الضحايا ما بين 10.000 و30.000 من سكان المدينة.

تناسٍ تام لوجود إقطاعية فاعلة لدى الدروز والشيعة ولوجود ثروة عقارية طائلة لدى السنّة من سكان المدن. وفي هذا أيضاً تناسٍ لكون الاقطاعية المارونية قد انهارت في مجرى أحداث القرن التاسع عشر، ولكون الغالبية الكبرى من الموارنة هي من أصول ريفية فقيرة، ولكون البورجوازية الصغيرة المارونية المدينية، التي تتألف في جزء منها من عمال ومستخدمين منخرطين في العمل النقابي، لم تبرز إلى حيّز الوجود إلّا منذ عهد قريب. وفي هذا أخيراً تناسٍ لواقع أن العديد من أثرياء الموارنة يدينون بثروتهم لا لاستغلال الجماهير من الطوائف الإسلامية، بل لهجرتهم إلى جهات العالم الأربع، سيما إلى أفريقيا وأميركا اللاتينية وأوستراليا.

هنا أيضاً يبرز التشوش الثقافي تماماً شاملاً في ما يتعلق بإدراك الوقائع على حقيقتها. وقد تجلّى بوضوح في صيف 1976 حين أوقفت سوريا الاندفاع العسكري لليسار اللبناني-الفلسطيني؛ فقد ارتفعت الأصوات لتلين بقسوة الرئيس الأسد على أساس انتمائه الطائفي العلوي. ولا يملك المرء هنا إلّا أن يعيد إلى الأذهان أن عدداً وفيراً من قادة اليسار اللبناني، وعلى رأسهم كمال جنبلاط، ينتمون إلى المذاهب المسلمة غير السنية وإلى الطوائف المسيحية، وهذا بدون الحديث عن قادة حركات الرفض الفلسطينية، وفي مقدمتهم جورج حبش. ومما يبعث على الحيرة حقاً أن يكون رجل مثل كمال جنبلاط، بدا حتى ذلك الحين قادراً على الجمع بنجاح بين التقاليد والثقافة الحديثة، قد وقع إلى هذا الحد ضحية التشوش الثقافي الذي أجهض كثرة من الأحلام الجميلة في المشرق العربي.

وفي الحقيقة ان هذا المزيج من الأصالة والحداثة هو ما كان يقترن في شخصية كمال جنبلاط، لكن أغلب الظن أنه ما كان يحبُّ هذه ولا تلك، لأنه كان شديد الشغف بالحكمة الهندية، ولقد تعددت زياراته للهند طلباً لدرجات جديدة من العرفان والحكمة. ومن المحقق في كل حال أن مسلكه خلال تلك السنوات المأسوية اتسم بجمع تناقضي ومتفجر بين التقاليد والحداثة. فأثر التقاليد برز واضحاً من خلال الرغبة العارمة التي تملكت هذا الرجل، المعروف عادة بشهامته وكرم أخلاقه، في الانتقام التاريخي من النخبة السياسية المارونية التي كانت أذلت في القرن التاسع عشر أسرته والعديد من الأسر الدرزية الأرستقراطية الأخرى. كما تجلى أثر الحداثة هو الآخر بوضوح من خلال دعوة هذا الرجل بصدق أكيد واقتناع راسخ إلى اشتراكية ديموقراطية تعمُّ لبنان والعالم العربي تمكّن المجتمع العربي، بما تتيحه له من عدالة اجتماعية وعلمانية وحرية، أن يخرج من قوقعة الانقطاع الثقافي عن الواقع.

وقد حاول كمال جنبلاط، في لقاء مطوّل مع حافظ الأسد دام تسع ساعات يوم 27

آذار/مارس 1976، أن يقنع الرئيس السوري بوجهة نظره. لكن الرئيس الأسد أحان في خطاب مشهور له في نيسان/أبريل، ثم في خطاب آخر أشد قسوة في تموز/يوليو، تلك الحرب التي ترمي، تحت ستار الثورة، إلى إذلال المسيحيين العرب. وفي الوقت الذي طرح فيه نفسه مدافعاً عن المساواة بين العرب أجمعين بدون تمييز طائفي، ما كان له أن يساير جنبلاط والحركة الوطنية اللبنانية في نزعتهما العلمانية التي لا تحظى بتعاطف القطاعات التقليدية من الأوساط الإسلامية. ولا يسعنا في هذا الصدد إلّا أن نذكّر بأن حافظ «الأسد» وريث سوريا العلمانية، كان واجه هو نفسه في عام 1973 موجة احتجاج عنيفة أثارتها الأوساط السلفية ضد دستور ذي صبغة علمانية بارزة لا يسمي الإسلام ديناً للدولة. والحال أن هذه الأصولية الدينية كانت قد طغت تماماً على المشرق العربي عام 1976، يميناً ويساراً على حد سواء، وباتت القوى السياسية المتعارضة جميعاً تركب موجة الحركات السلفية وتسعى إلى استغلالها خدمة لمصالحها، ورغبة من الأسد في عدم استثارة المزيد من عداء هذا التيار له. فقد حرص على أظهار نفسه في صورة رجل يحترم السنّة الإسلامية الأكثر صرامة.

ألف مؤامرة ومؤامرة في لبنان

لقد هزّت المواجهات السياسية العنيفة التي دارت رحاها في صيف 1976 ذاك، والتي كان أبطالها الرئيسيون من أبناء «الأقليات»، الرأي العام السياسي العربي. فقد كثر الحديث آنذاك عن مؤامرة دولية حاكتها إسرائيل والولايات المتحدة بغية بلقنة المنطقة وتقسيمها إلى دويلات طائفية صغيرة يتبدد معها بصورة نهائية الشعور القومي العربي، المشاغب والثوري، الذي يزعج الغرب ويهدد مستقبل إسرائيل. ويرى أصحاب هذه الدعوة أنه من غير المستبعد، في أي حال، أن يكون نصيب موسكو في تطورات كهذه مضموناً، باعتبار أنه لن يعزّ عليها أن تتدبر لها زبائن جدداً وسط هذه الفسيفساء الطائفية.

والواقع أن الجميع كانوا يتحدثون، في ما يخص لبنان، عن مؤامرة ترمي إلى تفكيكه، بمن فيهم الأطراف المتصارعة نفسها. فكل طرف كان يختار الرواية التي توافق توجهاته الإيديولوجية، ويتهم الطرف المعادي له بأنه أداة تنفيذ هذه المؤامرة. فإلى اليسار، كان يجري الحديث عن مؤامرة تهدف إلى تصفية المقاومة الفلسطينية وسلخ لبنان عن محيطه العربي والحفاظ على هيمنة الموارنة على الطوائف الأخرى؛ وفي هذا السياق، كانت الميليشيات المسيحية اليمينية تُتّهم بـ «الإنعزالية»، وهو تعبير اخترعه خلال فترة الانتداب المسيحيون القائلون بوحدة سوريا الكبرى، أي التي تضم جغرافياً، إضافة إلى سوريا الحالية، كلاً من لبنان وفلسطين، ليشيروا به إلى المسيحيين الآخرين الذين يؤيدون لبناناً

مسيحياً صغيراً. أما إلى اليمين، فكان يجري التنديد بمؤامرة إسلامية تبطّن الشيوعية وتمولها موسكو بغية تصفية مسيحيي الشرق الذين تربطهم بالغرب الرأسمالي رابطة الدين.

من جهة أخرى، كان الطرفان كلاهما يتحدثان عن رواية أخرى، قد تكون أقل وهمية، تؤكد أن هدف المؤامرة هو التوطين النهائي للفلسطينيين في لبنان. فتحقيق خطة كهذه يغني بالفعل عن إقامة دولة فلسطينية لا تريد إسرائيل بأي ثمن كان أن تسمح بقيامها، وتخشى كثرة من الأنظمة العربية أن تكون مدخلاً جديداً للنفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط. وفي الواقع، كان اليمين المسيحي هو الذي يحلو له بوجه خاص الحديث عن هذه المؤامرة، لشعوره بأن القوى الغربية تخلت عنه، سيما أنها بدت، في أثناء الأزمة كلها، وكأنها تعير أذناً صاغية للدعاوى «التقدمية-الفلسطينية».

كان ثمة رواية أخرى واسعة الانتشار في الأوساط المسيحية اليمينية، فحواها أن لسوريا مطامع قديمة في أرض لبنان. وبمقتضى هذه الرواية، لم تكن أحداث 1975-1976 سوى تتويج لعملية زعزعة للنظام والاستقرار في لبنان مارستها سوريا بحنكة ودراية لتتمكن من ضم البلد، أو على الأقل بعض مناطقه التي كانت في ما مضى تابعة للولايات السورية، سيما تلك التي كانت تعود إليها بموجب نظام 1861.

ويتقدم أصحاب هذه الدعوى بحجتين رئيسيتين: الأولى أن مسلمي لبنان لم يقبلوا قط بالكيان اللبناني الذي رأى النور في ظل الانتداب الفرنسي، بدليل انخراطهم في الحركات القومية العربية، المطالبة بالوحدة العربية، سيما الناصرية وحزب البعث. أما الثانية فتحتج بأن سوريا المستقلة منذ عام 1945 رفضت ـ وما زالت ـ إقامة علاقات دبلوماسية عادية مع لبنان. فباسم الأخوة الوثيقة التي تربط بين الشعبين، وبحجة القرب بين العاصمتين اللتين تبعدان 121 كيلومتراً الواحدة عن الأخرى، قابل المسؤولون السوريون دوماً بأذن صماء مطالبة لبنان المتكررة بفتح سفارات وإقامة تبادل دبلوماسي.

وفي الواقع، شكلت سوريا على الدوام مصدر قلق بالنسبة إلى لبنان. أولاً بسبب وزنها الجغرافي (184.640 كيلومتراً مربعاً مقابل 10,452 كلم^2 في لبنان) والبشري (8 ملايين نسمة قبيل الثمانينات مقابل 3 ملايين في لبنان). لكن كذلك بسبب أنظمتها السياسية المتعاقبة، المشاغبة، اليساروية، الرافعة دوماً لشعارات العروبة والوحدة العربية، التي كانت مثار رعب لنادي الوجاهات التقليدية وكبار رجال الأعمال الحاكم في لبنان.

والسوريون، من جهتهم، ما شعروا قط بالراحة أو الطمأنينة من جهة خاصرتهم اللبنانية. فالقادة السوريون، المغالون في نزعتهم القومية والشاعرون بما يعصف بمجتمعهم من تيارات متضادة بحكم الموقع الجغرافي لبلدهم وتعقيد بنيته السكانية، يعيشون في حالة مزمنة من عدم الاستقرار السياسي، وكثيراً ما يستشعرون وكأن لبنان واحد من مراكز

«المؤامرات» المعادية لسوريا. والحق أن لبنان، المنحاز إلى الغرب، والمشرّع الأبواب للرياح جميعاً، وبلد الصحافة الحرة، وملاذ جميع اللاجئين السياسيين دونما تمييز، والمركز الكبير للتجسس الإقليمي، كان يقلق سوريا بقدر ما كانت سوريا تقلقه. وحتى على الصعيد الطائفي، لا يعزّ علينا أن نلحظ تنافراً حاداً في بعض الأحيان بين السوريين المسيحيين وبين اللبنانيين المسيحيين، أو في أي حال بينهم وبين البورجوازية المارونية الجديدة كما تتمثل بحزب الكتائب. فالأوائل كانوا مقتنعين على الدوام بعروبتهم وبتجذرهم القومي في بلاد الشام التي تُتهم الأمبريالية بأنها فككتها بصورة اصطناعية. أما المسيحيون اللبنانيون» فعلى الرغم من الدور البارز الذي اضطلعوا به في نهضة الأدب العربي وأحياناً في إيديولوجيا العروبة، فقد وجدوا أنفسهم منساقين، بمرور الزمن، إلى الإستسلام لشعور متعاظم بالتمايز، من حيث التجذر القومي في المنطقة.

يميناً أو يساراً،
طريق المشرق العربي تمر عبر دمشق

في ما يتعلق بدور سوريا في أحداث 1975-1976 في لبنان، يبدو أن الحافز الأول للقادة السوريين لم يكن ضم الأراضي، بل بالأحرى إحكام قبضتهم سياسياً وعسكرياً. فمنذ نهاية حرب تشرين 1973 اكتسب لبنان أهمية رئيسية بالنسبة إلى سوريا: فهو البلد الوحيد الذي توجد فيه مقاومة فلسطينية مسلحة وفعّالة تزداد أهميتها يوماً بعد يوم، علاوة على موقعه الاستراتيجي المزدوج الأهمية بالنسبة إلى خطوط وقف إطلاق النار السورية-الإسرائيلية (جنوب لبنان وسهل البقاع).

وطرداً مع تزايد ضعف الدولة اللبنانية تحت ضغط التوترات الداخلية، تعاظمت أهمية ذلك الموقع. وعندما اتضح في عام 1975 أن مصر قد تخلت نهائياً عن حليفها السوري لتتجه نحو عقد صلح منفرد مع إسرائيل، وأن الدولة اللبنانية أصبحت على شفا الهاوية، أمسى التدخل السوري أمراً محتوماً. فالفوضى «الثورية» اللبنانية-الفلسطينية كانت، بالفعل، باباً يطلّ على المجهول لا تستطيع سوريا ولا القوى السياسية العربية الرئيسية الفاعلة آنذاك أن تتركه بلا «حارس»، سيما في وقت كانت تُبذل جهود متعددة لتسوية النزاع العربي-الإسرائيلي.

في مرحلة أولى (حتى كانون الثاني/يناير 1976) تدخلت سوريا من خلال «الصاعقة»، أي ذلك التنظيم الفلسطيني الموالي لها والذي تضخمت أعداده بشكل ملحوظ. وقد تدخلت في تلك الفترة إلى الجانب الفلسطيني-التقدمي بالأولى، نظراً إلى أن إضعاف المقاومة الفلسطينية في لبنان وإحراز انتصار من قبل اليمين اللبناني المحسوب على اللوبي العربي

الموالي للغرب من شأنهما أن يضعفا الموقف السوري إلى حد كبير في أية مفاوضات شاملة حول ملف النزاع العربي-الإسرائيلي. وفي كانون الثاني/يناير 1976 دخلت لبنان ثلاثة ألوية تابعة لجيش التحرير الفلسطيني وعاملة تحت إمرة الجيش السوري، بدون أن يتضح على الفور معنى هذا التحرك.

على أن سوريا كانت تعمل آنئذٍ من أجل تهدئة سياسية. فَتَحْتَ مظلتها أعلن رئيس الجمهورية اللبنانية، في شباط/فبراير 1976، عن وثيقة دستورية ذات طابع محافظ تكرّس توزيع المناصب الرئيسية الثلاثة في الدولة بين الطوائف الكبرى الثلاث، ولا تتضمن سوى تعديلات ثانوية، في ما يتعلق بالتوازن بين الطوائف المسيحية والإسلامية. ومنذ ذلك الحين فصاعداً لم يعد أي شيء كما كان في السابق بين سوريا والتحالف الفلسطيني-اللبناني الثوري.

يومئذ بدأت المرحلة الثانية من الأحداث (آذار/مارس ـ تشرين الثاني/نوفمبر 1976)، فأدخلت سوريا بالتدريج إلى لبنان وحدات نظامية، إثر التفكك الكامل للجيش اللبناني والتقدم العسكري للتحالف الفلسطيني-اللبناني[1]. وقد فصلت الوحدات السورية بين الأطراف المتصارعة، فوضعت بذلك حداً نهائياً للتقدم العسكري اليساري الذي كانت الميليشيات المسيحية قد كبحته عندما احبطت في ربيع 1976 هجوماً شنه على المناطق الجبلية التي يسيطر عليها اليمين[2]. وقد شهد شهر أيار/مايو وحزيران/يونيو مواجهات دامية بين منظمة الصاعقة العاملة تحت إمرة السوريين وبين قوات اليسار. وفي 22 حزيران/يونيو حاصرت الميليشيات المسيحية مخيم تل الزعتر الفلسطيني الذي كان معقلاً لمنظمات الرفض في قلب المنطقة المسيحية. وقد سقط في 12 آب/أغسطس بعد مقاومة بطولية.

والأمر المثير للفضول أنه في تلك الفترة تحديداً تبلورت أخيراً وساطة جديدة للجامعة العربية، بعد أن كانت أخفقت في عام 1975، وتم إرسال الكتائب الأولى من قوات الردع العربية المعروفة باسم «القبعات الخضر» إلى لبنان. كذلك حدث تقارب بين مصر وسوريا

---

(1) من جملة مفاجآت مسلسل الحرب الأهلية اللبنانية محاولة انقلاب عسكري قام بها ضابط سني في الجيش اللبناني في آذار/مارس 1976 وطالب بإقالة رئيس الجمهورية. وقد استطاع صاحب هذه المحاولة، بفضل تعاون الفلسطينيين ـ إذ لم يكن لديه إلّا حوالي مئة رجل ـ أن يقرأ بلاغاته الانقلابية من على شاشة التلفزيون اللبناني. وقد أثارت هذه الحركة، التي كانت تحظى على ما هو ظاهر للعيان بالتأييد السعودي، حفيظة سوريا وحيرة الأحزاب اليمينية، ولم يكن لها من نتيجة سوى تسريع عملية تفكك الجيش اللبناني.

(2) لا يخفى أن الدعم اللوجستي الفلسطيني الذي كان ضرورة أساسية لنجاح هجوم كهذا لم يتوافر بالشكل المطلوب، ذلك لأن المقاومة الفلسطينية التي كانت تأتمر بأمر ياسر عرفات كانت تحاذر من بعثرة قواتها على نطاق أوسع من اللزوم، في وقت بدا أن سوريا لم تعد تتبع منطق التحالف الفلسطيني مع الحركة الوطنية اللبنانية.

بعد أن ساءت علاقاتهما كثيراً منذ اتفاق سيناء في أيلول/سبتمبر 1975؛ وقد جاء هذا التقارب في إطار اجتماع عقد في الرياض في السعودية في 23 و24 حزيران/يونيو وضم كلاً من رئيس وزراء مصر ونظيره السوري وولي العهد السعودي ووزير خارجية الكويت.

هكذا اتجه الوضع نحو الاستقرار، لكن آلاف الضحايا سيسقطون قبل أن تعقد في تشرين الأول/أوكتوبر في الرياض قمة عربية مصغرة ضمت لبنان والسعودية ومصر والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبعد بضعة أيام عقدت قمة ثانية موسعة ضمت جميع دول الجامعة العربية في القاهرة، وكرست الحل السوري للأزمة اللبنانية وأضفت عليه الصبغة الشرعية. وصار في إمكان سوريا تالياً استكمال عملية إدخال وحداتها النظامية إلى جميع الأراضي اللبنانية تحت غطاء الجامعة العربية، باستثناء جنوب البلاد ما بعد نهر الليطاني، وذلك باتفاق ضمني مع دولة إسرائيل رعته الولايات المتحدة وأطلق عليه اسم «الخطوط الحمر».

السلفية الدينية في خدمة الغرب

لكن الصيف كان حاراً في سوريا أيضاً، حيث تصاعد مد المعارضة؛ فإلى اليمين كثفت الحركات الدينية المتطرفة من نشاطها الإرهابي، وإلى اليسار تعالت الأصوات تدين بعنف التدخل السوري في لبنان. بل إن دمشق نفسها عاشت يومي 26 و27 أيلول/ سبتمبر زمن الإرهاب الفلسطيني، إذ قامت مجموعة فلسطينية باحتجاز عدد من الرهائن في فندق سميراميس في قلب العاصمة، ما أدى إلى وقوع ضحايا عدة. وردت السلطة في سوريا بشكل أعنف وأعدمت عناصر المجموعة شنقاً في الساحة العامة. وفي تشرين الأول/ أوكتوبر هاجمت مجموعات فلسطينية سفارتي سوريا في روما وإسلام اباد (الباكستان). وكان على سوريا أن تواجه أيضاً، على الصعيد الخارجي، استياء الاتحاد السوفياتي الذي عبرت عنه جريدة «البرافدا» في أيلول/سبتمبر علناً. وبالمقابل، بدا وكأن الولايات المتحدة توافق على التدخل السوري في لبنان بعد أن كانت أبدت تحفظاً، لكنها حرصت على أن توضح لسوريا أهمية «الخط الأحمر» الذي رسمته إسرائيل في جنوب لبنان.

في بلدان أخرى من المشرق العربي ساد أيضاً القلق، سيما في بلدان الخليج، حيث توجد جاليات فلسطينية ذات وزن. وضاعفت المملكة السعودية من جهودها في إطلاق صحوة إسلامية تكرّس الأصولية الدينية الأصولية المذهب، للإلتفاف على أصولية دينية شعبية وعلى يساروية أصحاب الإيديولوجيات الراديكالية؛ وضغطت على جيرانها لينهجوا نهجها، سيما على الكويت والإمارات العربية المتحدة حيث يسود «انفلاش» ليبرالي في الحياة الاجتماعية (توافر الخمرة، الاختلاط في الأماكن العامة بين الرجال والنساء، التعليم العلماني الطابع، الحياة الليلية، عمل النساء، الخ). وفي آب/أغسطس 1976 حُلّ البرلمان

الكويتي[1]، وطلب إلى الصحافة الكويتية، المؤيدة عموماً للفلسطينيين، أن تمارس سياسة ضبط النفس.

أما في مصر فما ترك الرئيس السادات وسيلة إلا استخدمها لتشجيع الأصولية، سيما في الجامعات حيث وطّدت حركة الإخوان المسلمين مواقعها على حساب اليسار والناصريين الذين كانت ما تزال لهم السيطرة إلى ذلك الحين في صفوف المعارضة الفعالة للساداتية. وقد شجع الرئيس المصري كذلك إعادة النظر في القوانين المصرية بحيث تطابق الشريعة الإسلامية، الأمر الذي أثار غضب الأقلية المسيحية القبطية ودهشة الناس العاديين في بلد أخذ بالتقاليد العلمانية منذ أيام محمد علي. ومن الواضح أن الأصولية الدينية بدت، في أنظار أولئك الحكام العرب الذين يؤيدون الغرب بلا تحفّظ ويعادون السوفيات بلا تقييد، أفضل وسيلة يمكنهم أن يلجأوا إليها على الصعيد الداخلي لشل المعارضة اليمينية واليسارية على حد سواء، وذلك في زمن صعب، هو زمن تجديد التلاقي مع الغرب وتقديم التنازلات الضخمة أمام إسرائيل.

التهدئة: وحدة عابرة بانتظار جيمي كارتر

الواقع أن ما أعاد الهدوء إلى لبنان، بعد كبح جماح القوى اليسارية، هو ما لاح في الأفق من احتمالات لإجراء مفاوضات مثمرة على إثر انتخاب جيمي كارتر رئيساً للولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 1976. وهذا هو العامل الأساسي نفسه الذي قارب مرحلياً بين الرئيسين السادات والأسد. وفعلاً هبّت على العاصمة الأميركية موجة من الأفكار الجديدة، في ما يتعلق بالشرق الأدنى. وقد وجدت هذه الأفكار خير تعبير عنها في تقرير شهير لمؤسسة مهمة، هي البروكنغز انستيتوشن Brookings Institution، وشقت طريقها في أوساط الرأي العام القيادي. وقد عبّر التقرير المذكور بوضوح عن ضرورة اعتماد الولايات المتحدة سياسة أكثر توازناً في المشرق العربي، تأخذ في اعتبارها التطلعات المشروعة للعرب، وعلى رأسها حق الفلسطينيين في تقرير المصير في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967، كما أوصى التقرير باشتراك الاتحاد السوفياتي في أي تسوية شاملة للنزاع العربي-الإسرائيلي، ناقضاً بذلك السياسة الكيسنجرية القائمة على إبعاد السوفيات عن المنطقة بأي ثمن. ومما تجدر الإشارة إليه أن الرئيس كارتر تبنى لاحقاً معظم استنتاجات التقرير، على امتعاض كبير من الإسرائيليين[2].

---

(1) لن يستأنف نشاطه إلا في عام 1981.

(2) انظر الفصل الثاني عشر.

وبلغت التهدئة المؤقتة في المنطقة، كما تجسدت في قمتي الرياض والقاهرة، ذروتها بالتقارب المصري-السوري وفقاً لأسوإ التقاليد السياسية العربية. فقد التقى الرئيسان، اللذان كان كل شيء يفصل بينهما سياسياً ونفسياً، في القاهرة بين 18 و21 كانون الأول/ديسمبر 1976، لإرساء «أساس تاريخي» جديد للوحدة بين القطرين. وهكذا تم إنشاء قيادة سياسية موحدة بين الدولتين، كما شُكِّلَتْ سلسلة من اللجان المختلفة لدراسة وسائل تسريع عملية الوحدة في الميادين كافة (الدستور والتشريع، الدفاع والأمن، الدبلوماسية، الإعلام، الاقتصاد).

في الواقع، كانت النقطة الأكثر دلالة في هذا اللقاء الطلب المشترك الذي وجهه الرئيسان الأسد والسادات إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من أجل دعوة مؤتمر جنيف إلى الانعقاد ـ وهو المؤتمر الذي تتقاسم الدولتان رئاسته ـ قبل نهاية شهر آذار/مارس 1977، بغية تنشيط التسوية الشاملة للوضع في المنطقة. أما الباقي فكان ستاراً من الدخان لتغطية الهوة العميقة التي تفصل بين الحكمين السوري والمصري، أكثر مما كان تجربة جديدة جادة وصادقة لتحقيق الوحدة بين القطرين. وكان ذلك أيضاً بمثابة خدعة فظة من جانب كل طرف لم يكن لها أي أثر على الرأي العام العربي، لتحميل الطرف الآخر المسؤولية، في حال فشل الوحدة بين البلدين أو التدهور المفاجئ في العلاقات بينهما. وكانت سوريا قد عقدت اتفاقاً من هذا القبيل مع الأردن عام 1975، في إطار جهود بذلت في حينه من أجل خلق جبهة مشتركة تضم كلاً من سوريا والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، بغية توفير شروط أفضل ـ بعد تخلي مصر ـ للتفاوض على تسوية للقضية الفلسطينية. ولسوف تعقد أيضاً اتفاقين مماثلين آخرين لوحدة لن تبصر النور: الأول مع العراق عام 1978 إثر زيارة السادات للقدس، والثاني مع ليبيا عام 1980. ولا بد من القول، في كل حال، إن هذه الخطوات كانت عقلانية على المستوى النظري. لكنها لم تكن تتصف بالواقعية، بحكم النزعة الفردية والمزاجية في الأنظمة القائمة. ولقد كانت الضجة الإعلامية الصاخبة التي أحيطت بها هذه المحاولات كافية أصلاً لتجريدها من كل صدقية أمام رأي عام سياسي يصرّ زعماء الدول العربية على التعامل وإياه وكأنه لم يبلغ سن الرشد.

يا نزعة الانقسام، إلامَ تتحكمين بأقدارنا؟

هكذا انتهت مرحلة دامية للغاية في تاريخ المشرق العربي. وقد كلَّفت الاضطرابات اللبنانية من الضحايا البشرية أكثر مما كلفته حرب تشرين 1973، ولم تكن أصلاً من بعض جوانبها إلّا امتداداً لها. وفي أي حال، كانت تهدئة الموقف في نهاية عام 1976 هدنة مؤقتة. وفعلاً، بعد عام واحد، وتحديداً في تشرين الثاني/نوفمبر 1977، قصد الرئيس

السادات القدس ليقوم بما اعتبره بعضهم رحلة السلام، أو بما سيعتبره الآخرون رحلة العار. أما بالنسبة إلى الإسرائيليين، فقد كانت هذه الرحلة دليلاً على أن التصلب العنيد والدائب مجزٍ دوماً.

وفي واقع الأمر، لم تحسم المعارك في لبنان أي شيء بصورة نهائية - صحيح أن منظمات الرفض خرجت أكثر ضعفاً في نهاية هذه المرحلة مما كانت عليه في بدايتها، لكن كان ما يزال لها حماة أقوياء، على رأسهم العراق وليبيا، حيث يُترجَم النفط إلى موارد مالية هائلة. ثم إن الصراع ظل مستمراً بلا هوادة بين الأخوين العدوين: سوريا والعراق. بل إضافةً إلى الخلاف حول الشرعية الإيديولوجية، برز بينهما خلاف اقتصادي ثقيل. فالسدّ الذي أقامته سوريا على نهر الفرات من شأنه أن يحرم العراق، كما يؤكد هذا الأخير، من قسم من حقوقه في مياه هذا النهر، وأن يزيد إلى حد الكارثة من نسبة الملوحة في الأراضي العراقية. وقد اشتكت سوريا، من جهتها، من أن العراق رفض، بعد تأميمه الشركات النفطية، أن يزيد نسبة عائداتها من مرور النفط العراقي عبر أراضيها إلى البحر الأبيض المتوسط. لذلك عمدت إلى اغلاق أنابيب النفط التي تربط الآبار العراقية بمرفأ بانياس السوري، ما حدا بالعراق إلى الاتفاق مع تركيا على مد خط أنابيب، في سرعة قياسية، لضخ النفط العراقي حتى مرفأ الإسكندرون.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن معارك تتسم بقدر أو بآخر من الضراوة قد دارت رحاها، على امتداد عام 1977، في مناطق الوجود الفلسطيني في لبنان، بين منظمات الرفض والمنظمات الأكثر ميلاً إلى الاعتدال. تضاف إلى هذه الاضطرابات العمليات العسكرية الواسعة النطاق التي شهدها أقصى جنوب لبنان بين الفلسطينيين والميليشيات اللبنانية اليمينية العاملة تحت إمرة ضباط الجيش المتعاونين مع إسرائيل. وتنبع أهمية هذه المعارك من كونها هدفت إلى السيطرة على القرى الحدودية. وقد انتهت، في ربيع 1978، بحرب حقيقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، عندما أقدم الجيش الإسرائيلي على اجتياح الجنوب اللبناني واحتلاله لبضعة أسابيع، كما أشرنا إليه سابقاً. وبُعيد ذلك بقليل، تدهور الموقف في بيروت بين الميليشيات اليمينية والقوات السورية. وبدا أن التحالف بين سوريا والموارنة، الذين أحكم حزب الكتائب أكثر فأكثر قبضة السيطرة عليهم، قد انتهى. ونصَّب الإسرائيليون أنفسهم حماة للمسيحيين.

ولعل إسرائيل بدأت تتهيأ، منذ تلك الفترة، لإعادة سيناء إلى المصريين على مراحل، لكنها راحت تجمع لنفسها ميدانياً، في لبنان، أوراقاً سياسية بالغة الأهمية[1]. ووجد

---

(1) في عام 1982 لن تكتفي إسرائيل بمثل هذه الأوراق، بل ستحتل ثلثي الأراضي اللبنانية وستحاصر بيروت (أنظر الفصل الثالث عشر).

السوريون والفلسطينيون أنفسهم معزولين من جديد في الساحة الدولية بعد أن استقطبت اتفاقات كمب ديفيد اهتمام العالم. وهذه الاتفاقات، التي كرّست صلحاً منفرداً بكل ما في الكلمة من معنى بين مصر وإسرائيل، ولّدت لدى العرب انقساماً جديداً وخطيراً كان من نتيجته أن طُرِدَتْ مصر من الأسرة العربية عام 1978، عملاً بمقررات مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في بغداد برئاسة الرئيس العراقي صدام حسين.

ترى، ما هي تلك القوة الإسرائيلية التي تقدر على تفتيت المشرق العربي على هذا النحو؟ هذا ما يتعين علينا أن نحاول الإجابة عنه في الفصل التالي. والواقع أن الأحداث التي تقدم الكلام عليها، والتي بلغت ذروتها مع الشرخ اللبناني، قد أظهرت أن المشرق العربي، الغني جداً بالتاريخ وبالنفط وبالقادة السياسيين ذوي الشخصيات الفذّة أو المعقّدة، تزايد ضعفاً من حيث التماسك الاجتماعي والقومي، كما تزايد هشاشة على الصعيد الاقتصادي. فمجتمع هذه المنطقة، المسرف في تعدديته والذي لم تتمكن أية سلطة مركزية قط من تحقيق التجانس فيه والذي جاء طغيان النفط ليهدمه، بات أشبه بإناء جميل يفقد يوماً بعد يوم رونقه ويتصدع من جميع جوانبه. ولذا قد لا تكون المطرقة الإسرائيلية إلّا مطرقة من خشب، لكنها تكفي مع ذلك لتحطيم كل شيء، سيما أنه ما من قوة في الغرب تريد أو تستطيع أن تردع ضرباتها المتتالية. فالمسيحية الغربية، النرجسية حتى في تبكيت الضمير، ما تزال مفتونة بدولة إسرائيل، تلك الثمرة العجيبة لتاريخ العنف في هذا الغرب عينه.

الفصل الثاني عشر

اللدغة الإسرائيلية:
من المؤتمر الصهيوني الأول
إلى اتفاقات كمب ديفيد

1978–1897

«الكاويوي» الإسرائيلي و«الهندي الأحمر» الفلسطيني

إنها لمغامرة محفوفة بالمخاطر دوماً أن نتكلم على إسرائيل وعلى الحركة السياسية والإيديولوجية التي كانت وراء إنشائها، أي عن الصهيونية. فالشبح المرعب لضحايا الجنون النازي من اليهود ماثل أمام الأعين على الدوام في الثقافة الغربية، ما يشكل رادعاً لكل من يحاول أن ينظر إلى المسألة اليهودية من منظار آخر غير منظار الامتثالية الفكرية السائدة في هذا الميدان. لكن هل ثمة من هو أجدر من ضحايا تلك الاضطهادات المستمرة منذ أجيال، والتي بلغت ذروتها مع الإبادة الجماعية التي اقترفها النازيون، لمعرفة أو حتى لمحاولة التفكير بما يمكن أن تكونه فلسطين أخرى غير تلك التي اصطنعها الإسرائيليون، أولئك «الاسبارطيون» الذين قدموا من أقصى الغرب ليمارسوا فن الحرب الذي أصبحوا يتقنونه في المشرق العربي؟

لقد حاولت بعض الشخصيات اليهودية القيام بذلك، منذ ولادة الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر. غير أنها لم تترك من تأثير على جماهير الحركة، على الرغم من أنها كانت تضطلع فيها بدور مهم. ومن هذه الشخصيات الدكتور حاييم وايزمن، أول رئيس لدولة إسرائيل، والدكتور ناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي لسنوات عديدة. والسر في هذا الفشل يكمن في أن أية محاولة للاعتراف بوجود عرب فلسطينيين، لهم جذورهم في فلسطين بالذات، وللعمل تالياً في سبيل إيجاد تسوية، من شأنها أن تحطم قوة

الحركة الصهيونية بما قد تقحمه عليها من شكوك أخلاقية واعتبارات تتصل بالعدالة. كما أن محاولة من ذلك القبيل تعني التحرك ضد ثقل تاريخي كبير، هو ثقل اللاسامية التي لا تعدو النزعة الانغلاقية العنصرية للمهاجرين اليهود إلى فلسطين على امتداد القرن العشرين أن تكون نتاجاً صافياً لها.

وتشاء سخرية الأقدار أن يكون القادة الاشتراكيون للحركة الصهيونية، الذين كان يفترض أن يكونوا أكثر أولئك المهاجرين تحسساً باعتبارات الأخلاق والعدالة، هم الأكثر تشدداً، باسم مُثُلِهم العليا بالذات، في رفض أي اتصال أو علاقة بالسكان العرب. فهؤلاء القادة، الذين يجهرون برفضهم استغلال الإنسان للإنسان ويمجدون عودة «الشعب اليهودي» إلى العمل وإلى الأرض، هم أنفسهم الذين يحظرون حظراً باتاً أي استخدام لليد العاملة الفلسطينية في بلد كانت أكثرية سكانه الأصليين تتألف من الفلاحين[1]. وبطبيعة الحال لم يكن من الممكن أيضاً أن يتورط هؤلاء الاشتراكيون في علاقة بالأعيان والاقطاعيين وأصحاب المقامات من رجال الدين. وهكذا لم تسفر بعض الاتصالات التي جرت بين 1918 و1948، واقتصرت أصلاً على وايزمن وغولدمان، عن أية نتيجة، لأن المزواعين-المحاربين، الذين تجسدهم خير تجسيد شخصية بن غوريون، المؤسس الحقيقي لدولة إسرائيل، ما شاؤوا قط أن يتحولوا عن هدفهم الرئيسي: «فلسطين يهودية بقدر ما أن إنكلترا إنكليزية»[2].

إن «الملحمة» الإسرائيلية معروفة جيداً، فلا حاجة بنا إلى سرد تفاصيلها. فوسط تلك

---

(1) لمزيد من الاطلاع على هذا الموضوع، يمكن قراءة سيرة دافيد بن غوريون ميشال بار-زوهار، *Ben Gourion, le propète armé*, Paris, Fayard, 1969، التي يقول فيها المؤلف: خلال تلك السنوات كان شغفه بالاشتركية يزداد، وكان يؤمن بصراع الطبقات ويقود النضال ضد المالكين وأرباب العمل اليهود، إما لتحسين شروط الحياة للعمال، وإما لمنع استخدام الأيدي العاملة العربية، التي كان يمكن الحصول عليها بأسعار زهيدة (ص 56). ويلخص المؤلف موقف بن غوريون من العرب بالقول «إن علاقاته بهم كانت استثنائية، باعتبارها غير موجودة! ففي ما عدا غزل عابر بينه وبين موسى العلمي، يمكن القول إن لا علاقة له بالعرب تقريباً. لكن بعض معاونيه، كموسى شرتوك، عاشوا طويلاً بين العرب ونالوا ثقتهم. أما في عالم بن غوريون وفي دولته فلم يكن هناك من مجال لهم. إنه لم يعرفهم ولم يُرد التعرف إليهم، ولم يطلق يوماً أي خطاب يشيد بالصداقة ووحدة المصالح اليهودية-العربية؛ ما كان يسعى إليه هو السلام والتحالف بين الدولة العبرية والدول العربية، ليس إلا».

(2) تنبغي الإشارة هنا إلى مارتن بوبر، الذي توفي عام 1965 والذي سعى، طيلة حياته، إلى الاندماج الاقتصادي والروحي بين الجماعتين العربية واليهودية؛ لكنه كان حالة منفردة مع آحاد هعام (Ahad Haam) (1856-1927) الذي شغله هو الآخر هم الوفاق اليهودي-العربي. (يمكن الاطلاع، بخاصة، على المقال المهم عن «تصور ثنائي القومية للصهيونية (1947)»، في: Martin Buber, *Une terre et deux peuples. La question judéo-arabe*, Lieu commun, 1985, pp. 270-280.

الموجة من «التَّفرّج» الثقافي المَرَضي التي أثارتها صدمة الممارسات النازية وطالت جميع الميادين الثقافية والدينية والأدبية، لم يُترك شيء يتصل بالوجود اليهودي، وتالياً بدولة إسرائيل، إلّا وسُلِّط عليه باهر الأضواء. بيد أن إسرائيل، التي بدت لفترة طويلة من الزمن وكأنها «زورو» الشرق الأدنى الذي يلهب حماسة جماهير الغرب، رأت صورتها تبهت وتخبو بعض الشيء بعد حرب 1967. ذلك أنه لم يعد ممكناً الاستمرار في التعامي عن واقع أن «هنود» المشرق العربي البائسين، الذين يطاردهم ويفتك بهم «الكاوبوي» القوي والطيب القادم من وراء البحار، الحقّ في خاتمة المطاف في أن يكون لهم «مخيم» يأويهم، وإزاء هذا التحول الطفيف الذي لاح في موقف الغرب، راح الإسرائيليون في أول الأمر يستمطرون اللعنات على العار الناتج عن عبادة الغرب لبراميل النفط. ثم كانت أيضاً حرب 1973 حيث أثبتت «قبائل الهنود» الحمر أنها ما تزال قادرة بعد كل شيء على القتال وعلى الإيلام. وها هو أخيراً واحد من كبار زعماء هؤلاء الهنود، أنور السادات، يذهب إلى ملاقاة رجال الكاوبوي في قلب معسكرهم ليدخن معهم غليون السلام، مثبتاً بذلك أن ثمة إمكان بعدُ لتسوية ما. وهكذا تم الاتفاق في كمب ديفيد، بمساعدة تقنية من الأميركيين، أولئك الخبراء البارعين في بناء المخيمات للهنود الحمر، على إنشاء مخيم للفلسطينيين هذه المرة. وإن تكن «قلة ذوق» هؤلاء الأخيرين قد شاءت لهم أن يرفضوه!

كان من الممكن أن تكون هذه القصة، كغيرها من قصص الرسوم المتحركة، طريفة ومسلية، لو لم يكن الواقع مأسوياً ولو لم تكن الدماء تهرق بغزارة. ولعل أكثر ما يحزّ في النفس ألّا يلوح في الأفق المنظور أي شيء يبشر بإمكان وضع حد لمثل تلك القصص المريعة عن رجال الكاوبوي الإسرائيليين والهنود الحمر الفلسطينيين، حتى بعد اتفاقات أوسلو عام 1993، كما سنراه لاحقاً. فاللدغة الإسرائيلية العميقة الأثر في المشرق العربي جاءت نتيجة لمنطلقات منطقية كتب عليها استحالة التلاقي في إطار المعطيات الراهنة للنزاع. وصحيح أن نقاط التوافق الممكنة قد تضاعفت في السنوات الأخيرة، لكنها تبقى مع ذلك غاية في الهشاشة وعرضة للانهيار بسبب اهتراء الأوضاع وفظاعة الأحداث. والزمن هنا لا يلعب لمصلحة أحد: لا لمصلحة العرب، ولا لمصلحة الإسرائيليين ومن يساندهم في الدول الغربية، ولا أخيراً لمصلحة القوى الغربية في «العالم الحر»؛ ذلك أن هذه الأطراف الثلاثة تربط بينها علاقة مثلثة يمكن فيها لمناطق التوتر أن تطفح، في كل لحظة وآن، لتخنق مناطق التهدئة.

لن نتناول في هذا الفصل النزاع سوى بخطوطه العريضة، تاركين المجال لتأمل أكثر عمقاً بالدينامية الإسرائيلية وأوهام السلام الجديدة التي خلقتها حرب الخليج، في القسم الأخير من الكتاب المخصص لعملية السلام في مدريد ولمفاوضات أوسلو عام 1993.

علاقة مثلثة محكومة بالتناقض

من المهمّ إذن دراسة هذه العلاقة الثلاثية المهيأة دوماً للانفجار في المنطقة، بين الغرب ودولة إسرائيل والمجتمعات العربية، سيما أن الأمر يتعلق هنا، أكثر مما في أي مكان آخر، بقضايا التصورات الإيديولوجية والرؤى الثقافية المتناقضة التي لا تفعل سوى أن تزيد في حدة المصادمات الجيوسياسية داخل مثلث الصراع الذي يربط العرب والغرب وجاليات الشتات اليهودية بعلاقة متفجرة وموبوءة. وفي الحقيقة، إن الصراع العربي-الإسرائيلي منسوج من خلافات تاريخية متراكمة، دينية وثقافية في المقام الأول. ويعسر على المرء إدراك البعد الحقيقي لهذا الصراع ما لم يتعوّد على رؤية حقائق الأشياء من خلال العدسات المشوّهة التي ولّدت تلك الخلافات، وما تزال تمدّها إلى اليوم بالنسغ المغذّي.

أما حل الصراع فيمر عبر إدراك قوة التيارات الإيديولوجية والثقافية التي تغذّي تلك التصورات والرؤى المشوّهة للواقع - وهي مصدر استمرار ودوام للنزاع - وتالياً عبر ضرورة التخفيف من شدة اندفاعها. على هذا النحو فحسب يمكن أن ترى النور العناصر الكفيلة بتسوية الوضع وإعادته إلى طبيعته. ولا يغيب أصلاً عن زوايا المثلث أصحاب التفكير الهادئ والواعي الذين دلّوا بوضوح على طريق العقل والتوافق؛ بيد أن أصواتهم تظل ضائعة في خضمّ الانفعالات والأهواء المنفلتة من عِقالها وضروب الهذيان التي تشحن الأجواء وتزيد العلاقات الصراعية بين أطراف المثلث توتراً. وتأتي هنا وسائل الإعلام اللامسؤولة لتضع المزيد من العصيّ في عجلات الحلول، ذلك لأن جميع المتحكمين بالإيديولوجيا والإعلام والثقافة يسقِطون أوهامهم الذاتية على مثلث الصراع العربي-الإسرائيلي هذا.

ويجب الاعتراف بأن جميع الظروف مؤاتية لذلك. فالإنسان الغربي العادي يجد لذة فائقة حتى عندما يرى العرب واليهود، وهم الضحايا التقليديون للعنصرية الدينية والثقافية الأوروبية، يتقاتلون حتى الموت في المنطقة التي تحوّلت إلى حلبة مصارعة تثير جذل جموع أولئك المتفرجين الباحثين عن إثارة غير عادية. أما العربي العادي، وهو أيضاً مسلم، فكيف له ألا يرى أن الغزو الإسرائيلي واحتلال القدس باسم اليهودية وبدعم من المسيحية الغربية هو بمثابة عودة «للكفار» الصليبيين تستهدف إما إعادة العرب والمسلمين إلى صحارى أسلافهم، وإما القيام بتدنيس إمبريالي جديد؟ فهذا الشعب، المولع بما عبر من التاريخ، لا يستطيع أن ينسى الحملات الصليبية ولا حملات الاستعمار الحديث؛ وما احتلال فلسطين إلّا نكء دائم لجراح تلك الذكريات. وأخيراً فإن اليهودي العادي، سواء أكان مؤمناً أو لاأدرياً، تنتابه هو الآخر النشوة عندما يستعيد «الزمن الضائع»، ومعه «التوراة» و«الأمة»

و«الديموقراطية»، وكذلك الفتح والاستعمار والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة على «المشركين»، أي على المسيحيين والمسلمين، بعد قرون من التهميش والآلام والإبادة في أوروبا المسيحية.

ترى هل تكون القدس نموذجاً أولياً كونياً للحرب والسلم؟ ذلك هو الرهان الأكبر في الصراع العربي-الإسرائيلي. وهل يمكن هذه المدينة، وهي ينبوع الديانات التوحيدية الكبرى الثلاث ورمز المقدّس والعنف الذي قد يتولد عن التديُّن متى ما شمل المستوى السياسي، أن تخرج أخيراً إلى عالم الحداثة؟ هل في مقدورها أن تخرج من الحيِّز القدسيّ الذي حبستها فيه اليهودية الصهيونية لتدْخل في الحيز الروحي والتعددي، وتالياً العلماني، للقيم المعاصرة؟ وهل في مستطاعها أخيراً أن تكفّ عن أن تكون رمزاً للتضادّ بين التطور والتخلف، سيما أنه بات معلوماً للجميع أن مستوى معيشة الفلسطينيين والمصريين والسوريين والأردنيين من المجاورين لإسرائيل ومستوى اندماجهم في الاقتصاد والتكنولوجيا الحديثين يعبِّر عن حالة تخلُّف، فيما أفلح جيرانهم الإسرائيليون الأعداء من جيرانهم في الدخول في سيرورة التطور، وإن كان وضعهم ما يزال شبه معلّق في الفراغ[1].

وفي الواقع، ليس من السهل أن نتصور كيف كان يمكن تجنب سوء التفاهم الأساسي. ذلك أن العرب ما أتيحت لهم الفرصة، في تاريخ فلسطين هذا وفي غيره من الأحداث التاريخية الكبرى التي شهدها المشرق العربي منذ أيام محمد علي، لالتقاط أنفاسهم؛ فقد تمّت العملية حتى قبل أن يتمكنوا من أن يتنفسوا. وفي الحقيقة، كانت عبارة عن «صفقة» بصدد ملف تاريخي ثقيل لم يكن فيه العرب قط طرفاً: ملف العلاقات بين اليهودية والمسيحية الغربية. فعلى الدوام وجد يهود أوروبا المضطَهدون ملاذاً آمناً لدى العرب، سيما لدى أمويي الأندلس، ثم لدى دول الخلافة الإسلامية المتعاقبة وصولاً إلى السلطنة العثمانية. بل اتفق أحياناً أن وفّرت لهم السلطة الإسلامية الحماية من اضطهاد المسيحية الشرقية التي بقيت حية في ديار الإسلام، وإن لم تقلّ عن المسيحية الغربية عداء لليهود. على أنه من السهل، حينما دعت ضرورات القضية، أن نقوم بتشويه متعمَّد لصورة الحماية التي توافرت تقليدياً للطوائف اليهودية في ظل الحكم الإسلامي، وهي شيء لا

(1) «حضاري»: تلك هي اللفظة التي كان يستخدمها ببراعة مدرّس فرنسي مرموق للاقتصاد السياسي في كلية الحقوق ببيروت عندما كان يتكلم على الاقتصاد الإسرائيلي. ويمثل هذه الرؤية الثاقبة كان يتحدث عن «اللدغة الخارجية المزدوجة»، أي اللدغة الرأسمالية النفطية واللدغة الإسرائيلية التي أصيب بها الاقتصاد العربي. E. Teilhac, *Économie politique pour les Arabes*, Annales de la Faculté de droit et des sciences économiques de Beyrouth, Paris, L.G.D.J., 1960.

تحجم أجهزة الدعاوة الإسرائيلية عن فعله. لكن مؤرخي اليهودية، بالمقابل، أعطوا الإسلام حقه على هذا الصعيد إلى حد بعيد[1].

من هذه الزاوية، لم يكن عبثاً أن عقد الرواد الأوائل للحركة الصهيونية، في بحثهم عن مكان يلجأ إليه ضحايا مذابح اليهود في البلدان السلافية، آمالهم في وقت من الأوقات على عطف آخر سلاطين بني عثمان لتوفير ملجأ من ذلك القبيل، بدون أن يسقطوا من حسابهم احتمال اختيار سيناء أو أوغندا. وكان الأمر ملحاً بالنسبة إليهم، نظراً إلى أن إيقاع مذابح اليهود في البلدان السلافية أصبح ينذر بالخطر، سيما أن قضية دريفوس في فرنسا، في نهاية القرن التاسع عشر، جاءت تلقي ظلالاً من الشك حول جدِّية قبول أوروبا الغربية باندماج اليهود فيها، على الرغم من أن هذا الاندماج كان يبدو حتى ذلك الحين متيناً. بيد أن موقف السلطان العثماني جاء، مثله مثل موقف القادة الفلسطينيين والعرب في وقت لاحق، صريحاً لا يقبل لُبساً: نعم للهجرة الفردية، مهما بلغ عدد المهاجرين، ولا للاستيطان الجماعي الهادف إلى بناء دولة. وحده الملك فيصل، ابن الشريف حسين، عاهل الحجاز، الذي حكم سوريا لفترة من الزمن (1919) قبل أن يصير ملكاً على العراق، ذهب إلى أبعد من ذلك عندما وقّع مع وايزمن في مؤتمر السلام في باريس عام 1919 اتفاقاً يقرّ بمشروعية إعلان بلفور الشهير (1917) الذي قضى بإعطاء اليهود «ملجأ قومياً» في فلسطين. على أن هذا الاتفاق كان مشروطاً باعتراف الدول الأوروبية باستقلال العرب واتحادهم في كيان سياسي واحد، وهم الذين ما كادوا يتحررون من الوصاية العثمانية حتى أصبحوا تحت تهديد أطماع الغرب الاستعمارية.

1917: إعلان استعماري بوفاة الشعب الفلسطيني

يجدر بنا هنا أن نتوقف قليلاً عند إعلان بلفور، ذلك النص الذي تحكَّمت بتحريره باطنية عنصرية رسمت سلفاً خطوط المأساة الفلسطينية بكاملها والذي لم يُقَيَّض مع ذلك إلا لقلة من مؤرخي تلك الحقبة من تاريخ الشرق الأدنى الاطلاع على ملابساته. حسبنا هنا التذكير بأن حكومة أجنبية، هي حكومة بريطانيا، منحت بموجب ذلك النص أرضاً لا تمارس عليها أية سيادة قانونية أو فعلية، هي أرض فلسطين، لطائفة دينية يعيش جميع أبنائها تقريباً خارج هذه الأرض، هي الطائفة اليهودية.

إن تعداد السكان اليهود في فلسطين في بداية القرن العشرين لم يكن يتعدى، على الرغم من جهود الحركة الصهيونية، 9% من مجمل السكان، بمن فيهم يهود فلسطين

---

(1) راجع، حول موضوع الأقليات في المنطقة، البيليوغرافيا في الملحق رقم 1.

الأصليون؛ وكان إجمالي عدد اليهود من سكان فلسطين 60.000 نسمة، وهذه نسبة ضئيلة للغاية لمجمل اليهود في العالم. ومع ذلك نرى نص الإعلان ـ وهنا العجب! ـ يجهر بـ «احترامه» مبادئ الحق والعدل ويطلق في الوقت نفسه على العرب الذين كانوا يؤلفون 91% من السكان صفة «الطوائف غير اليهودية في فلسطين»؛ وفي الوقت الذي أوصى فيه بوجوب عدم المساس بـ «حقوقهم المدنية والدينية»، لم يشر بكلمة واحدة إلى الحقوق السياسية لتلك «الطوائف غير اليهودية» العجيبة، أي الشعب الفلسطيني الذي أنكر عليه منذ ذلك الحين اسمه، والذي حُرم تالياً من كل إمكان للوجود الجماعي عندما حُرم منذ ذلك الحين أيضاً من كل حق سياسي.

وضمن هذا الخط عينه يخرج النص على مبدأ التناظر ليوصي بعدم المساس بـ «الحقوق والكيانية السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر». وهكذا انحفر الأعلان، باعتباره نصاً يتنبأ بما سيكون في الذاكرة العربية كصرح من صروح البهتان والتضليل، فلا يُحتفل بذكراه سنوياً إلّا في جو من الحداد. وفي المقابل، فإنه عندما يُقرأ معكوساً يشكّل بالنسبة إلى اليهود تتويجاً لجهود لها من العمر «آلاف السنين»، من أجل استعادة هوية خنقتها ضراوة التاريخ.

حقاً، لقد كانت البداية سيئة للغاية بالنسبة إلى العرب، سيما أن وثيقة انتداب بريطانيا على فلسطين تبنّت ما نص عليه إعلان بلفور من وعد بإنشاء وطن قومي يهودي. والحق أن الانتداب كان في حد ذاته «فسخاً للعقد» بين البريطانيين والعرب لأن عاهل الحجاز، الشريف حسين، ما أعلن انطلاق الثورة العربية المسلحة على السلطنة العثمانية عام 1916 إلّا بناء على وعد قاطع من إنكلترا بالاعتراف بالاستقلال العربي. ولكن على النقيض من ذلك، إضافةً إلى إعلان بلفور، وقّع سايكس وبيكو، وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا، في عام 1916، الاتفاقات المعروفة باسمهما ليقتسما بموجبها، في أوج الفورة الاستعمارية، المشرق العربي: ففلسطين والعراق سيكونان من حصة «ملكة المكر» (بريطانيا)، وسوريا ولبنان سيكونان من حصة «جمهورية حقوق الإنسان» (فرنسا) في أوج زهوهما الاستعماري. وعلاوة على ذلك تُرك الأكراد والأرمن لمصيرهم المجهول بعد أن كانت أوروبا، «حاملة مشعل الحضارة»، قد سلحتهم هم أيضاً ضد العثمانيين ووعدتهم بالاستقلال عند نهاية الحرب؛ وهكذا قامت قوات أتاتورك بتقطيعهم إرباً إرباً، بعد أن تخلّت عنهم قوات الحلفاء، سيما بعد أن كانوا اقتتلوا في ما بينهم من أجل الفوز بتلك الأراضي التي ستفلت من أيديهم لتتقاسمها تركيا وإيران والعراق، الذي كان تحت الإشراف الإنكليزي.

لا يفيد أن نطيل الوقوف عند هذه الصفحة السوداء من التاريخ الاستعماري للغرب. فإنشاء دولة إسرائيل يندرج في سياقها، مع الأسف، ولذلك فهي تحمل اليوم آثارها، في

أنظار العرب، ضحايا المكائد الاستعمارية[1]. والواقع أن الصهيونية المتصلّبة، التي ترفض الوساوس الأخلاقية واعتبارات العدالة باسم مقتضيات بقاء اليهود، لا ترى أن ثمة في هذه الأصول ما يوجب الخجل. وتضرب تالياً عرض الحائط باحتجاجات اليهود المعادين لها واتهاماتهم المتكررة لها بأنها وضعت طاقات الحركة الصهيونية الهائلة في خدمة الاستيطان في فلسطين، بدلاً من أن تضعها في خدمة بقاء اليهود، سيّما خلال سنوات النازية الرهيبة[2].

---

(1) يقول مارتن بوبر: «إن مشروع الاستيطان اليهودي في فلسطين، الذي انطلق لإنقاذ الشخصية المميزة للشعب اليهودي ـ والذي يمثل على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إنجازاً ذا أهمية عالمية ـ يحمل خطأً أساسياً منع الجوانب الإيجابية التي كان يشكلها من أن تأخذ المدى الذي كان يمكن أن تشكله: فقد كان القادة السياسيون تحت سيطرة السياسة الكولونيالية التقليدية التي كانت، في فلسطين أكثر من أي بلد آخر، غير صائبة، وأقل ملاءمة بالتأكيد للشعب اليهودي مما لأي شعب آخر؛ فقد كانوا إذن ينقادون أساساً ليس لوجهة النظر المبنية على الوقائع الوطنية إنما لوجهة نظر السياسة الدولية. فكانوا يقابلون توجههم الخاص بالوضع العالمي، الذي كانت إشكاليته متغيرة، وليس بالواقع الجغرافي الذي كان يجب أن يتحقق فيه هذا التوجه. كانوا يعزلون فلسطين بوضعها في إطار صراعات دولية ومحاولات حوارية، بدلاً من إدماجها في الشبكة العضوية لمشرق عربي يتولد مع مشاريعه الروحية والاجتماعية الواسعة. فعندما نعين ذلك كعامل سياسي محدد للمستقبل، نصطدم بالرأي العام الصهيوني ويعمى عن رؤية الواقع، لا يمكن إلا أن تكون له نتائج وخيمة. فإذا كان وعي الذات والرغبة بالاستقلال الذاتي لدى السكان العرب في فلسطين قد اتخذ الشكل النضالي الذي نعرفه، فإن ذلك يعود، في قسم كبير منه، إلى تأثير هذا التعامي عن الواقع ونتائجه الملموسة» (*Une terre et deux peuples, op. cit.*, pp. 271-272)؛ أنظر أيضاً الفصل الثالث.

(2) تعتبر الحركة اليهودية المعادية للصهيونية ان دولة إسرائيل هي دولة ملحدة «تقوم على عصيان الله وضد التوراة لأن العودة من المنفى إلى أرض الميعاد لا يمكن أن تتحقق إلا بإرادة الله وليس بإرادة البشر ويدينون أي شكل من أشكال الحقد والعداوة أو الحرب ضد أي شعب، أو أمة من الأمم»؛ ويعتبرون هرتزل، منظّر الدولة اليهودية، «نبياً كاذباً ومسيحاً دجالاً»، والمحرقة، بالنسبة إليهم، هي عقوبة إلهية على الأعمال الصهيونية. إن هذه الاستشهادات يمكن أن نجدها في كتاب **Ruth Blau**, *Les Gardiens de la cité. Histoire d'une guerre sainte*, Paris, Flammarion, 1978؛ وجاء في هذا الكتاب حول اتصالات القادة الصهاينة بالنظام النازي: «وهكذا كنت لا أزال غريبة، وفيما كنت أجتاز فرنسا التي احتلّها النازيون، لأهرع إلى نجدة اليهود، كان الزعماء الصهاينة، بهدف إنشاء دولة، يساعدون أعداء شعبهم على تدميرهم. فهم لم يكونوا فقط ثائرين ضد السماء وحسب، وإنما قتلة تتجاوز قساوتهم قساوة فرعون، الذي، منذ آلوف عدة من السنين، شيد الأهرام بواسطة العبيد اليهود ودفن في ترميد الجدران أجساد أولادهم الذكور. وفي القرن العشرين جرت مقايضة دم ستة ملايين ضحية يهودية، من رجال ونساء وأطفال وشيوخ، بدولة، من قبل مؤسسيها وقادتها. هل ثمة كائن بشري طبيعي يستطيع أن يتصور هذه الفظاعة؟» إن روث بلو تنتمي إلى الطائفة المتشدّدة جداً (ultra-orthodoxe) نيتوري-كارتا Netoure-Karta التي تعيش في القدس في حي ميا شاريم الذي يسكنه رجال الدين اليهود ونحترم بدقة كل تعاليم الدين، بخاصة المتعلقة منها باحترام يوم السبت، الأمر الذي يثير استهجان اليهود العلمانيين. وحول النقاشات التي أثارتها داخل الطائفة اليهودية في فلسطين، قبل قيام دولة إسرائيل، اتصالات قادة الحركة الصهيونية بالقادة النازيين، ثم بعد انهيار الرايخ، مفاوضات دولة إسرائيل مع الجمهورية الاتحادية الألمانية للحصول على تعويضات عن المصير الذي آل إليه اليهود بسبب ألمانيا النازية، راجع **Tom Segev**, *Le septième million*, Liana Levi, Paris, 1993، وراجع الملحق رقم 5.

لا شك أن الجنون النازي أسدى خدمة جلى للحركة الصهيونية التي ما كان لها أن توجد وتزدهر لولا نزعة معاداة السامية، ولا شك أن أخطاء بعض قادة الحركة الصهيونية ومفاوضاتهم السوداء مع الزعماء النازيين من أجل تسهيل هجرة اليهود، من هنا وهناك، إلى فلسطين، تحمل شيئاً من نتن المرض. ومن المحقق أيضاً أن الملف يبقى مفتوحاً لمعرفة ما إذا كان من الأفضل للحركة الصهيونية أن تولي فلسطين قدراً أقل من الاهتمام لتقدم قدراً أكبر من المساعدة الفعالة للطوائف اليهودية المعانية من الاضطهاد والإبادة في ألمانيا وأوروبا الشرقية، وذلك إما مباشرة وإما بممارسة ضغوط أكبر على قادة البلدان الديموقراطية، ولتساهم تالياً بشكل أفضل في تفادي حمام الدم المخيف الذي شهدته سنوات الرعب والجنون تلك.

لكن جميع هذه الأمور تعني الغرب ولا تلقى اهتماماً لدى عرب المشرق العربي. فبالنسبة إليه تمثّل فلسطين، التي تغير وجهها بسرعة هائلة خلال ربع قرن بين 1919 و1947، آلة جهنمية ركّبها الغرب الاستعماري بحيث تنفجر بين يديه في توقيت معلوم. ولئن أمكن في عام 1947 أن تبدو مساوئ «الصفقة» المعقودة بين اليهودية والمسيحية الغربية وكأنها لا تزال محدودة في أنظار العرب، فإن الأوضاع ازدادت خطورة بسرعة بعد ذلك التاريخ. فانتصار اليهود الساحق على جميع الجيوش العربية في عام 1948 أتاح لهم أن يحتلوا 80% من الأراضي الفلسطينية في حين أن قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة لا يمنحهم سوى 57% منها؛ ثم كانت حرب السويس عام 1956 حيث اجتاحت إسرائيل سيناء بالتواطؤ مع القوتين الاستعماريتين المحتضرتين، فرنسا وبريطانيا، الراغبتين في «الاقتصاص» من عبد الناصر لتأميمه القناة؛ ثم كانت أخيراً حرب 1967 حيث استكملت إسرائيل احتلال فلسطين واستولت على سيناء ومرتفعات الجولان السورية على مرأى ومسمع من الغرب اللامبالي والشامت. وهكذا كان العرب، على مدى السنوات، الشهود والضحايا معاً لتصاعد مدّ النزعة العسكرية الإسرائيلية وشراهتها التوسّعية في ظل تواطؤ قوى الغرب التي كانت وما تزال تمدّ الصهيونية بالسلاح والمال.

كيف يمارس الغرب اللاسامية معكوسة

لقد كانت المسألة اليهودية صدمة جارحة للضمير الغربي، فما كان له أن يتأثر بالآلام والمظالم التي يعاني منها العرب، «السكان المحليون» لمناطق نائية. ولهذا كان لا بد، ويا للأسف، من حدوث ما حدث خلال الألعاب الأولمبية في ميونيخ عام 1972، ومن وقوع سلسلة من عمليات العنف الفلسطينية في أوروبا، حتى يبدأ الرأي العام الغربي بالتنبه لوجود مأساة فلسطينية.

لكن المعاناة اليهودية مدرجة أصلاً وأولاً في صميم التاريخ الأوروبي. وقد انكشف مداها غداة حرب 1939-1945 عندما انجلت للعيان الفظائع النازية، فصدمت الثقافة الأوروبية تلك الصدمة العنيفة، وبخاصة بعدما اكتُشف أن إبادة اليهود خلال الحرب كانت تتويجاً لعمليات اضطهاد سحيقة القدم. وعلى الأثر تفجَّر الشعور بالذنب، وامتزج به تراث دفين من العنصرية المزمنة تجاه اليهود، فتمخَّض كل ذلك عن موقف مساندة ودعم بلا قيد أو شرط للحركة الصهيونية. وهكذا حل محل الاضطهاد المعنوي أو الجسدي التملق والمداهنة بغير ما حدود، وتحول تالياً الدعم الأعمى للحركة الصهيونية إلى نوع من لاسامية معكوسة. وفي وقت ظلت اليهودية تحتفظ بخصوصيتها، أضحت خارج النقد بعد أن كانت في ما أنِفَ موضوع ازدراء واحتقار. وهذا التفرُّد الذي يحمل بين طياته أخطاراً أكيدة هو ما حاول التحذير منه العديد من اليهود المعتدلين في صهيونيتهم، ناهيك عن اليهود المعادين للصهيونية. لكن أياً منهم لم يلقَ أذناً صاغية، لأن الغرام بالصهيونية كان أشبه بسيل جارف يقتلع كل شيء يعترض طريقه. وحين أخذت الولايات المتحدة على عاتقها ذكرى محرقة اليهود والاحتفال بها على وجه رسمي، في نهاية السبعينات، صار الوله بالصهيونية عنصراً أساسياً في ثقافة الغرب التاريخية. وقد حصل هذا التطور بمزيد من السهولة، بمقدار ما غدت مغامرة الاستيطان في فلسطين ثم بناء دولة إسرائيل وحروبها الظافرة مقولة أكثر رواجاً في الأدب الروائي الغربي الذي كان ارتور كويستلر (Arthur Koesler) وجوزف كيسيل (J. Kessel) ممثليه الأكثر شهرة وموهبة[1]. في تلك المرحلة تبلور قيام إسرائيل في سلسلة صور مثالية ونمطية الطابع، أظهرت الإسرائيليين أبطالاً أنقياء والعرب مجموعة من المتعصبين[2].

---

(1) من بين الأعمال الروائية الأكثر شهرة لهذين الروائيين والمتعلقة بملحمة إنشاء إسرائيل، نذكر Koestler, *Analyse d'un miracle, Naissance d'Israël* (1949). *L'Ombre du dinosaure* (1956), *La tour d'Ezra* (1974), tous parus chez Calmann-Lévy, et pour Kessel, *Terre d'amour et de feu. Israël 1925-1961* (Plon, 1965). لقد أعيد نشر هذه الأعمال مرات عديدة. ونذكر أيضاً الرواية الشهيرة Dominique Lapierre et Larry Collins, *Ô Jérusalem*, Paris, Robert Laffont, 1971، وروايات مارك هالتر Marck Halter, *La mémoire d'Abraham ou Les fils d'Abraham*, publiés tous deux chez Robert Laffont, respectivement en 1983 et 1989، ونشير أيضاً إلى النجاح الكبير الذي أحرزه فيلم *Exodus* العام 1950، والذي يروي مسيرة الناجين من الهول النازي الذين لم يجدوا مأوى آخر سوى فلسطين حيث حاولت السلطات الإنكليزية منعهم من النزول، كي لا تثير غضب السكان الفلسطينيين.

(2) في السنوات الأخيرة، قامت مجموعة قليلة من المؤرخين الإسرائيليين بالتشكيك بالرواية «الملائكية» لنشوء إسرائيل، بخاصة في ما يتعلق بمسؤولية الهاغانا، نواة جيش الدفاع الإسرائيلي، في هروب قسم كبير من السكان الفلسطينيين من المناطق التي احتلتها الهاغانا. انظر Dominique Vidal, avec Joseph Alzary, *Le péché originel d'Israël. L'expulsion des Palestiniens revisitée par les «nouveaux historiens» israéliens*, Paris, Les éditions de l'Atelier, 1998. ورغم كون هؤلاء المؤرخين لا يشككون بشرعية قيام

هذا السيل كانت تغذيه أصلاً، على صعيد الثقافة والإيديولوجيا الغربيتين، روافد متنافرة شتى. ففي العالم الأنكلوسكسوني، أولاً، ما كان للإرث التوراتي لدى مختلف الكنائس البروتستانتية إلّا أن يهلّل لتلك العودة إلى «أرض الميعاد» التي تبشر بأزوف ساعة الخلاص بحسب المعتقدات الخاصة لهذه الكنائس. أما في الأوساط الاشتراكية في أوروبا الغربية، ثانياً، فقد كانت الصهيونية تُعتبر، لأمد طويل من الزمن، نتاجاً متفرعاً من الاشتراكية-الديموقراطية؛ وفي الواقع فحزب العمل الإسرائيلي، الذي حكم إسرائيل من 1948 إلى 1977، هو عضو في «نادي» الاشتراكيين-الديموقراطيين الأوروبيين. وفي أوساط اليمين واليمين المتطرف، ثالثاً وأخيراً، كانت انتصارات إسرائيل «الهوليودية» على السكان المحليين العرب الموالين للسوفيات تُقابل بالتصفيق والتهليل، وكانت اليهودية، على الرغم من الاحتقار الذي يحيط بها علناً أو سراً، تعتبر، سيما منذ إقامة دولة إسرائيل، بمثابة قاعدة لحماية الحضارة الغربية-المسيحية في مواجهة الهمجية الإسلامية أو الإسلامية-الشيوعية. ينبغي التذكر هنا كم كان الإعلام الغربي على قناعة راسخة بوجود تحالف بين موسكو والعرب «المسلمين» ضد المصالح الغربية في المنطقة.

إلى ذلك كله يضاف، في أوروبا المسيحية، إرث تاريخي آخر: الخوف من الإسلام ومن ذكرى الفتوحات العربية في إسبانيا، على الجانب الغربي من أوروبا، والفتوحات التركية في النمسا، على الجانب الشرقي. وكيف لا نشير أيضاً، في هذا الخليط من العوامل المتنافرة، إلى حرب الجزائر وآثارها، سيما عودة أوروبيي الجزائر المصدومين إلى فرنسا؟

لهذا، لا عجب أن تنمو في الغرب المجموعات الضاغطة العاملة لمصلحة إسرائيل وأن تتكاثر، مثل السمك في مائه، ثقافياً وسياسياً، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية حيث يعتبر قيام اللوبيات السياسية أمراً مقبولاً ومنسجماً مع العادات والأعراف، بل حرفة يتقنها العديد من الشخصيات أو الشركات في مختلف قطاعات المجتمع. وكثيراً ما يقف العرب مذهولين أمام هذه الظاهرة ويقعون أحياناً، جراء ذلك، في نوع من معاداة السامية، فيروحون يتحدثون عن جبروت اليهودية أو الصهيونية عالمياً. وفي الواقع، إنهم غير قادرين على إدراك اتساع وتعقيد معطيات العلاقة بين اليهودية والمسيحية في الغرب، وهو ما سنحلله لاحقاً.

هكذا تضافرت عوامل شتى لتجعل الغرب الليبرالي يقف عاجزاً، على امتداد تلك السنوات البائسة التي عاشها المشرق العربي، عن تكوين حكم عقلاني ومتوازن، وتالياً عن

= دولة إسرائيل وبضرورتها التاريخية، فقد وصفوا «بالتحريفيين» (إشارة إلى ناكري المحرقة في الغرب) من قبل وسائل إعلامية عنيدة وأوساط أكاديمية إسرائيلية. نشير أيضاً إلى مساهمة جامعيين فرنسيين في معرفة أكثر موضوعية للظروف التي تم فيها إنشاء دولة إسرائيل في فلسطين (راجع الملحق البيليوغرافي).

ممارسة سياسية كان في مقدورها أن تصوغ تاريخاً مختلفاً. وسوء الفهم العام هذا يتعكس أثره واضحاً في مواقف القوى الغربية الكبرى في المنطقة. فبدلاً من أن تكبح جماح التوسعية الصهيونية ضماناً لمصلحة أطراف المثلث جميعها، راحت تقدم لها كل وسائل الدعم. والواقع أن الخوف من الاتحاد السوفياتي ومن تنامي وجوده في المنطقة البالغة الأهمية استراتيجياً على الصعيد الدولي، أفقد الغرب، سيما الولايات المتحدة، القدرة على إدراك واقع المجتمع العربي. ومن هنا برز ذلك الحلم القديم الذي كان راود ترومان ء ومن بعده آيزنهاور ونيكسون، والذي طُرِحَ على بساط البحث مجدداً مع إدارة ريغان: الحلم بعقد قران اليهود والعرب في تحالف مقدس لمواجهة الوجود السوفياتي في الشرق الأدنى حتى قبل إيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي-الإسرائيلي[1]. أو كذلك ذلك الحلم الآخر في التوصل إلى تسوية لهذا النزاع، بشرط استبعاد الاتحاد السوفياتي عنها؛ وفي هذا تجاهل لواقع أن موسكو لا تبعد سوى 3000 كلم عن بيروت، بينما تبعد واشنطن عنها 11.000 كلم. والحق أنه إذا كان لنا أن نتكلم بدون انفعال أو تحيز عن المصالح الجيوسياسية للقوى العظمى، فلا مناص لنا من الإقرار بأن تجاهل مصالح الاتحاد السوفياتي في هذه المنطقة، التي تقع عملياً عند حدوده، كان أمراً ينطوي على قدر كبير من الخفة[2].

على أنه لا بد من القول بأن العرب، من جهتهم، لم يتمكنوا، لفترة طويلة من الزمن، من تقديم مرتكزات واضحة للغرب، الحامل معه جرح الذكريات التاريخية من جهة، وإرث الحرب الباردة من جهة أخرى، فوقف هو الآخر عاجزاً عن إدراك الواقع الاجتماعي-الثقافي العربي في تعقيده وحركيته. ويضاف إلى غياب الفهم الثقافي المتبادل انعدام الفهم الجيوسياسي. وقد حلّلنا في الفصول السابقة بإسهاب أشكال سوء الفهم التي رافقت المرحلة الناصرية، وشرحنا أيضاً الإشارات والرسائل المرمّزة التي وجهها العرب إلى الغرب في أثناء حرب تشرين وغداتها. وعندما توصل الغرب في السبعينات إلى أن يدرك أن الواجهة قد

---

(1) سنرى أن الحلم يمكن أن يولد بشكل آخر، على اثر انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج، عندما اعتقدت الولايات المتحدة، وقد اصبحت السيد الوحيد للّعبة في المشرق العربي، ان في استطاعتها مساندة تجسيد السلم في النزاع العربي-الإسرائيلي، بواسطة إنشاء منطقة تبادل حر اقتصادي في الشرق الأوسط قبل تسوية المشكلات الأساسية للنزاع (راجع الجزء الثالث).

(2) تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد السوفياتي كان في عام 1948 من المتحمسين لإنشاء دولة إسرائيل، كما كانت تشيكوسلوفاكيا مورِّداً رئيسياً للأسلحة إلى الحركة الصهيونية. وفي نظر الاتحاد السوفياتي وقتئذٍ كان إنشاء إسرائيل في كنف اشتراكية يهودية، وفي قُلب الشرق الأدنى العربي الذي تسيطر عليه مَلَكيات «إقطاعية» أو بورجوازيات «رجعية» متحالفة مع الاستعمار، يمكن أن يشكل «بؤرة» ثورية ذات وزن. غير أن صعود البورجوازيات «الوطنية» العربية، ثم إقامة أنظمة «تقدمية» من جهة، وتحالف إسرائيل الوثيق مع القوى الغربية من الجهة الأخرى، دفعت بالإتحاد السوفياتي إلى دعم البلدان العربية بشكل متزايد وإلى الابتعاد عن إسرائيل.

تغيرت في الساحة العربية، وأن النفط بات يربط من جديد الشرق الأدنى بالغرب، فإن تعجُّل القوى السياسية العربية الموالية للغرب وشططها، وكذلك المثالية الساذجة عند بعض القادة، أدت إلى إجهاض حوار كان من الممكن أن يكون مثمراً.

عندئذ كان الشرخ اللبناني، ثم بادرة السادات المذهلة التي قادته إلى القدس، محطماً في طريقه التضامن العربي الذي أمكن بعد لأي استعادته إثر أحداث لبنان للحظة عابرة. فها هو أنور السادات من كان يملك بالفعل مدافع ودبابات وجيشاً يحسب حسابه يشهر، بدل البندقية، غصن زيتون، ويسهّل تالياً على عدو الأمس أن يكسب المعركة الجديدة في لبنان. والواقع أن رغبة الرئيس المصري العارمة في ربط الزورق المصري بالسفينة الأميركية قد أدت إلى تقويض التوازن العربي-العربي الدقيق، وإلى تكريس اللدغة الإسرائيلية، وتالياً إلى تجدد نزيف الجرح الفلسطيني بغزارة بات على لبنان بعدئذٍ أن يدفع وحده ثمنها.

اتفاقات كمب ديفيد
أو كيف يتم التفاوض بشأن المعاهدات اللامتكافئة

تلك هي الحكاية الحزينة لاتفاقات كمب ديفيد التي وضعت إطاراً للسلام في الشرق الأدنى؛ حكاية معاهدة غير متكافئة ربطت مصر، محور المنطقة، بالغرب عبر إسرائيل. والأخطر من ذلك، بعد، أن الاتفاقات المذكورة جاءت نسخة منقّحة من إعلان بلفور. فبموجبها بات لمصر وإسرائيل وحدهما حق التصرف بما تبقى من فلسطين، أي بالضفة الغربية وغزة، وإن دُعيت حكومة ثالثة، غير فلسطينية هي أيضاً، أي الحكومة الأردنية، إلى الانضمام إلى مفاوضات مقبلة بشأن الوضع القانوني لهذه الأراضي؛ وهو وضع تركه الاتفاق بلا تعيين لمدة خمس سنوات، مما يتيح للإسرائيليين أن يتمسكوا بادعاءاتهم في السيادة على الضفة الغربية وغزة.

ذلك أن الحكم الذاتي الفلسطيني يعني، في نظر إسرائيل، الحكم الإداري الذاتي للسكان فقط، على اعتبار أن الاتفاقات لا تشير إلا إلى «سلطة للحكم الذاتي». ناهيك عن أن النص يحددها بين قوسين بأنها عبارة عن «مجلس إداري». ولا شيء في ذلك كله يداني من قريب أو بعيد أن يكون بداية لممارسة شعب لإرادته الجماعية في إطار من السيادة. بل إن مناحيم بيغن جعل جيمي كارتر يحدد في رسالة ملحقة بالاتفاقات أن تعبير «الضفة الغربية» «يعني ويُفسر» ـ بالنسبة إلى الحكومة الإسرائيلية ـ «يهودا والسامرة»، وهما الاسم التوراتي الذي تقيم عليه إسرائيل ادعاءاتها القانونية. وفي الرسالة عينها يوضح الرئيس الأميركي أنه أخذ علماً بأن تعابير «الفلسطينيين» و«الشعب الفلسطيني» «تفسر وستفسر» من قبل الطرف الإسرائيلي بـ «العرب الفلسطينيين». والفارق هنا مهمّ جداً: فهو يصون ويكرس

الدعوى الخرافية الصهيونية القائلة بأنه لا وجود لشعب فلسطيني بما هو كذلك، أي كشعب قادر على التعبير الجماعي عن إرادة سياسية مستقلة.

إنه لمن العجب ألا يكون أي رجل قانون في الغرب قد استعمل مواهبه لتحليل جانب الغرابة في هذه الاتفاقات التي تمثل، مع وعد بلفور، آية من آيات الزيغ والتحريف القانوني والخلقي. وربما كانت الحماسة التي ابتعثها العناق المصري-الإسرائيلي في أوساط الرأي العام الغربي، واستمرارية المعطيات السيكولوجية المتحكمة بهذا الرأي العام على صعيد النزاع العربي-الإسرائيلي، هما وراء هذا الضياع الجديد للعقل وحس العدل.

لا شك أن الرئيس السادات قد حرص هو الآخر، في رسالة موجهة إلى الرئيس كارتر ملحقة بالاتفاقات، على توضيح موقفه بشأن الشطر العربي من مدينة القدس. ومن المعروف والمؤكد أن هذا الشطر من المدينة، الذي ما استطاع الإسرائيليون الإستيلاء عليه عام 1948، قد وضع بعيد احتلاله في حرب 1967 تحت السيادة الإسرائيلية بموجب قانون أصدره الكنيست الإسرائيلي. ومن ثم فقد أعاد السادات، في تلك الرسالة، تأكيد الحقوق العربية على هذا الجزء من المدينة المقدسة الذي ابتلعه الإسرائيليون «إلى الأبد»، بحسب التصريحات الرسمية. وفي المقابل لا يشير الجانب المصري أدنى إشارة، في الرسائل الملحقة بالإتفاقات، إلى طبيعة ذلك «الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة» الذي أفرغ من معناه ولم يرد ذكره إلا مرة واحدة يتيمة في نص الاتفاقات التي قضت، بالمقابل، بأن يكون «الوضع النهائي» للأراضي المحتلة العائدة إلى السكان الفلسطينيين موضوع «تفاوض» بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلين منتخبين عن هذه الأراضي.

أما على الصعيد العربي فقد أثارت مبادرات السادات، منذ البداية، انفعال المجتمع السياسي. فبعد بضعة أسابيع من قيام رئيس الدولة المصرية بتقديم ذاته في القدس الإسرائيلية ضحية على مذبح حبه للغرب، سارع رؤساء الدول العربية إلى عقد مؤتمر قمة في تشرين الثاني/نوفمبر 1978 في عاصمة الرفض، بغداد، وقرروا «عدم الاعتراف» باتفاقات كمب ديفيد وبـ «نتائجها» و«رفض جميع عواقبها السياسية والاقتصادية القانونية وغيرها». وعلى غرار قمة الخرطوم عام 1967، لم يتخذ مؤتمر بغداد عقوبات ضد الغرب. لكن بعد بضعة أشهر، وعلى أثر توقيع معاهدة الصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل في البيت الأبيض بواشنطن في آذار/مارس 1979، أقر وزراء الخارجية العرب، في اجتماع لهم عقد مجدداً في بغداد، فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على مصر.

وقد شهدت تلك الأيام التاريخية تطوراً مثيراً عندما توجه وفد من قمة بغداد إلى القاهرة بغية الاجتماع بالرئيس السادات لإقناعه بعدم مواصلة السير على طريق اتفاقات كمب ديفيد ولعرض مساعدة سنوية عليه يبلغ مقدارها خمسة مليارات دولار. غير أن الوفد أعيد

من مطار القاهرة من حيث أتى، وأعلن السادات عبر صحافته أن مصر ليست معروضة للبيع. وهكذا توقف نظام الضمان الاجتماعي النفطي عن أداء وظيفته بعد أن قام بها خير قيام في قمة الخرطوم. والواقع أن العرض جاء متأخراً للغاية، بالنسبة إلى ذلك القومي المصري الذي يعشق الغرب ويكره الإتحاد السوفياتي؛ فقد أبرم قراره بأنه من الأفضل لمصر المريضة بفقر مدقع أن تذهب مباشرة إلى الطبيب الغربي، مصدر الثروات كافة، ليعالجها بدلاً من أن تتكل في ذلك على جرعات صغيرة يرزقها بها الممرضون المولجون بضخ النفط العربي.

وفعلاً لم يقيَّض للتلاقي المصري-السوري، الذي أنهى الجولة الكبرى الأولى من الاقتتال اللبناني، في الفترة عينها التي شهدت انتخاب جيمي كارتر رئيساً للولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 1976، طول البقاء. فسرعان ما اغتاظ الرئيس المصري، المتعجل الوصول إلى نهاية سريعة للصراع العربي-الإسرائيلي، من حذر زميله السوري ومن تقلبات منظمة التحرير الفلسطينية التي تعكس التوتر بين الجماعات المعتدلة والجماعات الرافضة داخل صفوف الحركات الفلسطينية. هذا مع العلم أنه كان من الواضح، في بداية عام 1977 تلك، أن منظمة التحرير محبذة للتفاوض، نظراً إلى ما ظهر من حسن نية الولايات المتحدة. وهكذا شهد المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر، المنعقد في آذار/مارس 1977، مصالحة بين مختلف أجنحة حركات المقاومة التي وافقت على مبدأ إقامة دولة فلسطينية على أي جزء من الأراضي الفلسطينية تجلو عنه إسرائيل.

وفي الحقيقة، كانت تلك هي المرة الأولى التي تنفتح فيها إدارة أميركية إلى هذا الحد على القضايا العربية. فقد تحدث كارتر «بالفعل» عن «وطن قومي» فلسطيني، وعن انسحاب شامل لإسرائيل من الأراضي المحتلة، بل انتقد التعنت الإسرائيلي. فقد نُسب إلى الرئيس الأميركي قوله، في أثناء زيارة قام بها موشي دايان، وزير خارجية إسرائيل آنذاك، إلى واشنطن في أيلول/سبتمبر 1977: «إنكم أعند من العرب وتعرقلون السلام»[1]. ويضيف موشي دايان، الذي أورد هذه الأقوال، متحدثاً عن موقف كارتر خلال ذلك الاجتماع العاصف: «لقد رأى جميع من كانوا إلى جانبي على طاولة المفاوضات نظرات عدائية تلتمع بها عيناه الزرقاوان؛ لم تكن نبرته عالية، ولكن كلامه كان قاسياً؛ وكان وجهه يحمرّ بين الحين والآخر غضباً»[2]. وهذه مشاهد كثيراً ما كانت تتكرر في أجواء العلاقات الأميركية-الإسرائيلية في تلك الفترة.

---

(1) انظر M. Dayan, *Paix dans le désert*, Fayard, 1981, p. 81.

(2) المصدر نفسه، ص 82.

ومهما يكن من أمر، فقد لعب الرئيس المصري لعبة مزدوجة، إذ أجرى منذ شهر أيلول/سبتمبر 1977، ومن وراء ظهر السوريين، اتصالات مع الإسرائيليين عبر ملك المغرب. ومن الواضح أنه كان مستعجلاً، لأن الوضع الاقتصادي في مصر كان متدهوراً على الرغم من سياسة الحرية الاقتصادية والانفتاح على الغرب، وقد واجه فعلاً، في كانون الثاني/يناير 1977، ثلاثة أيام من الاضطرابات في القاهرة إثر قرار بزيادة أسعار الخبز وعدد من المواد الغذائية الحيوية جرى اتخاذه تحت ضغط من صندوق النقد الدولي. ولم تكن الأوضاع على الصعيد السياسي بأفضل منها على الصعيد الاقتصادي؛ وقد اتهم رئيس الدولة المجموعات الماركسية والناصرية بأنها مسؤولة عن قلاقل شهر كانون الثاني/يناير، لكن التيارات الإسلامية الأصولية هي التي كانت توجه إلى النظام ضربات موجعة. ففي تموز/يوليو اختطف أتباع من جماعة «التكفير والهجرة» المتطرفة دينياً الشيخ حسين الذهبي، وزير الأوقاف الإسلامية السابق، ثم نفذوا فيه حكم الإعدام.

وفي الأول من تشرين الأول/أوكتوبر أقدمت الإدارة الأميركية على خطوة عاقلة جديدة لا تأتلف والتقاليد الكيسنجرية، عندما وقّعت مع الاتحاد السوفياتي بياناً مشتركاً حول الوضع في المنطقة. وقد ثار غضب إسرائيل لهذه البادرة، لأنه كان فيها تعزيز ضمني للموقفين السوري والفلسطيني في المفاوضات المزمع إجراؤها في جنيف. ولم يكن السادات، الذي يقدم كرهه للاتحاد السوفياتي على كل ما عداه، أكثر سروراً بتلك البادرة. ولم تمضِ بضعة أيام حتى أمر، في 26 تشرين الأول/أوكتوبر، بتعليق دفع ديون مصر للإتحاد السوفياتي.

واختصاراً لجميع المشاورات الإجرائية الطويلة التي سبقت افتتاح مؤتمر جنيف والتي كانت تعكس في الواقع الخلافات بين السوريين والفلسطينيين من جهة، والإسرائيليين والمصريين من جهة أخرى، قرّر السادات أن يكسر الحواجز النفسية الفاصلة بين العرب والإسرائيليين، فأعلن عن استعداده للذهاب إلى القدس. وتتحدث مذكرات الرئيس المصري بشيء من الغموض عن هذا القرار، لكنها تكشف بوضوح تلك الحاجة إلى التخلص من الأمر دفعة واحدة ونهائية، وإلى الانتهاء من التعنت الإسرائيلي، وإلى تسوية قضية كلّفت باهظاً. وبأمل كسر ما سمته مذكرات الرئيس المصري بالحلقة المفرغة والخروج من الطريق المسدود[1]، فكّر السادات في أول الأمر بخطوة من شأنها أن تختصر الشكليات الإجرائية وتعجّل بعقد مؤتمر جنيف، وذلك من خلال دعوة قادة القوى العظمى الخمس إلى لقاء في القدس تحضره جميع الأطراف العربية المعنية؛ لكن صعوبات تنفيذ مشروع كهذا حملته على التخلي عنه بسرعة.

(1) انظر بحثاً عن هوية *À la recherche d'une identité, op. cit.*, p. 438.

من هنا كان قراره بالإقدام على خطوة أسرع وأكثر إثارة بكثير: الذهاب إلى القدس منفرداً. وهكذا اندفع في مسار لا تراجع عنه، ولا بد تالياً من أن ينجح مهما يكن الثمن؛ وعلى هذا النحو أيضاً أضحى الانزلاق في منحدر التنازلات أكثر حتمية. فأمام عداء أقرانه العرب وتصاعد المعارضة في الداخل، أصبح مصيره السياسي مرتبطاً بـ «نجاح» مبادرته، مهما تكن نوعية هذا النجاح. أما الأميركيون فقد اختاروا من جانبهم، في مواجهة جبهة عربية مفككة ولوبي إسرائيلي فائق القوة دوماً في الولايات المتحدة نفسها، سلوك الطريق السهل، سيما أن جيمي كارتر، الذي كان يواجه مشكلات خطيرة على جميع الجبهات وتدهوراً في شعبيته، كان في أمسّ الحاجة إلى نجاح كبير على صعيد السياسة الخارجية. فهل كان له أن يحلم بأفضل من عناق بيغن والسادات تحت قبة البيت الأبيض ومن توقيعهما، تحت رعايته المباشرة، معاهدة سلام بكل ما في الكلمة من معنى وبحسب كل الأصول المرعية؟ لكن وسط الانفعالات الحماسية التي أثارها هذا اللقاء في ضمير الغرب، لم يكلّف أحد نفسه مشقة التفكير الجاد بالتباسات ما تحقق وبالطبيعة المشبوهة للتوازنات الجديدة التي قامت على ذلك النحو في الشرق الأدنى. ووسط كل ذلك الهرج والمرج تمكن التعنت الإسرائيلي من أن يشق طريقه بسهولة ليفرض جميع المطالب التي تمليها عليه أطماعه ودينامية توسُّعه الإقليمي.

إن معاهدة السلام التي وُقِّعَتْ بين مصر وإسرائيل في آذار/مارس 1979 لم تكن أقل زيغاً وانحرافاً من اتفاقات كمب ديفيد الموقعة في أيلول/سبتمبر 1978، التي حددت أطر السلام في الشرق الأدنى وقضت، في ما قضت به، بإنشاء بانتوستان فلسطيني لن يرغب أحد فيه، وسط سرور الإسرائيليين الكبير. غير أن منظمة التحرير المنهكة والمستنفدة في نهاية المطاف عادت لتوافق، بعد خمسة عشر عاماً، وهي توقع اتفاق أوسلو المشابه جداً للجزء المتعلق بفلسطين، الذي تتضمنه اتفاقات كمب ديفيد. وعملياً تفرض المعاهدة على مصر حياداً عسكرياً تاماً تجاه إسرائيل مهما تكن الظروف، ودونما مقابل تقدمه هذه الأخيرة سوى إعادة سيناء على مراحل. كما أن المعاهدة تقيِّد سيادة مصر العسكرية على الأراضي المستعادة بقيود شتى، بحيث لا تشكل في أي ظرف كان تهديداً عسكرياً لإسرائيل. والأدهى من ذلك بعدُ أن الولايات المتحدة تعهدت لإسرائيل، في مذكرة منفصلة، بضمان بقاء تلك القيود على السيادة المصرية في سيناء قائمة، والتزمت بمساندة إسرائيل في أي «عمل مناسب» تقرر القيام به في حال خرق المعاهدة.

وفي إطار هذه القمم للهرطقات القانونية الصارخة التي كانت رفيقة درب المأساة الفلسطينية منذ عام 1917، اعترف جيمي كارتر مجدداً عام 1979، في نص ملحق بالمعاهدة، بأخذه علماً بأن تعبير «الضفة الغربية» يعني بالنسبة إلى حكومة إسرائيل «يهودا

والسامرة». وقد كتب ذلك في رسالة مشتركة تلقاها من السادات وبيغن وتتعلق بتطبيق اتفاقيات أيلول/سبتمبر 1978. وتضاف إلى ذلك كله الالتزامات الأميركية تجاه إسرائيل في ما يخص الشحنات العسكرية والمساعدات الاقتصادية والإمدادات النفطية تعويضاً لإسرائيل عن «تضحيتها» على صعيد أمنها، إذ أعادت سيناء شبه منزوعة السلاح، تحت الإشراف القانوني للقوى العظمى، إلى مصر التي باتت على هذا النحو لا تشكل أي خطر عسكري.

العودة إلى الرفض والانشقاق

من المحقق أن شطراً كبيراً من النخبة السياسية العربية يحب الغرب، وأن العديد من رؤساء الدول العربية يعشقه لسبب أو لآخر. لكن حتى أكثرهم تعلقاً به لا يستطيع أن يوافق على معاهدة تربط على هذا النحو اللامتكافئ كبرى الدول العربية بدولة المستوطنين اليهود التي لا يملك الرأي العام العربي إلّا أن يعتبرها دولة غاصبة ومدمِّرة. ولهذا امتنعت المملكة الأردنية، والمملكة السعودية، وحتى المملكة المغربية التي رعت الاتصالات المباشرة الأولى بين رسميين مصريين وإسرائيليين، عن دعم اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية، وحضرت مؤتمر بغداد الذي أدان مصر بصورة رسمية.

وبالطبع لم تشترك هذه الدول، وهي دعامة الغرب في المنطقة، في مؤتمر قمة آخر عقد قبل ذلك بعام واحد في طرابلس بليبيا، حيث أُعلن بصورة رسمية عن قيام جبهة الرفض العربية باسم جبهة الصمود والتصدي. وقد ضمت القمة كلاً من ليبيا والجزائر واليمن الجنوبي وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. أما العراق فقد شارك بدون أن يكون مقتنعاً بجدية نتائجها، وقد امتنع عن التوقيع على البيان الختامي كتعبير عن انقلاب موقفه باتجاه مجموعة الدول الصديقة للغرب، وهو ما كان قد لوحظ من خلال تقاربه مع ممالك الخليج وإماراته. ومنذ ذلك الحين لم يشارك هذا البلد في أي اجتماع لاحق للجبهة، تهيؤاً منه للاضطلاع بدور القطب والقاسم المشترك للعرب.

وفي واقع الأمر، كان نائب الرئيس العراقي، صدام حسين، يحلم بقيام مجموعة يقودها العراق وتضم ما تبقى من العرب بعد ارتداد مصر؛ فبعد أن عُزلت هذه عن المشرق العربي، أصبح العراق في وضع يؤهله للاضطلاع بمثل ذلك الدور القيادي في العالم العربي، وذلك بفضل النفط، والنجاحات التي حققها على صعيد المشاريع التنموية الكبرى، والطابع التحديثي والعلماني للسلطة في العراق، إضافةً إلى موقعه الاستراتيجي في نقطة المركز من الخليج العربي.

لقد كانت قمة بغداد خطوة نحو صعود العراق على مسرح العالم العربي، وهو صعود يندرج في إطار سياق صعود الطغيان النفطي. ومن ناحية أخرى، راحت تزداد مغازلة الغرب

للعراق، فيما أخذت تتردى علاقات بغداد بالاتحاد السوفياتي وغدا الحزب الشيوعي العراقي، الذي كان يؤدي على الدوام دوراً بارزاً، أكثر عرضة للقمع من جانب السلطة. وفي الوقت ذاته كانت عوامل العزلة تتراكم ضد سوريا حتى لم يعد للأوراق التي جمعتها بعناية شديدة خلال السنوات الأخيرة قيمة تذكر. فبعد خروج مصر، جاء البروز المفاجئ للعراق على الساحة الدولية، بالتنسيق مع العربية السعودية، ليقضي من جديد بالتهميش على سوريا، وفي ركابها منظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا سمح الغرب لنفسه أن يبتلع مصر ويحافظ على العربية السعودية وكل دول الخليج تقريباً وأن يرى العراق، الذي صار قوة نفطية، يقترب منه.

ولم يكن لمنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا التي ما تزال أراضيها في الجولان محتلة إلّا الانتظار؛ وكذلك الحال بالنسبة إلى جنوب لبنان حيث كانت تدور، منذ عام 1977، معارك ضارية تُسْفَكُ فيها دماء غزيرة، وبالمقابل كانت الأمور في باقي أنحاء الشرقين الأدنى والأوسط تسير على أحسن ما يرام بالنسبة إلى الغرب الذي لم يعد يثير قلقه شيء؛ فسوريا ليست بتلك القوة النفطية التي يُعتدُّ بها، نظراً إلى أنها لا تنتج سوى 7 أو 8 ملايين طن من النفط المثقّل بالكبريت؛ ولبنان تُرك لمصيره لترعاه أو تلتهمه بالأحرى «الخصومات» العربية؛ أما الفلسطينيون أخيراً فمن الممكن الوثوق بفعالية الجزمة الإسرائيلية إذا اشتد صخبهم أكثر من اللازم؛ وهذا ما سيثبته فعلاً اجتياح لبنان في حزيران/يونيو 1982. وإزاء ذلك كله لا يملك المرء إلّا أن يزداد اقتناعاً بأن عماء الغرب، على قوته الفائقة، لا حدود له في ما يتعلق بالمشرق العربي.

والحق أن هذه المنطقة من العالم تبدو كأنها رهينة قدر محتوم. فها هو المشرق العربي، الذي هجره كبار الأنبياء منذ قرون عديدة وتخلت عنه في مطلع هذا القرن الأمبراطوريات الكبرى التي ضفرت له إكليل مجده وأمّنت له الحماية من صخب شعوبه، يفقد رونقه ويتفتت على إيقاع الهزات السياسية والاقتصادية التي تجتاحه، وسُمِّية اللدغة الإسرائيلية التي تفتك بكيانه.

وها هي الصدمة النفطية، بعد زمن الاستعمار وزمن تصفية الاستعمار كما تجسد في شخص عبد الناصر، فرعون هذه الأزمنة الحديثة البائس والحركات القومية التقدمية الحديثة، تأتي لتروّي بعنف هائل تلك الأرض التي طال بها العطش، ولتُجْهِزَ تالياً على المريض خنقاً. وها هي اللدغة الإسرائيلية تزداد سمِّية وإيلاماً، في ما طفقت ثروة العرب النفطية الفاسدة تتكشف عن أنها مجرد بلسم على جرح ما يزال متقيحاً.

أما اتفاقات كمب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، أخيراً، فهي بعيدة عن أن تكون تلك الوسيلة المأمولة لكسر طوق السيطرة الإسرائيلية على المشرق العربي. فخلافاً

للظواهر، تندرج هذه النصوص القانونية، التي تتمتع بضمانة أعظم قوة دولية، الولايات المتحدة الأميركية، في سياق دينامية التوسع الصهيوني في المشرق العربي منذ مطلع القرن. ويبدو أن ما من شيء عاد قادراً على إيقاف هذه الدينامية عند حدها في منطقة بات مجتمعها مريضاً أكثر من أي وقت مضى، وأمست مراكز السلطة فيها لا تفرز سوى التنابذ والانشقاق. هذا ما ستبينه أحداث التسعينات حين استكمل اجتياح العراق للكويت تحطيم كل التضامن العربي وأتاح للولايات المتحدة، بمشاركة حليفها الإسرائيلي، أن تبسط هيمنتها التي غدت منذ ذلك الحين شاملة كاملة على كل المشرق العربي.

السلام: «نهاية» الشعب اليهودي أم التسليم بوجود إسرائيل؟

من المؤكد أن صورة إسرائيل قد اهتزت خلال هذه المرحلة في العالم ـ وبخاصة إثر اجتياحها للبنان عام 1982 ـ وأن الغرب بدأ يدرك أخيراً وجود قضية فلسطينية. كذلك لم تعد صورة العرب سلبية إلى الحد الذي كانت عليه في السابق. ولا يعود الفضل في هذا التحول المحدود في الرأي العام العالمي إلى النفط. بل على العكس من ذلك، فالثروة النفطية العربية قد غذّت في هذه السنين عنصرية مضادة للعرب، سواء أخذت هذه العنصرية شكل حقد على ما اعتُبِر في الغرب بمثابة تبعية اقتصادية غير مقبولة وانتقاص من مستوى المعيشة، أم تمثلت في صورة الشيوخ والأمراء العرب الذين يغزون الشاطئ اللازوردي في جنوب فرنسا أو يشترون برج مانهاتن في حيّ الديفانس، المنطقة المعمارية الحديثة في ضاحية باريس الغربية.

فَمَردُّ هذا التحول في الحقيقة إلى الدينامية التي استطاع أن يؤكدها الوجود الفلسطيني، رغم جميع الصعاب والانتكاسات، منذ عام 1967. ومما لا شك فيه أيضاً أن البادرة الساداتية أحدثت تعديلاً لا يستهان به في الصورة التي كوّنها الرأي العام الغربي عن العربي باعتباره الإنسان الذي «يحمل سكيناً بين أسنانه»، ولكن معارضة «السلام» المصري-الإسرائيلي تبقى مع الأسف غير مفهومة على حقيقتها في بيئة اجتماعية-ثقافية تتحكم بها إلى حد بعيد العوامل التي تقدم بيانها في هذا الفصل. من هنا احتفظ الغرب بصورة للرئيس السادات بوصفه رجل السلام الوحيد والمعزول في العالم العربي، بدون أن يحمّل هذا الغرب نفسه مشقة التحري عن الجانب المتفجر في هذا «السلام» الذي ما هو بسلام الشجعان، ومحاولة وضعه تالياً في منظوره التاريخي.

ربما أغاظ رئيس وزراء إسرائيل، مناحيم بيغن، الرأي العام الغربي بصلفه وعناده،

لكنه يبقى في نظره رجل «السلام» وحامل جائزة نوبل للسلام. وما يوجه إليه من نقد يطول الشكل أكثر من المضمون. ومن منظور مشروعية الصهيونية قد يبدو هذا الرجل مزعجاً، وربما رمى ماضيه كإرهابي يميني متطرف في الحركة الصهيونية بظل ثقيل على صورته كشخصية بارزة؛ لكنه يبقى جوهراً وأساساً ضمن خط الأرثوذكسية الصهيونية الخالصة، هذا الخط الذي يعتبر أن الرضوخ لأي مطلب، مهما يكن محدوداً، يعبِّر عنه جماعياً الشعب الفلسطيني، يعني هدم حجر الأساس في الصرح الذي شادته الحركة الصهيونية لبنة لبنة خلال القرن الماضي. فلو تخلت إسرائيل عن الضفة الغربية أو قطاع غزة فكأنما تخلت عن الجليل والنقب؛ والضفة الغربية ليست هي أصلاً الضفة الغربية، بل هي «يهودا والسامرة» بحسب التسمية التوراتية وكما حرص بيغن على تأكيد ذلك في النصوص الملحقة بالاتفاقات المحددة لأطر السلام وبمعاهدة السلام المنفرد الموقَّعة مع مصر. والحال أنه بدون التوراة لا وجود للصهيونية، أو لا وجود على الأقل لأساس إيديولوجي تنهض عليه ادعاءات قانونية هشة للغاية. ومن هنا فإن الرضوخ اليوم بشأن «يهودا والسامرة» يعني في نظر الأرثوذكسية الصهيونية فتح الطريق غداً أمام الحقوق الفلسطينية في الجليل وحيفا وعكا وبيت لحم، الخ، وكلها مناطق ومدن كانت في عام 1948 عربية بتمامها. ثم ماذا يقال عن القدس في هذه الحالة! وسنرى مجدداً مسار هذه الآلية المشوشة والمعقدة في سياق مسار سلام مدريد الذي سيبدأ عام 1991 وسيتدهور بصورة مأسوية وينتهي بمقتل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين على يد شاب متعصب من المستوطنين في عام 1995.

هذا الموقف نفسه يتكرر في رفض الدولة الفلسطينية ورفض إجراء أية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية التي هي بمثابة حكومة فلسطينية كامنة والتي لم تعد شرعيتها وصفتها التمثيلية موضوع شك على الصعيدين الفلسطيني والعربي. فأي ضعف إسرائيلي في هذا المجال يعني في نظر الأرثوذكسية الصهيونية الاعتراف بشعب طرد من أرضه، وتالياً بوقوع اغتصاب لا بد من تلافي عواقبه. وسيكون كل ذلك بمثابة قبول بحق الفلسطينيين في العودة أو في الحصول على تعويضات، وهو حق كرّسته فعلاً قرارات عِدّة للأمم المتحدة، وإن طوتها اليوم يد النسيان وعلاها الغبار نتيجة لازدراء إسرائيل بها ولسلبية الموقف الغربي المتواطئ. ويعني هذا أيضاً في خاتمة المطاف فتح الباب أمام إعادة النظر في أسس الحركة الصهيونية بالذات، التي ما أقرّت يوماً بوجود شعب فلسطيني: فليس هناك في نظرها في أحسن الأحوال سوى «عرب فلسطينيين» يرفض العرب الآخرون دمجهم.

وتأخذ العلاقة في هذا المجال طابعاً جدلياً حاداً: فالاعتراف بوجود شعب فلسطيني عاش في فلسطين قبل عام 1948 يعني ضرب الصهيونية في أسسها العميقة، أو يعني على الأقل كسر شوكتها والحد من اندفاعها وتثبيط معنوياتها، والسماح تالياً للحركة الفلسطينية

بتوسيع ديناميتها. وفي هذا السياق وحده نستطيع أن نفهم وحشية الحرب التي شنتها حكومة بيغن ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان عام 1982 وما نجم عنها من تدمير وخسارات هائلة في أرواح المدنيين من لبنانيين وفلسطينيين.

وإنه لأمر له دلالته ألا يكون حزب العمل الإسرائيلي عارض أو شجب العملية التي قررتها حكومة تحالف الأحزاب القومية والدينية. وفعلاً، ليس ثمة من فارق يذكر بين اليمين واليسار في إسرائيل على صعيد الاعتراف بالواقع الفلسطيني. ولئن بدا حزب العمل أقل انشداداً إلى الماضي، وتالياً أقل توراتية من الأحزاب الدينية، فهو لم يكن قط أقل تصلباً منها على صعيد عدم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. ومواقف هذا الحزب، الذي بقي ممسكاً بمقاليد الحكم حتى عام 1977، توازي مواقف اليمين القومي والديني في تصلّبه بشأن الأراضي المحتلة؛ والثابت على كل حال أنه أشدُّ تصلباً بكثير في ما يخصُّ سيناء، وإن يكن مستعداً على ما يبدو للتخلي عن بعض أجزاء من الضفة الغربية، ولكن للمملكة الأردنية وحدها؛ وقد اتصل بهذه الأخيرة مراراً بعد حرب 1967 بأمل التفاهم حول هذا الأمر.

إن هذا التشبث بالتفاوض مع الأردن أفصح عن نفسه في اتفاقات كمب ديفيد التي اعتبرت المملكة الأردنية، بدون إبداء موافقتها، طرفاً مفاوضاً بشأن مستقبل الأراضي الفلسطينية التي احتُلت عام 1967. وليس من تفسير لهذا التشبث سوى الهلع الإسرائيلي من الوجود الفلسطيني. ولا ريب أن اليمين الإسرائيلي كما يجسده مناحيم بيغن قد وافق بموجب اتفاقات كمب ديفيد على إعادة سيناء إلى مصر على مراحل متدرجة، آخرها في نيسان/أبريل 1982، لكنه كان يعيد بذلك أراضٍ منزوعة السلاح إلى دولة مصرية اعترفت بشرعية الغزو الصهيوني وحُيِّدت عسكرياً وسياسياً بضمانة مباشرة من الولايات المتحدة؛ وفي المقابل، أمكن أن تحافظ إسرائيل على ما تدّعيه لنفسها من حق في السيادة على باقي تراب فلسطين التاريخية الذي احتلته عام 1967، وهذا بمباركة من مصر، كبرى القوى العربية.

لقد كانت الصفقة ناجحة تماماً من منظار الأرثوذكسية الصهيونية، لأنها دعَّمت احتلال كاملِ تراب فلسطين على الصعيد العسكري وعلى صعيد «الشرعية» الإيديولوجية والقانونية، بدونَ الإقرار بأي من الحقوق الفلسطينية التي كانت اكتسبت مع ذلك، منذ عام 1967، دينامية جديدة واعترافاً دولياً.

ولا غرو ألا تتمكن الشرعية الفلسطينية في مثل هذه الشروط من ممارسة سياستها ميدانياً على كيلومتر مربع واحد من أرض فلسطين. وما كان لديناميتها جراء ذلك إلا أن تتجه نحو تدعيم قدراتها العسكرية في لبنان، وبخاصة في الجنوب، بفضل حسن استعداد السوريين والسوفيات، وبفضل نجاح جهود النخبة السياسية الفلسطينية في الحفاظ على

معنويات حركة المقاومة واستقلالية قرارها. وهذه القدرات هي التي ستدمرها إسرائيل، في جملة ما ستدمره، في أثناء اجتياحها الدموي للبنان في صيف 1982. وعلى امتداد تلك السنوات كان الغرب يتفرج بلامبالاة على مأساة شعب لا يستطيع أن يمارس أي حق من حقوقه - التي تأكدت عبر اعتراف المجتمع الدولي بها - نتيجة للعجز السياسي والعسكري الذي ينيخ بوطأته على مجتمع المشرق العربي، وكذلك نتيجة للشرعية الضمنية التي أقرت بها القوى الغربية للتعنت الإسرائيلي، من خلال إمداده واقعياً بكل أسباب الدعم.

لقد حذَّر عديد من العقلاء، حتى في المجتمع الإسرائيلي، من هذا الوضع المتفجر، لكن أصواتهم خنقها استمرار العوامل الثقافية والدينية والجيوسياسية الفاعلة في التاريخ السحيق للصراع العربي-الإسرائيلي. والحق أن العوامل الثقافية والدينية هي المسؤولة أكثر من سواها داخل المجتمع الغربي عن تلك الانحرافات التي تحول دون إدراك الحقائق الجيوسياسية التي لا بد أن يأخذها في الاعتبار أي حل جدّي وعادل للصراع العربي-الإسرائيلي. لكن هذه العوامل تعود إلى أعماق النفس الغربية، ولا يمكن أن يكون تطوّرها إلّا بطيئاً. ذلك أن المسألة هي مسألة الوجود اليهودي ومسألة طبيعة علاقاته بالعالم غير اليهودي؛ وهي تالياً، وجدلياً، مسألة طبيعة النظرة غير اليهودية إلى اليهودية ونوعيتها. فالقطبان اللذان يدور حولهما النقاش بصدد مصير اليهودية، داخل الفكر اليهودي بالذات، هما: «الخصوصية» أم «الكونية»[1]. ويمتد هذا النقاش إلى الحركة الصهيونية نفسها، إنما بدرجة أدنى، نظراً إلى ما لدولة إسرائيل من أهمية بالنسبة إلى الوجود اليهودي. وسنتناول هذا الموضوع بالتفصيل في الجزء الأخير من الكتاب.

ويعتقد الكثيرون من الشخصيات اليهودية، ومنهم أرثور كويستلر، أن اليهودية ينبغي أن تُعامل كغيرها، وبصورة عادية تماماً، على صعيد الدين والدولة، بعد أن فقدت خصوصيتها كل مبررات وجودها، سيما منذ إنشاء دولة إسرائيل. ذلك أن استمرار «الانفصالية» اليهودية من شأنه، في نظر كويستلر، الإبقاء على وجود «المسألة اليهودية»، مصدر العنصرية ونزعة عداء السامية[2]. تلك هي أطروحة اليهود الليبراليين داخل الحركة الصهيونية وخارجها؛ ففي نظرهم أن إنشاء دولة إسرائيل كان ضرورة استوجبها الاضطهاد النازي الذي هدد بضخامته الاندماج التدريجي لليهود في المجتمعات المسيحية؛ لكن ذلك لا يبرر أن تصبح إسرائيل دولة ذات خصوصية تسوّغ لها الاندفاع وراء فتوحات إضافية فقدت الآن كل مشروعية لها،

---

(1) تعبيران مستوحيان من عنوان كتاب للمؤلف اليهودي ج.ل. تالمون J.L. Talmon, *Destin d'Israël, l'Unique et l'Universel*, Calmann-Lévy, 1967.

(2) انظر بوجه خاص: البحث عن المطلق *La quête de l'absolu*, Calmann-Lévy, 1981, p. 274.

وأن تطالب في الوقت نفسه جميع الطوائف اليهودية في العالم بولاء أعمى؛ فإسرائيل والحركة الصهيونية قد حققتا، في نظر أصحاب الموقف الليبرالي من اليهود، مهمتهما؛ ومن الواجب أن تعودا الآن إلى حجمهما الطبيعي لتتركا يهود الشتات يندمجون في مجتمعاتهم إذا ما رغبوا في ذلك، ولتتيحا للعالم العربي إمكان التوافق مع الأمر الواقع، ما يتيح لإسرائيل أن تعيش في سلام مع جيرانها وتصبح دولة «مثل غيرها».

لا شك أن هذه الرؤية «الليبرالية» للوجود اليهودي تثير بلبلة وحرجاً في الحركة الصهيونية. فلقد سبق لعالم اجتماع فرنسي كبير، ليبرالي هو أيضاً، أن أفصح عن المشكلة العميقة للهوية اليهودية في مؤلف حمل عنواناً معبراً ومقلقاً في وقت واحد: «نهاية الشعب اليهودي؟»[1]، فماذا سيبقى من اليهودية وملحمتها التاريخية بعد أن تصبح إسرائيل دولة عادية، متحررة من عقدة التطويق، ومنخرطة في النسيج الاجتماعي-الثقافي للمنطقة العربية، وبعد أن تأخذ جاليات الشتات اليهودية طريقها إلى الاندماج في مجتمعاتها لتغدو طائفة دينية مثل غيرها؟ ألن يعني تحقيق المصير اليهودي على هذا النحو تصفية ذاتية للوجود اليهودي في خصوصياته التاريخية؟

لا يمكن إلّا أن ترفض الصهيونية الأرثوذكسية مثل هذه الرؤية. فهي ترى أن نزعة عداء السامية تكمن في أعماق وجدان العالمين المسيحي والإسلامي. والنازية قابلة، في نظرها، لأن تعاود انبعاثها بأشكال مختلفة في أي مكان من العالم. ومن هنا كان تجميع يهود الشتات في فلسطين ضرورة تاريخية طويلة النَفَس، وما تحقق حتى الآن لا يعدو أن يكون طوراً تأسيسياً أولياً. والاستيطان في الأراضي التي احتُلت عام 1967، بعد الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى التي أتاحت إنشاء الدولة اليهودية في عام 1948، هو واجب مقدّس. وعلى جاليات الشتات أن تقدم الدعم المعنوي والسياسي والمالي لأولئك الذين يحققون ذلك في إسرائيل.

إن كل رؤية ليبرالية ومتفائلة للوجود اليهودي هي، في منظار هذه الصهيونية، ضرب من التهور أثبته ويثبته على نطاق واسع تاريخ نزعة عداء السامية؛ أو هي في الأحوال جميعاً عامل إضعاف أكيد لقوة الصهيونية ذاتها، وتالياً لدولة إسرائيل التي تدين بوجودها وشرعيتها للصهيونية. ولهذا يتحتم، من هذا المنظور، أن تبقى علاقة إسرائيل بالعالم العربي المحيط بها علاقة عدم تكافؤ تضمن باستمرار تفوقاً ساحقاً للقوة الإسرائيلية. فإسرائيل هي بمثابة «غيتو» جديد نقل من فرصوفيا في أوروبا الشرقية إلى فلسطين في الشرق الأدنى، ويتعيّن عليها بصفتها هذه أن تبقى قلعة حصينة منيعة وقيد التوسع الدائم كيما يتحقق في يوم من

---

(1) انظر جورج فريدمان. Georges Friedmann, *Fin du peuple juifs?* Gallimard, coll. «Idées», 1965.

الأيام الهدف الكبير، فتعود إلى «الحظيرة» جميع جاليات الشتات، تلك النعاج التي أضاعها سراب اندماج مستحيل في المجتمعات الأخرى. وإن أية مساومة على هذا الموقف تفتح الباب أمام زوال تدريجي للصهيونية، وفي النهاية لدولة إسرائيل.

لذلك فالقبول بالإندماج باعتباره أحد الاحتمالات المعقولة، والاعتراف تالياً بأن النازية كانت حدثاً عارضاً في التاريخ، لهو بمثابة طريقة أخرى لفتح الملف الفلسطيني بكل أبعاده ولإضفاء الصفة الشرعية على حلم ياسر عرفات بإقامة فلسطين ديموقراطية وعلمانية يتعايش فيها اليهود والعرب، من مسلمين ومسيحيين، كشعب واحد. والمعتدلون من الصهيونيين يعتقدون في هذه المرحلة أن جوهر البرنامج الصهيوني قد تحقق، وأن التطرف سيقود إلى كارثة. ويرون من ثم أنه يجب التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة الضفة الغربية وغزة، ما يمهد لبزوغ دولة فلسطينية. والوقت، في نظرهم، لا يعمل لمصلحة إسرائيل، والتسوية التي تبدو ممكنة اليوم قد لا تعود كذلك غداً. لكن أصوات هؤلاء الحكماء، ومن قبلها أصوات مارتن بوبر وآحاد هعام تخنقها دينامية الوضع الراهن، حيث تستغل الصهيونية الأرثوذكسية ضعف المجتمع العربي وتهاون المجتمع الغربي حيال مسألة «الوجود اليهودي» لتنفِّذ جميع ضروب المغامرات ولتسبغ على الأمر الواقع بمرور الزمن الصفة الشرعية.

بالطبع، ثمة قضايا يقف العقل والحس السليم عاجزين عن تعقُّلها في الواقع المعاش التاريخي. والزمن وحده كفيل في مثل هذه الأحوال بإيجاد الحلول. وإن تعقيد الصراع العربي-الإسرائيلي، الذي يربط مجتمع الشرق الأدنى العربي والغرب المسيحي واليهودية بعلاقة انفعالية مثلثة الأطراف، لا يزال بعيداً منه استنفاد مفاعيله. خلال تلك المرحلة ظن الرأي العام الغربي أن اتفاقات كمب ديفيد ستؤول حتماً إلى تهدئة أحوال المنطقة. غير أن انبعاث اليهودية وإعادة توكيد نفسها في أوروبا والولايات المتحدة، في المرحلة ذاتها، عقّدت تعقيداً هائلاً حدوث انفراج في المثلث المركب الذي تحدثنا عنه والذي تؤدي الخلافات الناشبة في داخله إلى تأجيج الصراع العربي-الإسرائيلي. على غرار ما حصل مع اتفاقات كمب ديفيد، فإن اتفاقات أوسلو، التي هلّل لها الرأي العام الغربي وكأنها الحل النهائي للصراع العربي-الإسرائيلي، ولم يكن مصيباً في ذلك، لم تؤدِّ إلا إلى تجديد التوترات الإقليمية في ظل أجواء من التفكك وعدم الاستقرار على الصعيد الإقليمي، كما سنرى ذلك في الجزء الأخير من الكتاب.

أثر الثورة الإيرانية على حالات النزاع في المشرق العربي

سبق أن أضافت الثورة الإيرانية في نهاية السبعينات تعقيدات هائلة على أوضاع

المشرق العربي، إذ كان لها تبعات متعددة الأشكال ومستدامة في المنطقة. فهي إذ بدأت كثورة وطنية ومناهضة للامبريالية تقليدية ضد ديكتاتورية الشاه، انتهت، في آخر المطاف، باستيلاء علماء الدين على السلطة، بموافقة الغرب الجلية، لخشيته أن يرى إيران تسقط في قبضة الشيوعية. وعمد علماء الدين هؤلاء بعدئذٍ إلى عملية هروب إلى الأمام مناهضة للامبريالية بلجوئهم إلى عملية احتجاز الدبلوماسيين الأميركيين في طهران رهائن، بغية تعزيز سلطتهم الداخلية وتصدير الثورة، التي باتت دينية، إلى العالم الإسلامي. إن إيديولوجية الإمام الخميني التي ساعدتها وسائل الإعلام الغربية كثيراً على الانتشار في مرحلة أولى، نظراً إلى صفتها المعادية للشيوعية بصورة حادّة، قد كشفت عن وجهها المناهض للحداثة العلمانية أيضاً. ووفّرت الخمينية مخرجاً مريحاً لجميع من خابت آمالهم من القومية العربية العلمانية أو الماركسية على النمط السوفياتي، إنما لا زالوا مناهضين للسياسة الغربية في الشرق الأوسط، المتميّزة بدعم السياسة الإسرائيلية، الذي سبق أن وصفناه.

وستساهم الخمينية بهذه الطريقة في تغيير المناخ الإيديولوجي والثقافي تغييراً جذرياً، وهو تغيير كانت الأصولية الإسلامية - أصولية «مقبولة» وموالية للغرب - للعربية السعودية وحلفائها الرئيسيين (وبخاصة باكستان) قد باشرت به مع إنشاء منظمة مؤتمر الدول الإسلامية. والتحوّل الذي حدث في الثورة الإيرانية، أي لونها التحريضي، سيكون له أثر عميق في زعزعة استقرار الدول العربية. ولتلافي أن ترى هذه الأخيرة نفسها وقد تجاوزها اللون الجديد الراديكالي للأصولية الإسلامية الإيرانية، المناهضة للسوفيات وللأميركيين في آن، عمدت بعد ذلك إلى تسريع حركة «أسلمة» مجتمعاتها، الأمر الذي سنتناوله بمزيد من التفصيل في نهاية الكتاب.

وفعلاً سعت إيران، بقيادة الإمام الخميني كما في السابق بقيادة الشاه، إلى فرض نفسها قوة مهيمنة في الشرق الأوسط. فرايتها لم تعد راية حداثة مستوحاة من الغرب، أي قومية علمانية على غرار ما استطاع مصطفى كمال في تركيا، وعبد الناصر في مصر، والبعث في سوريا والعراق، أن يطبقوه، إنما قومية إسلامية جامعة تفضح السلفية الإسلامية السعودية، إحدى الركائز الأساسية للسياسة الأميركية في المنطقة. وأصبح تحرير القدس والنضال ضد علمانية الأنظمة العربية أو ضد الطابع الإسلامي المزيّف للأنظمة المحلية الملتحقة بالولايات المتحدة الأميركية، كلها موضوعات كبرى لسياسة النفوذ الإيرانية[1].

منذ ذلك الحين رزح الشرق الأوسط تحت تأثير العواصف الدينية. فجرى الاحتجاج

(1) يمكن الاطلاع على التحليل المعمق لديبلوماسية الثورة الإيرانية لدى Mohamed Reza-Djali, *Diplomatie islamique. Strtégie internationale du khomeinisme*, PUF, 1989.

على اتفاقات كمب ديفيد وسرّعت أحزاب اليمين الديني في إسرائيل عمليات إنشاء المستعمرات في الضفة الغربية، تحت راية «الحق» التوراتي الحصري، وباتت الأنظمة الإسلامية في الدول العربية المصدّرة للنفط، أو النظام الديكتاتوري في العراق المسمى «علمانياً»، مهدَّدين بأسلوب ثوري جديد «ديني»: الأسلوب الإيراني الذي اكتسب، في بضعة شهور، نفوذاً في المنطقة لم ينجح الشاه في فرضه سابقاً. وبينما اندفع العراق ـ متهوّراً ـ في حرب ضروس ضد إيران، بمساعدة الدول الغربية ومساعدة دول شبه الجزيرة العربية الأكثر تعرضاً للتهديد الإيراني المدمِّر للاستقرار، أنشأت سوريا، على عكس ذلك ـ متحلية بتعقّل أكبر ـ علاقات شراكة سياسية إقليمية مع النظام الإيراني الجديد. فأتاحت لها هذه الشراكة إمكان الاستمرار في كبح المعارضات الداخلية، وبخاصة معارضة الإخوان المسلمين التي أوشكت أن تقلب النظام في العام 1981؛ كما سمحت لسوريا، في مواجهة الغرب وحلفائه العرب، بتوسيع دورها الإقليمي وبتعزيز نفوذها في لبنان، حيث نجحت في إبعاد أي نفوذ إسرائيلي وغربي عنه، كما سنرى في الفصل الثالث عشر.

سيكون لانعكاسات هذه المعطيات الإقليمية أشد الوطأة على الساحة اللبنانية. إذ سيطبع اجتياح إسرائيل للبنان، وفترة احتجاز الرهائن واستعادة الإرهاب أنفاسه تحت أشكال متنوعة، عقد الثمانينات من القرن الماضي الذي دشّن في المنطقة. وقد ضبطت فوضى هذا العقد العاصف من الزمن على إيقاع الحرب بين العراق وإيران. وسوف تتمكن إسرائيل من إثبات أنها ليست السبب الحقيقي الكامن وراء زعزعة استقرار المنطقة، وأن عدوانية جيرانها غير العقلانية تجد تأكيداً لها في تلك الحرب الكبرى بين قوتين إسلاميتين تتعادلان في مناصبتها العداء.

كانت أهملتها قرارات مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة. وهكذا ما كاد المؤتمر يفتتح جلساته حتى أعلن عن تأجيله إلى أجل لاحق لم يحدَّد.

وعلاوة على الانقسام العميق، في ما يتعلق بالموقف من الغرب، لم يكن العرب أقل انقساماً بشأن الحرب العراقية-الإيرانية التي اتخذت أبعاداً خطيرة تهدد استقرار الأنظمة المحافظة في شبه الجزيرة العربية. هذا مع أن تلك الحرب كانت بدأت في أيلول/سبتمبر 1980 وسط جو حماسي، عندما اجتاحت القوات العراقية عربستان ومقاطعات إيرانية حدودية أخرى بهدف وضع حد لتهديدات إيران الخميني بزرع الاضطراب السياسي في بلدان الخليج المجاورة، وكذلك وضع حد للمناوشات بين القوات العراقية والإيرانية عند حدود البلدين. لكن في ربيع 1982 انعكست الآية بالنسبة إلى العراق، وقرر في أواخر شهر أيار/مايو سحب جميع قواته من الأرض الإيرانية وبدأ يتهيأ لمواجهة هجوم إيراني مضاد. والحال أن هذا التحول في مسار المعارك لم يحمل سوريا وليبيا على تغيير موقفهما من الحرب العراقية-الإيرانية وعلى وقف دعمهما السياسي، وحتى العسكري، للثورة الإيرانية، لأن سوريا ترى في سقوط نظام الرئيس العراقي انتصاراً تنشده منذ زمن طويل، يكرّس تمثيلها للقومية العربية «التقدمية» ويجعل منها عامل استقرار أساسي في شبه الجزيرة العربية، رغماً عن افتقارها إلى النفط وإلى الإمكانيات المالية. ولا يعود في وسع الولايات المتحدة أن تتجاهلها، وتغدو دول النفط مضطرة لأن تعوّم بصورة منتظمة وجوهرية خزينة الدولة السورية.

مضت سوريا بعيداً جداً في موقفها العدائي من العراق فأقفلت، لحظة كان الجيش العراقي يتعرض للانهيار، خط أنابيب النفط الذي يمر في الأراضي السورية ناقلاً النفط العراقي إلى شاطئ المتوسط، حارمة بذلك العراق من مصادر تمويل ثمينة، ما زاد من سوء الوضع الاقتصادي المتغيّر في العراق.

وكان الانشقاق العربي الذي ترتب على القطيعة بين مصر والعالم العربي إثر اتفاقات كمب ديفيد قد أضعف إلى حد غير قليل المشرق العربي سياسياً وعسكرياً. وقد جاءت القطيعة التامة بين سوريا والعراق، إضافة إلى انشغال هذا الأخير في حرب لا نهاية لها ضد إيران، لتعطي الجيش الإسرائيلي حرية الحركة في الشرق الأدنى في جملته. وكان هذا الجيش قد أثبت، منذ صيف 1981، عزمه الأكيد على الإفادة من أي انقسام من هذا القبيل، عندما قام طيرانه، دونما رادع، بغارته على محطة تموز/يوليو النووية في العراق، ثم بغارة بالغة العنف على بيروت تواقتت مع أعمال اقتتال ضارية في كل أنحاء لبنان الجنوبي[1]. وفي غياب الحد الأدنى من التضامن العسكري السوري-العراقي، وبسبب تحييد

---

(1) أنظر الفصل الحادي عشر.

الجيش المصري نتيجة لاتفاقات كمب ديفيد، صار الجيش الإسرائيلي، المجهّز بأحدث الأسلحة الأميركية، سيد الموقف في المنطقة. وهكذا ذهب أدراج الريح كل ما حققته البلدان العربية دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً منذ مطلع السبعينات، للخروج من هزيمة 1967 ومن مأزق قمة الخرطوم، ولتسوية القضية الفلسطينية، ولتجديد اللقاء بالغرب على قدم المساواة.

تلك هي الصورة المحزنة التي طالعتنا بها أهم عاصمة سياسية وثقافية في العالم العربي: بيروت المحاصرة والعطشى، بيروت المعذبة التي انهارت مبانيها فوق رؤوس مئات الألوف من سكانها العزَّل بفعل القصف الوحشي لدبابات الدولة العبرية وطائراتها وبوارجها الفائقة القوة. ولقد كان تصميم إسرائيل الشرس على اغتيال منظمة التحرير الفلسطينية بحجة «سلامة الجليل» ومكافحة الإرهاب، ووسط لامبالاة العالم أجمع، بما فيه الأنظمة العربية، تعبيراً عن فصل آخر من فصول فشل القومية العربية المعادية للإمبريالية. وعلى هذا الصعيد، استكمل اجتياح لبنان عام 1982 ما لم يتحقق بصورة كاملة في هزيمة 1967، أي السحق، ربما النهائي، للناصرية التي كان مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية وحلفاؤهم في الحركة الوطنية اللبنانية، المحاصرون في بيروت الغربية، يمثلون آخر تجلٍ لها.

نهاية الناصرية

يجدر القول إن الناصرية التي لفظت النفس الأخير خلال صيف 1982 في بيروت ما كانت استطاعت أن تحافظ على رصيد أدنى من التعاطف في أوساط الشعب اللبناني أو في الأوساط العالمية. ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية، التي شكلت دولة ضمن دولة والتي كانت خاضعة بدورها للسيطرة السورية في لبنان، اقتصر كل اهتمامها في السنوات الأخيرة على تدعيم هيمنتها على السكان اللبنانيين في مناطق وجودها، أي في الجنوب وبيروت الغربية. وفي واقع الأمر، كانت منظمات المقاومة الفلسطينية محشورة بين السندان السوري والمطرقة الإسرائيلية، فوجدت نفسها مدفوعة بهذا الوجود، شيئاً فشيئاً، إلى وضع أضحى معه وجودها المسلح في لبنان هو المبرر الوحيد لوجودها، ما أوقعها، بصورة حتمية، رهينة هذا الطرف أو ذاك من الأطراف العربية. وعلى هذا النحو انقطعت هذه المنظمات بصورة متزايدة عن قواعدها الشعبية الحقيقية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذه القواعد التي كان كل اهتمامها منصباً، سيما في الضفة الغربية، على مقاومة استيطان شرس والتصدي لمصادرات الدولة الإسرائيلية للأراضي والمياه، خلافاً لكل القوانين الدولية.

ولم يكن وضع منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الدولي قد سجل أي جديد منذ انتصارات 1974 الكبيرة. فقد حكمت المقاومة الفلسطينية على نفسها، منذ أن استبعدت في

ذلك الحين خيار تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى[1]، بالتقوقع ضمن إطار تمثيل خارجي محدود لا يمكن أن يحوز أية صفة من صفات الدولة. وما كان لميزان القوى العسكري، الراجح الكفة بصورة كلية لمصلحة إسرائيل، ولتمادي الغرب في عدم إيلاء قضايا العالم الثالث أي اهتمام، إلّا أن يساهما في الحد من نفوذ منظمة التحرير على الصعيد الدولي.

أما حركات اليسار اللبناني فكانت قد فقدت منذ وقت طويل ثقة اللبنانيين. فإدارتها الفوضوية للمناطق التي تسيطر عليها في ظل التبعية التامة للحماة الفلسطينيين والسوريين، علاوة على خلافاتها الداخلية المزمنة التي عكستها معارك الأحياء والشوارع المتكررة بين الميليشيات المتنافسة، كل ذلك قد أجهز على صدقية الرموز الإيديولوجية لهذه الحركات والشعارات السياسية التي رفعتها منذ 1975: الثورة، الوحدة العربية، الاشتراكية، ومعاداة الامبريالية. وقد أضحت بيروت الغربية منذ 1980 مسرحاً للعنف وانعدام الأمن: سيارات مفخخة، اغتيالات، تفجيرات، أعمال خطف، معارك لا ينقطع لها خيط في الأحياء والشوارع بين التنظيمات المتنافسة لأتفه الأسباب أو لأكثرها بعداً عن اهتمامات السكان؛ ومن أمثلة ذلك السلسلة الدامية من الاغتيالات والمعارك التي عكست التوترات بين سوريا والعراق والتي بلغت أوج احتدامها مع اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية، أو كذلك مسلسل الاعتداءات على الوجود الدبلوماسي الفرنسي. وفي المقابل، بدت بيروت الشرقية والمناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات اليمينية التي توحدت بقيادة بشير الجميّل[2] وكأنها واحة للأمن والازدهار. ومن المؤكد أن تعددية الرأي والموقف أمست شبه مفقودة في المناطق المسيحية، لكن ما عوّض عن هذه الخسارة في نظر الأهلين النظام والأمن اللذان سادا فيها. لذلك كان سكان المناطق «الإسلامية-التقدمية» ينظرون بشيء من الحسد إلى «محاسن» هذا الوضع.

وكانت إسرائيل تعلم، عندما نفذت عملية اجتياح لبنان، أنها جاءت تقطف ثمرة ناضجة، لأن اللبنانيين، الذين أرهقهم العنف والفوضى اللذان تسبب بهما الوجود الفلسطيني-السوري منذ اتفاقية القاهرة المشهورة عام 1969، وبخاصة منذ عام 1975، كانوا على استعداد للقبول بأي شيء يوفر لهم الأمن والنظام. وهكذا بدت إسرائيل والولايات المتحدة وكأنهما القادرتان وحدهما على إخراج لبنان من حالة الاحتضار، سيما بعد أن انكشف للعيان دور الدول العربية والثورة الفلسطينية كعامل في عدم الاستقرار وثَبُتَ على نطاق واسع عجزها.

---

(1) انظر الفصل العاشر.

(2) ولو بقوة السلاح إذا اقتضى الأمر، كما حدث مثلاً عند تصفية ميليشيات حزب الوطنيين الأحرار.

لكن إزاء تعنت إسرائيل ووحشيتها في أثناء حصار العاصمة اللبنانية، رصَّ سكان بيروت الغربية صفوفهم، ودافعوا بكرامة عن مدينتهم، وأجروا بعد ذلك وداعاً حافلاً للمقاتلين الفلسطينيين: إنه كان آخر مجهود بشري خارق في مسيرة منهكة. فكما وقفت الجماهير المصرية إلى جانب عبد الناصر في حزيران/يونيو 1967، بعد الهزيمة المرة، وكما شيعته في عام 1970 بعد أن ترك بلاده مدمَّرة إثر حرب الاستنزاف على قناة السويس، كذلك قدَّم سكان بيروت الغربية ـ وهم الرفاق التعساء لآخر طلقات «الثورة» العربية ـ للعالم أجمع مشهداً وداعياً أخيراً للتضامن وللمقاومة في وجه الآلة الحربية الإسرائيلية-الأميركية الهائلة. وبعد ذلك كانت «الملحمة» المجنونة والقصيرة جداً لبشير الجميل الذي جسّد مزيجاً لبنانياً من الناصرية والساداتية، إذ كان يحلم هو أيضاً بالعظمة لبلاده، وكذلك بصداقة مستعادة كلياً مع الغرب.

اثنان وعشرون يوماً من عهد بشير الجميّل

تستأهل قصة بشير الجميّل هنا وقفة، لأنها تنهض هي أيضاً شاهداً على المأساة التي يعيشها المشرق العربي منذ 1956. فهذا الشاب البالغ من العمر 34 عاماً، والذي كان رمزاً للمقاومة المسيحية في لبنان، وكذلك للتطرف اليميني الموالي للغرب، الذي أدانه اليسار العربي بكامله لتعاونه مع إسرائيل، اندفع، كالشهاب في كبد السماء، ليصير في أيام معدودة القائد الزعيم لشعب ميتَّم رزح سنوات طوالاً تحت نير تناقضات المنطقة المؤلمة. وقد استطاع بشير الجميّل خلال عشرين يوماً، وبعد انتخابه رئيساً للجمهورية في 23 آب/أغسطس 1982 في ثكنة عسكرية وفي ظل الدبابات الإسرائيلية بعد إجلاء الفلسطينيين عن بيروت، أن يستميل قلوب غالبية الناس من جميع الطوائف اللبنانية. وكان خلال ظهوره اليومي على شاشة التلفزيون يتحدث بلغة بسيطة ومباشرة، بعيدة كل البعد عن الصيغ البليغة والمفخمة للّغة العربية الفصحى، عن حلمه بشعب قوي وموحد، وبإدارة ينتفي فيها الفساد، وبمجتمع يتم فيه الترقي على أساس الكفاءة لا على أساس الثروة والولاء العائلي أو الطائفي، وبوطن يحظى باحترام العالم الخارجي لتمتُّعه بعد طول افتقاد بجيش قوي ودبلوماسية حازمة.

لقد اكتشف أخيراً سكان بيروت الغربية بذهول، وهم الذين حيّوا بالأمس بالدموع رحيل ثورة مفقودة، رجلاً لبنانياً فتياً وأبياً ومندفعاً. وللحال التمعت في الأفق بارقة أمل في إمكان محو جميع الإهانات التي أنزلتها باللبنانيين سلطة سياسية عاجزة، بل مخصيّة تقليدياً؛ وامّحت في الوقت نفسه الصورة الفئوية والعنيفة التي كان رئيس الدولة الشاب أعطاها عن نفسه خلال سنوات الاقتتال الممتدة من 1975 إلى 1980 .فبشير الجميّل، الذي كان على

علاقة طيبة بالإسرائيليين والأميركيين، والذي كان مقرّباً من العربية السعودية وبطلاً مضاداً لليساروية العربية، بدا آنذاك وكأنه الزعيم المنقذ الذي طال انتظار شعب بأسره له.

وتوكيداً لهذا الحدث المعجزة، وقف الرئيس الجديد، عندما استدعاه مناحيم بيغن إلى إسرائيل في مطلع شهر أيلول/سبتمبر، في وجه حليف الأمس ورفض الضغوط التي مارسها عليه لتوقيع معاهدة صلح فورية بين لبنان وإسرائيل. وعلى الأثر تزايدت شعبيته وكبرت صورته. ولما اغتيل في 14 أيلول/سبتمبر، قبل تسعة أيام من تسلمه مهماته الرسمية كرئيس للجمهورية، بكاه غالبية اللبنانيين. بل إن الكثيرين في الجانب المسيحي لم يصدّقوا غيابه. وقد لقي الرئيس الشاب مصرعه في عملية تفجير للمبنى الذي كان يعقد فيه آخر اجتماع له مع قياديي حزبه، علماً أن مثل هذه العملية وغيرها كانت أمست من اختصاص أجهزة مخابراتية شتى تعمل فوق الأراضي اللبنانية. وفيما كان بعضهم يؤكد أنه شاهده يخرج حياً من المبنى بعد الانفجار، سرت على نطاق واسع شائعة تتهم إسرائيل بتصفية حليف كانت تعتقد أن لها سيطرة مطلقة عليه لكنها فوجئت به، فور بلوغه أهدافه، يخرج عن طاعتها.

لقد كاد بشير الجميل أن يتوصل، خلال مسيرة خاطفة لم تدم إلا 22 يوماً، إلى تغيير مصير لبنان؛ لكن هذا الرجل، الذي يضاهي في غرابة المصير كمال جنبلاط والإمام موسى الصدر، اختفى تاركاً وراءه من جديد شعباً يبحث عن قائد.

على أن مصرع الرئيس الشاب لم يخلف فراغاً دستورياً، بل دفع باللبنانيين إلى التكاتف من جديد. وقد استغلت إسرائيل حادثة مصرعه لتدخل في نهاية الأمر إلى بيروت الغربية إثر الخروج السريع لقوات التدخل المتعددة الجنسية منها في 13 أيلول/سبتمبر، بعد قيامها بتفكيك الألغام المزروعة عند مداخلها، ولتتسبب بمجزرة صبرا وشاتيلا. لكن على الرغم من كل شيء بقي اللبنانيون محافظين على ضبط النفس ولم يسقطوا في شباك المكيدة المنصوبة لهم. وفي 21 أيلول/سبتمبر، وقبل يومين من انتهاء الفترة الرئاسية السابقة، قام البرلمان بانتخاب أمين الجميّل، شقيق الرئيس القتيل، بشبه إجماع النواب الحاضرين. وبذلك تكرّست الهيمنة الكتائبية على لبنان، كدليل على عودة النظام إلى الاستتباب وعلى الرجوع إلى الحظيرة الغربية.

الانزلاق المحتوم نحو الغرب

لم يكن وصول اليمين اللبناني إلى السلطة، على صهوة الاجتياح الإسرائيلي، إلّا مرحلة جديدة من عملية تحول المشرق العربي منذ عام 1967 نحو الغرب. فعلى هذا النحو لاحظنا تغير الواجهة السياسية والإيديولوجية للمنطقة، والانعطاف المحتوم للنخبة السياسية العربية نحو الغرب الليبرالي، وهو انعطاف اتضحت أولى معالمه منذ أيام محمد علي. ولئن

حافظ هذا الانزلاق في عام 1973 على شيء من اللباقة ومن مظاهر الكرامة، فقد اتخذ في عام 1982 طابعاً مغايراً، إذ استدارت جميع الأنظمة العربية في المنطقة نحو الولايات المتحدة لتوقف آلة الحرب الإسرائيلية التي كانت تفتك بلبنان فتكاً ذريعاً. فبين المهاية التي أصدر بها الملك فيصل قرار حظر النفط الجزئي عام 1973 وبين تلاحق الاتصالات الهاتفية التي أجراها الملك فهد[1] مع الرئيس ريغان من أجل إعادة فتح صنابير المياه التي قطعها الجيش الإسرائيلي عن بيروت التي تموت عطشاً، تلاشت الكرامة العربية كلياً لتحل محلها عمالة تامة للقوة الأميركية، تجسّدت بأكثر صورها وحشية، بعد ثماني سنوات خلال اجتياح العراق للكويت عام 1990.

وفوق ذلك، توجه وزير الخارجية السعودي ووزير خارجية سوريا، ركيزة جبهة الصمود والتصدي، للقاء الرئيس الأميركي باسم الجامعة العربية في صيف 1982 المشؤوم ذاك. هذا فيما كانت الصحافة العربية تندد بـ «سلبية» الإتحاد السوفياتي حيال أحداث لبنان. وبطبيعة الحال كان هذا الأخير، الذي اصطدمت سياسته العربية بضربات مصر الساداتية وبغموض مواقف سوريا الأسد وبانشغال عراق صدام حسين بالحرب، يردُّ بأن بيروت المحاصرة لم تتلقَّ أية مساعدة من أية دولة عربية، وأنه لا يستطيع تالياً أن يكون عربياً أكثر من العرب. وعلاوة على ذلك، أعيد طرح موضوع التفوق الساحق للأسلحة الأميركية-الإسرائيلية على الأسلحة السوفياتية على بساط البحث، بعد معركة خاطفة جرت في البقاع، خلال الاجتياح، بين الجيشين السوري والإسرائيلي وأسفرت عن تدمير بطاريات الصواريخ السوفياتية الصنع وعن إسقاط أكثر من 70 طائرة ميغ سورية. وهكذا عادت الأجواء التي سادت الساحة العربية في أعقاب حرب حزيران/يونيو 1967 تفرض نفسها من جديد.

أما إسرائيل فكانت تريد من هذه الحرب أن ترجع عقارب الساعة إلى الوراء بإعادتها المشرق العربي إلى حالة العجز التي سقط فيها إثر هزيمة 1967. كما كانت تهدف، من خلال تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وتدمير بنيتها السياسية-العسكرية بتمامها، إلى إرجاع التعبير الجماعي عن الإرادة الوطنية الفلسطينية إلى نقطة الصفر التي كانت عليها في عام 1948. وما كان الجنرال شارون، وزير الدفاع الإسرائيلي، يخفي مراميه؛ فقد أعلن صراحة أن اجتياح لبنان وتدمير منظمة التحرير الفلسطينية يهدفان إلى تسوية مشكلة الضفة الغربية وقطاع غزة في اتجاه يؤمّن مصالح إسرائيل، أي ضمهما على المدى الطويل؛ والواقع أن احتمالاً من هذا القبيل لم يُستبعد في اتفاقات كمب ديفيد[2]. وكان تحقيق هذه الأهداف من

---

(1) خلف الأمير فهد ـ ولي العهد ـ أخاه الملك خالد الذي توفي في حزيران/يونيو 1982 خلال حصار بيروت.

(2) انظر تحليل اتفاقات كمب ديفيد في الفصل الثاني عشر.

شأنه أن يُظْهِرَ إسرائيل بمظهر أكبر قوة سياسية وعسكرية إقليمية؛ وهكذا لم يتردد الجنرال شارون في التصريح بأن دائرة تدخل الجيش الإسرائيلي تصل حتى إلى باكستان؛ وكما كانت الحال في عام 1967، فقد تطابقت المصالح الأميركية والإسرائيلية. فالولايات المتحدة لا تشعر بأي تعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية وشعاراتها الثورية وعلاقاتها بالحركات الراديكالية واليساروية في أوروبا أو بأنظمة العالم الثالث المعادية للإمبريالية. وما كان لإيديولوجيا الحرب الباردة الشاملة التي تبنَّاها ريغان وإدارته إلّا أن تدفع باتجاه تصفية حركة تُعتبر حلقة مهمة في «شبكة التخريب الشيوعي الدولي». وستكون الموضوعة المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والقائلة بأن بيروت مركز الإرهاب الدولي، مبرراً لتدمير القسم الغربي من العاصمة اللبنانية. وكان من الصعب على العربية السعودية، بإيديولوجيتها المحافظة المتشددة، ألّا تتعاطف مع مثل هذه الرؤية؛ ولهذا لم تتخذ أي إجراء مالي أو نفطي، ولو رمزي، للضغط على الولايات المتحدة التي لا ترغب أصلاً في أن تدخل وإياها في تناقض، مهما تكن الظروف.

عن العنف في المنطقة وتحسس الرأي العام الدولي به

في السابق أيضاً، وقبل اثني عشر عاماً على وجه التحديد، لم يكن من هدف لإدارة نيكسون في قصف هانوي ومعاقل الفيتكونغ في كمبوديا سوى وضع حد «للإرهاب» الشيوعي. لكن تظاهرات الاحتجاج الحاشدة والمتتالية في الولايات المتحدة والعواصم الأوروبية الكبرى ساهمت بقوة آنذاك في إيقاف آلة الحرب الأميركية. ولا ريب في أن دكّ بيروت بالقنابل عام 1982 أثار انفعالاً في العالم، لكنه لم يبلغ قط مستوى السخط الذي قوبلت به الأعمال العدوانية الأميركية في فيتنام وكمبوديا في مطلع السبعينات. فخلال عشر سنوات تغيَّرت كثيراً الحساسية السياسية الدولية؛ واللبنانيون والفلسطينيون في جنوب لبنان وبيروت الغربية هم الذين دفعوا ثمن هذا التحول في السياق الإيديولوجي الدولي. وقد يكون مردُّ هذا التحول جزئياً إلى النتائج غير المرضية التي تمخَّضت عنها حرب فيتنام، وكذلك إلى سياسة القوة والتوسع التي انتهجها الإتحاد السوفياتي. وعلى هذا النحو استقطب الاحتجاج على غزو الإتحاد السوفياتي لأفغانستان أو على الإنقلاب العسكري في بولونيا اهتمام الأنتليجنسيا الغربية على نطاق أوسع وأشمل بكثير من تدمير القسم الغربي من بيروت. وبالمقابل، ستثير الفظاعات التي ارتُكِبَتْ في أثناء حصار بيروت جدالاً عقيماً يهدف إما إلى تحجيم موت بيروت وإما إلى إعطائه على العكس وقعاً خاصاً عبر التذكير بمذابح فرصوفيا

أو حصار ستالينغراد أو مجزرة الأورادور[1]: فلكأن القتل الجماعي للمدنيين العزّل يمكن أن يكون على درجات متفاوتة من الفظاعة، تبعاً للانتماء الديني أو الظرف التاريخي أو القضية العقائدية. والحق أن التحريف والتلبيس يطولان كل شيء في نزاعات المنطقة، بما في ذلك الحكم الأخلاقي البسيط الذي يفرض نفسه عند موت الأبرياء.

وكأنما توكيداً لهذا الموقف، وقعت في فرنسا سلسلة من أعمال العنف استهدفته، في ما استهدفته، شارع روزييه في الحي اليهودي بباريس وحوّلت الأنظار تالياً عما كان يجري في بيروت وهي قيد الاحتضار. وعلى هذا النحو دفعت فرنسا غالياً ثمن محاولتها التوفيق بين صداقتها لإسرائيل وبين الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الذي حاولت عبثاً أن تردّ عنه غائلة آلة الحرب الإسرائيلية، متقدمة في هذا السبيل في نهاية حزيران/يونيو 1982 بمشروع قرار إلى مجلس الأمن كان مصيره الإحباط، نتيجة للفيتو الأميركي.

والواقع أن الوحشية الإسرائيلية لن يوضع لها حد إلّا من قبل الولايات المتحدة، بعد سبعين يوماً من الحصار. وخلافاً لمضمون الجهود الفرنسية، لم يتضمن مشروع الوسيط الأميركي، فيليب حبيب، الذي أقام في اليرزة، المطلة على بيروت، منذ بداية الغزو الإسرائيلي، فكرة أي انسحاب إسرائيلي من لبنان، أو حتى من مشارف بيروت، فنصّ الوثيقة التي أعدها لا يشير إلّا إلى جلاء الفلسطينيين المسلحين والقوات السورية عن بيروت، ولا يأتي فيه ذكر، ولو بكلمة واحدة، لاحتلال إسرائيل ثلثي الأراضي اللبنانية. وتشكلت قوة تدخل متعددة الجنسيات بدعم فرنسي لتسهر على ترحيل المقاتلين الفلسطينيين وعلى حماية السكان المدنيين. وكانت هذه القوة، المؤلفة من 4000 رجل، تضم حاميات فرنسية وأميركية وإيطالية، انسحبت منذ بداية شهر آب/أغسطس، غداة استكمال عملية الترحيل وانتخاب بشير الجميّل رئيساً للجمهورية. وبالمقارنة مع مشروع حبيب، بدا القرار 242 المشهور، الصادر عن مجلس الأمن الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر 1967، والذي قضى بإدانة مبدأ الإستيلاء على الأراضي بالقوة وطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، شديد القساوة بالنسبة إلى إسرائيل، وعلى الرغم من مراعاته لها إلى حد يبعث على القلق، على الصعيد الفلسطيني.

ومع ذلك لم تُبدِ السلطات اللبنانية، ولا الدول العربية الأخرى، أية ردة فعل بشأن هذه الثغرة الكبرى في خطة حبيب. وقد بدا صمتها بمثابة موافقة ضمنية على هذه الجراحة الإسرائيلية التي شتتت مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية وكوادرها بين بلدان عربية عدة. وهذه

---

(1) قرية فرنسية أباد الألمان سكانها البالغ تعدادهم 642 نسمة عن بكرة أبيهم يوم 10 حزيران/يونيو 1944 (المترجم).

الثغرة هي التي ستسمح لإسرائيل بالدخول إلى بيروت الغربية إثر مقتل بشير الجميّل، للقيام بعملية تمشيط شاملة لتلك المدينة التي ما كانت أفاقت بعد من صدمتها. وهذه الثغرة هي التي ستمكّن إسرائيل أيضاً من أن تنتهج بكل طمأنينة السياسة التقليدية لمحتلي لبنان: التفريق بين طائفة وأخرى لإحكام قبضتها على الطوائف قاطبة. ففي الشوف، في وسط لبنان، استطاعت إسرائيل أن «تنظّم» اضطرابات طائفية، إذ حرّضت كلاً من الموارنة والدروز على التوالي على التقاتل عبر الميليشيات التابعة لكلٍّ منهم. وبذلك وجدت السلطة اللبنانية نفسها عاجزة عن فرض النظام والقانون. وفي الجنوب دعمت إسرائيل، أكثر من أي وقت مضى، الرائد سعد حداد وطلبت إعادته مع جميع رجال الميليشيا التابعة له إلى صفوف الجيش اللبناني الرسمي. وقد كانت المحصلة النهائية لاجتياح إسرائيل للبنان إلغاء الوجود الفلسطيني المسلّح في الجنوب وفي بيروت، وتدميراً مؤقتاً بالتالي للأحزاب والميليشيات اليسارية اللبنانية؛ لكن الاجتياح خلق في المقابل مشكلات جديدة لا تقل خطورة عن سابقتها. هكذا امتلكت إسرائيل كلياً بصورة رسمية الأوراق اللبنانية التي كانت في حوزتها منذ عام 1975. وما كان لها أن تتوانى عن استخدامها في ديناميتها التوسعية على امتداد ساحة المنطقة.

إن مجازر صبرا وشاتيلا هي وحدها التي أثارت، وسط كل هذه البلبلة السياسية، انفعالاً أكيداً في العالم. فالجرعة كانت فعلاً كبيرة جداً هذه المرة. وإسرائيل، التي لم تكتفِ بتمشيط المخيمات الفلسطينية وباعتقال 8.000 فلسطيني ولبناني في ظروف مريبة، بتهمة الانتماء إلى حركات المقاومة، دفعت بصورة مكشوفة ببعض عناصر الميليشيات اليمينية، الخاضعة لسيطرتها المباشرة، إلى اقتراف جريمة صبرا وشاتيلا. وحتى في إسرائيل نفسها تظاهر في شوارع تل أبيب قسم من الرأي العام تعبيراً عن قلقه من تدهور صورة بلاده في الخارج الذي منه يأتي كل الدعم للمشروع الصهيوني. على أن هذا الاستياء يبقى انتقائياً، لأن مجازر صبرا وشاتيلا، على بشاعتها، تندرج في سياق عنف متصل، كنتيجة مباشرة لغزو فلسطين. فمن دير ياسين[1] عام 1948، إلى صبرا وشاتيلا عام 1982، مروراً بالتدمير الشامل لمدن قناة السويس خلال حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل، وبجميع عمليات العنف الجماعية التي يمارسها الجيش الإسرائيلي منذ عام 1968 ضد السكان المدنيين اللبنانيين الذين يؤوون المقاومة الفلسطينية، تعرّض جيران الدولة الصهيونية لسلسلة واحدة متصلة من العنف. والإقرار بهذه السلسلة المترابطة الحلقات من العنف يعني في هذه الحال فتح ملف الصهيونية السياسية-العسكرية بكامله. ويبدو أن الحساسية الغربية ليست

---

(1) قرية فلسطينية ارتكبت فيها ميليشيا الإرغون، بقيادة مناحيم بيغن، مجزرة فتكت فيها بالنساء والأطفال والشيوخ. ويبقى اسم دير ياسين، في الذاكرة الفلسطينية والعربية، رمزاً للفظائع التي ارتكبتها الصهيونية عند احتلالها لفلسطين.

مستعدة لفعل ذلك بعد[1]. لهذا، وفي وقت لا يندر أن ترتفع بعض الأصوات باستنكار تلك «الهفوة» المربكة، كانت تسارع إلى إلقاء التبعة فيها بصورة حصرية على الثنائي بيغن-شارون الذي لا يتمتع أصلاً بتعاطف يذكر في أوساط الرأي العام الدولي.

معادلة مستحيلة جديدة:
مشروع ريغان ومشروع فهد

من المفارقات العجيبة أن مجازر صبرا وشاتيلا لم تحرك ساكناً في البلدان العربية. فالمجتمع العربي أخذ منه الكلل كل مأخذ. فإضافةً إلى الضربات المتتالية التي أنزلتها به آلة الحرب الإسرائيلية الفائقة القوة، ما أدى بالأمس إلى تحييد مصر، واليوم إلى وقوع لبنان تحت السيطرة الإسرائيلية، كان القلق الشديد يعتصر المجتمع العربي جراء الحرب العراقية-الإيرانية التي اثقلت بباهظ وطأتها على جميع بلدان شبه الجزيرة العربية. وقد كان واحداً من أهم عوامل الشلل والخوف من الثورية الشيعية الخمينية بجيوشها الجرارة التي بدأت تهدد الأراضي العراقية. أضف إلى ذلك ظرفاً نفطياً بالغ السوء وانهياراً واسع النطاق في بورصة الكويت (سوق المناخ) نتيجة للفوضى وللمضاربات بثروة نفطية لم تُستوعَب جيداً. أما دول جبهة الصمود والتصدي فكانت هزيمتها تامة؛ فقد قاتل الجيش السوري وحيداً، ولبضعة أيام فقط؛ وكان أكثر ما يهم ليبيا أن تلعب دور القوة الأفريقية العظمى، لكن قمة منظمة الوحدة الأفريقية، التي كان من المفترض أن تنعقد في طرابلس خلال صيف 1982، باءت بفشل ذريع؛ أما الجزائر أخيراً، وبعد موت الرئيس بومدين، فقد انغمست في المشكلات اليومية لنظام لم يفلح بعد في الاهتداء إلى هويته.

هكذا تضافرت الاحباطات المتلاحقة منذ 1956 لتوصل المجتمع العربي إلى حالة من الجمود السياسي المطلق. فالعيد الثوري الذي أطلت تباشيره مع تأميم قناة السويس لفظ آخر أنفاسه في صيف 1982، إلى حد أن مشروع الرئيس ريغان استُقبل بتنهدة ارتياح من قبل جميع رؤساء الدول العربية. وهذا مع أن ذلك المشروع الذي أعلن عنه الرئيس الأميركي في الأول من أيلول/سبتمبر ما زاد على أن أرجع القضية الفلسطينية القهقرى إلى ما كانت عليه قبل خمسة عشر عاماً خلت. فالأردن هو الذي دُعي، بموجب هذا المشروع، إلى التفاوض مع إسرائيل من أجل استعادة الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، وذلك ضمن إطار ينطلق من قرار مجلس الأمن رقم 242 ومن اتفاقات كمب ديفيد في آن معاً. أما منظمة التحرير الفلسطينية فيمكنها، في أحسن الأحوال، أن تكون أحد العناصر التي سيتألف منها

(1) انظر الفصل الثاني عشر.

الوفد التمثيلي الفلسطيني ـ الذي سيقوده الأردن ـ في عملية التفاوض، وهذا يشرط اعترافها الصريح أولاً بحق إسرائيل في الوجود. هكذا، وبجرّة قلم، ألغى الصمت العربي والدينامية الأميركية جميع المكاسب التي أحرزتها منظمة التحرير الفلسطينية خلال السبعينات، سيما منها صفتها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وهي الصفة التي كرّسها مؤتمر قمة الرباط عام 1974 وقبول منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب في هيئة الأمم المتحدة.

بيد أن مشروع ريغان، على «رجعيته»، أثار غيظ الحكومة الإسرائيلية. ذلك أن الرئيس الأميركي أوضح في خطابه في الأول من أيلول/سبتمبر أنه «إذا انعدم إمكان تحقيق السلام عن طريق إقامة دولة فلسطينية مستقلة فوق أراضي [الضفة الغربية وقطاع غزة]، فمن غير الجائز أن يقوم هذا السلام على قاعدة السيادة الإسرائيلية أو إشرافها الدائم على الضفة الغربية وغزة». وهذا يبدو بالطبع متعارضاً مع كل المكاسب التي حققتها إسرائيل في اتفاقات كمب ديفيد، في ما يخص الاعتراف بحقها في السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

لقد جاء الإعلان عن مشروع ريغان قبل أيام معدودة من انعقاد مؤتمر قمة رؤساء الدول العربية في فاس بالمغرب، من السادس إلى التاسع من أيلول/سبتمبر. وكانت جميع المحاولات لعقد مثل هذه القمة منذ بداية اجتياح لبنان قد فشلت، فيما لم تنعقد سوى اجتماعات عابرة وعاصفة لبعض وزراء الخارجية العرب، كالاجتماع الذي عقد في الطائف في نهاية شهر حزيران/يونيو. وفي الحقيقة، كان رؤساء الدول العربية ينتظرون نهاية العملية الجراحية الإسرائيلية في لبنان من أجل الوصول من جديد إلى حدٍّ أدنى من الاتفاق. وهذا ما سيتم في فاس، حيث كانت القمة السابقة فشلت في الوصول إلى اتفاق حول مشروع فهد، وقد أُقِرَّ المشروع هذه المرّة بدون مناقشات تذكر. وناقشت القِمَّة أيضاً موضوع الحرب الإيرانية-العراقية، وأكدت من جديد التضامن العربي مع العراق، ما شكل انتصاراً جديداً «للمعتدلين» على «صقور» جبهة الصمود والتصدّي الذين يؤيدون إيران بقدر أو بآخر من العلنية، والذين كانوا قد حالوا حتى ذلك الحين دون أية مناقشة للحرب العراقية-الإيرانية في المحافل العربية الرسمية.

على أن مشروع فهد لا يتطابق ومشروع ريغان، إذ إنه يقضي بإنشاء دولة فلسطينية بعد فترة انتقالية لا تتعدى الأشهر، يمارس خلالها الشعب الفلسطيني حقّه في تقرير المصير بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، «ممثله الشرعي الوحيد». وعلى هذا النحو فإن مشروع فهد، الذي أمكن أن يبدو في كانون الثاني/يناير 1982 بمثابة تنازل مجاوز للحد أمام إسرائيل، تحوّل، بعد بضعة أشهر من اجتياح لبنان وإعلان مشروع ريغان، إلى مخرج نجاة وحيد أمام رؤساء الدول العربية المسقط في أيديهم. ومن سخرية الأقدار أن الصحافة نشرت صوراً عن

تلك القمة تظهر رؤساء الدول العربية متماسكين بيد وراسمين باليد الأخرى علامة النصر، مع أنهم في الوقت الذي وافقوا فيه على مشروع فهد منحوا بركتهم لمشروع ريغان الذي يتعارض مع أهم بند في المشروع السعودي، أي البند الذي ينص على إنشاء دولة فلسطينية.

والواقع أن مشروع ريغان، مثله مثل مشروع فهد، لا يفعل أكثر من أن يذر الرماد في العيون، إذ يؤكد اهتماماً مبدئياً بالمسألة الفلسطينية، بدون أن يصدر عن الجانب العربي، ولا عن الجانب الأميركي، أي مسعى عملي فعلي للتقدم باتجاه خلق كيان فلسطيني. والإسرائيليون، بعجرفتهم المألوفة، هم أول من يقول بأن مشروع ريغان يجب أن يرمى به إلى سلة المهملات؛ فهو يناقض في نظرهم اتفاقات كمب ديفيد التي وُقّعت برعاية الولايات المتحدة والتي تترك مسألة السيادة النهائية على الضفة الغربية وقطاع غزة مفتوحة. وفي المقابل، فإن الفلسطينيين والملك حسين، الذي يعطيه المشروع دوراً رئيسياً، هم وحدهم الذين سيحاولون اجتناء بعض الفوائد منه. وقد دارت في المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في شباط/فبراير 1983 في الجزائر، في أول اجتماع له منذ خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، مناقشات حادة حول الموقف الواجب اتخاذه من ذلك المشروع. ومع أنه لم توجه إدانة علنية إلى ياسر عرفات على تجديد اتصاله بالملك حسين للتفاهم على عملية التفاوض التي افتتحها نظرياً مشروع ريغان، فما من أحد كال له أيضاً الثناء. والواقع أن تلك كانت مناقشات بيزنطية لا طائل فيها، إذ إن التصريح الرسمي للرئيس الأميركي بصدد المسألة الفلسطينية كان، في مطلع عام 1983 ذاك وبعد ثلاثة أشهر من إعلانه، قد صار نسياً منسياً. فالإسرائيليون لا رغبة لهم على الإطلاق في الخوض فيه، ثم إن كل اهتمام الدبلوماسية الأميركية قد بات متركزاً الآن على لبنان. فريغان يتطلع إلى إحراز نجاح كبير في مجال السياسة الخارجية، وذلك بمواصلة السير على الطريق التي شقها سلفه جيمي كارتر والتوصل إلى تطبيع العلاقات الإسرائيلية-اللبنانية. فها، بعد مصر، قد جاء دور لبنان؛ ولا مجال للشك في أن باقي الدول العربية سيمضي في الطريق نفسه؛ ولن يعود في المنطقة ما يهدد السيطرة الأميركية.

لبنان تحت المظلة الأميركية والإدارة الإسرائيلية

بيد أن هذا التخطيط الحافل بالوعود، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، سيتفتق عن هزيمة لم يسبق لها مثيل منذ القضية الفيتنامية. إذ لم يمضِ عام وستة أشهر على قيام العهد الكتائبي في لبنان تحت العين الساهرة للحكومة الأميركية، التي أعادت إلى بيروت القوة المتعددة الجنسية بعد مذابح صبرا وشاتيلا، حتى كانت الفوضى قد ضربت أطنابها من جديد

في لبنان، واضطر الجنود الأميركيون إلى الرحيل على عجل، ولم يلبث أن تبعهم فوراً الإيطاليون، وبعد بضعة أسابيع الفرنسيون، واضطر الرئيس اللبناني، حفاظاً منه على منصبه، إلى الذهاب إلى دمشق وتقديم ولائه للرئيس الأسد. فما الذي حدث في تلك الفترة الوجيزة من الزمن حتى يجد الغرب نفسه، وهو الذي تراءى له أنه أنجز فرض سيطرته كاملة على الشرق الأدنى، بموافقة ضمنية من غالبية الدول العربية، مطروداً من لبنان، معقله التقليدي منذ عهد الأمير فخر الدين؟

إن عماء قلّ نظيره قد ضرب مرة أخرى، ويا للأسف، الرأي العام سواء في الغرب أم في البلدان العربية. فعلى الصعيد العربي، بما في ذلك داخل قطاعات واسعة من اللبنانيين، المنهكين بسنوات سبع من الاضطرابات المرعبة، لم تكن ترى الأمور ببعد نظر. فقد هبّت على الشرق كما على الغرب ريح تفاؤل كبير بقرب نهاية آلام لبنان بفضل تدخل إسرائيل، وبخفوت في حدة النزاع في الشرق الأوسط جراء ضعف سوريا وسلبية الاتحاد السوفياتي والمبادرة الأميركية الجديدة عبر مشروع ريغان. هذا التفاؤل المنقطع النظير ساد طيلة الخريف من عام 1982 وكذلك إبان النصف الأول من عام 1983 على جميع أصعدة الرأي العام، وبطبيعة الحال في الدوائر الحكومية للعواصم العربية والغربية الكبرى. وقد انتهى هذا التفاؤل بانحدار مدوٍ وبآلام جديدة للبنان الذي يعاني منذ عام 1975 من التهاون العربي والغربي ومن ضعف نفوس قادته المحليين.

وبالفعل، كيف أمكن أن يسود الاعتقاد بأن إسرائيل، سيدة الحرب في المنطقة وغير الحساسة بحكم نشأة وجودها بالذات بأي مظهر من الأخلاقية والشرعية الدولية ـ كما تقدم بيان ذلك[1] ـ، يمكن أن تغزو لبنان بدون أن تجهز على البقية الباقية من التوازن الهش لهذا البلد الذي أنهكته سبع سنوات من نزاع مكشوف ناب مناب حرب 1973؟ لقد لعب هنا التعاطف الشعوري واللاشعوري مع الصهيونية دوره، وإن تكن فظاعة حصار بيروت قد فتحت الباب أخيراً أمام نقد علني للدولة الصهيونية، وهذه ظاهرة ما كانت لتُتصوَّر في الغرب حتى ذلك الحين. بيد أن حركة النقد هذه سرعان ما ولَّدت ردة فعل مضادة لمصلحة إسرائيل مهدت السبيل لها بعض الأفعال الإسرائيلية. فقد كان للتظاهرات التي نظمتها حركة السلم في إسرائيل وقع كبير، أولاً، على الرأي العام الغربي؛ إذ وقف كثير من الإسرائيليين، ممن أخذهم القلق على الصورة الدولية والسمعة الديموقراطية لدولتهم، أمام وسائل الإعلام في العالم أجمع ليعلنوا إدانتهم لمجازر صبرا وشاتيلا. ثم كان هنالك، ثانياً، تحقيق لجنة

(1) راجع الفصل الثاني عشر.

كاهان لتحديد درجة مسؤولية القادة المدنيين والعسكريين الإسرائيليين في انمجازر. وعلى الأثر استعادت إسرائيل كامل اعتبارها في نظر الرأي العام الغربي، الذي هلّل من جديد «لديموقراطيتها الرائعة». وتمّ تصوير بيغن وكأنه أصبح صوفياً كبيراً ما عاد تقدمه في السن يمكّنه من تتبع شؤون حكومته في أدق تفاصيلها: فكأنما أمّحت من الذاكرة الصورة التي تنمُّ عن فساد ذوق أكيد والتي التقطت له في عيد ميلاده في صيف 1982 يوم قدم له قالب من الحلوى على شكل دبابة إسرائيلية من نوع مركافا؛ وإذا شارون نفسه يظهر بمظهر العسكري المشاغب الذي لا يتقن فن السياسة بقدر ما يتقن فن الحرب، والذي لن تحمّله لجنة كاهان سوى مسؤولية جزئية.

إن من يعرف الموقع الجغرافي لمخيمات صبرا وشاتيلا، والتلال الصغيرة التي تطل عليها والتي تمركزت فيها قوات الجيش الإسرائيلي على مدى أيام المجزرة الأربعة، ومن يعرف أيضاً الصلات الوثيقة التي تربط قادة الميليشيات المحلية، الذين كانوا الذراع المنفذة للعملية، بالجهاز العسكري الإسرائيلي، لا يمكن أن يرى في الاستنتاجات التي خرجت بها لجنة كاهان والتي ما تحدثت إلّا عن مسؤوليات إسرائيلية غير مباشرة في المجازر سوى هلوسة سريالية، سيما أنه في الوقت الذي كانت فيه هذه اللجنة تجري تحقيقها، كان ذلك الجيش الإسرائيلي عينه يشجّع تشجيعاً مباشراً في منطقة الشوف اللبنانية انسياق القرى الدرزية والمسيحية في مجازر تقشعر لها الأبدان بلغت ذروتها في شهر أيلول/سبتمبر 1983، عندما هُجّر جميع السكان المسيحيين من هذه المنطقة غداة انسحاب القوات الإسرائيلية منها. وبطبيعة الحال، ما عاد أحد يرغب في أن يشير بإصبعه صوب إسرائيل. بل سيطيب للجميع بالأحرى أن يقولوا: ألا إن أولئك اللبنانيين «المتوحشون» حقاً، وما تاريخهم إلّا سلسلة متصلة من المذابح.

إن الاحترام الذي حافظت عليه إسرائيل على صعيد الرأي العام الغربي يعود أيضاً في أغلب الظن إلى نجاح اتفاقات كمب ديفيد بالنسبة إلى مصر. أفلم تُعد إسرائيل إلى مصر شبه جزيرة سيناء في المواعيد التي حددتها الاتفاقات، على الرغم من أنها احتفظت، بصورة غير مشروعة، ببقعة صغيرة من الأرض لا تزيد مساحتها على كيلومتر مربع واحد تقع فيها بلدة طابا؟ أهناك من يقول إن إسرائيل توسعية؟ أليس ذلك إلّا شطحة أخرى من شطحات خيال العرب وحقدهم الدائم على اليهود؟ لا ريب أن هناك الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن من يطاوعه قلبه على إدخال الحزن إلى قلب ذلك الصوفي الواهي الجسم والطاعن في السن، بيغن، الذي يعتقد اعتقاداً راسخاً كالحديد أن القانون الدولي يقوم على التوراة لا على معنى العدل والإنصاف كما شرحهما القديس توما الأكويني وغروسيوس وسبينوزا؟ فغداً يتسلم مقاليد الحكم حزب العمل الإسرائيلي والعلمانيون والديموقراطيون، ولا بد أن يعيدوا

في نهاية المطاف إلى الملك حسين بعضاً من تلك الأراضي، كما يقضي بذلك مشروع ريغان.

على هذا النحو كان الرأي العام الغربي، ومعه شطر واسع من الرأي العام العربي الذي رأينا مدى ولعه الذي لا برء له بالغرب، يحكم على الأمور في مطلع عام 1983 ذاك. وعليه، عندما باشرت الحكومة اللبنانية رسمياً، وتحت المظلة الأميركية، التفاوض مع إسرائيل، القوة المحتلة، لم يرتفع أي صوت للتحذير من هذا المسار المتفجر. بل على العكس من ذلك، فقد اعتبرت المسألة بمثابة استمرار شبه طبيعي لعملية كمب ديفيد التي أثبتت نجاحها مع إعادة سيناء إلى مصر التي باتت مذّاك فصاعداً في حالة صلح مع إسرائيل. وسيكون لبنان هو التالي بعد مصر؛ وسيتبعه بعد ذلك الأردن إثر التصفية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية وما طرأ من ضعف على موقع رئيسها؛ أما سوريا فلن يكون أمامها من خيار سوى أن تلزم الهدوء لتهضم هزيمتها في لبنان، ولسوف ينتهي بها الأمر عاجلاً أو آجلاً إلى سلوك طريق التفاوض بدورها، بخاصة أن العربية السعودية تلوّح لها بإغراء مساعدات مالية مكثّفة، وهذا كله بدون أن تتاح أية فرصة لتحرُّك الإتحاد السوفياتي الغاطس في قضايا أفغانستان وبولونيا ونصب الصواريخ الأميركية في أوروبا ومسألة خلافة بريجنيف. فهل من سبيل، والحال هذه، إلى رفض «السلم الأميركي» بعد أن بات في متناول اليد، أو بالأحرى، ومنذ 1967، في متناول دبابات الجيش الإسرائيلي؟ لا ريب في أن مجلس الأمن الدولي، التابع للأمم المتحدة، قد صوّت عند ابتداء الاجتياح الإسرائيلي على القرارين رقم 508 و509 اللذين يطالبان بالانسحاب اللامشروط للجيش الإسرائيلي من لبنان: فلا مكافأة للمعتدي، وهذا مبدأ أساسي من مبادئ الحس السليم. بيد أن هذين القرارين سيلحقان في نهاية المطاف بأشقاء لهما ـ وما أكثرهم، في ما يتعلق بالنزاع العربي-الإسرائيلي! ـ إلى كهف النسيان. وما دامت حكومة عربية أخرى قد أمست مستعدة، طوعاً أو كرهاً، لتوقيع الصلح مع إسرائيل، فمن غير المعقول تضييع فرصة كتلك!

اتفاق 17 أيار/مايو:
نصر دبلوماسي لقصر النظر الأميركي

لقد اعتقدت الولايات المتحدة، عندما حملت الحكومة اللبنانية على التوقيع على اتفاق 17 أيار/مايو 1983 بين إسرائيل ولبنان، أنها أحرزت نصراً كبيراً في مجال السياسة الخارجية. وما كان لها أن تدرك أن هذا الصلح، ومثله من قبله صلح كمب ديفيد، ليس صلح شجعان، وليس سلاماً عادلاً وقابلاً لأن يدوم، وأنه على العكس من ذلك، وكما كان الحال بالنسبة إلى مصر، نموذج لصلح فرض فرضاً على شعب أنهكه العنف والدمار اللذان

أنزلتهما به الآلة العسكرية الإسرائيلية. والأدهى من ذلك أن الحكومة الأميركية ما رأت الفرق بين مصر ولبنان: فالأول بلد كبير، متجانس، وفيه دولة عريقة القوة وقادرة على تأطير السكان، بينما الثاني بلد صغير، مفتوح لكل ريح، وسكانه، وإن أخذ منهم الإنهاك كل مأخذ، مسيَّسون تسييساً عالياً وقابلون للتعبئة، بفعل مخاوفهم وبتحريض من أمراء حربهم المرتهنين للحمايات الخارجية.

فضلاً عن ذلك، لم تدرك الولايات المتحدة أن تمكين اليمين المتطرف من السيطرة على المؤسسة السياسية اللبنانية القديمة، المؤطرة بقوة من قبل حزب الكتائب، يعني في التحليل الأخير الحكم على لبنان بالغرق من جديد في مستنقع الفوضى وعدم الاستقرار. فبلد التوازنات والمعادلات الدقيقة هذا لا يمكن أن يُحكم إلّا من الوسط: وكل التاريخ السياسي اللبناني ينهض شاهداً على ذلك، لأنه في كل مرة سعت فيها فئة لبنانية بعينها إلى انتهاج سياسة خارجية منحازة وسياسة داخلية متحيزة، عرف البلد هزّات خطيرة. ومن المحقق أن اللبنانيين باتوا تواقين إلى النظام والسلم بعد كل تلك السنوات العديدة من الويلات: وهذا ما أثبتته خير إثبات مغامرة بشير الجميل المجنونة؛ فقد حلم الناس بأن هذا الرئيس الشاب سيقتدر، بهيبته وزعامته، على ضبط قواته بالذات وإلزامها حدها، وعلى تصفية النفوذ الإسرائيلي الذي وجد له في صفوفها مرتعاً خصيباً. فلما اختفى، بقي حزبه قوياً، بل أقوى منه في أي وقت سبق، وتالياً غير مستعد للقبول بأي حل وسط على الصعيد الداخلي، وخاضعاً خضوعاً مباشراً للإيعازات الإسرائيلية.

وأخطر ما في الأمر في كل هذه القضية أن الحكومة الأميركية ما رأت إلى أية تهلكة تريد إسرائيل أن تجر لبنان؛ فحكومة واشنطن، النشوى سلفاً بانتصارها اللبناني، بدت لامبالية بكل مظاهر الفوضى وعدم الاستقرار التي تشجعها إسرائيل نفسها في لبنان. وقد كان أخطر هذه المظاهر وأجلاها للعيان وجود الميليشيات الكتائبية، لا في المناطق المسيحية فحسب، بل كذلك وعلى الأخص في الشوف، تلك المنطقة المسيحية-الدرزية المختلطة التي كانت وقعت فيها قبل قرن من الزمن مجازر رهيبة كنتيجة غير مباشرة للتنافس الفرنسي-الإنكليزي في المنطقة[1]. فإسرائيل ما اكتفت، وهي القوة المحتلة، بتمكين الميليشيات الكتائبية، التي لها عليها نفوذ كبير، من تصعيد التوتر بشكل خطير، بل شجعت أيضاً إعادة تسليح الميليشيات الدرزية التابعة للحزب التقدمي الاشتراكي الذي يقوده ابن كمال جنبلاط. وحتى في بيروت الغربية، حيث تكرر تسلل عناصر من القوات الكتائبية، راحت الأسلحة تتدفق من جديد، على الرغم من وجود 6.000 عنصر من القوة المتعددة الجنسية ومن تمركز

---

(1) راج الفصل الحادي عشر.

الجيش الإسرائيلي عند جميع مداخل المدينة. وسرعان ما أمست ضاحية بيروت الجنوبية، ذات الغالبية الشيعية، مثلها مثل الشوف، ترسانة للسلاح والذخيرة.

في الواقع، كانت الأجواء قد أصبحت مهيأة تماماً في ربيع 1983 لانفجار جديد واسع النطاق، في وقت كان الدبلوماسيون والعسكريون اللبنانيون والإسرائيليون يجرون مفاوضاتهم على جناح السرعة، تحت أنظار الدبلوماسيين الأميركيين الحانية والمزهوة، وفي صمت مطبق من جانب الحكومات العربية، حول بنود معاهدة سلام تمنح إسرائيل حقوقاً في الرقابة العسكرية على لبنان وتنصُّ على تطبيع العلاقات بين البلدين في غضون ستة أشهر من خلال مفاوضات جديدة. والحق أن المشهد كان سريالياً: فقد كان السلام هو موضوع التفاوض في الظاهر، بينما كان يجري في الواقع حشد لجميع عناصر الحرب، وهي حرب سيدفع ثمنها مرة أخرى اللبنانيون، بدون أن يكون لهم خيار آخر. وهل من رمز أبلغ دلالة، في كل حال، من تلك القنابل التي انهالت حول خلدة، وهي أحد الأماكن التي تجري فيها مفاوضات «السلام»، وكان مصدرها الشوف، الذي كان الجيش الإسرائيلي ما يزال يحتله بأسره، وهذا بدون أن تظهر على الولايات المتحدة علائم انفعال يذكر؟ ويبدو أن نسف السفارة الأميركية في بيروت، في تلك الفترة عينها، لم يدفع بالولايات المتحدة إلى إلقاء نظرة أكثر تفحصاً على ما يجري حولها. وفي الحقيقة، كان الهدف الأول والمعلن لها انتزاع معاهدة سلام إسرائيلية-عربية جديدة، مهما كلّف الثمن، ولن يتردد السيد شولتز، وزير الخارجية الأميركي، في اقتفاء خطى كيسنجر والتنقل كالمكوك بين بيروت وتل أبيب لتذليل آخر «التحفظات» اللبنانية وآخر «التنازلات» الإسرائيلية.

في 17 أيار/مايو تم، أخيراً، توقيع المعاهدة اللبنانية-الإسرائيلية، ولكن الإسرائيليين والأميركيين سيجعلون منها للحال ـ عن ميكافيلية بالنسبة إلى الأوائل وعن عماء بالنسبة إلى الآخرين ـ نقطة الماء التي جعلت الكيل يطفح. فبموجب رسالة منفصلة، وبأسلوب يعيد إلى الأذهان إجراءات كمب ديفيد الماكرة في ما يخص الضفة الغربية، رُبط انسحاب القوات الإسرائيلية، تنفيذاً لبنود المعاهدة، بالانسحاب المتواقت للقوات السورية من لبنان. وهذا التكرار لغلطة كمب ديفيد يصدُق عليه ما يقوله المثل العربي من أن «غلطة الشاطر بألف». فالحكومات العربية ترغب، بلا مراء، في رؤية السلام يتوطد بين إسرائيل وجاراتها، لتتمتع أخيراً بكل فوائد علاقتها بالغرب بدون مشكلات، لكنها لا تستطيع أن تُقِرَّ لإسرائيل بالحق في أن تكون رسمياً وشرعياً صاحبة اليد الطولى في ضبط أمور المشرق العربي. والحال أن هذا على وجه التحديد ما فعلته تلك الرسالة المنفصلة التي ساوت بين الوجود العسكري السوري في لبنان، الذي وافقت عليه الجامعة العربية عام 1976، وبين الاحتلال الإسرائيلي لأرض عربية جديدة.

وعلى الأثر، وبعد طول صمت أوحى وكأن سوريا لا تمانع في تفاوض لبنان مع إسرائيل، رفعت دمشق رأسها من جديد وأعلنت عن استنكارها بصوت عالٍ، محذرة العواصم العربية الأخرى من كمب ديفيد الجديد هذا. ولئن استقبلت هذه العواصم المبعوثين الرسميين الذين أرسلتهم الحكومة اللبنانية ليشرحوا لها أن اتفاق 17 أيار/مايو لا يلحق بالمصالح العربية من الضرر ما ألحقتها به اتفاقات كمب ديفيد، إلّا أنها شعرت جميعها بأنها ملزمة بالتعبير عن تعاطفها مع رفض السوريين المساواة بينهم وبين الغازي الصهيوني في وثيقة دولية رعتها الولايات المتحدة. ومما مكّن سوريا من تشديد لهجتها أن الاتحاد السوفياتي، الذي اهتدى إلى قيادة حازمة في شخص يوري اندروبوف، أمدّها حينذاك بعتاد عسكري متطور ليحل محل العتاد الذي خسرته عام 1982، في أثناء الهجوم الإسرائيلي على البقاع؛ أما الاتحاد السوفياتي نفسه فقد ركّز كل دعاوته على مهاجمة الوجود الأميركي العسكري في لبنان، هذا الوجود الذي يرمي إلى تمكين إسرائيل من إسباغ الصفة الشرعية على فتوحاتها اللبنانية، ومثل هذا التواطؤ العسكري الأمبريالي-الصهيوني لن يكون من شأنه إلّا تشديد القبضة على العرب استعباداً وإذلالاً.

مجازر جديدة وعودة إلى «الإرهاب»

أخذت عجلة الأحداث تدور بسرعة مذّاك فصاعداً على الصعيد اللبناني. فالأسلحة راحت تتدفق أكثر من أي وقت مضى على الدروز في الشوف وعلى الشيعة في ضاحية بيروت الجنوبية، آتية من دمشق، بدون أن يعترض سبيلها الجيش الإسرائيلي. وواصلت الحكومة اللبنانية، من جهتها، سلوك النهج عينه وكأنما لم يتغير شيء، في ما عاودت الميليشيات الكتائبية من جهة، والميليشيات الدرزية والشيعية من جهة أخرى، وقد تدججت بالسلاح، سيطرتها على أماكن وجودها. والحق أن سفن الأسطول الأميركي السادس الراسية في مياه بيروت وتصريحات رونالد ريغان الملتهبة التي أعلن بموجبها تصميمه على ضمان احترام اتفاق 17 أيار/مايو أسدلت غشاوة صفيقة على عيون المسؤولين اللبنانيين، على الرغم من خذلان الحكومات العربية الأكثر موالاة للغرب لهم بصدد مسألة الاتفاق. وما كادت القوات الإسرائيلية تبدأ انسحابها باتجاه الجنوب في أيلول/سبتمبر 1983 حتى كانت معركة الشوف. فقد تمكنت الميليشيات الدرزية ـ التي أغدقت سوريا عليها السلاح واستفادت من تسهيلات الإسرائيليين اللوجستية ـ من دحر الميليشيات الكتائبية في ثلاثة أيام ومن الفتك بها فتكاً فظيعاً، وأرغمت تبعاً لذلك مجمل المسيحيين من سكان الشوف على النزوح من المنطقة، وتدخّل عندئذ الجيش اللبناني الرسمي خوفاً من اندفاع الميليشيات الدرزية باتجاه القصر الرئاسي الذي تلتقي عنده مفارق طرق عدة في المنطقة. وعلى الأثر

أيضاً دوت مدافع الأسطول الأميركي بدورها، نظراً إلى وجود ألفي رجل من مشاة البحرية الأميركية على الأرض، ممن قد يهددهم مثل ذلك الاندفاع العسكري الذي فسّره المسؤولون في واشنطن أصلاً بأنه رد سوري-روسي على انتصارهم الدبلوماسي في المنطقة، كما تمثل في اتفاق 17 أيار/مايو.

لكن المساس بالوجود الأميركي والغربي سيأتي في الواقع من جهة أخرى، وذلك يوم ستنفجر، في 22 تشرين الأول/أوكتوبر، شاحنتان انتحاريتان مفخختان في مقر قيادتي القوات الأميركية والفرنسية؛ وقد أسفر هذان الهجومان الناجحان عن سقوط مئات الضحايا من العسكريين المستهدفين. وجاءت غارة انتقامية خرقاء للطيران الفرنسي على معسكر للتدريب في بعلبك، في سهل البقاع، تابع لعناصر شيعية منشقة عن منظمة أمل وموالية لإيران، لتشحن الأجواء إلى أقصى حد. ومنذ ذلك الحين فصاعداً أخذ النزاع العربي-الإسرائيلي في نظر الرأي العام الدولي صورة «الإرهاب» الإسلامي المتعصّب، بتوجيه من الاتحاد السوفياتي عبر سوريا، ضد الغرب «الديموقراطي» و«المتحضر». وما كان لأحد أن يخلط الأوراق أحسن من هذا الخلط: فحتى عمليات المقاومة ضد المحتل الإسرائيلي في جنوب لبنان ستلصق بها بعدئذٍ صفة «الإرهاب»، بينما ستُصوَّر إسرائيل في صورة البلد الديموقراطي والمسالم الذي وقّع اتفاق سلام مع دولة عربية ثانية، برعاية الولايات المتحدة رائدة العالم الحر الذي يتعرض لهجمات غاشمة يشنها «متعصبون» مسلمون؛ وهكذا نُسيت أكثر من أي وقت سبق الضفة الغربية والحقوق الفلسطينية، وقرارات هيئة الأمم المتحدة، بدءاً بقرار مجلس الأمن رقم 242 الذي يطالب إسرائيل بإرجاع الأراضي التي احتلتها عام 1967 وانتهاء بالقرارين رقم 508 و509 اللذين يطالبانها بالإنسحاب اللامشروط من لبنان. أما مشروع رونالد ريغان فقد أصبحت الولايات المتحدة نفسها في شغل شاغل عنه، بعد أن انصرف أكثر اهتمامها إلى هيبة سلاحها وحظوة دبلوماسيتها التي جندت كل طاقاتها لتجعل من لبنان، بعد مصر، حليفاً لإسرائيل وغربيَّ الولاء بلا تحفظ.

ولمواجهة خطر «الإرهاب» عمدت الولايات المتحدة، في رد فعل بات مألوفاً في نزاعات المنطقة، إلى توثيق أواصرها بإسرائيل أكثر من أي وقت سبق، مسببة في ذلك انذهال البلدان العربية الصديقة للغرب، سيما العربية السعودية، تلك البلدان التي كانت راهنت على الذكاء الأميركي لوضع حد للمطامع الإسرائيلية ولاسترجاع سوريا بصفة نهائية من أحضان الاتحاد السوفياتي. وإنما في ذلك الوقت تحديداً أرسلت سوريا باتجاه الغرب إشارات واضحة، لكن الغرب أساء مرة أخرى تأويلها.

حصار عرفات في طرابلس
أو كيف تمر طريق فلسطين بدمشق

لقد دفع ثمن هذه الإشارات أنصار ياسر عرفات من الفلسطينيين، ومرة أخرى جميع المدنيين اللبنانيين الموجودين في طرابلس. ولأن المشهد في عاصمة لبنان الشمالي يتميّز هو أيضاً بطابع غريب وسريالي في نهاية سنة 1983 تلك، فقد قام في نهاية عام 1983 منشقون فلسطينيون عن القيادة الرسمية لمنظمة التحرير، يحظون بتأييد سوريا، بتطويق آخر معقل لأنصار ياسر عرفات المحاصرين في المدينة.

ذلك أن العلاقات بين ياسر عرفات والنظام السوري شهدت تدهوراً متزايداً منذ خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. وفي الواقع، لم يكن في كل ذلك جديد، إذ إنّ التضاد بين حركة فتح التي يقودها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وبين سوريا يعود إلى زمن بعيد، وتحديداً إلى عام 1976، يوم حدثت أول مواجهة بين الجيش السوري وبين حركات المقاومة الفلسطينية في لبنان. فسوريا ما استطابت قط استقلالية رئيس منظمة التحرير ومراوغاته. فقد بنت كل سياستها الخارجية، منذ خروج مصر من المعسكر العربي بعد حرب 1973، على إنشاء جبهة تكون لها فيها اليد الطولى، وتتألف من لبنان ومنظمة التحرير والأردن، وتعطيها على هذا النحو وزناً دولياً لا يمكنها أن تتمتع بمثله متى كانت معزولة. والحال أن مشروع ريغان، الذي يؤكد دور الأردن باعتباره طرفاً رئيسياً في مفاوضات محتملة مع إسرائيل، والتقارب بين الأردن ومنظمة التحرير بعد خروج حركات المقاومة الفلسطينية من بيروت عام 1982، قضيا على سوريا بالانعزال وبالانفراد في علاقتها بالاتحاد السوفياتي، وأبعداها تالياً عن كل تسوية محتملة في المنطقة.

هكذا بدأت حركة التمرد الفلسطيني على قيادة عرفات، أول ما بدأت، في سهل البقاع، في المناطق التي بقيت السيطرة فيها على الأرض للقوات السورية. وراحت بعد ذلك المواقع العسكرية الفلسطينية التي يسيطر عليها أتباع عرفات تتآكل وتسقط الواحد تلو الآخر، طبقاً لإيقاع التقاليد السورية العريقة في هذا المجال: نصف خطوة إلى الأمام وثلاثة أثمان الخطوة إلى الوراء. ولم يلبث السيد عرفات نفسه أن طُرِدَ من دمشق في الخريف بدون أن يُمْهَل سوى ساعات قليلة، فيما كان يحاول في العاصمة السورية أن يضع حداً لهجوم المنشقين الذين كانت تساندهم لوجستياً القوات السورية. بعد بيروت إذن، كانت دمشق؛ ولسوف تعقبها عما قريب طرابلس التي قدم إليها رئيس منظمة التحرير ليكون على رأس قواته المحاصرة، في مشهد لا يقل سريالية عن مشهد بيروت قبل عام ونيف. وفي داخل المدينة المحاصرة عمد الفلسطينيون من أنصار عرفات إلى تنظيف جميع جيوب المقاومة المتبقية والمحسوبة على السوريين؛ وقد دفع الشيوعيون بوجه خاص ثمن هذه العملية، فيما بسطت

ميليشيا إسلامية محلية هيمنتها على المدينة كمؤشر آخر من مؤشرات الحذر والاحتراس من النظام السوري الذي تمثل الحركات الإسلامية الأصولية واحداً من أعدائه الرئيسيين[1].

لقد كان كل ذلك أشبه بلعبة شطرنج بارعة وقاسية على رقعة المشرق العربي، لعبة ما كان للرأي العام الدولي أن يتتبعها ويفهمها في كل نقلة من نقلاتها، وإن كانت تعكس في الواقع تعقيدات نزاع الشرق الأوسط كما حاكها الأطراف المعنيون، وبالأخص الأميركيون والإسرائيليون الذين يحوزون معظم البيادق، سيما منذ حرب 1973.

لقد دام حصار طرابلس أسابيع عدة من أواخر عام 1983. وقد قام عرفات في أثنائه بمقابلات متلفزة مهمة، لكنها أقل رونقاً من مقابلات بيروت، نظراً إلى أن القوة المحاصِرة هذه المرة قوة عربية مساندة لمنشقين فلسطينيين. ومن حسن الحظ أن إسرائيل أصرّت بدورها على التدخل، ما أعاد شيئاً من الرونق إلى صورة رئيس منظمة التحرير؛ فقد حاصرت ميناء طرابلس لبضعة ايام، وأرفقت حصارها بقصف متقطع، ما أخّر خروج مقاتلي منظمة التحرير ورئيسهم بمقتضى خطة رتبتها فرنسا. وقد توصلت هذه الأخيرة في الوقت نفسه إلى ترتيب عملية ناجحة لمقايضة بضعة آلاف من الأسرى اللبنانيين والفلسطينيين ببضعة إسرائيليين كانوا في الأسر لدى الفلسطينيين من أنصار عرفات.

هكذا أثبتت سوريا في عام 1983، كما من قبل في عامي 1975 و1976، بحصارها لطرابلس وبتشجيعها لعملية الانشقاق الفلسطينية، أن طريق السلام في المنطقة تمر ـ ومن المحتم أن تمر ـ بدمشق[2]. ولسوف يحاول ياسر عرفات، وقد تكرست القطيعة بينه وبين النظام السوري، أن يثبت العكس: فما إن خرج من طرابلس حتى توجه مباشرة إلى مصر ليلتقي فيها خلف السادات، حسني مبارك.

كانت تلك بادرة مسرحية أخرى، نظراً إلى أن مصر كانت ما تزال معلقة العضوية في الجامعة العربية، ونظراً إلى أن اتفاقات كمب ديفيد ساهمت بقسط موفور في استمرار سلب الحقوق الفلسطينية. وكانت علاوة على ذلك غير مجدية، لا لأنها كانت أبرع من أن تكون صادقة فحسب، بل لأنها كانت تندرج أيضاً في سياق الانقلابات المفاجئة والعابرة في التحالفات، وهي سمة غلبت على الحياة السياسية العربية في العقود الأخيرة. فمعطيات الجغرافيا السياسية وصلافة الدولة القطرية أقوى بكثير من تلك المناورات السياسية القصيرة النَفَس التي سئمها الرأي العام العربي أيما سأم.

---

(1) ميليشيا كان يقود فيها الشيخ سعيد شعبان عدداً من أنصاره الذين «اهتدوا» إلى الأصولية الإسلامية، بعد أن كانوا من أنصار القومية العربية العلمانية؛ وهي موضوع دراسة شهيرة للباحث الفرنسي ميشال سورا حول حي باب التبانة في طرابلس، أشرنا إليها سابقاً.

(2) راجع الفصل الحادي عشر.

الأمر ذاته سيتكرر، كما سنرى في الفصل اللاحق، عندما يطوي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مع المملكة الأردنية صفحة الأحداث التي جرت في عامي 1969 و70 19 والتي أدت إلى طرد الفصائل الفلسطينية المسلحة من الأردن، ويعيد العلاقات مع المملكة.

لقد كان الاجتياح الإسرائيلي حقاً آلة لتسريع عجلة الزمن، فقد انهار كل ما كانت القومية العربية المعادية للامبريالية قد ظنت أنها بنته في صراعها مع العدو الإسرائيلي والقوى «الامبريالية» التي تدعمها، انهار كقصر من ورق في بداية الثمانينات هذه.

الاقتراب المطّرد
من شفير الهاوية

هل فتحت كل هذه التطورات الطريق أمام استقرار المنطقة وكوّنت وضعاً إقليمياً جديداً مفضياً إلى السلام من شأنه أن يوقف الصراعات المدمرة؟ لا شيء يؤكد ذلك. فها زمن الرهائن آتٍ ليزيد من خلط الأوراق في حوار مستحيل مع القوى الغربية، أكثر من أي وقت مضى، حوار يهدف إلى كبح السياسة الإسرائيلية في لبنان، حيث لا تزال إسرائيل تحتل الشريط الحدودي من جنوب لبنان، فضلاً عن الضفة الغربية وغزة والجولان السوري. في هذه الأوضاع ستجد إيران كل الذرائع الممكنة لمضاعفة حضورها عبر شبكات نفوذها المعادية للغرب، في لبنان أكيداً، ولكن أيضاً في كل البلدان العربية حيث تؤدي المآزق الاقتصادية-الاجتماعية إلى نمو الحركات الأصولية.

بعد زهاء عشرة أعوام من ربيع 1974[1] العربي العابر، استقبل المشرق العربي بداية سنة 1984 وهو يقف أكثر من أي وقت مضى على شفا هاوية لا قرار لها. فقد أفلت شمس الازدهار النفطي بسبب تقلص الاستهلاك وتراجع الأسعار. وراحت إيران ونيجيريا بوجه خاص تعرضان نفطهما بأي سعر كان، على الرغم من جهود منظمة الأوبيب للحفاظ على الأسعار ولفرض حصص تصدير على أعضائها. فنقابة فقراء، مثل الأوبيب، لا قدرة لها على الإطلاق في الأيام الصعبة على فرض أي انضباط على أعضائها. وإيران بقيادة الإمام الخميني، التي جعلت الأسعار ترتفع ارتفاعاً كبيراً في عامي 1979 و1980 بخفضها صادراتها من النفط بنسب عالية، تتسبب الآن في انخفاضها بزيادة صادراتها زيادة كبيرة بدون أن تلقي بالاً للأسعار، وذلك لتمويل مجهودها الحربي ضد العراق. وفي مطلع عام 1984 شن الإيرانيون هجوماً جديداً داخل الأراضي العراقية في محاولة فاشلة لقطع الطريق الاستراتيجية بين البصرة وبغداد. وجرت في الكويت أعمال تخريبية ضد رموز الوجود

---

(1) راجع الفصل العاشر.

الغربي، كانت وراءها في أغلب الظن عناصر إيرانية، بينما هزت الكويت أزمة منقطعة النظير في سوق المال. فقد أدت مضاربات مسعورة على أسهم شركات ذات أنشطة وهمية في مجرى عام 1983 إلى كارثة مالية اضطرت معها الحكومة إلى التدخل لتلاقي عواقبها الوخيمة، ما كلفها مليارات عدة من الدولارات، وهذا إضافةً إلى المساعدات الضخمة التي يتعيَّن عليها، هي والعربية السعودية وسائر بلدان الخليج النفطية، أن تقدمها للعراق. إذ لو اجتاحت الجيوش الإيرانية العراق، فإن سائر بلدان شبه الجزيرة العربية ستسقط كالثمرة الناضجة بين براثن الإيديولوجيا الخمينية وأتباعها.

وفي سائر أنحاء الوطن العربي تدهورت الأوضاع الاقتصادية، جراء الأزمة الدولية والأفول المفاجئ لشمس الازدهار النفطي. ففي المغرب كما في تونس أدت زيادة أسعار المواد الأساسية إلى نشوب اضطرابات دامية قمعت بشدة. وحتى في الجزائر خلق توقف النمو الاقتصادي جواً مناسباً لتطور الحركات الدينية الأصولية؛ في حين لم تعطِ سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، ولا اتفاقات كمب ديفيد، النتائج الاقتصادية المتوخاة.

وتلاشت أيضاً ثمار شبه النصر الذي تم إحرازه عام 1973 على إسرائيل. فقد أمست هذه الدولة أقوى منها في أي وقت سبق، وباتت تحتل ثلث لبنان، مطوِّقة على هذا النحو سوريا تدريجياً، كما راحت تسرِّع إيقاع الاستيطان اليهودي المخالف للقانون الدولي في الضفة الغربية. والواقع أن سائر الدول العربية، التي انطوت على نفسها ومشكلاتها العضال أو اندفعت في مغامرات خارجية كليبيا في التشاد أو العراق المتورِّط في حربه ضدّ إيران، ما عادت تقدر على التطلع نحو فلسطين أو لبنان. بل إن تقدُّم الإيرانيين العسكري في الأراضي العراقية يشكل بالنسبة إلى بلدان شبه الجزيرة العربية خطراً أدهى ومباشراً. أما سوريا فقد شهدت بدورها صراعاً منهكاً حول السلطة، على أثر تدهور صحة الرئيس الأسد، وإن تكن أحرزت في الوقت نفسه نجاحاً لا يستهان به، بإجبارها الأميركيين على الرحيل عن لبنان.

بين حملة السويس عام 1956 وغزو لبنان عام 1982، عرف المشرق العربي مسيرة اعترتها الفوضى. فهذه المنطقة التي أصيبت ألف مرة، منذ عدوان عام 1967، بالصدمات العسكرية والاقتصادية والايديولوجية التي عرضناها على امتداد هذه الفصول، تجد نفسها مجدداً، كما في بداية القرن التاسع عشر، في أثناء انهيار السلطنة العثمانية، فريسة لعبة كبار هذا العالم.

والمشرق العربي، الذي شهد زوال قياداته الملهمة وضرب طموحاته القومية العلمانية ولم يتمكّن من متابعة نموّه الاقتصادي والتكنولوجي، أضحى متفجراً أكثر من أي وقت مضى وغارقاً في مستنقع المعادلات المستحيلة والزمن العصيّ على السيطرة؛ فبات العرب مثل جوقة المغنّين في زمن اليونان القدامى، وهم في حالة جمود وشلل، أمام انزلاقهم التدريجي نحو الهاوية، وكأن أبواب المستقبل سُدّت أمامهم.

الفصل الرابع عشر

زمن الرهائن

1986–1985

تفسر الصفحات السابقة كيف كان كل شيء مهيأ في منتصف الثمانينات لزمن الرهائن والإرهاب الذي يدلُّ، في نظر الغرب، على عودة المشرق العربي إلى «البربرية». فقد شهد عاما 1985 و1986 عمليات إرهابية كبرى في أوروبا وعمليات خطف رهائن من الرعايا الأوروبيين والأميركيين في لبنان.

بدأ هذا الزمن بخطف طائرة .T.W.A إلى بيروت في صيف 1985، وتبعتها عمليات أخرى ومحاولات خطف تميزت كلها بدمويتها، ثم عمليات اغتيال في مطاري روما وفيينا نهاية عام 1985، وفي مطاري باريس وبرلين عام 1986، وقبلها خطف سفينة أخيلي لاورو (Achille Lauro) في تشرين الأول/أوكتوبر 1985، وخطف طائرة من الخطوط المصرية في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه في مالطا، انتهت بمقتل العشرات، ومحاولة لتفجير طائرة للخطوط الإسرائيلية (العال)، شكلت ذريعة لحملة تخويف القوى الغربية لإثارة العداء تجاه سوريا؛ وكانت كلُّها ممهورة بتواقيع مختلفة: الحركات الشيعية النضالية، فصائل منظمة التحرير الفلسطينية المنشقة، كمنظمة أبو نضال وغيره، مسيحيين راديكاليين موالين لسوريا أو للعرب في لبنان.

كل هذه العمليات شكّلت رسائل عنف ناجمة عن أزمة المشرق العربي وفاقمها الاجتياح الإسرائيلي للبنان وتطوُّر الصراع العراقي-الإيراني. غير أن الغرب، بحكوماته والرأي العام، لم يميِّز، كعادته، بين مختلف الجهات التي كانت تتبنى العمليات وتبررها، وتلخَّص الأمر عنده بضرورة مواجهة «بربرية» الشرق، الذي يعتبر أنها بمثابة مؤامرة إرهابية هادفة إلى زعزعة معسكر الديموقراطيات» الغربية، وفي القلب منها إسرائيل.

جرى الكلام أكثر من أي وقت مضى على عنف وراثي لدى العرب، وعن انبعاث التعصب الإسلامي. في ربيع 1986 ردَّ الغرب بغارة أميركية مروّعة على طرابلس الغرب،

حاصداً العديد من الضحايا. وقامت إسرائيل بغارة دموية على أحياء العاصمة تونس في خريف 1985 رداً على عملية أودت بحياة ثلاثة إسرائيليين في قبرص. لكن طرابلس وتونس عاصمتان عربيتان بعيدتان عن بؤرة تمركز الحركات النضالية في كل من لبنان وفلسطين وإيران.

وفي نهاية عام 1986 أعلنت الإدارة الأميركية أنه ينبغي مقاطعة بيروت، واقترحت قصفها، رداً على عمليات خطف تعرض لها مواطنون أميركيون. بعدها أغلق مطار بيروت لأيام عدة بسبب قصف ميليشيات الجبهة اللبنانية له، ولم يمضِ وقت طويل حتى انقلب الذهول إلى فضيحة انفجرت عند شراء إيران أسلحة أميركية بمساعٍ حميدة من إسرائيل. لم يعد الجنون شرقياً فحسب، بل دخل الغرب في حمأته، وبفضل صفقة الأسلحة هذه تمكنت إيران من تعزيز دفاعاتها في محيط ميناء العراق الجنوبي، البصرة الذي تحاصره.

اجتياح لبنان وحصار بيروت بواسطة الجيش الإسرائيلي، كان ينبغي أن يخلّصا العالم «المتحضر» من «سرطان» الإرهاب، لم يؤدّيا إلا إلى إيجاد الظروف المؤاتية لمزيد من زعزعة استقرار المنطقة. وبسهولة كبرى ثبّتت القوة الإيرانية وجودها على الصعيد الإقليمي بتسهيلات القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة، وعلى رأسها سوريا وإسرائيل، ثم الولايات المتحدة الأميركية بالذات. وعلى الأرض اللبنانية حصل الاختراق الإيراني الكبير بدءاً من عام 1985، واستكملت عملية تفكيك لبنان التي بدأتها إسرائيل.

حزب الله، أو الاختراق الإيراني في لبنان

تحت أنظار لامبالية للقوى الغربية من حماة لبنان التقليديين، انكفأت إسرائيل نحو جنوب لبنان، بعد أن أحدثت مجازر في الشوف عام 1983، ثم انسحبت من الجنوب على مرحلتين في شتاء 1984 وربيع 1985، محتفظة بالشريط الأمني الذي كانت قد أقامته في اجتياح 1978؛ فضلاً عن أن الجيش الإسرائيلي كان خلال احتلاله الجنوب بين عامي 1982 و1985 قد هيأ الظروف لنمو ميليشيات شيعية ولإعادة تسليح الفلسطينيين في هذه المنطقة.

أدى إلغاء اتفاق 17 أيار/مايو 1983 إلى إثارة إسرائيل التي كانت هي ذاتها قد لغّمته، فاتبعت في الجنوب سياستها في الشوف: فرّق تسد، إضعافاً لخصومها وحلفائها على السواء، وسياسة الأرض المحروقة التي أراقت دماءً بريئة. وحين انسحبت قواتها تكرر المشهد ذاته: مذابح وتهجير للمسيحيين، نهب القرى وحرقها، ونازحون مسيحيون بعشرات الآلاف... وكما هيمنت على الشوف ميليشيات درزية، هيمنت كذلك على الجنوب ميليشيات شيعية.

كانت ميليشيات أمل الشيعية قد فرضت هيمنتها على بيروت الغربية منذ شباط/فبراير 1984، قبل أيام من رحيل القوة المتعددة الجنسية المذعورة بعمليات 23 تشرين الأول/أوكتوبر 1983. أما في بيروت الشرقية فقد هبت الميليشيا المسيحية المنهكة بأحداث الشوف، مستعيدة دورها، وتحقق إشراف أمل على بيروت الغربية في أعقاب قصف كثيف طيلة أيام وليال على ضاحية بيروت الجنوبية من مدفعية الجيش اللبناني. وأدت حدة القصف الاستثنائية إلى تفكك اللواء السادس في الجيش اللبناني والتحقت عناصره الشيعية بحركة أمل.

كان على حزب الله أن يولد، في هذه الظروف، كميليشيا ممولة بسخاء من سفارة إيران في بيروت، وتنظيم شقيق لأمل الإسلامية في بعلبك، التي يحتضنها مباشرة حراس الثورة الإيرانية الذين سمحت سوريا بدخولهم إلى البقاع عام 1982. وفي حين كان الجيش السوري يشرف على حركة أمل الإسلامية في البقاع كانت بيروت والجنوب ساحة خالية من أية قوة أمنية، فأصبحت يد حزب الله طليقة في تنظيم خيوط اتصال بين الجنوب وضاحية بيروت الجنوبية التي صارت مقراً عاماً لقيادته.

خلال أشهر قليلة صار نصف لبنان، الواقع جنوب خط بيروت-دمشق والذي كان لعقود خلت حصناً للقومية العربية العلمانية الاشتراكية، بمثابة شبه جمهورية إسلامية على الطريقة الإيرانية، حيث أخذت تنتشر العمائم، وبدأت باكراً مطاردة الشيوعيين وأخذت ترتفع الشعارات المنادية بإقامة جمهورية إسلامية في لبنان، ما عزّز موقف الميليشيا المسيحية، المطالبة بتقسيم لبنان على أسس طائفية[1]. وانهارت، أمام اندفاعة حزب الله الإسلامية، الميول العلمانية لدى حركة أمل، وتصاعدت أعمال خطف المسيحيين المقيمين في بيروت الغربية، ما دفع آلاف السكان إلى الهجرة نحو الشطر الثاني من العاصمة، وتفاقمت الأوضاع الأمنية تدهوراً مع عمليات استخدمت فيها السيارات المفخخة، فأفرغ الشطر الغربي من أي وجود غربي دبلوماسي وثقافي، في وقت كانت تتكرر عمليات خطف الدبلوماسيين والصحافيين الغربيين[2].

تحت شعارات شتى من الجهاد الإسلامي، تمكنت السفارة الإيرانية في بيروت من إيجاد أفضل السبل لتطويع سياسة القوى الغربية لمصلحة إيران، وكان خطف الرهائن من الدول الغربية المؤيدة للعراق في حربها ضد إيران وسيلة فعالة ذات نتائج مدهشة. فقد

---

(1) نذكّر بأن العناصر الشيوعية في مناطق سيطرة الميليشيات المسيحية طردت منذ عام 1976 ولجأت إلى مناطق السيطرة «الفلسطينية-التقدمية».

(2) في تشرين الأول/أوكتوبر 1985 خطف ثلاثة من الدبلوماسيين السوفيات وقتل واحد منهم. وتمكنت ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي الدرزية، ذات الصلة الوثيقة بالاتحاد السوفياتي، من تحرير الدبلوماسيين الآخرين.

طردت فرنسا رموز المعارضة الإيرانية لنظام الخميني المقيمين في باريس، ووافقت على التفاوض حول نزاع مالي مع الحكومة الإسلامية وحولت إلى الحكومة الإيرانية نتيجته أموالاً بقيمة 300 مليون دولار؛ إضافة إلى شحنات أسلحة أرسلت سراً. أما في الولايات المتحدة الأميركية فقد بيّنت فضيحة «إيران غيت» أهمية شحنات الأسلحة وكثافة الصلات السياسية في تطبيع العلاقات. لقد كان لبنان بالنسبة إلى إيران حصاناً مفضلاً على غرار ما كان وسيلة فضلى في يد الفلسطينيين قبل سنوات.

لم يقتصر الضغط الإيراني على البلدان الغربية، انطلاقاً من لبنان، على خطف الرهائن. ففي خريف 1986، شُنَّ هجوم على الكتيبة الفرنسية التابعة لقوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان، المتمركزة فيه منذ اجتياح 1978، مستكملاً في ذلك محاولات إسرائيلية شتى كانت تستهدف طرد القوات الدولية، التي كان لها الفضل في تخفيف مآسي السكان المدنيين في مناطق وجودها، لكنّها لم تتمكّن من إجبار الجيش الإسرائيلي على الانسحاب إلى الحدود الدولية[1].

اشتعل الرأي العام الفرنسي غيظاً وخوفاً على مصائر الرهائن الفرنسيين، وراح يطالب بسحب القوات الفرنسية من لبنان، إلا أن الحكومة الفرنسية دعت مجلس الأمن الدولي ليطلب من إسرائيل السماح لقوات الأمم المتحدة بالانتشار، بحسب نص القرار، حتى الحدود الدولية ليقوم بمهمته بصورة فعالة. وهكذا أطلقت قوة غريبة الإشارة بعد ثماني سنوات ـ أن تأتي متأخرة خير من الا تأتي أبداً ـ إلى أن إسرائيل كانت تعرقل مهمة القوات الدولية. هدأت الأزمة، وبعد أن جمعت فرنسا قواتها في منطقة آمنة، أعادت القسم الأكبر منها إلى وطنها.

بيّنت المرحلة أن إسرائيل وإيران كانتا في موقع واحد من زعزعة الوضع اللبناني، وقد عبّر مسؤولون إسرائيليون بوضوح، في مناسبة فضيحة إيران غيت، عن المكاسب التي حققوها في تواطؤهم مع إيران ـ كان الهدف مزيداً من إضعاف البلدان العربية المترنحة أصلاً. لم يكن صعود الحركات الأصولية الإسلامية أمراً مزعجاً لإسرائيل، أولاً لأنها تكسر حصرية المطالبة العربية الوحيدة بإزالة دولة إسرائيل، وهي مطالبة ذات طبيعة قومية علمانية، ولأنها تعمّق الشرخ اللبناني وتهدد بقية البلدان العربية؛ هذا فضلاً عن أن قيام دويلات طائفية سنية وشيعية ودرزية وعلوية ومسيحية في المنطقة يجعل وجود الدولة اليهودية أمراً مبرراً.

---

(1) نذكّر بعملية اخرى قامت بها ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» المموّلة والمجهّزة من إسرائيل، خطف فيها، في حزيران/يونيو 1985، خمسة وعشرون جندياً من القوات الدولية، وهي عملية مدعومة رسمياً من السلطات الإسرائيلية.

وأخيراً فإن نمو العنف بشعارات إسلامية، الذي ينال من رعايا البلدان الغربية ويتلاقى مع عمليات أبو نضال المشؤومة في أوروبا وعملية أخيلي لاورو، يثير ردود فعل لدى الرأي العام الغربي تصبّ في مصلحة إسرائيل.

لم تكن خسائر أوروبا في المنطقة يوماً أكثر منها في تلك المرحلة. فقد أدّى التفاهم الأميركي-الإسرائيلي، بما فعله وأغفله، إلى جعل المشرق العربي منطقة عاصفة أصابت أوروبا شظاياها. غير أن لبنان ظل ساحة الصراع الدموي الأكثر عنفاً.

ألف حرب وحرب في لبنان

بعد انسحاب القوة المتعددة الجنسية في شباط/فبراير 1984، ثم انسحاب الإسرائيليين الجزئي من جنوب البلاد، استتبت السيطرة الأمنية على الأراضي اللبنانية، أكثر من أي وقت مضى، لميليشيات متوحشة، يمدها الأجنبي بالسلاح والعتاد، وتقاتل كمرتزقة لحساب أطراف شتى لها مصالحها في المنطقة. لقد سبق أن أشرنا إلى المجازر وأعمال التهجير القسري التي ارتكِبت بحق المسيحيين في الشوف والجنوب؛ وبالرغم من مسؤولية إسرائيل المباشرة عن هذه الجرائم بحق الإنسانية، استمرت الميليشيات المسيحية على علاقات وثيقة بالجيش الإسرائيلي، وكان لها على الدوام موطئ قدم في العواصم الغربية؛ ففي أعقاب انقلاب داخلي حصل في ربيع 1985، ظهرت العناصر ذات العلاقة المكشوفة مع إسرائيل على مقدمة المسرح، وفتح مكتب اتصال للقوات اللبنانية في القدس بعد إقفال مكتب الاتصال الإسرائيلي في بيروت، غداة إلغاء الحكومة اللبنانية اتفاق 17 أيار/مايو الموقع عام 1983.

الحكومة الفعلية هي حكومة الميليشيات التي تكرّست في مؤتمرين «للمصالحة الوطنية» عقدا على التوالي في جنيف ولوزان، خريف 1983 وربيع 1984، تحت الرعاية المزدوجة السورية والسعودية. وكان هذان المؤتمران مهزلة رديئة، حيث اجتمع سياسيون قدامى أضعفت الشيخوخة طاقاتهم، بقادة ميليشيا شبان مليئين عنفاً وقسوة، وناقشوا جنس الملائكة في فنادق سويسرا الفخمة، في حين كانت المدفعية تحصد في بيروت آلاف الضحايا[1]، وبين شرق بيروت وغربها طوفان من الحديد والنار لم تشهد له العاصمة مثيلاً منذ 1975-1976.

تشكّلت حكومة برئاسة رشيد كرامي في 30 نيسان/أبريل 1984، وهو الشخصية

---

(1) مثال على هذه النقاشات السخيفة المملة تلك الساعات التي نوقش فيها انتماء هوية لبنان إلى العروبة. ذلك أن لبنان قدّم في مجرى تاريخه الحديث أجمل المؤلفات في الأدب العربي، سيما بأقلام كتاب مسيحيين وخصوصاً منهم الموارنة، فأي معنى لمناقشة مثل هذه القضية؟

الطرابلسية البارزة. كان رئيساً للوزارة عام 1969، فعطّل الحياة السياسية اللبنانية حين رفض أن يحكم وامتنع عن الاستقالة، ما أدى إلى توقيع اتفاق القاهرة الذي شكّل أحد الأسباب الأساسية في زعزعة استقرار البلاد. ضمّت الحكومة معظم قادة الميليشيات أو ممثلين عنهم، وكان ذلك بمثابة تكريس لتقسيم البلاد إلى غيتوات طائفية؛ وراح كل وزير يستخدم أجهزة الدولة لتعزيز سيطرته على الأرض التي اقتطعها.

هذه الحكومة الجديدة وفّرت، في الواقع، هدنة عابرة جداً، حين كانت تناقش بلا جدوى اصلاحات دستورية ضرورية لكي يكون لكل طائفة حصتها من السلطة؛ وقد كان واضحاً أن أياً من القوى السياسية على الأرض لم تكن راغبة بحوار حقيقي، ذلك أن مثل هذا الحوار يبقى مستحيلاً في ظل الربط بين السلطة والطائفة الدينية. وقد ظلت كل ميليشيا، من موقع الترقب، تعزّز مواقعها للمناورات الكبرى عام 1985. فمنذ أيلول/ سبتمبر 1984 بدأ التوتر قوياً بين ميليشيا أمل والمنظمات الفلسطينية التي أعادت بناء نفسها، إلى أن انفجرت حرب شاملة بين الفلسطينيين وميليشيا أمل الشيعية في ربيع 1985، ما أجّج التوتر بينها وبين الميليشيا الدرزية. دام هذا التوتر طيلة عام 1986 وتفاقم عام 1987، حيث صارت حرب المخيمات أكثر قسوة في بيروت وكذلك في صيدا وصور، وفرضت ميليشيات أمل في الجنوب حصاراً غذائياً كاملاً على المخيمات، وقد امتنع حزب الله عن المشاركة في هذا القتال الشرس، بل سعى إلى وقفه من دون نتيجة.

كل ذلك أدى إلى تعميم المعارك في بيروت الغربية بين الميليشيات الدرزية والشيعية، ما حتم إعادة دخول القوات السورية في آذار/ مارس 1987، إلى القطاع الغربي من بيروت الذي صار قطاعاً «مسلماً»، وذلك لانقاذ السكان المدنيين من رعب العنف والتدمير. فبعد خمس سنوات على الحصار الذي فرضته القوات الإسرائيلية على بيروت بهدف ما أسمته تنظيف لبنان من معاقل «الإرهاب»، عادت القوات السورية إلى بيروت سعياً لوضع حد للعنف والرعب المخيمين على العاصمة اللبنانية، ولم تعترض على ذلك الدول الغربية الكبرى.

لا شك أن ظلالاً سورية تراءت خلف المعارك المرعبة بين ميليشيا أمل والتنظيمات الفلسطينية المعاد تشكيلها. فقد زودت سوريا حليفتها ميليشيا أمل، في تموز/ يوليو 1985، بائتين وأربعين دبابة، تعزيزاً لقدرتها العسكرية. إلا أن وراء هذه المعارك هستيريا دموية ضد الوجود الفلسطيني المسلّح، تذكّر بتلك التي استحوذت على ميلشيا الكتائب عام 1976، خلال حصارها الذي لا يقل دموية للمخيمات الفلسطينية القائمة في القطاع المسيحي، سيما مخيم تل الزعتر الشهير. زيادة في الويلات، لم يكن في إمكان الفلسطينيين إعادة تنظيم وجودهم المسلح في لبنان من غير إرادة سوريا، ولو لم تغضّ إسرائيل والميليشيا المسيحية

النظر عن دخول مقاتلين وأسلحة إلى المخيمات. وفي كانون الثاني/يناير 1987 دعا تلفزيون الميليشيات المسيحية ياسر عرفات بالذات ليدافع عن قضيته على مدى ساعات ـ وظل السكان المدنيون يعانون من الأوضاع السياسية الرديئة، فلسطينيين كانوا أم لبنانيين، مسلمين أو مسيحيين.

عادت الظلال السورية لتخيم على المعارك العنيفة بين فصائل متخاصمة من ميليشيا القوات اللبنانية المسيحية في كانون الثاني/يناير ثم في تموز/يوليو 1986. والحقيقة أن أحد قادة هذه الميليشيا، الذي اشتهر اسمه في أحداث صبرا وشاتيلا عام 1982، أقدم في أيلول/سبتمبر 1985 على تغيير مثير للذهول في موقفه لمصلحة سوريا، فاستُقبِل في دمشق استقبال الفاتحين ووافق على التوقيع، إلى جانب وليد جنبلاط قائد الميليشيا الدرزية ونبيه بري قائد الميليشيا الشيعية، على اتفاق يعيد توزيع السلطات السياسية بين الطوائف، ويؤكد إقامة علاقات مميزة بين لبنان وسوريا في الحقول العسكرية والتربوية والإعلامية.

استعاد اللبنانيون أنفاسهم، فهل هي نهاية مأساتهم، وهل هو حل لأزمة عصفت، وهزّت كل أسس المجتمع بعنف غير عادي منذ أكثر من اثني عشر عاماً؟ للأسف، لا! ففي كانون الثاني/يناير 1986، وبعد أيام على توقيع الاتفاق، انفجرت في شرق بيروت وفي الجبل معارك طاحنة بين فصائل موالية لسوريا وأخرى معادية لها من ميليشيا القوات اللبنانية الكتائبية المسيحية، انتهت بانتصار الفريق المناوئ لسوريا.

إن سوريا، الكثيرة الحذر عادةً في تحركاتها، بدت مستعجلة لقطف ثمار سياستها ضد الاحتلال الإسرائيلي للبنان واتفاق 17 أيار/مايو الذي أجهضته. فلماذا وافقت إسرائيل والولايات المتحدة، رغم نفوذهما في لبنان، على أن تبقى سوريا طليقة اليدين وتمارس هيمنة على لبنان، البلد الحليف التقليدي للغرب؟ يظهر أن سوريا لم تدرك أن الاتفاق بين الميليشيات الثلاث الرئيسية التي رعته لتأمين مستقبل هيمنتها على لبنان، بالرغم من الرغبة العارمة بالسلام لدى المدنيين من كل الطوائف، كان يكرس في الجانب المسيحي هيمنة شاب غير محنّك من قادة الميليشيات، هو إيلي حبيقة، المتهم بارتكاب جرائم صبرا وشاتيلا، يجرّ وراءه ماضياً دموياً؛ وفي غياب التوافق الدولي على هذا الاتفاق، نهضت في مواجهته معارضة ضمت فصائل أخرى من الميليشيات المسيحية ورئيس الجمهورية وسياسيين محنكين من الطائفة المارونية، ولم يعدموا وسيلة لإجهاض المشروع السوري. أما إيران وحزبها، حزب الله، فقد شعرت أن الاتفاق أنهى نفوذها المكلف وتخلى عنها.

إذن، تضافرت كل العوامل لإنهاء مشروع سوريا لإحلال السلام في لبنان، وهو مشروع أُقِرّ على عجل، على غير عادة قادة هذا البلد، ما يذكّر بالاستعجال الأميركي-الإسرائيلي لإبرام اتفاق 17 أيار/مايو 1983 بين إسرائيل ولبنان. وكانت النتيجة كما في

لعبة الشطرنج «إماتة الشاه»، إذ أجهض التحالف الأميركي-الإسرائيلي تحرُّك سوريا على الساحة اللبنانية، أملاً بكسب اللعبة بشكل نهائي. غير أن هذه اللعبة الدموية في المشرق العربي لن تتوقف عن حصد مزيد من المدنيين اللبنانيين يومياً، وذلك لأن اللعبة استمرت على الصعيد الفلسطيني، كما رأينا، بين التنظيمات الفلسطينية والميليشيات الشيعية.

منظمة التحرير الفلسطينية: ضياع دبلوماسي وعسكري

إن قائد منظمة التحرير الفلسطينية، بعد خروجه من بيروت في آب/أغسطس 1982، ومن طرابلس في كانون الأول/ديسمبر 1983، وبعد انتقال مقرّ قيادته إلى تونس، لم يجد سبيلاً غير اللجوء إلى تقارب مع مصر والأردن، أملاً بمفاوضات مفترضة مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة. فجأة عادت الخلافات التي مزَّقت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1970 لتتجدد بعنف غير مسبوق[1]، فانشقَّت المنظمات «المتطرِّفة» التي تتخذ من دمشق مقراً لها، اعتراضاً على ياسر عرفات وخطه الاستسلامي. ذلك أن هذا الأخير وقَّع في كانون الثاني/يناير 1985 مع ملك الأردن بياناً مشتركاً تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية بموجبه بالدخول في مفاوضات مع دولة إسرائيل برعاية الولايات المتحدة، ضمن وفد مشترك أردني-فلسطيني، ما يعني أن يُستكمَل البيان بإعلانات أخرى تصدر عن منظمة التحرير الفلسطينية وتعلن فيها الموافقة على القرارين 242 و338، الصادرين عن مجلس الأمن الدولي، والإقلاع عن العمليات الفدائية[2].

عُقد المجلس الوطني الفلسطيني، بعد ذلك بوقت قصير، في عمَّان وقاطعته المنظمات الفلسطينية اليسارية، في حين كان ياسر عرفات، غير السعيد بعودة مكاتب منظمة التحرير إلى عمّان، يسعى إلى تعزيز علاقاته بمصر. هنا أيضاً عادت عقارب الساعة إلى الوراء؛ فالمغامرة اللبنانية الدموية التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية باتت غير ذات جدوى، إذ لم تساعد في تخفيف آلام المدنيين من اللبنانيين والفلسطينيين المقيمين على الأرض اللبنانية. وها قد تمّ نسيان السبت الأسود[3] واتفاقات كمب ديفيد، ذلك أن قائد منظمة التحرير صار وحيداً، وجهاً لوجه مع الأردن ومصر حليفي أميركا المخلصين، اللذين لم يعد لمنظمة التحرير أي علاقات بهما منذ سنوات.

---

(1) أشرنا إلى هذه الخلافات في الفصل العاشر.

(2) قراران ينصّان على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967 مقابل الاعتراف بها من جانب الدول العربية، لكنهما أغفلا حق الفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة وحق العودة إلى أراضي 1948. من هنا كان تحفظ منظمة التحرير على الموافقة على هذين القرارين وحدهما، غير مترافقين مع قرارات الجمعية العامة التي تعترف بهذا الحق بصورة صريحة.

(3) احداث أيلول/سبتمبر 1970 التي حصل فيها طرد المنظمات الفلسطينية من الأردن بصورة عنيفة.

غير أن هذا التعرج في مواقف منظمة التحرير الفلسطينية لن يفضي إلى شيء. أولاً لأن عام 1985، كما ذكرنا، كان عام عمليات العنف الكبرى الفلسطينية على الساحة الأوروبية (اختطاف اخيلي لاورو، عمليات روما وفيينا، ومقتل ثلاثة إسرائيليين في قبرص) وهي عمليات شوهت صدقية خيار التفاوض في وفد مشترك أردني-فلسطيني كان عرفات قد التزم به. ثانياً لأن منظمة التحرير رفضت في اللحظة الأخيرة مسؤولية الموافقة على القرارين 242 و338 الصادرين عن الأمم المتحدة، ما سبب إرباكاً دبلوماسياً، حيث كان على أعضاء منظمة التحرير داخل الوفد المشترك الأردني-الفلسطيني أن يذيعوا بياناً بهذا المعنى في لندن، حيث سيكون وزير الخارجية البريطاني في استقبال الوفد؛ والحال أنه عندما فعل أحد أعضاء الوفد ذلك فقد رفضه عضو آخر ـ أمام ذهول نظرائهم الدبلوماسيين خلال الزيارة. ولهذا تصاعد التوتر بين ملك الأردن ومنظمة التحرير، وحصلت القطيعة في كانون الثاني/ يناير 1986، بما يريح إسرائيل، التي اجتمع برلمانها ووافق على قانون يمنع أي اتصال بين مواطنين إسرائيليين وأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية.

من المؤكد أن فرصة للسلام ضاعت في المنطقة، وأدى انهيار هذا الأمل الهش إلى تدهور خطير في الوضع داخل الأراضي المحتلة، حيث أكملت إسرائيل إحكام قبضتها الحديدية على الضفة الغربية وقطاع غزة، ما ترافق مع اضطهاد الشعب الفلسطيني، وقد أثارت عمليات شُنّت ضد مستوطنين وعسكريين ردود فعل عنيفة من جانب السلطات والسكان في إسرائيل. غير أن الرأي العام الدولي لم يحرك ساكناً، وراح «الإرهاب» يحفر أحقاداً في أعماق العنصرية الأوروبية ضد العرب والمسلمين. وعلينا أن نعود إلى أجواء حرب حزيران/يونيو 1967 لإيجاد مثل هذا الإزدراء العنصري الطابع ضد العرب لدى الرأي العام الغربي؛ وقد ساهمت الخطابات النارية في الإذاعات العربية في ذلك الحين بإثارة مثل هذا الجو. حدث ذلك هذه المرة في أعقاب أعمال عنف، إلا أنه حصل أيضاً قبل ذلك في السبعينات، سيما على أثر عملية دورة الألعاب الأولمبية في ميونيخ.

لذلك لم يكن أمام منظمة التحرير الفلسطينية غير لبنان السيئ الحظ، لكي تعيد الاعتبار والوحدة إلى صفوفها. لقد جعلت شحنة اليأس المراهنات كلها تنصبُّ على العودة بقوة إلى الساحة اللبنانية، وهي عودة سهلتها حيادية حزب الله المتسامحة وتعاون الميليشيا المسيحية الفعال. وسيدفع المدنيون في المخيمات ثمناً باهظاً لهذه العودة.

تضافرت كل العوامل إذن، في عامي 1985 و1986، لتعكير العلاقات بين الشرق والغرب: رهائن بيروت والكفاحية «الشيعية»، وبصورة أعم مروحة الأصوليات الإسلامية المتعددة، العمليات الفلسطينية، عمليات اغتيال في باريس في أيلول/سبتمبر 1986 اتُّهم بها مسيحيون لبنانيون ذوو ميول ماركسية وعروبية: كل ذلك هيج الرأي العام الغربي ضد

«البربرية» الشرقية، خصوصاً أن أسعار البترول قد تدهورت ولم يعد هناك ما يبرّر استمرار ممارسة الانتهازية الاقتصادية كما حصل بعد حرب 1973، وتالياً التظاهر باحترام الحقوق العربية في الأراضي المحتلة. وقد انبرى رونالد ريغان ومارغريت تاتشر، بطلا تيار المحافظين الجدد الظافرين، ليقودا حملة واسعة ضد «الإرهاب»، بديلاً من الرغبة الضعيفة أصلاً في البحث عن سبل سلام حقيقي إسرائيلي-عربي في المشرق العربي. وبذلك يكون العالم العربي قد تمّت إعادته إلى نقطة البداية عام 1967.

آلة إعادة عجلات الزمن إلى الوراء، التي عملت بقوة الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، راحت تعمل هذه المرة بفعالية مماثلة، مع بداية عام 1987 وفضيحة إيران غيت، مما سهّل كثيراً في هذه المرحلة عودة الاتحاد السوفياتي إلى ساحة الشرق الأوسط بما يذكّر بأفضل أيام الستينات. تحرك غورباتشيف النشيط الدينامي بعد فترة جمود عهد بريجنيف الطويل، وصار الاتحاد السوفياتي فجأة حاضراً في كل مكان. بدايةً في المجلس الوطني الفلسطيني، الذي انعقد في الجزائر في نيسان/أبريل 1987 ووضع حداً للخلافات الفلسطينية، وتصالح فيه ياسر عرفات مع جورج حبش ونايف حواتمه، الزهرة الذابلة لليساروية العربية في الستينات. وكان على سوريا أن تقبل بهذا الوضع الجديد الذي يفقدها الورقة الفلسطينية، التي طالما طمعت بها، وراح حافظ الأسد منحني الرأس إلى موسكو ليعيد الاعتبار إلى سياسته التي لم تعد تثير إعجاب الروس.

المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر نَقَضَ اتفاقات الملك حسين وعرفات الموقعة في كانون الثاني/يناير 1985 التي سبق أن تنكّر لها ملك الأردن قبل أكثر من عام، وأدان كذلك اتصالات المنظمة بمصر، ما أثار غضب الحكومة المصرية فأقفلت مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة. وهكذا تكون الدبلوماسية الفلسطينية قد قطعت رحلة الذهاب والإياب بطريقة مشهدية، فراحت نحو القاهرة وعمّان، أقرب عاصمتين من الولايات المتحدة وأكثرهما بعداً عن الدفاع عن المصالح الفلسطينية، لتعود إلى نقطة البداية التي كانت فيها قبل خمسة وعشرين عاماً، من غير أن يُعرف في أي اتجاه ستمضي في المستقبل ولا كيف سيعاد الاعتبار إلى صدقيتها. إنما قد أصبح من الواضح في ذلك الحين أن الاتحاد السوفياتي أصبح مرة أخرى القوة المحركة التي أعادت الوحدة إلى الحركة الفلسطينية.

نشط الاتحاد السوفياتي أيضاً في شؤون الخليج العربي-الفارسي، فرفع علمه على بواخر النفط الكويتية التي تعرّض لها الأسطول الإيراني، ودعم العراق بقوة ودفع سوريا إلى التقارب معه؛ وأخيراً أجرى اتصالات مع السعوديين الذين بدوا خائفين من بلاهة السياسة الأميركية. أما مع إسرائيل، ففي حين كان المؤتمر اليهودي العالمي يضج بإشاعات حول

تقارب مع الاتحاد السوفياتي، كان شيمون بيريز، في سباقه الانتخابي العبثي مع الليكود، يدافع عن فكرة مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط يجتمع فيه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، أي مع الاتحاد السوفياتي تأكيداً، لإجراء مفاوضات مباشرة بين العرب والإسرائيليين. ولم يكن في وسع الإدارة الأميركية الغارقة في فضيحة إيران غيت أن ترفض الأمر، متراجعة في ذلك عن أحد المقدسات في أسس سياستها الشرق أوسطية، أي إبعاد الاتحاد السوفياتي تماماً عن شؤون المنطقة وشجونها.

ثورة الحجارة وحرب الصواريخ

هذه المناورات الدبلوماسية الكبرى، الإقليمية والدولية، تحركت بقوة حدثين إثنين بدّلا الأوضاع الهشّة السائدة في فلسطين المحتلة وعلى الجبهة العراقية-الإيرانية. الانتفاضة العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي بدأت بشائرها باحتكاكات فردية بين المستوطنين الإسرائيليين وبين الفلسطينيين، فاجأت كل العاملين في حقل الدبلوماسية الإقليمية. أما على الطرف الآخر من المنطقة فقد انتفض العراق وتحول إلى عملاق عسكري، بعد أن بدا على شفا الانهيار العسكري أمام إيران، وكان قد طالب من دون جدوى بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 598[1]: فجأة سقطت صواريخ بعيدة المدى زارعة الرعب في المدن الإيرانية، ومن بينها واحد من طراز اكزوسيت (Exocet) فرنسي الصنع دمر، عن طريق الخطأ، إحدى السفن الحربية الأميركية المتجوّلة في الخليج العربي-الفارسي. وقد أدى الرفض الإيراني لتطبيق القرار 598، والعناد الإيراني لممارسة كل صنوف الضغط على إمارة الكويت، إلى تشكيل أسطول عسكري من القوى الغربية لحماية حرية الملاحة في منطقة تتميز بكثافة التجارة النفطية. وتمكنت القوات البرية العراقية، بسرعة، من الانتقال إلى الهجوم فحررت ميناء البصرة المحاصر ودفعت القوات الإيرانية إلى التراجع على جميع خطوط الجبهة خلال صيف 1988، وتوصلت للدخول مجدداً إلى أراضي العدو.

وفي ربيع 1988 أيضاً شهدت المنطقة، على طرفيها، شكلين من الحرب نقيضين: حرب الحجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث واجه آلاف الرجال والنساء والأطفال، بصدور عارية، الجيش الإسرائيلي وزمر من المستوطنين في حالة هيجان، مقدّمين العديد من

---

(1) قرار جرت الموافقة عليه في 10 تموز/يوليو 1987، يطلب وقفاً فورياً لإطلاق النار بين المتنازعين وعودة إلى الحدود الدولية وتحقيقاً لتحديد المسؤوليات في اندلاع الحرب، إرضاء لرغبة إيران في إدانة العراق. ولم يكن أمام العراق، المهدد عسكرياً تهديداً قوياً في هذه المرحلة من حربه ضد إيران، غير الموافقة على القرار من دون تردد، أما إيران فقد كانت تماطل، تقديراً منها أن القرار لا يشهّر كفاية بمسؤولية العراق من الحرب.

الضحايا يومياً في مواجهة وحشية محتل اعتُبر دوماً منذ 1948 كمغتصب؛ وعلى الجبهة الأخرى حرب صواريخ ذات تكنولوجية عالية في العراق وفي مياه الخليج العربي-الفارسي.

من جهة أخرى، اندفعت في لبنان حركات الاحتجاج التي نظمها المجتمع المدني ضد الأعمال الوحشية التي ترتكبها الميليشيات اندفاعة قوية. ففي تشرين الأول/أوكتوبر 1987 نظم معاقو الحرب مسيرة من شمال لبنان إلى جنوبه لم تتجرأ الميليشيات على التصدي لها، واستقطبوا العواطف الشعبية ضد الحرب، كما تحركت النقابات في ربيع 1988 بطريقة منسّقة على امتداد البلاد، طالبة من الدولة استعادة حقوقها المهدورة على أيدي الميليشيات منذ 1975.

فإذا لم تكن الدبلوماسية الأميركية منزعجة من تراجع القوات الإيرانية، فقد استشاطت غضباً ضد «حرب الحجارة». وإزاء قصور الطبقة السياسية الإسرائيلية وتصاعد العنف الذي بدا فيه العرب غير المسلحين، من دون أدنى شك، ضحايا بريئة، جهدت الولايات المتحدة برحلات مكوكية قام بها وزير الخارجية، جورج شولتز، إلى دفع العرب والإسرائيليين نحو الحديث عن السلام. أما الأنظمة العربية، من جانبها، فقد كانت تنظر بعين القلق إلى نهوض حركة تحشرها، برمي الحجارة، في زاوية الاتهام البليغ بعجزها عن ممارسة أي ضغط عسكري على دولة إسرائيل، رغم ما تملكه من ترسانات عسكرية هائلة، وعجزها كذلك عن أي ضغط دبلوماسي على الغرب الذي لم يعرف أبداً السبيل إلى كبح جماح التصلب الإسرائيلي.

وفيما كان جورج شولتز يتنقل بين عمان ودمشق والقاهرة وتل أبيب، عملت الدول العربية، تلبية لدعوة الجزائر، لتحضير عقد قمة استثنائية للجامعة العربية من أجل «دعم» الانتفاضة الفلسطينية. وقد كان قادة الدول العربية قد اجتمعوا قبل أشهر، في تشرين الثاني/نوفمبر 1987، في عمّان، لكن الأمر كان يتعلق بإدانة مختلف أشكال العدوان الإيراني على العراق وبلدان الخليج (صواريخ ضد الكويت، انتفاضة الحجاج في مكة، رفض إيران الموافقة على القرار 598 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، عرقلة حرية الملاحة في مياه الخليج). وقد عقد المؤتمر بضغط سعودي وبهدف الضغط على سوريا، حليف إيران القوي، لإعلان عدم تضامنها مع الممارسات الإيرانية.

ذهبت سوريا إلى قمة عمّان، محشورة بوضع اقتصادي كارثي، وعادت منه بمساعدات نفطية بعد أن وقّعت على إعلان يضع إيران موضع الاتهام، لكن ذلك لم يكن حائلاً دون استمرارها في إقامة علاقات مكثفة بإيران، وقد بدا ذلك واضحاً عندما لم تتوصل سوريا، في أيار/مايو 1988، إلى إخراج حزب الله من تحصيناته في ضاحية بيروت الجنوبية، في

أعقاب معارك ضارية بين ميليشيا أمل الشيعية المقربة من سوريا وبين ميليشيا حزب الله المقرب من إيران الشيعية هي الأخرى. فقد حالت الضغوط السياسية الإيرانية إذن دون تنقية كاملة لهذه الضاحية الشهيرة ببؤسها، لأنها هي السجن الذي تمّ فيه إخفاء الرهائن الغربيين المخطوفين في لبنان. وإذا كانت فرنسا قد توصلت إلى تحرير رعاياها، عشية الانتخابات الرئاسية، فإن ذلك يعود إلى دخولها في مفاوضات مباشرة مع إيران كان من نتائجها إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ حادثة «غورجي»، الدبلوماسي الإيراني في باريس الذي طردته الحكومة الفرنسية، أكثر مما يعود إلى الجهود السورية.

وفي قمة عمَّان وُضِعَ الشأن الفلسطيني على الرف وكذلك الوضع اللبناني. وفي الجزائر في تموز/يوليو 1988، كانت القمة الاستثنائية أكثر إثارة للذهول لأنها اهتمّت بشكل حصري بعودة العلاقات بين الجزائر والمغرب إلى التهدئة، أكثر مما اهتمّت باتخاذ قرارات عملية لاستعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل. فقدمت بضعة ملايين من الدولارات دعماً للانتفاضة الفلسطينية، وأعادت تأكيد العمل بمشروع الملك فهد الذي اعتمدته قمة فاس، فضلاً عن دعم شفوي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي كواليس القمة تمّ اجتماع عقيم بين أمين الجميل الرئيس الكتائبي اللبناني وحافظ الأسد الرئيس السوري الذي كان قد قاطع نظيره اللبناني منذ فشل الاتفاق الثلاثي بين الميليشيات اللبنانية، الموقع في دمشق في كانون الأول/ديسمبر 1985.

لا مكوكيات جورج شولتز ولا القمتان العربيتان أدّت إلى تنشيط العمل الدبلوماسي، إذْ استمر سائر أطراف المأساة الإسرائيلية-العربية في فقدان النظرة والطريق. أما ثورة الحجارة فلم تتوقف، لكنها سقطت في روتين الإعلام الدولي، وصار العنف أمراً عادياً، حيث بات يسيل الدم الفلسطيني وكذلك اللبناني يومياً والغرب لا يحرك ساكناً. واستمرت كذلك الحركات الإسلامية الأصولية تنمو وسط أزمة سياسية عسكرية تفاقم أزمات التنمية الاقتصادية وكل صنوف قمع الحريات في المشرق العربي.

ظهر عنصر جديد وحيد في صيف 1988، هو هزيمة إيران العسكرية الناجمة عن تفاقم الصراعات داخل النظام. غير أن موافقة إيران في نهاية تمّوز/يوليو على القرار 598 الصادر عن مجلس الأمن، لم تكن تعني بالضرورة العودة إلى الاستقرار الإقليمي، ذلك أن حسابات كثيرة ينبغي أن تسدّد داخل إيران وداخل العراق وفي علاقاتهما بالجيران. يكفي أن نذكر هنا النزاع بين العراق وسوريا، التي ظلت، طيلة ثماني سنوات من الحرب، الحليف الأكثر إخلاصاً لإيران، متحدّية كل صيغ التضامن العربي، هذا إذا لم نتحدث عن الأخوّة الإيديولوجية التي كان ينبغي أن تقرّب بين النظامين البعثيين. أما إسرائيل، التي عملت

الفصل الخامس عشر

انفجار المشرق العربي:
من حرب التحرير في لبنان إلى اجتياح الكويت

الحكومات غير الشرعية في لبنان

المؤشرات التمهيدية على تفكك المشرق العربي تظهر، كما هي الحال دائماً، في لبنان. لقد كان شهر أيلول/سبتمبر 1988 موعد استحقاق دستوري مهم، هو الانتخابات الرئاسية. لا شك أن هذه الانتخابات قد تحوّلت، منذ انفجار الأزمة اللبنانية عام 1975، إلى مجرد مظهر صوري، أو تمثيلية تافهة. فقد فرضت المدفعية السورية على برلمان لبناني مرعوب انتخاب الياس سركيس عام 1976، وفرضت الدبابات الإسرائيلية انتخاب بشير الجميل، وبعد مقتله، انتخاب شقيقه أمين. غير أن هذه الانتخابات الصورية أمّنت وهم استمرارية دستورية وانفجار لم يُستهلك بعد.

ولئن كانت سوريا عام 1976 وإسرائيل عام 1982 الدولتين الإقليميتين اللتين فرضتا بالقوة الوحشية مرشحاً من اختيارهما، خلافاً لإرادة الأغلبية الشعبية في الحالتين، إلا أن نفوذهما قد تحيّد عام 1988، كما أن عوامل خارجية إضافية عقّدت السيناريوهات التي تُرسم في كواليس السفارات. فقد ظهر العراق بصورة لافتة على المسرح اللبناني بتزويده ميليشيا القوات اللبنانية المعادية تقليدياً لسوريا بالدبابات والعتاد العسكري، ثم توسعت المساعدات العسكرية فنال الجيش اللبناني منها حصة، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية أقامت أوثق العلاقات مع الفريق المسمى «مسيحياً» الذي أجاز للمقاتلين الفلسطينيين العودة إلى أرضه عن طريق الموانئ وبإشراف القوات اللبنانية، وذلك لمواجهة عودة النفوذ السوري بقوة إلى لبنان، ولم يكن في إمكانٰ إيران أن تبقى على هامش المسرح، فراحت ميليشيا حزب الله الموالية لها تطوّر إشرافها على المناطق الشيعية من البلاد، سيما في البقاع الغربي وفي محيط مدينة صيدا وفي جنوب البلاد. غير أن حرباً شيعية-شيعية ستندلع في لبنان بعد

ذلك بين حزب الله وحركة أمل، التي بدت أكثر «علمانية» وتجانساً ولبنانية من غريمها المقرب من إيران، المنادي، في ذلك الحين، بإقامة جمهورية إسلامية في لبنان. وقد بدأ يتزايد، منذ 1988، عدد ضحايا معارك السيطرة على الطائفة الشيعية بين هذين التنظيمين، بالرغم من التدخلات الإيرانية والسورية المتكررة، الهادفة إلى تثبيت الهدنات الهشة. وفي منطقة قريبة من صيدا نشبت معارك ضارية في ربيع 1990، ولعبت منظمة التحرير الفلسطينية دور الحكَم فيها وحاولت أن تفصل بين الطرفين، ذلك أن التنظيمات المسلحة الفلسطينية قد استعادت هيمنة كانت لها قبل 1982 على المدينة وجوارها، بفضل تواطؤ فعال من جانب المعسكر «المسيحي».

في مواجهة هذه التطورات عزّزت سوريا موقعها على الرقعة اللبنانية، وحاولت عام 1988، كما في 1976، أن تفرض مرشحها لرئاسة الجمهورية. ظهر أولاً اسم سليمان فرنجية الوجيه الماروني الهرم من لبنان الشمالي، ورئيس الجمهورية الأسبق من 1970 إلى 1976، والحليف الصلب للنظام السوري. ثم طرح اسم مخايل الضاهر، النائب في البرلمان من لبنان الشمالي. وكان صيف 1988 حافلاً: مفاوضات مكثفة إقليمية ودولية بهدف التوافق على شخصية لبنانية ترضي مختلف القوى المحلية والإقليمية والدولية التي تلتهم لبنان منذ خمسة عشر عاماً؛ وقد بدا أن الولايات المتحدة كانت، منذ عام 1986 وحتى صيف 1988، تفضل ترشيح الجنرال ميشال عون، قائد الجيش الذي حل، عام 1984، محل سلفه ابراهيم طنوس الذي دفع موقعه ثمناً لقصف الجيش اللبناني قصفاً دموياً أحياء الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، حيث كانت تتحصن ميليشيات حركة أمل وحزب الله الشيعية. وقد بدا هذا الرجل المغمور متواضعاً، بحيث لم يخطر في بال أحد أنه سيتنكّب في ما بعد مسؤولية المواجهة العسكرية الواسعة في محاولة يائسة لإخراج السوريين من لبنان، فبدا للكثيرين أكثر المرشحين احتمالاً، حتى لو ظل ريمون إده، نائب مدينة جُبيل المقيم في المنفى في باريس منذ 1976، المرشح الشعبي الوحيد الذي نظّم له محازبوه في ذلك الصيف حملة واسعة دعمتها مختلف أوساط المواطنين.

إن المواجهة بين القوى المختلفة في موضوع الاستحقاق الرئاسي سيأخذ شكل العمل من أجل فقدان النصاب في المجلس النيابي لتعطيل الانتخاب. وحين صار واضحاً أن الجنرال عون سيعطل أي اقتراع لا يكون لمصلحته أو لمصلحة إبعاد المرشح السوري، أملَتْ سوريا على رئيس المجلس النيابي نقل الجلسة الانتخابية إلى المقر الأصلي للبرلمان في بيروت الغربية، الخاضعة للسيطرة السورية؛ غير أن النواب المسيحيين رفضوا الذهاب إلى مقرٍّ كان قد انتقل منذ سنوات إلى نقطة الفصل بين المنطقتين الشرقية والغربية من بيروت بما كان يتيح للنواب الوصول بحرية، كل من مكان إقامته. وفي هذه الظروف المتوترة ظل

أحد النواب المسيحيين محجوزاً في بيروت الغربية ليزيد من الحظوظ في تأمين نصاب مؤاتٍ لأحد المرشحين السوريين.

خلافاً لطابع المواجهة بين سوريا والولايات المتحدة الأميركية على امتداد سنوات في لبنان، جاءت المفاجأة من الولايات المتحدة التي أوفدت مبعوثاً إلى لبنان وسوريا، مرتين متتاليتين خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، سعياً منها لتسهيل عملية الانتخاب. والحقيقة أنها قدّمت، في الزيارة الثانية، إنذاراً للمتحفظين من النواب لكي يقترعوا لمصلحة مرشح سوريا تحت طائلة إغراق لبنان في الفوضى إذا لم يحصل ذلك[1]. غير أن المعسكر المسيحي، مستفيداً من الدعم العراقي، لم يسمح بذلك. ومع نهاية عهد أمين الجميل حل الموعد المقرر للانتخابات الرئاسية في 22 أيلول/سبتمبر، من دون أن يتمكن البرلمان من انتخاب رئيس جديد. خلال هذه الأيام الأخيرة، بدل أن يسعى الرئيس الجميل إلى تعويم الحكومة القائمة أو تعيين أخرى، راح يفاوض سوريا لتمديد ولايته. وفي الدقائق العشر الأخيرة من نهاية عهده، في ليل 22-23 أيلول/سبتمبر، عيَّن حكومة من خمسة عسكريين برئاسة العماد ميشال عون تضم، إضافةً إليه، مسيحيين اثنين وثلاثة مسلمين. رفض الضباط المسلمون الثلاثة تسلّم مهماتهم، في حين أعلن من تبقى من الحكومة السابقة أنفسهم سلطة شرعية في لبنان.

وهكذا صار للبنان، مع حلول 23 أيلول/سبتمبر، حكومتان، إحداهما أقل شرعية وأكثر سوريالية من الأخرى. الأولى مكونة من بقية هزيلة من حكومة الوحدة الوطنية المشكّلة عام 1984، وكان رئيسها رشيد كرامي قد اغتيل في حزيران/يونيو 1987 بعد قليل من اعلان استقالته، وسمي سليم الحص رئيساً بالوكالة لتصريف الأعمال ريثما يتم تعيين حكومة جديدة، لكن هذا التعيين لم يحصل أبداً. ومنذ بداية 1986، وفي أعقاب سقوط اتفاق دمشق الثلاثي، تعطل عمل الحكومة ولم تعد إلى الاجتماع أبداً، فكانت تصرّف الأعمال استناداً إلى اجتهادات قانونية شتى. وفي 23 أيلول/سبتمبر 1988 لم يبقَ فيها إلا وزير مسيحي واحد، فيما استقال الآخرون. أما الحكومة الثانية فهي مكونة فحسب من ثلاثة عسكريين مسيحيين، قائد الجيش ومعه اثنان من كبار الضباط.

وقد ادّعت كل من الحكومتين تمثيل شرعية الدولة واستمراريتها، في ظل شغور موقع رئاسة الجمهورية. تحت ضغط الحماية المربكة من جانب الحكومة السورية، عيّن الرئيس سليم الحص جنرالاً آخر قائداً للجيش اللبناني، تأكيداً لاعتراضه القانوني على سلطات الجنرال عون كقائد للقوات المسلحة وكرئيس للوزراء.

*

(1) المقصود ريتشارد مورفي، نائب الوزير المساعد لشؤون الشرق الأدنى. حول ديناميات هذه الأزمة، انظر مقالتنا، «Liban: l'impact de l'échéance présidentielle», dans *Maghreb-Machrek*, n° 122, oct.-déc. 1988, La Documentation française, Paris.

تعايشت الحكومتان المتعارضتان طيلة شهور، وعملت الادارات الرسمية بإشرافهما المنسق بأفضل من عملها في الظروف الطبيعية، وبقيت سوريا خلال هذه الفترة شبه ساكنة، بالرغم من تدفق الأسلحة العراقية أكثر من أي وقت مضى، على جيش العماد عون وعلى الميليشيا المسيحية.

مع ذلك، انهار هذا الوضع القائم الهشّ في شباط/فبراير 1989. فقد دخل الجيش اللبناني بقيادة العماد عون، في الرابع عشر من الشهر نفسه، في حرب مفتوحة مع الميليشيا المسيحية التي صارت بابتزازها وجباياتها المرهقة أمراً لم يعد يحتمله المواطنون. انفجرت المعارك بصورة وحشية وحاول الجيش إغلاق المرافئ غير الشرعية التي تديرها الميليشيات وإلغاء الخوّات المالية التي تحصّلها من المواطنين منذ خمسة عشر عاماً. ونال العماد عون، بفضل عمله هذا، حظوة شعبية واسعة في كل لبنان، بما في ذلك في أوساط الحكومة المنافسة التي يترأسها الرئيس الحص، وصار يحاط بالود أكثر فأكثر على الصعيد العربي. وقد تشكلت لجنة من الجامعة العربية قوامها وزراء خارجية تونس والسودان والجزائر والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة، في كانون الثاني/يناير 1989، في تونس المدينة، وكلِّفت بالبحث عن حل للأزمة اللبنانية، واستُقبل العماد عون بحفاوة في العاصمة التونسية من قبل لجنة المساعي الحميدة هذه، وقام ياسر عرفات، المقيم في تونس، بزيارته في تلك المناسبة. أما سليم الحص، رهينة الجيش السوري في لبنان، الموجود في تونس أيضاً للتشاور مع لجنة المساعي الحميدة، فلم يتمكن من لقاء الجنرال ولا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. ذلك أن سوريا بدت معزولة كلياً على الصعيد العربي، في سياستها اللبنانية.

ساد الاعتقاد، في بداية العام 1989، أن لبنان في طريقه إلى إيجاد حل لمشكلاته، وكان التفاؤل يتعزّز بمقدار ما كان الصراع العربي-الإسرائيلي يبدو، هو الآخر، كأنه يتقدم بخطى عريضة نحو الحل، لأن الولايات المتحدة أطلقت، في كانون الثاني/يناير 1988، الحوار الذي طال انتظاره مع منظمة التحرير الفلسطينية، ما من شأنه أن يفتح الباب على تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي التي ظلَّت حتى حينه ضائعة. فوق ذلك، بدأت في لبنان محادثات مكثفة بين الفصيل الدرزي المسلح، بناء على أوامر وليد جنبلاط، وشخصيات مسيحية، من أجل عودة مئة وخمسين ألف مهجر مسيحي طُردوا من منطقة الشوف في أيلول/سبتمبر 1983، خلال انسحاب القوات الإسرائيلية. مع ذلك، لم تمضِ أيام حتى عمّت الفوضى الشاملة وحل التدمير المكثف وخيم اليأس على اللبنانيين.

الصفوف، فكان الانفجار الشامل. وظلّت مصادر هذا العنف المجاني وأسبابه ـ وقد أطلقت القذائف مبدئياً من بيروت الشرقية ـ غير معروفة، كما هي الحال في كثير من أعمال العنف المماثلة التي خرّبت لبنان، ولم تتحدد بدقة هوية الأيدي المجرمة. هل العماد عون هو الذي أصدر الأوامر؟ أم أن الميليشيا المسيحية هي التي نفّذت الجريمة وتتهم الجيش اللبناني؟؟ أم هي الميليشيا الدرزية التي مُنِعَتْ الموارد المالية عنها؟ أم الجيش السوري المنتشرة مدفعيته في كل جبل لبنان هو الذي قصف بيروت؟

أياً تكن الإجابة، فقد تجلّت الحقيقة البائسة في قرار العماد عون، هروباً إلى الأمام، الإعلان عن شنٍّ حرب لتحرير البلاد من المحتل السوري، وظلت العاصمة اللبنانية طيلة ستة أشهر غارقة في النار والدم إلى أن توقف إطلاق النار في 23 أيلول/سبتمبر 1989. تعمّمت صور المشهد اللبناني المرعب في العالم مرة جديدة، لأن الرد السوري كان صاعقاً، حيث زرع الذعر والدمار في المنطقة التي أطلقت عليها الصحافة العالمية اسم «الملجأ المسيحي». وبدورها أغرقت مدفعية «المعسكر المسيحي» بيروت الغربية، التي صارت، منذ بداية الحرب، بيروت «المسلمة»، بوابل من القذائف. خلال هذه الشهور أصبح العماد عون بطلاً إعلامياً يومياً في الغرب، ومن ملجإه تحت الأرض في القصر الرئاسي في بعبدا، كان يعقد المؤتمر الصحافي تلو الآخر ويتحدث إلى كل إذاعات العالم، بلغة عسكرية بسيطة وقاسية. عبّر عن كل ما كان يعانيه شعب تعرض للقتل منذ خمسة عشر عاماً على يد الإسرائيليين والفلسطينيين والسوريين، معترضاً بحدة على ديكتاتورية النظام السوري الدموية، وعلى انتشار زراعة المخدرات وتشجيعها من قبل القوات السورية في سهل البقاع، وعلى أعمال الإرهاب المزدهرة انطلاقاً من لبنان. وطالب أيضاً، لكن بشيء من الحياء، بخروج الإسرائيليين من جنوب لبنان، داعياً، باسم احترام حقوق الأمم «المتمدنة»، إلى استعادة استقلال لبنان وسيادته على أرضه. وقد ظل الخطاب يؤثر تأثيراً عميقاً طيلة الأشهر الأولى، بالرغم من وحشية القصف الذي كابده سكان بيروت. وهكذا فقد تحدى «داود» اللبناني الصغير «المارد» السوري، مثلما كان على منظمة التحرير الفلسطينية أن تواجه آلة الحرب الإسرائيلية العاتية عام 1982.

بدا العماد، القوي بالدعم العراقي، يملك ترسانة لا تفنى، وسرى كلام عن تزويده بصواريخ من الجيش العراقي. ومن فرنسا أيضاً جاء الدعم بالإجماع، تفوح منه رائحة مزعجة وبشعة، من دعم «للقضية المسيحية» بدل أن يأتي دعماً للسيادة اللبنانية[1]، ويبدو أنّ

---

(1) يدل ذلك على تعرّج في السياسة الفرنسية في تلك الفترة. فاليمين المعارض دخل في مزايدة رخيصة من أجل دعم «المسيحيين»، في حين حاول اليسار الحاكم أن يتصرف آخذاً في الاعتبار «حساسيات إسلامية موالية

الجيش الفرنسي يزوّد هو أيضاً الجنرال عون بمعدات عسكرية. في الوقت ذاته كانت لجنة الجامعة العربية للمساعي الحميدة تتابع أعمالها، بحثاً عن صيغ للمصالحة الوطنية تنزع من سوريا كل ذريعة للوجود في لبنان. في نهاية شهر أيار/مايو عقدت قمة عربية في الدار البيضاء في المغرب لمحاولة البحث عن مخرج للأزمة التي استقطبت أنظار العالم، وتميزت المداولات بمواجهات كلامية حادة بين سوريا والعراق، الذي طالب بانسحاب مباشر للقوات السورية من لبنان وإعادة السيادة اللبنانية. وقد غادر الرئيس العراقي المداولات قبل نهايتها، في 26 أيار/مايو، محذراً الرؤساء، إذا لم يتعاملوا بجدية مع سيادة لبنان في الأشهر التالية، من أنه سيكون هو في حلّ من بعض التزاماته حيال وجود الكويت. ونسب هذا الإنذار إلى فورة غضب الديكتاتور العراقي الذي لم يفلح في إخراج خصمه السوري عن موقفه غير الآبه. غير أن أحداً لم يأخذ، للأسف، على محمل الجد التهديد المصاغ بوضوح الذي وضع موضع التنفيذ بعد عام.

كان من الواضح أن محادثات القمة خضعت لتوازنات دقيقة. فالحكومة السعودية، المعروفة بسياسة فرق تسد في العالم العربي، لم تكن مستعدة لتقف بحسم إلى جانب العراق، الخارج منتصراً من صراعه مع إيران، حتى لا يتحول إلى قوة ذات شأن في العالم العربي؛ فلو نجح العراق في تدخله لتحرير لبنان من السيطرة السورية، فإنه سيزيد من دعمه للقضية الفلسطينية، ما يخول الرئيس العراقي أن يصير الحكَم في العالم العربي. فوق ذلك كان العراق ومصر واليمن والأردن قد توصلوا إلى تفاهم إقليمي تحت اسم مجلس التعاون العربي، يعادل كفة الخليج العربي الذي سبق له أن تجمّع عام 1981 في مجلس التعاون الخليجي. لم يكن إذن للسعودية مصلحة في أن ترى سوريا شديدة العزلة وضعيفة أمام العراق. حتى مصر التي عادت إلى الحظيرة العربية في مناسبة هذه القمة، بعد أن استُبعدت منها قبل أحد عشر عاماً في قمة مماثلة عقدت في بغداد[1]، اعتمدت موقفاً ملتبساً من القضية اللبنانية بسبب علاقات لبنان الوثيقة بالعراق. وصار من الواضح أن لبنان يمكن أن يدفع ثمن لعبة التوازنات المتأرجحة في المشرق العربي. والحقيقة أن بيان القمة الختامي لم يتضمن إدانة لسوريا، بل حل لجنة وزراء الخارجية الست واستبدلها بلجنة رئاسية ضمت ملك المغرب والرئيس الجزائري وملك العربية السعودية.

ومع ذلك بقي العداء لسوريا مستحكماً خلال الصيف. وبرغم سخط الرأي العام

= لسوريا» لدى حكومة سليم الحص. نتيجة ذلك كانت تردد حاملة الطائرات «فوش» في البحر خلال صيف 1989 ومكوكيات برنار كوشنير بين بيروت الغربية وبيروت الشرقية، سعياً لتأمين مساعدات إنسانية متوازنة لقطاعي العاصمة.

(1) انظر الفصل 12.

العربي والدولي لم يقف الجيش السوري عند حدود القصف الوحشي «للملجأ المسيحي»، مستدرجاً قصفاً مماثلاً لاحياء بيروت الغربية التي يرابط فيها ويطلق منها قذائفه على بيروت الشرقية، بل فرض حصاراً بحرياً وبرياً للحؤول دون وصول أسلحة عراقية إلى العماد عون. ولم تنجُ من قصف المدفعية السورية حتى قوارب المدنيين على الخط البحري الذي يربط ميناء جونيه بجزيرة قبرص، وهو الباب الوحيد لهرب سكان «الملجأ» من جحيم القصف، وقد أصيبت قوارب وتسبب القصف الضاري بسقوط عدد من الضحايا المجانية. على الصعيد السياسي كان موقف الرئيس السوري من الشدة والتصلب بحيث إن اللجنة الجديدة المكلفة من الجامعة العربية عبّرت عن سخطها وكتبت في 31 تموز/يوليو تقريراً شديد القسوة عن التصلب السوري. والحقيقة أن الحكومة السورية، قبل أي بحث بانسحابها، فرضت تنفيذ اصلاحات سياسية ومصالحة بين الفصائل اللبنانية المتقاتلة التي يدين بعضها بالولاء لها كميليشيا أمل، وبعضها لإيران كحزب الله، وآخرين لإسرائيل كالقوات اللبنانية، وطالبت بتشكيل حكومة مصالحة وطنية من هذه الفصائل تكون مهيأة لإقامة علاقات مميزة بسوريا، ما كان يعني طلب المستحيل واستمرار الأوضاع المأسوية.

كان التأثر بالغاً على الصعيد الدولي، بعد أن رشح من أوساط لجنة الجامعة العربية عجزها عن معالجة المشكلة والحاجة إلى تدخُل الدولتين الكبريين لإخضاع سوريا. غير أن التدخل الدولي حصل هنا أيضاً على حساب لبنان. ذلك أن الولايات المتحدة، التي سبق أن تدخلت عام 1988 سعياً لتعزيز سيطرة سوريا على لبنان، وكذلك الحكومة السعودية، عملتا بخفة لمساعدة سوريا على حفظ ماء الوجه ولعزل العماد عون. وكانت علاقات العماد بالولايات المتحدة مستمرة في التدهور طيلة الصيف، بعد أن اتهمها بعدم احترام مبادئ القانون الدولي في لبنان وبغضّ نظرها عن الأوضاع المأسوية التي يعيش البلد في ظلها منذ خمسة عشر عاماً، مكرّسة الساحة للنزاع السوري-الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية. وغداة تظاهرة ضمت مؤيدين للعماد عون أمام السفارة الأميركية في 6 أيلول/سبتمبر سحبت الولايات المتحدة سفيرها من بيروت.

القوى الثلاث الكبرى المعنية بالوضع اللبناني، فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، نسّقت مواقفها دعماً لجهود اللجنة العربية. وفي 23 أيلول/سبتمبر، حصل أخيراً وقف إطلاق نار، على أساس خطة من سبع نقاط تلحظ رفع الحصار، في مقابل البدء بمفاوضات بين اللبنانيين لاعادة توزيع السلطة بين الطوائف وإرساء أسس العلاقات اللبنانية-السورية، وهو ما يطمئن سوريا و«حلفاءها» اللبنانيين، على أن يجري في أعقابها انتخاب رئيس للجمهورية، وقد دعم هذه الخطوة قرار من مجلس الأمن. فأصبح واضحاً أن كل المقومات اجتمعت على إعادة تفتيت لبنان. فقد ارتكبت المجموعة الدولية خطأ معكوساً

لذاك الذي ارتكبته عام 1982، إبّان الاجتياح الإسرائيلي. قبل سبع سنوات أهملت الجوانب الداخلية للأزمة، تاركة إسرائيل تفرض رئيسين ميليشياويين لرئاسة الجمهورية، مع ما استتبع ذلك من نتائج مأسوية سبق أن استعرضناها[1]. أما في عام 1989 فلم يجرِ التركيز إلا على إعادة توزيع طائفي للسلطات وعلى انتخاب رئيس للجمهورية مؤيِّد لسوريا، كشرط مسبق لأي انسحاب سوري. والأكثر إثارة للدهشة هو الاتفاق الذي أعدّ في السفارات العربية والغربية والسعي إلى فرضه على النواب اللبنانيين، وهم الذين كان قد سبق أن تعرضوا لضغوطات هائلة، كما حصل في 1976 و1982. وفي هذه المرة اضطروا إلى الذهاب خارج لبنان إلى الطائف في العربية السعودية، خرقاً لكل المبادئ الأساسية في القانون الدستوري.

كان نصُّ «وثيقة الوفاق الوطني»، الذي فُرِضَ على النواب، معروفاً قبل شهور، وهو عبارة عن مزيج من اتفاقات سابقة ولدت ميتة وتهدف كلها إلى إعادة توزيع السلطات التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء. إنه نص قانوني معقَّد وشاذّ يجافي إلى حدّ بعيد المبادئ الديموقراطية، لأنه يعزز الآليات الطائفية في ممارسة السلطة، ويبيح لمجلس الوزراء تسمية نواب في البرلمان؛ أما فضيلته الوحيدة فهو اشتراطه انسحاباً كاملاً للقوات السورية من الأراضي اللبنانية بعد عامين على تشكيل حكومة «وفاق وطني» وعلى تطبيق الإصلاحات الدستورية. وقد أفسح ذلك في المجال أمام الفصائل اللبنانية، أسيرة العلاقات بسوريا وإسرائيل وإيران، لتقوم بأعمال من شأنها تعطيل انسحاب القوات الأجنبية. ولم تتضمن النسخة التي فرضت على النواب في الطائف إشارة إلى رحيل القوات السورية بصورة نهائية، بل إلى «إعادة انتشارها» على قمم الجبال الغربية وفي سهل البقاع[2]، كما كرست أيضاً فكرة العلاقات «المميزة» التي تدعي سوريا إقامتها مع لبنان، وهي نوع من علاقات الوصاية المموّهة[3]. هكذا فشلت في الحقيقة حرب التحرير التي شنها العماد عون وأصبح الوجود السوري مكرساً ومباركاً مرّة أخرى من المجموعة الدولية، وصار الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان بعيد الاحتمال أكثر من أي وقت مضى.

حاول عبثاً العماد عون مواجهة الاتفاق. وفي الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر أقدم،

---

(1) انظر الفصل 13.

(2) يتطابق هذا مع حدود لبنان الصغير ما بين 1860 و1919؛ انظر حول هذه النقطة مؤلفنا المذكور سابقاً، لبنان المعاصر، تاريخ ومجتمع.

(3) يمكن العثور على تحليل قانوني مفصل لاتفاق الطائف في *Les cahiers de l'Orient* عدد 16-17، الفصل الرابع، 1990. كما كان الحال بالنسبة إلى اتفاقات كمب ديفيد، النص القانوني المسخ والمعاهدة غير العادلة، فإن أياً من الحقوقيين الغربيين لن يفضح الشروط الخادعة في اتفاق الطائف وتحويل لبنان إلى محميّة سورية.

من موقعه كرئيس للوزراء، على حل البرلمان؛ وضاع جهده هباء تحت وطأة الضغط الأميركي-السعودي الفعال. في 22 تشرين الأول/أوكتوبر كان تسعة وخمسون نائباً قد وقعوا «وثيقة الوفاق الوطني». وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر اجتمع سبعة وخمسون نائباً في قاعدة عسكرية شمال لبنان في قلب منطقة السيطرة السورية لينتخبوا رئيساً للجمهورية قريباً من سوريا. في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، تاريخ عيد استقلال لبنان، اغتيل رينيه معوض رئيس الجمهورية المنتخب الذي بدا أنه استغرق وقته لتشكيل حكومة جدية «للوفاق الوطني»، وقد حصل الاغتيال في قلب بيروت الغربية حيث من المفترض أن يكون أمن الرئيس وحمايته في عهدة الجيش السوري. في 24 تشرين الثاني/نوفمبر اختار سبعة وأربعون نائباً رئيساً جديداً للجمهورية، هو الياس الهراوي نائب زحلة، المدينة الواقعة تحت السيطرة السورية. في 25 تشرين الثاني/نوفمبر تشكلت الحكومة من شخصيات ميليشياوية باهتة ومتنافرة برئاسة الدكتور سليم الحص، الرئيس السابق بالوكالة للوزارة التي كان يترأسها رشيد كرامي قبل اغتياله عام 1987. لقد استبعد رئيس الجمهورية الجديد أي تفاهم مع العماد عون. وفي الملجأ المسيحي قامت، بدءًا من 27 تشرين الثاني/نوفمبر، انتفاضة شعبية حاشدة قدمت دعماً لا مثيل له للعماد عون المحاصر بعزلة خانقة؛ غير أن المجموعة الدولية والعربية، التي ستعرب بعد أشهر عن اهتمامها الكبير بالقانون الدولي والأخلاق الدولية حيال الاجتياح العراقي للكويت، رفضت أي نقاش حول اتفاق الطائف وتكريس الاحتلال السوري للبنان، وقطعت، باستثناء العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية والفاتيكان، كل حوار مع العماد عون الذي وُصم بأسوإ النعوت، بعد أن كان لشهور خلت بطلاً قومياً ومدافعاً عن القانون الدولي، ما جعله نجماً إعلامياً على صعيد العالم كله.

حظي اتفاق الطائف بتأييد المواطنين الذين أنهكهم عنف لم ينقطع طيلة خمسة عشر عاماً. وكما اعتقد كثير من اللبنانيين عام 1982 أن الاجتياح الإسرائيلي واتفاق 17 أيار/مايو 1983 يمكن أن ينقذ لبنان من الفوضى، ساد الاعتقاد الساذج عام 1989 أن عودة الأمور إلى ما كانت عليه عام 1976، يوم كان لسوريا اليد الطولى في الشأن اللبناني بمباركة أميركية، ومع بعض إصلاحات دستورية تستجيب لمطالب «إسلامية»، من شأنه أن يمنح لبنان بعض الأمن والسلام، باستثناء استعادة الاستقلال والعودة إلى الديموقراطية في التمثيل السياسي.

ظل لبنان، في الواقع، ممزقاً أكثر من أي وقت مضى. فقد تجددت المعارك بين ألوية الجيش اللبناني المؤتمرة بإمرة العماد عون وبين ميليشيا القوات اللبنانية، منذ 20 كانون الثاني/يناير 1990، في «الملجأ المسيحي»، قبل أن يتمكن المواطنون من تضميد جراحهم الناجمة عن «حرب التحرير». مرة أخرى لم تكن الميليشيا موضوع إدانة، لأنها أعلنت

استعدادها للقبول باتفاق الطائف، ولأن إسرائيل ألمحت إلى معارضتها تصفية هذه الميليشيا، الأداة المهمة لنفوذها في لبنان. ولم تتوقف المعارك العنيفة إلا مع بداية الصيف، بعد أن أقدمت سوريا، البارعة في لعبة التوازنات، على تقديم العون بصورة سرية إلى الجيش اللبناني بقيادة العماد عون لصد هجوم الميليشيا المسيحية المعاكس، ذلك أن انهيار الجيش وانتصار الميليشيا الموالية لإسرائيل يهددان تكريس هيمنة سوريا على لبنان، التي منحها إياها إتفاق الطائف. ونشبت معارك أخرى بين ميليشيا أمل وحزب الله في ضاحية بيروت الجنوبية وفي جنوب لبنان، سيما في ضواحي صيدا، مسببة عشرات القتلى والجرحى يومياً، وبلغت محصلتها بين عامي 1988 و1989 أكثر من ألفي قتيل. خلف هذه المعارك كان يدور صراع ضارٍ على النفوذ في لبنان بين سوريا وإيران المتحالفتين ضد العراق. وعلى غرار ما كانت عليه الأمور مع المنظمات الفلسطينية التي ساعدتها سوريا على الإقامة المسلحة في لبنان، مع بداية عام 1974 ثم دخلت معها في مواجهات عام 1976، فإن التنظيمات المقربة من إيران، أي حزب الله والجهاد الإسلامي وأمل الإسلامية، قد تشكّلت بفضل سوريا لكنها نمت وتطورت بآلياتها الخاصة.

في ظل الأوضاع اللبنانية التي تنعكس عليها الأوضاع الإقليمية وصلافة السياسة التي تتبعها القوى الدولية الكبرى، يبدو أن كل الأمور تؤشر إلى منطق الزمن الذي يسير القهقرى، لتكريس تفتت البلاد وتأكيد انفجار المشرق العربي. وليس أبلغ دلالة على ذلك من التطورات على الساحة الفلسطينية، ثم تلك المتعلقة بالاجتياح العراقي للكويت.

فلسطين في حالة «تقادم»

في غمرة حرب التحرير اللبنانية، يوم الثاني من أيار/مايو 1989، أعلن ياسر عرفات رسمياً، حيث دعي أخيراً إلى لقاء الرئيس الفرنسي، «تقادم» الميثاق الوطني الفلسطيني (باستعماله الكلمة الفرنسية caduque، أي ما تخطّاه الزمن ولم يعد له قيمة). وقام بذلك استجابة لأحد المطالب الرئيسية التي اشترطها القادة الإسرائيليون لكي يقبلوا بنقاش المطالب الفلسطينية. ذلك أن الميثاق ينص على إقامة دولة فلسطينية على أرض فلسطين التاريخية كلها، معترفاً فحسب بحق اليهود المقيمين في فلسطين منذ ما قبل 1948 في البقاء داخل إطار الدولة الفلسطينية. بعد الانتصار الإسرائيلي في حرب حزيران/يونيو 1967، صار هذا الميثاق الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني عام 1964، وكذلك انخراط الفلسطينيين في حركات مسلحة تمارس العنف للحصول على الاعتراف بحقوقها، ذريعتين أساسيتين استخدمتهما الحكومات الإسرائيلية المتتالية لكي ترفض أي نقاش في موضوع الحقوق الفلسطينية مع أصحاب العلاقة بالذات. وقد حظي الموقف الإسرائيلي هذا بدعم كامل من

الولايات المتحدة التي كانت قد حظرت، عام 1975، كل اتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية إرضاء لحليفتها إسرائيل.

حاولت بعض المنظمات الفلسطينية، سيما الحركات اليسارية المتشددة، منذ 1968، أن تتحدث عن دولتين في فلسطين وأحياناً عن دولة واحدة ديموقراطية علمانية. أما ياسر عرفات فقد أشار في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، عام 1974، إلى «الحلم النبيل»، حلم إقامة «دولة واحدة ديموقراطية يعيش فيها مسيحيون ويهود ومسلمون وتقوم على أساس العدالة والمساواة والأخوة». ولم يكن لهذا المنطق أي صدى لدى الإسرائيليين ولدى غالبية الرأي العام الغربي، حيث يكمن مبرر وجود الدولة الإسرائيلية في يهوديتها. لقد استعرضنا في الفصول السابقة تطور منظمة التحرير الفلسطينية، بعد الأحداث اللبنانية بين عامي 1975 و1981، ثم اتجاهها بعد 1982 نحو مزيد من «الواقعية»، وبيّنّا تالياً ضياعها الدبلوماسي غداة طردها من بيروت عام 1982، في حين أدى توزيع المقاتلين الفلسطينيين وتشتّتهم، وهو أمر فرضته إسرائيل، إلى تصاعد العمليات الإرهابية الطابع بنظر الغرب.

مع نهاية العام 1988 أخذ تطور منظمة التحرير الفلسطينية يمضي بوتائر سريعة جداً، ربما بسبب حالة الإنفراج في العلاقات الأميركية-السوفياتية. ففي 28 تموز/يوليو أعلنت المملكة الأردنية أنها غير معنية بمصير الضفة الغربية وغزة، وأنها قطعت كل علاقاتها الادارية والقضائية بسكان هذه الأراضي، وبهذا تكون قد ضربت آخر آمال الإسرائيليين بحل «أردني» ظلوا ينادون به طويلاً، لكنهم لم يبذلوا في سبيله ما يشجع الملك الأردني على الدخول في مغامرة مزروعة بالألغام. في آب/أغسطس اطلقت منظمة التحرير الفلسطينية، التي حيّرها الموقف الأردني، إشارات، عبر تصريحات بعض قادتها، باستعدادها للاعتراف بدولة إسرائيل[1]، وكان عليها أن تتحرك تحت ضغط الانتفاضة في الأراضي المحتلة، وإلا فقدت تأثيرها على قيادة الانتفاضة. مع بداية شهر تموز/يوليو اقترحت إحدى الشخصيات الفلسطينية من القدس إقامة دولة فلسطينية داخل حدود 1948 وتشكيل حكومة منفى.

لعبت الشخصيات اليهودية الليبرالية الأميركية دوراً كبيراً في تطور منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال الدعم الذي منحته لقادة انتفاضة الحجارة المحليين بعيداً عن الأنظار، وكان هذا الفصيل الليبرالي من الجالية اليهودية الأميركية راغباً في تسريع إقامة دولة فلسطينية، لأن من شأن ذلك إخراج دولة إسرائيل من حلقة القمع الأعمى الذي تمارسه على سكان الأرض المحتلة والذي يشوه صورة الديموقراطية التي شكلت نقطة القوة الإسرائيلية في

(1) سيما تصريح ابو أياد، الرجل الثاني في منظمة التحرير، في التاسع من آب/أغسطس، معترفاً بالقرار 181 الصادر عن مجلس الأمن عام 1947، والداعي إلى تقسيم فلسطين، ما يعني إعادة النظر بكل الأسس التي قام عليها الميثاق الوطني الفلسطيني.

نظر الرأي العام الدولي. وقد شجع هذا التيار نفسه الادارة الأميركية على فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وشجع هذه الأخيرة على تلبية المطالب الأميركية.

إضافة إلى ذلك، كان الاتحاد السوفياتي يودّ إظهار نيّته في التهدئة، فدعا منظمة التحرير إلى التفاوض، ساعياً من جهته إلى التقارب مع إسرائيل بعد قطيعة في علاقاته الدبلوماسية معها منذ حرب 1967. في 13 أيلول/سبتمبر دعي ياسر عرفات إلى إلقاء خطاب أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ. وفي الجزائر دعا المجلس الوطني الفلسطيني، الذي انعقد من 12 إلى 15 أيلول/سبتمبر، إلى إقامة دولة فلسطينية برلمانية وديموقراطية، مستنداً إلى قرار الأمم المتحدة في تقسيم فلسطين، ووافق المجلس، في الوقت ذاته، على القرارين 242 و338 الصادرين عن مجلس الأمن الدولي؛ ورفض كل أشكال الإرهاب، ودعا إلى تشكيل حكومة مؤقتة في «الوقت المناسب».

بين 21 أيلول/سبتمبر و8 كانون الأول/ديسمبر عقدت لقاءات شتى بين منظمة التحرير الفلسطينية وشخصيات من اليهود الأميركيين في ستوكهولم. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر وافق ياسر عرفات على إعلان سُمّي «إعلان ستوكهولم»، مؤكداً تطور موقف منظمة التحرير الفلسطينية من مسألة الاعتراف بالدولة الإسرائيلية وإدانة العنف. في 13 كانون الأول/ديسمبر ألقى زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، الذي رفضت الولايات المتحدة الأميركية منحه تأشيرة دخول، خطاباً أمام الجمعية العامة المنعقدة لهذا السبب في جنيف[1]، كرر فيه موقف منظمة التحرير الفلسطينية، داعياً إلى عقد المؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط، الذي طالب به مراراً كل من الاتحاد السوفياتي وفرنسا ووافقت عليه الولايات المتحدة على مضض عام 1987[2]، ثُمّ عقد ياسر عرفات مؤتمراً صحافياً في 14 كانون الأول/ديسمبر، لحمل الولايات المتحدة على اتخاذ قرار بفتح حوار مع منظمة التحرير، وكان فيه أكثر وضوحاً وصراحة. بعد ظهر اليوم ذاته أعلنت الولايات المتحدة موافقتها على «التحادث» مع منظمة التحرير، وفي 16 كانون الأول/ديسمبر التقى السكرتير الأول في السفارة الأميركية - وليس السفير - وفداً من منظمة التحرير الفلسطينية في تونس العاصمة.

---

(1) تنبغي الإشارة هنا إلى قرار الحكومة الأميركية في كانون الثاني/يناير 1987، وفي عدائية أميركية للقضية الفلسطينية، بالموافقة على طلب برلمانيين أميركيين اغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة، بما في ذلك مكتبها في الأمم المتحدة. وأمام رفض ممثل منظمة التحرير الإذعان للقرار، توجهت الولايات المتحدة إلى المحكمة الفدرالية في نيويورك التي رفضت قرار السلطات الأميركية لمخالفته اتفاقات المقر بين الأمم المتحدة والحكومة الأميركية.

(2) نذكّر أيضاً بأن الرئيس الأميركي جيمي كارتر كان قد وافق على هذا المؤتمر من حيث المبدأ عام 1977؛ ونذكّر بأن المؤتمر عقد جلسة وحيدة في 21 كانون الأول/ديسمبر 1973 في جنيف (انظر الفصلين 11 و12).

بالرغم من كل ذلك، بدت جهود منظمة التحرير والاتحاد السوفياتي والتيار الليبرالي بين يهود أميركا كأنها كلها بلا جدوى، لأن مراكز الثقل الأساسية في السياسة الرسمية الأميركية والإسرائيلية هي أقوى من كل شيء. وإذا كان شيمون بيريز في حكومة الإئتلاف الإسرائيلي (ليكود والعمل) قد عبّر عن شيء من المرونة الشفوية، إلا أن قمع انتفاضة الحجارة كان على الدوام قاسياً وشرساً ومترافقاً مع موكب يومي من الضحايا الفلسطينيين. وبالرغم من تنبيهات خجولة كان يوجهها بعض المسؤولين الأوروبيين، ظل الجيش الإسرائيلي يستخدم كل ما في جعبته لخنق حركة المطالبة الفلسطينية التي لم يثبط من عزيمتها شيء. في كانون الأول/ديسمبر 1988، أي بعد عام على بداية الانتفاضة، كانت الحصيلة 350 شهيداً فلسطينياً بينهم 200 تلميذ وتلميذة تحت سن الخامسة عشرة، فضلاً عن 34.000 جريح و4.500 معتقل.

وبالفعل، إنّ الصيغة التي اعتمدها الائتلاف الحكومي الإسرائيلي منذ 1984، برئاسة شيمون بيريز وإسحق شامير متناوبين، شجعت البقاء في حالة الجمود، ورفض الليكود أي حوار مع الفلسطينيين في الداخل والخارج، كما رفض العودة عن سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة. هذا، إضافة إلى أنّ الإيديولوجيا الصهيونية، سيما الاتجاهات القائلة بإقامة إسرائيل الكبرى على كل الأراضي التي يمكن أن يكون يهود الأزمنة التوراتية قد عاشوا عليها، وجدت دعماً قوياً في سياسة التقارب السوفياتي الجديدة مع إسرائيل، ووجدت هذه السياسة ترجمتها بإرضاء مطلب إسرائيلي قديم مدعوم من أوروبا والولايات المتحدة، يقضي بتحرير هجرة اليهود السوفيات. فقد رفعت موسكو، في نهاية العام 1989، القيود التي كانت تحدِّد عدد المهاجرين بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألفاً، كان معظمهم يختار وجهته نحو الولايات المتحدة لا إلى إسرائيل، عبر المحطة الانتقالية في فيينا. وقد ألغيت محطة فيينا هذه تسهيلاً لعملية الانتقال المباشر وتنفيذاً للمطالب الإسرائيلية، كما أصبحت الولايات المتحدة ترفض إعطاء تأشيرات هجرة لليهود السوفيات. سكت العالم كله على هذا الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان، إذ رفعت موسكو القيود عن رحيل فئة من المواطنين وأقفلت واشنطن حدودها فجأة في وجه الراغبين في الهجرة إليها من اليهود لإجبارهم على الذهاب إلى إسرائيل.

من الواضح أن الحركة الصهيونية لم تستنفد الدعم غير المشروط الذي وفره لها الغرب، تعويضاً عن الشعور بإثم العداء المسيحي للساميّة والممارسات النازية والمحرقة. وليس أبلغ دلالة، خلال السنوات الماضية، من التقدم الملحوظ الذي أمّنه الانفراج السياسي لصراعات مماثلة للصراع العربي-الإسرائيلي بآلامها واستمرارها، كالصراع في ناميبيا ووضع السود في أفريقيا الجنوبية في مقابل المراوحة المحزنة في الصراع العربي-الإسرائيلي، بالرغم

من العذابات اليومية في الأراضي المحتلة ومن جهود الجناح الليبرالي من اليهودية الأميركية، وبالرغم أيضاً من تنازل منظمة التحرير الفلسطينية عن مواقفها السابقة. وقد أكّد هذا التنازل ياسر عرفات في 2 أيار/مايو 1989 في باريس بإعلان «تقادم» الميثاق الوطني الفلسطيني، تلبية لمطلب إسرائيلي جديد، إنما معرّضاً نفسه إلى المخاطر لأنه قطع على نفسه خط الرجعة.

غير أن الحوار العربي-الأميركي الذي حصل في تونس لم يدخل إلى صلب الموضوع. وفي ما يختصّ باقتراح إسحق شامير، رئيس الوزراء الإسرائيلي، إجراء انتخابات في الأراضي المحتلة، فمن الواضح أنه لا يبغي سوى كسب الوقت وتعطيل الضغوط الأوروبية والأميركية التي تمارَس على الحكومة الإسرائيلية لفتح مفاوضات مع الفلسطينيين. وقد تلقفت هذا الإقتراح الحكومة المصرية، الوحيدة بين الحكومات العربية التي تقيم علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل، ولم ترفضه منظمة التحرير الفلسطينية، لكنه سرعان ما غرق في التعقيدات الاجرائية المخادعة واصطدم بعقبات كأداء، مثل تصويت سكان القدس المحتلة التي ضمتها إسرائيل بعد 1967، ثم تحديد روزنامة المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وأهدافها بعد إجراء الانتخابات. والحقيقة أن حكومة شامير أرادت التمسك بإجراءات انتخابية ضمن إطار اتفاق كمب ديفيد الذي يبقي مسألة السيادة على الضفة الغربية وغزة مفتوحة، ويُشَرْعِن تالياً المطالبة الإسرائيلية بهذه الأراضي.

في هذا الوقت كانت الانتفاضة الشعبية مستمرة والقمع الإسرائيلي أيضاً، وبدت الحكومة الإسرائيلية أكثر اهتماماً بالقضايا السكنية واللوجستية التي طرحتها موجات المهاجرين من الاتحاد السوفياتي من اهتمامها بالمصير الفلسطيني. وفي حين كانت إسرائيل تستقبل سنوياً ما بين 8.000 و10.000 مهاجر من كل العالم وتودِّع سنوياً عدداً من النازحين منها يوازي أو يفوق عدد المهاجرين إليها، فقد استقبلت خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 1990 حوالي 100.000 مهاجر سوفياتي. وفي نهاية تلك السنة كان الحوار الفلسطيني-الأميركي في تونس قد توقَّف قبل شهور، غداة عملية فاشلة قام بها كومندوس فلسطيني عن طريق البحر ضد الأراضي الإسرائيلية، وقد رأت إسرائيل والولايات المتحدة فيها نقضاً لوعود متكررة أطلقتها منظمة التحرير، بنبذ العنف وسيلة لتأكيد الحقوق الفلسطينية.

كان انتباه العالم الغربي، منذ نهاية 1989، مركّزاً على الأحداث المذهلة في أوروبا الشرقية، سيما انهيار جدار برلين وتوحيد ألمانيا، وكذلك نهاية حكم تشاوشيسكو في رومانيا وانتفاضة تشيكوسلوفاكيا، الخ. كما أن انهيار الماركسية السوفياتية المتسارع بفعل سياسة غورباتشيف، وإطلاق حرية عشرات الملايين من البشر، أحدث نشوة من الفرح في الغرب جعلته في ذروة نرجسيته وثقته بتفوق قيمه تفوقاً لا مراء فيه.

في ربيع 1990 لم يعد مصير اللبنانيين المأسوي ولا مصير الفلسطينيين مما يثير اهتمام الغرب، بل العراق وأسلحته الكيميائية. وراحت تتحضّر أزمة لا سابق لها بين الغرب والمشرق العربي، تجسّدت فيها كل خلافات السنوات الأربعين الماضية.

الكويت، أو بوسنة وهرسك الشرق الأوسط

حين احتل الجيش العراقي الكويت، في 2 آب/أغسطس 1990، خلال ست ساعات، من دون أن يلقى أية مقاومة، أصيب الغرب بصدمة شبيهة بتلك التي أحدثها تأميم قناة السويس عام 1956 أو إغلاق عبد الناصر مضائق تيران أمام البحرية الإسرائيلية عام 1967. وانطلقت في اللحظة ذاتها موجة عارمة من الأحقاد والضغائن والاحتقار والقدح من وسائل الإعلام الغربية ضد الديكتاتور العراقي وضد كل من لم يحرك ساكناً من العرب أو من حاول تهدئة خواطر الغرب. فقد غدا الرئيس العراقي كبش محرقة بامتياز، وبدا، على غرار عبد الناصر في عامي 1956 و1967، بمثابة «المجنون» الوحيد الخطير، هتلر الجديد الذي يهدد سلام العالم. واتخذت الولايات المتحدة الأميركية، مدفوعة بحالة من الهيجان لفرض أخلاقيات دولية وبرغبة جامحة في فرض احترام القانون، وجهة حملة إيديولوجية وعسكرية على الصعيد الكوني. وتحقّقت هذه الحملة بسهولة فائقة، لأن الاتحاد السوفياتي كان كثير الاهتمام بإرضاء الغرب، بحثاً عن مساعدات ورساميل لإصلاحاته الاقتصادية، فكان يحثُّ الخطى نحو الولايات المتحدة ولذلك صوّت بالموافقة الحازمة على كل قرارات مجلس الأمن.

بدا الموقف الغربي في نظر العرب سوريالياً ومختلاً. لا شك أن الجميع لم يوافقوا صدام حسين على عمله الوحشي، ورأوا فيه ديكتاتوراً لا يشبه عبد الناصر حتى من حيث الكاريزما والاندفاع والحماسة؛ غير أن أحداً لم يحزن على مصير مدينة الكويت كالحزن المحتمل على مدينة بيروت، ولا تأثر بمصير المملكة العربية السعودية أو البلدان الخليجية النفطية الأخرى التي أدت، منذ الستينات، دور الحاكم والحكَم في المشرق العربي، بفضل الثروة النفطية. غير أن هذه السوريالية تأكدت لدى العرب حين رأوا آلة الأمم المتحدة العاتية تتحرك في إدانة مباشرة للعراق ـ وهذا أمر مشروع ـ ثم في عقوبات وحصار وحظر، مدعومة كلها بنشر قوات عسكرية غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية. وهكذا فإن ما كان يحلم به العرب تطبيقاً للقانون الدولي في الصراع العربي-الإسرائيلي، مع كل قرارات الأمم المتحدة، قد تحقق أخيراً، غير أن وسواس الغرب الأخلاقي لم يهدف بالطبع إلى إحقاق الحق في فلسطين أو في لبنان أو في الكويت. بل حدث الأسوأ، فعندما أعلن الرئيس العراقي في 12 آب/أغسطس أنه على استعداد للانسحاب من الكويت إذا انسحبت إسرائيل

من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان، وإذا انسحبت سوريا من لبنان، استشاط الغرب سخطاً وغضباً، لأن الديكتاتور في نظره يفاقم الوضع ويمارس سياسة شريرة ويبحث عن تحويل إسرائيل إلى كبش محرقة، سعياً وراء دعم الجماهير العربية الغاضبة التي بدأت تتظاهر ضد الانزال الأميركي في العربية السعودية.

يغدو المشهد أكثر سوريالية حين نذكر سلاح حظر النفط الذي حاول العرب استخدامه، عام 1967 ثم عام 1973، لفرض احترام الحقوق الفلسطينية على الغرب. هذه المحاولات الخجولة بدت في نظر الغرب بمثابة حقارة عربية إضافية. ومنذ ذلك التاريخ بدأت الولايات المتحدة تهيىء خطط الانزال العسكري في الجزيرة العربية حتى لا يقع العالم «المتمدن»، على صعيد الطاقة، تحت رحمة «العشوائية» العربية ومناورات الاتحاد السوفياتي. بعد سبعة عشر عاماً إذن، تمكن الغرب، بكل راحة ضمير ومن دون خلل في التنفيذ، أن يفرض حظراً على كل نفط مصدره العراق أو الكويت، حتى لو أدى ذلك إلى زعزعة اقتصادات الغرب أو إلى خنق اقتصادات بلدان الشرق وكثير من بلدان العالم الثالث. ذلك أن البورصات تزعزعت في كل مكان، من نيويورك حتى طوكيو مروراً بالعواصم الأوروبية، واشتعل سعر برميل النفط، وبدأ الكلام عن نزاع جورج بوش-صدام حسين وعن «منطق الحرب» ـ الذي استرسل فرنسوا ميتران في الحديث عنه بكياسة خلال مؤتمراته الصحافية المتكررة ـ يتخذ أبعاداً لا حدود لها. وعلى كل شاشات التلفزة العالمية يُبثُّ يومياً مشهد تحركات الأساطيل البرية والجوية ومئات الآلاف من الجنود المنقولين إلى ساحة القتال، المبتسمين والعارضين عضلاتهم، وذلك دفاعاً عن القانون ضد جنون رجل، وتحريراً للكويت وإعادة العائلة المالكة حاكمة على الكويت وآبار نفطها وبنوكها التي استولى عليها «لص بغداد».

في الحقيقة، كل شيء في هذه الأزمة سوريالي. ذلك أن صدام حسين البعثي العلماني صار فجأة مدافعاً «أصولياً» عن طهارة الأماكن المقدسة الإسلامية التي دنّسها الإنزال الغربي في العربية السعودية. ورفض الرئيس التونسي والملك الأردني، حليفا الغرب التقليديان، رفضاً قاطعاً إدانة العراق في فعلته التي تشرعن الإنزال الأميركي، قبل تشاور عربي فعلي بحثاً عن حل على نطاق عربي. غير أن حسني مبارك سدَّ الباب أمام أي نقاش في أساس المشكلة خلال اجتماع الجامعة العربية المنعقد في 10 آب/أغسطس، وقرر إرسال قوات عربية إلى المملكة السعودية إلى جانب القوات الأميركية. وقد بدا هذا القرار في نظر الولايات المتحدة انتصاراً كبيراً، مع أنه صدر بأكثرية 12 صوتاً فقط من أصل 22، هو عدد الدول الأعضاء في الجامعة العربية، ومنها صوت لبنان المسكين أسير السياسة السورية التي قررت الانضمام إلى التحالف الغربي. ولم تكتفِ سوريا بالموافقة على إرسال قوات عربية

إلى جانب القوات الأميركية والأساطيل الغربية، بل سارعت إلى إرسال ثلاثة آلاف جندي، على أن ترفع مساهمتها العسكرية مع نهاية آب/أغسطس حتى 15.000 عسكري. اقتضى ذلك قيام جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركي، بزيارة ودّية مميزة إلى الرئيس السوري حافظ الأسد في دمشق، في 13 أيلول/سبتمبر 1990.

هذا وجه آخر من السوريالية، لأن سوريا تصوِّر نفسها زعيمة العداء للإمبريالية الأميركية في المنطقة، وهي التي كانت، بالتواطؤ مع إيران، عام 1983، رأس الحربة في مواجهة قوات الفصل المتعددة الجنسية في لبنان، التي شكّلتها الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا للإشراف على سلامة رحيل المقاتلين من منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، ولحماية المدنيين من تعدّيات الجيش الإسرائيلي والميليشيات اللبنانية. ولم يكن أمام الغرب، المنخرط في نزاع كبير مع سوريا، وخصوصاً في ما يتعلق بإرهاب الدولة، إلا أن يشيد بالطبيعة «الديموقراطية» لهذا الحليف الجديد، في الحملة ضد «هتلر الجديد». ولماذا لا يكون ذلك، ما دام أن مصير لبنان، الذي كان جمهورية برلمانية والبلد الوحيد المتميّز بحرية فكرية فعلية في الشرق، صار في عهدة هذا الحليف الجديد، بدءاً من العام 1988؟

في إطار هذا التطابق مع الغرب لم يخرج نظام حافظ الأسد عن منطق عدائه اللامحدود للعراق، وهو العداء الذي وثق لحمة تحالفه مع إيران. فبعد زيارة جيمس بيكر إلى دمشق قام حافظ الأسد مباشرة بزيارة رسمية هي الأولى إلى طهران ليدافع عن الحصار الذي قررته الأمم المتحدة ضد العراق، ذلك أن العالم كان لتوّه يشهد، بذهول، مصالحة إيرانية-عراقية في غمرة المقامرة الجديدة الجارية في الشرق الأوسط، وقد بادر صدام حسين إلى ذلك في 15 آب/أغسطس حين قرَّر من جانب واحد سحب جيشه من الأراضي الإيرانية التي كان لا يزال يحتلها، وتحرير أسرى الحرب الإيرانيين المعتقلين في سجونه، والاعتراف أخيراً باتفاقية الجزائر الموقعة عام 1975 التي يتقاسم العراق بموجبها مع إيران السيادة على مياه شط العرب بين العراق وإيران، والتي كان الرئيس العراقي قد دعا إلى إعادة النظرة فيها عام 1980، إبَّان دخوله في حرب ضد إيران، وبحجة كونها اتفاقية غير عادلة تحرم العراق من ممر على الخليج العربي-الفارسي.

هذا التراجع المفاجئ عن كل المواقف العراقية حيال إيران، حتى قبل بدء مفاوضات السلام بينهما، ترك تأثيره على إيران. فالنظام الإيراني، بالرغم من تعقله وبحثه عن تطبيع علاقاته بالغرب، فإنه لا يمكن أن يدعم انتشاراً عسكرياً أميركياً بهذه الضخامة على بعد 20 كيلومتراً من شواطئه. ومع أن إيران أدانت اجتياح الكويت، إلا أنها رفضت بحدة الموقف الأميركي. وفي ظل هذه المواقف استُقبِل طارق عزيز وزير الخارجية العراقي في طهران، بداية أيلول/سبتمبر، وتبعتها زيارة لمساعد وزير الخارجية الإيراني إلى بغداد في السابع عشر

منه. أما الغرب الخائب والمذهول فلم يفهم كيف يمكن أن يتقارب أعداء الأمس، كما أنه لم يفهم موقف منظمة التحرير الفلسطينية وصنّفها، بامتناعها عن إدانة العراق إدانة حازمة، في خانة الحليف للديكتاتور العراقي. واهتزت أيضاً المشاعر الغربية بعودة التحركات «الجماهيرية» العربية في كلّ من عمّان وتونس والجزائر والضفة الغربية التي عبَّرت عن شجبها للمبادرات الأميركية وأحرقت العلم الأميركي ورفعت صور صدام حسين.

أصيب الرأي العام الغربي بالذهول وراحت وسائل الإعلام تعرض بعجب كل أعمال العنف التي ارتكبها الديكتاتور العراقي، تماماً كما حصل قبل خمسة وثلاثين عاماً، عند تأميم قناة السويس عام 1956، حيال الديكتاتور المصري. وها هي الجماهير العربية، في نظر الرأي العام الغربي، تعود من جديد، بعد أن ساد الاعتقاد بغيابها نهائياً عن المسرح السياسي، لتطفو على سطح الأحداث، مهددة الوضع القائم في المنطقة. وبدت الصحوة قوية بمقدار ما بدا أن هذه الحركات الجماهيرية قد اختفت منذ سنوات عن شاشات التلفزة؛ فأين كانت، في الحقيقة، حين سحقت القوات السورية في لبنان أحزاب اليسار اللبناني ومنظمة التحرير الفلسطينية الوفية لياسر عرفات؟ أو حين اجتاحت إسرائيل جنوب لبنان عام 1978 ثم حاصرت بيروت طيلة ثلاثة أشهر عام 1982 وتسبَّبت بمجازر صبرا وشاتيلا؟ أو حين أغارت الولايات المتحدة بطائراتها على طرابلس الغرب عام 1986؟ أو حين قصفت إسرائيل مقر منظمة التحرير في تونس عام 1987 ثم اغتالت بعدها، في تونس أيضاً، خليل الوزير (أبو جهاد) عام 1988؟ التحركات الجماهيرية الوحيدة التي ظهرت خلال تلك السنوات، عندما كانت تتسارع عجلات الزمن، هي ثورات الجوع في مصر والمغرب وتونس غداة زيادات ملحوظة في أسعار المواد الأولية، أو هي الهياج الشعبي في الجزائر في تشرين الأول/أوكتوبر 1988، وقد تعرَّض للقمع بعنف ووحشية، فسلك بعد ذلك النظام الجزائري طريق الليبرالية والتعددية السياسية، وهذا ما تجسّد في إجراء أول انتخابات حرة للمجالس البلدية في ربيع 1990، وقد قامت الأحزاب السياسية الجزائرية، سيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ الشهيرة، بحشد الجماهير وتنظيم التظاهرات لرفض التدخل الغربي في الشؤون العربية؛ وفي تونس أيضاً كانت تظهر أحياناً تحركات عناصر «إسلامية»، خصوصاً بين الطلاب.

ما الذي حرك الجماهير العربية، كما في أيام تأميم قناة السويس أو عند موت عبد الناصر أو استقالته العابرة عام 1967؟ هل يمكن أن يكون مشهد اجتياح الكويت وضمّها إلى العراق، والتحركات العسكرية الغربية في العربية السعودية، مماثلاً لمشهد تأميم قناة السويس الذي افتتحنا به بحثنا التاريخي، والذي كان سبباً في اجتياح سيناء وقطاع القناة من جانب الجيوش الإسرائيلية والفرنسية والإنكليزية؟ الغرب يرفض الخلط بين المشهدين كما

يرفض الخلط بين حالة الكويت وحالة كل من لبنان وفلسطين، ولا يرى في التحركات الجماهيرية إلا خطراً متجدّداً للقومية العربية التي ساد الاعتقاد بموتها، وعودة «للتعصُّب» و«اللاعقلانية» في الروح العربية، وتعبيراً إضافياً عن انغلاق العرب على قيم الغرب.

تحسَّب الغرب سريعاً لنقطة الضعف فيه. فهذا الحشد العسكري الهائل من أجل القانون الدولي باسم اعادة الاعتبار إلى دولة-مدينة لا بدَّ أن يحاط بالشك والريبة، في منطقة ظل ينتهك الحق فيها بلا انقطاع في فلسطين على يد الإسرائيليين، ثم في لبنان على يد السوريين والإسرائيليين. أما في الغرب فقد بدأت الأصوات المعترضة معزولة في أوروبا والولايات المتحدة، خلال شهر آب/أغسطس، وما لبثت أن تبلورت بصورة أفضل مع مرور الوقت. فهل من الضروري أن نموت من أجل الكويت؟ وهل يمكن أن يبذل الاهتمام بالقانون الدولي بصورة انتقائية؟ لذلك ربما تضمّن خطاب الرئيس الفرنسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول/ سبتمبر اعترافاً بضرورة فرض احترام القانون في الشرق الأوسط في المستقبل، خصوصاً في فلسطين ولبنان. وقد تحدث الرئيس الفرنسي عن ضرورة استشارة سكان الكويت حول مستقبل دولتهم ونظامهم السياسي. وبعد أيام قليلة ظهر صدى هذا الخطاب خجولاً في خطاب الرئيس الأميركي أمام الجمعية العامة. وهكذا تكون رسالة الجماهير العربية قد بلغت مبتغاها، بالرغم من كل الدعاوة الإعلامية الغربية.

مع ذلك بقي المستتر والضمني من هذه الأزمة كبيراً وبدا المخرج السلمي والعقلاني أمراً يصعب تخيُّله. أول العناصر المضمرة هو أمن إسرائيل؛ فهل تشكل الترسانة العسكرية العراقية تهديداً للتفوق العسكري الإسرائيلي في الشرق الأوسط؟ هذه هي المشكلة الأساسية والمركزية في الأزمة، التي بدأت تتكوَّن طيلة الفصل الأول من العام 1990، متمحورة حول تكديس الأسلحة الكيميائية واحتمال إعادة بناء الطاقة النووية العراقية. ألم يكن الغرض الأساسي من العملية العسكرية الأميركية «عاصفة الصحراء» هو القضاء على القدرة العراقية، بعد أن وفَّر العراق الذريعة باجتياحه الكويت؟ ألم يُدفع الرئيس العراقي إلى الاعتقاد بأن خلافه الذي يزداد حدة مع الكويت يمكن أن يسوّى بالقوة، من دون ردة فعل دولية كبيرة[1]؟ لقد توفَّرت الذريعة. أوَلم يستهدف الانتشار العسكري الأميركي القوي والمذهل تدمير القدرة العسكرية العراقية؟

---

(1) نشير هنا إلى السجالات داخل الادارة الأميركية، إذ أخذ على بعضها استمرارها في إرسال اشارات إيجابية إلى الحكومة العراقية حتى عشية اجتياح الكويت، في حين كان ينبغي فرض عقوبات اقتصادية أميركية منذ بداية الربيع لإرغام العراق على عدم تطوير ترسانته العسكرية. ومن اللافت أيضاً أن فرنسا، المصدّر الأساسي للتكنولوجيا العسكرية إلى العراق، لم تحاول، في الأسابيع التي سبقت الاجتياح، أن تبذل جهوداً للوساطة أو لتخفيف حدة التدهور في العلاقات العراقية-الكويتية.

العنصر الثاني الضمني هو الأوضاع الهشَّة في إمارات النفط التي رأينا إلى أيّ حدٍّ تشكِّل عاملاً أساسياً، إلى جانب إسرائيل، في تحديد السياسة الغربية في المنطقة؛ وعلى الرغم من نموّ الأصولية الإسلامية في دول الخليج العربي، كحماية لها من سياساتها الموالية تماماً للغرب، ظلّت أوضاعها تشكو من الهشاشة. إن إزدهار هذه البلدان في محيط من الفقر، ونسق معيشة العائلات المالكة، والمضاربات المالية والتبذير الهائل، كل هذا الذي تحدَّثنا عنه عند الكلام على الازدهار النفطي، لا يمكن إلا أن يزيد من هشاشة الأنظمة السياسية الفائقة الثروة في منطقة من العالم خاضعة لتجاذبات القوى المتنافرة والتشتيتية؛ كما أن هذه البلدان لا يمكنها، أمام جارين كبيرين عسكرياً وديموغرافياً، هما العراق وإيران، إلا أن تخشى على مستقبلها، خصوصاً حين تتوقف الحرب العراقية-الإيرانية. وقد بدا أن المملكة العربية السعودية فهمت ذلك حين وقّعت مع العراق في آذار/مارس 1989 معاهدة عدم اعتداء، ولم تكن كذلك حال الكويت والإمارات العربية المتحدة التي كانت سياستها في زيادة الإنتاج النفطي، بما يفوق حصتها المقررة من منظمة أوبيب، تخلق فائضاً يؤثّر على سعر برميل النفط، الذي انخفض من 18 دولاراً إلى 14 دولاراً، والأول هو السعر الذي حدَّدته المنظَّمة. وعلى أساس هذا السعر كانت القوة الشرائية لبرميل النفط أدنى من مستواها في الستينات (1,5 إلى 2 دولار للبرميل). أما العراق وإيران فلا يأملان بأن تشكل قيمة الصادرات النفطية في هذا المستوى المتدني من سعر النفط مصدراً كافياً للتمويل من أجل إعادة بناء اقتصادهما.

وهنا يكمن العنصر الثالث الضمني في الأزمة، ذلك أن العائدات النفطية في العراق وإيران والجزائر لم تعد تكفي، منذ بدأت أسعار النفط بالانهيار عام 1985، لتأمين حاجاتها من التمويل الخارجي. فإدارة سوق النفط في الثمانينات هي استمرار لنهج السنوات التي سبقت أزمة 1973: فائض إنتاج يؤدّي إلى خفض الأسعار وإلى نموٍّ مفتعل في اقتصاد البلدان المصنَّعة، في حين بدأت تسجل اختلالات مستقبلية في التوازن بين العرض والطلب. وقد أخذ الغرب نفسه يهيئ لهذه الأزمة النفطية في آب/أغسطس 1990، حين رفض في السبعينات آلية تثبيت أسعار النفط ضمن اتفاقات طويلة الأمد بين المنتجين والمستهلكين. وعلى غرار ما حصل عام 1973 مع حرب تشرين، أدى اجتياح العراق للكويت إلى اختلال التوازن في سوق النفط، فارتفع سعر البرميل خلال أسبوعين من 14 إلى 40 دولاراً للبرميل، بالرغم من وجود مخزون استراتيجي كبير لدى الدول المصنَّعة، ومن زيادة ملموسة في صادرات المنتجين الآخرين، من شأنها تعويض خسارة الكميات التي فقدها السوق بسبب الحصار على نفط كل من العراق والكويت المحتل.

لا يحتاج الأمر إلى كثير من الشرح لفهم أطوار الأزمة التي انفتحت في 2 آب/

أغسطس، ولتفسير سخط النظام العراقي على سياسة الكويت في زيادة الإنتاج النفطي. يضاف إلى ذلك سخطه من مشكلة الديون المترتبة عليه إلى الكويت، التي كانت مع العربية السعودية قد موّلت حربه على إيران، وكذلك سخطه الناجم عن مسألة ترسيم الحدود. ذلك أن العراق يطالب الكويت بجزيرتين استراتيجيتين على مدخل شط العرب، من شأنهما تأمين الدفاع عن خط المرور إلى ميناء البصرة الكبير، المحصور داخل هذا البحر الداخلي، وتأمين حمايته. وقد شعر النظام العراقي أن حلفاء الأمس قد تخلّوا عنه بعد أن أدى مهمته في معركة مواجهة مع إيران الخمينية على امتداد ثماني سنوات، لما فيه مصلحة بلدان الخليج النفطية ومصلحة البلدان الغربية، وبعد أن نجح في ضرب القوة الإيرانية. وهو لم يعد يجد لغير مشترياته العسكرية قروضاً، وبالأخصّ لتمويل الاحتياجات المدنية لإعادة بناء اقتصاده. وهنا يطرح التساؤل عن الخفة التي استمر الغرب يتعامل بها لبيع العراق أسلحة بعد وقف إطلاق النار مع إيران، في الوقت الذي يترك أسعار النفط تتدهور إلى الحدّ الذي صار معه كثير من بلدان العالم الثالث المصدِّرة للنفط وذات الكثافة السكانية تشكو من اختناق اقتصادي مريع. ولا شك أن اضطرابات تشرين الأول/أوكتوبر 1988 في الجزائر وصعود الأصولية الإسلامية فيه ناجمة، إلى حد كبير، عن تدهور الأحوال المعيشية بسبب تدني أسعار النفط.

إن الغرب تذرَّع بالحق والأخلاق الدوليين وبحُرية الوصول إلى النفط بأسعار رخيصة في الشرق الأوسط، من أجل أن يتدخَّل بكثافة في شبه الجزيرة العربية ويرفع الأذى عن المدينة/الدولة، الكويت. غير أنه ظهر أكثر من أي وقت مضى، في نظر الرأي العام المحلي، أنه آلة جهنمية مجرَّدة من أية ذاكرة تاريخية، وأنه لا ينتصر للحق والأخلاق إلا حين تملي عليه مصالحه القصيرة الأجل ذلك. وليس أبلغ من إفراط الإعلام ومقالات بعض الصحافيين بمزايدات رخيصة تتنافس على رشق صدام حسين باللعنات وتصويره بأبشع الصور، إلا تلك الحملات الإعلامية التي أطلِقت ضد جمال عبد الناصر وهيأت للحملة المشؤومة على السويس. لا شك أن مصر كانت هذه المرة إلى جانب الغرب، وكذلك النظام السوري. لكن مصر، على خلاف سوريا، لم تكن تملك خياراً آخر، فهي مرتبطة بإسرائيل والولايات المتحدة عبر معاهدة كمب ديفيد غير المتوازنة، ومكبَّلة بديون للغرب. فأي خيار آخر يمكن أن تسلكه الحكومة المصرية، في ظل الضغط الأميركي المرعب، من دون أن يؤدي بها ذلك إلى الوقوع في مخاطر كبرى؟

ربما لم يكن صدفة أن تؤدّي نهاية الحرب الباردة وتخلّي الاتحاد السوفياتي عن التزاماته في شؤون الشرق الأوسط إلى تسريع حركة التفكك في العالم العربي في مواجهة عودة القوة الغربية إلى الشرق. فلقد وجد عرب المشرق أنفسهم، بين الجيش الإسرائيلي

القوي والانتشار الهائل للقوات الأميركية في البر والبحر والجو، كأنهم عادوا خمسين سنة إلى الوراء، في مواجهة مأسوية مع الغرب؛ وباتت الممالك والإمارات النفطية الثرية، أو جمهوريات الفقر المتنكرة لحقوق الإنسان، باتت كلُّها أمام ساعة الحقيقة التي دقَّته أبواب العلاقة البائسة بين المشرق العربي والغرب منذ القرن التاسع عشر.

في 16 كانون الثاني/يناير 1991 بدأت القوات الأميركية والحليفة قصفاً كثيفاً بحرياً وجوياً، استمر أربعين يوماً، على كل الأراضي العراقية. ألفا طائرة تقريباً هي من عجائب التكنولوجيا العسكرية الغربية، دمّرت القدرة العسكرية والاقتصادية للعراق بأطنان من القنابل تقدَّر قوتها ومفعولها بأضعاف قوة القنبلة الذرية التي أطلقت على هيروشيما. وتمكنت الكويت بذلك من أن تتحرر خلال ثلاثة أيام، من دون قتال عملياً ومن دون ضحايا في جانب قوات «التحالف»، التي اخترقت الصحراء العراقية ولم تدخل إلى أية مدينة مهمة. ولكي تتفادى قوات التحالف أية خسائر بشرية، ورغبة منها في إيصال النظام العراقي إلى نهاياته، عملت الولايات المتحدة، في الوقت ذاته، على حث الأكراد في شمال البلاد على التمرّد، وفي السياق ذاته تمرُّد الجنوب العراقي ذو الأغلبية الشيعية مدعوماً من إيران. وفي 28 شباط/فبراير توقف إطلاق النار بشروط قاسية على العراق، أكَّدها قرار مجلس الأمن رقم 686 الصادر في 2 آذار/مارس، وقرار ثانٍ رقم 687 صادر في 3 نيسان/أبريل، أضيف إليهما القرار رقم 688 الصادر في 5 نيسان/أبريل وفيه تشريع حق تدخل الأمم المتحدة في القضية الكردية. وكان من شأن هذه القرارات وضع العراق عملياً تحت الوصاية وجعله عرضة لتدخُّلات غربية متزايدة في مصيره.

غير أن نظام صدام، وخلافاً لكل توقُّع، صمد أمام العاصفة، مع أنه فقد هيمنته على أجزاء واسعة من المنطقة الكردية، حيث كان السكان يعانون بشدة من انتفاضة مرتجلة. أما في الجنوب فقد قُمِعَت الانتفاضة بواسطة الجيش العراقي، بموافقة ضمنية من قوى التحالف التي كانت تخشى من تدخل إيراني واسع يعزِّز الأصولية الإسلامية على الطريقة الخمينية. ثم تكررت الانتفاضة هذه خلال صيف 1992، بحسب المراقبين الغربيين. وقد بدا أن الولايات المتحدة أخذت تميل أكثر فأكثر نحو تجزئة العراق، فشجعت على إجراء انتخابات في كردستان العراقية في ربيع 1992، وقررت بموافقة حلفائها الأساسيين حظراً على الطيران العراقي، يمنعه من القيام بطلعات جوية في جنوب البلاد.

وهكذا أدَّت التدخلات الغربية في المشرق العربي منذ 1948، وكذلك عجز الأنظمة العربية منذ نصف قرن عن بناء أسس للتضامن الفعال، في ظروف الوحدة المفقودة، إلى زوال ثلاث من الدول العربية أو إلى تفككها، وهي فلسطين ولبنان والعراق. في هذا السياق، جهدت الولايات المتحدة، التي بدأت تتزعزع صورتها البهية وصورة حلفائها

الجزء الرابع

بسط الهيمنة الأميركية والسلام المفقود

2003–1991

الفصل السادس عشر

نشوة حرب الخليج

نظام جديد وعولمة الاقتصاد

خيّمت على العالم في مطلع التسعينات أجواء انفراج. فأدى توقف الحرب الباردة وتفكك الأمبراطورية السوفياتية إلى فتح الآفاق أمام سلام عالمي لم يكن يتوّقعه أحد في السابق. فإعادة توحيد ألمانيا وعودة الحرية إلى أوروبا الشرقية واستعادة الولايات المتحدة لثقتها بنفسها، بفضل النجاح العسكري الباهر الذي أحرزته في حرب الخليج، وإنهاء عجز الأمم المتحدة، وإرساء أسس عملية السلام الإسرائيلي-العربي لدى انعقاد مؤتمر مدريد، ونهاية التمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية: كانت كلّها مؤشرات على فتح عهد جديد للإنسانية.

يضاف إلى هذه العوامل السياسية المؤاتية عوامل اقتصادية اعتُبرت هي أيضاً إيجابية إلى درجة كبيرة للرأي العام الغربي. والمقصود هنا بشكل رئيسي الإصلاحات الاقتصادية ذات التوجه الليبرالي التي دفعت بجميع دول العالم الثالث، في ظل أزمة المديونية التي تفجرت عام 1982، لأن تجد نفسها مضطرة إلى العمل بوصفات «التصحيح البنيوي» للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي. فيتوجب على هذه الدول إلغاء المعوقات التقليدية لتبادل السلع ورؤوس الأموال، وتخفيض عجز الموازنة وتقليص حجم القطاع العام عن طريق خصخصة المؤسسات العامة.

إنها بداية تحرّك لـ«عولمة» الاقتصاد العالمي التي ستطال جميع أرجاء العالم، سيما أن الصين، من جهتها، وتحت تأثير الزعماء الذين جاؤوا بعد ماو تسي تونغ، تقوم بإصلاحات اقتصادية ستمّكنها من تحقيق نِسَب نموّ صناعي استثنائية مدعّمة في بعض المناطق بانفتاح أمام استثمارات الشركات الكبيرة المتعددة الجنسية. ولن يتّمخض عن هذا الانفتاح الصيني سوى تسريع تصنيع «النمور» الاقتصادية الآسيوية (تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ،

كوريا الجنوبية) ومساعدة الدول الأخرى في المنطقة على الدخول في دوّامة التصنيع الواعدة (ماليزيا، تايلاند، إندونيسيا).

في الوقت نفسه تصبح السوق المشتركة الأوروبية، عام 1992، سوقاً واحدةً وتتحول إلى اتحاد أوروبي لدى إبرام معاهدة «مايستريخت» (Maastricht) التي تنص على إصدار عملة أوروبية واحدة. ويحصل تقدم في المفاوضات التجارية الدولية لـ«جولة الأوروغواي» (Uryguay Round)، التي ستختتم أعمالها بشكل احتفالي في مراكش عام 1994» منشئة بذلك منظمة التجارة العالمية (O.M.C) التي ستخلف الغات (GATT). وتنشئ الولايات المتحدة، من جهتها، منظمة التبادل الحرّ لأميركا الشمالية (ALENA) مع كل من كندا والمكسيك. وأخيراً تجري روسيا ورابطة الدول المستقلة المكوّنة من الدول التي انشقّت عن روسيا، إضافة إلى دول أوروبا الشرقية، تحوّلات أريد لها أن تكون سريعة، نحو الرأسمالية، فتتفكك جميع هيكليات الاقتصاد الاشتراكي وتُفتح الأسواق المحلية لاستثمارات الشركات الرأسمالية الكبرى.

لقد تغير تغيراً جذرياً إذن المشهد الدولي الذي ميّز العقود السابقة. فهل يمكن ألا يتأثر الشرق الأوسط بهذه التحولات الشاملة التي شهدتها البشرية في العقد الأخير من القرن العشرين، وهل يمكن حقيقةً البقاء بعيداً عن «المئة وردة» الرأسمالية والليبرالية التي تتفتح في كل مكان؟ فهناك عودة العسكريين إلى ثكناتهم في أميركا اللاتينية، وانهيار في كل مكان تقريباً (ما عدا استثناء مهم في الصين) لأنظمة الحزب الواحد المستبد بالحكم، وبرلمانات منتخبة بتنافس أحزاب متعددة، وأسواق اقتصادية تنفتح وتتحرر، وتقدّم تقني يأخذ بوتيرة متسارعة اكثر فأكثر، وبورصات جديدة تنشأ، كما يعاد النشاط إلى البورصات المتخلفة: تلك هي الأجواء العالمية التي ستدفع بالضرورة إلى بزوغ عهد جديد في الشرق الأوسط.

وكما سنشهد لاحقاً، سيكون شيمون بيريز، في كتاب سيشكل «مرجعاً» لاعادة تنظيم الشرق الأوسط التي يحلم بها الغرب، داعيةً لهذا «الانفتاح الاقتصادي»[1] فنراه يعلن بحماسة وشاعرية، من على منصّة الأمم المتحدة بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 1993، بعد أيام من التوقيع على اتفاقات أوسلو: «في وقت كنت أوقّع على وثيقة السلام، في حديقة البيت الأبيض، شعرت كأن النسيم العليل للربيع يداعبني، وأخذت مخيّلتي تمخر عباب السموات لأرضنا التائهة: تلك السموات التي بات من الممكن أن تبدو أكثر انقشاعاً لأعين الجميع من مؤيدين ومعارضين. وعلى أرض الحديقة الخضراء كادت أن تُسمع خطوات تلك

---

(1) شيمون بيريز، *The New Middle East*, Henry Holt and Co. New York , 1993. الطبعة الفرنسية تحت عنوان: *Le temps de la paix*, Odile Jacob, Paris 1993.

الجزمات الثقيلة التي أخذت تترك الساحة بعد مئة عام من النزاعات. ولدى استرقاق السمع أمكن سماع وصول العصر الجديد على رؤوس الأصابع، لدخول عالم السلام الذي ينتظرنا». ثم أضاف وزير الخارجية الإسرائيلي قائلاً: «لقد شهدت السنوات العشر الأخيرة تغيّرات واسعة. فتم الانتهاء من المجابهة بين شرق وغرب، وأخذت ثنائية الشمال والجنوب طريقها نحو الزوال. وعرفت آسيا وأميركا الجنوبية دينامية اقتصادية جديدة. وتعلمنا أن نهاية أية حرب تكون بداية لعهد جديد يضع حداً للاقتتال وللأحكام النفسية المسبقة»[1].

فهل يمكن النظام العالمي الجديد، الذي وعد به جورج بوش الأب عام 1991، بعد أن دفع إلى التعقل مؤخراً نظاماً عسكرياً مشاغباً وعدوانياً في الشرق الأوسط، ألّا يمسّ هذه المنطقة؟ إن انتصار القوة الأميركية والإرادة الحسنة الإسرائيلية التي أوصلت حزب العمل إلى السلطة في انتخابات عام 1992، وكذلك تلهّف أوروبا لرؤية جيرانها الشرق أوسطيين يعيشون بسلام، هي المؤشرات الأكيدة للتبدلات الإيجابية التي تنتظر الشرق الأوسط.

نهاية وسواس هزيمة فيتنام

إن نشر القوات الأميركية في الشرق الأوسط لهو بلا ريب رمز واضح للنظام الجديد الذي أخذ يمتدُّ في أنحاء العالم ويترسّخ على مرأى من الاتحاد السوفياتي الذي يحيا أيامه الأخيرة والذي لم يعد يسعى حتى إلى معارضة المطامع الأميركية، ما جعله يوافق بدون تردد أو إحراج، في مجلس الأمن، على مجموعة القرارات التي تدين العراق وتتيح اللجوء إلى القوة لتحرير الكويت. وشهد الكونغرس الأميركي مناقشات أكثر حدة من مناقشات مجلس الأمن لإرسال قوات عسكرية كثيفة. فكان على الولايات المتحدة لا الخروج من الصدمة المؤلمة للحرب الفيتنامية فحسب، بل الخروج أيضاً من الفشلين الذريعين لعمليتي إرسال قوّاتها إلى الشرق الأوسط. ففي البدء كانت محاولة الرئيس كارتر القيام بعملية عسكرية محدودة في إيران لإنقاذ الأميركيين المحتجزين كرهائن من قبل نظام الخميني. فأسفرت تلك العملية عن إخفاق تام أرخى بثقله على الحملة الانتخابية للرئيس، الذي هزم نتيجة لذلك على نحو يرثى له ازاء رونالد ريغان. ومن ثم الفشل الذي أصاب إرسال القوات الأميركية إلى لبنان عام 1982 للسهر على رحيل منظمة التحرير الفلسطينية ولحماية السكان المدنيين، وحيث كانت القوّات الأميركية قد شكلت، مع الوحدة العسكرية الفرنسية المهمة والوحدة العسكرية الإيطالية الأقل حجماً والوحدة العسكرية الإنكليزية الرمزية، «قوة التدخل المتعددة الجنسية». فلقد تعرضت الوحدتان الأميركية والفرنسية، في تشرين الأول/أوكتوبر 1983،

---

(1) نص من خطاب في كتاب *Le temps de la paix* المشار إليه سابقاً.

لهجمات عدة بشاحنات انتحارية أسفرت عن بضع مئات من القتلى. وكانت القوّات الأميركية قد غادرت هي الأولى لبنان منذ ربيع عام 1984، في وقت أمضت القوات الفرنسية ردحاً آخر من الزمن، لتخلّف وراءها وحدة من المراقبين العسكريين للعمل على خطوط التماس داخل العاصمة اللبنانية التي قسمتها الحرب من جديد. وجاء هذان الحدثان ليفاقما من الشعور الأميركي تجاه هزيمته الفيتنامية، أي ذلك الخوف شبه الغريزي من إرسال القوّات الأميركية إلى الخارج، لتعمل في أرض لم تجمع عنها سوى معلومات ضئيلة، وهي محاطة بسكان معادين.

إن إرسال نصف مليون جندي إلى قلب العالم العربي، على مقربة من الأماكن المقدسة الإسلامية لمقاتلة بلد عربي كالعراق، الذي طوّر معداته وتجربته العسكرية في حرب استمرّت ثماني سنوات ضد إيران، لكان بدا بالنسبة إلى من سبقوا جورج بوش الأب على الرئاسة الأميركية، مهمة شبه مستحيلة التحقيق. أكان لأي عربي أو لأي أوروبي أن يتوقع مثل ذلك الاحتمال حتى عشية غزو العراق للكويت؟ يبدو أن فرنسوا ميتران الرئيس الفرنسي، بالرغم من إساءته فهم نذير قرب انهيار الكتلة السوفياتية، كان الوحيد الذي تبصّر واستشفّ التغيير الصارخ في النفسية الأميركية تحت القيادة الجسورة لجورج بوش. فبتأكيده منذ 21 آب/أغسطس أن «منطق الحرب» هو الذي سيسود من الآن فصاعداً في الشرق الأوسط، وبدعمه اللجوء إلى القوة العسكرية، فإن الرئيس الفرنسي كان يعدّ بذلك الرأي العام الفرنسي والأوروبي للأحداث المقبلة التي لن تستطيع أوروبا أن تظلّ غائبة عنها[1].

لقد حقق الرئيس الأميركي نجاحاً للمهمة العصيبة في إعادة ثقة أميركا بقدراتها العسكرية التقليدية وبقدرتها السياسية على أن تدير بنجاح نزاعاً نشب على بعد آلاف الكيلومترات من شواطئها. وكان رونالد ريغان قد أعاد إلى الولايات المتحدة الثقة بقدراتها الاقتصادية والعلمية، وعلى الأخص على صعيد التّفوق في التسلح النووي وفي صنع القذائف البالبستية حتى حربه، «حرب النجوم»، وفي نظرة استرجاعية، لم يكن لها في الحقيقة قوام «حرب النجوم». لقد ساق جورج بوش الأب أميركا متحمسة وواثقة بنفسها إلى أكبر عملية نشر قوات عسكرية تقليدية منذ الحرب العالمية الثانية[2]. وفي هذا الصدد عملت الدعاوة الأميركية ببراعة متناهية على استثمار الفرص، التي وفرتها الأجواء الدولية الجديدة على أفضل وجه.

---

(1) انظر نص التصريح في صحيفة الفيغارو، بتاريخ 22 آب/أغسطس 1990.

(2) مع هذا، ففي أروقة الإدارة الأميركية ولدى أصحاب المراتب العسكرية العليا كان هناك تردد كبير للانتقال من استراتيجية هادفة لحماية المملكة العربية السعودية إلى القرار بتحرير الكويت بالقوة وبالهجوم على العراق. انظر: Bob Woodward, *The Commanders*, Pocket Star Book, New York, 1992.

حملة كسب الرأي العام الأميركي

أعدّ لحملة كسب الرأي العام على جناح السرعة عبر مرحلتين، أو بالأحرى على نسقين. فما إن دخلت أمبراطورية الشر السوفياتية ـ التي طالما ندّد بها رونالد ريغان طيلة ثماني سنوات ـ مرحلة الاحتضار، حتى شهدنا تحوّل حملة العداء النفسي التي كانت موجهة ضد تلك الأمبراطورية لتُسلّط على العراق ورئيسه. وما إن وُضع الشيطان السوفياتي خارج عجلة التاريخ، حتى وجدنا شيطاناً آخر يبرز على الساحة، في الوقت المناسب، حائلاً دون إضعاف حملة استنفار الرأي العام الأميركي والغربي. وهكذا أصبح صدام حسين الرأس الأخير لأخطبوط الأنظمة الاستبدادية[1]. فكان على أميركا، حامية المثل الأخلاقية الدولية، أن تبتر ذلك الرأس لكي ينتصر الخير على الشر بشكل نهائي. وهكذا قُدِّمَ الرئيس العراقي على أنه في آن واحد تجسيد جديد لستالين ولهتلر، وكذلك لنبوخذنصّر الأشوري في العصور القديمة الذي قضى في عام 597 قبل المسيح على مملكة يهوذا وشرّد آلاف اليهود إلى بابل. وتمّ التداول بهذا الأسلوب طيلة أشهر في الغرب، ليظهر جيش صدام حسين كأنما هو «الجيش الرابع في العالم» من حيث القوة، فهذا الجيش يضم مليون رجل تحت السلاح ومئات الآلاف من الدبّابات وآلاف الطائرات. يضاف إلى ذلك سيل المقالات الصحافية التي تصوّر الجيش العراقي بأنه يوشك على الحصول على الأسلحة النووية وسيتاح له بذلك تهديد إسرائيل. ولدى غزوه الكويت، وجّهت أصابع الاتهام لرئيس الدولة العراقية بأنه يريد خنق الغرب، عن طريق حرمانه من النفط، وبأنه يريد أن ينصّب نفسه سيداً شيطانياً على العالم العربي الذي سيرهبه بقوّته، وبأن هدفه النهائي سيكون حرمان إسرائيل من حقها بالوجود.

إزاء هذه الصورة المعممة، هل يبقى لدى الولايات المتحدة خيارات متعددة؟ عندذاك انتقل الجواب إلى المستوى الثاني، مستوى القيم الأخلاقية الكبيرة التي تدافع عنها أميركا

---

(1) نشر كتاب عام 1989 في الولايات المتحدة، استُخدم كمادة أساسية للمعلومات لتشويه سمعة العراق وإظهاره كالشيطان. انظر:

Samir Alkhalil, *Republic of Fear. The Inside Story of Saddam's Iraq*, Pantheon Books, New York 1989.

يحتوي هذا الكتاب على مراجع حول الأحداث المروعة التي ارتكبها النظام البعثي العراقي، ولا يتضمّن أي تحليل لآلية عمل الأنظمة الديكتاتورية في العالم الثالث أو في العالم العربي. هناك كتاب آخر اكثر أكاديمية:

Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, *Iraq Since 1958. From Revolution to Dictatorship*, I. B. Tauris and Co., London, 1990.

على أثر ذلك وجهت أصابع الاتهام إلى الدول العربية التي رفضت الانضمام إلى التحالف، لكي يعاقبها الرأي العام الدولي. وكانت تلك على الأخص حال الأردن، بالرغم من كونه الدعامة التقليدية للنفوذ الغربي في المشرق العربي، وحال تونس والجزائر واليمن. كما أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، على غرار ملك الأردن ورئيسي تونس والجزائر، ربما خشيَ من عواقب ردة الفعل الهائلة التي حصلت لدى شعوب دول المغرب العربي والفلسطينيين، جرّاء إقامة التحالف الغربي ضد العراق، فلم يكتفِ بعدم إدانة العراق وإنما قام بزيارة الديكتاتور العراقي. هذا «الانشقاق» في الصفوف العربية جرى تقديمه للرأي العام على أنه عبارة عن «جيوب» لاعقلانية ومتخاذلة في العالم العربي، الذي اعتبر أنه قد التحق على نطاق واسع بـ«قوى الخير»، المتجسدة بالولايات المتحدة.

حتى قبل بدء العمليات العسكرية أعاد جورج بوش الأب، بمساندة وزير خارجيته الذي لا يكل ولا يملّ، جيمس بيكر (James Baker)، الولايات المتحدة إلى سابق عهدها، واثقة بنفسها في إدارة شؤون العالم تحت راية النظام العالمي الجديد. وأصبح تحرير الكويت رمزاً لمعنويات استعيدت بعد عشرات السنوات من الحرب الباردة، التي كان الاتحاد السوفياتي خلالها قد استخف في كل مكان بقيم القانون والديموقراطية وحق تقرير المصير للشعوب. وقد كان منتهى الحذاقة أن يقبل جيمس بيكر، حتى عشية نشوب العمليات العسكرية، لقاء طارق عزيز نائب الرئيس العراقي في جنيف بتاريخ 9 كانون الثاني/يناير 1991، وسط استعراض إعلامي واسع، لإقناعه بالانسحاب من الكويت بدون قيد أو شرط، نظراً إلى أن المبادئ التي تقوم عليها الأخلاقية الدولية الجديدة غير قابلة للتفاوض. فكان اللقاء عبارة عن مجرد تمرين خطابي بين دبلوماسية أميركية بلغت أوج مراتب النجاح، لأن الرياح جرت بما تشتهي سفنها، وبين أحد «شيوخ» الديكتاتورية العربية القدامى الساعي - بدون جدوى - للفت الأنظار إلى المظالم التاريخية التي تعرّض لها العرب على أيدي الغرب، وذلك في خطاب تجاوزه الزمن تماماً وأمام عالم في غمرة التبدل، لا يتردد في إقامة مراسم العبادة للعملاق الأميركي[1].

لقد تعالت بالتأكيد بعض الأصوات المعارضة للولايات المتحدة، مندّدة بأخطار هذه السياسة الجديدة، واصفة الكويت والأنظمة الملكية في شبه الجزيرة العربية بكلمات قليلة المديح ومحذّرة الدول الغربية من سياسة الكيل بمكيالين في الشرق الأوسط، نظراً إلى أن إسرائيل لم تجبر بالقوة في يوم من الأيام على ترك الأراضي المحتلة. غير أن هذه

(1) انظر التعليق حول هذا اللقاء في صحيفة لوموند، بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير 1991.

الأصوات بقيت هامشية ومن دون أثر، بخاصة بعد أن أقرّ الكونغرس الأميركي، بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 1991، إرسال هذا العدد الضخم من القوات العسكرية إلى شبه الجزيرة العربية. مع ذلك فإن بعض هذه الأصوات، كصوت ارتور شلسينجر (Arthur Schlezinger) في صحيفة وول ستريت جورنال بتاريخ 1990/10/1، يستحق أن يُذكر لتحليله الهادئ والعقلاني للأحداث في مواجهة الأجواء الساخنة المهيمنة. يقول شلسينجر: «إنه صدام حسين، مهما كان بغيضاً، فلن يكون هتلراً آخر. لا يمكن عقلانياً أن يقارن بلده بألمانيا النازية، إضافة إلى أنه لا يشكل تهديداً لحرية أميركا». ثم يجري كاتب المقال تحليلاً للوضع النفطي فيشير إلى أن صدام في حاجة ماسة إلى بيع النفط ليسدد ديونه وليعيد بناء بلده الذي دمّرته الحرب ضد إيران، وإلى أن السوق النفطية هي أفضل اليوم للدول المستهلكة مما كانت عليه عام 1973.

ويتابع كاتب المقال قوله: «النكفّ عن ترك أنفسنا فريسة للفوضى الناجمة عن موجات الخوف من ضياع النفط واختفائه، ولنكفّ عن إرسال الأميركيين للموت من أجل إعادة سعر برميل النفط إلى 20 دولاراً». أما في ما يخص الدفاع عن الديموقراطية وحقوق الإنسان فيذكّر شلسينجر بأن «في السعودية اليوم نظام همجي، حيث تُرجم الزانيات اللواتي يضبطن بالجرم المشهود حتى الموت وتقطع أيدي السارقين. إن أمير الكويت، الذي وعدناه بإعادته إلى العرش، لا يتمتع بالشعبية في جميع أنحاء العالم العربي. إن الدفاع عن استبداد القرون الوسطى لا يستحق ضياع حتى حياة أميركي واحد». ويختتم الكاتب مقاله بتوجيه الدعوة إلى انسحاب القوات الأميركية والى ضرورة ترك الدول العربية لتجد في ما بينها حلاً للأزمة.

هناك تحذير آخر ليس أقل تبصّراً بالعواقب، هو ما ذكره أحد الموظفين السابقين لدى المجلس القومي للأمن الأميركي الذي كتب يقول: «يعكس التحالف تصوراً عن الأمن الجماعي تخطّاه الزمن إلى درجة مخزية. فالولايات المتحدة التي قدّمت العون للعراق وأمدّته بالسلاح لأهداف متعددة يصعب الاقتناع بها، قد فشلت لأسباب بيروقراطية في توقّع الهجوم على الأقل في الفترة الأخيرة قبل حصوله. كما خفيت عنها دلائل الغزو العديدة، تاركة بذلك رعاياها من غير إخطار وفي وضع أشبه بالرهائن... وفي مرحلة لاحقة سعت، بإطلاقها حملتها الدعائية المتجاوِزة للنطاق المعهود، حتى قياساً بالركائز التقليدية للرياء السياسي، إلى إثارة المثالية الوطنية والقومية المحلية المتطرفة عن طريق إلصاق صفة هتلر جديد على زبونها الحديث... إن السلام الشامل والفطن يبدأ بمفاوضات حقيقية مع بغداد لا لمكافأتها على العدوان، وإنما لوضعها على طريق المستقبل وللنظر إلى ما وراء التظلمات العرقية والإقليمية والاقتصادية التي تعود إلى فترة السلطنة العثمانية. فمن الممكن أن يصل

العراق إلى اتفاق عادل حول حقول النفط المتنازع عليها وحول مياه الخليج. وقد تعاد السيادة إلى الكويت بإشراف الأمم المتحدة، في وقت يوضع حد لممارساتها النفطية الاستفزازية»[1].

أوروبا وفرنسا

لم تعانِ أوروبا بدورها كثيراً من التردد حيال الوضع الناشئ، وحتى فرنسا نفسها، وريثة التقاليد الاستقلالية الديغولية في سياستها الدولية وفي سياستها العلمانية كقوة متوسطية وفي علاقاتها المركبة بالعالم العربي وتركيا وفي علاقاتها المميزة بعراق صدام حسين منذ بداية عهده. أما بريطانيا، القوة المستعمرة سابقاً للعراق ولشبه الجزيرة العربية، فقد تمكّنت من مصالحة إرثها الاستعماري مع الأخلاقية الدولية الجديدة. وهكذا كانت الحكومة البريطانية طليعة الدول الأوروبية في دعمها، بلا تحفظ وبدون قيد ولا شرط، الموقف الأميركي وفي المساهمة في التحالف العسكري. واتخذت كل من إيطاليا واسبانيا موقفاً أكثر اعتدالاً، سيما بالنسبة إلى موضوع إرسال القوات؛ وكانت ألمانيا، المنهمكة بالتوحيد المدهش لشطريها، غائبة عن الساحة، غير أن دستورها كان يمنعها في جميع الأحوال من إرسال القوات إلى خارج أراضيها.

في فرنسا، أتاحت السياسة الأميركية الجديدة لفرنسوا ميتران، ولوزير خارجيته رولان

---

(1) أنظر: Roger Morris, «A Gathering Sense of Futility in the Gulf», *International Herald Tribune*, 10.1.1991، وقد تم سرد الممارسات الكويتية ضد العراق، التي يندد بها كاتب المقال، في كتاب Pierre Salinger et Éric Laurent, *Guerre du Golfe. Le dossier secret*, Paris, Olivier Orban, 1991. إن المستندات الكويتية والأميركية المنشورة في الملحق والتي لم تنفِ الولايات المتحدة ولا الكويت صحّتها، تعتبر دامغة لهاتين الدولتين اللتين أثارتا العراق بصورة مقصودة، نتيجة التشاور في ما بينهما، ودفعتا به إلى ارتكاب هفوة فادحة. ويؤكد ضباط في الجيش الكويتي بعد الحرب أن حكومتهم كانت على علم بمخططات الغزو العراقي. أنظر: «Officers says Kuwait Know of Iraqi Plan», *International Herald Tribune*, March 8, 1991, p. 7؛ نعرف أيضاً واقعة المقابلة بين السفير الأميركي في بغداد وصدام حسين بتاريخ 25 تموز/يوليو 1990 حيث أعلم رئيس الدولة العراقي بأن الولايات المتحدة ليس لها وجهة نظر حول الخلافات بين الدول العربية. كذلك يمكن أيضاً الرجوع إلى: Alain Gresh et Dominique Vidal, *«Golfe: clefs pour une guerre annoncée»* Éditions le Monde, Paris, 1991؛ وحول السياق التاريخي للعلاقات بين العراق وشبه الجزيرة العربية يمكن الرجوع إلى: Georges Corm, «Les développements politiques et économiques de l'Irak et la péninsule Arabique», *Historiens et géographes*, n° 336, mai-juin 1992, numéro consacré au «Moyen-Orient au xx[e] siècle»؛ أما حول العامل النفطي في حرب الخليج فيمكن الرجوع إلى: Louis Blin, *Le pétrole du Golf. Guerre et paix au Moyen-Orient*, Paris, Maisonneuve et Larose, 1996.

دوما (Roland Dumas)، أن يشفيا فرنسا من أي حنين إلى الديغولية وأن يقضيا على ما كان قد تبقى من تعاطف مع «القضية العربية» لدى الرأي العام الفرنسي، سواء ما تعلّق بالصراع العربي-الإسرائيلي أو بالطموح العربي التاريخي للوحدة وللاستقلال تجاه الدول الكبرى وبالتحديث وفق الأسلوب العلماني. وقد أدى هذا الانقلاب في السياسة الفرنسية إلى استقالة، جاءت متأخرة قليلاً في كانون الثاني/يناير 1991، لوزير الدفاع جان-پيار شوڤينمان (Jean-Pierre Chevènement)، بالرغم من كونه منتمياً إلى التيار الاشتراكي. إذ بات يصعب عليه، مع مرور الوقت، أن يتحمَّل تلك العنتريات الحربية والأجواء الإعلامية المحيطة بعملية «عاصفة الصحراء» والتي ترجمُ العراق على الصعيد الأخلاقي. أما في ما يخص حزب التجمع من أجل الجمهورية (R.P.R) الديغولي، فبالرغم من العلاقات الحسنة بالنظام العراقي وبشكل خاص علاقات جاك شيراك به، فكان هناك صمت مبهم. وفي مجلس النواب حصلت الحكومة الفرنسية بدون نقاش تقريباً، بتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 1991، على الموافقة على إرسال القوات العسكرية. وتمّ ذلك كإجراء شكلي بدون إشكالات، في وقت تطلّب هذا الأمر أياماً عدة في الكونغرس الأميركي، ولم يحصل الرئيس الأميركي سوى على 183 صوتاً من أصل 250 في مجلس النواب و 52 صوتاً من 47 في مجلس الشيوخ، فيما تجلى هذا الأمر في فرنسا بموجة عارمة مؤيدة في مجلس النواب، إذ كان هناك 523 صوتاً مقابل 43، وفي مجلس الشيوخ 290 صوتاً مقابل 25.

عند انتهاء الحرب، وفي مقابلة مطوّلة لرولان دوما وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 12 آذار/مارس 1991 مع صحيفة لوموند، أوضح الوزير باغتباط أن القومية العربية لم تكن سوى أسطورة قضت عليها بشكل نهائي الأحداث الأخيرة. وتالياً فإن سياسة فرنسا الديغولية حيال العرب كانت قد بنيت على هذا الوهم الوبيل. وأضاف وزير الخارجية الفرنسي: «إنه سيكون من الأصح الحديث عن انتهاء أسطورة مزدوجة، فالتحدث عن «العالم العربي» ينمّ بذاته عن أسطورة، كما أن التحدّث عن سياسة فرنسية حيال العرب تشكّل أسطورة أخرى. ولنكنْ واضحين: إن لفرنسا سياسة خارجية ترتكز على مبادئ، ونحن نقيم مع الدول العربية علاقات تاريخية، علاقات مصالح. إننا نمارس سياسات تتباين في انسياقها اليومي. لقد كانت السياسة العربية للجنرال ديغول عبارة عن أوهام متتابعة. وللأسطورة حياة قاسية».

إن إظهار صدام حسين في الحملة الإعلامية الأميركية، التي صوّرته في الساحة الدولية على شاكلة الشيطان، قد قطع الطريق أمام أيّة محاولة لبعض أطراف الرأي العام الفرنسي، للتعبير عن أفكارهم المغايرة، سيما الحزب الشيوعي أو حزب التجمع من أجل الجمهورية الديغولي، المعروفين بمواقفهما المناصرة للعرب. إن الأسلوب الذي نظم به جورج بوش الأب وجيمس بيكر وزير خارجيته الحملة الإعلامية والعسكرية أدّى إلى كمّ أفواه المتشككين

وأصحاب الأفكار المغايرة، وحتى المنددين بتناقضات النظام الدولي الجديد الذي نصّبت عليه الولايات المتحدة نفسها كزعيمة محتّمة بلا منازع. وهكذا لم تعد فرنسا، أمام الرأي العام الأوروبي، قادرة على البقاء خارج «التحالف» الذي شكّلته الولايات المتحدة والذي يندرج بتواصل ظاهري في مسار ذلك التحالف الذي كانت قد شكّلته الديموقراطيات الغربية في مواجهة الوحش النازي المستبدّ بالسلطة كذلك، في ما بعد، التحالف في مواجهة الخطر السوفياتي خلال الحرب الباردة. ولما كان إخراج صدام حسين من وكره لإظهاره على انه ذلك الوحش الأخير الذي ما زال على قيد الحياة من بين تلك الوحوش الضخمة المستبدة بالسلطة التي عملت الولايات المتحدة، بطلة الحرية في العالم، على استئصالها من على سطح الأرض، فإن عدم التحاق فرنسا وأوروبا بالتحالف الجديد «للحلفاء» كان سيجعل منهما ناكرتي الجميل، إذ إن الولايات المتحدة أنقذت أوروبا مرتين في القرن العشرين من الإذلال والاستعباد: فهل يمكن أن تبقى أوروبا في هذا الظرف جانباً؟ إن الجواب يأتي تلقائياً. فما إن تمضي فترة قصيرة حتى نجد شاشات التلفزة الفرنسية تعرض بكل إعجاب صور الاستعدادات العسكرية الفرنسية.

كان هناك، مع ذلك، شيء من الدلال على الطريقة الفرنسية، عبّر عنه رئيس الجمهورية بذاته، من على منصّة الأمم المتحدة، لدى انعقاد الجمعية العمومية في أيلول/ سبتمبر 1990، عندما تناول ضرورة «اعراب الشعب الكويتي عن خياره الديموقراطي»، في ما يخص نظامه السياسي، ما إن تُستعاد سيادة الكويت. وذكّر الرئيس الفرنسي، في الخطاب نفسه، بمشكلة الفلسطينيين «الذين هم فريسة اليأس» وبمشكلة إسرائيل «التي تعيش بعدم اطمئنان مستمر»، وبمشكلة لبنان «الذي تحتلّه قوّات أجنبية» وبالظروف الاقتصادية الصعبة للعالم الثالث[1]. لقد أكّدت التقاليد الثورية والجمهورية لفرنسا خصوصيتها بالنسبة إلى النظام الأميركي الجديد. غير أن كلمات هذا الخطاب أثارت امتعاضاً عميقاً وجاءت كنغمة نشاز خاصة بالنسبة إلى الكويتيين، إلا أنها زالت بسرعة ما إن برزت بوادر حسن الإرادة الفرنسية على الصعيد العسكري. وقد امتنعت الحكومة الفرنسية في ما بعد عن أي تعليق حول النظام الكويتي. وجاءت في نهاية شهر كانون الثاني/يناير 1991 استقالة جان-پيار شوڤينمان لتستكمل تطابق السياسة الفرنسية التام مع سياسة زعيمة التحالف، الولايات المتحدة[2].

---

(1) أنظر مقتطفات من الخطاب في صحيفة الفيغارو *(le Figaro)* بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 1990.

(2) لقد أعرب (جان-پيار شوڤينمان (Jean-Pierre Chevènement) مطولاً، في ما بعد، عن موقفه المخالف للسياسة الفرنسية، في أثناء حرب الخليج. أنظر: *Le vert et le noir. Intégrisme, pétrole, dollar»* Paris, Grasset, 1995.

فالنسمات الأخيرة للديغولية على صعيد السياسة الخارجية قد همدت. وأخذت معالم هذا التحوّل الجذري تؤثّر في العالم العربي. في تشرين الأول/أوكتوبر 1990 رضخت فرنسا أمام الإرادة الأميركية في لبنان، التي كانت تقر بالهيمنة السورية على هذا البلد، إذ هاجم الجيش السوري قائد الجيش اللبناني، ميشال عون، الذي حاول تحدي سياسة الأمر الواقع، وسُمح للجيش السوري، من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، أن يستخدم سلاحه الجوّي، فتمّ ترحيله عن قصر الرئاسة الذي كان قد اعتصم فيه. وقد وجد العماد عون ملجأ له في السفارة الفرنسية في بيروت. غير أن حزب التجمع من اجل الجمهورية الديغولي، الذي كان قد ساند الجنرال «المسيحي» بصخب كبير في شوارع باريس، متحدياً الديكتاتورية السورية، أصبح صامتاً فجأة. وغدت فرنسا منذ ذلك الحين حليفة لسوريا في المعركة الكبرى ضد الحكم المستبدّ العراقي، المهدد لسلام العالم.

وفي الحقيقة لم يكن في مقدور فرنسا، ولا بقية دول الاتحاد الأوروبي» القيام بمحاولة الوقوف في وجه التحالف، وأصبح الناس في إسرائيل يعيشون تحت تأثير توزيع أقنعة الغاز من قبل الحكومة، وكان يُنظر إلى العراق على أنه يمتلك مخزوناً كبيراً من الأسلحة الكيميائية، استخدمها في الحرب ضد إيران، وبشكل خاص ضد بعض القرى الكردية على أراضيه، التي ربّما كان ساعد سكانها الجيش الإيراني العدو. أما صدام حسين فقد توعّد إسرائيل باستخدام هذه الأسلحة إذا ما حاول التحالف ترحيله من الكويت بالقوة. فلهذا أخذ الجيش الإسرائيلي يظهر على جميع شاشات التلفزيون عملية توزيع أقنعة الغاز على كل السكان، وكأنّ ورثة ضحايا غرف الغاز النازية أنفسهم أصبحوا بدورهم معرّضين لخطر الإبادة على يد الديكتاتور الجديد للمشرق العربي المصاب بالجنون، صدام حسين. فهل في استطاعة أي أوروبي مقاومة ما لهذه المشاهد من قوّة تأثير أو في استطاعة أية حكومة المخاطرة ببقائها خارج التحالف؟ فمنذ سنوات عدة تم استئناف دعاوى قدامى مجرمي الحرب النازيين أو أولئك الذين كانوا في خدمة الاحتلال النازي والذين بقوا بدون عقاب على الفظائع التي اقترفوها حيال اليهود. فهل كان ممكناً المخاطرة بترك صدام حسين يعيد إلى الشرق الأوسط هذه المرة،،وليس إلى أوروبا، كابوس الوحشية ضد اليهود؟ وهل بات ممكناً، من الناحية الأخلاقية، البقاء في معزل عن الهجوم الأميركي ضد الديكتاتور العراقي الذي يهدد علناً السكان الإسرائيليين بالصواعق التي في حوزته؟

ستلحق إذن أوروبا طواعية بالولايات المتحدة وانكلترا الهائجتين. وستعلن حرب لتحالف متلاحم يجمع، فضلاً عن ذلك، أهم الجيوش العربية: جيش مصر وجيش سوريا، إضافة إلى المملكة العربية السعودية والمغرب. لكل هذه الأسباب ظهرت أيضاً الحروب بأنها

«عادلة» ولا يمكن إلا أن تؤدي، أخيراً، إلى السلام في الشرق الأوسط، بعد أن تكون قد سكتت المدافع.

تحييد إسرائيل

إن ما كان يؤرق الدبلوماسية الأميركية بشكل رئيسي، طيلة فترة حملة الإعداد لحرب الخليج، هو عدم ترك دولة إسرائيل تتدخّل مباشرة في النزاع. فكانت متيقّنة من أن هذا هو الشرط الأساسي لضمان مساندة الحكومات العربية. وفي الاتجاه المعاكس، كان رد الفعل الأميركي شديداً للغاية عندما حاول العراق، بتاريخ 12 آب/أغسطس، أن يربط انسحابه من الكويت بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 وبانسحاب سوريا من لبنان. وقال صدام حسين: «إني اقترح أن يتم حل جميع مشكلات الاحتلال، أو جميع المشكلات المطروحة كذلك في المنطقة على الأساس نفسه، وبالاستناد إلى المبادئ ذاتها التي ينبغي إيرادها بواسطة مجلس الأمن، على الوجه الآتي:

«1) من اجل الإعداد لاتفاقات انسحاب وفقاً للمبادئ نفسها، التي تتيح الانسحاب الفوري وبدون شروط لإسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وفي سوريا وفي لبنان، وانسحاب سوريا من لبنان وانسحاب مقابل للعراق ولإيران، إضافة إلى صياغة ترتيبات في حالة الكويت، ينبغي أن يطبق الجدول الزمني للترتيبات العسكرية، وكذلك للاتفاقات السياسية في جميع الحالات، وأن يكون متوافقاً مع المبادئ الأساسية ذاتها، مع أخذ الحقوق التاريخية للعراق على أرضه ولخيار الشعب الكويتي في الاعتبار. وينبغي تطبيق هذا البرنامج بدءًا بالاحتلال (أو بما ندعوه كذلك) الأكثر قدماً وبتطبيق جميع القرارات المتعلقة بالموضوع الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حتى نصل إلى الاحتلال الأكثر حداثة. إن التدابير المتخذة من قبل مجلس الأمن بحقّ العراق ينبغي أن تطبّق أيضاً على كل من لا يمتثل لهذه التدابير أو لا يتجاوب معها.

«2) لكي يستطيع الرأي العام العالمي أن يحكم موضوعياً على الوقائع، من دون أن يخضع للضغط الأميركي، فإننا نطلب انسحاباً فورياً من المملكة العربية السعودية للقوّات الأميركية ولجميع القوّات الأخرى التي استجابت لهذه المؤامرة، وباستبدالها بقوّات عربية يجري تحديد عددها وجنسيتها وموقعها بين العراق والمملكة العربية السعودية من قبل مجلس الأمن وبالاتفاق مع الأمين العام للأمم المتحدة. إن تحديد جنسية هذه القوات العسكرية يتطلب موافقة العراق والمملكة العربية السعودية، شريطة استبعاد القوات المصرية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في مواجهتها للأمة العربية.

«3) تعليق العمل فوراً بجميع قرارات العقوبات والحظر ضد العراق، والعودة إلى العلاقات الطبيعية الاقتصادية والسياسية والعلمية بين العراق وبقية العالم. هذه المقررات لا ينبغي أن تناقش، وأن تطبق من جديد، باستثناء ما يخرق منها النقاط الواردة أعلاه»[1].

وُصِفت مقترحات رئيس الدولة العراقي في الحال بأنها «مساومات»، ولم تُقم لها الإدارة الأميركية أي وزن. وذكرت إسرائيل ان هذه المقترحات ليست سوى «مبادرة للتضليل»[2]. ولم يكن مناسباً للولايات المتحدة المزج بين الملفّات والحروب، ما سيؤدي إلى زرع البلبلة في العقول والى الإضعاف من وقع النظام «الأخلاقي» الدولي الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة جاهدة لفرضه. فلا يجوز الخلط بين العدوان الجبان وغير الأخلاقي للعراق على الكويت ومسألة النزاع الإسرائيلي-العربي المعقدة، حيث تحتل إسرائيل أراضي فلسطينية وسورية ولبنانية لضمان أمنها بانتظار الخوض وجهاً لوجه بمحادثات سلام. ولن تستطيع إسرائيل سوى الوقوف إلى جانب هذا الموقف الأميركي، وباعتبار أن المنطق العراقي الذي يهدف إلى ربط انسحابه من الكويت بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي تحتلها يحمل بطبيعة الحال في طياته لإسرائيل الكثير من المخاطر.

إن الثمن المطلوب دفعه، من وجهة نظر إسرائيل، سيكون مع ذلك باهظاً، إذ ستطلب الولايات المتحدة من الجيش الإسرائيلي، الأكثر قوة في الشرق الأوسط، أن يبقى خارج التحالف، وهو ذلك الجيش الذي كان دوماً مثار إعجاب الدول الغربية، بقدرته على المناورة وبجرأته على الأرض. ففي آب/أغسطس 1981، كما سبق أن ذكرنا، هدم هذا الجيش المفاعل النووي العراقي الذي بني للأغراض المدنية بمساعدة فرنسية، باعتبار إرادة اقتناء السلاح النووي تستهدف إسرائيل، البلد المتحكم بتلك القوة العسكرية الجديدة في الشرق. وكان إبعاد إسرائيل عن المعركة بمثابة «المهانة» في نظرها. إضافة إلى ذلك، كلما كانت تزداد قوّة النار الأميركية المتجمعة في المملكة العربية السعودية، كان الجيش الإسرائيلي يعود إلى حجمه الحقيقي، كقوة إقليمية وحسب.

كان لهذا التحوّل النوعي في التوازنات العسكرية في الشرق الأوسط نتائج تتجاوز الصعيد الاستراتيجي لتلمس الوضع السياسي. فحتى الآن، كان قد عهد إلى إسرائيل من قبل الولايات المتحدة بمهمة السهر على مصالح كتلة الدول الغربية في الشرق الأوسط، في إطار الحرب الباردة. ومع انهيار الكتلة السوفياتية، بات في استطاعة الولايات المتحدة، أن

---

(1) تم ذكر هذا النص وفق مقتطفات من الخطاب ضمّنها في ملحق كتاب: Alain Gresh et Dominique Vidal, *Golfe: clefs pour une guerre annoncée*, pp. 263-264، مصدر آنف الذكر.

(2) أنظر صحيفة لوموند بتاريخ 14 آب/أغسطس 1990: «واشنطن ترفض بشكل قاطع المساومة التي تقترحها بغداد»، الصفحة 1، في مقال تحت عنوان: «Israël: une subtile manœuvre de diversion», p. 3.

تمسك مباشرة بيدها مصالحها وأن تلجأ إلى الاستخدام المكثف للقوة العسكرية. فلم تعد إسرائيل بعد الآن الوسيط ذا الحظوة والورقة الرابحة الأساسية على الصعيد العسكري، ولذلك عادت إلى حجمها الطبيعي في ظل الانتشار الهائل لقوة العملاق الأميركي. وستقوم العديد من الحكومات العربية باستخلاص نتائج متسرعة، بقدر ما ستتجنب الدبلوماسية الأميركية بحذاقة كل تصرّف يمكن أن يوحي بأن إسرائيل قد أُشركت، بشكل مباشر أو غير مباشر، في التحالف ضد العراق.

أكثر من ذلك، فعندما سيطلق الجيش العراقي العدد القليل من الصواريخ باتجاه الأراضي الإسرائيلية، سيهبّ الجيش الأميركي لنجدة إسرائيل ولنشر صواريخه «باتريوت» المضادة للصواريخ العراقية البعيدة المدى، وسنرى للمرة الأولى على شاشات التلفزيون مشاهد للعائلات الإسرائيلية التي ينتابها الخوف. وسيظل طلب سلاح الجو الإسرائيلي من الولايات المتحدة السماح له بالمساهمة في الغارات التي تُشنّ على المنشآت العراقية بدون طائل. وستبقى الولايات المتحدة على موقفها الصلب: يجب ألّا تشارك دولة إسرائيل في الاشتباكات العسكرية. بالمقابل، ستُظهر حكومة الولايات المتحدة حرصها التام على ضمان سلامة إسرائيل بنشرها البطاريات المضادة للصواريخ على الأرض الإسرائيلية، مستمرة تالياً بإخلاصها للروابط التقليدية الحميمة بين البلدين. وبهذه التطورات باتت تبجّحات الجنرال أرييل شارون، لمّا كان وزيراً للدفاع في حكومة بيغن الإسرائيلية عند محاصرته بيروت عام 1982، كأنها من الماضي البعيد. حيث كان قد أكّد آنذاك أن مدى عمل الجيش الإسرائيلي يمتد إلى الحدود الباكستانية.

إن نهاية الحرب الباردة والانتشار الحر للقوّات الأميركية في الشرق الأوسط كان من العوامل التي قلّصت الأهمية، وتالياً النفوذ الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة. فلم يتدخل الجيش الإسرائيلي في حرب الخليج، بالرغم من كونه احتياطياً مفيداً للجيش الأميركي في حال تعثّر عملية «عاصفة الصحراء». فالدولة الإسرائيلية «حُيّدت» وحميت في آن واحد من قبل الولايات المتحدة، وتالياً كانت الغائب الأكبر في تحالف الحلفاء. وقد ضمن هذا حرّية الحركة للرئيس بوش الأب ولجيمس بيكر، ليضعا بعد الانتصار منهجاً لمفاوضات لن يستطيع هذه المرة لا الإسرائيليون ولا العرب التهرّب منها. فجرى تحييد الفريق الأول، كما قامت بعض عناصر الفريق الثاني بإرسال قطعات من جيوشها لمساندة الأسطول الأميركي.

الأطراف العربية في التحالف

ستحقق الدبلوماسية الأميركية انتصاراً آخر، هو انضمام بعض الدول العربية إلى التحالف، الأمر الذي أتاح لحرب الخليج أن تشكّل ذلك النصر السياسي الكبير. إنّما في

الواقع، فالنصر ليس كلياً ولا مكتملاً، كما يبدو على الصعيد الإعلامي. فالعديد من الدول العربية قد أعرب بالفعل، في الاجتماع الصاخب للجامعة العربية الذي عُقد في القاهرة خلال يومي 9 و10 آب/أغسطس 1990، عن عدم موافقتها على أن تتدخل الولايات المتحدة عسكرياً في الأزمة، كما أنها تردّدت في إدانة العراق من دون قيد أو شرط. ومن بين رؤساء الدول العربية الإثنين والعشرين المجتمعين في القاهرة كان هناك فقط اثنا عشر، من بينهم الدول النفطية لشبه الجزيرة العربية وجيبوتي والصومال، الذين وافقوا على قرار يدعو إلى الالتزام بالمقاطعة التي أُقرّت ضد العراق من قبل الأمم المتحدة منذ 3 آب/أغسطس 1990، ويدين الهجوم على الكويت ويرفض الاعتراف بضم الإمارة إلى العراق. ويدعو القرار أيضاً إلى احترام سيادة الكويت، وعودة العائلة الحاكمة وإقرار شرعية لجوء المملكة العربية السعودية إلى القوّات الأجنبية للدفاع عن أراضيها. كما يعلن عن إرسال القوّات العربية للدفاع عن دول شبه الجزيرة العربية. ولقد قاطعت تونس الاجتماع وامتنعت عن التصويت الجزائر واليمن وصوّت ضد هذا القرار العراق وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينيّة، في حين أبدى تحفظات كل من الأردن والسودان وموريتانيا.

ويظل هذا القرار مع ذلك نجاحاً بسبب موافقة سوريا عليه. فمع مصر التي هي منذ البداية الحليف المطلق للولايات المتحدة، وسوريا الشقيقة العدوّة للعراق وإنما ذات الصوت الصارخ ضد «النفوذ الأميركي» في الشرق الأوسط، امتلك الولايات المتحدة شعور بأنها باتت آنذاك على أرض آمنة، إذْ إن إرسال القوات الغربية مرفقة بقوّات عربية قد أفقد هذه الحرب طابع الحرب «الصليبية» المسيحية ضد الإسلام، تلك الصبغة التي سعى صدام حسين لأن يلصقها بها. على الأقل شكلياً، يظهر أن ليس هناك من حرب «صليبية» أو «استعمارية». وكما رأينا، كانت الحكومة السعودية قد ترددت في اللحظات الأولى، بعد استيعابها صدمة الهجوم العراقي، في استدعاء القوات الأميركية، حيث كانت تربط السعودية بالعراق معاهدة عدم اعتداء موقعة عام 1989؛ هذا إضافةً إلى أن إمارة الكويت كانت قد أبدت في مناسبات عدة تصرّفات غير ودّية تجاه العراق. غير أن الضغوط الأميركية، ومن ثم هروب العراق إلى الأمام بإصدار القرار بضم الكويت إلى أراضيه في 6 آب/أغسطس 1990، قد حالا دون استمرار تردّد المملكة. ولذلك تقدّمت رسمياً بطلب إرسال القوات الأميركية والعربية لحمايتها من هجوم عراقي محتمل. وفي هذه المرحلة لم يكن قد طرح بعد موضوع تحرير الكويت بالقوة، وهذا ما ستقرّه الأمم المتحدة بتاريخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1990.

في الواقع، كانت رياح الفوضى والخلافات تعصف في صفوف الحكومات العربية. والدليل على ذلك الأجواء المسمومة التي خيّمت على اجتماعات القمة العربية في القاهرة.

فالوفد العراقي، المشكل من ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية، تصرّف خلالها بصورة فظة. وكان رئيس الدولة المصري أيضاً في حالة من التوتر المسبق، وهو الذي عُرف بلباقته وبحرصه على إيجاد الحلول الوسط، فلم يتفهم تردد عدد من رؤساء الدول العربية الآخرين في الإدانة المطلقة للعراق وفي الموافقة على تدخل عسكري دفاعي لمصلحة المملكة العربية السعودية. وبدا كل من الملك حسين عاهل الأردن ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية على حذر، نظراً إلى حالة الغليان التي عرفها الشعب الفلسطيني في الأردن وفي الأراضي المحتلة. ففي نظرهم يمكن لما فعله صدام حسين أن يحرّك الأوضاع في الشرق الأوسط بأكمله، ويدفع تالياً إلى حل للنزاع العربي-الإسرائيلي باتجاه اكثر ملاءمة للمصالح الفلسطينية التي تتجاهلها إسرائيل. في المقابل، لن يدعم وصول القوات الأميركية سوى موقف المتشددين الإسرائيليين، فالحكومات الأميركية المتعاقبة لم تظهر قط تعاطفاً مع القضية الفلسطينية.

كذلك وجدت الحكومات في المغرب العربي نفسها في موضع صعب، بسبب مناصرة شعوبها للعمل العراقي. فها هي منذ سنوات تعاني من التقشّف الاقتصادي الذي يُعمل به نتيجة رغبة مؤسسات التمويل الدولية، نتيجة تراكم الديون الخارجية الفادحة. هناك أيضاً نمط الحياة البذخي للكويتيّين، مقارنةً بنمط الحياة المتقشّف الصارم للعراقيّين، إثر حرب دامت ثماني سنوات ضد إيران، ما دفع هذه الشعوب للشعور بقربها من «القضية» العراقية. فصورة الإمارات والممالك النفطية في شبه الجزيرة العربية في مخيلة الفئات الشعبية الفقيرة في ضواحي مدن المغرب العربي، أو لدى الطبقات المتوسطة المتأثرة بالغرب، ليست على الإطلاق إيجابية. وليس من الصدفة أن تتغيّب تونس عن قمة القاهرة، أو أن تمتنع الجزائر عن الموافقة على إدانة العراق. وقد كانت المملكة المغربية الوحيدة التي وافقت على القرار، إنما بمساهمة عسكرية متواضعة.

إن الوجود السوري، في الواقع، كان العنصر الأساسي للتحالف، لأن الحكومة السورية، بانحيازها إلى المواقف الأميركية، وضعت حداً نهائياً لسلسلة تحركات الغليان الثوري العربي التي كنا قد تعرضنا لها سابقاً. ومهما بلغ في الماضي التعارض بين مختلف حكومات سوريا والعراق، المتنافسة باستمرار بهدف الهيمنة الإقليمية، فقد كان للنظامين البعثيين في دمشق وفي بغداد نقاط مشتركة، كالنفور من الولايات المتحدة والخطابات النارية المضادة للاستعمار[1]. فالنظام السوري لا يبدو أنه تردد في آب/أغسطس 1990. ذلك أن

---

(1) حول النزاع بين النظامين الذي انتهى بتفريغ التضامن العربي - الضعيف أصلاً - من محتواه، انظر: Eberhardt Kienle, *Ba'th v Ba'th. The Conflict Between Syria and Iraq 1968-1989*, I. B. Tauris, London, 1990.

الرئيس حافظ الأسد، بخلاف منافسه العراقي، صدام حسين، فهم أن الحرب الباردة قد انتهت بانتصار تام للولايات المتحدة، وأنه لن يستطيع بعد الآن البقاء خارج النظام الدولي الجديد الذي كان قد أعلن عنه الرئيس بوش، تحت طائلة أن يكون بدوره ضحية لهذا النظام؛ ومن جهة أخرى ان تدعيم موقف العراق، حتى من خارج التحالف كما فعلت تونس مثلاً، لن يكون على الإطلاق في مصلحة استقرار نظام حكمه، نظراً إلى المساعدات المالية الوفيرة التي تتلقاها سوريا من دول الخليج الغنية وهي تدعم نظامها؛ ولو أن سوريا بقيت في معزل عن التحالف لكانت هذه المساعدات قد توقفت. وأخيراً، لا بد أن الانضمام إلى التحالف سيكون عاملاً لنسيان الهيمنة السورية على لبنان، أو على الأقل لإعادة الاعتبار إلى دورها بعد المعارك الدموية التي دارت مؤخراً ضد فصائل الجيش اللبناني برئاسة العماد عون. وكان التدخل السوري المكثف في لبنان قد أصبح، منذ عام 1975، عاملاً أساسياً في الدور الإقليمي لسوريا. فهذا التدخل ندّد به العراق مرّات عدة منذ عام 1988، كما ان الجامعة العربية كانت قد شكّلت لجنتين على التتابع لمحاولة مساعدة لبنان على الخروج من أزمته، وتالياً لتخفيف وطأة النفوذ السوري في هذا البلد. وكانت الكويت عضواً ناشطاً للغاية في هاتين اللجنتين[1].

وفي ما يقابل جميع هذه المزايا، كانت المخاطر بالنسبة إلى سوريا ضئيلة، لأنه لو كان الرأي العام السوري قد انساق قلبه إلى جانب العراق، فلم يكن هناك أحد في سوريا يفكّر بتحدي النظام وزعزعته. فالاستقرار السياسي الذي أوجده الرئيس الأسد كان باهظ الثمن، لكي يجازف أي إنسان بحياته ويشكك برؤيته السياسية الثاقبة وخاصة بالشؤون الدولية. أما العودة إلى حظيرة الدول الغربية فلن يترتب عليها سوى منعكسات اقتصادية إيجابية، بخاصة التوقف عن اعتبار سوريا دولة «إرهابية»، وتالياً حرمانها من مساعدات الدول الصناعية الغنيّة ووسائل تمويلها. وقد حدثت بعض الاضطرابات في لبنان، التي قمعت بسرعة، ذلك أن الرأي العام المسيحي أصبح ساخطاً لقلّة الحالات التي تشير فيها الولايات المتحدة إلى سيادة لبنان، لذا أظهر تعاطفاً قوياً مع الموقف العراقي، في وقت كان الرأي العام القومي العربي أيضاً يستنكر هذا التطاول الاستعماري الغربي في الشرق. ولم يكن صدام حسين قد قدّم المساعدة إلى الميليشيات المسيحية في لبنان للتمرد على سوريا فحسب، وإنما كان هناك الكثير من القوميين العرب المسيحيين أو المسلمين الذي انساق تعاطفهم نحو بغداد وليس دمشق، بسبب وصايتها الثقيلة على لبنان وعلى منظمة التحرير الفلسطينية، يوم كانت هذه الأخيرة ما تزال موجودة في لبنان.

---

(1) انظر سابقاً، الفصل الثالث عشر.

وفي المحصلة، مهما تكن توجّهات الرأي العام العربي، فقد كان في إمكان الولايات المتحدة التبجّح بأنها حصلت على الضوء الأخضر لإنزال قواتها على ارض شبه الجزيرة العربية. فتظاهرات الاحتجاج في الشوارع هنا وهناك، والأغلبية الضعيفة التي حصل عليها قرار الجامعة العربية، وموقف العديد من الحكومات العربية، كتونس والأردن المتعاطفين تقليدياً مع الغرب، والمطالبين بحل الأزمة حصراً في النطاق العربي: إن كل هذا لم تُقم له وسائل الأعلام والرأي العام الغربي وزناً. فلقد ذهب الاستغلال الإعلامي للقبول العربي إلى أبعد مدى وإلى حدّ التنديد بزعماء الدول العربية وبزعيم منظمة التحرير الفلسطينية المناهضين لقرار الجامعة العربية بإدانة العراق. وقد وُصفوا بأنهم أسرى النظام الدولي السابق وبأنهم عاجزون عن تفهّم بزوغ عصر جديد من السلوك «الأخلاقي» واحترام القانون، ولذا لم تتوافر لديهم الشجاعة لمجابهة الرأي العام المحلي المتقوقع في أوهام القومية العربية وهواجسها، أو المعاداة للاستعمار بأشكالها البدائية. أما بالنسبة إلى رؤساء الدول العربية الذين انضمّوا إلى التحالف فكان هناك إجماع على كيل المديح لهم، لأنهم على اتحاد وثيق وكامل بين حكوماتهم وشعوبهم، بحسب زعم الإعلام الغربي.

وكان الوضع قد نضج في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر لتحصل الولايات المتحدة بدون عناء من مجلس الأمن، بتاريخ 29 من ذلك الشهر، على القرار رقم 678 الذي يتيح استعمال القوة لتحرير الكويت إذا لم ينسحب العراق قبل 15 كانون الثاني/يناير 1991، وعلى إمكان فرض العقوبة التي يستحقها الديكتاتور العراقي، بموجب النظام «الأخلاقي» الجديد. وتمّت الموافقة على هذا القرار بأغلبية 12 صوتاً مقابل صوتين (اليمن وكوبا) وامتنعت الصين عن التصويت.

إن تجاوب فرنسا وأوروبا بدون قيد أو شرط مع النداء الأميركي، وتحييد إسرائيل، وتفكيك مفاصل العالم العربي وإظهاره على الصعيد الإعلامي بأنه أبدى الموافقة بصوت واحد، قد أدّى إلى الانتصار في حرب الخليج حتى قبل بدء العمليات العسكرية، ما فتح الطريق لعهد جديد في الشرق الأوسط. لقد اقتنع العالم وقتئذ بأن المنطقة، التي كانت مسرحاً للكثير من الاضطرابات منذ مطلع القرن وكانت قد اخترقها العديد من النزاعات، فبات متيقناً بأن لا سبيل له سوى السير باتجاه التهدئة في ركب تتزعّمه الولايات المتحدة التي استعادت أخيراً الثقة التي كانت قد فقدتها في أثناء الأحداث التعسة للحرب الباردة في آسيا، أو إثر المغامرات العسكرية الفاشلة في الشرق الأوسط، كما في إيران أو في لبنان. إن هزيمة الاتحاد السوفياتي وهزيمة صدام حسين تشيران، بحسب المراقبين المطّلعين، إلى نهاية الانشقاق الايديولوجي والجغرافي-السياسي القديم، سواء الانشقاق شرق-غرب أم

الانشقاق شمال-جنوب. ولم يستطع العراق أن يحفّز استياء دول العالم الثالث ضد النظام الدولي الجديد الذي تفرضه الحكومة الأميركية. أما بالنسبة إلى الإيديولوجيا الاشتراكية وإلى الأنظمة التي استوحت تلك الأنظمة، فلقد أمكن إبراز ضخامة الكوارث التي تسببت بها. فكشفت الرأسمالية والليبرالية عن جميع محاسنهما، وتقدّمتا لمساندة النظام الأخلاقي الدولي الأميركي. فهل يمكن أخيراً أن يعرف المشرق العربي السلام؟

الفصل السابع عشر

الطريق نحـو السلام:
الإعداد لمؤتمر مدريد

هزيمة وبلبلة في العراق

انتهت حرب الخليج في آذار/مارس 1991 والتحالف في ذروة مجده. فخلال أربعة أيام، ما بين 24 و 28 شباط/فبراير، حررت القوّات البرّية لجيوش الحلفاء الكويت ودخلت إلى الأراضي العراقية. وقد انسحب الجيش العراقي، الذي كان معتبراً «القوة العسكرية الرابعة في العالم»، بصورة فوضوية وهو يتعرض إلى مجزرة مثيرة. ولم تفقد القوات الأميركية منذ بدء النزاع سوى 115 قتيلاً (وبعضهم بنار قوات الحلفاء) والبريطانية 36، والفرنسية 2 والقوات العربية من التحالف 40. وشُنّت على العراق 109.000 غارة جوّية ألحقت أضراراً بالغة ببنيته التحتية المدنية والعسكرية. ولم يعرف عدد الضحايا العراقية، غير أن العديد من التقديرات تحدثت عن 150.000 إلى 200.000 قتيل. وأسر الحلفاء 60.000 جندي عراقي. وكان الإنجاز العسكري باهراً على مختلف الأصعدة. فلقد أتاحت السيطرة المطلقة للطيران الأميركي على الأجواء العراقية نصراً سريعاً وسهلاً، كما كانت عليه الحال عام 1967 للجيش الإسرائيلي الذي اخترق سيناء في أربعة أيام. وفي المناطق الصحراوية التي يتميّز بها الشرق الأوسط فإن الجيش الذي يسيطر على الأجواء يسيطر في الحال على الأرض.

وفضلاً عن ذلك، فلقد بدا نظام الديكتاتور العراقي متزعزعاً، من دون أن تحتاج جيوش الحلفاء للوصول إلى بغداد. وانفجرت حركات تمرّد في آن واحد في جنوب العراق، حيث غالبية السكان من الشيعة، وفي الشمال في المناطق الكردية التي كانت علاقاتها بالعاصمة متوترة وعاصفة منذ عشرات السنين. ولقد شجّعت الحكومة الأميركية علناً حركات التمرد هذه، وعلى الأخص تلك التي تفجّرت في المناطق الكردية. بيد أن هذه الدعوات

إلى التمرد وحمل السلاح جاءت نتيجتها سلبية للغاية. فالنظام العراقي، كما تبيّن ذلك في ما بعد، لم يكن قد حشد سوى قوّات قليلة في الكويت، ما أتاح له أن يقمع بشدة حركتي التمرد المذكورتين. فأسفر ذلك في الشمال عن هروب مئات آلاف من الأكراد نحو الجبال. عندئذ اتّخذ التحالف قراراً بإنشاء «منطقة حماية» للأكراد، في ما وراء خط العرض 32، يحظر على القوّات العراقية البرّية والجوّية دخولها. وكانت الغاية من إيجاد هذه المنطقة هي التحضير لمنح الأكراد استقلالاً ذاتياً، وذلك عن طريق قيام حكومات دول التحالف بتشجيع الفصائل الكردية المناهضة للنظام العراقي على استحداث إدارات كردية لتحل محل الإدارات العراقية. حتى إنه تمّ انتخاب مجلس تشريعي عام 1992، كخطوة على طريق رسم معالم الاستقلال لهذه المنطقة.

وقد اختلف الوضع جنوب العراق، حيث خشي الحلفاء، وعلى الأخص الحكومات في شبه الجزيرة العربية، من أن يؤدي تمرّد السكان الشيعة إلى إقامة دولة منضوية تحت مظلة إيران، التي تساند الجماعات الإسلامية الموالية للشيعة في جميع أنحاء العالم العربي. لذا فلقد اكتفت الولايات المتحدة بإقصاء القوى الجوية العراقية عن جنوب العراق، متيحة للنظام العراقي أن يحافظ على هيمنته عليها، عبر قواته البرية.

وإذا ما كانت معاناة الشعب العراقي على أشدّها خلال الأسابيع التي تلت نهاية هجوم الحلفاء البرّي، فهذه المعاناة استُثمرت إعلامياً من أجل استمرار حملة التشهير بالديكتاتور العراقي وإظهاره كالشيطان، ومن أجل الدعوة إلى قلب نظام حكمه. فعلى أثر النصر العسكري والحماس اللذين خلّفهما هذا الهجوم بعد أشهر من الانتظار المشوب بالقلق في العالم بأسره، مَنْ يمكن أن يتجرّأ وينتقد صوابية السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة في قيادة العمليات؟ وما يتحمّله الشعب العراقي من آلام كان يمكن تجنّبها هو من فعل ومسؤولية رئيس الدولة العراقي بشكل حصري، في نظر الإعلام الغربي. ولن يفكّر أحد في أن يسأل الولايات المتحدة عن الإطار السياسي والأهداف الأخيرة للتحالف وللعمليات العسكرية التي تم القيام بها. لقد كان في أيدي التحالف تفويض من المجتمع الدولي، بموجب قرارات مجلس الأمن، لتحرير الكويت وللتصدي للعدوانية العراقية. لقد تمّ إنجاز التفويض بنجاح، في حين أن مسؤولية الفوضى العراقية ومعاناة السكان المدنيّين يُنظر إليها على أنها تقع حصراً على كاهل رئيس الدولة العراقية الذي، تمشّياً مع طبيعته، يستمر في اضطهاد شعبه، بالرغم من الدرس الذي تم تلقينه إياه.

من جهة أخرى، ستغيب قريباً عن شاشات التلفزيون الصور المؤثرة لآلاف اللاجئين الأكراد في برد الشتاء القارس، المنتشرين في أعالي جبال كردستان على الحدود مع تركيا وإيران. وإن كان السبب في ذلك يعود إلى التكرر المضني لمثل هذه المشاهد، إلا أن هناك

سبباً آخر، هو ترك الدبلوماسية الأميركية المسألة العراقية جانباً، من أجل التفرّغ لمواجهة المسألة الفلسطينية. لذلك سنشهد جيمس بيكر، الذي لم يكن يوماً بمثل هذه الدينامية والأناقة، يحمل عصا الحاج للقيام برحلات مكوكيّة أصبحت منهجاً تقليدياً لوزراء الخارجية الأميركية، منذ تلك التي قام بها هنري كيسنجر، الوزير في أثناء ولاية نيكسون، وهي الرحلات التي كانت المبادئة بوضع الأسس لعملية السلام بين مصر وإسرائيل، والتي أكملها جيمي كارتر بنجاح.

العودة إلى الدبلوماسية الأميركية في النزاع العربي-الإسرائيلي

بعد إدراك الرئيس بوش مدى الصدمة التي خلّفتها «عاصفة الصحراء» في العديد من قطاعات الرأي العام في العالمين العربي والإسلامي، لم يتوانَ الرئيس الأميركي، منذ السادس من آذار/مارس، في الكلمة التي ألقاها في الجلسة المشتركة التي عقدها الكونغرس للاحتفال بالنصر الأميركي، عن الإعلان أنه بات ينبغي منذ الآن فصاعداً المضي قُدماً لإيجاد حل للنزاع العربي-الإسرائيلي. وأكّد الرئيس الأميركي في هذه الكلمة، التي هي بمثابة برنامج للشرق الأوسط، أن الولايات المتحدة «ستساعد على إيجاد الأمن الإقليمي في الخليج، من دون الحاجة إلى إبقاء قوّات بشكل مستمر، كما أنها ستساعد في المجال الاقتصادي». وفضلاً عن ذلك، أعلن عن إقامة رقابة إقليمية على أسلحة الدمار الشامل وعلى الصواريخ. وكان يعتقد أنه ينبغي إيجاد «فرص جديدة للانفراج بين العرب والإسرائيليين، تستند إلى مبدأ مبادلة الأراضي بالسلام»، كما أوصى بذلك قرارا الأمم المتحدة 242 و338». ودعا في هذا الصدد إلى ضمان «أمن إسرائيل والاعتراف بها»، كذلك الأمر بالنسبة إلى «الحقوق السياسية الشرعية للفلسطينيين». كما ينبغي عدم نسيان الرهائن الغربيّين الذين كانوا ما يزالون محتجزين في لبنان. وأخيراً، فهو يرى أن الأمم المتحدة على قدر من النضج يؤهلها للمضي قُدماً في تحقيق الرؤية التاريخية لمؤسّسيها[1].

بعد مقاومتها بنجاح الضغوط التي مارسها العراق من أجل ربط الأزمة الكويتية بالنزاع العربي-الإسرائيلي وبانسحاب سوريا من الأراضي اللبنانية، أخذت الدبلوماسية الأميركية باستعمال كافة الوسائل منذ شهر نيسان/أبريل، باتجاه إسرائيل والعواصم العربية ذات العلاقة بالنزاع (الأردن، مصر، سوريا، ولبنان القابع تحت الوصاية السورية التي تمّ تكريسها منذ حرب الخليج). وكان هذا الجهد ضرورياً لدحض الاتهام القائل بـ«ازدواج المعايير»، الذي

---

(1) بحسب *International Herald Tribune*, 8.3.1991, p. 3، أطلق سراح الرهائن الأميركيين والأوروبيّين المحتجزين من قبل الميليشيات اللبنانية الموالية لإيران في لبنان، بعد فترة وجيزة.

شطرنج تلعب بها موسكو في المشرق العربي، كذلك كان يُعتبر الفلسطينيون كعصابات «إرهابية» مرتبطة بالاتحاد السوفياتي. وجاءت أولى علائم الرغبة بالانفتاح على العالم غير الشيوعي في مطلع السبعينات من قبل مصر وسوريا، عندما أصبح نيكسون رئيساً للولايات المتحدة وبدأ بتطوير سياسة «التعايش السلمي» والانفتاح على الصين.

ومنذ عام 1967 حاول مفاوضون من الأمم المتحدة وعلى الأخص غونار يارينغ (Gunnar Yaring) أو دبلوماسيون أميركيون، سيما وزير الخارجية سيروس ڤانس (Cyrus Vance)، إيجاد أرضية تفاهم بين دولة إسرائيل والدول العربية التي كانت إسرائيل قد احتلت بعضاً من أراضيها إثر حرب حزيران/يونيو 1967. غير أن المواقف في كلا المعسكرين قد تباعدت على مر السنين بدلاً من أن تتقارب، كما أن الدبلوماسية الأميركية كانت تميل إلى عدم المبالاة بنزاع تكاد تتعاطف فيه بشكل آلي مع دولة إسرائيل وبشكل عرضي مع المملكة الأردنية الصغيرة، الموالية للغرب والتي تسعى إلى إيجاد أرضية تفاهم مع إسرائيل. وكان لدى الإسرائيليين والأميركيين شعور بأن مصر وسوريا، المنضويتين تحت المظلة السوفياتية، لن يكون في وسعهما مباشرة مفاوضات جدّية وجهاً لوجه مع المنتصر الإسرائيلي في «حرب الأيام الستة» الذي ما يزال يحتل الأراضي التي غزاها بسهولة متناهية عام 1967. وكان الاتحاد السوفياتي يطلق العنان للخطابات العنيفة ضدّ إسرائيل وضدّ الدعم الذي تمنحها إياه الولايات المتحدة.

المواقف المتحجّرة للزعماء

في تلك الفترة، كان يبدو الموقف الإسرائيلي، في ما يتعلق بالأراضي المحتلة، أقرب إلى الاعتدال، بينما كان يبدو أن العرب هم الذين يتزحزحون عن المواقف غير الواقعية والمتطرّفة. ففي ما يختصّ أولاً بمبدإ استعادة الأراضي المحتلة، تمسّكت دولة إسرائيل، بتأويل لغوي انكلوسكسوني خاص للقرار رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن المُدين لاحتلال الأراضي بالقوة والمطالب إسرائيل الانسحاب مقابل السلام مع جيرانها. بموجب هذا التأويل، فإن تعبير «الانسحاب من الأراضي المحتلة» (بالإنكليزية Withdrawal from Occupied Territories) لا يعني الانسحاب من «كافة» الأراضي المحتلة وإنما الانسحاب «من أراضٍ محتلةٍ»، يتحدد امتدادها في مفاوضات السلام. فإسرائيل، ولأسباب أمنية، تعتبر أنه يحق لها تالياً إدخال تعديلات على الحدود التي كانت قائمة عند اندلاع حرب حزيران/يونيو 1967. واستناداً إلى هذه الحجة قام حزب العمل الإسرائيلي، الذي كان حينئذ في السلطة، بوضع برنامج لبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، حيث كانت تعتبر الأماكن المختارة لبناء المستوطنات ضرورية لأمن دولة إسرائيل.

من جهة أخرى، لا تبغي إسرائيل إشراك الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفياتي في المفاوضات وترفض حتى فكرة المفاوضات الجماعية التي تتم في آن واحد. فمن وجهة نظر إسرائيل، تخضع الأمم المتحدة إلى سيطرة العالم الثالث غير المؤيدة للقضية الإسرائيلية في الشرق الأوسط. يضاف إلى ذلك أن القوّات الدولية التي يمكن أن تنشرها هذه المنظمة للمساعدة في حل النزاع لا نفع منها ولا جدوى، وهذا ما أظهرته حرب عام 1967. كما ترى إسرائيل في الاتحاد السوفياتي قوّة معادية تسلّح الدول العربية وتدعمها سياسياً وتصون الإرهاب. وكذلك تعتبر إسرائيل أن المفاوضات الثنائية، وجهاً لوجه مع كل دولة تؤخذ على حدة، هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تشكل أسلوباً منطقياً. وتعترض إسرائيل على الموقف العربي التقليدي منذ اتفاقات وقف إطلاق النار لعام 1948، إثر الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى، حيث كان المفاوضون من الدول العربية المعنية يرفضون دوماً الاجتماع بممثلي دولة إسرائيل وجهاً لوجه، ويطلبون تدخّل طرف ثالث، كمفاوض يقوم بتنقلات مكّوكية بين الجهات المتخاصمة. ويقول الإسرائيليون، بمنطق يصعب الجدل بشأنه: كيف يمكن إقامة السلام إذا كانت الأطراف المعنيّة لا تستطيع الجلوس معاً حول الطاولة لمناقشة النزاع القائم بينها؟ على هذا الصعيد، وبالنسبة إلى من لم يعش في الجانب الآخر من الحدود، أو يطّلع على ما خلّفته إقامة دولة إسرائيل من صدمات جارحة للفلسطينيين والعرب، ومن ثم الهزائم الساحقة أمام الدولة الجديدة، فإن الموقف الإسرائيلي يبدو عادلاً وواقعياً ومنطقياً، في آن واحد، بالنسبة إلى المسؤولين الغربيّين ووضع الرأي العام لديهم. ولذلك ظهر دائماً الرفض العربي للجلوس وجهاً لوجه مع الإسرائيليين كأنه شكل من أشكال اللاعقلانية والتطرّف التي يتميز بها العرب.

أخيراً، وانطلاقاً من منطق الواقعية السياسية الأكثر فجاجة، يتلخّص الموقف الإسرائيلي بأن العرب قد خسروا الحرب، فهناك إذن ثمن ينبغي عليهم دفعه. فلا يمكن أيّ خاسر في نزاع ما أن يطالب بالعودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل وقوع الهزيمة وكأنما لم تحصل. ففي رأي الإسرائيليين، تترتب على كل حرب تعديلات حدودية لمصلحة المنتصر، بخاصة إذا كان المنتصر دولة ذات رقعة من الأراضي الضيقة، تكون في حاجة إلى تعديلات في الحدود لضمان أمنها في المستقبل. والعرب، من وجهة النظر الإسرائيلية، يضيعون وقتهم في رفض القاعدة العالمية للحرب والسلام، ولن يترتب على موقفهم هذا سوى إطالة احتلال الأراضي، وزيادة معاناة السكان في تلك المناطق يتحمّل القادة العرب وحدهم مسؤوليتها. ولذا لا تعتبر إسرائيل نفسها مسؤولة عن استمرار الوضع الراهن في الشرق الأوسط. وإذا ما كانت الدول العربية التي لها أراضٍ محتلة ترفض أن تلاقي وجهاً لوجه الدولة «المعتدى عليها» والمنتصرة، فمن البديهي إذن ألّا يُوجه اللوم إلى إسرائيل.

المنطق معاكس تماماً في الجانب العربي. فبالنسبة إلى الدول التي احتُلّ جزء من أراضيها عام 1967، من الواضح أنه لم يكن هناك اعتداء عربي، فإسرائيل هي التي هاجمت أولاً مصر وسوريا، ودخل الأردن في المعركة لنجدة هاتين الدولتين بموجب اتفاقية الدفاع المشترك. فالدول الثلاث تطالب، انطلاقاً من وجود قراري مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 242 و338، المطالبين بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في أثناء حرب حزيران/يونيو 1967، بالتطبيق الكامل لهذين القرارين. وفي رأي العرب ان عقد مفاوضات ثنائية بين إسرائيل المنتصرة وكل بلد عربي على حدة سيشكّل مكافأة للعدوان وسيضعف بشكل عام القضية العربية في نزاع اكثر اتساعاً من النزاع حول الأراضي المحتلة، الا وهو النزاع حول مصير السكان العرب في فلسطين، وكذلك مصير مئات الآلاف من اللاجئين.

فبالنسبة إلى الدول العربية هناك مجموعة من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي منذ عامي 1947 و1948، لدى إقامة دولة إسرائيل، والتي لم ينفذها الإسرائيليون إطلاقاً. لهذا السبب، فإن كل تفاوض، سواء حول الأراضي المحتلة عام 1967 أو حول الجوانب الأخرى للنزاع العربي-الإسرائيلي (المياه، اللاجئين، المقاطعة الاقتصادية)، لا يمكن أن يتم إلا في إطار منظمة الأمم المتحدة وبرعاية الدولتين العظميين. إن وجود الاتحاد السوفياتي، الذي بات معادياً أكثر فأكثر لإسرائيل، ينبغي أن يؤمّن، في أعين الدول العربية، معادلة الكفّة للموقف الأميركي الذي يتبنّى الطروحات الإسرائيلية، منذ عام 1967.

إن القبول بالمنطق الإسرائيلي هو، من وجهة النظر العربية، السير في طريق التفرّق وإعطاء مكافأة للمعتدي واستبعاد قرارات الأمم المتحدة التي اتخذت في تشرين الأول/أوكتوبر 1967 كأساس للحل، بشأن الأراضي المحتلة، وكذلك القرارات الأكثر قدماً حول تقسيم فلسطين وموضوع اللاجئين. وهذا يعني أيضاً الاستمرار في ترك المشكلة الفلسطينية بذاتها من دون حل. أمام هذه المجموعة الأخيرة من الحجج بات الموقف الإسرائيلي جامداً غير قابل للتعديل، متمفصلاً على النقاط التالية: 1) لم يقبل العرب الفلسطينيون بقرار تقسيم فلسطين عام 1947 ويرفضون حتى وجود دولة إسرائيل، وتالياً فإن المطالبة بإدخال الأمم المتحدة لكي لا يتم التفاوض مباشرة مع إسرائيل يعني استمرار رفض وجودها. 2) ليس من وجود لمشكلة قومية فلسطينية، فالأرض الفلسطينية لم تشكل في يوم من الأيام عبر التاريخ الدعامة لدولة قومية، فلقد انتقل السكان الفلسطينيون من السيادة العثمانية إلى السيادة البريطانية، ثم في 1948 إلى المملكة الهاشمية الأردنية. 3) يمكن أن تستوعب الدول العربية المجاورة، من دون صعوبة، اللاجئين الذين لم تكن إسرائيل مطلقاً مسؤولة عنهم، نهم الذين هربوا في كل مرة نشبت فيها المعارك العسكرية التي أشعلت نارها الدول العربية.

إرث الدبلوماسية الكيسنجرية

تلك كانت المواقف المتحجرة للفريقين عشيّة حرب تشرين الأول/أوكتوبر 1973، وكانت هذه المواقف معروفة تماماً لدى الدبلوماسية الأميركية المتبنّية بشكل واضح للطروحات الإسرائيلية. وسيكون هنري كيسنجر مبتكراً سياسة «الخطوة خطوة» التي يقصد بها تقريب وجهات النظر المتباعدة للغاية بلمسات صغيرة. وستترك هذه السياسة بصماتها التي لا تمحى على جميع تقنيّات التفاوض المتعلقة بالنزاع العربي-الإسرائيلي، بما فيها تلك العائدة إلى جيمس بيكر، بعد مضي قرابة عشرين سنة، وذلك بالرغم من المدى الزمني الذي يفصله عن عهد هنري كيسنجر، وبالرغم من التبدل التام في الظروف السياسية الإقليمية، بعد حرب الخليج.

ويبرِّر استخدام أسلوب «الخطوات الصغيرة» صراحة بأنه يجنّب أن يُعامَل حليف على قدر كبير من الأهمية ـ دولة إسرائيل ـ معاملة جلفة، وهي ضحية النيات العدوانية الشرسة لكافة جيرانها. كما أنه يخفف من صعوبة الطلب إلى الدول العربية أن تتنازل دفعة واحدة عن جميع مواقفها من دون أن يتعرّض الاستقرار الداخلي لأنظمتها للخطر، ومن دون أن يفتح الباب أمام حركات ثورية جديدة. على هذا الصعيد، تبدو «الخطوة خطوة» كأنها السياسة الواقعية والعقلانية الوحيدة القابلة لإذابة تدريجية للحقد الجليدي الذي يفصل بين طرفي المأساة ولدفعهما، في مستقبل أبعد، إلى تطبيع علاقاتهما من دون تعريض استقرار الدول المعنية للخطر. فلن تسعى الولايات المتحدة إذن لأن تضع وجهاً لوجه عرباً وإسرائيليين، بحضور منظمة الأمم المتحدة أو بدونه، على أساس ثنائي أو متعدد الطرف، لحل جميع النزاعات الإقليمية والقومية العائدة للقضية الفلسطينية دفعة واحدة وعلى أساس المبادئ المعترف بها في القانون الدولي. وإنما ستقتصر سياستها على تأدية دور «الوسيط النزيه» الذي يقترح على الجانبين تدابير مبسّطة للغاية وجزئية، تهدف إلى طمأنة كل جانب تجاه الآخر: فصل القوّات على الجبهات، إنشاء مناطق فاصلة أو محطات مراقبة تدار من قبل الولايات المتحدة، تخفيض حدّة الحملات الإعلامية العدائية، الانسحابات العسكرية الجزئية وإجراء اللقاءات بين صغار الضباط من الجيوش المتعادية، الخ.

سيقوم هنري كيسنجر بتدشين أسلوب الرحلات المكوكية المضنية بين العواصم العربية ودولة إسرائيل. وستصبح تنقلاته التي تتابعها وسائل الإعلام الدولي أهم الأحداث في حياة الشرق الأوسط. فكان لا بد من قيامه برحلات ذهاب وإياب لا حصر لها متعدّدة ما بين مصر وإسرائيل ليحصل على فصل القوات الإسرائيلية والمصرية، وكذلك بعدد آخر من الرحلات للغاية نفسها، بين السوريين والإسرائيليين. وهكذا اعتاد العالم على مشهد وزير خارجية الدولة الأقوى في العالم يمضي أياماً مضنية في بحث تفاصيل هزيلة لتدابير صغيرة،

الغاية منها إيجاد أجواء أكثر إيجابية بشكل متدرج، لتتطور بهدوء نحو التخفيف من حدة النزاع العربي-الإسرائيلي، وهو في الواقع نزاع بين دول صغيرة (إسرائيل-الأردن) أو دول متوسطة (مصر-سوريا) على مسرح ضيّق للعمليات العسكرية.

قد يبدو من المستغرب هذه الإضاعة في الجهد وفي الوقت من قبل الولايات المتحدة، بينما كان من الممكن عقد مؤتمر سلام يقرّ بتسوية نهائية وشاملة لجميع جوانب النزاع العربي-الإسرائيلي، وهو الحل الأكثر ملاءمة والأكثر سرعة. وهنا تظهر فرضية ضمنية لما تقوم به الدبلوماسية الأميركية يمكن أن توصف بفرضية لاواعية في تسوية النزاع العربي-الإسرائيلي. والمقصود هنا أنه يستحيل تطبيق المبادئ المعترف بها في القانون الدولي على دولة إسرائيل، وكذلك كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. والحقيقة أنّ المبادئ المعتمدة في هذه القرارات بشأن تقسيم فلسطين بين اليهود والعرب ـ في فترة كان فيها المهاجرون اليهود يشكلون أقلية، وكان ذلك ضد إرادة الأغلبية من السكان المسلمين والمسيحيين ـ كانت قد لحظت العديد من البنود المتعلقة بحق اللاجئين بالعودة أو بالتعويض عليهم[1]. يضاف أن القرارين 242 و338 كانا قد أدانا مبدأ احتلال الأراضي بالقوة، إثر حرب حزيران/يونيو 1967، بينما كانت اتفاقات وقف إطلاق النار الموقعة عام 1948 قد تركت مشكلة رسم الحدود إلى مفاوضات لاحقة، في حين أن الجيش الإسرائيلي كان قد احتل سابقاً اكثر مما خصص للسكان اليهود في فلسطين، بموجب خطة التقسيم التي أقرّتها الأمم المتحدة.

إن افتتاح مفاوضات ترتكز إلى مبادئ القانون الدولي العام أو القرارات الدولية الخاصة بالشؤون الفلسطينية، الذي وضعت أولى خطوطه العامة في وعد بلفور عام 1917 والذي لم يتكلم سوى على «ملجأ قومي» لليهود وليس عن دولة، معناه وضع إسرائيل في موقع الدفاع عن النفس، وهي التي تتنكر تماماً لهذه المبادئ الدولية لتسوية النزاع العربي-الإسرائيلي. كذلك معناه منح الجانب العربي دعماً في بداية المفاوضات، لموقفه الرافض وجود إسرائيل في الشرق الأوسط، بقبول احتمائه بمبادئ القانون الدولي العام أو بالقرارات المتعلقة بفلسطين. وبطبيعة الحال، لم يكن في وسع الولايات المتحدة ترك إسرائيل تقبع ضمن دائرة قانون دولي لا يتساهل باقتطاع الأراضي بالقوة، ولو كانت الدول الغربية ترى أن هذا الاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية قد يكون مبرراً من الناحية العقائدية، سواء بالنصوص

---

(1) أنظر Alain Gresh et Dominique Vidal, *Palestine 47. Un partage avorté*, Complexe, Bruxelles, 1987.

وأيضاً Xavier Baron, *Proche-Orient, du refus à la paix. Les documents de réference*, Hachette, Paris, 1994.

التوارتية أو بآلام المجتمعات اليهودية الأوروبية القديمة العهد[1]. فكان إذن للولايات المتحدة ـ التي تعتبر إسرائيل حليفاً لها ذا اعتبار وورقة استراتيجية في الشرق الأوسط ـ مصلحة، بقصد أو بغير قصد، في تضخيم الصعوبات والعراقيل في وجه إجراء مفاوضات سلام شاملة، بالادعاء بأن مثل هذا الحل يتصف باللاواقعية، نظراً إلى المواقف المتصلبة للمتحاربين، ولذلك استبدلت مثل هذه المفاوضات بمحادثات تتم عبر تنقلات مكّوكية مثيرة يقوم بها وزير الخارجية الأميركي، واضعاً كل طاقته في سبيل حل خلافات تتعلق بتفاصيل الأوضاع العسكرية على الأرض الناشئة عن حرب 1973 وهادفاً إلى نزع بطيء لفتيل العداء بين المتحاربين.

كانت تنقلات هنري كيسنجر لحظات مهمة على المسرح السياسي الدولي الذي أوقع ممثلاه الرئيسيان، كيسنجر وغولدا مئير رئيسة وزراء إسرائيل آنذاك، نفسيهما في الفخ الذي كانا قد نصباه وجعلا العالم يحبس أنفاسه. وكان في مواجهتهما ممثل بارع آخر، الرئيس السادات الذي، بعد فترة قصيرة، إثر ضجره من «الخطوة خطوة»، سرّع الوتيرة بقبوله اللقاء مع الإسرائيليين وجهاً لوجه بذهابه حتى إلى الكنيست الإسرائيلي في تشرين الثاني/نوفمبر 1977، الأمر الذي طالما طالب به الإسرائيليون. ووجد قبالته في ذلك الوقت في إسرائيل مناحيم بيغن، رئيساً للوزارة الإسرائيلية منتمياً إلى حزب اليمين المتدين (الليكود). وقد قام الرئيس جيمي كارتر في الولايات المتحدة بقطف ثمار جهود الثنائي نيكسون - كيسنجر[2].

كان لهذا الموقف الأميركي أيضاً ميزة إبقاء الاتحاد السوفياتي والأمم المتحدة بعيدين عن حل النزاع العربي-الإسرائيلي وإظهار الولايات المتحدة على انها الجهة الوحيدة القادرة على تطوير هذا النزاع بشكل إيجابي نحو التهدئة. فأوروبا كانت، كما الأمم المتحدة، قد رفضتها دولة إسرائيل لتكون وسيطاً لحل النزاع. وكانت الحكومة الإسرائيلية تعتبر، بشكل خاص منذ ارتفاع أسعار النفط عام 1973، أن الدول الأوروبية شديدة التبعية للنفط العربي، ولن تستطيع اتخاذ موقف حيادي في النزاع. من جهة أخرى، بخلاف الولايات المتحدة التي كانت ترفض أي اتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، فكان للدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا وإيطاليا، العديد من الاتصالات بزعماء منظمة التحرير الفلسطينية. حصل ذلك في فترة كانت منظمة التحرير الفلسطينية فيها مرادفة للإرهاب الأعمى، ويوم كان الإسرائيليون كالأميركيين يدينون بشدة وبصوت مرتفع جميع الذين يتعاملون مع «الإرهابيين». أكثر من

---

(1) انظر حول هذه النقطة ما ورد في الفصل الثامن.

(2) انظر William B. Quandt, *Peace Process, American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967*, Los Angeles, University of California Press, 1993.

كذلك: Adel Safty, *From Camp David to the Gulf*, Montréal, Black Rose Books, 1992.

ذلك، فبينما كانت دولة إسرائيل لا تعترف بوجود مشكلة فلسطينيّة بأي شكل من الأشكال، كانت الجماعة الأوروبية قد توصلت لا إلى مجرد قبول الواقع القومي الفلسطيني فحسب، بل إلى المطالبة بإقامة دولة فلسطينيّة في الضفة الغربية وقطاع غزة (بموجب إعلان البندقية عام 1980).

على هذا النحو انتهى الأمر بالولايات المتحدة بأن فرضت نفسها مفاوضاً أكبر وأوحد في النزاع العربي-الإسرائيلي، و«الوسيط» الوحيد المقبول، نظراً إلى صداقتها التقليدية لدولة إسرائيل. وقَبِلت هذه الأخيرة، نظراً إلى العلاقات الخاصة التي تربط القوة العظمى العالمية بهذه الدولة التي تضم 4,5 مليون نسمة، أن تستجيب أخيراً للاقتراحات العملية التي جرى التقدم بها للتخفيف من التوترات. وبات طبيعياً أكثر فأكثر أن تبدو الولايات المتحدة في أعين العالم حكماً وطرفاً وباعثاً وحيداً لجميع المبادرات بهذا الشأن. وحتى في الجانب العربي انتهى هذا المنطق بأن فرض نفسه، حتى في سوريا، التي سرَّها أخيراً أن تجد، بين وقت وآخر، تودداً واضحاً من قبل الولايات المتحدة تجاهها. وعندما كانت تتجاهل الولايات المتحدة سوريا أو يخيب أملها لعدم تعاونها معها، فلم تكن سوريا تفتقر إلى الوسائل، سواء عن طريق نفوذها على منظمة التحرير الفلسطينية أو عن طريق وجودها المكثف في ساحة المعركة في لبنان، لتذكّر الولايات المتحدة بأهمية دورها.

لو لم تحدث حرب الخليج، ولولا السياق الذي اندرجت فيه والذي وصفناه سابقاً، لكانت استمرت المسرحية المتكررة بدون توقف «للرحلات المكّوكية» من أجل محادثات «الخطوة خطوة»، لتتصدر الأحداث لسنوات عديدة أيضاً. فبعد إنزال العقاب النموذجي بالعراق تحت غطاء القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، من أجل تحرير الكويت ومنع المعتدي من أن يتسبب بالأضرار مجدداً، كان على الولايات المتحدة توسيع المشهد المسرحي وإخراج عمل مسرحي جديد بمشاركة الممثلين أنفسهم، وفي أجواء اكثر غنىً، فكان ذلك بعقد مؤتمر مدريد وإطلاق «عملية السلام».

المواقف العربية والإسرائيلية بشأن المفاوضات المقبلة

حالما انتهت العمليات العسكرية في حرب الخليج، من دون التوصل إلى سلام حقيقي كما رأينا سابقاً، انتعل جيمس بيكر وزير خارجية جورج بوش الأب حذاء هنري كيسنجر، وانطلق في سلسلة جديدة من الرحلات المكّوكية بين دمشق وتل أبيب والقاهرة والرياض. وعلى ما يظهر، كان الطموح الأميركي هذه المرة أكثر اتساعاً مما كان عليه عام 1973، لأن الظروف الجديدة، العالمية والإقليمية، مؤاتية بشكل أفضل. فالاتحاد السوفياتي بات فعلاً قوة مترنّحة لا تكف عن إظهار حسن إرادتها للولايات المتحدة من أجل تسوية

الأوضاع في الشرق الأوسط. فأصبح إذن في إمكان الحكومة الأميركية أن تقبل من دون مخاطرة مبدأ مؤتمر سلام يشارك فيه الاتحاد السوفياتي، على الأقل في مراسم الاحتفالات الرسمية. فبالنسبة إلى الدول العربية المعنية، يكاد يكون هناك انتصار مضاعف لها في هذا الطرح الأميركي الجديد، أو على الأقل ارتياح معنوي كبير، إذْ قبلت الولايات المتحدة بالفعل أن تلبّي مطلبين كبيرين تقليديين للموقف العربي: مفاوضات شاملة ومتعددة الطرف وليس مفاوضات ثنائية وجهاً لوجه بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة، إضافة إلى وجود الاتحاد السوفياتي في هذا المؤتمر.

مع ذلك، جرت مناقشات مطوّلة حول كيفية إقامة المؤتمر وتحديد المشاركين فيه. فكانت سوريا تلحّ على وجود نشط للأمم المتحدة وعلى إشراك المجموعة الأوروبية، الأمر الذي كانت ترفضه إسرائيل رفضاً قاطعاً. وكانت إسرائيل تلحّ على منهج المفاوضات الثنائية، في وقت كان السوريون يصرّون على أن تتم المفاوضات في آن واحد وفي المبنى نفسه، بغية قطع الطريق على أي بلد عربي تسوّل له نفسه أن يتصرف بانفراد وأن يتفق بصورة منفصلة مع إسرائيل، كما كانت قد أقدمت عليه مصر اعتباراً من عام 1977، ثم لدى توقيعها اتفاق سلام منفصل (اتفاق كمب ديفيد) خلال الفترة 1978-1979.

ويبدو أن إسرائيل، بعد حرب الخليج، لم يعد لها الوضع نفسه، كشريك ذي مكانة خاصة لدى الولايات المتحدة. وكما رأينا سابقاً، فإن نهاية الحرب الباردة وانضمام العديد من الدول العربية إلى التحالف ضد العراق، ومن بينها سوريا، والانتشار الواسع للقوّات الأميركية والتهدئة في النزاعات على الأرض اللبنانية، كانت كلها عوامل قلبت الوضع الجغرافي-السياسي والإقليمي رأساً على عقب. وبما أن الولايات المتحدة، الداعية الأولى للنظام الأخلاقي الدولي الجديد، كانت قد فرضت تطبيق القانون الدولي بالقوة في حالة الكويت، فعليها الآن ممارسة ضغوط كبيرة على إسرائيل للانتهاء من مشكلة احتلالها للأراضي العربية. وكانت الحكومة الأميركية تريد أيضاً تطبيع العلاقات بين إسرائيل وكافة الدول العربية، وتالياً مساعدة هذه الدولة على أن تقبل الدول العربية وجودها أخيراً في المنطقة، الأمر الذي يتماشى مع هدف كبير معلن للسياسة الإسرائيلية.

غير أن هذا التطبيع في مفهوم إسرائيل ينبغي ألا يتمّ على حساب ضمان أمنها. ولمقاومة الضغوط الأميركية التي بدأت خطورتها بتقاربها مع الطروحات العربية، فقد تحجّر موقف إسرائيل، بشأن ضمان أمنها، في مبادئ أساسية جامدة[1]. فالمبدأ الذي وضع اكثر

---

(1) لاستجلاء الخلافات بين حكومة إسحق شامير زعيم الليكود مع الإدارة الأميركية منذ انتخاب جورج بوش للرئاسة الأميركية انظر: Moshe Arens, *Broken Covenant. American Foreign Policy and the Crisis between the US and Israel*, New York, Simon and Schuster, 1995.

من غيره في المقدمة أمام الرأي العام تناول التذكير بجميع الحروب «العدوانية» التي تعرضت لها إسرائيل منذ نشأتها، وضيق رقعتها الجغرافية في مواجهة دول واسعة المساحة كمصر وسوريا، والرغبة الجامحة للدول العربية في تدمير إسرائيل، وفي نظرها أن الصواريخ العراقية التي أطلقت على أرضها في أثناء حرب الخليج كانت خير برهانٍ إضافيٍّ على هذه العدوانية العربية. ولا يتوانى الخطاب الإسرائيلي عن التذكير باضطراب الوجود اليهودي عبر التاريخ وهشاشته، وتالياً بضرورة أن يترك للإسرائيليين وحدهم اختيار السبل التي ينبغي على الدولة التي تمثل مصالح الشعب اليهودي اتباعها لضمان سلامة أمنه. ويتلخص الموقف المتطرف لحزب الليكود الحاكم في تلك الفترة، بشعار «السلام مقابل السلام»: فلا يفاوض على السلام مقابل الأراضي المحتلة، كما يطالب بذلك العرب المدعومون بالقانون الدولي وبالقرارين رقم 242 و338 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإنما يفاوض على السلام مقابل إنهاء حالة الحرب العسكرية وفتح الحدود وإقامة العلاقات الدبلوماسية. باختصار، لنذكر العبارة المفضلة للزعماء الإسرائيليين: يجب على العرب القبول بالتفاوض «بدون شروط مسبقة» وبدون محاولة ممارسة الضغوط غير المقبولة من خلال الأمم المتحدة والحكومات الأوروبية والحكومة الأميركية.

وفي جميع الأحوال، ومن جهة نظر الجانب الإسرائيلي، لن يكون هناك الشيء الكثير للتفاوض عليه، إن لم يكن التطبيع الثنائي للعلاقات مع كل دولة عربية على حدة. فهضبة الجولان المحتلة عام 1967 والمحررة جزئياً عام 1974 بفضل سياسة الخطوة خطوة لكيسنجر، قد ضُمّت إلى إسرائيل بموجب قانون أصدره الكنيست عام 1981. كما تم ضم القسم العربي من القدس ومن ثم توحيده مع القسم الإسرائيلي بعد فترة وجيزة من غزو هذه المدينة عام 1967. هذا مع الإشارة إلى ادّعاء الجانب الإسرائيلي أن الضفة الغربية أرض توراتية، وإن لم يتم ضمّها، فقد وصفتها حكومة بيغن في تبادل لوثائق رسمية مع الحكومة الأميركية بأنها «أرض يهودا والسامرة»، التي ينبغي ـ كما جاء في الشق الفلسطيني من اتفاقات كمب ديفيد، المكفول حسن تنفيذها من قِبَل الحكومة الأميركية ـ التفاوض على

= وهكذا تم الاعتقاد لدى اسحق شامير بأن جيمس بيكر وزير خارجية جورج بوش يكوّن «تهديداً حتى لوجود الشعب اليهودي»، وأنه «الجلاد الجديد للشعب اليهودي» (صفحة 60). وفي الواقع فإن جيمس بيكر كان قد صرّح منذ أيار/مايو 1989، في خطاب أمام جمهور من اليهود الأميركيين، بأنه «حان الوقت لأن تضع إسرائيل جانباً وبشكل نهائي الرؤية غير الواقعية لإسرائيل الكبرى. إن المصالح الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة والضمان الأمني وغيرها من المشكلات يمكن أخذها في الاعتبار، في حل يستند إلى القرار رقم 242. فينبغي التوقف عن ضم الأراضي وإيقاف الاستيطان والسماح بفتح المدارس للفلسطينيين ومدّ اليد إليهم، باعتبارهم جيراناً يستحقون أن يتمتعوا بالحقوق السياسية» (وردت في كتاب موشي ارينز نفسه، صفحة 69).

وضعها النهائي مع المملكة الأردنية التي حكمت هذه الأراضي ما بين 1948 و1967. ويتناول الحكم الذاتي للفلسطينيين، المنصوص عليه في اتفاقات كمب ديفيد، «الأشخاص» وهو ذو طبيعة إدارية ولم يتناول مطلقاً «الأراضي»[1]. وكانت حكومة إسحق شامير قد اقترحت في مطلع عام 1989، استناداً إلى «الاستقلال الإداري» الذي يمكن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة التمتع به، خطة سلام تشتمل على إجراء انتخابات لممثلي السكان الفلسطينيين. وكان العمل بهذه الخطة مشروطاً بإيقاف الانتفاضة[2].

هناك بالطبع العديد من أوجه التباين الدقيق في مدلول تعبير الأحزاب الدينية واليمينية، وعلى رأسها الليكود، وتعبير حزب العمل الإسرائيلي، وذلك بسبب الاختلافات الإيديولوجية التاريخية بين الطرح المسمّى «العلماني» لظاهرة النهضة اليهودية التي استمدت جذورها من فيينا وأوروبا الوسطى في نهاية القرن التاسع عشر، والطرح المسمّى اليميني (بمعنى إعادة النظر في الموقف العمالي القائل بضم الأراضي بالتدريج ـ revisionist) الذي تنادي به شخصيات قدمت بخاصة من بولونيا، كما من الولايات المتحدة[3]. فيعمل أصحاب الطرح الأول للسير بتدرج معتدل في مراحل بناء تطوير الدولة اليهودية، في حين يدعو أصحاب الطرح الآخر إلى التطرف والإيمان بمجيء المسيح مستقبلاً إلى فلسطين، مستندين بذلك إلى نصوص دينية تشير إلى حق إسرائيل بالوجود على كل «إريتز إسرائيل»، الممنوحة من الله للشعب اليهودي. وإذا ما كان هذان الفريقان معاديين تماماً لفكرة إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة ويدينان كل اتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، فلقد انتهى الأمر بأصحاب الطرح الأول في حزب العمل إلى الاعتراف بوجود مسألة فلسطينية، وإنما مع الاعتقاد بتوجب مناقشة هذا الأمر مع الأردن، الذي يمكن أن تعاد إليه بعض أراضي الضفة الغربية. أما مناصرو تكتل الأحزاب اليمينية والدينية فيستمرون في نهجهم الداعي إلى عدم التنازل عن أيّة أرض توراتية. ولقد بدأ حزب العمل إقامة المستوطنات في الضفة الغربية تحت شعار

---

(1) انظر، حول هذه الاتفاقات، Adel Safty: *From Camp David to the Gulf.*

(2) هذه المبادرة بقيت من دون تطبيق، وهي نتيجة الاتصالات غير الرسمية بين الحكومة الإسرائيلية وشخصيات فلسطينية من الأراضي المحتلة، سيما فيصل الحسيني أحد وجهاء مدينة القدس ومدير مركز الدراسات العربية. وكما سنراه لاحقاً، فهذا الأخير سيصبح في ما بعد المحاور المميز لجيمس بيكر في الإعداد لمؤتمر مدريد. حول مختلف المبادرات الفاشلة من أجل السلام خلال السنوات 1967–1990 والدبلوماسية الأميركية تجاه النزاع العربي-الإسرائيلي، انظر Paul Cossali, *The Arab-Israeli Confrontation 1967-1993, The Middle East and North Africa 1994,* London, Europa Publications Limited, 1993.

(3) بشأن الاختلافات بين طروحات الاتجاهين الرئيسيين للصهيونية، عالجنا هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الثامن، وسنعود إلى مزيد من التفصيل في الفصل الثالث والعشرين.

ضمان أمن إسرائيل، وتابع الليكود هذا المنهج وتوسّع فيه تحت الشعار الروحاني القاضي باستعادة «إريتز إسرائيل»، أرض الأسلاف التي وعد بها الله. وبحسب ما أورده مثلاً أرييل شارون، «البطل» لدى غزو لبنان عام 1982، إذا أراد الفلسطينيّون إقامة دولة، فما عليهم إلا إقامتها في الأردن، حيث أكثر من نصف السكان فلسطينيون.

رسائل جيمس بيكر للفريقين حول «الضمانات»

ما زال أمام جيمس بيكر الكثير ليعمله، وعلى الأخص لدى تناوله الشق الفلسطيني في ملف النزاع، لأن جميع الدول العربية ـ بما فيها الأردن الذي أعلن بوضوح عام 1988 أنه لم يعد معنياً بوضع الضفة الغربية ـ باتت تعتبر بالإجماع أن منظمة التحرير الفلسطينية هي المتحدث الوحيد باسم الفلسطينيين مع إسرائيل، وهو ما ترفضه إسرائيل. حتى إن الولايات المتحدة، التي كانت قد وافقت في نهاية عام 1988 على استئناف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية على مستوى دبلوماسي متواضع، قطعت من جديد كل اتصال بالمنظمة إثر عملية فدائية جرت داخل الأرض الإسرائيلية عام 1990. وكما رأينا سابقاً، فإن منظمة التحرير الفلسطينية فقدت صدقيتها باتخاذها مواقف مؤيدة للعراق بعد غزو الكويت، بخاصة أن ياسر عرفات قد قام في حينه بزيارة لصدام حسين.

غير أن جيمس بيكر سيتفادى هذه الصعوبة وسيفتح خياراً دبلوماسياً جديداً مع اتصاله بشخصيات فلسطينية مرموقة ومتنفّذة في الأراضي المحتلة. ففي كل من زياراته لإسرائيل سيتسنى له القيام بمحادثات مع فلسطينيّي الداخل الذين سيشكلون نقاط الاتصال غير الرسمية بمنظمة التحرير الفلسطينية، مع بقائهم النخبة السياسية المستقلة التي لم يعد في إمكان إسرائيل تجاهلها. هؤلاء الفلسطينيّون هم بالفعل على الأرض الفلسطينية وأعضاء مهن حرّة نشطون للغاية في المجتمع، تقاسموا مع الشعب كامل وزر الاحتلال الإسرائيلي وساهموا في «حرب الحجارة» (الانتفاضة) التي اندلعت منذ نهاية عام 1987. وتختلف مواصفاتهم عن مواصفات أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية الثوريين–الموظفين في نهاية حياتهم الوظيفية والذين يشكلون بيروقراطية، تعتاش من إعانات آخذة بالتضاؤل، بخاصة منذ حرب الخليج، والذين صاروا يُستبعدون أكثر فأكثر عن قضايا المشرق العربي منذ النفي إلى تونس. وبفضل هذه الاتصالات أمكن تنظيم ما يتعلق بالجانب الفلسطيني في مؤتمر السلام تنظيماً ناجحاً، كما أمكن أن يكتشف الرأي العام العالمي أخيراً ممثلين للمجتمع المدني الفلسطيني يتصفون بالهدوء والاعتدال والتعابير المشذبة، بدلاً من الشخصيات الثورية التابعة لمنظمة التحرير

الفلسطينية، ذوي الوجوه المتعبة وغير الحليقة، الذين يحملون المسدسات في أحزمتهم ويتلفظون بعبارات نضالية تجاوزها الزمن[1].

تجلّت حذاقة جيمس بيكر، لدى الإعداد للمؤتمر، في إسماع كل جهة ما تودّ سماعه. فللسوريين في البدء، هناك مؤتمر عام للسلام مرجعه الواضح والصريح قرار الأمم المتحدة رقم 242 و338 ومبدأ مبادلة الأراضي بالسلام، وكذلك تأكيد الرفض الأميركي لضم الأراضي بموجب القرارات التي أصدرتها دولة إسرائيل، والاستمرار في إدانة إقامة المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، التي تشكل «عائقاً للسلام»، بحسب تعبير الديبلوماسي الأميركي. وللإسرائيليين هناك الوعد بمفاوضات ثنائية تلي في الحال انعقاد المؤتمر، الذي لن يتمتع بأية سلطة لاتخاذ القرارات، وكذلك الاعتراف بأنه يمكن أن يكون لإسرائيل تفسيرها الخاص لمقررات الأمم المتحدة، والضمانة بأن الولايات المتحدة لن تفرض إجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينيّة ولن تدعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة. أخيراً، هناك تأكيد «حق» إسرائيل في حدودٍ «آمنة ويمكن الدفاع عنها»، وكذلك إعادة تأكيد الضمانة الأميركية سواء بحماية أمن إسرائيل أو «بالحفاظ على المستوى النوعي لجيشها».

ولما كان الأردن قد تخلّى عن المطالبة بالضفة الغربية، فلم يعد بينه وبين إسرائيل سوى خلاف بسيط يتعلق بالأراضي الحدودية، لذلك لم يعد في حاجة إلى ضمانات من أجل القبول بالاشتراك في عملية السلام.

أما في ما يتعلق بالفلسطينيّين، فلقد أعطت الولايات المتحدة ضمانات تتعلق بتحقيق رغبتهم في إطلاق «مسار تفاوضي» سياسيّ الطابع، يشارك فيه الفلسطينيون مباشرة، ومن شأنه السماح لهم بالحصول على حقوقهم السياسية المشروعة وتقرير مصيرهم. كما أعطيت لهم أيضاً الضمانات المتعلقة بثبات الموقف الأميركي بشأن عمليات ضمّ الأراضي وإقامة المستوطنات التي تمارسها إسرائيل. كما تم التعرض لمسألة «انتقال السلطة» و«ممارسة السلطة على الضفة الغربية وقطاع غزة»، من دون أن تلفظ أو تكتب كلمات «السيادة» و«الاستقلال».

وفعلاً جاءت جميع هذه الضمانات على شكل رسائل، سمّيت «رسائل الضمانات»، وقد أرسلت من قبل وزير الخارجية الأميركي إلى كل من سوريا وإسرائيل والشخصيات الفلسطينية المتوقع أن يضمها الوفد المشترك الأردني-الفلسطيني إلى مؤتمر السلام، وكذلك

(1) حول هذه الاتصالات يمكن الرجوع إلى كتاب Hanan Ashrawi, *The Side of Peace. A Personal Account*, New York, Simon & Schuster, 1995.

إلى لبنان. لقد تم توجيه هذه الرسائل مع رسائل الدعوة إلى المشاركين في المؤتمر، كما أعلم كل فريق معني بمضمون كل من رسائل الضمانات المرسلة[1].

وجّهت الدعوات إلى مؤتمر مدريد بتاريخ 18 تشرين الأول/أوكتوبر 1991، أي بعد مضي سبعة أشهر على تحرير الكويت وعلى هزيمة صدام حسين. وكانت مصر الدولة العربية الوحيدة الأخرى التي دعيت بصفة مشارك، أما الدول المصدّرة للنفط في شبه الجزيرة العربية فقد تمّت دعوتها بصفة مراقب، عن طريق دعوة وجّهت إلى الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي. ولم تنل الأمم المتحدة سوى وضع المراقب. أما عن الجانب الأوروبي فكان رئيس المجموعة الأوروبية المدعو الوحيد كمشارك، إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

أوضح كتاب الدعوة بجلاء أن المؤتمر لن تكون له سلطة البت، وأنه ليس سوى نقطة انطلاق لبدء العمل بمنهج سلام ينبغي أن يسير على مستويين: مفاوضات ثنائية مباشرة تبدأ بعد مضي أربعة أيام على افتتاح المؤتمر، ومفاوضات متعددة الطرف تتناول جميع المسائل ذات الاهتمام الإقليمي، كالرقابة على التسلح والأمن، الماء، اللاجئين، البيئة، التنمية الاقتصادية. وتذكر الوثيقة أن المفاوضات المباشرة ستتمّ على مسارين، بين إسرائيل والدول العربية من جهة، وبين إسرائيل والفلسطينيّين من جهة أخرى. مع ذلك سيندرج الفلسطينيون من الناحية الشكلية في الوفد المشترك الأردني-الفلسطيني.

لقد بدا واضحاً تعقيد منهج السلام الذي رسمت معالمه الدبلوماسية الأميركية، بما في ذلك الحذاقة المتناهية في التعابير التي تضمنتها رسائل الدعوات، ورسائل الضمانات، بغية محاولة التوفيق بين المبادئ العامة للقانون الدولي والقرارات الخاصة بالأمم المتحدة حول فلسطين والنزاعات العربية-الإسرائيلية وبين المفاهيم الإسرائيلية للسلام وللأمن في المشرق العربي. وعلى سبيل المثال تظهر تلك الحذاقة في المفردات التي استخدمت لتناول موضوع الحدود بين إسرائيل ولبنان، إذ كانت إسرائيل قد احتلت منذ عام 1978 منطقة واسعة من جنوب لبنان تطلق عليها إسرائيل اسم «المنطقة الأمنية»، وكان مجلس الأمن الدولي قد أدان عملية الاحتلال هذه بدون تحفظ، من خلال القرار رقم 425 الذي نصّ على إرسال قوات طوارئ إلى جنوب لبنان لتنتشر على الحدود الدولية للبلدين؛ غير أن إسرائيل رفضت الانسحاب والتنازل عن تلك المنطقة لقوات الطوارئ. وتم في عام 1985 توسيع المنطقة بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من وسط لبنان الذي اجتاحته إسرائيل عام 1982 لاقتلاع جذور منظمة التحرير الفلسطينية وقواعدها منه.

(1) انظر نصوص هذه الرسائل في مجلة *Monde arabe Maghreb-Machrek*, n° 134, octobre-décembre 1991, pp. 103-107.

كانت الدعوة للمشاركة في مسار السلام قد وضعت الحكومة اللبنانية أمام حرج كبير. فلبنان لم يكن قد شارك فعلياً في حربي حزيران/يونيو 1967 وتشرين الأول/أوكتوبر 1973، وتالياً لم يكن قد خسر أيّة أراضٍ في هاتين الحربين. غير أن العمليات الفدائية الفلسطينية، انطلاقاً من جنوب لبنان، أعطت دولة إسرائيل المبرر للقيام بأعمال انتقامية مكثفة انتهت بإغراق الدولة اللبنانية في فوضى وباحتلال حوالي 10% من أراضيها. إن الذهاب إلى مدريد، بالنسبة إلى الحكومة اللبنانية، سيكون إذن بمثابة اعتراف بأنها كانت في حرب ضد إسرائيل. كذلك سيفسّر أيضاً بأنه تخلٍّ عن تطبيق القرار رقم 425 بدون قيد أو شرط، مع أنه يطالب بانسحاب غير مشروط للجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان (بخلاف ما تضمنه القراران 242 و338، المتعلقان بالأراضي العربية الأخرى والداعيان إلى إعادة الأراضي مقابل السلام). كذلك يتضمن الموقف الإسرائيلي حول الانسحاب من لبنان رفضاً للقرار الصادر عن الأمم المتحدة، كما يتضمن المطالبة بترتيبات أمنية خاصة بعد فشل معاهدة السلام التي ولدت ميتة عام 1983، والتي كانت قد وقّعت في ظل احتلال نصف الأراضي اللبنانية. وتطالب إسرائيل بأن تتضمن التزام لبنان بعدم حل الميليشيا اللبنانية الموالية لإسرائيل في جنوب لبنان، وهي كانت تعمل بقيادة ضابط في الجيش اللبناني انحاز إلى الجيش الإسرائيلي، بل ان تستمر في عملها في تلك المنطقة كوحدة عسكرية خاصة في الجيش اللبناني. وكانت الحكومة اللبنانية تعتبر هذا المطلب مرفوضاً. ويطالب الإسرائيليون، فضلاً عن ذلك، بإيقاف مسبق طيلة أشهر عديدة لأي عملية مقاومة للاحتلال الإسرائيلي قبل انسحابهم من لبنان.

أمام هذا الموقف، لم تجد الحكومة الأميركية في رسالة الضمانات التي وجهتها إلى الحكومة اللبنانية أي حرج في التحدث عن «التطبيق الكامل للقرار 425» الذي لا يمتّ بصلة إلى التسوية السلمية الشاملة والذي لا يتوقف عليها، وعن التأكيد في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة تعتقد بأن «لبنان وإسرائيل لهما الحق بحدود آمنة». إن مسألة «الحدود الآمنة» هذه تشكل تنازلاً لمصلحة الموقف الإسرائيلي، وكان قد تم تناولها بصورة أوضح في رسالة الضمانات الموجهة إلى الحكومة الإسرائيلية حيث جاء في النص أنه ينبغي تطبيق القرار 425 بصورة تضمن الاستقرار والأمن لهذه الحدود، حيث لإسرائيل «الحق» بحدود آمنة مع لبنان. كان هذا بطبيعة الحال تفريغ القرار 425 من مضمونه ووضع الاحتلال الإسرائيلي لجزء من الأراضي اللبنانية في إطار مشابه، من الناحية القانونية، لوضع الأراضي العربية المحتلة الأخرى، ذلك الوضع المثير أصلاً للجدل. ويبدو أنه كان يحق لإسرائيل، طبقاً لذلك، إجراء التعديلات الحدودية والمطالبة بترتيبات أمنية، بالرغم من أن ذريعة الاحتلال، أي تواجد الحركات المسلّحة الفلسطينية، قد زالت منذ سنوات عديدة.

ثمة حقيقة هي أن الولايات المتحدة، في أثناء إعدادها عملية السلام، قد أعادت استخدام الألاعيب اللفظية القانونية والبهلوانية الطابع التي كانت تمارسها بريطانيا في مطلع القرن العشرين للتوفيق بين المطالبات المتباينة للزعماء الصهاينة والتي كانت قد أرست دعائم الدولة الإسرائيلية المستقبلية بدعم من بريطانيا بالذات، وحقوق السكان المحليين التي كرّستها في ما بعد التطورات المهمة في القانون الدولي، وذلك انطلاقاً من مبادئ القانون الدولي القديم كما تمّ تطويرها على يد الحقوقيين في نهاية القرون الوسطى ومطلع عصر النهضة. لقد انتهت المغامرة الإنكليزية في فلسطين، كما في الهند، نتيجة القطيعة بين الهندوس والمسلمين، بالبكاء والدموع والعنف والدم.

من كان ليتخيّل، في نهاية عام 1991، أن أميركا المزهوّة والواثقة بنفسها قد تكون شبيهة ببريطانيا الاستعمارية؟ إن الانتصار الحديث العهد في حرب الخليج، كما الدعوات لأخلاقية دولية جديدة استمرت تهزّ المشاعر الجياشة، بدون أن يتمكن الرأي العام المتنوّر من الشك في حكمة المارد الأميركي. لقد كانت الرغبة بالسلام جامحة للغاية في كل مكان، إلى درجة أنها حالت دون إجراء تحليل متعمّق للقاعدة القانونية المتخذة أساساً لمنهج السلام الجديد. وكان الأمر الأساسي هو إيجاد «دينامية» سلام، وجعل المتحاربين أخيراً يتحادثون في ما بينهم بشكل ما، بعد كل هذه السنوات من العداء ورفض كل منهم للآخر. وما دام أن الولايات المتحدة قد أعطت كامل اهتمامها لإيجاد دينامية السلام هذه، فكيف يمكنها أن تفشل؟ ألن تُظهر اتفاقات أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993 أن الثنائي بوش-بيكر، اللذين غابا بعد ذلك عن الساحة وحُرما من جني ثمار ما نسجته أيدي كل منهما، قد كسبا رهان السلام؟

الفصل الثامن عشر

مؤتمر مدريد

الحملة الإعلامية لمنهج السلام الجديد

لقد تطلّب الإعداد لمؤتمر مدريد جهوداً مضنية من الدبلوماسية الأميركية. وفي الواقع لم يكن الهدف من هذا المؤتمر تنظيم عملية السلام، بل إطلاق آلة التفاوض الثقيلة، المكبّلة بالقواعد الحقوقية المتضاربة التي تضمنتها رسائل الضمانات المسلّمة من قبل الولايات المتحدة إلى المشاركين الرئيسيين. فالأمر يتعلق إذن بـ«مسار» أعدّ ليخفف من التناقضات الناجمة عن الرؤى المتعارضة للمعنيّين الرئيسيّين، ومن ثم بالعمل تدريجياً على تقليص التوتّر والعنف، مؤدياً في النهاية إلى إقامة سلام، وتالياً إلى إدماج دولة إسرائيل في النظام الإقليمي الجديد. قد يمكن، عبر مثل هذا المسار بين العرب والإسرائيليين، إقامة علاقات طبيعية في ما بينهم، في مجال التبادل التجاري والثقافي للمصلحة المتبادلة، كما هو قائم بين جميع الدول المتحضّرة، ومن ثم التوصل إلى تسوية النزاعات كافة، وذلك بعد تليين مواقفهم، نتيجة الاتصالات المتكررة وجهاً لوجه تحت نظر العين الساهرة للولايات المتحدة.

وبالتأكيد كانت الولايات المتحدة، الحليف ذو الحظوة لدى إسرائيل طيلة سنوات الحرب الباردة، حيث كانت معظم الدول العربية معادية للوجود الأميركي في الشرق الأوسط، تريد لنفسها أيضاً أن تكون فوق أطراف النزاع. ولم تكن تبغي أن تفرض عليهم أي شيء، تاركة لهم أمر إيجاد الحلول بأنفسهم في إطار قرارات الأمم المتحدة أو خارج هذا الإطار. حتى إن حكومة جورج بوش الأب كانت قد أظهرت استعدادها لممارسة ضغوط على إسرائيل عندما أصرّت حكومتها على الاستمرار في بناء المستوطنات في الضفة الغربية. وهكذا توقفت الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر 1991 عن منح كفالة مالية لحكومة إسرائيل لجمع قروض بمبلغ 10 مليارات من الدولارات الأميركية، مخصصة لتمويل

بناء مساكن للمهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي[1]. ولم يكن هناك شك البتّة لدى الرأي العام الدولي، أو حتى لدى العديد من الدول العربية، في القدرة الأميركية على تسيير عملية السلام ومن ثم إيصالها إلى شاطئ الأمان.

وهكذا جعلت وسائل الإعلام الدولية من مؤتمر مدريد الحدث الأعظم الذي سيفتح أخيراً عهد السلام في النزاع العربي-الإسرائيلي. وثمة حقيقة هي ان التناقض الحاصل بين ما تضمنته رسائل الضمانات التي وزعتها الولايات المتحدة بسخاء يمنةً ويسرة بقي طيّ الكتمان. وبشيء من السذاجة كان يتمّ التفكير آنذاك بأن ما يدل بديهياً على السلام الوشيك يتمثل بالنجاح الأميركي الباهر في أنه استطاع أخيراً جمع العرب والإسرائيليين، ذلك النجاح الذي تم بفضل حرب الخليج وانتشار قوة النار الأميركية في الشرق الأوسط واندحار الركائز القديمة للقومية العربية المضادة للاستعمار وللصهيونية، نتيجة الهزيمة المريعة لصدام حسين وإعادة أمير الكويت إلى إمارته. لقد كان هناك تلهّف للسلام استغلته وسائل الإعلام إلى درجة كبيرة.

في الجانب الأميركي، كان الأمر يتعلق باستمرار إبراز النجاح الباهر الذي حققته الولايات المتحدة. فسواء في مسار الحرب أو في مسار السلام، ينبغي على «العم سام» (Uncle Sam) أن يستمر بالظهور على أنه «نجم النجوم» و«الرجل الخارق» (Superman) الذي ينقذ العالم من شياطينه والذي لم يستخدم العنف إلا من أجل إرساء السلام الذي يمسك بمفاتيحه منفرداً. وظل جورج بوش الأب أسير الأدبيات التي روّجها حول النظام الدولي الجديد. كذلك كانت هناك حاجة دفع الناس إلى نسيان الغموض الذي أحاط بنهاية حرب الخليج وآلام الشعب العراقي التي استمرت من دون أن ترتسم لها في الأفق أيّة نهاية. أخيراً، كان ينبغي على بوش وبيكر، اللذين عاملا بشدة نوعاً ما دولة إسرائيل، التوصل أمام أعين الرأي العام الأميركي إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجاراتها العربيات، بخاصة في ما يتعلق بإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، التي تمارسها الدول العربية منذ عام 1948 والتي حاربتها دوماً الحكومات الأميركية المتعاقبة. يجب إذن أن يتحرك شيء ما في العلاقات بين الإسرائيليين والعرب وأن يذوب الجليد. فلهذا السبب جعلت وسائل الإعلام الأميركية من مؤتمر مدريد المسرح السياسي الكبير الذي يحبس العالم أنفاسه من حوله.

---

(1) مع ذلك فقد واجه الرئيس بوش صعوبة في إقناع مجلس الشيوخ الأميركي بقبول هذا القرار. وفي مؤتمر صحافي عُقد بتاريخ 12 أيلول/سبتمبر ندد «بالقوى السياسية المتسلطة» التي كانت قد حاولت معارضة هذا القرار، الأمر الذي سيثير حفيظة الجالية اليهودية الأميركية التي ستشتمّ من هذا العمل بعضاً من اللاسامية. انظر: J. J. Golbderg, "*Jewish Power, inside the American Jewish Establishment*", Simon and Schuster, New York, 1996.

وسيكون الإعلام الأوروبي أيضاً حاضراً في هذا الحدث، بالرغم من الشعور لدى دول المجموعة الأوروبية بأنها قد حُقّرت نتيجة استبعادها عن كل ما يتعلق بالتحضير للمؤتمر. كما ساد لدى الحكومات الأوروبية ـ وبشكل خاص لدى فرنسا ـ شعور بأنه قد غُدر بها منذ حرب الخليج. فلقد كانت بالفعل مخلصة للتحالف، كما أنها تخلّت عن موقفها التقليدي الذي ينظر إليه الإسرائيليون والأميركيون، بخاصة في ما يتعلق بالعلاقات بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالديكتاتورية العراقية «الوحشية»، باعتباره «محابياً للعرب». فقد أخذت فرنسا على عاتقها مخاطر سياسية جمّة، بما في ذلك تجاه الجاليات العربية الكبيرة التي تعيش على أرضها، من دون أن تكافأ من قبل الولايات المتحدة أو من قبل حلفائها الإسرائيليين، إذ استُبعدت عن المفاوضات السياسية وكذلك عن الصفقات الدسمة لاعادة بناء الكويت، التي احتكرتها الشركات الأميركية بشكل شبه كامل. غير أن الرأي العام الأوروبي لا يكترث بمثل هذه الاعتبارات، فالنزاع العربي-الإسرائيلي لم يكن، في أعماق ضميره، سوى شوكة موجعة ما تزال تثير الكثير من الانفعالات.

الطابع الملتبس لمختلف اتجاهات الرأي العام

إن المغامرة الإسرائيلية متجذّرة في التاريخ التعيس للعلاقات اليهودية-المسيحية في أوروبا. وإذا ما كان هذا النزاع يمزّق المشرق العربي منذ عشرات السنين، فإن جذوره تضرب في أرض أوروبا وليس في أرض المشرق. فهناك لدى الرأي العام الأوروبي معاناة من شعور بالذنب المزدوج: من جهة شعور واعٍ يزداد الإقرار به أكثر فأكثر حيال اليهودية، ومن جهة أخرى شعور أقل وضوحاً تعتريه حجج متنوعة تهدف إلى التحلي بضميرٍ مرتاح حيال العرب الذين تحملوا في آن واحد صدمة الاستعمار الأوروبي وصدمة إقامة دولة إسرائيل. فالنفسية الأوروبية، مع ما تحمله في طياتها من تباينات في مجال الحساسية التاريخية، ومع تشوهاتها الفلسفية والتاريخية المتنوعة، تظل باستمرار متلظّية بنار أحداث النزاع العربي-الإسرائيلي وأزماته التي لا نهاية لها. فهي مدعوّة حيناً لاستذكار معاداتها للسامية على مرّ العصور وجبنها في مواجهة الإبادة التي تعرضت لها المجتمعات اليهودية الأوروبية من جنون النازية، وللتساؤل أحياناً عن مظاهر الظلم الشاخصة على أبوابها لدى الشعوب التي غزتها في الماضي وسيطرت عليها والتي تنتظر منها اليوم العون، نظراً إلى حالة البؤس التي تجد نفسها فيه. ففي مختلف الدول الأوروبية، حتى تلك التي تسود فيها التقاليد العلمانية القوية، أصبحت الطوائف اليهودية والإسلامية المقيمة في أوروبا تنظم وتؤطر نفسها أكثر فأكثر. ولقد أدركت إسرائيل من جهة، والمملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر من جهة أخرى، أن في استطاعتها استقطاب أصحاب النفوذ في الرأي

العام الأوروبي عبر توظيف الهوية الدينية. وما يزيد من شدّة هذا التمزّق في النفسية الأوروبية حدوثه في أجواء هجمات أولئك الذين ينفون إبادة اليهود في غرف الغاز، والدراسات التي تتعمق أكثر فأكثر حول بواعث الفظائع النازية والتعاون مع النازيين، والمحاكمات التي تقام للزعماء النازيين الهاربين أو لمساعديهم، وإنما أيضاً في أجواء الخوف من الحركات الإسلامية التي لا تخمد نارها، بل انها تشتعل في الجزائر والسودان وفي مصر، وحتى في ضواحي كبريات المدن الأوروبية.

أي ارتياح يمكن أن يحققه الضمير الأوروبي، في حال زوال النزاع العربي-الإسرائيلي في الشرق الأوسط؟ وفي حال إقامة علاقات تعامل فيه بين الإسرائيليين والفلسطينيين بصورة طبيعية، كما يحدث بين الفرنسيين والإنكليز والألمان؛ وأي ارتياح للشقاء اليهودي نفسه ـ الذي تعتبر أوروبا لدرجة كبيرة مسؤولة عنه ـ في حال نجاح إسرائيل باندماجها على قدم المساواة ويكامل الحقوق في مشرق عربي عاد إليه السلام بفضل جهود العملاق الأميركي الطيب القلب، الذي لم يمارس اللاسامية الهستيرية لأوروبا ولم يضلع في السياسات الاستعمارية لأوروبا في المشرق!

وإذا ما كان الرأي العام الأميركي، الساذج أمام التعقيدات الجغرافية-السياسية للمنطقة، مستعداً للإيمان بجميع المعجزات التي أقدمت عليها حكومته، نجد أن الرأي العام الأوروبي في وضع متجاوب بدرجة أكبر. فبالنسبة إلى الرأي العام هذا، أي تصرف وأية نظرة أو مصافحة وأي تبادل لابتسامات بين عرب وإسرائيليين يعتبر عزاءً عميقاً لنفسية معذبة وتعبة من خفايا السياسة الشرق أوسطية التي كانت أوروبا محورها حتى ماضٍ قريب.

وفي جانب الحكومات العربية والصحافة والإعلام العربي، الخاضع بصورة تامة لرقابتها، ترتسم أيضاً حركة متجاوبة للغاية مع العمل الأميركي. فكان النزاع العربي-الإسرائيلي قد جثم بثقله على حياة الدول العربية كافة، وعلى الأخص توسيع رقعة اضطرابات مصر وسوريا والأردن، وفي لبنان حيث تجد الحرب التي اجتاحته جذورها في توسيع رقعة اضطرابات المشكلة الفلسطينية، وحتى في دول شبه الجزيرة العربية التي عاشت في خوف من انتقال العدوى الثورية التي يسعّر نارها استمرار النزاع. وفي مصر، وبالرغم من التوقيع على اتفاقية كمب ديفيد التي أتاحت استعادة سيناء، فقد استمر الشعب في معاداته لدولة إسرائيل ولجهود الحكومة لتطبيع العلاقات في نطاق المجتمعات المدنية. عدد قليل جداً من المصريين أكانوا من الفنانين، أو أساتذة الجامعات، أو الأدباء، أو رجال الأعمال، سعوا لإيجاد صلات مع الإسرائيليين. ففي كل مرة تنفجر أحداث بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، أو في كل مرة يقصف فيها الجيش الإسرائيلي بقوة قرى الجنوب

اللبناني، نجد العديد من المصريين الذين يعبّرون عن تعاطفهم مع الفلسطينيين أو اللبنانيين، كما نشهد أحزاب المعارضة العلمانية والدينية توجه اللوم إلى الحكومة على سكونها أو تساهلها تجاه السياسة الإسرائيلية. وتظل فلسطين في جميع أنحاء العالم العربي، بما فيها دول المغرب، مسألة تستنفر بقوة جميع حركات التذمر وتستقطبها، وعلى رأسها الحركات الإسلامية. كذلك هي الحال في دول شبه الجزيرة العربية التي تأوي آلاف الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين، بصفة عمّال مهاجرين أو نخبة من الإداريين والمثقفين. إن إمكان القضاء على النزاع العربي-الإسرائيلي لا يمكن إلّا أن يولّد الارتياح البالغ لدى هذه الحكومات.

حتى إن الرأي العام، في أعمق مستوياته، تشوبه المشاعر الملتبسة. فلماذا لا تتم محاولة التخلص من هذا النزاع، والعيش أخيراً بدون هاجس الحرب وبإزالة ذريعة مستلزمات النضال ضد إسرائيل التي تتحجج بها الأنظمة الديكتاتورية، بهدف القضاء على الحرية وزيادة أشكال القمع والجمود الاجتماعي؟ لماذا لا يتمّ استخلاص العبر من الهزيمة، والقبول بالهيمنة الأميركية التي أصبحت مسلّماً بها وباتت محتمة؟ لماذا التعلق بأشباح الماضي؟ إن محاولات الوحدة العربية التي أجهضت بأجمعها، والاشتراكية، والشعارات الثورية الرنانة والتحالف مع الاتحاد السوفياتي، كل هذه الأمور لم تُتح للعرب الصمود أمام العواصف التي هبّت على أرض الشرق الأوسط. ألم يحن الوقت للإذعان والقبول بالواقع الإسرائيلي الذي بات مدرجاً في النظام العالمي الجديد، بشكل لم يعد في الإمكان إغفاله؟ ألن تستطيع الدول العربية أخيراً، في شرق أوسط يعيش بسلام بعد إزالة مقاطعة إسرائيل، معرفة الانفراج السياسي وارتفاع مستوى معيشة سكانها وعودة المغتربين الذين اغتنوا في قارات أخرى وأصبحوا ذوي اختصاصات علمية مرموقة؟ بالاختصار، ألن تستطيع الدول العربية أن تصبح دولاً سعيدة؟ ماذا يمكن أن يكون للاستمرار في الأعمال العدوانية ضد إسرائيل من معنى، بعد أن أصبح وجودها مدعّماً بدون تحفظ من قبل أوروبا والولايات المتحدة وهي التي أصبحت، بانتصارها في الحرب الباردة، القوة الوحيدة المهيمنة على الشرق الأوسط بدون أية عوائق؟ مَنْ هو البلد العربي، بعد الدرس القاسي الذي لقّنته حرب الخليج، الذي ما زال في استطاعته أن يندفع في مواجهة مع إسرائيل، أي مواجهة مع الغرب؟ بالتأكيد ليس عن طيب خاطر يتطلّع الرأي العام العربي إلى التطبيع مع إسرائيل، الأمر الذي سيرسّخ الهزيمة التاريخية لشعب ذي ماضٍ مجيد، وإنما معرّض للمهانة بدون توقف منذ أكثر من مئة عام. لقد باتت الأنظمة العربية منذ الآن فصاعداً مستقرة، كما ولّى منذ عهد طويل عصر الانقلابات العسكرية والحركات الثورية الشعبية، فمن هو الذي يريد العودة إلى ذلك العصر، بعد أن أضحت سبل العيش قاسية إلى درجة كبيرة؟

لا تؤثر العقائدية النضالية الإسلامية إطلاقاً على هذا الرأي. وأبعد ما تذهب إليه هو الدفع إلى تطوير الرموز الخارجية للتديّن كالحجاب للنساء والتقييد الصارم بالصيام السنوي خلال شهر رمضان أو التردد المنتظم إلى الجوامع. وهي لا تستقطب الجماهير بصورة علنية حتى لو انها، كما سنراه لاحقاً، تظل النموذج المضاد المحتمل لحكومات باتت مرتبطة من الآن فصاعداً بالغرب بصورة كاملة.

هناك أيضاً، إضافة إلى الرأي العام الملتبس هذا، بعض أفراد النخبة في الدول العربية، على رأسهم رجال الأعمال وكذلك الجامعيون الذين انهوا تحصيلهم العلمي في الولايات المتحدة أو في أوروبا، والذين يعملون بصورة نشطة لسلام سريع يدمج إسرائيل بالعالم العربي، باعتبار أن هذا سيتيح في الوقت نفسه دمج العالم العربي بدوائر القوة والازدهار في الغرب، مما سيؤدي إلى تسريع تحديثه وتراجع تخلفه. هذه المجموعة نشطة للغاية، وهي حاضرة في وسائل الإعلام والمؤتمرات واللقاءات ذات الطابع الأكاديمي، التي بدأ منذ الآن يجلس فيها عرب وإسرائيليون جنباً إلى جنب. كما أنها تساهم في إظهار أن العرب يشاركون في التقدم نحو السلام وبأنهم مستعدون له بدون قيد أو شرط، وبتعبير آخر بأنهم مستعدون ليقلبوا نهائياً صفحة التاريخ المأسوي للمنطقة، خلال نصف القرن الأخير.

لذلك سيكون الإعلام العربي حاضراً في الموعد المحدد لمؤتمر مدريد، متسماً بحماسة الإعلام الأميركي أو الأوروبي نفسها. وسيظهر التوافق التام في الاغتباط والتفاؤل. ففي قساوة خطاب إسحق شامير، رئيس الوزراء الإسرائيلي، لم يُرد أن يرى سوى موقف تفاوضي. وفي ثورة أعصاب وزير الخارجية السوري، مستذكراً الماضي الإرهابي لشامير في صفوف الارغون، لم يُرد أن يرى سوى الوجه المتجهم للنظام السوري. أما الذي أثار الدهشة والمشاعر فكان الدكتور حيدر عبد الشافي، المتحدث باسم الفلسطينيين، بسبب نوعية كلمته ووقارها. بحيث أصبح من الممكن أخيراً، النظر من دون تردد بإعجاب إلى خطاب فلسطيني بلهجة جديدة، تبعد كل البعد عن الخطاب الملهب للمشاعر والثوري لزعماء منظمة التحرير الفلسطينية الحاملين دائماً المسدسات في أحزمتهم. كذلك أصبح من الممكن النظر بإعجاب مرة أخرى إلى تحضيرات جورج بوش الأب وإلى دعم الاتحاد السوفياتي المطلق للجهود الأميركية. وإذا كان من المحزن للوهلة الأولى غياب وجه أوروبا، فهذا لن يعكّر صفو الابتهاج الرائع برؤية الأشقاء الأعداء في الشرق الأوسط يجلسون أخيراً على الطاولة نفسها، مستعدّين لسلوك طريق السلام تحت نظر العين اليقظة للدبلوماسية الأميركية. وهنا يقدّم الدليل بالفعل على أن العالم قد تغيّر إيجابياً أمام نظر الملايين من مشاهدي التلفزيون. فبعد النجاح في تحقيق الاستقلال وفي السماح بتعدّد الأحزاب في ناميبيا، ومن ثم إطلاق سراح نلسون مانديلا في أفريقيا الجنوبية، حيث قضي على نظام التفرقة العنصرية وبات

البيض والسود يستعدون للمصالحة، فقد دنا دور العرب والإسرائيليين. إذ كيف يمكن أن يكون المرء متشائماً في نهاية شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1991، في مدريد؟

يعتبر مؤتمر مدريد، بالنسبة إلى الرأي العام الإسرائيلي أيضاً، فرصة ينبغي اغتنامها، حتى لو أن فريق بوش-بيكر لا يتوانى عن توجيه الانتقادات إلى بعض جوانب السياسة الإسرائيلية، بخاصة في ما يتعلق بتزايد الاستيطان في أراضي الضفة الغربية. إن «حرب الحجارة» التي تستمر منذ أربع سنوات، والتي يقمعها الجيش الإسرائيلي بضرب الأحداث والأطفال قد لطّخت السمعة الدولية لإسرائيل التي كانت قد تلوّثت بغزو لبنان عام 1982 وبمجازر صبرا وشاتيلا. ويعلم الإسرائيليون جيداً أنه لم تعد لهم صورة داود الصغير، المتحدي المارد بشجاعة. فأولاد داود الصغار باتوا منذ عام 1988 أولاد الفلسطينيين المتحدّين جوليات الجيش الإسرائيلي الجبار والمقالع في أيديهم. وإذا ما استمر اعتبار الديموقراطية الإسرائيلية في أعين الرأي العام العالمي نموذجية في شرق أوسط تترعرع فيه منذ عشرات السنين ديكتاتوريات قمعية، فإن عمليات الاستيطان في الضفة الغربية وقمع «الانتفاضة» قد ألحقت ضرراً بالغاً بسمعة الدولة العبرية. كما يعلم الإسرائيليون جيداً أيضاً أن دورهم كالحليف الأكبر في الحرب الباردة قد انتهى بانهيار الاتحاد السوفياتي، وأن هناك تعاوناً نشطاً للدبلوماسيّتين الأميركية والروسية في جميع المجالات. فهل يمكنهم رفض الانصياع إلى مسار السلام الذي تنضوي تحت مظلته جميع الدول العربية المعنية؟ بالطبع لا، فهم الذين طالبوا دوماً بأن يُقبلوا بين الدول العربية وألّا ترفضهم أو تقاطعهم. إذن فلن يكون هناك تردد من جانب الإسرائيليين بحصولهم على الجلوس وجهاً لوجه مع العرب وتطبيع وجودهم. وإذا ما بدا أن الحكومة الإسرائيلية قد رضخت حيال موضوع عقد المؤتمر الدولي، حيث ستجد إسرائيل في مواجهتها دولاً عربية تطالب بتطبيق قرارات الأمم المتحدة التي لا تنكرها الولايات المتحدة، إلا أنها قد حصلت بالمقابل على أن يكون لهذا المؤتمر صفة احتفالية، من دون أية نتائج، وعلى أن يقود إلى مفاوضات ثنائية تقوم إسرائيل بإجرائها مع كل بلد عربي على حدة. وسنرى في أي حال أن الغموض الذي اعترى اللغة الدبلوماسية التي استخدمتها الولايات المتحدة حول طبيعة مؤتمر مدريد سيقف حائلاً لبعض الوقت أمام انطلاق المفاوضات.

لكن لإسرائيل دافع آخر بالغ الأهمية، كي تنصاع للأسلوب الأميركي في التفاوض. هذا الدافع ذو طبيعة اقتصادية، ويبدو أن له صفة الاستعجال. فمنذ عام 1990 كان على الاقتصاد الإسرائيلي استقبال مئة ألف مهاجر من الاتحاد السوفياتي في السنة كمعدل وسطي. فهذه المهمة ثقيلة العبء على اقتصاد صغير قائم على الحرب، حيث الانتفاضة لجمت تدفق الاستثمارات الأجنبية، في وقت أدى الاستمرار بعمليات الاستيطان في الضفة الغربية إلى

إيقاف الكفالة المالية الأميركية لاستجلاب قروض خارجية إضافية. لذا فإن التوصل إلى تطبيع العلاقات بالدول العربية سيتيح للاقتصاد الإسرائيلي خرق الطوق الناجم عن رفض هذه الدول التعامل التجاري مع إسرائيل منذ عام 1948، وسيزوّد إسرائيل بنفحات أوكسيجين اقتصادي هي في أشدّ الحاجة إليها لاستقبال المهاجرين السوفيات.

ومنذ عام 1989 تم تشكيل مجموعات عمل في بعض الأوساط الجامعية الأميركية لدراسة مجالات التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية، في حالة تحقق السلام. وقد ضمّت هذه المجموعات اقتصاديين إسرائيليين وبعض الاقتصاديين الفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية أو المقيمين في الولايات المتحدة[1]، تقدّم فيها الاقتصاديون الإسرائيليون بمشاريع مذهلة لجميع القطاعات: الماء، النقل، السياحة، الصناعة، تجعل من إسرائيل مركزاً لشرق أوسط جديد، حيث يمكن بفضل السلام أن يؤدي التعاون الاقتصادي الإقليمي إلى معجزات. فالزمن الذي أضيع في الحروب المخرّبة يمكن أخيراً استدراكه، كما أن الهدر الناجم عن تخصيص الموارد للقطاع العسكري يمكن تجنّبه، كذلك سيدعّم الازدهار المتولّد من ذلك السلام. فلقد جعل شيمون بيريز من هذه المسألة، بعد مضي سنة، وبحذاقة، الموضوع الرئيسي لكتابه زمن السلام، الذي سيكون له أثر واسع على تتمة عملية السلام واتفاقات أوسلو.

وليس هناك أدنى شك في أن الدوافع الاقتصادية كانت وراء رغبة إسرائيل بالسلام، على عتبة التسعينات. ففشلها في استيعاب موجة المهاجرين الروس واستمرار ارتفاع نسبة البطالة بين هذه المجموعة من السكان الجدد قد تترتب عليه نتائج وخيمة، لأن إسرائيل تتابع بالطبع تدعيم وجودها كملجأ طبيعي للطوائف اليهودية في جميع أنحاء العالم، ولأنها تسعى أيضاً إلى زيادة عدد سكانها بجميع الوسائل، من أجل مواجهة النمو السكاني المرتفع للغاية لدى الفلسطينيين والدول العربية المجاورة.

سيرى الإسرائيليون إذن في عملية السلام سبيلاً لكسر طوق القيود والمعرقلات السياسية والعسكرية التي ترهق طاقتهم الاقتصادية. إن تدعيم اقتصادهم والتخفيف من التبعية للإعانات الخارجية سيشكل، بالنسبة إليهم، عناصر أساسية لتثبيت وجودهم السياسي. فمن

---

(1) انظر، على سبيل المثال: Meir Mervav (ed.) *Economic Cooperation and Middle East Peace*, Weindelfeld and Nicholson, London, 1989.

يرتكز هذا المؤلف على مشاريع أبحاث لجامعة تل أبيب ممولة من صندوق أرمان هامّر (Armand Hammer) للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط. كما يمكن أيضاً مراجعة:

S. Fisher, Leonard J. Hausman, A.D. Karasik, Thomas C. Schelling (eds.) *Securing Peace in the Middle East. Project on Economic Transition*, MIT Press, Cambridge (Mass.), 1994.

هذه الزاوية ينبغي تفهّم الإلحاح المزدوج، الأميركي والإسرائيلي، لوقف المقاطعة الاقتصادية التي تمارسها الدول العربية في الوقت نفسه الذي ستنطلق فيه عملية مسار السلام، وكذلك انزلاق هذه العملية نحو القمتين الاقتصاديتين في الدار البيضاء (1994) وفي عمان (1995) اللتين سنتناولهما بالبحث لاحقاً، ما سيؤدي إلى الابتعاد عن العناصر السياسية الأساسية لكل سلام.

سيشكل مؤتمر مدريد إذن الحدث الإعلامي الدولي الكبير، الذي يأتي ليتمّم التغطية الإعلامية الواسعة لحرب الخليج. وستمحص أدق التفاصيل ليومي المؤتمر، خلال 31 تشرين الأول/أوكتوبر و1 تشرين الثاني/نوفمبر 1991 من قبل الصحافيين والمصورين ومخرجي التلفزيون والمعلقين. فالابتسامات والنظرات وطريقة السير والمسافات التي تفصل الزعماء السياسيين، الجالسين والواقفين أو السائرين، كل ذلك سيتم وصفه وتحليله بدقة متناهية.

كلمات الافتتاح

افتتح المؤتمر فيليب غونزالس (Felipe Gonzales) رئيس الوزاره الإسباني، الذي استعاد ذكرى الأندلس والمرارة والحنين اللذين تستتبعهما، وكان ذلك بمثابة تلميح مبهم، نوعاً ما، للفلسطينيّين وللعرب. وتلاه على المنصّة الرئيس بوش (الأب)، فتكلّم بوضوح تام على سلامة العقيدة الأميركية، القريب جداً من المواقف الإسرائيلية. فذكر أن إحلال «السلام الحقيقي» يتم بمعاهدات تتناول المجالات التالية: ضمان الأمن، العلاقات الدبلوماسية، العلاقات الاقتصادية، التجارة، الاستثمارات، التبادل الثقافي. وأضاف أن السلام الذي نحن بصدده اليوم لن يكون سلاماً بارداً كالذي أقيم بين إسرائيل ومصر، بل سلاماً يدمج بشكل حقيقي الإسرائيليين بجميع مظاهر الحياة في الشرق الأوسط. ثم أردف قائلاً: «لقد أمضى الشعب الإسرائيلي ردحاً من الزمن في ذعر، محاطاً بعالم عربي رافض لوجوده بين ظهرانيه». غير أن الجهد «الحقيقي» للرئيس بوش سيتجلى في المفاوضات الثنائية التي ستنعقد، باعتبار أن جلسة الافتتاح العامة ستمضي سريعاً ولن يعاد انعقادها إلا بموافقة جميع الأطراف. وليكن واضحاً أن إسرائيل التي رضيت بانعقاد الجلسة العامة، حيث سيترتب عليها مواجهة جميع الأطراف العربية المعنية، لن ترضى إطلاقاً بإعادة هذا التمرين مرّة أخرى. وفضلاً عن ذلك، يعود للفلسطينيّين أمر الاستجابة «لاحتياجات الاعتراف ولضمان أمن إسرائيل». أما بالنسبة إلى «العالم العربي» فينبغي «عليه تقديم البرهان [. . .] على أنه راغب في العيش بسلام مع إسرائيل وتلبية طلبها العادل بضمان أمنها». فالسلام يجب أن يُبنى على العدالة، كما ينبغي على إسرائيل أن تقيم علاقات جديدة مع جيرانها الفلسطينيين

«قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون». وليس لدى الحكومة الأميركية خريطة جغرافية، لكنها تعلم أن السلام «الثابت والدائم» ينبغي أن يكون قائماً على «حلول وسط في ما يتعلق بالأراضي». ونعود هنا إلى مشكلة تفسير قراري الأمم المتحدة (رقمي 242 و338) اللذين يتمسك بهما العرب تمسكاً كبيراً ولم يتعرض لهما جورج بوش الأب إلا على مضض، لدى تحدثه عن المفاوضات المباشرة التي «ينبغي أن تجري على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقمي 242 و338». فهل أن مجموع الأراضي المحتلة مقابل السلام، أم أن «الحلول الوسطى المتعلقة بالأراضي» لمصلحة ضمان أمن إسرائيل من أجل السلام؟ لقد بتّ الرئيس الأميركي هذا الأمر بشكل واضح: «ينبغي على العرب التضحية ببعض الأراضي. كذلك، بالنسبة إليه، ينبغي على الأطراف الكف عن القيام «بتصرفات أحادية [...] تدفع إلى الثأر» أو تهدد مسار السلام بذاته، بل ينبغي على جميع الأطراف «أن تعمل على اتخاذ تدابير تولّد الثقة وحسن النية المتبادلة». فأميركا على استعداد «التقديم الضمانات وللتزويد بالتكنولوجيا وبالدعم، إذا استتبّ السلام». كما أن «الأصدقاء والحلفاء» في أوروبا وفي آسيا مدعوّون للانضمام إلى أميركا «التقديم الأموال من أجل تأمين الازدهار في الوقت نفسه الذي سيسود فيه السلام»[1].

لقد بدا واضحاً أن المؤتمر يُعتبر، بالنسبة إلى الحكومة الأميركية، بداية مسار لدمج سياسي واقتصادي لإسرائيل في مجموعة الدول العربية. فهو لا يعرّف مصطلحات السلام ولا الحدود استناداً إلى القانون الدولي أو إلى الأسس الحقوقية، وإنما استناداً إلى حسن نيات الأطراف تحت العين اليقظة لأميركا، مع الدعم المالي من أوروبا واليابان.

وتلا جورج بوش الأب على المنصّة ميخائيل غورباتشيف، الذي أقرّ بالرؤية الأميركية لنظام عالمي جديد مبني على أساس الديموقراطية، ومبني على تطبيع وجود إسرائيل، في ما يخص الشرق الأوسط. فذكّر بأن «التحولات العميقة في العالم هي التي أتاحت التكلم على مرحلة سلام بشكل جذري تماماً في التاريخ العالمي». فبهذا المضمون، من وجهة نظره، سيتاح «فهم الأمل الحقيقي الذي ظهر في تسوية المشكلة العربية-الفلسطينيّة». إن التحول هنا في التعبير لشديد الوضوح: هناك «مشكلة عربية-فلسطينية» وليس مشكلة تولدت من وجود إسرائيل، أي من نزاع عربي-إسرائيلي. مع ذلك يضيف رئيس الاتحاد السوفياتي: «إن السلام المتين يفترض تحقيق احترام حقوق الشعب الفلسطيني». من جهة أخرى، فهو يعتبر

---

(1) أنظر المقتطفات الرئيسية من كلمات الافتتاح في: *Monde arabe Maghreb-Machrek*, n° 134, octobre-décembre, 1991. pp. 107-108. إن باقي مقتطفات الكلمات أخذت من المصدر نفسه ص107-122. أو من *Revue d'études palestiniennes*, n° 24, hiver 1992, pp. 5-94.

«أن غياب العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي وإسرائيل بات بدون معنى، «في ظل التحولات الديموقراطية العميقة التي لوحظت في بلدنا وعلى الساحة الدولية». ففي رأي غورباتشيف هناك «تسارع في المسار التاريخي على أسس ديموقراطية»، وستكون من الآن فصاعداً «إمكانيات أكبر للحفاظ على هذا المسار في إطار متحضر».

وقد لقيت كلمتا إسحق شامير ووزير الخارجية السوري أقل قدر من الاستحسان لدى وسائل الإعلام، لتكرار كل منهما ما لقيه من ظلم عبر التاريخ على يد الجانب الآخر، في وقت تركت كلمة رئيس الوفد الفلسطيني أثراً بالغاً في الحاضرين، لمضمونها الذي اتصف بموقف صارم ولبق في آن معاً، وقد تميز أيضاً بارتقاء في الفكر السياسي، جاء مغايراً للخطابات الثورية التقليدية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وجعل إسحق شامير من كلمته في اليوم الأول درساً في التاريخ التوراتي بقالب قانوني ودعوة إلى شجب عنيف للتصرفات العربية. فبعد أن استذكر اضطهاد اليهود عبر التاريخ ومحاولة النازية إفناء اليهود خلال القرن العشرين، جاء ليضيف أن إحراق اليهود من قبل النازية لم يكن السبب الذي «دفع بالمجتمع الدولي إلى الاعتراف بعدالة مطالبتنا بأرض إسرائيل». فمن وجهة نظر إسحق شامير، لقد نسي العالم «مطالبة اليهود المغرقة في القدم بهذه الأرض. ثم قال: «نحن الشعب الوحيد الذي عاش في أرض إسرائيل بدون انقطاع منذ قرابة أربعة آلاف عام. نحن الشعب الوحيد، باستثناء الفترة الوجيزة لمملكة الصليبيّين، الذي مارس سيادة مستقلة على هذه الأرض. إننا الشعب الوحيد الذي جعل من القدس عاصمة. إننا الشعب الوحيد الذي لا توجد أماكنه المقدسة إلا في أرض إسرائيل». ثم يستتبع ذلك طعن لاذع ومستفيض للدول العربية التي خرقت باستمرار «الإرادة والشرعية الدوليتين» عن طريق معارضة إقامة دولة يهودية في المنطقة، والقيام باضطهاد ثمانمئة ألف يهودي ومصادرة أملاكهم ومن ثم طردهم ،وهم كانوا يعيشون في الدول العربية منذ فترة تعود إلى ما قبل الإسلام، وتحويل نزاع محلي إقليمي إلى «برميل بارود دولي» عن طريق استغلال الحرب الباردة. فالدول العربية، بحسب قوله، هي المسؤولة عن الآلام التي تعاني منها شعوبها، في فلسطين أو في الدول الأخرى، بسبب الطبيعة الديكتاتورية والفظّة للأنظمة القائمة فيها، كنظام حكم صدام حسين. كذلك كان إسحق شامير واضحاً للغاية في ما يخص مسألة الأراضي. ففي رأيه «إن التاريخ الطويل للنزاع» يظهر أن طبيعته لا تتعلق بالأراضي، الأمر الذي يتيح له أن يصدر هذا التحذير: «إنه لمؤسف أن تتناول المفاوضات في المقام الأول وحصراً مسألة الأراضي. إنها الطريق الأكثر سرعة، إنما هو طريق مسدود». ومن ثم أضاف مستذكراً ما قاله الرئيس بوش الأب: «إن ما نحتاج إليه، في المقام الأول وقبل كل شيء، هو زرع الثقة وتجنّب خطر المواجهة وتطوير العلاقات في أوفر عدد من المجالات الممكنة».

واضح بالنسبة إلى الفلسطينيّين، ولن يكون غير القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة منذ عام 1947، حول تقسيم فلسطين والنزاع العربي-الإسرائيلي.

وجاءت كلمة رئيس الوفد السوري، فاروق الشرع، كردّ مباشر على كلمة إسحق شامير. فتطرق فيها إلى «التسامح الكبير والمساواة المطلقة التي مارسها العرب في علاقاتهم باليهود خلال قرون طويلة»، ما يتناقض مع الطغيان والجور اللذين يتحمّلهما الفلسطينيون في ظل الاحتلال الإسرائيلي. ولم يتردد في التأكيد أن عدم استنكار الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيّين من قبل العالم المسيحي يعود إلى الخوف من اتهامه باللاسامية، في وقت تجيب إسرائيل عن الاستنكارات العربية لهذه الممارسات باتهامها بالإرهاب وبالرغبة في القضاء على إسرائيل». وتابع وزير الخارجية السوري كلامه قائلاً: «تعلم جميع الدول اليوم أن إسرائيل تتمسك بإيديولوجيا عقيمة وبالية، ترتكز على التوسع وإقامة المستعمرات وترحيل العرب من الأراضي المحتلة التي عاشوا فيها خلال قرون، لاستبدالهم بمهاجرين جدد لم يعيشوا مطلقاً في هذه المنطقة».

لقد استند الخطاب السوري كنظيره الفلسطيني إلى الشرعية الدولية، معدداً جميع قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، بما فيها القرار رقم 425 المتعلق بالانسحاب من جنوب لبنان. فسوريا، من دون أن ترفض مبدأ المفاوضات المتعددة الطرف حول التعاون الاقتصادي الإقليمي، الموضوع المفضل للأميركيين وللإسرائيليين، ترفض مع ذلك أن تلتزم بهذه المفاوضات «قبل الحصول على نتيجة جوهرية وملموسة في المفاوضات الثنائية، تقدم الدليل على رفع الحواجز الرئيسية أمام السلام». «وهذا الموقف، أضاف وزير الخارجية السوري، نابع من كون إسرائيل - كما يعلم الجميع - لا تكترث على الإطلاق بتطبيق القرارين رقم 242 و338 على أساس مبادلة الأراضي بالسلام، وإنما تهتم فقط بالالتزام، مع دول المنطقة، بالقيام بمفاوضات تتناول التعاون الإقليمي، مستمرة في ترسيخ احتلالها للأراضي العربية، الأمر الذي يتناقض مع الهدف المعلن لعقد هذا المؤتمر». غير أن الخطاب السوري تحدث مع ذلك بشكل مستفيض عن «المخزون الذي لا ينضب من حسن الإرادة والرغبة الحقيقية والمخلصة بسلام عادل». وقد أضاف الوزير السوري أنه يجب عدم استخدام عملية السلام من أجل «إسباغ الشرعية على ما هو غير شرعي وغير مقبول في أعين الأمم المتحدة، وميثاقها وقراراتها»، أو من أجل الحصول على مكاسب ما، ولو كانت ضئيلة، قد تظهر جور الاعتداء أو قد تشكل مكافأة للمعتدي».

كان الخطاب الأردني أكثر رتابة، فتحدّث عن سلام ينبغي ألا يكون «بأي ثمن وإنما سلاماً مشرّفاً»، أن يكون متمحوراً أيضاً حول توجه قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالنزاع العربي-الإسرائيلي بأكمله. وقد انزلقت في منتصف الخطاب جملة صغيرة تذكّر الإسرائيليين

بوضوح أنّ «الأردن لم يكن يوماً ما فلسطين ولن يكون مستقبلاً، وهذا تلميح لرأي [اريبل شارون] القائل بأنه ينبغي إقامة الدولة الفلسطينية في الأردن وليس في الأراضي المحتلة.

أما كلمة ممثل لبنان، فقد حاول فيها فصل تطبيق القرار 425 المتعلق با لانسحاب من جنوب لبنان عن مؤتمر السلام. إذ قال وزير الخارجية اللبناني، فارس بويز: «ليست هناك أية علاقة بين القرار والجهود المبذولة من أجل تطبيق القرارات الدولية حول الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وعلى الأخص القرارين رقم 242 و338». من جهة أخرى، حذّر الوزير بشكل واضح المجتمع الدولي من محاولات حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيّين عن طريق دمجهم بالسكان اللبنانيّين. ثم أضاف بويز: «إن لبنان يحذّر من أي حلّ لمشكلة الشعب الفلسطيني يقوم على توطين أطفال هذا الشعب الشقيق على أرض [لبنانية] صغيرة، كثيفة السكان وذات توازن سكاني دقيق. إذ قد يدفع هذا إلى تحول الكفاح من أجل الحياة إلى قضية خطرة. وعدا عن أن ذلك لن يؤدي إلى إعادة فلسطين إلى شعبها، فإنه قد يكون السبب بضياع لبنان».

كلمات الاختتام

ذلك كان ما تضمنته بشكل رئيسي كلمات الافتتاح، التي ألقيت على الملإ في مدريد بتاريخ 31 تشرين الأول/أوكتوبر أمام كاميرات العالم بأسره. وفي الأول من تشرين الثاني/نوفمبر بدأت مراسم الاختتام، فكانت كلمات سوريا وإسرائيل أكثر قسوة، كما اشتدت حدة لهجة كلمات الأردن ولبنان والفلسطينيين، الذين أخذوا علماً بالمواقف غير المشجعة لإسحق شامير، إذ إنه غادر المؤتمر قبل انتهائه ليكون في إسرائيل يوم السبت (العطلة الأسبوعية اليهودية). وهكذا وصف الوزير السوري الكلمة التي ألقاها إسحق شامير في الأمس بأنها مجرد «تزوير للحقائق واختلاقات»، واستهزأ بكلماته بشدة حين قال: «أودّ أن أطرح سؤلاً وحيداً: إذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلي يصرّح بأن لليهود الحق بالعودة إلى فلسطين بعد غياب دام أكثر من ألفي عام، فكيف لنا أن نرفض هذا الحق للفلسطيني الذي تركها منذ اربعين سنة فقط؟ فأية حالة هي الأكثر واقعية؟ رؤية عودة الفلسطيني الذي ما زال عالماً بعنوان منزله - وحتى أحياناً ما زال في حوزته مفتاح هذا المنزل - أو التحدث عن عودة اليهود الذين كانوا هناك منذ اكثر من ألفي عام؟ أنها كذبة بضخامة الفارق بين اربعين وأربعة آلاف سنة التي تلفّظ بها رئيس الوزراء الإسرائيلي». ومن ثم عرض على الملإ بحركة مسرحية صورة إسحق شامير عندما كان في الثانية والثلاثين من العمر وكان مطلوباً للعدالة البريطانية في عملية الاغتيال عام 1947 التي أودت بحياة الكونت برنادوت، وسيط الأمم المتحدة في تلك الفترة.

كذلك أبدى المندوب الفلسطيني مرارته، معرباً عن أسفه لرغبة إسحق شامير «بالعودة إلى المشاحنات والمهاترات التي كنا قد قررنا تجنّبها». كما أسف لمغادرة رئيس الوزراء الإسرائيلي «بحجة السبت»، في وقت قبلت الوفود العربية المشاركة في المؤتمر يوم الجمعة، يوم العبادة عند المسلمين. ولقد ركزت كلمته الختامية من جديد على ضرورة وضع القانون قيد التنفيذ بدون أي تأخير. «لقد جئنا إلى هنا، قال الدكتور عبد الشافي، لكي يطبّق القرار 242 وليس لإضاعة الوقت في التأويلات حول نقاط تتعلق بالقيم المعنوية للكلمات أو للمساهمة في نكرانها أو لاستبعادها عن برنامج السلام. وهذا ليس مجرد مطلب ملحّ للعرب والفلسطينيين فحسب، وإنما أيضاً مطلب للمجتمع الدولي واختبار لحقيقة العهد الجديد في السياسة العالمية. إن ما نص عليه القرار رقم 242 ينطبق أيضاً على القدس الشرقية»، ثم أضاف: «تقضي الشرعية الدولية بإعادة الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة إلى أصحابها الشرعيين. وينبغي على إسرائيل الاعتراف بوجود الحدود - السياسية والقانونية والأخلاقية والإقليمية - وأن الإقدام على الانضمام إلى المجتمع الدولي عن طريق القبول بنصوص القانون الدولي وبإرادة المجتمع الدولي».

قُرع الجرس نفسه في كلمات الوفد الأردني: «كنا قد أملنا، قال ممثل الجانب الأردني، بأن هذا [الإصرار على الشرعية الدولية] سيلهم الحرص على التوازن، فضلاً عن أننا وضعنا أولاً الحاجة إلى إعداد تسوية يُتفاوض عليها ترتكز على إطار مؤسسي قانوني. عوضاً عن ذلك، يبدو أن الوقت قد توقف في ما يتعلق بإسرائيل، إذ كنا قد أملنا ـ ونأمل دوماً ـ بأن يتأتى عن روح مدريد تحوّل في القلوب والتصرفات يتجسد بمواقف جديدة. لذا فإن ما سمعناه ليس سوى عودة، بشكل ملحوظ، إلى المخططات الإيديولوجية القديمة، التي وضعت على ما يبدو لحرف عملية السلام عن مسارها، إن لم نقل للقضاء عليها تماماً». ولم يتردد المندوب الأردني، ملمحاً بشكل واضح إلى حرب الخليج وإلى قرارات الأمم المتحدة التي طبّقت بالقوة لتحرير الكويت، في التأكيد أن رفض تطبيق قرارات الأمم حول النزاع العربي-الإسرائيلي سيزرع الشك في صدقية المجتمع الدولي، «وسيطرح المشكلة المهمة لعدم التوازن وللكيل بمكيالين في تطبيق القانون الدولي».

وقد عمل جيمس بيكر على تلخيص المناقشات بأسلوب علمي ومهني، محاولاً التخفيف من انعكاس «المواقف المتطرفة» عند اقتراب موعد المفاوضات، وأضاف قائلاً: «في كل هذا ليس هناك ما يثير الدهشة، بخاصة أن ما يحدث يتمّ على منصّة عامة». ثم عاود التذكير بأن الضمانات الأميركية بالبقاء إلى جانب أطراف النزاع لمساعدتهم في إنجاز عملية السلام، غير انه حذّرهم من أن الولايات المتحدة لن يكون في استطاعتها أن ترغب

بالسلام أكثر منهم. وأضاف كلاماً منطقياً بقوله: «إذا لم تتوافر لديكم إرادة تحقيق السلام، فمن المؤكد أنه لن يكون في وسعنا تحقيقه نيابة عنكم». وبالرغم من طروحاته الأكثر حيادية من جورج بوش، وذلك بسبب مخالطته باستمرار، في أثناء الجولات التحضيرية المكّوكية، للفلسطينيّين الذين كان يُتوقع أن يصبحوا أعضاء الوفد الفلسطيني، فقد جاءت عباراته الأخيرة مثيرة للمشاعر، وهي تستحق أن تذكر هنا بحرفيتها: «فالصيغ والأنماط والمفاوضات ليست كافية. ولن يستمر تمتع المفاوضات بالدعم إلا إذا أخذت جميع الأطراف البعد الإنساني في الاعتبار. إذ يجب إيجاد وسيلة لإرسال إشارات السلام والمصالحة كيما تتلقاها شعوب المنطقة. فلا تنتظروا أن يقوم الجانب الآخر بالخطوات الأولى: ينبغي على كل منكم أن يتسلق بسرعة عربة الانطلاق. فأنتم تعرفون، أكثر من أي كان، ما هو ضروري القيام به.

«فعن طريق المفاوضات، وعن طريق هذه التدابير وغيرها يمكنكم إظهار احترام حقوق الآخرين؛ يمكنكم إظهار تفهّمكم مخاوف الآخرين؛ يمكنكم إقامة صلات مع الناس، مع النساء والرجال والأطفال الذين هم ضحايا النزاع العربي-الإسرائيلي. لن نتمكن من النجاح على طاولة المؤتمر إلا إذا وجدنا الوسائل لبلوغ أولئك الموجودين بعيداً من هذه الطاولة».

بالرغم من تبادل العبارات اللاذعة خلال هذين اليومين، ستعتبر وسائل الإعلام أن الدبلوماسية الأميركية قد نجحت وحققت مآربها: لقد وضعت أخيراً العرب والإسرائيليين وجهاً لوجه. فالاختراق الفلسطيني، نتيجة الارتقاء بالعبارات، قد لاحظه الجميع. ولأول مرة كان ياسر عرفات غائباً عن الساحة الإعلامية، وأمكن العالم أخيراً الاستماع مباشرة إلى صوت الفلسطينيّين من الداخل، بعد أن شاهد طيلة السنوات الأخيرة صور الأولاد الفلسطينيين الشجعان، المتحدّين بحجارتهم الجيش الإسرائيلي المرهب. ولم ينل أداء إسحق شامير إعجاباً كبيراً، لأن اليمين الإسرائيلي لا يتمتع بسمعة جيدة في الصحافة، بخاصة في أوروبا التي لم تُرد أن ترى في الحركة الصهيونية سوى حركة قومية بنمط علماني، متحدّرة من تيارات مختلفة للاشتراكية الأوروبية. لكن تمّ تفسير قساوة كلام رئيس الوزراء الإسرائيلي بأنها موقف المطالبة بالحد الأقصى كنقطة انطلاق تفاوضية. وإذا كان مناحيم بيغن، المنتمي إلى هذا اليمين الإسرائيلي المؤيد لإسرائيل الكبرى التوراتية، قد استطاع أن يحقق السلام مع مصر، فلماذا لا ينجح إسحق شامير في تجسيد هذا السلام مع الأطراف العربية المعنية الأخرى؟ فإسرائيل «المتعطشة للسلام» والمطالبة في كل مناسبة وعلى الدوام باعتراف الدول العربية بها وبدمجها في دول الشرق الأوسط، هل ستسمح لنفسها بأن تفوّت مثل تلك الفرصة التاريخية؟ ليس هناك، في الظروف الدولية الجديدة المحيطة، من يستطيع التفكير بما لا يمكن حدوثه أو المخاطرة بالتشكيك في النيات الإسرائيلية.

الاحتجاجات الصاخبة «لأعداء السلام»

قد يكون من تبقى في الساحة من العهد الثوري العلماني أو الديني، الذي تخطاه الزمن، هم الوحيدون الذين قد تصل بهم الصفاقة إلى التنديد بعملية مدريد بأكملها ووصفها بأنها «مناورات أميركية - صهيونية» أوجدت للاستمرار بسلب الحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية ولتدعيم وجود دولة إسرائيل. وهذا ما حدث بالفعل قبل بضعة أيام من افتتاح مؤتمر مدريد، إذ عُقد في طهران، خلال 19-22 تشرين الأول/أوكتوبر، «المؤتمر الدولي لدعم الثورة الإسلامية لشعب فلسطين»، الذي أعدّ لتحقير الجهد الذي بذلته الولايات المتحدة لعقد مؤتمر مدريد. وكان قد حضر هذه التظاهرة قرابة أربعمئة مشارك قدموا من أربعين بلداً، يمثلون حركات إسلامية، والعديد من الحركات الفلسطينية المعارضة لعملية السلام، وبرلمانيون من دول إسلامية مختلفة أو صحافيون من ذوي الميول المعلنة لمختلف أشكال القومية الإسلامية. كما وُجد في المؤتمر ثوريّون إسلاميون جدد وثوريون علمانيون وماركسيون قدامى لمحاولة الوقوف في وجه تطبيق النظام العالمي الجديد الأميركي في الشرق الأوسط. ولم تتعرض وسائل الإعلام الغربية لهذا المؤتمر إلا عبر ذكره كخبر ثانوي أو بالأحرى كخبر يتعلق ببلاد بعيدة، وتالياً ليس جديراً حقاً بتعليق أو بتحليل. وسيتم التحدث من الآن فصاعداً عن «أعداء السلام» في الشرق الأوسط، سواء تعلق الأمر بنظام طهران أو بحركة المقاومة الإسلامية (حماس) أو بحزب الله اللبناني الذي يقوم بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان بدعم معلن من إيران، أو أيضاً بالحركات الفلسطينية الموالية للماركسية، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الشهيرة بقيادة الدكتور حبش، ومركزها دمشق.

قبل انعقاد مؤتمر طهران ببضعة أيام، صدر عن حركة حماس، بتاريخ 9 تشرين الأول/أوكتوبر 1991، بيان شرحت فيه معارضتها لعقد مؤتمر مدريد. وقال البيان «إن الولايات المتحدة أرادت، من خلال مؤتمر السلام، استغلال الوضع الذي نشأ في الدول العربية وفي العالم بعد حرب الخليج وأحداث الاتحاد السوفياتي، بغية تدعيم هيمنتها على المنطقة وفقاً لفكرتها عن النظام الدولي الجديد. كذلك تريد الولايات المتحدة إنهاء القضية الفلسطينية وتسوية النزاع على حساب شعبنا وإسباغ شرعية على الوجود غير الشرعي للدولة الصهيونية على أرضنا الفلسطينية»[1]. فاستناداً إلى هذه الأسس تطعن حماس بقرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي عُقد في الجزائر خلال 23-30 أيلول/سبتمبر والذي فوّض اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمتابعة التفاوض بشأن انعقاد مؤتمر السلام. وأشار البيان

---

(1) نشر هذا النص في مجلة مغرب-مشرق، مصدر آنف الذكر، الصفحات 122-124.

إلى أن العديد من أعضاء المجلس الوطني لم يتمكنوا من المجيء إلى الجزائر، وأنه ليس هناك من أحد يستطيع التخلي عن «الحقوق القومية التي لا يمكن التنازل عنها» للشعب الفلسطيني على أرضه. ودعا البيان إلى متابعة النضال المسلح إلى حين استعادة جميع الأراضي المسلوبة «من البحر إلى النهر»، أي من شاطئ المتوسط إلى نهر الأردن والتي تشكل وحدة غير قابلة للتجزئة. وفي تاريخ 18 أيلول/سبتمبر كان فلسطينيان ذا وزن، وغير متّسمين بشيء من التعاطف مع الإيديولوجيا الإسلامية، قد قدما استقالتهما من المجلس الوطني الفلسطيني. المقصود بهما إدوارد سعيد وإبراهيم أبو لغد، المثقفان اللذان أصبحا مواطنين أميركيين لإقامتهما منذ فترة طويلة في الولايات المتحدة. من جهة أخرى، كان العديد من الشخصيات الفلسطينية قد احتجّ على عدم التوازن بين مختلف الحساسيات الفلسطينية الممثلة في الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني.

ولا يسعنا أخيراً إغفال انعقاد «المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي» في آب/أغسطس 1991 في مدينة الخرطوم، مقر نظام حكم إسلامي منذ انقلاب تموز/يوليو 1989، الذي كان قد أدان أيضاً الخطوات الأميركية. وكان هذا المؤتمر قد عقد جلساته الأولى في الخرطوم في نيسان/أبريل 1991، إثر حرب الخليج، لوضع استراتيجية عمل جديدة «للشعوب العربية والإسلامية في مواجهة الهجمة الاستعمارية الأميركية الجديدة». ولم يكن الأمين العام لهذا «التجمع الإسلامي الدولي» الجديد سوى حسن الترابي، منظّر نظام الحكم الإسلامي الجديد في السودان، الذي كان مع ذلك يتمتع بسمعة شخصية جيدة في الغرب، كإسلامي معتدل ومنفتح على كل ما هو حديث.

غير أن أحداً لم يكن يأخذ على محمل الجد جميع هذه التظاهرات المعارضة للهيمنة الأميركية التي بات يعتبرها الجميع محتمة، ما دام أن المعطيات قد تبدلت في الشرق الأوسط خلال أشهر قليلة. فلن يكون في استطاعة إيران ـ وبدرجة أقل السودان المنزوي، والنازف نتيجة وقوعه في مطب حرب أهلية مستمرة ـ إيقاف مسيرة الآلة الضخمة للدبلوماسية الأميركية. فلم تعد تبدو الجماعات الإسلامية التي تدير هذه المؤتمرات في طهران أو في الخرطوم، ولا حتى الجماعات الفلسطينية العلمانية المنشقّة عن منظمة التحرير الفلسطينية، سوى أشباح لزمن مضى بدون رجعة.

في تلك الحقبة من نهاية عام 1991، كان يُصنع التاريخ، تحت أعين الجميع، في القاعات الفخمة للقصر الملكي في مدريد وليس بالتأكيد في الخرطوم أو في طهران، ولم يكن يصنع حتى في فلسطين، ولا في لبنان أو في سوريا. ولهذا السبب فإن خبر افتتاح أرييل شارون وزير الإسكان مستعمرة إسرائيلية جديدة في أرض الجولان بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر، أي في اليوم التالي من اختتام المؤتمر، والذي نشرته الصحافة في أضيق

الحدود، مرّ من دون أي تعليق خاص، فالانتباه الإعلامي كان قد تركز على تحليل الحدث التاريخي الكبير الذي أشرف على الانتهاء. مع ذلك، وفي أثناء حفلة الافتتاح هذه، كان يوفال نعمان، وزير الطاقة الإسرائيلي، قد أكّد أن على العرب، كالألمان، التنازل عن الأراضي التي أضاعوها خلال الحرب: «فالتنازل هو الوحيد الذي في مقدوره أن يجلب السلام»[1]. كذلك لم تسلط الصحافة الأضواء على القرار الذي اتخذه البرلمان الإسرائيلي بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر، بأغلبية 26 صوتاً من بين 38 من النواب الحاضرين، أي في غياب أغلبية النواب، والذي يعتبر بموجبه الجولان غير قابل للتفاوض مع سوريا، نظراً إلى عدم إمكان الاستغناء عنه لضمان أمن إسرائيل. هذا القرار الذي تقدم به نائبان من حزب العمل، والذي نال ثمانية أصوات من نواب هذا الحزب، دعا الحكومة إلى تشجيع الاستيطان في هضبة الجولان.

كذلك لم تتصدر عناوين الصحف الاشتباكات الدامية في جنوب لبنان التي اشتدت حدّتها اعتباراً من 20 تشرين الأول/أوكتوبر، في المنطقة التي يحتلها الجيش الإسرائيلي. وكان مجاهدو حزب الله قد قاموا بقتل ثلاثة جنود إسرائيليين بتاريخ 29 تشرين الأول/أوكتوبر على الأراضي اللبنانية، ما أدّى إلى غارات جويّة متتابعة على جنوب لبنان استمرت حتى 2 تشرين الثاني/نوفمبر ودفعت إلى هجرة مكثفة للسكان المدنيين اللبنانيين. وقد تقدمت السلطات اللبنانية باحتجاجات إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والى الحكومة الأميركية، التي اضطرت إلى التدخل من أجل ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية.

فمنذ عام 1991 أخذ يرتسم إذن ذلك التباين بين الحقائق الإعلامية التي يتمّ تناقلها على الصعيد الدولي، سواء تعلق الأمر بالحرب أو بالسلام، وبين الوقائع الميدانية المختلفة تماماً. غير أن التحرك الدبلوماسي جاء قوي الزخم، فكان الاستثمار الأميركي كبير الحجم، وكان الرأي العام مشدوداً صوب «معجزة السلام»، فلم يتوقف للقيام بتحاليل أكثر عمقاً للأوضاع على أرض الواقع وللحقائق. لذلك لم يكن ممكناً أن توجّه انتقادات لمسار السلام إلّا من قبل «أعداء السلام»، أو من قبل أولئك الذين يرفضون الوقائع الجديدة في الشرق الأوسط. فقد كان الرهان بضخامة فائقة، كما كان عليه الحال بالنسبة إلى حرب الخليج، بحيث كان ينبغي حتماً على كل جهة أن تختار معسكرها. وكان السلام في نهاية مسارٍ منهج صعب تقوده أكبر قوة في العالم. فمن ذا الذي كان يستطيع الادّعاء بأن لديه شكوكاً أو أن يقترح سبلاً أخرى للتوصل إلى الهدف السامي الذي سيضع أخيراً السلام في الضمائر المضطربة والتعبة منذ قرن، نتيجة هذا النزاع العربي-اليهودي الذي لا ينتهي، والأطول زمنياً في القرن العشرين؟

(1) صحيفة فاينشال تايمز (*Financial Times*, 5.11.1991, p. 7).

الفصل التاسع عشر

من مؤتمر مدريد إلى الاتفاقات الإسرائيلية-الفلسطينية: مسار سلام من دون سلام[1]

الانطلاقة الصعبة للمفاوضات

انتهى مؤتمر مدريد في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر بسوء تفاهم بين الأطراف. فلم يكن في نيّة الإسرائيليين مطلقاً متابعة مسار السلام في مدريد والبدء بالمفاوضات الثنائية في هذه المدينة. وكان السوريون يصرّون على المطالبة باستمرار عملية السلام في الإطار نفسه. إنّ هذا الخلاف لم يكن غير ذي مغزى. ففي الجانب الإسرائيلي كانت هناك فعلاً محاولة لعدم التفاوض في منتدى جماعي حيث تزداد مخاطر حدوث تنسيق بين الفلسطينيين والدول العربية من أجل إقامة جبهة مشتركة في مواجهة المفاوض الإسرائيلي. ومما جعل هذا الخطر ملموساً أكثر بالنسبة إلى إسرائيل انعقاد اجتماع بتدبير من سوريا في مدينة دمشق خلال يومي 23 و24 تشرين الأول/أوكتوبر، أي قبل انعقاد مؤتمر مدريد ببضعة أيام، للتنسيق بين جميع الفرقاء العرب المعنيين، الذين انضم إليهم ممثلون عن مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

ففي الجانب العربي، وعلى الأخص السوري، كان يُعرف أن المفاوضات الثنائية غير المنسقة ستتيح لإسرائيل مفاوضة كل بلد عربي بمعزل عن الآخر، وربما مفاوضة أحد الفرقاء العرب على حساب فريق آخر، والحصول على أعلى قدر من التنازلات. وكان يصرّ الإسرائيليون على انعقاد المفاوضات الثنائية في الشرق الأوسط بالتناوب، مرّة في إسرائيل

---

(1) نستعير هذا العنوان الفرعي من دراستنا المنشورة في هولندا بعنوان: «A Peace Process without Peace in the Middle East?», *Middle East Research Associates*, Occasional Paper, N° 22, July 1994, Amsterdam.

ومرة أخرى في عاصمة البلد العربي المعني، ما يعني البدء بتطبيع للعلاقات، حتى قبل التوصل إلى اتفاق حول المواضيع الأكثر تعقيداً. وكان السوريون يستبعدون تلك الفرضية ويدهشون من عملية التحول في مؤتمر السلام الذي كان ينبغي أن يستمر ليحتضن المفاوضات الثنائية، في وقت اعتبر الإسرائيليون أن المؤتمر قد انتهى. في النهاية أعلمت الوفود العربية أنها تقبل باختيار عاصمة أوروبية أو حتى واشنطن من أجل متابعة المفاوضات، لكنها ترفض بشكل قاطع التناوب المطروح بين العواصم العربية وإسرائيل، ما رفضه الإسرائيليون بدورهم. وهكذا أسدل الستار على المسرح المدريدي من دون التوصل إلى اتفاق حول مكان المفاوضات المقبلة، وتالياً حول تاريخ متابعة مفاوضات السلام.

تطلّب الأمر مجدداً ضغوطاً أميركية مكثفة على الحكومة الإسرائيلية لكي تقبل باستئناف المفاوضات في واشنطن. لكن هذه الحكومة أعربت عن تذمرها حيال هذا الموضوع بوصول وفدها إلى واشنطن مع تأخير مدّته أسبوع عن الموعد المعلن لافتتاح المفاوضات بتاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر. كما استمر إسحق شامير، في أثناء جولته في الولايات المتحدة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بالتعبير علناً عن المواقف ذاتها التي اتخذها في مدريد: إسرائيل «عطشى إلى السلام»، في وقت تعيش الدول العربية جميعها في ظل «أنظمة حكم طغاة وديكتاتوريين، انطلقوا في سباق مستمر للتسلح بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية. «إن السلام بدون الأمن سيكون بمثابة كارثة لإسرائيل»، وهذا الأمن لن يكون ممكناً بدون «ركيزة أرضية»[1]. وفي تلك الأثناء طلبت الحكومة الإسرائيلية من المدعي العام للدولة ملاحقة حنان عشراوي لاتصالاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي شخصية فلسطينية مشهورة من الأراضي المحتلة قامت بدور الناطق الرسمي بلسان الوفد الفلسطيني في مدريد.

عُقدت الجلسات الأولى للمفاوضات الثنائية من 10 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر وانساقت وراء مسائل إجرائية، بخاصة في ما يتعلق بالوضع القانوني للوفد الفلسطيني وارتباطه بالوفد الأردني. وعُقدت خلال الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر 1991 إلى آب/أغسطس 1993 إحدى عشرة جولة مفاوضات ثنائية تمت جميعها في واشنطن وبدون أية نتيجة ملموسة، ما عدا الاتفاق الذي تم مع الأردن حول جدول أعمال لمتابعة المفاوضات بتاريخ 14 أيلول/سبتمبر 1993، أي في اليوم التالي للاحتفال «التاريخي» للتوقيع على اتفاقات أوسلو.

لم تثمر المفاوضات المتعددة الطرف نتائج أفضل، وكان الإعداد لها عملاً شاقاً في

---

(1) انظر مقتطفات من كلمته التي ألقاها في مجلس الاتحاد الفدرالي اليهودي.
International Herald Tribune, 22.11.1991.

أثناء الاجتماع التحضيري الذي عقد في موسكو خلال 28 و29 كانون الثاني/يناير 1992 وقاطعه الفلسطينيون، بسبب مطالبتهم بأن يضم وفدهم فلسطينيين من الشتات ومن القدس الشرقية، كما قاطعه أيضاً سوريا ولبنان، اللذان امتنعا حتى عن إرسال ممثلين عنهما إلى موسكو، باعتبار أنهما كانا قد أعلنا رفضهما البحث في التعاون الاقتصادي الإقليمي قبل أن تتحقق نتائج ملموسة في المفاوضات الثنائية. أما في ما يخص الإسرائيليين فكانوا يطالبون بعدم بحث موضوع اللاجئين الفلسطينيين، باعتبار أن هذا الموضوع لم يدرج في إطار المباحثات التمهيدية لمؤتمر مدريد. وبالرغم من هذا التنافر في الأصوات فلقد قرر راعيا عملية السلام، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بدعم من مصر والعربية السعودية وتركيا والاتحاد الأوروبي واليابان، تشكيل أربع فرق عمل (المياه، رقابة التسلح والأمن الإقليمي، البيئة، التعاون الاقتصادي).

وقد عُقدت من 11 وحتى 29 أيار/مايو 1992 في بروكسل وواشنطن وفيينا وأغسطساوا وطوكيو أولى اجتماعات اللجان الخمس، التي تم تشكيلها، كل مدينة لانعقاد لجنة واحدة، مع اجتماع لتقييم مشترك في لشبونة، في النهاية. وكان يُفترض افتتاح جولة ثانية من المفاوضات المتعددة الطرف في نهاية الصيف. وتم ما بين 15 و17 أيلول/سبتمبر عقد اجتماعين، الأول للجنة المكلفة بموضوع المياه في واشنطن، والذي يهتم بمشكلات إزالة ملوحة المياه وتنقيتها، والثاني للجنة المكلفة بمراقبة التسلح في موسكو. وفي 26 و27 تشرين الأول/أوكتوبر عقدت اللجنة المكلفة بالبيئة اجتماعاً في لاهاي، كما عقدت اللجنة المكلفة ببحث التعاون الاقتصادي بتاريخ 29 و30 تشرين الأول/أوكتوبر اجتماعاً في باريس حيث كان يفترض أن يقدم البنك الدولي في أثنائه إلى المؤتمر تقريراً عاماً حول آفاق التعاون الاقتصادي الإقليمي. أخيراً، عقدت اللجنة المكلفة ببحث أمور اللاجئين، في 11 تشرين الثاني/نوفمبر في اوتاوا، اجتماعاً عارضت فيه إسرائيل مبدأ إعادة لمّ شمل العائلات الذي يطالب به الفلسطينيون. كذلك جرت جولة ثالثة من المفاوضات في نهاية شهر نيسان/ أبريل ومطلع شهر أيار/مايو 1993 في جنيف (لجنة المياه) وفي روما (لجنة التعاون الاقتصادي) وفي أوسلو (لجنة اللاجئين) وفي واشنطن (لجنة مراقبة التسلح) وفي طوكيو (لجنة عمل البيئة). ولقد تقدم البنك الدولي وإسرائيل، في إطار لجنة التنمية الإقليمية، بمشاريع إقليمية في مجال النقل والطاقة والسياحة والزراعة والمالية، وهذه المشاريع ستشكل لاحقاً الموضوعات الأساسية في القمتين الاقتصاديتين اللتين ستعقدان في الدار البيضاء وعمّان، من أجل تفعيل دينامية السلام لاتفاقات أوسلو.

غير أن جميع هذه المفاوضات ليست في الواقع سوى مسرح الظل، لأن العنف على الأرض بلغ ذروته، بالرغم من جميع مساعي الدبلوماسية الأميركية. لقد بُذلت هذه المساعي

حتى في واشنطن حيث تجري المفاوضات الثنائية، أو بين العواصم العربية وإسرائيل حيث يأخذ جيمس بيكر، الذي عمد إلى استئناف مساعيه كلما بدا مسار السلام معطلاً نتيجة تصاعد العنف. وكان وزير الخارجية الأميركي في تموز/يوليو 1992، عشية الانتخابات الأميركية، يقوم بجولته التاسعة في المشرق العربي منذ انتهاء حرب الخليج.

مختلف أشكال العنف ميدانياً

تجلى العنف ميدانياً بجميع الأشكال. فأولاً «حرب الحجارة» التي تستمر مع الكم الكبير من الضحايا الفلسطينية الذي أخذ بعداً خطيراً مع تزايد سخط الجيش الإسرائيلي نتيجة ملله المتعاظم من القيام باحتواء عنف الشبان الفلسطينيين في جميع مراكز المدن الكبيرة، على الأخص في غزة، تلك «القصبة» الشاسعة التي استعصى إرساء النظام والانضباط في أرجائها. وهناك أيضاً العمليات الفدائية لحركة حماس التي تتزايد جرأتها يوماً بعد يوم. تلك الحركة التي عوّل عليها الإسرائيليون في البدء لتحدث شرخاً في الصف الفلسطيني ولتخفف من تأثير منظمة التحرير الفلسطينية على أهالي المناطق المحتلة، باتت اليوم تنأى عن كل رقابة يمارسها عليها مموّلوها المفترضون ـ الحكومات المعتدلة في دول الخليج ـ والذين يسعون إلى تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية[1]. وكان القضاء الإسرائيلي قد حكم على زعيم الحركة الشيخ أحمد ياسين، في تشرين الأول/أوكتوبر 1991، بالسجن مدى الحياة، ما استتبع قيام «حماس» بالعديد من أعمال العنف وقيام إسرائيل بدورها بعمليات انتقامية قمعية، سيما تدابير نفي عناصر ادُّعي انتماؤها للحركة. وهذا ما تم أيضاً بتاريخ 2 كانون الثاني/يناير 1992 بالنسبة إلى اثني عشر فلسطينياً. وكان النفي قد أدين في 6 كانون الثاني/يناير بتعابير حازمة وبالإجماع، بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 726، الذي يعيد التأكيد أن «اتفاقية جنيف الرابعة، الموقعة بتاريخ 12 آب/أغسطس 1949 تطبق على جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967، بما فيها مدينة القدس»؛ و«يطالب علاوة على ذلك إسرائيل، الدولة المحتلة، بضمان العودة الفورية والآمنة إلى الأراضي المحتلة لجميع الأشخاص المبعدين»[2].

اتسم عام 1992 أيضاً بالعديد من المواجهات الداخلية الفلسطينية بين مؤيدي عملية

---

(1) إتهم ياسر عرفات علناً هذه الدول بتمويل الأصولية الإسلامية في الأراضي المحتلة، في مقابلة مع المجلة الأسبوعية المصرية المصور، بتاريخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1991 (انظر صحيفة لوموند بتاريخ 15/11/1991: «السيد عرفات يؤكد قيام دول الخليج بتمويل الأصوليين الفلسطينيين»).

(2) نشر نص القرار في صحيفة لوموند، بتاريخ 8/1/1991، ص5.

السلام من جهة، ومؤيدي حركة حماس والحركات الفلسطينية الأخرى التي أطلق عليها اسم «جبهة الرفض» من جهة اخرى. كما جرى خلال ذلك العام العديد من عمليات تصفية المتعاونين الفلسطينيين العاملين لمصلحة سلطات الاحتلال لتفكيك عرى الانتفاضة. كذلك هناك الفلسطينيون الذين لا ينتمون إلى أية حركة وإنما يهاجمون أحياناً بالسكاكين الإسرائيليين، بخاصة عندما يتعلق الأمر بمستوطنين يجوبون المناطق العربية. هناك أخيراً المستوطنون المسلحون الذين يهاجمون الفلسطينيين لدى اقترابهم لمسافة قصيرة من المستعمرات، أو الذين يقومون بأعمال انتقامية عندما يجرح أو يقتل أحد الفلسطينيين واحداً منهم. إن تكاثر عدد المستعمرات وما استتبع ذلك من مصادرة للأراضي العربية شكّل مصدر توتر وعنف إضافيين ما بين المستوطنين والفلسطينيين.

وكان هناك مصدر آخر للتوتر يدفع بالفلسطينيين إلى العنف وإلى القيام بالعمليات الفدائية، هو العدد الكثير من السجناء الذين يلقي القبض عليهم الجيش الإسرائيلي في أي مكان يشتبه فيه بوجود «إرهابيين». ولقد أدينت الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بشدة في التقرير العام للّجنة الدولية للصليب الأحمر (C.I.C.R.) الذي تناول احترام القوانين الإنسانية ما بين عامي 1987 و1991 والذي نُشر بصورة استثنائية عام 1992. ويذكر التقرير أن عدد المعتقلين الفلسطينيين قد ازداد من أربعة آلاف في عام 1987 إلى ستة عشر ألفاً في عام 1990، ويستنكر هذا التقرير زيادة عدد المستوطنات اليهودية وفرض منع التجول لفترات طويلة وتهديم المساكن وإبعاد الكثيرين من الفلسطينيين وتوقيفهم. وتعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في التقرير أن اتفاقية جنيف الرابعة «تطبق على جميع الأراضي المحتلة، مهما كان الوضع القانوني الذي فرضته عليها إسرائيل»[1].

عمدت إسرائيل، في نهاية عام 1992، إلى إبعاد أربعمئة فلسطيني إلى لبنان، اشتبهت بانتمائهم إلى حركة حماس، وذلك انتقاماً لخطف أحد حرس الحدود بتاريخ 13 كانون الأول/ ديسمبر ومن ثم اكتشافه مقتولاً بعد يومين. ووافقت على هذا القرار المحكمة العليا الإسرائيلية في حين أدانه بالإجماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة منذ 19 كانون الأول/ ديسمبر، وبدون استعمال حق النقض (الفيتو) أو الامتناع عن التصويت من قبل الولايات المتحدة الأميركية. ويعيد القرار رقم 799 مضمون القرار رقم 726 الذي اتخذ في مطلع العام، لمناسبة إبعاد اثني عشر فلسطينياً والذي يطالب أيضاً إسرائيل، «الدولة المحتلة»،

---

(1) أنظر الملخص المجمل عن تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR) في صحيفة لوموند، 29/ 1/ 1992، تحت عنوان «تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر يستنكر القمع والتنكيل والاستيطان في الأراضي المحتلة».

بإعادة المبعدين «في الحال». ولقد اتهم اسحق رابين، الذي أصبح رئيساً للوزراء إثر انتخابات الصيف، الأمم المتحدة «بالتغاضي» عن الإرهاب الإسلامي المتطرف «الذي يهدف إلى القضاء على عملية السلام»[1]. وقامت السلطات اللبنانية بإبعاد الفلسطينيين إلى المنطقة الحدودية في جنوب لبنان ليقيموا في مخيمات غير مأمونة وفي منطقة تقع ما بين خطوط الجيش اللبناني والمنطقة المسماة «الحزام الأمني» في الأراضي اللبنانية التي يحتلها الجيش الإسرائيلي منذ عام 1978. واستمرت معاناتهم إلى أن انتهت بصورة تدريجية ما بين مطلع صيف 1993 ونهاية العام. فسُمح لمئة وعشرين مبعداً، بتاريخ 2 آب/أغسطس بالعودة إلى الأراضي المحتلة من دون أن يلاحقوا أو يسجنوا، غير أن معظمهم رفض هذا التدبير، باعتباره يجزّئ عملية إلغاء قرار النفي بشكل تام. وبتاريخ 9 أيلول/سبتمبر أعيد إلى الأراضي المحتلة مئة وواحد وثمانون مبعداً ليدخلوا إلى السجن بانتظار محاكمتهم، وأفرج عن سبعة وخمسين منهم بتاريخ 14 أيلول/سبتمبر. وسمح للفئة الأخيرة بالعودة بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر.

هناك، في نهاية المطاف، العديد من حالات منع التجول لفترات طويلة بموجب قرارات يصدرها الجيش الإسرائيلي، وكذلك إغلاق الجامعات الفلسطينية لأشهر طويلة وتخفيض عدد إجازات العمل الممنوحة للفلسطينيين في إسرائيل، وأخيراً، السلاح الأمضى، وهو إغلاق حدود الأراضي المحتلة، الأمر الذي يحول دون قيام العامل بالوصول إلى عمله في الأراضي الإسرائيلية.

قادت هذه الأعمال مجتمعة إلى تدهور مستوى المعيشة في الأراضي المحتلة، الأمر الذي من شأنه إثارة الشكوك لدى شرائح واسعة من الفلسطينيين، حيال نيّات السلام الإسرائيلية وإتاحة الفرصة لحركة حماس كي توسع قواعد الانتساب إليها ولأن تتصلب في موقفها الرافض لعملية السلام.

يضاف إلى عمليات العنف هذه في الأراضي المحتلة معاناة سكان جنوب لبنان المستمرة منذ مطلع السبعينات، عندما بدأت إسرائيل سياسة الانتقام الجماعية ضد القرى اللبنانية التي تأوي الجماعات المسلحة الفلسطينية. وهذه السياسة التي كانت قد عُمّمت على جميع المناطق اللبنانية التي يوجد فيها معسكرات لاجئين فلسطينيين قد ساهمت في وقوع الجمهورية اللبنانية في ظلمات الفوضى التي عرفتها ما بين عامي 1975 و1990، إذ احتلت إسرائيل خلال هذه الفترة ولمدة ثلاث سنوات (1982 - 1985) قرابة نصف مساحة لبنان

(1) انظر مجلة *Maghreb-Machrek*، العدد رقم 140 ـ (نيسان/أبريل ـ حزيران/يونيو 1993) صفحة 107.

ومن ثم ربعها، لتنسحب أخيراً إلى «الحزام الأمني» (عشر مساحة لبنان) التي كانت قد أوجدته في عام 1978 وزادت من رقعته في عام 1985[1].

غير أن تفكيك الجماعات الفلسطينية المسلحة في لبنان لم ينجم عنه انسحاب إسرائيلي أو وضع حد لسياسة الانتقام. فخلال فترة الاحتلال الإسرائيلي وسّع حزب الله نشاطه ليشمل جميع أنحاء جنوب لبنان، وذلك بمساعدة إيران وسوريا. وكانت إسرائيل قد رأت في هذا التوسع، كما هي الحال بالنسبة إلى حركة حماس، عملية مؤاتية تجابه بها احتمال إعادة تشكيل تجمّع وطني لبناني يتكون من الأحزاب القومية العربية العلمانية حليفة الجماعات الفلسطينية المسلحة. لهذا السبب تمكن الحزب من التوسع نسبياً بسهولة في ظل احتلال الجيش الإسرائيلي للبنان. وفي ما بعد، فإن عمليات حزب الله الفدائية التي تزايدت جرأتها ضد وجود الجيش الإسرائيلي في المنطقة المحتلة أدت إلى استمرار العمليات الانتقامية، ما دفع حزب الله من جهته للقيام أحياناً بإطلاق قذائف على المستوطنات الإسرائيلية في منطقة الجليل المتاخمة للحدود اللبنانية.

وأخذ لبنان، الذي عاد السلام إلى أرجائه بفضل الوصاية السورية المُحكمة، يشهد شهرياً، منذ ذلك الحين، القتلى والجرحى بين السكان المدنيين في قرى جنوب لبنان. وعشية التوقيع على اتفاقات أوسلو في نهاية شهر تموز/يوليو 1993 عمد الجيش الإسرائيلي، في حربه ضد «الإرهابيين» اللبنانيين، إلى تهجير مكثف للسكان اللبنانيين في الجنوب نحو بيروت. وتعرض خمسمئة ألف شخص لقصف مكثف لمدة أسبوع. وأسفر ذلك عن 122 قتيلاً و448 جريحاً وآلاف المساكن المهدمة في الجانب اللبناني و3 قتلى و34 جريحاً و100.000 إسرائيلي أجلوا عن أرضهم، بسبب إطلاق قذائف حزب الله على منطقة الجليل. وكما سنراه لاحقاً، فإن هذه العملية سيكررها الجيش الإسرائيلي في ربيع 1996، وبوحشية مماثلة.

وهكذا فبين حركة حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان ستجد إسرائيل في مواجهتها، أكثر فأكثر، عدواً وحيداً بل العدو نفسه، ألا وهو ما تسمّيه «الإرهاب». فجبهة الحرب في نظرها، بخاصة منذ إبعاد أربعمئة «متطرف» من الإسلاميين إلى جنوب لبنان، تشكل جبهة واحدة، حيث يتوجب القضاء على «أعداء السلام» في الشرق الأوسط. وقد طالت العمليات الإرهابية في 17 آذار/مارس 1992 سفارة إسرائيل في الأرجنتين بانفجار سيارة مفخخة أمام مبنى السفارة في بيونس ايرس أسفر عن 10 قتلى و95 جريحاً، من دون

---

(1) في ما يتعلق بالسياسة الإسرائيلية حيال لبنان، يمكن مراجعة:
Ghassan El-Ezzi, *L'invasion israélienne du Liban (1982)*. *op. cit.*;
Jacques Seguin, *le Liban-sud, espace périphérique, espace convoité.*, *op. cit.*

أن يتوصل التحقيق إلى معرفة ما إذا كان هذا الحادث عملية انتقامية «إسلامية» المصدر، رداً على إجراءات القمع المتخذة حيال حزب الله اللبناني أو حركة حماس الفلسطينية، أم أن هذا الحادث قد قام به نازيون ارجنتينيون وفق ما ذهب إليه تفكير السلطات الأرجنتينية.

إقامة شبكة المفاوضات السرّية في أوسلو

على صعيد جبهة السلام وفي وقت كانت المفاوضات تراوح في مكانها، هبت بادرة أمل اثر الانتخابات التشريعية الإسرائيلية التي جرت في نهاية شهر حزيران/يونيو 1992، حيث نال حزب العمل الإسرائيلي 44 مقعداً مقابل 32 مقعداً لتكتل الليكود. جرت هذه الانتخابات في أجواء عصيبة للغاية هيمنت على العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فلقد أثار اغتيال مواطن فلسطيني لطالبة إسرائيلية في نهاية شهر أيار/مايو في إحدى ضواحي تل أبيب حالة هيجان وتظاهرات معادية للعرب استمرت أياماً عدة، قبل أن تصدر حكومة إسحق شامير بياناً يدعو إلى التهدئة. وكذلك الأمر في غزة، عندما طُعن حاخام يسكن إحدى المستعمرات اليهودية، ما دفع إلى قيام مئات من المستوطنين بأعمال انتقامية جماعية ضد مواطنين عرب سائرين في الطرقات وإلى إحراق حقول ومزارع فلسطينية. وكان حزب العمل قد وجه طبعاً اللوم إلى الحكومة التي على رأسها الليكود لإيصالها المفاوضات إلى طريق مسدود. غير أن الرأي العام الإسرائيلي يعلم جيداً أنه بالرغم من سريان مفعول القانون الذي يحظر إجراء أي اتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، فإن لحزب العمل قنوات مفتوحة مع المنظمة المدعوة «إرهابية». وكانت نتيجة الانتخابات عبارة عن شجب لجمود الليكود وافساح المجال أمام حزب العمل ليقوم بتسريع عملية السلام، وتالياً التخفيف من شدة العنف على الأرض. ويتميز أعضاء حزب العمل بلهجتهم الأكثر مرونة، فهم يميزون بين «المستوطنات الأمنية» التي لا يودّون المساس بها و«المستوطنات السياسية» الاستفزازية، التي شجع الليكود على إقامتها. كما يرغبون بأن ينسحب الجيش الإسرائيلي من مراكز المدن الفلسطينية حيث أنهكه الإحباط ويطالبون بإقامة حكم ذاتي فلسطيني على وجه السرعة. أخيراً فهم لا يستبعدون تماماً التوصل إلى حل وسط، في موضوع الانسحاب من هضبة الجولان السورية التي ضمتها إسرائيل.

قوبل نجاح حزب العمل في الانتخابات بارتياح بالغ في آن واحد لدى الأميركيين والأوروبيين، الذين أصابهم الملل من سماع لغة إسحق شامير المتطرفة ومن الغضب المتأجج جراء إقامة المستعمرات الجديدة في الأراضي المحتلة. غير أنه لا يبدو أن حكومة حزب العمل الجديدة ستعمل أكثر من سابقتها على صعيد المفاوضات الرسمية، بالرغم من لغتها المهدئة. فهي تسعى في الواقع إلى التفاوض في الكواليس، بعيداً من وسائل الإعلام

ومن ضغوط محتملة للحكومة الأميركية أو للرأي العام العالمي. فبواسطة مصر تزايدت الاتصالات غير المباشرة بأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية وعلى نطاق واسع. وفي نهاية عام 1992 بدأ العمل بإرساء شبكة التفاوض في أوسلو بسرية مطلقة، وفق ما رواه في ما بعد محمود عباس (أبو مازن)، أحد صانعي اتفاقات أوسلو[1].

كذلك لم يكن مجرد صدفة لجوء وزارة إسحق رابين الجديدة إلى دفع الكنيست، بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير 1993، إلى إلغاء النصوص القانونية التي تمت الموافقة عليها في عام 1986 والتي تفرض عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات على كل إسرائيلي يثبت أن له اتصالات بـ«المنظمات الإرهابية». وفي الواقع أظهرت منظمة التحرير الفلسطينية تساهلاً في هذه الاتصالات السرّية، لأنها كانت تسعى بكافة الوسائل إلى استعادة موقعها المتقدم أمام الملأ. فنفيها إلى تونس منذ عام 1982، والرفض الأميركي والإسرائيلي إجراء اتصالات رسمية مباشرة بها، وكذلك شعبية الفريق الذي يفاوض رسمياً، سواء داخل الأراضي المحتلة التي ينتمي إليها أو أمام الرأي العام الدولي منذ مؤتمر مدريد، كل هذه مؤشرات قد تدعو للنظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية على أنها لم تعد عنصراً أساسياً لتحقيق السلام. وحتى لو أنها كانت لفترة طويلة رمز النضال الفلسطيني من أجل حق الوجود، فليس هناك من شك بأن حرب الحجارة وبزوغ شخصيات سياسية قوية من داخل الأراضي المحتلة لها معرفة واسعة في الوقت نفسه بالمجتمع الفلسطيني في الداخل وبالمجتمع الإسرائيلي، هي عوامل جديدة في اللعبة السياسية الفلسطينية. وكان الزعماء الفلسطينيون المحليون قد حصلوا على مكانة مرموقة عن طريق تنسيقهم الكامل مع إدارة المنظمة في تونس وضربهم تالياً عرض الحائط بالقانون الإسرائيلي الذي يمنع أي اتّصال بالمنظمة. فبات لديهم، من الناحية النظرية، دعم السكان من الداخل ودعم فلسطينيي الشتات الذي أنتج قيادات منظمة التحرير الفلسطينية.

لمواجهة هذا الوضع، غدا واضحاً للحكومة الإسرائيلية أن من الأجدى ترك المفاوضات الرسمية تتعثر ليضعف جراء ذلك موقف فريق المفاوضين. وتستطيع السلطات الإسرائيلية في الوقت نفسه وبدون مخاطرة، عن طريق الأقنية السرية المفتوحة من وراء ظهر المفاوضين والموصوفة بإسهاب في كتاب محمود عباس، أن تختبر حجم التنازلات التي ستكون منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد لتقديمها لقاء حصولها على اعتراف إسرائيل والولايات المتحدة بصفتها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني وعلى العودة إلى موقعها المتقدم

---

(1) محمود عباس، طريق أوسلو: Mahmoud Abbass, *Le chemin d'Oslo*, Paris, Édifra, 1994 هناك تعليق يتناول بشكل مفصل إرساء منهج أوسلو وسياسة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لاستعادة موقعها المتقدم في سلم أولويات عملية السلام، أعدّه عضو مطّلع في أجهزة الإدارة العليا الفلسطينية. انظر: ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو. القصة الحقيقية الكاملة لـ«طبخة أوسلو»، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 1995.

في مسرح الأحداث. كذلك فإن أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية الذين عاشوا خارج الأراضي المحتلة، والذين عرفوا فترة الرخاء النفطي وتلقوا الدعم أحياناً من رجال الأعمال الأغنياء من الشتات الفلسطيني، أخذوا يعيرون آذاناً صاغية لمشاريع التعاون الاقتصادي التي يلوّح بها، في المفاوضات السرّية، المفاوضون الإسرائيليون. فمنذ جلسة العمل الأولى في النروج، بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 1993، جرى بحث إقامة معامل اسمنت وجعل غزة منطقة حرة ومركزاً للتكنولوجيا الرفيعة، وإنشاء بنك للتنمية وتمديد أقنية مياه واستثمار البحر الميت وإقامة مناطق حرة في وادي الأردن وتوحيد سعر الماء وتشييد محطات إزالة ملوحة المياه[1]. وهكذا يبدو أن الفكرة الكبرى لشيمون بيريز وللولايات المتحدة، القائلة بأن إنشاء المشاريع الاقتصادية المشتركة يتيح حل المشكلات السياسية الشائكة، المتروكة للمفاوضات النهائية التي ستجري لاحقاً، كان لها صدىً إيجابي واسع لدى مفاوضي منظمة التحرير الفلسطينية. وكما سنرى في ما بعد، ستتضمن اتفاقات أوسلو ترتيبات اقتصادية خيالية الطابع نوعاً ما، في ظل الطابع الملحّ لحل القضايا السياسية المعقّدة.

واعتباراً من كانون الثاني/يناير 1993، صار كل شيء يجري بسرعة فائقة، كأنما بوصفة سحرية. فبنتيجة عقد اثني عشر لقاءً سرّياً في النروج، ناقش خلالها عضوان من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيليان، في جو ودّي وعلى مقربة من الموقد، جميع تفاصيل الاتفاق والبروتوكولات الأربعة الملحقة به التي تمّ التوصل إليها. فمن الجانب الفلسطيني لم يدرس النصوص أي من الحقوقيين، كما لم تجرِ أية مشاورات سوى مع زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات[2]. فالمفاوضون الرسميون، وكذلك اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

---

(1) م ن، الصفحات 163-169.

(2) لقد نجم عن الاتفاقات استقالة العديد من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، منهم الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، ذو المكانة المرموقة على نطاق واسع، شفيق الحوت. وجاءت الانتقادات الأكثر حدة والأكثر صرامة من جانب إدوارد سعيد، أستاذ الأدب الإنكليزي الشهير في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة وعضو المجلس الوطني الفلسطيني. وقد نشرت مقالاته الرئيسية باللغة الإنكليزية في:

Peace & its Discontents. Gaza-Jericho 1993-1995, Vintage, London, 1995.

وقد منع تداول هذا الكتاب من قبل ياسر عرفات في المناطق الواقعة تحت رقابة السلطة الفلسطينية.

أنظر أيضاً: ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو، م س، الذي يروي القصة المأسوية لاستقالة ثلاثة أعضاء في الوفد الفلسطيني الرسمي المفاوض في آب/أغسطس 1993، في إطار المفاوضات الثنائية (فيصل الحسيني، حنان عشراوي وصائب عريقات) اللذين أرهقهم تصرف زعيم منظمة التحرير الفلسطينية (الصفحات 96-110). كذلك يروي نوفل أيضاً أنه قبل 24 ساعة من التوقيع على الاتفاقات لم تكن قد عرضت على أي مستشار حقوقي لتفحص نصوصها، ومن ثم استدعي حقوقي مصري للنجدة، فلم يجد أية ملاحظة يبديها حول النصوص التي عرضت عليه.

الفلسطينية، وُضعوا جانباً تماماً في هذا الاجتماع التآمري السرّي، الذي سينقل منظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها من نشطاء لمنظمة إرهابية محتقرة إلى «أبطال للسلام».

«معجزة السلام»

أثار الإعلان عن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الوزراء الإسرائيلي في يومي 9 و10 أيلول/سبتمبر 1993، ومن ثم الاحتفال الكبير الذي أقامه الرئيس كلينتون في البيت البيض في واشنطن يوم 13 أيلول/سبتمبر، تصعيد حملة إعلامية جديدة. فمجلة التايم الأسبوعية الأميركية وضعت عنواناً لغلاف عددها الصادر بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر «معجزة السلام»، وتمتعت الصحافة وشاشات التلفزيون بمشهد في البيت البيض ظهر فيه الزعيم المحارب «الإرهابي» بكوفيّته الفلسطينية التقليدية ولباسه العسكري ذي اللون الكاكي يصافح يد كل من إسحق رابين الممدودة إليه بتردد، ومن ثم شيمون بيريز، بلباسهما الأنيق، أمام النظرات المفعمة بالحنان للرئيس كلينتون؛ كما استمتع العالم أيضاً بجميع تفاصيل الرواية المثيرة للاتصالات السرية في أوسلو. فبعد حرب الخليج التي نُظر إليها كمسلسل تلفزيوني يستذكر «حرب النجوم» ومن ثم المسرحية المأسوية الكبرى في القصر الملكي في مدريد، ها نحن أخيراً أمام النهاية السعيدة في الإطار الأنيق للبيت الأبيض الذي يتيح للعالم بأسره التأكد من انه لم يعد من وجود للعمل بمعايير مزدوجة في النظام الدولي ومن أن الولايات المتحدة، بعد أن أنجزت حرباً عادلة في المشرق العربي، تقوم الآن من حديقة البيت الأبيض الجميلة بإيصال السلام إلى ربوعه. وهكذا يصل أقدم نزاع في الشرق الأوسط إلى نهايته، على جميع شاشات التلفزيون في العالم، ويتم التصالح بين العرب واليهود، الأشقاء الساميين الأعداء، فبات في إمكان المنطقة أن تشهد بزوغ فجر جديد.

اعتُبر الحدث خارقاً، لدرجة أنه بات يعتبر كحدث أسطوري، حتى إن تردّي الأوضاع على أرض الواقع منذ مؤتمر مدريد لم تعد تتناوله وسائل الإعلام على نطاق واسع، بل تم تناسيه تماماً. وحتى إن طرد الأربعمئة ناشط إسلامي الذي كان قد أحدث ضجة إعلامية في حينه نجده يمّحي من الذاكرة، كذلك ممارسات العنف التي عانى منها سكان جنوب لبنان قبل شهر مضى. لقد أنتج سلام الشاشات التلفزيونية قناعة راسخة بحصول السلام. إن قبول الزعماء الإسرائيليين ـ غير المتساهلين في ما يخص سلامة بلدهم ـ التحاور ومن ثم التوقيع بدون تأخير على السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد سنوات عديدة من الرفض، لم يكن ليحصل إلا بعد تبصّر ودراية تامة. يضاف إلى ذلك أن الرعاية الأميركية لعملية السلام قد شكلت ضمانة إضافية، فلم يعد سرّاً أن البنك الدولي والمجموعة الأوروبية قد عملا على

إعداد مشروع مساعدات (كمشروع مارشال) للضفة الغربية وقطاع غزة. إن انتشال الفلسطينيين من الفقر يشكل خطوة داعمة للسلام، الذي نُسجت خيوطه سراً في أروقة المباني النروجية الكتومة.

وكان مما يدعو للاستغراب في تلك اللحظات الإعلامية الدولية وجود جورج بوش الأب وجيمس بيكر في حديقة البيت الأبيض بين جموع الحاضرين وليس على المنصة الرئيسية. فلم يعد بطلا حرب الخليج، اللذان مهّدا للنظام الدولي الجديد، من صانعي عملية السلام. لقد خسر جورج بوش انتخابات رئاسة الجمهورية في عام 1992 التي فاز فيها بيل كلينتون، مرشح الحزب الديموقراطي. ونتيجة لذلك، ربما تولدت الشجاعة لدى حزب العمل الإسرائيلي، الذي فاز بانتخابات حزيران/يونيو 1992، لترك إطار مؤتمر مدريد جانباً ولممارسة دبلوماسية سرّية فطنة تغمض عينها عنها الإدارة الأميركية الديموقراطية الجديدة، الأقل تعاطفاً مع القضية الفلسطينية من الإدارة الجمهورية السابقة، مع استمرار مشاركتها في المفاوضات الرسمية، كما لو أن شيئاً لم يحدث.

وكما كانت الحال في مدريد، فإن الضجيج الإعلامي ساد جميع الأرجاء، لدرجة أنه لم يعد هناك من يجسر على التشكيك بتلك الدبلوماسية السرّية التي استطاعت في غضون عشرة أشهر رد اعتبار زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، وهو كان حتى تلك الساعة محتقراً في الولايات المتحدة كما في إسرائيل، ينظر إليه كإرهابي وقاتل وحليف لصدام حسين، جلب البؤس لشعبه وللبنان، حيث كان وجوده فيه مثاراً لأعمال عنف دموي. فقد كتب ممدوح نوفل: «بعد الإعلان عن الاتفاق، وكأنما بعصا سحرية، تبدلت صورة عرفات ليس في الولايات المتحدة وحدها، بل في العالم بأسره. فلقد أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية منظمة مناضلة من أجل السلام. وخلال بضعة أيام توافدت الصحافة الدولية نحو تونس من جميع أرجاء العالم لمتابعة الحدث وللتعليق عليه من جهة، ولتجميل صورة منظمة التحرير الفلسطينية وأبي عمار من جهة أخرى. وبحسب ما ذكره أحد المراسلين البارزين الذين عجت بهم الفنادق في تونس، «تلك هي التعليمات التي تلقيناها»[1]. هكذا تمت إعادة الاعتبار المثيرة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولزعيمها، من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، في الوقت نفسه الذي تمكنت حرب الحجارة، الممتدة لأكثر من خمس سنين، وكذلك إقامة مسار مدريد للسلام، من أن تُخرج إلى الوجود جيلاً جديداً من النخبة السياسية الفلسطينية يعيش في قلب المجتمع الفلسطيني. لقد أبرزت الاتفاقات من قبل الجميع على أنها تسوية

---

(1) انظر قصة اتفاق أوسلو، مرجع آنف الذكر، صفحة 161.

خارقة ومنسجمة مع الحرص على الأمن للإسرائيليين من جهة، ومع تطلّع الفلسطينيين إلى حكومة مستقلة تحضّر للاستقلال في مرحلة لاحقة، من جهة أخرى. وتتألف هذه الاتفاقات من رسائل متبادلة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ومن إعلان مبادئ مع أربعة ملاحق ومن مذكرة اتفاق تتعلق بإعلان المبادئ.

المنطق المتناقض لاتفاقات أوسلو

المثير للانتباه، في تبادل الرسائل الذي استبق التوقيع الرسمي على الاتفاقات والذي كان مجالاً للعديد من المساومات في اللحظة الأخيرة، كان ذلك التباين الظاهر بين الأسطر الأربعة المتسمة بالجفاء التي وجهها رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى زعيم منظمة التحرير الفلسطينية وبين الفقرات الستّ التي وجهها زعيم منظمة التحرير الفلسطينية إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، إذ شكلت خمس منها تعهدات ملزمة بشكل دقيق من الناحيتين القانونية والرسمية. فلقد تعهد ياسر عرفات فعلياً، في هذه الوثيقة، بالاعتراف بحق إسرائيل في العيش بسلام وبصورة آمنة، بتسوية سلمية وعن طريق التفاوض بشأن جميع المسائل التي ستبقى معلقة؛ بأن يشكل إعلان المبادئ «حدثاً تاريخياً يفتح عهداً جديداً للتعايش السلمي بدون عنف؛ أو أعمالاً قد تعرّض السلام والاستقرار للخطر»؛ بالعدول عن اللجوء إلى الأعمال الإرهابية أو أية أعمال عنف؛ وبالإقرار «بمسؤوليته عن جميع أعضاء وأجهزة منظمة التحرير الفلسطينية، بغية ضمان موافقتهم على الاتفاقات وتدارك خرقهم (لهذا التعهد) ومعاقبة المعارضين»[1].

كما أكد زعيم منظمة التحرير الفلسطينية في الرسالة أن «مواد الميثاق الفلسطيني وفقراته التي تنكر حق إسرائيل بالوجود، كذلك بنود الميثاق المتعارضة مع التعهدات المنصوص عليها في هذه الرسالة، باتت من الآن فصاعداً غير معمول بها وغير سارية المفعول»؛ كذلك تعهد بإدخال تعديلات عن طريق المجلس الوطني الفلسطيني، أي مجلس النواب في المنفى لفلسطينيي الشتات، على مجمل الميثاق لجعله منسجماً مع المتطلبات التي تضمنتها الرسالة التي وجهها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي[2]. يضاف إلى ذلك أن ياسر

---

(1) نص الرسائل في مجلة *Maghreb-Machrek*، العدد رقم 142، تشرين الأول/أوكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 1993، الصفحتان 120-121.

(2) ستطرح تعديلات الميثاق الفلسطيني على المجلس الوطني الفلسطيني الذي سينعقد لأول مرة بتاريخ 22 نيسان/أبريل 1996 في الأراضي المحتلة في غزة. ومن أجل تأمين الحصول على أغلبية، سيقوم ياسر عرفات بتسمية

عرفات، في رسالة إضافية موجهة إلى وزير الخارجية النروجي الذي أدى دوراً أساسياً في المفاوضات السرية الفلسطينية-الإسرائيلية، تعهّد علناً بتشجيع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وبدعوتهم إلى التعاون من أجل «التطبيع» والى نبذ «العنف والإرهاب». إن الاطلاع على الرسالة السابقة يُظهر بوضوح لا لبس فيه أن هناك دعوة لإنهاء «ثورة الحجارة» (الانتفاضة) التي طالما ذكّرت العالم بوجود المشكلة الفلسطينية وأحرجت الجيش الإسرائيلي الذي بات شغله الشاغل، منذ عام 1988، القمع الوحشي للأولاد والمراهقين العرب الذين ليس بين أيديهم من سلاح سوى الحجارة.

لقاء هذا الكم الضخم من التعهدات المُلزمة بدقة متناهية، التي تقدم بها زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، يجيب إسحق رابين بجفاء شديد ياسر عرفات فيكتب: «إجابة عن رسالتكم المؤرخة في 9 أيلول/سبتمبر 1993، أودّ أن أؤكد لكم، في ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية التي تضمنتها الرسالة المذكورة، أن الحكومة الإسرائيلية قد قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني والشروع في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط».

في مقابل التعهدات الفلسطينية، ليس هناك إذن أي تعهد من قبل الجانب الإسرائيلي لوضع حد للتدابير الجائرة التي يذهب ضحيتها الفلسطينيون منذ بدء الاحتلال عام 1967: عمليات الإبعاد والطرد، تفجير المنازل، مصادرة الأراضي، منع التجول، توقيفات إعتباطية وسجن الآلاف، حصار الأراضي المحتلة، الخ. وهكذا نجد، لدى النظر إلى الطرفين اللذين باتا «شريكين» مذّاك فصاعداً، أن الطرف الأول قد احتفظ لنفسه بحق القيام بجميع أعمال القمع والعنف، في حين انسحب الطرف الآخر وتعهد بضمان التزام الشعب الفلسطيني بالسلام لقاء ثمن الاعتراف به كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، ذلك الاعتراف الذي كان قد أقرّت به منذ وقت طويل معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إذن لقد وافق زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، في معركته الممتدة لفترة طويلة مع عدوّه القوي والشرس، وبدون تفويض من مختلف الفصائل الفلسطينية، على إلقاء الأسلحة القليلة التي قد

= ٩٨ عضواً جديداً إضافة إلى 88 نائباً منتخباً في كانون الثاني/يناير 1996 في إطار إرساء الاستقلال الذاتي. وهكذا فإن أعضاء المجلس المعارضين لاتفاقات أوسلو لن يكون لهم سوى وجود رمزي في هذه الدورة للمجلس. أما في ما يخص نص اتفاقات أوسلو فستطرح مشوبة بالغموض التام على اللجنة المركزية لفتح، المنظمة الرئيسية داخل منظمة التحرير الفلسطينية والتي تخضع لسيطرة ياسر عرفات منذ تأسيسها، ومن ثم على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تقاطعها المنظمات الفلسطينية المعارضة، المتمركزة في دمشق. لمزيد من التفاصيل أنظر مؤلف ممدوح نوفل، مرجع آنف الذكر.

تكون ما زالت بين يديه. ويبدو أنه بتصرفه هذا قد وثق بدينامية السلام التي ستُلزم الإسرائيليين حتماً باللجوء إلى تصرفات مختلفة عن مواقفهم السابقة.

يضاف إلى ذلك أن زعيم منظمة التحرير الفلسطينية لم يحصل على تعهد واضح مُلزم، من الناحية القانونية، لإيقاف الاستيطان في الأراضي المحتلة. ففي هذا الصدد كتب أحد المراقبين الإسرائيليين: «لقد وافق المفاوضون الفلسطينيون بدرجة من السذاجة قد تصل إلى حد الإجرام، على عدم إدراج أي بند صريح في مختلف الاتفاقات يمنع الإسرائيليين من متابعة سياستهم الاستيطانية، خلال المرحلة الانتقالية»[1].

ويكمن التناقض الصارخ في أن الرسائل والوثائق الموقعة لا تشكل إطلاقاً اتفاقية سلام تتضمن تسوية جميع المسائل المتنازع عليها للتوصل إلى تسوية نهائية: مصير الأراضي المحتلة من زاوية السيادة النهائية التي ستمارس عليها؛ مدى التنازلات الفلسطينية بشأن الأراضي المحتلة، وهو مطلب مختلف الاتجاهات السياسية في إسرائيل؛ مصير المستوطنات التي أقامها الإسرائيليون منذ عام 1967؛ حق العودة أو التعويض المالي على اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 وعام 1967؛ وضع مدينة القدس، وبشكل خاص القسم العربي من المدينة الذي لم ينل ضمه من قبل إسرائيل إلى أراضيها اعتراف الأمم المتحدة والدول الكبرى. إن إيجاد الإجابات عن هذه الأسئلة الأساسية تم تأجيله إلى مرحلة لاحقة، بعد فترة انتقالية تمتد خمس سنوات، على أن يبدأ التفاوض بشأن هذه المسائل في مطلع السنة الثالثة من تلك الفترة على أبعد تقدير (المادة الخامسة من «إعلان المبادئ»).

لم تكن تلك الاتفاقات المعقودة بشكل احتفالي تحتوي إذن على الحل المنشود النهائي للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، وإنما كانت عبارة عن تسويات مرحلية لحكم ذاتي نصّ عليها «إعلان مبادئ»، ذلك المستند ذو الأبعاد المتواضعة، باعتباره لا يتضمن سوى سبع عشرة مادة. فالمادة الأولى، وعنوانها «هدف المفاوضات»، تتحدث عن إقامة «سلطة فلسطينية مؤقتة تتمتع بحكم ذاتي، وعن مجلس منتخب للضفة وقطاع غزة، وذلك لفترة انتقالية لا

---

(1) ميشال وارشافسكي (Michel Warchavski)، *Revue d'études palestiniennes*، باريس، العدد رقم 9، خريف 1996، الصفحات 6-15. ويضيف المؤلف (مدير مركز المعلومات البديلة في القدس): «لقد اكتفوا برسالة الضمانات المرسلة من حكومة رابين (حتى قبل التوقيع على إعلان المبادئ) إلى الإدارة الأميركية. وتناولت هذه الضمانات تجميد المستوطنات. ولنستذكر أن رئيس الوزراء الإسرائيلي المتوفى كان في ذلك الوقت قد ميّز بين «المستوطنات الإيديولوجية» التي يتعهد بتجميدها و«المستوطنات الاستراتيجية» التي لن يتعهد بشيء حيالها. لقد كان التمييز خفي المعنى وإشكالياً بطبيعته، غير أن الحكومة الإسرائيلية لم تأخذ به وأدّى إحجامها عن تعريف هاتين الفئتين، بشكل واضح ومنذ البدء، إلى إتاحة تبرير كل بناء جديد، باعتباره يعود إلى المستوطنات المسماة «استراتيجية».

الداخلي، نجدها تحرص على ذكر أن «مسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، إضافة إلى مسؤولية الأمن الكلي للإسرائيليين، أي لضمان أمنهم الداخلي والنظام العام»، تبقى من الأمور التي تتولاها إسرائيل. كما أن الفقرة الرابعة من المادة الخامسة تذكر أيضاً: «اتفق الطرفان على أن الاتفاقات التي تمت حول الفترة الانتقالية يجب ألّا تؤثر على المفاوضات حول الوضع الدائم أو أن تستبقها». وهذا من شأنه أن يستطيع كل من الطرفين أن يحتفظ بمواقفه المتناقضة تماماً حول الأراضي موضوع الاتفاق: قيام دولة ذات سيادة تامة للفلسطينيين، والإبقاء على «الضفة الغربية (يهودا والسامرة)» تحت السيادة الإسرائيلية، مع توسيع المستوطنات الإسرائيلية.

لهذا السبب لم ينص إعلان المبادئ على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، بل على «إعادة انتشارها خارج المناطق المأهولة بالسكان» (المادة الثالثة عشرة). ونصت المادة الرابعة عشرة على أن الانسحاب من غزة ومن منطقة أريحا ينبغي أن يتم وفقاً لبروتوكول معقّد (الملحق رقم 2) يضم الأردن ومصر، ويفترض التوقيع لاحقاً على اتفاق حول هذا الانسحاب. ومع أن المادة الثالثة عشرة من إعلان المبادئ قد تضمنت الترابط والتعاون مع الأردن ومصر، نجد المادة الحادية عشرة تتناول التعاون الفلسطيني-الإسرائيلي في المجال الاقتصادي والمادة الخامسة عشرة جوانب هذا التعاون المتعلقة بالبرامج الإقليمية.

وتضمن بروتوكولان ملحقان تفاصيل عن تلك الرؤية الطموحة للغاية لذلك التعاون المزدوج، المحلي والإقليمي. ولدى القراءة المتأنية لهذين المستندين نستخلص الانطباع عن تحالف وثيق بين الكيانين: كيان الفلسطينيين الذي ظهرت ملامحه الضبابية في إعلان المبادئ وكيان الدولة الإسرائيلية القوية، اللذين سيلتقيان في قلب ذلك الشرق الأوسط الجديد، المفترض أن يسوده السلام والذي وصفه شيمون بيريز بكثير من البلاغة في مؤلفه الذي نشره إثر التوقيع على هذه الاتفاقات.

وبالفعل، لا يبدو أن ما ورد في هذين الملحقين كان بمحض الصدفة. فتعابير التعاون، والتدابير المشتركة واللجان المختلطة قد جاء النص عليها في جميع المجالات التي تتناول العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية (الملحق رقم 2): الماء، الكهرباء، الطاقة، المالية والمصارف، النقل والمواصلات، التجارة وتنشيطها على الصعيد المحلي والإقليمي وما بين الأقاليم، المناطق الحرة المشتركة، الصناعة، قضايا العمل والشؤون الاجتماعية، تثمير الموارد البشرية والبحث العلمي والتقني المشترك، حماية البيئة، الاتصالات ووسائل الإعلام. وفي ما يخص التنمية الإقليمية يعتبر الملحق رقم 4 أن فكرة وضع خطة من قبل مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى أمراً مقرراً، على أن تساهم فيها دول منظمة التعاون

والتنمية الاقتصادية (OCDE) ودول الجامعة العربية وعدد من الدول الإسلامية، وهي خطة يجب مبدئياً أن تتناول قطاع غزة والضفة الغربية، إضافة إلى برنامج على النطاق الإقليمي. وسيعمل الفلسطينيون والإسرائيليون معاً ضمن هذا الإطار المسمى «جهود السلام المتعددة الطرف». ويلاحظ في وثائق أوسلو شرح واضح لأبعاد المكوّن الاقتصادي، بينما يتخلل المكوّن السياسي والعسكري الإبهام والغموض. وكما أشرنا سابقاً، فإن الرأي العام الأميركي والأوروبي مقتنع بأن الاقتصاد ينبغي أن يكون في قلب دينامية السلام. فيتوجب على الفلسطينيين والعرب والإسرائيليين تنمية الثقة المتبادلة عن طريق القيام بأعمال تنمية اقتصادية ملموسة، ما يجعل إيجاد الحل للمشكلات السياسية الشائكة أكثر سهولة. فهذه الوثائق تعمل في إطار إيجاد فدرالية مشتركة شرق أوسطية، مركزها محور قائم على تعاون فلسطيني-إسرائيلي وثيق.

تلك هي الرسالة في كتاب شيمون بيريز الذي يصف، في فصله الرابع، ماهية النظام الإقليمي الجديد بالقول: «سيوجد السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب جواً ملائماً لإعادة هيكلة شاملة لمؤسسات الشرق الأوسط. فالتصالح والقبول بإسرائيل من قبل العرب كدولة لها حقوق ومسؤوليات متساوية سيولّد نمطاً جديداً من التعاون ليس بين إسرائيل وجيرانها وحدهم، بل بين الدول العربية أيضاً. وهذا سيبدل وجه المنطقة ومناخها الإيديولوجي»[1]. إن طموح شيمون بيريز الذي تم التعبير عنه في هذا الكتاب واسع للغاية. ففي اعتقاده أن هناك وسيلة وحيدة لمكافحة الأصولية التي يعتبرها عدواً لدوداً، وهي «إقامة منظمة إقليمية ترتكز على التعاون، وتعمل في إطار يتجاوز البعد القومي»[2]. وتصف الفصول 6 إلى 11 من كتاب شيمون بيريز تباعاً ما ينبغي عمله للانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام، ولاجتذاب الاستثمارات الدولية، ولإيقاف التصحر، ولتوفير الموارد المائية وحسن استعمالها، لإنشاء البنية التحتية الإقليمية، ولتطوير السياحة. ويعتبر الفصل الثالث عشر من الكتاب كمرافعة من أجل إقامة اتحاد فدرالي يطالب الزعيم الإسرائيلي من خلاله «بحدود مرنة غير متصلبة»، إضافة إلى مطالبته إقامة اتحاد فدرالي أردني-فلسطيني للشؤون الاقتصادية، على نمط الاتحاد القائم بين بلجيكا وهولندا وإمارة اللوكسمبورغ تحت تسمية (Benelux)[3].

يُعتبر كتاب بيريز، بلا جدال، «مدخلاً لفهم تغيُّر المنطق الذي عملت به وثائق أوسلو

---

(1) شيمون بيريز، عهد السلام، مرجع آنف الذكر، صفحة 83.

(2) مرجع آنف الذكر، صفحة 85. يتوقع الكاتب في هذا الإطار إقامة منظمة تتجاوز البعد القومي في مجال نظام ري مشترك وللاستثمار واسع للإمكانيات السياحية.

(3) المرجع نفسه، ص 215-224.

في مجال القانون الدولي. فالسلام لن يتحقق عن طريق الاتفاق على المسائل الأساسية التي تشكل محور النزاع (السيادة، الأرض، القدس، اللاجئين، إقامة الدولة الفلسطينية) ومن ثم إتاحة تطوير علاقات سلمية للتعاون الاقتصادي بين الشعوب المتنازعة؛ بل ينجم في البدء عن إيجاد آليات اقتصادية للتعاون وترك إيجاد الحلول للمسائل المتنازع عليها إلى ما بعد. إنه بلا شك رهان يشوبه الكثير من المخاطر، إذا أخذنا في الاعتبار شدة الانفعالات والآلام والمخاوف التي تحملها أرض النزاع، سواء لدى الجانب الفلسطيني الذي يرى أن ما تبقى له من الأرض الفلسطينية آخذ بالتآكل شيئاً فشيئاً منذ عام 1967، نتيجة التزايد المستمر في المستوطنات الإسرائيلية، أو لدى السكان الإسرائيليين الذين يشعرون بأنهم مهددون بالعدائية العربية والذين يعتبرون، إلى درجة كبيرة، أن هذه الأراضي التوراتية بأكملها تعود إليهم باعتبار أن إسرائيل دولة يهودية، وأن الحكومات المتتالية العمالية والليكودية قد شجعت الاستيطان في الضفة الغربية وغزة.

إن انقلاب المنطق التقليدي لإقامة السلام يعتبر حدثاً مستجداً في القانون الدولي، كما كانت عليه الحال بالنسبة إلى تعبير «الملجأ القومي» الذي أوجده إعلان بلفور عام 1917، راسماً معالم إنشاء الدولة اليهودية. هل في إمكان هذا المنطق المعكوس أن يجلب السلام إلى الأراضي المقدسة؟ فمنظمة التحرير الفلسطينية، التي أصبحت هرمة ومهمشة وفاقدة لثقة الكثير من الفلسطينيين وغيرهم من العرب، هل لديها القدرة على الأداء والنجاح في إطار المنطق المعكوس والمبتكر للاتفاقات الذي قبلته بسهولة، إلى درجة يمكن أن يتساءل المرء عما إذا كانت المنظمة قد استوعبت فعلياً خطورة الرهانات الجديدة؟ في الواقع، إن اتفاقات أوسلو ليست سوى نسخة شاحبة، كتبت بلغة قانونية كثيرة الضبابية، عما تضمنته عن فلسطين اتفاقات كمب ديفيد الموقعة عام 1979. فلقد أضيف إلى اتفاقات كمب ديفيد التوصيف المفصل لمجالات التعاون الاقتصادي. والجدير بالذكر هنا أن تلك الاتفاقات كانت قد رفضتها المنظمة في حينه باحتقار. كما أن مصر، التي كانت قد وافقت عليها، تمّ عزلها من قبل الدول العربية لقيامها «ببيع» الحقوق الفلسطينية.

فهل ستتمكن منظمة التحرير الفلسطينية من أن تدافع، أمام أعين الفلسطينيين، عما أقدمت على التوقيع عليه؟ وهل سيتاح لها إسكات المعارضين «أعداء السلام» ومنع المجابهات بين المستوطنين والشعب الفلسطيني، على أرض الواقع؟ كيف سيتسنى لها أن تبرر الوصاية الدائمة التي ستمارسها إسرائيل، بأشكال أخرى، على جميع مظاهر الحياة الفلسطينية، لأنه من الآن فصاعداً لن يكون في الإمكان أن يحصل شيء، في أي مجال، بدون موافقة الجانب الإسرائيلي؟ ألم تعترف منظمة التحرير الفلسطينية لإسرائيل بممارسة سيادة مطلقة على الأراضي المحتلة؟ ألم تضعف بذلك الوضع الحقوقي الفلسطيني بحسب

تعريف القانون الدولي؟ أفلا يعتبر التعاون واللجان المشتركة، والمهمات والتعداد التفصيلي لمجالات التعاون المشترك، إقراراً بشرعية المطالبة الإسرائيلية بهذه الأراضي التوراتية؟ كيف يمكن في الواقع، بعد الآن، التحدث عن «الأراضي المحتلة» في وقت وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على وجود إسرائيلي نشط تحت مظلة التعاون، في إدارة شؤون تلك الأراضي، متنازلة لدولة إسرائيل عن جميع الأركان الأساسية للسيادة على هذه الأراضي، وبالأخص الدفاع والأمن الكلي؟

كان أحد أعضاء الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات السلام قد أعدّ، منذ تشرين الأول/ نوفمبر 1993، قائمة شاملة بمكامن التوترات السياسية-الأمنية الناشئة عن غموض التعابير في نص إعلان المبادئ الذي أريد له أن يكون حلاً وسطاً ما بين تطلعات متناقضة[1]: فمن جهة، هناك المنطق السياسي-الاستراتيجي الذي كان وراء المطالبة الإسرائيلية بحق إلغاء «اختبار» الاستقلال الذاتي أو تأخيره، وفقاً لحسن التصرف الفلسطيني؛ ومن جهة أخرى، المنطق الفلسطيني القائم على «الانتقال» من احتلال شامل إلى وضع الاستقلال. ويضيف عضو الوفد المذكور أن «الهدف الفلسطيني متدرج وتصاعدي، في حين أن الهدف الإسرائيلي تجريبي، يمكن أن يتحوّل إلى تراجعي [...]. وهكذا يتوقع الفلسطينيون من الإسرائيليين أن يتصرفوا كما لو أن الاحتلال قد انتهى عملياً، بينما يتصرف هؤلاء كما لو انه ينبغي على الاحتلال معالجة بدء الانسحاب»[2].

---

(1) أنظر أحمد خالدي، «ما بعد الاتفاق: المسائل الأمنية»، *Revue d'études palestiniennes*، العدد رقم 50، شتاء 1994، ص27-34. وهو تقرير قدّم لمجموعة عمل اجتمعت في أوسلو خلال 10-12 تشرين الأول/ أوكتوبر 1993.

(2) المصدر آنف الذكر، ص 29 و33. لقد قال الكاتب بجدارة فائقة: «من يراقب ماذا، خلال الفترة الانتقالية؟» المسألة أساسية بكل وضوح، ومن البديهي أن إسرائيل ستحاول، باستعمالها الحد الأقصى من الوسائل، الحدّ من حرية حركة الفلسطينيين (هذا ما تمّت الإشارة إليه بلباقة في إعلان المبادئ وبشكل خاص في البروتوكولات الاقتصادية بتعبير «التعاون والتنسيق»). ومن البديهي أيضاً أن تواجه كل محاولة إسرائيلية بهذا الاتجاه بمقاومة طبيعية من الفلسطينيين. وهذا يدفع إلى ظهور مصدر آخر للتوتر الكامن بين الجانبين، ألا وهو عدم التناسب بين قوى الجانبين في إطار ما يتكشف اليوم، علانية، على انه علاقات السلام. وإذا ما كان الفلسطينيون والإسرائيليون في إطار المواجهة التامة قد اعتادوا على عدم المساواة في القوى هذه، فإنه من الضروري اليوم ـ وهنا تكمن الصعوبة ـ أن يكيفوا ذلك مع وقائع آلية السلام. فبالنسبة إلى الفلسطينيين، إن الأسلوب الجديد والدينامية الجديدة يقومان ضمناً على مبدأ التبادلية من الناحية العملية قبل كل شيء آخر، مما يستدعي تغيير الوضع النفسي والأخلاقي للفلسطينيين الذي تم وفقه الاعتراف بهم ـ سواء كشعب أو كأفراد تحت الاحتلال ـ بشكل جذري. هناك نتيجة أخرى أيضاً: التطور الضروري في موقف الإسرائيليين تجاه الفلسطينيين، المعتبرين كشركاء متساوين في السلام. إن التحدي اليوم هو التوصل إلى المواءمة بين الكتلة الضخمة من الوسائل القهرية التي تمتلكها إسرائيل مع ذلك المسمى بالتكافؤ بين الجانبين» (ص 32-33).

أما بالنسبة إلى المستوطنين، فكيف سيتعاملون مع اتفاق أغفل مصيرهم ومصير المدن التي يمضون فيها حياتهم كطليعة صوفية المعتقد؟ وفي الواقع، إن إعلان المبادئ قد عدّد في المادة الخامسة المسائل المعلقة (القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات المتعلقة بالأمن، الحدود، العلاقات والتعاون مع الدول المجاورة). مع ذلك فإن الحكومة الإسرائيلية قد أوضحت في مذكرة متممة لإعلان المبادئ أن إسرائيل، بعد الانسحاب من غزة وأريحا، ستبقى مسؤولة عن الأمن الخارجي والأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات وللإسرائيليين. فهي تلتزم إذن بتأمين حماية المستوطنين أو الإسرائيليين الذين يتجولون في الضفة الغربية وغزة. لهذا فمن الواضح أنه لن يكون هناك بدء لإزالة المستوطنات في أثناء الفترة الانتقالية. وسيطرح السؤال الوجيه عندئذ لمعرفة ما إذا كنا نتجه نحو دولة ذات قوميتين، يتعايش فيها عرب وإسرائيليون معاً على خمسة آلاف وثمانمئة كيلومتر مربع من الأراضي، عما إذا سيكون مقبولاً موضوع الدولة بقوميتين من قبل الإسرائيليين أنفسهم، وبشكل خاص من قبل المستوطنين؟ ماذا سيحل بالصهيونية التي صاغت الهوية الإسرائيلية وهوية الدولة كدولة يهودية، إذا كان عليها أن تتنازل عن مكانها لدولة ذات قوميتين، تكون فيها للعرب الأكثرية السكانية من جديد، بعد بضعة عقود؟

سنعود إلى هذه المسائل بتفصيل أوسع في الفصل الثالث والعشرين، وفي خاتمة هذا المؤلف.

سلام افتراضي وأعمال عنف حقيقية:
من الاغتباط إلى الكوارث

هذه التساؤلات المحرجة تم التخلص منها في حينه، عن طريق الإثارة الإعلامية التي أوجدها الاحتفال في البيت الأبيض. فعرضت الصحافة في كل مكان الاتفاقات بشكل إيجابي، واضعة في الصدارة البرنامج الزمني للتنفيذ ومكيلة المديح لشخصية الزعماء الإسرائيليين ولأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، «بناة السلام». وسادت أوساط رجال الأعمال الدوليين والعرب أجواء من التفاؤل والسرور أمام إمكان توقيع عقود بمبالغ خيالية وقبض عمولات، والأرباح الناتجة عن التحويلات المصرفية، على المشاريع الضخمة الإقليمية. فأرقام المعونات التي ستتلقاها الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك أيضاً المنطقة بأسرها، قد تضخمت على الورق وفي عناوين الصحف. وجاء هياج الاجتماعات ذات الطابع الاقتصادي أو المالي التي عُقدت لدى البنك الدولي في واشنطن ولدى المجموعة الاقتصادية الأوروبية في بروكسل وباريس وأوسلو لتؤكد جدية الاتفاقات ودعم الولايات المتحدة وأوروبا لعملية السلام. كذلك تمّ انعقاد «ندوة أعمال» تجمع ثلاثة آلاف مشارك، في 30 تشرين الأول/أوكتوبر في القدس، منهم مئتا فلسطيني وبعض المغاربة. وفي 4

تشرين الثاني/نوفمبر تمّ إنشاء المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الأعمار (P.E.C.D.A.R) المكلف بإدارة شؤون المساعدات الدولية.

وبالرغم من أن أعمال العنف لم تتراجع ميدانياً، فلم يعد هناك من يشكّ بأن دينامية السلام لا يمكن الرجوع عنها وقد شقت طريقها. وفي كانون الأول/ديسمبر عام 1994 قام وزير التجارة الأميركي بجولة في الشرق الأوسط وبزيارة قطاع غزة لتفحص الاحتياجات الاقتصادية والحث على زيادة الاستثمارات للقطاع الخاص. وكذلك في كانون الثاني/يناير عُقد اجتماع «المجموعة الاستشارية» للبنك الدولي من أجل بحث موضوع المساعدات للأراضي المحتلة، كما عُقد منتدى دافوس في سويسرا الذي استضاف شيمون بيريز وياسر عرفات للتحدث عن الاقتصاد والسلام. وفي نيسان/أبريل تمّ في باريس التوقيع على بروتوكول تفصيلي يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية التي تشكلت تحت قيادة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والتي لم تكن «المجلس المنتخب» الذي نص عليه إعلان المبادئ[1]. ويتناول هذا البروتوكول مواضيع التعرفة الجمركية، والسياحة، والمواصلات، والرقابة المصرفية، والنظام النقدي ونظام أسعار الصرف، والمبادلات، والنظام الضريبي وغيرها من المجالات حيث أعادت إسرائيل تأكيد حقها بالسيطرة على الشؤون الداخلية الفلسطينية، حتى ذات الطبيعة المدنية منها.

وفي 4 أيار/مايو 1994 تم التوقيع في القاهرة على الاتفاق الذي ينظم الانسحاب من غزة وأريحا، والذي يتيح لمنظمة التحرير الفلسطينية البدء بتحمّل مسؤولية الأمن في المناطق السكنية الفلسطينية، عبر تشكيل شرطة محلية بالتعاون مع إسرائيل.

كادت عملية السلام هذه أن تتعرقل لبضعة أيام تقريباً، بسبب المجزرة المروعة التي اقترفها ببرودة دم أحد المستوطنين، الطبيب باروخ غولدشتاين، واصله من حي بروكلين في مدينة نيويورك، فقد دخل هذا المستوطن الجامع الكبير في مدينة الخليل، في 25 شباط/فبراير 1994، وأطلق عيارات نارية على جموع الفلسطينيين في أثناء الصلاة، ما أسفر عن خمسة وعشرين قتيلاً ومئة وخمسة وعشرين جريحاً[2]. وبالرغم من أن المستوطن ينتمي إلى

---

(1) في ما يتعلق بالملابسات العائدة إلى إقامة السلطة الوطنية يمكن قراءة المقالة الموثقة لدرجة كبيرة لممدوح نوفل: «الأزمة بين السلطة الوطنية ومنظمة التحرير»، *Revue d'études palestiniennes*، العدد 4، صيف 1995، ص 3-16، وهو يظهر كيف سيتجاهل زعيم منظمة التحرير الفلسطينية من الآن فصاعداً الأجهزة التأسيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ما يحرم العديد من فلسطينيي الشتات من أي إمكان للتعبير عن آرائهم، وما يضعف تالياً موقف زعيم منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة الضغوط الإسرائيلية.

(2) حول هذه المجزرة يمكن العودة إلى التحقيق المفصل للصحافي الإسرائيلي امنون كابليوك:
Amnon Kapeliouk, *Hébron, un massacre annoncé*, Paris, Arléa-Seuil, 1994.
الذي ينتقد بشدة إهمال أجهزة الأمن الإسرائيلية.

حركة يمينية متطرفة (كاخ) فإن كلمة «إرهابي» لم تلفظ من قبل السلطات الإسرائيلية، التي اعتذرت عن هذا الحادث مدّعية أن القاتل هو مجنون «مضطرب الشخصية والعقل»، الأمر الذي ينبغي ألا «يحول دون المصالحة بين الشعبين»[1]. وإثر هذا الحادث سيُقتل خمسة فلسطينيين ويُجرح مئة وثلاثون، في أثناء قمع احتجاجات السكان العرب من قبل السلطات الإسرائيلية[2]. وقد تسببت أعمال الانتقام الفلسطينية، كاغتيال أحد المسنّين الإسرائيليين بضربة فأس في تل أبيب، بحصار الأراضي المحتلة ووقوع ستمئة عملية توقيف، ووقوع أربعين قتيلاً وثمانمئة جريح خلال شهر آذار/مارس[3]. وتوالى العنف على الوتيرة نفسها، خلال الأشهر التالية، من دون أن يضعضع ذلك جبهة السلام.

ويبدو أن الأميركيين والإسرائيليين قد ازدادت ديناميتهم أكثر من أي وقت آخر لدفع عملية التطبيع الاقتصادي إلى الأمام بين العرب والإسرائيليين، حيث باتوا ينظرون إليها باعتبارها المفتاح الوحيد لتحقيق السلام. ولقد تتالت الانتصارات الواحد تلو الآخر. وهكذا عُقدت جولة مفاوضات متعددة الطرف حول موضوع المياه في نيسان/أبريل 1994 في سلطنة عمان، تمت خلالها استضافة بعثة إسرائيلية على أراضيها. وفي مطلع أيار/مايو جاء دور إمارة قطر لتكون مكاناً لاجتماع اللجنة المتعددة الطرف حول الأمن ونزع السلاح. ثم أتى دور المغرب بعد إمارة قطر، ولاحقاً دور البحرين وتونس. وفي آب/أغسطس 1994 قام إسحق رابين بزيارة رسمية إلى الأردن. وفي مطلع أيلول/سبتمبر افتتح كل من المغرب وإسرائيل كل لدى الآخر مكتب اتصال. وبتاريخ 26 تشرين الأول/أوكتوبر جرى التوقيع رسمياً على اتفاقية سلام في العقبة بين الأردن وإسرائيل وحضر حفلة الاحتفال بالتوقيع الرئيسان الأميركي والمصري. أخيراً، سيكون النصر المبين بانعقاد القمة الاقتصادية في المغرب، في مدينة الدار البيضاء، ما بين 30 تشرين الأول/أوكتوبر و1 تشرين الثاني/نوفمبر 1994، أي بعد ثلاثة أعوام على وجه الدقة من انعقاد مؤتمر مدريد.

حقّق هذا المؤتمر حلم السلام الأميركي-الإسرائيلي للمنطقة. فلقد جمع أكثر من ألف مشارك من رجال الأعمال وكبار الموظفين، والمسؤولين السياسيين في العالم العربي وإسرائيل والدول الصناعية، من أجل العمل على تشكيل مجموعة اقتصادية شرق-أوسطية. وبالنسبة إلى العالم بأسره، سينظر إلى إسرائيل على أنها أصبحت تندمج تدريجياً في المشرق العربي، والمقاطعة العربية لم تعد موجودة عملياً. وبدا في الدار البيضاء كأنما السلام قد

---

(1) تصريح إسحق رابين رئيس الوزراء، مجلة مشرق-مغرب، العدد رقم 144، نيسان/أبريل - حزيران/يونيو 1994، صفحة 100.

(2) م ن، صفحة 100.

(3) م ن، صفحة 101.

تحقق، إذ حصلت مناقشة سيل من المشاريع الاقتصادية المعروضة في الملفات المترفة للمؤتمر، وبشكل خاص مناقشة موضوع بنك إعادة الأعمار وتنمية الشرق الأوسط الذي تمنحه الحكومة الأميركية الأولوية في جدول أعمال القمة. ولقد وصف أحد المعلقين المرموقين في صحيفة الفيغارو القمة بأنها «سابقة كبيرة الأهمية (...)، تذكّر بمؤتمر لاهاي (هولندا) في أيار/مايو 1948، الذي أدى دوراً مهماً في تجسيد الفكرة الأوروبية وأوجد مجلس أوروبا. وكما حدث في الماضي للعلاقات بين الدول الستّ المؤسسة للمجموعة الأوروبية فلقد تبنّى المشاركون في قمة الدار البيضاء الفكرة القائلة بأن الاندماج الاقتصادي هو الشرط الأهم لتوفير الأمن»[1]. كما أن صحيفة لوموند صدرت بتاريخ أول تشرين الثاني/نوفمبر بخبر رئيسي عنوانه: «قد يحظى الشرق الأوسط ببنك للتنمية».

وهكذا بدا للرأي العام أن ثمة مجموعة اقتصادية لدول الشرق الأوسط آخذة بالتشكل. وبدا أن الفكرة الرئيسية لشيمون بيريز بدأت بالتجسد، فالتعاون الاقتصادي هو الخلفية الأهم للسلام والأمن في المنطقة. وإذا ما استمر العنف إلى الآن على أرض الواقع فلن يكون هذا سوى النبضات الأخيرة لعهد قد ولّى. ولقد حاول الخاسرون من هذا السلام إيقاف مسيرته من دون جدوى. فالأصولية الإسلامية وفتات الحركات الوطنية التي شكلت منطلقاً للإرهاب القائم على البؤس قد أصبحت عاجزة عن وقف عملية السلام. لذا يجب محاربة هذا البؤس وإقامة نظام أمني إقليمي «على نطاق واسع» لمحاربة الإرهاب. ومن هنا تأتي الفكرة الغالية على الزعيم الإسرائيلي، الداعي إلى إقامة نظام إقليمي للدفاع يستند إلى نظام دولي لمكافحة الإرهاب[2]. وستكون قمة شرم الشيخ التي سنتحدث عنها لاحقاً أول تجسيد لهذه الأفكار.

في نهاية عام 1994، وبالرغم من مستوى العنف على أرض الواقع في الضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان، بات مؤيدو عملية السلام يعتقدون أكثر فأكثر أن «شرقاً أوسط جديداً» قد رأى النور. في الواقع، أخذ هؤلاء يتنصلون بشكل متزايد مما يحصل على الأرض. إنه السلام الذي ينتعش في الأحداث الإعلامية الكبيرة، التي تتناول أفكار ما بعد الحرب الباردة والتي تناقَش بارتياح في الأماكن الفخمة والمقاعد الوثيرة. ويبدو كما لو أن هذا السلام يحدث على كوكب آخر غير الذي يعيش فيه ملايين الرجال والنساء، وهو يتم لمصلحة الذين يتحقق هذا السلام الافتراضي من أجلهم والذي لن يغير شيئاً في الواقع اليومي. بالتأكيد، عاد ياسر عرفات إلى «الوطن»، وأنشأ الشرطة الفلسطينية التي يُفترض فيها السهر على أمن المناطق السكنية الفلسطينية التي انتقلت إليها السلطة المدنية. ولم يتحصل من الإعانات

---

(1) انظر Thierry de Montbrial, «Les enseignements de Casablanca», *le Figaro*, 9 novembre 1994.

(2) انظر عهد السلام، مصدر آنف الذكر، صفحة 113.

الاقتصادية الضخمة التي وُعد بها في أثناء التوقيع على اتفاقات أوسلو إلا القليل، سواء بسبب بطء المانحين أو بسبب عدم قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على أن تؤسس بشكل سريع إدارة اقتصادية مؤهلة وفعالة. وأخذ المستوطنون الإسرائيليون يعيشون بخوف لم يسبق له مثيل: إن دينامية السلام التي يبدو أنها تحقق تقدماً سريعاً، ألن تقود حتماً إلى تفكيك مستوطناتهم كما حدث للمستوطنات في سيناء؟ فهل سينتهي الحلم الصهيوني في كابوس دولة فلسطينية تساندها دول عربية مجاورة وتجعل وجود إسرائيل من جديد غير مستقر؟ وفي أفضل الأحوال، هناك خطر وضع الأرض التوراتية بين أيدي رجال الأعمال، حيث المال لن يفرّق إطلاقاً بين عربي «محتل» غير مرغوب فيه ويهودي ذي حقوق عريقة في القِدم. كما أن المستوطنين أخذوا يستعدون للمقاومة، فأصبحوا يقتنون السلاح أكثر فأكثر، ويبدو أنهم يتمتعون بدعم خفي من قبل الأجهزة العسكرية أو أجهزة الأمن.

أما الجيش الإسرائيلي فكان يصعب عليه وضع خطط إعادة انتشار تتيح له ضمان أمن المستوطنات المنتشرة بين العديد من التجمعات السكانية الفلسطينية التي ستتمتع بحكم ذاتي. وهكذا تستمهل الحكومة الإسرائيلية وتتأخر في تنفيذ الاتفاقات. وبالفعل لن يوقع الاتفاق إلا في أيلول/سبتمبر 1995 في واشنطن ـ الذي جرى التفاوض في شأنه بمشقة في منتجع طابا في مصر بين فلسطينيين وإسرائيليين ـ والذي تضمّن تفاصيل حول وضع إعلان المبادئ قيد التنفيذ، بخاصة ما تعلق منه بالانتخابات الفلسطينية، وبتشكيل المجلس المنتخب وصلاحياته، وبإعادة انتشار القوى العسكرية الإسرائيلية، وتقسيم الضفة الغربية وغزة إلى مناطق وفق مخطط المسؤوليات الأمنية[1]. وكان البرنامج الأمني لاتفاقات أوسلو قد نص على أنه ينبغي أن تجري الانتخابات الفلسطينية على أبعد حد في 13 تموز/يوليو 1994. غير أن اتفاق طابا قد تم بتأخر أكثر من سنة عن البرنامج الزمني الأساسي.

إضافةً إلى أنه في وقت أخذ الجيش الإسرائيلي بالانسحاب من مدن الضفة الغربية

---

(1) انظر نص الاتفاق في *Revue d'études palestiniennes*، عدد رقم 6، شتاء 1996، ص41-58. تُطلع مقدمة الترجمة القارئ على أن «المترجم أزمع على إعادة سبك حرفي للتعابير غير المتماسكة في النص بأكمله وكذلك للتكرار الذي يُلحظ على مدار نصوص الاتفاق. إن بعض هذه الثغرات الظاهرة في تركيب النص سببها الكلام الزائد كالتالي: «أ+ب = أ+ب = ب+أ عدا الحالات المنصوص عليها في الملحق Z». أما الثغرات الأخرى فسببها التورية وما يسميه الدبلوماسيون الأميركيون «الغموض البنّاء». وهذه حال البنود التي تعرّف بشكل هزيل حدود المطالبة الإسرائيلية بضم منطقة «القدس الكبرى». وتنص هذه المواد على أن التشريع الفلسطيني سيطبق على أراضي الضفة الغربية، باستثناء المسائل التي ستكون موضوع تفاوض على «الوضع النهائي». إن جعل أرض دولة تُحدد هكذا «بمسائل» لأمر يدعو إلى الدهشة بالفعل. وبهذا الأسلوب مزج نص الاتفاق مستوطنات الضفة الغربية ومعسكرات الجيش ومنطقة «القدس الكبرى». فالمترجم قد عمل هنا أيضاً استناداً إلى الحرفية معيداً نسخ النص كلمة كلمة. وعدم التجانس هنا في النص «بالغ الدلالة».

وبتسليم سلطاته الأمنية وصلاحياته إلى السلطة الفلسطينية بدون أية إشكالات، فإن انسحابه من مدينة الخليل، حيث توجد مدافن البطاركة (Tombeau des Patriarches)، ذلك الموقع ذو المنزلة الرفيعة في الديانة اليهودية، لم يتمّ. فتفاقمت تبعاً لذلك المشكلات حول مصير هذه المدينة، حيث يسود التوتر على الدوام بين المستوطنين والسكان الفلسطينيين. وبالفعل، كلما تقدم السلام على نحو افتراضي، باتت التوترات على أرض الواقع عرضة للانفجار.

وفي يوم 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، اغتيل إسحق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي، على يد طالب إسرائيلي كان يلومه على التنازل عن أراضٍ كان يملكها الشعب اليهودي قديماً. وجاءت جنازته لتشكل حدثاً إعلامياً جديداً، حيث نُصّب خلالها رئيس الوزراء الإسرائيلي القتيل ليكون رمزاً للسلام من قبل جمهرة من رؤساء دول العالم الذين توافدوا إلى إسرائيل في هذه المناسبة. ولقد أفردت صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون، في عددها الصادر بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر، بصورة استثنائية، خمس صفحات كاملة للحدث ولدلالته. وحضر أربعة وثلاثون رئيس دولة أو رئيس وزراء للدول الأهم في العالم، والعديد من وزراء الخارجية، مراسم دفن إسحق رابين، «ضحية السلام»[1].

وكان حاضراً أيضاً، عن الجانب العربي، الرئيس المصري حسني مبارك وملك الأردن الحسين، كذلك ممثلون عن قطر وعُمان وستة أعضاء عن السلطة التنفيذية الفلسطينية. وكانت صدمة العالم بأسره أن القاتل لم يكن «إرهابياً» من حماس، بل طالباً يهودياً ذا ابتسامة ساذجة. ووجهت أصابع الاتهام الانتقامية إلى تكتل الليكود وإلى خطاباته المشبعة بالحقد على عملية السلام، ما أوجد مناخاً ملائماً للاغتيال. واعتُبر حضور رسميين عرب في المأتم «كرمز أمل» من قبل المعلقين والمحللين السياسيين، غير أن وسائل الإعلام التي روّعها الحادث، والتي امتنعت عن الكلام على إرهاب يهودي، كما هي الحال بالنسبة إلى الدكتور باروخ غولدشتاين مرتكب حادثة قتل 25 شباط/فبراير 1994، اكتشفت أنه من الممكن أن يوجد أيضاً «متطرفون» في إسرائيل، فيُعبّر عن ذلك بحياء عند التكلم على «الاقتتال الأخوي السياسي»[2].

أخيراً، في كانون الثاني/يناير 1996، جرت الانتخابات الفلسطينية التي نصّت عليها اتفاقات أوسلو، الهادفة إلى تدعيم سلطة ياسر عرفات الذي تلقى ضربات موجعة من قبل حماس، إضافة إلى التذمر الفلسطيني المتصاعد. وعنونت صحيفة الفيغارو عددها الصادر في

---

(1) انظر Jim Hoagland, «Battles for Peace: They can be Deadlier than wars», *International Herald Tribune*, 6.11.1995.

(2) أنظر *International Herald Tribune*, 7.11.1995.

15 كانون الثاني/يناير 1996: «استفتاء بحسب المقياس لياسر عرفات»، إذ قال مراسلها. «نظراً إلى ضمان انتخابه رئيساً، فقد قرر زعيم منظمة التحرير الفلسطينية تقسيم الدوائر بنفسه وتوزيع مقاعد «البرلمان» المقبل».

لقد امتنعت حماس عن تقديم مرشحين، من دون أن تقوم بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات، في وقت ترشحت حفنة من المعارضين العلمانيين للانتخابات، من بينهم الدكتور حيدر عبد الشافي، الرئيس السابق للوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد. ولقد كتب مراسل صحيفة الفيغارو نفسه، بتاريخ 18 كانون الثاني/يناير، متقززاً، بخصوص الحملة الانتخابية التي يتنافس فيها أغنياء الفلسطينيين، أفراد العائلات من الوجهاء التقليديين ومن المحاربين القدماء، على إشغال 88 مقعداً: «فمنهم من ينفق دولاراته يمنة ويسرة، ومنهم من يتباهى بكفاحه ضد المحتل. ونظراً إلى غياب الرهان السياسي القومي، يهتم الناخبون بالشخصية الغريبة في الغالب لـ 672 مرشحاً».

لكن بالرغم من النصر الانتخابي، المضمون والسهل لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، استمرت الأحداث المأسوية، فقد قامت حركة حماس، في 25 كانون الثاني/يناير 1996، بعمليتين فدائيتين في القدس وفي عسقلان، نجم عنهما 27 قتيلاً و85 جريحاً من الإسرائيليين. وحصلت العمليتان للانتقام من أجهزة الأمن الإسرائيلية التي اغتالت قبل بضعة أسابيع يحيى عياش، أحد خبراء التفجيرات الجريئين لدى حماس. وبتاريخ 3 و4 أيار/مايو جرت أيضاً عمليتان فدائيتان، الأولى في القدس والثانية في تل أبيب، أسفرت الأولى عن 19 قتيلاً و13 جريحاً والثانية عن 10 قتلى و125 جريحاً. عندئذ أوقفت الحكومة الإسرائيلية مفاوضات السلام مع الحكومتين السورية واللبنانية، فأخذ السلام بعدئذٍ ينزلق باتجاه فرض الأمن قسراً، وجرى خنق قطاع غزة، الذي يأوي مسؤولين عن حماس، بحصار اقتصادي مطبق، بما فيه من جهة البحر، كذلك جرى من جديد حصار الأجزاء من الضفة الغربية التي ما زالت عربية. كما تم إنذار ياسر عرفات لجعل جهاز الشرطة أكثر فعالية، وعُقدت في مصر، بتاريخ 13 آذار/مارس، قمة شرم الشيخ لمحاربة الإرهاب. وتبدو هذه القمة كحدث احتفالي نظمته الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لدعم حكومة حزب العمل الإسرائيلية التي يبدو بجلاء أنها فقدت السيطرة على عملية السلام لمصلحة اليمين الإسرائيلي الذي لم يكفّ عن التحذير من التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي يعتبرها كشريك خفي لحماس[1].

---

(1) انظر حول هذه النقطة الفصل الثالث والعشرين من هذا الكتاب.

قمة شرم الشيخ لمحاربة الإرهاب والنصر الانتخابي لتكتل الليكود

أخذ الرأي العام الإسرائيلي، الذي صدم بالعمليات الفدائية، يعير أذناً صاغية بدرجة أكبر لموقف الليكود. وفي محاولة لحكومة شيمون بيريز للحد من التراجع في شعبيتها لدى الرأي العام، أطلقت العنان للجيش الإسرائيلي في تاريخ 11 نيسان/أبريل ليقوم بعملية عسكرية واسعة النطاق في جنوب لبنان، محاولة بذلك مرة أخرى القضاء على حزب الله. فوقعت مجزرة قانا في 18 نيسان/أبريل، حيث قصفت المدافع الإسرائيلية بعنف شديد معسكراً للأمم المتحدة كان قد لجأ إليه سكان القرية هرباً من وحشية القصف الإسرائيلي. فنجم عن هذه العملية سقوط 102 قتلى و100 جريح. وأثارت هذه العملية استنكاراً لدى الرأي العام الدولي، فحاولت الحكومة الإسرائيلية تبريرها بتواجد محاربين من حزب الله في المعسكر، قبل بضعة دقائق من الهجوم على قاعدة قوى السلام للأمم المتحدة في جنوب لبنان.

كان لمجزرة قانا نتائج وخيمة على الحكومة الإسرائيلية، التي وجدت نفسها مضطرة للقبول بوقف إطلاق النار الذي تم التفاوض بشأنه مع وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر (Warren Christopher) الذي أخذت الدبلوماسية الفرنسية بملاحقته خطوة خطوة، منذ بدء المعارك، فقام وزير الخارجية هيرڤيه دوشاريت (Hervé de Charette) بمهمة مساعٍ حميدة بين بيروت ودمشق وتل أبيب. غير أن وقف إطلاق النار هذه المرة، خلافاً لما حدث في عام 1993، قد تم بموجب وثيقة خطية دعيت «الترتيبات الأمنية»، وهي تعترف ضمناً بحق اللبنانيين بالمقاومة وتدعم دور سوريا في لبنان وتضم عضواً فرنسياً في اللجنة التي أنيط بها السهر على تطبيق الترتيبات، كما تضمّ أيضاً عضواً سورياً وعضواً لبنانياً وعضواً إسرائيلياً وعضواً أميركياً.

بدت العملية كفشل ذريع للحكومة الإسرائيلية التي لم تتمكن إطلاقاً من القضاء على حزب الله من قِبَل السلطات اللبنانية والسورية. وبالرغم من جميع جهود الحكومة الأميركية قبل بضعة أسابيع من الانتخابات النيابية في إسرائيل، لحفظ ماء وجه حليفها حزب العمل الإسرائيلي الحاكم، كان فشل العملية المسماة «عناقيد الغضب» محتوماً. وهكذا اخفق حزب العمل في الانتخابات لمصلحة تكتل الليكود والأحزاب الدينية، التي سخت بوعودها للناخبين للقيام بإعادة نظر شاملة في عملية السلام وبإعادة بناء المستوطنات على نطاق واسع، بدون أية قيود على ارض «يهودا والسامرة».

أتت العملية الإسرائيلية في جنوب لبنان، بالنسبة إلى الرأي العام العربي، لتؤكد عدم توافر الرغبة بإحلال السلام لدى الحكومة الإسرائيلية. فعدا عن أن الفلسطينيين يستمرون في

معاناتهم، بالرغم من التوقيع على اتفاقات أوسلو، ما زال الإسرائيليون على فظاظتهم وتعجرفهم، مستندين في هذا إلى التواطؤ الأميركي، كما بيّنت ذلك عملية «عناقيد الغضب» التي شُنّت على لبنان. كذلك يرى هذا الرأي العام أن قمة شرم الشيخ لمكافحة الإرهاب قد مهدت الطريق ليمارس الجيش الإسرائيلي العنف في جنوب لبنان. فهذه القمة اكتفت بإدانة الإرهاب العربي من دون أية إشارة إلى مسؤوليات الحكومة الإسرائيلية في التطبيق المتردد والبطيء لاتفاقات أوسلو.

أما في ما يخص الحكومات العربية الأربع عشرة، التي وافقت على المشاركة في قمة شرم الشيخ، فلم تتمّ تلك المشاركة بدون إحراج، بسبب الرأي العام السائد في دولها ولإمكان حدوث اضطرابات تقوم بها الحركات الإسلامية في العالم العربي[1]. مع ذلك، فإن دعم الحكومات المشاركة لمبادرة عقد القمة ـ التي أطلق عليها إسم «قمة بُناة السلام» ـ يعود إلى خشيتها أن يضطر حزب العمل الحاكم في إسرائيل إلى التنازل لتكتل الليكود وتالياً إلى الخوف من مشاهدة انهيار كامل لعملية السلام. لقد تناولت القمة حصراً مسألة التنسيق بين الجهات الأمنية للدول المشاركة في إطار مكافحة الإرهاب، من دون التعرض أبداً لكيفية إخراج عملية السلام من الجمود الذي يكتنفها ولتحسين أوضاع الفلسطينيين. وقد كان ملحوظاً بشكل لافت تغيّب الدولتين العربيتين سوريا ولبنان عن القمة التي شكلت، كما وصفتها وسائل الإعلام الأميركية، «تظاهرة عملاقة لدعم جهود السلام» التي يقوم بها رئيس الوزراء الإسرائيلي[2]. وكان لشيمون بيريز تحليق شاعري كبير خلال القمة، حين أورد في كلمته التي ألقاها: «تمرّ منطقتنا بمرحلة تحوّل. فالأيام المظلمة ذهبت بدون رجعة، وظلال الماضي أخذت تنحسر. وغياب الحروب ما زال أحمر ملطخاً بالدماء، مع أن شروق الشمس محتّم ووشيك الحدوث»[3].

أخفق الإسرائيليون والأميركيون، خلال القمة، في الحصول على إدانة صريحة لإيران كمصدر رئيسي لدعم إرهاب حماس وحزب الله والإيحاء به، في حين دعا رؤساء الدول

---

(1) شارك في هذه القمة كل من مصر والأردن والجزائر والبحرين وقطر والعربية السعودية والمغرب وعُمان وتونس والكويت وموريتانيا والإمارات العربية المتحدة واليمن. وقد حضر عن الدول الغربية كل من الرئيس كلينتون والرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء الإسباني فيليب غونزالس، والمستشار الألماني هلموت كول ورؤساء وزراء كل من بريطانيا وإيطاليا وكندا والنروج. كما حضر الرئيس الروسي بوريس يلتسين ووزير الخارجية الياباني ورئيس الوزراء التركي، كذلك الأمين العام للأمم المتحدة ونائب رئيس المجموعة الأوروبية. كما حضر القمة أيضاً شيمون بيريز وياسر عرفات (انظر: *Le Monde*, 13.3.1996; *International Herald Tribune*, 12.3.1996.

(2) أنظر التعليق على القمة في *International Herald Tribune*, 14.3.1996.

(3) م ن.

اتفاقات أوسلو مرة أخرى، وهدّدت بإيقاف عملية تطبيع العلاقات التي أخذت ترتسم معالمها خلال السنوات الثلاث الماضية، بين الإسرائيليين وبعض الدول العربية.

تكررت اللقاءات بين الرئيسين المصري والسوري لتأمين توحيد الصف العربي في مواجهة تهديد الانقضاض على عملية السلام وتفكيكها بالكامل. وكان هناك موضوع آخر مقلق لدول الشرق الأوسط، وبشكل خاص لسوريا، هو الاتفاق العسكري الذي وقّع في شباط/فبراير 1996 بين إسرائيل وتركيا برعاية الولايات المتحدة الأميركية والذي يهدف إلى تدعيم وسائل الهيمنة الغربية على المنطقة. وكانت تركيا قد عبّرت عن طموحاتها التوسعية في المنطقة الكردية في شمال العراق، حيث تخترق قواتها هذه المنطقة أكثر فأكثر، كما انها تنتقد سوريا لدعمها حزب العمال الكردستاني الذي يعمل في الأراضي التركية. فتركيا هي الدولة العضو ذو المكانة الرفيعة في حلف شمال الأطلسي وهي تقوم بمشاريع مياه كبيرة على نهر الفرات، من دون أن تقيم وزناً لحاجة جارتيها سوريا والعراق إلى المياه، إذ انخفض فيهما منسوب مياه الفرات إلى درجة خطرة. ونظرت الدول العربية إلى الاتفاق العسكري، الذي استُتبع مباشرة بتدريبات لسلاح الطيران في المجال الجوي في كلا البلدين، كعمل يهدد المنطقة إلى درجة كبيرة، وتالياً يُشكل سبباً إضافياً لرصّ الصفوف في مواجهة الغيوم المتلبدة التي أخذت بالتكاثر في سماء المنطقة.

أما مصر، التي راهنت بصدقيتها الكاملة على نجاح عملية السلام وكانت لها اليد الطولى في تلك العملية، فأخذت تظهر بوادر غضبها أكثر فأكثر، عندما قامت بتهديد الولايات المتحدة وإسرائيل منذ بدء الصيف بإلغاء عقد القمة الثالثة للتعاون الاقتصادي، المقررة بعد أشهر قليلة في العاصمة المصرية، إذا لم يتحقق تقدم على الصعيد الفلسطيني. غير أن هذه القمة انعقدت أخيراً في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر 1996، إنما في أجواء الكآبة الشديدة، وذلك على نقيض الأفراح المفرطة والأحلام الخارقة للقمتين السابقتين في الدار البيضاء وعمّان. وهذه ليست المرة الأولى في منطقة المشرق العربي حيث يسير التاريخ بخطوات إلى الوراء، بخاصة عندما تعتقد الدول الكبرى أو إسرائيل بأنها مُقدمة على إنجازات لمصلحتهما في تلك المنطقة لا عودة عنها[1].

ولم يتم اتفاق حول مدينة الخليل، إلا في كانون الثاني/يناير 1997 ونتيجة للضغوط الأوروبية والأميركية على الحكومة الإسرائيلية للتوصل وبجهد جهيد إلى ذلك الاتفاق الذي لم تُبرمه الحكومة العمالية السابقة بسبب مماطلاتها. فالحكومة الإسرائيلية ستحتفظ تحت سيطرتها بنسبة عشرين بالمئة من مساحة هذه المدينة التي يبلغ عدد سكانها قرابة مئة وخمسين

(1) انظر الفصل الثالث عشر: «اجتياح لبنان أو آلة تعطيل الزمن».

ألف فلسطيني، وذلك كضمانة لاستمرار إقامة أربعمئة مستوطن يهودي قام أحدهم في عام 1994 بالتسبب في مجزرة لعشرات من الفلسطينيين الذين كانوا يصلون في المسجد. ويفترض أن يرافق الاتفاق تعهد بانسحاب القطعات الإسرائيلية من المناطق الريفية في الضفة الغربية خلال الأشهر الثمانية عشر التي ستلي انسحابها الجزئي، من دون أن يحدد بدقة وبشكل قانوني مدى ذلك الانسحاب.

وفي الواقع، بعد مضي ثلاث سنوات وأربعة أشهر على التوقيع على اتفاقات أوسلو، استمر تأجيج الأوضاع والتوتر على الأرض بصورة متفجرة. فلم تَسُدْ أية حالة سلام فعلية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بالرغم من جميع «النشوات العرضية» ذات الطابع الإعلامي، ذلك التعبير الذي استخدمه جان بودريّار (J. Baudrillard) بخصوص حرب الخليج، والتي تميّز بها مسار عملية السلام والمفاوضات العلنية والمفاوضات السرّية والمصافحات التاريخية والاغتيال المأسوي لإسحق رابين ومأتمه والعمليات الإرهابية والقمم الاقتصادية أو قمم محاربة الإرهاب، الخ.

إن حصيلة سلام أوسلو على الأرض مذهل. فإن سحر الدبلوماسية السرية في أوسلو والمصافحات التاريخية في حديقة البيت الأبيض والاعتقاد الساذج بأولوية التعاون الاقتصادي كوصفة سحرية لفرض التغاضي عن الأسباب التاريخية للنزاع، شكلت حجاباً كثيفاً حال تماماً دون رؤية الوقائع على الأرض. فلقد تم نسيان وجود مخلوقات إنسانية من لحم ودم، والتي ما زالت تعاني الآلام برغم السلام، وما زال يُعبث بها من دون أي ضمان لمستقبلها.

ولم يكن الوضع أفضل في بلدان الشرق الأوسط الأخرى، سواء في العراق أو لبنان أو اليمن أو البحرين، كذلك الأمر في بلدان المغرب العربي، حيث مظاهر العنف الجزائري أصبحت تشكل هاجساً ترتعد له أوصال المحيطين بحوض المتوسط الغربي.

تعطيل عملية السلام

لقد أدركت وسائل الإعلام الدولية، تدريجياً، أن عملية السلام مهددة، وندّدت بأخطار توقّفها، كما نددت بعناد رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد وجموده. وفي شباط/ فبراير 1997 قررت الحكومة الإسرائيلية بناء مستعمرة استيطانية في القدس الشرقية. على تلة هار هوما (Har Homa)، الأمر الذي من شأنه إثارة الغضب الفلسطيني ثانية. وقام مفاوضون أميركيون برحلات مكوكية متواترة بين واشنطن والقدس وغزة، مقر السلطة الفلسطينية. وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، نظّمت مادلين ألبرايت، وزيرة الخارجية الأميركية، لقاءً في لندن بين ياسر عرفات وبنيامين نتنياهو، على أمل أن تلي هذا الاجتماع قمة تعقد في واشنطن وتفضي إلى إنجاز انسحاب إسرائيلي ثانٍ من الأراضي المحتلة. غير أن رئيس

الوزراء الإسرائيلي تهرّب، وتراجع بعدئذٍ الاهتمام الأميركي بالمنطقة وبالنزاع العربي-الإسرائيلي، بسبب مشكلات داخلية، بخاصة مشكلات الرئيس كلينتون المتصلة بقضية مونيكا لوينسكي، وكذلك بمشكلات دولية متعلقة بالأزمة الاقتصادية الخطيرة التي خضّت بلدان جنوب شرق آسيا. كانت قمة الشرق الأوسط الاقتصادية الرابعة المنعقدة في الدوحة، عاصمة إمارة قطر النفطية، في تشرين الثاني/نوفمبر 1997، إخفاقاً ذريعاً للدبلوماسية الأميركية ولمقاربتها المعتمَدة لحلّ النزاع الإسرائيلي العربي. ففي هذه المرة، حتى بلدان مثل مصر والعربية السعودية والمغرب قاطعت الاجتماع السنوي الذي فقد كل بريقه. وفي أي حال كانت الجامعة العربية قد دعت إلى مقاطعة المؤتمر. والحكومة الإسرائيلية التي لم تعد تهتم بصورتها في مجال العلاقات العامة، مثلها في ذلك مثل الحكومة العمالية السابقة، لم تنتدب للمشاركة فيه سوى موظفين، مستبعدة مشاركة أي وزير. وما من بلد عربي ذي شأن، باستثناء الأردن وتونس، ارتأى أنه من المناسب حضور هذا الاجتماع والظهور برفقة رسميين إسرائيليين.

وقد استغلت الحكومة الإسرائيلية فترة الجمود هذه خير استغلال، لتدفع قُدماً بأفكارها حول طريقة وضع عملية السلام المنصوص عليها في اتفاقات أوسلو موضع التطبيق، من دون المسّ بحرفية تلك الاتفاقات. وكان بنيامين نتنياهو، المنسجم مع كتاباته التي تناولناها بالتحليل آنفاً، قد تخلى عن الدبلوماسية المحمومة لحزب العمل وهوسه بالاتصالات المتكررة مع المجتمع الدولي لإقناعه برغبته في السلام، غير آبه لصورته الدولية؛ فركز جهوده بصورة حصرية على المسائل الأمنية، وهذا أيضاً ما كان يهتم به حزب العمل. وببراعة كلية، وضع نتنياهو شرطاً للسير قُدماً في عملية السلام مع السلطة الفلسطينية، هو الإجراءات التي ينبغي على هذه الأخيرة اعتمادها من أجل وضع حد لكل نشاط معادٍ للسياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وباختصار، إن الأمر متعلق بقمع كل المجموعات داخل الصفوف الفلسطينية، التي من شأنها أن تشجب سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وبالدرجة الأولى خلايا حماس، الفريق الإسلامي الذي ما لبثت شعبيته أن ازدادت مع تعطل عملية السلام. وفي الوقت نفسه وضعت مسألة أمن المستوطنات في المرتبة الأولى من اهتمامات الحكومة تسويغاً لاستحالة إجراء انسحاب إسرائيلي جديد. لقد سرت تسريبات منظمة تنظيماً جيداً تفيد باستحالة حصول انسحاب إضافي لأكثر من 5 إلى 6% من الأراضي المحتلة، تحت طائلة وضع أمن المستوطنات في حالة خطر. وهكذا أطبقت مصيدة اتفاقات أوسلو ثانية على السلطة الفلسطينية، التي أرغمت على الدخول في منطق أمني بصورة حصرية، كما تضمنته الاتفاقات، جاعلة من منظمة التحرير الفلسطينية ـ التي تحولت

إلى سلطة محلية ـ ضامنة لأمن المستعمرات الاستيطانية. وببراعة، اقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي على الولايات المتحدة وعلى ياسر عرفات الشروع في مفاوضات حول الوضع النهائي للأراضي المحتلة، ما يسمح بأن يُحدَّد، بصورة نهائية، مدى الانسحاب الإسرائيلي الذي قيل إنه لا يمكن أن يتجاوز 30% من الأراضي المحتلّة.

أما من الجانب الفلسطيني، فقد تدهورت الأوضاع بشكل كبير، إذ تكاثرت الاتهامات حول تفشّي الفساد داخل السلطة الفلسطينية، وطلب البرلمان الفلسطيني تغيير أبرز الوزراء الذين يمكن أن يكونوا متورطين بصفقات مختلفة عبر سوء استعمال نفوذهم السياسي. وتحت الضغط الإسرائيلي، غالت أجهزة الأمن الفلسطينية في إجراءاتها الأمنية، ليس ضد المعارضين من حركة حماس وحسب، إنما أيضاً ضد بعض الصحافيين الذين يشجبون علانية أجواء الفساد في المناطق الصغرى الموضوعة في عهدة السلطة الفلسطينية. وبدا على ياسر عرفات أنه يعاني من مشكلات صحية لا يمكن إخفاؤها. حتى إن المرء بدأ يتساءل حول من سيكون الخلف. في الحقيقة لا تسيطر السلطة الفلسطينية مباشرة، في مجال الأمن، إلا على 3 إلى 4% فقط من الأراضي المحتلة، أي على جزء من قطاع غزة ومدن الضفة الغربية التي انسحب منها الجيش الإسرائيلي غير آسف على الإطلاق.

وليس للسلطة الفلسطينية حضور مدني حصري إلا في حوالي 20% من أراضي الضفة الغربية. هذا يعني أن من الصعوبة بمكان، على السلطة الفلسطينية، أن تكون لها سيطرة أمنية تامة. مع ذلك فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي ثابت في موقفه ولا يحيد عنه: ما من انسحاب يمكن أن يحصل قبل إخماد أي معارضة فلسطينية وقبل أن يصفّى الجناح العسكري لحماس تصفية نهائية. وقد رفضت الحكومة الإسرائيلية الاقتراح الأميركي المتواضع الداعي إلى انسحاب إسرائيلي من 13% من أراضي الضفة الغربية، في آذار/ مارس 1988. وصرحت مادلين ألبرايت أن عملية السلام «على حافة الانهيار».

تحولت الحكومة الإسرائيلية، التفافاً منها على انسداد طريق عملية السلام، لتلتفت ـ من دون نجاح ـ إلى لبنان، محاولةً جرّه مرة ثانية، على غرار 1983، إلى توقيع صلح منفرد مع إسرائيل، ما ينتزع من سوريا ورقة كبرى متمثلة باصطفاف سياسة لبنان الخارجية وراء سياسة سوريا نفسها في مجال العلاقات الإسرائيلية-العربية. وما يزيد من براعة المناورة أن العناد الإسرائيلي ووضع اتفاقات أوسلو قيد التطبيق على نحو غير متوازن، خدمة لاستمرارية الاستيطان وتعزيزه بصورة فاضحة، أضفى بشكل استعادي أحقية على المواقف السورية. فمنذ بداية عملية مدريد يتذكر المرء، حقاً، كم كانت سوريا قد أبدت احتراساً حيال النيات الإسرائيلية؛ وكانت، فضلاً عن ذلك، قد شجبت المفاوضات المنفصلة بين

منظمة التحرير ودولة إسرائيل، ثم بين الأردن وهذه الأخيرة. فمن أجل جذب الحكومة اللبنانية إلى المفاوضات الثنائية، قامت الحكومة الإسرائيلية، في مارس/آذار 1998، بمبادرة استعراضية ضخمة قبلت معها القرار 425 الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة الذي يدعو إسرائيل، منذ 1978، إلى الانسحاب غير المشروط من جنوب لبنان بعد اجتياحها لهذا الجزء من الأراضي في تلك السنة. وكانت إسرائيل، حتى الآن، تسوّغ ليقاء جيشها في لبنان، الذي غزته مرة ثانية في العام 1982، بواقع أنها اعتبرت الهدنة المعقودة مع لبنان سنة 1948 متقادمة، وأنها تطلب، من أجل الانسحاب من جنوب لبنان اتفاقاً أمنياً، على الأقل، يتعلق بالجليل، المحاذي للحدود مع لبنان؛ وذلك في حال تعذّر توقيع معاهدة صلح ناجزة، كانت قد حاولت فرضها على لبنان، من دون نجاح، في سياق اجتياح 1982. ولئن شغلت تلك المناورة الحكومات الغربية لبضعة شهور، إلّا أنه لم يكن لها أي تأثير على الحكومة اللبنانية التي أعلنت، محترسة من تجربتها في الماضي القريب، أن على إسرائيل أن تنسحب من جانب واحد، توافقاً مع القرار 425 لمجلس الأمن، ثم التفاوض مع لبنان وسوريا للتوصل إلى معاهدتي سلام.

في أثناء ربيع 1998، بدأ الروتين ثانية: توسيع رقعة الاستيطان، وبخاصة في القدس الشرقية، وهي عمليات يقوم بتمويلها على نطاق واسع متمولون يهود كبار، منهم مثلاً الممثل السينمائي المشهور كيرك دوغلاس (Kirk Douglas). واستمرت أعمال العنف ميدانياً كالعادة[1]. ولم يمنع ذلك الدولة الإسرائيلية من الاحتفال بكثير من الرهجة في العالم كله، منظمةً حفلات في سفاراتها في مناسبة ذكرى تأسيسها الخمسين. فكانت تلك المراسم تجمع

---

(1) كما يظهر هذا المقتطف من حوليات الأراضي المحتلة، في ربيع 1998: «في 12 نيسان/أبريل، تجمع 30.000 مستوطن ونصير لليمين الإسرائيلي في الخليل للاحتفال بالحضور اليهودي في تلك المدينة، فوقعت صدامات بين الشرطة والمتظاهرين اليساريين موقعة جرحى في صفوفهم؛ في 19 نيسان/أبريل، إصابة فلسطيني بجروح بليغة على يد جنود على الحدود الأردنية؛ في 30 نيسان/أبريل، وقعت صدامات بين اليمين واليسار الإسرائيليين في هار هوما؛ في أيار/مايو، قتل إسرائيلي واحد وفلسطيني واحد في خلال هجومين منفصلين ضد مستوطنين يهود، فيما جرح شرطي إسرائيلي فلسطينيين اثنين؛ في 13 حزيران/يونيو، قتل فلسطيني واحد بطعنات سكين في القدس الغربية؛ في 14 حزيران/يونيو دارت مواجهات في قطاع غزة بين متظاهرين فلسطينيين وجنود إسرائيليين؛ 9 قتلى فلسطينيين؛ في 15 حزيران/يونيو، انتشار لقوات من الجيش والشرطة الإسرائيلية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة عقب تلك المواجهات». راجع مجلة *Maghreb-Machrek*, n° 161, p. 162. ولنذكّر بأنه في أثناء صيف 1997 ارتكب اعتداءان قاتلان في القدس، وكانا على الأرجح انتقاماً من توسّع عملية الاستيطان في القدس الشرقية: 15 قتيلاً و170 جريحاً في سوق اليهود الكبير، في 30 تموز/يوليو و6 قتلى و141 جريحاً في 4 أيلول/سبتمبر، ما عزز على الفور موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي المطالب بالترتيبات الأمنية.

أرييل شارون، أبرز الصقور في الطبقة السياسية الإسرائيلية الذي كان قد عيّن وزيراً للخارجية[1]، التحية والشكر للتنازلات المهمة التي قدمها، وهي تؤكد، أخيراً، التزامه بعملية السلام وباتفاقات أوسلو. لقد وافق حقاً على الانسحاب من 10% من الأرض وعلى تحويل 3% إضافية منها إلى محميات طبيعية تحت إشراف الإسرائيليين، عملاً بالاقتراح الأميركي المطروح على طاولة المباحثات منذ شهور عدة، والحائز سلفاً على موافقة ياسر عرفات. وهذا الأخير لم يكتفِ بالموافقة على كل الإجراءات الأمنية المطلوبة من قِبَلِ من أسماه، بعطف، «شريكه»، في أثناء حفل التوقيع المتلفز، بل ظهر مبتهجاً لأن المذكرة الموقعة جعلت من الجهاز المخابراتي الأميركي، السي آي إي (.C.I.A) الحَكَم الوحيد على حسن نية السلطة الفلسطينية في مجال تطبيق تلك الإجراءات. بهذا البند من المذكرة، تكون السي آي إي قد أدّت لأول مرة في تاريخها دوراً سياسياً مكشوفاً ومعترفاً به رسمياً على الساحة الدولية وعلى إحدى الساحات الأكثر رمزية في المشرق العربي. وهكذا يكون رئيس إحدى الحركات الثورية السابقة في العالم العربي، وقائد إحدى أكثر الحركات معاداة للإمبريالية في المنطقة، قد وضع نفسه بشكل مكشوف تحت حماية الأجهزة المخابراتية الأميركية التي سوف تكون طليقة اليدين، من الآن فصاعداً، على مجمل الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت إشراف سلطة الحكم الذاتي.

وهكذا ستتحدث الصحافة، والأوساط الإعلامية الأخرى، بخاصة عن المجازفة التي اتخذها رئيس الوزراء الإسرائيلي على عاتقه، وهو الذي سيضطر إلى مواجهة غضب المستوطنين، بينما كانت هذه الصحافة والأوساط عينها مقلة في شأن الأخطار التي تتحمّلها السلطة الفلسطينية، إذ إن اتفاقات واي بلانتيشن تكمل، بطريقة فعالة، الآليات الكفيلة بوضع السلطة الفلسطينية تحت الوصاية، وهي وصاية ملحوظة سابقاً في خلفيات اتفاقات أوسلو. فالسلطة التنفيذية الفلسطينية مضطرة من الآن فصاعداً لملاحقة المعارضين أو المشككين بعملية السلام ملاحقة لا هوادة فيها، هذا عدا عما يُفترض فيها أن تقوم به فوراً ضد شبكة حماس العسكرية، المنظّمة للاعتداءات الانتقامية ضد توسيع عملية الاستيطان الجارية تحت مظلة عملية «السلام».

فضلاً عن ذلك، ينبغي على الانسحاب الإسرائيلي أن يتم على مراحل، فالأولى تتعلق فقط بـ1% من الأرض، أما الأخرى فتعتمد على حسن انجاز تنفيذ إجراءات الأمن التي ينبغي على السلطة الفلسطينية أن تتخذها على مرأىً من السي آي إي اليقظة. وكثمن للإرادة

---

(1) استقال الوزير السابق ديفيد ليفي في ربيع 1997، احتجاجاً على سياسة رئيس الوزراء المتعلقة بتطبيق اتفاقات أوسلو. ولم يعين بديلاً منه، ما أمّن لرئيس الوزراء تحكماً كاملاً بالسياسة الخارجية.

الطيّبة التي أبدتها الحكومة الإسرائيلية ستتسلّم معونة عسكرية إضافية من الولايات المتحدة الأميركية. وقد أعلنت الصحافة الأميركية، حقاً، في بداية تشرين الثاني/نوفمبر، أن الحكومتين الأميركية والإسرائيلية وقعتا، في قمة واي بلانتيشن، على اتفاق يتضمن تعزيزاً ملحوظاً للالتزام الأميركي بضمان أمن إسرائيل من كل خطر تتميز به مرحلة ما بعد السوفيات»[1].

ثمة واقع لافت في قمة واي بلانتيشن لم تعلق عليه الصحافة إلا قليلاً، وهو حضور الملك حسين، عاهل الأردن، إذ كان حضوراً اتفق على اعتباره حاسماً في إنجاح الاتفاقات الجديدة. لقد ظهر الملك، بوجهه المنحول بسبب إصابته بالسرطان، على أنه نجم حفل التوقيع على الاتفاقات. وأحدث ظهوره تأثيراً إعلامياً ضخماً، سيما أنه لبى طلب أريل شارون بأن يغادر المستشفى حيث كان يعالج في الولايات المتحدة بالذات منذ أسابيع عدة. ولم يكن الدور الذي أداه العاهل الأردني واضحاً، في تلك المفاوضات التي دعاه الإسرائيليون إليها صراحة. هل أخرج المشروع القديم ثانية من الأدراج، وهو يدعو إلى إنشاء كونفدرالية أردنية-فلسطينية، كضمانة وبديل من إعلان استقلال نواة الدولة الفلسطينية التي هدّد بها ياسر عرفات الولايات المتحدة وإسرائيل إذا استمر تعطيل عملية السلام؟ وفي هذه الحالة، فإن الآلة التي تنقلنا بالزمن إلى الوراء، والتي شاهدناها تعمل منذ اجتياح لبنان عام 1982، لا تزال تعمل جيداً. فما كان في الإمكان اعتباره إنجازات النضال التحرري الوطني في سنوات الغليان الثوري في المشرق العربي قد انهار كقصر من ورق. لقد فرض التحالف الأميركي-الإسرائيلي إرادته الصلبة بصورة حتمية، في النزاع العربي-الإسرائيلي.

---

(1) راجـــــــع «A New Pact Strengthens US Commitment to Aid Israeli Defense Efforts», *International Herald Tribune*, November 3d, 1988، وقد كتب مؤلف المقال: «في ما يتعدى اللغة المبهمة المقصودة، يعتبر الرسميون أن هناك التزاماً جديداً ومهماً. فتعبير «على المستوى الدبلوماسي أو بأي طريقة أخرى» فيه إشارة واضحة إلى المساعدة العسكرية وإلى تعزيز قدرات الدفاع لدى إسرائيل وقدرتها على الردع، الأمر الذي يفضي إلى ما هو أبعد من برنامج تعاون دفاعي».

الفصل العشرون

نتائج حرب الخليج

حرب الخليج لم تقع

بيّن جان بودريار بطريقة بارعة النتائج السوريالية لحرب الخليج: «حرب نظيفة، قال، انتهت في مستنقع أسود». وهي أيضاً «رعشة الحدث التي سبقها ضجيجها الإعلامي»[1]. عند نهاية الحرب أصبح بالفعل صدام حسين يجسد، في الحقيقة، قوى الشر في زمن ما بعد الشيوعية، إذْ هو، كما سبقت الاشارة إليه، كان ما يزال رئيساً للعراق محاطاً ومحمياً بحرسه الجمهوري. وبعد عام ونصف العام أعيد بناء 120 جسراً من أصل 134 دمرتها الحرب، وعادت الاتصالات الهاتفية والكهرباء الى بغداد، وأعيد بناء كل المباني الحكومية المهدمة أو المتضررة[2].

قاوم الرئيس العراقي كل الانتفاضات التي قامت ضده: الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب، وكل الدعوات الأميركية للانقلاب عليه. وفي تقرير للكونغرس الأميركي صدر في شهر نيسان/أبريل 1992 وسلّط الضوء على الأسباب الرئيسية لبقاء الديكتاتور العراقي، إشارة غير مباشرة إلى حملة تسميم النفوس التي قامت بها الحكومة الأميركية حول ضخامة القوات العسكرية المستنفرة لاجتياح الكويت. فالحقيقة التي أبرزها التقريرة أنّ 700 ألف جندي من قوات التحالف لم يجدوا في مواجهتهم إلّا 183 ألف جندي عراقي وليس 547 ألفاً كما كان يؤكد البنتاغون. هؤلاء الجنود كانوا عاديين وليسوا من الحرس الجمهوري التابع للرئيس العراقي، وليس لديهم العتاد الكافي ولا كانوا مجهزين بوسائل حقيقية

(1) Jean Baudrillard, *La guerre du Golfe n'a pas eu lieu*, Paris, Galilée, 1991.

(2) انظر ما ينقله مراسل صحفي في «Baghdad rebounds in its Postwar Year», *International Herald Tribune*, July 15, 1992.

للمقاومة. فكان القصف الذي تعرضوا له على مدى خمسة أسابيع كافياً لوضعهم خارج المعركة، حتى قبل أن تتقدم قوات التحالف وتأسر منهم بلا أية صعوبة 63 ألفاً، في حين فرّ 120 ألفاً من غير خطة للانسحاب وتعرضوا للموت بالقصف[1]. وقد قدّر ضابط أميركي رفيع عدد قتلى الجيش العراقي جراء القصف «بأكثر من 100.000»، في حين قدّرهم ضابط رفيع من قوات التحالف بستين إلى ثمانين ألفاً، معظمهم قضى تحت ركام المخابئ التي لجأوا إليها، وقدّر التقرير أن عدداً أكبر، من 15 ألفاً إلى 25 ألفاً، قد قُتل طيلة الأيام الأربعة من هجوم التحالف براً وجواً. أما الجنرال شوارزكوف قائد قوات التحالف فقد رفض، من جانبه، إعطاء أي رقم، مكتفياً بالقول إنه «كان كبيراً وكبيراً جداً»[2].

قبل ثلاثة أشهر من التقرير، الذي اشترك في إعداده برلمانيون من الحزبين، أمام الكونغرس الأميركي، حول أسباب استمرار النظام العراقي، كان وزير الدفاع الأميركي قد أعدّ، بناء على طلب الكونغرس، تقريراً اعترف فيه بأن الغارات الأميركية على العراق، التي كانت تستهدف شل قدرته العسكرية، قد تسببت بأضرار في الأهداف المدنية أكثر مما كان متوقعاً، وأن 10% فحسب من القذائف الجوية أصابت أهدافها بدقة، وأن القصف قد أحدث أضراراً كبيرة بشبكات الكهرباء العراقية. وفي تشرين الأول/أوكتوبر 1992 أفادت دراسة في جريدة *New England Journal of Medicine* أن معدل الوفيات بين الأطفال خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 1991 زاد حوالي 46.900 حالة، بسبب الإسهال الناجم عن الأضرار التي أحدثتها الحرب في نظامي مياه الشفة والصرف الصحي[3].

ما إن انتهت «نشوة الحدث» حتى كاد يبدو، في نظرة استرجاعية، أن هذه الحرب لم تقع. فالعراقيون لم يشتبكوا مع آلة الحرب الجوية والبرية الهائلة التي تجمعت ضدهم ولم يحاربوا. والأخطر من ذلك أيضاً أن العراق، منذ تاريخ 14 آب/أغسطس، سعياً منه لكسب تأييد إيران في مواجهة التحالف الغربي، طوى صفحة ثماني سنوات من الحرب معها (1980-1988)، وتراجع عن كل مطالباته بحقه في مياه الخليج، وسحب قواته من الأراضي الإيرانية التي استمر يحتلها بعد وقف اطلاق النار، عام 1988، وطلب تطبيع

---

(1) أنظر خلاصة هذا التقرير في «Allied Gulf Force Dwarfed Iraq's U.S. Study Finds», *International Herald Tribune*, April 24, 1992؛ راجع أيضاً هذه المعلومات التي لم تعطَ حقها من الاهتمام، في جريدة لوموند، 25 نيسان/أبريل 1992.

(2) «100,000 Iraqi Troops Died, U.S. Official Says, *International Herald Tribune*, March 23-24, 1991.

(3) *International Herald Tribune*, October 25, 1992.

العلاقات الدبلوماسية وتبادلاً مباشراً للأسرى. لقد كانت سنوات الحرب الدموية الثماني مع إيران خسارة كاملة، ولم تؤدّ مبادرة صدام حسين الغريبة وغير المجدية إلى وقوف إيران موقف الرافض للحصار على العراق ولا المساعد له عسكرياً في حال تعرّضه لعدوان عسكري أميركي[1].

إن الأولوية، كما هي الحال في كل نظام ديكتاتوري، تكمن حقيقة في الحفاظ على السلطة، لا في مواجهة عسكرية مع تحالف يضم أكثر من أربعين دولة[2]. ولأن خيرة قواته العسكرية بقيت سليمة لعدم ذهابها الى الكويت، فقد ظل النظام يملك الوسائل لبقائه ولقمع الانتفاضات التي كانت الولايات المتحدة تشجع على قيامها؛ الانتصار الكامل لم يحصل إذن. بل هو «وهم انتصار» على قول بودريار[3]. وإذا لم تكن الحرب قد وقعت فعلاً، غير أن نتائجها كانت مريعة على السكان. فقد وصف أحد مسؤولي الصليب الأحمر الدولي بتؤدة نتيجة قصف الحلفاء للعراق: «بعد اثنين وأربعين يوماً من القصف ومئة ساعة من الهجوم البري انهار العراق. وإلى جانب العقوبات الغذائية والطبية وانعدام الطاقة رزح العراق تحت وطأة النقص في مياه الشفة، وصار تحت رحمة كل أنواع الأوبئة مع بداية الفصل الحار. فارتفعت نسبة الوفيات بين الرضّع في العاصمة ثلاثة أضعاف عن المعدل الطبيعي، وقد حصل ذلك بسبب حالات الاسهال وحمى التيفوئيد وحتى الكوليرا. في المقابل نشر التقرير المنذر بالخطر الذي وضعته لجنة مشتركة من المنظمة العالمية للطفولة اليونيسيف (UNICEF)

---

(1) عند اندلاع المعارك في كانون الثاني/يناير 1991، وضع العراق قسماً من اسطوله الجوي المدني والعسكري في إيران. وفي آذار/مارس 1991، خلال انتفاضتي الأكراد والشيعة في العراق، طلب الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني من الرئيس العراقي التنحي، (انظر: *International Herald Tribune*, March 10, 1991).

(2) نذكر أن النظام السوري أخلى بسرعة، خلال حرب حزيران/يونيو 1967، مدينة القنيطرة في الجولان قبل وصول الجيش الاسرائيلي الذي استطاع أن يحتلها بدون صعوبة، وقد نفّذت عملية الاخلاء السريع قوات من الجيش السوري، حيث كان اهتمام السلطات هنا أيضاً منصبّاً على حماية النظام وحماية الجيش من الانهيار، لأنه حصن السلطة.

(3) Jean Baudrillard, *La guerre du Golfe n'a pas eu lieu*, *op. cit.*, p.78. يقول بودريار: «لأن هذه الحرب كانت رابحة سلفاً، فلسنا نعرف بماذا يمكن تشبيه عراقي دخل إلى الحرب وليس أمامه إلا احتمال الهزيمة، أو تشبيه أميركي ليس أمامه إلا فرصة الانتصار. لقد رأينا ماذا تشبه عملية حديثة جداً في الصعق الكهربائي أو الشلل أو جراحة الرأس، عند عدو اختباري خارج ساحة المعركة ومن غير ردة فعل ممكنة. لكن هذه ليست حرباً. كما أن 10 آلاف طن من القنابل اليومية لا تكفي لكي تجعل منها حرباً، كما لا يكفي البث المباشر عبر CNN. ونذكر بمركبة برج الجدي واحد (Capricorn One) حيث كانت صورة المركبة المأهولة نحو المريخ تبث مباشرة على كل شاشات العالم، ولم يكن ذلك ليحصل إلا في استوديو من الصحراء». م س، ص 63-64.

والمنظمة العالمية للصحة (O.M.S.) في العراق في بداية آذار/مارس، وكانت اللجنة بدأت عملها في منتصف شباط/فبراير»[1].

الآلام المجانية

لم تقف الآلام، للأسف، عند حدود القصف ولا عند آثاره المباشرة. بل هناك أيضاً آلام ناجمة عن إخفاق انتفاضتين قام بهما السكان العراقيون كانت الولايات المتحدة قد شجعت عليهما، تاركة الانطباع بأن كل شيء مهيأ لتغيير النظام في بغداد.

لم تفض انتفاضتا الشمال والجنوب إلى غير الآلام المجانية والقمع الوحشي على يد القوات العراقية. وأمام إحجام القوات الحليفة عن الزحف إلى بغداد للقضاء على «هتلر» في الشرق الأوسط، لم يكن أمام الانتفاضتين أي حظ في النجاح. وكان المعارضون للخارج جميعاً، لسبب أو لآخر، أسرى الأنظمة التي تحميهم أو أسرى المخابرات الأميركية؛ وكان آخرون، من ذوي الميول «الإسلامية»، يخضعون للنفوذ الإيراني. وقد أدى ذلك الى تبريد الأجواء في الجزيرة العربية، سيما في العربية السعودية والكويت والبحرين، الحريصة على عدم قيام جمهورية إسلامية في بغداد قد تصبح حليفة لإيران. هذه المخاوف ساورت المصالح الغربية أيضاً، ما حسم التردد في سحق صدام حسين بصورة نهائية، وأبقى المسألة ضمن حدود الدور الدولي في تحرير الكويت، واقتصر الأمر في جنوب العراق على رسم منطقة حظر جوي على الطلعات الجوية العراقية، فيما بقيت القوات البرية تتمتع بكامل حريتها في الحركة.

أما في الشمال الكردي فقد سارت الأمور الى أبعد من ذلك من خلال عملية «توفير الراحة» (Provide Comfort) التي وضعت موضع التنفيذ منذ بداية نيسان/أبريل 1991، استناداً الى قرارات جديدة للأمم المتحدة. فقد أطلقت الدعوة الى الانتفاضة موجة من النزوح (بين مليون ومليوني شخص تبعاً للتقديرات) باتجاه الصقيع على الحدود بين تركيا وإيران. وهكذا تكون قوات التحالف قد اقتطعت من الأراضي العراقية منطقة حكم ذاتي يحظّر فيها على العراق إدخال قوات برية والقيام بطلعات جوية. وفي فرنسا طوّر برنار كوشنير (Bernard Kouchner) الحق الدولي بالتدخل الإنساني. وكان قد حصل اتفاق بين

---

(1) WHO/UNICEF, *Special Mission to Iraq*, New York, United Nations, March 1st, 1996, cité par Christophe Girod, *Tempête sur le désert. Le Comité international de la Croix-Rouge et la guerre du Golfe, 1990-1991*, Paris, LGDJ, 1995, p. 180. المقصود هو الكتاب الأكثر أهمية وشمولاً عن حرب الخليج الذي لم يفطن، للأسف، إليه أحد.

نظام بغداد والفصائل الكردية على مبدإ الحكم الذاتي، في 24 نيسان/أبريل 1970 ولم يدخل حيّز التنفيذ، فعملت قوات التحالف على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطوير منطقة الحكم الذاتي في الشمال، الممتدة على مساحة 9436 كلم^2، وقدمت المساعدة إلى الفصائل الكردية لكي تنتخب، منذ شهر أيار/مايو، مجلساً نيابياً من 105 أعضاء موزعين بالتساوي بين الحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة البرزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة الطالباني.

أدت الدولة الكردية الجنين في العراق إلى حرب أنصار ضارية أطلقها أكراد تركيا بقيادة حزب العمال الكردستاني ذي الميول الماركسية بقيادة عبدالله أوجلان، بعد أن توافرت له قاعدة خلفية في منطقة الحكم الذاتي العراقية. مع نهاية عام 1992 أدخلت القوات التركية عشرين ألفاً من قواتها إلى منطقة الحكم الذاتي لملاحقة منظمات حزب العمال الكردستاني، الذي أعلن حرباً شاملة وقام خلال صيف 1993 بعدد من العمليات الإرهابية في قلب اسطنبول وفي المراكز السياحية الأساسية. كما قصفت إيران، من جانبها، بعض مناطق الحكم الذاتي حيث كانت تخمّن وجود أكراد إيرانيين يقومون بأعمال عسكرية في المنطقة الإيرانية من كردستان، غير أن إيران لجأت إلى أسلوب آخر لتأكيد وجودها في منطقة الحكم الذاتي الكردي في العراق، فساعدت على قيام «الرابطة الإسلامية الكردية». وفي عام 1994 استقبلت منطقة الحكم الذاتي آلافاً عدة من الأكراد الأتراك الهاربين من قمع الجيش التركي ضد حزب العمال الكردستاني الذي ظل اعضاؤه ملاحقين حتى داخل العراق.

هذا الوضع الذي لا يحتمل، والذي كان يوقع مئات القتلى يومياً، تدهور إلى حال قتال دموي بين الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والرابطة الإسلامية الكردية. وكان الحزب الديموقراطي الكردستاني يسعى، في الحقيقة، الى منع حزب العمال الكردستاني من القيام بعمليات ضد الجيش العراقي انطلاقاً من كردستان العراق، الأمر الذي أدى في تشرين الأول/أوكتوبر 1992 إلى مواجهات شاملة أوقعت مئات القتلى وتفاقمت عام 1996، كما سنرى لاحقاً، إلى معارك دموية دعا فيها أحد الفصائل الكردية إلى طلب المساعدة من الجيش الإيراني. والحقيقة أن مبادرة الحلفاء بشأن الأكراد، عدا عن كونها لم تجلب الأمن والسلام للمنطقة، فقد خلقت توترات كبيرة وزعزعت الوضع في تركيا ووضعت الأكراد في حالة غير ثابتة ومليئة بالشكوك حول مستقبلهم. ذلك أن قيام دولة كردية لم يكن أمراً مقبولاً من دول المنطقة، خصوصاً أن قيامها يقتضي اقتطاع أراضٍ من إيران وتركيا؛ فوق ذلك، تصبح بعض الأراضي العراقية جزءًا من هذه الدولة، سيما المنطقة النفطية في كركوك؛ وكانت مسألة الاشراف على العائدات النفطية، عام 1970، سبباً في عدم وضع الحكم الذاتي الذي اتفق عليه نظام البعث العراقي مع الأكراد موضع التنفيذ.

لم يكن للفصائل الكردية إلا القليل من الاستقلال الذاتي. ذلك أنها كانت مشكّلة على أسس من الولاء القبلي، ومرتبطة بمساعدات توفرها لها قوى إقليمية ودولية، خصوصاً إيران وسوريا والولايات المتحدة، ولذلك كانت بمثابة أحجار شطرنج في لعبة معقدة تتجاوزها وتجعلها ضحايا لها مراراً وتكراراً. أما القوى الغربية فقد كانت تنظر الى الحقوق الكردية بمعايير متبدلة، لأنها لم تكن تبدي أي شعور إنساني حيالها حين تقدم تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي، على ممارسة القمع ضد الأكراد على أراضيها وفي منطقة الحكم الذاتي داخل العراق. وكذلك هي الحال حين يتعرض هذا القطاع للقصف الإيراني؛ ولم تكن تبدي سخطها وغضبها إلا حين يمارس النظام العراقي القمع، مع أن العراق هو الساحة الوحيدة لانتفاضة الأكراد التي لا يسمح لها بأن تبلغ مرحلة بناء دولة مستقلة سيدة. كل ذلك يعني تفتيت العراق وفتح ملف الحدود المصطنعة بين دول المنطقة، وهي حدود كانت قد وضعتها فرنسا وبريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

كانت بلدان الخليج العربي أول من بادر، إذن، إلى تهدئة الحماسة الغربية على تشجيع الانتفاضات في جنوب العراق كما في شماله، ثم لحقت بمبادرتها كل من إيران وتركيا، فاجتمع وزراء خارجية هذه الدول في دمشق بحضور نظيرهم السوري، في 10 شباط/فبراير 1992، وأطلقوا دعوة قوية لاحترام وحدة الأراضي العراقية.

غير أن الرأي العام الغربي لم يكن يحاط كفاية بأخبار عن آلام السكان في جنوب العراق الشيعي الذي يُنظر إليه باعتباره خاضعاً لنفوذ الايديولوجية الخمينية؛ وقد كانت المعارضات العراقية التي تتداولها وسائل الإعلام تظهر في صورة معارضات دينية مكوّنة من مراجع دينية تقيم في إيران ضمن إطار «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق»، وهي تحظى أيضاً بدعم من سوريا المرتبطة بعلاقات وثيقة مع إيران. لم يكن في إمكان هذه المعارضة أن تستفيد إذن من الدعم الغربي، ولا من دعم المملكة العربية السعودية التي تخشى قبل كل شيء كل صيغ الإسلام الثوري المعادي للغرب وتنظر بالريبة إلى المذهب الشيعي. إن العقبة الإيرانية ترمي بثقلها على كل المعارضة العراقية ـ وخصوصاً على المعارضة في جنوب العراق. في آذار/مارس 1992 قال قائد محلي لصحافي غربي عن هذا الوضع: «لأننا على المذهب الشيعي، ولأننا على علاقات بإيران فنحن منسيّون. ويعتقد الناس أننا غير قادرين على ممارسة الديموقراطية وعلى إقامة علاقات حسنة بالغرب»[1].

غير أن آلام العراقيين لم تكن محصورة في الشمال والجنوب. ففي قلب البلاد، حيث ظلت السلطة العراقية تمارس كامل سيادتها على الأرض، كان العراقيون يشكون من صعوبات في ظروفهم المعيشية، ومرتبطين ارتباطاً كلياً بالتموين الذي تؤمنه لهم الحكومة؛

---

(1) «In remote Iraqi Marshers, 10,000 Shii besieged», *International Herald Tribune*, March 16, 1992.

كل المواد مفقودة إلا للمحظيين من أركان النظام ولوحدات الحرس الجمهوري. في هذه المنطقة الداخلية، البعيدة عن الحدود الشائكة مع إيران، وعن الحدود مع سوريا وتركيا أو الكويت، لم تزدهر تجارة التهريب والمساعدات الإنسانية كما هي الحال على تلك الحدود. وكانت كل عائلة خاضعة لحزب البعث الذي يتصرف كحاكم للبلاد. وقد كان وقع الحصار قاسياً لأن كل شيء تحت رقابة النظام. ففي تحقيقات قامت بها منظمات مختصة تابعة للأمم المتحدة ظهر أن الحصص الغذائية الشهرية بالأسعار التي تحددها السلطة لم تكن تؤمّن إلا 1417 وحدة حرارية للشخص الواحد يومياً[1]. على الصعيد الصحي كان الوضع أكثر خطورة، ذلك أن العراق أصبح يستورد أكثر من 10% من الأدوية والمواد الطبية التي كان يستوردها قبل الحرب، وأن المستشفيات تفتقر إلى التجهيزات والمواد الأساسية[2]، ما جعل كل النظام الصحي، في الحقيقة، ينهار، بحسب رأي منسق المساعدات الإنسانية التابع للأمم المتحدة في العراق، الذي صرح قائلاً: «إذا لم يتحسن وضع المساعدات الإنسانية فنحن ذاهبون الى الكارثة، ومبلغ 250 مليون دولار، لستة أشهر، لا يكفي. ففي الجنوب سيؤدي انهيار النظام الصحي الى مشكلة خطيرة، ويلزمنا مضخات مياه وقطع غيار لسيارات الاسعاف والصهاريج التي توزع مياه الشفة والأدوية لمواجهة الأمراض المتفاقمة. في الشمال 80% إلى 90% من الفئة العاملة عاطلون عن العمل، والباقون يعملون بأقل من عشرة دولارات شهرياً للشخص الواحد»[3]. الأكثر تأثراً بالأزمة هم الأطفال، بحسب إحصاءات اليونيسيف، حيث يتعرض «9,2% من الأطفال الرضّع لسوء التغذية بنسبة حادة جداً أو متوسطة»[4]. وتشير دراسة وضعتها منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو)، عام 1995، إلى أن الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق أدى إلى وفاة 560.000 طفل، منذ نهاية حرب الخليج[5]، مما يجيز القول بحصول «مجزرة باردة في العراق»[6].

باستثناء التجار والمستغلين وكبار أصحاب الامتيازات المدنيين والعسكريين، عاش

---

(1) «Postwar Iraq is on its feet despite strict oil embargo», *International Herald Tribune*, January 25, 1993.

(2) «Irak: les effets pervers de l'embargo», *le Monde*, 4 janvier 1993.

(3) م ن.

(4) «Les Irakiens au seuil de la misère», *le Monde*, 11 novembre 1994.

(5) *Le Monde*, 2 décembre 1995. Voir aussi le rapport de la FAO: *Evaluation of Food and Nutrition Situation in Iraq*, Rome, 1995 (TCP/IRQ/4552). On pourra aussi consulter le rapport plus récent de l'Organisation mondiale de la santé, *The Health Conditions of the population in Iraq since the Gulf crisis*, Genève, mars 1996 (WHO/EHA/96.1).

(6) Titre d'une tribune publiée par *le Monde* du 19 janvier 1996 signée par Lucie et Raymond Aubrac, Jean-Claude Carrière, Jean-Pierre Chevènement, Régis Debray, Gisèle Halimi et Sami Naïr.

السكان حالة إفقار مزرية، لأن التضخم المتسارع قلص قيمة أجور الموظفين والمستخدمين إلى حدود قياسية، وتصدع النظام التربوي، ولم تعد الزراعة والصناعة تعمل، بسبب النقص في المواد الأولية، إلا بطاقات متدنية. أما المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة، المقدرة عام 1994 بـ 280 مليون دولار، والمخصصة للأشخاص الأكثر فقراً والأكثر حاجة، فلم يصل منها إلا 72 مليوناً[1].

بالرغم من تأكيد وقوع الأضرار التي يلحقها الحصار بسبعة عشر مليون عراقي، استمر الحصار بقرار من مجلس الأمن الدولي وتحول الشعار الأخلاقي الدولي، الذي ثقب آذان البشرية في أعقاب اجتياح الكويت، إلى آلة عمياء تسحق شعباً بكامله. والمفارقة الأكثر إثارة للقلق هي أن الحصار كان يعزز سلطة النظام الذي تسعى الولايات المتحدة إلى القضاء عليه، لأنها وضعت السكان تحت رحمة النظام، المسؤول الوحيد عن التموين، ولم يكن من شأن أي اضطراب داخلي إلا خلق المزيد من الآلام والمآسي، وحرمان العراقيين من التموين القليل الذي يتوافر لهم، سيما إذا كانوا بعيدين عن الحدود التي تتسرب منها بعض وسائل العيش.

من النتائج غير المتوقعة لأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، المتهمة بها شبكة القاعدة وابن لادن المتحدر من عائلة سعودية غنية، أن شبح الحرب بدأ من جديد يخيّم على العراق وسيزيد من آلام السكان، مع أنه لا وجود لأية صلة بين تنظيم القاعدة والنظام العراقي. وبالفعل، كما سنرى في نهاية هذا الفصل، فقد كانت الولايات المتحدة مسكونة بهاجس الخطر الذي يمكن أن يمثله العراق على أمن العالم، أياً تكن النداءات العربية والأوروبية إلى التهدئة.

تهجيرات أخرى

خارج العراق أيضاً، دفعت تجمعات بشرية ثمن حرب الخليج غالياً. فقد تدفقت موجات العمال العرب والآسيويين في الكويت والعراق، بمئات الآلاف، بعد اجتياح الكويت، نحو الحدود مع الأردن وإيران للعودة إلى بلادهم. وكان عليهم أن يجتازوا العراق للوصول إلى مطار عمان أو خليج العقبة في الأردن أو الوصول إلى إيران في حالة الباكستانيين والبنغاليين. وما بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 1990، انتقل 700 ألف شخص عبر الأردن في ظروف بالغة الصعوبة. فقد فتحت على عجل مخيمات مؤقتة على

(1) تصريح في جريدة لوموند في 11 تشرين الثاني/نوفمبر على لسان منسق الأنشطة الإنسانية التابع للأمم المتحدة في بغداد.

الحدود العراقية-الأردنية من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي[1].

بعد تحرير الكويت، وطيلة أشهر، بدأت مطاردة البشر في شوارع الكويت على ذمة مراقب محايد من الصليب الأحمر، قال: «ما إن تحررت مدينة الكويت حتى تحول الرعب العام إلى حقيقة: مطاردة مفتوحة للبشر، للفلسطينيين أولاً ثم لكل الأشخاص المشبوهين الذين أيدوا مواقف صدام حسين. كانت المطاردة دموية أحياناً، فالتة من عقالها وغير خاضعة لأية رقابة، تقوم بها ميليشيات من الكويتيين بقيادة شبان من أمراء العائلة المالكة (الأمير أب لأكثر من 100 ولد). عصابات انتقامية ذكّرت في تجاوزاتها (لكْم، توقيف اعتباطي، عقوبات جماعية) «بكتائب الموت» في مناطق أخرى مشؤومة من العالم»[2].

خلال أشهر، أفرغت الإمارة من الفلسطينيين المقيمين فيها، فرحلوا إلى الأردن. وكان على هذه المملكة الصغيرة، بمواردها الضئيلة، أن تواجه مئات الآلاف من النازحين؛ كان العديد من الفلسطينيين الذين غادروا الكويت قد ولدوا فيها، وكان آباؤهم قد هاجروا إليها في أعقاب الحروب مع إسرائيل.

مأساة أخرى حلّت بثمانمئة ألف يمني من العاملين في السعودية بدون إجازات عمل، بعد أن ألغت الحكومة السعودية هذه التسهيلات في 19 أيلول/سبتمبر 1990، بسبب تعاطف الحكومة اليمنية مع العراق. هجرة أخرى إذن نجمت عن حرب الخليج، في ظل اعتماد اقتصاد اليمن، أحد أكثر الاقتصادات العربية فقراً، اعتماداً قوياً على تحويلات عماله من المملكة العربية السعودية، ولم يكن هذا الرد السعودي ناجماً عن رفض اليمن قطع علاقاته بالعراق فحسب، بل أيضاً عن علاقات ثنائية معقدة بين البلدين منذ قيام الدولة السعودية واقتطاعها أجزاء واسعة من الأراضي اليمنية. كما أن المملكة كانت تقدم الدعم، منذ أحداث 1961 وقيام الجمهورية اليمنية على أنقاض حكم أئمة اليمن، لبعض القبائل المناوئة للنظام الجمهوري، وتموّل حركات أصولية يمنية؛ ثم كانت الوحدة بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي (الذي حكمته ديكتاتورية ماركسية منذ استقلاله عام 1968)، في نظر السعودية بمثابة خطر محتمل على هيمنتها في شبه الجزيرة العربية[3]. إذن كان طرد العمال اليمنيين وسيلة لوضع الجمهورية اليمنية الجديدة الموحّدة أمام الصعوبات.

---

(1) أنظر: Christophe Girod, *Tempête sur le désert. Le Comité international de la Croix-Rouge et la guerre du Golfe, 1990-1991*, *op. cit.*

(2) *Ibid.*, p. 229.

(3) انظر، في هذا الصدد، الكتاب الذي يبين بوضوح كل المجازفات الجيوسياسية، بعيداً من الكليشيهات والتحريفات حول الظاهرات الدينية الغربية: Noël Jeandet, *Un Golfe pour trois rêves. Le triangle de crise Iran, Irak, Arabie*, l'Harmattan, Paris, 1993, pp. 59-60، والكاتب هو ديبلوماسي فرنسي كان سفيراً في الكويت، والمقصود المأسوف عليه Jean Bellivier

دول النفط والديموقراطية المستحيلة

اعتقد كثير من المراقبين أن حرب الخليج ستؤدي إلى انفتاح سياسي وتحديث المؤسسات العتيقة في دول النفط الخليجية. وكان من الطبيعي أن يؤدي التحالف العسكري بين دول الخليج والقوى الغربية إلى رد العدوان العراقي، وأن تتجه الدول النفطية الخليجية ذات الحكم الوراثي الرافضة لكل التصورات الحديثة عن حقوق الإنسان، لكي تتطور في اتجاه ممارسات ديموقراطية من شأنها تعزيز أوضاعها الداخلية. غير أن أسباب التذمر والاستياء في هذه البلدان كانت كثيرة، ولم يكن نمط الحكم الوراثي الاقتصادي والسياسي الذي تعتمده السلالات الحاكمة والعائلات من التجار مرضياً لا لأنصار الحداثة ولا للمطالبين بنظام إسلامي ولو شكلي، يؤمّن مزيداً من العدالة الاجتماعية ويتبع سياسة خارجية أقل خضوعاً للمصالح الغربية.

غير أن حرب الخليج لم تغير أبداً في معطيات المسألة، فقد ظلت تشنجات النظام الكويتي على حالها[1]. نموذج الأنظمة هذه جسّدته الحكومة السعودية التي قمعت بقسوة تظاهرة في الرياض، في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر 1990، ضمت 70 إمرأة وطالبنَ بإلغاء حظر قيادة السيارة على النساء. ذلك أن السعوديات كنّ قد شاهدن، خلال الوجود العسكري الأميركي، نساءً عديدات يعملن في الخدمة العسكرية مع القوات الحليفة. غير أن الملك فهد وعد، في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر، بإنشاء مجلس استشاري (مجلس شورى)، وهو وعد لم يوضع موضع التنفيذ إلا في عام 1995. والواقع أن المملكة بقيت، أكثر من أي وقت مضى، «ديكتاتورية محميّة»[2]، بحسب تعبير دبلوماسي فرنسي كتب باسم مستعار. أما الأميركيون والأوروبيون فقد تملكتهم الخشية من أن تؤدي الضغوط على المملكة، من أجل دفع النظام نحو الحداثة والليبرالية، الى تعريض حكم العائلة الملكية للخطر، وهو الخادم الأمين للمصالح الغربية. غير أن وضع النظام السعودي قد ازداد صعوبة على أثر حرب الخليج، لأن وجود 700 ألف جندي غربي بالقرب من الأماكن المقدسة الإسلامية، متورطين في صراع بين بلدان إسلامية ومساهمين في كل الآلام التي استعرضناها، زادت من قوة المعارضة السرية التي وظّفت الايديولوجيا الإسلامية ضد نظام يستخدم هو أيضاً هذه الايديولوجيا لتعزيز مواقعه[3]، حتى إن مجموعة من المعارضين أقامت

---

(1) «الخليج: ديموقراطية مقلقة... رغم العودة إلى البرلمان في الكويت فإن عملية التحرر في الدول النفطية لا تزال بطيئة»، جريدة لوموند، 22/ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1992.

(2) Jean-Marie Foulquier, *Arabie Saoudite. La dictature protégée*, Paris, Albin Michel, 1995.

(3) «انقلاب مضحك للسحر على الساحر في البلاد الوهابية المتشددة التي ظلت لسنين طويلة تمول التنظيمات الإسلامية الأكثر تشدداً في العالم، من الشرق الأدنى إلى أفغانستان مروراً بالمغرب وأفريقيا السوداء، وذلك

في لندن في أيار/مايو 1993، وعملت تحت اسم «الجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»، وأرادت أن تناضل «ضد القمع والجور» اللذين يمارسهما النظام السياسي السعودي مدموغين بالفساد وقلة الرحمة[1]. وفي عام 1992 كانت قد وزعت، في الواقع، على نطاق المملكة، أشرطة تسجيل تشهّر بالنظام ودعائمه في المؤسسة الدينية الوهابية وبهيمنة الولايات المتحدة «الكافرة» الملحدة على أرض الإسلام[2]. أدى ذلك إلى استعادة العائلة المالكة إشرافها على العلماء ودعوتها إياهم إلى عدم التدخل في السياسة وعدم السقوط في الأصولية[3]. وقد تكاثر الحديث عن لجنة لندن وعن قائدها محمد المساري عام 1995، حين طلبت الحكومة السعودية من الحكومة البريطانية طرده، مهددة بإلغاء عقود التسلح، غير أن القضاة الانكليز رفضوا طرده، في حين تعرضت اللجنة لانشقاقات وخلافات داخلية[4].

تفاقم وضع المملكة السعودية بسبب بقاء القوات الأميركية على أراضيها، بعد الانتهاء من تحرير الكويت. فقد هزت المملكة عمليتان إرهابيتان فظيعتان، الأولى في الرياض عام 1995 ضد المقر العام للقوات الأميركية حيث سقط سبعة قتلى وستون جريحاً، الثانية في الخُبَر عام 1996 استهدفت قاعدة عسكرية وسقط فيها 19 قتيلاً و386 جريحاً. حصل ذلك بعد انفجار قنبلة في مسجد القبة (Qouba)، في شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1995، ذهب ضحيته 8 قتلى و101 جريح. وقد رأى الخبراء أن هذه الأعمال التخريبية هي في الدرجة الأولى نتيجة الدعاوة المعادية للملكية وللأميركيين التي يقوم بها المتدينون الذين يسيطرون على الدولة الأكثر إسلامية في المنطقة[5].

بعد تحرير مدينة الكويت على أيدي القوات الأميركية كشفت عودة العائلة الحاكمة عدداً من الفضائح، منها فضيحة مليارات الدولارات التي تبخّرت في استثمارات مشبوهة في

= لمواجهة الشيوعية وزعزعة هذا النظام أو ذاك» (منى نعيم، «العربية السعودية: رفضت المعارضة هيمنة الولايات المتحدة. ظهور حركة احتجاج إسلامية، وصعوبات مالية أكيدة شوّهت صورة بلد مستقر»، جريدة لوموند، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1994).

(1) جريدة لوموند 9-10 تشرين الأول/أوكتوبر 1993 ومقالة منى نعيم السالفة الذكر.

(2) «Angry Islamist Aim a Taped "Supergun" at Saudi Leaders». *International Herald Tribune*, March 10, 1992.

(3) «Saudi Try to Curb Religious Radicals», *International Herald Tribune*, 1.2.1992، وكذلك «دعا الملك فهد رجال الدين إلى عدم التدخل في الشأن السياسي» جريدة لوموند، 23 كانون الأول/ديسمبر 1992.

(4) انظر جريدة لوفيغارو، 5 كانون الثاني/يناير 1996، في ما خص الطرد، والانترناشيونال هيرالد تريبيون، 6 آذار/مارس 1996 في ما خص الحكم القضائي لمصلحة المعارض السعودي.

(5) «Saudi Militancy/Growing Dissent: Challenge to a Monarchy Festers below the Surface», *International Herald Tribune*, 6/11/1996.

إسبانيا بإدارة مؤسسة الكويت للاستثمارات التي كانت تشرف على مئة مليار دولار هي الفائض المتراكم من العائدات النفطية، كما طرح التساؤل حول مشتريات الأسلحة والنظام الدفاعي العديمة الجدوى، لأن الجيش العراقي احتل البلاد من غير مقاومة. أما عقود إعادة البناء فقد كانت في معظمها لمصلحة الشركات الأميركية على حساب الفرنسيين والانكليز وفي غياب أية شفافية مالية. وكذلك تم اكتشاف اختلاسات كثيرة في ادارة شركة النفط الوطنية، وأرجأت العائلة الحاكمة عودة المجلس النيابي الكويتي لأن المعارضة من الحداثيين والإسلاميين كانت قوية جداً، ولم تجرِ الانتخابات إلا في تشرين الأول/أوكتوبر 1992، لكن من غير إعطاء المرأة الحق في المشاركة ومن غير السماح للقبائل البدوية التي لا تنتمي إلى العائلات الكبرى في الامارة، أي التي لا تحظى بالجنسية (البدون)، بالتصويت. وفي انتخابات 1996 بقيت المرأة محرومة من حق التصويت خلافاً لما صارت عليه الأمور في إيران، وبذلك ظلت شروط عمل الديموقراطية في الكويت بعيدة عن أي تطور: «المواطنون الكويتيون يذهبون الى صناديق الاقتراع وهم في حالة خيبة». هذا كان عنوان جريدة لوموند في 7 تشرين الأول/أوكتوبر 1996، أخذاً في الاعتبار مجريات العملية الانتخابية وتدخلات السلطة «لسد الطريق على المرشحين الأكثر انتقاداً وفضولاً حول كيفية إدارة أموال الدولة». وعلى قول أحد المرشحين: «بعض الذين سرقوا أموال البلاد لا يريدون اعادة انتخاب بعض النواب الذين عملوا من أجل مشاريع قوانين لزيادة الرقابة على الإنفاق»، في حين أكد مرشح آخر: «نريد أن نعرف أين ذهبت عشرات مليارات الدولارات المبدّدة في استثمارات خاسرة أو المسروقة قطعاً، ولهذا ترغب الحكومة في انتخاب أشخاص ضعفاء لا يحرجونها في تقديم تفسير رسمي»[1].

في البحرين، حيث جرى تعليق المجلس النيابي عام 1975 تحت الضغط السعودي، تظاهرت المعارضة بقوة في نهاية سنة 1994 وانفجرت انتفاضات عام 1995 وتوالت بصورة عشوائية، لكنها اتخذت طابع معارضة شيعية، مع أن المطالبة بعودة الديموقراطية كانت تقوم بها في الأساس شخصيات سنية وشيعية على حد سواء.

لم تعد دول الخليج النفطية تتمتع بالإمكانيات المالية ذاتها، كما كانت الحال قبل الحرب، فقد كلفت الحرب 55 مليار دولار تقريباً دفعت دول مجلس التعاون الخليجي ثلثيها، وكان عليه أن يدفع مساعدات للبلدان العربية التي التحقت بقوات التحالف، خصوصاً مصر وسوريا والمغرب. فصار على السعودية والكويت الاستدانة للوفاء بالتزاماتهما ولدفع مستحقاتهما من ثمن الأسلحة الى الولايات المتحدة الأميركية. والحقيقة أن حرب الخليج

(1) جريدة لوموند، 6-7 تشرين الأول/أوكتوبر 1990.

أطلقت من جديد السباق إلى التسلح، فصارت أجواء القلق والخوف من العدوان تتفاقم، وخصصت مليارات الدولارات لشراء أسلحة. والحال أن أسعار النفط، بعد فورتها العابرة في مجرى احتلال الكويت، عادت وتدنت إلى أقل من عشرين دولاراً للبرميل، أي الى مستوى لم يعد يكفي لتأمين توازن في ميزانية الدولة وفي ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية، وصار على الدولة أن تشد الحزام، ولم تعد قادرة على الاستمرار في سخائها على مواطنيها، الأمر الذي زاد من تفاقم التوترات السياسية.

أدت محاولات تنظيم دفاع مشترك بدعم من بلدان عربية أخرى إلى فشل ذريع في حين كان من شأن ذلك، في حالة نجاحه، أن يجعل بلدان الجزيرة العربية أقل احتياجاً للحماية الغربية. في السابع من آذار/مارس 1991 اجتمع ممثلون لمجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا في دمشق لاصدار بيان يحددون فيه إجراءات الدفاع المشترك، غير أن الكويت والعربية السعودية لم تطمئنا إلا بالاحتفاظ بوجود أميركي دائم على أراضيهما، فلم يطبق تالياً اعلان دمشق وقررت مصر سحب قواتها (35.000 جندي) بدءًا من 8 آب/أغسطس، وصار أمن الخليج، أكثر من أي وقت مضى، في عهدة الأميركيين، ما يوفر للمعارضين الإسلاميين المزيد من الذرائع.

على صعيد آخر، تزايدت الصراعات الثانوية حول ترسيم الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً قطر والبحرين، وكذلك المملكة العربية السعودية التي ظل التوتر سائداً بينها وبين اليمن، واستمر تدهور الوضع الاقتصادي في اليمن وأدت النزاعات حول تقاسم السلطة بعد توحيد اليمنين إلى محاولة انفصال اليمن الجنوبي في أيار/مايو 1994، بدعم من المملكة السعودية. وفي بداية تموز/يوليو استولت قوات الشمال على عدن وسيطرت على اليمن الجنوبي، وما لبث التوتر مع العربية السعودية أن تصاعد بحدة، بسبب النزاع الحدودي بين البلدين.

ديكتاتورية الأمم المتحدة الشرسة على العراق وانزلاق الوضع الكردي

في حين لم تطبق في فلسطين قرارات الأمم المتحدة ولا بنود اتفاق أوسلو، كانت الأمم المتحدة بكل آلتها تمسك العراق من خناقه، فبقي 17 مليوناً من العراقيين سجناء في قفص قرارات الأمم المتحدة، سيما القرار 687 الصادر بتاريخ 3 نيسان/أبريل 1991، المستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجيز اللجوء الى القوة لتنفيذ القرار، وهو أطول قرارات مجلس الأمن وأكثرها تعقيداً، وفيه تأكيد مكرر على مجمل القانون الدولي في ما خص النزاع العراقي-الكويتي، كما أنه يفرض على العراق سلسلة

التزامات جديدة تؤول الى وضع العراق تحت وصاية منظمة الأمم المتحدة، ومن خلفها وصاية الولايات المتحدة الأميركية، سيدة مجلس الأمن. يقول كريستوف جيرو في صدد هذا القرار: «مع أنه يهدف الى تحقيق سلام دائم في المنطقة، فهو كان من القسوة على العراق بحيث حشره بين فكي كماشة. عشر صفحات تتمحور حول الرقابة على العراق وحول التزامات متوجبة عليه واجراءات أخرى قهرية. انتقدت السلطات العراقية القرار بحزم ورأت فيه «أمراً مفروضاً»، لكنها وافقت عليه شكلياً بعد ثلاثة أيام»[1].

يحدد القرار في البداية، في فقراته من 7 إلى 14، آليات دائمة للرقابة على الأسلحة الكيميائية والباليستية والجرثومية لدى الجيش العراقي على مساحة البلاد، ويخطر العراق بتدمير كل مخزونه من السلاح وبعدم محاولة تجديده، ويكلف بعثة خاصة من الأمم المتحدة (UNSCOM) بمساعدة اللجنة الدولية للطاقة الذرية، للسهر الدائم على احترام نزع الأسلحة غير التقليدية.

وتؤكد الفقرات من 16 إلى 20 ضرورة أن يدفع العراق تعويضات حرب، بما في ذلك تعويضات عن الخسائر التي لحقت بالبيئة والموارد الطبيعية إلى كل من تأثر بهذه الحرب دولاً وأفراداً. ويؤكد القرار أيضاً أن كل التصريحات العراقية الصادرة منذ الثاني من آب/أغسطس 1990، التي يتنكر فيها لديونه الخارجية، هي تصريحات لاغية، وأن العراق ملزم بالاحترام الدقيق لكل التزاماته المتعلقة بسداد ديونه الخارجية»[2]. ويلحظ القرار إنشاء صندوق تديره لجنة تشكلها الأمم المتحدة، ويتمول من نسبة مئوية يمكن تحديدها من عائدات الصادرات النفطية العراقية، وذلك لتأمين دفع تعويضات الحرب.

تبقي الفقرة 20 من القرار على الحصار الاقتصادي على العراق، ولا يمكن رفعه أو تخفيفه إلا إذا قدر مجلس الأمن الدولي أن العراق أوفى بكل التزاماته الملحوظة في القرار رقم 687 وبكل القرارات السابقة. كما لحظ القرار أيضاً ضرورة أن يقبل العراق ترسيماً نهائياً وصريحاً لحدوده مع الكويت، التي صارت حمايتها مشمولة بضمانة مجلس الأمن الدولي (القسم 4). في 9 نيسان/أبريل صدر قرار جديد عن مجلس الأمن تحت رقم 689 يوافق على تشكيل بعثة مراقبة من الأمم المتحدة (UNIKOM)، مهمتها الانتشار على الحدود الكويتية-العراقية ورصد أي حركة من قوات معادية وتأمين منطقة معزولة السلاح على جانبي الحدود. غير أن الفقرة 24 من القرار 687، المستندة إلى القرار 661 الصادر في آب/

(1) عاصفة على الصحراء، م س، ص 190؛ انظر أيضاً Monique Chemillier-Gendreau: «العراق مطحوناً بالقانون الدولي»، جريدة لوموند ديبلوماتيك، حزيران/يونيو 1995.

(2) أنظر النص الأصلي للقرار في *The United Nations and the Iraq-Kuwait Conflict, 1990-1996*، وهو كتاب يفوق 800 صفحة وفيه كل القرارات والوثائق الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة حول النزاع.

أغسطس 1990 والمتعلق بالحصار الاقتصادي، تلحظ حظر تصدير أي عتاد أو تكنولوجيا عسكرية أو قابلة للاستخدام العسكري باتجاه العراق، بانتظار قرار جديد يصدر عن مجلس الأمن.

وهكذا صار العراق «مقمّطاً» بأكثر من 32 قراراً من مجلس الأمن، يجري تطبيقها بالقوة، استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق، وصار مستحيلاً عليه التملص من تنفيذها. مع أن الكويت قد تحررت، في الواقع، واستعادت سيادتها الكاملة، فقد ظل العراق خاضعاً لرقابة دائمة من جانب الأمم المتحدة، وظل أمر رفعها رهن تقدير استنسابي لأعضاء مجلس الأمن الذين لا يفكر أحد منهم بالاعتراض على المواقف المتطرفة للولايات المتحدة. وقد ارتبط تنفيذ القرار 687، من خلال فقرته الأخيرة رقم 34، بإدارة دائمة من قبل مجلس الأمن تعطى حق اتخاذ اجراءات إضافية من أجل سلامة تطبيق القرار نفسه، أو «من أجل تحقيق الأمن والسلام في المنطقة».

هكذا نشأ حق تدخل ورقابة دائمين في الشأن العراقي، باسم الأمن والسلام في المنطقة، وهو حق لا مثيل له في تاريخ العلاقات الدولية[1]. وقد نجح صدام حسين في البقاء على رأس السلطة، وظلت تفرض على العراق وصاية أميركية مموهة بغطاء الأمم المتحدة، من باب الخشية على تجزئة العراق. غير أن كل شعب العراق عانى، كما رأينا، معاناة شديدة من وطأة ذلك. فقد ظل الأسطول الجوي الأميركي، مدعوماً أحياناً بالوحدات الفرنسية والانكليزية الموجودة في الخليج، يعاود قصفاً محدداً على العراق مرة تلو مرة، على غرار ما حصل مثلاً في قصف التسلل العراقي إلى المنطقة المعزولة من السلاح على الحدود الكويتية، غير أن هذه العمليات تحولت إلى طلعات روتينية ولم يعرها الرأي العام اهتماماً. مع نهاية العام 1996 تمايزت فرنسا، غاضبة، عن الولايات المتحدة ورفضت المشاركة في دوريات المراقبة وتوسيع رقعة الحظر الجوي جنوب العراق.

مع بداية 1996 بدأ العراق التفاوض مع الأمم المتحدة على تطبيق القرار 689، وعلى بيع النفط لشراء مواد غذائية. وقد كانت الحكومة العراقية، حتى تلك اللحظة، ترفض

---

(1) هذا ما لاحظه أيضاً كريستوف جيرو الذي كتب، محللاً القرار 687: «الجدال الأساسي الذي أثاره هذا النص نجم عن كونه قرر فرض إجراءات قسرية على العراق استناداً الى قرارات سابقة، اعتمدت لفرض الانسحاب العراقي من الكويت بوسائل سلمية أو بالإكراه، غير أن شرعية هذه القرارات صارت موضوع تساؤل بمجرد أن تحررت الكويت ووافق العراق على وقف النار. وبدل أن يرفع مجلس الأمن العقوبات، مع إمكان العودة إليها تبعاً لسلوك بغداد، اعتمد خطة معاكسة: إبقاء العقوبات إلا إذا اتخذت قرارات معاكسة. هذه الاستمرارية الافتراضية وغير المحدودة لهذه الاجراءات جعلت النية الحسنة لدى أعضاء مجلس الأمن، وبالتحديد لدى الولايات المتحدة، معياراً احتياطياً لرفعها» (عاصفة على الصحراء م س، ص 191).

هذا الاحتمال، لأن عائدات المبيعات النفطية كان ينبغي أن توضع في حساب صندوق خاص تحت إشراف الأمم المتحدة، التي كان عليها هي أيضاً أن تشرف على توزيع المواد المعيشية داخل العراق. وقد ظلت الدولة العراقية حتى ذلك الحين ترى هذه الشروط جائرة ولا تسمح لها بممارسة سيادتها. ومع أن الاتفاق كان جاهزاً في ربيع 1996، إلا أن الولايات المتحدة لم تعطِ الضوء الأخضر لتطبيقه إلا مع حلول شهر أيلول/سبتمبر، وليس مؤكداً أن هذه العملية توفر أكثر من علاج مؤقت لمشكلات السكان. أما الأمم المتحدة فكانت تقتطع حتى حدود 3% لتحصيل المبالغ المخصّصة لنفقات اللجان المكلفة تنفيذ القرارات الخاصة باجتياح الكويت، والمخصصة أيضاً للتعويضات المترتبة على العراق جراء الحرب، واستناداً إلى نصوص هذه القرارات بالذات.

ما ينبغي قوله هو أن الوضع في كردستان العراقية قد تدهور من جديد خلال صيف 1996، بين الفصائل الكردية، عندما حاول الاتحاد الوطني الكردستاني، المدعوم من إيران وسوريا، أن يسيطر على مجمل منطقة الحكم الذاتي التي تمّ إنشاؤها في عملية «توفير الراحة» (Provide Comfort) بإشراف اميركي. ولم يكن أمام الفصيل الآخر، الحزب الديموقراطي الكردستاني، إلا الاستعانة بقوات صدام حسين التي دخلت إلى المنطقة المحظورة لدعمه. فقامت القوات الأميركية بالرد على المواقع العراقية، لا في شمال العراق بل في الجنوب، واستناداً إلى منطق غير واضح. انسحبت القوات العراقية من القطاع الكردي، غير أن الحزب الديموقراطي الكردستاني صار في وضع القادر لا على استعادة ما فقده من سيطرة على الأرض فحسب، بل على دحر ميليشيا الاتحاد الوطني العراقي والسيطرة على كل القطاع. وقد شكل ذلك إشارة إلى قوات التحالف بفشل ذريع لسياستها الهادفة إلى توظيف الأكراد في عملية إسقاط النظام العراقي، وبدت الآلام التي مني بها المدنيون من الأكراد بحجة تحرير الكويت مجانية ومن دون أي جدوى، وصار لزاماً على فرق الاستخبارات الأميركية، التي تؤازر الفصائل الكردية وآخرين من المعارضة العراقية المقيمين في هذا القطاع، أن تغادر على وجه السرعة إلى تركيا، تاركة المتعاونين معها تحت رحمة العقوبات التي كانت تفرضها القوات العراقية وهي في طريقها الى تنظيف القطاع والانسحاب منه. وبالرغم من أن الدبلوماسية الأميركية قد أصيبت بفشل ذريع، إلا أن ذلك لم يمنع الكونغرس الأميركي من تخصيص المخابرات باعتماد قدره 97 مليون دولار، لكي تحاول مرة أخرى تنشيط المعارضة العراقية أملاً بإسقاط الديكتاتور العراقي.

غير أن هذا الأخير مضى بعيداً في استخفافه بالولايات المتحدة التي لم تبدِ أي استعداد لرفع الحصار الاقتصادي، بالرغم من أن الرأي العام الغربي قد أصبح على بيّنة من نتائجه الكارثية على الصحة وعلى الأوضاع المعيشية للسكان العراقيين. فقد أمكن المبيعات

النفطية المحدودة المسموح بها للعراق منذ بداية 1996، بحسب رأي مراسل صحافي، «أن تعالج بعضاً من الحالات الأكثر مأسوية». ومع ذلك، يضيف الصحافي نقلاً عن اليونيسيف، «يجسّد العراق اليوم معظم خصائص وضع البلدان الأفريقية الواقعة خلف الصحراء»، إذ إن «التحسّن» الذي بقي نسبياً لا يحول دون «بقاء السكان مع ذلك في مستوى مجرد المحافظة على الحياة»[1]. لقد استفادت الحكومة العراقية من تعاطف فرنسا وروسيا والصين مع وضع البلاد المأسوي، لتفضح سياسة المماطلة التي اتبعتها بعثة الأمم المتحدة المكلفة نزع السلاح العراقي (يونسكوم)، بذريعة الحاجة الدائمة إلى مزيد من التفتيش للتأكد من درجة وفاء الحكومة العراقية بالتزاماتها حيال قرارات الأمم المتحدة. وعلى امتداد سنة 1997 ظلت تتصاعد الأزمة بين السلطات المحلية وبعثة يونسكوم التي أكثرت من تصريحاتها السلبية ضد العراق، ما جعل هذا الأخير يطالب بتغيير في تركيب البعثة التي يسيطر عليها خبراء أميركيون سيطرد العراق ثمانية منهم في 29 تشرين الأول/أوكتوبر من ذاك العام، كما طالب بتحديد موعد لرفع الحصار.

قامت وساطة روسية بتهدئة الأمور لوقت قصير، لكن الأزمة سرعان ما انفجرت مجدداً، حين طالب رئيس بعثة يونسكوم، ريتشارد باتلر، بأن تفتح القصور الرئاسية أمام الخبراء للتفتيش. غير أن الولايات المتحدة دعمت بقوة موقف البعثة، وتزايدت الاتهامات الموجهة إلى العراق بإنتاج الغازات السامة.

في أواخر 1997 وأوائل 1998 بلغ التوتر ذروته، وبعث الأميركيون والانكليز بتعزيزات إلى الخليج تحسباً لعمليات ضد العراق. غير أن فرنسا وروسيا والصين بدت غير مهيأة للمشاركة بعمل عسكري، أو حتى بالموافقة على تشريعه بقرار من مجلس الأمن الدولي. أما العراق فلم يوافق هو الآخر على استخدام الطيران الأميركي للقواعد التركية في عمل عسكري ضد العراق. وفي العالم العربي ثارت ثائرة الرأي العام على الانحياز الأميركي وعلى المآسي التي يكابدها شعب العراق بسبب حصار السنوات السبع، وعلى التغاضي المطلق عن عدم تطبيق إسرائيل قرارات مجلس الأمن. فسياسة ازدواج المعايير التي تميز الموقف الغربي في المنطقة ظهرت مرة أخرى ساطعة كالشمس، ما دفع بالحكومات العربية، حتى الحليفة المقربة منها إلى الولايات المتحدة، إلى شجب الموقف الأميركي والمطالبة بحل الخلاف مع العراق عن طريق المفاوضات، وتضاعفت وتيرة المساعدات الإنسانية العربية إلى العراق، فأرسلت سوريا خلال صيف 1997 بعثة اقتصادية إلى العراق؛

---

(1) انظر تحقيق Gilles Paris: «لو كان الناس كلهم قادرين على المغادرة لما بقي أحد هنا منذ وقت طويل»، لوموند، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1998، ص 4.

انتهى الأمر بالحكومة الأميركية إلى الإذعان، وكلف الأمين العام الجديد للأمم المتحدة بإيجاد مخرج مشرف للأزمة.

من 2 إلى 23 شباط/فبراير 1998 توصل أنان إلى اتفاق مع بغداد تصبح القصور الرئاسية بموجبه مفتوحة بلا تحفظ أمام مفتشي يونسكوم، على أن يكونوا مصحوبين بدبلوماسيين رفيعي المستوى يسمي أحدهم الأمين العام للأمم المتحدة ويعينه رئيساً للبعثة. في الثالث من آذار/مارس وافق مجلس الأمن على الاتفاق بموجب قرار، في حين احتفظت الولايات المتحدة بحقها في الرد العسكري الوحيد الجانب، من غير التشاور مع الأمم المتحدة، إذا ما قدرت أن العراق لا يحترم تعهداته.

حتى مع خضوع القصور الرئاسية للتفتيش من دون موانع، استمرت يونسكوم تتمسك بقوة في اتهامها العراق بامتلاك مخزون وطاقة كبيرة تمكنه من صنع أسلحة جرثومية، مانعة بذلك على العراق أية إمكانية لرفع الحصار عنه[1]. خلال ربيع 1998 ارتفعت حدة التوتر، فطالب العراق بآلية واضحة ومحددة لوضع جردة بعد سبع سنوات من التفتيش، ولتعيين ما لم يلتزم به من متوجبات، ولتحديد معايير الالتزام بالاجراءات الكفيلة بالمعالجة، وقد لاقى الطلب العراقي دعماً غير معلن من جانب الأمين العام للأمم المتحدة وفرنسا وروسيا، وأربك يونسكوم ومظلته الأميركية. أدى ذلك إلى وضع «خطة سير»، من جانب السيد باتلر في شهر حزيران/يونيو 1998 سلمها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومراجع أخرى عراقية. وفي هذه الوثيقة لائحة بما ينبغي على العراق تنفيذه لرفع العقوبات عنه. وأمام الضغوط الدولية المكثفة توسع اتفاق «النفط مقابل الغذاء» في مجلس الأمن، إفساحاً في المجال أمام العراق لمواجهة احتياجاته الحيوية[2]. غير أن يونسكوم استمرت تتّهم العراق بالتكتم على مخزونه من الأسلحة الجرثومية، ما أبعد مجدداً كل احتمال لرفع الحصار؛ وكأنه من قبيل

(1) لم يتردد ريتشارد باتلر، في نهاية كانون الثاني/يناير في أن يعلن أن العراق يملك من الأسلحة الجرثومية ما يكفي لإبادة سكان تل أبيب، وهي مبادرة غير عادية بالنسبة إلى موظف دولي ملزم بالتحفظ.

(2) في تشرين الأول/أوكتوبر 1998 استقال مسؤول المساعدات الغذائية التابع للأمم المتحدة، فاضحاً المجموعة الدولية التي، بالرغم من فشل الحصار الحتمي في بلوغ أهدافه، أصرت على تجاهل آثار هذه العقوبات على الشعب العراقي. وفي نظره لم يكن يكفي التركيز الإعلامي على سوء التغذية والوفيات بين الأطفال، حتى لو كان ذلك «يثير الرعب»، فقد حان الوقت «المواجهة الحقيقة ولمعرفة ما نفعله بأمة بأكملها»؛ فبرنامج «النفط مقابل الغذاء» ليس «سوى ضمادة نضعها على جسد مريض مهدد بالموت». والعقوبات، في نظره وفي نظر سواه من المراقبين الموضوعيين، تضع السكان تحت رحمة توزيع المؤن من قبل الدولة، ما أدى الى تعزيز النظام. هل تعتقدون أن العراقيين الذين ليس لديهم ما يقتاتون به، والمجبرين على القيام بعملين وأحياناً ثلاثة، لديهم الوقت للتفكير بالسياسة وبكيفية قلب النظام؟ يجب أن يكون المرء غشيماً لتصديق ذلك» (لوموند، 10 تشرين الأول/أوكتوبر 1998، ص 4).

تهييج التوتر الدائم أقدم أحد المفتشين الأميركيين، وهو عضو في اللجنة منذ 1991، واسمه سكوت رايتر (Scott Ritter)، على الاستقالة في جو صاخب، في 26 آب/أغسطس، متهماً اللجنة بالانصياع للضغوط العراقية، وبعدم قدرتها على انجاز مهمتها بفعالية[1]. وفي موقف طائش أو لاواعٍ وجه المفتش الشكر الى الحكومة الإسرائيلية على التعاون السري معها في ممارسة مهمته، وهو تعاون عزيز عليه. وهكذا فإن الاتهامات العراقية ضد الأميركيين من أعضاء بعثة نزع السلاح بالتجسس، وجدت ما يؤكدها بشكل صارخ.

في نهاية شهر تشرين الأول/أوكتوبر، جمّد العراق عمل يونسكوم بسبب عدم الاستجابة لطلبه في إعادة تركيب اللجنة وفي تعديل خطة رفع الحصار المرتقب[2]. وهكذا مضت سبع سنوات من المآسي الاستثنائية على الشعب العراقي، بجميع فئاته ومكوناته، من دون أية نتيجة. واستمرت سياسة الهيمنة الأميركية على المنطقة على جمودها وأخطائها من دون أن يلوح في الأفق أي أمل ومن دون أن تواجه بالاحتجاج المكشوف من قبل القوى الغربية. أما روسيا فليس في إمكانها أن تذهب بعيداً في احتجاجاتها بسبب الوهن الذي أصاب اقتصادها، في حين أبدت فرنسا بعض التعاطف مع مصير المجتمع العراقي، من غير أن تتجرأ على كسر الجرة مع حليفها الأميركي في ما خص رفع الحصار، مع أنها لم تتردد في خرق المبادئ التي وضعتها الولايات المتحدة، منفردة، بخصوص عقود التنقيب عن النفط مع إيران.

سقوط لبنان

استعادت الكويت سيادتها ووحدة أراضيها، والعراق الخاضع صار تحت الوصاية، أما لبنان وسوريا فقد بدّلتهما أحداث حرب الخليج. لقد راحت سوريا تنعم منتشية بغزوها الهادئ للبنان، الذي بدأ عام 1976، حين أذنت لها الولايات المتحدة بإدخال قواتها حتى مجرى نهر الليطاني في جنوب لبنان، لوضع المنظمات الفلسطينية تحت الرقابة والحؤول

---

(1) كان رايتر قد غيّر موقفه وأكد الاتهامات العراقية القائلة بوجود جواسيس اسرائيليين وأميركيين في عداد فريق المراقبين، وصار واحداً من المعتدلين الساعين إلى مساعدة العراق على الخروج من حالته. (يمكن قراءة رأيه، «إعطاء فرصة للسلام»، في جريدة لوموند، 26 أيلول/سبتمبر 2002).

(2) في نهاية 1989 استأنف الطيران الانكليزي والأميركي قصفه على العراق، على سبيل الرد، ما أدى إلى سقوط ضحايا جديدة. غير أن الحكومة العراقية لم تستسلم، طالما أن الأصوات ترتفع أكثر فأكثر وتوجه نقداً قاسياً لآثار الحصار على السكان. مع أن الحصار بدأ يرتخي تدريجياً، خصوصاً مع صيف 2000، حين بدأت تحط طائرات مدنية في مطار بغداد، غير أن المبيعات النفطية وعمليات الاستيراد ظلت تحت رقابة الجهاز المكلف بذلك منذ تحرير الكويت.

دون سقوط لبنان كلياً في قبضة التحالف بين هذه المنظمات واليسار اللبناني. عام 1982 كادت سوريا تفقد سيطرتها على لبنان بعد الغزو الاسرائيلي، إذ حاولت لجنة الجامعة العربية أن ترخي لها قبضتها عليه بين عامي 1987 و1989، كما أن النص الأول من اتفاقية الطائف في أيلول/سبتمبر 1989 لحظ، إلى جانب الإصلاحات المقترحة على الدستور اللبناني، الانسحاب الكامل للقوات السورية من لبنان وليس مجرد إعادة انتشارها في سهل البقاع فحسب[1]. غير أن قائد الجيش اللبناني العماد ميشال عون حاول، بتشجيع من فرنسا ومن الجهود العربية، أن يخرج القوات السورية من بيروت، وفي فرنسا وقف حزب التجمع من أجل الجمهورية (RPR) إلى جانبه بصوت عال[2].

حرب الخليج هي التي أتاحت لسوريا استخدام القوة العسكرية لطرد الجنرال عون، بمباركة أميركية. أما فرنسا، التي اضطرت الى الصمت، فقد قدمت لهذا الشخص المربك حق اللجوء السياسي، فصار ممكناً تطبيق اتفاق الطائف بعد إدخاله في صلب الدستور، وقد عزز الطائف سلطات رئيس المجلس النيابي الشيعي ورئيس الحكومة السني، أما رئيس الجمهورية الماروني فلم تبقَ له إلا صلاحيات قليلة. في 22 أيار/مايو 1991 وقّع لبنان وسوريا اتفاق «الأخوة والصداقة والتعاون» وفيه تكريس قانوني لوصاية بدا النظام الأميركي الجديد في المنطقة راضياً بها، بل راغباً بحصولها[3]. ذلك أن سوريا، التي أرسلت قوات عسكرية إلى العربية السعودية وانخرطت في معسكر «الحلفاء» ضد العراق، نالت مباشرة المكافأة على انسجام موقفها مع المعطيات الاقليمية والدولية الجديدة.

إذا كان قد جرى توظيف كل شيء إذن من أجل تحرير الكويت، فإن لبنان، في المقابل، لم ينعم إلا بسيادة شكلية مفرغة من أي محتوى، فاستكملت معاهدة أيار/مايو 1991، التي رسمت الإطار العام لعلاقات غير متكافئة بين لبنان وسوريا، بسلسلة أخرى من

---

(1) المقصود بذلك الاتفاق الذي صدر بصيغة وثيقة الوفاق الوطني، برعاية أميركية-سعودية، توصل إليها في مدينة الطائف من المملكة العربية السعودية نواب في البرلمان اللبناني منتخبون عام 1972 وجددوا لأنفسهم ولاية بعد ولاية طيلة سنوات الحرب: أنظر Joseph Maila, «Le document d'entente nationale: un commentaire», *Les Cahiers de l'Orient*, n° 16-17, 4e trimestre 1989-1er trimestre 1990, pp. 135-217.

(2) انظر أعلاه، ويمكن العودة إلى Carole Dagher, *Les paris du général*, F.M.A., Beyrouth, 1992؛ وكذلك إلى الكتاب الذي وضعه سفير فرنسا لدى لبنان في ذلك الحين، Paul Blanc, *Le Liban entre la guerre et l'oubli*, l'Harmattan, Paris 1992؛ انظر أيضاً Karim Pakradouni, *Le piège. De la malédiction libanaise à la guerre du Golfe*, Paris, Grasset, 1991.

(3) Joseph Maila, «Le Traité de fraternité: une analyse», *Cahiers de l'Orient*, n° 24, 4e trimestre 1991, pp. 75-88.

الاتفاقات المتنوعة. وفي وقت أُسدل الستار على القبضة الحديدية في أوروبا وألغيت كل الاتفاقات غير المتكافئة الموقعة بين الاتحاد السوفياتي والدول التي فرض عليها الدوران في فلكه، قامت في المشرق العربي بين لبنان سوريا علاقات «أخوة» على النمط ذاته الذي اعتمده الاتحاد السوفياتي مع بلدان أوروبا الشرقية.

تحت تأثير حرب الخليج انحلت بأعجوبة القضية اللبنانية ومغامرات الحروب الاقليمية المتسترة بلباس حرب سمّيت أهلية في لبنان، ومزقته لأكثر من خمسة عشر عاماً. إن التهديد الذي جسده صدام حسين للسلام في العالم استقطب اهتمام الرأي العام العالمي والفرنسي، فدفع لبنان ثمن انخراط سوريا في التحالف وذهبت قضيته طي النسيان. ولمزيد من الدقة خرجت سيادة لبنان وحرياته وآلياته الديموقراطية من حقل اهتمام المراقبين، لأن لبنان صار من جديد، منذ 1992، مادة استيهامات إعلامية.

لقد استحكمت أوهام إعادة الإعمار الاقتصادية على عملية الامساك الذكي بالسلطة طيلة عام 1992، فصارت السياسة حقلاً ممنوعاً، وتلقف لبنان قبل الأوان الهيجان الناجم عن وهم شرق أوسط جديد على وشك الولادة بفضل التضامن الاقتصادي في المنطقة، وهي فكرة إعلامية أساسية روّج لها المحور الأميركي-الاسرائيلي، وموضوع مفضل لدى شيمون بيريز والاتحاد الأوروبي واتفاقات أوسلو، وكذلك لدى القمة الاقتصادية في الدار البيضاء (1994) وفي عمّان (1995).

جسّد هذا الوهم في لبنان رجل استجاب لرياح الايديولوجيا النيوليبرالية التي عصفت بالعالم بعد الحرب الباردة، فصعد نجمه بقوة على الصعيدين اللبناني والعالمي، مدفوعاً بسيرة تشبه حكايات الجن الاقتصادية. إنه رفيق الحريري الذي، قبل أن يصبح رئيساً لوزراء لبنان في تشرين الأول/أوكتوبر 1992، تحدّر من عائلة متواضعة في مدينة صيدا واشتغل مساعد محاسب في جريدة حركة القوميين العرب، ثم هاجر الى المملكة العربية السعودية، وبنى فيها، في غضون سنوات، ثروة كبيرة فتحت الأبواب أمامه على نادي كبار الأثرياء في العالم، وصار الشخص الموثوق به لدى ولي عهد المملكة السعودية فهد بن عبد العزيز، الذي اعتلى العرش عام 1982 غداة وفاة الملك خالد. بعد ذلك أصبح رفيق الحريري كلي الحضور على المسرح اللبناني، من دون أن يُعرف حقاً ما إذا كان هذا الصعود المدوي ناجماً عن مهارته أو عن ضرورة أن يتوافر للمملكة السعودية وحاميتها الولايات المتحدة الأميركية عنصر فاعل ومؤثر ذو ثروة مالية لا تنضب.

رئيس الحكومة المقبل ذاك كان ينفق من غير حساب. فقد اشترى وجمّع أحسن العقارات في بيروت ولبنان من أي مالك يبحث عن سيولة، أو من فرنسا بالذات التي تخلت له عن بعض ممتلكاتها المفضلة في لبنان، كما وزّع آلاف المنح المدرسية، وأمّن السفر

لنواب وقادة ميليشيات على طائرته الخاصة وسهر على راحتهم، وتبرع للمؤسسات الإنسانية وتعهد بأعمال التجميل والبنية التحتية على نفقته في مدينتي صيدا وبيروت. وفي عام 1991 عرض أمام شعب لبناني منهك بخمسة عشر عاماً من العنف ومخيّباً من وضع البلد تحت وصاية رسمية، مجسّد تصميم مدهش لاعادة بناء الوسط التاريخي لمدينة بيروت الذي دمرته المعارك، وقد تم عرضه أمام وسائل الاعلام المحلية والعالمية؛ ثم طالب بسلطات مطلقة ليتمكن من تحقيق حلمه في إعادة العاصمة اللبنانية مركزاً للتبادل في شرق أوسط يوشك السلام أن يخيّم عليه. وقد حاول رفيق الحريري، الذي بدا كرجل صاحب رؤى، ورجل أعمال دينامي كفوء وفاعل، مستبقاً الأحداث، أن يكيف لبنان مع تحديات العولمة الاقتصادية الآتية والسلام المؤكد في المنطقة.

جاءت المضاربات المستمرة على الليرة اللبنانية في أوانها، طيلة عام 1992، وبدت الحكومات المتعاقبة، المسماة حكومات الوحدة الوطنية، وهي خليط غير متجانس من قدامى رجال السياسة ومن قادة الحرب، عاجزة كلياً وغير قادرة على الاضطلاع بمهمات إعادة البناء الهائلة. وجرت انتخابات تشريعية في صيف 1992، بالرغم من بقاء الاحتلال الاسرائيلي في جزء من مناطق الجنوب ومن الوجود العسكري السوري على بقية الأرض اللبنانية، وفي ظل مقاطعة واسعة من المسيحيين ومشاركة ضئيلة نسبياً من المسلمين، كان من نتائجها تمكُّن النظام السوري بسهولة كبيرة من إيصال المرشحين المؤيدين لوجوده إلى مجلس النواب اللبناني.

في ظل هذا الوضع فرض اللجوء إلى رفيق الحريري نفسه حتى على الحكومة السورية التي أطلقت يده في الحقل الاقتصادي، واستُقبلت تسميته رئيساً للحكومة بحفاوة ورجاء من قبل انرأي العام المحلي والدولي، وساد الاعتقاد بأن لبنان سينهض من بين الركام، أقله على الصعيد الاقتصادي، بانتظار أن تحرز مفاوضات السلام في المنطقة تقدماً، مفسحة المجال لاستعادة لبنان سيادته السياسية؛ وصارت إعادة بناء لبنان وظاهرة الحريري موضوعين إعلاميين مفضّلين وشيئاً من حكايات الجن التي تستر الحقيقة القائمة التي كانت، على غرار حقائق حرب الخليج واتفاقات أوسلو، حقيقة مؤلمة بائسة لم يرشح أي صدى لها إلى الرأي العام العالمي.

لقد ذهبت أدراج الرياح اعتراضات عدد من الشخصيات اللبنانية على مشاريع إعادة الإعمار المصابة بجنون العظمة التي اعتمدها رئيس الوزراء الجديد، بدءاً بإعادة إعمار الوسط التاريخي لبيروت الذي تعهدته شركة عقارية وحيدة، من نمط الشركات الخاصة، كان لرئيس الوزراء، وبعض اصدقائه من رجال الأعمال من السعودية وسواها أسهم مالية كبيرة فيها. وصار تدمير التراث المعماري القديم في العاصمة، وهو مزيج متناسق ورائع من أنماط

عثمانية وفرنسية وإيطالية، واستبداله بأبراج تشبه تلك التي على مستديرة «الديفانس» في باريس أو المبنية في المدن السعودية. وكان هذا العمل الوحشي بمثابة اغتيال لذاكرة الوطن وتشويه لصورة العاصمة[1]، وبدا المخطط التوجيهي كجزيرة معزولة من الحداثة الصارخة في غياب أية خطة لإعادة تأهيل العاصمة بيروت وضواحيها، وتحوّل المالكون وأصحاب الحقوق إلى مساهمين جبريين في الشركة العقارية، وقدرت قيمة أملاكهم وحقوقهم في محلاتهم التجارية بربع قيمتها قبل الحرب، وأصبحت الشركة الخاصة دولة داخل الدولة، من دون أية آلية للرقابة الجدية[2].

---

(1) انظر المؤلف الذي وضعته مجموعة من عشرة اختصاصيين لبنانيين (مهندسون معماريون ومدنيون، علماء اجتماع، اقتصاديون، قانونيون) وصدر بالعربية في بيروت عام 1992 بعنوان: إعادة إعمار بيروت: فرصة ضائعة، وطبع على نفقة المؤلفين وهذا في جوّ الحماس العام لمشروع رئيس الوزراء؛ وكذلك انتقادات فريدريك إدلمان (Frédéric Edelman): («Beyrouth à cœur ouvert»، جريدة لوموند، 11 شباط/فبراير 1993)، الذي حذر من تكرار أشكال التدمير الكارثية للتراث المدني بفعل جنون العظمة الذي كان قد أصاب الديكتاتور السابق تشاوشيسكو في رومانيا؛ يمكن العودة أيضاً الى ملف مجلة *Urbanismes* عدد 264-265 حزيران/يونيو - تموز/يوليو 1993 حول تدمير التراث الذي سببه مخطط إعادة اعمار وسط بيروت، أنظر مقالة Jean Laufray، عالم الآثار الفرنسي المعروف والمطلع عن كثب على الملف اللبناني: «Beyrouth: ce qui n'a pas été dit», *Archeologia*, n° 137, novembre 1995. حول الوجوه القانونية والاقتصادية انظر أيضاً جورج قرم، «إعادة إعمار وسط بيروت، نموذج للحمى العقارية في لبنان» في مجلة *La Revue d'économie financière*, numéro hors-série, sur le thème: *La crise financière de l'immobilier. Réflexions sur un phénomène mondial*, décembre 1993، كما يمكن العودة إلى أسامة قباني Oussama Kabbani, *The Reconstruction of Beirut*, Oxford, Centre for Lebanese Studies, September 1982; والى نبيل بيهم «Les trois plans de reconstruction de Beyrouth ou la crise de la culture citadine», *Cahiers de l'IRMAC*, n° 2, 1993, Université Louis Lumière, Lyon II؛ أنظر أيضاً Samir Khalaf & Philip S. Khoury (editors.), *Recovering Beirut: Urban design and Post-War Reconstruction*, E.J. Brill, Leiden 1993؛ وكذلك أعمال الندوة التي عُقدت في بيروت عام 1992 وضمت مداخلات اختصاصيين في كل المجالات *Beyrouth: Construire l'avenir, reconstruire le passé?* Beyrouth, l'Urban Research Institute avec le soutien de la Fondation Ford, 1995؛ وأخيراً ندوة حديثة عقدت في باريس في كانون الأول/ديسمبر 1995 بمبادرة من CAIL وبالتعاون مع مركز الدراسات والأبحاث الدولية (CERI)، ونشرت أعمالها تحت عنوان *Le Liban à l'heure des négociations de paix au Proche-Orient*، وحددت مشكلات إعادة بناء لبنان اقتصادياً واجتماعياً، وكذلك مشكلات سوء إدارة المؤسسات السياسية، وموقع لبنان الهامشي في مفاوضات السلام.

(2) حول الآليات اللادستورية لإعادة إعمار بيروت، وهي آليات قليلة الترشيد على صعيد التمويل، انظر جورج قرم، «La reconstruction de Beyrouth, un exemple de fièvre immobilière au Moyen-Orient», *op. cit.*، وكذلك «Reconstruction du centre-ville de Beyrouth. La solution alternative: une appr[illegible] évolutive et normalisée des opérations de reconstruction», *Annales de géographie*, Université Saint-Joseph, Beyrouth, vol. 12-13, 1991-1992.

إن مخطط البنية التحتية، المسمى «أفق 2000» الذي اعتمدته الحكومة اللبنانية الجديدة المشكلة برئاسة الحريري، نهاية 1992، ركّز على وظائف لبنان المستقبلية على الصعيد الاقليمي، من دون أن يأخذ في الاعتبار المتطلبات الاجتماعية الهائلة الناجمة عن خمسة عشر عاماً من العنف وآثار الحرب. وقد أنعش المخطط ورشات الأشغال العامة وأغبط منتجي الاسمنت والشركات العالمية الكبرى، لكنه أهمل مجالات حيوية أخرى مثل إعادة 600.000 مهجر بسبب الحرب، وإعادة تأهيل القطاع الزراعي وقطاع الصناعة الذي أصيب بأضرار بالغة، ومكافحة البطالة والفقر اللذين أصابا ثلث السكان على الأقل بعد انهيار الليرة اللبنانية عام 1992، وإعادة تأهيل مؤسسات الدولة وجهاز القضاء التي أصيبت بالشلل والفساد بفعل خمسة عشر عاماً من حكم الميليشيات المسلحة[1].

بدا رئيس مجلس الوزراء كأنه يستعيد حلم البورجوازية المسيحية اللبنانية بجعل لبنان، مونت كارلو المشرق العربي، كجنة ضريبية وكمنطقة حرة مصرفياً وتجارياً. من أول القرارات التي اتخذتها حكومته تخفيض ضريبة الدخل إلى 10% حداً أقصى على كل فئات المداخيل، كل فئة على حدة، في حين أعفيت إعفاء كاملاً من الضرائب الودائع المصرفية وعائدات سندات الخزينة. مع ذلك فهل يمكن أن يتأمن تمويل خطة «أفق 2000» حصراً، وهو مقدر بـ 11,6 مليار دولار، بضرائب غير مباشرة أو عن طريق القروض؟ في ظل هذا المنطق الاقتصادي الغريب لم يلقَ أي صوت معارض أذناً صاغية. فالحريري هو الرجل المعجزة الذي سيعيد لبنان إلى الرقعة الاقتصادية في المنطقة، وكل الانتقادات بدت في الصحافة المحلية أو الدولية متشائمة ومحبطة، وغارقة في ماض ولّى ويستحيل النهوض به، وعاجزة عن التكيف مع عالم النيوليبرالية في المشرق العربي الاقتصادي الجديد وفي عولمة التبادل[2].

لا شك في أن حكومات الحريري توصلت إلى إعادة التيار الكهربائي بشكل جزئي وغير متواصل، وإلى إدخال الهاتف الخلوي إلى لبنان وبناء محولات وأنفاق في شبكة

---

(1) حول الحرب وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، يمكن العودة إلى Boutros Labaki et Khalil Abou Rjeily, *Bilan des guerres du Liban, 1975-1990*, l'Harmattan, Paris, 1993، وكذلك إلى Robert Kasparian, André Beaudoin, Sélim Abou, *La population déplacée par la guerre au Liban*, l'Harmattan, Paris, 1995، انظر أيضاً Deirdre Collings (ed.), *Peace for Lebanon. From War to Reconstruction*, Bodder & London, Colorado, 1994.

(2) حول ايديولوجيا حكومات إعادة البناء، انظر جورج قرم «La reconstruction: idéologies et paradoxes», *Les Cahiers de l'Orient*, n° 32-33, 4e trimestre 1993-1er trimestre 1994, numéro consacré au «Chantier libanais».

الطرق، وفرضت تراجعاً ملحوظاً على مصادرة الأملاك من قبل الميليشيات خلال الحرب في الأحياء الراقية من بيروت وفي وسطها التجاري، وكلف ذلك لبنان ديناً قيمته 12 مليار دولار مع نهاية 1996، مقابل مليارين نهاية 1992، قبل مجيء الحريري، في حين لم ينفذ من خطة «أفق 2000» إلا 15% أو 20%. ولم يتحقق السلام الاقليمي الذي استندت اليه كل أغراض الخطة. فوق ذلك، كان لبنان طيلة صيف 1993، ثم في خريف 1996، هدف اعتداءات اسرائيلية مكثفة كانت كلفتها الاقتصادية مرتفعة، إن على مستوى حجم التدمير أم بشلل النشاطات الاقتصادية الناجمة عن ذلك على امتداد شهور، فأضيف إلى ارتهان السيادة السياسية ارتهان اقتصادي خطير على مستقبل البلاد، نعني به حجم الدين الذي كان يزداد 2,5 مليار سنوياً كمعدل وسطي.

في نيسان/أبريل 1996 توترت الحالة الاجتماعية. ورداً على دعوة النقابات إلى الإضراب العام التي استجاب لها مؤيدون من كل المناطق اللبنانية، عهدت الحكومة الى الجيش مهمة حفظ الأمن والنظام خلال ستة أشهر، وكانت قبل ذلك، في تموز/يوليو 1995، قد قمعت الاضرابات ثم حظّرتها، مع أن هذا الحق مكرس في الدستور، فاتخذ الجيش قراراً منع فيه التجول يوم التظاهرة[1]. على صعيد آخر، قيّدت الحكومة اللبنانية حرية الرأي، وحصرت عدد الاذاعات والتلفزيونات بزبانية السلطة أو بشراكتها المباشرة، أما رئيس الحكومة فقد بدا أن «سخاء» حيال الصحافة قد منحه حظوة فيها، سيما على الصعيد الاقتصادي.

صيف 1996 جرت انتخابات جديدة على أساس القانون الانتخابي الجائر ذاته الذي اعتُمد قبل ذلك في انتخابات 1992، والذي أجحف بحق منطقة جبل لبنان، المنطقة الوحيدة ذات الأغلبية المسيحية في البلاد. ففي هذه المنطقة، وخلافاً لسائر مناطق البلاد، اعتمدت الدوائر الانتخابية المصغرة، بما يتيح تحقيق انتصار للزعيم الدرزي وليد جنبلاط، الحليف الغالي على سوريا يومئذٍ. وقد جرت الانتخابات في أجواء محمومة حيث لم تصدر

---

(1) بعد مرور أربع سنوات على تسمية الحريري رئيساً لمجلس الوزراء، وبالرغم من الحالة الاجتماعية الاقتصادية الخطيرة جداً التي كان أحد مسببيها والتي لا يمكن أحداً تجاهلها، استمرت حكايات الجن في الصحافة ووسائل الاعلام. ففي *Le Nouvel Économiste* (n° 1057, 19 juillet 1996) نشر تحقيق مماثل يفوق الوصف مع صورة لرئيس الحكومة على الغلاف، استكمالاً لتحقيقات مماثلة في الصحافة الانكلوسكسونية في العام ذاته، كتلك التي نشرتها المجلة الأميركية *Time International* («Lebanon up from the Ashes», January 15, 1996, pp. 17-24). أو الأسبوعية الانكليزية *The Economist* مع ملحق داخل العدد الصادر بتاريخ 24 شباط/فبراير 1996 بعنوان: «A Survey of Lebanon, Putting Back the Pieces»).

لوائح الشطب في موعدها، وقامت تحالفات بين نواب مفروضين من قبل سوريا، وحيث فاز الحريري، وهو من مواليد مدينة صيدا، مع حلفائه بأربعة عشر مقعداً من أصل تسعة عشر في العاصمة بيروت. ولم تتمكن المعارضة، التي يعتبر بعض أعضائها مقربين هم أيضاً من سوريا، من الحصول إلا على عشرة مقاعد في المجلس النيابي المكوّن من 128 نائباً. وهكذا تشرعنت الوصاية الخارجية مرة أخرى بعملية اقتراع ظاهرية. ومن أجل إرضاء العالم الخارجي القلق من تنامي الوجود القوي لحزب الله على الساحة السياسية اللبنانية، وجد هذا الحزب نفسه مرغماً على ائتلاف في البقاع وفي الجنوب مع مرشحين آخرين، وتقلص تالياً عدد نوابه عما كان عليه في المجلس السابق، وأقصي بعض النواب «الأصوليين» السنة في بيروت وفي شمال البلاد، وذلك أيضاً بهدف جعل العملية الانتخابية مقبولة أكثر. خمسة وثلاثون مليونيراً من رجال الأعمال دخلوا البرلمان، ليتثبت تأثير رئيس مجلس الوزراء في السياسة المحلية الخاضعة للوصاية.

عام 1998 جرت انتخابات المجالس البلدية بعد ثلاثين عاماً ظلت فيها مشلولة ولم تتجدد، وكان ذلك مناسبة ليفرض فيها رئيس الحكومة لائحته في مدينة بيروت حيث بات يحكم كسيد مطلق.

وأخيراً، وكبرهان إضافي على مدى تدهور الحياة السياسية في لبنان، ينبغي التذكير أن ولاية رئيس الجمهورية، التي وصلت إلى نهايتها صيف 1995، قد جرى تمديدها ثلاث سنوات خلافاً لأحكام الدستور ولإرادة أكيدة في كل الوطن. ففي جريدة الأهرام المصرية عبّر رئيس الجمهورية السورية عن تقديره أن غالبية اللبنانيين ترغب في تمديد الولاية الرئاسية. وبعد أيام من هذا التصريح المعيب اجتمع المجلس النيابي وصوّت بكثافة لمصلحة تمديد الفترة الرئاسية، باستثناء اثني عشر نائباً مكنتهم شجاعتهم من قول لا، فخسر معظمهم مقعده عام 1996 أو كاد يفقده. وفي عام 1998 تكرر السيناريو، وكان المرشح الوحيد إلى رئاسة الجمهورية هو قائد الجيش اللبناني إميل لحود، الذي حظي بدعم سوري. حتى من حيث الشكل لم يترشح أحد سواه، بالرغم من توافر عدد من المرشحين المحتملين في صفوف الطائفة المارونية التي حافظ لها اتفاق الطائف على احتكار هذا الموقع، بعد أن أفرغه من معظم سلطاته الاتفاقُ نفسه، ثم تطبيقه على يد رئيس الوزراء القوي رفيق الحريري، منذ عام 1992. وقد أصبح هذا الأخير ثابتاً غير قابل للإزاحة وبات يعتبر، في لبنان كما في الخارج، على أنه مالك زمام السلطة في لبنان، في إطار الوصاية السورية. وكان رئيس الوزراء يتصرف في كل حال على هذا النحو، مقرراً بمفرده السفرات التي يقوم بها إلى الخارج حيث يتوجه مع مستشاريه، إنما ولا مرة مع وزير الخارجية، المقرب دائماً من رئيس الجمهورية وسوريا، أو يدعو الرسميين الأجانب بقرار منه وحده. تحت تصرفه

أسطول جوي لافت. على الصعيد الداخلي لم يعد لسلطته أي حد سوى بضعة خطوط حمر وضعتها الحكومة السورية أمامه وعرف تماماً كيف يتآلف معها[1].

نُصّب العماد لحود في المجلس النيابي في تشرين الأول/أوكتوبر 1998 بأكثرية 118 صوتاً من 118 نائباً حضروا عملية الانتخاب، بعد أن كان المجلس قد عدّل الدستور مرة أخرى ليجيز «انتخاب» عسكري، وهو في وظيفته، على رأس الدولة. غير أن تسميته لاقت ترحيباً من المواطنين، لما كان يتمتع به من إجماع على نزاهته، ما أطلق آمالاً عريضة بعملية إصلاحية تكبح الفساد المستشري الذي يهيمن على البلاد منذ نهاية الحرب ويحمّل الرأي العام مسؤوليته للرؤساء الثلاثة الذين أطلق عليهم لقب «الترويكا»، أي رئيس الحكومة ورئيس المجلس النيابي ورئيس الجمهورية السابق. وكان الأمل معلقاً على رئيس الجمهورية، القائد العسكري النزيه، في أن يعيد إلى الدولة سلطتها وهيبتها.

لقد تمكن في كل حال، في مرحلة أولى، من إزاحة السيد رفيق الحريري المزعج، معيّناً الدكتور سليم الحص رئيساً للوزراء الذي يتمتع هو كذلك بنزاهة كاملة. شكل هذا الأخير حكومة ضمت شخصيات مستقلة إلى حد بعيد، لكن توجب عليه أن يتقبل ثلاثة وزراء أقوياء وموالين أوفياء لسوريا. حاولت هذه الحكومة من غير جدوى إجراء إصلاح مالي في البلاد، التي أوقعها السيد رفيق الحريري في مديونية تتجاوز أي منطق، إضافة إلى إجراء تطهير في الإدارة العامة. أفشلت قوة السيد الحريري الإعلامية ونفوذه الطاغي داخل مجلس النواب محاولة الإصلاح.

في الانتخابات التشريعية لعام 2000 تمكن السيد الحريري، بالرغم من تحرير الجنوب على يد حزب الله، إضافة إلى بداية واعدة للاستقرار المالي، من الفوز بسهولة في الانتخابات بواسطة إمكانياته المادية والإعلامية ومعتمداً على دعم سوريا، إذ فتحت وفاة الرئيس حافظ الأسد في حزيران/يونيو 2000 الباب لعودة الحرس القديم إلى السلطة، وكان

---

(1) بعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية أزيح عن السلطة وحلَّ محله الدكتور سليم الحص، وهو رئيس حكومة سابق، مع طاقم حكومي معظمه من الشخصيات المستقلة، ثم أمكن أن يعود الحريري بقوة الى المسرح السياسي وأن يتولى رئاسة الحكومة في تشرين الأول/أوكتوبر عام 2000، في أعقاب حملة انتخابية نشيطة ومنظمة تنظيماً محكماً، مدعومة من تأثيره المتعاظم على الصحافة ووسائل الإعلام اللبنانية. ومؤلف هذا الكتاب كان وزيراً للمالية في حكومة الرئيس الحص. في وسعنا إيجاد رواية مفصّلة لعملية الإصلاح هذه التي أجهضت، لكن أيضاً حول كامل التاريخ السياسي والاقتصادي للبنان منذ نهاية الحرب، في جورج قرم، لبنان المعاصر، تاريخ ومجتمع، المكتبة الشرقية، بيروت، 2004.

ويمكن القارئ بالعربية أيضاً أن يقرأ للمؤلف نفسه: الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2001.

قد أبعد عنها خلال الأعوام الأخيرة. بعودة الحريري إلى السلطة عادت معه الصفقات والرشاوى والهيمنة السورية على شؤون لبنان.

رغم هذا الوضع اللبناني المأسوي ظلت وسائل الاعلام العالمية ترى في وسط التسعينات أن البلد كان يعاد بناؤه ويسير نحو الأفضل بالتأكيد، وأن السلام في فلسطين كان يعرقله، بكل تأكيد، نتنياهو، لكنه بات أمراً لا رجعة فيه، وأن وضع العراق تحت الوصاية واستمرار الحصار الاقتصادي على شعبه كانا الشرط الجوهري لتحقيق السلام في المشرق العربي.

اضطرابات مغاربية

في الوقت الذي كان اجتياح الكويت يستكمل زرع الخلاف بين مجتمعات المشرق العربي، لم تكن الحالة في المغرب برّاقة. فقد جرى الاحتفال بقيام الاتحاد المغاربي العربي في شباط/فبراير 1989، وكان عليه أن ينشئ بنى التعاون الاقتصادي والسياسي بين ليبيا وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا، غير أنه لم يتجذر في الحقيقة. فقد وُرطت ليبيا في عملية لوكربي، أي الاعتداء على طائرة تابعة لشركة «پان أميركان» فوق اسكتلندا عام 1988، ثم في اعتداء على إحدى طائرات U.T.A. فوق النيجر في أيلول/سبتمبر 1989، وأدت هاتان العمليتان الإرهابيتان إلى جعل ليبيا في وضع الحصار والعزلة عن العالم.

في كانون الثاني/يناير 1992 طلب القرار 731 الصادر عن مجلس الأمن من ليبيا أن تسلم اثنين من موظفي شركة الطيران الليبية، مشتبه بهما في الاعتداء على طائرة «پان اميركان»، وأن تتعاون مع السلطات القضائية الفرنسية لكشف النقاب عمن يقف وراء الاعتداء على طائرة U.T.A. غير أن ليبيا ردت بأنها جاهزة لمحاكمة رعاياها على الأرض الليبية، استناداً إلى اتفاق مونريال المتعلق بالإرهاب الجوي، ودعت محكمة العدل الدولية إلى الوقوف ضد قرار مجلس الأمن الدولي؛ كما اقترحت أيضاً وضع المتهمين تحت تصرف جامعة الدول العربية. وفي الحادي والثلاثين من آذار/مارس فرض مجلس الأمن، المندفع دوماً بحرارة لتنصيب نفسه مدافعاً عن العدالة الدولية، بالقرار 742، عقوبات اقتصادية ضد ليبيا لم تصل إلى حد الحصار على الطريقة العراقية، لكنه ألزم كل شركات الطيران بعدم الهبوط في الأراضي الليبية وكل البلدان الأعضاء بعدم استقبال طائرات ليبية. وأصبح كل تصدير للسلاح الى ليبيا محظوراً؛ ووضعت كل البلدان العربية هذا القرار موضع التنفيذ، لأن من غير المفيد مقاومة الارادة الغربية التي تعبر عنها قرارات مجلس الأمن. في تشرين الثاني/نوفمبر 1993 اتسع نطاق العقوبات ليشمل تصدير التجهيزات النفطية الى ليبيا وتجميد الموجودات الليبية في الخارج، ما جعل ليبيا في عزلة كاملة لم تجهد في كسرها إلّا تلك

الحادثة الخيالية الطابع في شهر أيار/مايو من العام نفسه، حيث قام 192 من الحجاج الليبيين بزيارة إلى القدس برعاية حسنة من إحدى شركات السياحة الإسرائيلية. وهكذا فقد أصيب بالشلل البلد الذي كان في إمكانه أن يؤدي الدور الأساسي في تمويل البناء الاقتصادي المغاربي، وصار العقيد القذافي، المدافع المتحمس عن قضية الوحدة العربية، مهمشاً في الحياة السياسية العربية، وأصبح، بدرجة أقل من نظيره العراقي، مجرد رئيس دولة بعلاقات مختزلة مع الخارج، خوفاً من إثارة القوى الغربية.

تونس والجزائر كانت لهما أيضاً هموم أخرى غير تجسيد الاتحاد المغاربي العربي بالملموس، لأن حرب الخليج ساهمت في اطلاق حملة احتجاج إسلامية محمومة في هذين البلدين، ما ألزمهما بموقف حيادي من الصراع. ففي حين أغلقت تونس، بقيادة الرئيس زين العابدين بن علي، باب اللعبة السياسية، فاستبعدت عن السلطة بصورة منهجية كل الشخصيات المعارضة من الإسلاميين والشيوعيين والليبراليين، قامت الجزائر، على العكس من ذلك، بحثّ الخطى في سياسة الانتقال نحو التعددية السياسية. وقد هزت الاضطرابات الدموية وحالات الهياج القوية في تشرين الأول/أوكتوبر 1988 بيروقراطية جبهة التحرير الوطني. وخلافاً لما كانت عليه الصورة الشائعة في فرنسا، لم يكن الحزب إلا غطاء تتستر وراءه قيادة الجيش الجزائري منذ رئاسة بن بلّة لتحكم من وراء الستار. لذلك أخذ الحزب يشهد تحولات وينأى بنفسه عن السلطة؛ فقد تم استبعاد الحرس القديم، وحل الرئيس الشاذلي عام 1989 حكومة الأقطاب المتعثرة في مجال الإصلاح الاقتصادي، وعهد برئاستها إلى شخصية جديدة مهيأة لإقامة ليبرالية سياسية واقتصادية متسارعة. وقد حاول رئيس الحكومة الجديد، مولود حمروش، بالتعاون مع الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، القيام بعملية تجديد في الحزب، وازدهرت الصحافة الحرة وتعددت الأحزاب، بما في ذلك أحزاب البربر وأحزاب ذات اتجاه إسلامي، غير تلك الجبهة المريعة، الجبهة الإسلامية للانقاذ التي ظهرت على المسرح السياسي في مناسبة أحداث تشرين الأول/أوكتوبر 1988 الدموية. على الصعيد الاقتصادي تحررت تدفقات الاستثمار المقبلة إلى الجزائر تحرراً كاملاً، وجدد البنك المركزي صلاحياته في حماية العملة الوطنية، وأخذت شبكات التجارة الداخلية والخارجية تتحرر من احتكار الدولة، وتحولت المؤسسات العامة تدريجياً إلى شركات، فغدت مستقلة عن الوصاية الحكومية.

غير أن عمل حكومة حمروش أصيب بالتشوش. إذ كيف لبلد عربي ذي وزن كبير كالجزائر أن يتجاسر على التحول إلى الديموقراطية على النمط الأوروبي وعلى الانتقال إلى الرأسمالية من غير وصاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركاء التجاريين الأساسيين؟ لذلك تعرّض عمل الحكومة إلى نقد الجميع وسخريتهم، وتنامى مناخ من

المؤامرات والمكائد، وثارت ثائرة بعض أجهزة الصحافة الحرة الجديدة، المقرّبة من الأوساط الحكومية السابقة، ضد «صغار المشعوذين» من الإصلاحيين، متّهمين إياهم بجر البلاد إلى الخراب الاقتصادي، ومتهمين الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالاستيلاء على السلطة. غير أن هذه الأخيرة اعتمدت، بعد نجاحها في الانتخابات البلدية في أيار/مايو 1990، سلوكاً متزايداً في تشدده، وحاولت بالتهديد الجسدي أن تضع موضع التنفيذ نمطاً إسلامياً من الحياة في البلاد. وفي الخارج، خصوصاً في فرنسا، اتخذت الحملات الاعلامية ضد حكومة حمروش طابعاً مؤذياً، وصارت الفزّاعة الإسلامية ترفرف على كل شبكات التلفزة أو على أغلفة كل المجلات الاسبوعية.

في حزيران/يونيو 1991 نظمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تظاهرة احتلت فيها الساحات العامة في العاصمة الجزائر طيلة أيام؛ وبينما كان رئيس الحكومة على وشك التوصل إلى إنهاء التظاهرة، كانت قوات الشرطة تتلقى، من مصادر غير وزارية، أمراً بإطلاق النار على جماهير المتظاهرين. أعلنت حالة الطوارئ واستقال رئيس الحكومة، ليخلفه سيد أحمد غزالي، المعروف في الأوساط الفرنسية والدولية ويحظى بثقتها، لأنه ظل لفترة طويلة رئيساً لشركة النفط الجزائرية، ولأنه يتأنق بربطة العنق «الفراشية»، رمز التمايز في مجتمع الغرب المخملي، والنقيض رمزياً للّحية الكثة عند الإسلاميين. غير أن الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر 1991 أكدت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بصورة كاسحة. عندئذ تدخل الجيش الجزائري بصورة مكشوفة وظهر على مقدمة المسرح، وألغى الانتخابات وأرغم الرئيس الشاذلي على الاستقالة واستقدم محمد بوضياف، أحد قدامى قادة جبهة التحرير الوطني، من منفاه الطوعي في المغرب إلى قيادة الدولة، ومورس قمع وحشي على أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعائلاتهم، وأبعد 17 ألف شخص إلى الصحراء وضعوا في معسكرات اعتقال، فاندلعت الحرب الأهلية في الجزائر.

اغتيل محمد بوضياف في حزيران/يونيو 1992، بعد أشهر من توليه سلطة اسمية أكثر منها فعلية. وباسم الحفاظ على الديموقراطية استولى كبار ضباط الجيش الجزائري على السلطة من دون الحصول حتى على تغطية جبهة التحرير الوطني التي رفضت قيادتها الإصلاحية الجديدة الاعتراف بإلغاء عملية الاقتراع. عبثاً حاولت الأحزاب الثلاثة الكبرى في الجزائر وهي جبهة التحرير الوطني، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة القوى الاشتراكية، وبمبادرة من المجموعة الكاثوليكية سانت ايجيديو Saint Egidio في روما بوضع مشروع للمصالحة الوطنية، مبني على برنامج سياسي مشترك لإعادة السلام إلى الجزائر، فقد ظلت السلطة العسكرية على تصلبها، عازمة على أن تُلحق وحدها الهزيمة بانتفاضة الإسلاميين وأن تحتكر السلطة. على أثر ذلك صار عضو آخر من اعضاء الاتحاد المغاربي، وهو بلد عربي

أساسي في عمليات التحرر من الاستعمار، وفي منظمة عدم الانحياز وفي الصراع ضد الامبريالية، ممزقاً كلياً وموضوعاً خارج اللعبة الجيوسياسية الاقليمية[1]. لقد أصبحت الفوضى الدموية الجزائرية في المغرب العربي، مثلما كانت الحال في الفوضى اللبنانية في المشرق العربي، دافعاً وذريعة لكل الراغبين في تشجيع المطالبة بالديموقراطية في المجتمعات العربية.

إن لائحة الدول العربية المكابدة والمهددة باحتمالات التفتّت أخذت تطول: بعد فلسطين التي زالت عن الخريطة عام 1948، ولبنان الذي حشر في أهوال الحروب المتشابكة بآلياتها الاقليمية وتعبيراتها الطائفية منذ عام 1975، والعراق منذ 1991، جاء دور ليبيا والجزائر ليدخلا عام 1992 في دائرة الوجود المزعزع. وصارت المجتمعات العربية، في المغرب كما في المشرق، منخورة، أو كأنها قصور من ورق تكفي نسمة عابرة لتدميرها.

أي مستقبل للعالم العربي يمكن بناؤه على هذه الأرضية، في وقت يخرج من صفوف الاسرائيليين أنفسهم ـ ويفترض فيهم الممارسة الديمقراطية والعقل السليم ـ مستعمرون مصابون «بالجنون» يقدمون على قتل الفلسطينيين قتلاً أعمى، أو على اغتيال رئيس وزرائهم بالذات؟ ولم تفلح الحدائق الهادئة في البيت الأبيض في واشنطن، ولا المصافحات الفارغة النتائج في مناسبة توقيع اتفاقات أوسلو، في بناء السلام في المنطقة!

إنّ ضخامة المأساة الفلسطينية، كما سنبيّنه في الفصول التالية، سوف تبرز بوضوح خلال العقد اللاحق، حيث جرى قمع الانتفاضة بشكل فجّ، على وقع سلسلة من الأحداث المأسوية التي ولّدتها اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 ضدّ الولايات المتحدة الأميركية.

---

(1) حول أحداث السنوات الأخيرة في الجزائر، فضلاً عن الكتابات الظرفية أو ذات الطبيعة الصحافية أو التقنية، يمكن العودة إلى تحليل يدمج المعطيات الاقتصادية وطريقة عمل البيروقراطية الناشئة من حرب التحرير، انظر Ghazi Hidouci, *Algérie, la libération inachevée*, Paris, la Découverte, 1995, et Smaïl Goumeziane, *Le mal algérien. Économie politique d'une transition inachevée, 1962-1994*, Paris, Payard, 1994. هذان الكاتبان كانا من الإصلاحيين الفاعلين في حكومة حمروش (1989-1991)، الأول كوزير للمالية والثاني كوزير للتجارة. حول المقاربة الإصلاحية في الجزائر يمكن العودة الى Georges Corm, «La réforme économiqe algérienne: une réforme mal aimée», dans *Maghreb-Machrek*, n° 139, janvier-mars 1993؛ وحول تطور مجمل بلدان المغرب يمكن العودة إلى ريمي ليفو Rémi Leveau, *Le sabre et le turban. L'avenir du Maghreb*, Paris, François Bourin, 1993.

الفصل الحادي والعشرون

أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001
وتداعياتها في المشرق العربي

حرب الخليج الثالثة واجتياح العراق

إنّ العودة بالزمن إلى الوراء غالباً ما تتيح لنا الإمساك بالخيوط الخفية التي يحاك بها التاريخ المأسوي للمشرق العربي المعاصر. فمن الرئيس كارتر الذي قاد في إيران حملة إنقاذ فاشلة للرهائن الأميركيين عام 1979، إلى الرئيس ريغان الذي أرغِم على سحب قواته المنكوبة المشاركة في قوّات التدخّل المتعددة الجنسية في لبنان عام 1982 إثر عملية انتحارية ضخمة ضدّ القوات الأميركية، إلى جورج بوش، الأب والابن، اللذيْن نفذ كلّ منهما عملية انتشار واسعة وناجحة للقوات العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط، يمكننا تلمّس العملاق المنتصر على الاتحاد السوفياتي، من حيث أنّه عمد بدايةً إلى التراجع، ليعود في ما بعد وينقضّ بزخم أكبر، مؤكداً بذلك سيطرته الكاملة التي تكاد تكون من دون منازع على منطقة الشرق الأوسط. وإذا كانت حرب الخليج الأولى تبدو، كما تبيّن لنا، وكأنها أمر لم يحصل، أو تبدو، في مطلق الأحوال، وكأن النسيان قد محاها سريعاً من الأذهان، وإذا كان الغزو العسكري لافغانستان في شتاء العام 2001 -2002 قد تمّ في بلاد بعيدة جداً لا يمكن الإحاطة بها، فإن غزو العراق هو أمر لا يمكن تجاهله. إنّ بلاد ما بين النهرين، موطن الحضارة البشرية، والمركز الحيوي للعالم العربي المعاصر، هي اليوم في أيدي الجيش الأميركي : ينبغي فرك الأعين وامعان النظر للتأكّد من حقيقة ما حصل؛ ذلك أنّ التاريخ هنا، على هذه البقعة من الأرض، يتخذ طابعاً على قدر من التخيّل والسوريالية مماثل لذلك الذي ميّز الأحداث الأخيرة التي عاشتها المنطقة منذ حرب الخليج الأولى. ومن ناحية ثانية، تبدو الحكومة الأميركية وكأنها لا تملك سوى إحداثيات افتراضية لإقرار سلام

توشك أن تجعله أكثر تعقيداً أو أكثر نزوعاً نحو الأوهام من ذلك الذي جرى اختباره في فلسطين.

في الواقع، إثر اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001، وبعد إدانة الرئيس بوش (الإبن) لمحور الشر الذي يضمّ العراق وكوريا الشمالية وإيران، شرع الرئيس الأميركي، في خطاب ألقاه في بداية العام 2002، باستهداف العراق بشكل أولويّ. فقد جرت مراراً وتكراراً، وخلافاً لكلّ البديهيات، إدانة الديكتاتور العراقي لارتباطه بمنظمة القاعدة، ولقدرته على استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها السلاح النووي. وذلك بالرغم من التقارير الشديدة الحذر لمفتشي الأمم المتحدة الذين عادوا إلى العراق تطبيقاً للقرار 1441، الصادر بتاريخ 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2002. كما سوف يتّهم النظام العراقي بصرف مكافآت مالية ضخمة لأسر الانتحاريين الفلسطينيين، المصنفين كإرهابيين أسوة بأعضاء شبكة أسامة بن لادن. وقد انطلقت كلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا، طوال العام 2002، في مزايدة غير مسبوقة حول خطورة بقاء الطاغية العراقي. عبثاً حاول صدام حسين إبداء استعداده للتنازل والانصياع لمتطلبات الولايات المتحدة ومفتشي الأمم المتحدة، لكن من دون جدوى. فها هما طوني بلير وجورج بوش يعدان العالم بأسره بمساعدته على التخلّص من طاغية بغداد الظالم والشرس، كونه يشكّل التهديد الأكثر خطورة للسلام العالمي.

حاولت كلّ من فرنسا وبلجيكا وألمانيا لجم هستيريا الخطاب الانكلو-أميريكي، الذي انضمّ إليه كلّ من سيلفيو برلوسكوني رئيس الوزراء في إيطاليا وخوسي أزنار رئيس الوزراء في اسبانيا؛ وقد قام رامسفيلد، وزير الدفاع الأميركي الهائج، بشنّ هجوم على البلدان الثلاثة المعارضة علناً للحرب، واصفاً إيّاها، خلال زيارته لألمانيا، بـ«أوروبا العجوز» التي لم تعد قادرة على التكيّف مع الحقائق القاسية والصعبة لعالم ما بعد الحرب الباردة الذي يجد نفسه في موقع المواجهة مع عدوّ لا يقلّ خطورة عن الشيوعية، ألا وهو الإرهاب والتطرف الإسلامي. وعلى الرغم من انكشاف حقيقة تقرير الاستخبارات البريطانية حول أسلحة الدمار الشامل في العراق، الذي حرصت الحكومة البريطانية على نشره في أيلول/سبتمبر 2002، والذي لم يكن أكثر من استنساخ كامل لأطروحة طالب عراقي قديمة تستند إلى معطيات سابقة على حرب الخليج الأولى؛ وعلى الرغم من أنّ العرض الذي قدّمه كولن باول، وزير الخارجية الأميركي آنذاك، في شباط/فبراير 2003، أمام الأمم المتحدة، والمرفق بالصور والأفلام التي تظهر عربات تحمل مختبرات نقّالة لانتاج الأسلحة الكيميائية، كان موضوع تشكيك من قبل معظم الخبراء المختصّين بهذه المسألة: فإنّ الحكومتين الأميركية والبريطانية، تساندهما الحكومات الاسبانية والإيطالية والبولونية، استمرتا على موقفهما المتصلّب. واستمرّ منطق الحرب، وهو نفسه الذي ساد في العام 1990، في تقدّمه.

فبعد مرور عشر سنوات، تجدّدت حملات تضليل الرأي العام حول القوّة العراقية. وهي تعيد إلى الأذهان ذكرى الحملات المماثلة التي قادتها اسرائيل حول القوّة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت وقدرتها على القيام بأعمال إرهابية بهدف تبرير اجتياحها للبنان في العام 1982.

إضافة إلى ذلك، وفي غياب قرار من مجلس الأمن يجيز استعمال القوّة، تمّته عملية اجتياح العراق في 19 آذار/مارس 2003، مع ما رافقها من آلام وضحايا بريئة. وفي غضون ذلك، وبهدف إضفاء مسحة منمّقة من التعاطف على مصير الشرق الأوسط، أقرّت الولايات المتحدة في حزيران/يونيو 2002 «خطة الطريق» الهادفة إلى مساعدة الفلسطينيين والاسرائيليين على الاهتداء إلى درب السلام؛ كما أبدت اهتمامها المفاجئ بتعزيز الديموقراطية في منطقة الشرق الأوسط، حيث عمدت إلى تحرير مبلغ متواضع لا يتعدّى عشرين مليون دولار أميركي من أجل تحقيق هذا الهدف. وسوف تذهب الولايات المتحدة، التي ساندت بشكل واضح حتى الآن أسوأ ديكتاتوريات العالم الثالث ـ ومن ضمنها نظام صدّام حسين في العراق ـ بعيداً باتجاه التأكيد أنّ الحرب التي تشرف على شنّها ضدّ العراق تهدف إلى تحرير البلد من طاغيتها المستبدّ وإلى تحقيق الديموقراطية فيه. ويبدو، حقيقة، أننا، في ما يتعلّق بالشرق الأوسط، على موعد دائم مع الانتهازية الوقحة! إلاّ أنّ المعلقين السياسيين في الإعلام الدولي بدأ يساورهم العديد من التساؤلات: هل هنالك من مصالح نفطية خلف الهستيريا الحربية للولايات المتحدة؟ وهل أن الولايات المتحدة، على أثر تأزّم العلاقات بينها وبين النظام السعودي منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر، وانتقادها ولومها لأوّل مرّة للمملكة العربية السعودية كونها قد شكّلت لفترة طويلة من الزمن القاعدة الخلفية للمجموعات «الإسلامية» المعادية للغرب، تسعى، من خلال غزوها للعراق، إلى وضع اليد على الاحتياطي النفطي الأكثر ضخامة في العالم بعد الاحتياطي السعودي؟ أوَليس لأسرة بوش مصالح نفطية ضخمة[1]؟ أوَلم يكن ديك تشيني، نائب الرئيس الأميركي، المتحفّز

---

(1) حول هذا الموضوع، راجع:

Éric Laurent, *La guerre des Bush*, Paris, Plon, 2003;

Jean-Charles Brissard et Guillaume Dasquie, *Ben Laden. La vérité interdite*, Paris Denoël, 2001. وفي اللغة الانكليزية، راجع:

Robert Baer, *Sleeping with the Devil. How Washington sold our soul for Saudi Arabia*, New York, Crown Publisher, 2003.

وقد تمّت ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة الفرنسية تحت عنوان:

Or noir et Maison Blanche, Paris, JC Lattès, 2003. Robert Baer, *The True Story of a Ground Soldier in the CIA's War on Terrorism*, New York, Crown Publisher, 2002;

للحرب، رئيساً لشركة هاليبرتون للأعمال النفطية؟ كلّ هذه التساؤلات حول الدوافع الأميركية الحقيقية تمّ طرحها فعلياً خلال الأشهر الأخيرة من العام 2002، ذلك أنّ المعلقين السياسيين الأكثر جديّة ظلوا بالتأكيد يشكّكون بحقيقة وجود صلة ما بين منظمة على هذا المستوى من التطرّف ومعادية للبعث بطبيعتها كمنظمة القاعدة، وبين نظام صدّام حسين ذي الطابع العلماني، بالقدر ذاته الذي يشكّكون فيه باستمرار قدرة النظام العراقي على تعبئة أسلحة الدمار الشامل واستخدامها، بعد كلّ عمليات الهدم والإزالة لهذه الأسلحة التي قام بها مفتشو الأمم المتحدة بين عامي 1991 و1996[1]. وفي الحقيقة، يجد العالم صعوبة كبيرة في تحديد الدوافع الأميركية، ويرى الكثيرون أنّ الأمر لا يعدو كونه وسيلة لتثبيت القوّة الأميركية الخارقة في العالم عن طريق القيام بحرب سهلة ضدّ عدوّ لا شأن يذكر له[2]. امّا في ما يتعلّق بالفرضية القائلة بأن المصلحة الإسرائيلية هي الدافع وراء هذه الحرب، فإنها فرضية مرفوضة، نظراً إلى أنّ العراق، المنهك بعد إثني عشر عاماً من الحظر، لم يعد يشكّل أيّة خطورة بالنسبة إلى إسرائيل، وكذلك بالنسبة إلى أيٍّ من البلدان العربية المجاورة.

وبخلاف ما حصل في العام 1990، لم يجرِ حتى التشاور مع هذه البلدان. وحدها المملكة العربية السعودية سوف تطالب بعدم تحليق المقاتلات الأميركية الذاهبة لقصف العراق فوق أراضيها، وبأن لا تنطلق القوّات الأميركية الرابضة في المملكة من الأراضي السعودية لاجتياح جارها البائس. وفي الواقع، كانت تمرّ المملكة بظرف دقيق وحرج للغاية، نتيجة اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر؛ فهي عالقة بين فكي كماشة: الانتقادات الأميركية حيال تساهلها تجاه الاسلاميين من جهة، ولوم هؤلاء لها كونها تسمح للقوّات الأميركية باستخدام أراضيها كقاعدة عسكرية رئيسية في منطقة الخليج، من جهة ثانية. وهذا ما سوف يدفع بالبنتاغون إلى نقل مركز القيادة العسكرية العامة من الرياض إلى قطر؛ وقد رحّبت هذه الإمارة الصغيرة ـ التي لا تشاطر جارتها الهواجس والهموم نفسها ـ بالأمر من دون تردّد، في حين أن معظم قوات الغزو الأميركية سوف تنطلق من إمارة الكويت التي، منذ سنوات عدّة، تنتظر بفارغ الصبر مجيء الولايات المتحدة كي تنقذها من كابوس استمرار وجود صدّام حسين. وقد أطلق الشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، المتميّز برجاحة

---

* John K. Cooley, *Unholy wars. Afghanistan, America and International Terrorism*, London, Pluto Press, 2001.

(1) حول هذه المسألة راجع المقابلة التي أجراها وليام ريفرز بيت مع سكوت ريتر: *Guerre à l'Irak. Ce que l'equipe Bush ne dit pas*, Paris, le Serpent à plume, 2002.

(2) إنها نظرية إيمانويل تود (Emmanuel Tod) في كتابه ما بعد الامبراطورية: *Après l'Empire*, Paris, le Seuil, 2002.

العقل والحكمة، نداءً إلى الرئيس العراقي كي يستقيل ويدحض تالياً كل ذرائع الحكومة الأميركية لاجتياح العراق، ولكن من دون جدوى. هذا إضافةً إلى المساعي التي قامت بها بعض القيادات العربية والتي تندرج ضمن السياق نفسه، ملوّحة بامكان لجوء صدّام حسين إلى روسيا أو إلى أيّ بلدٍ آخر، من دون أن يتعرّض له الأميركيون.

غير أنّ الرئيس العراقي، وكما حصل في العام 1991، رفض نزع فتيل العاصفة التي سوف تهبّ على شعبه. واستمرّ مفرطاً في لامبالاته إزاء دنوّ نهايته، ظنّاً منه أنّ أعداءه، ومثلما حصل منذ إثني عشر عاماً، لن يجرأوا على اجتياز الخطوة المحتومة باتجاه الغزو. وبدأت الإستعراضات العسكرية وشبه العسكرية في كلّ المدن العراقية ؛ ووزّعت البنادق القديمة وأسلحة الكلاشينكوف على رؤساء القبائل، وأطلق الوعيد بمصير للغزاة لا يحسدون عليه. وفي 16 تشرين الأول/أوكتوبر من العام 2002، أعيد انتخاب الرئيس العراقي على رأس السلطة لفترة سبع سنوات جديدة، بنسبة مشاركة تصل إلى 100% وبعدد أصوات هو الآخر يعادل نسبة 100%. وبدت الطبقة البيروقراطية في النظام القائم واثقة تماماً من نفسها إلى حدّ أنّ محمّد الصحّاف، وزير الإعلام العراقي ووزير خارجية سابق، المتميّز عموماً بشخصيته البسيطة والمتواضعة، قد تحوّل في المراحل الأخيرة من سقوط بغداد التي تميّزت بطابعها الشاذ والمأسوي إلى شخصية لامعة وجذّابة تتخيّر استخدام الألفاظ الفريدة وغير المألوفة؛ فسوف نراه يؤكّد، حتى آخر دقيقة وبكلّ رباطة جأش، خلال المؤتمر الصحافي اليومي الأخير الذي أجراه على دويّ القصف القريب جداً، وفي وقت كانت القوات الأميركية قد دخلت بغداد، أنّه قد تمّ طرد المحتلين الرعاع وتطهير مطار العاصمة وأنه سوف يتمّ دحر هؤلاء الأوباش بصورة كاملة في وقت قريب جداً.

وفي سياق هذه الحرب الأقرب إلى محاكاة شريط سينمائيّ من النوع الرديء، المتأرجح ما بين الخيال العلمي والملهاة، والمطعّم بدماء العراقيين البائسين، المدنيين منهم والعسكريين، ضحايا عنف القصف الأعمى، لا يقلّ عنه شذوذاً وغرابة مشهد صدام حسين راجلاً في أحد أحياء بغداد، ومحاطاً ببعض مرافقيه، في اليوم نفسه الذي دخلت القوات الأميركية شوارع العاصمة. وقد أظهرت هذه الصور المتلفزة جمهرة من المعجبين تتزاحم من حوله وتبدي إعجابها التقليدي به. وهو، أي الديكتاتور، يبدو محتفظاً بمظهره الصلب والمتماسك، مظهر هو مزيج من رباطة الجأش واللامبالاة والاستخفاف: صورة سوف تغيّبها تلك التي ظهر بها الديكتاتور بعد أن ألقيَ القبض عليه في شهر كانون الأوّل/ديسمبر من العام 2003، ويبدو فيها مشوّشاً وملتحياً ومجرداً من أيّ انفعالات. وضمن هذا السياق نفسه، يمكننا الإشارة أيضاً إلى عملية الإنقاذ المزعومة لفتاة أميركية أسرها بعض العراقيين، وذلك بفضل بسالة قوّات التدخّل (GIs)، في حين أنّ هذه الفتاة الجريحة قد تمّ استقبالها

ومعالجتها على أحسن وجه في مستشفى عراقي. وقد بادر الأطباء المعالجون بأنفسهم إلى إعلام الجيش الأميركي بوجودها؛ وتمّ تسليمها من دون إطلاق رصاصة واحدة. كما يمكن الإشارة إلى تنقلات السفير الروسي في العراق بين العاصمة بغداد والحدود الأردنية بعد استهداف الطائرات الحربية الأميركية لموكبه قبل بضعة أيام من سقوط النظام العراقي؛ إضافةً إلى الزيارة الخاطفة التي قامت بها كونداليسا رايس، مستشارة الأمن القومي للرئيس بوش، إلى الكرملين في الفترة ذاتها. فهل حصلت خيانة من قبل بعض الضباط العراقيين في القيادة العليا، وتالياً تمّ ترحيلهم إلى موسكو أو الولايات المتحدة الأميركية بالتواطؤ مع روسيا؟ ففي تلك الأيام الحاسمة انتشرت الإشاعات الأكثر غرابة والتي تتجاوز حدود العقل. غير أنّ «الإساءات» التي قام بها الجيش الأميركي ضدّ الصحافيين العرب أو الأوروبيين كان من شأنها أن تعزز الشكوك. فهل أنّ الصحافيين الذين قُتلوا في تلك الفترة، كانوا شهوداً على أمور كان لا ينبغي معرفتها أو كشفها، أم أنّ ذلك كان يشكّل تهديداً للمهنة بمجملها وللعاملين فيها، وأنّ الرسالة قد حققت أهدافها؟

في مطلق الأحوال، لم تكن نتيجة الحرب، في الحقيقة، موضوع شكّ أو حيرة على المستوى العسكري، على الرغم من المقاومة الشرسة في الأيام الأولى من الاجتياح في مدن الجنوب العراقي القريبة من الحدود الكويتية التي دخلت عبرها القوات الأميركية والبريطانية، بخاصة في ميناء أمّ القصر ومن ثمّ في مدينة البصرة. ولعلّ ما شكّل مادة لنقاش حاد تخلّله الكثير من الإثارة في الأيام الأولى من الحرب، كان المقاومة المرتقبة التي ستواجه بها القوّات الأميركية لدى تقدّمها لدخول بغداد؛ فهل سوف نشهد معركة ستالينغراد جديدة حيث قد تدفع النزعة الوطنية المتأججة والشرسة للعراقيين نحو حمّام دم يطال الجميع؟ أم أنّ الديكتاتور، وكما تؤكّد شخصيات المعارضة العراقية المنضوية تحت الجناح الأميركي والمتأهبة للعودة إلى بلادها، مكروه إلى درجة تصل إلى حد عدم قيام أي شكلٍ من أشكال المقاومة ضدّ القوات الأنكلو-أميركية التي سوف تستقبل استقبال المحرّرين؟ انقسمت الآراء حول هذا الموضوع، إلاّ أنّه كان من المؤكّد، منذ انطلاقة الشرارة الأولى للحرب، أنّ القوات الأميركية لن تتمكّن من تطويق بغداد بين فكّي كماشة، نظراً إلى أنّ الحكومة التركية قد رفضت طلب الولايات المتحدة السماح لها بإنزال جيوشها على الأراضي التركية لاجتياح العراق من الشمال، أي من المناطق الكردية، في الوقت الذي تجتاحه أيضاً من الجنوب. وعلى الرغم من وجود الحكومة الأميركية بتكثيف المساعدات، فإن الحكومة التركية لم ترضخ لهذا الطلب. فهي، في الواقع، تحرص على الاحتفاظ بحرية حركة تجاه كردستان العراق، في حال طالب الأكراد، المستقوون بالدعم الأميركي، بجمهورية مستقلّة. وحدها المعدات العسكرية سُمح بنقلها عبر القاعدة الأميركية الضخمة «إنشرليك» في تركيا. إلاّ أن

هذه الممانعة التركية لم تعق إطلاقاً عملية إسقاط بغداد التي تمّت من دون أدنى صعوبة، نظراً إلى أنّ الجيش العراقي لم يقاتل فعلياً للدفاع عن العاصمة، خلافاً لما حصل في المدن الأخرى على محور البصرة-بغداد، الذي سلكته الجيوش الأميركية. وما يزال الغموض يكتنف هذه الحلقة من الاجتياح. وكما سبق أن أشرنا إليه، سرت الإشاعات حول أنّ القيادة العسكرية العراقية العليا قد عقدت اتفاقاً سرّياً مع هيئة الأركان الأميركية من أجل ترك الساحة مفتوحة أمام قوّاتها لدى دخولها بغداد. وتالياً، قد تكون هيئة الأركان هي بنفسها التي قامت بإجلاء العديد من كبار الضباط العراقيين من العاصمة.

لكن يبقى أنّ الفيلم الأكثر رداءةً والأكثر فظاعة هو، وللأسف، المأساة الحقيقية التي حصلت بعد دخول القوّات الأميركية إلى بغداد. فقد تركت العاصمة لأيام عدّة متتالية فريسة للسلب والنهب بما فيه المتحف الوطني، من دون أيّ تدخّل من قبل الجيش الأميركي لإيقاف العصابات التي بدا وكأنها لم تكن تهدف سوى إلى تحويل البنية التحتية للدولة المدنية العراقية وإرثها المعماري التاريخي إلى رماد. وبالفعل، طاولت عمليات التخريب والسلب كلّ إدارات الدّولة، إضافةً إلى المصرف المركزي والمصارف الأخرى. وحدها وزارة النفط، وببساطة تامة، نجت من التخريب بحماية القوّات الأميركية، في حين أكّد الضباط المسؤولون مباشرة على الأرض، مع ذلك، أنّ ليس لديهم أوامر من قيادتهم للقيام بدور الشرطي. وتصل الصلافة برامسفيلد، خلال الرد على أسئلة الصحافيين في واشنطن، إلى حدّ القول بأنّ عمليات النهب والسلب الضخمة وغير المسبوقة ما هي إلاّ الثمن الطبيعي للحرية. ولحسن الحظ أنّ الرئيس الفرنسي، الذي أطلق العنان لانفعاله، لن يتردّد في الإعلان أنّ نهب المتحف الوطني والمخطوطات التاريخية القديمة يعدّ جريمة بحق البشرية. أمّا جورج بوش (الأب) فكان قد أعلن في وقت سابق أنّه سيعيد العراق إلى العصر الحجري؛ وفي الواقع، هذا بالفعل ما أدّى إليه اجتياح العراق بالشكل الذي أدير به على الأرض بعد دخول قوّات التحالف الأميركية-البريطانية المنتصرة بغداد من دون مقاومة تذكر. أهي إرادة واعية للتدمير الوحشي أم تقصير في إدارة الانتصار؟ إنّ الإجابة عن هذا السؤال تتوقّف غالباً على درجة تعاطف المراقب مع حكومة الولايات المتحدة وطريقة إدارة قوّتها الخارقة.

من جهة ثانية، سوف تتراكم الأخطاء التي تصبّ باتجاه دعم نظرية الإرادة الواعية للحؤول دون نهوض هذا البلد صاحب الدّور الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط، الذي جرى وضعه في الحَجْر وفي خانة الخارجين على القانون منذ العام 1990. فبادئ ذي بدء، إنّ قرار حلّ الجيش العراقي النظامي بصورة كاملة، ناهيك عن العديد من أجهزة الأمن، جعل امكان عودة الأمن والأوضاع إلى طبيعتها أمراً بعيد الاحتمال، في حين تتفاقم حالة انعدام

الأمن مع قيام أولى عمليات المقاومة، إضافة إلى عمليات تخريب أنابيب النفط. وهل في إمكان القوّات الأميركية وحدها، بتعدادها القليل نسبياً، توفير الأمن على كامل الأراضي العراقية؟ إنّ إعادة بناء الجيش تتطلّب استعدادات طويلة الأمد، والشرطة العراقية نفسها جرّدت من قياداتها ومسؤوليها، نتيجة عمليات التطهير التي مورست أيضاً في الإدارات العامة وفي الجامعة، تحت عنوان «تطهير العراق من البعثيين». كما أنّ ملاحقة كبار المسؤولين السابقين جرت وفقاً لأسوإ الأساليب على الإطلاق. فقد وزّعت أوراق لعب تحمل صور المطلوبين. أضف إلى ذلك التأخير الهائل في بدء عملية إعادة البناء والإعمار، وفي إعادة تشغيل شبكات المياه والكهرباء في جميع أنحاء البلاد، وفي استئناف عمليات تصدير النفط. فكان أن أقيل المسؤول الأميركي الأوّل، الجنرال المتقاعد جاي غارنر (Jay Garner) في شهر أيّار/مايو من العام 2003، وتمّ استبداله بپول بريمر (Paul Bremer) كحاكم مدنيّ للعراق. إلاّ أنّ ذلك لم يحدث تغييراً فعلياً في الأوضاع القائمة.

وكما هو حال كلّ غازٍ مستعمرٍ، تعاطى المسؤولون الأميركيون الموجودون على الساحة العراقية، بشكلٍ خاص، مع رؤساء العشائر والزعامات الدينية[1]؛ فعمدوا فوراً إلى استخدام العصبيات الطائفية، بالرغم من أنّ دور هذه الأخيرة كان تقليدياً شبه معدوم. فالعراقيون معروفون بنزعتهم الوطنية المتأججة التي تتجاوز الانتماء المذهبي الضيّق وتجفل منه. وقد تبعتهم وسائل الإعلام في العالم أجمع، في ممارسة هذه اللعبة. مع العلم أنّ الكلام عن ديكتاتورية صدّام حسين «السّنية» قد انتشر في الأسابيع التي سبقت الاجتياح، كما لو أنّ الشعب بأكمله لم يكن يعاني من الطغيان والظلم، وأن أيّاً من الشيعة لم يكن عضواً في حزب البعث ولم يحتلّ أيّاً من مواقع النظام أو الوظائف العليا. فقد جرى مباشرة، عبر النشرات الإخبارية، تقسيم العراق إلى «مثلّث» سني، وجنوب شيعي، وشمال كردي. وعلى غرار ما حصل في يوغوسلاڤيا ومن قبلها في لبنان، الذي وقع في النهاية تحت الوصاية السورية ممّا حال دون تقسيمه، يبدو أنّ عملية تجزئة البلاد وتقسيمها قد بدأت. ومما سوف يفاقم من خطورة هذه الأوضاع أنّ دستور مجلس الحكم الانتقالي، الذي عملت سلطات الاحتلال على وضعه في تمّوز/يوليو 2003، قد أرسيَ على أسس مذهبية وعرقية صافية، في حين أنّ أيّا من الأنظمة المتعاقبة على الحكم في العراق منذ الاحتلال البريطاني في بداية القرن العشرين لم تقم على أسس مماثلة. إنّ توزّع المقاعد الخمسة والعشرين التي يتألّف

---

(1) أفرجت القوّات الأميركية في العراق عن بضع مئات من الأسرى من أصل 12.000 إلى 15.000 أسير في شباط/فبراير 2003، مقابل ضمانة شخصية من قبل أحد رؤساء العشائر أو إحدى المقامات الدينية. وهذا ما يشكّل دلالة واضحة على وسائل الإدارة الاستعمارية المستخدمة في العراق.

منها المجلس ينطوي على منحى استفزازي: خمسة إعضاء فقط من السنّة العرب، خمسة أعضاء من الأكراد، ثلاثة عشر عضواً من الشيعة، عضو واحد من التركمان وآخر من الأشوريين المسيحيين.

إنّ الصور التي بثها الإعلام الدّولي من العراق هي أوّلاً صور تحرر الشيعة من استبداد «السنّي» صدّام حسين. وقد استفاضت النشرات الأخبارية في نقل نشاط المرجعيات والمقامات الشيعية في البلاد، وتلك التي كانت منفية في إيران أو في بريطانيا وعادت إلى العراق بعد الغزو. وفي أوائل نيسان/أبريل اغتيل أحد هؤلاء العائدين (آية الله عبد المجيد الخوئي، ابن أحد كبار المرجعيات الدينية الشيعية في العراق) في اليوم التالي لعودته من لندن حيث كان يعيش منفياً منذ سنوات عدّة؛ ولم تمضِ سوى بضعة أشهر حتى اغتيل أيضاً آية الله باقر الحكيم في شهر آب/أغسطس من العام 2003. وكان هذا الأخير قد أمضى 23 عاماً منفياً في إيران حيث تولّى قيادة مجلس أعلى للثورة الإسلامية يعمل على قلب النظام العراقي. ومن الواضح أنّ الصراع على السلطة داخل المؤسسة الدينية الشيعية قد بدأ؛ وبقدر ما بدا أنّ الأميركيين ووسائل الإعلام الدّولية يرون أنّ العراق سوف يحكمه، من الآن فصاعداً، الشيعة الذين يمثلون غالبية السكّان، بالمنطق الطائفي المذهبي المنحرف الذي تمّ إرساؤه منذ الأيام الأولى لقيام السلطة الأميركية في العراق، اتخذ الصراع منعطفاً أكثر عنفاً. ومن الملفت أنّ شيعة المملكة العربية السعودية أنفسهم، الذين كانوا ضحية التهميش السياسي والاقتصادي الكامل في بلدهم، اتجهوا نحو استنهاض قضيتهم وتقدّموا بعريضة إلى العاهل السعودي. وقد استفاضت وسائل الإعلام الدّولية في إبراز هذا الحدث.

هنا يسجّل باستغراب كبير غياب المدنيين العراقيين عن وسائل الإعلام التي تكاد تكون مأخوذة كلياً بأقوال رجال الدين الشيعة وخطبهم، التي تعكس كمّاً من الميول والاتجاهات المختلفة. ومع ذلك، كان في امكاننا مشاهدة صور الفقر المشين الذي عصف بالشعب العراقي كنتيجة لحظر شامل على مدى اثني عشر عاماً، ترافق مع انهيار سعر العملة العراقية، ومن ثمّ الغزو الأميركي، في حين أنّ هذا الشعب كان في ما مضى يتميّز بأعلى مستويات للمعيشة وبأنماط عيش هي الأكثر عصرية في منطقة المشرق العربي. إنّ انهيار الإدارة وصرف المئات من الموظفين المدنيين والعسكريين من الخدمة وعدم المباشرة بعملية إعادة الإعمار، كلّها عوامل أدّت إلى ارتفاع معدّل البطالة الذي تخطى، بحسب العديد من التقديرات، نسبة 70% من القوى العاملة. هذا إضافةً إلى الفضائح التي رافقت عقود إعادة الإعمار الممنوحة من قبل السلطات الأميركية. فقد تمّ استبعاد الشركات التابعة للبلدان المعارضة للحرب عن عملية الإعمار. أمّا في ما خصّ العقود المتعلّقة بالقطاع النفطي فقد

مُنحت، مباشرة ومن دون إجراء مناقصات، إلى شركة وثيقة الصلة بنائب الرئيس الأميركي ديك تشيني.

وبعد أن تمّ تهميش دور الأمم المتحدة حيال الملف العراقي منذ اتخاذ الولايات المتحدة بشكلٍ أحادي قرار الحرب الوقائية ضدّ العراق، عاد هذا الدور مجدّداً ليبرز على الساحة، إثر انتهاء الأعمال الحربية. ففي تاريخ 22 أيّار/ مايو 2003، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1483 الذي يوافق فيه على احتلال العراق ويتضمن بعض التدابير والأحكام التي تشرعِن تصرّفات سلطة الاحتلال، سيّما في المجالات الاقتصادية والمالية. إلاّ أنّه، في حزيران/يونيو 2003، تعرّض المقر العام للأمم المتحدة لهجوم انتحاري ضخم ذهب ضحيته سرجيو دي ميلّو (Sergio de Mello)، ممثل الأمين العام. وفعلاً، انزلق العراق رويداً رويداً في فوضى دموية، حيث شهد اعتداءات شبه يومية في مدن الوسط والشمال العراقي اسفرت عن وقوع العديد من الضحايا المدنيين؛ وقد استهدفت هذه الاعتداءات بشكل خاص مراكز الشرطة العراقية، لكنها استهدفت أيضاً الجوامع، تارة تلك التابعة للطائفة السنيّة، وطوراً تلك التابعة للطائفة الشيعية. وفي آب/أغسطس 2004، سوف تستهدف هذه الاعتداءات دور العبادة المسيحية في بغداد والموصل، مطلقة العنان في الصحافة الدّولية لسلسلة من المقالات التقليدية التي تأسف لمصير الأقليات المسيحية في منطقة الشرق الأوسط. وفي أيلول/سبتمبر 2003 وصلت الأمور إلى حدّ اغتيال عقيلة الهاشمي، وهي سيدة تمارس العمل السياسي وعضو في مجلس الحكم الانتقالي. لقد أطلق احتلال العراق، في الواقع، حرباً أهلية مقنعة. فلا يمرّ يوم من دون أن يقتل فيه جنود أميركيون، ما دفع حكومة الولايات المتحدة، في نهاية العام 2003، إلى تسريع عملية نقل السلطة إلى العراقيين التي من المتوقّع اتمامها في حزيران/يونيو 2004، وإلى حثّ الدّول التي ساندتها خلال الحرب - بولونيا واسبانيا وإيطاليا وبلغاريا - بإلحاح متزايد على إرسال قواتها العسكرية إلى العراق. ولم يكن عناصر هذه الأخيرة في منأى عن عمليات الاعتداء، ولم يكن نشاط المقاومة ليقتصر على مهاجمة القوات الأميركية، بل سوف يمتدّ ليطال مراكز الشرطة العراقية التي كوّنها ودرّبها الجيش الأميركي، وذلك للحؤول دون تعاون العراقيين مع المحتلّ. كما سوف تطال الهجمات أيضاً مدن الشمال العراقي، وبخاصة مدينتي الموصل وكركوك؛ وفي المقابل، بقيت المناطق الشيعية تعيش حالة من الهدوء حتى ربيع 2004، بالرغم من الإغتيالات التي طالت بعض الزعماء الدينيين والتي سبقت الإشارة إليها.

إلاّ أنّه، وبعد فترة وجيزة، سوف تنطلق الانتفاضة المسلّحة ضدّ القوّات الأميركية في المدن الشيعية في وسط العراق، بقيادة مقتدى الصدر، أحدى الزعامات الشيعية الشابة؛ وفي تلك الأثناء، في الفلّوجة، حصن المقاومة السنية وقلعتها منذ بدايات الاحتلال، تجد القوات

الأميركية نفسها مرغمة على إخلاء وسط المدينة ومحاصرتها وقصفها من الخارج، إلى حين إعلان وقف إطلاق نار هشّ في بداية صيف 2004. وفي آب/أغسطس 2004، بعد هدوء دام بضعة أشهر، استؤنفت انتفاضة المدن الشيعية، متخذة طابعاً أشدّ عنفاً بتجييشٍ قامت به ميليشيا مقتدى الصدر، وكانت على أشدّها في النجف، المدينة المقدّسة لدى الطائفة الشيعية. من جهة ثانية، توالت عمليات اختطاف الرهائن من بين الوافدين إلى العراق للعمل، على اختلاف جنسياتهم. وقد ترافقت هذه العمليات أحياناً بإعدامات. كما تمّ اغتيال العديد من كبار الموظفين والأساتذة الجامعيين والعلماء، من دون أن يُعرف حقاً لماذا قُتلوا ومن قتلهم. لقد تحوّل العراق، في الواقع، إلى ساحة حرب مفتوحة حيث في استطاعة أجهزة الاستخبارات التابعة لمختلف القوى الإقليمية، إضافة إلى الجيش الأميركي، أن تتصرّف من دون إيّ وازع أو عقاب، وذلك كما سبق أن حصل في لبنان. وكذلك تمّ اكتشاف شخصية ذات أصول غامضة وغير معروفة، يدعى الزرقاوي، مختبئ في الفلّوجة، اختير من قبل الولايات المتحدة والسلطات المحلية كأحد أبرز إرهابيي العراق. وبالنسبة إلى اجتياح يستهدف إنقاذ العالم من الإرهاب وتالياً جعله أكثر أمناً، جاءت المحصّلة، في الواقع، مروّعة. وهكذا تحوّلت الساحة العراقية إلى قطب جاذب ومحفّز لكلّ من يريد محاربة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وذلك كما سبق وحصل في لبنان عقب اجتياح 1982 الهادف إلى مكافحة الإرهاب. هذا إضافةً إلى أنّ الهجمات الإرهابية خارج الأراضي العراقية قد تضاعفت في كلّ مكان تقريباً، كما لو أنّ اجتياح العراق قد ضاعف من طاقات ومسوّغات الشبكات التي تنتسب إلى أيديولوجيات مختلفة، مناهضة للغرب باسم الإسلام.

إنّ ذروة السخرية، في هذه الحرب التي أقرتها الولايات المتحدة بشكلٍ أحادي، ظهرت بشكلٍ ساطعٍ عندما عجز المفتشون الأميركيون الموفدون إلى العراق، عقب الاحتلال، للكشف عن وجود أسلحة الدمار الشامل ووضع اليد عليها، عن إيجاد أيّ أثر لمثل هذه الأسلحة ولا حتى عن وجود أي نوع من القدرة على إنتاجها، مع العلم أنّ التأكيد المتكرر على وجود هذه الأسلحة شكّل الحجة الأساسية التي قامت عليها هذه الحرب الوقائية. وفي كانون الثاني/يناير 2004 قدّم رئيس فريق المفتشين الأميركيين استقالته إثر اعلانه رسمياً أنّ العراق لا يملك أياً من أسلحة الدمار الشامل. فألقت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا المسؤولية على أجهزة المخابرات التي قد تكون أمدتهما بمعلومات غير دقيقة. وعلى الأثر شكّلت لجان تحقيق للبحث في فشل هذه الأجهزة التي لا يودّ المسؤولون السياسيون عنها تحمّل تبعات عملها. امّا المهزلة الكاملة فتكمن في نتائج لجنة تحقيق شكّلتها الحكومة البريطانية إثر انتحار المفتش البريطاني، الدكتور كيلي، الذي اشتبه بإيعازه إلى شبكة الإذاعة البريطانية (B.B.C.) أنه قد جرى تضخيم خطورة أسلحة الدمار الشامل في تقرير

الحكومة كي تحصل على موافقة البرلمان على قرار الدخول في الحرب. فكان أن وجدت البي بي سي نفسها في موقع الاتهام، وبُيِّضت تماماً صفحة رئيس الوزراء، طوني بلير، في الوقت نفسه الذي استخلص المفتشون الأميركيون عدم وجود اسلحة الدمار الشامل. غير أنّ جورج بوش وطوني بلير استمرّا بكلّ صلافة في تأكيد أحقية التزامهما بهذه الحرب وأنّ العالم أصبح في وضع أفضل منذ سقوط صدّام حسين. وقد انضمّ اليهما خوسي أزنار، خلال تلبيته دعوة لزيارة واشنطن في شباط/فبراير 2004، مؤكّداً أنّ اجتياح العراق كان عملاً شجاعاً وينمّ عن أخلاقية عالية.

وفي حزيران/يونيو 2004، جاءت نتيجة التحقيقات التي قامت بها اللجنة المنبثقة عن مجلس الشيوخ الأميركي حول أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 لتؤكّد عدم وجود أية علاقة بين تنظيم القاعدة الإرهابي ونظام صدّام حسين، بخاصة في إطار أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر المأسوية. وها هي حجة أخرى من حجج الإدارة الأميركية ومبرراتها لاجتياح العراق تسقط وتفقد صدقيتها. وفي تقرير آخر وضعه مجلس الشيوخ في شهر تموز/يوليو حول مسألة أسلحة الدمار الشامل في العراق والأخطاء التي ارتكبتها أجهزة الاستخبارات، وجّهت انتقادات عنيفة للخفّة التي تمّت بها عملية جمع المعلومات واستخدامها، حول مسألة وجود أسلحة الدمار الشامل، مستثنياً الرئيس بوش في انتقاداته. ويؤكّد التقرير أيضاً عدم صحة المعلومات حول سعي النظام العراقي للحصول على الأورانيوم المخصّب من دولة النيجر. فضلاً عن الاستقالة المدوّية لأحد مسؤولي الاستخبارات في البيت الأبيض، ريتشارد كلارك، ونشره كتاباً يدين فيه صراحةً الهاجس الذي استحوذ على الرئيس بوش بضرورة غزو العراق منذ الأيام الأولى التي تلت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001[1]. إلاّ أنّ كلّ هذا لم يمنع مجلّة *The Economist*، المعروفة برصانتها وطابعها اليميني الشديد، من عنونة أحد أعدادها، الصادر في شهر تموز/يوليو 2004، الذي يبرز صورة طوني بلير وجورج بوش بالعنوان التالي: «المضلّلون الصادقون»[2]، موضحة بشكلٍ متماسك وصلب في مقال افتتاحي طويل أنّ الرئيسين لم يتعمدا خداع الرأي العام، بل، وعلى العكس من ذلك، كانا مقتنعيْن تماماً بالمعلومات المتوافرة لدى مختلف أجهزة الاستخبارات في البلدين، وتالياً بالخطر الكبير المتمثّل بالديكتاتور العراقي والذي يهدّد أمن الكوكب بأسره.

إلاّ أنّ صورة الاجتياح الأميركي قد تلطخت بشكلٍ قاطع، بدءًا من نهاية شهر نيسان/أبريل 2004، حين تكشّفت على الملأ فضيحة الانتهاكات الجنسية التي يمارسها أفراد من

(1) Richard A. Clarke, *Against all enemies. America's Wars on terror*, Free New York Press, 2004.

(2) «Sincere Deceivers»، الإيكونوميست، 17-23 تموز/يوليو 2004، ص 9-10.

الجيش الأميركي على الأسرى العراقيين المحتجزين في سجن أبو غريب في بغداد، الذي سبقته شهرته منذ زمن صدّام حسين لجهة ممارسة التعذيب. وقد بثّت شاشات التلفزة في جميع أنحاء العالم صوراً مروّعة لأجسام عارية مكومة بعضها فوق بعض أو في أوضاع غريبة ومثيرة للسخرية. ومع أنّ تأثير هذه الفضيحة كان قوياً جداً في الولايات المتحدة، حيث سارعت اللجنة العسكرية في مجلس الشيوخ مباشرة إلى عقد جلسة استماع إلى وزير الدفاع والقيادة العليا للجيش، إلاّ أنّ دونالد رامسفيلد تمنّع عن الاستقالة وأعرب الرئيس بوش له عن كامل ثقته به. لكنّ الولايات المتحدة وقعت، بدءًا من تلك اللحظة، في مأزق يصعب عليها الخروج منه، بالرغم من إعلانها في تشرين الثاني/نوفمبر 2003 عن التزامها بروزنامة نقل السيادة إلى العراقيين.

وبتاريخ 8 حزيران/يونيو 2004 تمكّنت الولايات المتحدة، بعد مداولات طويلة في مجلس الأمن، وخصوصاً مع فرنسا، من استصدار القرار 1546 بالإجماع. وقد وفّر لها هذا القرار الغطاء الشرعي لتحويل قوات الاحتلال إلى «قوّات متعددة الجنسية»، والإعتراف «بحكومة سيادية مؤقتة» كان قد جرى تأليفها بتاريخ الأول من حزيران/يونيو كي «تتولّى السلطة في العراق بشكلٍ كامل وتتحمّل مسؤولية البلاد بدءًا من تاريخ 30 حزيران/يونيو 2004». وينص هذا القرار على إنهاء الاحتلال وعلى اعتبار السلطة الأميركية المؤقتة بحكم المنحلّة لدى تسلّم الحكومة العراقية «السيادية» الجديدة مهمّاتها في 30 حزيران/يونيو. وعلى عجل، غادر بول بريمر - المسؤول عن إدارة الإحتلال في العراق وعن تفكّك الجيش العراقي والشرطة العراقية وانحلالهما - العراق حتى قبل التاريخ المحدّد. حينئذٍ عيّنت الإدارة الأميركية جون نيغروپونت (John Negroponte)، سفيرها لدى الأمم المتحدة، سفيراً في العراق. وأصبحت السفارة الأميركية في العراق أكبر السفارات الأميركية الموجودة في الخارج. وسوف يتولّى إياد علاّوي (شيعي) رئاسة الحكومة المؤقتة الجديدة، وهو عضو سابق في حزب البعث وله صلات وثيقة بوكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، كما وقع الخيار على غازي الياور (سني) لتسلّم رئاسة الدولة، وذلك وفق آلية غامضة تماماً. فهو يتمتّع بروابط عائلية وعلاقات في مجال الأعمال مع المملكة العربية السعودية ويقال عنه أنه زعيم قبيلة الشمّر، إحدى أهمّ القبائل العراقية؛ وهو يظهر علانية مرتدياً الزي البدوي التقليدي، الأقرب إلى الزي السعودي منه إلى الزي العراقي. وينبغي على الحكومة الدعوة إلى «مؤتمر وطني تمثيلي» يضمّ ألف عضو، يتمّ اختيارهم وفق آلية هي أيضاً ملتبسة، كما سيكون عليها اختيار 75 عضواً يضافون إلى أعضاء المجلس التنفيذي الانتقالي القديم البالغ عددهم خمسة وعشرين عضواً لتكوين مجلس من مئة عضو، يقوم بالتحضير لانتخابات المجلس الوطني في مدّة أقصاها كانون الثاني/يناير 2005، وتكون الحكومة الجديدة مسؤولة

أمامه. غير أنّ البدء بتنفيذ عملية انتقال السلطة لم ينعكس هدوءاً في الأوضاع الّتي استمرّت في التراجع بصورة مطّردة. ولم يكن ما يحصل يندرج في سياق حربٍ أهلية تنمو بين مختلف الجماعات والشيع التي يتألّف منها المجتمع العراقي بقدر ما كان انشطاراً بين شريحة من السكّان، سواء كانت شيعية أم سنية، تتّسع بشكلٍ متزايد، وترفض جملة وتفصيلاً الاحتلال الأميركي والمؤسسات العراقية التي يقوم بإرسائها تحت رايته، وبين من هم يسلّمون ولو بدرجات متفاوتة بواقع الوجود الأميركي على الأرض ويمارسون لعبة الشرعية الشكلية للمؤسسات الجديدة.

في غضون ذلك، واجهت الولايات المتحدة مطباً دولياً آخر في سياق إدارة احتلالها للعراق. فقد أدّت الاعتداءات الدموية للحادي عشر من آذار/مارس 2004 في مدريد إلى سقوط حزب الشعب الحاكم الذي يترأسه خوسي أزنار، أكبر حلفاء الولايات المتحدة في غزو العراق، في الانتخابات التي جرت في 14 آذار/مارس، بعد أيام قليلة على حصول الاعتداءات. فقد سارع حزب رئيس الحكومة، الذي كان متوقّعاً فوزه في الانتخابات، إلى اتهام الانفصاليين الباسك بالاعتداء على القطار الذي راح ضحية تفجيره 190 قتيلاً. في حين تشير الدلائل المتوافرة إلى ارتباط العملية بشبكة على اتصال بمجموعة القاعدة. إنّ الشعب الاسباني، الذي عبّر بشكل مكثّف عن رفضه للتحالف مع الولايات المتحدة في عملية اجتياح العراق ولإرسال القوات الاسبانية، قد تراجع بشكلٍ صارخ عن تأييد حزب رئيس الحكومة. وعلى الفور، أعلن الاشتراكيون العائدون إلى الحكم، بقيادة خوسي لويس زاپاتيرو (José Luis Zapatero)، سحب الفرق الاسبانية المشاركة في قوّات الغزو الأميركي من العراق قبل نهاية شهر حزيران/يونيو؛ وبالفعل، شارف الانسحاب على نهايته منذ أواخر شهر أيّار/مايو. وقد حذت فرقة صغيرة تابعة للهندوراس حذو القوّات الإسبانية، معلنة انسحابها من العراق. وفي وقت لاحق، أعلنت الفيليبين عن انسحاب قوّاتها إثر اختطاف أحد رعاياها. أمّا إيطاليا وبلغاريا وبولونيا فقد أبقت على قوّاتها في العراق، على الرغم من سقوط العديد من القتلى في صفوف جنودها، نتيجة الهجمات العراقية ضدّ قوّاتها. ومع ذلك، من الواضح أنّ المجازفة الأميركية في العراق قد منيت بفشل تام.

إنّ الواقعة الإيجابية الوحيدة لمصلحة الولايات المتحدة، في المحصّلة الكارثية لهذا الاجتياح، سوف تكون مبادرة الرئيس الليبي المثيرة للذهول. فقد أقدم هذا الأخير في محاولة لتسوية وضعه تجاه الولايات المتحدة، بعد حادثة الإعتداء على طائرة تابعة للخطوط الجوّية الأميركية التي تحطّمت فوق مدينة لوكربي في سكوتلندا، على نجدة جورج بوش عبر الإعلان، في كانون الأول/ديسمبر 2003، عن عزوفه عن استكمال برنامجه لانتاج أسلحة الدمار الشامل ودعوته لوكالة الطاقة الذرية من أجل تفكيك المنشآت الخاصة بهذا البرنامج.

وهكذا بات في استطاعة الرئيس الأميركي التصريح، بملء جوارحه، بجدوى اجتياح العراق. ذلك أنّ دولة «مارقة» كالدّولة الليبية جاءت صاغرة لتعلن توبتها، خوفاً من مصير يتربّص بها مماثل لمصير العراق. فها هو العقيد الشاب الثائر الذي يدّعي مطاردة الامبريالية في كلّ مكان من العالم العربي ومن أفريقيا، المعروف بمزايداته العلنية، ينهي سباقه بين أحضان الولايات المتحدة التي بدت، نتيجة إحساسها بالنشوة لحصولها على هذه الهدية غير المنتظرة، على استعداد لنسيان كلّ ما حصل ولغضّ الطرف عن حقيقة تحوّل ليبيا منذ أكثر من ثلاثين عاماً إلى معتقل كبير لمواطنيها.

أما داخل الولايات المتحدة الأميركية، فقد بدأت تظهر المخاوف مع ازدياد عدد الضحايا من الجنود الأميركيين القتلى أو الجرحى، ومع توسّع الفوضى في العراق. فشعبية الرئيس بوش بدأت تتدهور، والأصوات المطالبة بخطة للانسحاب من العراق ازدادت بشكل لافت. لذلك قررت الحكومة الأميركية إجراء انتخابات نيابية عامة في العراق للإتيان بحكومة أكثر شرعية، داخلياً ودولياً، من الحكومة التي عيّنها الحاكم المدني الأميركي بول بريمر. وقد تمّت هذه الانتخابات في 30 كانون الثاني/يناير 2005، على أساس أن العراق دائرة انتخابية واحدة وعلى أساس نظام النسبية، ما عزز الاتجاه نحو تطييف الحياة السياسية العراقية، إذ تكوّنت لائحة ضخمة قوامها القوى الشيعية الرئيسية وكذلك لائحة كردية، وامتنع العنصر السني عن المشاركة في الانتخابات وأدى ذلك الى فوز كاسح للآلائحة الشيعية المسنودة من المراجع الدينية، وبشكل خاص آية الله سيستاني والسيد عبد العزيز الحكيم وحزب الدعوة، بينما تراجع نفوذ أياد علاوي الأكثر علمانية، وأصبح التمثيل السني هامشياً للغاية.

ومن المهمات الرئيسية لهذا المجلس النيابي الجديد وضع دستور للعراق يُطرح على الاستفتاء الشعبي لكي تتمّ انتخابات تشريعية جديدة في ظلّه، في حال تبنّيه.

اجتمع المجلس النيابي في تاريخ 16 آذار/مارس وعينت لجنة لصياغة الدستور غابت عنها الوجوه السنية بشكل شبه كلي، وما زاد الطين بلّة واثار مجادلات كبيرة في البلاد اعتماد الدستور الجديد مبدأ الفدرالية، بمنح المحافظات حق المطالبة بتكوين دولة تدخل في الاتحاد الفدرالي، وكذلك مبدأ تقاسم الإيرادات النفطية، إضافة إلى قضية مكانة الدين والشريعة الإسلامية في الدستور والقوانين. وأثار المشروع حفيظة السنّة إزاء مبدأ الفدرالية وغياب تحديد الهوية العراقية كهوية عربية، فجرت مساع عديدة لانضمام بعض الشخصيات السنية الى لجنة الصياغة، وانتهى الأمر بوعود لإعادة النظر في بعض بنود الدستور الأكثر حساسية، بعد الاستفتاء على يد المجلس النيابي الواجب انتخابه فور الانتهاء من الاستفتاء، وقد تم التصويت على مشروع الدستور بتاريخ 15 تشرين الأول/أوكتوبر 2005، ولم يسقط

المشروع برفضه من قبل ثلاث محافظات على الأقل، إذ رفضته محافظتان فقط ، سنّيتا الطابع بنسبة عالية جداً. وفي كل خطوة من هذه الخطوات الدستورية اعتبرت الحكومة الأميركية أنها أحرزت تقدّماً كبيراً في إعادة تكوين الدولة العراقية، ما يفسح المجال أمامها للانسحاب تدريجياً من العراق في المستقبل.

غير أن التوقعات بأن نبض المقاومة سيخف، وأن رقعة عملياتها ستتراجع بسبب هذه الخطوات لبناء المستقبل لم تتحقق. بل بالعكس، فإن جميع أنواع عمليات العنف قد تصاعدت وتيرتها: من الهجوم على الدوريات الأميركية، الى القيام بعمليات تفجير سيارات مفخخة يومياً تستهدف مراكز الشرطة العراقية أو بعض الفنادق والمرافق الأخرى، مروراً بالاغتيالات الفردية وعمليات خطف الأجانب أو الدبلوماسيين العرب العاملين في العراق. هذه الأعمال أوقعت دائماً عدداً كبيراً جداً من الضحايا المدنية، ما أثار حفيظة الكثير من الناس وأدى الى انقسام حاد في الرأي، لدى العراقيين والعرب من الجنسيات الأخرى، حول شرعية هذه المقاومة التي نُعتت بالسنية والتي تُظر اليها إجمالاً باعتبارها من عمل تحالف بين بقايا حزب البعث والحركات الجهادية تحت قيادة وجه جديد من وجوه هذه الحركات، أبي مصعب الزرقاوي، الأردني الأصل. فأصبحت شاشات الفضائيات العربية تنظّم حلقات خاصة بوضع العراق، تُظهر فيها بشكل خاص ليس انقسام العراقيين في ما بينهم على أساس طائفي والموقف من الاحتلال الأميركي وحسب، بل أيضاً الانقسام في الرأي العام العربي الذي أصبح يميل أكثر فأكثر إلى جانب المقاومة، بغضّ النظر عن عدد الضحايا المدنية، معبراً عن تعبئة الرأي العام العربي ضد الهيمنة الإسرائيلية-الأميركية على المشرق العربي.

أما الرئيس جورج بوش، وبالرغم من تدهور شعبيته في بلده، فقد واظب في كل خطاباته على تبرير حربه على العراق بذريعة مكافحة الإرهاب، وأصبح يخلط بين السبب والنتيجة، فيتذرع بوجود المقاومة التي ترفع راية الاسلام في العراق لتبرير حملته العالمية على الارهاب، جاعلاً من الارهاب الاسلامي خطراً على البشرية، بمستوى خطر الاتحاد السوفياتي والشيوعية سابقاً أو في بعض الأحيان خطر البربرية النازية، وكأن المجموعات الجهادية والتكفيرية العاملة في العراق أو في دول إسلامية مثل مصر والمغرب وأندونيسيا وباكستان تعادل، من حيث العدد والسلاح، ما كان لستالين وهتلر من جيوش وأسلحة دمار شامل.

زعزعة استقرار لبنان ومحاصرة سوريا

أدى الغزو الأميركي للعراق وهجومية السياسة الأميركية تجاه المنطقة، في إطار

مشروع الشرق الأوسط الكبير، إلى فتح ملف لبنان وعلاقته بسوريا وإلى التهجّم العنيف على دور سوريا الإقليمي. وكان لبنان قد حظي باستقرار لافت منذ وضعه تحت الهيمنة السورية إثر حرب الخليج الأولى، عندما قررت الولايات المتحدة إعطاء إدارة لبنان إلى سوريا كجائزة ترضية لانضمامها إلى التحالف العسكري ضد العراق عام 1990. وكانت الجمهورية الثانية، التي أُسّست على تطبيق منحرف لاتفاق الطائف الذي وُضع عام 1989 لتعديل التوازنات الطائفية السياسية في البلاد وصلاحيات كل من رئيس الجمهورية الماروني ورئيس الوزارة السني ورئيس مجلس النواب الشيعي، قد تميزت بسلسلة من الفضائح وانتشار شبكات الفساد إلى أقصى الحدود.

لم يتمكن رئيس الجمهورية المُنتخب عام 1998، العماد إميل لحود، من القضاء عليها، برغم الآمال التي كانت قد عُقدت على الوعود التي أطلقها الرئيس الجديد في خطاب القَسَم، وبرغم تأليف أول وزارة في عهده في كانون الأول/ديسمبر 1998 بوجوه إصلاحية، على رأسها رئيس الوزراء السابق الدكتور سليم الحص المعروف بتجرّده عن أية مصلحة مادية وبنظافة كفه. وسعت هذه الحكومة إلى إرساء دعائم إصلاح شامل، بخاصة في المجال المالي، لوقف سرعة تراكم الدين العام الناتج عن الممارسات المنحرفة للحكومات السابقة في المجالين النقدي والمالي[1].

غير أن حكومة الدكتور سليم الحص اصطدمت بحملات إعلامية شعواء قام بها أنصار رئيس الوزارة السابق، السيد رفيق الحريري، الذي كان قد استُبعد من رئاسة الوزارة لمصلحة الدكتور سليم الحص. وبما كان لديه من إمكانيات مالية وإعلامية وعلاقات سياسية واقتصادية بقيادات إقليمية ودولية، تمكّن من إجهاض المحاولة الإصلاحية. فقد صُوّرت حكومة الحص، جرّاء هذه الحملات الإعلامية، بأن إدارتها للبنان كانت كارثية وأنها هي المسؤولة عن تراكم المديونية وتفاقم الأزمة المعيشية في لبنان[2]، وذلك بالرغم من نجاح تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيلي بفضل المساندة القوية الممنوحة من رئيس الدولة والحكومة في كل الميادين إلى مقاتلي حزب الله، وبالرغم من الصمود أمام الضربات العسكرية الأسرائيلية على معامل الكهرباء في لبنان، التي تكررت ثلاث مرات في غضون أشهر معدودة، قبل الانسحاب الإسرائيلي في 22 ايار/مايو عام 2000.

---

(1) للاطلاع على تفاصيل الخطة والإجراءات الإصلاحية لحكومة الرئيس الحص، أنظر جورج قرم، الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان، الشركة العربية للتوزيع والنشر، بيروت، 2001؛ وكذلك بالنسبة الى تاريخ الجمهورية الثانية وأدائها السياسي والاقتصادي والمالي، أنظر جورج قرم، لبنان المعاصر، تاريخ ومجتمع، المكتبة الشرقية، بيروت، 2004.

(2) عبّرت عنه جريدة لوموند الفرنسية، بتاريخ أيلول/سبتمبر 2000، اذ ادّعت أن إدارة حكومة الرئيس الحص كانت «كارثية».

بالرغم من هذا الإنجاز الكبير، إضافة إلى النجاح الجزئي في منع المزيد من التردي في الأوضاع الإقتصادية والمالية في البلاد ودفع متأخرات الدولة للقطاع الخاص وتخفيض مستوى الفوائد واعادة تكوين احتياطات مصرف لبنان من العملات الصعبة، أتت نتائج انتخابات عام 2000 لتقضي على اركان حكومة الرئيس الحص، بمن فيهم الرئيس نفسه والكثير من الوجوه الشعبية، في وزارته أو خارج وزارته، لمصلحة لوائح رفيق الحريري التي اكتسحت العاصمة واخترقت مناطق أخرى إنتخابية، مّا أدّى الى عودة رئيس «الوزراء الأسبق الى سُدّة رئاسة الحكومة حتى عام 2004. وتميّزت هذه الفترة بتجاذبات سياسية كبيرة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. وقد عمل الإعلام الموالي للرئيس الحريري، مرة أخرى، على تصوير رئيس الجمهورية والوزراء المُنتمين إلى نهجه وكأنهم معادون للإصلاح ويعرقلونه. في هذه الفترة ايضاً، بدأت الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد الأوروبي بالضغط على الدولة اللبنانية لكي ترسل الجيش اللبناني الى الحدود مع إسرائيل وتسحب مقاتلي حزب الله من المنطقة الحدودية، بينما قررت الدولة أن الجنوب اللبناني لم يتحرر كلياً من الاحتلال الإسرائيلي، لأن الجيش الإسرائيلي لم ينسحب من منطقة مزارع شبعا التي تم احتلالها بعد حرب عام 1967 ببضعة أشهر. وكانت هذه المنطقة في الأساس لبنانية صرفاً، إذ إنها تابعة لبلدة شبعا القائمة ضمن الحدود اللبنانية، وجميع الممتلكات العقارية فيها تعود إلى لبنانيين. لكن الاتفاق لم يتم، عند الاستقلال، بين لبنان وسوريا لترسيم الحدود في هذه المنطقة التي بقيت تحت الهيمنة السورية إلى أن أتت القوات الإسرائيلية لتحتلّها إثر احتلال الجولان عام 1967. وبناء عليه، بقي مقاومو حزب الله يقومون من وقت إلى آخر بعمليات عسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي لهذه المزارع، ما كان يثير غضب الإسرائيليين والأميركيين.

وعلى أثر غزو الجيش الأميركي للعراق عام 2003، وكما سنرى في ما بعد، فإن الرئيس جورج بوش بدأ يلوّح بضرورة أن تغيّر سوريا من نهجها السياسي في الشؤون الإقليمية وأن تكفّ عن تشجيع حركات المقاومة الفلسطينية والعراقية وحزب الله في لبنان. وبتاريخ 12 كانون الاول/ديسمبر 2003 صدر قانون أميركي لمعاقبة سوريا ووضعها في مجهر المراقبة الأميركية، فقد حمل هذا القانون إسم «قانون مساءلة سوريا وإعادة السيادة اللبنانية» (Syrian Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act). يخوّل هذا القانون الرئيس الأميركي اتخاذ الإجراءات المختلفة لمقاطعة سوريا إقتصادياً أومصادرة الحسابات التابعة لمؤسسات سورية رسمية. وقد اتخذ الرئيس الأميركي فعلاً بعض الإجراءات في هذا الصدد بتاريخ 11 آيار/مايو 2004.

بدأ التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وسوريا، كما أن التجاذب في لبنان تصاعد بين مناصري سوريا وأنصار استعادة السيادة اللبنانية بانسحاب القوات السورية، مع

الإشارة إلى أن هذه القوات كان قد انخفض عددها من أربعين ألف جندي عام 1998 إلى أربعة عشر ألفاً عام 2004.

وما أشعل النار في الوضع اللبناني المتأزّم، جرّاء السياسة الأميركية الجديدة، هو قضية تمديد ولاية رئيس الجمهورية إميل لحود في بداية أيلول/سبتمبر 2004. وقد أتى هذا التمديد كذريعة لاستصدار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 1559 بتاريخ 2 أيلول/سبتمبر[1] الذي كوّن سابقة قانونية شاذة بتدخله في شؤون المجلس النيابي اللبناني والعلاقة اللبنانية-السورية المنتظمة تحت مبادئ اتفاق الطائف ومعاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق الموقعة في دمشق بين لبنان وسوريا بتاريخ 22 أيار/مايو 1991. فالقرار يطلب من المجلس النيابي اللبناني عدم تمديد ولاية الرئيس إميل لحود، كما يطلب من السلطات اللبنانية إرسال الجيش الى الجنوب ليحل محل مقاتلي حزب اللّه، ويطالب كذلك بنزع سلاح هذا الحزب والسلاح الموجود في المخيمات الفلسطينية، إضافة إلى مطالبته بانسحاب القوات السورية من لبنان.

المفارقة هنا أن تمديد ولاية رئيس الجمهورية السابق الياس الهراوي في عام 1995 كانت قد تمت في المجلس النيابي اللبناني من دون أن يثير هذا التمديد أي تعليق سلبي من قبل الولايات المتحدة أو فرنسا. والفرق هنا أن السيد رفيق الحريري كان هو قد تولى تسويق هذا التمديد، لأن الرئيس الهراوي كان يخضع له خضوعاً تاماً، بينما العلاقات بين الرئيس إميل لحود والرئيس رفيق الحريري كانت باستمرار عرضة لتجاذبات كبيرة تتعلق بقضايا رئيسية في البلاد، كتراكم المديونية المتواصل، ووضع شركتي الهاتف الخلوي، وقضايا أخرى تتعلّق بمصالح السيد الحريري ومجموعة أعماله العقارية والمالية في لبنان. وإذا كانت السلطات السورية قد استشارت الكثير من السياسيين اللبنانيين في موضوع الانتخابات الرئاسية، فإن ما حسم الموضوع بسرعة هو انقلاب الموقف الغربي تجاه لبنان وعلاقته المميزة بسوريا، إذ رأت هذه الأخيرة أن هذا الانقلاب يقتضي إبقاء الرئيس لحود في الحكم للحفاظ على بقاء لبنان في المحور الإيراني-السوري، وهو المحور الذي يحمي أيضاً الوجود المسلّح لحزب اللّه، وهو يقف ضدّ الهيمنة الأميركية في المنطقة[2]. أما في لبنان نفسه، وعلى خلاف الظروف عام 1995 ومن خلال تشجيع كل من فرنسا والولايات المتحدة، فقد

---

(1) وذلك بتسعة اصوات مقابل خمسة عشر صوتاً، إضافة إلى ستة أعضاء ذوي أهمية امتنعوا عن التصويت، من بينهم عضوان دائمان (الجزائر، البرازيل، الصين، روسيا، باكستان، الفيليبين).

(2) في 3 أيلول/سبتمبر 2004، عشية إقرار القرار 1595، وافق المجلس النيابي على قانون التمديد بـ 96 نائباً - من بينهم رفيق الحريري- مقابل 29 صوتاً معارضاً. علماً أن هؤلاء الـ29 نائباً كان من بينهم تسعة قد وافقوا على التمديد لإلياس الهراوي في عام 1995، ومن بينهم وليد جنبلاط وفريقه وبعض نواب تجمّع قرنة شهوان المعارضين للرئيس اميل لحود.

أصبح الكثير من اللبنانيين يحتجون على هذا التمديد، وبدأت تُشنّ حملة شعواء ضد رئيس الجمهورية وضد الوجود السوري في لبنان. في 6 من أيلول/سبتمبر 2004 استقال أربعة وزراء من الحكومة. أما في التاسع من أيلول/سبتمبر فأعلن رفيق الحريري استقالته، بينما اجتمع نواب المعارضة، ابتداءً من 20 أيلول/سبتمبر، في «اللقاء الديمقراطي» المطالب باستقالة رئيس الجمهورية. إنقسم الرأي العام اللبناني بشدّة، وفي 20 تشرين الاول/أوكتوبر 2004[1]، اعتذر السيد رفيق الحريري عن تأليف وزارة جديدة، رغم المطالبة بتكوين وزارة اتحاد وطني يرئسها بنفسه، فالمعارضة للرئيس لحود ولسوريا التي أصبحت تتسع، رفضت أية مشاركة في مثل هذه الحكومة. عيّن حينئذ المجلس النيابي السيد عمر كرامي، شقيق رئيس الحكومة الشهير المُغتال عام 1987 رشيد كرامي، لتأليف الوزارة التي تمثّلت فيها بشكل رئيسي القوى الموالية لسوريا وبعض الشخصيات المستقلة.

زاد التوتر بشكل ملموس في البلاد، وبخاصة بعد محاولة اغتيال الوزير المستقيل المنتمي إلى المعارضة مروان حمادة، في الأول من تشرين الأول/أوكتوبر 2004. وقد حمل الإعلام اللبناني الذي يخضع إلى حدّ بعيد لنفوذ السيد رفيق الحريري، بشدة على الوزارة الجديدة كما كان الحال عند تكوين وزارة الرئيس الحص، التي كان معظم أعضائها من المستقلّين. وبشكل خاص، قامت جريدة النهار بحملات شعواء ضد الهيمنة السورية ورئيس الجمهورية الذي طالبته المعارضة بالاستقالة، كون تمديد ولايته غير شرعي، بخاصة بعد إصدار مجلس الأمن القرار 1559. في هذا الجو المتوتر للغاية، حصلت الكارثة التي أودت بحياة رفيق الحريري وهزّت استقرار لبنان هزّة عنيفة، وذلك يوم 14 شباط/ فبراير 2005. وقد حصل مقتل رئيس الوزراء السابق جرّاء عملية اغتيال ضخمة في قلب بيروت، بانفجار شاحنة مفخخة عند مرور موكبه في منطقة السان جورج، ما أودى بحياته فوراً وحياة العديد من مرافقيه والمارة. وأمام هذه الجريمة النكراء بقيت الدولتان اللبنانية والسورية شبه صامتتين، ولم تقوما بأي إجراءات إستثنائية بمستوى ضخامة الحادث، بل تركتا الساحة مفتوحة أمام اتهام الأجهزة الأمنية اللبنانية-السورية بتدبير هذه العملية الإرهابية، فتعالت الأصوات المحلية والدولية للمطالبة بالحقيقة وباستقالة رؤساء الأجهزة الأمنية في لبنان، الذين وُجّهت اليهم أصابع الإتهام فوراً، قبل أي تحقيق في الجريمة.

ومع أن عدداً من الاغتيالات السياسية كان قد حصل في العالم، في العقود الأخيرة، وأودى بحياة كبار القوم، كالرئيس الأميركي جون كنيدي عام 1963، أو رئيس الوزراء

---

(1) عشية البيان الرئاسي لمجلس الامن (S/PRST/2004/36) مطالباً الامين العام «بمساعدة الاطراف في تطبيق القرار 1559 وتقديم تقرير إلى المجلس عن تنفيذه كل ستة أشهر».

المشهور السويدي أولوف بالم (Olof Palme) عام 1986، أو رئيس الوزراء الإيطالي ألدو مورو (Aldo Moro) بعد أن اختطفته مجموعة إرهابية في قلب مدينة روما عام 1978 ، فمن المذهل أن يجتمع مجلس الأمن فوراً ويدين الجريمة ويطلب من الأمين العام تكوين لجنة لتقصي الحقائق فيها، وذلك بموجب القرار 1595 بتاريخ 7 نيسان/أبريل 2005. وقد عيّن من أجل ذلك السيد بيتر فيتزجرالد (Peter Fitzgerald)، الضابط السابق في جهاز البوليس الإيرلندي كرئيس هذه اللجنة الأولى للتحقيق في الجريمة، وهو الذي كانت قد عيّنته الأمم المتحدة سابقاً رئيساً للجنة أخرى لتقصّي الحقائق حول المذابح التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل في مخيّم جنين في فلسطين، في 6 نيسان/أبريل 2002 . وكان السيد فيتزجرالد قد رأى أنّه لم يكن هناك أية مذبحة، بل مجرّد عمليات حربية عادية. أما في لبنان، في 24 آذار/مارس 2005، فقد أتى تقرير هذا الضابط[1] ليؤكد مسؤولية الأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية في هذه الجريمة، من دون أن يأتي بأية أدلة، مستنداً إلى أقوال أحزاب وقوى المعارضة اللبنانية فحسب، ومنها بشكل خاص كل من تيار المستقبل العائد إلى رئيس الوزراء المغتال والحزب الاشتراكي الذي يرئسه السيد وليد جنبلاط ومجموعة النواب والشخصيات المارونية المجتمعة تحت مظلّة أسقف ماروني (مجموعة قرنة شهوان)، إضافة إلى جزء من التقدميين والشيوعيين السابقين الذين أسسوا حركة اليسار الديموقراطي.

في هذه الأثناء، قام حزب الله بتنظيم تظاهرة جماعية ضخمة تأييداً لسوريا وللخط الوطني والعروبي، وذلك في 8 آذار/مارس 2005، احتشدت فيها كل القوى المؤيدة لحزب الله ولبقاء لبنان متضامناً مع سوريا. وفي الأسبوع التالي حشدت المعارضة كل مناصريها ونظّمت تظاهرة مضادة في ساحة الشهداء، التي أصبحت مقرّاً لوجود دائم لقوى المعارضة في جوار الضريح الذي أقيم لرفيق الحريري والذي اصبح محجّاً لكل الشخصيات العربية والأجنبية الزائرة، وهي أيضاً ملاصقة لساحة رياض الصلح، حيث كانت قد تمّت التظاهرة الأولى. جرت هذه التظاهرات في جو دولي مشحون، إذ أصبح كل من الرئيس الفرنسي جاك شيراك والرئيس الأميركي جورج بوش ووزيرة خارجيّته يدلون بالتصريحات النارية حول الوضع في لبنان وينادون بالانسحاب السوري الفوري وبمعاقبة المجرمين وبإقامة نظام ديمقراطي حقاً في لبنان، يكون قدوة لسائر الدول العربية[2]. هذا مع الإشارة إلى أن هذا

---

(1) أنظر وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2005/203.

(2) استمر الرئيس جورج بوش، بطريقة مدهشة وشبه يومية، يدلي بتصريحات عن الوضع اللبناني: في 2 و17 و21 و22 شباط/فبراير وفي 8 و9 و15 آذار/مارس، وفي 14 و18 نيسان/أبريل.

النوع من الكلام هو ذاته الذي كان قد تفوّه به الرئيس بوش إثر غزوه للعراق، قائلاً إنه سيجعل من العراق ديموقراطية نموذجية، سيعمّمها على جميع دول الشرق الأوسط.

قامت الأمم المتحدة، على أثر إصدار القرار 1559، بإصدار سلسلة قرارات وبيانات جديدة عبر مجلس الأمن بشأن الوضع في لبنان لاستعجال الانسحاب السوري الذي تمّ فعلياً في نهاية نيسان/أبريل 2005.

ففي البيان الرئاسي الصادر في 19 تشرين الأول/أوكتوبر[1]، لاحظ مجلس الامن عدم تنفيذ متطلبات القرار 1559 بحسب ما ورد في تقرير الامين العام كوفي أنان، الصادر في 3 تشرين الأول/أوكتوبر 2004، وطالب تالياً بتنفيذ كل بنود هذا القرار وأحكامه. أما في البيان الرئاسي في 15 شباط/فبراير 2005[2] فقد أدان مجلس الأمن التفجير الواقع في بيروت في 14 شباط/فبراير 2005 الذي أسفر عن مقتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، طالباً من الامين العام متابعة الاوضاع اللبنانية وتقديم تقرير حول أسباب الجريمة وملابساتها والعواقب المترتبة عليها، وذلك في أسرع وقت ممكن . وفي 4 أيار/مايو 2005، وفي بيان رئاسي آخر[3]، أعرب مجلس الامن عن ارتياحه للانسحاب الكامل والتام للقوات السورية ونشر القوات المسلحة اللبنانية على كافة الاراضي اللبنانية، لكنه أعرب أيضاً عن القلق الشديد في ما يخص احكام القرار 1559 التي لم تنفّذ بعد، «سيما نزع سلاح المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وبسط سلطة حكومة لبنان على كامل الاراضي اللبنانية(...)». وفي بيان رئاسي آخر[4] في 7 حزيران/جون 2005 أدان مجلس الامن التفجير الارهابي الذي أودى بحياة الصحافي سمير قصير. وفي 22 حزيران/يونيو 2005[5] رحّب مجلس الامن في بيان آخر بالانتخابات النيابية اللبنانية التي أجريت، مبدياً ارتياحه لنزاهتها وصدقيتها، مكرراً التشديد على تطبيق القرارين 1559 و1595 ومجدداً دعمه لسيادة لبنان.

أما في ما يتعلق بقرارت مجلس الأمن فقد اعتمد المجلس في 7 نيسان/أبريل القرار رقم 1595، مطالباً[6] بانشاء لجنة مستقلة دولية للتحقيق في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ولمساعدة الدولة اللبنانية في التحقيق الذي تجريه وذلك لمدة ثلاثة اشهر قابلة للتمديد، وتقديم تقرير عن نتائج تحقيقها، كما سنراه في ما بعد. أما القرار 1614[7]،

---

(1) أنظر وثيقة الأمم المتحدة رقم S/PRST/2004/36.
(2) أنظر وثيقة الأمم المتحدة رقم S/PRST/2005/4.
(3) أنظر وثيقة الأمم المتحدة رقم S/PRST/2005/17.
(4) أنظر وثيقة الأمم المتحدة رقم S/PRST/2005/22.
(5) أنظر وثيقة الأمم المتحدة رقم S/PRST/2005/26.
(6) أنظر وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/1595/2005.
(7) أنظر وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/1614//2005.

الصادر في 29 تموز/يوليو 2005، فمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى 31 كانون الثاني/يناير 2006، كما دعا الحكومة اللبنانية الى نشر القوات المسلحة وقوى الأمن اللبنانية في كافة أنحاء الجنوب وعلى طول الخط الازرق، وبسط سيطرتها على كل المنطقة وتالياً منع «شنّ الهجمات من لبنان عبر الخط الأزرق». أخيراً أشار القرار 1636[1]، الصادر في 31 تشرين الأول/أوكتوبر 2005، إلى أن على جميع الدول تقديم المساعدة والتعاون مع اللجنة في التحقيقات المتعلقة بجريمة اغتيال رفيق الحريري. وبموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، قرر مجلس الأمن إتخاذ خطوات لمساعدة التحقيق، من بينها أخضاع جميع الأفراد المشتبه بهم لتدابير عديدة منها تجميد الأموال. واستناداً الى استنتاجات اللجنة، طلب مجلس الامن من الدولة السورية اعتقال المشتبه بهم من السوريين والتعاون مع اللجنة، من دون أي شرط. فالقرار 1636 يمنح اللجنة الحقوق ذاتها المذكورة في القرار 1595، إضافة إلى سلطة تعيين المكان وكل ما يتعلق باجراء المقابلات مع الاشخاص السوريين. وإلى ذلك يطلب مجلس الامن من الدولة السورية «أن تتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية وأن تمتنع عن أي محاولة ترمي الى زعزعة استقرار لبنان». أخيراً، على اللجنة إن تقدّم إلى مجلس الأمن تقريراً في 15 كانون الاول/ديسمبر 2005.

ومن أجل إقامة لجنة تحقيق جديدة حول الاغتيال لها صفة قضائية، وقّعت وزارة العدل اللبنانية إتفاقية تعاون أخضعت عملياً القضاء اللبناني الى هذه اللجنة الجديدة، وفي 13 أيار/مايو 2005 عُيّن القاضي الألماني دتلف مليس على رأس لجنة التحقيق الجديدة، وهو كان قد تعرّض لانتقادات شديدة في طريقة ممارسة مهنته كقاضي تحقيق في ألمانيا، وبشكل خاص في موضوع التحقيق في انفجار حصل في ملهى ليلي في برلين عام 1986، كُلّف هو بالتحقيق فيها. وبعد شهرين من العمل، طلب هذا القاضي من القضاء اللبناني توقيف أربعة عمداء كانوا على رأس اجهزة أمنية مختلفة، هم مدير الأمن العام ورئيس الحرس الجمهوري، المقربان من رئيس الجمهورية، ورئيس المخابرات في الجيش اللبناني ومدير قوى الأمن الداخلي. وكان من شأن هذا التدبير زيادة التوتر في البلاد، بخاصة أن المعارضة التي اصبحت تحكم لبنان، كما سنرى، تطالب بإلحاح قوي باستقالة رئيس الجمهورية. وقد تعاظم نفوذ الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي في الحياة السياسية اللبنانية بشكل متواصل، بخاصة بعد استقالة حكومة الرئيس كرامي على أثر الهجوم العنيف الذي تعرضت له في المجلس النيابي من قبل نواب المعارضة وفي جو التظاهرات الصاخبة يوم 28 شباط/فبراير 2005. وقد أعاد المجلس النيابي تكليف السيد كرامي برئاسة الوزارة

---

(1) أنظر وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/1636//2005.

خلال الاستشارات التي قام بها بحسب الدستور، فسعى بدوره إلى تأليف حكومة اتحاد وطني من بين القوى المعارضة لسوريا ولرئيس الجمهورية والقوى الموالية لهما (ومنها بشكل أساسي حزب الله وحركة أمل الشيعية والحزب القومي السوري). غير أنه لم ينجح في هذا المسعى، فاضطر الى الاعتذار بعد أسابيع معدودة، في 12 نيسان/أبريل 2005.

تدخلت حينئذ الدول الغربية، وعلى رأسها فرنسا بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية، فتم اختيار الوزير نجيب ميقاتي ـ وهو رجل أعمال ناجح، قريب من المملكة العربية السعودية وله صداقة معروفة مع الرئيس بشّار الأسد ـ رئيساً للحكومة وكوّن بسرعة الوزارة التي دخلت فيها بقوة شخصيات المعارضة (التي حظيت بحقيبتي الداخلية والعدل) وبعض المستقلين؛ وكانت مهمتها الرئيسية تنظيم الانتخابات النيابية في أقصى سرعة وفي موعدها الدستوري، على رغم مطالبتها من جهات عديدة بتأجيل الموعد أسابيع معدودة كي يتمكن المجلس النيابي من سن قانون جديد للانتخابات يؤمّن تمثيلاً للقوى الطائفية المختلفة، وبشكل خاص القوى المسيحية، أفضل مما كان عليه الحال في ظل القانون الانتخابي لعام 2000 وما قبله. غير أن سفراء الدول الغربية الكبرى تدخلوا بثقل لكي تجري الانتخابات في موعدها وفي ظل القانون القديم، فحصلت الانتخابات من دون مفاجأة تذكر، إلا اكتساح مرشحي التيار العوني (أي الحركة السياسية التي أعاد تأسيسها الجنرال العائد من المنفى ميشال عون) في المناطق المسيحية الصرفة (كسروان والمتن وجبيل)، بينما خسر معظم المرشحين المسيحيين التابعين لمجموعة قرنة شهوان مقاعدهم النيابية، إلا في المناطق المختلطة طائفياً، حيث أمّن فوزهم تحالفهم مع قوى المعارضة بمكوناتها الإسلامية (تيار المستقبل الذي أسسه السيد رفيق الحريري والحزب الاشتراكي للسيد وليد جنبلاط). وقد دخل أيضاً في المعركة الانتخابية مرشحو حزب القوات اللبنانية المنحل منذ عام 1994، على أثر توقيف رئيسه سمير جعجع وحبسه وإدانته بمقتل الرئيس رشيد كرامي. وقد تمّت المصالحة بين حزب القوات والحزب الاشتراكي، وهما الحزبان المسؤولان عن المجازر البشعة في منطقة الشوف والتهجير القسري للمسيحيين القاطنين فيها عامي 1983 و1984، إضافة إلى التقارب المتواصل والتناغم مع تيار المستقبل. ومن جانب الطوائف الاسلامية، فإن لوائح تيار المستقبل وحلفاءها قد اكتسحت بيروت وصيدا وطرابلس وعكار والضنية وجزئياً في البقاع، بينما حافظت القوى الشيعية المكونة من حركة أمل وحزب الله (المتحالفين في اللوائح الانتخابية نفسها) على هيمنتها على منطقة الجنوب وجزئياً على البقاع. وقد تمّت هذه الانتخابات تحت مجهر كل من مراقبي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، الذين خلصوا إلى النزاهة الكاملة للعملية الانتخابية، رغم الشوائب العديدة للقانون الانتخابي وإنفاق الأموال بلا حساب من قبل تيار المستقبل، بخاصة في مدينة

طرابلس، لمنع وصول الوجوه الشعبية في منطقة الشمال (كالنائب سليمان فرنجية او الرئيس عمر كرامي الذي لم يرشح نفسه).

على أثر هذه الانتخابات والاستشارات النيابية التي أجراها رئيس الجمهورية، تمّ تعيين فؤاد السنيورة رئيساً للوزارة في 28 حزيران/يونيو، وهو كان أحد المقربين جداً من رفيق الحريري ووزير مالية لمدة عشرة أعوام. وقد ظهر الضغط الشديد للسفارات الأجنبية على الحياة السياسية في لبنان عندما نال اسمه 126 صوتاً من أصل 128 من النواب لترؤس الحكومة الجديدة ، ولم يشهد لبنان في تاريخه النيابي مثل هذه النسبة في تسمية رئيس وزارة من قبل مجلس النواب[1]. وإن دخل في الوزارة ممثلون لحزب الله ولحركة أمل، إلا أن القوى الأخرى القريبة من سوريا لم تتمثل في الوزارة، التي أصبحت فيها الأغلبية لقوى المعارضة السابقة بجميع ألوانها. وقد تمّ أيضاً استبعاد أي ممثل عن التيار العوني، بخاصة أن العماد عون اتخذ منذ عودته الى لبنان مواقف متوازنة للغاية، ساهمت في تبريد الأجواء، إذ رفض الدخول في مهاترات ضدّ النظام السوري على غرار ما كانت تفعله قوى المعارضة الأخرى، مؤكداً أنه لا يمكن تحميل سوريا كل مشكلات لبنان بعد خروج قواتها منه. والجدير بالذكر هنا أن البلاد تعرضت لهزات أمنية متتالية كانت قد بدأت بمحاولة اغتيال النائب مروان حماده المقرّب من رفيق الحريري، في تشرين الأول/أوكتوبر 2004، ومن ثم اغتيال الصحافي المعروف سمير قصير في حزيران/يونيو 2005، وبعده بأسابيع قليلة الأمين العام الأسبق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي، إضافة إلى محاولة اغتيال وزير الدفاع الياس المرّ، صهر رئيس الجمهورية، وكذلك محاولة الاغتيال الفاشلة أيضاً ضد الإعلامية المعروفة مي شدياق، وأخيراً اغتيال الصحافي المشهور والنائب جبران تويني، الذي كان اتخذ مواقف متواصلة ضد النظام السوري. إضافة إلى وضع متفجرات في مراكز تجارية كبيرة في المناطق المسيحية بشكل متواصل خلال شتاء 2004-2005 وربيع 2005، آخرها كان في منطقة الجعيتاوي في 16 أيلول/سبتمبر 2005.

مما لا شك فيه أن استقرار لبنان قد اهتز في العمق، بفعل القرار 1559 الصادر من مجلس الأمن، إذ أعاد لبنان إلى سابق عهده كساحة عراك في نزاعات الهيمنة على الشرق الأوسط. والغريب في الأمر ان الانقلاب الأميركي-الفرنسي الجديد على الوضع الإقليمي للبنان قد أتى من دون سابق إنذار، وكأن المطلوب هو توظيف لبنان ـ كما في الماضي ـ

---

(1) الجدير ذكره أن في 30 تموز/يوليو 2005، نالت الحكومة التي كوّنها الرئيس السنيورة الثقة بغالبية 92 نائباً؛ فيما حجب الثقة 14 نائباً هم من كتلة العماد ميشال عون وكتلتي زحلة برئاسة الياس سكاف والطشناق، كما امتنع نائبان عن التصويت هما حسن يعقوب وأسامة سعد، وتغيّب عن التصويت 19 نائباً، من بينهم وليد جنبلاط وميشال عون وسعد الحريري.

في النزاعات الإقليمية، وهذه المرة للتضييق على سوريا؛ ذلك أن الادارة الأميركية لم تنفك عن اتهام سوريا، بنبرة عالية جداً، بتشجيع المقاومة في العراق وفلسطين على حساب استقرار المنطقة. ولسوء الحظ ان السياسيين اللبنانيين في معظمهم عادوا ليتكيفوا بسرعة بأداء دور وكلاء للقوى الخارجية الغربية، بعد ان كان أكثرهم قد أدى دور الوكيل لفترة الهيمنة السورية على البلاد. وفي عملية الانتقال هذه، من وكالة الى أخرى، تمّت تبرئة هذه الفئة من السياسيين المحليين الذين أسسوا لشبكات الفساد النقدي والمالي من أي دور في الأوضاع الاقتصادية التي آلت إلى تفاقم ظواهر الرشوة وتعميم الفساد ونهب البلاد. فقد تتالت الحملات الإعلامية التي صورت الأوضاع السابقة وكأنها مجرد نتيجة للاحتلال السوري للبلاد، الذي أجبر الفئة السياسية اللبنانية التي تعاملت معه على القيام بتعميم الفساد في لبنان.

وقد تعالت الأصوات بين السياسيين اللبنانيين الموالين للدول الغربية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1559 القاضي بنزع سلاح مقاتلي حزب الله، وكذلك السلاح في المخيمات الفلسطينية. وفي مواجهة هذه المطالبة قام رئيس حزب الله، السيد حسن نصرالله، بإلقاء سلسلة من الخطابات في مناسبات عامة أو لقاءات تلفزيونية[1]، فدعا الى حوار وطني معمّق في موضوع سلاح المقاومة، كما أعلن أنه كانت تعقد جلسات سرية بينه وبين رئيس الوزراء المغتال لمنع تدهور الوضع والحؤول دون الانقسام الوطني حول قضية سلاح المقاومة. وقد أثار في كل أقواله لا قضية مزارع شبعا والأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية وحدها[2]، إنما أيضاً حاجة لبنان الى درء مخاطر إسرائيل وعدوانيتها، شارحاً أن الخبرة القتالية للمقاومة هي ضرورة، لأنها تكوّن رادعاً جدّياً أمام الخروقات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية، بخاصة جوياً وبحرياً، حيث الجيش اللبناني لا يتمتع بإمكانيات ، كما أنه ليس مدرباً للقيام بحرب العصابات، وهو الأسلوب الوحيد الممكن اعتماده في مواجهة الجيش الإسرائيلي المدجّج بالسلاح الثقيل والمتطور.

وفي الحقيقة، ان الكثير من القوى السياسية التي كانت تطالب بالتنفيذ الفوري للقرار 1559 أصبحت تقول بأن البنود المتعلقة بنزع سلاح المقاومة هي شأن داخلي لبناني لا

---

(1) المؤتمر الصحافي للسيد حسن نصرالله بعد لقاء الرؤساء والأمناء العامّين للاحزاب اللبنانية (السفير، 7 آذار/مارس 2005) والكلمة التي ألقاها السيد حسن نصرالله خلال تظاهرة 8 آذار/مارس (السفير 9 آذار/مارس 2005) وفي كلمة نشرتها السفير في 9 نيسان/أبريل 2005.

(2) في المقابل، كانت الأحزاب السياسية المسيحية تقوم بالتظاهرات المتواصلة، مطالبة بالإفراج عن الأسرى في السجون السورية أو المفقودين على أثر اجتياح الجيش السوري للمناطق المسيحية في 13 تشرين الأول/أوكتوبر 1995.

علاقة له بالأمم المتحدة، أو أنه يتوجب على الأمم المتحدة انتظار نتائج الحوار الداخلي حول سلاح حزب الله، مع الإشارة الى أن هذا الموقف كان الوحيد الكفيل بالحفاظ على وحدة مجلس الوزراء والحؤول دون انهيار الحكومة. غير أن ذلك لم يمنع قوى المعارضة السابقة من المضي في المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية بلهجات عنيفة، اعتمدها خصوصاً بعض النواب الموارنة، ونواب كتلة المستقبل والسيد وليد جنبلاط. أما الرئيس سليم الحص فقد كوّن قوة ثالثة بين الموالين للغرب والمعادين لسوريا، وبين القوى التي ترفض الأوامر الاميركية والفرنسية عند الأمم المتحدة ولا تود انهيار التضامن اللبناني-السوري في مواجهة الهجمة الغربية الجديدة. وأصبحت تطالب القوة الثالثة بضرورة تطبيق جميع القرارات بشأن تسوية النزاع العربي-الاسرائيلي وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة وتأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين، لكي يتمكن لبنان من تطبيق القرار 1559 من دون تعرّض استقراره وسلمه الأهلي إلى الاهتزاز، مشدداً على أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يكون انتقائياً في تطبيق قرارات الأمم المتحدة، فتبقى كل القرارات التي تعني دولة إسرائيل في أدراج الأمم المتحدة من دون تنفيذ، بينما تصرّ الدول الغربية على التنفيذ الفوري لأي قرار يصدر لتطويع الدول العربية التي لا تمتثل لرغبات السياسة الأميركية.

وفي خلال هذه الأشهر من التوتر والاضطراب، ساءت العلاقات السورية-اللبنانية الى درجة كبيرة، إذ تمّ التهجم على بعض العمّال السوريين في لبنان، كما رُفعت شعارات عنيفة معادية لسوريا في التظاهرات الضخمة المطالبة بالحقيقة حول اغتيال رفيق الحريري. وفي المقابل ، ندّد الرئيس السوري بشّار الأسد في خطاب له في مجلس الشعب، بتاريخ 7 آذار/مارس 2005، بتصرف السياسيين اللبنانيين الذين هلّلوا للقرار 1559 والذين أصبحوا يتنكرون لما قدّمته سوريا للبنان من مدّ يد العون له في محنته، خلال فترة الحرب الشعواء بين 1975 و1990، وللتضحيات التي قامت بها من أجل استتباب الأمن وتأمين الاستقرار السياسي والقيام بدور الحكم في النزاعات الداخلية اللبنانية لمصلحة هذا الاستقرار. كما ندّد الرئيس السوري بسياسة فرنسا والولايات المتحدة اللتين عملتا سوياً لاستصدار قرار مجلس الأمن 1559. وفي مطلع آب/أغسطس 2005 بدأت الإجراءات التضييقية من الجانب السوري على الحدود مع لبنان، لعرقلة انتقال الشاحنات العابرة من لبنان إلى سوريا أو العراق، ما نتج عنه أضرار اقتصادية إضافية للاقتصاد اللبناني، فوق ما تحمّله جرّاء توقف النشاط الاقتصادي إثر اغتيال رفيق الحريري. وفي خطاب آخر، بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، تهجّم الرئيس الاسد مباشرة على رئيس وزراء لبنان، واصفاً إياه بازدواجية اللسان في مواقفه تجاه الدول الغربية وتجاه سوريا، كما أعلن أن من أكبر الأخطاء التي

ارتكبتها سوريا في لبنان سوء اختيار بعض حلفائها، منوّهاً بالرعاية الخاصة التي كان قد حظي بها الرئيس رفيق الحريري وجماعته، وكذلك النائب وليد جنبلاط وأتباعه، من قبل سوريا[1].

ومما سبّب تصعيداً خطيراً بين سوريا ولبنان، التقرير الذي قدّمه القاضي الألماني رئيس لجنة التحقيق القضائية المعيّن من قبل الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بتاريخ 21 تشرين الأول/أوكتوبر 2005، وهو ثاني تقرير انتقالي يقدّمه إلى المجلس. غير أن هذا التقرير، بالرغم من عدم إنجاز التحقيق، ممّا يفرض على القاضي التشدّد في الحفاظ على سرّيته، قد وردت فيه بشكل عشوائي أسماء كبار المسؤولين السوريين كمتورطين في تدبير الاغتيال، إضافة إلى ذكر رئيس الجمهورية اللبنانية لتلقّيه ـ بحسب التقرير ـ مكالمة هاتفية من أحد المشايخ المنتمين إلى جماعة الأحباش في لبنان، قبل بضع دقائق من الانفجار الذي أودى بحياة رئيس الوزراء السابق. وقد اتهم التقرير هذه الجماعة بتورّطها في تنفيذ الاغتيال، وهي جمعية خيرية إسلامية، مناهضة للوهابية وتقيم أحسن العلاقات مع سوريا. كما استند التقرير إلى شاهدين أساسيين من عناصر المخابرات السورية في لبنان ادّعيا أنهما على بيّنة من تفاصيل المؤامرة. غير أن أحدهما كان مطلوباً من العدالة السورية، وتردد أنه من المقربين إلى رفعت الأسد، عمّ الرئيس السوري المنفي والمعارض للنظام القائم. أما الثاني فقد انتقل فجأة من لبنان إلى سوريا وتنكّر لكل أقواله السابقة، خلال مؤتمر صحافي بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر في دمشق، مدّعياً أنه كان مجبراً تحت الضغوط أو الإغراء المادي من قبل فريق إبن الرئيس الحريري، الذي ورث الخلافة السياسية. إضافة إلى ذلك، ندّد التقرير بشدة بالتصرّف السوري تجاه اللجنة، متهماً وزير الخارجية السوري بتضليل التحقيق ومتهماً أيضاً بشكل عام السلطات السورية بعدم التعاون مع اللجنة، بالرغم من استضافة الحكومة السورية للقاضي مليس ومعاونيه والسماح له باستجواب من طلبهم من الضبّاط السوريين الكبار، الذين كانت لهم علاقة بلبنان، في حضور ممثّل عن وزارة الخارجية السورية.

لكن فور تسليم التقرير إلى مجلس الأمن، أقامت كل من الولايات المتحدة وفرنسا الدنيا وأقعدتها واستصدرت من مجلس الأمن بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2005 قراراً جديداً رقمه 1636، تحت الباب السابع من شرعة الأمم المتحدة التي تجيز فرض العقوبات واستعمال القوة، مطالبة سوريا بالتعاون التام والسماح لدتلف مليس بالتحقيق مع أيٍّ يكن

(1) أنظر نص هذا الخطاب في السفير ، عدد 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

من كبار الرسميين السوريين «المتورطين» في جريمة الاغتيال. وقد بدت سوريا، جراء هذا القرار الطويل، مكشوفة تماماً امام هجمة الدول الغربية، عبر مجلس الأمن. فقد نزع قرار مجلس الأمن أهم عناصر السيادة عن الدولة السورية التي ظهرت وكأنها أصبحت على المسار الانتحاري الطابع نفسه الذي أجبر العراق على سلوكه، عبر إلغاء كل عناصر سيادة الدولة العراقية، جرّاء سلسلة قرارات الأمم المتحدة التي فرضت العقوبات الجسيمة وأسست للجنة تحقيق في البحث عن أسلحة الدمار الشامل، المفترض وجودها في العراق. فتوظيف القانون الدولي للتهجم على دولة عربية أخرى، بعد العراق، أصبح سلاحاً شرعياً في يد الولايات المتحدة عندما يتعلق الأمر بالدول العربية، بينما لم تتجرأ الولايات المتحدة على استعمال مثل هذا السلاح في صراعها مع كوريا الشمالية أو إيران، في موضوع تطوير قدراتهما النووية. وظهرت مرة أخرى الدول العربية وكأنها ما تزال تخضع لأنواع جديدة من الهيمنة الاستعمارية، بخلاف سائر دول العالم.

وعى أثر صدور القرار رقم 1636، عاد الرئيس الأميركي جورج بوش وكبار المسؤولين في دول الإتحاد الأوروبي إلى تهديد سوريا بفرض عقوبات عليها، في حال عدم تعاونها المطلق مع لجنة التحقيق الدولية وتجاوبها مع طلبات ورغبات رئيسها القاضي الألماني دتلف مليس. كما صعّد الرئيس الأميركي الوضع ضد سوريا، متهماً إياها بأنها تعرقل تحقيق السلام في الشرق الأوسط بمساندتها لكل حركات المقاومة في العراق وفلسطين (حماس والجهاد الإسلامي) ولبنان (حزب الله). فظهرت سوريا بفعل هذه الاتهامات وكأنها هي الوحيدة التي تمنع حصول السلام في المنطقة، وكأن لا وجود للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، ولا انتشار للجيوش الأميركية في المنطقة، ولا خرق للسيادة اللبنانية يومياً من قبل سلاح الجو الإسرائيلي للأجواء اللبنانية. فالحقيقة أن الموقف الأميركي والإسرائيلي، بالترافق مع التأييد المتزايد لدول الإتحاد الأوروبي، أصبح يتلخص بأن مقاومة أي احتلال تشكل خرقاً كبيراً لقواعد السلام، بالمفهوم الأميركي-الإسرائيلي الجديد القديم. وفي الوقت نفسه لم تتوانَ الولايات المتحدة عن الدعوة الحثيثة إلى إصلاح الأنظمة العربية، لناحية المزيد من الديموقراطية والحرية، وكأن الأوضاع المتفجرة في المنطقة بفعل التدخلات الخارجية، ومتابعة الاستيطان الإسرائيلي، لا دور لها في إبقاء وضع الأنظمة العربية على حالها، من ناحية ممارسة سلطوية قوية من جهة، وخضوع تام للإملاءات الأميركية والإسرائيلية من جهة أخرى. فالحقيقة أن من أهم أسباب جمود الأنظمة السياسية للمنطقة هو هذا الوضع المتفجر باستمرار الذي يعمّق ما وصفناه، في الباب الأول من هذا الكتاب، من مسارات انحطاطية لا يوجد مثيلها في العالم إلا في بعض المجتمعات الافريقية التي تعاني بدورها من تدخلات خارجية كبيرة ومن صراع الدول الكبرى على خيرات القارة الافريقية أيضاً.

يبدو مشهد المشرق العربي، على مشارف القرن الواحد والعشرين، مشهداً تعتمل فيه جملة من التناقضات الشديدة الصعوبة، وذلك أكثر من أيّ وقت مضى. إنّه مشهد لحقل ألغام أو لمخزن بارود يستحسن فعلياً عدم الوجود فيه. فمن أنظمة بائدة تفتقر إلى ثقة شعوبها، إلى شعوب محتلّة في العراق وفلسطين ومنطقة الجولان السورية من قبل قوّات أجنبية إلى تعرض الشعب اللبناني مجدداً إلى هجمة إسرائيلية شرسة في صيف 2006، يبدو الأفق من دون أدنى شكّ مسدوداً تماماً. فنحن نعيش في زمن هو نقيض ذلك الزمن الذي نادت فيه شعوب الشرق الأوسط بملء إرادتها، غداة انهيار السلطنة العثمانية، بالإنتداب الأميركي ليحلّ في المكان والزمان محلّ بريطانيا وفرنسا في تسيير أمورها وإدارتها بصورة مؤقتة، وفي مساعدتها لنيل استقلالها. فقد كانت الولايات المتحدة آنذاك مكلّلة بهالة المبادئ التي وضعها الرئيس الأميركي الأسبق ويلسون التي تنادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها وبزوال الماضي الاستعماري. لا شكّ في أنّ بعض الأطراف العراقية المعارضة قد نادت بملء إرادتها بالتدخل الأميركي لإنقاذ بلادها من ديكتاتورية صدام حسين الدموية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الكويتيين الذين لم يغفروا له قط اجتياحه لبلدهم في العام 1990. غير أنّه من المتعذّر لأيّ كان تصوّر حجم الفوضى التي يمكن أن تنجم عن اجتياح العراق. ففي ظلّ الدعم غير المشروط لدولة إسرائيل على حساب حقوق الفلسطينيين منذ عقود طويلة وكذلك على حساب لبنان، ومن ثمّ الإدارة الكارثية للملف العراقي منذ بداياته، بما في ذلك الدعم الممنوح لصدام حسين ضدّ إيران، لا يمكن أن يكون الرأي العام العربي متسامحاً على الإطلاق مع تلك المواقف. وهل تكفي المواقف المؤقتة والزائلة، التي بذلتها بعض دول أوروبا «العجوز» لتجاوز الأحادية الأميركية، للحؤول دون الشعور بأنّ الغرب ـ الذي تطلق عليه الحركات الإسلامية صفة «اليهودي/المسيحي»، كما يطلقها هو على نفسه ـ يسعى إلى سحق المسلمين عموماً والعرب خصوصاً وإهانتهم؟

لا شكّ في أنّ الحرب على كلّ من افغانستان والعراق والأعمال الإسرائيلية الوحشية ضد كل من الشعب الفلسطيني واللبناني لم تثيرا، كما كان يتوقّع بعض المراقبين، حالات من الاحتجاج الشعبي الواسع أو انتفاضات ضدّ الأنظمة القائمة أو ضدّ رموز الوجود الغربي على الأراضي العربية[1]. لكن ذلك، كما سبق أن شرحنا، هو على الأرجح نتيجة الوهن أو الإشمئزاز أو الخوف من الفوضى التي يمكن أن تنجم عن سقوط هذا أو ذاك من أنظمة

(1) ومع ذلك، سوف تجتاح المملكة العربية السعودية، بعد غزو العراق، موجة من الاعتداءات الإجرامية الدامية. وهذا ما سوف نتبينه في الفصل التالي.

الحكم القائمة. كما أنّ عدم قيام هذه الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية هو بالتأكيد غير ناجم عن القبول بانتشار القوة الأميركية ـ الامبراطورية والإمبريالية في آن معاً ـ في الشرق الأوسط، ولا عن الرضى بسلوكيات أو بمواقف الأنظمة التي أدّت إلى هذا الانتشار. سيّان أكان هذا الأخير نتيجة لخلافات هذه الأنظمة وانقساماتها، أو نتيجة لخوفها من العملاق الأميركي، أو حتى نتيجة لرغبة بعض الأنظمة (الكويت بشكلٍ خاص) بوجود الجيش الأميركي على الأرض للمساهمة في قمع كلّ محاولات قلب النظام. لقد آن الأوان، إذن، لإلقاء نظرة على أوضاع المجتمعات العربية وأنظمتها السياسية.

الفصل الثاني والعشرون

استنزاف الأنظمة العربية: تهميش اقتصادي وتوظيف الدين الإسلامي

لقد بينّا، في الجزء الأول من هذا الكتاب، لماذا وكيف تحولت حالات الغليان الثوري في العالم العربي إلى حالة استقرار مدهشة في الأنظمة العربية. النفط وانهيار الاتحاد السوفياتي هما العاملان الأساسيان في هذا الاستقرار. لقد طور القادة العرب ـ ملوكاً كانوا أم عسكريين رؤساء للجمهورية ـ، مع مرور الوقت، قدرة ملحوظة على إدارة شؤون بلادهم على الصعيدين الداخلي والدولي.

على الصعيد الداخلي عوملت أجهزة الأمن والجيوش بكثير من الدلال، فخصّصت لها ميزانيات كبيرة، وهذا ما تؤكده نسب الانفاق العسكري إلى الناتج المحلي القائم، التي تفوق مثيلاتها في مناطق أخرى من العالم. وحظيت الجيوش العربية بتنظيم اقتصادي خاص بها، أي تعاونيات ومصانع ومساكن، بحيث فقدت كل حوافز القيام بحركات ثورية وأسبابها التي كانت متوافرة في الخمسينات والستينات. فوق ذلك، مُنح كبار القادة العسكريين حق اقتطاع عائدات مالية من صفقات الدولة، أو الشراكة السرية فيها، من موقع الوسيط مع الشركات المتعددة الجنسية أو الشريك الجبري مع أصحاب الثروات الجدد الذين نشأوا في ظل المرحلة النفطية.

عرفت الأنظمة أيضاً كيف تمارس الحد الأدنى من سياسات الانفتاح، عندما أصبحت أكثر ثباتاً، وذلك بتسهيل الخروج من البلد، وإعطاء شيء من الحرية للصحافة وتأمين تعددية حزبية محدودة في نتائجها الانتخابية، وكذلك إجراء تحرير نسبي في تشريعات مراقبة القطع لجذب ادّخارات العديد من المغتربين، وممارسة تساهل محدود تجاه تطور مؤسسات المجتمع المدني (جمعيات حقوق الإنسان، منظمات نسائية، نقابات مهنية، الخ)[1]. لا شك

---

(1) حول عملية التحول إلى الليبرالية، انظر غسان سلامة، «ديموقراطية من غير ديموقراطيين...» Ghassan Salamé, *Démocraties sans démocrates. Politiques d'ouverture dans le monde arabe et*

في أن الأوضاع تختلف كثيراً بين بلد وآخر، فإذا كانت سوريا في عقد التسعينات تبدو أكثر ارتياحاً مما كانت عليه في الثمانينات، حيث كانت مرتعاً لصعود معارضة الحركات الإسلامية وقمع السلطات لها بقوة، فإن تحوّلها نحو الليبرالية يبقى خجولاً بالقياس إلى التغييرات الدستورية الايجابية في المغرب أو في الاردن. ولم يؤدّ موت حافظ الأسد في حزيران/يونيو 2000 الى تحوّل ليبرالي حقيقي في النظام، عُقد الأمل، للحظة، في تنفيذه، على ابنه بشار بعد تنصيبه رئيساً للجمهورية خلفاً لوالده، من قبل الحزب الواحد، البعث، والبرلمان السوري. على العكس من ذلك، أتاح موت الديكتاتور الهرم للحرس القديم في الحزب والجيش تشديد قبضتهم على الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، ما انعكس أيضاً على لبنان. فضلاً عن ذلك، إذا كانت تونس قد شهدت أفضل النتائج الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، فإن نظامها السياسي صار متسلطاً أكثر فأكثر، ولم يتساهل مع أي نوع من الحرية السياسية الفعلية أو الحق في الاحتجاج.

القضية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي

عادت القضية الاجتماعية في العالم العربي إلى مركز اهتمامات الرأي العام. بين عامي 1972 و1982 أدت مرحلة الازدهار النفطي وزيادة أسعار المواد الأولية، والإفراط في الاستدانة والتبذير في القطاعات العامة، إلى ولادة مجموعة كبيرة من أصحاب الثروات الضخمة من كل الجنسيات العربية. والمسألة تتعلق بثروات مكدسة في غضون سنوات، بل أشهر، داخل البلدان العربية أو في البلدان المستوردة للنفط التي جذبت إليها عرباً من كل الجنسيات. وكانت سيرة رفيق الحريري ـ الذي صار، بفضل ثروته وعلاقاته المميزة بالعاهل السعودي، رئيساً لوزراء لبنان ـ حالة نموذجية على هذا الصعيد. غير أن الأمثلة كثيرة عن هؤلاء الأثرياء العرب الذين امتلكوا قصوراً في باريس ولندن وماربيلا والشاطئ اللازوردي ومونريال ونيويورك ودالاس، من الفلسطينيين والسوريين والمصريين والجزائريين والمغربيين.

غير أن هذه الثروات المستحدثة لم تكن في الغالب ثمرة جهد متراكم عبر الأجيال أو ابتكارات صناعية مفيدة، أو مثابرة على تطوير المشاريع الصناعية والزراعية العالية الأداء. بل هي كانت، على العموم، نتاج عمولات سمسرة في الصفقات الكبرى للدولة، منها صفقات شراء الأسلحة، أو هي، في حالة مقاولات الأشغال العامة، نتيجة تضخيم مفرط في

= *islamique*, Paris, Fayard, 1994. عنوان هذا المؤلف الجماعي كان يمكن أن يكون أكثر أمانة للحقيقة لو صيغ معكوساً: «ديموقراطيون من دون ديموقراطية». وحول تطور المجتمع المدني أنظر: *Middle East Journal*, vol. 47, n° 2, Spring 1993، وفيها مقالات عن مصر وسوريا وفلسطين والكويت. ويمكن العودة أيضاً إلى Bernard Botiveau, «Égypte: crise de l'ordre des avocats et mobilisation des syndicats professionnels», *Maghreb-Machrek*, n° 142, octobre-décembre 1993.

الأكلاف. كما أنها ثمرة مضاربات عقارية وتهريب العملات حيث تتعطل الرقابة النقدية، أو تهريب المخدرات أحياناً والسطو على الأملاك العامة أو الخاصة كما هي الحال في لبنان، حيث كانت الدولة غائبة طيلة خمسة عشر عاماً. وتتملص هذه الثروات عموماً من الاقتطاع الضريبي إما بفعل الفساد المحلي حيث يُعمل بآليات الضريبة المباشرة، وهي ليست حالة الممالك والإمارات العربية النفطية، وإما بواسطة الشركات المغفلة في الجنات الضريبية الغربية. وتتجاوز هذه الثروات حجم الناتج المحلي القائم في البلدان العربية مجتمعة، وتقدر تقريباً بألف مليار دولار، وهي في الجزء الأكبر منها مكونة من أملاك عقارية ومحفظات أسهم في كبرى العواصم الغربية.

لقد هبت رياح الليبرالية الاقتصادية والخصخصة، وتحرير التبادل في البلدان التي كانت تعتمد بنى إشتراكية، ما جعل أغنياء المرحلة النفطية شخصيات ذات تأثير استثنائي في بلدانهم وفي علاقات بلدانهم بالعالم الخارجي. إنهم، في الحقيقة، أصبحوا يؤدّون أيضاً دوراً بارزاً في البلدان الغربية، حيث يستخدمون كوسطاء سياسيين سريين، وكمتبرعين أسخياء للجامعات الأميركية أو الانكليزية أو ممولين للأحزاب السياسية[1]. وبهذا فهم يتمتعون بسلطة اقتصادية وسياسية مهمة. وقد تعلموا كيف يتشاركون، من أجل زيادة مواردهم المحلية في بلادهم، تشاركاً سرياً مع كبار القادة في الهرم السياسي والعسكري من ذوي المداخيل السنوية الاسمية المتواضعة، مقارنة بالعائدات الضخمة التي تجنيها هذه الفئة من رجال الأعمال الجدد. إن السبل المتبعة لبلوغ هذه الثروة تدل على أن «رجال الأعمال» الجدد هؤلاء ليسوا ممن يجازفون في مجال الصناعة، ولا هم مبدعون بالمعنى الذي ينطبق على صناعيي البلدان الغربية أو بلدان آسيا الحديثة التصنيع. فهم حققوا ثرواتهم بسرعة كبيرة، بفضل معدلات الأرباح المضمونة عملياً، نتيجة شراكتهم مع أصحاب القرار السياسي، ملوكاً وأمراء وضباطاً كباراً في التراتب العسكري[2].

---

(1) على سبيل المثال نذكر بهبة 20 مليون جنيه استرليني، قدمها المليونير السعودي من أصل سوري وفيق سعيد إلى جامعة أوكسفورد عام 1996 (الفايننشل تايمز، 7 تموز/يوليو 1996). رجال الأعمال الجدد العرب هؤلاء يُستخدمون أيضاً لتعويم بعض كبريات الشركات الغربية التي تجتاز ظروفاً صعبة: الأمير السعودي الوليد بن طلال الذي اشترى كميات ضخمة من الأسهم في مصرف City Bank وفي Eurodisney كما في شبكات التلفزة التي يملكها برلوسكوني في إيطاليا. إنّ لمحة عن تأثير هذه الفئة من الأشخاص في فرنسا يقدمها كتاب نيقولا بو Nicolas Beau, *Paris, capitale arabe*, Paris, le Seuil, 1995.

(2) الصورة الأقل تشكيكاً عن هذه الشريحة من أصحاب الملايين هي التي رسمها ريمي ليڤو Rémi Leveau, «Les entrepreneurs au Proche-Orient: mise en perspective politique», in *L'Économie de la paix au Proche-Orient* (sous la direction. de Louis Blin et Philippe Fargues, Paris, Maisonneuve et Larose, 1995, vol. II, pp. 239-249، حيث يقيّم المؤلف تقييماً إيجابياً دور «المقاولين» الجدد في تراجع دور الدولة والتغيرات الاجتماعية الناجمة عنه.

المحلي القائم، في العام ذاته، 1089 مليار دولار على 58 مليون نسمة، مقابل 252 مليون نسمة في العالم العربي.

أما المقارنة في مجال التصدير فهي ليست أفضل حالاً. ففي عام 2001 بلغ مجموع صادرات بلدان الجامعة العربية، بما في ذلك قطاعات النفط والغاز والبتروكيمياء، 258 مليار دولار، في حين بلغت صادرات كوريا الجنوبية وحدها 150 ملياراً، وصادرات المكسيك 159 ملياراً، من دون أن نتحدث عن صادرات البلدان الصغيرة في أوروبا، مثل بلجيكا واللوكسومبورغ التي بلغت 214 ملياراً أو هولندا، 256 ملياراً[1]. وفي السنة ذاتها بلغت قيمة الصادرات في مصر وسوريا ولبنان والأردن مجتمعة 11,8 مليار دولار، مقابل 29 مليار دولار في إسرائيل و31 ملياراً في تركيا. ذلك يعني حلول مجموعة هذه الدول في موقع مهمش بالكامل في التجارة العالمية. المغرب وتونس تبدوان، مع 7 مليارات للأولى و6,6 مليارات للثانية، أكثر دينامية، لكنهما تبقيان بعيدتين عن تركيا أو إسرائيل، هذا إذا تركنا جانباً بلدان جنوب شرق آسيا، مثل تايلاند مع 65 ملياراً من الصادرات، أو ماليزيا مع 88 ملياراً.

الوضع مشابه على صعيد الاستثمارات الخارجية. فالاستثمارات الدولية تهمل منطقة المتوسط ـ الشرق الأوسط، وتتجه بكثافة نحو آسيا وأميركا اللاتينية. وهكذا ففي سنة 2001 حظيت مصر وحدها بمبلغ كبير نسبياً من الاستثمارات الخارجية (1,3 مليار دولار) وكذلك المغرب وتونس (3,1 مليار)؛ وفي السنة ذاتها نالت البرازيل 22,6 مليار وايرلندا 99 ملياراً وشيلي 4,5 مليار وإسرائيل 3,2 مليار[2].

ليس العالم العربي منطقة نمو اقتصادي. وقد قدر البنك الدولي عام 1995 أن الدخل الحقيقي للفرد قد أخذ يهبط، منذ عام 1986، بنسبة 2% سنوياً، وهي أعلى نسبة هبوط في بلدان العالم الثالث[3]. حتى البلدان العربية غير المصدرة للنفط شهدت نمواً في دخلها أقل من 1% سنوياً، فقد كانت فورة السبعينات النفطية مصدراً غير مباشر لنمو المداخيل في البلدان العربية الأخرى، عن طريق هجرة الكادرات واليد العاملة وتحويل مداخيلهم إلى أوطانهم الأصلية. وقد أدت مرحلة الازدهار النفطي إلى ارتفاع في مستويات الاستهلاك في مجمل العالم العربي وإلى نمو عام في البنى التحتية الكبرى، غير أنها لم تكن عاملاً في

---

(1) المصدر ذاته.

(2) المصدر ذاته.

(3) *Claiming the Future-Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa*, Washington DC, The World Bank, October 1995.

انطلاقة صناعية حقيقية، خارج قطاع البتروكيمياء. ولم تمثل الصناعات التحويلية الخالقة لفرص العمل إلا 10,9% من الناتج المحلي القائم في مجمل العالم العربي في عام 2003، ما يدلّ على أنه يعاني تأخراً صناعياً هائلاً يساهم في تهميشه الكامل في التبادلات الدولية وفي تدفق رؤوس الأموال[1]. أما الزراعة فلا تمثل هي أيضاً إلا 2،9% من الناتج المحلي القائم، ولا تحقق إلا عائدات منخفضة للمزارعين الذين ما زالوا يمثلون، بحسب أوضاع بلدانهم، بين 30% و50% من السكان (باستثناء بلدان الخليج العربي المصدرة للنفط)؛ وقد بلغ مدخول المزارعين العرب بين 240 و272 من الدولارات سنوياً كمعدل وسطي، طيلة مرحلة 1990-1995[2]. ومع أن نسبة النمو الديموغرافي في انخفاض، إلا أنها تبقى مرتفعة جداً في العالم العربي وتبلغ 2,5% سنوياً كمعدل وسطي.

وأخيراً، بالرغم من الثروات الاضافية التي يوّفرها القطاع النفطي والتي تم تداولها بين عامي 1973 و1982، فإن هذه البلدان هي من الأكثر مديونية في العالم نسبة الى قيمة صادراتها، مع أن مصر قد استفادت من إعفاء كبير من الديون (7 مليارات دولار) على دورها في حرب الخليج إلى جانب قوات التحالف. وفي عام 2001 ارتفعت القيمة الاجمالية للدين الخارجي إلى 153,8 مليار دولار، يضاف إليها مبلغ خمسين مليار دولار من الديون السعودية غير المدرجة في الجداول الاحصائية المختلفة، وكذلك الديون العراقية الهائلة (حوالي 80 مليار دولار عشية حرب الخليج) التي شكلت صاعقاً مفجراً للأزمة مع الكويت. تمثل خدمة هذا الدين السنوية 3% تقريباً من الناتج المحلي القائم في البلدان العربية، وهو ما يشكل عبئاً كبيراً ويلجم النمو بصورة ملحوظة[3]. يضاف إلى هذا العبء عجز كبير في الميزانيات الداخلية للدول يراوح بين 4,5% و18% من الناتج المحلي القائم سنوياً، خلال السنوات الخمس الأخيرة[4].

ليس في هذا العجز أية غرابة، لأن الأنظمة الضريبية في العالم العربي تقوم بالأولوية على الضريبة غير المباشرة، وبصورة خاصة على الرسوم الجمركية. أما العائدات الناجمة عن الضريبة على الدخل فهي تمثل في الحقيقة وبمعدل وسطي، داخل البلدان التي تعتمد فيها الضريبة المباشرة، ما بين 2% و10% فقط من إجمالي عائدات الحكومة. يضاف إلى ذلك أن 80% إلى 90% من حصيلة الضريبة على الدخل يدفعها موظفو القطاع العام أو مستخدمو

(1) الأرقام مأخوذة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004 الذي يصدر عن مؤسسات التمويل العربية في كل سنة.

(2) م ن.

(3) م ن.

(4) م ن.

القطاع الخاص، وذلك باقتطاعها من مصدرها لدى رب العمل[1]. أما المهن الحرة وأرباب القطاع الخاص ومالكو رؤوس المال أو العقارات، فإنهم يتهربون من دفع الضرائب بسبب الفساد المعمم أو إعفاء القطاع الزراعي والمالي والاستثمارات الجديدة من المتوجبات الضريبية. لقد أمكن إذن أن تتكون ثروات هائلة من دون أن تقتطع الدولة مستحقاتها لتأمين الحماية الاجتماعية للشرائح الأكثر حرماناً. هذه الشرائح هي التي تتحمل مباشرة العبء الضريبي، وهي التي تعيل بشكل غير مباشر الشرائح الميسورة الأكثر استفادة من البنى التحتية التي تبنيها الدولة، ومن الحماية والأمن اللذين توفرهما لهذه الأقلية المالكة التي تعيش في الرخاء.

ليس أبلغ دلالة، من ناحية أخرى، لقياس نمو التفاوت الاجتماعي وعقم الأنظمة الاقتصادية من أن نرصد أنه بالرغم من الثروات الاضافية ذات المنشأ النفطي، فقد ارتفع عدد الأميين في العالم العربي عام 2001 ـ وهو كان مرتفعاً أصلاً سنة 1980 ـ إلى حدود 60 مليون شخص، أي 39,2% من فئة الاعمار بين 15 و64 سنة[2].

إن برامج التعديل البنيوي المعمول بها تحت مراقبة صندوق النقد الدولي في أكثر من بلد عربي لهي عامل إضافي في تردّي أوضاع الفئات الشعبية. ذلك أن عبء الإصلاحات الاقتصادية البنيوية يقع على عاتق تلك الفئات: تجميد مستوى الأجور والرواتب، إلغاء دعم الموازنة للمواد الاستهلاكية الرئيسية وتخفيض اعتمادات قطاعات الصحة والتربية، إضافةً إلى زيادة الرسوم والضرائب غير المباشرة. أما الفئات الميسورة فهي تستفيد من تلك البرامج جرّاء الزيادة في مستوى الفوائد الحقيقية (أي بعد طرح نسبة التضخم من نسبة الفائدة) التي تؤمّن مردوداً عالياً لمدخراتها السخية، وأيضاً من خلال اكتتابها بسندات الخزينة التي تحتاج الدول الواقعة في عجز مالي إلى إصدارها بشكل متواصل.

وأخيراً على صعيد التسليفات المصرفية، فإن الأشخاص الذين يملكون في الأساس قاعدة مالية وعقارية يكون في إمكانهم وحدهم الاستفادة من التسهيلات في التسليف؛ أما الموظفون وصغار الحرفيين والتجار، وكذلك النساء الفقيرات، فليس لهم أي سبيل للحصول على قروض لمحاولة تطوير أعمالهم الإنتاجية.

---

(1) حول هذه النقطة، انظر جورج قرم، «L'ajustement du secteur privé dans le monde arabe: taxation, justice sociale et efficacité économique», in *L'économie de la paix au Proche-Orient, op. cit.*, vol. II, pp. 251-276.

(2) التقرير الاقتصادي العربي المشترك، م س، ص 24-125. إن النسبة المئوية من الأيدي العاملة الفاعلة من مجمل عدد السكان ضعيفة جداً (30%)، وهي تعكس في آن معاً نقص الدينامية الاقتصادية والمشاركة الضعيفة للمرأة في سوق العمل في غالبية الدول العربية.

النقطة السوداء الأخيرة في اقتصاد البلدان العربية هي الوضع الديموغرافي في ممالك وإمارات النفط في شبه الجزيرة العربية ووضع العمال العرب والآسيويين المهاجرين. من المعروف أن الثروات النفطية في شبه الجزيرة العربية هي بين أيدي كيانات سياسية ذات عدد قليل من السكان الأصليين. ففي كل من الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر أقل من مليون نسمة من السكان الأصليين. أما المملكة العربية السعودية، وبالرغم من مساحة أراضيها الشاسعة، فلا يزيد عدد سكانها عن 21 مليون نسمة من السكان؛ والسكان المحليون في تلك الأقطار يأنفون من العمل اليدوي ومن نظام العمل المأجور الذي يتطلب ساعات طويلة من العمل اليومي المنتظم. لذلك، وبفضل الثروة النفطية، استقدمت هذه البلدان الأيدي العاملة، من عربية وآسيوية، لتأمين مهمات التطور الاقتصادي، وأحصي، عشية حرب الخليج، من 7 إلى 8 ملايين أجنبي من مختلف الجنسيات في هذه البلدان: باكستانيين وسريلانكيين وفيليبينيين وهنود. أما في الامارات الصغيرة فعدد السكان الأجانب يفوق عدد السكان المحليين.

إن الحكومات في تلك الدول نوّعت مصادر الهجرة إليها للحفاظ على بنية سلطتها، سيما أن همها ألا تكون رهينة بصورة حصرية لمهاجرين من بلدان عربية أخرى؛ زد على ذلك أنها، من موقع قلقها على استقرار قيادتها، ترفض منح المهاجرين حقوقهم المدنية الأولية، مثل حق امتلاك مسكن أو منشأة اقتصادية. ففي مجال الأعمال لا بد من توافر شريك محلي يحتفظ بحق الرقابة القانونية على المشروع ويقتطع حصة كبيرة من أرباحه، أما المهاجر المستخدَم فلا يحق له، بصورة عامة، أن يحتفظ بجواز سفره الذي يبقى مع مخدومه.

هذه السياسة تزيد من ضعف الأسس التي تقوم عليها الكيانات السياسية في شبه الجزيرة العربية، حيث يسود انعدام كامل للثقة بين السكان المحليين والجاليات من العمال الأجانب، عرباً وغير عرب. وقد رأينا كيف أدت حرب الخليج إلى طرد الفلسطينيين من الكويت واليمنيين من العربية السعودية، كما أن أية حكومة لم تتبع سياسة ترمي الى دمج بعض المغتربين العرب، سيما الكادرات الفنية أو المدرسين، من خلال منحهم الجنسية؛ فمثل هذه السياسة من شأنها أن توسع القاعدة الديموغرافية في هذه البلدان وأن توطد الشرعية السياسية للممالك والإمارات. أما الحالات النادرة في منح الجنسية التي اعتمدتها العربية السعودية والإمارات الصغيرة المجاورة، فقد طبّقت على عدد محصور من الشركاء - سوريين ولبنانيين أو فلسطينيين - في أعمال أمراء العائلة المالكة، من الذين صاروا من أصحاب الملايين أو المليارات بمشيئة حكومية، أو صاروا وكلاء ذوي نفوذ لحماية السياسة الاقليمية السعودية والأميركية، على غرار رفيق الحريري بالنسبة إلى لبنان.

إن هذا الوضع لهو مصدر قلق مزدوج: قلق السكان المحليين وحكوماتهم أولاً من وجود عدد كبير جداً من العمال الأجانب، الخاضعين لمراقبة دائمة، سيما منهم المهاجرين العرب الذين يمكن أن تستخدمهم حكومات بلدانهم لزعزعة الأوضاع في تلك الدول؛ ثم قلق السكان من غير أهل البلد الذين يعيشون بدون أية تأمينات اجتماعية وفي ظل الخوف من الطرد، ما يجبر حكومات بلدانهم على مراعاة جانب الملوك والأمراء في بلدان النفط، حتى لا يتعرض رعاياهم للطرد ويحرمون من التحويلات النقدية الثمينة إلى بلدانهم، وهي تحويلات صار لا يستغنى عنها في عائلاتهم وفي الاقتصاد الوطني.

ليبيا، القزم الديموغرافي، اتبعت السياسة ذاتها المعمول بها في بلدان الخليج، ولم تتورع هي الأخرى عن استخدام سلاح طرد العاملين العرب في علاقاتها ببقية البلدان العربية، سيما مع جارتها تونس وكذلك مع منظمة التحرير الفلسطينية، في محاولة لإرباكها حين طلبت، في أيلول/سبتمبر 1995، ترحيل الفلسطينيين العاملين لديها عن أراضيها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، في أعقاب اتفاقات أوسلو. وكذلك فعل العراق مع الفلاحين المصريين الذين جذب اليه منهم حوالي مليونين طيلة حربه مع إيران، ليعوّض النقص في اليد العاملة الزراعية العراقية، فقام بحملة إبعاد الكثير من هؤلاء الفلاحين حين انضمت مصر الى قوى التحالف الغربي ضده، في أعقاب اجتياح الكويت. وفي وقت لاحق، عام 1995، أغلقت المغرب حدودها مع الجزائر في وجه الرعايا الجزائريين، بعد عملية إرهابية على الأرض المغربية بمشاركة شبكة إسلامية تضم جزائريين من فرنسا.

إن موجات الهجرة بين البلاد العربية شكلت عاملاً مهماً في إعادة توزيع الثروات بين الدول النفطية والدول غير النفطية، وكان ثمنها البشري باهظاً إذن، وساهمت في خلق جو من عدم الطمأنينة النفسية لدى المغتربين المحرومين من كل حقوق مدنية، وكذلك لدى الحكومات المحلية التي كانت تشرف عليهم وتراقبهم بكثير من الحذر والارتياب.

إن المشهد الاقتصادي في العالم العربي هو حقاً قاتم جداً، نتيجة كل هذه العوامل. فهو مقنّع بثروات طبقة مفرطة الثراء، وبنمو الاحياء الجميلة في العواصم العربية وبسحر المواقع السياحية المهيأة بفخامة لراحة الغربيين، وبالصورة الزاهية التي تقدمها وسائل الاعلام العالمية عن البلدان التي تتبع حكوماتها سياسات مؤيدة للتطبيع السريع مع إسرائيل، مثل مصر والمغرب. أما الواقع الاجتماعي والنفسي في المجتمعات العربية فهو مختلف تماماً؛ ذلك أن الرغبة بالهجرة إلى أوروبا وأميركا، وهي رغبة جامحة لدى الجيل الشاب، ما يدلّ على الآفاق المحدودة التي توفرها الاقتصادات المحلية. ولا شك في أن حدة هذا الوضع البائس تختلف من بلد إلى آخر.

هناك بلدان ذات آلام عميقة، كالجزائر والعراق؛ وهناك أخرى يعشش فيها الفقر

والأمية والبطالة أيضاً، وتخضع لبرامج التقشف المفروضة من جانب صندوق النقد الدولي والتي عليها، فضلاً عن ذلك، أن تخصخص القطاع العام وتفاقم تالياً مشكلات العمالة كالمغرب ومصر؛ وهناك أخيراً تلك التي تحاول أن تتدبر أمورها بمعزل عن التعاون الدولي، مثل سوريا والسودان.

في معظم بلدان العالم العربي غدت رواتب الوظيفة العامة زهيدة، قياساً بالمستوى العام للرواتب والأجور. حتى الوزراء والمديرون العامون في الوزارات عليهم أن يعيشوا من رواتب شهرية تراوح بين 150 و250 دولاراً أميركياً، في حين تنعم العائلات الغنية التي تمسك بمقاليد الأمور في القطاع الخاص بمدخول شهري يفوق في الغالب عشرات الآلاف من الدولارات الأميركية. في المقابل يكاد يكون أصحاب الحوانيت والحرفيون أفضل حالاً بقليل من الموظفين. مع مثل هذا التوزيع للثروة يتحول الفساد إلى ظاهرة اجتماعية تتيح للعائلات الميسورة أن تكون القابضة الفعلية على السلطة الاقتصادية، وأن تتقاسمها في الخفاء مع الأسياد المدنيين والعسكريين أو مع أفراد العائلات المالكة، الممسكين بمقاليد السلطة السياسية.

لا حدود إذن للكبت الاجتماعي. وهو يضاف إلى الضيق النفسي في الانتماء إلى كيانات سياسية رخوة، خاضعة لسيطرة القوى الغربية أو لسيطرة الولايات المتحدة الأميركية السائرة قُدماً، منذ نهاية الملحمة الناصرية في مصر عام 1970، في تشديد هيمنتها على المشرق العربي. إن المهارة الكبرى التي طورتها الأنظمة العربية تكمن في خبرتها في إدارة هذا الكبت، عبر لعبة توازن ذكية وعبر استغلال الخوف من هذه البلبلة التي تسيطر على اللاوعي الجماعي لدى المواطنين الفقراء، المستنفَدين بقسوة الحياة اليومية.

إعادة أسلمة المجتمعات العربية عبر «الصحوة الإسلامية»

هنالك أولاً اللعبة الحاذقة في توظيف الدين، أي في استخدامه كأداة. إن سياسة العمل بغية «إعادة أسلمة» المجتمعات بدأت مع بداية مرحلة الازدهار النفطي تحت شعار الصحوة الإسلامية كبديل من الانشداد تجاه الأنظمة الليبرالية، أو الاشتراكية، وذلك بفضل وسائل التمويل التي وفرها الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط. كان المقصود أولاً العمل على تراجع التأثير الكبير للحركات الثورية الوحدوية العربية، العلمانية والاشتراكية التي ترفض بحدة الاستعمار الغربي الجديد وحمايته غير المحدودة لإسرائيل ودعمه للأنظمة الملكية المحلية المسمّاة «رجعية». فقد خصصت مبالغ كبيرة لإطلاق عملية «الصحوة» الإسلامية في كل مجالات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بخلق منظمات متخصصة بين الدول، منذ قيام منظمة المؤتمر الإسلامي التي طرحت نفسها كتنظيم معادٍ

للسوفيات ينافس منظمة عدم الانحياز، وصولاً إلى قيام يونسكو إسلامية والبنك الإسلامي للتنمية، الخ. كما نشأت أيضاً مؤسسات خاصة إسلامية أو بنوك وشركات مالية خاصة وُصفت بالإسلامية؛ وحصل أخيراً، في سياق الحرب الأفغانية ضد الاحتلال الروسي، تجنيد آلاف المجاهدين وتجهيزهم وتدريبهم في الولايات المتحدة. وكذلك طبعت في المملكة العربية السعودية أو في لبنان آلاف المؤلفات الدينية المعروضة بأسعار بخسة في كل العالم العربي وفي البلدان الإسلامية في آسيا وأفريقيا. وقد لاقت هذه السياسة نجاحاً كبيراً وساهمت في كبح الثقافة الثورية ذات المنحى القومي العربي أو الماركسي، التي هيمنت على المسرح السياسي في المشرق العربي بين 1960 و1980.

لذلك وجدت الثورة الإيرانية، التي ساعدتها السياسة الأميركية ـ وفرنسا بصورة عرضية ـ في انزلاقها نحو «ثورة دينية»، أرضاً خصبة جداً في العالم العربي كانت العربية السعودية قد حرثتها منذ عقود. غير أن تنافساً نشأ في العالم العربي بين نمطين من الايديولوجية الإسلامية، أحدهما بإرشاد سعودي وآخر راديكالي بإرشاد إيراني. الأول يحقّر العلمانية الغربية والعادات الغربية التي ينظر إليها باعتبارها منحلّة ومنحطة، لكنه يحرص جيداً على عدم الوقوف في وجه السياسة الدولية للولايات المتحدة التي كان أداة لها في توجيه الضربات إلى المعسكر السوفياتي وإلى العالم الثالث، المقرب من السوفيات. أما الثاني فقد صادر التقاليد الثورية المعادية للامبريالية عبر إعطاء طابع إسلامي لشعاراتها واستخدمها في العداء لأميركا والاتحاد السوفياتي في آن معاً، ونجح إلى حد ما في تجاوز الخلاف بين السنة والشيعة، بالرغم من الجذور «الشيعية» في الخمينية[1]. وهكذا أمكن الإسلام، سواء كان من الاتجاه المحافظ الذي يعترف بشرعية الحكام ولا يتعرض للأنظمة القائمة ولا لتحالفاتها مع القوى الغربية، أم من الاتجاه الثوري المعادي للغرب، أن يجتاح الحقل الثقافي والسياسي العربي كله تقريباً.

لقد زادت حرب الخليج تعقيد اللعبة، فقامت بعض الحركات الإسلامية من الاتجاه الأول، وتحت ضغط القاعدة الشعبية، برفض حاد للتدخل الغربي في صراع عربي-عربي، لكنها في ذلك ضخمت آلية أصبحت معظم الأنظمة أسيرة لها. رزحت الجزائر تحت وطأة

(1) انظر حول هذه النقطة المقال اللافت لـ هومة ناتغ «جريدة قانون. مشروع حكومة إسلامية (1890-1907)»، مجلة *Sou'al* (سؤال) الصادرة في باريس، عدد 9-10، تموز/يوليو 1989، الذي يبيّن كيف حركت الملكية الإيرانية في نهاية القرن التاسع عشر العلماء الشيعة. ويتحدث عن أرمني إيراني اهتدى الى الإسلام واحترف العمل السياسي، وضع تحديد أسس قيام سلطة دينية، وهو ما استعاده الخميني. كما يمكن أيضاً العودة، حول مسألة الاستنهاض الديني في مواجهة ضغوط الاستعمار الإنكليزي الجديد على المملكة الفارسية، إلى *Islam and Modernism. The Iranian Revolution of 1906*, I.B. Tauris, London 1989.

هذه التعقيدات التي لم يتمكن جهاز الدولة من السيطرة عليها، ووقفت تونس بشراسة في وجه المثقفين الإسلاميين، رغم كل مظهرهم المقبول[1]. وعلى تخوم العالم العربي عثر الجنرال الانقلابي عمر البشير، في حزيران/يونيو 1989، في السودان، على وصفة توفر الاستمرار في السلطة الى أمد طويل، معتمداً بالتدريج نظاماً من نمط إسلامي، استلهمه من مصلح إسلامي يعتبر قريباً من الغرب هو حسن الترابي الذي دخل نادي المثقفين ذوي النزعة الإسلامية والذين تستضيفهم كبرى العواصم الغربية وتحيط كتاباتهم بالرعاية والتحليل في الأبحاث الأكاديمية الأوروبية والأميركية المتعلقة بالإسلام. وقد أرغمت حرب الخليج النظام السوداني على أن يصبح أكثر راديكالية ليكون على انسجام مع قاعدته الشعبية، فغاب حسن الترابي إذن عن وسائل الاعلام الغربية، وأخذت سمعة النظام السوداني تمضي من سيّئ إلى أسوأ، وبعد إدانته اتفاقات أوسلو دخل في توتر دائم مع جارته القوية مصر[2].

خلقت حرب الخليج توترات كبرى أيضاً داخل مصر، حيث اعتدت حركات إسلامية على مجموعات سياحية غربية أو على الأقباط في أسيوط ودريوت. في عامي 1992 و1993 تراجعت الحركة السياحية بشكل ملحوظ، ما أثّر سلباً على الإيرادات من النقد الأجنبي في مصر. على صعيد المجتمع المدني، وخصوصاً في النقابات المهنية، أبدى الإسلاميون نشاطاً كبيراً وحصلوا أحياناً على الأغلبية في الهيئات القيادية. في فلسطين تجذرت حماس مع رفضها لاتفاقات أوسلو، بعد أن أحيطت ولادتها بتشجيع إسرائيلي للتخفيف من تأثير منظمة التحرير الفلسطينية ومن حدة «حرب الحجارة»، وعلّقت إسرائيل، في أعقاب الاعتداءات الدموية في ربيع 1996، عملية المفاوضات مع منظمة التحرير

---

(1) حول تصرف عشرة أنظمة عربية إزاء الاعتراض الإسلامي يمكن العودة إلى الكتاب الجماعي الصادر بإشراف بسمة قضماني-درويش، ومي شرتوني-دوباري، *Les États arabes face à la contestation islamique*، Travaux et recherches de L'IFRI, Paris, Armand Colin, 1997؛ ويمكن أيضاً الرجوع إلى سامي نائير «Que faire de l'intégrisme?», *le Monde*, 13 octobre 1994، الذي يستخرج ثلاثة أنواع من الردود: مغربي ومصري وأردني.

(2) لم يغب الترابي كلياً عن الاهتمام الاعلامي بصفته محاوراً معتدلاً محتملاً مع الغرب. هذا ما أشارت اليه مقالة غنية في 26 كانون الأول/ديسمبر 1996 في جريدة الهيرالد تريبيون «Sudan's Strongmen/Big Dreams and Eccentric Schemes: Grand Vizier of Islam, or Chief Terrorist»?, *International Herald Tribune* مع صورة كبيرة لهذه الشخصية. كما أن الصحافة الأميركية تابعت تمايزها عن الصحافة الأوروبية الأكثر هلعاً من الحركات الإسلامية، وأعربت عن تعاطفها مع وصول الإسلاميين الى السلطة في أفغانستان بواسطة جيش طالبان المسلح والمجهز من باكستان، والمعادي، فوق ذلك، لإيران. انظر مقالة: «A Face for Conservative Islam/From Obscurity to Supreme Authority: for Afghans, Taleban's Rise to Power was Deliverance from Tyrany»، في الصحيفة ذاتها، 2 كانون الثاني/يناير 1997.

الفلسطينية وكذلك مع سوريا ولبنان، متيحة بذلك لحماس بلوغ هدفها. وفي لبنان أمكن حزب الله أن يستقر طيلة الاحتلال الاسرائيلي لنصف الأراضي اللبنانية، أي بين عامي 1982 و1985، وبذلك يكون الجيش الاسرائيلي قد أمّن في مواجهته حركة مقاومة أصبحت ذريعة لاستمرار احتلاله جزءًا كبيراً من جنوب لبنان، حتى بعد مغادرة منظمة التحرير الفلسطينية له. في المملكة العربية السعودية، كما رأينا، لم يحظَ اقتحام الجيش الأميركي لمناطق لا تبعد عن الأماكن الإسلامية المقدسة أكثر من كيلومترات عدة بإجماع رجال الدين الذين يشكلون قاعدة النظام، وقد عبّرت حركة الاحتجاج عن نفسها بصورة صريحة من خلال إنشاء لجنة حقوق الإنسان الإسلامية واتخاذ لندن مقراً لها، ثم بالاعتداءات الكبرى، في تشرين الأول/أوكتوبر 1995 في الرياض، وفي حزيران/يونيو 1996 في الخُبر، على أبنية يقيم فيها جنود أميركيون. وبعد غزو الجيش الأميركي للعراق تزايدت العمليات الإرهابية داخل المملكة، التي تقوم بها المجموعات الجهادية والتكفيرية. أما في سوريا، حيث التظاهرات الإسلامية محظورة، فقد جرى التعبير عن الاحتجاج والانزعاج بارتياد المساجد وارتداء الحجاب.

إن مظاهر التدين الخارجية تزايدت، في الواقع، في كل أنحاء العالم العربي؛ المسألة لدى الشرائح الغنية والموسرة هي في أن يبيّنوا أن الثروة قرين التقوى، أما الشرائح الفقيرة التي ينسدّ أمامها الأفق الاقتصادي والترقي الاجتماعي، وتعيش في فقر كامل يمنع عنها كل وسائل الترفيه التي يوفرها العالم الحديث، فيصبح ارتياد المساجد والانضمام إلى الحركات الصوفية الإسلامية المتعددة وارتداء الحجاب والالتزام بصوم شهر رمضان بمثابة ممارسات تمنح العائلات الوعي بالهوية والشعور بعدم فقدان الحياة لأي معنى. إن تحديد الهوية بالإسلام، أياً تكن درجة الغموض التي ينطوي عليها، وإن تكن مليئة بالتناقضات، فقد جاء يمنح معنى وعلامة وجود اجتماعي لمصائر فردية وجماعية فقدت معناها منذ انهيار الآمال والتطلعات الكبرى التي خضت المجتمعات العربية وهزتها خلال سنوات الغليان الثوري[1].

مقولة السقوط التوراتية والاصطفاء في الايديولوجية الإسلامية

بفعل النمو الاقتصادي المحجوز والكرامة الوطنية المهدورة والكرامة الاجتماعية

(1) أحد علماء الاجتماع المغاربة تحدث عن هويات «خادعة» توصل إليها انطلاقاً من العامل الديني (أنظر محمد طـــوزي «La Méditerranée à l'épreuve des enjeux religieux», communication au colloque *La Méditerranée au XXI^e siècle. Vision prospectives*, organisé par le GERM, Casablanca, 15-16 novembre 1996; (actes du colloque)، انظر أيضاً لاحقاً الخلاصة حول التكور في موضوع الهوية.

المفقودة بسبب الفساد، والتفاوت الاقتصادي الذي لا يسوّغه كدّ شرائح رجال الأعمال المنتجين خالقي فرص العمل، يبدو التكور في الهوية الدينية، معبّراً عنها بصورة تفاخرية مجملة، هو المخرج الإلزامي والمنطقي من ضيق العيش المعمم. ففي المنطق الديني نفسه يبدو فقدان الكرامة الجماعية نتيجة نقص في التديّن وعدم احترام الخالق العلي القدير وتعاليمه. وحدها العودة إلى الرسالة الالهية والالتزام الدقيق بتعليماتها من شأنهما تحنين قلب الله فيسمح لخلقه في يوم من الأيام أن يستعيدوا كرامتهم وقوتهم. لقد أعادت كل الحركات الإسلامية الصدارة لطريقة التفكير التوراتية التي أخصبت أجزاء واسعة من القرآن الكريم. إن لاهوت الاصطفاء والسقوط الذي يخترق التوراة من أولها إلى آخرها، والذي تفاداه الإسلام بتأثير الفكر اليوناني والفكر المسيحي، استعيد بقوة في كل الكتابات الإسلاموية، إلى جانب مقولة الهوية المفقودة بفعل العلمانية الغربية التي أشرنا إليها في الجزء الأول[1].

الاستنتاجات التي تستخلصها مختلف الاتجاهات الإسلاموية من جذع انتمائها المشترك يمكن أن تكون متناقضة كلياً: فمن ناحية أولى طمأنينة تقوية في البحث الفردي عن الله، تقوى جماعية وتضامن اجتماعي في عالم يفترسه الجشع والفساد واللامساواة، كفاحية ثقافية ضد العلمنة والديموقراطية على النمط الغربي، مصدر انقسام «الأمة» ذات الطابع الأسطوري، ولكن بعيداً عن أي عداء سياسي لأوروبا والولايات المتحدة، صاحبة القوة العسكرية والعلوم والتكنولوجيا التي لا يمكن الاستغناء عنها؛ ومن ناحية أخرى كفاحية سياسية في إطار الطاعة للحكام والأنظمة القائمة سعياً وراء أسلمة الحياة السياسية العربية ووضع حد، من خلال ذلك، للفساد واللامساواة؛ وأخيراً تنوع غير محدود في المجموعات الصغيرة قائم على رفض النظام المحلي والدولي وعلى ممارسة العنف المسلح ضد الأنظمة القائمة، وكذلك ضد رعايا البلدان الغربية المصنفين متواطئين مع الأنظمة المحلية المعتبرة كافرة وملحدة.

هذه المجموعات من الجهاديين والتكفيريين تختار لزعامتها أمراء وأولياء يدعون إلى حكم شريعة الله من غير دولة ولا خليفة ولا ملك؛ إن الشعب المطهر بوعي الشريعة الإلهية وأوامرها هو الذي سيقضي على «الوثنية» وعلى كل صيغ اللاإيمان والهرطقة. وترى هذه المجموعات أن الشعوب العربية والإسلامية قد فقدت الإيمان وعادت إلى الوثنية وقبلت تالياً الخضوع للقوى المسيحية واليهودية المعادية للإسلام، وهو ما يبرر، في نظرها، حالة

---

(1) انظر الفصل الثالث.

الحرب الدائمة التي يكون الإرهاب أفضل أسلحتها في القتال. إن آلام مسلمي البوسنة وفلسطين والعراق والجزائر، ومسلمي لبنان ضحايا الاحتلال والقصف الاسرائيلي منذ عام 1968، وكذلك المسلمين الأكراد، تنتظم كلها في ايديولوجية المقهورين، حول مقولتي فساد الحكام المسلمين وكفرهم، وهم باعوا نفوسهم وشعوبهم الى حكام الغرب واسرائيل حفاظاً على عروشهم الزمنية.

في ظل غياب أي حركة ثقافية كبرى في العالم العربي مشابهة لتلك التي قامت في زمن النهضة، وإزاء النقص الحاد في الفلسفة والتاريخ، تدّعي هذه الثقافات التبسيطية النطق باسم الدين الإسلامي، وتتصرف أيضاً بوسائل تمويل لتأكيد وجودها المتواصل اليومي في المدن العربية. والمشكلة هي، بالتأكيد، أن أياً من أشباه الثقافات هذه لم تستطع أن تكسب إلى جانب قضيتها شعباً بكامله. إن حالة افغانستان، التي تذابحت فيها الفصائل المنتمية كلها الى الإسلام المتشدد منذ انسحاب الجيش السوفياتي عام 1991، تبين بوضوح ما يمكن أن تؤول إليه الأمور حين يصير الدين الوسيلة الوحيدة في يد السلطة. إن النسيج الاجتماعي يتفكك بشكل قاطع بالنزعات الإقليمية المناطقية والقبلية وبالفروقات الاتنية والاختلافات بين المذاهب الإسلامية كما هي الحال بين السنة والشيعة، وبالطموحات الشخصية الجامحة، ولا يمكن أية سلطة أن تكون مقبولة من الجميع وأن تستقر. خلف هذه المجموعات المسلحة يظهر ثقل القوى الاقليمية والدولية وتهريب المخدرات والأسلحة التي تثري قيادات الميليشيات والدول المجاورة. ولم تكن أفغانستان حالة معزولة، فالصومال تشبهها بصورة غريبة، وكذلك لبنان الذي كان بين 1975 و1990 بلد قيادات ميليشياوية وحشية حركت الطوائف الدينية لمصلحة البلدان المجاورة؛ أما البوسنة بما فيها الثقافات، الفرعية أو أشباه الثقافات الإسلامية والكاثوليكية والكرواتية والصربية والارثوذكسية، فهي أيضاً شهدت نمطاً من الصراع، حيث زوال شرعية النظام الاجتماعي القائم واستحالة إيجاد شرعية بديلة خارج العصبية الدينية، التي تتلوّن باللصوصية والطموحات الشخصية والإثراء على الطريقة المافيوية.

سبر غور الإسلام

ما أكثرها إثارة للدهشة تلك الجهود الفكرية التي بذلتها الأجهزة الاعلامية والأكاديمية في أوروبا والولايات المتحدة من أجل سبر أغوار كوكب «الإسلام»! وما أكبر هذا السيل من المؤلفات المتفقهة أو المبتذلة عن هذه الديانة التي جُعلت «غرائبية» و«جوهرانية» كما لو أنها لا تنتمي الى الديانات التوحيدية أو أنها لا تستند إلى التوراة ومفاهيم الاصطفاء الالهي والخلاص الفردي والجماعي الأساسية! وقد بلغت هذه المؤلفات ذروتها حين كتب أحد

الجامعيين الأميركيين مقالة مثيرة في المجلة الأميركية المرموقة فورين أفيرز *(Foreign Affairs)* حول المواجهات المقبلة بين الحضارات، أي بين الإسلام بامتداداته الآسيوية وبين الغرب اليهودي ـ المسيحي[1].

لقد تظاهر الغرب، الذي يهيمن على العالم العربي بلا منازع، بالفزع من الحشود الإسلامية المهيأة للتدفق على العالم اليهودي-المسيحي، ومن البلدان الإسلامية التي صارت قاب قوسين أو أدنى من امتلاك القنبلة الذرية الإسلامية، على غرار ما كان متوقعاً أن يفعله صدام حسين، ومن المهاجرين المسلمين إلى ديار أوروبا أو إلى أميركا، الطابور الخامس المحتمل من طوابير حركات الإسلاموية في إيران والسودان والجزائر وأفغانستان ولبنان، الخ.

لذلك ينبغي، في نظر الغربيين، سبر «الإسلام» لفهم آليات تكوّن العنف الذي يُعتبر أنه هو محركه[2]. ولهذا فقد استعرت السجالات بين المختصين بالدراسات الإسلامية في

---

(1) انظر صموئيل هانتنغتون، «صدام الحضارات؟» «The Clash of Civilizations?», *Foreign affairs*, Summer 1993, pp. 22-49 (traduction en français dans la revue *Commentaire*, n° 66, été 1994, pp. 238-252، وكذلك الرد المفند بالحجج بقلم باسكال بونيفاس *La volonté d'impuissance. La fin des ambitions internationales et stratégiques*, Paris, le Seuil, 1995, pp. 59-65, sous le thème «Choc des civilisations et conflits identitaires»، والحجة الأساسية فيه هي أن الحضارات ليست عوامل متجانسة وقائمة في الحقل الدولي مثلما هي الدول. وهذه الفرضية الزائفة في هذه المقالة صارت حبكة النسيج في مؤلف هانتنغتون الذائع الصيت المذكور في المقدمة *The Clash of Civilizations and the Remaking of the World Order*؛ ونشير أيضاً إلى أن العالم السياسي والاقتصادي المغربي مهدي المنجرة، عضو نادي روما وتجمع «Futuribles international»، قد جمع عام 1991 مقالات عن حرب الخليج وأصدرها تحت عنوان الحرب الحضارية الأولى، عيون، الدار البيضاء، 1991.

(2) عدد المؤلفات ذات المضمون المتكرر، الصادرة في فرنسا والولايات المتحدة عن الإسلام خلال السنوات الأخيرة، كبير الى الحد الذي يجعلنا نصرف النظر عن ذكرها، إلا إذا تعلق الأمر بمؤلف يوفر عناصر توضيحية أو تحليلية جديدة حول عمل المجتمعات موضوع البحث أو حول سياسات توسّل الدين وتوظيفه لأهداف الرقابة السياسية. وكذلك الأمر في ما خص الموقع الذي يحتله الإسلام في الصحافة الفرنسية «السبر» الأعراض الخطيرة الناجمة عن «الغليان» الإسلامي، وكذلك المقابلات مع «مختصين» بالشؤون الإسلامية. محمد أركون حل مرتين ضيفاً على صفحات «النقاشات» (Débats) في جريدة لوموند (15 آذار/مارس 1989 و5 أيار/مايو 1992)؛ جيل كيبل، مؤلف ضواحي الإسلام وانتقام الله *Banlieues de l'Islam et la revanche de Dieu*، حل ضيفاً في ثلاث مقابلات، في 14 نيسان/ابريل 1989، ليجري استقصاء حول عشرة أعداد من جريدة لوموند مخصصة لـ «حمّى الإسلام» «L'Islam en fièvre» من 4 الى 14 نيسان/ابريل 1989، ثم في 30 تشرين الثاني/نوفمبر من العام ذاته بخصوص اندماج المسلمين في فرنسا، وفي 18 شباط/فبراير 1993. كما أن قضية الحجاب الإسلامي في المدارس الحكومية الفرنسية ومن بعدها أحداث الجزائر الدموية تفجر طبعاً هذه «الحمى» الصحافية التي يطغى على الدوام الصراع العربي-الاسرائيلي والجيوبوليتيك السياسية للشرق الأدنى...

لله» و«جغراسيات المذهب الشيعي»[1] والأرثوذكسية[2] في البلقان، وصراع الحضارات.

هذا التجديد الإسلامي، كما سنرى في الفصل التالي عن نهضة اليهودية، استلهم كثيراً الحيوية التي تتميز بها الحياة الدينية في الولايات المتحدة وصعود الأصولية في بعض الكنائس المتحدرة من البروتستانتية. وكما يبين بوضوح كبير صادق جلال العظم، الجامعي السوري المعروف جداً بكتاباته النقدية للفكر الديني العربي، فإن الولايات المتحدة هي المكان الذي ولدت فيه، مع بداية القرن الماضي، فكرة الأصولية الدينية[3]. «من البديهي اليوم، يقول العظم، أنَّ الجذر المرجعي الضمني والصريح في الأدب المكتوب في الغرب، عن ظاهرة الأصولية، الإسلامية وسواها، موجود في الحركة الدينية الأميركية، التي تبدأ بالكتيّب الدعائي (الأصوليون: شهادة على الحقيقة) وتمتد مع تحريك أغلبية من نمط الاخلاقويين (The Moral Majority) خلال رئاسة رونالد ريغان والعقد الذي حكم فيه»[4]. ويذكر العظم العديد من الكتابات الإسلامية العربية التي تتخذ نموذجاً لها الأصولية الدينية البروتستانتية أو اليهودية، ويصف بالتفصيل، من زاوية المقارنة بين آليات عمل الديانات التوحيدية الثلاث، بعض تجارب الأصوليات المسيحية، البروتستانتية في الولايات المتحدة الأميركية، أو الكاثوليكية في أوروبا. ويقدّر العظم، من موقع القسوة على النتاج الفكري المتعلق بالدراسات الإسلامية في أوروبا وأميركا، أن الإفراط الأكاديمي في وضع المقولات والمصطلحات للدلالة في تحليل الحركات الإسلامية يؤدي إلى تناقضات ويلغي بعضه بعضاً في سجال عقيم يعود في كل مرة إلى نقطة بدايته، ويستمر مربوطاً بالعبارة المبتذلة «أصولية» أو بالعبارات التي تعادلها. «طالما ظلت هذه النقاشات تبذل وسعها، يقول العظم، لكي

---

(1) انظر فرنسوا توبال François Thual, *Géopolitique du chiisme*, Arléa, Paris, 1995.

(2) انظر فرنسوا توبال François Thual, *Géopolitique de l'orthodoxie*, Dunod, Paris, 1994.

(3) انظر صادق جلال العظم «Islamic Fundamentalism Reconsidered. A Critical Outline of Problems, Ideas and Approaches», *South Asia Bulletin, Comparative Studies of South Asia and the Middle East*, vol. XIII, n^{os} 1 et 2 (1993), pp. 93-121, et vol. XIV, n° 1 (1994), pp. 73-98. Duke University, Durham, U.S.A.، والعظم هو مؤلف الكتاب الشهير نقد الفكر الديني، الصادر في بيروت عام 1968، الذي منع لمنه كرسي الاستاذية في مادة الفلسفة في الجامعة الأميركية في بيروت. كما نشر مجموعة أبحاث حول سلوك النخب الحاكمة والنخب الثقافية العربية حيال مختلف المشكلات الثقافية، ومنها عمل سلمان رشدي، جمعها تحت عنوان ذهنية التحريم.

(4) مقالة مذكورة سابقاً، ص 28، مقتطف من مقالة «Islamic Fundamentalism Reconsidered»، وحول الموجة الراهنة من الأصولية الأميركية يمكن العودة إلى تحقيق هنري تنك Henri Tincq في جريدة لوموند «Désarrois américains, religion: une vague de fondamentalisme», 27 octobre 1992؛ انظر أيضاً عدد مجلة *Revue du XX^{e} siècle*، المكرس لموضوع «الدين والسياسة في الولايات المتحدة»، عدد 19، تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر 1988.

تفادى طرح الأسئلة الجوهرية حول الظاهرة الإسلامية بالذات، فإن العلاجات والتحسينات اللغوية التي يطلبها أطراف النزاع لا يمكن أن تتجاوز مجرد المستوى اللفظي والخيارات اللغوية الشخصية وخطأ اعتبار التغيير في كلمة أو اسم كافياً لإحداث تقدم في تكوين المفاهيم»[1]. ويلجأ العظم نفسه الى تصنيف الأصوليات الإسلامية، لكن من خلال ربطها، استناداً إلى النصوص، بمختلف الحركات الأصولية المسيحية في العالم الغربي، منذ بداية القرن الماضي، التي عرفها العديد من المفكرين العرب عن كثب، إما بسبب إقامتهم ودراستهم في أوروبا أو الولايات المتحدة، وإما لاطلاعهم على النصوص الأساسية المتعلقة بعقائد تلك الحركات. وهو يبين بذلك تفاهة جهود كل الذين يرون في «الأصولية الإسلامية» ظاهرة مغلقة على ذاتها، ذات خصوصية محكمة، ومقطوعة عن أي ارتباط بحركة الأفكار والثقافات، بما في ذلك تلك المعادية للحداثة التي تتميز بها بعض وجوه الأصولية والسلفية المسيحية (Revivalism)[2].

المدهش، من وجهة نظرنا، اذا كان ينبغي الحديث عن ظاهرات غير قابلة للتفسير أو صعبة على الفهم، لا يكمن في «عودة الديني» هذه إلى المجتمعات العربية، بل على العكس، في عدم توسعه، وكفاحيته الهامشية جداً، على كل حال، ضد حالات القمع والفراغ الثقافي والضيق النفسي الاجتماعي الحاد[3]. يمكن أن تتعدد التفسيرات، لكن أولها وأكثرها بداهة ـ ولكنها غائبة عن التحليل، سواء في نظر الدراسات المؤيدة للإسلام أو تلك التي تكره هذا الدّين ـ هو كون الممارسة والتطبيق في الإسلام متعددين بتعدد طبائع المؤمنين وأمزجتهم. يمكن إذن أن نضع تحت مظلة الإسلام المواقف الأكثر علمانية واحتراماً للتنوع الديني وتلك الأكثر انغلاقاً التي ترى العالم مقسوماً بصورة نهائية بين كتلتين محكومتين بالحرب والسلام: كتلة المؤمنين بحكم شريعة الله كما ينقلها الإسلام، من جهة، وكتلة الجاهلية والهرطقة أو الإلحاد من جهة أخرى. وكما رأينا في الجزء الأول من الكتاب، فإن الإسلام، في الحقيقة، على مرونة كاملة إزاء المؤسسات الاجتماعية السياسية، والقرآن كما الأناجيل ظل حيادياً إزاء الأمر (بخلاف قضايا الأحوال الشخصية، سيما الميراث، حيث لحظ القرآن إمكان توريث المرأة نصف حصة الرجل، وهو ما كان بمثابة ثورة في المجتمع الأبوي في بداية القرن السابع من العصر المسيحي).

---

(1) م ن، ص 2.

(2) في بحث مقارن حول آليات الفكر الفلسفي والديني في العالم المسيحي وفي العالم الإسلامي في العصر الوسيط انظر عبدالله العبداوي، Abdellah Labdaoui, *Intellectuels d'Orient et intellectuels d'Occident*, Paris, L'Harmattan, 1996.

(3) انظر برهان غليون: Burhan Ghalioun, *Le malaise arabe. L'État contre la nation*, Paris, la Découverte, 1991.

والإسلام، من ناحية أخرى، من المرونة بحيث أن نساء تولّينَ قيادة أربع من أكبر البلدان الإسلامية: الباكستان وبنغلادش وأندونيسيا وتركيا. وفي أندونيسيا، أكبر البلدان الإسلامية من حيث عدد السكان، يسود نظام يطبق العلمنة الكاملة مع احترام الأقلية المسيحية الصغيرة ذات الأصول الصينية، أو الأقلية الهندوسية. كذلك الأقلية من السكان الأصليين الذين اهتدوا الى المسيحية في ظل الاستعمار الهولندي. لقد أهملت ـ ويا للغرابة! ـ إهمالاً شبه كلي، في حقل الدراسات والبحوث الإسلامية، هذه العلمانية الأندونيسية الناجحة التي ثبتت بالرغم من الفساد والمناورات التي أقدم عليها نظام سوهارتو الديكتاتوري[1]. فقد قامت العلمانية في عهد نظام سوكارنو، القائد «الحداثي» النموذجي في العهد العالمثالثي، وهو عهد سيّئ السمعة في الوقت الراهن، وقد ذهب النظام فيه ضحية انقلاب دموي معادٍ للشيوعية عام 1967.

على غرار ديانتي الخلاص الأخريين، المسيحية واليهودية، جرى توسل الإسلام وتوظيفه اجتماعياً وسياسياً، إما لتثبيت شرعية السلطة أو للمساعدة في الاستيلاء على السلطة في حالتي الفراغ وفقدان الشرعية. من ناحية أخرى، لا يحتاج الأمر الى ثقافة كبيرة لفهم وضع المجتمعات العربية التي لم تحكم نفسها بنفسها منذ عشرة قرون تقريباً، فراحت تبحث، منذ نهاية السلطنة العثمانية، عن أنظمة سلطة جديدة وعن مصادر ثابتة للشرعية، من أجل تسيير نمط جديد في مسيرتها التاريخية.

لقد بيّنا في الفصل الرابع صعوبة هذا البحث عن الشرعية في سياق متحرك ومتشظٍّ من الاستعمار والتحرر من الاستعمار ومن الصعود المدوّي لدولة إسرائيل. وقد جاءت حرب الخليج ثم الغزو الأميركي للعراق، في رأينا، لتنخر نخراً حثيثاً أسس الاستقرار المحققة بفضل توزّع الثروة النفطية وتداولها. وقد لجأ الجميع، دولاً وحركات احتجاج، أكانت تعترف بالشرعية الدستورية للسلطات القائمة أو تكافحها بالعنف المسلح، وطبقات وسطى ضائعة في مسارها «المتعرج» بحثاً عن هويتها الاجتماعية، وأوساط اجتماعية تعيش ظروفاً من العيش متزايدة القسوة، إلى توسل الإسلام وتوظيفه واستخدامه للتكيف والاستمرار في

(1) انظر التحقيق المنشور في جريدة لوموند، 17 آذار/مارس 1995. وفيه «أن الإسلام تحوّل إلى مجازفة سلطوية كبيرة في اندونيسيا، ذلك أن 165 مليوناً من المؤمنين في أكبر دولة إسلامية قد ملّوا النظام»؛ انظر أيضاً كليفورد غيرتز *Observer l'Islam. Changements religieux au Maroc et en Indonésie*, Paris, la Découverte, 1992، وفي مقدمة الترجمة الانكليزية الصادرة عام 1968، يبين المؤلف علمنة البلاد في المغرب واندونيسيا وعدم بروز شخصيات أصولية. لقد تغيّر هذا الوضع في السنين الأخيرة حيث تعاظمت الحركات الإسلامية في أندونيسيا بسبب فساد نظام سوهارتو المنهار. وقد أدى ذلك إلى قيام بعض المجازر بين المسلمين والمسيحيين وبروز حركات انفصالية وأخيراً قيام جماعات متطرفة بعمليات إرهابية، بخاصة في جزيرة بالي. لكن، من ناحية أخرى، نجح النظام العلماني التركي في استيعاب فوز الحزب الإسلامي الكاسح في انتخابات عام 2003 من دون أن يهتز استقرار البلاد، خلافاً لما كان قد حصل عام 1992 في الجزائر.

عالم جديد. غير أن هذا العالم الجديد ليس إلا عالم الهيمنة الأميركية المطلقة على العالم العربي، والنصر الاسرائيلي لدى الرأي العام الدولي، وسقوط الشعب العراقي في الجحيم، وتذلل منظمة التحرير الفلسطينية، وانهيار القيم الماركسية المستعادة جزئياً في ثقافة الأصولية الشيعية الإيرانية مع مفرداتها حول «المحرومين» و«الشيطان الأكبر»، وهو عالم الثقافة الغربية التي انحدرت من استلهام فلسفة الأنوار وإرثها الروماني الإغريقي إلى استلهام الجذور اليهودية-المسيحية.

إن الأنظمة العربية، بمهارتها في البقاء من خلال أصعب الظروف، سارت على خطى إعادة أسلمة الحياة السياسية والاجتماعية. أما الرأي العام الحذر فقد جارى السائد والرائج في إسلام تقوي مسالم بين الأغلبية، لكنه يعبّر عن نفسه بعلامات انتماء مظهرية وشكلية. وحدها الأنظمة التي تتمتع بأصول راسخة لم تترك المجال واسعاً لنمو كره الغرب ثقافياً، وهو كره توسلته الأسلمة وصاغته من أجواء الفراغ واليأس. وهكذا طبّق المغرب، وخصوصاً مع مَلَكيته وشرعيته الموروثة على القرون، الحد الأدنى من الانفتاح السياسي، وكذلك تونس، بفضل ديناميتها الاقتصادية وسياستها الاجتماعية، والأردن الذي تتحدر الملكية فيه من نسب الرسول والذي قبل بحركة الإخوان المسلمين طرفاً في اللعبة البرلمانية المحلية.

غير أن أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 وضعت النظام السعودي على لائحة المتهمين الأساسيين، لأنه سمح بنمو الايديولوجية الأصولية الإسلامية على أراضيه، وأصرت الولايات المتحدة على نشر الديموقراطية في المنطقة، وبررت بذلك الحرب التي كانت تعدّ لها ضد العراق، ما أدّى إلى مزيد من الضعف في معظم الأنظمة العربية.

الإسلام والعلمنة

المعادلة المستحيلة؟

على تخوم العالم العربي تمكنت تركيا مصطفى كمال، بعد أن انتصرت عسكرياً على الجيوش الفرنسية والانكليزية واليونانية التي احتلت كبرى المدن التركية في أعقاب هزيمة العثمانيين عام 1918، من إقامة دولة علمانية قوية، وأمكن هذه الدولة أن تقاوم كل الصدمات التي تعرضت لها خلال تلك السنوات الأخيرة. هذا النصر العسكري المبين على القوة الغربية يفسر القطيعة التي حققتها تركيا الحديثة بنجاح مع شرعية الخلافة الإسلامية القديمة[1].

---

(1) حول هذه النقطة انظر العدد الثاني من مجلة *Annales de l'autre Islam* (nº 2, INALCO, 1994) حول «مسألة الخلافة» في مناسبة الذكرى السبعين لإلغاء الخلافة في تركيا.

لكننا اليوم، حيث يُفترض أن نبرر انتصار جوهرانية إسلامية على علمانية غربية مستوردة، أصبح من المطلوب النيل من إنجاز مصطفى كمال العلماني وإدانة ديكتاتوريته، برغم أنها لم تؤدّ إلى حروب داخلية فتّاكة، ولا إلى ممارسات قمعية من مثل معتقلات الغولاغ في روسيا.

أما قادة الدول العربية التي تعرضت جيوشها للهزائم الدائمة فقد كانوا مرغمين على توسل الدين وتوظيفه، أو على قمعه في بعض المراحل بقسوة تفوق ما شهدته تركيا. تلك كانت حالة سوريا في مجازر حماة عام 1981، أو العراق في القمع شبه الدائم للمراجع الدينية الشيعية في النجف وكربلاء، وهي عتبات مقدسة عند الشيعة، ثم في التغيير المفاجئ طيلة حرب الخليج حيث جعل صدام حسين نفسه بطل الدفاع عن الإسلام في مواجهة «الكفّار» الذين غزت جيوشهم شبه الجزيرة العربية. وهي أيضاً حالة مصر التي لم تبدُ محرجة بالأصول القانونية لتقمع الحركات الأصولية على أرضها[1]، علماً أنها أبقت الأقلية القبطية، التي كانت هذه الأصوليات تعتدي عليها، في أوضاع بائسة[2]. وعلى صعيد آخر، كانت تلك حالة لبنان الذي، في ظل عدم قدرته، منذ عام 1840، على صدّ الهجوم المزدوج، في ذلك الوقت، الفرنسي والانكليزي، فقد عاش في ظل نظام الخلط الكامل بين سلطة الدولة وسلطة الطوائف الدينية، ما جعل البلد رهينة المصالح الجيوسياسية الاقليمية التي تتوسل الطوائف اللبنانية وتوظفها[3]. ولم يكن دور اتفاق الطائف، عام 1989، إلا

---

(1) Amnesty International, *Égypte, États d'urgence. Le droit et le fait*, Paris, AEFAI 1989.

(2) سامي الذيب أبو سهلية Sami A. Aldeeb Abu-Sahlieh, *Non-musulmans en pays d'Islam. Cas de l'Égypte*, Éditions universitaires, Fribourg, Suisse, 1979، ويمكن العودة أيضاً الى الكتاب الموسوعي حول الطوائف المسيحية في الشرق، لمؤلفه جان بيار ڤالونْي Jean-Pierre Valognes, *Vie et mort des chrétiens d'Orient. Des origines à nos jours*, Fayard, Paris, 1994، نشير أيضاً الى يوسف كرباج وفيليب فارغ *Chrétiens et Juifs dans l'Islam arabe et turc*, Fayard, Paris, 1992، ويمكن أن نرى أيضاً توليفة الأمير الحسن بن طلال التاريخية اللافتة El Hassan Bin Talal. *Christianity in the Arab World*, Royal Institute for Inter-Faith Studies, Amman, 1994، ومؤلفها كان ولي عهد الأردن، أحد القادة العرب النادرين المولعين بالثقافة وواضع مؤلفات كثيرة، سيما حول القضية الفلسطينية.

(3) انظر جورج قرم، لبنان المعاصر. تاريخ ومجتمع، المكتبة الشرقية، بيروت، 2004، كما يُقرأ باهتمام مقالة مهدي عامل في الفلسفة السياسية في كتابه «في الدولة الطائفية»، ومهدي عامل أستاذ جامعي ماركسي لامع قضى اغتيالاً في بيروت عام 1987، في ظل هيمنة الميليشيات الشيعية، وقد هاجم سذاجة نظرة الماركسيين اللبنانيين الى طبيعة النظام الطائفي. حول ظهور خطاب الهوية المركّز على الجماعة الدينية في لبنان في القرن التاسع عشر، انظر جورج داغر، *Identités composées au Liban. La radicalisation communautaire au "XIXe" siècle*, Geuthner, Paris, 1999 (عرضت خلاصة لهذا البحث المضني في مجلة المواطن، عدد 11، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو 1996، تحت عنوان «في الهوية الطائفية ونشأتها»)، وفي وصف لتعزيز النظام

من ناحية أخرى، إن العلمنة، أي عدم توسل الدين وتوظيفه لأغراض سياسية، هي الحل الوحيد المعقول في كل البلدان التي تتعايش فيها مذاهب إسلامية مختلفة، أو حيث يتوجب على الإسلام أن يتعايش مع جماعات دينية أخرى. غير أن لهذا الحل سمعة سيئة بين القادة العرب وبين حركات التشدد الديني الإسلاموية، لأن من شأنه أن يفتح الباب أمام مأسسة ديموقراطية، وتالياً أمام لعبة سياسية مفتوحة أكثر من اللعبة القائمة، وأمام إعادة البحث في الامتيازات الاجتماعية الاقتصادية التي حصلت عليها النخب القيادية بطرق غير مشروعة في أغلب الأحيان[1]. أما على صعيد الحوار مع الغرب ومع إسرائيل فإن الدخول في الحداثة السياسية، التي تعني نهاية توسل الديني وتوظيفه، يجعل المماحكات الجامدة حول النزاع العربي-الاسرائيلي أمراً بالياً (وقد عرضنا لهذا النزاع في الفصل 18 حول مؤتمر مدريد)، ويفسح في المجال أمام حوار يتناول الأسس الجديدة في احترام الآخر، بعيداً عن

---

(1) نشير في هذا الإطار الى عمل محمد شريف الفرجاني المفيد في بعض وجوهه، إنما الذي يبدي خضوعاً للاتباعية الجديدة في الدراسات الإسلامية الراهنة التي رأت في إيديولوجيات الحداثية والقومية في العالم العربي نوعاً من الانحراف الخطير في موضوع الهوية؛ ويقلّد المؤلف في موقعه هذا الهجوم الضاري على القومية العربية الذي شنّه المدافعون عن «إعادة الأسلمة» الشافية للعالم العربي. أما في دراسة الحالات الخاصة فإن فكرة الكاتب تركز هنا على تحليل الصراعات الايديولوجية بين مختلف أجنحة النظام السوري. يقول فرجاني: «إن تخبط الفكر السياسي العربي الذي لا يأخذ في الاعتبار العلاقة بين الحداثة والتصورات القديمة، كالذي نجده على سبيل المثال في كتاب جورج قرم، إنفجار المشرق العربي، يبين الى أي مستوى من العبث يمكن أن يؤدي نقل التمايزات بين اليمين واليسار نقلاً آليًا إلى الفكر السياسي العربي المعاصر: ففي تحليله الصراعات في المشرق العربي، بعبارات غير ملائمة وغير دقيقة، يرى جورج قرم أن النزاعات داخل حزب البعث السوري أواخر الستينات هي بمثابة صراع بين «يسار» يجسده فريق حافظ الأسد واليسار المتطرف الذي يجسده فريق صلاح جديد ونور الدين الأتاسي اللذان كانا في السلطة قبل انقلاب 1970!. والذين يعرفون الحقائق السياسية والاجتماعية في سوريا، ووطأة البنى التقليدية والتصورات القديمة على الصراعات داخل البعث وفي طرائق قيادة السلطة السورية وإدارتها، يقدرون تفاهة مثل هذا التصور. إن أعمال ميشال سورا حول الدولة السورية لها، على الأقل، هذه الحسنة في تبيان عدم ملاءمة مقولتي «يسار» ويمين وعقمهما في فهم منطق مثل هذه الأنظمة واستراتيجياتها» (ص 193). يمكن أن يعود القارئ إلى النقد الذي وجّهته الى الدراسات الإسلامية الجديدة في فرنسا، القريبة من المقولات الانكلوسكسونية والمتعلقة بالدور الايجابي لتوسل الإسلام وتوظيفه، في كتابنا أوروبا والمشرق العربي، م س، ص 178-180 و244-251)، وفي طرحنا على النقاش مدى ملاءمة منهج التحليل الذي يحكم أعمال المأسوف عليه ميشال سورا (وهي مجموعة في كتاب دولة البربرية ***L'État de barbarie***, le Seuil, Paris, 1989). وكتابات باحثين آخرين لاتباعهم مناهج مبنية على فرضيات مسبقة تعظم بشكل مثالي قدرة الحركات الإسلامية على الانقاذ من التخلف والإنحطاط. ومن دون الاطلاع على الكتابات الأكثر قدماً، فإن بعض أنصار هذه المدرسة الفكرية بدلوا مواقفهم أخيراً منذ تدهور الأحداث في الجزائر وأفغانستان. انظر على سبيل المثل أوليفيه روى ***L'échec de l'Islam politique***, le Seuil, Paris, 1992, أو أوليفيه كاريه ***L'Islam laïc ou le retour de la Grande Tradition***, Armand Colin, Paris, 1993).

الميتولوجيات الدينية الكبرى وعن اللاهوت التوراتي الأصل للسقوط والخلاص، إسلامية كانت أم يهودية. وسنعود الى هذه المسألة في خاتمة الكتاب.

يبقى شيء أكيد هو أن الاستقرار الذي حصلت عليه الأنظمة السياسية العربية ومهارة القادة في التكيف مع متغيرات ما بعد حرب الخليج لن يكونا، من المنظور التاريخي، إلا شيئاً عابراً، وأن أزمة الشرعية الاجتماعية الشاملة، التي بدأت مع انهيار السلطنة العثمانية، وقد تحدثنا عنها بإيجاز في الجزء الأول من الكتاب، لا تزال بعيدة عن الحل. لم يقم أصلاً أي مجتمع عربي باندماج سياسي واقتصادي ناجح في النظام العالمي، مع بداية هذا القرن. والأخطر من ذلك: ما زالت الجهود المبذولة لإعادة الأسلمة وتوسل الدين وتوظيفه تشكل بذور خلاف بين المسلمين أنفسهم؛ والغالبية العظمى من المسلمين المؤمنين بروح دينهم الذي لم يعرف أبداً سلطة كهنوتية، ما زالت ترى عدم وجود شفيع مفضل بين الإنسان والله، سيما على صعيد القيادة والسيادة الاجتماعية والسياسية. لذلك فإن أمراء مئات الحركات الإسلاموية، العنفية أو السلمية، وقادتها الآخرين لا يملكون أي حظ بحيازة سلطة مستديمة. إضافة إلى ذلك، إن النبي محمد هو «خاتم» الأنبياء، وهو قد أقفل لاهوتياً زمن النبوة التوراتية الذي بدأ تاريخه مع ابراهيم، وليس أمام الحركات أو الأنظمة الإسلامية إذن (في العالم العربي وإيران وأفغانستان) أي سبيل الى النجاح في إرساء الأسس لتوافق اجتماعي جديد قابل للديمومة.

وليس هنالك أيضاً أي حل من نمط إسلامي في كثير من البلدان العربية والإسلامية التي تتعايش بين شعوبها أشكال وصيغ مختلفة من ممارسة الدين الإسلامي. فهذه الجماعات الإسلامية أو المتحدرة تاريخياً من الإسلام تعيش في ما بينها نزاعات لاهوتية ورمزية وسياسية عميقة. إنها حالة العراق وبلدان الجزيرة العربية حيث يُفترض أن يعيش السنة والشيعة والإباضية معاً جنباً إلى جنب، وهي حالة لبنان وسوريا حيث يتنافس المسيحيون والسنة والشيعة والدروز والعلويون على السلطة وغنائمها منذ انهيار السلطنة العثمانية، فضلاً عن أهمية حضور الأقباط المسيحيين في مصر، والحضور الأقل أهمية للكلدانيين في العراق الذين ينتمي إليهم طارق عزيز، أحد قادة الدولة السابقين.

لا شك في أن العلمنة الحديثة هي نتاج الحضارة الغربية، وما من وصفة معروفة غيرها في الحداثة السياسية لتأمين إدارة توافقية للسلطة في ظل وجود مجموعات دينية عدة في حالة تداخل اجتماعي اقتصادي[1]. من أجل العثور على صيغ من التعددية الدينية سابقة

(1) حول هذا الموضوع يمكن العودة إلى كتابنا تعدد الأديان وأنظمة الحكم، دار النهار، بيروت، 1979. وكذلك إلى نهاية الفصل التالي حول موضوع أزمة العلمانية في العالم العربي ذاته؛ وإلى مؤلفنا شرق وغرب: الشرخ الأسطوري، دار الساقي، بيروت، 2003.

على الحداثة، ينبغي العودة إما إلى وثنية المرحلة اليونانية القديمة، وإما الى تطبيقات الإسلام ذاته في عصره الذهبي وهي أصبحت منسية، يوم كانت حرية الاجتهاد الدينية تسمح بتعدد التأويلات القرآنية، أو حين كان الخلفاء العباسيون يستلذون بالمناظرات اللاهوتية بين المسلمين والمسيحيين التي كانت تدور في حضورهم، أو كذلك في ممارسات الإسلام الأندلسية. وعلينا هنا أن نستحضر مجدداً التعددية الدينية التي تميزت بها الهند ما قبل المرحلة الاستعمارية، أي قبل أن تمأسس فيها بريطانيا تصوُّرها عن الهويات في شبه القارة الهندية[1].

إن تصوير العلمنة كنمط اغتصاب للشخصية أو للهوية الإسلامية ـ وهو ما يرد في كتابات الحركات الإسلاموية أو المختصين بالدراسات الإسلامية الذين يرددون صداها ـ هو أقرب إلى صيغ جديدة من الإرهاب الفكري السائد في إطار خيبة الأمل المرضية من هذا العالم، منه الى التفكير التاريخي الرصين[2]. هذا الإرهاب الذي فرض عدم التلفظ بهذه الكلمة (علمانية) «الشنيعة» التي تخدش حساسية المتأسلمين، فجرى الكلام، بديلاً منها، على ضرورة قيام «الدولة المدنية».

هذا لا يعني طبعاً أن مسيرة المجتمعات العربية تخلو من التفكير والتأمل حول قضايا الدين والفلسفة والتاريخ، ذلك أن أعمال النهضة العربية الأولى لم تنضب كلياً رغم توقّفها، جرّاء موجة الخضات الثورية ثم توسل الديني وتوظيفه بصورة متواصلة في الحياة السياسية والفكرية والثقافية العربية. فهناك في كل مكان باحثون ومفكرون لم يغدق الإعلام عليهم نعمته ولا تهتم بهم الأبحاث الأكاديمية عن العالم العربي في الغرب، يكتبون ضد توظيف الدين ويستعيدون روح الحرية في الإسلام، ويعيدون قراءة القرآن في ضوء الألسنية الحديثة والتثاقف بين الديانات السابق على الإسلام، أو في ما بين الديانات التوحيدية ذاتها، أو بينها وبين العبادات القديمة في الشرق وتأثيرها في العقائد الإسلامية ذاتها. وقد دفع بعضهم حياته ثمناً لهذه الجرأة. وهكذا فقد شُنق محمود طه الإصلاحي الإسلامي السوداني الواسع

(1) انظر الفصلين 1 و3.

(2) لم يتردد محمد أركون، الاختصاصي الشهير في الشأن الإسلامي، الذي لم يُعرف عنه تعاطفه مع أفكار الإسلاميين، حين طرح مسؤولو الطوائف في فرنسا السؤال حول «إعادة تحديد إطار العلمنة» في الإجابة: «نعم، إن العلمنة، التي نشأت في فرنسا في ظل الجمهورية الثالثة، تبدو لي اليوم أمراً تخطاه الفكر. فهي مشاركة سياسية وقانونية كان لها بلا شك مبرر وجودها في لحظة معينة، لكنها تحققت على حساب ثقافة دينية وإلهام روحي للبشر بدأ مع الوحي، غير منفصل عن التجربة النبوية». (جريدة لوموند، 15 آذار/مارس 1989، ص 2. انظر ردّ اندريه ميكال (André Miquel)، استاذ في الكوليج دو فرانس، ومختص باللغة العربية وآدابها، وردّه على أركون تحت عنوان «كفى»، بمعنى كفى الهجوم على النظام العلماني «La limite», *le Monde*, 29 mars 1989).

الشهرة في بلاده، عام 1985، لأنه أدان تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان عام 1983 بالطريقة العشوائية التي تم فيها واعتبره منافياً للشريعة ذاتها وللدين، «طالما أن هذا التطبيق، كما أكد، يؤذي مسيحيي البلاد». وقد أطلق طه خلال محاكمته تصريحاً جريئاً جاء فيه: «لقد أعلنت رأيي مراراً بقوانين أيلول/سبتمبر 1983، وبأنها منافية للشريعة والإسلام، وأنها شوهت الإسلام وأبعدت الناس عنه؛ وهي، فوق ذلك، تماسست واستُغلّت لإرهاب الشعب وجره للخضوع بإذلاله، ثم إنها هددت وحدة البلاد. هذا نظرياً، أما على الصعيد العملي فإن القضاة الذين يطبقونها غير أكفاء تقنياً وعاجزون معنوياً عن عدم الخضوع للسلطة التنفيذية التي تستخدمهم للدوس على الحقوق وتحقير الشعب وتحريف الإسلام وتحقير العقل والمفكرين والمعارضين السياسيين. وكذلك رفضتُ الاعتراف بكل المحاكم التي تتنكر للاستقلال والعدالة ورفضت التعاون معها»[1].

وهذه أيضاً حالة المصري فرج فوده المولع بتاريخ الإسلام والذي كتب كثيراً حول التضليل الذي تمثله، في نظره، إيديولوجيا حركات التشدد الديني والتبسيطات المفرطة والتفسيرات الخاطئة الواضحة للعيان في مختلف عقائد الحركات الإسلاموية[2]؛ فقد جرى اغتياله في القاهرة في حزيران/يونيو 1992، في ظل لامبالاة شبه عامة. بعد هذا الاغتيال بقليل جاء دور الروائي الكبير نجيب محفوظ، الحائز جائزة نوبل للآداب، والذي كان نتاجه وصفاً سوسيولوجياً رائعاً للحياة الدنيوية وهموم الحداثة في مصر لدى الطبقات الشعبية، فوقع ضحية محاولة اغتيال على يد جماعة إسلامية كانت قد توعدته جهاراً.

مثقفون عرب آخرون فُرض عليهم النفي إلى بلاد أكثر تسامحاً، كما هي حال الليبي صادق النيهوم (المتوفى في لندن والذي كانت له زاوية دورية عن الإسلام في مجلة الناقد العربية الصادرة في لندن)، وأستاذ الألسنية العربية في جامعة القاهرة نصر حامد أبو زيد، الذي حصل مجموعة من الأساتذة على حكم ضده، في عام 1995، من محكمة مدنية في القاهرة حكمت عليه بتهمة «المرتد»، وعلى زوجته بالطلاق منه، طبقاً لتعليمات الشريعة الإسلامية[3]. وكان هذا الحكم الصادر عن محكمة مدنية هو الأول في تاريخ مصر، وهي كانت دائماً الأجدر والأولى بالليبرالية في مجال الآراء حول الإسلام. وكان نصر حامد أبو

---

(1) مجلة *Sou'al*، عدد 5، 1985، عدد خاص بعنوان: الإسلامية اليوم، «L'islamisme aujourd'hui»، ص 220-221.

(2) انظر الحقيقة الغائبة، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر، 1987، أعيد طبعه مرات عدة.

(3) انظر «ضلالات امرأة مصرية» جريدة لوموند، 27 آذار/مارس 1996 وزياد حافظ، «محكمة التفتيش الإسلامية: حالة نصر حامد أبو زيد»، *Al-Mouaten*، عدد 34، كانون الأول/ديسمبر 1996 وكانون الثاني/يناير 1997.

زيد، في حياته التعليمية كما في مؤلفاته يدعو، مستكملاً تقاليد النهضة، إلى قراءة تاريخية للقرآن وإلى نقد التأويلات القرآنية التقليدية[1]. وكذلك الأمر مع محمود القمني الذي عرض، في نتاجه الغني والغزير، تأثير الديانات والثقافات السابقة على الإسلام على تطور الشريعة الإسلامية، بما في ذلك التصرفات الاجتماعية في الجزيرة العربية أيام النبي، معتبراً، بذلك، «عبقرية» الإسلام أمراً نسبياً وحاول إدراجها في سياق من الاستمرارية وليست كقطيعة مطلقة مع الماضي[2].

هؤلاء المفكرون الإصلاحيون لم يشكلوا مركز اهتمام الدوائر الاعلامية والأكاديمية الغربية، حتى لو كان البعض منهم، كالسوري محمد شحرور، مقروءاً على نطاق واسع في العالم العربي[3]. كذلك هي الحال مع نتاج كبار الفلاسفة والسياسيين الداعين إلى العلمانية في العالم العربي، مثل قسطنطين زريق الذي تم جمع نتاجه الضخم حول قضايا المجتمعات العربية المعاصرة وعلاقاتها بالحداثة الغربية من قبل مركز دراسات الوحدة العربية[4]. كذلك يمكن أن نذكر حسين أحمد أمين، ابن المصلح الديني الشهير في مصر أوائل القرن الماضي، أحمد أمين، الذي كتب مؤلفات عدة يرفض فيها تطويع الإسلام واستغلاله، كما هو الحال في معظم المجتمعات العربية[5]. كما لا يمكن أن نغفل ذكر شخصية ليبرالية كبيرة مثل الشيخ عبدالله العلايلي، اللبناني الذي أنجز دراساته في جامعة الأزهر في مصر والذي تخترق نتاجه الغزير نفحة واضحة من الحداثة، تضاف الى أفضل المأثور في الاجتهادات الإسلامية[6].

هذه المؤلفات كلها، بالرغم من قوتها وتجذّرها في الحقل الثقافي الحي في المجتمعات العربية، لا تبدو في الإدراك العام إلا كخيط رقيق من دون قيمة دلالية، في مقابل سيل من الأدبيات الإسلاموية الطابع، يستمد قوته من الأوضاع الداخلية المأزومة،

---

(1) أنظر مثلاً إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992.

(2) أنظر، حول هذا الكاتب وحول كتابات خليل عبد الكريم، تحليل زياد حافظ، «استمرارية الجاهلية في الإسلام»، *Al-Mouaten*، عدد 43، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس 1998.

(3) نشر شحرور كتاباً بطبعات عدة حول ضرورة قراءة القرآن في ضوء الألسنية للقبض على المعنى الأصلي للكلمات في عصر الرسول، ما أتاح له أن يبين أن القليل من الآيات القرآنية تحمل صفة «القانون» الذي ينبغي تطبيقه حرفياً (انظر الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994، الطبعة الرابعة). حول هؤلاء الكتاب انظر زياد حافظ، «مفكرو الإسلام الجدد»، المواطن ـ لبنان المواطن، عدد 32، آب/أغسطس أيلول/سبتمبر 1996.

(4) تحت عنوان الأعمال الفكرية الكاملة، 4 أجزاء، بيروت 1994، بدعم من مؤسسة عبد المجيد شومان في عمان.

(5) أنظر حسين أحمد أمين، دليل المسلم الحزين في عشرينات القرن العشرين.

(6) مؤلفات العلايلي الكاملة أعيد نشرها مؤخراً في بيروت في منشورات دار الجديد.

وكذلك من الهيمنة الغربية، ومن حالة الجذب-الدفع التي تخلقها هذه الهيمنة إزاء الإسلام، وهي هيمنة تحصر نظرتها إلى هذه الديانة باعتبارها ظاهرة كلية شمولية وحصرية في حياة المجتمعات العربية.

عملية الجذب-الدفع هذه تصلح كمرتكز للتغطية الاعلامية القوية وللاهتمام الأكاديمي الذي تحظى به الحركات الإسلاموية، وتصنع تصوراً، حتى عند النخب العربية، بأنه لا يمكن أي تيار فكري وسياسي خارج التيارات الإسلامية أن يحرّك المشرق العربي، لذلك على الراغبين بالمشاركة في حركة التاريخ في هذه المنطقة من العالم أن يلتحقوا بأحد هذه التيارات حتى لا يفوتهم القطار. في ظل هذه الحال، يبدو أن استحضار محاسن العلمنة لشق الطريق أمام تجاوز أزمة شرعية الحكم المستفحلة في المجتمعات العربية ولإخماد التوترات المتأججة بتدخل القوى الكبرى والقوى الإقليمية، يبدو ذلك في غير محله وغير مناسب إزاء الواقع المزعوم للمجتمعات العربية كما يصوره الإعلام والأعمال الأكاديمية المركزة على مختلف التيارات الإسلامية، ويكون صدى لها وحدها من دون سواها.

هناك عامل إضافي يحول دون الترويج لهذه التيارات الفكرية التنويرية في العالم العربي، هو التأثير الفعال الذي تمارسه المملكة العربية السعودية على الحياة الثقافية في البلدان العربية الأخرى، وذلك عبر المساعدات التي تقدمها للصحافة المحلية في الأقطار العربية، والمبالغ المالية التي تمنحها للصحافيين، والمعونات لدور النشر المتخصصة بنشر وإعادة طباعة المؤلفات لأصوليين معاصرين أو قدامى. وقد أنشأت الدولة السعودية، منذ سنوات، مملكة إعلامية من محطات تلفزيونية على الأقمار الصناعية تبث إلى كل أنحاء العالم العربي، من لندن أو من دول الخليج العربي، وكذلك من الصحف اليومية التي تصدر من باريس ولندن (الحياة التي يشرف عليها قائد الجيش السعودي الأمير خالد بن سلطان، والشرق الأوسط التي يديرها أحد أحفاد الملك) وهما تصدران في وقت واحد في كل العواصم العربية الكبرى بأسعار مدعومة، وكذلك من المجلات الأسبوعية الفاخرة، فضلاً عن مساهمات مالية من صهر الملك في رأسمال وكالة الأنباء الأميركية UPI، وأخيراً راديو أوريان، إذاعة الشرق التي أسسها رفيق الحريري في باريس والتي تصل، عبر محطات بث متعددة، إلى المستمعين في كل من المشرق والمغرب العربيين[1]. أما في الصحافة اللبنانية،

---

(1) انظر حول كل هذه المعلومات جريدة هيرالد تريبيون، 30 حزيران/يونيو 1992: «Saudis, Adding UPI, Assemble a Media Empire», *International Herald Tribune*, June 30, 1992. كما أن «الأمراء السعوديين يهتمون بالاعلام، ويشارك رجال أعمال مقربون من الملك فهد أكثر فأكثر في الصحافة والتلفزيون في بلدان عربية وأوروبية»، جريدة لوموند، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1995؛ ويمكن الاطلاع أيضاً على رينيه نبعه René Naba, *Guerre des ondes... Guerre des religions*, *op. cit.* الذي يقدم عرضاً شاملاً للمملكة الاعلامية والمالية السعودية (ص 75-103).

التي كانت مقروءة في كل الوطن العربي قبل الحرب، فإن شراء السيد رفيق الحريري وأفراد من العائلة المالكة أسهماً فيها إلى تزايد.

تمكنت المملكة العربية السعودية من أن تجذب إلى هذه الامبراطورية الإعلامية أفضل الصحافيين ومن كل الجنسيات العربية، وبات عليهم أن يضبطوا لهجاتهم وآراءهم على إيقاع الاتجاه الإسلامي السعودي المحافظ، المعادي للعلمنة بصورة حادة. هدف المملكة من هذه السياسة النشيطة في مجال الاعلام، يقول غسان تويني، صاحب اليومية اللبنانية الذائعة الصيت، النهار، التي لم تعد قادرة على كسب الحظوة ذاتها التي كانت لها في السابق، هو «أن تحتل أوسع مساحة ممكنة في مجمل الاعلام العربي بحيث لا يبقى مكان لسواها كائناً من كان»[1]. ليس غريباً والحالة هذه أن تكون الصورة المعروضة عن العالم العربي ومشكلاته مجرد نتيجة سياسات توظيف الإسلام التي استعرضناها في هذا الفصل.

في لعبة الحقيقي والافتراضي هذه في المشرق العربي تتحمل الأنظمة المحلية هي الأخرى أيضاً مسؤولية أساسية، تشجعها على ذلك المجازفات الكبرى في الجيوسياسة الدولية. وهي إذ تمهد السبيل لإعادة الأسلمة تحسيناً لشروط محاربة الحركات الإسلامية وبحثاً عن شرعية مفقودة، فلا تتجاسر على منح المكان الملائم في اللعبة السياسية المحلية لتيارات الرأي الداعية إلى ضرورة علمنة الدولة لتجاوز الأزمات السياسية والوجودية. هذه التيارات، على نشاطها وحيويتها، تبقى محبوسة خارج الحقل السياسي، تعمل وتكتب على مسؤوليتها تحت طائلة الخوف من أن تسفح على مذبح أنصار التيارات الإسلامية المتشددة في أية لحظة، وهذا ما أثبتته الأحداث التي أشرنا إليها. أما الأنظمة القائمة فهي ترى ضمناً أن الآراء العلمانية التي تطرح أسس لعبة سياسية مفتوحة، مسلحة بقوة أفكار الحداثة الديموقراطية، هي أكثر خطراً وانقلابية من الحركات الإسلامية التي تستخدمها فزاعة لتأييد مختلف أشكال الاستبداد السائد.

فوق ذلك، تتيح فزاعة «التيارات الإسلاموية» لهذه الأنظمة تجييش الدعم الفاعل من أوروبا والحلف الأميركي-الاسرائيلي «لكفاحها» ضد هذه الحركات وضد الإرهاب الذي تمارسه لعرقلة «السلام» والاستقرار «الإقليمي»، وهو، كما رأينا، الموضوع الأساسي في الجيوسياسة الاقليمية، منذ قمة شرم الشيخ في مصر عام 1996.

---

(1) إعلان في جريدة هيرالد تريبيون، 30 حزيران/ يونيو 1992.

اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر وعواقبها على استقرار الأنظمة العربية

لا يبدو أن اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 غيّرت في أسس المناخ الفكري بالنسبة إلى كل ما يتصل بالمشرق العربي. إن وسائل الإعلام الأميركية، عقب سنوات من الصمت المتآمر، قد صبت جام انتقاداتها على العربية السعودية التي باتت متهمة بتغذية الإرهاب الإسلامي عبر نظام ديني وهّابي يقف داعماً وراء النظام الملكي ويحرّك في معاداة الغرب خطاباً عنيفاً. وعلى الرغم من ذلك استمر عمالقة الصحافة والإعلاميات العربية السعوديون في موقعهم، متصدرين الساحة. وبما أن اجتياح الولايات المتحدة للعراق قد أثار المشاعر المعادية للغرب في بلدان شبه الجزيرة العربية، فالأقنية الفضائية العربية، ومن بينها قناة الجزيرة الشهيرة التي يتحكم بها أمير قطر، مع العلم أن الإمارة تقيم علاقات شبه مكشوفة بدولة إسرائيل، قد أخذت على عاتقها أن تعكس المشاعر القومية التي تعبر عن نفسها بخطب ملتهبة، فيها شحنة قوية من النزعة الإسلامية. احتجت الولايات المتحدة مرات عدة وطلبت من الحكومة السعودية التلطيف من حدة الخطب الملقاة في المساجد وأن يعاد النظر في كتب التربية الدينية التي تستوحي المذهب الوهابي. والعربية السعودية، التي اعتُبرت لفترة طويلة كعامل استقرار واعتدال لمصلحة الغرب، اصبحت بعد 11 أيلول/سبتمبر تشكل «خطراً» يهدد العالم الغربي[1]. بعد مضي سنوات من الصمت على أداء النظام السعودي في احترام حقوق الإنسان، سيما حقوق المرأة، أصبح فضحه عملاً مرغوباً به. تكاثرت تصريحات القادة السعوديين داخل البلاد، داعين العلماء إلى تخفيف لهجتهم والتبشير بقيم التسامح وإلى إعطاء صورة مغايرة عن المملكة للعالم الخارجي.

ولم يدع تكرار الاعتداءات الإرهابية الدامية، في عامي 2003 و2004 داخل المملكة السعودية وبالذات عبر شبكة القاعدة، أي مجال واسع للنظام الملكي للمناورة. إذ عليه أن يعد أيضاً بالإصلاحات في مجال الادارة السياسية للبلد كلاً من النخبة السعودية المتأثرة بالغرب ومن المعارضة الإسلامية المشرب ومن الطائفة الشيعية المهمّشة. بإيعاز من ولي العهد الأمير عبدالله عقدت في المملكة ثلاث دورات للحوار الوطني، جمعت النخبة الفكرية

---

(1) عنوان كتاب حديث لـ Stéphan Marchand, *Arabie saoudite: la menace*, Paris, Fayard, 2003. كتاب آخر صدر حديثاً أيضاً، تبنّى مواقف معاكسة للانتقادات التي تتعرض للسعودية، لكنه يقدم عرضاً مثالياً في فقاعة عن السياسة السعودية وعن الوهابية، خارجاً عن المعرفة الدقيقة باختلاف الأجواء الجيوسياسية في العالم العربي ومتجاهلاً الدور التاريخي الداعم لأسلمة العالم العربي من جانبه ومناهضة الحركات العلمانية المعادية للامبريالية، هذا من دون ذكر بعض ممارسات النظام الملكي في خنق الحريات ووضع المرأة وإدارة توزيع الريع النفطي. مؤلف هذا الكتاب هو باسكال مينوريه، وعنوانه بالفرنسية: *L'Énigme saoudienne*, éd. la Découverte, Paris, 2003.

في البلد بمختلف تياراتها، الأمر الذي شكّل، من دون شك، حدثاً جديداً؛ إلا أن النتائج تأخرت وبعض أنصار الإصلاحات المفرطين في استعجالهم وجدوا أنفسهم في السجون[1].

وفي أيار/مايو 2003 جاء دور المغرب ليكون هدفاً لاعتداء إرهابي طال مركزاً للطائفة اليهودية ومطعماً يملكه مغربي من الطائفة اليهودية في مدينة الدار البيضاء فأسفر عن 40 قتيلاً. وفي اعتداءات مدريد في آذار/مارس توجه التحقيق نحو أثر لإسلاميين مغاربة. وتالياً فإن أكثر بلدين حليفين إخلاصاً للولايات المتحدة في العالم العربي يحكمهما ملكان لهما صفة حاميين جليلين للإسلام قد ضربتهما آفة الجماعات الإسلاموية الجهادية.

خارج العالم العربي، في الباكستان، الحليف الكبير للسعودية والولايات المتحدة في توسّل الإسلام لغايات سياسية، لم يكن الوضع أفضل حالاً. لم يتمكن الجنرال برويز مشرّف، الذي استولى على السلطة عام 2001، من ضبط خطى الإسلاميين الذين درسوا في آلاف المدارس الدينية التي موّلتها العربية السعودية بمباركة الأميركيين؛ ولم يتمكن، على ما يبدو، حتى من السيطرة على أجهزة المخابرات السرية الباكستانية المرهوبة الجانب التي أمّنت انتصار الطالبان في أفغانستان والتي يبدو أنها ما زالت تغض الطرف عن الشبكات الإسلامية المسلحة[2]. لقد تعرّض وجود الغربيين للعديد من الاعتداءات في الباكستان، حيث استهدف أحدها مواطنين فرنسيين إضافة إلى خطف ومن ثم مقتل صحافي أميركي، مراسل جريدة الوول ستريت. في الواقع، إن آثار الحرب الباردة ما زالت بعيدة عن الاختفاء في العالم الإسلامي. ففي أندونيسيا حصل اعتداء دام على ملهى يعجّ بالسياح الأجانب أغرق جزيرة بالي في الحزن، في شهر تشرين الأول/أوكتوبر 2002. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2003 جاء دور تركيا فتعرضت لاعتداءين شديدي الدموية في أسطمبول، وقد أصابت

---

(1) في هذا الموضوع يجدر بنا الرجوع إلى الخلاصة الجيدة جداً حول الجهود الإصلاحية في العربية السعودية منذ 11 أيلول/سبتمبر 2003. دراسة بعنوان: «هل تستطيع العربية السعودية إصلاح نفسها؟» أعدتها مجموعة الأزمات الدولية ـ ICG, «Can Saudi Arabia Reform Itself?». *ICG Middle East* N° 28, Cairo/Brussels, July 14, 2004.

(2) توفّر مقالة موثقة جيداً للواشنطن بوست (*Washington Post*)، أعادت نشرها مجلة غارديان ويكلي الإنكليزية (*Guardian Weekly*) في عدد 28 آذار/مارس ـ 3 نيسان/أبريل 2002، معلومات لم يسبق أن نشرت عن عمل الحكومة الأميركية السابقة عبر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (جهاز تمويل برامج المساعدة من أجل التنمية في الخارج)، لتمويل كراريس للتربية الدينية الإسلامية مخصصة للفتيان الأفغان، تحرضهم على مكافحة الكفار الملحدين الشيوعيين: وقد تضمنت هذه الكتب صوراً عنيفة واستمرت قيد التداول في عهد الطالبان حتى الاجتياح الأميركي لأفغانستان بعد 11 أيلول/سبتمبر. واعتبر بعض الفقهاء الدستوريين الأميركيين أن هذا التمويل يخرق القواعد الدستورية الأميركية التي تحظر على الحكومة الأميركية استخدام الأموال العامة للترويج الديني؛ في ما رأى العاملون في حقل الأنشطة الإنسانية في أفغانستان أن هذه الكراريس المطبوعة بملايين النسخ قد ساهمت في خلق جيل أصبح مؤمناً بالعنف.

بعد ذلك الأعمال الإرهابية كلاً من مصر في شرم الشيخ والأردن في عمان، إضافةً إلى انفجارات إرهابية جديدة في جزيرة بالي الإندونيسية. إن من شأن أعمال العنف هذه أن تنصر الآراء الغربية التي ترى في الإسلام مصدراً لزعزعة الاستقرار في العالم والسبب المباشر للإرهاب الذي يدّعي الانتماء إليه. وكما سبق لنا أن حللناه في الفصول التمهيدية، فإن المشرق العربي بات يعتبر أكثر من أي وقت مضى قلب الإعصار، ويلصق الإسلام بجلده بشكل مطبق ولا يبدو أنه من السهل التخلص منه. أما مراجع الشيعة في العراق، الذين أصبحوا يستطيعون التعبير عن آرائهم ومشاعرهم بصورة مكشوفة بعد سقوط نظام صدام حسين، فتصدروا واجهة الأحداث السياسية الجديدة، التي تظهر كتأكيد إضافي لتنامي ظاهرة هيمنة الدين على كل أوجه الحياة السياسية والاجتماعية في المنطقة، ما كذّب حتى الآن توقعات كثير من الاختصاصيين، كانوا قد توقعوا سقوط «الإسلام السياسي» بعد نهاية الحرب الباردة.

استؤنف السجال حول الإرهاب الشرق أوسطي، كما سنراه بالتفصيل في الفصل اللاحق، وبطريقة أكثر صخباً أيضاً، إن من خلال العمليات الانتحارية التي قام بها فلسطينيون في خضمّ الانتفاضة العامة الجديدة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، التي اندلعت في أعقاب فشل تطبيق اتفاق أوسلو وزيارة أريبل شارون الاستفزازية للمسجد الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000، أم من خلال العمليات الإرهابية المروّعة ضد برجي نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن، التي اتهمت بارتكابها الشبكة الإسلامية، القاعدة، بقيادة أسامة بن لادن. وصارت «الحرب ضد الإرهاب»، من جديد، الموضوع الأساسي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية. فتجسدت هذه الحرب عملياً في العمليات العسكرية ضد أفغانستان التي رفضت تسليم الولايات المتحدة زعيم التنظيم الإرهابي، وقد أدت إلى سقوط نظام طالبان الذي سبق للولايات المتحدة أن استقبلته بالترحاب، وإلى إنزال القوات الأميركية، مدعومة من ألوية بريطانية وفرنسية وتركية في أفغانستان، وكذلك داخل جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية القريبة من أفغانستان. وانطلق الاسرائيليون، من جهتهم، في مطاردة شرسة وعنيفة ضدّ «الارهابيين» في الأراضي المحتلّة، مدعومين بموافقة الحكومة الأميركية من دون أيّ تحفّظ على سياسة الجنرال شارون الذي وصفه الرئيس بوش في 18 نيسان/أبريل 2002 بأنه «رجل سلام». وقد تمّ ذلك عشية الاعتداء الهمجي للجيش الاسرائيلي على مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وعلى الأثر عمّت العالم العربي مشاعر السخط والغضب. ولم تكن أوروبا ـ حيث لم يكن حزب الليكود ورئيسه يتمتعان بسمعة طيبة على الإطلاق ـ بمنأى عن مشاعر الحيرة والدهشة. وفي الواقع، أكّد فوز جورج بوش بالانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2000 الانتصار النهائي

من ضمن النخب الأميركية – لدعاة التأييد الأعمى لدولة إسرائيل وسياستها التوسعية.
يمكن عزو هذا الانتصار إلى إيديولوجية اليمين الأميركي المتديّن الذي ينتمي إليه الرئيس الأميركي الجديد.

هل انفجرت فعلاً حرب مسيحية–يهودية ضد الإسلام؟

سوف تفضي كلّ هذه الأحداث إلى تصاعد حملة التحريض ضدّ الإسلام، وإلى دفعة جديدة من المؤلفات والكتابات الرتيبة والمكرورة حول الدين الإسلامي وشبكات الإرهاب المفترض أنها تتولد من إلهامه[1]. فقد دعا العديد من الكتّاب الإتباعيين العالم إلى التضامن مع القوّة الأميركية في انتشارها في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وفي حربها الجديدة ضدّ العراق. وإزاء الجمود، أو بالأحرى حالة التقهقر التي يعاني منها العالم العربي، استقبل البعض بارتياح، سواء في الشرق أو في الغرب، الضربات التي حققها الاجتياح الأميركي للعراق في «وكر النمل» الشرق أوسطي الذي بدا ساكناً، عالقاً في الزمن، عاجزاً عن التغيير وعن اللحاق بركب العولمة وقيمها الديموقراطية. إلاّ أنّ الانتصار الأميركي السهل والسريع في العراق أدى بالأنظمة القائمة في المنطقة إلى مفصل خطير. وفعلاً ما إن تمّ احتلال العراق من دون صعوبات تذكر، لم تتوانَ الحكومة الأميركية عن تهديد سوريا وإيران علانية، لأنهما تواصلان دعم الحركات التي تسمّيها إرهابية، أي الحركات الفلسطينية التي ترفض الاستسلام وتواصل الكفاح المسلّح ضدّ إسرائيل، بما فيه العمليات الفدائية الانتحارية، وكذلك حزب الله اللبناني الذي لا يزال موجوداً على الحدود اللبنانية مع إسرائيل حيث لم تطبّق عملية انتشار الجيش اللبناني، وفقاً لرغبات الأميركيين والإسرائيليين.

ونظراً إلى كونهما أصبحا أسياد الشرق الأوسط، ظن الحليفان الأميركي والإسرائيلي أنّ في إمكانهما من الآن فصاعداً إملاء قانونهما الخاص على مجمل المنطقة. فالأنظمة العربية مدعوّة لكي تصبح أنظمة ديموقراطية، كما هي مدعوّة إلى مشاطرة قيم الغرب، ومن ضمنها حقيقة أنّ أمن اسرائيل ينبغي أن يشكّل الأولوية الرئيسية للجميع، وأن تخلو الكتب المدرسية العربية من أية إشارة تمسّ بإسرائيل والصهيونية[2]. وفي حين أنّ هذه الأنظمة كانت

---

(1) أبرز هذه المؤلفات التي تصبّ في إطار فوبيا «الإسلام» أو الكره الأعمى (islamophobie)، كتاب لأوريانا فالأتشي: Oriana Fallaci, *La rage et l'orgueil*.

(2) في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، أطلق الرئيس بوش رسمياً مبادرة لتعزيز الحرية والديموقراطية في الشرق الأوسط تحت عنوان «الشرق الأوسط الكبير» Greater Middle East، وقد تحوّلت هذه المبادرة في حزيران/

في الماضي عرضة للملامة لقيامها بقمع التيارات والحركات الإسلامية وتالياً لتجاهلها مبادئ حقوق الإنسان، إلاّ أنّ المطلوب منها أصبح الآن الإلتزام بالقضاء التام على هذه الحركات، حتى إن كانت تشكّل قوام سلطتها، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية أو حتى في لبنان، في ما يتعلّق بحزب الله المنخرط بشكل كامل في الحياة السياسية البرلمانية عبر ستة ممثلين له في المجلس النيابي، والحائز قدراً كبيراً جداً من الاحترام والثقة نتيجة مقاومته الباسلة في جنوب لبنان، التي أسفرت عن انسحاب الجيش الإسرائيلي غير المشروط، وقد أصبح له بعد الانتخابات النيابية عام 2005 وزيران في الحكومة اللبنانية. أمّا بالنسبة إلى ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية، اللذين وإن سبق أن شكّلا مادة إطراء ومديح لسنوات خلت، إلاّ أنهما باتا يشكّلان في نظر الإدارة الأميركية مادة لكثير من الضغوط. وعلى هذا النحو، عاد الجيش الإسرائيلي ليحتلّ من جديد غالبية مناطق الضفة الغربية وليحاصر مركز القيادة الرئاسي لياسر عرفات في رام الله منذ كانون الأول/ديسمبر 2001 وحتى نيسان/أبريل 2002، متخذاً من رئيس السلطة الفلسطينية رهينة ومهدّداً بإبعاده ونفيه، بل حتى بقتله. وفي وقت يقوم الجيش الإسرائيلي بتدمير جزء كبير من البنية التحتية الفلسطينية، فهو يطلب من السلطة الفلسطينية نزع سلاح كلّ الفصائل المسلّحة المستمرّة في القتال ضدّ إسرائيل، علماً أنّ هذه الأخيرة هي أكثر من أيّ وقت مضى سلطة احتلال للأراضي الفلسطينية واضطهاد أبنائها. ولن تتردّد الإدارة الأميركية في القول بأنها لم تعد ترغب بالتحاور مع ياسر عرفات الذي أبقي محاصراً داخل مركزه الرئاسي في مدينة رام الله في الضفة الغربية، على الرغم من رفع طوق الحصار المباشر عن مكاتبه؛ أمّا الاتحاد الأوروبي فلم يشأ الذهاب بعيداً بخصوص هذا الموضوع، وآثر البقاء على اتصال بالرئيس عرفات. وصار يتحتّم على الرئيس الفلسطيني العجوز، في المقابل، تسمية رئيس وزراء على استعداد لإخضاع الفصائل المسلّحة. وهذا ما حصل في نهاية الأمر، إذ عيّن محمود عبّاس، أحد المفاوضين الفلسطينيين في إتمام اتفاقات أوسلو، رئيساً للوزراء في آذار/مارس 2003. وفي حزيران/يونيو 2003. وإبّان انعقاد قمة العقبة في الأردن التي ضمّت كلاً من الرئيس الأميركي وملك

- يونيو 2004 لتصبح تحت عنوان "Broader Middle East and North Africa"، وهي تدعو إلى تأسيس منتدى من أجل المستقبل، حيث يجتمع قياديو الدّول الصناعية الثماني وقياديو المنطقة، إضافة إلى ممثلين عن قطاعات عالم الأعمال وعن المجتمع المدني، لمناقشة الإصلاحات. وقد طرحت هذه المبادرة في اجتماع الدّول الصناعية الثماني المنعقد في حزيران/يونيو 2004 في سي آيلاند في ولاية جورجيا الأميركية حيث دعي بعض رؤساء الدّول في الشرق الأوسط للمشاركة. وهي تنصّ أيضاً على دعم وتشجيع قيام المؤسسات الديموقراطية في المنطقة، ومنح القروض للمنشآت الاقتصادية الصغرى، وإعداد متخصصين في مكافحة الأمية، وتأهيل النساء لإدارة المنشآت الاقتصادية، وتوظيف مئة مليون دولار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الأردن ورئيس الوزراء الإسرائيلي ونظيره الفلسطيني، أعلن هذا الأخير التزامه بنزع سلاح الفصائل الفلسطينية المسلّحة وأكّد «أن ليس هناك من حلّ عسكري للنزاع»، إنطلاقاً من أنّ «المبادئ الأخلاقية والدينية للفلسطينيين تقوم على نبذ العنف». لكن وبعد فترة وجيزة جداً استسلم عباس، نتيجة عجزه عن السيطرة على بقايا البيروقراطية وعلى دوائر الشرطة في السلطة الفلسطينية، فقدّم استقالته بتاريخ 7 أيلول/سبتمبر 2003، وخلفه أحمد قريع ـ وهو أيضاً أحد صنّاع «السلام» الضائع في أوسلو ـ الذي أجاد التعامل مع القائد الفلسطيني العجوز، وكذلك مع جهاز فتح، وهي تاريخياً الحركة الفلسطينية الرئيسية التي هو في حاجة إليها لتشكيل قوّة موازية لشعبية الفصائل المسلّحة المتصاعدة التي تشهر راية الإسلام. ومع ذلك، لن يطال التغيير الأوضاع القائمة على الساحة الفلسطينية.

بل، وعلى العكس من ذلك، تصاعدت حدّة سياسة الاغتيالات الإسرائيلية التي طالت العديد من القيادات العسكرية الفلسطينية. وبتاريخ 22 آذار/مارس 2004 وصلت الأمور إلى حدّ اغتيال قائدٍ مدنيّ على قدر رفيع من الهيبة والوقار، وإن يكن عاجزاً صحياً ومقعداً، كالشيخ ياسين الذائع الصيت، والزعيم الروحي لحركة حماس. ثمّ جاء دور عبد العزيز الرنتيسي الذي اغتيل بعد مرور أقلّ من أسابيع معدودة على اغتيال الشيخ ياسين. وأخيراً، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2004، أصيب ياسر عرفات بمرض مجهول وتوفي، في ظروف غامضة، بعد نقله إلى مستشفى فرنسية في باريس. ومن جهة ثانية، واصل الجيش الإسرائيلي تدمير مئات المنازل في الضفة الغربية وقطاع غزّة وجرف الأراضي الزراعية الفلسطينية واقتحم المدن الفلسطينية للقيام بحملات تفتيش عنيفة وفرض منعاً للتجوّل دام أياماً عديدة متتالية، مخلّفاً وراءه لدى انسحابه من المدن والقرى الفلسطينية مشاهد الخراب والدمار. وفي ربيع وصيف العام 2004 اجتاح الجيش الإسرائيلي قطاع غزّة بحجة تفكيك شبكة الممرات السرية تحت الأرض بين مصر والقطاع، التي تستخدم في تمرير الامدادات العسكرية للفلسطينيين. هذا مع العلم أن الجنرال شارون كان قد أعلن في شباط/فبراير 2004، قبل بضعة أشهر فقط من الاجتياح، عن خطة للانسحاب من غزّة ولتفكيك 17 مستعمرة استيطانية، ما يستدعي إجلاء 17.000 مستوطن خارج أراضي القطاع. وقد قوبل إعلان شارون برضى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلاّ أنّه في المقابل لم ينل موافقة حزبه، أي الليكود. لكنّ العمليات الجارية، خلال الصيف، ضدّ المدن الفلسطينية في قطاع غزّة أفقدت هذه الخطة الواهية الكثير من صدقيتها، فضلاً عن أنها تندرج خارج إطار «خارطة الطريق» الأميركية الشهيرة التي لم يباشر حتى الآن في وضعها موضع التنفيذ. وبعد تعرض غزة إلى شتى أنواع التنكيل والدمار، بدأ الجيش الإسرائيلي الانسحاب من غزة وتفكيك المستعمرات في نهاية صيف عام 2004. وتمّ فعلياً هذا الانسحاب في صيف

2005، وتمّ تصويره في الإعلام العالمي باعتباره عملاً بطولياً وشاقاً من أجل السلام، كما ركّز هذا الإعلام، بشكل سخيف ومكثّف، على «آلام» سكان المستعمرات الذين أجبروا على ترك منازلهم، وكأن هؤلاء الإسرائيليين هم الضحية وليس الشعب الفلسطيني!

قبل ذلك، تلقّفت الصحافة الدّولية في مضخّتها الإعلامية خلال شهري تشرين الأول/أوكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من العام 2003 خبر مبادرة إسرائيلية-فلسطينية خاصة أطلقها كلّ من يوسّي بيلين، وزير الخارجية السابق في حكومة باراك، وياسر عبد ربّه، أحد القياديين الفلسطينيين السابقين، وذلك تحت عنوان «معاهدة جنيف»، بصفتها خطة سلام جديدة مستوحاة من المفاوضات السابقة التي جرت في كمب ديفيد وطابا عام 2002. حتى إنّ جريدة لوموند الفرنسية تناولت هذا الموضوع بشكلٍ مضخّم في أحد أعدادها الصادرة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، إذ كتبت : «رياح السلام تهبّ على الشرق الأوسط»[1]. وبدعوة من الحكومة السويسرية، تمّ الإعلان عن الوثيقة في جنيف من قبل متعهّدي الخطة، في إطار من الاستعراض الإعلامي الهائل، بوصفها الحلّ الأمثل للنزاع. وتتضمّن هذه الخطة تنازل الفلسطينيين عن حقّ العودة مقابل إقرار إسرائيل بإنشاء دولة فلسطينية على الأراضي التي كانت حكومة إيهود باراك قد أعلنت استعدادها للتنازل عنها خلال المفاوضات الرسمية التي جرت في كمب ديفيد في حزيران/يونيو 2002. وقد رحّب قادة الاتحاد الأوروبي، بشكلٍ خاص، بهذه المبادرة التي وصفت بأنّها شجاعة وتسير في الاتجاه السليم. ولم تعلّق الولايات المتحدة على هذه الوثيقة، في حين انتقدها الجنرال شارون بشدّة، كما انتقد الحكومات الأوروبية التي تدعمها. ولم يلتزم قادة حزب العمل السابقين جانب الصمت حيال هذا الأمر؛ فانبرى كلّ من شيمون بيريز وإيهود باراك ليطعنا بهذه المبادرة التي لم يتمّ إشراكهما فيها ولم يشرفا عليها أو يرعياها. ولئن استعاد أنصار السلام في إسرائيل بعضاً من نشاطهم في مناسبة تحضير الذكرى العاشرة لاغتيال اسحق رابين، فإنّ ردّات فعل الأوروبيين كانت في الواقع مفرطة في حماسها. ثمّ إنّ متعهدَيْ الخطة لا يمثلان سوى نفسيهما، وليس في استطاعة أيّ فلسطيني، كائناً من كان، ومهما كان مدى قربه من الرئيس الفلسطيني، أن يقوم إفرادياً بإقرار التنازل عن حقّ العودة المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين. ولا شكّ في أنّ تبوُّء أخبار العراق أو قطاعي غزّة والضفة الغربية واجهة الأحداث

(1) *Le Monde, édition Proche-Orient*, n° 214, vendredi 7 novembre 2004. وفي الواقع، هذا التضخيم الإعلامي ينبع من الشبكة نفسها التي سبق أن تناولناها في الفصل التاسع عشر؛ وهو يحلّق قافزاً فوق الوقائع وفوق حقيقة استمرار العنف بصورة مأسوية.

الجارية في الشرق الأوسط سرعان ما أدّى إلى نسيان لحظات التفاؤل الزائفة التي ابتدعتها وسائل الإعلام، صارفة الأنظارعن الواقع الأليم، وبخاصة عن بناء جدار الفصل الهادف إلى عزل سكّان الضفة الغربية الفلسطينيين ووضعهم في سجنٍ جماعي.

ذلك أنّ ذروة سياسة الاضطهاد الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين، التي تتذرع بعمليات الهجوم الإنتحارية في المدن الإسرائيلية، تجسّدت منذ حزيران/يونيو 2002 في بناء جدار داخل الضفّة الغربية بغية عزل الفلسطينيين بشكلٍ كامل، وتالياً السعي إلى تدارك أية عملية تسلّل للانتحاريين. وكانت حكومة باراك قد أقرّت هذا المشروع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2000 . لقد صمّم الجدار بطريقة تؤدّي عند الانتهاء من بنائه إلى اقتطاع 50% من الأراضي الفلسطينية المتبقية في الضفة الغربية. وقد جرى عزل القرى الفلسطينية بعضها عن بعض، حتى إنّ الجدار يمرّ أحياناً داخل القرى ذاتها. وهو يمتدّ على طول 730 كلم وتقدّر كلفة بنائه بحوالي 4,3 مليار دولار أميركي. ويبلغ ارتفاعه ثمانية أمتار، أي ما يوازي ضعفي ارتفاع جدار برلين. وحتى شهر تموز/يوليو 2003، كان قد أنجز بناء 145 كلم، ومن المتوقّع أن يتمّ إنجاز 520 كلم في نهاية العام 2004. إنّ بناء هذا الجدار يولّد، بالنسبة إلى السكّان الفلسطينيين، مزيداً من الأوضاع المعيشية الصعبة. وكالمعتاد، عبّرت الولايات المتحدة عن تفهّمها في ما يتعلّق ببناء الجدار، إلى حدّ الإعلان عن أسفها للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدّولية، ومن ثمّ التصويت ضدّ قرار قدّمته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 تموز/يوليو 2004 تطلب فيه من الدولة الإسرائيلية، بناء على هذا الرأي الاستشاري، هدم الجدار[1].

لا شكّ، إذن، في أن الجيوسياسة في المنطقة، الممسوكة من الولايات المتحدة، لا تزال بعيدة كل البعد عن المعطيات على أرض الواقع وتستمر في تجاهلها. ولو نجحت الحكومات، كما بعصا سحرية، في إلغاء كلّ الحركات التي تدّعي انتسابها إلى الإسلام،

(1) بناءً على طلب الأمين العام للأمم المتحدة، نتيجة قرار الجمعية العامة في 8 كانون الأول/ديسمبر 2003 باللجوء إلى رأي استشاري، أصدرت محكمة العدل الدّولية بتاريخ 9 تموز/يوليو 2004 رأياً يدين من دون أيّ قيد أو شرط بناء الجدار، لكونه مخالفاً للقانون الدّولي ولمعاهدة جنيف. وبالطبع، لم تتوانَ الولايات المتحدة وإسرائيل عن تأكيد استخفافهما بهذا الرأي (يمكن العثور على كلّ المعلومات المتعلّقة بالجدار على موقع اللجنة الفلسطينية لمكافحة التمييز العنصري على شبكة الانترنيت، على العنوان التالي : www.stopthewall.org. ومن جهتها، أكدت المحكمة العليا الإسرائيلية التي نظرت في الدعاوى المرفوعة أمامها من قبل العائلات الفلسطينية التي تمّ الإستيلاء على أراضيها لبناء الجدار أو التي وجدت مدارس أبنائها وقد فُصلت عن قراها بسبب الجدار، شرعية الجدار، لكنّها طلبت من السلطات تحويل خط سير الجدار في بعض الأماكن، في حال إلحاقه أضراراً كبيرة جداً بالسكّان الفلسطينيين.

سيّما تلك التي تقاوم الاحتلال الإسرائيلي، فإنّ احتلال العراق قد شكّل قطباً جاذباً جديداً بالنسبة إلى التيارات الإسلامية الجهادية، سواء لجهة المقاومة المسلّحة أو لجهة توسّع وانتشار الأيديولوجية التي توجّه أصابع الإتهام إلى تحالف يهودي-مسيحي يسعى إلى إخضاع المسلمين في مختلف أنحاء العالم. إنّ مقولات بن لادن التي بدت شديدة التطرف، إبّان اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر، بالنسبة إلى جزء كبير من الرأي العام العربي، باتت تظهر وكأنها متماسكة. ففي فلسطين، كما في العراق، وبصرف النظر عن أفغانستان، أوَليس المسلمون هم الذين يقاسون من التسلّط «اليهودي-المسيحي» للولايات المتحدة، الحليف المطلق لإسرائيل؟ ولكثرة ما نراه من مشاهد القمع والإذلال في فلسطين والعراق، التي تبثها يومياً شاشات التلفزة في كلّ أنحاء العالم، يؤول بنا الأمر إلى نسيان أنّ الحبر الأعظم في روما، وهو رأس السلطة في الكنيسة الكاثوليكية، قد أدان من دون أيّ تحفّظ حربَيْ الخليج اللتين شنّتهما الولايات المتحدة، وأنّ ملايين الأوروبيين قد تظاهروا في عواصمهم ضدّ حرب غير عادلة، بأعداد تفوق بكثير أعداد المتظاهرين العرب في عواصمهم، وأنّ بعض المقاومين الفلسطينيين قد لجأوا إلى كنيسة المهد في بيت لحم للاحتماء بها. ولكن لا جدوى من كلّ ذلك، فإنّ المشهد اليومي يسيطر على مسرح الأحداث، ولا تزال شرائط الفيديو التي ينفث عبرها بن لادن ـ هذا الرجل الذي يلفّه الغموض ويتعذّر الإمساك به ـ حممه التي تتقاطر بانتظام من حيث لا نعلم.

ولئن كان سقوط الديكتاتور صدام حسين قد لاقى ترحيباً في كلّ أنحاء العالم العربي، فإنّ الثمن كان باهظاً. ومن الصعب الوثوق بما تدّعيه الحكومة الأميركية من أن هدفها الأساسي كان تحرير الشعب العراقي من الديكتاتورية البعثية ونشر الديموقراطية في العالم العربي، أو الوثوق بوعودها المتكررة الملتبسة بقيام الدّولة الفلسطينية، في حين أنّ الحكومة الاسرائيلية تسعى إلى عزل فلسطينيي الضفة الغربية في سجن جماعي بواسطة جدار يفصلهم عن العالم. أضف إلى ذلك، كما سنرى لاحقاً، أن السياسة الهجومية الشرسة للولايات المتحدة لم تتوقف عند حدود العراق، بل أصبحت تتناول أيضاً انتقادات شديدة اللهجة وتهديدات لسوريا، بذريعة تأييدها لحركات المقاومة في كل من العراق وفلسطين. وسيكون اغتيال السيد رفيق الحريري، الشخصية اللبنانية البارزة في بيروت في شباط/فبراير 2005، عبر عملية إرهابية ضخمة، الصاعق الذي سيفجّر غضباً أميركياً وفرنسياً ودولياً على سوريا ستترتب عليه نتائج وخيمة، بخاصة بعد إصدار مجلس الأمن الدولي قراراً خاصاً بلبنان في أيلول/سبتمبر 2004 يطالب فيه سوريا بالانسحاب الفوري من هذا البلد، كما يطالب بنزع سلاح حزب الله وكذلك السلاح المتبقي في المخيمات الفلسطينية في لبنان (أنظر الفصل 21). كل هذا أدى إلى إجماع في الرأي العام العربي على أن العرب هم ضحايا سلسلة من

مظالم التاريخية المتكرّرة منذ سقوط السلطنة العثمانية، التي نعموا في ظلّها بالسلام لقرون مدّة. فالشعور بالحنين إلى بنية «إسلامية» تحميهم من مطامع الغرب أصبح أكثر قوّة. وبدا الإسلام كما لو أنّه الحصن الوحيد الذي يقيهم الإذلال، كما يبرهن هذه الحقيقة انتصار حزب الله اللبناني، وكذلك بطولات حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين.

هل اندلعت حرب الحضارات، كما توقعها صموئيل هانتنغتون؟ نتيجة تركيزها على الإسلام، عجزت الثقافة الغربية في نهاية القرن، وكذلك بالطبع الثقافة العربية، عن قراءة التحوّلات المثيرة والمعقدة الطارئة على اليهودية، المتجسّدة في انبعاث دولة إسرائيل في قلب المشرق العربي؛ وتالياً فإنّها غير مهيأة تماماً لإدراك الروابط الشديدة الوطأة التي قد تكون فاعلة في الشرق الأوسط بين ترسيخ الدينامية الإسرائيلية والمفهوم الجديد الذي تبلور لدى الغرب، لجهة جذوره اليهودية-المسيحية كبديل من إرثه اليوناني-الروماني من جهة، وما أصاب المجتمعات العربية من تقوقع على الهوية الدينية، من جهة ثانية. وهذا تماماً ما ينبغي بحثه بالتفصيل للخروج من إطار تصورات الانتروبولوجيا الدينية والثقافية التبسيطية التي باتت، في بداية هذا القرن الجديد، وأكثر من أيّ يوم مضى، تنظّم عملية إدراك تاريخ الشرق الأوسط وفهمه.

الفصل الثالث والعشرون

الدينامية الاسرائيلية المعقدة ونهضة اليهودية

المسار «الرمزي» للصهيونية واسرائيل في الوعي الغربي

يبدو إنشاء دولة إسرائيل في الوعي الغربي اليوم كأنه تتويج عادل للتاريخ، وشفاء جرح بليغ في مسيرة التاريخ «الكوني». ويُنظر في الغرب إلى «الرفض» العربي لهذا الإنجاز كموقع لاعقلاني في حركة التقدم العام للانسانية، أو كإحدى مخلفات عهد القومية البائد، أو كتعبير إضافي عن عنف تكويني خاص بالديانة الإسلامية، التي يفترض أنها ترفض التعايش مع ديانات أخرى ومع التصورات الحديثة عن العلمنة.

إذا كان لمؤتمر مدريد ثم لاتفاق أوسلو هذا الصدى الاعلامي الدولي، فلأن الرأي العام الغربي قد شعر بأشد الارتياح لرؤية البلدان العربية ـ التي هدأت جراء انهيار القومية العربية، كما ظهر في العدوان العراقي على الكويت ـ تلتحق أخيراً بالسياق التاريخي العام، حيث تتمّ عودة «الشعب اليهودي» إلى أرض أجداده. وهكذا يكون قد جرى تصحيح الخطأ المرتكب في القرن الأول من عصرنا على يد الأمبراطورية الرومانية التي شتّتت يهود فلسطين ودمرت هيكل داود.

العالم المسيحي الغربي، الذي احتقر طويلاً جذوره في اليهودية ثم اعتقد بأنه عثر على حل للعلاقات اليهودية-المسيحية، من خلال العلمنة التي تفسح المجال أمام انصهار اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، وافق أخيراً على الاعتراف باليهودية، في صيغتها اللاهوتية كما في صيغتها القومية، عبر استعادة السيادة على الأرض الفلسطينية. إن التحول الذي أرادت أن يجسّده بشكل برّاق مؤتمر مدريد، وبعده احتفالات اتفاق أوسلو المدوّية عالمياً، هو عامل أساسي في تطور النفسية الغربية، وخصوصاً نظرتها الى إتمام التاريخ. وقد بدا أن هذا الإتمام حدث على أعتاب التسعينات من القرن الماضي لأن «مملكة الشر»،

لاتحاد السوفياتي، كما كان يسميها الرئيس الأميركي رونالد ريغان، انهارت أخيراً فأصبح لعالم متجهاً نحو «نهاية التاريخ»، على ما قاله جامعي أميركي حظي كتابه برواج كبير[1]. لقد غدت الديموقراطية والليبرالية، في نظره، قوة لا تقاوم، تقود البشرية إلى السعادة، وتتكامل بمفاهيم اللاهوت التوراتية الخاصة بخلاص البشر أمام أنظارنا، إذ انهزمت التوتاليتاريات المجسدة لقوى الشر وانطوت صفحة هتلر وستالين في غياهب التاريخ.

تنطوي عودة إسرائيل إذن، في الوعي الغربي، على دلالة رمزية كبيرة تؤكد سير التاريخ نحو التقدم والإتمام. وفي كتاب مرجعيّ مهمّ تمّ وصف «المسار الرمزي» لقيام دولة إسرائيل في نفسية الغرب السياسية: «هناك تعدد في المصائر اليهودية: ففي حين ساهم بعضهم من المصرفيين والصناعيين في تطور الرأسمالية، انخرط بعضهم بنشاط في الحركة الثورية؛ وفي حين وظف البعض، متمولين وموظفين، مواهبهم في خدمة الدولة في بلدان أوروبا التي صاروا مواطنين فيها، تخيل آخرون وسائل شتى «لإعادة خلق قومية» لليهود وذلك بتحويلهم إلى أمة روحية بروليتارية أو «دولتية». صار اليهود إذن، منذ قرنين، أصحاب تجارب هائلة، انخرطوا ومضوا بعيداً في عقليات متناقضة، سواءً منطق الاندماج (البورجوازي أو الاشتراكي) أم المنطق القومي. هذا المسار الرمزي هو الذي يعنينا هنا: لا اليهود «بذاتهم»، بل ما يمثلونه بالنسبة إلى فهمنا عملية انبثاق العقلية السياسية في العصر الحديث [...] هذه العملية المعقّدة هي شأن يخص كل الأمم الحديثة التي، خلافاً لمظهر خادع، لا تشكل وقائع ثابتة، بل هي في الحقيقة نتاج ابتكارات سياسية غزيرة»[2].

يقول مؤلف هذا الكتاب، من موقع التعاطف مع الصهيونية التاريخية العلمانية وطروحاتها الزمنية حول الهوية اليهودية: «إن إنشاء دولة ذات سيادة يعني جعل الهوية اليهودية علمانية الطابع وإقامتها على أساس المواطنية التي تتيح لها الابتعاد عن تعريف ديني صرف. إنها عملية محفوفة بالمخاطر، لأن هذا الاستبدال يبدو صعب المنال، نظراً إلى مواجهة المشروع القومي لاستمرار الواقع الطائفي. إن الدولة الحديثة (القائمة على السلطة العقلانية-القانونية) ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الممسكين بمقاليد السلطة التقليدية وأن تقوم بالتنازلات تجاههم، فهم الذين يجسدون شرعية بديلة تدّعي أنها هي الأعلى. إنّ هذه القضية المركزية، قضية بروز السياسي إزاء الديني، فضلاً عن سجالات أخرى واكبت ظهور الصهيونية أصبحت، بلا أدنى شك، نموذجاً مثالياً في ابتكار الدولة-الأمة».

---

(1) فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والانسان الأخير، فلاماريون، باريس 1992 (مترجم الى العربية).

(2) Alain Dieckhoff, *L'invention d'une nation, Israël et la modernité politique*, Paris, Gallimard, 1993, pp. 12 et 13.

«إنه ابتكار، يضيف الكاتب، إن حكمنا عليه بالصدى المتجدد للقوميات، ما زال حتى الآن أبعد من أن يكون قد استنفد كامل جاذبيته»[1].

أما الإتمام الاسرائيلي فجاذبيته، في الحقيقة، غير مستنفدة في نظر الغرب. فإسرائيل مثل مرآة يشاهد الغرب فيها نفسه بطريقة نرجسية ولا يرتوي؛ وهي المجهر «العملاق الذي يتفحص فيه جيناته التاريخية بكل تعقيدها. «إن المقولات التوراتية اليهودية، يقول لاهوتي إيطالي، توفر معيار تأويل الملحمة الغربية، في حين رأى آخرون أنها مدينة للفكر الاغريقي»[2]. من التوراة حتى الثورة الأميركية والثورة الفرنسية والفتوحات الاستعمارية والرسالة الحضارية: كل شيء، في «ابتكار» دولة اسرائيل الحديثة، هو صنيعة رجال مغمّسين بالثقافة الأوروبية وحداثتها، يعيد في الثقافة الغربية ملخصاً مكثفاً لذاكرته حول تاريخ العالم منذ جذوره التوراتية حتى إتمامه لديموقراطية ما بعد الحداثة الصناعية. هي «طفل الأنبوب»، إذا جاز القول، لكن هي أيضاً أميركا بصورة مصغرة، صنيعة مآثر عسكريين وشجاعة رواد نجوا من عداوة شعب بدائي. وهي مغامرة روحية أيضاً، لأن العذاب اليهودي بدا بمثابة خط سير رمزي للألم والعذاب في تاريخ البشرية. «إن استعباد اليهود، يقول أحد المختصين في اللاهوت اليهودي، لم يكن أبداً ظاهرة معزولة، بل هو أحد الوجوه، الأكثر بؤساً للأسف، في تاريخ القهر الكوني. كما أن تحريرهم كان على الدوام الوجه الأكثر أهمية في تحرير شعب بكامله»[3].

على قدر ما تعذبت اليهودية عبر العصور في أوروبا، منذ سحقتها الكنيسة الظافرة التي تحكمت بكل مظاهر الحياة الاجتماعية، يبدو استكمال التاريخ الاسرائيلي في النفسية الغربية عادلاً وعقلانياً. وحين فقدت الكنيسة تلك الهيمنة وقعت اليهودية ضحية صعود الأفكار

---

(1) م ن، ص 13.

(2) سرجيو كينزيو. Sergio Quinzio, *Racines hébraïques du monde moderne*, Paris, Balland, 1992, p. 10. ينكز هذا الكاتب من اقتناع راسخ لتفوق الجذور العبرية على الجذور اليونانية (ص 65-131). ويقول أيضاً بطريقة معبرة جداً: «في هذا العصر بالتحديد، حيث بلغ الحقد على اليهود ذرى من الفظاظة لا مثيل لها، في عصر المحرقة، والـ Shoah هذا، بحث اليهود لغتهم وأعادوا بناء جذورهم، وهذه ظاهرة فريدة حقاً. وقبل كل شيء، إذا كانت أهمية هذا الشعب الصغير كبيرة على امتداد تاريخ الغرب، وإذا كان قد وسم الغرب بالوحدانية الأخلاقية، فإن مفكريه وأنبياءه لم يمارسوا مثل هذا الدور كما مارسوه في هذا العصر الذي كان ينبغي أن يكون عصر إبادتهم الكاملة. فمن غير الضروري تعداد أسمائهم، وهي كثيرة، لكن العالم المعاصر لم يكن على ما هو عليه لولا ماركس والماركسية، فرويد والتحليل النفسي، أينشتاين والنسبية، أو من دون كافكا وفيتجنشتاين (Wittgenstein). إن تهويد العالم، وهو في أوجه اليوم، يكمن في تأكيد المقولات العبرية التي، تعمل في مظاهرها غير الأرثوذكسية والبعيدة عن الاعتراف بشكل مغير، تفرض الاعتراف بها: حلقات متتابعة وتحولات في مسيرة ربانية ترقى جذورها الى الوحي التوراتي» (ص 15-16).

(3) Léo Baeck, *L'essence du judaïsme*, Paris, PUF, 1992, p. 36.

عصرنا الحديث هذا. ان استخدام اسرائيل من جانب الدول الغربية في الجغرافيا السياسية للمنطقة أخذ يخلي الساحة تدريجياً لظاهرة مزدوجة: استعادة اليهودية كرامتها وثقتها بنفسها، استمرار دولة إسرائيل وتعزيز وجودها بعد تحولها إلى قوة إقليمية محترمة يخفت استخدامها من جانب القوى الأخرى شيئاً فشيئاً.

كان عام 1967 شاهداً على هذا التغير الذي أخذ يتسع مداه في ما بعد. وكان الاحتلال الخاطف لسيناء والجولان والضفة الغربية، بالرغم من الدعم القوي الذي قدمه الاتحاد السوفياتي إلى كل من مصر وسوريا. وكم كان الفارق شاسعاً مع حرب سيناء عام 1956، حيث سعت بريطانيا وفرنسا مجتمعتين إلى استخدام إسرائيل للحفاظ على مواقعهما الاستعمارية في الشرق، في ظل تأميم قناة السويس وحرب الجزائر! وكان على إسرائيل أن تنسحب من سيناء، تحت الضغط الأميركي، من دون أي مكسب جوهري. أما حرب الأيام الستة كما سمّيت، في حزيران/يونيو 1967، فقد فرضت إسرائيل قوة عسكرية أولى في المنطقة. ثم تراجع نمو هذه القوة عسكرياً ونفسانياً، بصورة مؤقتة، بفعل اشتداد رياح الحرب الباردة في المنطقة وارتفاع سعر النفط عام 1973، الذي ردع الغرب عن اتّباع سياسات معادية للبلدان العربية. هذا إضافة إلى تأثير موجة الايديولوجيات «التحريرية» و«اليسارية» و«العالمثالثية» داخل الغرب ذاته.

غير أن تطوراً، غريباً كلياً عن جغرافية المنطقة السياسية، أخذ، مع نهاية السبعينات ثم خلال الثمانينات، يساهم في إحداث تغيير عميق في تصورات الغرب عن اسرائيل، خالقاً مناخاً أكثر ملاءمة لتوكيد قوتها. نعني بذلك تجديد الدراسات حول الحرب العالمية الثانية والمحرقة. ففي عام التحرير (1945)، كانت إقامة محكمة نورمبرغ (Nuremberg) لمعاقبة القيادات النازية وتمجيد حركات المقاومة للاحتلال النازي، القومية والشيوعية، قد أغفلت خصوصيات الآلام التي عانت منها الجماعات اليهودية في أوروبا، فأدينت النازية بصفتها بربرية شاملة زرعت الآلام في أوروبا كلها وفي الاتحاد السوفياتي. في فرنسا لم يُنظر الى نظام ڤيشي، الذي خضع للاحتلال النازي، إلا كمعترضة مزعجة في تاريخ البلاد، لكن سرعان ما استعادتها المقاومة الديغولية؛ وعادت ألمانيا الغربية حصناً للديموقراطية وجزءاً من جهاز الأمن الغربي، ولكن في صراع مع التوتاليتارية السوفياتية. أما دولة إسرائيل فوافقت على قبض تعويضات مالية من ألمانيا كتعويض عن المحرقة، مع تململ داخلي في الرأي العام الأسرائيلي، لكن ملف عذابات اليهود في أوروبا بدا في ذلك الحين وكأنه أسدل عليه الستار.

غير أن جراح الحرب العالمية الثانية والنازية ظلت في الواقع بعيدة عن الشفاء. فهل أغفلت الديموقراطيات الحديثة حقاً المصير الذي تهدد به اليهود على أيدي آلة الحرب

النازية، وهل كانت عاجزة عن القيام بشيء لوقف ذلك؟ لقد عادت ورفعت الستارة عن ملف المحرقة، أي عن مأساة «إبادة يهود أوروبا»، وهو عنوان الكتاب الأساسي الذي وضعه راوول هيلبرغ واحتاج إلى وقت طويل حتى صار معروفاً[1]. إن إعادة النظر بتاريخ ڤيشي في فرنسا، ومطاردة النازيين اللاجئين إلى أميركا اللاتينية، واعتقال إيشمان (Eichman) ثم محاكمته في القدس[2]، ومحاكمة كلاوس باربي Claus Barbie في مدينة ليون الفرنسية: كان كل ذلك من العناصر التي ساهمت تدريجياً في تكوين وعي جديد عن حجم البربرية النازية، الهائجة لاستئصال اليهود من أوروبا، وبذلك حظيت العقيدة الصهيونية بشرعية راسخة في نظر الرأي العام الغربي، وهي عقيدة تدّعي ضرورة إعادة تشكل اليهود في شعب مسلح قادر على الدفاع الذاتي عن نفسه، في وجه العداء للسامية الذي لن تتوصل البشرية إلى معالجته طالما ظلت اليهودية على ضعفها. إن تقدم إسرائيل في قوتها وثقتها بنفسها، التي أحرزتها منذ بداية الربع الأخير من القرن الماضي، ترافق بتطور المعلومات حول الأهوال التي ارتكبت بحق اليهود في كل أنحاء أوروبا تقريباً. وبات وجود دولة قوية عسكرياً ونفسياً، تجسد اليهودية بقيمها وتاريخها، تبدو في الوعي الأوروبي، أكثر فأكثر، كضرورة أخلاقية مطلقة، ولا شيء يحمي اليهود إلا تحقق قيام دولة خاصة بهم. وهكذا فإن وجود إسرائيل ونهضة اليهودية أصبحا أمرين متشابكين.

الشعور بآلام اليهود ونهاية التمييز
بين العداء للصهيونية والعداء لليهودية

فرض هذا المنطق القوي نفسه أكثر فأكثر على الأحاسيس الغربية التي أصبحت تعتبر العداء للصهيونية مرادفاً للعداء للساميّة. أما في اليهودية فقد هُمّشت المدارس الدينية التقليدية التي تطعن بالفكرة ذاتها القائلة بإقامة دولة يهودية وبالعودة إلى أرض الميعاد عن طريق

(1) راوول هيلبرغ Raul Hilberg, *La destruction des juifs d'Europe*, Paris, Fayard, 1988 (traduit de l'anglais, réédition en poche: Gallimard, coll. «Folio/histoire». deux volumes). يقول الكاتب في مقدمته، في معرض كلامه على بدايات بحثه بعد الحرب العالمية الثانية: «في حينه كانت الأوساط الجامعية غير مبالية بالموضوع، أما الناشرون فقد رأوا في غير محله؛ ولقد تلقيت، بالتأكيد، كثيراً من النصائح تدعوني إلى ترك أبحاثي وكثيراً من التشجيع على متابعتها. بعد وقت طويل، حين نبشت الغبار عن الأرشيف القضائي في دوسلدورف أو فيينا وعثرت على كومة من الشهادات، زال عني، في أي حال، شعور العزلة. ولم يعد الموضوع شبه محرم، بل إنه أصبح يثير اهتمام الجمهور» (ص 10، مجلد رقم 1). حول بيان سيرة هيلبرغ الشخصية والصعوبات الهائلة التي اعترضت نشر كتابه، يمكن العودة إلى سيرته كما رواها في كتابه سياسة الذاكرة *La politique de la mémoire*, Paris, Gallimard, 1996.

(2) Hannah Arendt, *Eichmann à Jérusalem*, Paris, Gallimard, coll. «Folio/histoire», 1991.

التدخل البشري لا بالإرادة الإلهية وحدها. كما أن الموقف المعادي للصهيونية داخل اليهودية العلمانية، الذي استعرضه ناثان وينستوك (Nathan Weinstock) في كتابه المعروف، الصهيونية ضد إسرائيل[1]، لم يعد قادراً على الاستمرار. وقد بدا انتصار 1967، الذي أتاح فتح الأحياء العربية لمدينة القدس وكامل الضفة الغربية، بمثابة موافقة ربانية. وصار توجيه النقد الى الدولة الاسرائيلية وإلى سياستها حيال جيرانها العرب، في ظل تحوّلها تدريجياً إلى قوة إقليمية، يزداد صعوبة أكثر فأكثر، واختفت عملياً تيارات اليهودية المعادية للصهيونية، في حين أنّ الشعور بفظاعة الآلام اليهودية أيام البربرية النازية قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الغربية.

لنستمع إلى رواية عن تبلور هذا الشعور بقلم هيلبرغ: «مع مرور الزمن غدت ردة الفعل من جانب الطائفة اليهودية على خسائرها الكبيرة مشكلة يتضاءل إمكان تجاهلها. في البداية كان عدد الاحتفالات بالذكرى قليلاً، ولم تُلحظ أيام لها، ولم تنحت تماثيل كبرى ولم يبذل سعي للتذكير بمعنى أوشويتز (Auschwitz)[*] وتريبلانكا (Treblinka)[*]. ثم بدأت تتجمع شيئاً فشيئاً وثائق وتوضع كتب، وبعد مضي عشرين عاماً على الأحداث، حملت إبادة اليهود اسم المحرقة (Holocauste).

«في الولايات المتحدة صارت هذه المحاولات المبعثرة نشاطات متدفقة في النصف الثاني من السبعينات، وبُثّت حلقات تلفزيونية ونظمت محاضرات وتشكلت لجان رئاسية حول المحرقة وتحولت هذه اللجان الاستشارية، بقانون صدر عن الكونغرس، إلى ما سمي المجلس الأميركي لإحياء ذكرى المحرقة، وأوكل إليه تأسيس متحف ووضع برامج للبحث وبرامج تربوية»[2].

---

(1) Nathan Weinstock, *Le sionisme contre Israël,* Paris, Maspero, 1969.

(*) وهما المعسكران الكبيران الأكثر أهمية، حيث كان الجيش الألماني يجمع اليهود من كل أنحاء أوروبا لإبادتهم.

(2) إبادة يهود أوروبا *La destruction des juifs d'Europe, op. cit.*, vol II, p. 107. Dans *La politique de la mémoire, op. cit.* عرض هيلبرغ معلومات دقيقة ومهمة عن تطور مسألة المحرقة في الولايات المتحدة وفي أوروبا فقال: «يمكن أن تخلى مواضيع عن اهتمام الجمهور، أو على العكس أن يسلّط عليها الضوء، لكن هذا أو ذاك يتم بدوافع تعكس مشكلات المجتمع وتعبر عن حاجاته. ففي الولايات المتحدة لم تكن الظاهرة المسماة هولوكوست لتجد أرضاً خصبة إلا بعد أهوال حرب فيتنام، حين راح جيل من الأميركيين يبحث عن يقينيات أخلاقية، وحين صارت المحرقة معيار الشر المطلق الذي به يقاس ويحكم على كل الانتهاكات الأخرى في سلوك الأمم. ولذلك كان ينبغي انتظار حلول الثمانينات، أي الوقت الذي مات فيه القتلة أو صاروا عجزة، والتي أصبح فيه لأول مرة، أبناؤهم وبناتهم وأحفادهم وحفيداتهم قادرين على طرح الأسئلة بجرأة عن أعمال الأكبر منهم سناً خلال المرحلة النازية. أما في فرنسا، البلد الأكثر تعقيداً، حيث كان يعيش قدامى المقاومين

وقد أنشأ الرئيس جيمي كارتر عام 1979 في الولايات المتحدة الأميركية لجنة لإقامة نُصب خاص تكريماً للناجين من المحرقة، وسمّى ايلي ڤيزل (Élie Wiesel)، الذي نال لاحقاً جائزة نوبل للسلام عام 1986، رئيساً لهذه اللجنة. وقد ساهم هؤلاء الناجون من معسكرات الموت في تعريف الآخرين بالعذاب اليهودي وفي الاشارة الى الطبيعة الاستثنائية لهذا العذاب؛ ففي خطاب تنصيب اللجنة الذي أقيم في البيت الأبيض قال ڤيزل: «إن المحرقة، بضخامتها التي لا تقاس وبعدد ضحاياها وبسرها الخفي وصمتها، تتجاوز كل ما يمكن أن يفعله الكائن البشري أو يتخيله. وعلى الرغم من كل الوثائق وكل الشهادات الحية أو المنقولة وكل كتب التاريخ، فنحن نعلم أننا لم نبدأ بعد برواية تاريخ المحرقة. فهل يمكن أن نوفق بين الوجه اليهودي الخالص من المأساة وبين دلالاتها العامة الأكيدة؟ لا شك في أن اليهود كلهم كانوا ضحايا، لكن الضحايا لم يكونوا كلهم يهوداً. [في ما بعد، وفي أكثر من مناسبة، شعرت أن عليّ أن أصوغ هذه الفكرة بطريقة مختلفة: لم يكن كل الضحايا يهوداً لكن كل اليهود كانوا ضحايا. دقّة في التعبير]، كيف يمكن أن تتكون منها ذاكرة؟ بإقامة أنصاب للتذكار؟ بالتربية؟ بشعائر خاصة؟ باحتفالات تخليد الذكرى؟ تعوزنا المعالم. لأن الحدث كان فريداً لم نعرف كيف نستوعبه. وليس في مقدورنا حتى أن نسترشد بتاريخ المحرقة لنستخرج منها نماذج ونتابعها. غير أن شيئاً واحداً هو أكيد: مهما فعلنا فالمحرقة تحتم علينا أن نفكر بجرأة وألا تحبطنا ضخامة المهمة، وأن نصدم مخيلة كل الناس على اختلاف معتقداتهم وجنسياتهم وأزمانهم، وأن نعلن أمامهم أن جيلنا، وهو الجيل الأخير الذي لديه ما يتذكره، عازم على إبقاء ذاكرته حية...»[1].

هكذا أصبح الطعن بفكرة دولة لليهود موقفاً يصعب قبوله، في حين أن عملية إبادة اليهودية خلال الحرب العالمية الثانية لا يمكن، في المقابل، تجاهلها أو نكرانها إلا من جانب أعداء السامية الأكثر عناداً، الذين يسعون إلى تبرئة النازية والأوروبيين المتواطئين معها من هذه الجريمة النكراء، على غرار ما يفعل البعض في الولايات المتحدة أو في أوروبا، جاهدين في إنكار وجود غرف الغاز أو وجود مخطط نازي لإبادة اليهود إبادة منهجية[2].

= مع المتعاونين مع الجيش الألماني في منازل متجاورة، فقد كان ينبغي الانتظار مزيداً من الوقت. عشرات السنين مرت قبل أن يترجم كتابي في فرنسا كما في ألمانيا؛ لكنه، بعد ترجمته، تجاوز كل توقعاتي» (ص 117-118).

(1) انظر مقتطفات من الخطاب في مذكرات ايلي ڤيزل Élie Wiesel... *et la mer n'est pas remplie*, Paris, le Seuil, tome 2, pp. 272-273.

(2) بيار ڤيدال ناكيه Pierre Vidal-Naquet, *Les assassins de la mémoire*, Paris, la Découverte, 1987.

كذلك سيكون من اليسير، غداة مؤتمر مدريد في 16 كانون الأول/ديسمبر 1991، أن تحصل الدول الغربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة على إلغاء القرار رقم 3379 الصادر عام 1975 الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والاستعمار. وقد كان هذا القرار قد أسخط اسرائيل والولايات المتحدة اللتين شكتا من ديكتاتورية العالم الثالث المتعاطف مع القضية العربية في قلب المنظمة الدولية. وكان القرار قد اتخذ، في الواقع، حينذاك تحت ضغط الدبلوماسية العربية المستقوية بانتصار عسكري جزئي في حرب تشرين/أوكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل وبارتفاع أسعار النفط[1]. إن البلدان العربية، رداً على اتهامها بالعداء للسامية، قالت إنها معادية للصهيونية كما هو الحال بالنسبة إلى بعض الشخصيات اليهودية، لكنها ليست أبداً معادية للسامية. لقد تمّ إلغاء القرار بأغلبية 111 صوتاً ضد 25 فقط، من دون اية ضجّة، تتويجاً لتطور أساسي أدى إلى استحالة فصل المشروع الصهيوني وترجمته الملموسة بقيام الدولة اليهودية عن مصير اليهودية وتاريخها.

من زاوية الرؤية هذه بدا التاريخ اليهودي، الذي استأنف مجراه في فلسطين بعد قرون من الانقطاع، مثقلاً بالمآسي في العالم القديم، كما في العصور الوسطى وفي أيامنا، بحيث أن أحداً سوى مسؤولي الدولة التي غدت حامية للوجود اليهودي لا يقدر أن يحدد السياسة الأمنية للكيان الجديد في علاقاته بالشعوب الأخرى، سيما الشعوب العربية أو الإسلامية المعادية له. هذا ما يفسر أن الحكومة الأميركية أو الحكومات الأوروبية امتنعت دوماً عن توجيه النقد المباشر إلى الممارسات العسكرية الاسرائيلية حيال الفلسطينيين والبلدان العربية المجاورة، وأنها، والحالة هذه، لم تعتبر أبداً أن القانون الدولي، بما في ذلك ما تقرره الأمم المتحدة، ينبغي أن يطبق فعلياً من جانب دولة إسرائيل. وحده الجنرال ديغول، في مؤتمر صحافي شهير عقده في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، أدان بوضوح الهجوم الاسرائيلي على مصر وسوريا، وقال قولته الشهيرة والمزعجة أيضاً، حين وصف اليهود بأنهم «شعب يميل إلى ممارسة الهيمنة وواثق من نفسه»، ما أثار ردود فعل سلبية جداً في أوساط الطائفة اليهودية الفرنسية، بما في ذلك بين المثقفين غير الصهاينة أو القليلي التعاطف مع الصهيونية، من أمثال ريمون آرون[2].

هيلبرغ هو أفضل من شرح العلاقة الحميمة القائمة بين الطوائف اليهودية الغربية ودولة

---

(1) انظر الفصل العاشر.

(2) نشر هذا الأخير، رداً على هذه الجملة الملتبسة، كتاباً بعنوان ديغول، اسرائيل واليهود *De Gaulle, Israël et les juifs*, Plon, Paris, 1968. ونشير إلى كتاب وضع في ما بعد لتوضيح فكرة الجنرال ديغول، الذي لم يكن معادياً للسامية: Daniel Amson, *De Gaulle et Israël*, Paris, PUF, 1991.

إسرائيل: «إن اليهود، على الأقل يهود العالم الغربي، استبدلوا تحفظهم حيال ألمانيا بأعمال نضالية لمصلحة اسرائيل. ولم يشكل هذا الانتقال في وجهة العداء ردة فعل معزولة في سجلات السلوك الفردي أو الجماعي، بل انه من بين أكبر الأعمال نجاحاً في التاريخ للوصول إلى تحييد هذا العداء تجاه ألمانيا»[1]. كما بيّن هيلبرغ بكثير من الدقة تحويل وجهة العداء لدى اليهود، في مأساتهم، نحو بريطانيا وعرب فلسطين. يقول هيلبرغ، وهو يسرد مقطعاً مثيراً من خطاب الدكتور غولدستاين (Dr Goldstein)، إحدى شخصيات الحركات الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية، في ندوة عقدت عام 1942 حول إنقاذ اليهود[2]: «من هنا نشأ الغضب الذي تركز ضد بريطانيا وبنسبة أقل ضد البلدان العربية بعد الحرب، وصارت بريطانيا بين 1945 و1949 عدوة لليهود بامتياز، واحتل الانكليز والعرب هذا الموقع لأنهم، وهم يعملون من أجل منع قيام وطن يهودي، يعيدون نكء الجراح التي تستطيع إسرائيل وحدها أن تداويها»[3].

لم يعد هنالك إذن غير شخصيات يهودية استثنائية تتجرأ على توجيه نقد قاس لدولة إسرائيل، من أمثال طبيب الأعصاب الكبير ياشاياهو ليبوڤيتز (Yeshayahou Leibovitz) اليهودي الراسخ الايمان، أو اللغوي الأميركي الشهير نعوم شومسكي[4]، أو كذلك المستشار النمساوي السابق برونو كرايسكي، الذي كان عضواً نشيطاً في الحركة الصهيونية ثم اتخذ موقفاً نقدياً حاداً من دولة إسرائيل وموقفاً متضامناً مع منظمة التحرير الفلسطينية، فاستقبل رئيسها رسمياً في فيينا في السبعينات. ولم يتردد ليبوڤيتز في رفض الطابع العنيف للدولة الاسرائيلية وطابعها اللايهودي، بسبب ممارستها القمعية المخالفة للأخلاق والتعاليم اليهودية، وأكد ضرورة «نزع القداسة عن الدولة»، والكف عن تأليهها وعن جعلها «موضوعاً للعبادة الصنمية الطابع»، وضرورة الاقلاع عن التعامل مع اليهودية كأنها مقولة سياسية، وضرورة الفصل الكامل بين الديني والسياسي[5]. وفي نظره «كان الانتصار العسكري المجيد

---

(1) إبادة يهود أوروبا، *La destruction des juifs d'Europe*، م س، مجلد II، ص 905-906.

(2) «من أجل أنهار دموع ذرفناها ومحيطات دم سالت منا، من أجل حيواناتنا المدمرة ومنازلنا المخربة، من أجل كل معابدنا المبقورة وكتبنا المقدسة المهندسة، من أجل كل عذاباتنا غير المحتملة ومن أجل كل شهادة هذه الأيام السوداء، سنجد ما يواسينا حين تعود أرتز إسرائيل دولة يهودية، أرض أجدادنا وأيامنا الأولى، ونحن نستطيع شمس الحرية على كل أرض يعيش فيها الشتات الاسرائيلي» م ن، ص 906.

(3) م ن، ص 906.

(4) Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: the United States, Israel and the Palestinians*, Boston, South End Press, 1984.

(5) انظر مقابلته مع جريدة لوموند 13 تشرين الأول/أوكتوبر 1992، ص 3.

في حرب الأيام الستة كارثة، في الحقيقة، على دولة اسرائيل، التي تحوّلت بعد عام 1967 إلى جهازٍ لقمع شعب آخر، حيث انصبّت الجهود على هدف واحد هو استمرا ر القمع»[1].
غير أن هذا الكلام القاسي والنادر في آن واحد لم يثلب دولة اسرائيل سمعة ومكانة اكتسبتهما في غمرة التحولات الكبرى داخل الثقافة الغربية، حيث عادت القيم الدينية الى الواجهة بقوة، بعد احتجاب طويل ونسبي لمصلحة الايديولوجيات العلمانية والوضعية الليبرالية أو الماركسية.

ينبغي التذكير أيضاً بأن المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة تميزت بتوظيف كثيف للمسيحية كما للإسلام لتوجيه الضربات العنيفة الأخيرة للتوتاليتارية السوفياتية ومن يدور في فلكها في أوروبا الشرقية والعالم الثالث. وهكذا تم إبراز كاثوليكية ليش ڤاليسا النضالية بشكل متواصل في بولونيا، كعامل أساسي في الاستقطاب والاحتجاج ضد الشيوعية، فضلاً عن انتخاب بابا من أصل بولوني لأول مرة في تاريخ كنيسة روما عام 1979 . وفي الوقت ذاته كانت الولايات المتحدة توظف الإسلام في كل بلدان العالم الثالث التي تضم سكاناً مسلمين، انطلاقاً من قواعد سعودية وباكستانية تمارس مزج الدولة بالدين في صيغة أصولية ومتشددة، في مواجهة توسع الميول الماركسية ونفوذ الاتحاد السوفياتي؛ وكانت حرب أفغانستان مثالاً نموذجياً على هذا التوظيف.

وفي قلب الاتحاد السوفياتي كان الكثير من المنشقّين اليهود، المدعومين من الولايات المتحدة، يشهرون يهوديتهم، مثل أناتولي شارنانسكي الذي غدا وزيراً في اسرائيل، فضلاً عن أن انهيار الاتحاد السوفياتي أدى إلى نزوح حوالي 200.000 يهودي نحو إسرائيل، من بينهم كادرات علمية رفيعة المستوى، ما ساهم مجدداً في تحسين مكانة دولة إسرائيل ديموغرافياً واقتصادياً وجيوسياسياً. في الواقع كانت كل العوامل في العقد الأخير من القرن الماضي تتضافر لإحداث تجديد في وضع اليهودية في كل مكان من العالم، انطلاقاً من اسرائيل والولايات المتحدة، اللتين تضمان العدد الأكثر من اليهود.

مضت العلاقات بين البلدين إلى مزيد من الحميمية، سيما أن الولايات المتحدة لم تكن مسؤولة عن المحرقة، كما هي حال أوروبا، وأن نهاية الحرب الباردة حررت إسرائيل من دورها كركيزة للمصالح الغربية في المنطقة ضمن هذه المواجهة الكونية[2] . يقول صحافي

---

(1) م ن، كتبت هيئة التحرير، على سبيل الاحتراز، في تقديمها المقابلة: «تشهد المقابلة، في كل حال، على الحرية الفكرية الكاملة التي عبّر فيها ليبوفيتز عن آرائه، وهي تثير التأويل وحتى التحدي، سيما إذا لم تكن الآراء متوافقة».

(2) كتاب كسيل متصدر *Israël et les États-Units ou Les fondements d'une doctrine stratégique, op. cit.* يقول الكاتب: «إن علاقة المجتمع الأميركي بالطائفة اليهودية قائمة على الاندماج والتبني، فهي تعتبر أنها

مشهور في تحقيق عن اليهود الأميركيين: «تبقى إسرائيل مصدر الشرعية لعظماء اليهودية، وهل «أعظم» من أن يستقبلوا على مستوى رفيع في القدس؟ فهم مفخرة قومهم ـ إنها «ديزنيلند»، بمعنى ما، يقول الكاتب إرفينغ هاو (Irving Howe) ساخراً ـ وهي، على وجه خاص، النواة المركزية لهويتهم الدينية». «ماذا ستكون عليه الطائفة اليهودية الأميركية اليوم، لو لم تكن إسرائيل موجودة؟»، يتساءل الحاخام المحافظ إيسمار شورش، رئيس معهد اللاهوت اليهودي في أميركا، وهو لا يجرؤ على الإجابة عن مثل هذا السؤال[1]. أصبحت إسرائيل أقل تعرضاً من ذي قبل للضغوط الأميركية الفعلية، وذلك بسبب مشاركة اليهود القوية في الحياة السياسية والثقافية الأميركية، ولأن الثقافة الأميركية حملت على عاتقها عاطفياً مأساة المحرقة. فوق ذلك، إن اليمين الديني، الذي ظهر تاريخياً في وسط أوروبا، صار ينتعش، منذ زوال اليهودية شبه الكامل من وسط القارّة، جراء بعض الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة. إن الحاخام مئير كاهان رئيس الحزب الديني المتطرف «كاخ» الذي يطالب صراحة بطرد الشعب الفلسطيني، أو الدكتور باروخ غولدشتاين «المستوطن المجنون» بطل مدينة مجزرة الخليل، هما نتاج خالص لليهودية الأميركية.

وبينما تدعم أوروبا بقوة تصورات حزب العمل، الذي ظل مرتبطاً بالأحزاب الديموقراطية الاشتراكية في أوروبا، تقدم الولايات المتحدة الدعم الحماسي للاستيطان في الضفة الغربية. لكن يجب ألّا ننسى أيضاً أن منظمة التحرير الفلسطينية حصلت على أول عناصر الدعم في الولايات المتحدة، خلال سنوات حرب «ثورة الحجارة» (أي الانتفاضة الأولى) في الأراضي المحتلة، بعد أن لطخت صورة إسرائيل من أعمال القمع الوحشية،

= تشاطره القيم المهيمنة في الثقافة الأميركية، ويشكل قادتها جزءًا من النخبة الاجتماعية والسياسية في الولايات المتحدة، وهي تحتل مكانة مرموقة في السلم الاجتماعي بين الجماعات الدينية والإثنية في البلاد ومهابتها قائمة، وهو ما لا يتوافر للسود أو للمتحدرين من أصل إسباني مثلاً» (ص 241). أما عن علاقات فرنسا بإسرائيل فلا بدّ من الإشارة إلى الكتاب الموثق والمفيد جداً، من تأليف سمير قصير وفاروق مردم بك *Itinéraires de Paris à Jérusalem*, tome I: *1917-1958*, tome II: *1958-1991*, Paris, *Revue d'études palestiennes*, 1993.

(1) Jean-Pierre Langellier, «Le nouveau sionisme de la diaspora: Américains juifs, Juifs américains», *le Monde*, 6 juillet 1989, pp. 1-8 et 9.

ويؤكد التحقيق أيضاً: «واحد من كل ثلاثة أميركيين يهود زار إسرائيل مرة على الأقل؛ الأكثر ثراء يشترون في المكان المفضل عندهم على جدار القدس «موطئ قدم في الأرض المقدسة» يقيمون فيه أسابيع عدة كل عام». يمكن الاطلاع على وصف حي ودقيق لاندماج الطائفة اليهودية الأميركية في عالم السياسة وفي الإدارة العليا وعلى علاقة يهود أميركا بدولة إسرائيل، في كتاب *J.J. Goldberg, Jewish Powers, Inside the American Jewish Establishment*, *op. cit.*

وذلك بفضل مواقف شخصيات يهودية ليبرالية، ما ساهم في حصول المنظمة على الاعتراف بها محاوراً مستقبلياً لدولة إسرائيل وللحكومة الأميركية[1].

أكثر من ذلك، إن الإدارة الأميركية التي تدعم إسرائيل من دون حدود، على خلاف أوروبا، لا تجد عقدة أو حرجاً في تشريع هذا الموقف بواسطة القيم الدينية في البروتستانتية، حيث يحتل العهد القديم مكانة رئيسية؛ كما أن المجتمع الأميركي، خلافاً للمجتمع الأوروبي، مبني على تعددية طائفية ممأسسة، يلعب فيها الدين دوراً أساسياً في تحديد الهوية والثقافات الفرعية، وهو دور معروف جداً لدى المختصين بالقومية والثقافة الأميركيتين اللتين تُظهران، بصورة جلية، الأهمية الرمزية للتاريخ التوراتي في تكوين الديانة المدنية الأميركية، حيث «الإرث التوراتي الذي نقله المغالون من البروتستانت (puritains)، ليس غريباً على المواطنين، أياً تكن قناعاتهم الدينية»[2]. تقول إليز مارينزستراس: «بعيداً من النموذج الذي صاغه الفيلسوف [روسو]، الديانة المدنية الأميركية تستعيد ملحمة الشعب العبري كما لو كان في أيامه الأولى وتتماثل بها، فهي تمجّد إعادة تجسد موسى ويشوع، والوصايا العشر، والفتح الكنعاني الجديد. وهناك ليبراليون، من أمثال القس أبيال أبّوت الذي صار يؤمن بالتوحيد بدل التثليث، يذكرون بلغة منتقاة التقارب الذي يصنعه معاصروهم بين إسرائيل والولايات المتحدة: «إسرائيلنا الأميركية» هي عبارة شائعة الاستخدام، ونراها، على العموم، صحيحة ومناسبة؛ وهي، في ظل تعزز الدولة-الأمة، والتطابق بين تاريخ المستوطنات القديمة وبين تاريخ أول «شعب مختار»، تضاف بصورة طبيعية جداً إلى الأساطير الأولى الأخرى. وفي عام 1805 بدأ توماس جيفرسون ولايته الثانية بتضرع إلى إله إسرائيل»[3].

ليس غريباً، إذن، أن يكون توظيف الدين في الثقافة السياسية الأميركية، لمواجهة التوتاليتارية السوفياتية، ظاهرة ثقافية طبيعية تتمفصل على التقاليد القومية الأكثر قِدماً. إذ ليس في الولايات المتحدة، وفي الثقافة الأنكلوسكسونية بصورة أعمّ، التقاليد ذاتها المعروفة في أوروبا الكاثوليكية، حيث انتهت عصور ثقيلة من الهيمنة الكنسية وحروب طويلة بين

---

(1) أنظر الفصل 13، وكذلك: جورج قرم، أوروبا والمشرق العربي، م س، ص 356-360.

(2) Élise Marienstrass, *Nous, le peuple. Les origines du nationalisme américain*, Paris, Gallimard, 1988, chapitre XX, «Une nation par la foi: citoyenneté, religion civique et nationalisme», pp. 379-400 (citation p. 395).

لمزيد من التفاصيل حول العلاقة الوثيقة بين القومية الأميركية والقومية الإسرائيلية، أنظر كتابنا شرق وغرب، م س.

(3) م ن، ص 394.

ولا قضية درايفوس والمحرقة، فمن الطبيعي ألا يفهموا هذه العلاقة بعمقها التاريخي وحدّتها العاطفية، ولا كذلك بغنى تفاصيلها ومترتباتها الثقافية والنفسانية.

لقد تأثر العرب كثيراً باستخدام إسرائيل من جانب الاستعمار الفرنسي-الانكليزي، ثم من جانب الولايات المتحدة، في إطار الحرب الباردة، فظلوا طويلاً يعتقدون أنه يكفيهم التمييز بين العداء للصهيونية والعداء للسامية والتذكير بالتعايش اليهودي-الإسلامي في الأندلس أو في ظل السلطنة العثمانية، لكي يقنعوا العالم بعدالة قضيتهم. غير أن التطورات التي حصلت في التسعينات محت كل الأسس التي نهض عليها هذا الموقف الايديولوجي. أما الحركات الإسلامية، بنظرتها إلى الطابع الديني بشكل حصري وبتبسيطها التحليلي لمسار الأحداث في العالم، فكان من الطبيعي أن ترى في وجود إسرائيل ودينامية قوتها «مؤامرة يهودية-مسيحية» ضد الإسلام. وبصورة مقابلة تماماً رد الغرب واسرائيل على ذلك فرأوا في استمرار عنف بعض الحركات الإسلامية مؤشراً على استحالة دخول الإسلام في «الحداثة السياسية» وتحدياً لاستقرار العالم «المتحضر» و«الديموقراطي». إن اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، والأحداث المأسوية التي أعقبتها بغزو أميركا لأفغانستان ثم للعراق، جاءت لتؤكد هذه التبسيطات التي برّرت نظريات «حرب الحضارات».

لذلك تولّد الشعور، على عتبة التسعينات، بأن مؤتمر مدريد ومن بعده اتفاق أوسلو هما بمثابة علاج عظيم لهذا التوتر غير المحتمل بين الديناميات الشديدة التناقض. وفي أوروبا تحديداً جرى التهليل لهذه الأحداث، لأن تاريخ أوروبا بشكل خاص، وليس الولايات المتحدة، هو الذي أنجب هذه التناقضات، مصدر التوترات في الشرق الأوسط، ولذلك فإنّ نهاية الصراع العربي-الإسرائيلي، في نظر أوروبا أكثر مما في نظر الولايات المتحدة، من شأنها وحدها وضع حد لعذابات ضميرها التاريخي. ولذلك أيضاً فهي تركت للولايات المتحدة طوعاً، بحكم علاقاتها المميزة بإسرائيل، أمر رعاية السلام والاستفادة من منافعه السياسية، شرط أن تتم أخيراً تسوية النزاع.

الدينامية الاسرائيلية

بين «الهدف التطبيعي» و«النبضة الدينية المخلصية»

غير أن ملف النزاع كان بعيداً من التسوية. فلا مدريد ولا أوسلو جاءتا بالسلام، لأن الدينامية الاسرائيلية بتعقيداتها الذاتية ما تزال تتفاعل وتتوسع. وإذا كان العرب قد اعتقدوا واهمين أن في حوزتهم عناصر للسيطرة على الوضع أو للمقاومة في مواجهة الدينامية الاسرائيلية، من خلال تمييزهم العداء للصهيونية من العداء للسامية، فالأوروبيون اعتقدوا أن النظرة «العلمانية» وحدها التي يمتلكها حزب العمل الاسرائيلي كفيلة بتحقيق السلام، فكانوا

يأسفون لكل انتصار انتخابي يحرزه الليكود. وفي حين يدّعي خطاب حزب العمل القيم الكونية للديموقراطية، فإن خطاب الأحزاب الدينية يحيل الى نبضة قوية متواصلة ذات طابع ديني ويفضي إلى توسيع الاستيطان غير المكتمل ليشمل كل الأراضي التوراتية، أي إلى صراع لا نهاية له.

تختزل النظرة الأوروبية هنا الالتباس في الظاهرة الصهيونية ذاتها، الذي شرحه بصورة جيدة آلان ديكوف، في كتابه اختراع الأمة. فقد كانت الصهيونية، في الحقيقة، وفي الوقت ذاته، التعبير عن طموح التطبيع للوجود اليهودي ضمن نظرة حديثة ليبرالية وعلمانية عن الأمة من جهة، و«انبعاث ديني» لاستعادة الأصول التوراتية في فلسطين، ضمن نظرة إلى الاصطفاء الرباني الذي جعل الشعب اليهودي القديم مبتكر الديانة التوحيدية من جهة أخرى[1]. من المشكوك في صحته، من وجهة نظرنا، أنه كان للوجه الأول من الصهيونية بعض الحظ في النجاح من غير وجهها الثاني؛ كالإخوة الأعداء، كانت الصهيونية العلمانية بقيادة بن غوريون، مؤسس حزب العمل والممسك بمقاليد السلطة منذ بدايات الانتداب الانكليزي على فلسطين، والصهيونية اليمينية المتطرفة المسماة (révisionniste)، أي الرافضة للمسلمات التقليدية، بقيادة جابوتنسكي، الأب الروحي لليمين «القومي» الاسرائيلي، وقد سارتا متكاتفتين في مشروع بناء دولة إسرائيل، وكذلك في نهضة اليهودية المرجوّة منهما، ولو بطريقتين مختلفتين.

يمكن، بالتأكيد، أن يطرح التساؤل عما إذا كان همّ بن غوريون ووايزمن الثابت في تقديم صورة محترمة أمام الرأي العام الأوروبي، وفي عدم الوقوف بشكل سافر في وجه قوة الانتداب البريطاني، من شأنهما أن يسهّلا تسارع الأحداث والنصر في الحرب المزدوجة، تلك المسماة حرب الاستقلال ضد الفلسطينيين والأخرى ضد بريطانيا العظمى، أو عمّا إذا كان دور جابوتنسكي، المتطرف المغامر، بدعوته صراحة للّجوء إلى الصراع المسلح ضد السكان العرب وضد سلطات الانتداب البريطانية هو الذي ساهم مساهمة حاسمة في إنشاء دولة إسرائيل.

ليست الفروقات كبيرة في الأصل بين تياري الصهيونية، لأن جابوتنسكي وأنصاره ـ ومن بينهم بيغن وشامير ـ لم يكونوا من اليهود المتدينين، بل كانوا مثل وايزمن وبن غوريون من أهل زمانهم معجونين بالثقافة الأوروبية الحديثة، ولم يفكروا أبداً ببناء دولة دينية. غير أن جابوتنسكي كان يستشعر أكثر من وايزمن وبن غوريون الكارثة التي ستجلبها

---

(1) عبارتا «هدف تطبيعي» و«انبعاث ديني» (أو ثورة دينية وسولية) مقتبستان من آلان ديكوف، م س، الفصل 4، ص 159.

النازية الى يهود أوروبا، ولذلك راح يسعى إلى تعجيل الخطى لفتح فلسطين حتى يتمكن أكبر عدد من اليهود من العثور على مكان يلجأون اليه فيها، ولم يكن يعتقد أن في الإمكان تدبّر أمر العرب لأنهم ليسوا، في نظره، «حمقى ليقعوا ضحية احتيال». كانت لغته صريحة ومباشرة، إذ قال: «لا يمكن أبداً أن يقبل عرب فلسطين بتحويل فلسطين العربية إلى بلد ذي أغلبية يهودية. وليستعرض القارئ كل حالات الاستعمار في قارات أخرى، فلن يجد حالة واحدة حصلت برضى أهل البلاد الأصليين، متمدنين كانوا أو غير متمدنين، فهم يقاتلون القادمين دوماً بشراسة. ولا يؤثر سلوك المستوطنين أبداً على السكان الأصليين. إن رفاق كورتيس (Cortés) أو بيزارو الذين فتحوا بلدان أميركا الجنوبية أو حتى من أجدادنا القدامى أيام يشوع كانوا يتصرفون كعصابات لصوص، كما كان الرواد الأوائل، القادمون من انكلترا وإيرلندا إلى أميركا، مشبعين بأسمى القيم الأخلاقية [...] وفي الحالتين قاتل السكان الأصليون المستعمِرين، الصالحين منهم والسيئين على السواء»[1]. كما أن جابوتنسكي رفض أوهام القادة الصهاينة الصبيانية واحتقارهم للعرب الذين لم يروا فيهم إلا «رعاعاً جشعين» مستعدين لبيع وطنهم مقابل خط لسكة الحديد»[2].

على خلاف التيار اليميني المتطرف العديم الصبر بقيادة جابوتنسكي، كان أوائل القادة الصهاينة في فلسطين متمرسين بالدبلوماسية الدولية، قريبين من الأوساط القيادية الأوروبية ويحترمون جداً قدراتها الاستعمارية، ولذلك كانوا أكثر حذراً وحيطة في عملهم. هم أيضاً كانوا راغبين بكل الأرض الفلسطينية من المتوسط حتى نهر الأردن، لكنهم كانوا يفكرون بحسب خطة مبنية على مراحل وعلى أساس قبول القيود التي تفرضها سياسات الدول الكبرى، إضافةً إلى احترام الرأي العام الأوروبي الذي لا بد من «أخذه» بالحسبان في تقديرهم. في البداية اختلفوا على أمر أساسي، ولم يكن أمر العلاقة بين الدولة والدين جزءاً

---

(1) النص مأخوذ من ماريوس شاتنر *Histoire de la droite israélienne. De Jabotinsky à Shamir,* Bruxelles, Complexe, 1991. pp. 84-85، الذي يفصّل حياة جابوتنسكي المثيرة وشخصيته الجذابة. والكتاب مقاربة لا غنى عنها لفهم الظاهرة الصهيونية والاسرائيلية. كما يمكن أن نشير إلى سيرة كتبت حديثاً بالانكليزية عن حياة مناحيم بيغن الذي لا يضاهي شخصية جابوتنسكي المعقدة: Amos Perlmutter, *The Life and Times of Menachem Begin,* New York, Doubleday & Company, 1987. ويمكن العودة أيضاً الى جوليان بوير Julien Bauer, *Les partis religieux en Israël.* Paris, PUF, coll. «Que sais-je?», 1991.

(2) النص مأخوذ من ماريوس شاتنر *Histoire de la droite israélienne op. cit.,* p. 85، انظر أيضاً هوارد مساكار *A History of Israel from the Rise of Zionism to our Time,* Alfred A. Knopf, New York, 1996, chapter VIII, «The Roots of Arab-Jewish confrontations»، الذي يأخذ على القيادة العمالية التاريخية في الحركة الصهيونية رفضها أخذ وجود مشكلة سكان عرب في فلسطين في الاعتبار.

من هذا الاختلاف، ذلك أن جابوتنسكي وبن غوريون كليهما كانا مدفوعين بالنبض الرسولي المخلّصي، وكلاهما كان نبياً من طينة علمانية، لكنهما كانا يطمحان إلى وضع اليهود في إطار سيادة سياسية تضع حداً لمخاطر الابادة الدائمة. لنستمع إلى ما قاله آلان دييكوف في هذا الخصوص: «بن غوريون ذاته، على ما هو عليه من عدم التدين، كان يستحضر بلا كلل «النداء الروحي» للشعب اليهودي، «الشعب المختار»، الذي عليه أن يبني دولة اشتراكية نموذجية، أن يصير «منارة للأمم». وإلى حد كبير لم تلغِ الصهيونية ولا هي عطلت النبض الرسولي، بل بالأحرى أخذته على عاتقها وأعادت تأويله. وفي هذا الخصوص ألم يكن ذا دلالة رمزية كبرى أن يُنظر إلي مؤسس الصهيونية السياسية تيودور هرتزل، وهو نموذج لليهودي المندمج في المجتمع الأوروبي، «كملك إسرائيل» من قبل الجماهير المبتهجة؟» هذا مع العلم أن الهدف الأول للفكرة الصهيونية، كان في بداية القرن الماضي[1]، حماية حياة اليهود من خلال تأسيس دولة، وكان قد طُرح قيامها أساساً في أفريقيا أو أميركا اللاتينية.

أصبح تداخل العنصر الديني في دينامية الصهيونية وتحويل النبوية العلمانية إلى نبوية توراتية أمراً لا مفرّ منه، بعد أن وافقت بريطانيا على اختيار فلسطين، من موقع الانتهازية الاستعمارية وكذلك بفعل تأثير العهد القديم على الثقافة الانكليزية المشبعة بالبروتستانتية. وقد أدى التقارب مع الولايات المتحدة، بدءًا من العام 1967، إلى تغذية الطابع الديني لليمين الاسرائيلي وتنميته. في المقابل، من الخطإ إغفال كون الاستيطان في الضفة الغربية وحول الجزء العربي من القدس قد نما في ظل حكومات عمالية متعاقبة. هذا ما يحصل في أوروبا حيث يسود الاعتقاد المريح بأن اليمين الاسرائيلي وحده هو المسؤول عن الاستيطان أو عن وقف المفاوضات مع العرب، وأن حزب العمل هو القوة الصهيونية الوحيدة الشرعية تاريخياً والمعتدلة، التي يمكن أن تتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين ومع البلدان العربية المجاورة، شرط ألا يتدخل اليمين القومي، بنزعته النبوية الرسالية الاستيطانية وتطرفه الجذاب، ليمنعها من ذلك[2].

المطلعون على تاريخ فلسطين خلال الانتداب البريطاني يعرفون أن تاريخ الضفة

---

(1) *L'invention d'une nation*, op. cit, pp. 159-160. عن بن غوريون يمكن العودة إلى سيرة كتبها عنه ميشال بار-زوهار. Michel Bar-Zohar, *Ben Gourion, le prophète armé*, Paris, Fayard, 1966.

(2) المثال على هذه الطريقة في التفكير قدمه آلان فينكيلكروت Alain Finkielkraut في جريدة لوموند، 18 كانون الأول/ يناير 1996 في مقال بعنوان «إسرائيل: الصدمة»، الذي بدا أنه يكتشف مذعوراً أن «لغة التمييز العنصري» عند نتنياهو أصبحت «علنية وغير هامشية»، مطالبة «بمكانة لها تحت الشمس». فلك يعني بالطبع تجاهل هذا الكاتب التعقيد التاريخي للحركة الصهيونية، المتمثلة حصراً في رأيه تحديداً بالحركة «الاشتراكية» صاحبة الفضل بإطلاق «الحركة العمالية» التي قادت البلاد حتى عام 1977.

الغربية، منذ 1967، ليس في الحقيقة إلا تكراراً للصدامات الدموية التي كانت تحصل بين عامي 1920 و1939 في الجليل أو في المدن الساحلية، بين المهاجرين اليهود الذين ينتزعون إقامة لهم في قلب الريف والمدن العربية من جهة، وبين السكان الفلسطينيين الساعين إلى تنظيم مقاومة تواجه توسع السكن اليهودي، من جهة أخرى. إن يوماً عادياً من أيام التوتر في ظل الانتداب الانكليزي في فلسطين لا يختلف أبداً عن أي يوم عادي في الضفة الغربية منذ بداية الاحتلال عام 1967، قبل مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو أو بعدهما. لنستمع إلى أحداث أسبوع عادي من الاضطرابات في نيسان/أبريل 1936: «في 15 نيسان/أبريل قتل إثنان من اليهود بالقرب من طولكرم على يد عرب خارجين على القانون يحتمل أن يكونوا من جماعة القسام. في 16 نيسان/أبريل قتل الايرغون، رداً على ذلك، عاملين زراعيين من العرب في أحد بساتين الليمون في المنطقة. في 17 نيسان/أبريل تحول تشييع اليهوديين في تل أبيب إلى تظاهرة عنيفة، حيث انضم بعض الشبان من جماعة «البيتار» إلى أقارب الضحايا وتظاهروا مطالبين بإنشاء جيش يهودي وتعرّض بعض العرب لاعتداءات»[1].

لنستمع بعد ذلك إلى يوميات شهر عادي في تموز/يوليو 1993، عشية توقيع اتفاق أوسلو وبعد مضي عام ونصف العام على مؤتمر مدريد: «الأول من تموز/يوليو: محاولة خطف حافلة ركاب في القدس: إثنان من المهاجمين الفلسطينيين وإثنان من الاسرائيليين قتلوا. وتبنت حماس العملية. 2 تموز/يوليو: اطلاق ثلاث قنابل على مستوطنة إسرائيلية؛ 4 تموز/يوليو: مواجهات في غزة. 8 تموز/يوليو: أحد قادة النسور الحمر (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) جرى تعقّبه واغتياله في رفح، على يد وحدة خاصة؛ الحصيلة صدامات وأحد عشر جريحاً؛ مقتل مستوطن إسرائيلي بالرصاص جنوب الضفة الغربية. 12-14 تموز/يوليو، و17-18 و22-23 تموز/يوليو: مواجهات في غزة ورفح، حوالي أربعين جريحاً، تسعة منهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم 14 عاماً. 24 تموز/يوليو: جرح جندي إسرائيلي في غزة بالرصاص»[2].

لم تكن يوميات أسبوع عادي من عام 1993 بعد اتفاق أوسلو مختلفة: 29 تشرين الأول/أوكتوبر: بعد خطف أحد المستوطنين من بيت إيل Beth El وقتله، قام المستوطنون

---

(1) ماريوس شاتنر، م من، ص 159. حول فلسطين أيام الانتداب الأنكليزي بين الحربين وتفاقم التناقضات بين السكان العرب واليهود، يمكن العودة إلى دراسة هنري لورنس الممتازة والمنشورة في مجلة مشرق-مغرب Henri Laurens, «Genèse de la Palestine mandataire», *Maghreb-Machreck*, n° 140, avril-juin 1993.

(2) مقتطفات من يوميات منشورة في مجلة مشرق-مغرب *Maghreb-Machrek*, n° 142, octobre-décembre 1993.

ـدة فعل عنيفة: هياج، أعمال تخريب، حواجز على الطرق الفرعية، ومقتل فلسطيني على
ـد رب عمله. 30-31 تشرين الأول/أوكتوبر: إسحق رابين يحذر المستوطنين... 7-9
تشرين الثاني/نوفمبر: غداة اعتداء على الحاخام حاييم دوركمان، مؤسس غوش إمونيم، قام
المستوطنون بأعمال عنف في أماكن متفرقة. تسعة فلسطينيين سقطوا جرحى بالرصاص،
الخ»[1].

ولم تكن مواقف الحاخام المتطرف مئير كاهان أو أرييل شارون بشأن ما يجب أن
يكون مصير السكان الفلسطينيين بالأمر الجديد في تلك السنوات. «ينبغي خلق حالة تغدو
فيها حياة العربي لا تساوي أكثر من حياة فأر، هذا ما قاله أحد المهاجرين اليهود النشطين،
وبهذا يفهم العالم كله أن العرب هم كالبراز، وأننا نحن، لا هم، أسياد البلاد
الحقيقيين»[2]. كما أن الاتهامات المتبادلة بين اتجاهي الصهيونية، التي تجلت بحدة في
مناسبة اغتيال اسحق رابين، ليست هي الأخرى جديدة؛ وهكذا فإن البيان التأسيسي لتنظيم
إرغون زفائي ليومي (Irgoun Zvaï Leoumi) الذي أنشأه قادة التيار اليميني الأكثر راديكالية
(سترن، بيغن، شامير) أعلن عام 1937 أن الإرغون ستمثل «القوة الوحيدة الملموسة التي
ستكون لها القدرة والارادة للنضال في سبيل بعث الدولة العبرانية وإرتز إسرائيل، في مواجهة
مؤامرات أعداء الخارج ومناورات خونة الداخل»[3]. الفارق الوحيد بين التيارين الصهيونيين
خلال عهد الانتداب البريطاني كان يكمن، في الحقيقة، في حرص قادة الحركة التاريخيين،
الذين صاروا قادة في حزب العمل، على اكتساب موقع دبلوماسي محترم؛ وفي المقابل، في
الصراحة الفظة عند قادة اليمين المتطرف الذين يعرفون أنه ينبغي طرد السكان العرب في
نهاية المطاف، بعد حرمانهم من حقوقهم السياسية؛ ولم يكن قادة حزب العمل دوماً أقل
فجاجة من قادة «اليمين»، سيما غولدا مئير التي رفضت اعتبار الفلسطينيين كشعب متكوّن ذي
هوية قائمة.

وبصورة واضحة، بيّن مؤرخ آخر واسع الاطلاع على واقع الأمور الاسرائيلي، زئيف
سترنهل، في عمل بحثي تاريخي قيّم حول الأسس الايديولوجية لحزب العمل الاسرائيلي
وممارسته السياسية، أن الدافع الاستعماري هو عامل أساسي في الاشتراكية القومية، وأن
الحزب كان قومياً أكثر منه اشتراكياً، بسبب أصوله بالذات المنغرسة في الحيّز الثقافي

---

(1) مقتطفات من يوميات منشورة في مجلة مشرق-مغرب: Maghreb-Machrek, n° 143, janvier-mars 1994.

(2) ذكره ماريوس شاتنر. Marius Schattner, *Histoire de la droite israélienne*, op. cit., p. 173.

(3) م ن، ص 163، حول مقتل اسحق رابين واتهامه بالخيانة من قبل اليمين القومي، انظر Amnon Kapeliouk, *Rabin. Un assassinat politique - Religion, nationalisme, violence en Israël*, Paris, le Monde éditions, 1996.

لأوروبا الشرقية وللمملكة النمساوية المجرية المنهارة، حيث كانت التطلعات إلى التحرير القومي تطغى على التطلعات إلى التغيير الاجتماعي. وفي سياق رفضه «قصر النظر السياسي الذي هو في أساس الشلل السياسي والأخلاقي والفكري» الذي يتميز به حزب العمل الاسرائيلي، بحسب رأيه، يقول سترنهل: «لأن «عجز» حزب العمل عن لجم تذبذبه في التوسع الاستيطاني، وهو تذبذب دخل إليه غداة الانتصار في حزيران/يونيو 1967، ولامبالاته الاجتماعية طيلة سنوات الرخاء والنمو الاقتصادي التي أعقبت ذلك، لم يكونا ناجمين عن حالة مفروضة من احتمالات يصعب التحكم بها، بل هما محصلة قرار إيديولوجي واعٍ. إنه خيار يرشدنا، في النهاية، إلى أساس هذا النظام بالذات: الاشتراكية «البناءوية» (constructiviste). والاشتراكية البناءوية تعتبر على العموم بمثابة مساهمة إيديولوجية واجتماعية كبيرة للحركة العمالية الاسرائيلية، لتلبية حاجات البلاد الخاصة، في ظل الظروف التي كانت تمر بها قبل حرب 1948 وبعدها. ولم تكن هذه المساهمة ثمرة ابتكار محلي، لأن الاشتراكية البناءوية لم تكن أبداً غير نسخة محلية من الاشتراكية القومية الأوروبية ــ وقد ولدت هذه الاشتراكية من اللقاء بين تيارات اشتراكية معادية للماركسية ومعادية للنزعة الإصلاحية من جهة وبين القومية الاتنية والثقافية والدينية من جهة أخرى»[1].

هذا الكلام القاسي لهذا المؤرخ الاسرائيلي المعروف بأعماله حول الايديولوجية الفاشية في فرنسا، وأحد أفراد الجيل الذي أعاد إلى بساط البحث الأساطير التي تأسست عليها دولة إسرائيل، هذا الكلام ينبغي وضعه من جديد في سياق أكثر شمولاً يتعلق بتحليل الحداثة السياسية وأثر محصلاتها على ولادة إسرائيل. وهكذا فإن سترنهل كتب، ودائماً في مقدمة كتابه، قائلاً: «لقد كانت إسرائيل إحدى محصلات (من بين أخرى) اخفاق الليبرالية وعجزها عن تحييد القومية القبلية ضمن حدود قابلة للسيطرة عليها، أو عجزها حتى عن احتوائها. ولأن الصهيونية كانت نموذجاً مأسوياً لبلبلة الليبرالية وأزمة الحداثة، فقد أرغمت قضية دريفوس قسماً واسعاً من الأنتليجنسيا اليهودية المندمجة على إعادة النظر بالأمل الذي كانت تعلقه على عملية التحرر التي أطلقتها الثورة الفرنسية. داخل الأوساط الليبرالية التي انتمى إليها واحد من أمثال تيودور هرتزل (1860-1904) أو ماكس نورداو (1849-1923) ــ حيث انخرطت هذه الأنتليجنسيا وصوبت نظرها نحو الغرب ووضعت بكل ما تحمله من آمال إلى التحرر، حتى لو على حساب التخلي عن الهوية القومية اليهودية ــ بدت قضية دريفوس صدمة مؤلمة، إيلامها مضاعفاً لأنها حصلت في فرنسا، البلد الليبرالي الذي

(1) زئيف سترنهل، Zeev Sternhell, *Aux origines d'Israël. Entre nationalisme et socialisme*, Paris, Fayard, 1996, p. 18. وفي إطار المنحى النقدي ذاته يمكن العودة إلى ميشال كوهن Michell Cohen, *Du rêve sioniste à la réalité israélienne*, Paris, la Découverte, 1990.

اعتبروه نموذجاً مثالياً، والذي بشّر، في نظرهم، بالمستقبل لكل من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. وإذا كان هذا هو عالم الغد في موسكو وبودابست وفرصوفيا، قال بعضهم، فذلك يعني التفكير بشيء آخر وفي مكان آخر»[1].

في خلاصة هذه التحليلات يقول سترنهل: «إن إقدام حزب العمل على جر البلاد الى سيطرة شعب على شعب آخر، يعزى، في كل حال، إلى نزعته القومية لا إلى نشوة النصر العسكري ولا إلى خمود عابر لبعض القيم الانسانوية العابرة في منطق التحليل الصهيوني. كما أن عدم الاعتراف بالحركة القومية العربية هو عمى لم تكن غولدا مئير وحدها مصابة به، فلم يكن رئيس مجلس الحرب إلا الممثل الذي اختاره التيار الأساسي في حزب العمل، في لحظة معينة من نشاطه، لكي يؤمّن دوام النظرة إلى العالم المبتدئة بغوردون (Gordon) والمستكملة بكاتزنلسون (Katznelson). وعلى غرار سادة الفكر القومي للصهيونية الاسرائيلية، لجأت غولدا مئير الى التاريخ لتؤسس الشرعية والأخلاقية والحصرية في مطالبات الشعب اليهودي بأرضه، كل أرضه. وفي نظرها كما في نظر كاتزنلسون، لا محل لغير حركة قومية واحدة في إرتز-إسرائيل، ولذلك منعت الراديو والتلفزيون التابعين للدولة من استخدام بعض العبارات والتسميات مثل «الحركة الوطنية الفلسطينية» أو «الدولة الفلسطينية».

«إيغال آلون استحضر أيضاً التاريخ والحقوق التاريخية حين دعا الحكومة الاسرائيلية إلى بناء مدينة كريات-عربة، على أبواب الخليل. وفي نظر قائد الجبهة الجنوبية المنتصر على مصر عام 1949، وبطل حرب الاستقلال، كانت العودة إلى الخليل عودة إلى الينابيع: الشعب الاسرائيلي يعود إلى مكان ولادته الاسطورية. فهناك كان قد استقر إبراهيم عندما عاد من مصر. إنهم، وهم يبنون المدينة اليهودية الجديدة، يريدون أن يصوغوا رسالة ذات دلالة إلى المجتمع الدولي: بالنسبة إلى اليهود، لا يجوز التصرف بالأماكن التاريخية اليهودية، وإذا فُرض على الدولة الاسرائيلية أن تتخلى عن هذا المكان أو ذاك، لأسباب تتعلق بالظروف، فلن يكون هذا التخلي نهائياً أبداً [...] سواء باستدعاء التاريخ أم بالرجوع إلى «الوعد الإلهي»، فإن هذه الصوفية تندرج دائماً في ادعاء تواصل تام في التاريخ الديني (كما هو الحال عند الحديث عن التواصل في التاريخ-الزمن)، وهو ادعاء خاص بالصهيونية الإسرائيلية-الوسطية. وفي هذا الإطار لا يمكن العلمنة، بالصورة التي تخيلها عصر الأنوار، أن تجد لها مكاناً. صحيح أن صوفية التعلق بالأرض عام 1970، كما في 1920 أو 1940، كان من أكثر الأمور المتفق عليها في المجتمع اليهودي في إسرائيل: سواء تغذّت

(1) م ن، ص 25.

هذه الصوفية رسعت إلى تقديم نفسها على أنها، باستحضار التاريخ، «علمانية» أم تأسست على «الوعد الإلهي»، فهي كانت قد رسمت منذ قيام الصهيونية الحديثة حيز العلمانية في اسرائيل، فكانت الطريق نحو علمانية الأنوار مقفلة، منذ البداية، أمام الصهيونية، وهي لا تزال مقفلة أيضاً حتى اليوم»[1].

إن هذا الاقتباس الطويل من مؤرخ إسرائيلي لم يتردد في إعلان أسفه على أن «الصهيونية الاسرائيلية المركزة ذاتياً» لم تتمكن من أن تدمج في بنيتها «علمانية» فلسفة الأنوار، لهو شهادة أساسية، لا لكي نفهم الأزمة الراهنة في المجتمع الاسرائيلي المتمحورة حول طريقة تطبيق اتفاقات أوسلو فحسب، بل هي تقدم الدليل على أحد المظاهر الأساسية في صعوبة حل النزاع الاسرائيلي-العربي، سيما في جانبه الفلسطيني. ففي سياق تجديد اليهودية أو نهضتها، خلال الربع الأخير من القرن الماضي، لم يكن في الإمكان تجنب تأثير المغزى الروحي والصوفي للعودة إلى «أرض الميعاد» على القيادات الإسرائيلية نفسها.

لنستمع هنا إلى شهادة ابراهام ليفني في كتابه الأنموذجي حول نهضة اليهودية: «الواقع أن الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد تدل على تحوّل عميق من شأنه إحداث تغيير بطيء في البنى الفكرية في المجتمع الاسرائيلي. ولئن بدأت الأزمة بفعل ترددنا حول علاقتنا بيهودا والسامرة (أي أراضي الضفة الغربية)، فهي، في الحقيقة، أزمة هوية. من هو الشعب اليهودي العائد إلى أرض اسرائيل؟ من المؤكد أنه لا يمكن أية ايديولوجيا علمانية أن تستوعب التاريخ الاسرائيلي كله. إن الصهيونية العلمانية تحمل تناقضاً في داخلها، فمع أنها أساساً عودة إلى صهيون، فهي تتوهم القدرة على تفادي العودة إلى ينابيع صهيون الروحية. غير أن صهيون جزء روحي وزمني لا يتجزأ [...] والشعب اليهودي لن يفلت من تاريخه ومصيره ونداءه الرباني، إذ ليست الصهيونية أبداً تلفيقاً مصطنعاً، بل هي نتاج أربعة آلاف عام من التاريخ، الضاربة جذوره في سر الوجود والخلق بالذات. كما أن أرض إسرائيل ليست أبداً قطعة من أرض مكانها الشرق الأوسط فحسب، بل هي أرض طهّرها تاريخ إسرائيل الطويل، وهي مقدسة، في الواقع، حتى قبل مجيء ابراهيم»[2].

من وجهة نظر معارضة تماماً لرأي سترنهل، يحلل ليفني نواقص الصهيونية العلمانية، فيقول: «لأن من الواضح أن الصهيونية العلمانية، التي ظنت نفسها قادرة على استبعاد البعد الروحي من العودة إلى أرض الميعاد، قد قلّصت، بهذا البتر بالذات، مدى المشكلات التي يمكن أن تحلها. فهي اهتمت بالعودة الجسدية للشعب، ونجحت بلا شك في إعادة بناء

---

(1) م ن، ص 311-312.

(2) Abraham Livni, *Le retour d'Israël et l'espérance du monde*, *op. cit.*, pp. 333 et 335.

الأسس الاقتصادية والسياسية لاستقلال اسرائيل القومي. أما المشكلات المتعلقة بالانبعاث الروحي والأخلاقي فأمر يتجاوزها بصورة واضحة، وهي ليست مجهزة بالطبع لحلها، وليس في مقدور أية ثقافة إسرائيلية أن تولد انطلاقاً من رفض تحمّل أعباء الأرث الروحي للشعب اليهودي. وما من أحد قادر على خلق ثقافة على قاعدة إهمال الماضي. هنا بالضبط تكمن المفارقة القاسية لدى الأنتليجنسيا الإسرائيلية، حيث الجهل والعلم يتحاذيان في شراكة غربية، إذ إن المعرفة مستشفة من العلوم الغربية، وهي مترافقة بجهل مطبق بالينابيع الأصلية للفكر اليهودي. والمحصلة كوكتيل تافه يشوه أسوأ نتاجات ما يسمى إلى الآن بالثقافة الغربية»[1].

إن الصهيونية، علمانية كانت أم إيمانية أم خلاصية أم روحية أم دنيوية، اصطدمت في الواقع بوجود الفلسطينيين، الأمر الذي طرح عليها منذ البداية مشكلة خطيرة داخل مختلف تياراتها، ومشكلة أيضاً حيال تطور القانون الدولي الذي بدأ يعترف بصورة لا نزاع فيها منذ الستينات بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ماذا نفعل بالفلسطينيين:

استحالة تطبيق القانون الدولي

إزاء وجود السكان المحليين الذين كانوا يشكلون أغلبية ساحقة قبل عام 1948، لجأ كل القادة الاسرائيليين الى تطوير أنواع من الخطاب بهدف التخفيف من وطأة المشكلة. وقد صارت مضامين هذا الخطاب، بفروقاتها الصغيرة وتناقضاتها، جزءاً من الثقافة الأوروبية والأميركية. مع ذلك فقد ظهر في نهاية القرن التاسع عشر صوت يهودي وصهيوني صاخب يحذّر من الآليات الفظة التي اتبعتها الحركة الاستيطانية من دون تمييز، على غرار ما قام به ياشاياهو ليبوفيتز الذي أدان، بعد قرن من الزمن، الطابع القمعي لدولة إسرائيل. المقصود بهذا الصوت آحاد هعام (Ahad Haam) الذي شطب إسمه اليوم من الذاكرة والذي كان قد كتب عام 1891 ما يلي: «علينا أن نعامل السكان المحليين بمحبة واحترام، وهذا أمر طبيعي، وفقاً للقانون والعدالة. ماذا يفعل إخوتنا في إرتز إسرائيل؟ إنهم يفعلون العكس تماماً! بعد أن كانوا عبيداً في منافيهم، ها هم يتمتعون بحرية من غير عوائق، حرية فوضوية كما يمكن أن تتوافر داخل السلطنة العثمانية. وقد ايقظ هذا التبدل المفاجئ ميلهم إلى الاستبداد، مثلما هي الحال في كل مرة «يصير العبد فيها ملكاً». وهم يعاملون العرب

---

(1) م ن، ص 328.

بعدائية وفظاظة ويغتصبون أملاكهم ويعتدون عليهم بلا سبب، حتى إنهم يتباهون بذلك، وما من أحد ليلجمهم وليضع حداً لهذه الممارسات الوقحة والخطرة»[1].

ماذا نفعل بعرب فلسطين؟ هذه المسألة التي ساد الاعتقاد بأنها وجدت طريقها الى الحل عام 1948، مع تأسيس دولة إسرائيل، عاودت ظهورها مع احتلال الضفة الغربية عام 1967. يهودا والسامرة، اللتان تعنيان الضفة الغربية في لغة القادة الاسرائيليين التوراتية، هل هما أقل قيمة «قومية كأرض» من الجليل والقدس؟ إن كل الرمزية في التوترات التي تمحورت حول مدفن البطاركة في مدينة الخليل، بين 400 مستوطن و150 ألف فلسطيني، تجد تفسيرها في هذا التساؤل الوسواسي الطابع. ففي دينامية الوجود الاسرائيلي وتأكيد وجود اليهودية في إطار سيادة الدول، ألا يؤدي التخلي عن مدينة الخليل إلى زعزعة شرعية احتلال الجليل والقدس في النهاية؟ والحقيقة أن أسس الوجود الاسرائيلي تبقى ملتبسة: هل القضية هي قضية التصرف بأرض تتسع لليهود وتضعهم في مأمن من العداء للسامية المستحيل الاقتلاع، أم ان المشروع الصهيوني هو حركة تاريخية قومية تعيد اليهودية إلى أرض الميعاد، بعد مضي ألف وتسعمئة عام على تدمير الهيكل في القدس، على أيدي الرومان؟

«إن الصهيونية الدينية، يقول مؤرخ اليمين الاسرائيلي، تتميز بتماسكها. وتستند ايديولوجيتها بشكل أساسي إلى الثالوث: «شعب إسرائيل، دين إسرائيل، بلاد إسرائيل». وبالنسبة إلى المفكر الأساسي لهذا التيار، وهو حاخام فلسطين الأكبر، ابراهام إسحق كوك (1865-1935) فإن دين الشعب اليهودي وعودته إلى صهيون ينبغي أن يُتيحا له تحقيق دعوته الربانية، أي خلاص البشرية كلها. ولا يهم كثيراً لو لم يتبع الرواد الاشتراكيون طقوس الدين: إنهم، بإعمارهم أرض إسرائيل وبنائهم مجتمعاً مؤسساً على المثل العليا للعدالة، ينفذون أمراً إلهياً (ميتزفا mitzva) من الدرجة العليا». وكما كتب الحاخام كوك: «القوميون اليهود العلمانيون لا يعرفون ماذا يريدون. فالروح الاسرائيلية مربوطة ربطاً وثيقاً بروح الله، بحيث أن يهودياً قومياً، حتى لو كانت مقاصده من الأكثر علمانية، هو مشبع رغماً عنه بالروح الالهية حتى ضد إرادته».

«هؤلاء العلمانيون، يتابع الكاتب، يحمدون الخالق، من حيث لا يدرون، ولم يكن مفيداً تذكيرهم بذلك. أما الصهيونية الدينية فقد كان لها أن تضطلع بمهمة تربوية مزدوجة: توعية العلمانيين على دوافع مشروعهم الحقيقية، وإفهام اليهود المتدينين أن العلمانيين ينفذون أمراً إلهياً. لذلك لم يكن يجوز أن يحاول الصهاينة الدينيون، في أية لحظة، أن يفرضوا نظام حياتهم على اليشوف (العلماني).

(1) نص ورد في ماريوس شاتنر *Histoire de la droite israélienne*, op. cit., p. 31.

«هذه الرؤية المنفتحة، يضيف شاتنر، ستتحول عند إبنه، الحاخام زفي يهودا كوك (1891-1980) إلى صوفية قومية متطرفة أقصى التطرف، وفي مسار يذكّر بذاك الذي بدأ بجابوتنسكي وانتهى ببيغن، تخلى الإبن عن كل المظاهر الإنسانوية في فكر الأب، ليضع «قداسة بلاد إسرائيل» وواجب الاستيطان فيها فوق كل اعتبار»[1].

«أي مصير ينتظر الفلسطينيين في إرتز اسرائيل؟» يتساءل ماريوس شاتنر حيال تصورات اليمين الاسرائيلي السياسية: «الذين يقبلون بسيادة الدولة اليهودية على أرضهم، يقول، يكون مصيرهم كمصير مقيم أجنبي (gertoshav)، يتمتع بما كان يتمتع به غير اليهودي في يهودا في زمن الهيكل الثاني، منذ ألفي عام، أي بلغة حديثة: مواطن من الدرجة الثانية. أما الذين يتمردون على السلطة الاسرائيلية فمصيرهم الطرد، إن لم يكن أسوأ من ذلك»[2].

ابراهام ليفني يتحدث هو أيضاً بالصراحة ذاتها، في الكتاب الذي ذكرناه سابقاً، المحرر عام 1992 وليس في زمن جابوتنسكي: «إن شروط السلم مع هؤلاء السكان محددة بدقة في الهلاخا (Halakha) اليهودية: عليهم أن يقبلوا السيادة اليهودية كسائر من تبقى من السكان العرب الذين كانوا يعيشون من قبل تحت إدارة دولة إسرائيل. أما الذي لا يرضى بالسيادة الاسرائيلية فليس عليه إلا أن يجتاز عشرين كيلومتراً ليصل إلى داخل الدولة الأردنية، وقد تعوض عليه الدولة الاسرائيلية عن كل الأملاك التي يكون قد تخلى عنها. لنتذكر أن نحو مليون يهودي كان عليهم أن يغادروا البلدان العربية من غير أن يقبضوا أي تعويض عن الأملاك التي هجروها»[3].

إن القانون الدولي الحديث ذا الجوهر العلماني، لا يمكن، كما سنرى، أن يتوافق فعلياً مع المطلب اليهودي، سيما على أرض أقام فيها بشكل متواصل، منذ القديم، سكان غير يهود من الفينيقيين والكنعانيين والعرب. لذلك فإن هرتزل، مبتكر فكرة الدولة اليهودية، أو بالأحرى دولة لليهود، على ما يقول عنوان كتابه التأسيسي[4]، فكّر بداية بأراضٍ سكانها أقل عدداً، أو أراضٍ أكثر «رخاوة»، على صعيد البنى الحضارية، من فلسطين المعرّبة منذ ثلاثة عشر قرناً. غير أن قيام مثل هذا المشروع كان إنجاحه يحتاج إلى تضافر الحافز الزمني العلماني والحافز الديني الرسولي، كذلك إلى اتحاد الهم الشرعي في حماية اليهود من

---

(1) م ن، ص 326-327.

(2) م ن، ص 328.

(3) *Le retour d'Israël, op. cit.*, p. 332.

(4) Théodore Herzl, *L'État des juifs*, nouvelle traduction de Claude Klein, Paris, la Découverte, 1990, ainsi que *Terre ancienne Terre nouvelle*..., paru en 1902 et réimprimé par Slatkine France, coll. «Ressources», Paris-Genève, 1980.

المعاداة للسامية بالحنين اللاهوتي الدفين إلى أرض الميعاد، وهو حنين تميز به سكان الأحياء اليهودية المعزولة (الغيتو)، التي لم تمسّها الحداثة السياسية للأمم الكبرى: روسيا وأوروبا الوسطى أو بروكلين في الولايات المتحدة (وهو حي يهودي مشهور).

لهذه الأسباب كان من المستحيل أن تقبل الدينامية الصهيونية مبادئ القانون الدولي القائمة التي جهدت بريطانيا ثم عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة لتطبيقها على هذه الحالة الفريدة من نوعها. ولذلك كانت هذه الدينامية تخلق وقائع جديدة ميدانياً وتخترع مقولات مفهومية خاصة بأغراضها وأهدافها، من عبارة «الملجأ القومي» الذي ابتدعه وعد بلفور ولم يكن له أي محتوى قانوني، إلى الحكم الذاتي للأشخاص الفلسطينيين، من دون اعتراف بسيادتهم على الأرض في الضفة الغربية، وهو ما كان مدرجاً في اتفاقات كمب ديفيد، مروراً بخلق منطقة أمنية داخل الأراضي اللبنانية، وسياسة التنكيل الوحشية ومن دون حدود ضدّ لبنان، حيث تجاوز عدد الضحايا ستين ألفاً من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، ومن ثم المرور بضرورة اعتماد «خارطة للطريق» قبل التوصل إلى إنشاء دولة فلسطينية[1].

وبما أن أوروبا والولايات المتحدة تشعران بالعطف تجاه هذه الدينامية المتحدرة من ثقافتهما وتاريخهما، فهما لم تكونا قادرتين على أن تريا أن هذه المقولات المفهومية لا يمكن أن تكون مقبولة لدى العرب؛ فهؤلاء متعلقون بالقواعد المعترف بها للقانون: قرار الأمم المتحدة في ما يتعلق بتقسيم فلسطين (وهو قرار كانوا قد رفضوه بداية لأنهم رأوه متعارضاً مع الحق بالتحرر من الاستعمار)، أو ذاك المتعلق بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، أو القوانين المتعلقة بحقوق الانسان واتفاقات جنيف. ثم راحت الهوة تتعمق بصورة جلية بعد حرب الخليج (1991) واجتياح العراق (2003)، ذلك أن فكرة القانون في حد ذاته صارت، في نظر الرأي العام العربي، موضوع شك: فقد طبق القانون بقسوة وصرامة مفرطة في العراق وتم تجاهله في حالة الأراضي المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان. وإذا كانت الحكومات العربية قد وافقت واعتقدت بإمكان التوصل إلى حل سريع للنزاع العربي-الاسرائيلي بعد حرب الخليج، فذلك لأنه لم يكن أمامها كثير من الخيارات، ولأنها تجهل تعقّد الدينامية الاسرائيلية وانخراطها العميق في الثقافة الغربية، ولهذا لم تعلّق

---

(1) يتعلق الموضوع بالخطة الأميركية الموافق عليها من قبل روسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لمحاولة وقف الانتفاضة الفلسطينية الثانية؛ وهي خطة أعلنها الرئيس الأميركي جورج بوش عام 2002 بعد أن وُجّه الاتهام إلى الولايات المتحدة بأنها تترك النزاع العربي-الإسرائيلي يتدهور. ونرى عبر هذه الخطة الجديدة مزيداً من الإبداع في المفاهيم والمقولات المطبّقة في موضوع النزاع العربي-الإسرائيلي من عبارة «الملجأ الوطني اليهودي» (عام 1917) إلى «خطة الطريق» لإنشاء دولة فلسطينية (عام 2002).

أهمية على ما تستحقه التناقضات القانونية المتضمنة في «رسائل الضمانات» الأميركية الموجهة إلى المشاركين في مؤتمر مدريد والتي أشرنا إليها في الفصل السابع عشر.

الأمر ذاته تكرر مع اتفاق أوسلو، وهو الفخ الخطير الذي تورطت فيه منظمة التحرير الفلسطينية، المستقوية «بحقها» الأكيد في بناء دولتها. لأن هذا الاتفاق كان يمكن أن يُقرأ قراءتين مختلفتين تمام الاختلاف، فقد كان نموذجاً للالتباسات المفهومية والقانونية واللغوية التي ساعدت على تعزيز الدينامية الاسرائيلية داخل النظام الدولي. لقد كان هذا الاتفاق، في نظر منظمة التحرير الفلسطينية والحكومات العربية وقسم من الرأي العام الأوروبي، بمثابة التمهيد للانسحاب من الضفة الغربية ولإقامة دولة فلسطينية، إلا أنه في نظر الكثير من الاسرائيليين يرمي إلى وقف «حرب الحجارة» التي شوهت صورة إسرائيل أمام الرأي العام الدولي، وإلى إعفاء الجيش الاسرائيلي من المهمات المكلفة والثقيلة نفسياً في حفظ الأمن والنظام في المدن الفلسطينية، سيما في قطاع غزة، وإلى إبقاء أفق المستقبل مفتوحاً أمام مواصلة الاستيطان وكذلك أمام وضع الجزء العربي من القدس، أو أمام السيادة النهائية على الأراضي التي لم تعد تُعتبر، بفعل توقيع الاتفاق بالذات، «أراضٍ محتلة» من وجهة نظر القانون الدولي.

هذا الغموض الجديد في الصياغة القانونية للنزاع الاسرائيلي-الفلسطيني منح مجدداً قوة ملحوظة للدينامية الاسرائيلية. لقد أدى توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق أوسلو إلى إنهاء المقاطعة أو غياب العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ودول كبرى في العالم الثالث كالهند والصين، وإلى اعتراف طال انتظاره من قبل الفاتيكان الذي كان، إلى حينه، متحفظاً جداً على الاعتراف بدولة إسرائيل، في غياب حل لوضع الأماكن المقدسة وللمشكلة الفلسطينية. ومضت الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل في هروب إلى الأمام باتجاه شرق أوسط اقتصادي جديد تحدثنا عنه سابقاً. مع ذلك فإن أياً من المشكلات الأساسية لم يجد حلاً على الأرض، واستمرت الاحتكاكات بين المستوطنين اليهود والسكان الفلسطينيين بحدّة متزايدة، وسكان جنوب لبنان تعرضوا لاعتداءات كثيفة ومفرطة من جانب الجيش الإسرائيلي، رداً على عمليات مشروعة في مقاومة الاحتلال.

كانت الحكومة العمالية قد توقفت عن إنشاء مستعمرات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنها لم توقف عمليات توسيع المستوطنات القديمة وسمحت بالتوسع الاستيطاني في الأراضي العربية في القدس. كما أنها شرعت بتنفيذ شق طرقات على نطاق واسع لربط المستوطنات بعضها ببعض، من غير المرور في القرى العربية. لكن هل كان يمكن الضفة الغربية، التي غدت مع الوقت كجلد الفهد بفعل تكاثر إقامة المستعمرات اليهودية في قلب المناطق المأهولة بالسكان العرب، أن تتحول فعلاً إلى مقر للدولة

الفلسطينية من دون برنامج واضح وسريع لتفكيك المستعمرات؟ وهل كان يمكن اتفاق أوسلو، المتجاهل مسألة الاستيطان والمفرط في الكلام على تعاون اقتصادي متعدد الطرف بين الفلسطينيين والاسرائيليين والبلدان العربية الأخرى، أن يكون معداً ليرسم مسبقاً صورة كيان ثنائي القومية مخالف أساساً لمنطق الفكرة الصهيونية ذاتها؟

غير أن اتفاق أوسلو، بفعل ما اكتنف صياغته من غموض تام، وبسبب التأخر في تطبيقه من دون حماس أو رغبة في أن يتيح للفلسطينيين الانتقال سريعاً إلى بناء دولتهم المستقلة، لكن مع الإفراط في الكلام الفارغ على التعاون الاقتصادي كبديل لمعالجة المشكلات الحقيقية، كان لا بد له من أن يطلق مجدداً تزخيم الدينامية المتناقضة والمتكاملة في آن معاً: الصهيونية المعتدلة والعلمانية، والصهيونية ذات المنحى الديني الرسولي الاستيطاني. ولم تتردد هذه الأخيرة في إعلان أهدافها صراحة، معتبرة أن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بوجود إسرائيل ليس إلا تراجعاً تكتيكياً. من هنا أعادت تأكيد متطلبات الأمن، مستبعدة التنازل في الشكل كما في الجوهر عن أدنى الحقوق للفلسطينيين أو للحكومات العربية المطالبة بضرورة احترام إسرائيل مثل هذه الحقوق لتطبيع العلاقات مع هذا الجار. أما اسحق رابين، الذي اغتاله أحد المستوطنين الشبان باسماً وواثقاً من حقه السليم، فقد وقع ضحية هذه الدينامية التاريخية، وهي ما تزال فاعلة في الوجود الإسرائيلي.

عارض غزة

يقول صحافي فرنسي مؤيد لموقف حزب ليكود أن على إسرائيل، في بحثها عن السلام، ألا تنساق إلى عارض السرط (syndrome des Syrtes)، «ألا تلتقي مع «الآخر» المحظور، ألا تلتقي معه بأي ثمن، حتى لو بثمن انحلالها وشقائها»[1]. ففي كتابه الذي يستعيد فيه نظرة «اليمين المتطرف» إلى مصير إسرائيل، يقول هذا الصحافي: «السلام مع العدو؟ نعم بالتأكيد، لكن مع عدو مهزوم كما تطلب ذلك اجتياح قلب المانيا النازية بالذات وتدمير برلين وأهوال الاحتلال الروسي حتى تقبّلت ألمانيا، بعد عام 1945، السلام الصارم والسخي معاً الذي قدمه لها الأميركيون وباقي الحلفاء الغربيين. وكما احتاج الأمر إلى تفجير قنابل نووية في كل من هيروشيما وناغازاكي حتى ترضى اليابان بأن تتحول إلى مملكة تجارية. وكما احتاج الأمر إلى مبادرة أميركا الاستراتيجية في زيادة التسلح (I.D.S.) وإلى

---

(1) Michel Gurfinkiel, *Israël, géopolitique d'une paix*, Paris, Michalon, 1996, pp. 269-270. أما التلميح إلى عارض السرط فهو مستلهم من رواية جوليان غراك الشهيرة شاطئ السرط، حيث تنتظر حامية عسكرية، في قلعة معزولة وسط الصحراء، مواجهة عدو يمتنع عن الظهور Julien Gracq, *Le rivage des Syrtes*.

انفجار المفاعل النووي في تشرنوبيل في أوكرانيا السوفياتية، وما أثارته هذه الأحداث في الاتحاد السوفياتي من الرعب أمام سباق جديد إلى التسلح لم يعد في إمكان الاتحاد السوفياتي قطعاً المشاركة فيه، ما ساهم في انهيار كل بناه الداخلية، حتى قبلت موسكو، في نهاية الثمانينات، أن تخرج من هذه المعركة النهائية التي تبرمجت عليها منذ لينين وستالين، إن لم نقل منذ أيام القيصرين إيفان الرهيب (Ivan le Terrible) وبطرس الأكبر. ولأن إسرائيل كانت هي الأقوى، تمكّنت من فرض نفسها على العالمين العربي والإسلامي. لو لم تكسب الدولة العبرية حربها للاستقلال عام 1948 لما كان لمخطط تقسيم فلسطين، بقرار الأمم المتحدة عام 1947، أن يُذكر اليوم إلا على أقلام المؤرخين وحفظة الوثائق؛ ولو لم توسع حدودها عام 1967 لما أخذ أحد على محمل الجد خطوط الهدنة لعام 1949؛ ولو لم تكثف عمليات الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وغزة لما أمكن متابعة الفكرة القائلة بإدارة مشتركة اسرائيلية-فلسطينية لهذه الأراضي؛ ولو لم تكن تمتلك قدرة نووية لما ارتضى جيرانها أن يروا فيها أمراً واقعاً»[1].

إن اليمين القومي في إسرائيل، الذي غدا أكثر تأمركاً من «النزعة الدينية الرسولية التاريخية» ذات الأصول الأوروبية، المنقرضة اليوم، يدعو الآن إلى الصراع الدولي ضد الارهاب، المعتبر سرطان العصر. إنها فكرة بنيامين نتنياهو الواردة في كتاب له صدر عام 1995 بعنوان السلم والأمن، من أجل القضاء على الإرهاب[2]. وفي تقديره أن فشل الأحلام الإسلامية في بعث خلافة قوية ومحترمة يؤدي دوراً أساسياً في انتاج الارهاب، بما في ذلك داخل الولايات المتحدة الأميركية. وليس عارض السرط هو المندد به في هذه الحالة، بل عارض غزة»[3]، «الملجأ المناسب للإرهابيين الذين يتهيأون للاعتداء على المدنيين»، محتمين بالكثافة السكانية لهذه المنطقة. وفي رأي نتنياهو أن ياسر عرفات لا يمكنه أبداً أن يتنازل عن طبيعته «كإرهابي»، وأنه توصل إلى اتفاق مع حماس للقضاء على دولة إسرائيل، وأن اتفاق أوسلو ليس إلا وسيلة لاستعادة فلسطين المغتصبة. وقد ذكر نتنياهو، الذي صار رئيساً لوزراء إسرائيل، عدداً من التصريحات الغامضة للقائد الفلسطيني وردت فيها كلمة «جهاد»، بعد توقيع اتفاق أوسلو.

كما أنه يرى تنسيقاً بين نشاطات حماس ونشاطات حزب الله في جنوب لبنان، ويعرب عن خشيته من تعرّض الدولة العبرية لتهديدات إرهابية من كل الجهات إذا ما اقتُطعت

---

(1) م ن، ص 270-271.

(2) بنيامين نتنياهو *Paix et sécurité, pour en finir avec le terrorisme*, Paris, l'Archipel, 1995 وهو كتاب مترجم عن الإنكليزية.

(3) م ن، ص 137، الفصل الخامس وعنوانه «عارض غزة»، ص 121-144.

منها أجزاء من الضفة الغربية. ويقول نتنياهو: «إنني وحزبي جددنا تحذيراتنا، بعد توقيع اتفاق أوسلو، غير أن غالبية الرأي العام راحت ترفض حججنا. ولم يمض عام ونصف العام حتى صارت الحالة لا تحتمل إلى الحد الذي جعل الرئيس عازر وايزمن ومحللين أذكياء من اليسار الاسرائيلي غير بعيدين عن التفكير بأن على الدولة العبرية أن تؤجل، على الأقل، المرحلة الثانية من الاتفاق، إذا كان القرار القاضي بتسليم مسلحي منظمة التحرير الفلسطينية والإسلاميين أجزاء من الضفة الغربية لا تبعد أكثر من عشر دقائق عن تل أبيب، قراراً حكيماً حقاً [...] إن خطة منظمة التحرير الفلسطينية لإقامة دولة فلسطينية على المرتفعات الاستراتيجية المشرفة على الدولة العبرية المبتورة، باتت مهددة، لذلك كثف عرفات من جديد وساطاته لدى الإسلاميين، مقترحاً على حماس المشاركة في السلطة السياسية، شارحاً لها أن هدفهما المشترك على المدى البعيد، وهو إزالة دولة إسرائيل، يصبح أسهل منالاً إذا ما تم التوصل إلى تجميد النشاطات الارهابية فترة معينة»[1].

الحقيقة أن اليمين الاسرائيلي، الوفي لصراحته التاريخية في ما يخص ما يرى أنه حتمية الرفض العربي لاغتصاب أراضي فلسطين، لم يصدّق تحوّل منظمة التحرير الفلسطينية فعلياً نحو السلام، ولذلك لا يريد أن يقوم أي نوع من دولة فلسطينية، مهما كانت ضعيفة، لأنها في نظره ستتحوّل حتماً إلى قاعدة للتحرير في المستقبل. ان موضوع الصراع الدولي ضد الارهاب يسمح بمواصلة استنفار التضامن الغربي الفاعل. وهو في الحقيقة موضوع أساسي نجده في كتاب شيمون بيريز أيضاً، زمن السلم، حيث يتم التنديد بشدة بـ«العدو الداخلي»، أي الأصولية الإسلامية في نظره، لأنها الخطر ضد تأسيس الديموقراطية والبحبوحة الاقتصادية في الشرق الأوسط، بعد زوال خطر التوتاليتارية السوفياتية. «ولكن ما العمل، يقول بيريز، إزاء عدو لاعقلاني، إزاء آية الله متعصب أو إرهابي يقتنع بما يقوم به، يستمد قوته وشجاعته من رؤيا نهيوية مباشرة، وجاهز لأن يضحي بالعالم كله إذا لم ينل ما يرضيه؟ [...] نصل إذن إلى الاستنتاج أن العصر الحديث لا يوفر أية وسيلة مضمونة بشكل كامل، خارج ترتيبات إقليمية واسعة النطاق، للدفاع الوطني. غير أن الأمن القومي مرتبط بهذا الأمن الاقليمي؛ وفي نهاية التحليل، يلزمنا دفاع دولي لأن الحركة الأصولية تستهدف

(1) م ن، ص 137-138، وفي السياق ذاته كتب المؤلف في هذا الفصل: «الماضي الارهابي في قطاع غزة يضاهي مثيله في لبنان [...] مع الوقت صارت غزة في نظر الاسرائيليين أحد أعنف معاقل المعادين للسامية في الشرق الأدنى [...] ومن كان في حاجة إلى دراسة حالة حول كيفية حصول العجز في محاربة الارهاب، فليس عليه إلا أن يتعلم من تجربة غزة. وإذا كانت إسرائيل قد بيّنت للعالم حتى الآن كيف يتمّ خوض هذه المعركة، فهي أصبحت تبين له كيف يمكن أن تنتشر هذه الآفة. لقد ارتكبت الحكومة الاسرائيلية، منذ عام 1993، معظم الأخطاء التي قد ترتكبها دولة ما في هذا المضمار» (ص 124-125 و133).

وحين تسلّم الليكود السلطة لأول مرة عام 1977 تابع سياسة الحكومات العمالية السابقة، ولكن مستحضراً حقاً لليهود في أرض الميعاد غير خاضع للتقادم، ومستنفراً دينامية الفورة الرسولية من غير عقد، تلك الصورة التي حذّر العماليون منها كثيراً وحاولوا المستحيل، أي إقامة دولة غير دينية لليهودية. ولدى عودته إلى السلطة في أيار/مايو 1999 لم يعتمد حزب العمل بقيادة إيهود باراك سياسة مغايرة كلياً لسياسة الليكود. وكما سنرى، فإن المفاوضات التي جرت في آخر لحظة في كمب ديفيد بالولايات المتحدة خلال صيف عام 2000 تحت رعاية الرئيس كلينتون، مثلها مثل التي أجريت في طابا بمصر عشية الانتخابات الإسرائيلية في ذلك العام، كان هدفها ذا طابع انتخابي بصورة أساسية، بالنسبة إلى الحكومة الإسرائيلية، وبالتحديد الضغط على السلطة الفلسطينية وتحميلها مسؤولية الفشل الذريع ـ والمتوقع تماماً ـ لاتفاقات أوسلو. في مطلق الأحوال، لقد كانت نتيجة الانتخابات الإسرائيلية، في ربيع عام 2001، إعادة الليكود إلى السلطة بزعامة أرييل شارون الذي كان برنامجه محصوراً بقمع الانتفاضة، من دون أي انفتاح سياسي، قبل أن يتوقف فلسطينيو الأراضي المحتلة، أو الذين هم تحت الحكم الذاتي، عن القيام بأي عمل عدواني ضد إسرائيل. اشترك حزب العمل من دون أي تردد في حكومة الائتلاف التي شكلها رئيس الحكومة الجديد، وكان شيمون بيريز فيها وزيراً للخارجية وموافقاً، في واقع الأمر، على القمع الوحشي للانتفاضة الثانية من قبل الجيش الإسرائيلي الذي تخلى عن احترام مناطق الحكم الذاتي ودخلها مستبيحاً إياها. وكانت المعركة لدخول مخيم جنين للاجئين مثار جدال دولي عنيف، إذ رفضت الحكومة الإسرائيلية مبدأ اللجوء إلى لجنة تحقيق في الفظائع التي ارتكبها الجنود الإسرائيليون في المخيم. بُعَيد ذلك جرى تطويق كنيسة المهد في بيت لحم حيث احتمى عدد من المقاومين الفلسطينيين. وكانت مشاهد هذا الحصار قد آلمت أتباع الديانات التوحيدية الثلاث جميعها.

اليهودية: ديانة قومية؟

يقودنا ذلك إلى إشكاليات أخرى أكثر تعقيداً، منها المتعلقة بطبيعة اليهودية والطوائف اليهودية. فهل اليهود، بالرغم من انخراطهم الراسخ في البنى الثقافية للمجتمعات التي يعيشون فيها، مثل فرنسا والولايات المتحدة، هم «شعب» بالمعنى العرقي للكلمة، وتالياً «أمة» بالمعنى الأوروبي الحديث؟ وهل اليهودية، الديانة التوحيدية الأولى، تبقى منفردة في انغلاقها على جماعة إتنية من دون أن يكون لها بعد ايماني كوني؟ «شعب يهودي أم مشكلة يهودية؟» هكذا طُرح السؤال عام 1981 على لسان المستشرق الماركسي الشهير

مكسيم رودنسون[1]. وهل تصور اليهود كجماعة إتنية، «كشعب» ناجم عن طبيعة جوهرية منذ اقدم الأزمنة أم أن القومية الحديثة الاسرائيلية ليست إلا ردة فعل على العداء الأوروبي للسامية الذي جعل، عبر هذيانه العنصري، من اليهود «عرقاً» دونياً وشريراً؟ إنها أسئلة جارحة لا يمكن أن تجد لها جواباً بسيطاً في عالم تبدو فيه التشوشات اللغوية الناجمة عن الحداثة السياسية كبيرة، خصوصاً حين يتعلق الأمر بالدين، وكذلك أيضاً بضبابية المفاهيم مثل الاتنية والأمة والجماعة-الطائفة. وهل من شأن الدين أن يخلق طبيعة قومية كالتي تنادي بها، من جانبها أيضاً، الحركات الإسلامية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة؟ وهل له أن يكون أقوى من تجذر الشعوب في تربات ثقافية مغايرة كلياً، ولينشئ بين المنتسبين إليه علاقات مميزة ما فوق دولتية، على ديناميات مختلفة تماماً؟ هذا ما يدّعيه أنصار كل من النهضة اليهودية والصحوة الإسلامية.

بالنسبة إلى اليهودية، يتمحور هذا التطلع حول مشكلة العنصرية والعداء للسامية والعجز عن القضاء على هذه الإيديولوجيات المؤدية في أوروبا إلى سلوكات أفضت إلى المحرقة. وبالرغم من كل الدراسات التي بيّنت اليوم، بدون أي نوع من الشك، أن التخطيط للابادة جاء على يد البيروقراطية النازية، وبالرغم من النفور الشامل الذي يثيره العداء للسامية بين الأغلبية الساحقة من الرأي العام الغربي، فإن أحد المفكرين الأكثر شهرة من مؤرخي العداء للسامية، ليون پولياكوف، اعترف بفقدانه الأوهام والآمال بإمكان زوال العنصرية والعداء للسامية بفعل تقدم العلوم والمعارف. «الشيء الوحيد الذي يبدو لي اليوم مؤكداً، كما صرح لجريدة لوموند الفرنسية، في ما خص العداء للسامية والعنصرية، في روسيا وخارجها، هو أن هذا الشعور سيبقى حتماً. ولسنا نعرف بالضبط تحت أي شكل، ولسنا قادرين على تحديد درجة الحدة. لكننا مقتنعون أن الأمر لن يتوقف [...] هنالك عسر ويسر، خمود وموجات من العنف، مراحل ركود وتطور متفاوتة [...] لكن ما من زوال على مدى منظور للعنصرية»[2]. ألا يعني هذا الموقف تنازلاً نهائياً عن مبادئ فلسفة الأنوار، عن الأمل الديموقراطي المطلق (الذي لم يحل، مع ذلك، دون أهوال الاستعمار الأوروبي، والإبادة الجماعية لهنود أميركا واستمرار النخاسة والعبودية)[3]؟ في ظل خيبة الأمل الراهنة في العالم، صارت فلسفة الأنوار ذاتها موضوع شك، بما في ذلك كونها

---

(1) عنوان كتاب صدر عن منشورات ماسبيرو (طبعة جديدة) من منشورات لاديكوفرت باريس، 1996 *Peuple juif ou problème juif?*

(2) جريدة لوموند، 15 آذار/مارس 1994، ص 2.

(3) حول هذه النقطة راجع كتاب Louis Sala-Molins, *Les misères des Lumières. Sous la raison, l'outrage*, Paris, Robert Laffont, 1992.

مصدراً مبتوراً للتجديد اليهودي ولعودة العداء للسامية. وهكذا ففي مناسبة ندوة يهودية-مسيحية عقدت في مدينة ليل الفرنسية عام 1989، قدّر بعض المشاركين أن تحرير اليهود على يد الثورة الفرنسية أدى إلى قطع جذورهم الطائفية، وتالياً، بحسب ما ورد في تقرير الندوة، خلق ظروفاً مؤاتية لمواقف الرفض وشحذ سلاح العداء للسامية وهيأ للإبادة»[1].

الحقيقة أن الدينامية الاسرائيلية القوية والمعقّدة التي تساند التجديد في اليهودية وفي تأكيد وقوفها على قدم المساواة مع الديانتين التوحيديتين الكونيتين الأخريين، المسيحية والإسلام، هي أحد الروافد الاساسية في المرحلة الراهنة من دينامية الحضارة الغربية. فهي تخلط بشكل متواصل، وفي الوقت نفسه تبدّل وتبلور أساطيرها التأسيسية ورسالتها الحضارية وهمومها وعواطفها، بما في ذلك حيال الخير العام والقيم الجمهورية والعلمانية، وكذلك أيضاً عنصريتها وعداءها للسامية والجرائم التي تولّدت منهما، والشعور بمركزية حضارتها وتفوّقها وحبها العميق للعواطف الملتبسة التي تلهمها إياها الصهيونية، وكرهها للإسلام أو حبها له، لأنها تستغله وتوظفه لمصلحة مآربها. ويفضي هذا الخلط إلى خيبة الأمل الراهنة من العلمنة التي تعزى إليها، في نظر البعض، مسؤولية فقدان الروحانية في هذا العصر، لا يجعلها بريئة تماماً، من خلال هذا المنظور، من التوتاليتاريات الماركسية أو النازية.

إننا نصيب هنا صميم السجال. فإذا كانت فلسفة الأنوار التي ابتكرت الحداثة السياسية وقيمها الديموقراطية والعلمانية قد غدت اليوم مرحلة تجاوزها التاريخ الكوني في تطور الثقافة الغربية، فلا يجوز أن نندهش إذا عاودت مشكلات الهوية الظهور في صيغها الأكثر حدة والأكثر اغراءً، سيان كان ذلك بشكل صحوة «يهودية-مسيحية» مع أشكالها المختلفة في انبعاث الهوية أو في اختراع أصوليات، أم بشكل «صحوة إسلامية» أم «صدام حضارات»

---

(1) استناداً الى جريدة لوموند، 12 تموز/يوليو 1989، «اعترفت الثورة الفرنسية بالمواطن اليهودي لا بالشعب اليهودي»، تقرير هنري تنك الذي يضيف، بشكل يبدو متناقضاً، حول مساهمة الثورة بشأن اليهود: «إذا لم يخطر في بال أحد من المشاركين في هذه الندوة أن يشكو من مثل هذا التقدم، فقد أدت الحالة اليوم الى تصحّر روحي ومسار علمنة تعود جذورهما الى الأنوار والى تجذير عداء الثورة للدين». حول أثر فلسفة الأنوار على الهوية اليهودية، انظر مجموعة مقالات حنة أرندت، المجمعة تحت عنوان التراث الخفي *La tradition cachée*, Paris, 10/18, 1980. بالعقل الثاقب الذي تتميز به هذه المفكرة العملاقة، تؤكد، في ما يختص بمعنى قيام إسرائيل بالنسبة الى الهوية اليهودية: «إن خسارة العالم هذه التي مني بها الشعب اليهودي في تشتته، والتي ولّدت، كما هي الحال لدى كل الشعوب المنبوذة، حرارة خاصة جداً في العلاقة بين أعضائها، ان كل هذا هو الذي تبدل لحظة تأسيس دولة إسرائيل. [...] إن الانسانية اليهودية الخصوصية، بعلامة خسارتها العالم، كانت شيئاً جميلاً [...] إنه لشيء جميل أن يقف المرء خارج كل رباط اجتماعي، وجميل أيضاً غياب التعصب؛ وهو ما اختبرته بشكل مثير، وبالتحديد بالقرب من والدتي التي كانت تطبق ذلك أيضاً إزاء المجتمع اليهودي. إن كل هذا هو الذي عانى من مصائب خطيرة جداً. إنّ للتحرر له ثمن» (ص 247-248).

بشر به صموئيل هانتنغتون. إن جان فرنسوا بايار، وهو يشير إلى ظاهرات «التقوقع حول الهوية» التي يرى فيها «الوجه الآخر» للعولمة والنقد العام الذي تستثيره، يقول مؤكداً: «ليس المدهش أن نسمع هذه الخرافات التي يتفوهون بها بعجرفة نادرة، بل أن تحتل مزيداً من المساحة في النقاش العام، ما يؤدي في النهاية إلى السيطرة عليه»[1].

أمام هذه المشكلات الجديدة، لا يمكن أن نعتمد حلاً آخر غير ما لدينا في مبادئ القانون الدولي العام القديم (وكان يسمى بداية «حقوق الإنسان» (Droit des Gens)) كما وضعها حقوقيون وفلاسفة سبقوا فلسفة الأنوار وبشروا بها ووضعوا الأسس للغة كونية لاحتواء الصراعات[2]. ولو اكتسبت موجة التقوقع على الهوية بأشكالها المختلفة هذا القدر من الاهتمام والتشجيع في وسائل الإعلام أو بفعل تراجع قيم العلمنة، فمردّ ذلك فعلياً إلى فتح الباب أمام عودة كل أشكال العنصرية وكره الغريب الأجنبي والاعتقاد بفوقية البعض ودونية البعض الآخر.

هذا ما دعى جان ماري دوميناك، المقاوم القديم للاحتلال الألماني لفرنسا، الكاثوليكي، وريث مذهب الشخصانية (personnalisme) عن ايمانويل مونييه (Emmanuel Mounier) الفيلسوف الفرنسي الشهير، والمدير السابق لمجلة إسبري *(Esprit)*، إلى أن يعلن بصدد التوترات المفاجئة بين الكنيسة الكاثوليكية، والبولونية بالتحديد، وبين مختلف المراجع اليهودية، حول قضية معسكر أوشفيتز (Auschwitz) للتعذيب: «إنني أرفض أن يوجد شعب على حدة يدّعي اليوم احتكار الألم. إنني أرى في ذلك انهياراً للقيم التقدمية؛ فكل جماعة تميل إلى الانطواء داخل هويتها، وها نحن إذن بعيدون عن قضية دريفوس»[3].

إدغار موران، الفيلسوف العلماني ومفكر التعددية الثقافية الأصيل، يحاكي هذا الكلام في كتابة له في المرحلة ذاتها: «غير أنني، على الأغلب، من الذين لا يمكن أن يقبلوا بأن تغذي فرادة القدر اليهودي انغلاقاً ذي نزعة خصوصوية أمام التجارب البغيضة الأخرى، وانتهاكات العدالة وأهوال التاريخ. ولا يجعلني الوعي بمذابح أوشفيتز أعتقد أن هذه

---

(1) جان فرنسوا بايار *L'illusion identitaire*, Paris, Fayard, 1996, p. 11، الذي يرفض عن حق نسبية القيم المرافقة «لأحلام» الهوية، والايمان بجماعة الثقافات، التي تعبر بطريقة جوهرانية عن «روح» الشعوب.

(2) نعود حول هذه النقطة الى الكتاب المميز للاستاذ الشهير في جامعة هارفرد جون راولس *Le droit des gens*, Paris, Éditions Esprit, 1996. الذي يضم تمهيداً بقلم برتران غيارم وتعليقاً بقلم ستانلي هوفمان، الأميركي المعروف المتخصص في العلاقات الدولية. يسعى الثلاثة إلى إثبات إمكان وجود حق للأفراد، رغم وجود تصورات ثقافية مختلفة عن العالم. ولرى أيضاً، بالمعنى ذاته، في ما خص إمكان إيجاد قيم كونية شاملة، سيلفي ميزور وآلان رينو Sylvie Mesure et Alain Renaut, *La guerre des dieux. Essai sur la querelle des valeurs*, Paris, Grasset, 1996.

(3) جريدة لوفيغارو *(le Figaro)*، 12 أيلول/سبتمبر 1989، ص 10.

الفظاعة تستعلي على التاريخ. فقد لزم الأمر أن توقع معاهدة فرساي عام 1918 وأن تتفاقم الأزمة الاقتصادية عام 1929 لكي تتوافر الظروف المؤدية إلى تدفّق العداء النازي للسامية في ألمانيا»[1].

ويضيف ادغار موران، في خلاصة كلامه وفي معرض تساؤله عن معنى كلمة «يهودي»: «الحقل الدلالي لكلمة يهودي ثنائي القطبية. في القطب الأول تحدد الكلمة كيان اليهودي بانتمائه إلى شعب التوراة وديانتها وارتباطه السرّي الطابع بالدولة-الأمة، إسرائيل؛ في القطب الآخر، الكلمة هي نعت يحدد أحدى صفات الهوية وأحد مظاهرها. وبين القطبين سلسلة من المواقع الوسيطة. ولهذا صار مصطلح اليهودي مشوشاً وملتبساً ومعقداً، وفي بعض الأحيان متناقضاً»[2]. هذا المناخ المثقل بقضية الهوية جعل هذه الشخصية العلمانية المشبعة بالتعلق بالتعددية تقول، في صورة معبّرة، وبخيبة أمل من اليهود الذين لا ينطبق عليهم أي من قطبي الدلالة اللذين ذكرهما: «إنهم مندمجون، لكنهم أيضاً من غير عالم [...] في إمكانهم أن يعيشوا في الفراغ، كونهم في ثغرة ما بين اليهود وغير اليهود»[3].

في غمرة أزمة القيم هذه، التي عصفت بالفلسفة السياسية الغربية، تندرج الدينامية الاسرائيلية المعقدة، المنتعشة بسبب المأساة اليهودية التي بلغت ذروتها تحت وطأة البربرية النازية وجرائمها المتعددة، وكذلك بسبب ردة الفعل على هذه المأساة التي لم تشمل في معانيها (وهذا مفهوم بما فيه الكفاية) «معنى التسامح واللطف»[4]. وبقدر ما ساهمت هذه الدينامية، من غير أدنى شك، في تطور المفاهيم الجديدة للحداثة السياسية الغربية، تغذت

---

(1) Edgar Morin, «Juif: adjectif ou substantif?», *le Monde*, 11 et 12 octobre, 1989, article reproduit dans *Panoramiques*, n° 7, 4me trimestre 1992, numéro sous le thème «Juifs laïques; du religieux vers le culturel», pp. 137-143. انظر أيضاً نقداً لاذعاً من غير مجاملة كتبه: Maurice Rajsfus, *Identité à la carte. Le judaïsme français en question*, Paris, Arcantère, 1989.

(2) م ن، ص 143، ويضيف موران بصدد السياسة الاسرائيلية والمشكلات التي تطرحها على الوعي اليهودي: «أولئك الذين جعلتهم خصوصيتهم اليهودية يشعرون أنهم متضامنون مع كل المضطهدين، يجدون أنفسهم اليوم في مواجهة أليمة مع إسرائيل كدولة ذات نزعة قومية، مسيطرة، متعجرفة، قمعية، منساقة حكماً الى انحراف حتمي حيال نفسها وحيال جيرانها، إذا لم تتضافر تدخلات خارجية وداخلية لوقف هذا المسار».

(3) م ن، ص 143.

(4) «عام 1943، كتب مؤرخ بريطاني مختص بالدولة الاسرائيلية: «عانى يهود أوروبا فوق كل تصور، ولم يستثر حكم هتلر (لدى الضحايا) مشاعر اللطف والحب ومعنى التسامح (نادراً ما يترك الرعب هذا الأثر)، بل استنبت فيهم أنياب تنين. من بين الذين نجوا منه، جيل راح يشب على غرار ابراهام ستيرن، موجهاً بالحقد والتعطش الى الثأر» (Chrystopher Sykes, *Crossroads to Israel*, Indiana University Press, 1973, cité par Marius Schattner, *Histoire de la droite israélienne*, *op. cit.*, p. 215).

ي بدورها بهذه الحداثة، كما بيّن ذلك كل من آلان ديبكوف وزئيف سترنهل، اللذين سبق ذكرهما. لكنها أيضاً هي التي ساهمت بصورة أكيدة في نمو «الردة الدينية» وإعادة تنشيط لنزعة الرسولية والتساؤلات الكبرى حول الهوية، فردية كانت أم جماعية.

في كتاب سرجيو كنزيو المذكور في بداية الفصل، يعود الكاتب إلى المسار الرمزي حياة الشعب اليهودي في تاريخ البشرية. «من هو اليهودي؟ وحده الذي يلجأ إلى التعذيب. ما الآخرون فمن المستحيل أن يعرفوه. ولا يمكن أن يكون التعريف، أي تعريف به، في حسن الحالات، إلا اصطلاحاً عابراً. إذ ليس اليهودي بالضرورة من هو على «دين إسرائيل» و «ديانة موسى»، حين يكون عدد اليهود الملحدين أو اللاأدريين كبيراً، أو إذا سلّمنا إمكان الكلام على ديانة إسرائيلية فلا يوجد أي معيار دغمائي للحكم على الانتماء إلى عقيدة معينة [...] من هو اليهودي إذن؟ ويا ترى من هو الآن اليهودي، هذا اليهودي لمترحل المنفي أبداً، الذي يجسّد في العالم المعاصر استهلاك أية هوية، سيما إذا تعرضت للاضطهاد بضراوة متمادية؟»[1].

هل يمكن المسار الرمزي لليهودية، كما هو معاش في الوعي الغربي المعاصر، أن يفلت من القداسة؟ إيزيو روزنمان يجيب عن هذا السؤال، مفصّلاً الحالة الراهنة المعاشة: «بصورة مفارقة، يقول، في اللحظة التي انخرط فيها الشعب اليهودي في مسار علماني طويل، لم يعد فيه اليهود، في غالبيتهم، متدينين يعيشون كجماعات منعزلة، ظهرت قداسة مزدوجة؛ ـ تقديس المحرقة، كما لو أن القدر اليهودي لا يمكن أن يتماثل أو يتطابق إلا مع الشعب اليهودي الشهيد، اذ ذاك تتضاعف قوة الرباط الاجتماعي عشر مرات، بحجم الصدمة الفردية أو الجماعية: إنها صيغة أخرى لربط الفرد بالجماعة ولجعل الماضي حاضراً في كل منا؛ ـ تقديس الرباط بدولة إسرائيل وتقديس دولة إسرائيل ذاتها، التي تشكل، هي أيضاً، سنداً لتحديد الهوية في اليهودية المعاصرة»[2]. نصل هنا إلى طريقة عمل الايديولوجيات

---

(1) Sergio Quinzio, *Racines hébraïques du monde moderne, op. cit.*, pp. 61-68.

(2) إيزيو روزنمان, Izio Rosenmann, «Culture et filiation, désacraliser le judaïsme,», *Panoramiques, op. cit.*, p. 136. وفي مساهمة أخرى في العدد ذاته من المجلة، يقول الكاتب: «كان الدين اليهودي» عبر العصور، حاملاً ذاكرة وهوية يهوديتين. هذا التراث الألفي الغني بالتجارب الأخلاقية هو الذي يلهمنا اليوم أيضاً، من غير شك، نحن اليهود، علمانيين وغير علمانيين، كما يلهم أيضاً قسماً من العالم الغربي (ص 14). إن المؤلف، وهو فيزيائي وباحث في المركز الوطني للبحوث العلمية (CNRS)، هو أيضاً مساعد الأمين العام للتجمع من أجل يهودية إنسانية وعلمانية، وقد نسّق إعداد هذا العدد من المجلة، الذي يضم باقة من المقالات اضاءت على كل قضية الهوية اليهودية وتطورها. أنظر أيضاً، Hannah Arendt, *La tradition cachée, op. cit.*، وكذلك Claude Mosse, *Lettre d'un juif à un Israëlien*, Paris, Bartillat, 1997. الذي يؤكد سمو القيم الجمهورية وفلسفة الأنوار على «كل الديكتاتوريات، بما في ذلك الديكتاتورية الدينية» (ص65).

المتعلقة بالهوية التي ينتجها الغرب ويصدّرها، والتي جاءت، في المرحلة الراهنة، لتحل محل هيمنة القيم الجمهورية والديموقراطية التي تميزت بها الثقافة الغربية لفترة طويلة. لقد أدت البربرية النازية وانكشاف الآلام المعاشة في ظل مختلف الأنظمة الاشتراكية، والانتشار العجيب للثقافة الأميركية بأساسها التوراتي على نطاق العالم، إلى تراجع التفاؤل بالقيم العلمانية التي بشرت بها فلسفة الأنوار. في هذا المسار العام بدا مسار الطوائف اليهودية في أوروبا والولايات المتحدة يرمز إلى التحولات التي طرأت على الحداثة مع نهاية القرن.

هذا المسار أدى إلى انحطاط أسطورة الجذور الإغريقية-الرومانية في الثقافة الغربية وأحل محلها مفهوم «اليهودية-المسيحية» الذي كان يُستعمل من قبل لمجرّد وصف العقود الأولى من تاريخ المسيحية، حيث كان صعباً فصل العقيدة الناشئة، عقيدة تلامذة المسيح، عن مختلف العقائد اليهودية. إن الثقافة الغربية في نهاية القرن المنصرم، بعودتها إلى مرسى مقدس في نظرتها إلى جذورها وبالترافق مع استعادة ينابيع الهوية في الانتماء الديني، قامت بانقلاب أساسي طالت آثاره كل وجوه الحياة الحديثة والعلاقات بين الشعوب، على الأقل تلك التي تنتمي إلى الحيّز الجغرافي للديانات التوحيدية الثلاث[1]. والشرق الأوسط هو المنطقة التي تظهر فيها دائماً آثار هذا الانقلاب في صورته الأكثر حدة.

قبل اختتام هذا الفصل، لا بدّ في هذا المضمار من الإشارة إلى أن الإسلام، هو، في وجوه كثيرة، أقرب إلى الديانة التوحيدية اليهودية مما هو إلى المسيحية وإعادة التأكيد الصاخب للهوية الدينية في كل المجالات هي ظاهرة مؤثرة أصابت العديد من الطوائف

---

(1) من المهم، في ختام هذا الفصل، أن نعرض شهادة المرحوم يواكيم مبارك، الكاهن واللاهوتي اللبناني المعروف في فرنسا وفي لبنان بأعماله حول العلاقات الإسلامية-المسيحية، ضمن نظرة «ابراهيمية» عزيزة على قلب المستشرق الفرنسي المعروف لويس ماسينيون، الذي كان تلميذه وشارحه الملهم: «الموجودون هنا يعرفون أنني أعترض بشكل أساسي على لاهوت تاريخ الخلاص. لقد أمضيت ثلاثين عاماً من حياتي لكي أجعل هذا اللاهوت مقبولاً، وذلك بالقول إن تاريخ الخلاص هذا، المسمى التاريخ اليهودي-المسيحي، لم يكن حصرياً ولا نابذاً، وأن عليه، على الأقل، أن يتسع للإسلام. خلال مدة ثلاثين سنة عملنا ضمن رؤية الإبراهيمية؛ لكنّ لا بدّ من ان أعلن، من غير أن أتنكر لما أعبد، أنني وجدت هذا النموذج من المسار مشوشاً كلياً.
«إن ترسيمة تاريخ الخلاص، حتى إن شمل الإسلام، غير مفيدة للأسباب التالية. أولاً على الصعيد العملي وجدت أنه ما كان لهذه الترسيمة إلا أن تغذّي نزاعات قذرة، منذ البداية وحتى أيامنا، وأن هذا يستحق أن نتأمل به، وأنه ليس تاريخاً لاهوتياً بل تاريخ حرب بين الإخوة، حرب ظلم خطير. أقول وأنا أزن كلماتي، إن هذا التصور لتاريخ الخلاص هو الذي أشعل كل هذه الصراعات وإن تاريخ الخلاص هو مصدر الاستعمار. إن لدي تاريخاً، وأنت لا تملكه، إذن أريد أن أدخلك فيه. هذا هو لاهوت تاريخ الخلاص. أنا أملك الحقيقة، وأنت لا تملكها، أنت في ضلال، سأضعك داخل الحقيقة»؛ *Chrétiens du monde arabe, op. cit.*, p. 124; voir, de Youakim Moubarak, *Recherches sur la pensée chrétienne et l'Islam dans les temps modernes et à l'époque contemporaines*, Beyrouth, Publications de l'Université libanaise, 1977.

الإسلامية، ترتكز على جرح الانحطاط الاستعماري الذي ما زال حياً في الذاكرة، وقد أتت الأحداث السياسية في العقود الأخيرة، متوجة بحرب الخليج وغزو العراق لتأجيجها. إن عجز معظم الدول، التي تحدد طبيعتها الأساسية بأنها «إسلامية»، عن استيعاب الحداثة السياسية والعسكرية والانخراط فيها، لا تؤدي إلّا إلى تعزيز الميل إلى الاستقطاب والتحلق حول الهوية الدينية، الحاملة الأمل الخلاصي. والعجز هذا مرتبط، في رأينا، بغياب الشرعية السياسية للأنظمة وبغياب التوافق الاجتماعي الداخلي.

هذا صحيح بصورة خاصة بالنسبة إلى العرب، أصحاب العلاقة رغماً عن إرادتهم، في الدينامية الاسرائيلية وضحايا لها. واذا أمكنهم في الحقيقة أن يفهموا، منذ منتصف القرن التاسع عشر، دينامية الثورة الفرنسية، ثم قوة الأفكار القومية الأوروبية، في تطلعهم إلى تحرير أنفسهم وتحررهم من هيمنة النظام العثماني، فقد ظلت آخر التبدلات والتحولات في الحداثة بعيدة وغريبة عنهم؛ فلم يكونوا جزءاً فاعلاً من دينامية العلاقات اليهودية-المسيحية المأسوية والصراعية في الغرب، ومن البدع السياسية التي أثارتها، لا في ما تعلق بمحاولة النازية إبادة اليهود ولا في ما خص الجهود الحثيثة التي بدأت في القرن التاسع عشر للتفكير بدولة لليهود ذات سيادة داخل النظام العالمي. ولئن أمكن أن توفر حداثة القرن التاسع عشر لهم عناصر ملائمة للتفكير بأوضاعهم الخاصة، مقارنة بأوروبا الديموقراطية، وأفكاراً عن التحرر القومي، فإن التبدلات التي أصابت الحداثة في ربع القرن الأخير جعلتهم غرباء عن النظام العالمي الجديد.

وفي هذه الحال يصبح التقوقع على مختلف أشكال الإسلام ـ مسالمة كانت أو مقاتلة، لكنها متنافرة مع الحداثة السياسية الديموقراطية ـ بمثابة مخرج طوارئ وجودي وحيد للعرب. وخلافاً للأتراك، ورثة عصور خمسة من التقاليد العسكرية الفعالة، الذي نجحوا في طرد القوات الحليفة خارج الأراضي التركية في أواخر الحرب العالمية الأولى، ثم صاروا حلفاء محترمين للغرب بانضمامهم إلى حلف شمال الأطلسي، فإن العرب وجدوا أنفسهم في مواجهة الصهيونية والاستعمار، من غير قدرة على التماسك وبدون قدرة عسكرية فعّالة. وبعد مرحلة الاستقلال لم يجدِ تكديس الأسلحة المستوردة من الاتحاد السوفياتي في سد النواقص اللوجستية وفقدان التنظيم والقناعة والشرعية لدى الأنظمة السياسية القائمة، فهي بقيت على الدوام منهمكة في تأمين استمرارية حكمها أكثر مما كانت مهتمة بتقديم ردّ عسكري جماعي فعّال على التحدي الذي طرحه عليها قيام الظاهرة الاسرائيلية.

وهكذا تمكنت إسرائيل بدون صعوبة أن ترتفع إلى مستوى قوة اقليمية لا تُنازَع، وأن تصبح شريكاً لأكبر قوة عسكرية في العالم، ضمن علاقة هوية معقدة، مع تطور الوعي الغربي.

وعلى أثر النشوة التي أثارتها حرب الخليج لم يشعر الوعي الغربي، المنشغل بالسلام والعولمة الاقتصادية، بغياب اللباقة والواقعية في مطالبته العرب وإنذارهم بالدخول في صداقة مع الاسرائيليين، وتناسي صدماتهم، بل التشارك مع الإسرائيليين في أعمال اقتصادية، حتى قبل إعادة الأراضي المحتلة أو قبل التخفيف من العدوانية العسكرية والفكرية من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد أصبحت هاتان الدولتان مرتبطتين أكثر من أي وقت مضى في غزو المشرق العربي والهيمنة على مصيره. إن بعض الحكومات العربية شاطر الرأي العام الأوروبي هذه الآمال الساذجة، التي افترضت أن العرب شركاء اليهود والمسيحيين الغربيين في التاريخ ذاته، وأن لهم القابلية الثقافية ذاتها لتفهّم ما تعتمده إسرائيل من أسس ديناميتها، وما تمتلكه من تصورات أمنية وما تلجأ إليه في ممارسة حق الانتقام. كما أن الولايات المتحدة، وهي تحثّ الخطى نحو السلام الافتراضي الطابع، من دون أن تطرح أسسه السياسية والقانونية بصورة واضحة، ولكن أيضاً وهي تظن أن التعاون الاقتصادي وفتح الأسواق هما اليد السحرية التي في إمكانها إخماد نزاع ما يزال مشتعلاً. فقد استندت إلى نظرة تبسيطية عن شرق أوسط جديد دعا إليه شيمون بيريز، وراحت تصعّد بصورة خطيرة التوترات في أوساط الرأي العام العربي، وكذلك داخل إسرائيل.

من السهل بالتأكيد اتهام المتطرفين من الجانبين بالرغبة في تعطيل السلام، لكن قد يكون أكثر جدوى للمستقبل أن يُطرح التساؤل حول طبيعة السلام المزمع بناؤه وحول جدية «المعتدلين» المناط بهم تحقيقه. ينبغي التساؤل أولاً حول كيفية تخفيف حدّة الحيوية المفرطة في الدينامية الاسرائيلية، وكذلك حول كيفية تضميد الجراح الملتهبة في العالم العربي الذي ما يزال يبلع مآسي عجزه التكويني عن الولوج المبتور إلى الحداثة السياسية، بما في ذلك دخوله في رأسمالية مشوهة ومنحرفة تعيث فيه فساداً. إن المقاربة الإعلامية ذات الطابع التهريجي للأحداث الجمة التي تدور رحاها في الشرق الأوسط، خلال السنوات الأخيرة، لن تنجح في توعية العالم بخطورة الأوضاع في المنطقة.

هذه المقاربة، عبر التطبيل الإعلامي للسلام، شهدت اخفاقات جديدة في تطبيق اتفاق أوسلو بعد انتصار حزب العمل في انتخابات أيار/مايو 1999 وقيام إيهود باراك على رأس الحكومة الاسرائيلية. وهكذا فإن اخفاق قمة كمب ديفيد بين الولايات المتحدة والاسرائيليين والفلسطينيين (تموز/يوليو 2000)، ثم قمة شرم الشيخ في مصر (تشرين الأول/أوكتوبر 2000)، وأخيراً قمة طابا بين الاسرائيليين والفلسطينيين (كانون الثاني/يناير 2001) تؤكد استحالة الاتفاق. زد على ذلك أن زيارة أرييل شارون الاستفزازية إلى ساحة المسجد الأقصى في القدس (أيلول/سبتمبر 2000) أعادت اطلاق انتفاضة فلسطينية شاملة ضد

الاحتلال الاسرائيلي. ثم حصلت انتخابات مبكرة في إسرائيل مع بداية عام 2001، أتت بحزب الليكود إلى السلطة بقيادة أرييل شارون الذي شكل حكومة ائتلاف مع حزب العمل تولى فيها شيمون بيريز وزارة الخارجية، وقد نقضت هذه الحكومة من جانب واحد اتفاق أوسلو وشنّت عملية قمع وحشي عسكرية ضد هذه الانتفاضة الثانية.

هذه الانتفاضة كان قد حفّزها أيضاً انتصار مقاومة حزب الله ضد الاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان. وقد أثبتت صلابة المقاتلين واستمرارهم في انهاك قوات الاحتلال تغلّبها على آلة الحرب الاسرائيلية القوية. ففي أيار/مايو 2000 انسحبت القوات الاسرائيلية فعلياً من جنوب لبنان، من دون شروط ومن دون الحصول على ترتيبات أمنية. وهكذا وعى الفلسطينيون أن مواصلة الكفاح المسلح بدون انقطاع من شأنها أن تُزيل الاحتلال، بعد 22 عاماً من الاحتلال المتواصل. غير أن القمع الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة أدى الى سحق البنية التحتية للسلطة الفلسطينية، وكذلك إلى مآس على السكان لا تحتمل؛ كما أن العمليات الانتحارية التي اعتمدتها بعض الفصائل الفلسطينية، إنتقاماً من القمع، أوقعت أيضاً ضحايا من المدنيين بين السكان الاسرائيليين وأثارت حالات من السخط، وصار الخوف كبيراً من أن تبدأ القوات الاسرائيلية في الواقع تنفيذ خطة منهجية لاستئصال السكان الفلسطينيين ومن ثم طردهم نحو الأردن أو العراق[1].

القمع الإسرائيلي والعمليات الإنتحارية: هل يُسمح بانتقاد إسرائيل؟

كل هذه التطورات على الصعيد الاسرائيلي-الفلسطيني تؤكد الدينامية الاسرائيلية، سواء كانت بقيادة حزب العمل أم الأحزاب الدينية بزعامة حزب الليكود الذي لم يتوصل إلى كبح الدينامية الاستيطانية، وهو ما يشكل عقبة أساسية أمام اندماج سلمي للدولة الاسرائيلية في المنطقة. وقد جاء انتخاب جورج بوش الابن في الولايات المتحدة، في أيلول/سبتمبر 2000، ليؤكد أيضاً الانتصار النهائي لأنصار الدولة الاسرائيلية وسياستها التوسعية في

(1) هذا ما يبينه بطريقة واضحة وأسلوب هادئ كتاب موثق بدقة من وضع تانيا راينهارت، *Détruire la Palestine, ou comment terminer la guerre de 1948*, Paris, la Fabrique éditions, 2001؛ والمؤلفة استاذة الألسنية في جامعتي أوتريخت (Utrecht) في ألمانيا وفي جامعة تل أبيب. ويأخذ الكتاب في الاعتبار أيضاً، أكذوبة «التنازلات» التي ادعى إيهود باراك أنه قدمها إلى ياسر عرفات في قمة كمب ديفيد، وهي أكذوبة نقاها أحد المفاوضين الأميركيين، روبرت مالي Robert Malley، الذي كتب فوق ذلك مقالات متعددة عن الموضوع في الصحف العالمية.

أوساط النخبة السياسية الأميركية. كما سبق أن ذكرنا في الفصل السابق، يمكن أن يعزى هذا الانتصار إلى ايديولوجية اليمين الأميركي الديني الجديد الذي ينتمي إليه الرئيس الأميركي.

جراء هذا التطور دخلت «المسألة اليهودية» في مرحلة جديدة، سواء بسبب العنف الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي، أم بسبب تزايد الهجمات الانتحارية التي يقوم بها الفلسطينيون، بمن فيهم النساء، ما أدّى إلى قيام مجادلات متعددة، سيما في أوروبا. ففرنسا اتُهمت، بشكل خاص، بأنها تعيش من جديد حالة انبعاث العداء للسامية، بسبب إدانة العديد من المثقفين للعنف الذي يقوم به الجيش الإسرائيلي أو بسبب الموقف الساكن للحكومة التي لم تشأ أن تثير غضب الجالية المسلمة الكبيرة في فرنسا، التي تسعى الدولة الفرنسية إلى مأسستها وضبطها. وسوف يعلّل تزايد الأعمال المعادية للسامية في فرنسا بكونه نتيجة لهذا الموقف المتساهل. وقد نشأ سجال عنيف حول هذه المسألة، إذ أكّد العديد من المثقفين اليهود أنّ أيّ انتقاد يوجّه إلى دولة إسرائيل في صراعها «الشرعي» ضدّ الإرهاب الفلسطيني و«فظاعته» هو شكل من أشكال معاداة السامية. وينبغي تالياً، من دون أي تحفّظ أو أي تلطيف، إدانة نشاط الانتحاريين الفلسطينيين الذي يتسبب بوقوع العديد من الضحايا المدنيين الأبرياء بين السكّان الإسرائيليين ويشهد على «بربرية» غير مسبوقة، بحسب هذه النظرة، تماماً كما تمت إدانة الإرهاب الإسلامي الذي ضرب نيويورك وواشنطن في 11 أيلول/سبتمبر 2001. ومن جديد سيطرت حالة من الانفعال القصوى على النقاشات الدائرة، إذ إنّ ما من أحد فكّر بإدانة الهجمات الانتحارية للمتمرّدين الشيشان ضدّ المدنيين الروس الأبرياء في موسكو أو في أيّ مكان آخر على الأراضي الروسية، مع العلم أنّها لا تقلّ فتكاً عن الهجمات الفلسطينية ضدّ المدنيين الإسرائيليين؛ وقد ذكّر بعض المراقبين أنّ الثوّار التامول في سريلانكا قد استخدموا، منذ بدء تمرّدهم، الوسائل والتقنيات نفسها ضدّ المدنيين السينغال.

في الواقع، منذ تاريخ اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر التي أطلقت الحرب الشاملة على الإرهاب «الإسلامي»، أصرّت كلّ من الولايات المتحدة واسرائيل على اعتبار أعمال المقاومة الفلسطينية بكلّ أشكالها، وكذلك نشاط حزب الله الموجود في جنوب لبنان بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي، أعمالاً إرهابية لا تختلف بأي شكل من الأشكال عن أعمال الجهاديين البن لادنيين الذين اتهموا بإسقاط البرجين المتعاليين لمركز التجارة العالمية في نيويورك. وقد شُنّت حملة شعواء ضدّ السلطة الفلسطينية ورئيسها، وكان قد نُظر بإعجاب مفرط إلى هذا الأخير في عام 1993، تاريخ اتفاقات أوسلو، وكذلك ضدّ كلّ أشكال المقاومة المسلّحة للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ العام 1967. فقد أدّت اعتداءات أيلول/

اسم ضاحية من الضواحي الفرنسية الساخنة، وهي مبادرة تهدف إلى تشجيع تهجير ثلاثين ألف يهودي فرنسي إلى إسرائيل. وقد أثارت المبادرة هذه موجة من الهياج في فرنسا، شملت المؤسسات والمجالس التمثيلية لليهود الفرنسيين التي أدانت نشاط الوكالة اليهودية، وهي الهيئة المكلّفة بتشجيع الهجرة إلى إسرائيل. وفي 18 تموز/يوليو، أي بعد مرور حوالي شهر واحد، أدان الجنرال شارون في تصريح مثير له أمام مجموعة من اليهود الأميركيين، في أثناء زيارتهم لإسرائيل، تصاعد موجات العداء للسامية في فرنسا التي وصفها «بالجامحة»، عازياً إياها إلى كِبَر حجم الطائفة المسلمة في فرنسا؛ وبناءً عليه، دعا اليهود الفرنسيين إلى الهجرة «فوراً» إلى إسرائيل. وقد أثار هذا التصريح، الذي وصفه وزير الخارجية الفرنسي بأنّه غير مقبول، جملة من الاحتجاجات داخل فرنسا حيث اتهم الجنرال من قبل العديد من المعترضين بأنّه «يصبّ الزيت على النار»[1].

أكثر من أيّ وقت مضى، ما فتئت الدينامية الإسرائيلية وبعض أشكال انبعاث اليهودية فاعلة في صلب جغرافية الشرق الأوسط السياسية، وأيضاً في صلب العلاقات التي ما زالت حتى اليوم تتسم بطابعها الصدامي الحساس بين اليهود وغير اليهود في أوروبا. إنّ اجتياح الجيشين الأميركي والبريطاني للعراق عام 2003، علاوة على مسألة منع ارتداء الحجاب في المدارس الحكومية الفرنسية التي اتسعت بصورة غير متوقعة خلال العام نفسه، شكّلا عاملين إضافيين ساهما في تعقيد عملية إدراك المخاطر المحدقة بالاستقرار العالمي. سيّما أنّ هذا الاستقرار أصبح مرتبطاً أكثر فأكثر بالصدامات بين الهويات التي تتخذ، بشكلٍ متزايد، طابعاً أكثر حدّة وفجاجة.

---

(1) حول عملية «سارسيل أوّلاً» وأصدائها في فرنسا، راجع جريدة لوموند في عددها الصادر بتاريخ 17 حزيران/ يونيو 2004؛ وحول تصريحات الجنرال شارون راجع عددها الصادر بتاريخ 20 تموز/ يوليو 2004. وتنتابنا حالة من الذهول لدى ملاحظتنا أنّ واحداً من أبرز رجالات القانون ووزير العدل الفرنسي السابق، روبير بادينتر، وإلى جانب إدانته الحازمة لكلام أرييل شارون الذي اعتبره «مهيناً للجمهورية»، يصف الفرنسيين من الطائفة الإسرائيلية «بيهود فرنسا»، ما يعني نوعاً من الإقرار الضمني بـ«اللاإنتماء الجغرافي-المكاني» déterritorialisation الجماعي لهذه الشريحة من المواطنين والتسليم بمنطق الإيديولوجية الصهيونية (راجع المقابلة التي أجريت معه في جريدة لوموند، بتاريخ 23 تموز/يوليو 2004).

الخاتمة

استمرار الانحطاط

نصف القرن المنصرم أو نهاية الأوهام

يعيش المشرق العربي بشكل متواصل أزمة خطيرة متعددة الوجوه. فضلاً عن أن الدينامية الاسرائيلية تبقى، في كل الأحوال، عاملاً أساسياً في هذه الأزمة، فالمشكلة المتزايدة الحدّة هي مشكلة الشرعية الوجودية التي تتآكل المجتمعات العربية. فمنذ نهاية السلطنة العثمانية لم تنجح هذه المجتمعات في إيجاد إطار مرضٍ للوجود السياسي الداخلي في اي من أقطارها أو في النظامين الاقليمي والدولي. وقد أمكن حالات الغليان الثوري التحرري والمعادي للاستعمار، خلال سنوات الحياد الايجابي وتضامن العالم الثالث في مواجهة الأنانية الاقتصادية لدى الغرب الغني، أن تخفي لبعض الوقت عمق الضيق والقلق؛ وكان من شأن الثروة النفطية المفاجئة، منذ عام 1973، وكذلك حركة الصحوة الإسلامية التي تولّدت عنها والتي تغذت منها، إضافةً إلى انفجار الثورة الايرانية الدينية المجاورة، أنها أطالت لسنوات من عمر الأوهام حول مستقبل يؤمّن التقدم أو حول وجود ذي معنى، في النظام الداخلي كما في النظامين الإقليمي والدولي.

وضعت حرب الخليج، من غير أي شك، نهاية لهذا الوهم. لكنّ وسائل الاعلام الغربي وامتداداتها في العالم العربي حاولت أن تطيل أمد الوهم حول المستقبل السائر نحو نظام جديد أفضل في المنطقة. وكان مؤتمر مدريد ثم اتفاق أوسلو، الحدثان المحاطان بالتفخيم والتضخيم الإعلاميين، وسيلة هذه المحاولة في سعي إلى جعل الناس تتناسى الحقائق المرة في واقع الضفة الغربية ولبنان وليبيا والعراق والجزائر والسودان. وبدلاً من أن يفضي مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو إلى السلام، فقد أدّيا في النهاية إلى انعقاد قمة شرم الشيخ في مصر، في آذار/مارس 1996، ضد الارهاب، بعد سلسلة عمليات نفذتها حماس وارتمت 55 قتيلاً بين الاسرائيليين. وقد أعطيت الأولوية فيها للعمل ضد الارهاب من جانب الولايات المتحدة واسرائيل، اللتين دعتا إلى القمة الدول العربية ودول الاتحاد

لتحدي النظام القائم من أجل توكيد كرامته وهويته وحريته داخل النظامين المحلي والدولي؟ إن الثورات ذات النمط الإسلامي، العربية وغير العربية، فقدت بريقها. فقد بدت الفوضى الأفغانية والعزلة الايرانية والأهوال الجزائرية والعنف الأعمى للجماعات الإسلامية في مصر ـ التي مارست الارهاب ـ كظاهرات أثبطت همة المجتمعات عن الانغماس في الكفاحية الإسلامية أو حتى في تحدٍّ مفتوح، من نمط قومي علماني، مع الهيمنة السياسية والعسكرية الكاسحة للولايات المتحدة وإسرائيل. وقد شكلت عمليات القصف والغارات العسكرية الاسرائيلية الانتقامية المكثفة على لبنان، التي استمرت من دون توقف منذ عام 1968 حتى عام 2000، والغارات على العراق وأشكال الحصار الاقتصادي مع نتائجها المأسوية، عقوبة هي من القسوة بحيث صارت عبرة ردعية لسائر المجتمعات العربية. وغزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003 كان من شأنه تفاقم حالة الجمود والتقهقر هذه، التي لا يبدو أن شيئاً في وسعه إنهاؤها. إن اللكمة التي سدّدتها القوة العسكرية الأميركية في قلب الوطن العربي لم تؤتِ أي ثمار، على ما يبدو، أللهمّ سوى غرق العراق التدريجي في العنف والفوضى.

وإذا كانت الأعمال المسلحة لحماس في فلسطين أو لحزب الله في جنوب لبنان، مدعومة من إيران وسوريا، ضد القوة الاسرائيلية، مثار إعجاب صامت لما تجسد فيها من شجاعة وتضحية بالذات، فإن أي إجماع في المجتمعات العربية لم يحصل على العقائد والشعارات الإسلامية التي تنادي بها هذه الحركات. ذلك أن بين الانطواء السلبي المقتصر على طقوس شكلية من التدين عمّت أوساطاً واسعة من المجتمعات العربية بآفاقها المسدودة، كما بيّنا ذلك في الفصل 22، وبين تبنّي نوع من أنواع العقيدة الإسلامية النضالية ذات البعد السياسي الشمولي، هناك هوة ليس ما يشير إلى إمكان ردمها. وقد بدا أن المجتمعات العربية قد وعت مدى مخاطر تعميم العنف في المنطقة، في حال رفضها الوضع القائم، في ظل ضعف الشرعية لدى الأنظمة وفي ظل غياب الهوية المشتركة الجامعة، وكذلك في ظل القوة الأميركية-الاسرائيلية الفائقة، الحاضرة في المنطقة كلها. يضاف إلى ذلك صعوبات اقتصادية هائلة تتخبط فيها الطبقات الوسطى والشرائح الشعبية سعياً وراء لقمة العيش اليومية.

هذه هي البيئة التي تسمح للولايات المتحدة وإسرائيل، وكذلك لأوروبا في ما يخص المغرب العربي، أن تحكم اليوم كسيد لا ينازَع. لكن الغرب، في الوقت ذاته، يخاف الإرهاب المنسوبة جذوره إلى النمط الحضاري الإسلامي، كما يخاف التعصب واللاعقلانية في المجتمعات، اللذين يتحكمان بها مباشرة أو بواسطة الأنظمة المحلية أو بواسطة ذوي النفوذ من الأثرياء، أي طبقة «رجال الأعمال» المتحدرين من شبكات الازدهار النفطي ومن الادارة الاقتصادية ذات الطابع الإقطاعي الوراثي في الدول العربية. إن عملية التوريث هذه تعرقل النمو الاقتصادي والاندماج الناجح للبلدان العربية في حركة العولمة الا[illegible]ـادية

العالمية، التي تشكل المشروع الأكثر رعاية ودعماً من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، حتى لو كان هذان العملاقان على تنافس في هذا الإطار.

الكوابح الثقافية والانحطاط

لقد أنهى المشرق العربي القرن العشرين كما بدأه، أسيراً دوماً لآلية الانحطاط، أي أمام مستقبل ضبابي وتحت وصاية القوى الخارجية الغربية، بما في ذلك على الصعيد العسكري. إن تاريخ نصف القرن المنصرم شاهد على الآمال العريضة التي تولدت من مرحلة الاستقلال الوطني ومن موجة الازدهار النفطي، المرحلتين اللتين اعقبهما مباشرة تفاقم الصراعات العربية-العربية وتنامي حالات العنف واللاإستقرار. وقد بدت محاولات الولايات المتحدة الأميركية، في أعقاب انتصارها الكامل في حرب الخليج، الرامية إلى خلق «شرق أوسط جديد» يضم البلدان العربية وإسرائيل وتركيا، ضمن منطقة للتنمية والتبادل الحر، بدت عديمة الجدوى كلياً؛ ولم تؤدِّ سياسة الحصار والخنق ضد النظام العراقي، المستبعد من بين المجموعة الدولية، وهي ما يسمى سياسة الاحتواء (containment)، إلى أي نتيجة. إن غزو العراق في عام 2003، والمشاريع الأميركية الجديدة الساعية إلى حمل «الشرق الأوسط الكبير» على إجراء إصلاحات في الشأن الديموقراطي والاقتصادي، مستهدفة تغيير الوجه المؤسف للمنطقة، هذا الغزو قد لا يحظى بفرص نجاح أفضل من فرص الجهود المبذولة في نصف القرن المنصرم. إننا نجد أنفسنا دوماً أمام بناء مستحيل، سواء كان المقصود جغرافياً الشرق الأوسط أو الأدنى، أو كما يرى الاتحاد الأوروبي الحيز الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط. وإذا لم تكن المنطقة قد استطاعت، في بداية القرن الماضي، أن تعثر على شخصيتها وتقيم بناها بسبب تعدد القوى الأوروبية المهيمنة التي توزعت السيطرة (فرنسا وانكلترا)، فهي اليوم، مع بداية قرن جديد، وبالرغم من وحدانية السيطرة الأميركية خلال العقد الأخير، لم تستطع أن تجد إطار الاستقرار الذي من شأنه أن يوفر لها، في النهاية، الدخول في عصر جديد.

إن مجتمعات المشرق العربي، بالرغم مما يجمعها، لغة وتاريخاً وديناً، هي اليوم أكثر من أي وقت مضى مفتتة ومشتتة في كيانات سياسية يرتاب الواحد منها غالب الأحيان بالآخر، هذا إذا لم تكن في حالة عداء صريحة. الأنظمة السياسية تسلطية ومستنزفة تعيش آخر أيامها، من دون أن يظهر بديل ممكن من شأنه أن يشق طريقاً جديدة نحو مزيد من التماسك والاستقرار. ولهذا فالمنطقة تجتاز أحدى أكثر المراحل ظلمة في تاريخها، وتستمر في كونها مكسر عصا جيوسياسي لكل القوى الخارجية التي ترى أن لها فيها مصالح حيوية. إن هشاشة الأنظمة، أياً يكن مستوى تسلطها، والطبيعة العنفية لبعض قوى المعارضة

وإيديولوجياتها المعادية للغرب، كل ذلك يدفع القوى الخارجية إلى ممارسة وصاية ذات وطأة متزايدة على مجتمعات المنطقة، بصورة مباشرة أو بواسطة أنظمة عميلة وسيطة. لهذه الوصاية التي حددت حرب الخليج ثم عملية السلام في مدريد شروطها المبنية على اكراه متزايد دوماً، آثار تدميرية على مستويات المعيشة. فليس لها من أثر إلا تشجيع حركات التقوقع على الهوية الضيقة وتزايد المرشحين للعمليات الانتحارية الذين يضحّون بحياتهم على غرار الطيارين اليابانيين (كاميكاز) خلال هزيمة اليابان عام 1945.

هكذا صار المشرق العربي والغرب محبوسين في حلقة مفرغة، أدّت إلى تفاقم التعقيدات الجيوسياسية وتعميق أسس الانحطاط ذي الوتيرة المتسارعة. إن التمسك بالأمل في تحسين الوضع في المنطقة يبدو، في السياق الذي عرضنا له داخل هذا الكتاب، كأنه ضرب من الخيال أو سراب. فمن أجل تفكيك الخيوط المتشابكة في علاقات المجتمعات العربية بالغرب، ومن أجل استكشاف الضياع المؤلم للمجتمعات العربية، لا بدّ من البدء بقبول الجردة الواقعية لنصف القرن المنصرم، كما لا بد من وضع هذه الجردة في السياق التاريخي الأشمل والعمل على تغيير الأطر المتناقضة للذاكرة والادراك. هذا ما حاولنا استعراضه في الجزء الأول من هذا الكتاب. واذا ما بقيت هذه المعطيات الأساسية لعدم الاستقرار وللعنف في المنطقة، فإن الأمل يبقى ضئيلاً بتغييرات سريعة وإيجابية، لأن الاتجاه الانحطاطي الحالي سيتواصل وقد يتّسع عمق الانقسامات السياسية والثقافية، سيما في ترجماتها الأخلاقية والمعنوية. ومن شأن مثل هذا التطور أن يضفي صدقية أكبر على الأشكال المختلفة للخطاب العقائدي الذي يتنبأ بحروب جديدة بين «الحضارات»، ذلك أن تنبؤات البعض تتحقّق ذاتياً بصورة أفضل بمقدار ما يكونون هم أنفسهم، من خلال مواقعهم في الأجهزة الأكاديمية والاعلامية، عناصر فاعلة في دينامية المواجهة بين الشرق المسمى «مسلماً» والغرب المسمى «يهودياً-مسيحياً».

من الصعوبة استشفاف إمكانات لتضميد الجراح الملتهبة التي تميز المجتمعات العربية وعلاقاتها بالقوى الغربية وبالثقافة التي تفرزها، في ظل المناخ الراهن وفي ظل قراءة لأحداث المنطقة وفقاً لأنظمة إدراك متناقضة. حتى لو تأثرت نخبة المجتمعات العربية بالمثل العليا لفلسفة الأنوار، وذلك في غمرة انطلاقة الاستعمار التقليدي في القرن التاسع عشر، فإن التحولات التي طرأت على الثقافة الغربية خلال نصف القرن المنصرم يمكن، بصعوبة، أن توفر أرضية لقيم مشتركة. إن خيبة الأمل من العلمنة وتبلور أسطورة جديدة حول وجود ينابيع العبقرية الغربية في «اليهودية-المسيحية»، والعودة تكراراً، منذ سنوات، إلى أهوال الحرب العالمية الثانية، سيما المحرقة، وتوظيف حقوق الانسان لغايات جيوسياسية، والشعور المتنامي بطرق جذري للتقنية والثقافة ما بعد الصناعية، بالصورة المعممة في وسائل

الاعلام: كلها عوامل تساهم في حفر هوة بين المجتمعات العربية والمجتمعات الغربية.

إن الثقافة العربية لم تعد تعثر، داخل الثقافة الأوروبية، على النسغ الذي سبق لها أن تغذّت به منذ عصر الاستعمار الأوروبي حتى منتصف القرن الماضي، برغم مجاورة الثقافتين وعلاقاتهما التاريخية المركبة، المعقودة بينهما منذ القدم. والنهضة الثقافية العربية التي تحدثنا عنها في الجزء الأول، بكل مداها، انطفأت خلال العقود الأخيرة، في غياب قدرتها على التواصل والاستفادة من مفاهيم فلسفية وأخلاقية على مستوى كافٍ من الكونية. والحقيقة أن النهضة لم تبلغ نضجها قبل هذه التحولات في الثقافة الغربية التي كانت مصدر تجدد لها. وكما سبق أن وضحنا في الفصل الرابع، فإن الشروط السياسية الصعبة التي تطورت النهضة في كنفها، خلال القرن الماضي، لم تتح لها أن تتوصل إلى تمثل وفهم كافيين للثقافة الغربية، بما يفسح لها المجال كي تحقق استقلالها الذاتي وتستمر بلا تبعية لشراكة خارجية.

إضافةً الى ذلك، كانت هذه التبعية الميزة الرئيسية في نمط انحطاط المشرق العربي خلال الألفية الأخيرة. ذلك أن المجتمعات العربية قبلت، في الحقيقة، منذ انهيار الخلافة العباسية، قبولاً ساكناً أن تعيش في ظل أشكال من السلطة المتعاقبة غير العربية، سيما سلطة الهيمنة المملوكية ثم العثمانية من بعدها. اعتادت بفعل ذلك أن تكون تابعة على الصعيدين الثقافي والايديولوجي لشريك خارجي غريب عن هيكلياتها الاجتماعية. وعندما فقدت الهيمنة التركية شيئاً من قوتها وهيبتها، تحققت النهضة الثقافية العربية، إلى حد كبير، بفضل المساهمة التي وفّرتها أفكار فلسفة الأنوار، ومن بعدها الأفكار الماركسية التي تأقلمت مع الثقافة المحلية. وقد اصطدمت هذه المساهمة بعوامل مختلفة، منها السياسة الاستعمارية التي مارستها القوى الأوروبية حيال العالم العربي، ثم السياسة الأميركية في توظيف الإسلام في إطار الحرب الباردة.

وفي خضمّ كل التغيرات التي عرفتها ثقافة الحداثة الغربية، لم تعد الثقافة العربية اليوم تجد مصدراً خارجياً تستلهمه لتستكمل نهضة تلاشت معالمها، كما أنها لم تعد تملك القدرة على صون أو إحياء بريق هذه النهضة من ينابيعها الداخلية الخاصة. لذلك أخفقت في خلق الشروط الملائمة لهيكلة المنطقة وبنائها سياسياً، استناداً الى أسس اقتصادية وعسكرية تتمتع بالقدر الكافي من التماسك والفعالية؛ لذلك لم يتمكن المشرق العربي من تجنّب أثر الضغوط الداخلية الخاصة بتركيبة المجتمعات العربية التشفيتية، وقد شجعتها ووسعتها الضغوط الآتية من الخارج والتي تشابكت معها. إن استمرار اقتصاد الريع وتعزيزه خلال المرحلة المعنية في دراستنا، كانت من العوامل الإضافية للتعثر الثقافي والاجتماعي في قلب هذه المجتمعات.

أصبحت الثقافة العربية اليوم تختنق، جراء نشر الجو الإعلامي الطاغي الذي يؤكد

حصرية العامل الديني في تحديد الهوية. وليست النهضة اليهودية، المتركزة على تحالف إسرائيلي-أميركي يهيمن على حياة المنطقة، إلّا عاملاً آخر للانطواء والشلل في دينامية الانحطاط الذي يضرب هذه المجتمعات منذ عشرة عصور. هذه النهضة اليهودية تشجع، مثل الثقافة العربية المحبطة بتحولات شريكها الأوروبي، على الالتفات نحو أنماط ثقافية أخرى توفرها قوى أخرى ترفع راية الإسلام، مثل إيران وباكستان وأفغانستان. وقد رأينا أن هذه الظاهرة ليست جديدة، لأن الاستعمار الانكليزي في سياسته «الإسلامية» داخل ممتلكاته الهندية ساعد، إلى حد بعيد، الأصولية الإسلامية الهندية على إحداث خرق على جبهة «المصلحين» العرب الذين ظلوا أسرى مخيال ديني جامد يرى مثاله الأعلى في إسلام العصور الأولى. وقد استلهمت إلى حد بعيد حركة الأخوان المسلمين في مصر والكثير من أفكارها من الأصوليين المسلمين الهنود، بخاصة أن الحاجة إلى ينابيع خارجية لم تختفِ في الوطن العربي. ولم تتردد الولايات المتحدة، في حربها ضد الاتحاد السوفياتي، في أن تشجع هي الأخرى مثل هذا التفاعل الثقافي المؤدي إلى انتشار هذا النوع من الأصولية. وقد غدت عواقب هذه السياسات، على شكل احتجاجات إرهابية الطابع ضد الذين شجعوها بالذات، سبباً لتفكك أكبر في بنى المنطقة. وكانت اعتداءات شهر آب/أغسطس 1998 على سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا، ثم اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001 على برجي مركز التجارة الدولية في نيويورك، التي أدت بدورها إلى غزو أفغانستان ثم العراق، وكذلك العمليات الإرهابية المتكررة في دول إسلامية، مثل السعودية وأندونيسيا ومصر والمغرب والأردن، أسطع دليل على ذلك.

إذا ما استمرت المجتمعات العربية على عجزها عن إيجاد السبل لبلورة فكر سياسي ولتجديد ثقافي نابعين من داخلها، فمن المحتمل أن يستمر نموذج انحطاط المشرق العربي طاغياً. وتبقى المجتمعات العربية ساعية إلى إيجاد حل خارجي، سواء لتأمين حامٍ عسكري قوي أو بطل من غير العرب من أبطال العالم يتفهم بلبلة العرب ويوفر لهم الحماية والطمأنينة. لذلك يبدو الخروج من هذه الحلقة المفرغة أمراً ملحاً حتى تتمكن الثقافة السياسية العربية من أن تستعيد مسار نهضتها الأولى المنقطعة.

غير أن هذه المهمة تتعقّد تحت تأثير النظام الجامعي الأكاديمي الغربي ونظرته الى المشرق العربي والإسلام. ذلك أن الشريحة الميسورة من النخب العربية تتكون على يد هذا النظام؛ ويبقى عالمها الثقافي أسير نموذج الإدراك الغربي للمشرق العربي، نموذج «فراغ القوة» أو العقدة الجيوسياسية الصعبة، التي لا يمكن حلّها واحتواؤها إلا من خلال توسل الديانة الإسلامية وتوظيفها. أما المناخ الذي تعيشه الشرائح الفقيرة فهو خاضع لنفوذ الوسائل الهائلة التي تتوافر لثقافة من نمط «إسلامي»، في إطار الجهود المبذولة لإعادة أسلمة

المجتمعات العربية، وهو ما حللناه بتوسع. وأياً تكن صيغة مقاربة المشكلة، فإن العوائق الثقافية والاقتصادية تتزامن مع الانحطاط. وقد تبخرت أحلام المصلحين الدينيين والقوميين العلمانيين الذين عاشوا في بداية القرن الفائت، وتبدو المجتمعات العربية مرة أخرى مستنزفة، غير قادرة على استنباط القدرة الذاتية التي من شأنها وحدها إيقاف هذه الحلقة الجديدة من الانحطاط.

مع ذلك، لا يجوز لهذه الحالة المفجعة أن تشكل عقبة أمام تجديد الأطر الفكرية، وهو وحده كفيل بأن يطرح الأسس لمستقبل أفضل. وسواء تعلق الأمر بالعامل الاقتصادي أو بمبادئ الحق والعدالة في النظام العالمي أم بدمقرطة المجتمعات العربية التي لا مفر منها، يتوجب علينا النظر إلى المستقبل من زوايا أخرى مختلفة.

ملء «فراغ القوة»

إنّ الأفكار المعروضة هنا لا تندرج طبعاً في سياق الوصفات الجيوسياسية التي آلت كلها إلى الافلاس في الشرق الأوسط، منذ بداية القرن التاسع عشر. إن فراغ القوة الذي يعتبر السبب الأول لكل حالات العنف وعدم الاستقرار لا يمكن ملؤه، باستمرار، بالوصاية الخارجية على المنطقة، ولا يمكن معالجة انحطاط المجتمعات العربية الذي جلب هذا الفراغ وعمّقه إلا إذا وجدت المجتمعات العربية، يوماً ما، القدرة في داخلها على كسر ديناميات الاخفاق المتحكمة بها، وهي نابعة من تشابك عوامل داخلية وخارجية حاولنا أن نحددها ونصفها، على امتداد هذا الكتاب.

إن التفكير في سبل الخروج من المأزق الحالي يتطلب توجيه التأمّلات على مستويات عدة وبمقاربات جديدة متماسكة. والبدء هنا بقضية أضرار الاقتصاد الريعي ليس ناجماً عن موقف ايديولوجي مسبق، بل عن غياب البعد الاقتصادي، وهو الأهمّ، عن التحليلات المتعلقة بتاريخ مجتمعات المشرق العربي المعاصر، وهو ما أشرنا إليه في الجزء الأول من الكتاب؛ فضلاً أن هذا البعد احتل المقام الأول، في لحظة معينة، وبغرابة، في مساعي السلام الاسرائيلي-العربي الوهمية.

الابتعاد عن النظرة الاقتصادية الساذجة والقضاء على أسس الاقتصاد الريعي

أدت مطالبة الغرب الملحة بإقامة علاقات اقتصادية مكثفة بين الاسرائيليين والعرب، قبل التوصل إلى حل القضايا السياسية الأساسية وإنهاء مختلف النزاعات، إلى مفاقمة التوترات الداخلية في المجتمعات العربية. لأنه وإن كانت هناك رغبة كبيرة بالسلم، وهذا ما

بنّاه، فهناك أيضاً العار المتراكم لدى العرب، الذي يستحيل بناء السلام عليه. لذلك كانت مطالبة رجال الأعمال العرب والاسرائيليين بتنفيذ مشاريع اقتصادية مشتركة، في وقت تسيل دماء عربية غزيرة في الضفة الغربية وفي جنوب لبنان، ليست وصفة فعّالة لبناء هذا السلام[1]. ومن المعروف، فضلاً عن ذلك، كم ظل الشعب المصري متأثراً بالمصير البائس لفلسطينيي الضفة الغربية ولأهالي جنوب لبنان، رافضاً تطبيع العلاقات المنفصلة مع الاسرائيليين، رغماً عن مرور أكثر من ربع قرن من السلام الرسمي بين مصر وإسرائيل.

وهي ليست أيضاً مطالبة حكيمة في ظل وجود 200.000 مستوطن إسرائيلي احيطوا بتشجيع ومساعدة كل الحكومات الاسرائيلية المتتالية، أكانت بقيادة حزب العمل أو الليكود، وهم أصبحوا لا يعرفون مصيرهم بعد اتفاق أوسلو فيعيشون أيضاً في خوف وعدم أمان، وتالياً في العدوانية الناجمة عن هذا الوضع الهش. ويندرج اغتيال اسحق رابين ضمن هذا القلق المتنامي لدى قسم من الشعب الاسرائيلي الذي يستكمل، من منظور الدينامية الصهيونية، ما بدأه الرواد الأوائل في بداية القرن الماضي من استيطان لأرض «الميعاد».

في هذا المجال أيضاً، ساهم في حجب المشكلات الحقيقية الحلم الساذج في رؤية التكنولوجيا الاسرائيلية وثروة الأثرياء العرب الجدد تتحدان لتخصيب الاقتصاد العربي الواهن والمهمش وتحريكه. فالاقتصاد الاسرائيلي، على بلوغه مراحل من النمو متقدمة، هو اقتصاد صغير، وطاقته التكنولوجية محصورة ومتخصّصة بالصناعات العسكرية المركّزة والماس والحمضيات، ولهذا فإن شبكات التبادل موجهة نحو الولايات المتحدة وأوروبا، وليست إسرائيل منتجاً للمواد الاستهلاكية المتداولة، وتجارتها الخارجية محدودة وأقل حجماً بكثير من دول صغرى أخرى، مثل سنغافورة أو هونغ كونغ، بلجيكا أو هولندا. واذا كان اتفاق أوسلو قد أدى الى ازدهار مفاجئ وكبير وإلى حركة ملحوظة للاستثمارات الأجنبية في إسرائيل، واذا كان قدوم عدد وفير من الكادرات العلمية الروسية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، قد عزز الاقتصاد الاسرائيلي، فينبغي أن يُنظر بواقعية إلى امكانات التكامل بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصادات العربية[2]. إنّ عودة الانتفاضة الفلسطينية للانطلاق من جديد، منذ عام 2000، والقمع الإسرائيلي الوحشي الذي يدفع بدوره إلى شن العمليات

---

(1) ريبورتاج أميركي كتب عام 1996 يبين حجم الانزعاج المتعاظم في صفوف الشعب الأردني بسبب بدء العلاقات الاقتصادية بين المملكة وإسرائيل، انظر هيرالد تريبيون «In Jordan, the Labels Read made in Israël», *International Herald Tribune*, december 26, 1996, p. 1.

(2) هذا ما يبيّنه جوزف كلاتزمان ودانيال رواش Joseph Klatzmann et Daniel Rouach, *L'Économie d'Israël*, Paris, PUF, coll. «Que sais-je?», 1994, notamment, pp. 114-115. (مع الانتباه إلى الأوهام).

الانتحارية، قد تركت أثراً كارثياً على المستوى المعيشي للفلسطينيين، وكذلك على النمو في إسرائيل ومستوى الاستثمارات الخارجية التي يحتاجها اقتصادها.

لا بدّ أيضاً من الاعتراف بأن جمود الاقتصادات العربية ناجم عن نمو الإقطاعية الوراثية الطابع، وعن تقاليد القطاع الخاص في الامتناع عن النشاط المبدع وخلق فرص العمل خارج إطار حماية جمركية عالية وامتيازات غيْر شرعية من الإعفاءات الضريبية المتعددة والسخية الممنوحة من قبل الدولة أو القطاع العام، إضافةً إلى شبكات الفساد المتفشية في علاقات كل من القطاعين العام والخاص، إلى رفض القطاع الخاص المخاطرة في توسيع نشاطاته وميله إلى اختيار الاستثمارات العقارية الخالية من أية مخاطرة وريادة. وفي حال حصول السلام، هناك خطر من أن تؤدي الدينامية النسبية للاقتصاد الاسرائيلي، المستفيد هو أيضاً من ضمانات مختلفة والمتكل على الدولة والقطاع العام، إلى تقاسم القطاع الخاص العربي مختلف ريوع الوضع، التي يستفيد منها أكثر مما يمكن أن تفضي إلى تحفيز الاقتصادات العربية لإخراجها من عجزها الصناعي. كما أن الاقتصاد الاسرائيلي يسعى أيضاً وراء أرباح جانبية في العلاقات التي في إمكانه أن يبنيها مع الاقتصادات العربية ويحاول أن يؤدي دور الوسيط الجبري في الاستثمارات الدولية داخل العالم العربي. غير أن توجهه الرئيسي يبقى في تكامليته مع أوروبا والولايات المتحدة في بعض الميادين.

أما إذا كانت البلدان العربية راغبة في الخروج من أوضاعها الهامشية اقتصادياً، فهي لا تعوزها رؤوس الأموال الجاهزة لدى أثريائها المتعددين، ولا تفتقر إلى الكفاءات العلمية والتقنية المعدة في الغرب والعاملة في أحسن الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات المتعددة الجنسية. والعقبة الأساس الوحيدة أمام تسخير طاقتها التمويلية والبشرية الهائلة، بصورة منتجة، هي انهيار الشرعيات السياسية وحالة العجز العام في المجتمعات العربية. أما الاعتقاد بأن الاقتصاد الاسرائيلي قادر على مداواة الركود الاقتصادي العربي، فهو ليس اعتقاداً ساذجاً فحسب، بل هو عقبة سلبية، لأن ذلك لا يؤدي إلا إلى التأخير في معرفة المشكلات الحقيقية في الاقتصادات العربية وعلاقتها بالأوضاع السياسية والاجتماعية الداخلية.

من الواضح أنه يتعين على الأنظمة السياسية القائمة في شبه الجزيرة العربية، التي تعيش في رخاء، وسط حالة من الفقر العام لدى الشعوب العربية الأخرى، أن تقبل، في النهاية، التغيير السياسي وتوزيع الثروات. فلا يمكن شبه الجزيرة العربية أن يعيش إلى الأبد في ظل الحماية العسكرية الأميركية، وهذه تعتبر ذاتها مصدراً لعدم الاستقرار لهذه المجتمعات التي عانت مما سببه فيضان الثروة النفطية المفاجئ عليها من تهديم في بنيتها. وكما تشير إليه انعكاسات أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في المملكة السعودية، لن يبقى

تطبيق الإسلام المتشدد، بتحالف وثيق مع الولايات المتحدة، طويلاً، الوصفة السحرية للحكم.

كما ليس من المؤكد أيضاً أن أمن الامدادات النفطية إلى العالم الغربي يتطلب سياسات حماية عسكرية باهظة التكلفة، كتلك التي وضعت قيد التطبيق منذ بداية التسعينات، حتى لو دُفع القسم الأكبر من التكلفة المالية لهذه السياسة، مباشرة أو عن طريق شراء دول الجزيرة العربية كميات كبيرة من الأسلحة. مثل هذه السياسات ترقى إلى القرن التاسع عشر الاستعماري وإلى الخوف من الثورات الشعبية المعادية للامبريالية في العالم الثالث التي حصلت في سياق التحرر من الاستعمار، أكثر مما تستجيب للظروف الجديدة التي ولّدتها نهاية الحرب الباردة ومرحلة عولمة الأسواق والدخول في المرحلة ما بعد الصناعية. وقد آن الأوان اليوم للتحرر من هذا الإرث التاريخي لكي يتم التفكير، في صورة مغايرة، بعلاقات الغرب والمشرق العربي. إن النفط والغاز هما من المواد الأولية، ومنتجوهما من العرب الذين هم في حاجة ماسة، أياً يكن نظامهم السياسي، لتأمين مصادر تمويل خارجية لا يستطيع مستوى التصنيع الضعيف لديهم أن يؤمّنها. لذلك من العسير علينا اليوم، في مستهلّ القرن الواحد والعشرين، أن نتخال ثورة ما في بلد مصدّر للنفط تحصل وقد تمتنع عن بيع النفط إلى البلدان الغربية.

فضلاً عن ذلك يغدو منطقياً، في إطار اصلاحات اقتصادية من نمط ليبرالي وهي معتمدة بخجل في العالم العربي، أن تتحول قطاعات الطاقة المحلية إلى القطاع الخاص. واذا لم يكن أحد يفكر بمثل هذا التحوّل، بما في ذلك هيئات التمويل الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الحريصة أشد الحرص على المطالبة بالخصخصة في دول العالم الثالث، فمردّ ذلك إلى تصور اقتصادي تخطاه الزمن كلياً. إن الازدهار الأميركي نهض، في جانب منه، على ترك القطاع الخاص يستثمر الثروة النفطية وليس الدولة. أما في وضع البلدان العربية، ففي إمكان هذه الخصخصة أن تكسر أحد أعمدة النظام الإقطاعي الوراثي في الاقتصادات المحلية، كما وصفناه في الفصل 22، وهو المسؤول عن بقاء المجتمعات العربية في حالة من التهميش الكلي داخل الاقتصاد العالمي، بالرغم من وجود هذه الثروة النفطية. ومن شأن هذه الخصخصة أن تؤدي، حتماً، إلى إعادة نظر تدريجية بعقيدة الولايات المتحدة القديمة المتعلقة بأمن مصادر الطاقة وإمداداتها.

حين تُنتزع من الدول ملكية آبار النفط لتوضع بين أيدي ملايين المساهمين، في العالم العربي بالأولوية، وكذلك في كبريات البورصات العالمية، فقد يتعطل بذلك تأثير الرمزية الأسطورية لأزمات مقبلة، مماثلة لتلك التي فجرت حرب الخليج، ثم أدت إلى غزو العراق، وينفتح السبيل أمام تغييرات إيجابية عميقة في حياة المجتمعات العربية. ولكي تتحقق

هذه التغييرات ينبغي أن تدير صناديق متخصصة جزءاً من أسهم الشركات النفطية المحولة من ملكية الدولة إلى ملكية المجتمع والتي ينبغي توزيعها مجاناً على الشرائح الأكثر حرماناً من الشعوب العربية، وهذا من شأنه أن يُشعرها أخيراً بأنها ليست محرومة من كل شيء داخل بلادها.

أخيراً، وفي مثل هذا السياق، على الأنظمة العربية أن تعيد النظر كلياً بأسلوب الادارة الاقتصادية الذي تميزت به حتى الآن. لا بدّ، على وجه الخصوص، من تطبيق ضريبة الدخل بشكل جدّي وإدخالها حيث لم تعتمد حتى الآن (كما هو الحال في معظم الدول النفطية)، ذلك أن الفعل التأسيسي في أية دينامية ديموقراطية يكمن في أن يدفع المواطنون، سيما الأكثر ثراء منهم، ما يتوجب عليهم إلى الدولة، وأن تتاح لهم مساءلتها عن إدارتها وعن طرائق إنفاق الأموال العامة. كما أن العلاقات بين الحكومات العربية، المبنية لوقت طويل على تبعية البلدان الفقيرة للبلدان الغنية المصدرة للنفط، ينبغي أن تنحو منحى آخر. الواقع أن ما يمكن أن يغيّر تغييراً جذرياً الحياة الاقتصادية-الاجتماعية في البلدان العربية ليس القيام بخصخصة بعض الفنادق أو معامل النسيج لفائدة بعض الأثرياء الجدد الحصرية وبعض كبريات الشركات العالمية، بمقدار ما هو القيام بخصخصة قطاعي النفط والفوسفات اللذين حوّلا اقتصادات العالم العربي خلال السنوات الخمسين الأخيرة إلى اقتصادات ريعية على النمط الإقطاعي الوراثي، ساكنة ومغلقة على نفسها.

بمثل هذه التحولات الاقتصادية يمكن أن تتأمن، في المشرق العربي، أسس انتقال أكثر ثباتاً وفعالية نحو الحداثة السياسية، إذن نحو الديموقراطية. ويبدو لنا هذا السبيل الى التحديث أقل تعرجاً وأكثر ملاءمة وأسرع من كل أشكال توسُّل الإسلام وتوظيفها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية المطبقة حتى الآن، بصورة عفوية أو بتأثير القوى الغربية، بهدف «عقلنة» المجتمعات العربية وشرعنة حكوماتها أو نزع الشرعية عنها، وإقناعها بقبول المبادئ والأصول الجيوسياسية، ومركزها المحوري هو هذه الحداثة التي عجز العرب حتى الآن عن الدخول فيها. إن خصخصة قطاعي النفط والفوسفات في العالم العربي من شأنها وضع حد لرأسمالية الدولة التي تحولت إلى إدارة احتكارية وراثية للاقتصاد وتعميم شبكات الفساد وتصدير الأموال والأرباح الطائلة إلى الأسواق المالية والعقارية الغربية، وتغيير اللعبة الاقتصادية الداخلية القليلة الانتاجية ونمط العلاقات الاقتصادية السياسية بين المشرق العربي والقوى الغربية. ولن تكون هناك حاجة أبداً إلى نشر إيديولوجيات إسلامية أو دعوات إلى تضامن متوسطي على غرار ما فعله الاتحاد الأوروبي، أياً تكن ممتعة الندوات الكثيرة حول الحوار الأوروبي-المتوسطي واستحضار الأيام الجميلة في الأندلس الإسلامية.

الخروج من «واقعية السياسة» التي تناقض الوقائع الميدانية وأصبحت مجدداً «استعمارية» خالصة، وإنهاء احتلال العراق

أتت مقاربة السلام على الصعيد العربي-الاسرائيلي من دون تفكير سليم، أما بشأن العراق فقد كانت كارثية، إذ إنّ حرب الخليج الأولى عام 1991 لم تخلق حالة من التوتر الدائم على حدود تركيا وإيران والعراق بسبب المشكلة الكردية فحسب، بل تابعت تحميل الشعب العراقي، وليس قيادته، عبء عقاب جماعي إجرامي الطابع. وكما رأينا، فإن غزو الجيش الأميركي لهذا البلد، في آذار/مارس 2003، لم يخفف من آلام السكان العراقيين ومعاناتهم. ولئن سمحت برفع الحصار، فقد خلقت وضعية فوضى وعنف أبقت العراقيين في ضيق شديد. إن كل ضمير نجا من تخدير الرأي العام، الذي مارسته بنجاح ملحوظ وسائل الاعلام الغربية وملحقاتها في الاعلام العربي، أدرك أن المصير الذي رسمته الولايات المتحدة وأوروبا، سادة القرار في الأمم المتحدة، للشعب العراقي بكل فئاته ينتهك كل القوانين الانسانية وكل التصورات عن حقوق الانسان، مهما تكن مطاطة[1]. منذ عام 1991 وُضع حد للعدوان الذي ارتُكب ضد الكويت، عام 1990، على يد نظام ديكتاتوري عربي ظل الغرب يدعمه بمقدار ما كان يؤمن له مصالحه في المنطقة ومصالح الدول الموالية في الجزيرة العربية، وخصوصاً في مواجهة سياسة إيران التحريضية. والحال أن الشعب العراقي ما يزال اليوم يعاني ويدفع ثمن خطأ ليس خطأه هو، وانتهى تصحيحه منذ زمن. إن التخلص من نظام صدام حسين الديكتاتوري لم يفضِ حتى الآن إلى مستقبل أفضل للشعب العراقي المهدد بالتفتيت؛ لقد أدخل السكان في مرحلة من عدم الاستقرار العنيف يتحمل المسؤولون في الولايات المتحدة بشكل واسع مسؤوليته، نظراً إلى الطريقة التي خلقوا فيها الفوضى في أثناء غزوهم، إما لعدم اكتراثهم بالمحافظة على المؤسسات الحكومية والثقافية، وذلك يشكل خرقاً لاتفاقات جنيف حول واجبات المحتل، أو وفقاً لحسابات مكيافيلّيّة لكي يجعلوا من وجودهم في قلب العالم العربي، من الآن فصاعداً، وأكثر من أي وقت مضى، وجوداً لا غنى عنه.

وفي الوقت عينه فإن هذا الاحتلال، المستمر تحت غطاء نقل شكلي للسيادة إلى حكومة عراقية تشكلت في ظلّ القوى المحتلة، أصبح آلة للقيام بأعمال إرهابية جديدة في

(1) رينيه دومون *Cette guerre nous déshonore*, Paris, le Seuil, 1992. نذكر أيضاً أن البابا يوحنا بولس الثاني رفض بشجاعة عام 1992 إلغاء الحصار الاقتصادي ضد العراق، ولم يكن لهذا الموقف أي تأثير على سياسة القوى الغربية (انظر: «Jean-Paul II dénonce les souffrances du peuple irakien», *le Figaro*, 17 avril 1992)، كما أن البابا قد أدان بقوة حرب الخليج الثانية.

العراق نفسه، وكذلك في العالمين العربي والإسلامي أو في أوروبا. إن استعادة الأعمال الإرهابية زخمها تبرر بدورها تعزيز الانتشار الامبريالي الأميركي وأحادية نظرته إلى إدارة شؤون العالم. وما يقدمه اليوم مشهد العراق لا يختلف قطعاً عن المشهد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالطيران الأميركي، كما يفعل الطيران الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يقصف في كل يوم المدن التي تبدي مقاومة لاحتلاله. وهكذا فإن المشرق العربي بات خاضعاً بعد خمسين عاماً من انتهاء نظامي الاستعمار البريطاني والفرنسي لنظام استعماري جديد إسرائيلي-أميركي. وهذه المنطقة هي الوحيدة في العالم التي تختبر مثل هذا التقهقر.

ولئن أصبح المشرق العربي منطقة تنتج في كل فترة لوناً مختلفاً من الإرهاب، فذلك يعود إلى أن الفترات التاريخية تتعاقب من دون تغير المعطيات الأساسية لحالة «فراغ القوة» التي تميّز هذه المنطقة من العالم. الطرفان الاستعماريان الأميركي والإسرائيلي، الحاضران بثقلهما اليوم في قلب المشرق العربي، ليس من شأنهما سوى زيادة حدة تفكيك المجتمعات العربية التي يسيطران عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، واستنزاف استقرار الأنظمة التي باتت فاقدة للشرعية والصدقية، لشدة ارتهانها لهما.

لقد كان التعامل مع الألمان واليابانيين بعد الحرب العالمية الثانية أكثر رحمة من التعامل مع العراقيين اليوم. في الحالة الأولى كانت حكومتا الدولتين المهزومتين قد أغرقتا العالم في النار والدم، ما تسبب بمقتل 50 مليون نسمة وإبادة عدد هائل من يهود أوروبا. أما في الحالة الثانية فاستولى العراقيون على مدينة نفطية مجاورة تعداد سكانها مليون نسمة. كيف يمكن تفسير هذا الاختلاف في التعامل، بغير اعتبار ألمانيا واليابان، بصورة ضمنية، بالرغم من بربريتهما «العابرة»، جزءاً لا يتجزأ ـ في نظر الغرب ـ من العالم «المتمدن»، في حين أن 17 مليوناً من العراقيين ينتمون إلى العالمين العربي والإسلامي ليسوا أكثر من قطعان من النعاج أو الحيتان، أو تجمّع نمل يمكن إبادته براحة ضمير؟

لا شك في أن الولايات المتحدة كانت شديدة الحماسة لمساعدة ألمانيا واليابان على التعافي، من أجل مواجهة الخطر السوفياتي عام 1945. ولكن ماذا اليوم عن تعافي المشرق العربي حيث يتيسّر، خلافاً لكل الشرائع الإنسانية، تركيع شعب من غير سبب إلا رأس قائده اليابس؟ وإذا أمكن العثور على تفسير موضوعي وعقلاني نسبياً للعذاب الفلسطيني في غياهب التاريخ الأوروبي الذي «ابتدع» الأمة الاسرائيلية، فإن العذاب العراقي، منذ تحرير الكويت، ليس له أي تبرير موضوعي. هل يمكننا اليوم النظر إلى غزو العراق من غير أن نعتبره بمثابة عودة للاستعمار، الذي يُعتبر أنه قد ولّى؟

إخراج لبنان من الصراعات الإقليمية

الأمر ذاته تكرر مع آلام اللبنانيين طيلة عقدين، بعد رحيل منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، التي أطلقت وجودها عام 1968 سياسة القصف الاسرائيلي الكثيف والمتواصل على لبنان والاجتياحين في عامي 1978 و1982، وقد استمر الجيش الاسرائيلي يحتل جزءًا من جنوب لبنان، مبرراً ذلك بمقاومة يمارسها حزب الله ضد احتلاله. ولم تكن مجزرة قانا عام 1996 إلا حلقة من حلقات العنف التي لم تنقطع والتي كان السكان في جنوب لبنان يتعرضون لها منذ ثلاثين عاماً[1]. ولم تكن الهجمة الإسرائيلية الأخيرة على لبنان في صيف 2006 إلا تتويجاً للعداء الأعمى الذي تكنّه إسرائيل إلى لبنان. وكان الرأي العام الغربي قد اهتاج من وقت الى آخر بسبب أعمال وحشية يرتكبها الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية وجنوب لبنان، إلا أنه، على العموم، لم يعبّر عن رفضه المنطق الأعوج لهذا الوجود الاسرائيلي في لبنان؛ وهو أصبح يقبل، منذ حرب الخليج، ومن غير أن يرف له جفن، بالهيمنة السورية على لبنان وبالإلغاء السياسي شبه الكامل للطوائف المسيحية التي تدفع غالياً ثمن أخطاء فادحة في العمى السياسي ارتكبها قادة ادّعوا النطق باسم المسيحيين والقتال لأجلهم في الحروب المتشابكة التي دارت رحاها على الأرض اللبنانية بين عامي 1975 و1990.

إن لبنان، الذي رسّخ موقعه باعتزاز، منذ الاستقلال، بفعل الدور الذي أداه على الصعيد الثقافي وعلى الصعيد الجيوسياسي الدولي، كهمزة وصل مفضلة بين الشرق والغرب، وبين الإسلام والمسيحية، وجد نفسه محروماً من هذه الوظيفة كلياً؛ فقد فقدت الطوائف المسيحية تفوقها الثقافي والسياسي الذي اكتسبته تدريجياً منذ القرن السادس عشر، بفضل علاقات الكنيسة المارونية بالغرب، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لم تعد القضية الأساسية، الثقافية والجيوسياسية، بالنسبة إلى المنطقة، قضية العلاقات بين أوروبا المسيحية والشرق العربي الإسلامي، على غرار ما كانته بين 1800 و1950، بل صارت في المنطقة قضية الدولة الاسرائيلية التي أنشئت حديثاً والتي تستمر في استعمارها لما تبقى من الأراضي الفلسطينية. إذن، بالمعنى الرمزي، المطروح هو قضية العلاقة بين اليهودية والإسلام في سياق مأسوي عاطفي ودامٍ. وستغدو إسرائيل هي التي تؤدي دور همزة الوصل بين غرب

---

(1) كما أشرنا في نهاية الفصل 23، انسحب الجيش الاسرائيلي من جنوب لبنان في أيار/مايو 2000، على ما وعد به رئيس الحكومة الأسرائيلية خلال حملته الانتخابية عام 1999. وقد دفع هذا الانسحاب بسرعة بعض الشخصيات السياسية والبطريرك الماروني الى المطالبة بانسحاب القوات السورية الموجودة في لبنان أو بإعادة انتشارها؛ في حين ظلت الحدود اللبنانية-الاسرائيلية خاضعة لنوع من توازن الرعب ولا يسودها الاستقرار الدائم. وقد طالبت الحكومة اللبنانية عن حق، قبل ارسال الجيش اللبناني الى الحدود بكثافة، بتحرير الأسرى اللبنانيين في السجون الاسرائيلية وبتحرير المنطقة المسماة مزارع شبعا المحتلة منذ عام 1967 مع احتلال الجولان السوري، وبحل قضية اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على أرضه والاعتراف لهم بحق العودة.

«يهودي-مسيحي» هي قاعدته الأمامية في الشرق، وبين الشرق الأوسط المسلم. لقد اختفت جدوى لبنان كوسيط ثقافي، لمصلحة ديناميات مختلفة كلياً انتجتها نهاية الحرب الباردة ومرحلة ما بعد حرب الخليج[1].

في أفضل الأحوال لم يبقَ لبنان، على الصعيد الإقليمي، سوى ورقة في أيدي اللاعبين الكبار على رقعة شطرنج في جغرافية الشرق الأوسط السياسية. إن وجود حزب الله المسلح على الحدود الجنوبية للبلاد التي باتت محررة، والانقلاب الغربي المفاجئ ضد الوجود السوري في لبنان، والدَّين الهائل الذي كوّنته حكومات الحريري المختلفة بحجة إعادة الإعمار، كل ذلك عاد ليشكل من جديد موضوع مساومات في إطار مناورات الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة. ولعبة التجاذبات السياسية التي انفجرت مؤخراً في لبنان على أثر القرار 1559 لمجلس الأمن وخروج القوات السورية واغتيال رفيق الحريري، هي لعبة تزاحم محموم على مظاهر للسلطة بين من أصبح يؤيد الموقف الغربي الجديد في المنطقة من تيار الزعيم المغتال وأنصاره في الطائفتين الدرزية والمسيحية والقوى السياسية الأخرى التي تناصر المحور الإيراني-السوري الذي يقف في وجه المطالب الغربية بالنسبة إلى إزالة سلاح حزب الله والمخيمات الفلسطينية. ويشجع على تلك اللعبة الخطيرة، التي يمكنها أن تنحرف عن مسارها في أي لحظة، النظام الطائفي القديم المستهلك إلى أقصاه، والذي يتعنت كثير من المثقفين في الدفاع عنه خلافاً لكل منطق. وهذا ما حصل فعلاً في صيف 2006 حيث شنّ الجيش الإسرائيلي هجوماً برياً وجوياً وبحرياً على مدى اثنين وثلاثين يوم على لبنان.

والجدير بالذكر أن العلماء المتخصصين بعلم الجغرافيا السياسية برروا حتى عام 2001، حيث حصلت اعتداءات في نيويورك، وضع لبنان تحت الهيمنة السورية على أساس أنها ضرورية لتحقيق الاستقرار في المنطقة: ينبغي احتواء العراق وايران، ومتابعة تأمين «رضى» سوريا التي صارت أحد عوامل الاستقرار في نظر «السياسة الواقعية» الغربية، واستمرار المحافظة على التفوق العسكري الاسرائيلي، وحماية الأنظمة الموالية في شبه الجزيرة العربية، ومنع العدوى «الإسلامية» من الانتشار، وفتح المنطقة على التبادل الدولي واقتصاد السوق بتحديد الأولوية في إنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل وفي التعاون الاقتصادي العربي-الاسرائيلي، ما يعني، بصورة لاواعية أو ضمنية، زرع بذور عدم الاستقرار اللاحق، الذي يجعل الحضور الغربي عبر شكله الأميركي أو الاسرائيلي أو الأوروبي أكثر ضرورة على الدوام، في نظر الرأي العام الغربي بالذات، وأكثر جوراً في نظر رأي عام عربي صامت ولكنه غاضب. فمنذ غزو العراق عام 2003 تسارعت هذه السياسة بحجة مكافحة

(1) حول هذه النقطة انظر جورج قرم Georges Corm, «Géopolitique des minorités au Proche-Orient», *Hommes et migrations*, n° 1172-1173, janv.-fév. 1994.

الإرهاب الذي تغذى هو ذاته من الانتشار العسكري الأميركي في أفغانستان والعراق[1]. غير أن الإنقلاب في الموقف الغربي تجاه سوريا أدّى إلى زج لبنان من جديد في أتون الصراع على المنطقة وتحوّل لبنان مرة أخرى في حياته المعاصرة رهينة لعبة الدول على نظامه الطائفي البشع. وعاد لبنان ليعيش مجدداً في حالة الانفجار، وليصبح أداة للضغط على النظام السوري بحجة مساندته للإرهاب في كل من العراق وفلسطين.

لذلك، لا بدّ من إخراج لبنان من هذا الوضع الشاذّ والامتناع عن استعماله وتوزيعه كساحة صراع لتسجيل الضربات بين الأفرقاء المتناحرين في المنطقة. وهذا يتطلب أيضاً بروز إرادة لبنانية قوية وجامعة للخروج من وضع الدولة الحاجز (Buffer State) الذي أصبح لبنان أسيراً له منذ نشأته في النظام الدولي عام 1840[2]. كما أن البحث عن شروط استقرار حقيقي في المنطقة لا يمكن أن يحصل في إطار سطحي وامبريالي لم يكن من شأنه سوى استعادة سياسات القرن التاسع عشر العسكرية. إن إعادة السلام وإخماد الفتن بين السكان في أي بلد عن طريق نشر القوة العسكرية الفظة، في مطلع القرن الحادي والعشرين، لا يمكن أن يكون سوى سياسة قصيرة النظر، يفقد فيها أصحاب القرار في السياسة الدولية كل صلة بالوقائع الميدانية، ويجهلون حركة بسيكولوجيا الشعوب. ذلك أن هذه الشعوب، حتى في ظل الخوف والشلل، تحتفظ في أعماقها بحنينها إلى الكرامة أو يتجلى هذا الحنين بصورة مَرَضية من خلال هويات اجتماعية مصطنعة، في غياب أي أمل مقبول به جماعياً.

نظرة جديدة إلى الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي

إن متابعة جدية للسلام لا يمكن أن تعتمد مطالبة العرب، الذين لم يعيشوا تاريخ الغرب، في إبداء المشاعر ذاتها تجاه الاسرائيليين، التي يبديها الأميركيون أو الأوروبيون، وفي أن يكون همهم الوحيد أمن الدولة الاسرائيلية وديمومة قوتها. ومع ذلك فهذا هو بالضبط ما طُلب من العرب منذ عام 1967: تفهّم الدينامية الاسرائيلية وقبولها، رغم أنها قلبت حياتهم من غير أن يكونوا مسؤولين أبداً عن مآسي يهود أوروبا[3]. هذا المطلب ليس

(1) إنها الأطروحة التي عبّر عنها غسان سلامة، وزير الثقافة الأسبق للحكومة اللبنانية والأستاذ في معهد الدراسات السياسية بباريس في كتابه: *Appels d'empire*, Paris, Fayard, 1994.

(2) انظر في هذا الخصوص مؤلفنا لبنان المعاصر: تاريخ ومجتمع، م.س. وانظر أيضاً مقالنا في جريدة لوموند الفرنسية (Le Monde) بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 تحت عنوان «انعتاق لبنان» (Émanciper le Liban).

(3) قدّمت لنا في بداية عام 1998 شهادة عن الضغط الهائل الذي تعرضت له، بهذا المعنى، المجتمعات العربية ـ خصوصاً المجتمع الفلسطيني ـ وهي شهادة عن الجهود المثيرة للشفقة، التي بذلها ياسر عرفات، سعياً وراء

مطلباً واقعياً، لأن المجتمعات العربية لم تكن جزءًا من العلاقات الدموية والصدامية بين اليهودية والمسيحية في أوروبا؛ فلا يمكن الثقافة العربية إذن ـ إلا إذا حصل ذلك ظاهرياً أو بطريقة قسرية ـ أن تنمي الادراك ذاته الذي كوّنته الثقافة الأوروبية عن مأساة المحرقة. ولكي تكون شروط السلام واقعية ومستدامة، فلا يمكن أن تبنى على الفرضية الضمنية القائلة بأن في إمكان المجتمعات العربية أن تقبل، يوماً ما، تحت ضغوط شتى ومن غير شروط، المتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل كما أُعلن عنها منذ جرب 1967. إن الرغبة بالسلام التي عبّرت عنها الشعوب العربية، والتي أشرنا إليها في فصول هذا الكتاب المتعلقة بالحروب الاسرائيلية-العربية، لا يمكن تسهيلها وتعزيزها إلا إذا حفظت شروط السلام كرامة المعنيين بها، ووضعت حداً للعمليات العسكرية المكثفة ولاستمرار احتلال الأراضي ولعدم احترام اتفاقات جنيف في هذه الأراضي.

على صعيد آخر، يمكن أن تقدم الملاحظة ذاتها حيال المستوطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية وغزة الذين يشكلون، أعجبنا ذلك أم لم يعجبنا، شريحة واسعة من الحركة الصهيونية ومن اندفاعتها في بناء دولة اسرائيل. ولا يجوز أن ننسى أن هؤلاء «الرواد» الجدد كانوا محاطين بالتشجيع والتمويل، واستمروا كذلك، بالذات من قبل من يتحدثون عن ضرورة قيام كيان فلسطيني على الأراضي ذاتها. يظهر هنا نقص فادح في احترام هؤلاء السكان، ما أدى إلى أعمال حماقة وجنون في الخليل وإلى اغتيال اسحق رابين. فهل يُطلب، بصورة جادة، إلى المنطق الاستيطاني أن يكون أقل توراتية وأقل تجسيداً لفكرة استعادة «أرض الميعاد» من الأماكن التي حل فيها الغزو والاستيطان منذ بداية القرن الماضي حتى عام 1948، التاريخ الرسمي لقيام دولة اسرائيل؟ يقول أحد كتاب الحوليات المرموقين في الصحافة الأميركية بصدد مدينة الخليل: «ما من حاجة لأن تكون أصولياً أو متعصباً لكي تفهم عمق المشاعر التي تشدّ بعض اليهود المتدينين جداً إلى هذا المكان. إن تصميمهم على البقاء في الخليل، في وسط معادٍ، هو رمز أساسي لبقاء شعب مضطهد واستمراره آلاف السنين كالمعجزة. أحد الأسباب التي دفعت اليهود الاسرائيليين إلى الاقتراع من غير التباس لمصلحة بنيامين نتنياهو هو ضمانة أن يستمر المقيمون اليوم في كريات عربة شهوداً على

---

* المزيد من رضى القادة الأميركيين والإسرائيليين، حين طلب زيارة النصب التذكاري للمحرقة في واشنطن. وقد رفض طلبه في البداية، وخلق انشقاقات في صفوف الطائفة اليهودية الأميركية، قبل أن يوافق عليه لاحقاً. ويمكن تصور المشاعر لدى الرأي العام في كل البلدان العربية تجاه مبادرة رئيس السلطة الفلسطينية وكذلك تجاه الإهانة التي تلقاها.

بقائهم أحياء، فلا يموتون كما حصل لمستوطنين من أجيال سابقة»[1].

للتفكير بالسلام بجدية، يحتاج الأمر إلى نظرة جديدة، نظرة حقيقية إلى المستقبل تتجاوز كل صدمات الماضي من دون أن تنفيها، أي مآسي الحداثة السياسية الأوروبية، في الجانب المتعلق بالعداء للسامية وذكرى البربرية النازية، كما في الجانب المتعلق بوطأة التقاليد الاستعمارية وكراهية الإسلام.

لا شيء يمنع من أن نتخيل بواقعية مستقبلاً آخر أكثر إيجابية للمنطقة. ولهذا تنبغي المساهمة في إخماد الاضطرابات الحالية للتمكن من التفكير بالسلام، وليس بإحلال السلام والأمن بالقوة العسكرية أو بالمعاهدات، التي لا تستند إلى أي مفهوم قانوني ملموس، بل ترسم صور السلام وخطط إعادة البناء على الحاسوب. وإذا لم يكن مصير فلسطينيي الضفة الغربية الطرد والابعاد بفعل تعميم العنف من قبل المستوطنين الاسرائيليين، وإذا لم يقع مستوطنو الضفة الغربية هم أيضاً ضحية تفكيك المستوطنات ـ وهو ما لا يبدو أنه على جدول الأعمال ـ يصير من الواضح إذ ذاك أن السبيل الوحيد المفتوح هو دولة بقوميتين، كان بعض رواد الصهيونية الأوائل قد اقترحوها؛ ويمكن أن يندرج في هذا الإطار نظام كانتونات على النمط السويسري.

حينئذ تصبح الأراضي الفلسطينية في الجزء الذي صار فلسطينياً عام 1948، كما في الضفة الغربية وقطاع غزة، مفتوحة بحيث يُسمح بعودة من يرغب من النازحين الفلسطينيين، ويصبح «حق العودة» إلى الأرض المقدسة حقاً واحداً متاحاً للجميع من دون تمييز أو امتياز بين رجال هذه الأرض ونسائها المنتمين إلى جذور روحية، كما هو الحال بالنسبة إلى اليهود، أو السكان الأصليين القاطنين في هذه الأرض من غير انقطاع منذ عصور، كما هو الحال بالنسبة إلى الفلسطينيين. وأخيراً، إذا كان لا بدّ من الكلام على دين وروحانية، ضمن المساواة بين الديانات التوحيدية الثلاث، فمن الواضح أنه يتوجّب وضع القرارات القديمة للأمم المتحدة موضع التنفيذ، وكذلك مطالب الفاتيكان بوجوب تدويل القدس. إن قضية الأماكن المقدسة ليست، في الحقيقة، مسألة حساسة تخص المسلمين وحدهم، فهي تخص المسيحيين أيضاً، اللهمّ إلا إذا آمنّا بأن المسيح ولد في روما! وفي جميع الحالات، ينبغي أن تدار الأماكن المقدسة في القدس على قدم المساواة من قبل المسيحيين واليهود

(1) William Safire, «Coercion Won't Separate Settlers from Israel Patrimony», *International Herald Tribune*, december 24-25, 1996.

أنظر أعلاه الفصل 11.

والمسلمين، كما لا يجوز أن تكون هذه المدينة عاصمة لأية دولة، لنزع فتيل المطالبات المرَضية المركزة عليه لتحديد هويتها. وأخيراً يستحسن أن تناط إدارة الآثار الدينية بلجنة دولية من علماء الآثار المختصين، غير المرتبطين بسلطات حكومية.

إن اتفاقات أوسلو تستدعي، كما رأينا، من جوانب شتى - سيما على الصعيد الاقتصادي - منطق الدولة الثنائية القومية. غير أن ياسر عرفات لم يكن نلسون مانديلا الذي انتظر في سجنه، من دون أن يستسلم، رغم كل العروض التي قدمت اليه، حتى تنضج شروط الاتفاق. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يكن للقادة الاسرائيليين المسار التاريخي ذاته الذي مر به قادة جنوب أفريقيا، إذ لم يتعرضوا لما تعرّضت له قيادة جنوب أفريقيا من نقد ومقاطعة من جانب القوى الغربية، بل على العكس من ذلك: كان كل ما في السلوك الأوروبي والأميركي يشجعهم على اتخاذ مواقف ملتبسة من حيث الشكل ومتشددة في الجوهر. كما أن تطبيق اتفاق أوسلو من خلال «محادثات طابا» ثم «واي بلانتايشن»، كانت أكثر قرباً، على صعيد المقارنة التاريخية، إلى إنشاء «بانتوستانات» على نسق ما حصل في جنوب أفريقيا منه إلى مصالحة كبيرة بين الطائفتين العربية واليهودية في اسرائيل وفلسطين. ابتداء من عام 2002، فإن بناء الجدار الهادف إلى محاصرة أجزاء واسعة مما تبقى من المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية التي لم تتم مصادرتها من أجل إنشاء مستوطنات عديدة، حوّلها في الواقع إلى ما يشبه مشهد الجلد المحبحب، قد كرّس هذه البانتوستانات التي لا تسمح لسكانها بأن يتمتعوا بأبسط شروط الحياة الطبيعية.

إن هذا الكلام ليس تعبيراً عن تشاؤم مطلق. إنه ببساطة نوع من الواقعية، لأن تطور العقليات والسلوكات ظاهرة تاريخية بطيئة، وما من قبضات سحرية أو ضرب إعلامي كالذي حصل مؤخراً في جنيف بين يوسي بيلين وياسر عبد ربه في إمكانها أن تكسر بضربة واحدة صخور الأساطير الوعرة، الناظمة للديناميات الاجتماعية والثقافية المدمرة. والخطر على هذا الصعيد في المنطقة يكمن في التفاؤل الساذج والسطحي والاعتقاد بمعجزات يمكن أن يحققها كبار أصحاب القرار السياسي الدولي أو القادة المحليون الذين ليسوا، هم بالذات، إلا نتاج عقليات جامدة وخطابات رنانة وكلام منمق.

وضع حد لحمّى المطالبات المتركزة على الهوية، والعودة إلى المنطق العلماني في القانون الدولي

إنّ تهدئة حالات الاضطراب الناجمة عن صراعات الهوية في المنطقة هو المدخل الصحيح إلى السلام، داخل المجتمع الاسرائيلي كما داخل المجتمعات العربية وفي العلاقات المتبادلة في ما بينها. لكن ينبغي أيضاً أن نرى أن هذه المطالبات الرافعة لعلم الهوية الحصرية المتقوقعة تشكل جزءًا من خيبة أمل أكثر اتساعاً، حيث لم يعد يقام اعتبار

للعلمنة وفلسفة الأنوار، اللتين فقدتا صفتهما كلغة كونية كانتا تتميزان بها حتى في أصعب مراحل الاستعمار الأوروبي للعالم. إن كثرة التلاعب بهذه اللغة، خصوصاً في مجال حقوق الإنسان، واستخدامها حصرياً لحساب مصالح أنانية جيوسياسية، ودمجها بإيديولوجيا عولمة الأسواق، وتشويهات اقتصاد السوق في البلدان التي انهارت فيها الأنظمة الاشتراكية القديمة أو في البلدان التي ظلت على هامش التصنيع، كل ذلك جعل الثقافة الغربية تساهم بفعالية في انتاج الردة الدينية التي سحرتها وتلذذت بها كثيراً[1]. لم يكن بد، في هذه الحالة، من أن تصبح المنطقة ـ وهي موئل الديانات التوحيدية الثلاث ـ النقطة التي تركزت فيها أمراض الهوية المنتمية إلى إحدى هذه الديانات أو إلى لعبة تحالف بين اثنتين منها ضد الثالثة. وهي ليست بظاهرة جديدة في التاريخ، إذا تذكّرنا إسبانيا الأندلسية واستعادتها من يد العرب، حيث حاولت كتلة يهودية-إسلامية احتواء انتصار المسيحية الاسبانية التي طردت بصورة نهائية مسلمي الجزيرة الايبيرية ويهودها في القرن الخامس عشر.

كي يكون السلام والاستقرار ممكنين في المنطقة، لا بدّ من أن يتوقف التلاعب المخزي بالقانون الدولي وحقوق الانسان، التلاعب الذي يحابي البعض، ويجافي بل يعاقب ـ خلافاً لأي منطق ـ البعض الآخر. ولن يقوم سلام على الرمال المتحركة للتصورات القانونية الملتبسة، من استعمال القانون تعسفياً في بعض المجالات إلى غياب تطبيق القانون في مجالات أخرى. إن «السياسة الواقعية» (Realpolitik) التي لا تقوم على أية ركيزة، أو التي تقوم على ركائز مهتزة، هي بالفعل اسم بلا مسمّى. وإذا لم يشكل القانون والعدالة والتقدم الاقتصادي وتكافؤ الفرص بين البشر في المنطقة، ولو جزئياً، الأسس السياسية عند القوى الغربية في المنطقة، فإن السلام الثابت والدائم لن يتحقق. ولن تظهر غير صور السلام الافتراضي المتلفز والأحلام الاقتصادية الساذجة، التي لن يكون في مقدورها أن تلغي الأسباب الموضوعية للعنف والمآسي في الواقع الفعلي.

ما من وصفة للسلام في المنطقة خارج قانون دولي يطبق بالصرامة الفكرية ذاتها على كل شعوب المنطقة وطوائفها. وحتى يكون القانون الدولي لغة تفضي إلى السلام، عليه أن يقف على الحياد بالنسبة إلى الهويات الاتنية أو الطائفية واللاهوتيات والايديولوجيات الدينية. وإذا ما تُركت خطابات الهوية تتسلل إلى القانون الدولي، يصبح هذا القانون سلاحاً حربياً بدل أن يكون عاملاً مساعداً في المعالجة، ولغة من نمط كوني تساهم في التوصل إلى حل للصراعات.

بالتأكيد، ليس بالاستناد إلى هويات مغلقة على تعبيرات من نمط دولتي-قومي، كالذي

(1) انظر كتاب جان فرنسوا بايار *L'illusion identitaire, op. cit.* الذي يبين مأزق الاستراتيجيات الجديدة المتعلقة بالهوية التي تخص التيارات الجيوسياسية الكبرى في العالم والتي تضخمها وسائل الاعلام.

ساد في القرن التاسع عشر الأوروبي، يمكن التوصل إلى حلول عملية قابلة للديمومة لقضية التعايش الاسرائيلي-الفلسطيني على أرض واحدة. والحال أن القومية الاسرائيلية والقومية الفلسطينية ما زالتا مغلقتين على هذا الوجه السلبي من الحداثة الغربية، حتى لو كانت الأولى، في هذه اللحظة، تسحق الثانية بقوتها الهائلة. بل على العكس، ينبغي البحث عن حل معقول داخل علمانية ديموقراطية صارمة، تحترم كل المعتقدات والطقوس الدينية. غير أن على التيارات العلمانية العربية أو الاسرائيلية، بالتأكيد، مهما كانت درجة هامشيتها في الظرف التاريخي الراهن، ألّا تبقى محكومة بالصمت أو عرضة لسخط المتدينين الذين يرغبون شفاء العالم الحديث من ضلالاته من المادية أو من عبثيته.

حتى يكون السلام ممكناً وحتى ينبلج فجر علمانية تحترم إيمان المؤمنين من مختلف الديانات، ينبغي ألّا تخشى الأنظمة العربية من شعوبها وألا تخجل الشعوب بأنظمتها أو ألّا ترى فيها إلا سيادة الجور والعار وعقوبة ربانية على كفر البشر. إذ ذاك يصبح في مقدور المجتمعات العربية أن تعبّر بصراحة عن رغبتها في السلام وعن السبل التي تراها واقعية لتحقيقه، ولتطويع الدينامية الاسرائيلية القلقة والعدوانية في آن معاً، بسبب طبيعة الأحداث التاريخية المأسوية التي ولّدت الصهيونية وخلقت دولة إسرائيل. كما ينبغي أيضاً بالتأكيد أن تكف الأنظمة العربية عن توظيف الدين وجعله أساساً نظرياً لدساتيرها السياسية، وأن تفتح، تالياً، فضاء الحداثة الحيوي، أي فضاء الخطاب الديموقراطي، الذي لا يمكن أن يوجد من دون تصور دنيوي للوجود يمنح قيمة للفرد، رجلاً أو امرأة، لأن إعطاء الفرد قيمته هو الحامي الوحيد، في التحليل الأخير، لديمومة الجذور الدينية والاثنية للطوائف المهددة.

إن نموذج لبنان ـ وما يحصل اليوم في العراق ـ كافيان ليبيّنا بوضوح أي مصير ينتظر البشر الذين يشكلون الطوائف المتشابكة بطريقة غير طبيعية في إدارة الدولة. ويشكل مصير البوسنيين من كل الطوائف دليلاً إضافياً على ما تجر إليه نزوات السيطرة السياسية لدى الأفراد، الذين تغلّف طموحاتهم المفرطة صيغ هستيرية من خطاب الهوية؛ وخير شاهد على الانحرافات القانونية التي تفضي إليها الأمور، عندما يراد بناء الحق على أسس إثنية أو طائفية، مع مراعاة المصالح الجيوسياسية، هو اتفاق دايتون الأخير حول البوسنة واتفاق أوسلو بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك أيضاً اتفاق الطائف بخصوص لبنان[1].

---

(1) نذكّر بأن اتفاق دايتون يلحظ، للبوسنة السيّئة الحظ، دولة صربية تزماً على أراضيها الصغيرة، دولة لا يحق لها أن ترتبط بدولة الصرب، ودولة إسلامية بوسنية وأخرى كرواتية صغيرة جداً لا يحق لها أن ترتبط بكرواتيا، لكنها ملزمة بأن تتحد فدرالياً مع الدولة الإسلامية، وعلى جميع هذه الكيانات أن تعيش داخل إطار كونفدرالي بوسني. نذكّر أيضاً بأنّ الصربيين والكرواتيين والبوسنيين هم جميعاً سلافيون ويتحدثون اللغة الصربية-الكرواتية وعاشوا قروناً كشعب مختلط، وكان الزواج المختلط جزءاً من تراثهم العادي اليومي.

ما يؤسف له أن العراق على ما يبدو سائر بدوره، منذ الغزو الأميركي، في عملية «بلقنة» أو «لبننة»، ستستمر في زيادة آلام سكانه لسنوات طويلة إضافية.

تشجيع انخراط الحركات الإسلامية في منافسة سياسية مفتوحة وعدم عرقلة مأسسة صيغ التضامن الطبيعي

من الواضح أن التنظيم السياسي للدول العربية يجب أن يأخذ في الاعتبار، في النهاية، صلات القربى الثقافية بين شعوبها، وذلك بسبب الروابط التاريخية واللغوية والدينية وحرية التنقل المتواصل قروناً طويلة بين حدود الولايات داخل الخلافة الإسلامية والسلطنة العثمانية وسائر الملكيات القديمة. لقد تمّ السعي الحثيث إلى جعل صلات القربى هذه أساساً لقومية عربية حديثة، بالرغم من رسم اعتباطي للحدود وقيام دول متعددة في مرحلة الاستعمار ثم في مرحلة التحرر من الاستعمار، ونشوء صراعات بين مختلف الأنظمة العربية. وقد جرى وصف هذه الدينامية لنزاعات الأنظمة العربية وتحليلها في الفصل الرابع. لذلك يكمن الحل في إنجاز أوسع ليبرالية سياسية، وتعزيز الحريات البلدية والمناطقية الراعية للخصوصيات الإتنية أو الدينية، ومنح الحقوق المدنية للمهاجرين العرب في البلدان العربية المستوردة لليد العاملة، بدلاً من أن يكون الحل في إخضاع دول لدول أخرى، كما كانت الحال في لبنان تحت الوصاية السورية، أو إخضاع بعض الدول لهيمنة المجموعة الدولية، كما هي حال العراق بعد الغزو.

إن انخراط الحركات الإسلامية في المنافسة السياسية المفتوحة، داخل مؤسسات صلبة وشرعية، هو الحل الوحيد لحالات العنف المحمومة التي تصيب مجموعات تدّعي النطق باسم الإسلام أو أحد مذاهبه، وتزعم تحقيق الخلاص للمجتمعات الإسلامية التي يتآكلها الإذلال. إن تجربة تركيا، التي حملت سلمياً إلى السلطة حزباً إسلامياً كبيراً، بيّنت أن نموذج العنف الجزائري الذي وضع فيه جماعات تدّعي أنها إسلامية في مواجهة عسكريين يدّعون أنهم ديموقراطيون، ليس قدراً حتمياً لا يمكن تجنّبه. كما أن الانفتاح الذي اعتمدته المملكة الأردنية ليس أقل أهمية، لأن برلمان هذا البلد أصبح يضم معارضة إسلامية أساسية أمكنها أن تعبّر عن معارضة صريحة وشعبية لسياسة التطبيع والتعاون الاقتصادي الحكومية مع دولة إسرائيل. ثم إن إمارة البحرين قد أجرت أيضاً إصلاحاً شاملاً لمؤسساتها في عام 2002، ما سمح بإعادة الحياة البرلمانية إلى هذا البلد ومنح حق الانتخاب للنساء. والنظام الملكي المغربي قام هو أيضاً، في عهد خلف الحسن الثاني، محمد السادس، بإصلاحات خاصة في ما يتعلق بقانون الأسرة، لا بل شُكّلت حكومة ضمّت في عدادها شخصيات من المعارضة.

في كل حال، وفي ظل ظروف دولية تشجع على قيام تكتلات وصيغ من التعاون الاقتصادي بين دول مجاورة ومرتبطة بصلات قربى ثقافية وحضارية أو بمجرد جوار جغرافي، يبدو غريباً التشبث بالتنكّر للروابط الموجودة بين المجتمعات العربية ومحاولة استبدالها بتعاون اقتصادي اسرائيلي-عربي في ظروف غير ناضجة، أو بتضامن إسلامي في ظل انخراط بعض الأنظمة السياسية العربية في جعل الدين أساس الحكم.

في هذا المجال أيضاً، يبدو أن الاهتمام الغربي الرئيسي بأمن إسرائيل لن يحقق هدفه بهذه الوصفات التي يسعى إلى تطبيقها من دون جدوى. ذلك أن دولاً عربية أكثر ديموقراطية ولا تخشى صلات القربى التي تجمع بين شعوبها، هي أفضل بكثير للتفاوض من أجل السلام من دول منطوية على ذاتها وخائفة، لأن شرعيات حكوماتها هشة. فهي في هذه الحالة ستتفاوض حتماً بمزيد من التصلب مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل، لأنه سيكون عليها أن تقدم أمام شعوبها جردة حساب، وربما لهذا السبب بالذات لم تشكل دمقرطة العالم العربي أبداً الاهتمام الاساسي لدى الولايات المتحدة إلّا مؤخراً، بهذا الشكل الانتهازي الفجّ، لتبرير غزو العراق.

على الصعيد الاقتصادي، ان السوق العربية المشتركة أو على الأقل اقتصادات عربية مفتوحة بعضها على بعض، بدل الأسواق الصغيرة المجزأة راهناً، تشكل على وجه الاحتمال وسيلة صالحة للتكامل الاقتصادي بين هذه البلدان، وهي أفضل من الجهود الاقتصادية الحثيثة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي أو المحور الأميركي-الاسرائيلي في المنطقة. وفي كل الأحوال ينبغي، على الأقل، أن يترافق الانفتاح بين الدول العربية مع الجهود الأوروبية أو الأميركية حتى تؤتي هذه الجهود ثمارها.

من هذه الزاوية بالذات، إن الحصار الاقتصادي للعراق، الذي دام إثنتي عشرة سنة واستبعد 17 مليون مستهلك من السوق الاقليمي، مع قدرتهم الاقتصادية الكبيرة، ليس متناسباً أبداً مع مبدإ الاقتصاد النيوليبرالي الراهن والأفضلية التي يوليها للمبادلات الاقتصادية في ازدهار المجتمعات.

ضمن هذه التوجهات المتعددة يمكن البحث عن مستقبل مغاير. فالهيجان الراهن وأشكال العنف القائمة والوجود العسكري الأميركي ومصير العراقيين والقلق والعدوانية الاسرائيليين الناجمين عن قلق عام يعصف بهذه المجتمعات، وكذلك الخوف الأوروبي والأزمة الاقتصادية في العالم العربي والمتوسطي وفي أوروبا، كل ذلك يشكل عوامل لا تساعد على فهم آليات انحطاط المشرق العربي ولا على البحث عن العلاجات الناجعة لها. وهي، فوق ذلك، تبقي على لعبة «السياسة الواقعية»، المركّزة على الآجال القريبة أو المركّزة حصراً على مكافحة الارهاب أو على الأحلام الاقتصادية الساذجة التي تغض النظر عن المشكلات الحقيقية التي تعرقل التنمية الاقتصادية للبلدان العربية.

إن أثر أحداث 11 أيلول/سبتمبر على المنطقة، ومختلف أنماط توظيف الإسلام منذ عقود ثلاثة ـ وقد صفنا آلياتها ـ، شهدت توسعاً استثنائياً حفزته الردة العسكرية للولايات المتحدة العسكرية، هي من نمط استعماري. فالهجوم على برجي التجارة العالمية في نيويورك وضد مبنى البنتاغون في واشنطن يبدو، في الحقيقة، مندرجاً في سياق نمو الارهاب الذي يستهدف رموز القوة الأميركية، خارج الولايات المتحدة في البداية (اعتداءات ضد القوات الأميركية في المملكة العربية السعودية ثم ضد الأسطول الأميركي في اليمن، وأخيراً ضد السفارات الأميركية في أفريقيا)، ثم ضد هذه الرموز داخل الولايات المتحدة بالذات. لا شك أن الارهاب المعادي لأميركا ذا الأصول الشرق أوسطية ليس جديداً في تاريخ نصف القرن الأخير، كما رأينا؛ غير أنه صار يبدو مسمّراً في خطاب يستحضر الديني وليس العداء العلماني الطابع للإمبريالية، وهو ما يؤكد، للأسف، المقولات الكيفية عن حرب الحضارات الشاملة التي لا بدّ من التصدي لها، طالما أنها تبعدنا عن فهم الصراعات الدنيوية في تاريخ المنطقة الممزقة، خلال نصف القرن الأخير.

لأول مرة، في نصف القرن الأخير، وجدت الولايات المتحدة الأميركية وحليفها العربي الأول في المنطقة، العربية السعودية، صعوبة في التفاهم. فقد نسيت الحكومة الأميركية العديمة الذاكرة كم شجعت العربية السعودية، وكذلك باكستان، على التوظيف الأكثر فظاظة للإسلام لمقاتلة القوة السوفياتية، ثم وقعت هاتان الدولتان، اللتان تستند الشرعية فيهما إلى توظيف الإسلام المتشدد كعنصر أساسي في تحديد الهوية والبناء الاجتماعي، وقوعاً مفاجئاً ضحية هذا التوظيف ومخاطره على الاستقرار الداخلي. وبعد انتهاء الحرب الباردة والانتهاء من جدوى «المجاهدين» الذين حرروا أفغانستان من الاحتلال السوفياتي، والذين قاتلوا في البوسنة وكوسوفو والشيشان، مستنفدين قوتهم حتى النهاية، جاءت الولايات المتحدة الآن تسعى الى تصفية كل هذه الشبكات الإسلامية التي كانت هي بالذات مع بعض بلدان أوروبا قد ساهمت في تطويرها وحتى في إدخالها الى قلب بعض المدن الأوروبية الكبرى. كيف يمكن تفكيك كل هذه الشبكات ووقف الترويج الواسع للإسلام المتشدد في المنطقة، وكذلك في سائر المجتمعات الإسلامية أو داخل الطوائف الإسلامية المهاجرة الى الغرب، في وقت تبدو اسرائيل منتصرة أكثر من أي وقت مضى، فيما تتابع اقتلاع المجتمع الفلسطيني من جذوره، ويستمر الشعب العراقي يعاني من عواقب الحصار الاقتصادي الماضي، ومن بعده الغزو الأميركي الفوضوي؟

على الصعيد العربي، أدت عرقلة عملية السلام في فلسطين ثم القمع الوحشي للانتفاضة الثانية، وأخيراً غزو العراق والسعي إلى محاصرة النظام السوري، الى وضع الأنظمة، في الحقيقة، تحت ضغط متزايد من الرأي العام المحلي في كل بلد. فوق ذلك،

ترافق قمع الانتفاضة مع صور الحرب على أفغانستان ضد شبكة القاعدة التي ينتمي معظم قادتها إلى جنسيات عربية، وبخاصة منذ ربيع 2003 و2004، وصور القمع أو التعذيب في السجون العراقية، فبلغ الشعور بالجور والذهول ذروته. وبعد أن ضاق الخناق على الأنظمة العربية، كانت المملكة العربية السعودية قد أيدت خطة للسلام كررت فيها الموقف العربي التقليدي: السلام الشامل والتطبيع الشامل مقابل الانسحاب الاسرائيلي من كل الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل. هذه الخطة، التي عرضت في قمة جامعة الدول العربية في بيروت في آذار/مارس 2002، جرى تجاهلها من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل اللتين طالبتا، بصلافة، بإجراء تغييرات ديموقراطية في إدارة السلطة الفلسطينية التي مضت إسرائيل في تفكيكها من دون هوادة.

المشرق العربي هو اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في وضع متفجر ومتشظٍّ وخاضع لسياسات تسلط عقيمة، فالتة من عقالها. غير أنه لم يعد ممكناً معرفة ما سيتفتّق عنه هذا الوضع من عوامل جديدة في زعزعة الاستقرار والتركيبات الجديدة. المؤكد هو أن الإسرائيليين والفلسطينيين ما زالوا ينتظرون السلام الموعود والمستقبل الزاهر، بعد انقضاء خمس عشرة سنة على مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو؛ وبعد مضي سبعة عشر عاماً على اتفاق الطائف، لا يزال اللبنانيون منتظرين استعادة سيادة دولتهم وتحريرهم من أية وصاية، عربية كانت أو غربية؛ كما أن العراقيين، بعد سنوات عدة من تحرير الكويت، ليسوا في انتظار نهاية حرب الخليج وآثارها التدميرية الواسعة على الصعيد الاجتماعي ونهاية الحرمان وحسب، بل هم ينتظرون أيضاً نهاية الاحتلال الأميركي لبلدهم. ألم يحن الوقت بعد لإدخال نوع من صحة العقل إلى الشرق الأوسط، وإلغاء هذا العازل بين ما هو افتراضي وما هو واقعي، وأن يتم التصدي لجنون التعابير والذاكرات التاريخية الهجومية؟ إن في ذلك الشرط الأولي للتمكن من التفكير بدروب استقرار إقليمي بطريقة متبصرة، وللتمكن من التصدي بفعالية لمختلف أشكال العنف والإرهاب الواقعية أو الفكرية، التي يسقط كل يوم في المشرق العربي ضحايا لها بأعداد كثيرة جداً.

المشرق العربي أكثر من أي وقت مضى متفجر، وخاضع لسياسات القوى الخارجية، العقيمة والتي لا ضابط لها. مع ذلك، فمن السابق لأوانه معرفة أي عوامل جديدة ستبنى مستقبلاً لتؤسس في ظلها حالة استقرار إيجابية، أو معرفة بذور إعادة التشكيل المقبلة التي قد تنجم عن هذا الوضع.

ملحق ما بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان

صيف 2006

حرب إسرائيلية جديدة على لبنان وتداعياتها

كل هذه التطورات السلبية هيّأت الجو الإقليمي والدولي لقيام إسرائيل بهجمة شرسة جديدة على لبنان في صيف عام 2006، وهي في الوقت نفسه تتمادى في عملياتها الوحشية في غزّة والضفة الغربية ضد الفلسطينيين. وكانت ذريعة الهجوم البري والبحري والجوي الذي بدأت إسرائيل بشنّه على لبنان في 12 تموز/يوليو 2006 قيام مقاتلي حزب اللّه بعملية على الحدود الإسرائيلية-اللبنانية لأسر جنديين إسرائيليين وقتل عدد آخر من جنود العدو، مطالباً بتكملة عملية الإفراج عمّن تبقّى من أسرى لبنانيين في السجون الإسرائيلية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في أيلول/سبتمبر 2004، وبعد أن خطف حزب اللّه أحد عناصر المخابرات الإسرائيلية خارج الأراضي اللبنانية ونقله إلى لبنان، كانت إسرائيل قد قبلت عبر وساطة للحكومة الألمانية لتبادل هذا الأسير بأربعمئة أسير لبناني في السجون الإسرائيلية. ولم تكتمل عملية التبادل هذه كلياً، إذ بقي في السجون الإسرائيلية بعض اللبنانيين ومنهم أشهر اسير هو سمير القنطار، المناضل التقدمي الذي كان قد قام بعملية جريئة في مدينة نهاريا في إسرائيل بتاريخ 22 نيسان/ابريل 1979 كان من نتائجها إصابة جنرال في الجيش الإسرائيلي.

وقد أعلن أمين عام حزب اللّه أن هدف خطف الجنديين هو فقط إكمال عملية التبادل، وليس لدى الحزب أية نيّة لإقامة حرب شاملة على إسرائيل. غير أن إسرائيل هي التي أعلنت شمول الحرب على لبنان كله، وبشكل خاص على مناطق تواجد حزب اللّه، أي الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت.

وأصبح واضحاً، في الأيام الأولى من القتال، أن إسرائيل كانت تحظى بدعم مطلق من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، إذ لم يصرّح أحد من القادة الغربيين بأية إدانة

وكان من الواضح أن الولايات المتحدة تحرّض إسرائيل على التصعيد العسكري المتواصل ضد البنية التحتية وضد المساكن المدنية، اعتقاداً منها بأن هذا التصعيد سيؤدي حتماً إلى إنهيار حزب الله وقبول الحكومة اللبنانية الرضوخ إلى الشروط الأميركية-الإسرائيلية. وفي هذا الإطار نظّمت الولايات المتحدة اجتماعاً دولياً حول الوضع في لبنان في مدينة روما بتاريخ 26 تموز/يوليو 2006، بحجة تقديم المساعدات المستقبلية لإعادة إعمار لبنان ورفضت أي بحث في وقف إطلاق النار قبل الرضوخ اللبناني للشروط الأميركية-الإسرائيلية. وكان سبق لمجلس الأمن أن رفض درس طلب الحكومة اللبنانية وقف إطلاق النار الذي تقدمت به بتاريخ 14 تموز/يوليو 2006.

لم يسفر هذا الاجتماع عن أية نتيجة تُذكر، كما لم يتحرك مجلس الأمن لاتخاذ قرار لوقف إطلاق النار، رحمة بالشعب اللبناني الذي اصبح يعاني مجدداً من الوحشية الإسرائيلية التي تواصلت على مدى السنين منذ أول هجوم كبير لإسرائيل على لبنان في 27 كانون الأول/ديسمبر 1968، وتلته بعد ذلك سلسلة من الأعمال الإجرامية الإسرائيلية تجاه لبنان، منها بشكل خاص إحتلال أجزاء واسعة من الجنوب اللبناني عام 1978 والبقاء فيه إلى عام 2000، ثم الاجتياح الثاني للبنان عام 1982، حيث وصلت القوات الإسرائيلية بقيادة الجنرال شارون إلى بيروت وحاصرت فيها الجزء الذي كانت توجد فيه القيادة الفلسطينية على مدى شهرين ونصف الشهر وضربته من البحر والبر والجو وقطعت المياه والكهرباء والتموين عنه. هذا من دون نسيان سلسلة المجازر الأخرى التي قام بها الجيش الإسرائيلي ضد الشعب اللبناني، وآخرها مجزرة قانا عام 1996. فبدلاً من أن يتبرّم اللبنانيون من حزب الله كما كان متوقعاً، شهدت البلاد وحدة وطنية رائعة في مجابهة هذا العدوان الجديد وعمّ الإعجاب بصمود مقاتلي حزب الله أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية. وقد أبدت كل الفئات اللبنانية تضامناً كبيراً مع المهجرين من بلداتهم ومن الضاحية الجنوبية لبيروت واستُقبلوا في كل المناطق اللبنانية، على اختلاف لونها المذهبي، وتمّ فتح المساجد والكنائس والمدارس لإيوائهم ومساعدتهم.

ومن الأسباب التي تفسّر هذا التضامن الكبير، المواقف الجريئة التي اتخذها العماد ميشال عون، القائد السابق للجيش اللبناني، الذي حاول من دون جدوى في حينه إخراج القوات السورية من لبنان بالقوة في عام 1990، والذي رفض مناقشة مبادرة حزب الله بخطف الجنديين أو إدانتها، مطالباً اللبنانيين جميعاً بالوقوف صفّاً واحداً أمام الهجمة الإسرائيلية الشاملة على لبنان، التي لا يبررها قانونياً وأخلاقياً مجرد عملية خطف جنديين من قبل حزب الله. والجدير بالذكر أن التيار الوطني الحر الذي أسسه العماد ميشال عون كان قد وقّع، بتاريخ 6 شباط/فبراير 2006، وثيقة تفاهم مع حزب الله، وذلك في باحة

كنيسة مار ميخائيل في إحدى ضواحي بيروت التي كانت تعرّضت للدمار خلال فترة 1975-1990. وكانت وثيقة التفاهم تقوم على وضع برنامج شامل لإصلاح الدولة وإعادة النظر بقانون الانتخاب والتشديد على مبدإ الديموقراطية التوافقية وليس الديموقراطية العددية التي كان حزب الله يدعو إليها في الماضي، من حين الى آخر. ووضعت الوثيقة كذلك تصوّراً مشتركاً لتصحيح العلاقات اللبنانية-السورية على أساس "التكافؤ والاحترام الكامل والمتبادل لسيادة الدولتين واستقلالهما"، على قاعدة رفض العودة إلى أي شكل من أشكال الوصاية الخارجية، وكذلك ضرورة تحديد الحدود بين الدولتين وإقامة العلاقات الدبلوماسية وإفراج سوريا عن كل المعتقلين اللبنانيين لديها، هذا إضافة إلى وضع مبادئ أخرى سليمة وشفافة في موضوع العلاقات اللبنانية-الفلسطينية والمسائل الأمنية وتأكيد الخطر الإسرائيلي على لبنان.

وقد أثارت الوثيقة العديد من المواقف المؤيدة والمستنكرة. فتلك المؤيدة أتت من الشخصيات المستقلة التي رأت في الوثيقة قطع الطريق على أي نوع من الفتنة بين المسيحيين والشيعة في لبنان، إضافة الى مساهمة كبيرة في تصحيح المسار السياسي للبلاد منذ صدور القرار 1559 واغتيال الرئيس رفيق الحريري. أما المستنكرون فقد كانوا جميعهم من أنصار قوى 14 آذار، ومنها بشكل خاص تيار المستقبل لآل الحريري، وحليفها الرئيسي السيد وليد جنبلاط، وتوابعهما من شخصيات قرنة شهوان المسيحية والقوات اللبنانية الذين رأوا في الوثيقة تقوية لنفوذ حزب الله في البلاد على حساب المسيرة الجديدة الموالية للمحور الأميركي-الفرنسي الساعي الى تطبيق جميع بنود القرار 1559، ولو على حساب استقرار لبنان وسيادته، بعد خروج البلاد من الهيمنة السورية. والجدير بالذكر في هذا المجال أيضاً أن العماد عون، وخلافاً لكل التوقعات، كان قد اتخذ أيضاً موقفاً معتدلاً في الساحة اللبنانية بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ساهم الى درجة كبيرة في التهدئة، وذلك برفضه تحميل سوريا كل مآسي لبنان، بخاصة بعد خروج جيشها منه، كما دعا الى الحوار العقلاني في قضية سلاح حزب الله، وأصبح ينتقد أكثر فأكثر تصرفات الحكومة وقوى 14 آذار المستأثرة بالحكم، بالأسلوب نفسه الذي كان سائداً في الماضي، في عهد الوصاية السورية. وقد كان للمبادرة المشتركة لحزب الله والتيار الوطني الحرّ للعماد ميشال عون أثر كبير في تعجيل إقامة حلقات حوار وطني دعا اليه رئيس المجلس النيابي لتنفيس الإختناق في البلاد، بدأت فعلياً في 2 آذار/مارس 2006 بين جميع الأفرقاء من قوى 14 آذار وحزب الله والتيار الوطني الحر. وقد انعقدت سلسلة من حلقات الحوار على قضايا مختلفة، مثل المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية والعلاقة مع سوريا وقضية سلاح حزب الله، من دون التوصل الى نتيجة تُذكر.

وممّا لا شك فيه أن كل هذه المواقف لأكبر زعيم مسيحي في لبنان ساهمت مساهمة كبيرة في تأمين تضامن الشعب اللبناني حول مقاومته في هذه الظروف العصيبة، وذلك على خلاف ما كان قد حصل في الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، حيث كانت فئات واسعة من الشعب مؤيّدة للاجتياح الإسرائيلي. وقد أربك هذا الموقف الجامع كثيراً الدول الغربية التي أصبحت جميعها موالية لإسرائيل من دون تحفّظ؛ كذلك أربكت تماماً القيادة العسكرية الإسرائيلية التي اصطدمت بفعالية قتالية غير مسبوقة في الحروب العربية-الإسرائيلية من قبل المقاومة اللبنانية، التي أصبحت ترشق المدن الإسرائيلية الشمالية يومياً بأعداد من الصواريخ راوحت بين 80 و200 صاروخ، ما اضطر أهالي هذه المناطق الإسرائيلية الى الاحتماء في الملاجئ في الأيام الأولى من الحرب ثم الهروب من تلك المناطق. وقد وصلت الصواريخ اللبنانية الى مدينة حيفا وصفد وعفّولة وغيرها من مدن شمال إسرائيل، وذلك بالرغم من إعلان القيادة الإسرائيلية يومياً أنها أطاحت معظم قدرات حزب الله القتالية. وهذه كانت المرة الأولى في حياة الدولة العبرية التي يتحمل فيها جزء كبير من سكانها مرارة الحرب في حياتهم الشخصية، مما لم يحصل في أي من الحروب العربية-الإسرائيلية السابقة.

وعندما بدأ الهجوم البري الإسرائيلي بتردد إبتداً من 23 تموز/يوليو 2006، اصطدمت المدرعات الإسرائيلية الشهيرة "ميركافا" بقدرة المقاومين على منع تقدمها وتدمير العديد منها وحصر الوجود الإسرائيلي في مناطق صغيرة جداً في بعض مواقع الحدود الإسرائيلية-اللبنانية، وذلك خلافاً لما كان قد حصل في العمليات البرية الإسرائيلية السابقة، إذ كان الجيش الإسرائيلي يدخل لبنان ويتوغل فيه بكل سهولة، كما حصل عام 1978 وعام 1982.

خلال هذه الأسابيع الحاسمة من تاريخ لبنان والمنطقة، ظهر السيد حسن نصرالله على شاشات التلفزيون مرات عديدة وبخطاب وطني لبناني وقومي عربي في آن واحد، تميّز عن كل ما سبق من أنواع الخطابات العربية في ظروف الحرب، وحتى خطابات جمال عبد الناصر الشهيرة. فقد كان السيد يظهر بتواضع كبير وبخطاب هادئ وعقلاني لا يشوبه الانفعال أو المزايدة، فيشرح بالكلمات المناسبة أهداف كل من المقاومة والعدو، ويخاطب ضمير اللبنانيين والعرب بفئاتهم المختلفة وحساسيتهم، بخاصة بعد أن قامت ثلاث دول عربية باتخاذ مواقف ملتبسة من الوضع في لبنان بإلقاء اللوم على حزب الله بشكل حصري وعدم ذكر تاريخ الوحشية الإسرائيلية تجاه لبنان والعرب، أي ما يعني إعطاء صك براءة للعدو، إضافةً إلى محاولة إثارة النعرات الطائفية بين السنّة والشيعة على امتداد الوطن العربي، مكمّلاً بذلك الموقف الأميركي-الإسرائيلي من هذه الحرب[1]. وتمكّن السيد نصرالله

(1) حمّلت المملكة العربية السعودية، عبر تصريح عن "مصدر مسؤول" لوكالة الأنباء السعودية، "المسؤولية الكاملة" لما حصل للبنان الى حزب الله (راجع نصّ التصريح في جريدة السفير اللبنانية بتاريخ 14 تموز/يو...

كان يتناقض اساساً مع ما كان اعتمده مجلس الوزراء من موقف جامع في جلسته بتاريخ 27 تموز/يوليو 2006 التي صدرت عنها خطة من نقاط سبع لتأمين وقف إطلاق النار ولم تأخذ به فرنسا والولايات والمتحدة. كما أن وزراء خارجية الدول العربية، بعد أن كانوا قد فشلوا في اجتماع سابق في القاهرة بتاريخ 15 تموز/يوليو 2006 بالاتفاق على موقف موحّد من الهجوم الإسرائيلي على لبنان، تمكّنوا، خلال انعقاد اجتماع آخر في بيروت بتاريخ 7 آب/أغسطس 2006، من اتخاذ موقف موحد مشرّف قضى بإرسال وفدٍ من ثلاثة وزراء خارجية برئاسة وزير خارجية قطر لإقناع مجلس الأمن بالتخلي عن المشروع الأميركي-الفرنسي لأخذ موقف لبنان في الحسبان في استصدار أي قرار لوقف إطلاق النار.

وقد كان ممثل العدو الإسرائيلي في مجلس الأمن خلال المداولات السابقة قد أكّد أن بلاده تقوم فقط بتطبيق القرار 1559 الذي عجزت الحكومة اللبنانية عن تطبيقه، وهي بذلك تنفذ "الإرادة الدولية" وإرادة مجموعة كبيرة من اللبنانيين ـ بحسب رأيه ـ مستشهداً بأقوال كبار السياسيين اللبنانيين من قوى 14 آذار المعادين لاحتفاظ حزب الله بسلاحه والموالين للولايات المتحدة وفرنسا والمناهضين للمحور الإيراني-السوري. وبعد ايام طويلة من مواصلة إسرائيل إشباع لبنان بالوابل اليومي نفسه من القنابل والصواريخ على المناطق السكنية والبنية التحتية، تمّ التوصل إلى صيغة القرار 1701 الصادر بتاريخ11 آب/أغسطس 2006، وهو قرار لا يلبّي المطالب اللبنانية إنما يُدخلها في القرار بشكل عرضي وغير مباشر، بينما يأخذ المطالب الإسرائيلية في صلب القرار؛ فهو يدين عملية حزب الله ويطلب إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين من دون شروط، كما يطالب بإنزال قوات عسكرية جديدة في جنوب لبنان لتقوية قوات الأمم المتحدة الموجودة هناك منذ عام 1978، بحيث يبلغ عديدها 15 ألف جندي إضافة الى 15 ألف جندي لبناني تعهدت الحكومة اللبنانية بإرسالهم إلى الجنوب. ولا يدين القرار بأي شكل من الأشكال جرائم الحرب ضد اللبنانيين التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي، بحسب القوانين الدولية المرعية الإجراء، كما لم يطلب وقف إطلاق النار وعودة القوات الإسرائيلية إلى ما وراء الحدود، بل «اخترع» مقولة جديدة في القانون الدولي، أي المطالبة بـ"وقف الأعمال العدائية" فقط، ما يسمح للجيش الإسرائيلي بمتابعة عملياته العدوانية ضد مقاتلي حزب الله بحجّة الدفاع عن النفس، وهذا ما ستفعله إسرائيل مراراً بعد تبنّي القرار المذكور. كما لم تفك إسرائيل الحصار البحري والجوي عن لبنان، خلافاً لمنطوق القرار 1701، بحجة عدم وصول القوات الجديدة المكوّنة أساساً من الوية من الدول الأوروبية، كما تذرّعت بعدم وجود مراقبة على جميع المنافذ التي تربط الأراضي اللبنانية بالأراضي السورية من قبل القوة الدولية المتجددة. وبهذا الموقف الذي لم يحتجّ عليه اي من الدول الغربية، تحوّل القرار الدولي الى وسيلة جديدة بيد أميركا وإسرائيل

والدول الغربية لفرض انتداب جديد على لبنان والضغط على الحكومة اللبنانية لقبول مبدإ مراقبة جميع الحدود اللبنانية البرية والبحرية والجوية بحجة منع وصول السلاح إلى مقاتلي حزب الله. وبدا واضحاً جداً أن إسرائيل والدول الغربية تسعى إلى تحويل انتصار المقاومة إلى نكبة للبنان ووضع البلاد تحت الوصاية الأجنبية.

عاد لبنان جرّاء ذلك إلى أوضاع التوتر الداخلي بين القوى الموالية للغرب، وبشكل أساسي ما سُمّي بقوى 14 آذار بقيادة آل الحريري والسيد وليد جنبلاط، الحليف الرئيسي لها من جهة، والقوى الرافضة للهيمنة الأميركية-الإسرائيلية على لبنان والمنطقة، والرافضة أيضاً الانخراط في محور المعاداة لكل من سوريا وإيران من جهة ثانية. وبذلك تكرّس وضع لبنان كدولة حاجز «Buffer State»، إثر صدور قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي حوّل الوضع اللبناني الى أداة في أيدي الولايات المتحدة وفرنسا لتعجيل التطورات التي ترتئيها أميركا لولادة "شرق أوسط جديد". وبدأت حرب البيانات السياسية الحادة بين قوى 14 آذار وحزب الله بشأن التطورات الحاصلة في سوء تطبيق القرار 1701 حتى ظهر، ولأول مرة، الانفعال في كلام السيد حسن نصرالله، لمناسبة حديث على تلفزيون «الجزيرة» بتاريخ 12 أيلول/سبتمبر 2006[1]، تجاه رئيس الحكومة اللبنانية وقوى 14 آذار الساعية إلى إلغاء مفاعيل الانتصار الذي حصل، سواء عسكرياً في المجابهة الأرضية، أم لبنانياً في الوحدة والتضامن أمام الهجمة الشرسة.

والحقيقة أن انتصار المقاومة ظهر جلياً في إسرائيل حيث تعرّضت الحكومة والمؤسسة العسكرية إلى انتقادات عنيفة، بسبب سوء إدارة هذه الحرب والأداء السيّئ للجيش الإسرائيلي أمام مقاتلي حزب الله، برغم ضخامة ترسانة الصواريخ والقنابل التي استعملت ضد مناطق تواجد المقاومة اللبنانية. وممّا لا شك فيه أن عجز الجيش الإسرائيلي عن سحق قدرات المقاومة عسكرياً، وإلحاق هزيمة سياسية ومعنوية بها، كما كان قد حصل في عدوان عام 1982 ضد معاقل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، قد سبّب زلزالاً في إسرائيل التي وجدت نفسها وحليفها الأميركي في مأزق كبير. ولهذا السبب تكاتفت الدول الغربية كلها لنقل المعركة من الميدان العسكري إلى الميدان السياسي، لتطبيق القرار 1701 بشكل يؤدي إلى وضع لبنان تحت الوصاية، واختناق حزب الله عبر الضغوطات المختلفة لمراقبة الحدود اللبنانية البحرية والجوية والبرية بحجة منع وصول السلاح له. وظهرت الحكومة اللبنانية وكأنها موافقة على هذا المنحى الخطير، ما أشعل الجوّ السياسي اللبناني مجدداً وأعاده الى ما كان عليه من توتّر حول قضية سلاح حزب الله قبل الهجوم الإسرائيلي.

---

(1) راجع النص في جريدة السفير اللبنانية بتاريخ 13/9/2006.

وفي الوقت الذي كانت إسرائيل تهجم فيه على لبنان، تابعت مرة أخرى همجيتها وشراستها المألوفتين، وتماديها في سحق حكومة حماس وخنق الشعب الفلسطيني في حياته اليومية وقتل عدد من المدنيين بالقنابل والصواريخ بشكل يومي، كما قامت بتاريخ 29 حزيران/يونيو 2006 بخطف 64 شخصية سياسية منتمية إلى «حماس» ومنها 26 عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني وثمانية وزراء، رداً على عملية خطف جندي إسرائيلي على يد المقاومة الفلسطينية بتاريخ 20 حزيران/يونيو 2006. ولم يثر التصرف الإسرائيلي هذا، الخارق لكل مبادئ القانون الدولي، أي اعتراض يُذكر من الدول الغربية الحاملة راية الديموقراطية في العالم. وذلك حتى عندما قام الجيش الإسرائيلي بأسر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 5 آب/أغسطس2006 ونائب رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 18 آب/أغسطس 2006 وأمين عام هذا المجلس بتاريخ 20 آب/أغسطس2006.

إنّ هذه التطورات اللبنانية والفلسطينية، حيث تشهد ساحة الشرق الأوسط المزيد من العجرفة الأميركية والإسرائيلية، هي في الحقيقة نتاج حالة انقسام حاد، ليس بين الشرق والغرب وحدهما، إنما أيضاً بين العرب أنفسهم أمام الهجمة الغربية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، وهي لا تختلف في المضمون عن انقسامات سابقة حول طريقة التعامل مع القوى الاستعمارية الخارجية بين أنصار المهادنة لهذه القوى لمنع المزيد من السيطرة من جهة، وبين من يرى ضرورة التصدي المباشر والحاسم تجاه الهيمنة الخارجية من جهة أخرى. وإذا كانت الهجمة الإستعمارية بريطانية-فرنسية الطابع في القرن التاسع عشر ونصف القرن العشرين، فإن الهجمة الجديدة هي أميركية-إسرائيلية في الاساس، إنما يظهر جلياً أن دول الاتحاد الأوروبي اصبحت تنجذب أكثر فأكثر إلى القوى الأميركية والإسرائيلية، متناسية تراثها في معاداة الاستعمار الذي ساعد كثيراً الدول العربية قبيل استقلالها، ومتناسية أيضاً بعض المواقف الشهيرة والتاريخية لرئيس فرنسا السابق الجنرال ديغول من سياسة القوة الأميركية في العالم.

حالة الإنقسام العربية هذه ليست إذاً بالجديدة، وقد وصفنا خلال فصول هذا الكتاب ديناميتها وأسبابها ومراحلها وأدبياتها، إذ هي تكوّن أحد العناصر الرئيسية في دينامية الفشل العربي في النظام الدولي وعودة الدول الغربية إلى ممارسة سياسة إستعمارية عنصرية تجاه منطقة المشرق العربي. ولذلك أصبحت قضية الشرق الأوسط تأخذ أكثر فأكثر طابع المجابهة الشاملة بين إسرائيل والحكومات الغربية التي أصبحت تنخرط أكثر فأكثر في دينامية السياسة الأميركية وشعاراتها حول الحرب ضد الإرهاب وصدام الحضارات من جهة، وأجزاء واسعة من العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى. ولذلك فإن نوعية ردّ قوى الممانعة لهذه الدينامية عند العرب ستصبح مهمة للغاية في المستقبل، بخاصة من الناحية الفكرية السياسية.

فإما أن يكون الرد على صعيد إنساني وأخلاقي يرتبط بشكل أو بآخر بكل من أدبيات فلسفة الأنوار الأوروبية بأوجهها التحررية من كل أنواع الظلم والقهر وأدبيات النهضة العربية وحركة الإصلاح الديني التي بدأت منذ بدايات القرن التاسع عشر، وإما أن يكون الردّ في سياق الإنحطاط العام والرفض للقيم والمبادئ الدولية والتقوقع والإنغلاق على هويات وخصوصيات إتنية ودينية ومذهبية وإعطائها طابعاً أسطورياً وملحمياً منفصلاً عن الواقع، على النسق نفسه الذي تسير عليه القوى الرجعية الإستعمارية الغربية الجديدة وتلهم خطابات الرئيس جورج بوش.

خاتمة

لقد كان هذا الكتاب تحت الطبع عندما حصل الهجوم الإسرائيلي الجديد على لبنان في صيف 2006، وقد تمكنتُ من إضافة رواية هذه الحرب في هذا الملحق، لكنه لم يكن ممكناً، لأسباب تقنية طباعية، أن أضيف شيئاً على مقدمة الكتاب أو فصوله الأخيرة لمحاولة تقييم آثار الحرب الإسرائيلية الأخيرة وإدراجها في سياق السرد التاريخي العام. فممّا لا شك فيه أن نوعية الأداء العسكري للمقاومة اللبنانية، وهي تسمّي نفسها إسلامية، لكن خطابها كما ذكرت أصبح أكثر فأكثر وطنياً-لبنانياً وقومياً-عربياً، قد غيّر كثيراً من مشهد الساحة الإقليمية، ولا شك في أن هذا الحدث الجلل والمؤلم في آن معاً سيؤثر تأثيراً مهماً في التطورات المستقبلية.

إن هذه النوعية في الأداء والتنظيم والانضباط والبطولات، كما في بطولات الشعب اللبناني وبشكل خاص الجنوبيين والبقاعيين وأهالي الضاحية الجنوبية لبيروت، في تحمّل الضربات الإسرائيلية الوحشية بكل جرأة ورباطة جاش، لهي ظاهرة ملفتة للنظر، لا شك في أنها أثّرت تأثيراً كبيراً على الرأي العام العربي. فهل يمثّل هذا الأداء نقطة تحوّل في دينامية الفشل التي أصابت المجتمعات العربية، كما وصفتُها بإسهاب في هذا المؤلّف؟ وهل سيكوّن هذا الأداء بداية عد عكسي نحو الخروج من الحلقة المفرغة التي نتخبّط فيها؟ وهل الفشل الإسرائيلي العسكري الذريع أمام الإرادة الصلبة والتنظيم العالي الكفاءة للمقاومة اللبنانية - بطابعها اللبناني والعربي والإسلامي - سيكون بداية تقهقر الكيان الصهيوني كما يراه بعض المحللين الغربيين والعرب على حد سواء؟ أم أن هذا الانتصار سيزيد مستقبلاً من وحشية المحور الأميركي-الإسرائيلي-الأوروبي المعادي للعرب والمنخرط أكثر فأكثر في حرب شاملة ضد المجتمعات العربية وجاليات المسلمين في الدول الغربية، مع ما يستتبع ذلك من مزيد من الانقسام بين العرب، في ما يتعلق بالتعامل مع أميركا والكيان الصهيوني؟

أعتقد شخصياً أنه من السابق لأوانه إعطاء تقييم صائب للتأثيرات المستقبلية لما حدث

في لبنان في صيف 2006 والإجابة عن التساؤلات التي يطرحها الحدث الضخم. هل دينامية أميركا وإسرائيل أمست على أفول، بعد أن تمكّنت مجموعة صغيرة من اللبنانيين المتجذرين في أرضهم والحالمين بإعادة الكرامة إلى الأمة، إسلامية كانت أم عربية أم لبنانية؟ أم هل سيثير النمط الجديد والناجح في مقاومة الآلة الحربية الإسرائيلية مزيداً من الهمجية والبربرية الأميركية-الإسرائيلية في المنطقة وتأجيج الصراع بين الشرق والغرب وتوسيع رقعته؟ هذا ما نجهله اليوم، بخاصةٍ أن الغموض والضبابية الفكرية ما زالا كبيرين في الساحة العربية، في ما يتعلق بقضايا الهوية الجماعية عند العرب. كما أعتقد أن الفكر الغربي أصبح هو بدوره تحت النفوذ الأميركي-الصهيوني في حالة من الغموض والضبابية واللاعقلانية قد تفوق حالة العرب الفكرية. وقد اعتراني، خلال أيام الحرب وأنا أشاهد الأحداث والتعليقات على الأحداث على شاشة تلفزيون «الجزيرة» وأقارن هذا العمل الإعلامي العربي العالي الكفاءة بما يتوافر للمشاهد الغربي من تفسيرات وتحاليل سطحية بعيدة كل البعد عن الموضوعية حول الأحداث، شعوراً بأننا كعرب أصبحنا أخيراً نفهم العالم وتعقيداته أكثر من الإعلام الغربي وصانعي القرار في الغرب الذين صاروا أسيري مقولات ومفاهيم مبسّطة وسخيفة لا تتناول تعقيد العالم بأي نوع من العقلانية. وهي جميعها المفاهيم التي فرضتها الإدارة الأميركية في شعاراتها الحربية المختلفة.

شخصياً، زدت قناعة ـ بخاصة خلال ما قمت به من جهد في الإعلام الغربي خلال الحرب الأخيرة لرفض مواقف التأييد الأعمى للمنطق الأميركي-الإسرائيلي السائد فيها ـ بأننا لا بد من أن نركّز جهودنا في الداخل وألا نستنزف قدراتنا الفكرية في مخاطبة الغرب "السياسي" الذي دخل في سجن فكري أكثر ظلمة بكثير من السجن الذي نحن فيه. هذا مع الاستدراك بأن الهوّة أصبحت تكبر، في الغرب كما في الشرق، بين صانعي القرار وتوابعهم في الأجهزة الإعلامية وبين شعور الناس العاديين الذين يدركون أكثر فأكثر أن أميركا وإسرائيل تتحملان درجة كبيرة من المسؤولية في ما آلت اليه الأوضاع في الشرق الأوسط. وبقدر ما سنتمكن كعرب من وقف دورة الانحطاط والوقوف على أقدامنا في وجه المحور الأميركي-الإسرائيلي، سنساهم بقدر ذلك في تفكيك الألغام المزروعة منذ عقود في علاقة الشرق بالغرب. أما الإستمرار في حالة الإنقسام بين أنظمتنا السياسية العربية والقوى الإعلامية والثقافية والأدبية التابعة لها، فلا بدّ من أن يجرّ المزيد من المآسي والمعاناة ومتابعة السير على طريق الإنحطاط والإفراط في قدرة الصمود والتضحية العظيمة الكائنة في مجتمعاتنا العربية، كما يدلّ على ذلك المثالان الفلسطيني واللبناني.

ويبقى مع ذلك سؤال كبير حول أنواع حركات الممانعة بألوانها المختلفة. فهل حزب الله أو «حماس» من طينة الحركات الجهادية الأخرى نفسها؟ إنني على قناعة بأنها مختلفة

تماماً ويجب أن تبقى مختلفة، لأنها في الحقيقة حركات تحرّر وطني من القمع والظلم المباشر من قبل إسرائيل، وهي متجذّرة في كل من الشعبين الفلسطيني واللبناني؛ بينما الحركات الجهادية تستهوي فئات مختلفة من الشباب العرب، والمسلمين من غير العرب الذين يعيشون في معظم الأحيان أزمات نفسية حادة، كما هو الحال بالنسبة إلى أية حركة تمارس العنف العبثي الطابع، ويجمعها فقط خطاب ديني مبسّط ومتطرّف توجّجه التصرفات الأميركية والغربية تجاه المنطقة العربية وتجاه الجاليات الإسلامية في الغرب. وفي تقديري أن مثل هذه الحركات تكوّن خطراً كبيراً على السلم الأهلي في المجتمعات العربية، وهي تقدّم باستمرار الذريعة الإضافية لتطرّف الخطاب الأميركي تجاه الشرق الأوسط والمسلمين بعامّة. ومن الواضح أن السياسة الأميركية تسعى إلى جعل نظرة العالم إلى الإرهاب تشمل في آن واحد حركات التحرر من الاحتلال والقمع والحركات الجهادية تلك. وربما تكوّن الساحة العراقية تجسيداً لهذا الخلط بين التحرر من الاحتلال الأميركي وبين أنواع مختلفة من خطابات الجهاد التي تُستعمل في إثارة الفتنة المذهبية بين العراقيين أنفسهم، من دون أن نعلم مدى توغّل أجهزة مخابراتية عديدة في صفوف هذه الحركات وتوظيفها في خدمة الفتنة وليس التحرر. وممّا لا شك فيه أن ما يحصل في كل من العراق وفلسطين ولبنان يمثّل تحدّياً كبيراً لمستقبل المنطقة، بخاصة بعد أن نأى الكثير من القوى العراقية الفاعلة عن الشعور بالانتماء إلى الوطن العربي، للّجوء إلى أنواع مختلفة من الهويات الفرعية المتقوقعة على نفسها.

ويصعب، في مثل هذه الحال وفي هذه الظروف التي نعيش فيها في الوطن العربي، أن نتنبأ بالاتجاه المستقبلي، سواءً بالنسبة إلى توسيع المجابهة لتصبح حرباً شاملة بين "الغرب السياسي"، الذي امتلكه الجنون الاستعماري المطلق، وقوى الممانعة العربية بمختلف أجنحتها، أم بالنسبة إلى إمكان سلوك طريق جديد نهضوي الطابع وعقلاني، يمثّل بوادره خطاب السيد نصرالله في لبنان، بالرغم من كون حزب الله حركة دينية في الأصل، وإنما نراها تتجذّر أكثر فأكثر في الواقع الوطني اللبناني والقومي العربي.

إن مهمة المؤرّخ، في تحليله للأحداث المعاصرة القريبة، تُختصر في طرح الإشكاليات بما يتوافر لديه من مشاهدة شاملة لتعقيدات الواقع؛ ولا يمكنه، في حال من الأحوال، إطلاق الأحكام المطلقة حول الصيرورة المستقبلية للأحداث وادّعاء معرفة المستقبل واتجاهاته.

بيروت، في 14/ 9/ 2006

ملحقات

توثيقية ومرجعية

التوجهات المرجعية المعروضة هنا هي استكمال للمؤلفات المذكورة على امتداد الفصول. وقد ذكرنا أحياناً في هذه الملاحق بعض عناوين الكتب التي تبدو لنا مهمة، وهي على العموم عناوين لم ترد في متن الكتاب؛ الكثير منه كتب قديمة، وهي على صلة بفصول الجزء الأول وبشكل خاص تلك المتعلقة بإشكالية الهوية العربية (الفصل الرابع) التي لم نشأ أن نثقل التعرض إليه بالإحالة إلى كثير من المراجع، لكي نترك النص ينساب بطلاقة. وبقدر ما وجدنا أن العديد من هذه المؤلفات غير معروف أبداً أو حتى غير مذكور في مؤلفات حديثة حول المشرق العربي ولم يُعَدْ نشره ثانية، وجدنا من المفيد إدراجه في لائحة المراجع هذه. ومن المهم، في الحقيقة، أن نعرف كيف جرى تحليل هذه الأحداث والنظر إليها في حينه. زد على ذلك أن بعضها ذو أهمية خاصة كونه كُتب في وقت لم يكن المنظور الانتروبولوجي الديني قد غ... الدراسات حول الشرقين الأدنى والأوسط.

بالطبع، ليست المراجع المذكورة لائحة شاملة وجامعة، بل هي خريطة إجمالية موجزة تتيح للقارئ أن يأنس بالمواضيع الأساسية التي ألهمت المؤلفات الأكثر شهرة حول المنطقة والبلدان التي تتكون منها. وقد نوّهنا ببعض المراجع العربية التي قد تكون مفيدة للقارئ العربي والتي يتيح ذكرها للقارئ غير العربي أن يتعرّف بصورة أفضل إلى حيوية السجالات السياسية والفلسفية والدينية في العالم العربي، وكذلك إلى البحث الفكري الذي يجري، بطريقة سليمة جداً أحياناً، خارج النظرات والرؤى التقليدية.

ملحق I

تصنيف المجموعات العرقية والدينية

الأقليات الاتنية

توجد في العالم العربي أقليتان عرقيتان مهمتان : الأكراد في سوريا والعراق، والبربر في شمال أفريقيا. بيد أن بعض الفئات داخل هاتين الأقليتين قد «تعرّبت»، أي هجرت لغتها واستعاضت عنها باللغة العربية، وإن حافظت على شعور إتني متميز. والإسلام السني هو في الإجمال مذهب البربر والأكراد. غير أن بعض البربر المسلمين لا يعتنقون المذهب السني، ومن هؤلاء المزابيون في الجزائر، وهم على المذهب الإباضي. كما توجد في العراق بعض القبائل الكردية النصرانية أو الشيعية المذهب. أما في شبه الجزيرة العربية فتوجد أقليات من أصل إيراني، سيما في الكويت والبحرين، وهي تدين في معظم الحالات بالإسلام الشيعي.

وتجدر الإشارة إلى أنه ما تزال تعيش في معظم الأقطار العربية كثرة من الأسر ذات الأصول التركية والشركسية والأرناؤوطية، علاوة على بعض الأسر الأوروبية التي تعود في أصولها إلى الصليبيين. وتوجد في العراق أقلية تركمانية مهمة، يبلغ تعدادها ما يقارب مليون نسمة، إضافة إلى الأشوريين، وهم مسيحيّون، محتفظون بلغتهم الآرامية الأصل.

الطوائف الدينية(*)

الطوائف غير المسلمة

توجد الطوائف الدينية غير المسلمة في مشرق العالم العربي ومغربه على حد سواء.

(*) لا توجد إحصاءات دقيقة بتعداد مختلف الأقليات الدينية؛ وإن وجدت أرقام فغالباً ما تكون موضوع اعتراض انفعالي من قبل جميع الأطراف. وما نقدمه هنا من أرقام لا يدّعي الدقة الإحصائية، ولا يزيد على أن يكون تقديرات تقريبية.

غير أن الأقليات المسيحية لا توجد إلّا في مصر والسودان وفي منطقة المشرق العربي (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين). وقد تعرّبت تماماً على صعيد اللغة والثقافة. وتنضـ بصورة رئيسية الأقباط في مصر (7 إلى 8% من السكان) ومختلف الطوائف المسيحية التابعة للكنائس الشرقية في الأقطار الأخرى (8 إلى 10% في سوريا، 40 إلى 45% في لبنان، 9% في فلسطين، 3% في العراق). وفي العراق نجد بعض الطوائف المسيحية التي لـ تتعرّب حتى الآن إلا بصورة جزئية، وهذا شأن الأشوريين الذين يتكلمون السريانية. وفي سوريا ثلاث قرى قرب دمشق ما يزال سكانها يتكلمون الآرامية.

وينبغي أن نشير أيضاً إلى وجود جاليات أرمنية صغيرة في تلك البلدان. وهي فـ الحالة التي نحن بصددها أقليات دينية وإتنية في آن معاً.

أما الأقليات اليهودية التي كانت ذات أهمية كبيرة، سيما في المغرب العربي والعراق واليمن ومصر، حيث كان وجودها يعود إلى عصر ما قبل الإسلام، فقد تناقصت كثيراً منذ إنشاء دولة إسرائيل. ولا بد من التذكير بأن اقتلاع جذور اليهود في الجزائر يعود إلى مرسوم كريميو (Crémieux) الذي أتاح لهم عام 1870 إمكان حيازة الجنسية الفرنسية. وقد لجأت الحركة الصهيونية في وقت لاحق إلى استخدام جميع وسائل الضغط الممكنة، بما فيه اصطناع عمليات إرهابية في الأقطار العربية التي توجد فيها أقليات يهودية ذات شأن، لتنشيط الهجرة الجماعية إلى فلسطين بعد إنشاء دولة إسرائيل فيها عام 1948. وقد نجحت هذه الخطة تماماً في العراق واليمن، إذ رحل اليهود عنهما بصورة مكثفة منذ عامي 1948-1949 ليتوطنوا في إسرائيل. لكنها لم تنجح بالمقابل إلّا جزئياً في المغرب وتونس حيث ما يزال يعيش عدد غير قليل من اليهود (حوالي 30.000 في المغرب و20.000 في تونس). أ يهود مصر فقد رحلوا إلى إسرائيل عقب العدوان الثلاثي الإسرائيلي-الفرنسي-الإنكليزي وفي آن واحد مع أعضاء الجاليتين الفرنسية والإنكليزية المقيمين في مصر؛ وقد كان كثير م يهود مصر قد حصل على الجنسيات الأوروبية خلال العهد الاستعماري. ولا بد هنا م الإشارة إلى أن الحركة الصهيونية تمكنت، حتى عام 1948، من العمل في مصر بكل حرية حيث نشطت دعائياً وجمعت كثيراً من الأموال. وجرّاء هذه الهجرة راحت إسرائيل تدّعي أ ما تم بينها وبين البلدان العربية هو نوع من تبادل السكان، إذ تم ترحيل الفلسطينيين إلى الدول العربية مقابل ترحيل اليهود إلى إسرائيل؛ وهذه بالطبع وسيلة مريحة للتنصل من كـ مسؤولية في الصراع العربي-الإسرائيلي.

الطوائف الإسلامية غير السنية

إن مشكلة وجود طوائف دينية إسلامية في العالم العربي لا تنتمي إلى الفرع السنـ الغالب لهي مشكلة مغايرة تماماً، إذ من الأسهل دوماً تقبّل الاختلافات مع أطراف م

خارج الجماعة الأصلية منها مع من هم في داخلها. ولهذا تكون محاربة الفرق والبدع داخل الديانة الواحدة أشد عنفاً وضراوة من محاربة الديانات المنافسة. وفي هذا المجال لم تشذّ الديانة الإسلامية عن غيرها من الديانات، سيما أنها وريثة ما يسمى بنظام «البابوية-القيصرية» البيزنطية في المنطقة ووريثة المزدكية كدين للدولة في فارس الساسانية، ما جعل منها القاسم المشترك الوحيد بين مختلف الأقوام المختلفة التي جمعتها تحت رايتها. وقد كان التعلق بالعقيدة السنّية على الدوام واحدة من أقوى الوسائل في أيدي الممسكين بمقاليد السلطة في الكيانات الامبراطورية لمكافحة قوة التفتيت المتمثلة بوجود مجموعات متعددة، على غرار الدور الذي أدّته العقيدة الأرثوذكسية البيزنطية قبل الإسلام. ومع غلبة هذا الأخير أضحت الخصائص الذاتية تعبّر عن نفسها بظهور مفاهيم دينية شتى تدور أساساً حول دور الإمام علي، صهر النبيّ وآخر الخلفاء الراشدين، ودور ذريته وخلفائه. وفي زمن المسيحية كانت الخصومات حول طبيعة المسيح (إلهية هي أم بشرية) ـ وغالباً ما اتخذت شكلاً عنيفاً أو حتى دموياً ـ قد استقطبت الخصوصيات المحلية، ما أدى إلى ظهور كنائس ترفض قرارات مجمع خلقيدونية حول طبيعة المسيح، وهي القرارات التي اعتمدتها السلطة البيزنطية مذهباً رسمياً لها.

ويشكل المذهب الشيعي، بفرعيه الرئيسيين: الزيدية في اليمن والاثني عشرية في العراق ولبنان، أهم طائفة إسلامية غير سنية في العالم العربي. وعلى الرغم من أن العتبات الشيعية المقدّسة موجودة في النجف وكربلاء في العراق، فإن المركز الرئيسي للشيعة من حيث الثقل السكاني يقع خارج الوطن العربي، في إيران. ويجدر القول إن الشيعة الإيرانيين ليسوا عرباً وأن إيران لم تعتمد المذهب الشيعي ديناً رسمياً للدولة إلاّ في ظل الصفويين في القرن السادس عشر. كما يوجد شيعة في المنطقة الساحلية الشرقية من العربية السعودية وفي الكويت، في حين أنهم أغلبية سكانية في البحرين.

هذا وينبغي أن نذكّر بالطائفة الإسماعيلية المهمة (الشيعة السبعية) التي يتزعمها روحياً الآغاخان والتي يتوزع المنتمون إليها بين بلدان آسيوية شتى، منها سوريا.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى المذهب الإباضي الذي يرفض تاريخياً الخلافة السنية والمذهب الشيعي في آن معاً. وينتشر هذا المذهب في سلطنة عمان ولدى المزابيين في الجزائر.

أما الوهابية التي تسيطر في السعودية وقطر فلا يمكن اعتبارها فرقة إسلامية، بل تمثل مذهباً وممارسة في الإسلام أصولية الطابع ومتشددة للغاية. وانتماء هذين البلدين إلى الوهابية لم يمنعهما من أن تكون علاقاتهما بالغة السوء.

وهناك فرق إسلامية أخرى أفرزها المذهب الشيعي، تختلف جداً عن الطوائف التي تقدم الكلام عليها، إذ إن قسوة الاضطهاد الذي عانت منه عبر التاريخ دفعت بها نحو باطنية

مراكز المسيحية المشرقية، فإن قسماً كبيراً من الأقلية العربية في هذه المنطقة يتألف من المسيحيين الذين تسعى تركيا إلى تتريكهم. وفي إيران، في المنطقة التي يطلق عليها الإيرانيون اسم خوزستان (التي تسمى في الأصل عربستان)، توجد أقليّة عربية سنية المذهب في غالبيتها يبلغ تعدادها زهاء مليوني نسمة. كذلك فإن غالبية السكان الاريتريين في الحبشة ينطقون بالعربية ومسلمون. وفي المقابل فإن قسماً كبيراً من سكان جنوب السودان ليسوا ناطقين بالعربية ولا مسلمين. وشبيه هذا الوضع يقوم في الصومال وموريتانيا، حيث لا مجال لمعالجته في هذا الكتاب.

توجهات مرجعية إجمالية

مؤلفات عامة

هناك عدد قليل من المؤلفات العامة حول العرب. وكما سبق أن شرحنا في القسم الأول من الكتاب، تركزت أنظار الثقافة الغربية على الإسلام والحضارة الإسلامية، ولهذا تمحورت معظم المؤلفات حول الإسلام، وبصورة عرضية حول العرب تخصيصاً. وغالباً ما جرى خلط العروبة والإسلام بطريقة مشوشة، مما لا ييسر الحصول على معرفة من نمط تاريخي عن المشرق العربي.

الاداة المعرفية المتيسرة والمرموقة هي موسوعة يونيفرساليس *Encyclopædia Universalis*، في الباب المتعلق بالعرب وسائر الأبواب المتعلقة ببلدان المشرق العربي يمكن أن تقدم للقارئ غير المطّلع معلومات واضحة ومفيدة. موسوعة أخرى، على صغرها، تقدم معطيات حول مختلف البلدان والأحزاب السياسية والشخصيات في العالم العربي، هي موسوعة إدما Edma, *Les Arabes*, Paris, *Le Livre de poche*, 1975, فضلاً عن كتاب أكثر قدماً H. et P. Willemart, *Dossier du Moyen-Orient arabe*, Paris, Marabout-Université, 1969.

أمّا محبّو الكتب المطبوعة بإخراج جميل ففي إمكانهم العودة إلى الدراسة الشهيرة التي وضعها غوستاف لوبون وأعادت طبعها دار لوسيكومور. غير أن هذا العمل يبقى نموذجاً للتشوش المصطلحي وأحياناً لأحكام عنصرية مسبقة، رغم رغبة الكاتب بتصوير العرب بشكل إيجابي. Gustave Lebon, *La civilisation des Arabes* (1883).

كتاب جميل آخر مزين كثيراً بالرسوم من تأليف مارك برجيه، غير أن وجهة نظر الكاتب المتمحورة حول العرب تاهت في مقاربة عربية-إسلامية، وهذا ما يشير إليه العنوان الفرعي Marc Bergé, *Les Arabes. Histoire et civilisation des Arabes et du monde musulman dès origines à la chute du royaume de Grenade*, Paris, éditions Lidis, 1978.

انظر أيضاً Jean Wolf et Pierre Heim, *Les très riches heures de la civilisation arabe*, Paris, Cujas, 1972.

والكتاب الذي يمكن قراءته بكل سهولة ووضوح هو بلا شك لمكسيم رودنسون Maxime Rodinson, *Les Arabes*, Paris, P.U.F., 1979، غير أن قائمة المراجع في نهاية الكتاب فقيرة. وما يثير الدهشة أيضاً أن الكاتب الذي ينظر نظرة شك إلى قيمة مفهومي الحضارة العربية-الإسلامية والثقافة العربية-الإسلامية يختتم كتابه بعرضي لمقولات جامعي تونسي هو هشام جعيط الذي ساهم في موجة استخدام مصطلح «عربي-إسلامي».

لمحبي الانطباعية الشعرية في انتروبولوجيا العرب نحيل الى قراءة جاك برك في ثلاثة كتب Jacques Berque, *Les Arabes d'hier à demain*, Paris, le Seuil. 1969; *Langages arabes du présent*, Paris, Gallimard, 1974; *Les Arabes*, Actes Sud, 1977.

يمكن العودة أيضاً إلى كتاب بالانكليزية واضح ومحدد وممتع في قراءته لأنه يميّز تاريخ العرب عن سائر الشعوب الإسلامية Peter Mansfield, *The Arabs*, London, Penguin Books, 1980 (4th ed.).

ولمؤيدي مقولة العربي-الإسلامي وما يمكن أن تكون عليه مشكلة المثقفين العرب الضائعين بين الإسلام والغرب المسيحي علينا أن نذكر هشام جعيط Hichem Djaït, *La personnalité et le devenir arabo-islamiques*, Paris, le Seuil, 1974.

وفي موضوع العلاقة بين الدين والقومية عند العرب أنظر: مركز دراسات الوحدة العربية، القومية العربية والإسلام، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، وكذلك ناصيف نصّار، تصوّرات الأمة المعاصرة. دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث المعاصر، دار أمواج، بيروت، 1994.

مؤلفات تاريخية

للاطلاع على تاريخ عام للعرب يشمل مرحلة ما قبل الإسلام والمرحلة الإسلامية الكلاسيكية والمراحل الحديثة، ينبغي الغوص في الأدب الانكلوسكسوني، مع أنه شديد التركيز أيضاً على الإسلام. غير أننا نجد فيه على الأقل كتابات مرجعية لاستاذ التاريخ اللبناني الأصل فيليب حتّي المقيم في الولايات المتحدة الأميركية Philip K. Hitti, *History of the Arabs*, London, 1970 (10th ed.); *Makers of Arab History*, London, 1968; *A Short History of the Near East*, New York, 1966. وكذلك كتاب البرت حوراني المذكور في فصلنا الأول *Histoire des peuples arabes*, Paris, le Seuil, 1993.

تلزم الاشارة أيضاً، بالانكليزية، إلى كتاب واضح يميز العرب عن الإسلام من تأليف

برنارد لويس Bernard Lewis, *The Arabs in History*, London, 1958. وظهر لهذا المؤلف مؤخراً كتب أخرى، وهو مستشرق انكلوسكسوني ذو مكانة، أستاذ في جامعة پرنستون، وقد ترجمت إلى الفرنسية *Histoire du Moyen-Orient. Deux mille ans d'histoire: de la naissance du christianisme à nos jours*, Paris, Albin Michel, 1997; *La formation du Moyen-Orient moderne*, Paris, Aubier, 1995؛ وكذلك *Comment l'Islam a découvert l'Europe*, Paris, la Découverte, 1984. وكان الكاتب قد بدأ كمختص في شؤون السلطنة العثمانية ثم أخذ يتحول تدريجياً نحو الشرق الأوسط، في نظرة تناسب المقولات الاسرائيلية حول تاريخ المنطقة.

حول تاريخ العرب المعاصر يمكن العودة إلى عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية ـ دراسة في الهوية والوعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دار الجديد، وكذلك الشيخ عبدالله العلايلي، مقدمات في فهم التاريخ العربي، دار الجديد، بيروت، 1994؛ وأيضاً إلى زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية، دار النهار، بيروت، 1986، وجورج أنطونيوس، يقظة العرب الشهير الذي نشر عام 1946، بدون تاريخ، والذي أعيد نشره بالانكليزية بعنوان *The Arab Awakening*. ويمكن أيضاً أن نذكر محمد أسعد طلس، تاريخ العرب، دار الأندلس، بيروت، بمجلدين. ويمكن أيضاً ذكر كتاب للمثقف المصري اليساري المقيم في باريس محمود حسين (إسم مستعار) Mahmoud Hussein، وهو بحث صغير يركز على حرب أوكتوبر 1973، من دون عودة الى التاريخ *Les Arabes au présent*, Paris, le Seuil, 1974. حول ما بين الحربين يمكن العودة إلى كتاب كثير الاضاءة لـ ج. توبي J. Thobie, *Ali et les 40 voleurs. Impérialismes et Moyen-Orient de 1914 à nos jours*, éditions Messidor, 1985؛ ونذكّر أيضاً بهنري لورينس في كتابين Henri Laurens, *L'Orient arabe. Arabisme et islamisme de 1789 à 1945*, Paris, Armand Colin, 1993, *Le Grand Jeu. Orient arabe et rivalités internationales*, Paris, Armand Colin, 1991؛ وانظر أيضاً باللغة العربية عبد الكريم محمود غرايبة، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987.

ما خلا هذه المؤلفات نجد أنفسنا، هنا أيضاً، أمام غياب فاقع للكتب التاريخية العامة. في المقابل هنالك كتب تتناول معظم البلدان العربية، كلاً على حدة، وسنشير اليها لاحقاً في فهرس المراجع بحسب البلدان. أما الكتب المتعلقة في صورة خاصة بقضايا الهوية العربية المعاصرة فسيشار إليها في العنوان الرابع المتعلق بإشكالية الهوية العربية. وختاماً نشير إلى مجموعة Que sais-je، حول موجز تاريخي لمؤلفه دومينيك سورديل Dominique Sourdel, *Histoire des Arabes*, Paris, P.U.F., 1976 (réimpression 1991).

يمكن العودة، بالانكليزية إلى *The Modern Middle East* تحت إشراف Albert Hourani, Philip S. Khoury et Mary Wilson, London, I.B. Tauris & Co. Ltd, 1993، وكذلك تحت إشراف Abdulla M. Lutfiyya et Charles W. Churchill, *Readings in Arab Middle Eastern Socieites and Culture,* Paris, Mouton, 1970.

مرحلة ما قبل الإسلام

حول العرب قبل الإسلام هناك في الغالب كتب متخصصة يصعب العثور عليها أو هي نافدة، خصوصاً كتب هنري لامنس التي تعرضت كثيراً للنقد في حينه (بداية القرن الماضي) من قبل زملائه المستشرقين بسبب بعض ما ورد فيها من تحقير منهجي للإسلام، إنما مع تعاطف تجاه العرب، سيما السوريين. نذكر على كل حال G. Rycmans, *Les religions arabes pré-islamiques,* Louvain, 1951 (2ᵉ éd.).

ونشير الى كتاب بالعربية بعشرة مجلدات صدرت في بغداد بين عامي 1968 و1973 للمؤرخ العراقي جواد علي، يؤرخ فيها للعرب قبل الإسلام، وهي بعنوان: المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام.

حول الوثنية قبل الإسلام يمكن العودة إلى دراستين، الأولى لأندريه كاكو «Les religions des Sémites occidentaux». *Histoire des religions,* vol. 1, d'André Caquot, l'Encyclopédie de la Pléiade، والثانية لمكسيم رودنسون M. Rodinson: *Histoire universelle,* la Pléiade, vol. 2, «L'Arabie avant l'Islam».

نادراً ما كانت المسيحية العربية قبل الإسلام موضوع دراسات خاصة خارج أعمال البحث المنشورة في مؤلفات عامة عن الشرق المسيحي، وكذلك في الكتاب القيّم الصادر حديثاً لأحد كبار الحقوقيين الفقهاء الدستوريين العرب، إدمون رباط، ويتضمن الكتاب لائحة مراجع واسعة من المفيد التوقف عندها Edmond Rabbath, *L'Orient chrétien à la veille de l'Islam,* Beyrouth, publication de l'Université libanaise (diffusion Librairie orientale), 1980.

والجدير بالذكر كتاب عبدالله الحلو، صراع الممالك في التاريخ السوري القديم ـ بين العصر السومري وسقوط المملكة التدمرية، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1999. وكذلك بالنسبة إلى تاريخ اليهودية القديم ترجمة كتاب توماس ل. طومسن، التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1995.

أما بالنسبة إلى تاريخ المسيحية فيمكن العودة إلى كتاب ثمين، وللأسف غير معروف على ضفتي المتوسط، وهو كتاب سهل القراءة، مؤلفه راهب دومينيكاني عاش في لبنان

سنوات طويلة، هو جان كوربون، وعنوان كتابه يناقض الأفكار التي تلقفها الغرب والعرب على حد سواء، Jean Corbon, *L'Église des Arabes*, Paris, éditions du Cerf, 1977. وبالانكليزية نشير إلى J. Spencer Trimingham, *Christianity among the Arabs in Pre-Islamic Times*, London, Longman-Librairie du Liban, 1979.

وكذلك مؤلف للأمير حسن بن طلال الهاشمي باللغة الإنكليزية *Christianity in the Arab World*, Royal Institute for Inter-Faith Studies, Jurdan 1994. وانظر باللغة العربية المؤلف القيّم للأب لويس شيخو، النصرانية وآدابها بين عرب الجاهلية، دار المشرق، بيروت، 1989؛ وانظر أيضاً باللغة العربية صابر عبد الرحمن طعيمة، اليهود بين الدين والتاريخ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1972.

حول وضع اليهودية قبل الإسلام في الشرق العربي ينبغي العودة إلى الموسوعة القيّمة باللغة الانكليزية، S.W. Baron, *A Social and Religious History of Jews*، وهي تمتاز بكونها لا تنظر إلى تاريخ الجماعات اليهودية، حصرياً من زاوية العداء المعاصر للسامية، نسختها الفرنسية مؤلفة من خمسة أجزاء تحت عنوان *Histoire d'Israël, Vie sociale et religieuse*, Paris, 1956-1964.

الكتاب الكلاسيكي عن تاريخ العلاقات اليهودية-العربية هو: S.D. Goiten, *Jews and Arabs. Their Contacts through the Ages*, New York, Shoken Books, 1955, وترجمته الفرنسية تحت عنوان: *Juifs et Arabes*, Paris, éditions de Minuit, 1957.

المرحلة الإسلامية

بخصوص المرحلة الإسلامية عند العرب ينبغي التصدي لمسألة معاكسة لما كان قبل الإسلام. وبمقدار ما هي ضئيلة لائحة المصادر العامة عن العرب كشعب ومجتمع عبر التاريخ، تبدو المراجع عن الإسلام غزيرة ومشوشة. لذلك نجد صعوبة كبيرة في تحديد تاريخ المجتمع العربي انطلاقاً من الإسلام. وهنالك في الواقع مراجع أقل عدداً، سيما المراجع المتيسرة عن تاريخ ما قبل الإسلام، غير أنها أكثر وضوحاً رغم كل شيء. في المقابل، هناك أكوام من المراجع عن المرحلة الإسلامية، لكن تاريخ العرب مغمور فيها حتى يكاد يختفي داخل تاريخ شعوب أخرى اعتنقت الإسلام، كالفرس والأتراك والأكراد والبربر.

من الأفضل التوجه نحو مؤلفات عامة عن الحضارة الإسلامية أكثر من التوجه نحو مؤلفات عن الإسلام كإسلام. يمتاز الصنف الأول بكونه يبين تنوع المجتمعات الإسلامية وتاريخانيتها، في حين يقدّم الصنف الثاني صورة سكونية عن ديانة ممجوجة بنظرة مثالية جداً

عن المؤسسة الاجتماعية الكلية، فضلاً عن كونه يغض النظر عن الوقائع التاريخية والاجتماعية.

يمكن أن نرى بصورة خاصة André Miquel, *L'Islam et sa civilisation (VII^{e}-XX^{e} siècles)*, (2^{e} éd.), Paris, Armand Colin, 1977؛ كذلك D. et J. Sourdel, *La civilisation de l'Islam classique*, Paris, Arthaud, 1968، المذكور في الفصل الثالث؛ كذلك Maurice Lombard, *L'Islam dans sa première grandeur (VIII^{e}-XI^{e} siècles)*, Paris, Flammarion, 1971. وتوجد قائمة مراجع أساسية في الكتاب الشهير لـ ج. سوفاجيه J. Sauvaget, *Introduction à l'histoire de l'Orient musulman* (édition refondue et complétée par Claude Cahen, Paris, Adrien-Maisonneuve, 1961)، مذكور في الفصل الأول من كتابنا ويضم أيضاً عناصر بيبليوغرافية حول المشرق العربي والجزيرة العربية قبل الإسلام.

وتقدم موسوعة يونيفرساليس أيضاً عناصر معرفية جيدة في مختلف عناوين الباب المتعلق بالإسلام. لمزيد من فهم الاطار التاريخي والمراحل الكبرى في تاريخ الحضارة الإسلامية الكلاسيكية، يمكن العودة إلى A. Ducellier, M. Kaplan et B. Martin, *Le Moyen Âge en Orient, Byzance et l'Islam*, Paris, Hachette, 1990؛ كذلك *Les grandes dates de l'Islam*, sous la direction de Robert Mantran, Paris, Larousse, 1990.

وباللغة الانكليزية نشير إلى كتاب كارل بروكلمان (مترجم الى العربية) Karl Brockelman, *History of Islamic Peoples*, Capricorn Books, 1960، وقد ذكرناه في الفصل الأول. تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1998.

نشير الى الكتاب الرائع عن تاريخ الحضارة الإسلامية لأحمد أمين (1878-1954) وهو أحد كبار المفكرين الاصلاحيين في مصر المعاصرة. يحتوي الكتاب على ثماني مجلّدات هي، في الواقع، مثال في الوضوح، درست فيها ظاهرات اتنية وثقافية وحضارية كلاً على حدة، بصرامة ودقة وجهاز كامل من المراجع والمعلومات التاريخية. إنه كتاب فجر الإسلام (مجلد واحد)، ضحى الإسلام (3 مجلدات)، ظُهر الإسلام (4 مجلدات)، مكتبة النهضة، القاهرة. ظهرت الطبعة الأولى عام 1928، وهي دراسة كاملة أيضاً في ما خص المذاهب الإسلامية.

حول الخلاف بين السنة والشيعة يتوافر في اللغة الفرنسية كتاب هشام جعيط، *La grande discorde. Religion et politique dans l'Islam des origines*, Paris, Gallimard, 1989 (مترجم إلى العربية بعنوان: الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، دار الطليعة، بيروت، 1995). وانظر أيضاً، باللغة العربية، هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية،

الطليعة، بيروت، 2000. وانظر كذلك خليل أحمد خليل، العقل في الإسلام، بحث فلسفي في حدود الشراكة بين العقل العلمي والعقل الديني، دار الطليعة، بيروت، 1993.

حول الإسلام المعاصر نذكر مؤلفاً جماعياً مهماً يحتوي على وجهات نظر مسلمين وغربيين *Normes et valeurs dans l'Islam contemporain* (J. Berque, J.-P. Charnay et autres), Paris, Payot, 1966.

ومؤلفاً جماعياً قديماً باللغة الانكليزية، يقدم عناصر معرفية مهمة، خصوصاً عن ايران، حول العلاقة بين الدين والتغيرات السوسيوسياسية ***Islam and Development. Religion and Sociopolitical Change***, edited by John L. Esposito, New York, Syracuse University Press, 1980.

إضافة إلى مؤلفين معروفين لمكسيم رودنسون الإسلام والرأسمالية، M. Rodinson, *Islam et capitalisme*, Paris, le Seuil, 1966؛ الماركسية والعالم الإسلامي *Marxisme et monde musulman*, 1972 (مترجمان إلى العربية).

إضافة أيضاً الى مؤلفات محمد أركون حول الإسلام المعاصر التي تقدم لمحة عن مشكلات الفكر الديني الإسلامي، انظر بشكل خاص *Pour une critique de la raison islamique*, Paris, Maisonneuve et Larose, 1984 (مترجم إلى العربية). محمد أركون، قضايا في نقد العقل الديني. كيف نفهم الإسلام اليوم؟، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2000.

كذلك نعود الى الكتب المذكورة والمحللة في الفصول 1 و3 و23، في ما يخص الإسلام وأثره في المجتمعات المعنية وطريقة تحليل ذلك والنظر إليه خلال العقود الأخيرة.

حول إعادة قراءة التراث التاريخي للحضارة الإسلامية، في ضوء الماركسية، يمكن القارئ العربي أن يعود إلى الطيب تيزيني، من التراث الى الثورة، دار الجيل، دمشق 1979، ط 3، وحسين مروة، النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، دار الفارابي، بيروت، 1981.

نشير أيضاً الى الأعمال الصادرة عن مركز دراسات العالم العربي المعاصر، الملحق بالجامعة اليسوعية في بيروت وخصوصاً ***Religion, State and Ideology***, vol. III, 1975; ***Islamic Law and Change in Arab Society***, vol. IV, 1976; ***Arab Culture***, *1977; Religious identity **and radical perspectives***, vol. V, 1977 (distributor Dar El-Mashrek, Beirut). ترتكز هذه المؤلفات على نصوص مرفقة. من هنا أهميتها، غير أنها تميل كثيراً إلى تضخيم قيمة الوجه الايديولوجي والسياسي «للصحوة» الإسلامية، إنطلاقاً من هذه النصوص، من دون وضعها ضمن تصور سوسيولوجي. ونشير أيضاً، من بين أعمال المركز، إلى لائحة مراجع مدرجة تحت عنوان ***Arab Culture and Society in Change***, 1973.

حول المقاربة الغربية للإسلام نعود إلى رودنسون الذي يجمع دراستين قيمتين صغيرتي الحجم مشوّقتين في قراءتهما، مع لائحة مراجع وافرة على امتداد الكتاب M. Rodinson, *La fascination de l'Islam*, Paris, Maspero, 1990؛ دراسة أخرى وافية ومميزة بمعلومات شاملة عن نتاج أهم المستشرقين نذكر: Jean-Jacques Waardenburg, *L'Islam dans le miroir de l'Occident*, Paris, Mouton, 3e éd., copyright 1962. (مترجم إلى العربية).

ونذكر: Norman Daniel, *Islam and the West. The Making of an Image*, Edimbourg, 1960.

دراسة أخرى غنية تبين بأسلوب جديد وظيفة مهمة الاستشراق حيال المجتمع الغربي بالذات، كتبها آلان غروريشار Alain Grosrichard, *Structure du sérail. La fiction du despotisme asiatique dans l'Occident classique*, Paris, le Seuil, 1979.

في السياق ذاته نشير إلى كتابين مهمين، يحللان الدوافع العميقة للاستشراق L. Valensi, *Venise et la Sublime Porte. La naissance du despote*, Paris, Hachette, 1987، وهو مترجم بعنوان: الشرق المتخيَّل، رؤية الغرب إلى الشرق المتوسطي، بيروت، دار الفارابي، 2004.

نضيف إلى ذلك قراءة برتران بادي، الذي يدخل منظورات مقارنة مثيرة حول دور كل من الإسلام والمسيحية في تشكل الأنظمة السياسية، وهي منظورات أكثر ملاءمة للعصور الوسطى منه إلى العصر الحديث Bertrand Badie, *Les deux États. Pouvoir et société en Occident et en terre d'Islam*, Paris, Fayard, 1986.

ونقرأ نقداً منسقاً للنظرة الغربية إلى المجتمع العربي في بعده الديني، في دراسة متينة البناء للفيلسوف والمؤرخ المغربي عبدالله العروي، الايديولوجيا العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، 1999.

ونذكر أيضاً J.-P. Charnay, *Les Contre-Orients*, Paris, éditions Sindbad, 1980.

وأخيراً ليس لنا أن نتجاهل الدراستين القيّمتين: Bryan S. Turner; *Weber and Islam: A Critical Study*, London, Routledge et Kegan Paul, 1974.

وتحتوي الثانية على نقد دقيق لأحدث الكتب الصادرة حول الشرق الأدنى المعاصر *Marx and the End of Orientalism*, London, George Allen et Unwin, 1978؛ كذلك يمكن العودة إلى نقدنا لمنهج الاستشراق الفرنسي الجديد في كتابنا أوروبا والمشرق العربي من البلقنة إلى اللبننة، تاريخ حداثة غير منجزة، دار الطليعة، بيروت، 1990.

حول الصوفية انظر كتاباً ذا أسس جيدة: G.C. Anawati et Louis Gardet, *Mystique musulmane, Aspects et tendances – Expériences et techniques*, Paris, Librairie philosophique J. Vrin, 1976, 3e éd.

وكتاباً آخر اكثر تكثيفاً Martin Lings, *Qu'est-ce que le soufisme?* Paris, le Seuil, 1977
(titre original: *What is Sufism?* London, Allen et Unwin, 1975).

حول الفلسفة هناك نتاج كلاسيكي كبير لهنري كوربان، تاريخ الفلسفة الإسلامية، ترجمة: نصير مروة وحسين قبيسي، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2004. يبين فيه غنى التيارات الفكرية في الحضارة الإسلامية الكلاسيكية في أوسع مداها (مترجم إلى العربية). ومن المؤسف هنا أن تكون المؤلفات الكثيرة المذكورة في الفصلين 3 و23، التي ترمي الى التمييز بين الايمان والمعتقد الديني والتحليل النقدي للايديولوجيا والمخيال الذي يبنى عليها كلها، غير معروفة أبداً في كتابات المختصين بالإسلام. حتى حين تنال هذه المؤلفات شهرة واسعة في العالم العربي، مثل كتب محمد شحرور المذكورة في الفصل 23، فإن الثقافة الغربية، بما في ذلك كتابات المفكرين العرب المندرجة بطريقة صريحة أو ضمنية في الإشكالية الغربية، تجهلها جهلاً تاماً. وينصبّ الاهتمام حصرياً، داخل هذه الإشكالية، على «الاحتكار» المفترض من قبل الإسلاميين على الفكر السياسي-الديني.

وفي موضوع الدين والفلسفة نذكر محمد عمارة، الإسلام وفلسفة الحكم (3)، المعتزلة والثورة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977. وانظر أيضاً حيدر غيبة، هكذا تكلّم العقل، المفهوم العقلاني للدين، دار الطليعة، بيروت، 1999. وانظر أيضاً المؤلّف القيّم لأديب صعب، فلسفة الدين، دار النهار، 1995 وكذلك وليم الشريف، المسيحية والإسلام والنقد العلماني، دار الطليعة، بيروت، 2000.

وحول المفكرين المتحررين من التقيّد بالعقيدة الدينية في الإسلام يمكن الاطلاع على Dominique Urvoy, *Les penseurs libres de l'Islam classique, l'interrogation sur la religion chez les penseurs arabes indépendants*, Paris, Albin Michel, 1996؛ وانظر كذلك باللغة العربية عبد الرحمن بدوي، من تاريخ الإلحاد في الإسلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980؛ وانظر أيضاً يورغن فازلا، من أصولي الى ملحد ـ قصة انشقاق عبدالله القصيمي (1907-1996)، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2001؛ ويمكن أيضاً النظر إلى الواقع الديني اليوم، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 2000.

أما الكتابات العربية المعاصرة حول الإسلام فهي كثيرة ومتعددة الاتجاهات، نذكر منها ما يتعلق بما يمكن أن يسمى الإسلام التنويري الذي يتواصل مع الأعمال الفكرية لرواد النهضة العربية منذ الطهطاوي والذين دعوا إلى الإصلاح الديني بعد قرون من الانحطاط. وقد ذكرنا بعض مؤلفاتهم التي لا تحظى بأي اهتمام في الأبحاث حول الإسلام في الدول الغربية وكذلك في معظم الدول العربية، حيث يتعرضون في بعض الأحيان إلى المضايقات والنفي كما في حال نصر حامد أبو زيد، أو الاغتيال في حالة فرج فودة. وقد أشرنا إلى

هذه الظاهرة في الفصل الثالث والعشرين، لكننا نعتقد أنّه من المفيد ذكر أهم هؤلاء المفكرين وأعمالهم الرئيسية، وعلى رأسهم محمد شحرور، صاحب مؤلَّف الكتاب والقرآن المستشهد به سابقاً، وله أيضاً من بين مؤلفاته العديدة دراسات في الدولة والمجتمع، الأهلي للنشر والتوزيع، دمشق، 1996، وكذلك الإسلام والإيمان، منظومة القيم، الأهالي، دمشق، 1996. أما نصر حامد أبو زيد فله إشكالية القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992؛ وكذلك نقد الخطاب الديني، سينا للنشر، القاهرة، 1994؛ ولا بدّ هنا من ذكر الشيخ عبدالله العلايلي، أين الخطأ؟ تصحيح مفاهيم ونظرة جديدة، 1992.

وفي الاتجاه التنويري نفسه، الذي ينتقد الجمود في تقاليد قراءة العهد النبوي وتفسير القرآن وينتقد أيضاً النظرة المتحجرة إلى الشريعة الإسلامية، انظر الصادق النيهوم، إسلام ضد الإسلام-شريعة من ورق، كتاب الناقد، دمشق، وكذلك زكريا أوزون، جريمة البخاري، إنقاذ الدين من إمام المحدثين، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2004؛ وانظر أيضاً مؤلفات حسين أحمد أمين المشهورة، الحضارة الإسلامية، دليل المسلم الحزين في تصرفات القرن العشرين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987. والإسلام في عالم متغير، ومقالات إسلامية أخرى، القاهرة، 1988؛ وانظر كذلك سيد محمود القمني، الحزب الهاشمي وتأسيس الدولة الإسلامية، مدبولي الصغير، 1996؛ وخليل عبد الكريم، الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، سينا للنشر، القاهرة، 1995. وأخيراً نذكر هنا نظرة الرئيس الإيراني السابق حول قضايا الإسلام المعاصرة في: محمد خاتمي، مطالعات في الدين والإسلام والعصر، دار الجديد، بيروت، 1998.

التعددية الدينية والطوائف في المشرق العربي

حول التعددية الدينية في المشرق العربي ومشكلة الأقليات، هناك كتاب شامل بمنهج مقارن يتناول مرحلة ما قبل ظهور الديانات التوحيدية وكذلك التعددية الدينية في الغرب المسيحي. انظر جورج قرم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم، دار النهار، بيروت، 1979، ويحتوي على فهرس مراجع أساسية حول العلاقات بين الإسلام والمسيحية واليهودية عبر التاريخ.

كتاب آخر ورد ذكره في الفصل الثالث، وهو عمل شامل لكنه يميل إلى عدم ربط كل التطور في الشرق الأوسط بغير قضية الأقليات، L. et A. Chabry, *Politique et minorités au Proche-Orient, Les raisons d'une explosion*, Paris, Maisonneuve et Larose, 1984؛ ونجد التشوّه ذاته في عدد تشرين الثاني/نوفمبر 1983 من مجلة *Esprit* الذي يعالج الموضوع ذاته.

بما يناسب هذه النظرة، جاء برنارد لويس يروج لأفكار من لا يرون في أحداث الشرق الأوسط سوى العنف الفطري الكائن، بحسب رأيه، في الإسلام ولدى أقليات هذه

المنطقة من العالم. مقدمة الترجمة الفرنسية بقلم مكسيم رودنسون B. Lewis, *Les assassins.* *Terrorisme et politique dans l'Islam médiéval,* Paris, Berger-Levrault, 1982 (مترجم إلى العربية).

يمكن العودة، باللغة الانكليزية إلى R. D. McLaurin, *The Political Role of Minority Groups in the Middle East,* New York, Praeger, 1990; Yves Besson, *Identités et conflits au Proche-Orient,* Paris, l'Harmattan, 1990. كتابان يصفان ديناميات الهوية في الشرق الأدنى بطريقة مبتكرة.

ونذكّر أيضاً بكتاب كزافييه دو بلانهول العلمي (ورد كثيراً في الفصل الثالث) X. de Planhol, *Les minorités en Islam*؛ ونشير أيضاً إلى أداة عمل مفيدة من وضع جان وأندريه سيلّييه Jean et André Sellier, *Atlas des peuples d'Orient (Moyen-Orient, Caucase, Asie centrale),* Paris, la Découverte, 1993.

من بين الكتّاب العرب لا يوجد على ما نعلمه، خارج ما ذكرناه من الكتب التي تعالج مسألة التعددية الدينية ومشكلاتها في المجتمع العربي، إلا كتابان: برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقلية، دار الطليعة، بيروت، 1979؛ وكذلك، سعد الدين ابراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، مركز ابن خلدون، القاهرة، 1992. في المقابل، هناك كتب وضعها كتّاب عرب بغير العربية حول قضايا الأقليات في بعض البلدان، خصوصاً أقباط مصر، ومشكلة الطوائف الدينية في لبنان طبعاً؛ وسيتم ذكر هذه المراجع في الملاحق المخصصة للبلدان العربية. وحول قضية الطوائف المسيحية في المنطقة، هناك كتابات وافرة في إطار البحوث حول المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر، ونجد في الملحق التالي، المخصص لهذه المسألة، المراجع الأكثر أهمية.

نذكّر بالكتاب المهمّ الذي يوظف كمية كبيرة من الوثائق لوضع جدول مفصّل تاريخياً وسوسيولوجياً لكل الطوائف المسيحية في الشرق الأدنى (ورد في الفصل الأول) Jean-Pierre Valognes, *Vie et mort des chrétiens d'Orient,* Paris, Fayard, 1994.

ونذكّر بعمل اثنين من اختصاصيي الديموغرافيا يوضحان فيه حالة الطوائف المسيحية واليهودية، Youssef Courbage et Philippe Fargues, *Chrétiens et juifs dans l'Islam arabe et turc,* Paris, Fayard, 1992.

عن الأقليات اليهودية، الكتاب المرجعي هو المذكور في لائحة المراجع عن مرحلة ما قبل الإسلام لمؤلفه S.G. Goiten؛ انظر أيضاً ابراهيم أمين غالي Ibrahim Amin Ghali, *Le monde arabe et les juifs,* Paris, Cujas, 1972.

البرت حوراني، مؤرخ من أصل لبناني، استاذ في جامعة أوكسفورد، له دراسات

عديدة مهمة تتناول قضايا التعددية الدينية والاثنية في المشرق العربي، مجموعة في كتاب ا
Vision History: Near Eastern and Other Essays, Beirut, Khayats, 1961. ؛ وله أيضاً كتاب
آخر أقدم عهداً وغير متوافر .Minorities in the Arab World, London, 1947؛ كما نشير إلى
R. P. Joseph Hajjar, *Les chrétiens uniates du Proche-Orient*, Paris, le Seuil, 1962.؛ وإلى
كتاب غير متوافر، وبا للأسف: ierre Rondot, *Les chrétiens d'Orient*, J. Peyronnet,
1955.؛ كما يمكن أن نقرأ لمحة مفيدة عن التجذر الديني لمسيحيي الشرق ما قبل الإسلا
في كتاب R. Khawam, *L'univers culturel des chrétiens d'Orient*, Paris, le Cerf, 1987.

الكتاب الذي يقدم تحديدات ديموغرافية مفيدة عن أهمية مختلف الطوائف المسيح
في الشرق الأدنى العربي هو ,Robert Brenton Betts, *Christians in the Arab East*, Athena
Lycabettus Press, 1978, 2nd ed.

ولا ننسى كتاب ج. كوربان المذكور سابقاً حول الطوائف الإسلامية غير السنّية. أقد
الكتب هو كتاب هنري لاوست Henri Laoust, *Les schismes dans l'Islam. Introduction à*
une étude de la religion musulmane, Paris, Payot, 1965.؛ وكذلك ألبير نصري نادر، مدخ
إلى الفرق الإسلامية السياسية والكلامية، المجموعات الفلسفية، دار المشرق، بيروت
1989. أما عن الحركة الوهابية التي أثّرت تأثيراً كبيراً على تاريخ المشهد الحديث والهم
معظم الحركات الإسلامية السنية فانظر لويس دو كورانسي، الوهابيون. تاريخ ما أهم
التاريخ، ترجمة مجموعة من الباحثين، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2003
كذلك عبد العزيز سيد الأهل، داعية التوحيد، محمد عبد الوهاب، دار العلم للملايين
.1978

ولمعرفة معمقة عن المذهب الشيعي يمكن العودة إلى كتاب هنري كوربان، عم
الإسلام في إيران: التشيع الإثناعشري، تحقيق نواف الموسوي، دار النهار، بيروت
2000. وبالانكليزية دراسة صادرة عن مرجعية دينية ايرانية (مترجمة من الفارسية) العلا
السيد محمد حسين الطباطبائي *Shi'ite Islam*, introduction et notes de Seyyed Hossein
Nasr, State University of New York Press, 1975.

وبالانكليزية أيضاً، نشير إلى كتاب S.H.M. Jafri, *Origins and Early Development of*
Shi'a Islam, London, Longham-Librairie du Liban؛ هذا إضافة إلى مراجع عديدة باللغ
العربية لا مجال لذكرها هنا حول المذهب الشيعي وتاريخ الشيعة.

وبالفرنسية كتابان؛ ذكر الثاني في المراجع المتعلقة بحرب الخليج Yann Richard,
L'Islam chiite, Paris, Fayard, 1991, et François Thual, *Géopolitique du chiisme*.
نشير أيضاً إلى كتاب الملل والنحل للشهرستاني (مترجم إلى الفرنسية بعنوان *Les*
.(*dissidences de l'Islam*

محبو الكتب القديمة في إمكانهم أن يستمتعوا بقراءة كتاب قديم حول الديانة الدرزية صدر عام 1837 وأعيد طبعه عام 1964، Silvestre de Sacy, *Exposé de la religion des druzes*, 2 vol., Paris, Librairie-Orient Édition, وكذلك كتاب N. Bouron, *Les druzes*, Paris, 1930. باللغة العربية انظر عبّاس أبو صالح بالاشتراك مع سامي مكارم، تاريخ الموحدين الدروز في المشرق العربي، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بيروت، دون تاريخ.

علينا أن نشير إلى فكر رشيق لشخصية دينية لبنانية من الطائفة المارونية، هو يواكيم مبارك، أحد طلاب ماسينيون والمعجبين به؛ كتب كثيراً عن العلاقات بين الإسلام والمسيحية، وجمعت له الندوة اللبنانية باقة من خمسة مجلدات ونشرتها في بيروت 1972-1973 ضمت بعض أفضل ما كتب: I. *L'œuvre de Louis Massignon*. - II. *Le Coran et la critique occidentale*. - III. *L'Islam et le dialogue islamo-chrétien*. - IV. *Les chrétiens et le monde arabe*. - V. *Palestine et arabité;* ainsi que, du même auteur, *Recherches sur la pensée chrétienne et l'Islam dans les temps modernes et à l'époque contemporaine*. وقد قمنا مؤخراً بجمع صفحات مختارة من أعمال الأب مبارك في كتاب بعنوان Youakim Moubarac, *Un homme d'exception*, Beyrouth, Librairie orientale, 2004.

حول الجماعة العرقية الأساسية غير العربية في الشرق الأوسط، أي الأكراد، هناك مؤلف جماعي يرسم لوحة شاملة: *Les Kurdes et le Kurdistan. La question nationale kurde au Proche-Orient*, sous la direction de Gérard Chaliand, Paris, Maspero, 1981.

الاشكالية المعاصرة عن الهوية العربية

مساهمة ثمينة جاءت من المغرب العربي لا من المشرق، خلال السبعينات، سيما مع نتاج عبدالله العروي المتوافر بالعربية في كتابه الايديولوجية العربية المعاصرة، وهو كتاب تخطته أحداث السنوات الخمس والعشرون الماضية، لكنه يبقى بحثاً في الأساس متألقاً ومثيراً، وقد استكمله الكاتب بآخر، عنوانه أزمة المثقفين العرب: التقليداوية والتاريخانية، وبعد عشر سنوات أصدر الكاتب تحليلاً من وحي الإشكالية حول الإسلام وهي التي طغت على كل الكتابات عن المشرق العربي منذ بداية الثمانينات، وهو بعنوان الإسلام والحداثة، صدر في فرنسا عن دار لاديكوفرت عام 1987؛ وضمن الإشكالية ذاتها كتاب لبرهان غليون، ورد ذكره في الفصل 22، *Le Malheur arabe*، ثم كتب بحثاً جديداً تحت عنوان *Islam et Politique*, la Découverte, Paris, 1997.

علينا أن نشير أيضاً الى نص جميل، مغربي أيضاً، عن قضايا الهوية العربية إزاء

الغرب والتراث الإسلامي، منشور في مجلة الأزمنة الحديثة (*Les Temps modernes*)؛ وفي العدد ذاته مساهمات أخرى مهمة، إحداها حول الهوية المغربية اليهودية، عبد الكبير خطيبي «Le Maghreb comme horizon de pensée», *Les Temps modernes*, octobre 1977, n° 373 *bis*؛ حول موضوع «Du Mahgreb» (Edmond Amran el-Maleh: «Juifs marocains et Marocains juifs».

كتاب أحدث عهداً لمصطفى حجّة وآخر لسمير بو زيد يندرج في تيار النقد اللاذع لمختلف أشكال الفكر القومي العربي المفصلة في كتاب أوليفييه كاريه حول القومية العربية، Mustapha Hogga, *Pensée et devenir du monde arabo-islamique;* et Samir Bouzid, *Mythes, utopie et messianisme dans le discours politique arabe moderne et contemporain*, Paris, l'Harmattan, 1997.

كتاب قديم حول قضايا الهوية لدى مفكري عصر النهضة العرب هو كتاب ألبرت حوراني المترجم الى العربية لدى دار النهار، بيروت، بعنوان الفكر العربي في عصر النهضة *Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939*, London, Oxford University Press, 1967, 2nd ed.؛ وبالانكليزية أيضاً علينا أن نشير إلى كتاب مروان البحيري *Intellectual Life in the Arab East 1890-1939*, ed. of Center for Arab and Middle East Studies, Beirut, AUB, 1981.

دراسة مفيدة في النقد الأدبي تسلط الضوء على الأسس النفسية في علاقات المجتمع العربي بالغرب، من خلال دراسة روايات عربية يروي فيها الأبطال صلاتهم الأولى بأوروبا، كتبه جورج طرابيشي بعنوان شرق وغرب، رجولة وأنوثة، دار الطليعة، بيروت، 1977؛ وبالانكليزية نشير الى كتاب أستاذ جامعي أميركي ضليع بقضايا الهوية العربية، Michael C. Hudson, *Arab Politics. The Search for Legitimacy*, London, Yale University Press, 1977.

ونشير أيضاً إلى بحث فيه بعض المرارة والتشاؤم Ch. Rizk, *Entre l'Islam et l'arabisme. Les Arabes jusqu'en 1945*, Paris, Albin Michel, 1983. يحاول فيه شارل رزق أن يفسّر استحالة ظهور القومية العربية بفعل حيوية الأصولية الإسلامية منذ القرن التاسع عشر وللكاتب نفسه *Les Arabes ou l'histoire à contresens*, Paris, Albin Michel, 1992. باللغة العربية يمكن العودة إلى مركز دراسات الوحدة العربية، حصيلة العقلانية والتنوير في الفكر العربي المعاصر، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2005؛ وانظر كذلك علي المحافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798-1914، الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987؛ وانظر أيضاً عبدالله عبد الدائم، القومية العربية والنظام العالمي

الجديد، دار الآداب، 1994، بيروت. وكذلك محمد عمارة، العروبة في العصر الحديث ـ دراسات في القومية والأمة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1976؛ وانظر أيضاً الخطاب العربي. المضمون والأسلوب، منتدى الفكر العربي، عمّان، 2003. ولا بدّ هنا من ذكر الكتاب القيّم لنازك سابا يارد حول عصر النهضة وهو باللغة الإنكليزية Nazik Saba Yared, *Secularism and the Arab World, 1850-1939*, Saqi Books, London, 2002.

عن مرحلة الحرب الباردة في المشرق العربي يمكن العودة إلى Marcel Colombe, *Orient arabe et non-engagement*, Publications orientalistes de France, 2 vol., 1973. وإلـى مالكوم كير الذي يحلل الصراعات العربية-العربية منذ ظهور الناصرية Malcom Kerr, *The Arab Cold War*, London, Oxford University Press, 1971. ويمكن ذكر جلال أحمد أمين، المشرق العربي والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979، حيث يحمّل المؤلف ـ وهو أحد أبناء أحمد أمين ـ كل مسؤولية فشل العرب إلى التدخل الغربي في شؤونهم، من دون أي ذكر للمؤثرات الداخلية.

للتعرف مباشرة إلى الفكر العربي بتعبيراته المختلفة داخل حركة النهضة الثقافية في بدايات القرن التاسع عشر يمكن أن نعود الى منشورات دار le Seuil التي أصدرت ثلاثة مؤلفات مرجعية قيمة، يضم المجلد الثاني منها دراسات ونصوصاً دينية وفلسفية وسياسية واجتماعية وثقافية للمفكرين العرب الأساسيين، اختارها وعرضها وترجمها ووضع مقدمتها أنـور عـبـد الـمـلـك عـام 1965، Anouar Abdel Malek, *La pensée politique arabe contemporaine*, Paris, le Seuil,1970. وللمؤلف ذاته، الماركسي الحداثي، لكن من أنصار توكيد الخصوصيات الشرقية على كل صعيد، المفتون اليوم بعودة الأصولية الدينية إلى الشرق، نشير الى دراسة وافية وقيّمة عن مصر، قلب المشرق العربي، *Idéologie et renaissance nationale. L'Égypte moderne*, Paris, Anthropos, 1969. (مترجم إلى العربية). ولا نغفل المجلد الأول عن الرواية (اختارها وعرضها راوول مكاريوس 1964) والثالث عن الشعر لوك نارين وإدوار طربيه *Anthropologie de la littérature arabe contemporaine* (مترجم إلى العربية).

كما يمكن العودة إلى أعمال ندوة عربية عقدت في لوفان Louvain عام 1970 وضمت عدداً من المفكرين العرب بإدارة أنور عبد الملك، عبد العزيز بلال وحسن حنفي *Renaissance du monde arabe*, éditions J. Duculot, Gemploux, Belgique, 1972.

يمكن الاشارة أيضاً إلى عمل بول خوري المميّز الذي يصعب للأسف الحصول عليه، Paul Khoury, *Tradition et modernité. Thèmes et tendances de la pensée arabe*, Beyrouth, 1983، والى محمد أركون Mohammed Arkoun, *La pensée arabe*, Paris, PUF,

وإلى ڤانسان مونتاي الذي يخلط، للأسف، من دون تمييز، الإسلام بالعروبة، Vincent Monteil, *Clés pour la pensée arabe*, Paris, Seghers, 1974؛ 1975.

ولمن يريد أن يضع الاصبع على جرح العنصرية المعادية للإسلام والعروبة مجتمعين، يمكن العودة إلى كتاب قديم لهنري سرويا بعنوان: Henri Serouya, *La pensée arabe*, Paris, PUF, 1960.

حول الفكر الناصري، نجد بالفرنسية كتاباً مرجعياً مهماً جمع نصوصه وعرضها پول بلطة وكلودين رويلان ونشرت في دار سندباد، عام 1982 P. Balta et C. Ruellan, *La Vision nassérienne*، وكذلك كتاب مارلين نصر، التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1981، وقد ورد ذكره في الفصل السادس. انظر أيضاً الى لائحة المراجع الخاصة بمصر وخصوصاً إلى مؤلفات جان لاكوتور J. Lacouture.

ظاهرات تشوّه قدرة الإدراك لدى صانعي القرار العربي، السياسية والفكرية، معروضة جيداً في أعمال اثنين من الباحثين العرب المشهورين، الأول هو ياسين الحافظ (توفي عام 1978)، شارك بنشاط في الحياة السياسية في سوريا خلال الستينات قبل أن يعتزل في لبنان متفرغاً للتفكير والكتابة. نقرأ له، بصورة خاصة، اللاعقلانية في السياسة، نقد السياسة العربية في المرحلة ما بعد الناصرية، دار الطليعة، بيروت، 1975؛ الهزيمة والايديولوجية المهزومة، دار الطليعة، 1979، وفيه فصل مميز عن سيرة ذاتية إيديولوجية وسياسية استبطانية ونقدية. الثاني هو صادق جلال العظم، أستاذ علم الاجتماع، منحه الشهرة كتاب أثار الصخب في حينه ودفع ثمنه كرسي الأستذة في الجامعة الأميركية في بيروت، وعنوانه نقد الفكر الديني، دار الطليعة، 1968، وفيه نقد لاذع وبارع للتحليلات السياسية العربية المتعلقة بهزيمة 1967؛ وبالمهارة ذاتها كتب مؤلفاً آخر بعنوان زيارة السادات وبؤس السلام العادل، دار الطليعة، 1978، وفيه أيضاً سخرية من تحليلات اليسار العربي ضد سياسة الرئيس السادات. كما نشر العظم أيضاً، في مناسبة صدور كتاب إدوارد سعيد عن الاستشراق (و في الفصل 12) نقداً جذرياً للشغف الجديد، الذي وقع فيه المفكرون العرب المستغربون والحداثويون، بالأصولية الإسلامية، وذلك في كتاب بعنوان الاستشراق والاستشراق معكوساً، دار الحداثة، بيروت 1981؛ انظر أيضاً آخر كتابات هذا المؤلف المذكورة في الفصل 23، بشكل خاص ذهنية التحريم - سلمان رشدي وحقيقة الأدب، كتاب الناقد، لندن، 1992؛ وكذلك، ما بعد ذهنية التحريم، دار المدى، دمشق، 1998، وهو دفاع عن كتاب سلمان رشدي، آيات شيطانية، وفيه نقد لما تعرض له الروائي من هجوم في العالم العربي، كما بيّن فيه العظم أن كل الذين تعرضوا لكتاب آيات شيطانية لم يقرأوه فعلاً.

الاتجاه ذاته نقرأ نصاً لأحمد مارون في مجلة إسبري *(Esprit)* الفرنسية عدد 1، 1980، المخصص لقضايا الخمينية والإسلام في العالم الثالث ولردود الفعل الأوروبية وهو بعنوان، الإسلام المتشنج. Ahmad Maroun, «Un Islam crispé», *Esprit*, n° 1, janvier 1980.

علينا أن نذكر أيضاً، من ضمن حركة نقد المثقفين العرب للفكر العربي، مؤلفاً شديد المنطق يقارن حركات الانفتاح المتتابعة في الفكر العربي بالحداثة العلمانية وحركات الانطواء على الأصولية الدينية من جهة، والنجاحات والاخفاقات في العلاقة السياسية بين العرب والغرب من جهة أخرى. المؤلف أستاذ من البحرين اختصاصه اللغة العربية والفلسفة الإسلامية وهو محمد جابر الأنصاري، وكتابه هو تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠-١٩٧٠، عالم المعرفة، منشورات المركز القومي للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1980؛ المؤلفات الأحدث عهداً لهذا المؤلف تمّ ذكرها في الفصلين الثاني والرابع. في الاتجاه نفسه يجب أن نذكر خلدون النقيب وكتابه في البدء كان الصراع، جدل الدين والاتنية، الأمة والطبقة عند العرب، دار الساقي، لندن، 1997؛ ونذكر محمد عابد الجابري، وخصوصاً كتابه تكوين العقل العربي، دار الطليعة، بيروت، 1984، الذي يكشف لنا الصراع بين تأثيرات الفكر الاغريقي القديم العقلاني وتأثيرات الفكر الديني الصوفي الفارسي ما قبل الإسلام (ويسميه العقل العرفاني) على التيارات الكبرى في الفكر العربي أيام ازدهار المدارس الفقهية والفلسفية الإسلامية. الفكرة الأساسية في كتاب الجابري تعرضت حديثاً لنقد مفنّد جداً من قبل جورج طرابيشي، في كتابه نظرية العقل، نقد نقد العقل العربي، وقد ورد ذكره في الفصل الثاني، وأثار سجالاً حامياً جداً في الصحافة العربية. وانظر أيضاً للمؤلف نفسه المثقفون العرب والتراث، التحليل النفسي لعصاب جماعي، الريس، لندن، 1991.

ولا بدّ هنا من ذكر مؤلّفين مهمّين للدكتور ناصيف نصار وهما باب الحرية. انبثاق الوجود بالفعل، دار الطليعة، بيروت، 2003 وفي التربية والسياسة. متى يصير الفرد، في الدول العربية، مواطناً؟ دار الطليعة، بيروت، 2000.

وأخيراً، لنختتم هذه اللائحة المرجعية الصغيرة حول إشكالية الهوية العربية، علينا أن نذكر وجهين اثنين من التيارات السياسية التي هزت العالم العربي والرأي العام هما: الأخوان المسلمون والحركات الايديولوجية التي تولدت منها من جهة، والأحزاب السياسية الاشتراكية والقومية من جهة أخرى. وفي هذا المجال أيضاً يجد القارئ نفسه أمام لائحة مرجعية فقيرة جداً في ما يخص الأحزاب السياسية العلمانية العربية، في مقابل وفرة من المراجع حول الحركات الإسلامية الحديثة.

لقد أفردت مجلة الشرق *Orient*، التي كانت تصدر في باريس ثم توقفت منذ فترة

طويلة، باباً غنياً للتيارات الفكرية في الشرق المعاصر؛ ويمكن اللجوء إلى مجلة *Maghreb-Machrek* (مشرق-مغرب) (تصدر عن المؤسسة القومية الفرنسية للعلوم السياسية والتوثيق).
ونشير إلى إصدار وتوسع الموسوعة من مجموعة «Themis» حول *Les régimes politique arabes* (الأنظمة السياسية في البلدان العربية) لمؤلفيه M. Flory, B. Korany, R. Mantran, M. Camau, P. Agate, Paris, PUF, 1990، وهو يقدم لمحة تاريخية مركبة عن تطور الدول العربية منذ نهاية السلطنة العثمانية. حول محتوى الدساتير العربية، وفي ما يتعلق بالهوية العربية والإسلامية للأنظمة السياسية نقرأ الجردة المهمة التي وضعها جورج جبور، العروبة والإسلام في الدساتير العربية، دار الراحة، حلب، 1993.

ينبغي، في الواقع، البحث عن المؤلفات الأساس داخل الكتابات الأنكلوسكسونية أيضاً. حول المرحلة الكبرى في انتقال القومية العربية اللاسياسية إلى الاشتراكية المناضلة، يمكن الاطلاع على وليد قزيحة، Walid Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World. Habash and his Comrades from Nationalism to Marxism*, London, Charles Knight et Co., 1975. غير أن كتاباً شاهداً على مقولات اليسار العربي كان قد ورد ذكره في الفصل الثاني هو كتاب محمود حسين Mahmoud Hussein, *La lutte de classes en Égypte de 1945 à 1968*, Paris, Maspero, 1969؛ انظر أيضاً باللغة العربية مهدي عامل، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية؟ دار الفارابي، بيروت، 2002؛ للاطلاع على وجهة نظر عربية يسارية تطرح مشكلة الهوية والانحطاط العربي بكل أبعادها. كما يمكن العود إلى عصام نعمان، هل يتغيّر العرب؟ أفكار محركة لمقاومة الانحطاط والاستبداد والأمركة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2003.

وفي اليسار المتطرف نذكر كتاب اليساري الماوي الاتجاه الجزائري عبد الرزاق عبد القادر A. Razak Abdel-Kader, *Le monde arabe à la veille d'un tournant*, Paris, Maspero, 1969.

لتحليل الأفكار القديمة في القومية العربية، في إمكاننا العودة إلى H.Z. Nuseibeh, *The Ideas of Arab Nationalism*, New York, 1959, 2nd ed., H. B. Sharabi, *Nationalism and Revolution in the Arab World*, New York, 1966; P.J. Vatikiotis, *Revolution in the Middle East and Other Case Studies*, London, Allen et Unwin, 1972.

ولتحليل الأفكار العربية حول الاشتراكية وحول حزب البعث نذكر عبد المغني سعيد Abdel Moghny Said, *Arab Socialism* London, (مع جزء من الكتاب لسمير أحمد) Blandford Press, 1972; K. S. Abu Jaber, *The Arab Ba'th Socialist Party: History, Ideology and Organisation*, New York, Syracuse University Press, 1966; Nathan

Weinstock, *Le mouvement révolutionnaire arabe*, Paris, Maspero, 1970; A.G. Samarbakhsh, *Socialisme en Irak et en Syrie*, Paris, Anthropos, 1978.

حول حركة الاخوان المسلمين يمكن الاطلاع على R.P. Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers*, London, 1969; Ishak Musa Hosaini, *The Moslem Brethren*, Beirut, Khayat, 1956، وإلى محمود متولي، الإخوان المسلمون والعمل السياسي، دراسة تاريخية، شركة الفجر للطباعة، القاهرة، 1989، إضافة الى مؤلفات كثيرة في علم الإسلاميات الأميركي والفرنسي المتمحور حول الحركات الإسلامية الراديكالية الجديدة التي ذكرناها في الفصلين 2 و23. آخر مواليد هذا النتاج الضخم المؤلف التبريري لحفيد مؤسس حركة الأخوان المسلمين في مصر (صبري البنا)، طارق رمضان، Tariq Ramadan, *Aux sources du renouveau musulman*, Bayard Éditions, 1998، وقد وضع طارق رمضان، تبعاً للقوانين الأكاديمية الغربية، في نموذج «التجديد» ذاته، مفكرين اصلاحيين ذوي دوافع وأغراض متباينة كلياً. فضلاً عن المؤلفات في الإسلامولوجيا الانكلوسكسونية المذكورة في مختلف الفصول، في إمكاننا العودة أيضاً إلى كتاب مترجم إلى العربية، تحت عنوان الأصولية في العالم العربي، صادر عن دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، 1992 R. Hrair Dekmejian, *Islam in Revolution Fundamentalism in the Arab World*, Syracuse University Press, 1958.

وفي اللغة العربية يمكن أن نذكر بعض المؤلفات حول الحركات الإسلامية الحديثة، مثل الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، مكتبة المستقبلات العربية البديلة؛ الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989؛ وكذلك دلال البزري، دنيا الدين والدولة، الإسلاميون والتباسات مشروعهم، دار النهار، بيروت، 1994؛ سيد قطب، دراسات إسلامية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، 1967؛ وانظر أيضاً عادل حمودة، قنابل ومصاحف. قصة تنظيم «الجهاد»، سينا للنشر، القاهرة، 1989؛ وعلي حرب، الأختام الأصولية والشعائر التقدمية، مصائر المشروع الثقافي العربي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2001؛ وكذلك فؤاد زكريا، الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة، كتاب الفكر، القاهرة، 1988؛ ومن المؤلف ذاته الصحوة الإسلامية في ميزان العقل، دار الفكر المعاصر، القاهرة، 1987. وانظر أيضاً محمد الحدّاد، الإسلام. نزوات العنف واستراتيجيات الإصلاح، دار الطليعة، بيروت، 2006.

ومن بين المراجع العديدة حول الحركات الإسلامية يمكن أن نذكر أيضاً اللواء حسن صادق، جذور الفتنة الإسلامية منذ عهد الرسول حتى اغتيال السادات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988؛ وكذلك أحمد زيدان، بن لادن بلا قناع، لقاءات حظرت نشرها طالبان،

libanaises et modernes, Beyrouth, les Cahiers du Cermoc, n° 13, 1995، نشرته دار النهار في بيروت تحت عنوان أخوات الظل واليقين: إسلاميات بين الحداثة والتقليد، 1996.

بعض المؤلفات العامة المتحررة من المثير الإسلامي أو الإثارة الارهابية ينبغي أن يشار إليها: S. Jargy, *L'Orient déchiré*, Genève, Labor et Fides, Publications orientalistes de France, 1984؛ وكذلك d'Yves Besson, *Identités et conflits au Proche-Orient*, تمّ ذكره في ما سبق؛ وكذلك *Renouvellement du monde arabe, 1952-1982. Pensées politiques et confrontations internationales*, sous la direction de D. Chevallier, Paris, Armand Colin, 1987.

حول مستقبل بلدان المغرب يمكن العودة إلى: Rémy Leveau, *Le sabre et le turban*, Paris, Fançois Bourin, 1993؛ حول مجمل العالم العربي يمكن العودة إلى: *Moyen Orient: Migrations, démocratisation, médiations*, sous la direction de Ricardo Bocco et Mohammad-Reza Djalili, Paris, PUF, 1994؛ وكذلك إلى مؤلف على صورة معجم يضم يوميات ووثائق في نصوص هو: A. Gresh et D. Vidal, *Les 100 portes du Proche-Orient*, éditions Autrement, 1986، آخر طبعة عام 1992.

سعيد أبو الريش يندد بشدة بخضوع النخب السياسية العربية للهيمنة الأميركية في مؤلف مدعوم بوثائق ووقائع مثيرة في كتاب: Said K. Aburish, *A Brutal Friendship. The West and the Arab Elite*, New York, St. Martin's Press, 1997.

قليلة هي المؤلفات الصادرة عن حرب الخليج، خارج ما ذكرناه في الفصل 21، وذلك بالرغم من أهمية الحدث في المنطقة كلها. غير أننا نشير إلى كتاب نويل جانديه، وهو دراسة واضحة جداً ومختصرة عن المعطيات الدنيوية للأزمة، لا تنزلق أبداً نحو اعتبارات إسلامية أو نحو تفسير يعزو سبب الحرب الوحيد الى الطبيعة الشرسة للنظام العراقي، مؤلفه دبلوماسي فرنسي في ملاك السلك الخارجي توفي حديثاً، هو المأسوف عليه جان بلّيفيه Noël Jeandet, *Un Golfe pour trois rêves. Le triangle de crise Iran, Irak, Arabie*, Paris, l'Harmattan, 1993.

وانظر أيضاً الكتابين التاليين، الثاني منهما يرفض بدون مجاملة أوهام سياسة القوة التي يعتمدها الغرب في الشرق الأوسط، ومؤلفه شخصية ديغولية معروفة جداً، ووزير قديم للخارجية Charles Zorgbibe, *Géopolitique et histoire du Golfe*, Paris, PUF, 1991. وMichel Jobert, *Journal du Golfe. Août 1990-août 1991*, Paris, Albin Michel, 1991.

في الاتجاه ذاته نقرأ كتاب جان بيار شوفينمان، وزير الدفاع الفرنسي خلال حرب الخليج، الذي استقال عشية هجوم القوات الغربية على القوات العراقية تعبيراً عن اعتراضه

Jean-Pierre Chevènement, *Le vert et le noir. Intégrisme, pétrole, dollars*, Paris, Grasset, 1993؛ ونـرى أيـضـاً François Thual, *Abrégé géopolitiqe du Golfe*, Paris, Ellipses, 1997؛ وللمؤلف ذاته *Géopolitique du chiisme*, Paris, Arléa, 1995.

عن الولايات المتحدة والشرق الأوسط من الممكن العودة إلى Abdallah de Saahb, *Pétropuissance et ordre américain: la nouvelle question d'Orient*, Presse du CNRS, 1992؛ وكذلك الملف *Les États-Unis et le Moyen-Orient*, sous la direction de Yann Mens, Paris, la Documentation française, 1992؛ ويمكن أن نذكر أيضاً مؤلف محمد حسنين هيكل *Illusions du triomphe: un point de vue arabe sur la guerre du Golfe*, Édifra, 1994، وصدر بالعربية تحت عنوان محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، منشورات دار الأهرام، القاهرة، 1992.

أخيراً فإن مجلة مشرق-مغرب الصادرة عن دار التوثيق الفرنسية، فضلاً عن تحليلاته للتطورات البارزة في العالم العربي المعاصر، توفر للقارئ بشكل مفيد يوميات الوقائع. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الدليل الانكليزي الذي يغطي أيضاً إيران وقبرص وتركيا، فضلا عن نشاطات كل التنظيمات الاقليمية *The Middle East and North Africa*, London, Europa Publications Ltd.

ونشير إلى المؤلفات العديدة الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت الذي عقد ندوات عديدة وتولى نشر وقائعها، وهي تتناول الموضوعات الرئيسية لأعمال علاقات القومية العربية بالأفكار الديموقراطية وبالدين وبغير العرب من بلدان الجوار؛ انظ بشكل خاص مركز دراسات الوحدة العربية، أزمة الديموقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984؛ وان أيضاً من المصدر نفسه: الدين في المجتمع العربي، ندوة، بيروت، 2000. وأخيراً انظ أبو يعرب المرزوقي، آفاق النهضة العربية ومستقبل الإنسان في مهبّ العولمة، دار الطليعة بيروت، 1999.

كما أن هذا المركز أصدر دراسات عديدة حول التكامل الاقتصادي بين البلدان العر ودراسات وافية عن بلدان بعينها؛ وكان المركز وراء تأسيس مؤتمر قومي عربي يعيد تج مختلف الأندية والجمعيات المنادية بالقومية والوحدة العربية في بداية القرن الماضي. ين المؤتمر، المؤلف من مفكرين وعلماء سياسة من مختلف البلدان العربية مستمرين في تعل بالتصورات القومية العربية، مرة واحدة سنوياً وينشر تقريراً عنوانه حال الأمة، يسرد فيه ح سياسية واجتماعية واقتصادية عن الأحداث والاتجاهات في العالم العربي. يصدر هذا الت في بيروت عن مركز الدراسات ويشكل توليفة ممتازة عن تطور العالم العربي ولا ينحصر

بحث إشكاليات ثانوية أو غير وثيقة الصلة بقضايا الوضع المتزايد الحرج في المجتمعات العربية. وندين للمركز أيضاً بإصدار المؤلفات الكاملة للمفكر العربي المسيحي القومي العلماني قسطنطين زريق، المشار اليها في الفصل 22، كما يصدر المركز المجلة الشهرية المستقبل العربي.

حديثاً صدر عدد من المؤلفات المستوحاة من تطوير السياسات المتوسطية في فرنسا والاتحاد الأوروبي لتوازن تدفق الكتابات عن الشرق الأوسط انطلاقاً من المقاربة الأحادية الجانب الخاصة بالقراءة الانتروبولوجية للإسلام. ويحتل فيها البعد الاقتصادي للقضايا مكانة مهمة، مع الإشارة إلى أن في بعض هذه المؤلفات تحتل الصدارة أهمية حيّز الحوار الثقافي أو الديني بين ضفتي المتوسط وتهمش المقاربة الاقتصادية وتحل محلها. ونشير هنا الى المراجع التالية: *La Méditerrannée réinventée*, sous la direction de Paul Balta, Paris, la Découverte/Fondation René Seydoux, 1992؛ كذلك *L'Europe-Méditerrannée, une région à construire*, sous la direction de Robert Bistolfi, Publisud, 1996؛ *La Méditerranée en question. Conflits et interdépendance*, sous la direction de Habib el Malki, Casablanca/Paris, Fondation du Roi Abdel Aziz/Éditions du CNRS, 1991؛ وكذلك يمكن الاطلاع على جردة حديثة عن الوضع الاجتماعي-الاقتصادي المتوسطي في مقتطفات من أعمال المؤتمر المتوسطي عن السكان والهجرات والنمو *Conférence méditerranéenne sur la population, les migrations et le développement*, Strasbourg, Éditions du Conseil de l'Europe, 1997؛ وأخيراً على **Charles Zorgbibe**, *La Méditerranée sans les grands*, Paris, PUF, 1997، و **Bernard Ravenel**, *Méditerranée, l'impossible mur*, Paris, l'Harmattan, 1995.

ملحق II

تركة «الرجل المريض» والمسألة الشرقية

إنّ المعرفة الجدية بالمشرق العربي طيلة المرحلة المدروسة لا يمكن أن تتجاهل تاريخ تفكك السلطنة العثمانية وخصومات القوى الأوروبية في ما بينها لوراثة تركتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. لقد فتح هذا التفكك الباب أمام كتابات وافرة تناولتها تحت عنوان «المسألة الشرقية»، أي قضية القوميات في منطقة البلقان التي أخذت تتحرر تدريجياً، منذ بداية القرن التاسع عشر، من السيطرة العثمانية، وقضية الخضات التي عصفت بالأقليات الدينية والعرقية في الشرقين الأدنى والأوسط. السلبية الكبرى في المؤلفات عن المسألة الشرقية تكمن في نظرتها الكولونيالية التي لا تسمح برؤية المشكلات المعقدة المطروحة بفعل ما أصاب السلطنة العثمانية من وهن وبفعل يقظة المشاعر القومية أو الطائفية، إلا من زاوية مصالح القوى الأوروبية. كما أننا نجد أنفسنا أمام مؤلفات متحيّزة تصور السلطنة العثمانية والإسلام بأبشع الصور، وتزين المشهد بحسب الرغبة، وبناء على حاجات سياسة أوروبا الآتية لمدّ «يد العون» للشعوب الواقعة تحت حكم السلطنة.

شاهد أساسي على تشويه الوقائع المتعلقة بالمسألة الشرقية هو المؤرخ الانكليزي الكبير ارنولد توينبي؛ فبعد أن كان قد كتب عام 1917 مؤلفاً سجالياً ضد الأتراك *(The Murderous Tyranny of the Turks)*، عاد فكتب عام 1922 مؤلفاً تخلى فيه عن استنتاجاته السابقة وعرض بدقة لعقد المشكلات في العلاقات اليونانية-التركية *(The Western Question in Greece and Turkey, A Study in the Contact of Civilization*, New York). وتوصل توينبي الى الاستنتاج القائل بأن المسألة الشرقية ليست، بفعل حدة الخصومات الاستعمارية الأوروبية، إلا مسألة غربية. ويمكن أن يُنظر، بمعنى ما، إلى استمرار الصراع العربي-الاسرائيلي وإلى النزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، وإلى الأطماع بالثروة النفطية العربية، على أنها ما زالت حتى اليوم، إلى حد كبير، مسألة غربية. ينبغي الا يقود ذلك طبعاً إلى غض النظر عن المشكلات الداخلية في مجتمعات

المشرق العربي، وهي مشكلات لا تقل خطورة عن التدخلات الخارجية. وأقله، يمكن الظن أنه إذا كانت التدخلات الخارجية قد ألقت بثقلها كثيراً على مصير هذه المنطقة منذ بداية القرن التاسع عشر، فمردّ ذلك إلى أوضاع الجمود المحلية على أكثر من صعيد، والتي حالت دون تطور مجتمع المشرق العربي. وهكذا فإن القضية الأساس، كما رأينا في الفصول الخمسة الأولى من الكتاب، التي تثيرها المسألة الشرقية، هي بالضبط معرفة الأسباب التي جعلت الضغوط الخارجية، في بعض الحالات، دافعاً لتجديد حقيقي ومستدام اقتصادياً واجتماعياً، كما حصل في اليابان في القرن التاسع عشر أيام ثورة الميجي، وجعلتها في حالة الشرق الأوسط عامل إعاقة إضافياً. ومما يصدم ألا تكون اصلاحات محمد علي في مصر وسوريا ولبنان ولا عهد التنظيمات في السلطنة العثمانية (انظر الفصل السادس) ولا ثورة 1906 في ايران ولا حركة مصطفى كمال في تركيا التي يعاد وضعها على بساط البحث اليوم أكثر فأكثر، ولا الناصرية ولا إصلاحات شاه إيران التحديثية الكبيرة، قد أدت الى التوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي أو إلى استقلال اقتصادي نسبي عن القوى الكبرى.

لقد استُنفدت على العموم المؤلفات المتعلقة بالمسألة الشرقية والسلطنة العثمانية، لأنها في غالبيتها كتبت بين عامي 1850 و1950؛ يجد القارئ في بحثنا المشار إليه سابقاً، تعدد الأديان وأنظمة الحكم، لائحة مراجع بالمؤلفات الأساسية؛ ويمكن القارئ أن يقرأ داخل البحث لمحة عامة عن الأقليات الدينية وعن المسألة الشرقية منذ القرن التاسع عشر حتى أيامنا، في النطاق المتعلق بالمشرق العربي. وللراغبين في الاطلاع على مؤلف أساس موثق بصورة جيدة ومتوازن جداً في مقاربته أن يقرأوا مؤلف جورج حجار J. Hajjar, *L'Europe et les destinées du Proche-Orient (1815-1848)*, Belgique, Bloud et Gay, 1970.

وتشكل أعمال ألبرت حوراني المشار إليها آنفاً أساساً مرجعياً أيضاً في هذا المجال، كما يمكن التنويه برينيه وجورج كاتوي René et Georges Cattaui, *Mohamed-Aly et l'Europe*, Paris, Libraire orientaliste Paul Geuthner, 1950.

حول انهيار السلطنة العثمانية والتغيرات التي أدت إلى قيام تركيا الكمالية العلمانية، يعتبر النتاج الأساس ما كتبه برنارد لويس Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, London, Oxford University Press, 1961، وهو متوافر باللغة الفرنسية تحت عنوان *Islam et laïcité. La naissance de la Turquie moderne*, Paris, Fayard, 1988، وفيه نجد لائحة مراجع وافرة. ويمكن أن نذكر أيضاً مرجعين آخرين: *Économie et sociétés dans l'Empire ottoman (fin du XVIII^{e}-début du XX^{e} siècle)*, actes du colloque de Strasbourg (1er-5 juillet 1980), publiés par J.-L. Baque-Grammont et P. Dumont, Paris, éd. du

S. Shaw, *Histoire de l'Empire ottoman*, le Coteau-Roanne, وكــــذلـــك ؛ CNRS, 1983. éditions Morvath, 1983.

مؤلف توثيقي لا يستغنى عنه هو: J.C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East. A Documentary Record (1535-1914 et 1914-1956)*, 2 vol., New York, D. Van Nostrand Company Inc., 1956. وباللغة الإنكليزية كتاب Harry N. Howard, *The King-Crane Commission. An American Inquiry into the Middle East*, Beirut, Khayat's, 1963؛ وهو مؤلف يحلّل أعمال لجنة تقصي الحقائق الأميركية المشكّلة بمبادرة من الرئيس ويلسو عام 1919 غداة الحرب العالمية الأولى للاطلاع على أماني مختلف شعوب الشرق الأوسط، بهدف تحديد موقف أميركي في مفاوضات فرساي للسلام، الرامية، من جملة م رمت اليه، إلى تحديد مصير شعوب هذه المنطقة بعد زوال السلطنة العثمانية. لم يكن للولايات المتحدة يومذاك أية مصلحة مقررة ذات طبيعة استعمارية في الشرق الأوسط، لذلك جمعت لجنة كينغ-كران (من إسمي الشخصيتين الأميركيتين اللتين تولتا رئاستها) معلومات ثمينة جداً وقدمت لمحة مهمة عن حالة الرأي العام داخل مختلف الأقليات والاثنيات والطوائف الدينية في المنطقة. ينبغي التذكير هنا بكتاب جورج أنطونيوس المشار إليه في الملحق السابق *The Arab Awakening*. أما كتابنا أوروبا والمشرق العربي، ففيه تحليل مفصّل لمشكلات تركة السلطنة العثمانية.

للاستعلام بطريقة ممتعة عن المسألة الشرقية يمكن اللجوء الى مختلف كتابات الرحا المشهورين، سيما الشعراء الرومنسيون مثل جيرار دو نرفال أو لامرتين، الذين كانت الرحل إلى الشرق، في نظرهم، بمثابة حج لا غنى عنه. إلى جانب الشعراء تتوافر تقارير أكث صرامة كتبها أدباء ومستشرقون مختصون من أمثال فولني (Volney) الفرنسي، الذي ترك كتاباً عنوانه رحلة الى مصر وسوريا *Voyage en Égypte et en Syrie*, Paris, Mouton, 1959 صدر لأول مرة عام 1787 وغدا واحداً من كلاسيكيات الأدب الاستشراقي، أو من أمثا لاين (Lane) الانكليزي ومؤلفه الشهير حول تصرفات المصريين الحديثة وعاداتهم، الصا عام 1836 *(Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians)*.

وعلينا التنويه هنا طبعاً بلورانس ومؤلفه الشهير، أعمدة الحكمة السبعة، الذي يرو ملحمته مع قوات الشريف حسين العربية الحجازية، التي أطلقت الثورة العربية ضد السلط العثمانية عام 1916، على قاعدة وعود الحكومة الانكليزية بالسماح في إقامة مملكة عربية وهي وعود جرى التنكر لها لاحقاً. انظر توماس ادوارد لورانس، أعمدة الحكمة السبع الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001. لقد حلل المستشرق ادوارد سعيد في كتابه الشه

عن الاستشراق (ورد ذكره في الفصل الخامس) تحليلاً نقدياً بشكل مفرط لكل هذه الكتابات التي نرى أنها تحافظ على سحرها، سيما حين يتعلق الأمر بشخصيات أدبية من مستوى نرڤال أو لامرتين.

نذكّر هنا بكتاب بالانكليزية لفرومكين، يقدم تحليلاً مفصلاً جداً ومهماً جداً للسياسة الانكليزية حيال العالم العربي بين 1914 و1922 .D. Fromkin, *A peace to end all peace. Creating the modern Middle East 1914-1922*, New York, Henry Holt, 1989. وتجدر الاشارة من جديد، في ما خص التأثير الفرنسي على العالم العربي قبل انهيار السلطنة العثمانية، ببحث لورينس اللامع H. Laurens, *Le royaume impossible. La France et la genèse du monde arabe*, Paris, Armand Colin, 1990.

ملحق III

جامعة الدول العربية
وقمم رؤساء الدول العربية

موضوع قمم الملوك والرؤساء العرب، وموضوع ولادة منظمة التحرير الفلسطينية
أسرة جامعة الدول العربية أثيرا في مجرى فصول الدراسة، ولكن من غير أن تبدو الجام
عاملاً فاعلاً في تاريخ المشرق العربي. هذه المؤسسة العربية التي بدت غالباً كبيروقراط
غير فعّالة، لم تفقد حقها في الوجود؛ فقد صمدت ضد خطر التفكك بالرغم من ك
الصراعات بين الدول العربية ورغم استبعاد مصر عنها في 1978-1979، بعد أن كانت م
الجامعة منذ تأسيسها عام 1945 واستمرار الموظفين المصريين في تأمين تشغيلها طيلة تلا
الفترة، وظلت الجامعة موجودة حتى بعد نقلها إلى تونس، ثم تمّت إعادة مركزها إل
القاهرة.

لتفعيل عمل الجامعة أنشئت في إطارها منظمات عدة وأبرمت اتفاقات مختلفة بي
الدول العربية في ميادين شتى، لكن فاعليتها ظلت مجرد رغبة؛ إنشاء الكثير منها كا
مستوحىً من وجود مؤسسات دولية متخصصة كالمنظمة العربية للتربية والثقافة (أليسكو)
منظمة العمل العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخ. فضلاً عن مجلس الوحد
الاقتصادية العربية الذي ضم البلدان الموقعة على اتفاق الوحدة الاقتصادية وهي مص
وسوريا والعراق والأردن والكويت والمغرب واليمن والسودان، وهي بلدان لم تنضم جميعه
الى اتفاقية السوق العربية المشتركة التي أسست. وقد تمّ أيضاً وضع اتفاقية منطقة التجار
الحرة العربية عام 1996. الواقع أن مستوى التعاون العربي ظل منخفضاً في المجا
الاقتصادي كما في المجال العسكري، حيث وجدت قيادة عربية موحدة وعملت فعلياً مر
واحدة فحسب، خلال حرب 1967.

إضافةً إلى جامعة الدول العربية ومؤسساتها المتخصصة يوجد عدد كبير من المنظمات
الاقتصادية العربية التي انشئت كمؤسسات تمويل في إطار مرحلة الفورة النفطية وما توافر مر

إمكانيات مالية للدول العربية المصدرة للنفط بعد عام 1973؛ نذكر منها على وجه الخصوص الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، صندوق النقد العربي، المصرف العربي للتنمية في أفريقيا، وكذلك منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (وهي غير منظمة أوبيب).

يبقى أن اللحظات السياسية المهمة بين البلدان العربية هي تلك العائدة إلى انعقاد قمم الملوك والرؤساء العرب. أولى هذه القمم عقدت عام 1964 بمبادرة من الرئيس عبد الناصر، غداة قرار إسرائيل تحويل مجرى مياه الأردن لمصلحتها. وقد كانت وظيفة القمم تكمن في محاولة التوصل إلى توافق عربي وإلى خط سياسي وسط بين مواقف متناقضة من مشكلات الساعة الكبرى، أي بصورة دائمة في الواقع، حول الصراع العربي-الاسرائيلي، ومنذ 1979 حول العلاقات بإيران.

تضم الجامعة اليوم اثنين وعشرين عضواً، بما فيها الصومال وجيبوتي وجزر القمر المحسوبة بشيء من المبالغة بلداناً عربية. عند توقيع ميثاق إنشاء الجامعة كان المؤسسون سبعة، ثم صار يزداد العدد تدريجياً مع انضمام دول أخرى فور حصولها على استقلالها؛ وقد_عارضت المغرب طويلاً انضمام موريتانيا، بسبب مطامع المملكة الشريفية في أراضي موريتانيا.

ينبغي التمييز بين جامعة الدول العربية ومنظمة مؤتمر الدول الإسلامية التي تضم اثنتين وأربعين دولة من بينها كل الدول العربية والدول الإسلامية الأساسية في آسيا وأفريقيا. مقر المنظمة في جدة في العربية السعودية، والقوى الأساسية المحركة فيها هي العربية السعودية وباكستان والمغرب، وتطمح المنظمة الى تعزيز التضامن الإسلامي على النطاق الدولي، ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية، ومقره في جدة أيضاً، أهم مؤسساتها المتخصصة. وقد تأسست المنظمة في قمة الرباط عام 1969 وجرى إبرام ميثاقها وأنظمتها عام 1972.

لائحة مراجع

لا تتوافر مراجع حديثة شاملة عن الجامعة العربية. ويعد كتاب بيار بيساد عن الجامعة العربية نوعاً من التبسيط التاريخي عن الصراعات العربية ونزاعات القوى الكبرى في العالم العربي أكثر منه عملاً عن الجامعة العربية *La Ligue arabe*, Paris, éditions Planète, 1968؛ كما أن كتاب جان فرنسوا نودينو بدوره عمل تبسيطي يتناول البلدان العربية كلاً على حدة، ما عدا ثلاثين صفحة من مقدمته تتضمن بعض معطيات عن الجامعة والمؤسسات العربية المتخصصة، صدرت طبعته الأولى عام 1980. ثم صدرت طبعة جديدة مزيدة ومنقحة عام 1992. *États arabes, une nation*, Paris, éditions du Sorbier, 1980.

حول أنشطة الجامعة العربية على الصعيد الاقتصادي، يمكن العودة الى كتاب عبد الحميد براهيمي رئيس وزراء الجزائر الأسبق، *Dimensions et perspectives du monde arabe*, Paris, Économica, 1977؛ كما ينبغي التنويه بكتاب محمد خليل، مع أنه مضى عليه الزمن *The Arab States and the Arab League. A Documentary Record*, 2 vol., Beirut, Khayat's, 1962. وباللغة الانكليزية أيضاً يمكن الاطلاع على كتاب أحمد جمعة *The Foundation of the League of Arab States*, London, Longman, 1977.

ولا بدّ باللغة العربية من ذكر مؤلف تاريخي قيّم لمحمود رياض، الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية، وقد شغل أيضاً منصب وزير خارجية مصر، والمؤلَّف بعنوان البحث عن السلام.. والصراع في الشرق الأوسط، ١٩٤٧-١٩٧٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.

Julliard, coll. Archives, 1981؛ ولا بدّ من الإشارة الى مؤلف آخر أكثر أهمية منه بكثير، توثيقي الطابع يغطي كل وجوه سياسة الحركة الصهيونية، صدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت *From Haven to Conquest. Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948*, ed. by Walid Khalidi, Beirut, The Institute For Palestine Studies, 1971. لا يتضمن هذا العمل أية دراسة بقلم باحثين عرب، لكنه يجمع النصوص الأكثر دلالة لقادة صهاينة ويهود معادين للصهيونية وشخصيات سياسية غربية ومؤرخين إنكليز. ونشير أيضاً إلى مؤلف توثيقي وضعه إيلان هليفي *Sous Israël la Palestine*, Paris, le Sycomore, 1978؛ وجهة النظر الصهيونية عن تاريخ الحركة يمكن أن نجدها في: Walter Laqueur, *A History of Zionism*, Weidenfeld et Nicholson, London, 1972؛ وكذلك في مؤلف J. C. Hurewitz, *The Struggle for Palestine*, New York, W. W. Norton, 1950.

مؤلّف توثيقي محدود الحجم يتناول مجمل الصراع هو كتاب Irène Errera-Hoechstetter, *Le conflit israélo-arabe (1948-1974)*, coll. Documents Actualités, Paris, PUF, 1974.

يمكن العودة إلى كل المراجع المذكورة في الفصل 23 والى كتاب *Sionismes, Textes fondamentaux*, Paris, Albin Michel, 1998؛ كما يمكن أن نشير أيضاً إلى كتاب آلان ميشيل، الذي يسعى الى اقامة استمرارية تاريخية بين الممالك البابلية القديمة ودولة إسرائيل *Racines d'Israël. 1948, une plongée dans 3000 ans d'histoire*, Paris, éditions Autrement, 1988؛ وكذلك الى كتاب إيلان غريلسامر *La nouvelle histoire d'Israël. Essai sur une identité nationale*, Paris, Gallimard, 1988؛ ونشير الى توم ساغيف الذي يندرج في سياق التشكيك بالأساطير الإسرائيلية التأسيسية *Les premiers Israéliens*, Paris, Calmann-Lévy, 1988.

الحقيقة أن السجال المهم حول المستقبل ليس ذاك الذي يتناول طبيعة الحقوق الخاصة بالفلسطينيين واليهود وحجمها، بل الذي يدور حول دينامية الحركة الصهيونية في إطار الوجود اليهودي، وهو ما حاولنا أن نبينه في الفصل 23؛ أما العقيدة الصهيونية الحالية فإنها ترى في العداء للسامية ظاهرة دائمة، داخل الخصوصية اليهودية، ومعطى غير قابل للتغير. وفي هذه الحالة لا يمكن إسرائيل إلا أن تكون توسعية، لكي تستوعب فلسطين، في الوقت المناسب، كل يهود الشتات الذين سيهربون من المعاداة للسامية، أي حوالي ستة الى سبعة أضعاف عدد اليهود المجتمعين حتى الآن في إسرائيل. وهذا رأي يخالفه العديد من اليهود الليبراليين، سيما في الشتات، الذين لا يثير الاندماج فيهم حيث يقيمون أية مخاوف وفي نظرهم أنه على إسرائيل أن تضع حداً لفتوحاتها وأن تقبل من غير أي نوع من المواربة مطالب العرب الشرعية بقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فضلاً عن كتاب جورج فريدمان المذكور في الفصل الثاني، نهاية الشعب اليهودي؟، نشير في هذا المجال إلى كتاب مكسيم رودنسون *Peuple juif ou problème juif?*، وهو تجميع مقالاته حول المسألة اليهودية، من بينها بصورة خاصة دراسة شهيرة كانت قد نشرت في عدد خاص من مجلة الأزمنة الحديثة (العدد رقم 235، حزيران/يونيو 1967) *Le conflit israélo-arabe*، وعنوانه «Israël, fait colonial?». Paris, Maspero, 1981؛ ونشير إلى إيلان هاليفي في كتاب ممتع *Question juive, la tribu, la loi, l'espace*, Paris, Minuit, 1981.

ومن زاوية مناهضة الصهيونية ذاتها، يمكن الاطلاع على شهادة مثيرة للمعارض المغربي اليهودي الديانة ابراهام سرفاتي *Écrits de prison sur la Palestine*, Paris, Arcantère, 1992؛ نظرات ثاقبة حول هذا المجال هي تلك التي كتبها أستاذ في التاريخ ذو شهرة عالمية توفي في إسرائيل حيث أمضى السنوات الأخيرة من حياته، ونقرأها في J.-L. Talmon, *Destin d'Israël. L'unique et l'universel*, Paris Calmann-Lévy, 1967, 2ᵉ éd.؛ ونقرأ شهادة وبحثاً لنائب إسرائيلي من التيار المعتدل، ينحاز فيهما لمصلحة تكيّف سريع مع الفلسطينيين، Uri Avnery, *Israël sans sionisme*, Paris, le Seuil, 1968; et *Mon frère l'ennemi*, éditions Liana Lévi/le Scribe, 1986.

وجهات نظر أكثر تحمّساً ضد الصهيونية نجدها لدى ناثان وينستوك Nathan Weinstock, *Le sionisme contre Israël*, Maspero, 1969؛ وكذلك لدى كتّاب أوروبيين في مؤلف جماعي يضم بين دفتيه أعمال ندوة نظمها المركز البروتستانتي في الغرب *Palestine et Liban. Promesses et mensonges de l'Occident*, Paris, l'Harmattan, 1977. وبأسلوب لا يقل حدة ضد السياسة الراهنة للحركة الصهيونية المتطابقة كلياً مع سياسة دولة إسرائيل ظهرت وجهات نظر للرئيس الأسبق للمؤتمر اليهودي العالمي ناحوم غولدمان، نقرأ منها مثلاً مقالة طويلة في الأسبوعية الفرنسية لونوفيل اوبسرفاتور، 25 تموز/يوليو 1981؛ كما أن مذكراته نشرت في دار فايار، باريس، 1971؛ ونقرأ أيضاً عاموس أوز Amos Oz, *Les voix d'Israël*. Paris, Calmann-Lévy, 1983؛ كما نقرأ وجهة نظر حاخام أميركي مناهض للصهيونية Elmer Berger, *The Jewish Dilemma*, New York, The Devin-Adair Co, 1946؛ وضمن الوجهة ذاتها، وجهة اليهودية الأميركية Alfred M. Lilienthal, *What Price Israël?*, Henry Regnery, Chicago, 1953؛ من وجهة نظر اليهودية الأرثوذكسية المناهضة للصهيونية نذكر بمؤلف روث بلو المشار اليه في الفصل 13: وقد صارت مؤخراً ترجمة إلى العربية لكتاب واقي عن جميع تيارات المعاداة للهصيونية داخل الدين اليهودي للدكتور ناكوف م. رابكن، المناهضة اليهودية للصهيونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006؛ Ruth Blau, *Les gardiens de la Cité*, Paris, Flammarion, 1974؛ وكذلك بكتاب الاختصاصي الأميركي

الشهير في علم الألسنية، وهو يهودي مناهض للصهيونية شديد الاهتمام بالصراع العربي-الاسرائيلي، هو نعوم تشومسكي Noam Chomsky: *Guerre et paix au Proche-Orient*, Paris, Belfond, 1974، ويمكن الاطلاع كذلك على مقالات مارتن بوبر المذكورة في السياق ذاته داخل الفصل 12.

انتفاضة الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة أطلقت تجديداً في تفكير الطوائف اليهودية الغربية بمستقبل إسرائيل، وقد أعربت شخصيات يهودية ليبرالية، في الولايات المتحدة خصوصاً، عن اختلافها الحاد مع السياسة الاسرائيلية. وقد ظهرت هذه التساؤلات واضحة في كتاب J.-J. Servan-Schreiber, *Le choix des juifs*, Paris, Grasset, 1988؛ كما برزت أيضاً في كتاب D. Grossman, *Le vent jaune*, Paris, le Seuil, 1988؛ واستعرض إيلي بارنافي مختلف تيارات الحركة الصهيونية السائدة في السياسة الاسرائيلية É. Barnavi, *Une histoire moderne d'Israël*, Flammarion, Paris, 1988. نذكّر هنا بكل المراجع المذكورة في الفصل 23، وخصوصاً كتاب Alain Dieckhoff, *L'invention de la nation. Israël et la modernité politique*, Paris, Gallimard, 1993، وكتاب Zeev Sternhell, *Aux origines d'Israël. Entre nationalisme et socialisme*, Paris, Fayard, 1996.

عن المؤرخين الاسرائيليين الجدد الذين يسعون إلى استعادة الوقائع التاريخية المتعلقة بطرد الفلسطينيين على حساب خرافة تاريخ نقي غير ملطخ، يمكن الإشارة إلى دومينيك ڤيدال، المذكور في الفصل 12. Dominique Vidal, *Le péché aux origines d'Israël*, Paris, les éditions de l'Atelier, 1998.

عن نظرة العرب الى الاستعمار والاستيطان اليهودي في فلسطين نذكر كتاباً قيّماً آخر لمكسيم رودنسون *Israël et le refus arabe. 75 ans d'histoire*, Paris, le Seuil, 1968؛ ويذكر للكاتب العربي سامي الجندي Sami Al-Joundi, *Le drame palestinien. Pour sortir de l'impasse*, Paris, Fayard, 1969؛ كما نعود الى فهرس المراجع عن فلسطين في قائمة الملاحق F. El-Asmar, *Être arabe en Israël*, Paris, Casterman, 1981؛ و R. Shehade, *Tenir bon. Journal d'un Palestinien en Cisjordanie occupée*, Paris, le Seuil, 1983.

للاطلاع على الحساسية الاسرائيلية تجاه العرب، لا تعوزنا المراجع، ذلك أن معظم القادة الاسرائيليين كتبوا مذكراتهم وتركوا كتابات أخرى مختلفة ترجمت الى لغات عديدة. نذكر بصورة خاصة: Moshe Dayan, *Histoire de ma vie*, Fayard, 1976؛ وكذلك *Journal de la compagne du Sinaï*, Paris, Fayard, 1966, و *Vivre avec la Bible*, Paris, Albin Michel, 1980; Abba Eban, *Autobiographie*, ainsi que *Mon peuple et mon pays*, Paris, Buchet-Chastel; Yitzak Rabin, *Mémoires*, Paris, Buchet-Chastel, 1980؛ في الفصل 23 لائحة

بكتب تتناول سيرة حياة القادة الاسرائيليين الذين تولوا السلطة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك كتاب شيمون بيريز الذي شدد على مقاربة السلام عن طريق التعاون الاقتصادي.

عن اجتياح إسرائيل للبنان عام 1982، في حوزتنا مؤلفات كثيرة بأقلام صحافيين إسرائيليين، لاذعة في نقدها سير العمليات، لكنها في النهاية قليلة التأثر بالدمار الذي خلّفه هذا الاجتياح والسنوات الثلاث التي تلته على الشعب اللبناني. نذكر من هذه الكتب: Z. Schiff et E. Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, New York, Simon & Schuster, 1982؛ كذلك S. Schiffer, *Opération Boule de neige..., op. cit.* وهما متوافران بالعربية. من ناحية أخرى شكلت مجازر صبرا وشاتيلا في أيلول/سبتمبر 1982 التي ارتكبتها ميليشيا القوات اللبنانية المجندة من قبل الجيش الاسرائيلي موضوع كتاب لكابليوك A. Kapeliouk, *Enquête sur un massacre*, Paris, le Seuil, 1983؛ ونقرأ أيضاً I. Halevi, *Israël, de la terreur au massacre d'État*, Paris, Papyrus, 1984؛ تقرير لجنة التحقيق الاسرائيلية الذي خلص الى تحميل المسؤولية غير المباشرة للجيش الاسرائيلي، بالرغم من وجوده في مكان المجزرة واعطائه الأوامر لعناصر الميليشيا، طبع في فرنسا تحت عنوان تقرير لجنة كاهان *Rapport de la commission Kahane. Texte intégral*, Paris, Stock, 1983؛ حول فظاعات الجيش الاسرائيلي في لبنان يمكن، في المقابل، أن نعود إلى كتاب وضعه التجمع الدولي للحقوقيين الديموقراطيين *Livre blanc sur l'agression israélinne au Liban*, préparé par l'Association internationale des juristes démocrates, Publisud, 1983؛ ونشير أيضاً إلى كتاب وضعه عميل سابق في أجهزة المخابرات الاسرائيلية، وحاولت السلطات الاسرائيلية منع صدوره بوسائل شتى V. Ostrovsky, *By Way of Deception*, New York, St. Martin's Press, 1990 (ترجم إلى العربية).

حول اتفاق كمب ديفيد تتوافر كتب عديدة آخرها كتاب موشي دايان، وهو وثيقة من الطراز الأول تتضمن تقريراً شخصياً عن مفاوضات السلام المصرية-الاسرائيلية Moshe Dayan, *Paix dans le désert*, Paris, Fayard, 1981؛ كتاب آخر لا يخلو من الطرافة لكنه أقل خبرة واطلاعاً وضعه الجنرال عازر وايزمن Ezer Weizman, *La bataille pour la paix*, Hachette, Paris, 1981؛ تبقى مذكرات الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر، بلا منازع، المرجع الذي يقدم أفضل تقرير عن المفاوضات التي انتهت بالاتفاق، فهي سلّطت ضوءاً ساطعاً على السهولة التي استسلم فيها السادات لمطالب رئيس الوزراء الاسرائيلي في حينه، مناحيم بيغن *Mémoires d'un président*, Plon, Paris, 1984. بعد وضع جيمي كارتر مذكراته أعرب عن حاجته إلى تخصيص كتاب بكامله عن مفاوضات كمب ديفيد *Le sang d'Abraham*, éditions Longreys, 1986 (ترجم إلى العربية) جيمي كارتر، دم إبراهام، ترجمه سامي جابرة

الفصل 11، هناك كتاب آخر لمحمد حسنين هيكل Muhammed H. Heikal, *The Road to Ramadan*, London, Collins, 1975، يقدم معلومات ثمينة عن العلاقات السورية-المصرية. فالمؤلف صاحب افتتاحيات وذو شهرة كبيرة وكان، في أيام عبد الناصر، الناطق الرسمي باسمه. كما يمكن أن نقرأ له عن العلاقات الروسية-المصرية *Le sphinx et le commissaire*, Paris, éditions Jeune Afrique, 1980، (النسخة الأصلية باللغة الإنكليزية تحت عنوان *Sphinx and Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Arab World*, London, Collins, 1978)؛ أفضل الكتب عن الدبلوماسية الأميركية بعد حرب اكتوبر هو M. et B. Kalb, *Kissinger: ses origines, sa formation, son ascension, son apogée*, Paris, Laffont, 1975؛ أما مذكرات هنري كيسنجر فهي توضح بصورة كبيرة وعلى وجه الخصوص السياسة الأميركية خلال حرب الاستنزاف على قناة السويس (1969-1970) *Les mémoires d'Henry Kissinger (À la Maison-Blanche 1968-1973;* 2 vol., Paris, Fayard, 1979).

حول الموقف الفرنسي، حكومات متعاقبة ورأياً عاماً، من الوضع الصهيوني والصراع العربي-الاسرائيلي، يمكن العودة إلى عمل متناهٍ في دقته وبحثه في التفاصيل لسمير قصير وفاروق مردم بك Samir Kassir et Farouk Mardam-Bey, *Itinéraire de paix à Jérusalem. La France et le conflit israélo-arabe*, 2 vol., Paris, Les livres de la *Revue d'études palestiniennes*, 1992.

حول حرب 1956 تتوافر مراجع كثيرة بالانكليزية، خصوصاً: Anthony Nutting, *No End of a Lesson: The Story of Suez*, London, Constable, 1967؛ وكذلك Edgar O'Ballance, *The Sinai Campaign 1956*, London, Faber and Faber, K. Love, *Suez: The Twice Fought War*, London, Longman, 1970, 1959؛ وبالفرنسية Henri Azeau, *Le piège de Suez*, Paris, Laffont, 1964؛ وعن حرب حزيران/يونيو Éric Rouleau, Jean-Jacques Held, Jean et Simone Lacouture, *Israël et les Arabes. Le 3e combat*, Paris, le Seuil, 1967.

عن الجيش الاسرائيلي يتوافر كتاب مرجعي توثيقي يدرس بنى الجيش الاسرائيلي وسلوكه خلال الحروب العربية-الاسرائيلية المتعاقبة: Martin Van Creveld, *Tsahal, histoire critique de la force israélienne de défense*, Paris, éditions du Rocher, 1998؛ أما الكتب الصادرة حديثاً عن الصراع العربي-الاسرائيلي وتطور الصهيونية واليهودية فهي مذكورة في فصول القسم الثالث، سيما الفصل 23.

ولا يعوزنا في الختام أن نذكر مجدداً بعض مؤلفات آرثر كويستلر التي تصور بأمانة مناخ الصراع العربي-الاسرائيلي، خصوصاً روايته التي تحكي تفاصيل حرب 1948، *Tour d'Ezra* (1974)؛ وكذلك *Analyse d'un miracle. Naissance d'Israël*, essai (1949), et *L'ombre*

a له أيضاً ؛ du dinosaure, essai (1956), œuvres traduites et publiées chez Calmann-Lévy quête de l'absolu ذكر في الفصل 12. وفي الكتاب الأخير النصوص الأساسية من نتاجه مـ نقد وتحليل بقلم الكاتب نفسه (أنظر ما يتعلق بإسرائيل واليهودية).

وأخيراً للاستعلام عن الأسطورة الأساسية في معادلة السامية ، عن خرافة المؤامر اليهودية العالمية، خرافة المسيحية الغربية المنتشرة حالياً في المنطقة، المرجع الأساس هـ كتاب نورمان كوهن Norman Cohn, *Histoire d'un mythe. La «conspiration» juive et les protocoles des Sages de Sion*, Paris, Gallimard, 1967.

ملحق V

التطور الاقتصادي في الشرق الأوسط معطيات تاريخية وتحديد للمراحل

التسيير من قبل الدولة ذات التوجهات الاشتراكية بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي: 1956-1970

ما كان للتوسع في الجوانب المختلفة لاقتصاد الأقطار العربية، خلال فصول هذه الدراسة، إلّا أن يثقل النص، وبخاصة أن توسعاً كهذا كان يفترض منا أن نتوقف عند السياسات الاقتصادية النشيطة التي طبقتها الأنظمة ذات التوجهات التحديثية والاشتراكية في كل من مصر وسوريا والعراق، بدفع من الإيديولوجيا الناصرية والإيديولوجيا البعثية. لكن بالمقابل كان من الضروري التركيز على ضخامة النتائج السياسية والاجتماعية-الاقتصادية للطفرة النفطية في المنطقة، هذه الطفرة التي ألغت إلى حد كبير ثمار جهود التنمية المتسارعة والمتمحورة على الذات التي تميزت بها بوجه خاص السياسة الاقتصادية في مصر وسوريا والعراق في الستينات والسبعينات.

لقد قامت هذه السياسة على إنشاء بنى تحتية رئيسية. وقد شكّل بناء السدود العملاقة بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي رمزاً أساسياً للتحرر الاقتصادي تحت راية «الاشتراكية». ولهذا دارت مجادلات حامية حول هذه المنجزات وفائدتها للاقتصاد الوطني. ففي مصر كما في سوريا كانت السدود مثار نقد حادّ طال طريقة تنفيذها وآثارها ـ التي جرى التوكيد على أنها ضارة ـ على التوازن البيئي والزراعي لكلا البلدين: زوال الطمي النيلي في مصر، ما أضر بخصوبة الأراضي؛ وارتفاع نسبة الملوحة في أراضي الجزيرة السورية، ما أدى إلى تدنّي الخصوبة أيضاً.

والواقع أننا لا نستطيع أن نحكم بشيء من الموضوعية على إنجازات الأنظمة التقدمية العربية، بين منتصف الخمسينات وبداية السبعينات، إلّا إذا وضعنا من جديد السياسات

الاقتصادية التي طبقت في تلك الفترة في منظورها التاريخي. فمنذ نهاية عهد محمد علي في أواسط القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين تطور اقتصاد المشرق العربي وفق النمط الكولونيالي. وصحيح أن هذا الاقتصاد الذي وقع فريسة الشركات الأوروبية قد تحدّث إبان تلك الفترة، لكن ضمن نطاق تبعية مالية وتقنية وتجارية تامة. وكان المستفيد الأول من هذا التحديث الجاليات الأوروبية الموجودة في المنطقة والتي زاد تعدادها زيادة ملحوظة بين 1850 و1950، إضافة إلى نخبة محلية محدودة استفادت من الازدهار على النمط الاستعماري.

وفي خلال الثلاثينات من القرن المنصرم بدأت تنمو رأسمالية محلية، صناعية وزراعية وتجارية، سيما في مصر؛ ثم تطورت بفضل الحرب العالمية الثانية، نظراً إلى أن حاجات جيوش الحلفاء وتعبئة جميع الموارد الأوروبية من أجل الحرب قد أمدّتها بوسائل دفع جديدة. وهكذا وُجدت في مطلع الخمسينات بورجوازية محلية على صلة وثيقة بكبار ملاكي الأراضي وبالطبقة الارستقراطية التقليدية التي كانت تمسك بزمام السلطة السياسية المحلية. ولا ريب في أن هذه البورجوازية كانت قومية النزعة، غير أن قاعدتها الاجتماعية كانت لا تزال ضعيفة للغاية، كما كانت ركائزها الاقتصادية غير كافية؛ وتالياً ارتبطت مصالحها ارتباطاً وثيقاً بالقوى التقليدية المسيطرة والمتواطئة مع الأجنبي منذ أجيال. ولهذا لن يكون في مقدورها أن تكون مصدر التغيير الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتظره المجتمع العربي بفارغ الصبر منذ الاستقلال؛ كما لن يكون في مقدورها أن تقدّم للضباط الذين استولوا على السلطة في سوريا عام 1949، ثم في مصر عام 1952، وفي العراق عام 1958، وسائل التغيير الاقتصادي-الاجتماعي الذين يصبون إليه. ونظراً إلى أن الغرب الرأسمالي لم يولِ هذه الصبوات اهتماماً كبيراً بحكم انهماكه بمكافحة النشاط الشيوعي «الهدّام» في سياق الحرب الباردة، فقد يمّمت النخبة العسكرية الجديدة شطر الاتحاد السوفياتي للحصول على وسائل تنفيذ تنمية اقتصادية سريعة.

يبدو هذا التوجه للوهلة الأولى متعارضاً بالأحرى مع ايديولوجيا العسكريين الذين يكنّ معظمهم إعجاباً كبيراً بمجتمع الغرب الرأسمالي وتقنيته، فضلاً عن أن الماركسية لا توحي إليهم بالثقة. لكن دعم القوى الغربية المتزايد لدولة إسرائيل ورفضها تزويد البلدان العربية بالأسلحة سيدفعان بالمشرق العربي إلى أحضان الاتحاد السوفياتي. ومع أن الولايات المتحدة طالبت في عام 1956 بانسحاب القوات الفرنسية والإنكليزية والإسرائيلية التي حاولت غزو مصر، فإن بادرتها هذه جاءت بعد فوات الأوان: فالحماسة القومية التي أولع شرارتها تأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثي، ستزجّان بالمنطقة في مناخ «اشتراكي» موائم لتعميم التأميمات. وناهيك عن ذلك، لم ترَ البورجوازية المحلية والأرستقراطية الإقطاعية

بعين الرضى إلى الإجراءات الأولى للإصلاح الزراعي ولتطوير القطاع العام. ولسوف ينهم الرئيس عبد الناصر، الذي شمل سوريا أيضاً بهذه الإصلاحات الأولى بفضل الوحدة السورية-المصرية عام 1958، البورجوازية الكبيرة المتواطئة مع «الإقطاع» بضرب الوحدة، بسبب هذا، عام 1961. وابتداءً من ذلك التاريخ اشتد الميل إلى تأميم الاقتصاد وإخضاعه إلى هيمنة الدولة إلى حد لا يُقاوَم في مصر؛ ولسوف يطغى في سوريا أيضاً ابتداءً من عام 1963، سيما بعد عام 1966، بالتزامن مع تعزيز الضباط البعثيين لسلطتهم. وهكذا جاءت تنمية التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي تكملة طبيعية. ولسوف تنقلب الحركة، بدءًا من أول السبعينات، بسبب التغيرات السياسية العامة التي تناولناها بالتحليل مطولاً في الفصلين الثامن والعاشر بوجه خاص.

إن حصيلة تلك المرحلة من سيطرة الدولة على الاقتصاد تتلبس إلى حد بعيد شكلاً متناقضاً، ولن يكون في مستطاعنا هنا أن نستعرض نتائجها إلَّا في خطوطها العامة. فمما لا شك فيه أن الإنجازات الأكثر لفتاً للنظر تمت في البدء على الصعيد الاجتماعي-الثقافي: تعميم التربية، فتح أبواب المدارس الحكومية المجانية أمام الجميع، تطوير التعليم الجامعي الذي بقي حتى مرحلة متأخرة حكراً على نخبة معينة، دمقرطة الخدمات الصحية عن طريق توسيع التطبيب العام المجاني، زيادة فرص العمل وتالياً الترقية الاجتماعية عن طريق تطوير القطاع العام الصناعي والإداري. وفي هذا السياق أيضاً يُعتبر تعميم التعليم النسوي وفتح مجالات العمل والحياة العامة أمام النساء عنصراً مهماً في رفع مستوى حياة الأسر، إذ أصبحت للعائلة رواتب متعددة، ما زاد من الموارد العائلية وفتح الباب لأشكال من الاستهلاك كانت محرمة، حتى ذلك الحين، على شرائح واسعة من البوراجوزية الصغيرة في المدن.

بيد أن التطور الاقتصادي العام لم يكن كافياً، لسوء الحظ، لتبرير تلك التحسينات المهمة، الطارئة على مستويات الحياة التي زاد في كلفتها ارتفاع معدل النمو السكاني (أكثر من 3% كمعدل وسطي سنوي). فالبنى التحتية الاجتماعية-التربوية لم يقيَّض لها أن تنمو وتتطور بإيقاع كافٍ، كماً وكيفاً، لتأمين غطاء مجاني لحاجات السكان. ومن هنا لم ينتج استمرار ظاهرة الأمية وحسب، بل كذلك انخفاض عام في المستوى التربوي واكتظاظ هائل في البنى التحتية الطبية. وينبغي أن نضيف إلى ذلك، في ما يتعلق بمصر، نقصاً صارخاً في البنى التحتية المدينية وتآكلاً مريعاً فيها، في مواجهة نمو هائل في تعداد سكان المدن، جراء الهجرة الريفية الكاسحة. وتعاني سوريا والعراق أيضاً من وطأة هذه الهجرة.

في الواقع، لم تفلح الإصلاحات الزراعية ولا مشاريع الري الكبرى في أي من هذه الأقطار الثلاثة في أن تضع حداً لبؤس الفلاحين. ولم ينتفع من الجمعيات التعاونية التي

أنشئت لمساعدة الفلاحين المستفيدين من هذه الإصلاحات إلّا فئة المزارعين الميسورين الذين حوّلوها إلى أداة طيّعة في أيديهم. وبسبب انعدام الوسائل اضطر الفلاحون الفقراء، من عمال زراعيين أو مزارعين بالمحاصصة أو ملاكين صغار، إلى التخلي عن استغلال قطع الأراضي الموزعة عليهم بموجب قانون الإصلاح الزراعي. وفي كل حال كان توزيع قطع الأراضي بطيئاً للغاية؛ وكذلك الحال بالنسبة إلى توسيع شبكات الري المائية.

ومن المؤكد أن هذه الاختناقات في عملية «التحديث» ستلقى التبعة فيها على عاتق اشتراكية الدولة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي، ما سيسهِّل الارتداد، في المرحلة التالية، نحو إعادة الانفتاح على الغرب الرأسمالي وتقليص تدخل الدولة وتشجيع القطاع الخاص المحلي.

على أن محصلة الفترة المشار إليها تشتمل مع ذلك على مظاهر إيجابية أخرى. ففي مصر شهدت عملية التصنيع بين 1960 و1965 نهضة مهمة بدفع من الدولة؛ بل توصل البلد إلى تصدير كميات لا يستهان بها من المنتجات إلى أفريقيا، مع تغذيته في الوقت نفسه السوق المحلية الشرهة للغاية إلى الاستهلاك بعد أن اختفت منها المنتجات الأجنبية. وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في مصر آنئذٍ حوالي 6 إلى 7% سنوياً وبصورة مطردة: وهذا أمر جدير بالتقدير، نسبة إلى اقتصاد كان تابعاً بصورة كلية حتى ذلك الحين للطلب العالمي من القطن ولمستوى أسعار هذه المادة الأولية في الأسواق الدولية. وقد أتاح إنجاز مشروع السد العالي في أسوان التحكم بكميات كبيرة من الطاقة الكهربائية لتغذية مجهود التصنيع ذاك ولإنارة الأرياف، وهذا عنصر مهم في رفع مستوى الحياة. غير أن هذه الانطلاقة الاقتصادية توقفت، أولاً بسبب حرب اليمن، حين تدخلت مصر ابتداء من عام 1963 لدعم الجمهوريين ضد القوى الملكية التي كانت تتمتع بدعم العربية السعودية، وثانياً جراء هزيمة 1967، وعلى الأخص حرب الاستنزاف التي سعت مصر إلى خوضها ضد إسرائيل في منطقة قناة السويس والتي كلفتها غالياً، بفعل الدمار الاقتصادي الناجم عن عمليات الانتقام الإسرائيلية.

أما في سوريا فقد تمكنت مجموعة الضباط ذوي الميول «اليساروية» التي استولت على السلطة عام 1966 من إنجاز عمل مرموق في مجال البنى التحتية: تطوير مرفأي اللاذقية وطرطوس، تجديد وتوسيع شبكة الخطوط الحديدية التي كانت باقية حتى ذلك الحين بدائية للغاية، توسيع شبكة الطرقات المعبدة لإخراج المناطق المعزولة من عزلتها، بناء مطار دمشق الدولي، البدء بإنشاء سد الفرات، تطوير المصادر النفطية في البلاد وبناء مصفاة إضافية، ما أتاح لسوريا أن تنتج حالياً عشرة ملايين طن من النفط. وتوصل العراق بدوره، مثله مثل سوريا، بفضل التعاون مع الاتحاد السوفياتي، إلى مضاعفة إنتاجه النفطي على الرغم من مقاطعة الشركات النفطية الغربية الكبرى بعد صدور مرسوم عام 1961 بإلغاء الامتيازات

التقلبات الاجتماعية هائلة بالنسبة إلى بلدان اعتادت استقراراً مستداماً في مستوى الأسعار. وتمثل الحل في تلك الهجرة الكثيفة نحو البلدان المصدرة للنفط حيث أتاحت مشاريع التنمية الضخمة ـ بسبب تضاعف أسعار الذهب الأسود أربعة أمثال في نهاية 1973 ـ كثيراً من فرص العمل، بدءًا بالوظائف العادية التي لا تحتاج إلى أية مهارة فنية وانتهاءً بأرفع الوظائف القيادية، ومروراً بكل أنواع الصفقات التي من شأنها أن تؤمّن الثراء السريع. وهكذا فُرِّغت سوريا والأردن ومصر والسودان ولبنان دفعة واحدة من أفضل كوادرها: المدرّسين، الموظفين، الأطباء، أساتذة الجامعات، المحامين، المتعهدين، المهندسين، المصرفيين، الخ. وقد كان ذلك بمثابة نزيف حقيقي ترتبت عليه أخطر النتائج في بلدان تعاني أصلاً من سوء الإدارة.

ومن جهة أخرى، إنّ فتح الباب على مصراعيه أمام رؤوس الأموال والشركات الأجنبية أدى إلى انفلات المضاربات العقارية المحلية من عقالها: أصبح في مستطاع أثرياء البلدان النفطية الجدد أن يشتروا أو يبتنوا في دمشق أو القاهرة، العاصمتين البراقتين بالنسبة إلى رجال الصحراء أولئك، عمارات فخمة للسكن أو للاستثمار؛ وكذلك الحال بالنسبة إلى الشركات الأجنبية التي انفتحت أمامها من جديد سوق مهمة من حيث كثافة السكان، إضافة إلى سوق شبه الجزيرة العربية القليلة السكان والكثيرة الحاجات. وهكذا اندفع كبار الأثرياء المحليين يتدبرون الشقق والمكاتب التجارية لمشترين لا يصدّهم عن الشراء السعر مهما غلا، الأمر الذي تسبب بأزمة سكن رهيبة تعاني منها أشد المعاناة الطبقات المتوسطة والشعبية.

وأدى كل من التضخم المالي والهجرة إلى شبه الجزيرة العربية، والوجود المكثف للشركات الأجنبية ولأثرياء النفط الجدد، إلى جو مناسب للصفقات الاحتيالية وللمضاربات غير الشرعية وللفساد والرشوة في بلدان يراوح فيها متوسط دخل الفلاح الفقير والموظف الصغير والمستخدم العادي بين 100 و250 دولاراً في الشهر. ومن بين جميع هذه الشرائح الاجتماعية لم يبقَ في منأى عن هذه التطورات السلبية سوى عمال القطاع الخاص، سيما أصحاب الاختصاصات منهم، لأن هجرة هذه الفئة من العمال المهرة والحرفيين قد أدت إلى ارتفاع كبير وسريع في أجور من بقي منهم في البلاد، وذلك بسبب الطلب المحلي الشديد عليهم، سيما في قطاع البناء.

وانتشرت عدوى الإقبال الشديد على الاستهلاك في المجتمع العربي بأسره. فبلدان شبه الجزيرة العربية تحولت إلى واجهة ضخمة وسوق عملاقة تعرض فيها جميع منتجات مجتمع الاستهلاك الغربي والياباني ومبتكراته؛ والمهاجرون يحملون معهم إلى أوطانهم أحدث مخترعات الصناعة الالكترونية اليابانية أو الألمانية. وقد بدا هذا الشبق الاستهلاكي،

بعد فترة التقشف السابقة، وكأنه لا يعرف الشبع، وهو ما يزال يفعل فعله إلى يومنا هذا. فكانت النتيجة أفول الصناعة المحلية لعجزها عن منافسة الصناعة الأجنبية كماً ونوعاً، سيما بعد أن أصابها الشلل، إما بسبب غياب الكوادر الجديرة والنزيهة بعد موجة الهجرة وإما بسبب تردي العلاقات بالاتحاد السوفياتي كما حدث في مصر. ولم تكن الزراعة أفضل مصيراً، فقد انحطت بدورها انحطاطاً أخذ بعداً مأسويًا على نطاق العالم العربي، الذي ما عاد إنتاجه الغذائي يغطي سوى 50% من حاجات الاستهلاك، بعد أن كان يغطي أكثر من 80% من الحاجات الاستهلاكية قبل عشرين سنة خلت.

في الواقع، إذا أسقطنا من إحصاءات الناتج المحلي لبلدان المشرق العربي القطاع النفطي وعائداته المالية، للاحظنا في كثرة من الأحوال انخفاضاً في الإنتاج الوطني. وفعلاً انخفضت في جميع بلدان المشرق العربي تقريباً حصة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي من الناتج المحلي لمصلحة قطاع المناجم وقطاع الخدمات الذي لا يعدو أن يكون استطالة للازدهار النفطي. وإذا استثنينا القطاع النفطي، لرأينا أن الدخل القومي للفرد في العالم العربي لم يرتفع وسطياً بنسبة ارتفاعه في سائر بلدان العالم الثالث، وبخاصة في أميركا اللاتينية وآسيا. وقد بلغت حصة إنتاج البلدان النفطية من جملة الإنتاج الداخلي الخام للبلدان العربية 75% عام 1979؛ لكن قطاع الصناعات التحويلية لم يمثل سوى 8,1% من الناتج المحلي للأقطار العربية (الحد الأعلى في مصر 16%)، كما أن الصناعة التحويلية العربية لا تمثل في مجملها سوى 0,20% من الصناعة العالمية. وإذا استثنينا القطاع النفطي أيضاً لوجدنا أن متوسط دخل الفرد في مجمل البلدان العربية لم يتجاوز عام 1979 ألف دولار في السنة، مقابل 8.000 إلى 14.000 دولار للفرد في البلدان الصناعية الرأسمالية (باستثناء إيرلندا وإيطاليا وبريطانيا، حيث يبلغ دخل الفرد في الأولى 4.210 دولارات، وفي الثانية 5.250 دولاراً، وفي الثالثة 6.320 دولاراً). أما إذا أخذنا في الاعتبار القطاع النفطي، فإن إجمالي الدخول الوطنية العربية يبلغ في عام 1979 نحو 301 مليار دولار، أي أقل من ثلث الدخل الوطني الياباني الذي بلغ 1.019 مليار دولار، علماً أن سكان اليابان يقلون بنسبة الثلث عن مجموع سكان العالم العربي، وأكثر بقليل من نصف الدخل الوطني الفرنسي الذي بلغ 531 مليار دولار، علماً أن سكان العالم العربي يزيدون على تعداد السكان الفرنسيين بثلاثة أضعاف، ويكاد لا يفوق الدخل الوطني الإيطالي الذي بلغ 298 مليار دولار.

لا مراء في أن النفط قد أتاح إمكان رفع مستوى المعيشة، ولكن على نحو غير متكافئ إطلاقاً. وفي المقابل، أضيعت فرصة تنمية حقيقية على أساس من التصنيع ومن التحديث الزراعي. ناهيك عن أنه خلق تبعية خارجية مريعة جعلت اقتصاد الشرق الأوسط أكثر هشاشة من أي وقت سبق.

هبوط أسعار البترول
ومعوقات النمو الاقتصادي: 1980-1990

أحدثت الثورة الايرانية عام 1979 فورة جديدة في أسعار النفط. ففي نهاية ذلك العام وبداية التالي بلغ سعر البرميل 40 دولاراً. وفي كل أنحاء العالم العربي أدت موجة جديدة من الازدهار المالي إلى إثراء النخب القيادية، بالرغم من المخاوف التي أثارتها الثورة الايرانية أو من الآمال التي عُلّقت عليها؛ وشهدت حركة اليد العاملة من البلدان العربية الفقيرة باتجاه البلدان العربية الغنية انطلاقة جديدة، خصوصاً العراق الذي استدعى اليد العاملة المصرية للعمل في الزراعة وفي القطاعات الاقتصادية الأخرى. والحقيقة أن التعبئة العسكرية في الحرب ضد ايرن ولّدت حاجة كبيرة إلى اليد العاملة في العراق، وبناء على ذلك دخل أكثر من مليون مصري الى الأراضي العراقية.

غير أن عائدات النفط في العالم العربي دخلت مع عام 1982 مرحلة ركود ثم اتجهت تدريجياً نحو الهبوط. وتراجع السوق النفطي بسبب تقلص حجم الاستهلاك في البلدان الصناعية واكتشاف حقول نفطية جديدة، في الوقت الذي كانت المملكة العربية السعودية تغرق السوق النفطي بفضل قدرة إنتاجية بلغت حدود 10,5 مليون برميل يومياً. بدءاً من 1985-1986 انهارت الأسعار كلياً وهبطت الى حدود 8-9 دولارات للبرميل قبل أن ترتفع ببطء لتراوح بين 13 و18 دولاراً، حتى إن بلداناً كالعربية السعودية شهدت أزمة اقتصادية خانقة؛ فتآكلت قدرة العالم العربي على السداد تآكلاً شديداً وانخفض مستوى التصدير بنسبة 30 إلى 40%.

تراجعت إعادة توزيع الريع النفطي التي كانت تطبقها بلدان الخليج العربي على البلدان العربية الأخرى الفقيرة الى حدودها الدنيا، في وقت ظل ينبغي فيه تمويل العراق في حربه ضد إيران وتمويل مختلف القضايا «الإسلامية» التي تدافع العربية السعودية عنها، سيما منها المقاومة الأفغانية، وأرغم عدد من العمال العرب المهاجرين إلى البلدان المصدّرة للنفط على العودة إلى بلادهم، في ظل ظروف هي في الغالب ظروف إبعاد مباشر، كالتونسيين من ليبيا والمصريين من العراق. وبسبب الصعوبات المالية الخطيرة صار من غير الممكن أبداً سداد الديون المتراكمة خلال سنوات الازدهار النفطي. إذ مع نهاية عام 1987 بلغت ديون البلدان العربية الخارجية، باستثناء دول النفط في الجزيرة العربية، 138 مليار دولار (ما عدا الديون العسكرية العراقية)، مقابل 35 مليار دولار عام 1980؛ وكانت تمثل الخدمة السنوية لهذا الدين أكثر من ربع قيمة صادرات هذه البلدان. لقد توالت قرارات التوقف عن سداد

الدين وإعادة جدولته مع سلسلة برامج التصحيح والتثبيت برعاية صندوق النقد الدولي، وهي برامج كانت تؤدي الى اضطرابات وفوضى في أعقاب الزيادات على أسعار المواد الغذائية الأساسية التي تشترطها هذه البرامج.

مقابل النمو الديموغرافي الذي يتابع ارتفاعه الدائم شهد الناتج القومي القائم (P.N.B.) ركوداً تاماً بين عامي 1980 و1987، بل انخفاضاً بسيطاً، لأنه تراجع من 378 ملياراً إلى 372 مليار دولار بين هذين العامين. وخلال الفترة ذاتها ارتفع عدد سكان دول الجامعة العربية من 162 مليوناً الى 202 مليون نسمة، أي بزيادة قدرها 25%. وظل مجموع الناتج القومي الاجمالي القائم لكل البلدان العربية في نهاية عام 1980، بالرغم من وجود الثروات النفطية، أدنى من مثيله في بلد واحد من البلدان الأوروبية الكبرى الصناعية. هذا الواقع وحده يكفي ليختصر كل حالات التوتر بين الغرب والعالم العربي، التي بلغت ذروتها مع اجتياح العراق للكويت. وقد جرى تحليل مجمل الحالة الاقتصادية في بلدان الشرق الأوسط، خلال منتصف التسعينات، في الفصل الثاني والعشرين.

أما ابتداءً من العام 2001 فقد عادت أسعار النفط إلى الزيادة بشكل متسارع حتى بلغت مستوى 60 دولاراً للبرميل، مما أدّى إلى تدفقات مالية عملاقة من جديد والطلب على اليد العاملة العربية في دول الخليج وزيادة النموّ في المنطقة العربية وإيران. لكن كما كان الحال سابقاً، فإن هذا النمط في النموّ استمر ريعياً وتابعاً لتأرجح أسعار الطاقة ومن دون أن يخلق فرص العمل الكامنة للأعداد الضخمة من الشبان الذين يدخلون كل سنة سوق العمل، إنما يبقون عاطلين عن العمل لقلّة الفرص التي يوفره هذا النمط الريعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لائحة مراجع

في المجال الاقتصادي لائحة المراجع بالعربية والإنكليزية بالفرنسية أشد هزالاً من المراجع في الحقلين التاريخي والانتروبولوجي، وتكاد تكون المؤلفات الشاملة مفقودة تماماً، إلا ما تعلق منها بالقرن التاسع عشر، حيث كانت الديون الرسمية العثمانية والديون الرسمية المصرية تمثل بالنسبة الى فرنسا مصلحة ديلوماسية ومالية أساسية.

مؤلفات عامة

نشير الى المؤلفات التالية: ز. ي. هرشلاغ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، دار الحقيقة، بيروت، 1973، أو كذلك عبد العزيز الدوري، مقدمة في

التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، بيروت، 1969). «Que sais-je?» de J. Beaujeu-Garnier, *L'économie du Moyen-Orient*, Paris, PUF, 1969, 3e éd.; *Studies in the Economic History of the Middle East. From the Rise of Islam to Present Day*, M. A. Cook ed., London, Oxford University Press, 1970; *Economic History of the Middle East 1800-1914*, Charles Issawi ed., University of Chicago Press, 1966; R. Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*, London, Methuen, 1981.

لا يسعنا إلا أن نشير إلى عمل شامل من جزءين لأحد أقدم البحوث الاقتصادية عن المنطقة؛ يدرس الجزء الأول بالتفصيل ويغنى احصائي كبير التطور الاقتصادي في اثني عشر بلداً هي الأكبر أهمية بين البلدان العربية في المرحلة الممتدة بين 1945 و1976؛ غير أن اللوحة الاجمالية شديدة التفاؤل Yusif A. Sayigh, *The Economics of the Arab World and the Determinants of Arab Economic Development*, London, Croom Helm, 1978؛ وللدكتور يوسف صايغ، أحد أبرز الاقتصاديين العرب والمتوفى عام 2004، أيضاً التنمية العربية، من التبعية إلى الاعتماد على النفس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992. وانظر أيضاً باللغة العربية محمود عبد الفضيل، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية، الناشر ذاته، 1982. وانظر أيضاً يوسف صايغ، سياسات النفط العربية في السبعينات، فرصة ومسؤولية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983. وانظر أيضاً محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، الكويت، 1982. بالفرنسية صدر مؤلف جماعي فيه استعادة للوثائق المقدمة في ندوة عقدت في جامعة لوفان عام 1978 حول موضوع استراتيجيات النمو في العالم العربي، *Monde arabe et développement économique*, Bichara Khader éd., Paris, le Sycomore, 1981.

من ناحية أخرى، أصدر المركز الوطني للبحوث العلمية عرضاً لأعمال بالفرنسية عن اقتصاد البلدان العربية، تحت إشراف شانتال برنار، ومن منشورات المركز CNRS 1988، *L'économie des pays arabes. Présentation thématique des travaux de la période 1979-1984*؛ ونذكّر بكتاب جماعي أحدث عهداً، ورد ذكره في الفصل العشرين *L'économie de la paix au Proche-Orient*؛ ويمكن العودة إلى جردة حديثة عن الاقتصادات العربية والتركية والايرانية في كتاب جماعي بإشراف نعمت شفيق *Economic Challenges facing Middle Eastern and North African Countries, Alternatives Futures*, dicrected by Nemat Shafik, London, Macmillan Press Ltd., 1998؛ وعن برامج التصحيح الهيكلي وسياسات الخصخصة يمكن العودة إلى كتاب بإشراف هبة هندوسا *Economic Transition in the Middle East. Global Challenges and Adjustment Strategies*, directed by Heba Handoussa, Cairo, The American

الذي يحتوي على لائحة مراجع وافرة Jean Ducruet, *Les capitaux européens au Proche-Orient*, Paris, PUF, 1964؛ كتابان بالانكليزية عن مصر في مرحلة الاستعمار نالا شهرة بخصوص هذه المرحلة D.S. Landes, *Bankers and Pashas, op. cit.*، وقد أتينا على ذكره في الفصل الأول، و John Marlowe, *Spoiling the Egyptians*, André Deutsch, London؛ عن مصر أيضاً نعثر على لائحة مراجع كبيرة في كتاب أنور عبد الملك، الايديولوجية والنهضة القومية (ورد ذكره في الملحق رقم 1)، وخصوصاً القسم الأول عن التطور الاقتصادي والتحولات الاجتماعية، A. Abdel Malek, *Idéologie et renaissance nationale...., op. cit.*؛ هناك كتاب قيّم أيضاً لجاك برك، مزين بلائحة مراجع غنية Jacques Berque, *L'Égypte. impérialisme et révolution*, Paris, Gallimard, 1967؛ كتاب آخر ليس أقل غنى، مع حرف طباعي أنيق هو كتاب دومينيك شوڤالييه، الذي ورد ذكره في الفصل السابع، D. Chevallier, *La société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*؛ ونشير مجدداً إلى كتاب روجيه أوين Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*, London, Methuen, 1980.

ما بعد المرحلة الاستعمارية وحتى السبعينات

من أفضل المؤلفات هناك كتاب جماعي يغطي مصر واسرائيل ولبنان والأردن والعراق وسوريا والجزيرة العربية، هو *Economic Development and Population Growth in the Middle East*, Charles A. Cooper and Sidney S. Alexander ed., New York, Elsevier Publishing Co., 1972؛ مرة أخرى نجد عن مصر مؤلفات شاملة، لكن بالانكليزية أيضاً، ويمكن العودة بصورة خاصة إلى: Robert Mabro, *The Egyptian Economy, 1952-1972*, London, Oxford University Press, 1974; Ch. Issawi, *Egypt in Revolution: An Economic Analysis*, London, Oxford University Press, 1953; Patrick K. O'Brien, *The Revolution in Egypt's Economic System*, London, Oxford University Press, 1966؛ عن الاصلاح الزراعي، المرجع الأساس هو كتاب دورين وارينر Doreen Warriner, *Land Reform and Development in the Middle East. Study of Egypt, Syria and Iraq*, London, Oxford University Press, 1962؛ ولا بد أيضاً هنا من التذكير بالكتاب القيّم الوارد ذكره في الفصل الثامن، E. Teilhac, *Économie politique pour les Arabes*؛ عمل آخر قيّم وضعه جلال أمين هو Galal A. Amin, *The Modernization of Poverty. A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970*, Leiden, E. H. Brill, 1974؛ كما نجد طبعاً في لائحة المراجع الخاصة بكل بلد مؤلفات تعالج جزئياً أو كلياً مسألة التنمية الاقتصادية خلال هذه المرحلة.

مرحلة هيمنة قطاع النفط على التطور الاقتصادي

النفط، الأزمة النفطية ومنظمة الدول المصدرة للنفط OPEP

تتوافر كتابات غزيرة حول النفط. نكتفي هنا بذكر بعض المؤلفات الأساسية. عن أوبك، تقدم سلسلة «Que Sais-je?» الفرنسية ما هو جوهري، مع أنها تضخّم من قدرة المنظمة وتقلل من قدرة السوق النفطية Lioubomir Mihailovitch et Jean-Jacques Pluchart, *L'OPEP*, Paris, PUF, 1980. في الكتابات التبسيطية يمكن الاطلاع أيضاً على: Denis Bauchard, *Le jeu mondial des pétroliers*, Paris, le Seuil, 1970 و Daniel Durand, *La politique pétrolière internationale*, Paris, PUF, coll. «Que sais-je?», 1962, 2e éd., و André Nouschi, *Luttes pétrolières au Proche-Orient*, Paris, Flammarion, coll. «Questions d'histoire», 1972. أفضل المؤلفات بالفرنسية لفهم التغير المفاجئ في سوق النفط العالمي بين نهاية الستينات وبداية السبعينات هو كتاب جان ماري شوفالييه Jean-Marie Chevalier, *Le nouvel enjeu pétrolier*, Paris, Calmann-Lévy, 1973، بالانكليزية هناك كتاب مضيء يشرح جيداً كيف دفعت شركات النفط الأسعار الى الارتفاع John M. Blair, *The Control of Oil*, London, The Macmillan Press Ltd., 1976، وكتابان آخران مضيئان أيضاً Michael Tanzer, *The Political Economy of International Oil and the Underdeveloped Countries*, Boston, Beacon Press, 1969, و *The Energy Crisis: World Struggle for Power and Wealth*, London, Monthly Review Press, 1974، ومؤلف جماعي يستعيد أعمال ندوة مهمة عُقدت في جامعة أوكسفورد نهاية عام 1979، *World Energy: Issues and Policies* (Proceedings of the First Oxford Energy Seminar), R. Mabro ed., London, Oxford University Press, 1980، أسهل منالاً هي المقابلة الطويلة مع أحد خبراء النفط العرب، صدرت في كتاب نقولا سركيس *Le pétrole à l'heure arabe*, Paris, Stock, 1975، ويجب الإشارة إلى المؤلف ذي الطابع الموسوعي والموثق جيداً من تأليف الاقتصادي الجزائري عبد القادر سيد أحمد. يمتاز هذا الكتاب بكونه يضم صيغاً تنموية مهمة عن اقتصادات البلدان النفطية، إضافة إلى تحليل تطور السوق النفطي العالمي Abdelkader Sid-Ahmed, *L'OPEP Passé, présent et perspectives (Éléments pour une économie politique des économies rentières)*, Alger, Office des publications universitaires, et Paris, Economica, 1980، للمؤلف ذاته يجب ذكر *Développement sans croissance: l'expérience des économies petrolières de tiers monde*, Paris, Publisud 1983، ونشير أيضاً إلى R.P. Mattione, OPEC'S *Investments and the international*

Ibrahim F.I. وكذلك إلى ؛ *Financial System*, The Brookings Institution, Washington, 1984
Shihata, *Un autre visage de l'OPEP; l'aide financière au tiers monde*, London, Longman,
؛Yusif A. Sayigh, *Arab Oil Policies in the 1970s*, London, Croom Helm, 1983 و 1982,
كتاب آخر أحدث عهداً يشرح دور العامل النفطي في حرب الخليج Louis Blin, *Le pétrole du Golfe. Guerre et paix au Moyen-Orient*, Paris, Maisonneuve et Larose, 1996 ؛ عــن
هبوط أسعار النفط في الثمانينات يمكن العودة إلى جورج قرم G. Corm, «Les pays arabes face au contre-choc pétrolier», *Politique industrielle*, n° 14, hiver, 1989.

اصلاح النظام الاقتصادي العالمي وحوار الشمال والجنوب

ربما يهتم القارئ بهذه المسألة التي طرحتها الأزمة النفطية على نطاق واسع. مرجع أساسي موثق توثيقاً لافتاً ومكتوباً بأسلوب أنيق، مؤلفه محمد بجاوي، ممثل الجزائر في الأمم المتحدة، وسفيرها سابقاً في باريس، *Pour un nouvel ordre économique international*, Paris, UNESCO, 1979؛ ليس أكثر فائدة في تأمين الاطلاع الواسع من قراءة ملفّين حضّرتهما الحكومة الجزائرية، الأول في مناسبة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في ربيع 1974، بدعوة من دول عدم الانحياز وبلسان الرئيس بومدين، *Le pétrole. Les matières de base et de développement* (en deux volumes); والثاني في مناسبة قمة رؤساء بلدان منظمة الدول المصدرة للنفط المنعقدة في الجزائر خريف 1975 والتي كانت تمهيداً لفتح الحوار بين الشمال والجنوب *Conférence des souverains et chefs d'État des pays membres de l'OPEP*. يمكن الاطلاع على هاتين الوثيقتين لدى السفارات الجزائرية، وهما متوافرتان بالعربية والانكليزية.

مؤلف شامل وحسن التوثيق هو كتاب أ. سيد أحمد A. Sid-Ahmed, *Nord-Sud: les enjeux* (Théorie et pratique du nouvel ordre économique international), Paris, Publisud, 1981.

تأثير النفط على الاقتصادات العربية

حول المرحلة التي سبقت انفجار أسعار النفط يمكن الاطلاع على: A. Ghozali et N. Sarkis, *Pétrole et développement économique au Moyen-Orient*, Mouton 1968؛ و Ch. Issawi et M. Yeganeh, *The Economics of Middle Eastern Oil*, London, Faber and Faber, 1962؛
مؤلف شامل عن نتائج ارتفاع اسعار النفط لسيد أحمد A. Sid-Ahmed, *L'économie arabe à l'heure des surplus pétroliers*, Cahiers de l'Institut des sciences mathématiques et

1992. وقد كان المغفور له الدكتور برهان الدجاني رئيساً للاتحاد لمدة طويلة ومن الشخصيات الاقتصادية الناشطة في مجال التعاون الاقتصادي العربي.

علينا أن نذكّر أيضاً بدراسة قيّمة أصدرها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومقره الكويت، وقد ورد ذكرها أعلاه.

حول المشكلات المالية الناجمة عن تدفق العائدات النفطية، يمكن الاطلاع على جورج قرم في دراستين نشرهما في مجلة *Proche-Orient, Études économiques* التي تصدرها الجامعة اليسوعية في بيروت، والتي تضم أيضاً مقالات تختص بالعراق والعربية السعودية والكويت وإمارات الخليج العربي G. Corm, «Effets monétaires et financiers pour les pays arabes du réajustement des prix du pétrole», ainsi que «Éléments d'une stratégie financière pour les pays arabes», dans *Proche-Orient, Études économiques,* Revue de la Faculté des sciences économiques et de gestion des entreprises de l'université Saint-Joseph de Beyrouth, n° 17, mai-déc, 1975؛ كتاب كلاسيكي ذو طبيعة صحافية عن الأرصدة المالية للبلدان العربية المصدّرة للنفط من تأليف ميشال فيلد، بالفرنسية مترجماً عن الانكليزية *Cent millions de dollars par jour*, Paris, Fayard, 1975, (original en anglais sous le titre de: *A Hundred Million Dollars a Day: Inside the World of Middle East Money*, London, Sidgwick)؛ كتاب آخر أقل شهرة حول الموضوع ذاته، من تأليف أندرو دانكان Andrew Duncan, *Money Rush*, London, Hutchinson & Co., 1979؛ هذا بالتأكيد فضلاً عن الرواية التخيلية الشهيرة عن البترودولار لكاتبها بول إردمان Paul Erdman, *Le krach de 1979*, Paris, Olivier Orban, 1977.

لمن يريد أن يدفع البحث إلى الأمام في معوقات النمو على صعيد استيعاب المجتمع العربي للقدرات الذاتية في السيطرة التكنولوجية، عليه أن يعود إلى ثلاث ندوات نظمتها اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (ECWA) التابعة للأمم المتحدة وأصدرت أعمالها *Technology Transfer and Change in the Arab World*, A. B. Zahlan ed., Oxford, Pergamon Press, 1978; *The Arab Brain Drain*, London, Ithaca Press, 1981; *Technology Policies in the Arab States*, London, Croom Helm, 1980؛ ويمكن الاطلاع أيضاً على أنطوان زحلان، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979؛ ومن المؤلف ذاته انظر العرب وتحديات العلم والتقانة، تقدم من دون تغيير، الناشر ذاته، 1999. وانظر كذلك هجرة الكفاءات العربية (بحوث ندوة)، الناشر ذاته، 1981.

وفي مجال تحليل مشكلة التأخر الاقتصادي والعلمي العربي لا بدّ من النظر إلى المؤلف القيّم لمسعود ضاهر: النهضة العربية والنهضة اليابانية، تشابه المقدمات واختلاف

النتائج، عالم المعرفة، الكويت، 1999. وكذلك محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006. كما لا بدّ من الاطلاع على حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، من الاستيطان الزراعي إلى اقتصاد المعرفة، الناشر ذاته، 2004. وللمقارنة بين الاقتصاد العربي واقتصاد العدو وآلياته، تجدر الإشارة أيضاً إلى دراسة مهمة لعالم السياسة الأميركي هنري مور Clement Henry Moore, *Images of Development. Egyptian Engineers in Search of Industry*, London, The MIT Press, 1980؛ في الاتجاه ذاته يمكن الاطلاع على العمل الجماعي *Bâtisseurs et bureaucrates. Ingénieurs et société au Maghreb et au Moyen-Orient*, Maison de l'Orient, Lyon, *Études sur le monde arabe*, n° 4, 1990؛ أخيراً، أصدر مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر (CERMOC) في بيروت سلسلة من الدراسات باللغة الفرنسية حول الصناعات والسياسات الصناعية في بلدان المنطقة: François Rivier (avec la collaboration de G. Claisse et A. Shammas), *Industrie et politiques industrielles en Égypte*, 1979; Makram Sader, *Le développment industriel de l'Irak;* Jean Hannoyer et Michel Seurat, *État et secteur public industriel en Syrie;* وكذلك المؤلف الجماعي *Industrialisation et changement social dans l'Orient arabe*؛ وانظر أيضاً ضمن منشورات هذا المركز Philippe Fargues, *Réserves de main-d'œuvre et rente pétrolière. Étude démographique des migrations de travail vers les pays arabes du Golfe, 1980; Migrations et changements sociaux dans l'Orient arabe* (Beyrouth, 1985) et *Mouvements communautaires et espaces urbains au Machrek* (Beyrouth, 1985).

وعبر نظرة تفاؤلية في هذه اللوحة المظلمة عن معوقات النمو والتحديث التي فاقمها النفط ووسع نطاقها، في M.P. Martin, «Égypte: Les modes informels du changement», Paris, *Études*, avril, 1980؛ حيث يرتكز التحليل على معاينة نهضة القطاعات الصناعية الصغرى والحرفية الصغرى في الأرياف المصرية، وذلك بفضل تحويلات المهاجرين المصريين من البلدان النفطية، التي بلغت في بداية الثمانينات 2,5 مليار دولار تقريباً.

باللغة الانكليزية يمكن العودة إلى كتاب آلن ريشارد وجون واتربوري الذي يضع جردة كاملة تقريباً عن التطورات الاجتماعية الاقتصادية في العالم العربي خلال العقود الأخيرة Alan Richard and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East*, Oxford, Westview Press, 1996؛ ويمكن الاطلاع أيضاً على المؤلف الجماعي المذكور سابقاً *Economic Challenges Facing the Middle Eastern and North African Countries.*

حول تكاثر إنشاء المؤسسات المالية المسماة «إسلامية»، يمكن العثور على مؤلفات

كثيرة تعرض في أغلب الأحيان، من دون مقاربة نقدية، المؤسسات الجديدة ذات الاستلهام السعودي، مغفلة ذكر الفضائح وحالات الإفلاس في بعض هذه البنوك المسماة «إسلامية»؛ من هذه الكتب: Stéphanie Parigi, *Des banques islamiques*, Paris, Ramsay, 1989، إلا أن من الممكن الاطلاع، في المقابل، على كتاب ميشال غالّو Michel Galloux, *Finance islamique et pouvoir politique. Le cas de l'Égypte moderne*, Paris, PUF, 1997.

حول برامج التصحيح الاقتصادي المطبقة في الدول العربية بحسب توجيهات وشروط صندوق النقد الدولي وإرشاداته، انظر تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية، تحرير مهدي حافظ، أعمال المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1999.

التكامل الاقتصادي العربي

هناك العديد من المؤلفات حول تجارب الوحدة الاقتصادية أو السوق العربية المشتركة أو المشاريع العربية المشتركة. وقد نشر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت العديد من الأبحاث حول موضوع التعاون الاقتصادي العربي وبشكل خاص الدراسات المقدمة في إطار الندوات والمؤتمرات. نذكر منها على سبيل المثال دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي، 1982. ونذكر هنا أيضاً بشكل خاص الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة ـ أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 1997؛ ومحمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، بيروت، 2004؛ وانظر كذلك التكامل الاقتصادي العربي، التحديات والآفاق (أبحاث ندوة)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2005؛ وسليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

أهم الوثائق والمراجع الاقتصادية والإحصائية

نشير هنا إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي يصدر سنوياً في الكويت بشكل عمل مشترك بين الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وهو أهم مصدر إحصائي وتحليلي حول التطورات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في الأقطار العربية. يليه كمصدر إحصائي التقرير الاقتصادي العربي الذي يصدر سنوياً أيضاً عن اتحاد

غرف التجارة والصناعة العربية في عمان. وفي ما يختص ببلدان المشرق العربي فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ومركزها بيروت تصدر هي أيضاً تقريراً سنوياً بعنوان التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى ثلاثة تقارير مهمة حول التنمية الإنسانية العربية أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائي، الأول عام 2002 وموضوعه «خلق الفرص للأجيال القادمة»، والثاني عام 2003 وموضوعه «نحو إقامة مجتمع المعرفة»، والثالث عام 2004 وموضوعه «نحو الحرية في الوطن العربي». وقد أثارت هذه التقارير الكثير من الجدل بين المثقفين العرب لما تحتويه من انتقادات لاذعة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العربية، استندت إلى بعض منها الإدارة الأميركية لتبرير سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط ودعوتها إلى تحقيق الديموقراطية وتعميمها فيها.

ملحق VI

لائحة مراجع بحسب البلدان

لائحة المراجع عن مصر هي طبعاً الأكثر غزارة وأهمية. في المقابل، نادرة هي الكتب الجيدة عن البلدان الأخرى، خصوصاً عن العراق. الكتابات الأنكلوسكسونية عن الجزيرة العربية كتابات مهمة؛ أما بالفرنسية فقد بدأت تظهر بعض المؤلفات ذات المعلومات المهمة. سنركز إذن على المراجع الأساسية المتعلقة ببلدان المشرق العربي بالمعنى الدقيق للكلمة، مثلما أن الملحق السابق يقدم بعض المراجع حول قضايا النفط، وهي في الغالب صالحة لبلدان الجزيرة العربية. إلا أننا نقترح بعض المراجع عن الجزيرة العربية وعن العراق والأردن وليبيا والجزائر، البلدان التي كان لسياساتها تأثير على تطور مجتمع المشرق العربي خلال المرحلة التي تشملها الدراسة.

من تتوافر لديهم موسوعة يونيفرساليس يجدون فيها دراسات جيدة عن البلدان المعنية، بأقلام أهل الاختصاص.

مصر

إسمان يهيمنان على الكتابة عن مصر باللغة الفرنسية: أنور عبد الملك عالم الاجتماع المصري الماركسي، وجان لاكوتور الباحث والصحافي والكاتب المعروف عالمياً. ذكرنا من كتب أنور عبد الملك، الايديولوجيا والنهضة القومية، وفيه لائحة مرجعية غنية، ونضيف إليه كتاب أسبق عهداً وأكثر شهرة من الكتاب المذكور ألا وهو: *Égypte, société militaire*, Paris, le Seuil, 1962؛ علينا أن نذكر أيضاً لماركسي مصري آخر كتاباً معروفاً جيداً، موقعاً باسم مستعار هو حسن رياض، والاسم الحقيقي هو سمير أمين، أحد الوجوه الأساسية من ماركسيي العالم الثالث في مادة الاقتصاد Hassan Riad, *L'Égypte nassérienne*, Paris, Minuit, 1964؛ أكثر يسارية أيضاً كتاب ورد ذكره لمؤلفه محمود حسين (اسم مستعار لمؤلفين)؛ وهو بحث مناهض للناصرية Mahmoud Hussein, *La lutte des classes en Égypte*

أما عن جان لاكوتور، ففي إمكان القارئ العودة إلى كتابين أساسيين عن المرحلة الناصرية مع إعجاب بها من جانب المؤلف وزوجته، Jean et Simone Lacouture, *L'Égypte en mouvement*, le Seuil, 1962, 2e éd.; et Jean Lacouture, *Nasser*, Paris, le Seuil, 1971؛ وعلينا أن نذكر أيضاً كتاب الصحافي السويسري الشديد الاعجاب بالرئيس عبد الناصر Georges Vaucher, *Gamal Abdel Nasser et son équipe*, Paris, 2 vol., Julliard, 1959-1960؛ وحول الناصرية يمكن العودة إلى الموسوعة الناصرية، مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا، منشورات دار الحكيم، بيروت، 1973؛ وانظر أيضاً عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952. تاريخنا القومي في سبع سنوات، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1959.

حول مرحلة ما قبل عبد الناصر يمكن القارئ أن يعود إلى كتاب قيّم جداً لجاك برك، سبق ذكره: Jacques Berque, *Égypte, impérialisme et révolution*؛ وإلى كتاب مارسيل كولومب أيضاً Marcel Colombe, *L'évolution de l'Égypte: 1924-1950*, Paris, Maisonneuve, 1951؛ الكتاب الشامل عن تاريخ مصر، من سبعة مجلدات، هو الصادر بإشراف جورج هانوتو Georges Hanotaux, *L'histoire de la nation égyptienne*, 7 vol., Paris, Plon, 1931-1937. باللغة العربية انظر عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر 1837-1952، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1978، وكذلك جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر 1798-1882، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

يمكن العثور على لائحة مرجعية جيدة وعلى نظرة ممتعة لتاريخ مصر منذ 1945 لدى محفوظ الكشري El Kosheri Mahfouz, *Socialisme et pouvoir en Égypte*, Auzias, R. Pichon et R. Durand, 1972؛ عن المرحلة السانسيمونية في مصر يجدر التنويه بعمل رشدي فكّار Rouchdi Fakkar, *Reflets de la sociologie prémarxiste dans le monde arabe. Idées progressistes et pratiques industrielles des saints-simoniens en Algérie et en Égypte au XIXe siècle*, Geuthner, 1974؛ ولا بدّ هنا من ذكر العمل القيّم والموسوعي للأديب الشهير لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث، خمسة مجلدات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1980، وهي تتناول التطورات المصرية منذ حملة بونابرت عام 1798 إلى ثورة 1919.

يمكن العثور على شرح عن تطور مصر منذ القرن التاسع عشر حتى اليوم، على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والذهنية، في مؤلف جماعي حديث صادر عن المركز الوطني للبحوث العلمية في فرنسا *L'Égypte d'aujourd'hui. Permanence et changements, 1805-1976*, Paris, éditions du CNRS, 1977؛ ويمكن أيضاً مراجعة البحث التالي «Égypte-Recompositions», *Peuples méditerranéens*, n° 41-42, oct. 1987-mars 1988.

حول مرحلة السادات التي ما زالت تعرف بصورة ناقصة، يوجد كتاب بالفرنسية مفرط في النقد، مؤلفه ماركسي مقرب جداً من ليبيا هو غالي شكري Ghali Shoukri, *Égypte et contre-révolution*, Paris, le Sycomore, 1979؛ ويمكن العودة أيضاً إلى بيار ميريل Pierre Mirel, *L'Égypte des ruptures*, Paris, Sindbad, 1982. من جهة أخرى، هناك كتاب بالانكليزية لصحافيين انكليزيين، هما مراسلان في الشرق الأوسط، يجهد للدخول إلى منطق سلوك الرئيس السادات David Hirst and Irène Beeson, *Sadat*, London, Faber and Faber, 1981. وباللغة العربية انظر لطفي الخولي، المنظّر اليساري الاتجاه الذي استهوته السياسة الساداتية، مدرسة السادات السياسية واليسار المصري، منشورات العالم العربي EMA، باريس، دون تاريخ.

علينا أن نشير أخيراً إلى إحدى المتخصصات بمصر المعاصرة، ندى توميش Nada Tomiche, *L'Égypte moderne*, Paris, Que sais-je?, PUF, 1976.

لائحة الكتب عن مصر باللغة الانكليزية طويلة، نكتفي هنا بذكر المراجع التالية: Tom Little, *Modern Egypt*, New York, 1967; P. J. Vatikiotis, *A Modern History of Egypt*, London, Weindenfeld and Nicolson, 1980 (وهو طبعة منقحة ومزيدة) Nadav Safran, *Egypt in Search of a Political Community, An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt, 1804-1952*, London, Oxford University Press, 1961.

عن الوحدة العابرة والفاشلة بين مصر وسوريا، انظر محمد عبد المولى، الانهيار الكبير. أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية، دار المسيرة، بيروت، 1979.

عن الاقتصاد المصري، المؤلفات الأساسية ورد ذكرها أعلاه.

سوريا

كتابان يسدان فراغاً مدهشاً في الدراسات عن هذا البلد الذي يُعتبر، مع ذلك، عنصراً أساسياً في تطور المشرق العربي. نعني أولاً كتاباً واضحاً وممتعاً لكلود بالازولي، الجامعي الفرنسي، استاذ الحقوق الذي أقام في لبنان والمغرب، Claude Palazzoli, *La Syrie, le rêve et la rupture*, Paris, le Sycomore, 1977؛ الكتاب الثاني مؤلف جماعي، وهو محصلة أعمال مجموعة باحثين في مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق العربي المعاصر، يغطّي، على غرار الكتاب الخاص بمصر، أوجهاً متعددة من تطور المجتمع السوري، من خلال مساهمات أهل الاختصاص *La Syrie d'aujourd'hui*, Paris, éditions du CNRS, 1980. نذين للويس بيرلان منسق التجمع الثقافي العربي-الفرنسي، بكتابة سيرة الرئيس السوري *Hafez*

el-Assad. Le parcours d'un combattant, Paris, éditions du Jaguar, 1986؛ وكذلك يمكن الاطلاع على كتاب دانيال لوغاك Daniel Le Gac, *La Syrie du général Assad*, Bruxelles, éditions Complexe, 1991.

كتاب بالانكليزية وضعه دبلوماسي هولندي يقدم فيه دراسة دقيقة ومفصلة عن الطبقة القيادية السورية الحالية وصعودها نحو السلطة منذ بداية الستينات Nikolas Van Dam, *The Struggle for Power in Syria, Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961-1978*, London, Croom Helm Ltd., 1979، طبعة ثانية عام 1997. ويمكن الاطلاع أيضاً على ديريك هوپوود Derek Hopwood, *Syria, 1945-1986*, London, Unwin Hyman, 1988.

للعثور على مراجع أخرى عن سوريا ينبغي العودة إلى الستينات، ما يعني إذن، في الغالب، كتباً نافدة، نذكر منها كتابين لرزق الله حيلان وإدوار صعب الصحافي اللبناني المعروف الذي كان مراسل جريدة لوموند في لبنان، ووافاه الأجل عام 1976 خلال الأحداث اللبنانية: Rizkallah Hilan, *Culture et développement en Syrie et dans les pays attardés*, Paris, Anthropos, 1969; Édouard Saab, *Syrie, la révolution dans la rancœur*, Paris, Julliard, 1968. ظل كتاب پاتريك سيل طويلاً الكتاب المرجعي عن سوريا ما بعد 1945، وكاتبه صحافي بريطاني كانت آراؤه على الدوام موضوع تقدير رفيع، Patrick Seale, *The Struggle for Syria, A Study of Post-War Arab Politics 1945-1958*, London, Oxford University Press, 1965؛ غير أن من المدهش إصداره بعد ذلك سيرة تفخيمية بل تبريرية لحافظ الأسد رئيس الدولة السورية بعنوان *The Struggle for the Middle East*, London, I.B. Tauris and Co., 1988.

حول مرحلة الانتداب الفرنسي هناك مؤلفات عدة عن سوريا ولبنان بأقلام فرنسيين، غير أنها مؤلفات مرتبطة بظروف معيّنة. الدراسة الوحيدة الشاملة كتبها ضابط بريطاني مختص بشؤون الشرق الأوسط Stephen H. Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate*, London, Oxford University Press, 1958؛ يعود الفضل أيضاً إلى البرت حوراني في كتاب أساس Albert Hourani, *Syria and Lebanon. A Political Essay*, London Oxford University Press, 1954, 3rd ed.؛ وقد اغتنت المكتبة الانكلوسكسونية بكتاب: P. Khoury, *Syria and the French Mandate. The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945*, Princeton University Press, 1987

الكتب الأساس عن سوريا باللغة الفرنسية نفدت. نذكر خصوصاً، H. Lammens, S.J., *La Syrie, Précis historique*, 2 vol., Imprimerie catholique, Beyrouth, 1971; Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche-Orient*, Paris, Gallimard, 1946; Edmond

Rabbath, *Unité syrienne et devenir arabe*, Paris, 1937; *L'évolution politique de la Syrie sous mandat*, Paris, 1928.

لا يسعنا إلا أن نشير أخيراً إلى سلسلة «ماذا أعرف؟» بالفرنسية، «Que sais-je?», Philippe Rondot, *La Syrie*, Paris, PUF, 1978.

حول العلاقات الصراعية بين العراق وسوريا التي حكمهما فرعان متخاصمان من حزب البعث المنادي بالوحدة العربية نعود الى ابرهارد كينلي Eberhard Kienle, *Ba'th v Ba'th. The Conflict Between Syria and Iraq 1968-1989*, I.B. Tauris, 1990.

وباللغة العربية انظر يوسف الحكيم، سوريا والعهد العثماني، دار النهار، 1991؛ وجورج جبّور، الفكر السياسي المعاصر في سوريا، دمشق، 1993 (من دون ذكر الناشر)؛ وكذلك علي سلطان، تاريخ سوريا 1918-1920، حكم فيصل بن الحسين، وفي مجلد آخر نهاية الحكم التركي 1908-1918، طلاس للدراسات والنشر والترجمة، دمشق، 1987؛ وأمل مخائيل بشور، دراسة في تاريخ سوريا المعاصر، توزيع جروس برس، من دون تاريخ، ولا ذكر للناشر.

لبنان

يصعب إعطاء إشارات مرجعية عن لبنان بسبب الكثرة النسبية في المؤلفات المتوافرة، إنما المتفاوتة من حيث النوعية.

نذكر كمرجع أساس المؤلف المميز لإدمون رباط Edmond Rabbath, *La formation historique du Liban politique et constitutionnel. Essai de synthèse*, Beyrouth, publications de l'Université libanaise (distribution: Librairie orientale), 1973؛ وكذلك كتاب پيار روندو Pierre Rondot, *Les institutions politiques du Liban*, Paris, 1947؛ يمكن الاطلاع على كتابي شارل رزق وانطوان مسرّة Charles Rizk, *Le régime politique libanais*, R. Pichon et R. Durand-Auzias, 1966; A.N. Messarra, *Le modèle politique libanais et sa survie. Essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif*, Beyrouth, publications de l'Université libanaise, 1983؛ عمل مضيء جداً على سياسة فرنسا حيال لبنان يقلب أفكاراً مقرّة ويخلخل صوراً زاهية، هو كتاب جيرار خوري، Gérard Khoury, *La France de l'Orient arabe. Naissance du Liban moderne, 1914-1920*, Paris, Armand Colin, 1993؛ هذا إضافة إلى كتاب لجورج قرم ورد ذكره، وهو يحتوي على ملحق خاص بلبنان، تعدد الأديان وأنظمة الحكم؛ ويمكن الاطلاع على بانوراما عن الطوائف اللبنانية في: L.-C. de

Bar, *Les communautés confessionnelles du Liban*, éditions Recherches sur les civilisations, 1983.

على الصعيد التاريخي يوجد كتاب لجاك نانتيه Jacques Nantet, *L'histoire du Liban*, Paris, Minuit, 1963؛ لكن يمكن العودة إلى مؤلف أساسي لدومينيك شوڤالييه ورد ذكره في الفصل الخامس D. Chevallier, *La société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*؛ كذلك يجدر التنويه بكتاب توفيق توما Toufic Touma, *Paysans et institutions féodales chez les druzes et les maronites du Liban du XVIII^e^ siècle à 1914*, 2 vol., Beyrouth, publications de l'Université libanaise, 1971; وكذلك بكتاب سعاد أبو الروس سليم Souad Abou el-Rousse Slim, *Le métayage et l'impôt au Mont-Liban, XVIII^e^ et XIX^e^ siècles*, Beyrouth, Dar el-Machrek, 1987, وبكتاب ميشال جيلسنان، وهو دراسة مفردة جميلة جداً عن منطقة عكار التي تتميز باستمرار العلاقات الاقطاعية والتبعية فيها، Michael Gilsenan, *Lords of the Lebanese Marches. Violence & Narrative in an Arab Society*, London, I.B. Tauris, 1977. ونعود أيضاً الى عادل اسماعيل في كتاب له ظهر منه حتى الآن جزءان Adel Ismaïl, *Histoire du Liban du XVII^e^ siècle à nos jours*, I, *Le Liban au temps de Fakhr-ed-Dîn (1590-1633)*, Paris, Maisonneuve, 1955, et IV, *Redressement et déclin du féodalisme libanais (1840-1861)*, Beyrouth, 1958؛ ونورد بالانكليزية فيليب حتي Philip Hitti, *Lebanon in History*, London, Macmillan, 1967, 3^rd^ ed.؛ وكذلك كمال الصليبي المؤرخ اللبناني المعروف جداً، الأستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت لفترة طويلة Kamal S. Salibi, *The Modern History of Lebanon*, New York, Praeger, 1964.؛ كتاب مهم جداً في النقد التاريخي لأحمد بيضون ورد ذكره في الفصل الثالث A. Beydoun, *Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains*, Beyrouth, publications de l'Université libanaise, 1984.؛ باللغة العربية صدرت منذ وقت غير بعيد مجموعة نصوص للمؤرخ اللبناني يوسف ابراهيم يزبك بعنوان الجذور التاريخية للحرب اللبنانية، مكتبة نوفل، بيروت، 1993؛ كما نقرأ قراءة مفيدة كتاب مهدي عامل، في الدولة الطائفية، مترجم الى الفرنسية، والكاتب أحد الوجوه الكبرى من الماركسيين اللبنانيين Mahdi Amel, *L'État confessionnel. Le cas libanais*, éditions la Brèche, 1996.

ننصح أيضاً، للاطلاع على تحليل الدولة الطائفية، بقراءة انطون سعادة، مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي (حُكم عليه بالاعدام من قبل الدولة اللبنانية)، في كتابه، في المسألة اللبنانية، دار الفكر للبحث والنشر، 1991؛ وبقراءة صفية بنت انطون سعادة، استاذة في الجامعة اللبنانية في كتابها، Safia Antoun Saadé, *The Social Structure of*

Lebanon. Democracy or Servitude, Beirut, Dar an-Nahar, 1993؛ حول قضايا كتابة تاريخ لبنان، وكذلك، حول مجمل معطيات الصراع، يمكن العودة أيضاً إلى كتاب جورج قرم، لبنان المعاصر، تاريخ ومجتمع، المكتبة الشرقية، بيروت 2004، وهو مؤلف يحتوي على لائحة مراجع منوّعة عن المجتمع اللبناني وتاريخه.

عن لبنان ما بعد الحرب يمكن الاطلاع على مؤلف جماعي بإشراف فاديا كيوان Fadia Kiwan, *Le Liban audourd'hui*, Paris, CNRS éditions, 1993؛ وكذلك على *La vie publique au Liban. Expressions et recompositions du politique*, Les Cahiers du CERMOC, n° 18, Beyrouth, 1997؛ وكذلك على نواف سلام Nawaf Salam, *La condition libanaise. Communauté, citoyen, État*, Beyrouth, Dar an-Nahar, 1998.

كتابان في تاريخ لبنان يسعيان، جرياً على عادة، لكي يبرهنا أن الجمهورية اللبنانية تحمل في تكوينها بذور تفككها، مبرّئة بذلك التدخلات الخارجية الفظّة من مسؤولية تفجير لبنان، عنينا القوى الخارجية: إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا وإيران. أحد هذين الكتابين لكمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصور والواقع، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة نوفل، بيروت، 2006، وهو مترجم عن الانكليزية الى الفرنسية والى العربية K. Salibi: *Une maison aux nombreuses demeures. L'identité libanaise dans le creuset de l'histoire*, Paris, Nawfal, 1989، نسخته الأصلية بالإنكليزية تحت عنوان (*A House of Many Mansions. The History of Lebanon Reconsidered*, London, I.B. Tauris, 1988)؛ الكتاب الثاني بقلم مؤرخ إسرائيلي، ويتناول بصورة خاصة تاريخ لبنان تحت الانتداب الفرنسي، كاتبه م. زامير M. Zamir, *The Formation of Modern Lebanon*, London, Cornell Press, 1988، وقد كان لهذين الكتابين صداهما لأن من شأنهما التخفيف من آلام أولئك الذين ما زالت تلهم أعمال العنف المرتكبة بحق اللبنانيين، وهما يحاولان أن يبرهنا أن الطفل محكوم منذ الولادة بهذا الموت البطيء والأليم. ونشير أيضاً إلى هيلينا كوبان Helena Cobban, *The Making of Modern Lebanon*, London, Hutchinson, 1985.

على الصعيد الاقتصادي يمكن العودة إلى تقرير ضخم أعدّته لجنة خبراء برئاسة الأب لوبريه كان الجنرال فؤاد شهاب قد استدعاها في أعقاب أحداث الفتنة في عام 1958: *Besoins et possiblitiés de développement du Liban*, 3 vol., publiés par le ministère du Plan de la République libanaise, Beyrouth, 1960-1961. وصدرت منه نسخة مختصرة: *Le Liban face à son développement*, Beyrouth, Institut de formation en vue du développement, 1963. وكتبت عنه دراسة نقدية بقلم جورج قرم G. Corm, *Politique économique et planification au Liban, 1953-1963*, Beyrouth, 1964.

المرجع الأساس على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي هو كتاب كلود دوبار وسليم نصر، Claude Dubar et Salim Nasr, *Les classes sociales au Liban*, Paris, Cahiers de la Fondation nationale des sciences politiques, n° 204, 1976؛ مع أن المعطيات الاقتصادية الاجتماعية الناقصة الموجودة فيه يمكن استخدامها استخداماً متحيزاً لتبرير بعض المقولات المتحزبة، وخصوصاً المقولة القائلة بأن أقلية مسيحية صغيرة تستغل جماهير المسلمين. وقد أعدنا ضوغ هذه المقولة في كتابنا المشار إليه، لبنان المعاصر؛ على صعيد التحليل الاقتصادي الاجتماعي يمكن العودة إلى كتاب أقرب عهداً لكمال حمدان، وهو كتاب واضح ومحايد Kamal Hamdan, *Le Conflit libanais. Communautés religieuses, classes sociales et identité nationale*, Institut de recherches des Nations unies pour le développement social (UNRISD), Genève, Carnet éditions, 1997، ترجم إلى العربية: «الأزمة اللبنانية...» ونشر في دار الفارابي، بيروت، 1998. عن النتائج الاقتصادية للحرب يمكن العودة إلى بطرس لبكي وخليل أبو رجيلي Boutros Labaki et Khalil Abou Rjeily, *Bilan des guerres du Liban, 1975-1990*, Paris, l'Harmattan, 1993؛ وكذلك إلى روبير كسباريان وأندريه بودوان وسليم عبو، Robert Kasparian, André Beaudoin et Sélim Abou, *La population déplacée par la guerre au Liban*, Paris, l'Harmattan, 1995، وهو كتاب ورد ذكره في الفصل 20؛ وكذلك إلى كتاب نقولا شماس الذي يتحلى بشجاعة التوصية بسلسلة من الاصلاحات تستلهم الخط الديموقراطي-الاشتراكي في أجواء مضاربات مطلقة العنان مفككة البنى ناجمة عن خطط رئيس الوزراء اللبناني في إعادة الإعمار Nicolas Chammas, *L'avenir socio-économique du Liban en question. Éléments de réponse*, Beyrouth, Harvard Business School-Club of Lebanon, 1995.

يمكن الاطلاع على نقد لاذع للوسيط الكبير، رئيس الوزراء اللبناني الذي فرض خطة إعادة إعمار متنازع عليها لوسط بيروت، في كتاب هنري إده، Henri Eddé, *Le Liban d'où je viens*, Paris, Buchet-Chastel, 1997، الذي عمل رئيساً لفريق المهندسين في مشروع إعادة الاعمار بين 1990 و1994.

عن تحليل دور الدولة قبل الحرب يمكن العودة إلى كتاب ألبير داغر Albert Dagher, *L'État et l'économie au Liban. Action gouvernementale et finances publiques de l'indépendance à 1975*, Beyrouth, les Cahiers du CERMOC, n° 12, 1995.

المؤلفات عن الأحداث منذ 1975 عديدة وركيكة، والبعض منها مقالات سجالية تلامس الهستيريا، كما هي الحال مع كتاب فرجيل جورجيو Virgil Gheorghiu, *Christ au*

Liban, de Moïse aux Palestinens, Paris, Plon, 1979؛ على الصعيد التوثيقي أفضل الكتب المتوافرة هو من تأليف اليسوعي ذي المواقف القريبة من حزب الكتائب: René Chamussy, *Chronique d'une guerre: Liban 1975-1977*, Paris, Desclée, 1978.

كتاب آخر أكثر دقة، آخذاً في الاعتبار حساسيات مختلف الأطراف المعنية هو كتاب: B. Benassar, *Anatomie d'une guerre et d'une occupation. Évènements du Liban de 1975 à 1978*, Paris, éditions Galilée, 1978.

من زاوية يسارية يمكن الاطلاع على ألبير برجي وبيار ويس في كتاب يعرف جيداً الخصومات الداخلية في معسكر اليسار اللبناني والعربي Albert Bourgi et Pierre Weiss, *Les complots libanais. Guerre ou paix au Proche-Orient?* Paris, Berger-Levrault, 1978؛ حول الحرب أيضاً يمكن الاطلاع على كتاب جان سركيس الذي يغطي كل مراحل الحرب، بما في ذلك المرحلة الأخيرة التي شهدت آخر أعمال العنف بفعل التوصل إلى اتفاق الطائف، وقبل الاستقرار النهائي في ظل انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج؛ ويبين المؤلف جيداً الدور الذي أدته المملكة العربية السعودية في الأحداث اللبنانية Jean Sarkis, *Histoire de la guerre du Liban*, Paris, PUF, 1993.

كتاب لينا طبارة بسيط وممتع يصور أجواء الاضطرابات من وجهة نظر سيدة بورجوازية بيروتية متعاطفة مع الفلسطينيين والعروبة Lina Tabbara, *Survivre dans Beyrouth*, Paris, Olivier Orban, 1977؛ حول الوقائع والأحداث أيضاً ننصح بالاطلاع على كتاب جان سعيد مقدسي Jean Saïd Makdisi, *Beirut Fragments. A War Memoir*, New York, Persea Book, 1990. وعلى رواية جورج فرشخ الجميلة جداً Georges Farchakh, *Oum Farès, une mère dans la tourmente libanaise*, Publisud, 1995؛ كما أن عمل جوزف يازجي هو شهادة ثمينة لقاضٍ عاش زوبعة الأحداث وأصرّ على القيام بواجبه في ظل أصعب الظروف Joseph Yazigi, *La guerre libanaise*, Messidor/Éditions sociales, 1991؛ مؤلمة وقاسية تلك المقابلة مع كمال جنبلاط، الوارد ذكرها في الفصل 11، غير أن تاريخ الموازنة فيها مشوه تشويهاً كبيراً بتأثير الانفعال؛ Kamal Joumblatt, *Pour le Liban*، في المقابل يمكن الاطلاع على وجهة نظر اليمين من المسيحية السياسية في لبنان، من مصادرها بالعودة الى كتابين لرئيس الجمهورية اللبنانية الأسبق كميل شمعون (1952-1958)، يتناول الأول أزمة 1958 Camille Chamoun, *Crise au Moyen-Orient*, Paris, Gallimard, 1963، والثاني أحداث 1975-1976 *Crise au Liban*, Beyrouth, 1977.

ولا بدّ أيضاً من ذكر الإطراء المطلق لبشير الجميل بقلم يسوعي أصبح لسنوات عدة رئيس الجامعة اليسوعية، هو الأب سليم عبو؛ S. Abou, *Béchir Gemayel ou l'esprit d'un*

peuple, Paris, Anthropos, 1984؛ إذا كان من الممكن بعد صنع الأوهام عن شخصية وخلقية بطل عابر جداً من «اليمين» اللبناني، فهناك مؤلفان، الأول لكاتب إسرائيلي والآخر لكاتب أميركي: S. Shiffer, *Opération Boule de neige. Les secrets de l'intervention israélienne au Liban*, Paris, J.-C. Lattès, 1984, et B. Woodward, *C.I.A. - Guerres secrètes 1981-1987*, Paris, Stock, 1987.

هناك باللغة الفرنسية كتاب متقن البناء والأسلوب واسع المعلومات، بقلم جامعية فرنسية تعرف لبنان جيداً هي إليزابيت پيكار؛ واذا كان الكتاب يفرط في تسويد صورة الدولة والمجتمع في لبنان قبل الحرب، إلا أنه ممتع لأنه لا يمتّ بصلة إلى الوجه الغث والمثير في معظم الكتابات الصحافية الفرنسية والأجنبية العديدة عن أحداث لبنان É. Picard, *Liban, État de discorde. Des fondations aux guerres fratricides*, Flammarion, 1988؛ كتاب في المجرى ذاته وأحدث عهداً منه من تأليف ن. پيكودو، يحمل على غلافه عنوان الفصل 11 من كتابنا N. Picaudou, *La déchirure libanaise*, Bruxelles, éditions Complexe, Bruxelles, 1989. وانظر باللغة العربية فريد الخازن، تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967-1976، دار النهار، بيروت، 2002.

نشير أيضاً إلى كتاب لغسان تويني، وفيه أفكار شخصية لبنانية قريبة من الرئيسين الياس سركيس (1976-1982) وأمين الجميل (1982-1988) شارك مؤلفه عن قرب في الأحداث من موقعه كممثل للبنان في الأمم المتحدة أيام الياس سركيس وكمستشار لأمين الجميل G. Tuéni, *Une guerre pour les autres*, Paris, J.-C. Lattès, 1985؛ شهادة سفير فرنسا في بيروت خلال الاجتياح الاسرائيلي وطيلة المرحلة المؤلمة التي تلتها موجودة في كتاب لا يقل عنوانه بلاغة عن الكتاب السابق «بستانيّو الجحيم»، غير أن القارئ الذي لا يعرف الأوضاع عن كثب يجد صعوبة في التعرف إلى هؤلاء «البستانيين»، وهم الكتائبيون على وجه الاحتمال P.-M. Henry, *Les jardiniers de l'enfer*, Olivier Orban, 1984؛ شهادة أخرى لسفير فرنسي آخر في بيروت كتبها پول بلان الذي كان يشغل وظيفته في بيروت خلال أحداث «حرب التحرير» المأسوية التي خاضها العماد عون Paul Blanc, *Le Liban entre la guerre et l'oubli*, l'Harmattan, 1992؛ حول مغامرة العماد عون الهادفة الى زعزعة الوصاية السورية يمكن العودة الى كتاب كارول داغر Carole Dagher, *Les paris du général*, Beyrouth, FMA, 1992؛ والى كتاب دانيال روندو Daniel Rondeau, *Chronique du Liban rebelle, 1988-1990*, Grasset, 1991؛ والى مذكرات سفير لبنان في واشنطن في ذلك الوقت عبدالله بوحبيب، الضوء الأصفر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1991.

نشير في المقابل الى كتاب أساسي لكنه غير معروف جيداً، يندرج في خانة الاختلاف

مع الأدب الأنتروبولوجي الإتباعي حول لبنان: T. Sicking, S.J., *Religion et développement: étude comparée de deux villages libanais*, Université Saint-Joseph, Faculté des lettres et sciences humaines, Beyrouth, Dar el-Machrek éditeurs, 1984; نشير أيضاً إلى كتاب تاريخي قيّم يتناول بداية فترة الانتداب، وقد يكون من شأنه إسقاط بعض الأحكام المسبقة القاسية على الموارنة. G. Khoury, *Mémoire de l'aube, Chroniques libanaises*, Publisud, 1987؛ أفضل أداة للتعرف إلى الطائفة المارونية وبسيكولوجيتها ومؤسساتها وتاريخها وانخراطها العميق في المشرق العربي هو كتاب يواكيم مبارك الذي ذكرنا أهم مؤلفاته المتعلقة بالحوار الإسلامي-المسيحي ضمن اللائحة العامة (فرع التعددية الدينية والأقليات في الشرق الأدنى). المقصود بذلك كتاب يفسح المجال أمام الاطلاع على وجوه عديدة من تاريخ لبنان من خلال وثائق يصعب الحصول عليها، كتاب تنهار أمامه أطروحات حزب الكتائب المتطرفة عن المسيحيين اللبنانيين وكذلك عبثية الايديولوجيات الإسلامية اللبنانية، لما توفره هذه الخماسية من بانوراما تاريخية مدعمة بالوثائق *Pentalogie antiochienne. Domaine maronite*, 5 vol., Beyrouth, éditions le Cénacle libanais, 1984؛ حول سلوك الطوائف المسيحية في الأحداث منذ 1975، تجدر الاشارة إلى نشر نتائج استطلاع شامل للرأي بين أوساط مختلف الفئات الاجتماعية-المهنية *La nouvelle société libanaise dans la perception des Fa'aliyat (Decision-Makers) des communautés chrétiennes*, 3 vol., Kaslik-Liban, Bibliothèque de l'Université Saint-Esprit, 1984؛ ونشير أيضاً، إلى كتاب للشاعر اللبناني بالفرنسية صلاح ستيتية الذي كان أيضاً دبلوماسياً محترماً Salah Stétié, *Liban pluriel, essai sur une culture conviviale*, Beyrouth, Naufal, 1994. وحول شخصية وأعمال يواكيم مبارك أنظر جورج قرم G. Corm, Youakim Moubarac. *Un homme d'exception*, Librairie orientale, Beyrouth, 2004.

وضعت لائحة بالمؤلفات المتعلقة بأحداث لبنان من قبل عبدالله نعمان A. Naaman, *La guerre libanaise (1975-1985), essai bibliographique*, Maison Naaman pour la Culture, Jounieh, 1985؛ وأخيراً، نشرت المؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية النصوص الأساسية لندوة نظمت تحت رعايتها في باريس، في أيار/مايو 1986، بإشراف ب. قضماني - درويش *Liban: espoirs et réalités*, sous la direction de B. Kodmani-Darwish, IFRI, 1987؛ كما نشرت أعمال ندوة عقدت في واشنطن في إطار مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون بعنوان: *Toward a Viable Lebanon*, Halim Barakat ed., London, Croom Helm, 1988؛ نشير أيضاً بأعمال ندوة أخرى *Lebanon. A History of Conflict and Consensus*, N. Shahadi et D. Haffar Mills ed., London, The Center for Lebanese Studies

et I.B. Tauris & Co., 1988؛ ثم بأعمال ندوة انعقدت في باريس في مركز تدريب الصحافيين بإشراف بول بلطة وجورج قرم *L'avenir du Liban dans le contexte régional et international* ont été publiés par les éditions EDI (sous la direction de P. Balta et G. Corm)؛ ولا يفوتنا أن ننوه بالعمل الذي استعاد مساهمات أربع ندوات نظمتها المؤسسة الكندية للسلام والأمن عامي 1990 و1991 تحت عنوان Deirdre Collings, *Peace for Lebanon. From War to Reconstruction*, Boulder & London, 1994.

ونشير أيضاً إلى كتاب موثق جيداً عن جنوب لبنان للمؤلف ج. سيغان J. Seguin, *Le Liban-Sud; espace périphérique, espace convoité*, Paris, l'Harmattan, 1989؛ والى دراسة قيّمة عن الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982 للمؤلف غ. العزي Gh. El Ezzi, *L'invasion israélienne du Liban. Origines, finalités et effets pervers*, Paris, l'Harmattan, 1990؛ ونشير أخيراً إلى فاديا ناصيف تار كوفاكس وكتابها Fadia Nassif Tar Kovacs, *Les rumeurs dans la guerre du Liban. Les mots de la violence*, Paris, éditions du CNRS, 1998؛ وكذلك إلى الكتاب المميز لعدنان حب الله عالم النفس اللبناني، الذي يقوم بتقييم ممارسة مهنته طيلة سنوات الحرب اللبنانية Adnan Hoballah, *Le virus de la violence*, Paris, Albin Michel, 1996.

ولا يفوتنا التنويه بثلاثة أجزاء من مؤلف يشكل دليلاً مرجعياً وتحليلياً لكل المنشورات حول لبنان الصادرة بلغات أوروبية، وهو ثمرة جهد موريس صليبا، الأستاذ الجامعي اللبناني *Index Libanicus*, Jounieh-Liban, Paulist Press, 1979, 1982 et 1987؛ وصدر حديثاً، عام 1997، عن دار النهار مجموعة من أهم المحاضرات، مرفقة بالتحليل، كانت قد نظمتها الندوة اللبنانية، تسرد السجالات الراقية جداً بين 1947 و1970 بعنوان سنوات الندوة، وهي تشكل أداة ممتازة لدراسة تيارات الفكر السياسي والاقتصادي اللبناني *Les années Cénacle*.

ولمزيد من المراجع انظر مؤلف جورج قرم المذكور سابقاً، لبنان المعاصر: تاريخ ومجتمع، الذي يحتوي على قائمة مستفيضة من المراجع والوثائق حول لبنان.

حول اغتيال رفيق الحريري في شباط/فبراير 2005 انظر معن البرازي، شركاء في اغتيال الحريري، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2005.

فلسطين

يكاد لا يوجد بالفرنسية مؤلفات أساس عن فلسطين. لقد شكلت فلسطين، حقل النفوذ البريطاني، موضوع مؤلفات عديدة بالانكليزية. أما اهتمام الباحثين الفرنسيين بفلسطين فهو اهتمام حديث، وهو فوق ذلك مركز غالباً على الفلسطينيين وحركة المقاومة الفلسطينية.

ينبغي في الحقيقة الرجوع إلى المؤلفات المتعلقة بالمسألة الشرقية للعثور على دراسات مكرسة «للأرض المقدسة». إلا أنه يوجد كتاب للوران غاسپار Lorand Gaspard, *Histoire de la Palestine*, Maspero, 1968؛ وتوجد على الأخص دراسة قيّمة جداً وضعها ل. سليمان L. Soliman, *Pour une histoire profane de la Palestine*, Paris, la Découverte, 1989؛ كتاب آخر يصعب الحصول عليه M. Abel, *Histoire de la Palestine depuis la conquête d'Alexandre jusqu'à l'invasion arabe*, 2 vol., Paris, Gabalda, 1952. بالانكليزية يمكن الرجوع إلى فيليب حتي P. K. Hitti, *History of Syria, including Lebanon and Palestine*, London, Macmillan, 1951؛ وعن المرحلة العثمانية إلى ي. هيد U. Heyd, *Ottoman Documents on Palestine*. London, Oxford University Press, 1960؛ وكذلك إلى أ. ماعوز A. Ma'oz, *Ottoman Reforms in Syria and Palestine, 1840-1861*, Oxford University Press, London, 1968؛ وتجدر الإشارة إلى مؤلف ينذر بزوال فلسطين كتب في أوائل القرن الماضي بقلم الكاتب السوري جورج سمنة Georges Samné, *La Syrie*, Paris, Bossard, 1920؛ للاطلاع على وضع الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال الاسرائيلي عام 1967 يمكن العودة إلى أ. منصور A. Mansour, *Palestine: une économie de résistance en Cisjordanie et à Gaza*, Paris, l'Harmattan, 1983؛ وإلى شانيولو J.-P. Chagnollaud, *Israël et les territoires occupés*, Paris, l'Harmattan, 1986؛ وكذلك إلى C. Mansour, *Les Palestiniens de l'intérieur*, Washigton D.C., les livres de la *Revue d'études palestiniennes*, 1989؛ انظر أيضاً R. Shehadeh, *Tenir bon. Journal d'un Palestinien en Cisjordanie occupée*, Paris, le Seuil, 1983؛ وتجدر الإشارة إلى عبد الوهّاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973.

بالانكليزية نشير إلى J.M.N. Jeffries, *Palestine, the Reality*, London, Longmans, Green, 1939؛ وكذلك إلى A.M. Hyamson, *Palestine Under the Mandate*, London, Methuen, 1950؛ وإلى كتاب ورد ذكره في الملحق 1: G. Antonius, *The Arabs Awakening*. حول المرحلة الاستعمارية أيضاً نذكر كتابين: S. Hadawi, *Bitter Harvest, Palestine Between 1914-1967*, New York, The New World Press, 1967؛ وكذلك John Marlowe, *The Seat of Pilate. An Account of the Palestine Mandate*, London, Cressent, 1959.

أما عن الحركة الوطنية الفلسطينية فالمراجع متوافرة منذ سنوات بفضل جهود بعض الأساتذة الجامعيين الفرنسيين. نشير بصورة خاصة إلى كتابين لنادين بيكودو Nadine Picaudou, *Les Palestiniens. Un siècle d'histoire*, Bruxelles, éditions Complexe, 1997; *Le*

وكـذلـك إلـى *mouvement national palestinien. Genèse et structures*, l'Harmattan, 1989؛ هنري لورينس Henry Laurens, *Le retour des exilés. La lutte pour la Palestine de 1869 à 1997*, Paris, Robert Laffont, 1987; *Palestine, Palestiniens, territoire national, espaces communautaires*, Beyrouth, les Cahiers du CERMOC, n° 17, 1997؛ ونشير إلى كتب أقدم عهداً مثل كتاب أوليفييه كارّيه Olivier Carré, *Le mouvement national palestinien*, Paris, Gallimard/Julliard, coll. «Archives», 1977; وكتاب على النمط ذاته في عرض النصوص والوثائق (تأليف جماعي) *Les Palestiniens et la crise israélo-arabe*, ouvrage collectif (Jacques Berque, Jacques Couland, Louis-Jean Duclos, Jacqueline Hadamard, Maxime Rodinson), Paris, Éditions sociales, 1974؛ كتاب أكثر تفصيلاً وضعه مراسل صحافي كان يعمل في وكالة الأنباء الفرنسية في بيروت Xavier Baron, *les Palestiniens. Un peuple*, Paris, le Sycomore, 1977؛ من بين الكتابات الصحافية علينا الاشارة إلى كتاب أقدم عهداً Gérard Chaliand, *La résistance palestinienne*, Paris, le Seuil, 1970؛ وإلى كتاب أحدث منه É. Rouleau, *Les Palestiniens d'une guerre à l'autre*, Paris, la Découverte/le Monde, 1984, وكذلك إلى A. Gresh et D. Vidal, *Proche-Orient. Une guerre de cent ans*, Paris, Éditions sociales, 1984؛ وللمؤلفين أيضاً كتاب يجدر التنويه به *Palestine 47. Un partage avorté*, éditions Complexe, 1991؛ نذكر أيضاً في مجال التوثيق عدداً خاصاً من مجلة *Problèmes politiques et sociaux*, الصادر عن Documentation française، وموضوعه «L'Organisation de libération de la Palestine et les Palestiniens» (n° 253, 7 mars 1975)؛ ونذكر لأوليفييه كارّيه Olivier Carré, *L'idéologie palestinienne de résistance: analyse de texte, 1964-1970*, Paris, Armand Colin, 1972، ونشير أيضاً إلى كتاب: N. et B. Khader, *Textes de la révolution palestinienne, 1968-1974*, Paris, Sindbad, 1975؛ بالانكليزية نذكر Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement*, London, Franck Cass, 1974؛ عن الفلسطينيين الذين ظلوا في بلادهم بعد حرب 1948 انظر W. Schwartz, *The Arab in Israel*, London, Faber and Faber, 1959؛ وبالفرنسية S. Geriès, *Les Arabes en Israël*, Paris, Maspero, 1969؛ نشير إلى كتابين أحدث عهداً S. Haddad, *Les Planteurs d'oliviers. Histoire des Palestiniens arabes, citoyens d'Israël*, éditions de Témoignage chrétien, 1989؛ وكذلك Don Peretz, *Israel and the Palestine Arabs*, Washington D.C., The Middle East Institute, 1958.

شهادة من سيدة فلسطينية كانت عضواً في مجموعة مقاومة مسؤولة عن خطف الطائرات هي ليلى خالد Leila Khaled, *Mon peuple vivra*, Paris, Gallimard, 1973؛ عن

هوية الفلسطينيين الثقافية يمكن الاطلاع على الكتاب الصغير والثمين بقلم الياس صنبر وصبحي حديدي وجان كلود بونس، الذي يوفر لنا بياناً أخاذاً عن حياة شخصيات فلسطينية آتية من عوالم متعددة Élias Sanbar, Subhi Hadidi et Jean-Claude Pons, *Palestine: l'enjeu culturel,* Paris, Circé/Institut du monde arabe, 1997؛ حول الآمال التي علقت على اتفاق أوسلو يمكن الاطلاع على الياس صنبر Élias Sanbar, *Palestine, le pays à venir,* Paris, l'Olivier, 1996؛ نضيف إليه مجموعة من مقالات إدوارد سعيد الأساسية حيث عبّر عن رفضه بحدة ووضوح لكل ما في اتفاق أوسلو من غموض Edward Said, *Peace & its Discontents. Gaza-Jericho 1993-1995,* London, Vintage, 1995؛ عن الشتات الفلسطيني وحق العودة إلى فلسطين يمكن العودة إلى بسمة قضماني-درويش Basma Kodmani-Darwish, *La diaspora palestinienne,* Paris, PUF, 1997.

تجدر الاشارة أخيراً إلى وجود مجلة الدراسات الفلسطينية التي تصدر في باريس باللغة الفرنسية عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، والتي توفر لائحة ممتازة بيوميات وتحليلات ووثائق أساسية متعلقة بفلسطين، وهي مجلة تصدر أيضاً بالإنكليزية والعربية. وتقوم هذه المؤسسة منذ إنشائها في عام 1966 بنشاط بارز للتوثيق والنشر حول قضية فلسطين.

حول قضايا إعادة الاعمار في فلسطين يمكن الاطلاع على *The Reconstruction of Palestine, Urban and Rural Development.* تحت إشراف A.B. Zahlan, London, Kegan Paul International, 1997؛ إضافة إلى المؤلفات الواردة في الفصل 22.

العراق والأردن

تتضاءل لائحة المراجع باللغة الفرنسية هنا في صورة ملحوظة. نذكر لفيليب روندو كتابين صغيرين في سلسلة «ماذا أعرف؟» الفرنسية، واحداً عن الأردن والثاني عن العراق Philippe Rondot, *L'Irak,* Que sais-je? Paris, PUF, 1979; *La Jordanie* Paris, PUF, 1980؛ واذا توافر كتاب أساسي بالفرنسية عن الأردن فالأمر لا يتكرر عن العراق. عن الأردن يمكن الاعتماد على كتاب آن ماري غواشون Anne-Marie Goichon, *Jordanie réelle,* 2 vol., Paris, Maisonneuve et Larose, 1967 et 197.؛ أما عن العراق فليس أمامنا إلا أن نكون أكثر تحفظاً حيال كتاب آلان غيرّو وأنيتا غيرو جالابير، الموثق جيداً في مجال الاقتصاد، إنما السطحي الباهت في ما يخص حياة البلاد الاجتماعية السياسية Alain Guerreau et Anita Guerrau-Jalabert, *L'Irak, développement et contradictions,* Paris, le Sycombre, 1978؛ يمكن أن نقرأ عن العراق أيضاً ليسل كراز الذي يبدو مندهشاً بالثروة النفطية Liesl Craz, *L'Irak au présent,* éditions des Trois continents, 1979؛ عن تطور مدينة عمان، عاصمة

الأردن، نعود إلى كتاب بإشراف جان هانوييه وسِتيني شامي، *Amman. Ville et société*, sous la direction de Jean Hannoyer et Seteny Chami, Centre d'études et de recherches sur le Moyen-Orient contemporain (CERMOC), Beyrouth, 1996.

ينبغي الرجوع الى بداية الستينات للعثور على مؤلفات بالفرنسية عن العراق: Pierre Rossi, *L'Irak des révoltés*, Paris, le Seuil, 1962؛ و Bernard Vernier, *L'Irak d'aujourd'hui*, Paris, Armand Colin, 1963؛ وانظر باللغة العربية، عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968.

في تمجيد صدام حسين هناك مؤلف ضخم لأمير اسكندر Amir Iskander, *Saddam Hussein, le militant, le penseur et l'homme*, Paris, Hachette Réalités, 1980.

الكتب بالانكليزية هي بالطبع أكثر عدداً. نكتفي هنا بذكر الكتب التالية: S. H. Longrigg: *Four Centuries of Modern Iraq*, Great Britain, Gregg International Publishers Ltd., 1968، طبعة معادة للنسخة الأولى لعام 1925 من دار Oxford, Clarendon Press): *Iraq 1900-1950: A Political, Social and Economic History*, London, Oxford University Press, 1953; Majid Khadduri, *Independant Iraq, 1932-1958. A Study in Irak Politics*, Oxford University Press, London, 1960, 2nd ed. ينبغي التنويه أخيراً بمؤلف لافت عن المجتمع العراقي، الفضل فيه لحنّا بطاطو، الأستاذ الفلسطيني في الجامعة الأميركية في بيروت. Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Irak. A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free officers*, New Jersey, Princeton University Press, 1978.

حول الصراع العراقي-الايراني، الكتب الشاملة قليلة العدد، إلا أننا نذكر كتاب بول بلطة P. Balta, *Iran-Irak, Une guerre de 5000 ans*, Anthropos, éditions Bosquet, 1987.

ونذكر أيضاً أعمال ندوة نظمتها المؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية حول الأمن في الخليج العربي-الفارسي وأصدرتها تحت عنوان *Quelle sécurité pour le Golfe?* IFRI, 1984؛ يوجد، فضلاً عن ذلك، كتاب قديم صادر عن مؤسسة الدراسات والأبحاث في منشورات العالم العربي، بقلم مجموعة من الباحثين المقربين من العراق، تحت عنوان *Le conflit irako-iranien*, Paris, 1981.

المراجع باللغة العربية حول تاريخ العراق الحديث قليلة. نذكر كمال ديب، زلزال في أرض الشقاق. العراق 1910-2015، دار الفارابي، بيروت، 2003، كما نذكر عبدالله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، دار النهار، بيروت، 1973؛ وخير الدين حسيب، مستقبل العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

العربية السعودية وبلدان نفطية أخرى
في الجزيرة العربية

عن هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي منذ أكثر من ثلاثين عاماً لا نجد كتاباً مرجعياً سوى مجلدين صدرا بإشراف پ. بوننفان *La péninsule Arabique d'aujourd'hui,* تحت إشراف P. Bonnenfant, Paris, éditions du CNRS, 1982؛ أما كتب بنوا ميشان المذكورة في الفصل الثالث فهي ذات طابع صحافي جداً، لهذا نكتفي بالاشارة إلى ثلاثة كتب: F.J. Tomiche, *L'Arabie Saoudite,* Paris, PUF, 1969; Jean-Louis Soulié, *Le royaume d'Arabie Saoudite face à l'Islam révolutionnaire, 1953-1964,* Paris, Armand Colin, 1966; J.-L. Soulié et Lucien Champenois, *Le royaume d'Arabie Saoudite à l'épreuve des temps modernes. (Un homme providentiel: Faysal),* Paris, Albin Michel, 1978؛ نضيف إليها كتاب إيف بيسون الرائع Yves Besson, *Ibn Saud, roi bédouin. La naissance du royaume d'Arabie Saoudite,* Lausanne, Trois continents, 1980؛ ودراسة قيّمة للمؤلف ذاته «L'Ikhwân d'Ibn Sa'ûd: mouvement national?» dans *Guerres mondiales,* n° 153, 1989؛ كتاب سليمان زغيدور يقدم لمحات مهمة عن الآليات «الدينية» في طرق إدارة المملكة العربية السعودية S. Zeghidour, *La vie quotidienne à La Mecque, de Mahomet à nos jours,* Paris, Hachette, 1989.

نذكر كتاباً أقدم عهداً للمؤلف بيريبي J.-J. Berreby, *La péninsule Arabique, terre sainte de l'Islam, patrie de l'arabisme et empire du pétrole,* Paris, Payot, 1958. وكتاباً بقلم علي حميدان وهو من عرب الجزيرة Ali Hamaidan, *Les princes de l'or noir,* Paris, Hachotte littérature, 1968.

يمكن، في الواقع، أن يعود القارئ الى المؤلفات المذكورة كمراجع عامة، ونضيف هنا بعض المؤلفات الأساس بالانكليزية، خصوصاً كتاب المؤرخ اللبناني كمال الصليبي الذي يتميز بتغطيته تاريخ الجزيرة من البدايات حتى اليوم Kamal Salibi, *A History of Arabia,* New York, Caravan Books, 1980.

عن العربية السعودية يمكن الاطلاع على كتاب ذي منظور سياسي راديكالي Helen Lackner, *A House Built on Sand. A Political Economy of Saudi Arabia,* London, Ithaca Press, 1978؛ كتاب آخر أكثر اعتدالاً وأكثر عمقاً على الصعيد السوسيولوجي لكريستين هلمز Christine M. Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia,* London, Croom Helm, 1981؛ كما يمكن الرجوع أيضاً إلى كتاب سعيد أبو ريش Said Aburish, *The Rise, Corruption and*

Coming Fall of the House of Saud, وإلى كتاب فولكييه J.-M. Foulquier, L'Arabie
Saoudite. La dictature protégée. (الكتابان الأخيران وردا في الفصل 20). وباللغة العربية
أنظر كتاب المؤرخ السوفياتي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، دار التقدم، موسكو،
1986. وانظر أيضاً من كاتب سوفياتي، الكسندر ياكوفليف، العربية السعودية والغرب، دار
العالم الجديد، القاهرة، 1988. وكذلك انظر الكتاب العنيف الذي وضعه أحد ابرز
المعارضين لحكم آل سعود وهو ناصر السعيد، تاريخ آل سعود، منشورات اتحاد شعب
الجزيرة العربية، منشورات دار مكة المكرمة، 1401هـ، وقد تمّ اختطاف ناصر السعيد من
بيروت لمحاكمته وإعدامه في المملكة العربية السعودية، بسبب عدائه المطلق للعائلة
الحاكمة.

عن الجزيرة العربية والعراق نقرأ لجورج قرم G. Corm, «Les développements politiques et économiques de l'Irak et de la péninsule Arabique, 1919-1980», *Historiens-Géographes*, n° 336, mai-juin 1992؛ ونقرأ أيضاً *Steppes d'Arabie, États, pasteurs, agriculteurs et commerçants: le devenir des zones sèches*, sous la direction de R. Bocco, R. Jaubert, F. Metral, Paris, P.U.F./Cahiers de l'IUED, 1993.

عن الكويت، الكتب قليلة العدد، حتى بالانكليزية. نذكر هنا H.V.F. Winstone and Z. Freeth, *Kuwait: Prospect and Reality*, London, Allen and Unwin, 1972؛ ونذكر بالفرنسية H. Ishow, *Le Koweit. Évolutions politique, économique et sociale*, Paris, l'Harmattan, 1989.

عن الإمارات نحيل إلى جون دوك انطوني John Duke Anthony, *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum*, Washington D.C., The Middle East Institute, 1975؛ وإلى فنلون K.G. Fenelon: *The United Arab Emirates, An Economic and Social Survey*, London, Longman, 1973.

وبالفرنسية يمكن الرجوع إلى س. غوطي S, Ghaouti, *Les Émirats arabes unis, vers une nouvelle expérience fédérale*, Paris, l'Harmattan, 1984.

وفي ما يختصّ باليمن انظر رياض نجيب الريّس، رياح الجنوب. اليمن ودوره في الجزيرة العربية (1990-1997)، رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت، 1998.

الجزائر وليبيا

نكتفي هنا بذكر بعض المؤلفات التي تتيح التعرف بصورة أفضل إلى شخصية رؤساء الدولة في هذين البلدين اللذين كان لسياساتهما تأثير على الشرق العربي. عن بومدين نقرأ

پول بلطة ورولو P. Balta et C. Rulleau, *La stratégie de Boumediene*, Paris, éditions Sindbad, 1978؛ وكذلك A. Francos et J.-P. Séréni, *Un Algérien nommé Boumediene*, Stock, 1976؛ أما الكتب عن القذافي فهي متدنية المستوى، نذكر منها كتابين: Anne-Marie Cazalis, *Kadhafi, le templier d'Allah*, Paris, Gallimard, 1974; P. Rossi, *La verte Libye*, Paris, Hachette réalités, 1979؛ يمكن الاطلاع بصورة أفضل على أوضاع ليبيا من خلال كتاب جماعي صادر عن مركز الابحاث والدراسات عن المجتمعات المتوسطية *La Libye nouvelle. Rupture et continuité*, Paris, éditions du CNRS, 1975؛ سيما دراسة هرفيه بلوشو، تحت عنوان: Hervé Blouchot, «Les fondements de l'idéologie du colonel Mou'ammar el-Qadhafi»؛ كما يمكن بسهولة الحصول من المكاتب الليبية في الخارج على الأجزاء الثلاثة من الكتاب الأخضر للرئيس الليبي، الأول بعنوان حل مسألة الديموقراطية، والثاني حل المسألة الاقتصادية، والثالث حول الأساس الاجتماعي لنظرية شاملة عن الطريق الثالث. وعن مجمل بلدان المغرب يمكن الرجوع إلى كتابين حديثين يشرحان الوضع فيها: P. Balta, *Le Grand Maghreb. Des indépendances à l'an 2000*, Paris, la Découverte, 1990, et *Maghreb: les années de transition*, sous la direction de B. Kodmani-Darwish, Paris, Masson, 1990؛ فضلاً عن المؤلفات المذكورة ضمن المراجع العامة أو في الفصل 20.

VII

لائحة المراجع المذكورة في متن الكتاب

المقدمة والجزء الأول

بالعربية

الأنصاري محمد جابر، التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، المقدمة والقسم الأول، 1995.
الأنصاري محمد جابر، الفكر العربي وصراع الأضداد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996.
بروكلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1983.
جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، 7 أجزاء، دار الحداثة، بيروت 1983.
الدوري عبد العزيز، علم التاريخ عند العرب، دار المشرق، بيروت، 1983.
الدوري عبد العزيز، التقويم التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.
العظمة عزيز، دنيا الدين في حاضر العرب، دار الطليعة، بيروت، 1996.
مطر سليم، الذات الجريحة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997.
شحرور محمد، الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1994.
شحرور محمد، الإسلام والايمان، منظومة القيم، الأهلي للطباعة والنشر، دمشق، 1996.
طرابيشي جورج، نظرية العقل، نقد نقد العقل العربي، دار الساقي، لندن، 1996.

بالأجنبية

AFAYA Noureddine, *L'Occident dans l'imaginaire arabo-musulman*, les éditions Toukbal, Casablanca, 1995.

ARMSTRONG H.C., *Mustapha Kemal*, Payot, Paris, 1933.

ASSAYAG Jackie, *Au confluent des deux rivières. Musulmans et Indiens dans le Sud de l'Inde*, Presses de l'École française d'Extrême-Orient, Paris, 1995.

AYUBI Nazih N., *Overstating the Arab State. Politics and Society in the Middle East*, I.B. Tauris Publishers, London, 1995.

BAYARD Jean-François, *L'illustration identitaire*, Fayard, Paris, 1996.

BENOIST-MECHIN, *Mustapha Kemal ou la mort d'un empire*, Club des éditeurs, Paris, 1954.

BERCHET Jean-Claude, *Le voyage en Orient. Anthologie des voyageurs français dans le Levant au XIXᵉ siècle*, Robert Laffont, Paris, 1985.

BEYDOUN Ahmed, *Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains*, Publications de l'Université libanaise, Beyrouth, 1984.

BOURDIEU P. et WACQUANT L., "Sur les ruses de la raison impérialiste", *Actes de la recherche en sciences sociales*, le Seuil, mars, 1998.

BRAHIMI, Denise, *Arabes des lumières et bédouins romantiques. Un siècle de voyage en Orient, 1725-1825*, le Sycomore, Paris, 1982.

BRAUDEL Fernand, *Civilisation matérielle. Économie et capitalisme, XVᵉ et XVIIIᵉ*, 3 vol., Armand Colin, Paris, 1979.

BRAUDEL Fernand, *Grammaire des civilisations*, Arthaud, Paris, 1987.

BRAUDEL, Fernand, *Le modèle italien*, coll. "Champs", Flammarion, Paris, 1994.

BROCKELMANN Carl, *History of of the Islamic Peoples*, Capricorn Books, 1960, New York (traduit de l'allemand).

BURGAT François, *L'Islamisme en face*, la Découverte, Paris, 1995.

CAHEN Claude, *Les peuples musulmans dans l'histoire médiévale*, Institut français de Damas, Damas, 1977.

CHABBI, Jacqueline, *Le Seigneur des tribus, l'Islam de Mahomet*, éditions Noêsis, Paris, 1997.

CHABRY, Laurent et Annie, *Politique et minorités au Proche-Orient: les raisons d'une explosion*, Maisonneuve et Larose, Paris, 1984.

COPEAUX, Étienne, *Espace et temps de la nation turque. Analyse d'une historiographie nationaliste 1931-1993*, éditions du C.N.R.S., Paris, 1997.

CRÉPON, Marc, *Les géographies de l'esprit*, Payot, Paris, 1996.

DEL VALLE Alexandre, *Islamisme et États-Unis. Une alliance contre l'Europe*, l'Âge d'homme, Lausanne, 1997.

DUMOND Paul, *Mustafa Kemal, 1919-1924*, éditions Complexe, Bruxelles, 1983.

El KHALIDI Tarif, *Arab Historical Thought in the Classical Period*, Cambridge University Press, Cambridge, 1944.

FROMKIN David, *A Peace to End All Peace. Creating the Modern Middle East, 1914-1922*, Henry Holt, New York, 1989.

GEERTZ Clifford, *Observer l'Islam. Ghangements religieux au Maroc et en Indonésie*, la Découverte, Paris, 1992.

GOBINEAU De Alfred, *Trois ans en Asie de 1855 à 1858*, Bibl. de la Pléiade, tome II, Gallimard, Paris, 1983.

GREEN Stephen, *Living by the Sword. America and Israel in the Middle East 1968-1987*, Faber & Faber, London, 1988.

GROSSIR Claudine, *L'Islam des romantiques, 1811-1840*, Maisonneuve et Larose, Paris, 1984.

GRUNEBAUM G.E., *Modern Islam. The Search for Cultural Identity*, Vintage Books, New York, 1964

GUILLEBEAUD, Jean-Claude, *Sur la route des Croisades*, Arléa, 1993.

HALBWACHS Maurice, *La mémoire collective (1950)*, Albin Michel, Paris, 1997.

HALBWACHS Maurice, *Les Cadres sociaux de la mémoire (1925)*, Albin Michel, Paris, 1994.

HENTSCH Thierry, *L'Orient imaginaire. La vision politique occidentale de l'Est méditerranéen*, Minuit, Paris, 1988.

HERSH Seymour M., *Opération Samson. Comment Israël a acquis la bombe atomique*, Olivier Orban, Paris, 1992.

HILBERG Paul, *La destruction des Juifs d'Europe*, 2 vol., Gallimard, "Folio/histoire", Paris, 1995.

LEWIS B. et HOLT P.M., *Historians of the Middle East*, Oxford University Press, London, 1962.

HODGSON Marshall G.S., *L'Islam dans l'histoire mondiale*, Sindbad, Actes Sud, Paris, 1998.

HOGGA Mustapha, *Pensée et devenir du monde arabo-islamique*, l'Harmattan, Paris, 1997.

HOURANI Albert, *Arabic Thought in the Liberal Age*, Cambridge University Press, 1983, traduit en français sous le titre La pensée arabe et l'occident, éditions Naufal, Beyrouth, 1991.

HOURANI Albert, *Histoire des peuples arabes*, le Seuil, Paris, 1993 (traduction de l'anglais).

HUNTINGTON, Samuel, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, Simon & Schuster, New York, 1996.

KARNOUH Claude, "Un logos sans ethos. Considérations sur les notions d'interculturalisme et de multiculturalisme appliquées à la Transylvanie", *Transitions* (ex-revue des pays de l'Est), Université de Bruxelles; vol XXXVIII, 1977, 1 & 2.

KEPEL Gilles, *Le prophète et pharaon. Les mouvements islamistes dans l'Égypte contemporaine*, la Découverte, Paris, 1983.

KHOURY Gérard, *La France et l'Orient arabe. Naissance du Liban moderne, 1914-1920*, Armand Colin, Paris, 1993.

LAOUST Henri, *Les shismes dans l'Islam. Introduction à une étude de la religion musulmane*, Payot, Paris, 1965.

LAURENS Henri, *Le Grand Jeu. Orient arabe et rivalités internationales depuis 1945*, Armand Colin, Paris, 1991.

LAURENS Henri, *La France et la genèse du monde arabe*, Armand Colin, Paris, 1990.

LAURENS Henri, *L'Orient arabe. Arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, Armand Colin, Paris, 1993.

LEACH, R., *Critique de l'anthropologie*, P.U.F., Paris, 1968.

LE GOFF Jacques, *Histoire et mémoire*, Gallimard, "Folio/histoire", Paris, 1981.

LE GOFF Jacques, (sous la dir.), *La nouvelle histoire*, éditions Complexe, Bruxelles, 1988.

LERNER Daniel, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East*, The Free Press, New York, 1958.

LÉVI-STRAUSS, Claude, «Introduction à l'œuvre de Marcel Mauss», dans Marcel Mauss, *Sociologie et anthropologie*, P.U.F., Paris, 1977.

LIAUZU Claude, *L'Islam de l'Occident. La question de l'Islam dans la conscience occidentale*, Arcantère, Paris, 1989.

MANSOUR Camille, *Israël et les États-Unis, ou les fondements d'une doctrine stratégique*, Armand Colin, Paris, 1995.

Mc LAURIN R.D., "Minorities and Politics in the Midddle East: an Introduction" dans *The Political Role of Minority Groups in the Middle East*, Praeger; New York, 1979.

MEHDI Falih, L'Irak. *Fondements et mécanismes de l'État en Islam*, l'Harmattan, Paris, 1991.

MIQUEL André, avec la collaboration d'Henri Laurens, *L'Islam et sa civilisation-VII^e-XX^e siècle*, Armand Colin, Paris, 1990.

MONROE Elizabeth, *Britain Momentum in the Middle East, 1914-1956*, Methuen, London, 1963.

MOUBARAK Youakim, *Recherches sur la pensée chrétienne et l'Islam dans les temps modernes et à l'époque contemporaine*, Publications de l'Université libanaise, Beyrouth, 1997.

NAAMAN, Abdallah, *Les Levantins: une race. Essai d'analyse sociale*, Maison Naaman pour la culture, Jounieh, Liban, 1984.

NASSAR Nassif, *La pensée réaliste d'Ibn Khaldoun*, P.U.F., Paris, 1967.

PHILIPS C.H., *Préface à l'ouvrage collectif Historians of the ME*, sous la direction de B. Lewis et P.M. Holt, Oxford University Press, London, 1962.

PLANHOL, Xavier de, *Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam*, Flammarion, Paris, 1968.

PLANHOL, Xavier de, *Les nations du Prophète. Manuel géographique de politique musulmane*, Fayard, Paris, 1993.

PLANHOL Xavier de, *Le monde islamique, essai de géographie religieuse*, Paris, 1957, ouvrage traduit en anglais sous le titre *The World of Islam*, Ithaca Press.

PLANHOL Xavier de, *Minorités en Islam. Géographie politique et sociale*, Flammarion, Paris, 1997.

POIRIER Jean, "Programme de l'ethnologie", dans *Ethnologie générale*, sous la direction du même auteur, Encyclopédie de la Pléiade, Gallimard, Paris, 1960.

POMIAN Krzysztof, *L'ordre du temps*, Gallimard, Paris, 1984.

Religion and Political Modernization, sous la direction de Donald E. Smith, Yale University Press, New Haven, 1974.

RENAN Ernest, *Qu'est-ce qu'une nation?*, Agora, "Les classiques", Press Pocket, Paris, 1992.

RETAILLE Denis, *Faire de la géographie un programme. Espaces Temps*, Les cahiers n° 66/67, 1998.

RIZK Charles, *Les Arabes ou l'histoire à contresens*, Albin Michel, Paris, 1992.

RODINSON Maxime, *La Fascination de l'Islam*, Maspéro, Paris, 1980.

RODINSON Maxime, "*Sociologie du monde musulman*", L'année sociologique, P.U.F., Paris, vol. 23, 1972.

RODINSON, Maxime, "La notion de minorité et l'Islam", *L'Islam: politique et croyance*, Fayard/Agora, Paris, 1993.

SAUVAGET J., *Historiens arabes* (pages choisies, traduites et présentées), Libraire d'Amérique et d'Orient, Paris, 1988 (édition originale 1943).

SAUVAGET J., *Introduction à l'histoire de l'Orient musulman*, Adrien-Maisonneuve, Paris, 1961.

SCHNAPPER Dominique, *La communauté des citoyens. Sur l'idée moderne de nation*, Gallimard, Paris, 1994.

SEALE Patrick, *Assad. The Struggle for the Middle East*, I.B. Tauris & Co., London, 1988.

SEGUIN Jacques, *Le Liban-Sud. Espace périphérique, espace convoité*, l'Harmattan, Paris, 1988.

SEURAT Michel, *L'État de barbarie*, Esprit/le Seuil, Paris, 1989.

SMITH W.C., *Islam in Modern History*, Princeton, 1957.

SOURDEL D. et J., *La civilisation de l'Islam classique*, Arthaud, Paris, 1976.

VATIOKITIS P.J., *L'Islam et l'État*, Gallimard, Paris, 1992.

VOLOGNES Jean-Pierre, *Vie et mort des chrétiens d'Orient*, Fayard, Paris, 1994.

WALLERSTEIN, Immanuel, *The Modern World-System*, 2 vol., Academic Press, New York, 1974 et 1980.

في الجزءين الثاني والثالث

بالعربية:

خوري رئيف، الفكر العربي المعاصر، أثر الثورة الفرنسية على اتجاهاته الاجتماعية والسياسية، دار المكشوف، بيروت، 1973.

السادات، محمد أنور، رحلة البحث عن الذات: قصة حياتي، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1978.

ABOU CHEDID-NASR M., *L'idéologie nationale arabe dans le discours de Gamal Abdel Nasser, 1952-1970*, thèse de doctorat de 3e cycle, Paris, Sorbonne, 1979.

AL SADATE, Anouar, *À la recherche d'une identité*, Fayard, Paris, 1978.

BAR-ZOHAR, Michel, *Ben Gourion le prophète armé*, Fayard, Paris, 1966.

BENOIST-MECHIN, *Ibn Séoud, ou la naissance d'un royaume*, Albin Michel, Paris, 1955.

BLAIR John, *The Control of Oil*, McMillan Press, London, 1977.

BLAU Ruth, *Les gardiens de la Cité. Histoire d'une guerre sainte*, Flammarion, Paris, 1978.

BRAUDEL Fernand, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 2 vol., Armand Colin, Paris, 1966, 2e édition.

BUBER Martin, *Une terre et deux peuples. La auestion judéo-arabe*, Lieu commun, Paris, 1985.

CHEVALLIER Dominique, *La Société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Geuthner, Paris, 1971.

COSSERY Albert, *Mendiants et orgueilleux*, le Livre de Poche, Paris, 1977.

COSSERY Albert, *La violence et la dérision*, Jean-Cyrille Godefroy, 1981.

DAYAN M., *Paix dans le désert*, Fayard, Paris, 1981.

EL CHAZLY, *The Crossing of Suez*, Third World Center, London, 1980.

FRIEDMANN Georges, *Fin du peuple juif?*, Gallimard, coll. "Idées", 1965.

GARAUDY R., *L'Islam habite notre avenir*, le Seuil, Paris, 1981.

GOLAN M., *Les négociations secrètes d'Henry Kissinger au Proche-Orient*, Robert Laffont, Paris, 1976.

HALTER Marek, *La mémoire d'Abraham*, Robert Laffont, Paris, 1983.

HALTER Marek, *Le fils d'Abraham*, Robert Laffont, Paris, 1989.

KALB M. et B., *Kissinger, ses origines, sa formation, son ascension, son apogée*, Robert Laffont, Paris, 1975.

KESSEL, *Terre d'amour et de feu. Israël 1925-1961*, Plon, Paris, 1965.

KOESTLER, *Analyse d'un miracle. Naissance d'Israël*, Calmann-Lévy, Paris, 1949.

KOESTLER, *L'ombre du dinosaure*, Calmann-Lévy, Paris, 1956.

KOESTLER, *La Tour d'Ezra*, Calmann-Lévy, Paris, 1974.

KOESTLER, *La quête de l'absolu*, Calmann-Lévy, Paris, 1981.

LANDES D., *Bankers & Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt*, Harvard University Press, 1958.

LAPIERRE D. et COLLINS L., *Ô Jérusalem*, Robert Laffont, Paris, 1971.

LAPOUSTERLE Philippe, *Pour le Liban, Stock, Paris, 1978* (propos recueillis auprès de Kamal Joumblat).

REZA-DJALILI Mohammed, *Diplomatie islamique. Stratégie internationale du khomeynisme*, P.U.F., Paris, 1989.

SAID Edward, *L'Orientalime. L'Orient créé par l'Occident*, Seuil, Paris, 1981.

SEGEV Tom, *Le septième million*, Liana Levi, Paris, 1993.

TALMON J.-L., *Destin d'Israël, l'unique et l'universel*, Calmann-Lévy, Paris, 1967.

TEILHAC E., *Economie politique pour les Arabes, Annales de la Faculté de droit et de sciences économiques de Beyrouth*, L.G.D.J., Paris, 1960.

VIDAL Dominique, *Le péché original d'Israël. L'expulsion des Palestiniens revisitée par les nouveaux historiens*, Les éditions de l'Atelier, Paris, 1998.

في الجزء الرابع

بالعربية

أبو زيد حامد نصر، نقد الخطاب الديني، سينا للنشر، القاهرة، 1994.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1996.

عامل مهدي، في الدولة الطائفية، دار الفارابي، بيروت، 2003.

عباس محمود، عبر القنوات السرية: الطريق إلى أوسلو، 1995.

سلامة غسان (محرر)، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، بيروت، 1995.

شحرور محمد، الكتاب والقرآن، م س.

العظم صادق، نقد الفكر الديني، دار الطليعة، بيروت، 1968.
العظم صادق، ذهنية التحريم، رياض الريس للطباعة والنشر، لندن، 1992.
العظمة عزيز، العلمانية من منظور آخر، دار الطليعة، بيروت، 1992.
العظمة عزيز، دنيا الدين في حاضر العرب، دار الطليعة، بيروت، 1996.
غليون برهان، المحنة العربية: الدولة ضدّ الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
فوده فرج، الحقيقة الغائبة، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، 1987.
نعمان عبدالله، الاتجاهات العلمانية في العالم العربي، دار نعمان للثقافة، جونيه، 1990.
نوفل محمود، قصة اتفاق اوسلو، الرواية الحقيقية الكاملة لـ«طبخة أوسلو»، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995.

ABBAS Mahmoud, *Le Chemin d'Oslo*, Édifra, Paris, 1994.

ABURISH Saïd K., *The Rise, Corruption and Coming Fall of the House of Saud*, St. Matin's Griffin's, New York, 1994.

ALDEEB ABU-SAHLIEH Sami A., *Non-musulmans en pays d'Islam. Cas de l'Égypte*, Éditions universitaires, Fribourg, Suisse, 1979.

AL-KHALIL Samir, *Republic of Fear, The Inside Story of Saddam's Iraq*, Pantheon Books, New York, 1989.

AMIL Mahdi, *L'État confessionnel. Le cas du Liban*, la Brèche, Paris, 1996.

AMIN Hussein A., *Le Guide du musulman désemparé* (traduction), la Découverte, Paris, 1994.

AMSON Daniel, *De Gaulle et Israël*, P.U.F., Paris, 1991.

ARENDT Hannah, *La tradition cachée*, 10/18, Paris, 1987.

ARENDT Hannah, *Eichmann à Jérusalem*, Gallimard, Paris, 1991.

ARENS Moshe, *Broken Covenant. American Foreign Policy and the Crisis Between the US and Israel*, Shimon & Shuster, New York, 1995.

ARON Raymond, *De Gaulle, Israël et le juifs*, Plon, Paris, 1968.

ASHRAWI Hanan, *The Side of Peace. A Personal Account*, Shimon & Shuster, New York, 1995.

BAECK Léo, *L'essence du judaïsme*, P.U.F., Paris, 1992.

BAHOUT Joseph, "Les entrepreneurs syriens. Économie, affaires et politiques", *Les cahiers du C.E.R.M.O.C.*, n° 7, Beyrouth, 1994.

BAR-ZOHAR, Michel, *Ben Gourion, le prophète armé*, Fayard, Paris, 1966.

BAUDRILLARD Jean, *La guerre du Golfe n'a pas eu lieu*, Galilée, Paris, 1991.

BAUER Jacques, *Les partis religieux en Israël*, P.U.F., coll. "Que sais-je?", Paris, 1991.

BEAU Nicolas, *Paris, capitale arabe*, le Seuil, Paris, 1995.

BINDER Leonard, *Islamic Liberalism. A critique of Development Ideologies*, The University of Chicago Press, Chicago, 1988.

BLANC, Paul, *Le Liban entre la guerre et l'oubli*, l'Harmattan, Paris, 1992.

BLIN Louis et FARGUES Philippe, *L'économie de la paix au Proche-Orient*, Maisonneuve et Larose, Paris, 1995

BLIN Louis, *Le pétrole du Golfe. Guerre et paix au Moyen-Orient*, Maisonneuve et Larose, Paris, 1996.

BONIFACE Pascal, *La volonté d'impuissance. La fin des ambitions internationales et stratégiques*, le Seuil, Paris, 1995.

BOZDEMIR M., *Islam et laïcité. Approches globales et régionales*, l'Harmattan, Paris, 1996.

CHEVÈNEMENT Jean-Pierre, *Le vert et le noir. Intégrisme, pétrole, dollars*, Grasset, Paris, 1995.

CHOMSKY Noam, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians*, South End Press, Boston, 1984.

Claiming the Future, Choosing Prosperity in the Middle East, Banque mondiale, Washington D.C., oct. 1995.

COHEN Mitchell, *Du rêve sioniste à la réalité israélienne*, la Découverte, Paris, 1990.

DAGHER Carole, *Les paris du général*, F.M.A., Beyrouth, 1992.

DARWISH Adel et Gregory ALEXANDER, *Unholy Babylon. The Secret History of Saddam's War*, St. Martin's Press, New York, 1991.

DIECKHOFF Alain, *L'Invention d'une nation. Israël et la modernité politique*, Gallimard, Paris, 1993.

DIGARD Jean-Pierre, Bernard HOURCADE et Yann RICHARD, *L'Iran qu XXe siècle*, Fayard, Paris, 1996.

DUMONT René, *Cette guerre nous déshonore*, le Seuil, Paris, 1992.

EL-Ezzi Ghassan, *L'invasion israélienne du Liban (1982)*, l'Harmattan, Paris, 1990.

El Hassan IBN TALAL, *Christianity in the Arab World*, Royal institute for Inter-Faith Studies, Amman, 1994.

ESPOSITO John L., *The Islamic Threat. Myth or Reality*, Oxford University Press, Oxford, 1992.

FAO, *Evaluation of Food and Nutrition Situation in Iraq*, Rome, 1995 (T.C.P.:I.R.Q./4552).

FAROUKH- SLUGLET Marion et Peter SLUGLET, *Iraq since 1958. From Revolution to Dictatorship*, I.B. Tauris, London, 1990.

FERJANI Mohamed-Chérif, *Islamisme, laïcité et droits de l'homme*, l'Harmattan, Paris, 1991.

FISHER Stanely, Leonard J. HAUSMAN, Anna D. KARASIK et Thomas C. SCHELLING (ed.), *Securing Peace in the Middle East. Project on Economic Transition*, The M.I.T. Press, Cambridge, 1994.

FOULQUIER Jean-Michel, *Arabie Saoudite. La dictature protégée*, Albin Michel, Paris, 1995.

FUKUYAMA Francis, *La fin de l'histoire et le dernier homme*, Flammarion, Paris, 1995.

GHALIOUN Burhan, *Le malaise arabe. L'État contre la nation*, la Découverte/essais, Paris, 1991.

GIROD Christophe, *Tempête sur le désert. Le Comité international de la Croix-Rouge et la guerre du Golfe, 1990-1991*, L.G.D.J., Paris, 1995.

GOLDBERG J.J., *Jewish Power. Inside the American Jewish Establishment*, Addison Wesley Publishing Co., New York, 1996.

GOUMEZIANE Smaïl, *Le mal algérien. Economie politique d'une transition inachevée, 1962-1994*, Fayard, Paris, 1994.

GRESH A. et VIDAL D, *Golfe. Clefs pour une guerre annoncée*, le Monde-Éditions, Paris, 1991.

GURFINKEL Michel, *Israël, géopolitique d'une paix*, Michalon, Paris, 1996.

HERZL Theodor, *Terre ancienne, terre nouvelle...* Slatkine, coll. "Ressources", Paris, 1980.

HERZL Theodor, *L'État des juifs*, nouvelle traduction de Claude Klein, la Découverte, Paris, 1990.

HIDOUCI Ghazi, *Algérie, la libération inachevée*, la Découverte/essai, Paris, 1995.

HILBERG Paul, *La politique de la mémoire*, Gallimard, Paris, 1996.

JEANDET Noël, *Un Golfe pour trois rêves. Le triangle de crise Iran, Irak Arabie*, l'Harmattan, Paris, 1993.

KABBANI Oussama, *The Reconstruction of Beirut*, Publications du Centre for Lebanese studies, Oxford, sept. 1982.

KAPELIOUK Amnon, *Hébron. Un massacre annoncé*, Arléa-le Seuil, Paris, 1994.

KAPELIOUK Amnon, *Rabin. Un assassinat politique. Religion, nationalisme, violence en Israël*, le Monde-Éditions, Paris, 1996.

KASPARIAN Robert, Beaudoin André et ABOU Sélim, *La population déplacée par la guerre au Liban*, l'Harmattan, Paris, 1995.

KASSIR Samir et Farouk MARDAM-BEY, *Itinéraire de Paris à Jérusalem*, Tome I: 1917-1958, Les Livres de la Revue d'études palestiniennes, Paris, 1993.

KASSIR Samir, *La Guerre du Liban. De la dissenssion nationale au conflit régional*, Karthala-Cermoc, Paris, 1994.

KHALAF Samir et KHOURY Philip (eds), *Recovering Beirut: Urban Design and Post-War Reconstruction*, E.J. Brill, Leyde, 1993.

KIENLE, Eberhardt, *Ba'th. The Conflict Between Syria and Iraq, 1968-1989*, I.B. Tauris, London, 1990.

KLATZMANN Joseph et ROUACH Daniel, *L'économie d'Israël*, P.U.F., coll. "Que sais-je?", Paris, 1994.

KODMANI-DARWISH Basma et May CHARTOUNI-DUBARRY (sous la dir.), *Les États arabes face à la contestation islamistes*, Travaux et recherches de l'U.F.R.I., Armand Colin, Paris, 1977.

KOURBAGE Youssef et FARGUES Philippe, *Chrétiens et juifs dans l'Islam arabe et turc*, Paris, 1992.

LABAKI Boutros et Khalil ABOU RJEILY, *Bilan des guerres du Liban, 1975-1990*, l'Harmattan, Paris, 1993.

LABSAOUI Abdallah, *Intellectuels d'Orient et intellectuels d'Occident*, l'Harmattan, Paris, 1996.

"Laïcité(s) en France et en Turquie", *Cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien*, n° 19, 1995.

La Question du Califat Annales de l'autre Islam, N° 2 I.N.A.L.C.O, 1994.

LAURENS Henri, *Le Grand Jeu. Orient arabe et rivalités internationales*, Armand Colin, Paris, 1991.

LAURENS Henri, *Le Royaume impossible. La France et la genèse du monde arabe*, Armand Colin, Paris, 1990.

Les Chrétiens du monde arabe, colloque 1987, Maisonneuve et Larose, Paris, 1989.

LEVEAU Rémi, *Le sabre et le turban. L'avenir du Maghreb*, François Bourin, Paris, 1993.

"L'Islamisme aujourd'hui", revue *Sou'al*, n° 5, 1985.

LIVIN Abraham, *Le Retour d'Israël et l'espérance du monde*, éditions du Rocher, Paris, 1984.

MANSOUR Camille, *Israël et les États-Unis, ou les fondements d'une doctrine stratégique*, Armand Colin, Paris, 1995.

MARIENSTRAS Élise, *Nous, le peuple. Les origines du nationalisme américain*, Gallimard, Paris, 1988.

MARTIN Vanessa, *Islam and Modernism, The Iranian Revolution of 1906*, I.B. Tauris, London, 1989.

MERHAV Meir (ed.), *Economic Cooperation and Middle East Peace*, Weindelfeld and Nicholson, London, 1989.

MESURE Sylvie et Alain RENAULT, *La guerre des dieux. Essai sur la querelle des valeurs*, Grasset, Paris, 1996.

MOSSE Claude, *Lettre d'un juif à un Israélien*, Bartillat, Paris, 1997.

NABAA René, *Guerre des ondes... Guerre des religions. La bataille hertzienne dans le ciel méditerranéen*, l'Harmattan, Paris, 1998.

NETANYAHOU Benyamin, *Paix et sécurité. Pour en finir avec le terrorisme*, l'Archipel, Paris, 1995 (traduit de l'anglais).

PAKRADOUNI Karim, *Le piège. De la malédiction libanaise à la guerre du Golfe*, Grasset, Paris, 1991.

PERES Shimon, *The New Middle East*, Henry Holt & Co., New York, 1993; edition française sous le titre *Le temps de la paix*, Odile Jacob, Paris, 1993.

PERLMUTTER Amos, *The Life and Times of Menachem Begin*, Doubleday & Company, New York, 1987.

QUANDT William B., *Peace Process. American Diplomacy and the Arab Israeli Conflict Since 1967*, University of California Press, Los Angeles, 1993.

QUINZIO Sergio, *Racines hébraïques du monde moderne*, Balland, Paris, 1992.

RAJFUS Maurice, *Identité à la carte. Le judaïsme français en question*, Arcantère, Paris, 1989.

RAWLS John, *Le droit des gens*, éditions Esprit, Paris, 1996.

RODINSON Maxime, *Peuple juif ou problème juif*, PCM/petite collection Maspéro, Paris, 1981.

"Religion et politique aux États-Unis". *Vingtième Siècle*, n° 19, juillet-sept. 1988.

ROSEMANN Izio (textes rassemblés par), "Juifs laïcs: du religieux au culturel", *Panoramiques*, n° 7, 4ᵉ trimestre 1992.

SACHAR Howard M., *A History of Israel from the Rise of Zionism to our Time*, Alfred A. Knopf, New York, 1996.

SAFTY Adel, *From Camp Davis to the Gulf*, Black Rose Books, Montréal, 1992.

SAID Edward, *Peace & its Discontents. Gaza-Jericho 1993-1995*, Vintage, Londres, 1995.

SALAMÉ Ghassan. (sous la dir. de), *Démocraties sans démocrates. Politiques d'ouverture dans le monde arabe et islamique*, Fayard, Paris, 1994.

SALA-MOLINS Louis, *Les Misères des Lumières. Sous la raison, l'outrage*, Robert Laffont, Paris, 1992.

SALINGER Pierre et LAURENT Éric, *Guerre du Golfe. Le dossier secret*, Olivier Orban, Paris, 1991.

SCHATTNER Marius, *Histoire de la droite israélienne. De Jabotinksy à Shamir*, Complexe, Bruxelles, 1991.

SMITH-FLORENTIN Françoise, *Les mythes illégitmes, essai sur la "Terre promise"*, Labor et Fides, Genève, 1994.

STERNHELL Zeev, *Aux origines d'Israël. Entre nationalisme et socialisme*, Fayard, Paris, 1996.

SYKES Christopher, *Crossroads to Israel, Indiana*, University Press, 1973.

The Health Conditions of the Population in Iraq since the Gulf Crisis, Organisation mondiale de la Santé, Genève, mars 1996 (W.H.O./E.H.A./96.1).

The United Nations and the Iraq-Kuwait Conflict 1990-1996, Nations Unies, New York, 1996.

THUAL François, *La Géopolitique du chiisme*, Arléa, Paris, 1995.

THUAL François, *La Géopolitique de l'orthodoxie*, Dunod, Paris, 1995.

VALOGNES Jean-Pierre, *Vie et mort des chrétiens d'Orient. Des origines à nos jours*, Fayard, Paris, 1994.

VIDAL-NAQUET Pierre, *Les assassins de la mémoire*, la Découverte, Paris, 1987.

WIESEL Élie, *Et la mer n'est pas remplie*. Mémoires 2, le Seuil, Paris, 1996.

WEINSTOCK Nathan, *Le Sionisme contre Israël*, Maspéro, Paris, 1969.

WOODWARD Bob, *The Commander*, Pocket Star Books, New York, 1992.

لائحة المراجع المذكورة في الملحقات التوثيقية والمرجعية

ملحق I

المراجع العامة حول المنطقة

بالعربية

ابراهيم سعد الدين، تأملات في مسألة الاقليات، مركز ابن خلدون، القاهرة، 1992.

أبو زيد نصر حامد، إشكالية القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992.

أبو زيد نصر حامد، نقد الخطاب الديني، سينا للنشر، القاهرة، 1994.

أبو صالح عبّاس بالاشتراك مع سامي مكارم، تاريخ الموحدين الدروز في المشرق العربي، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والأنماء، بيروت، دون تاريخ.

أركون محمد، قضايا في نقد العقل الديني. كيف نفهم الإسلام اليوم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2006.

أركون محمد، أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟ ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، 1995.

أمين أحمد، فجر الاسلام (مجلد واحد)، ضحى الإسلام (3 مجلدات)، ظهر الاسلام (4 مجلدات)، مكتبة النهضة، القاهرة، 1928.

أمين جلال أحمد، المشرق العربي والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979.

أمين حسين أحمد، الاسلام في عالم متغير، ومقالات أسلامية أخرى، القاهرة، 1988.

أمين حسين أحمد، الحضارة الإسلامية المشهورة، دليل المسلم الحزين في تصرفات القرن العشرين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987.

أمين أحمد أمين، دليل المسلم الحزين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987.

أنطونيوس جورج، يقظة العرب، دار العلم للملايين، بيروت، 1966.

الأهل عبد العزيز سيد، داعية التوحيد، محمد عبد الوهاب، دار العلم للملايين، 1978.

الأنصاري محمد جابر، تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي 1930-1970، عالم المعرفة، منشورات المركز القومي للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1980 .

أوزون زكريا، جريمة البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2004.

البدوي عبد الرحمن، من تاريخ الإلحاد في الإسلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980.

البزري دلال، دنيا الدين والدولة، الاسلاميون والتباسات مشروعهم، دار النهار، بيروت، 1994.

البزري دلال، أخوات الظل واليقين: إسلاميات بين الحداثة والتقليد، ترجمة حسن قبيسي، دار النهار للنشر، بيروت، 1996.

تيزيني الطيّب، من التراث إلى الثورة، دار الجيل، دمشق، 1997.
الجابري محمد عابد، تكوين العقل العربي، دار الطليعة، بيروت، 1984.
جبور جورج، العروبة والاسلام في الدساتير العربية، دار الرها، حلب، 1993 .
جعيط هشام، أزمة الثقافة الاسلامية، دار الطليعة، بيروت، 2000.
جعيط هشام، الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1995.
الحافظ ياسين، الهزيمة والايديولوجية المهزومة، دار الطليعة، بيروت، 1979.
الحافظ ياسين، اللاعقلانية في السياسة، نقد السياسة العربية في المرحلة ما بعد الناصرية، دار الطليعة، بيروت، 1975.
حتي فيليب، جبرائيل جبور، ادوار جرجي، تاريخ العرب، دار احياء العلوم، 2002.
الحداد محمد، الاسلام: نزوات العنف واستراتجيات الاصلاح، دار الطليعة، بيروت، 2006.
حرب علي، الاختام الاصولية والشعائر التقدمية، مصائر المشروع الثقافي العربي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2001.
الحركات الأسلامية المعاصرة في الوطن العربي، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
الحلو عبدالله، صراع الممالك في التاريخ السوري القديم مابين العصر السومري وسقوط المملكة التدمرية، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1999.
حمودة عادل، قنابل ومصاحف. قصة تنظيم "الجهاد"، سينا للنشر، القاهرة، 1989.
حوراني ألبرت، الفكر العربي في عصر النهضة، دار النهار، بيروت، 1986.
خاتمي محمد، مطالعات في الدين والإسلام والعصر، دار الجديد، بيروت، 1998.
الخطاب العربي. المضمون والأسلوب، منتدى الفكر العربي، عمّان، 2003.
خليل أحمد خليل، العقل في الاسلام، بحث فلسفي في حدود الشراكة بين العقل العلمي والعقل الديني، دار الطليعة، بيروت، 1993.
دكمجيان هرير، الأصولية في العالم العربي، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، 1992.
الدوري عبد العزيز، التكوين التاريخي للأمة العربية - دراسة في الهوية والوعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دار الجديد.
دو كورانسي لويس، الوهابيون. تاريخ ما أهمله التاريخ، ترجمة مجموعة من الباحثين، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2003
زكريا فؤاد، الحقيقة والوهم في الحركة الاسلامية المعاصرة، كتاب الفكر، القاهرة، 1988.
زكريا فؤاد، الصحوة الاسلامية في ميزان العقل، دار الفكر المعاصر، القاهرة، 1987.
زيدان احمد، بن لادن بلا قناع، لقاءات حظرت نشرها طالبان، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 2003.
زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية، دار النهار، بيروت، 1986.
شحرور محمد، الإسلام والإيمان، منظومة القيم، الأهلي، دمشق، 1996.
شحرور محمد، دراسات في الدولة والمجتمع، الأهلي للنشر والتوزيع، دمشق، 1996.
الشريف وليم، المسيحية والإسلام والنقد العلماني، دار الطليعة، بيروت، 2000.
الشكعة مصطفى، إسلام بلا مذاهب، الدار المصرية-اللبنانية، القاهرة، 1989.

شيخو الأب لويس، النصرانية وآدابها بين عرب الجاهلية، دار المشرق، بيروت، 1989.
صادق اللواء حسن، جذور الفتنة الإسلامية منذ عهد الرسول حتى اغتيال السادات، مكتبة مديولي، القاهرة، 1988.
صعب أديب، فلسفة الدين، دار النهار، 1995.
طرابيشي جورج، المثقفون العرب والتراث، التحليل النفسي لعصاب جماعي، الريس، لندن، 1991.
طرابيشي جورج، شرق وغرب، رجولة وأنوثة، دار الطليعة، بيروت، 1977.
طعيمة صابر عبد الرحمن، اليهود بين الدين والتاريخ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1972.
طلس محمد أسعد، تاريخ العرب، دار الاندلس، بيروت.
طومسن توماس ل.، التاريخ القديم للشعب الاسرائيلي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1995.
الطيب تيزيني، من التراث الى الثورة، دار الجيل، دمشق، 1979.
عامل مهدي، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية؟، دار الفارابي، بيروت، 2002.
عبد الدائم عبدالله، القومية العربية والنظام العالمي الجديد، دار الآداب، 1994، بيروت.
عبد الكريم خليل، الاسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، سينا للنشر، القاهرة، 1995.
العظم صادق جلال، الاستشراق والاستشراق معكوساً، دار الحداثة، بيروت، 1981.
العظم صادق جلال، ذهنية التحريم - سلمان رشدي وحقيقة الأدب، كتاب الناقد، لندن، 1992.
العظم صادق جلال، زيارة السادات وبؤس السلام العادل، دار الطليعة، بيروت، 1978.
العظم صادق جلال، ما بعد ذهنية التحريم، دار المدى، دمشق، 1998.
العظم صادق جلال، نقد الفكر الديني، دار الطليعة، بيروت، 1968.
العظمة عزيز، العلمانية من منظور آخر، دار الطليعة، بيروت، 1992.
العظمة عزيز، دنيا الدين في حاضر العرب، دار الطليعة، بيروت، 1986.
العلايلي الشيخ عبدالله، أين الخطأ، تصحيح مفاهيم ونظرة جديدة، 1992.
العلايلي الشيخ عبدالله، مقدمات لفهم التاريخ العربي، دار الجديد، بيروت، 1994.
العمير علي، العلمانية والممانعة الاسلامية، محاورات في النهضة والحداثة، دار الساقي، لندن، 1999.
علي جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام، بغداد، 1968-1973.
عمارة محمد، الإسلام وفلسفة الحكم، المعتزلة والثورة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977.
عمارة محمد، العروبة في العصر الحديث - دراسات في القومية والأمة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1976.
غرايبة عبد الكريم محمود، تاريخ العرب الحديث، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987.
غليون برهان، المسألة الطائفية ومشكلة الأقلية، دار الطليعة، بيروت، 1979.
غليون برهان وسمير أمين، حوار الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، 1995.
غية حيدر، هكذا تكلم العقل، المفهوم العقلاني للدين، دار الطليعة، بيروت، 1999.
فازلا يورظن، من أصولي الى ملحد - قصة انشقاق عبدالله القصيمي (1907-1996)، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2001.
فرح سهيل، العلمنة المعاصرة بين ديننا ودنيانا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1997.
فلانسي لوسية، الشرق المتخيّل، رؤية الغرب الى الشرق المتوسطي، بيروت، دار الفارابي، 2004.

قرم جورج، تعدد الاديان وأنظمة الحكم، دار النهار، بيروت، 1979.
قرم جورج، أوروبا والمشرق العربي من البلقنة الى اللبننة، تاريخ حداثة غير منجزة، دار الطليعة، بيروت، 1990.
قطب سيد، دراسات إسلامية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، 1967.
القمني سيد محمود، الحزب الهاشمي وتأسيس الدولة الاسلامية، مدبولي الصغير، 1996.
كشك محمد جلال، مفاهيم إسلامية، القومية والغزو الفكري، مكتبة الأمل، الكويت، 1967.
متولي محمود، الإخوان المسلمون والعمل السياسي، دراسة تاريخية، شركة الفجر للطباعة، القاهرة، 1989.
المحافظة علي، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1797-1914، الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987.
كوربان هنري، تاريخ الفلسفة الإسلامية، ترجمة وتحقيق نصير مروة وحسن قبيسي، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2004.
كوربون جان، كنيسة المشرق العربي، مجلس كنائس الشرق الأوسط، 1996.
المرزوقي أبو يعرب، آفاق النهضة العربية ومستقبل الانسان في مهبّ العولمة، دار الطليعة، بيروت، 1999.
مركز دراسات الوحدة العربية، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.
مركز دراسات الوحدة العربية، حال الأمة، تقرير سنوي.
مركز دراسات الوحدة العربية، حصيلة العقلانية والتنوير في الفكر العربي المعاصر، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
مركز دراسات الوحدة العربية، الدين في المجتمع العربي، ندوة، بيروت، 2000.
مركز دراسات الوحدة العربية، القومية العربية والاسلام، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981.
مروة حسين، النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية، دار الفارابي، بيروت، 1981.
المسيري عبد الوهاب وعزيز العظمة، العلمانية تحت المجهر، دار الفكر، بيروت، 2000.
نادر ألبير نصري، مدخل الى الفرق الإسلامية السياسية والكلامية، المجموعات الفلسفية، دار المشرق، بيروت، 1989.
نصّار ناصيف، تصورات الأمة المعاصرة، دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث المعاصر، دار أمواج، بيروت، 1944.
نصّار ناصيف، باب الحرية، انبثاق الوجود بالفعل، دار الطليعة، بيروت، 2003.
نصّار ناصيف، في التربية والسياسة. متى يصير الفرد في الدول العربية مواطناً؟، دار الطليعة، بيروت، 2000.
نصر مارلين، التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981.
نعمان عصام، هل يتغير العرب؟ أفكار محركة لمقاومة الانحطاط والاستبداد والامركة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2003.
النقيب خلدون، في البدء كان الصراع، جدل الدين والاثنية، الأمة والطبقة عند العرب، دار الساقي، لندن، 1997.

النهيوم الصادق، إسلام ضد الإسلام - شريعة من ورق، كتاب الناقد، دمشق.
هويدي فهمي، المفترون، خطاب التطرف العلماني في الميزان، دار الشروق، القاهرة، 1996.
هيكل محمد حسنين، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، منشورات دار الأهرام، القاهرة، 1992.
الواقع الديني اليوم، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 2000.

بالأجنبية

ABDEL MALEK Anouar, Abdel-Aziz BELAL et Hassan HANAFI (sous la dir.) *Renaissance du monde arabe*, éd. J. Duculot, Gemploux, Belgique, 1972.

ABDEL MALEK Anouar, *Idéologie et renaissance nationale. L'Égypte moderne*, Anthropos, 1969.

ABDEL MALEK Anouar, *La Pensée politique arabe contemporaine*, Seuil, 1970.

ABDEL-KADER A. Razak, *Le Monde arabe à la veille d'un tournant*, Maspéro, 1969.

ABU JABER K.S., *The Arab Ba'th Socialist Party: History, Ideology and Organisation*, Syracuse University Press, New York, 1966.

ABURISH Saïd K., *A Brutal Friendship. The West and the Arab Elite*, St. Martin's Press, New York, 1997.

AL-ASHMAWY M. Saïd, *L'Islamisme contre l'islam*, la Découverte/éditions Al Fikr, 1989.

AL-SHAHRASTANI, *Kitab al-Milal. Les dissidences de l'Islam*, présentation et traduction de Jean-Claude VADE, Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1984 (réédition 1998).

ANAWATI G. C. & Louis GARDET, *Mystique musulmane. Aspects et tendances -- Expériences et techniques*, Librairie philosophique J. Vrin, 1976, 3e éd.

ANTONIUS Georges, *The Arab Awakening*, Capricorn Books, 1946.

ARKOUN Mohammed, *La Pensée arabe*, P.U.F., 1975.

ARKOUN Mohammed, *Pour une critique de la raison islamique*, Maisonneuve et Larose, 1984.

BADIE Bertrand, *Les deux États – Pouvoir et société en Occident et en terre d'Islam*, Fayard, 1986.

BALTA P. et C. RUELLAN, *La Vision nassérienne*, éd. Sindbad, 1982.

BALTA Paul (sous la dir.), *La Méditerrannée réinventée*, la Découverte/Fondation René Seydoux, 1992.

BALTA Paul, *L'Islam dans le monde*, dossier présenté et établi par), la Découverte/le Monde, 1986 (réédité en version abrégée en 1995).

BARON S. W., *Histoire d'Israël. Vie sociale et religieuse*, Paris, 1956-1964.

BERGÉ Marc, *Les Arabes. Histoire et civilisation des Arabes et du monde musulman dès origines à la chute du royaume de Grenade*, éditions Lidis, Paris, 1978.

BERQUE J. & J.-P. CHARNAY (et autres), *Normes et valeurs dans l'Islam contemporain*, Payot, 1966.

BERQUE Jacques, *Langages arabes du présent*, Gallimard, 1974.

BERQUE Jacques, *Les Arabes d'hier et de demain*, Seuil, 1969 (2e éd.)

BERQUE Jacques, *Les Arabes*, Actes Sud, 1997 (anciennement paru aux éditions Sindbad, Paris, 1973).

BESSON Yves, *Identités et conflits au Proche-Orient*, l'Harmattan, 1990.

DJAIT Hichem, *La personnalité et le devenir arabo-islamiques*, Seuil, 1974.

DUCELLIER A., M. KAPLAN et B. MARTIN, *Le Moyen Âge en Orient. Byzance et l'Islam*, Hachette, 1990.

EDMA, *Les Arabes*, le Livre de poche, Paris, 1975

EL MALKI Habib (sous la dir.), *La Méditerranée en question. Conflits et interdépendance*. Fondation du roi Abdul Aziz/éditions du CNRS, Casablanca/Paris, 1991.

EL-BIZRI Dalal, *L'ombre et son double. Femmes islamistes, libanaises et modernes*, les Cahiers du Cermoc, n° 13, Beyrouth, 1995.

ESPOSITO John L. (ed.), *Islam and Development, Religion and Sociopolitical Change*, Syracuse University Press, New York, 1980.

FLORY M., B. KORANY, R. MANTRAN, M. CAMAU, P. AGATE, *Les Régimes politiques des pays arabes*, la collection Thémis, P.U.F., 1990.

GEADAH Yolande, *Femmes voilées. Intégrismes démasqués*, vlb éditeur, Montréal, 1996.

GHALI Ibrahim Amin, *Le Monde arabe et les Juifs*, Cujas, 1972.

GHALIOUN Bourhane, *Islam et Politique*, la Découverte.

GHANDOUR Abdel-Rahman, *Jihad humanitaire. Enquête sur les ONG islamiques*, Flammarion, Paris, 2002.

GOITEN S. D., *Jews and Arabs, Their Contacts Through the Ages*, Shoken Books, New York, 1955.

GRESH Alain et Dominique VIDAL, *Les 100 portes du Proche-Orient*, éditions Autrement, 1986 (dernière réédition 1992).

GROSRICHARD, *Structure du sérail, la fiction du despotisme asiatique dans l'Occident classique*, Seuil, 1979.

HAIKAL Mohammed Hassanein, *Illusions du triomphe: un point de vue arabe sur la Guerre du Golfe*, Édifra, 1994.

HAJJAR P. Joseph, *Les Chrétiens uniates du Proche-Orient*, Seuil, 1962.

HENTSH T., *L'Orient imaginaire – La vision politique de l'Est méditerranéen*, éditions de Minuit, 1988.

HEYBERGER Bernard, *Hindiyya. Mystique et criminelle, 1720-1798*, Aubier, Paris, 2001.

HEYBERGER Bernard, *Les Chrétiens du Proche-Orient au temps de la réforme catholique (XVII^{e}-XVIII^{e} siècles)*, Bibliothèque des Écoles françaises d'Athènes et de Rome, Rome, 1994.

HITTI Philip K., *A Short History of the Near East*, New York, 1966.

HITTI Philip K., *History of the Arabs*, London, 1970 (10th ed.)

HITTI Philip K., *Makers of Arab History*, London, 1968.

HOSAINI Ishak Musa, *The Moslem Brethren Khayat's*, Beirut, 1956.

HOURANI Albert, *Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939*, Oxford University Press, London, 1967, 2nd ed.

HOURANI Albert, *Minorities in the Arab World*, London, 1947.

HOURANI Albert, *A Vision History: Near Eastern and Other Essays*, Khayat's, Beirut, 1961.

HOURANI Albert, *Histoire des peuples arabes*, Seuil, 1993.

HOURANI Albert, Philip S. KHOURY et Mary WILSON (sous la dir.), *The Modern Middle East*, I.B. Tauris & C° Ltd., London, 1993.

HUDSON Michael C., *Arab Politics. The Search for Legitimacy*, Yale University Press, London, 1977.

HUSSEIN Mahmoud, *La Lutte de classes en Égypte de 1945 à 1968*, Maspéro, 1969.

HUSSEIN Mahmoud, *Les Arabes au présent*, Seuil, 1974. «Islam, le grand malentendu», revue *Autrement*, décembre 1987, n° 95.

JABIRI M. A. AL, *Introduction à la critique de la raison arabe*, la Découverte/IMA, 1995.

JAFRI S. H. M., *Origins and Early Development of Shi'a Islam*, Longman - Librairie du Liban, London.

JARGY S., *L'Orient déchiré*, Labor et Fides, Publications orientalistes de France, Genève, 1984.

JEANDET Noël, *Un Golfe pour trois rêves, Le triangle de crise Iran, Irak, Arabie*, l'Harmattan, 1993.

JOBERT Michel, *Journal du Golfe*. Août 1990-août 1991, Albin Michel, 1991.

KAZZIHA Walid, *Revolutionary Transformation in the Arab World, Habash and his Comrades from Nationalism to Marxism*, Charles Knight et C°, London, 1975.

KERR Malcom, *The Arab Cold War*, Oxford University Press, 1971.

KHATIBI Abdel Kébir, «Le Maghreb comme horizon de pensée», *Les Temps modernes*, octobre 1977, n° 375 *bis*.

KHAWAM R. R., *L'Univers culturel des chrétiens d'Orient*, Cerf, 1987.

KHOURY Paul, *Tradition et modernité. Thèmes et tendances de la pensée arabe*, Beyrouth, 1983.

LAOUST Henri, *Les Schismes dans l'Islam, Introduction à une étude de la religion musulmane*, Payot, 1965.

LAROUI A., *Islam et modernité*, la Découverte, 1987.

LAROUI A., *La Crise des intellectuels arabes, traditionalisme ou historicisme?* Maspéro, 1974.

LAROUI Abdallah, *L'Idéologie arabe contemporaine*, Maspéro, 1967.

LAURENS Henri, *L'Orient arabe. Arabisme et islamisme de 1789 à 1945*, Armand Colin, 1993.

LAURENS Henri, *Le Grand Jeu, Orient arabe et rivalités internationales*, Armand Colin, 1991.

LEBON Gustave, *La Civilisation des Arabes (1883)*, réimprimée par les éditions le Sycomore.

LEVEAU Rémy, *Le Sabre et le turban*, éditions François Bourin, 1993.

LEWIS Bernard, *Les Assassins, terrorisme et politique dans l'Islam médiéval*, Berger-Levrault, 1982.

LEWIS Bernard, *The Arabs in History*, London, 1958.

LINGS Martin, *Qu'est-ce que le soufisme,?* Seuil, 1977.

LOMBARD Maurice, *L'Islam dans sa première grandeur (VIIe-XIe siècle)*, Flammarion, 1971.

LUTFIYYA Abdulla M. et Charles W. CHURCHILL (directed by), *Readings in Arab Middle Eastern Societies and Culture*, Mouton, Paris, 1970.

McLAURIN R.D., *The Political Role of Minority Groups in the Middle East*, Praeger, New York, 1990.

MERNISSI Fatima, *La peur modernité. Islam et démocratie*, Albin Michel, Paris, 1992.

MERNISSI Fatima, *Le harem et l'Occident*, Albin Michel, 2000.

MERNISSI Fatima, *Le Prophète et les femmes*, Albin Michel, Paris, 1990

MIQUEL André, *L'Islam et sa civilisation (VII^e-XX^e siècles)*, Colin, 1977 (2^e éd.).

MITCHELL R. P., *The Society of the Muslim Brothers*, Londres, 1969.

MONTEIL Vincent, *Clés pour la pensée arabe*, éditions Seghers, 1974.

MOUBARAK Yoachim, *I. L'Œuvre de Louis Massignon. – II. Le Coran et la critique occidentale. - III. L'Islam et le dialogue islamo-chrétien. – IV. Les Chrétiens et le monde arabe. - V. Palestine et arabité*, le Cénacle libanais, Beyrouth, 1972-1973.

NUSEIBEH H. Z., *The Ideas of Arab Nationalism*, New York, 1959, 2^nd ed.

RABBATH Edmond, *L'Orient chrétien à la veille de l'Islam*, publication de l'Université libanaise (diffusion Librairie orientale), Beyrouth, 1980.

RAMADAN Tariq, *Aux sources du renouveau musulman*, Bayard éditions, 1998.

RAUFER X., *La Nébuleuse, le terrorisme du Moyen-Orient*, Fayard, 1987.

RAVENEL Bernard, *Méditerranée, l'impossible mur*, l'Harmattan, 1995.

RICHARD Yann, *L'Islam chiite*, Fayard, 1991.

RIZK Charles, *Entre l'Islam et l'Arabisme – Les Arabes jusqu'en 1945*, Albin Michel, 1983.

RIZK Charles, *Les Arabes ou l'histoire à contresens*, Albin Michel, 1992.

MANTRAN Robert (sous la dir.), *Les grandes dates de l'Islam* (sous la direction de), Larousse, 1990.

RODINSON Maxime, «L'Arabie avant l'Islam», *Histoire universelle*, vol. 2, de l'«Encyclopédie de la Pléiade».

RODINSON Maxime, *Islam et capitalisme*, Seuil, 1966.

RODINSON Maxime, *La Fascination de l'Islam*, Maspéro, 1990.

RODINSON Maxime, *Les Arabes*, P.U.F., 1979.

RODINSON Maxime, *Marxisme et monde musulman*, Seuil, 1972.

RONDOT Pierre, *Les Chrétiens d'Orient*, J. Peyronnet, 1955.

RYCMANS G., *Les Religions arabes préislamiques*, Louvain, 1951 (2^e éd.).

SAID Abdel Moghny, *Arab Socialism*, Blandford Press, London, 1972.

SAMARBAKHSH A. G., *Socialisme en Irak et en Syrie*, Anthropos, 1978.

SAUVAGET J., *Introduction à l'histoire de l'Orient musulman* (édition refondue et complétée par Claude CAHEN, Adrien-Maisonneuve, 1961).

SELLIER Jean et André, *Atlas des peuples d'Orient*, (Moyen-Orient, Caucase, Asie Centrale), la Découverte, 1993.

SEROUYA Henri, *La Pensée arabe*, P.U.F., 1960.

SHARABI H. B., *Nationalism and Revolution in the Arab World*, New York, 1966.

SOU'AL, *«L'islam aujourd'hui»*, n° 5, avril 1985.

SOURDEL D. et J., *La Civilisation de l'Islam classique*, éd. Arthaud, 1968.

SOURNIA Jean-Charles et Marianne, *L'Orient des premiers chrétiens*, Fayard, 1966.

TABATABAI Allamah Sayyid Muhammad Husayn, *Shi'ite Islam*, Introduction and notes by Seyyed Hossein Nasr, State University of New York Press, 1975.

THOBIE J., *Ali et les 40 voleurs – Impérialismes et Moyen-Orient de 1914 à nos jours*, éditions Messidor, 1985.

THUAL François, *Abrégé géopolitique du Golfe*, Ellipses, 1997.

THUAL François, *Géopolitique du chiisme*, Arléa, 1995.

TRIMINGHAM J. Spencer, *Christianity among the Arabs in Pre-Islamic Times*, Longman - Librairie du Liban, London, 1979.

TURNER Bryan'S., *Marx and the End of Orientalism*. George Allen et Unwin, London, 1978.

TURNER Bryan'S., *Weber and Islam: a critical study*, Routledge et Kegan Paul, London, 1974.

URVOY Dominique, *Les penseurs libres de l'Islam classique. L'interrogation sur la religion chez les penseurs arabes indépendants*, Albin Michel, 1996.

VALENSI L., *Venise et la Sublime Porte – La naissance du despote*, Hachette, 1987.

VALOGNES Jean-Pierre, *Vie et mort des chrétiens d'Orient*, Fayard, 1994.

VATIKIOTIS P. J., *Revolution in the Middle East and other case studies*, ed. Allen et Unwin, London, 1972.

WAARDENBURG Jean-Jacques, *L'Islam dans le miroir de l'Occident*, Mouton, 3e éd. (sans date, copyright 1962).

WEINSTOC Nathan, *Le Mouvement révolutionnaire arabe*, Maspéro, Paris, 1970.

WILLEMART P., *Dossier du Moyen-Orient arabe*, Marabout-Université, Paris, 1969.

WOLF Jean et Pierre HEIM, *Les très riches heures de la civilisation arabe*, Cujas, 1972.

MENS Yann (sous la dir.), *Les États-Unis et le Moyen-Orient*, la Documentation française, 1992.

ZACHARIA Fouad, *Laïcité et islamisme. Les Arabes à l'heure du choix*, la Découverte, 1990.

ZORGBIBE Charles, *Géopolitique et histoire du Golfe*, PUF, 1991.

ZORGBIBE Charles, *La Méditerranée sans les grands*, PUF, 1997.

ملحق II

تركة "الرجل المريض" والمسألة الشرقية

بالعربية

لورنس توماس ادوارد، أعمدة الحكمة السبعة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

بالأجنبية

BAQUE-GRAMMONT J.-L. et P. DUMONT, *Économie et sociétés dans l'Empire ottoman (fin du XVIIIe-début du XXe siècle)*, actes du colloque de Strasbourg (1er-5 juillet 1980), éd. du C.N.R.S., 1983.

CATTAUI René et Georges, *Mohamed-Aly et l'Europe*, Librairie orientaliste Paul Geuthner, Paris, 1950.

CORM Georges, *La Méditerranée. Espace de conflits, espace de rêve*, l'Harmattan, Paris, 2001.

FROMKIN D., *A Peace to end all Peace – Creating the modern Middle East 1914-1922*, Henry Holt, New York, 1989.

HAJJAR J., *L'Europe et les destinées du Proche-Orient (1815-1848)*, Bloud et Gay, Belgique, 1970.

HOKAYEM A., D. BOU MALHAB ATTALAH et J. CHARAF, *Le démantèlement de l'Empire ottoman et les débuts du mandat, 1914-1919:* Les éditions universitaires du Liban, Beyrouth et l'Harmattan, Paris, 2003.

HOKAYEM Antoine et Marie-Claude BITTAR, *L'empire ottoman, les Arabes et les grandes puissances, 1914-1920*, Les éditions universitaires du Liban, Beyrouth, 1941.

HOWARD Harry N., *The King-Crane Commission – An American Inquiry into the Middle East*, Khayat's, Beirut, 1963.

HUREWITZ J. C., *Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record (1535-1914 and 1914-1956)*, 2 vol. D. Van Nostrand Company Inc., New York, 1956.

LANE, *Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians*, 1836.

LAURENS Henri, *Le Royaume impossible. La France et la genèse du monde arabe*, Armand Colin, 1990.

LAWRENCE T. E., *Les Sept piliers de la sagesse*, Payot, 1992.

LEWIS Bernard, *The Emergence of Modern Turkey*, Oxford University Press, 1961.

SHAW S., *Histoire de l'Empire ottoman*, éditions Morvath, le Coteau-Roanne, 1983.

TOYNBEE Arnold, *The Western Question in Greece and Turkey, A Study in the contact of civilization*, New York, 1922.

VOLNEY, *Voyage en Égypte et en Syrie*, Mouton, Paris, 1959.

ملحق III

جامعة الدول العربية وقمم رؤساء الدول العربية

بالعربية

رياض محمود، البحث عن السلام.. والصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٧-١٩٧٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.

بالأجنبية

BEYSSADE Pierre, *La Ligue arabe*, éd. Planète, Paris, 1968.

BRAHIMI Abdel Hamid, *Dimensions et perspectives du monde arabe*, Économica, Paris, 1977.

GOMAA Ahmed M., *The Foundation of the League of Arab States*, Longman, London, 1977.

KHALIL Muhammad, *The Arab States and the Arab League*. A Documentary Record, 2 vol., Khayat's, Beirut, 1962.

NODINOT Jean-François, *22 États arabes, une nation*, éd. du Sorbier, Paris, 1980.

ملحق IV

الصهيونية والصراع العربي-الإسرائيلي

بالعربية

الخالدي وليد، عن تاريخ الصهيونية وقيام دولة إسرائيل، دار النهار، بيروت، 2002.
دانيل جان جورج، مؤتمر مدريد: سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط، نوبيليس، بيروت، 1999.
رابكن ياكوف م.، المناهضة اليهودية للصهيونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
سيل باترك، أسد سوريا: الصراع على الشرق الأوسط، لندن، 1988.
كارتر جيمي، دم أبرهام، ترجمة سامي جابر، دار الفارابي، بيروت، 1986.
هيكل محمد حسنين، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ثلاثة أجزاء، دار الشروق، القاهرة، 1996.

بالأجنبية

AL JOUNDI Sami, *Le Drame palestinien – Pour sortir de l'impasse*, Fayard, 1969.
AVNERY Uri, *Israël sans sionisme*, Seuil, 1968.
AVNERY Uri, *Mon frère l'ennemi*, édition Liana Lévi/le Scribe, 1986.
AZEAU Henri, *Le Piège de Suez*, Laffont, 1964.
BARNAVI E., *Une histoire moderne d'Israël*, Flammarion, 1988.
BARON Xavier, *Proche-Orient. du refus à la paix: les documents de référence*, Hachette, 1994.
BAR-ZOHAR Michel, *Ben Gourion – Le Prophète armé*, Fayard, 1966.
BEN-GOURION, David, *Israel, années de lutte*, Flammarion, Paris, 1964.
BERGER Elmer, *The Jewish Dilemma*, The Devin-Adair Co., New York, 1946.
BLAU Ruth, *Les gardiens de la Cité*, Flammarion, 1974.
CARRÈRE-D'ENCAUSSE Hélène, *La Politique soviétique au Moyen-Orient 1950-1975*. Cahiers de la Fondation nationale des sciences politiques, n° 1975, 200.
CARTER J., *Le Sang d'Abraham*, éditions Londreys, 1986.
CARTER J., *Mémoires d'un président*, Plon, 1984.
CHOMSKY Noam: *Guerre et paix au Proche-Orient*, Belfond, 1974.
COHN Norman, *Histoire d'un mythe – La «conspiration» juive et les protocoles des Sages de Sion*, Gallimard, 1967.
DAYAN Moshe, *Histoire de ma vie*, Fayard, 1976.
DAYAN Moshe, *Journal de la campagne du Sinaï*, Fayard, 1966.
DAYAN Moshe, *Paix dans le désert*, Fayard, 1981.
DAYAN Moshe, *Vivre avec la Bible*, Albin Michel, 1980.
DERRIENNIE J.-P., *Israël en guerre*, Armand Colin, 1974.
DIECKHOFF Alain, *L'invention de la nation. Israël et la modernité politique*, Gallimard, 1993.

EL-ASMAR F., *Être arabe en Israël*, Casterman, 1981.

ENDERLIN Charles, *Paix ou guerres: les secrets des négociations israélo-arabes 1917-1997*, Stock, 1997.

ERRERA-HOECHSTETTER, Irène, *Le Conflit israélo-arabe (1948-1974)*, coll. «Documents actualités» P.U.F., Paris, 1974.

Gaza-Jéricho. Une signature historique. Recueil de textes, éditions de l'Aube, 1994.

GHALI Boutros Boutros, *Le chemin de Jérusalem*, Fayard, 1997.

GREILSAMMER Ilan, *La nouvelle histoire d'Irsaël. Essai sur une identité nationale*, Gallimard, 1988.

GROSSMAN D., *Le Vent jaune*, le Seuil, 1988.

HALEVI I., *Israël, de la terreur au massacre d'État*, Papyrus, 1984.

HALEVI Ilan, *Question juive, la tribu, la loi*, l'espace, éditions de Minuit, 1981.

HALEVI Ilan, *Sous Israël la Palestine*, le Sycomore, 1978.

HEIKAL Muhammed H., *Le Sphinx et le Commissaire*, éditions Jeune Afrique, 1980.

HEIKAL Muhammed H., *The Road to Ramadan*, Collins, London, 1975.

HERZL Theodor, *The Complete Diaries of T. Herzl*, 3 vol., ed. by Rataï, Herzl Press, New York.

HUREWITZ J. C., *Soviet American Rivalty in the Middle East*, Praeger, New York, 1969.

HUREWITZ J. C., *The Struggle for Palestine*, W. W. Norton, New York, 1950.

KALB M. et B., *Kissinger – Ses origines, sa formation, son ascension, son apogée*, Laffont, 1975.

KAPPELIOUK A., *Enquête sur un massacre*, le Seuil, 1983.

KAPELIOUK Amnon, *Israël: la fin des mythes*, Albin Michel, 1975.

KASSIR Samir et Farouk MARDAM-BEY, *Itinéraire de Paris à Jérusalem. La France et le conflit israélo-arabe*, 2 volumes, Les livres de la Revue d'études palestiniennes, Paris, 1992.

KHALIDI Walid, *From Haven to Conquest – Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948*, The Institute for Palestine Studies, Beirut, 1971.

KISSINGER Henry, *la Maison-Blanche 1968-1973*, 2 vol., Fayard, 1979.

KOESTLER Arthur, *Analyse d'un miracle. Naissance d'Israël*, essai Calmann-Lévy (1949).

KOESTLER Arthur, *L'Ombre du dinosaure*, essai Calmann-Lévy (1956).

KOESTLER, Arthur, *La Tour d'Ezra*, Calmann-Lévy, 1974.

LAQUEUR Walter, *A History of Zionism*, Weidenfeld et Nicholson, London, 1972.

LAQUEUR W., *La vraie Guerre du Kippour*, Calmann-Lévy, 1974.

LAQUEUR, W. *The Struggle for the Middle East*, Routledge and Kegan Paul, Londres, 1969.

Livre blanc sur l'agression israélienne au Liban, préparé par l'Association internationale des juristes démocrates, Publisud, 1983.

LILIENTHAL Alfred M., *What Price Israel?*, Henry Regnery, Chicago, 1953.

LOVE K., *Suez: the Twice-fought War*, Longman, London, 1970.

MANOR Yohanan, *Naissance du sionisme politique*, Gallimard/Julliard, coll. «Archives», 1981.

MICHEL Alain, *Racines d'Israël. 1948, une plongée dans 3000 ans d'histoire*, éditions Autrement, 1988.

NUTTING Anthony, *No End of a Lesson: the Story of Suez*, Constable, London, 1967.

O'BALLANCE Edgar, *The Sinaï Campaign 1956*, Faber and Faber, London, 1959.

OSTROVSKY V., *By Way of Deception*, St Martin Press, New York, 1990.

OZ Amos, *Les voix d'Israël*, Calmann-Lévy, 1983.

PÉRÈS Simon, *Le temps de la paix*, Odile Jacob, 1993.

POLK William R., *The United States and the Arab World*, Harvard University Press, London, 1975, 3rd ed.

QUANDT W., *Camp David: Peace Making and Politics*, The Brookings Institution, Washington, 1986.

RABIN Yitzakh, *Mémoires*, Buchet-Chastel, 1980.

Rapport de la commission Kahane - Texte intégral, Stock, 1983.

RODINSON Maxime, *Israël et le refus arabe – 75 ans d'histoire*, Seuil, 1968.

RODINSON Maxime, *Peuple juif ou problème juif?* Maspéro, 1981.

ROULEAU Éric, Jean-Jacques HELD, Jean et Simone LACOUTURE, *Israël et les Arabes. Le 3e combat*, Seuil, 1967.

SAFTY Adel, *From Camp David to the Gulf*, Black Rose Books, Montréal, 1992.

SCHIFF Z. et E. YA'ARI, *Israel's Lebanon War*, Simon & Schuster, New York, 1982.

SEGUEV Tom, *Les premiers Israéliens*, Calman-Lévy, 1988.

SERFATY Abraham, *Écrits de prison sur la Palestine*, Arcantère, 1992.

SERVAN-SCHREIBER J.-J., *Le Choix des Juifs*, Grasset, 1988.

SHEHADE R., *Tenir bon, journal d'un Palestinien en Cisjordanie occupée*, le Seuil, 1983.

Sionismes. Textes fondamentaux, Albin Michel, 1998.

SOUSS I., *Lettre à un ami juif*, le Seuil, 1988.

STERNHELL Zeev, *Aux origines d'Israël. Entre nationalisme et socialisme*, Fayard, 1996.

TALMON J.-L., *Destin d'Israël – L'Unique et l'Universel*, Calmann-Lévy, 1967, 2e éd.

Les Temps modernes (n° 235 *bis*, juin 1967), sur le thème: Le Conflit israélo-arabe, et intitulé «Israël, fait colonial?».

VAN CREVELD Martin, *Tsahal, histoire critique de la force israélienne de défense*, éditions du Rocher, 1998.

VIDAL Dominique, *Le péché originel d'Israël*, les éditions de l'Atelier, 1998.

WEINSTOCK Nathan, *Le Sionisme contre Israël*, Maspéro, 1969.

WEIZMAN Ezer, *La Bataille pour la paix*, Hachette, 1981.

WEIZMANN Chaïm, *Naissance d'Israël*, Gallimard, 1957, 2e éd.

ملحق V

التطور الإقتصادي في الشرق الاوسط

بالعربية

أبو النمل حسين، الاقتصاد الاسرائيلي، من الاستيطان الزراعي الى اقتصاد المعرفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، تقرير سنوي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للامم المتحدة، اسكوا.
التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، صندوق النقد العربي وصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربي.
التقرير الاقتصادي العربي، الامانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزارعة في البلدان العربية.
التكامل الاقتصادي العربي، التحديات والآفاق، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2005.
"خلق الفرص للأجيال القادمة"، تقرير التنمية الانسانية العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائي، 2002.
الدجاني برهان، عن التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، الامانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزارعة في البلدان العربية، عمان، 1992.
الدوري عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، بيروت، 1969.
الرميحي محمد، النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، الكويت، 1982.
الزبري اسماعيل وطاهر كنعان ونادر فرجاني، آفاق التنمية في الوطن العربي. كتابات مهداة الى ذكرى مرفت بدوي، دار الطليعة، بيروت، 2006.
زحلان أنطوان، العرب وتحديات العلم والتقانة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
زحلان أنطوان، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979.
زحلان أنطوان، هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981.
صايغ يوسف، سياسات النفط العربية في السبعينات، فرصة ومسؤولية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.
صايغ يوسف، التنمية العصية، من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
صايغ يوسف، التنمية العربية من قصور الماضي الى هاجس المستقبل، منتدى الفكر العربي، عمان، 1996.
ضاهر مسعود، النهضة العربية والنهضة اليابانية، تشابه المقدمات واختلاف النتائج، عالم المعرفة، الكويت، 1999.
عبد الفضيل محمود، العرب والتجربة الاسيوية، الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
عبد الفضيل محمود، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.
قرم جورج، الاقتصاد العربي أمام التحدي، دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا، دار الطليعة، بيروت، 1977.
قرم جورج، التنمية المفقودة، دراسات في الازمة الحضارية والتنموية العربية، دار الطليعة، بيروت، 1981.
محمود (الامام محمد)، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، بيروت، 2004.
مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي، بيروت، 1982.
المنذري سليمان، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.
مهدي حافظ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الاقطار العربية، أعمال المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1999.

"نحو إقامة مجتمع المعرفة"، تقرير التنمية الانسانية العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائي، 2003.
"نحو الحرية في الوطن العربي"، تقرير التنمية الانسانية العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائي، 2004.
هرشلاغ ز. ي.، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، دار الحقيقة، بيروت، 1973.
الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 1997.

بالأجنبية

AMIN Galal A., *The Modernization of Poverty. A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970*, E.J. Brill, Leiden, 1974.

BANISADR Abol-Hassan, *Quelle révolution pour l'Iran*, Fayolle, 1980.

Banque mondiale, *Better Governance for Development in the Middle East and North Africa*, Washington D.C., 2003.

Bâtisseurs et Bureaucrates. *Ingénieurs et société au Maghreb et au Moyen-Orient*, Maison de l'Orient, (ouvrage collectif), Études sur le monde arabe n° 4, Lyon, 1990.

BAUCHARD Denis, *Le Jeu mondial des pétroliers*, Seuil, 1970.

BEAUJEU-GARNIER J., *L'Économie du Moyen-Orient*, «Que sais-je?» 3ᵉ éd, 1969.

BEDJAOUI Mohammed, *Pour un nouvel ordre économique international*, UNESCO, Paris, 1979.

BENSIDOUN Isabelle et Agnès CHEVALLIER, *Europe-Méditerranée: le pari de l'ouverture*, Economica, Paris, 1996.

BERNARD Chantal (sous la dir.), *L'Économie des pays arabes – Présentation thématique des travaux de la période 1979-1984*, éd. du C.N.R.S., 1988.

BERQUE J., *L'Égypte – impérialisme et révolution*, Gallimard, 1967.

BLAIR John M., *The Control of Oil*, The Macmillan Press Ltd., London, 1976.

BLIN Louis (sous la dir.), *L'économie égyptienne. Libéralisation et insertion dans le marché mondial*, l'Harmattan, 1993.

BLIN Louis, *Le pétrole du Golfe. Guerre et paix au Moyen-Orient*, Maisonneuve et Larose, 1996.

CHATELUS Michel, *Stratégie pour le Moyen-Orient*, Calmann-Lévy, 1974.

CHEVALIER Jean-Marie, *Le Nouvel enjeu pétrolier*, Calmann-Lévy, 1973.

COOK M. A., *Studies in the Economic History of the Middle East – From the Rise of Islam to Present Day*, ed. Oxford University Press, London, 1970.

COOPER Charles A. and Sidney S. ALEXANDER (ed.), *Economic Development and Population Growth in the Middle East*, Elsevier Publishing Co., New York, 1972.

CORM Georges, «Effets monétaires et financiers pour les pays arabes du rajustement des prix du pétrole» dans *Proche-Orient, Études économiques*, revue de la Faculté des sciences économiques et de gestion des entreprises de l'Université Saint-Joseph de Beyrouth, n° 17, mai-décembre 1975.

CORM Georges, «Éléments d'une stratégie financière pour les pays arabes», dans *Proche-Orient*,

Études économiques, revue de la Faculté des sciences économiques et de gestion des entreprises de l'Université Saint-Joseph de Beyrouth, n° 17, mai-décembre 1975.

CORM Georges, «Les pays arabes face au contre-choc pétrolier», *Politique industrielle*, n° 14, hiver 1989.

DUCRUET Jean, *Les Capitaux européens au Proche-Orient*, P.U.F., 1964.

DUNCAN Andrew, *Money Rush*, Hutchinson et C°, London, 1979.

DURAND Daniel, *La Politique pétrolière internationale*, P.U.F., collection «Que sais-je?» 2ᵉ éd, 1962.

EBERHARD Kienle, *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt*, I.B. Tauris, London, 2001.

EL-NAGGAR Said (sous la dir.), *Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries*, Fonds monétaire international, Washington, 1989.

FARGUES Philippe, *Migrations et changements sociaux dans l'Orient arabe*, CERMOC, Beyrouth, 1985.

FARGUES Philippe, *Mouvements communautaires et espaces urbains au Machrek*, CERMOC, Beyrouth, 1985.

FARGUES Philippe, *Réserves de main-d'œuvre et rente pétrolière – Étude démographique des migrations de travail vers les pays arabes du Golfe*, CERMOC, Beyrouth, 1980.

FIELD Michael, *Cent millions de dollars par jour*, Fayard, 1975.

GALLOUX Michel, *Finance islamique et pouvoir politique. Le cas de l'Égypte moderne*, PUF, 1997.

GHOZALI A. et N. SARKIS, *Pétrole et Développement économique au Moyen-Orient*, Mouton, 1968.

HALLIDAY Fred, *Arabia without Sultans*, Penguin Books, London, 1975, 2nd ed.

HALLIDAY Fred, *Iran – Dictatorship and Development*, Penguin Books, London, 1979.

HANDOUSSA Heba (directed by), *Economic Transition in the Middle East. Global Challenges and Adjustment Startegies*, The American University in Cairo Press, Le Caire, 1997.

HERSHLAG Z.Y., *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*, E.J. Brill, Leiden, 1964.

HOEKMAN Bernard et Hanaa KHEIR-EL-DIN (directed by), *Trade Policy Development in the Middle East and North Africa*, Mediterranean Development Forum, World Bank Institute and Economic Research Forum, Washington D.C., 2000.

Investment Policies in the Arab countries, Fonds monétaire onternational, 1990.

ISSAWI Ch. et M. YEGANEH, *The Economics of Middle Eastern Oil*, Faber and Faber, London, 1962.

ISSAWI Charles, *Egypt in Revolution, An Economic Analysis*, Oxford University Press, London, 1963.

ISSAWI Charles (ed.), *Economic History of the Middle East 1800-1914*, University of Chicago Press, 1966.

KHADER Bichara, *Monde arabe et développement économique*, coordinateur, le Sycomore, 1981.

LEVEAU Rémy, *Le partenariat euro-méditerranéen. La dynamique de l'intégration régionale*, Commissariat général du Plan, la Documentation française, Paris, 2000.

MABRO R. ed., *World Energy – Issues and Policies* (Proceedings of the First Oxford Energy Seminar), Oxford University Press, London, 1980.

MABRO Robert, *The Egyptian Economy 1952-1972*, Oxford University Press, London, 1974.

MARLOWE John, *Spoiling the Egyptians*, André Deutsch, London.

MARTIN M. P., s.j., «Égypte: les modes informels du changement», dans *Études*, avril 1980, Paris.

MATTIONE R.P., *OPEC'S Investments and the International Financial System*. The Brookings Institution, Washington, 1984.

MIHAILOVITCH Lioubomir et Jean-Jacques PLUCHART, *L'O.P.E.P.*, P.U.F., 1980.

MOORE Henry Clement, *Images of Development – Egyptian Engineers in Search of Industry*, The MIT Press, London, 1980.

NOUSCHI André, *Luttes pétrolières au Proche-Orient*, Flammarion, «Questions d'histoire», 1972.

O'BRIEN Patrick K., *The Revolution in Egypt's Economic System*, Oxford University Press, London, 1966.

OWEN R., *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*, Methuen, London, 1981.

OWEN Roger, *The Middle East in the World Economy 1800-1914*, Methuen, London, 1980.

PARIGI Stéphanie, *Des banques islamiques*, Ramsay, 1989.

Preventing and Eradicating Poverty. Report on the expert's meeting on poverty alleviation and sustainable livbelihoods in the Arab States, (PNUD), New York, 1996.

RICHARD Alan et John WATERBURY, *A political Economy of the Middle East*. Westview Press, Oxford, 1996.

RIVIER François (avec la collaboration de G. CLAISSE et A. SHAMMAS), *Industrie et politiques industrielles en Égypte*, CERMOC, Beyrouth, 1979.

SADER Makram, *Le Développement industriel de l'Irak*, CERMOC.

SARKIS Nicolas, *Le Pétrole à l'heure arabe*, Stock, 1975.

SAYIGH Yusif A., *The Economics of the Arab World, and The Determinants of Arab Economic Development*, Croom Helm, London, 1978.

SAYIGH Yusif A., *Arab Oil Policies in the 1970s*, Croom Helm, London, 1983.

SAYIGH Yusif, *The Arab Economy – Past Performance and Future Prospects*, Oxford University Press, London, 1982.

SHAFIK Nemat (dir. by), *Economic Challenges facing Middle Eastern and North Africa Countries. Alternatives Futures*, Macmillan Press Ltd., London, 1998.

SHIHATA Ibrahim F.I., *Un autre visage de l'OPEP, l'aide financière au Tiers monde*, Longman, Londres, 1982.

SID AHMED Abdel Kader (sous la dir.), *Économies du Maghreb. L'impératif de Barcelone*, éditions du CNRS, Paris, 1998.

SID AHMED Abdelkader, *Économie politique de la transition dans les pays en développement : le cas de la Syrie*, Publisud, 1996.

SID-AHMED A., *L'Économie arabe à l'heure des surplus pétroliers*, Cahiers de l'Institut des sciences mathématiques et économiques appliquées (I.S.M.E.A.), série F, n° 26, 1975.

SID-AHMED A., *Nord-Sud: les enjeux (Théorie et pratique du nouvel ordre économique international)*, éditions Publisud, 1981.

SID-AHMED Abdelkader, *Développement sans croissance: l'expérience des économies pétrolières du Tiers monde*, Publisud, 1983.

SID-AHMED Abdelkader, *L'O.P.E.P. Passé, présent et perspectives (Éléments pour une économie politique des économies rentières)*, Office des publications universitaires, Alger, et Économica, Paris, 1980.

TANZER Michael, *The Energy Crisis: World Struggle for Power and Wealth*, Monthly Review Press, London, 1974.

TANZER Michael, *The Political Economy of International Oil and the Underdeveloped Countries*, Beacon Press, Boston, 1969.

VALMONT André (sous la dir.), *Économie et stratégie dans le monde arabe et musulman*, Éditions EMAM, 1993.

WARDE Ibrahim, *Islamic Finance in the Global Economy*, Edinburgh University Press, 2000.

WARRINER, *Doreen Land Reform and Development in the Middle East; Study of Egypt, Syria and Iraq*, Oxford University Press, London, 1962.

ZAHLAN A.B. ed., *Technology Transfer and Change in the Arab World*, Pergamon Press, Oxford, 1978.

ZAHLAN A.B., *Science and Science Policy in the Arab World*, Croom Helm, London, 1980.

ZAHLAN A.B., *Technology Policies in the Arab States*.

ZAHLAN A.B., *The Arab Brain Drain*, Ithaca Press, London, 1981

ملحق VI

لائحة مراجع بحسب البلدان

مصر

بالعربية

الخولي لطفي، مدرسة السادات السياسية واليسار المصري، منشورات العالم العربي، باريس، دون تاريخ.

الرافعي عبد الرحمن، ثورة 23 يوليو 1952. تاريخنا القومي في سبع سنوات، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1959.

رمضان عبد العظيم، صراع الطبقات في مصر 1837-1952، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1978.

عبد المولى محمد، الانهيار الكبير. اسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية، دار المسيرة، بيروت، 1979.

عوض لويس، تاريخ الفكر المصري الحديث، خمسة مجلدات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.

مارلو جون، تاريخ النهب الاستعماري لمصر 1798-1882، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

الموسوعة الناصرية، مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا، منشورات دار الحكيم، بيروت، 1973.

بالأجنبية

ABDEL MALEK A., *Égypte, société militaire*, Seuil, 1962.
COLOMBE Marcel, *L'Évolution de l'Égypte 1924-1950: Maisonneuve*, 1951.
«Égypte – Recompositions», *Peuples méditerranéens*, n° 41-42, oct. 1987-mars 1988.
L'Égypte d'aujourd'hui – Permanence et changements 1805-1976, éditions du C.N.R.S., 1977.
El KOSHERI Mahfouz, *Socialisme et pouvoir en Égypte*, R. Pichon et R. Durand, Auzias, 1972.
FAKKAR Rouchdi, *Reflets de la sociologie prémarxiste dans le monde arabe. Idées progressistes et pratiques industrielles des saints-simoniens en Algérie et en Égypte au XIX^e siècle*, Geuthner, 1974.
HANOTAUX Georges, *L'Histoire de la nation égyptienne*, 7 vol., Plon, 1931-1937.
HIRST David and BEESON Irène, *Sadat*, Faber and Faber, London, 1981.
LACOUTURE Jean et Simone, *L'Égypte en mouvement*, Seuil, 1962, 2^e éd.
LACOUTURE Jean, *Nasser*, Seuil, 1971.
LITTLE Tom, *Modern Egypt*, New York, 1967.
MIREL Pierre, *L'Égypte des ruptures*, Sindbad, 1982.
RIAD Hassan, *L'Égypte nassérienne*, éditions de Minuit, 1964.
SAFRAN Nadav, *Egypt in Search of a Political Community. An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt, 1804-1952*, Oxford University Press, London, 1961.
SHOUKRI Ghali, *Égypte et contre-révolution*, Le Sycomore, 1979.
TOMICHE Nada, *L'Égypte moderne*, «Que sais-je?», P.U.F., 1976.
VATIKIOTIS, P.J., *A Modern History of Egypt*, Weindenfeld and Nicolson, London, 1980.
VAUCHER Georges, *Gamal Abdel Nasser et son équipe*, 2 vol., Julliard, 1959-1960.

سوريا

بالعربية

بشور أمل مخائيل، دراسة في تاريخ سوريا المعاصر، توزيع جروس برس، من دون تاريخ، ولا ذكر للناشر.
جبور جورج، الفكر السياسي المعاصر في سوريا، دمشق، 1993.
الحكيم يوسف، سوريا والعهد العثماني، النهار، 1991.
سلطان علي، تاريخ سوريا 1918-1920، حكم فيصل بن حسين، طلاس للدراسات والنشر والترجمة، دمشق، 1987.
سلطان علي، نهاية الحكم التركي 1908-1918، طلاس للدراسات والنشر والترجمة، دمشق، 1987.

بالأجنبية

BITTERLIN L., *Hafez el-Assad. Le parcours d'un combattant*, éditions du Jaguar, 1986.

HILAN Rizkallah, *Culture et développement en Syrie et dans les pays attardés*, Anthropos, 1969.

HOPWOOD Derek, *Syria - 1945-1986*, Unwin Hyman, London, 1988.

HOURANI Albert, *Syria and Lebanon. A Political Essay*, Oxford University Press, London, 1954, 3rd ed.

KAMINSKY C. & S. KRUK, *La Syrie: politique et stratégie - de 1966 à nos jours*, P.U.F., 1987.

KHOURY P., *Syria and the French Mandate – The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945*, Princeton University Press, 1987.

KIENLE Eberhard, *Ba'th v Ba't. The Conflict between Syria and Iraq 1968-1989*, I.B. Tauris, 1990.

LAMMENS H. s.j., *La Syrie – Précis historique*, 2 vol., Imprimerie catholique, Beyrouth, 1971.

LE GAC Daniel, *La Syrie du Général Assad*, éditions Complexe, 1991.

LONGRIGG Stephen H., *Syria and Lebanon under French Mandate*, Oxford University Press, London, 1958.

PALAZZOLI Claude, *La Syrie – Le rêve et la rupture*, le Sycomore, 1977.

RABBATH Edmond, *L'Évolution politique de la Syrie sous mandat*, Paris, 1928.

RABBATH Edmond, *Unité syrienne et devenir arabe*, Paris, 1937.

RONDOT Philippe, *La Syrie*, «Que sais-je?», P.U.F., 1978.

SAAB Édouard, *Syrie, la révolution dans la rancœur*, Julliard, 1968.

SEALE Patrick, *Asad – The Struggle for the Middle East*, I.B. Tauris and C°, London, 1988.

SEALE Patrick, *The Struggle for Syria – A Study of Post-War Arab Politics 1945-1958*, Oxford University Press, London, 1965.

Syrie d'aujourd'hui (La), éditions du C.N.R.S., 1980.

VAN DAM Nikolaos, *The Struggle for Power in Syria - Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961-1978*, Croom Helm Ltd., London, 1979 (new edition in 1997).

WEULERSSE Jacques, *Paysans de Syrie et du Proche-Orient*, Gallimard, 1946.

لبنان

بالعربية

البرازي معن، شركاء في اغتيال الحريري، مركز الشرق الاوسط للدراسات الاستراتجية، بيروت، 2005.

بو حبيب عبدالله، الضوء الاصفر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1991.

الخازن فريد، تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967-1976، دار النهار، بيروت، 2002.

سعادة أنطون، في المسألة اللبنانية، دار الفكر للبحث والنشر، 1991.

قرم جورج، لبنان المعاصر، تاريخ ومجتمع،المكتبة الشرقية، بيروت، 2004.
قزي فايز، من ميشال عفلق إلى ميشال عون. تجارب في علاقة مستحيلة، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2003.
يزبك يوسف ابراهيم، الجذور التاريخية للحرب اللبنانية، مكتبة نوفل، بيروت، 1993.

بالأجنبية

ABOU EL-ROUSSE SLIM Souad, *Le métayage et l'impôt au Mont-Liban. XVIII^e et XIX^e siècle.* Dar el Machrek, Beyrouth, 1987.

ABOU S., *Béchir Gemayel ou l'esprit d'un peuple*, Anthropos, 1984.

AMEL Mahdi, *L'État confessionnel. Le cas libanais*, éditions la Brèche, 1996.

BALTA Paul et Georges CORM (sous la dir.), *L'Avenir du Liban dans le contexte régional et international*, publié par les éditions E.D.I.).

BARAKAT Halim, *Toward a Viable Lebanon*, ed. Croom Helm, London, 1988.

BENASSAR, *Anatomie d'une guerre et d'une occupation – Événements du Liban de 1975 à 1978*, éditions Galilée, 1978.

BLANC Paul, *Le Liban entre la guerre et l'oubli*, l'Harmattan, 1992.

BEYDOUN A., *Identité confessionnelle et temps social chez les historiens*, Université libanaise, Beyrouth, 1984.

BOURGI Albert et Pierre WEISS, *Les complots libanais – Guerre ou paix au Proche-Orient*, Berger-Levrault, 1978.

BOYKIN John, *Cursed is the Peacemaker. The American Diplomat versus the Israeli General Beirut 1982*, I.B. Appmegate Press, United States, 2002.

CHAMMAS Nicolas, *L'avenir socio-économique du Liban en questions. Éléments de réponse*, Harvard Business School-Club of Lebanon, Beyrouth, 1995.

CHAMOUN Camille, *Crise au Moyen-Orient*, Gallimard, 1963.

CHAMOUN Camille, *Crise au Liban*, Beyrouth, 1977.

CHAMUSSY René, *Chronique d'une guerre – Liban 1975-1977*, Desclée, 1978.

COBBAN Helena, *The Making of Modern Lebanon*, Hutchinson, London, 1985.

CORM Georges, *Politique économique et planification au Liban 1953-1963*, Beyrouth, 1964.

COLLINGS Deirdre (dir. by), *Peace for Lebanon. From War to Reconstruction*, Boulder & London: Lynne Rienner Publishers, 1994.

DAGHER Albert, *L'État et l'économie au Liban, action gouvernementale et finances publiques de l'indépendance à 1975*, les Cahiers du CERMOC, n° 12, Beyrouth, 1995.

DE BAR L.-C., *Les Communautés confessionnelles du Liban*, éditions Recherches sur les civilisations, 1983.

DAGHER Carole, *Les paris du Général*, FMA, Beyrouth, 1992.

DUBAR Claude & Salim NASR, *Les Classes sociales au Liban*, Cahiers de la Fondation nationale des sciences politiques, n° 204, 1976.

EDDÉ Henri, *Le Liban d'où je viens*, Buchet/Chastel, Paris, 1997.

EL EZZI G., *L'Invasion israélienne du Liban – Origines, finalités et effets pervers*, l'Harmattan, 1990.

FARCHAKH Georges, *Oum Farès, une mère dans la tourmente libanaise*, Publisud, 1995.

GILSENAN Michael, *Lords of the Lebanese marches. Violence & narrative in an Arab Society*, I.B. Tauris, London, 1977.

GHEORGHIU Virgil, *Christ au Liban, de Moïse aux Palestiniens*, Plon, 1979.

HAMDAN Kamal, *Le conflit libanais. Communautés religieuses, classes sociales et identité nationale*, Institut de recherches des Nations unies pour le développement social (UNRISD), Carnet éditions, Genève, 1997.

HANF Theodor & Nawaf SALAM, *Lebanon in Limbo. Postwar Society and State in an uncertain regional environment*, Nomos Verlagsgesellschaft, Baden-Baden, 2003.

HENRY P.-M., *Les Jardiniers de l'enfer*, éditions Olivier Orban, 1984.

HITTI Philip, *Lebanon in History*, Macmillan, London, 1967, 3rd ed.

HOBALLAH Adnan, *Le virus de la violence*. Albin Michel, 1996.

ISMAIL Adel, *Histoire du Liban du XVIIe siècle à nos jours*, Maisonneuve, 1955.

KASPARIAN Robert, André BEAUDOIN et Sélim ABOU, *La population déplacée par la guerre au Liban*, l'Harmattan, 1995.

KHOURY Gérard, *La France et l'Orient arabe. Naissance du Liban moderne 1914-1920*, Armand Colin, 1993.

KHOURY G., *Mémoire de l'aube – Chroniques libanaises*, Publisud, 1987.

KIWAN Fadia, *Le Liban aujourd'hui*, CNRS éditions, 1993.

KIWAN Fadia, *La vie publique au Liban. Expressions et recompositions du politique*, les Cahiers du CERMOC, n° 18, Beyrouth, 1997.

KODMANI-DARWISH B. (sous la dir.), *Liban: espoirs et réalités*, IFRI, 1987.

LABAKI Boutros et Khalil ABOU RJEILY, *Bilan des guerres du Liban, 1975-1990*, l'Harmattan, 1993.

La Nouvelle société libanaise dans la perception des Fa'aliyat (Decision-Makers) des communautés chrétiennes, Bibliothèque de l'Université Saint-Esprit, Kaslik-Liban, 1984, 3 vol.

LEBRET R. P., *Besoins et possibilités de développement du Liban*, 3 vol., le ministère du Plan de la République libanaise, Beyrouth, 1960-1961.

LEBRET R. P., *Le Liban face à son développement*, Institut de formation en vue du développement, Beyrouth, 1963.

«Liban, État et société: la reconstruction difficile», in *Confluences Méditerranée*, n° 67, Automne 2003, Paris.

Les années Cénacle. Dar an-Nahar, 1997.

MAKDISI Jean Said, *Beirut Fragments. A War Memoir*. Persea Book, New York, 1990.

MESSARRA A. N., *Le Modèle politique libanais et sa survie – Essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif*, publications de l'Université libanaise, Beyrouth, 1983.

MOUBARAC Y., *Pentalogie antiochienne - Domaine maronite*, 5 volumes, éditions le Cénacle libanais, Beyrouth, 1984.

NAAMAN A., *La Guerre libanaise (1975-1985), essai bibliographique*, Maison Naaman pour la cul-

ture, Jounieh, 1985.

NANTET Jacques, *L'Histoire du Liban*, éditions de Minuit, 1963.

PICARD Élizabeth, Liban, *État de discorde. Des fondations aux guerres fratricides*, Flammarion, 1988.

PICAUDOU N., *La Déchirure libanaise*, édition Complexe, 1989.

RABBATH Edmond, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel - Essai de synthèse*, publications de l'Université libanaise (distribution: Librairie orientale), Beyrouth, 1973.

RIZK Charles, *Le Régime politique libanais*, R. Pichon et R. Durand-Auzias, 1966.

RONDOT Pierre, *Les Institutions politiques du Liban*, Paris, 1947.

RONDEAU Daniel, *Chronique du Liban rebelle 1988-1990*, Grasset, 1991.

SAADE Safia Antoun, *The social Structure of Lebanon. Democracy or Servitude*, éditions Dar an-Nahar, Beirut, 1993.

SALAM Nawaf, *La condition libanaise. Communauté, citoyen, État*, éditions Dar an-Nahar, 1998.

SALIBI Kamal S., *The Modern History of Lebanon*, Praeger, New York, 1964.

SALIBI Kamal, *Une maison aux nombreuses demeures. L'identité libanaise dans le creuset de l'histoire*, Nawfal, Paris, 1989.

SARKIS Jean, *Histoire de la guerre du Liban*, PUF, 1993.

SEGUIN J., *Le Liban-Sud: espace périphérique, espace convoité*, l'Harmattan, Paris, 1989.

SHIFFER S., *Opération Boule de neige – Les secrets de l'intervention israélienne au Liban*, J.-C. Lattès, 1984.

SHEHADI N. & D. HAFFAR MILLS, *Lebanon. A history of conflict and consensus*, The Center for Lebanese Studies et I. B. Tauris & Co., London, 1988.

SICKING T., s.j., *Religion et développement – étude comparée de deux villages libanais*, Université Saint-Joseph, Faculté des lettres et sciences humaines, Dar el-Machrek éditeurs, Beyrouth, 1984.

STÉTIÉ S., *Liban pluriel, essai sur une culture conviviale*, Naufal, Beyrouth, 1994.

TABBARA Lina, *Survivre dans Beyrouth*, Olivier Orban, 1977.

TAR KOVACS Fadia NASSIF, *Les rumeurs dans la guerre du Liban. Les mots de la violence*, CNRS éditions, 1998.

TOUMA Toufic, *Paysans et institutions féodales chez les druzes et les maronites du Liban du XVIII^e siècle à 1914*, 2 vol., publications de l'Université libanaise, Beyrouth, 1971.

TUÉNI G., *Une guerre pour les autres*, J.-C. Lattès, 1985.

WOODWARD B., *C.I.A. – Guerres secrètes 1981-1987*, Stock, 1987.

YAZIGI Joseph, *La guerre libanaise*, Messidor/Éditions sociales, 1991.

ZAMIR M., *The Formation of Modern Lebanon*, Cornell University Press, London, 1988.

MARLOWE John, *The Seat of Pilate. An Account of the Palestine Mandate*, Cressent, London, 1959.

Palestine, Palestiniens, territoire national, espaces communautaires, les Cahiers du CERMOC, n° 17, Beyrouth, 1997.

PICAUDOU Nadine, *Le Mouvement national palestinien. Genèse et structures*, l'Harmattan, 1989.

PICAUDOU Nadine, *Les Palestiniens: Un siècle d'histoire*, éditions Complexe, 1997.

PERETZ Don, *Israel and the Palestine Arabs, The Middle East Institute*, Washington D.C., 1958.

PORATH Y., *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement*, Franck Cass, London, 1974.

Problèmes politiques et sociaux, publié par la Documentation française ayant pour thème «L'Organisation de libération de la Palestine et les Palestiniens».

ROULEAU E., *Les Palestiniens d'une guerre à l'autre*, la Découverte/le Monde, 1984.

SAMNÉ Georges, *La Syrie*, Bossard, Paris, 1920.

SANBAR Elias, Subhi HADIDI et Jean-Claude PONS, *Palestine: l'enjeu culturel*, Circé/Institut du monde arabe, 1997.

SANBAR Elias, *Palestine, le pays à venir*, l'Olivier, 1996.

SCHWARTZ W., *The Arabs in Israel*, Faber and Faber, London, 1959.

SAID Edward, *Peace & its discontents. Gaza-Jericho 1993-1995*, Vintage, London, 1995.

SHEHADEH R., *Tenir bon – Journal d'un Palestinien en Cisjordanie occupée*, Seuil, 1983.

SOLIMAN L., *Pour une histoire profane de la Palestine*, la Découverte, 1989.

ZAHLAN A.B. (dir. by), *The Reconstruction of Palestine. Urban and Rural Development*, Kegan Paul International, London, 1997.

العراق والأردن

بالعربية

حسيب خير الدين، مستقبل العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

ديب كمال، زلزال في أرض الشقاق. العراق 1910-2015، دار الفارابي، بيروت، 2003.

النفيسي عبدالله فهد، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، دار النهار، بيروت، 1973.

نوار سليمان عبد العزيز، تاريخ العراق الحديث، من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968.

بالأجنبية

ABURISH K. Said, *Saddam Hussein. The Politics of Revenge*, Bloomsbury Publishing, London, 2001.

BALTA Paul, *Iran-Irak, Une guerre de 5000 ans*, Anthopos, éditions Bosquet, 1987.

BATATU Hanna, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Irak, A Study of*

Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free officers. Princeton University Press, New Jersey, 1978.

CRAZ Liesl, *L'Irak au présent*, éditions des Trois continents, 1979.

GOICHON Anne-Marie, *Jordanie réelle*, 2 vol., Maisonneuve et Larose, 1967 et 1972.

GUERREAU Alain & Anita GUERREAU-JALABERT, *L'Irak, développement et contradictions*, le Sycomore, 1978.

HANNOYER Jean & Seteny CHAMI (sous la dir.), *Amman. Ville et société*. Centre d'études et de recherches sur le Moyen-Orient contemporain (CERMOC), Beyrouth, 1996.

ISKANDER Amir, *Saddam Hussein, le militant, le penseur et l'homme*, Hachette réalités, 1980.

KHADDURI Majid, *Independant Iraq 1932-1958, A Study in Irak Politics*, Oxford University Press, London, 1960, 2nd ed.

LONGRIGG S.H., *Iraq 1900-1950: A Political, Social and Economic History*, Oxford University Press, London, 1953.

LONGRIGG S.H., *Four Centuries of Modern Iraq*, Gregg International Publishers Ltd., United Kingdom, 1968.

Quelle sécurité pour le Golfe?, IFRI, 1984.

RONDOT Philippe, *L'Irak*, «Que sais-je?», P.U.F., 1979.

RONDOT Philippe, *La Jordanie*, «Que sais-je?» P.U.F., 1980.

ROSSI Pierre, *L'Irak des révoltés*, Seuil, 1962.

VERNIER Bernard, *L'Irak d'aujourd'hui*, Armand Colin, 1963.

العربية السعودية وبلدان نفطية اخرى في الجزيرة العربية

بالعربية

الريّس رياض نجيب، رياح الجنوب. اليمن ودوره في الجزيرة العربية (1990-1997)، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1998.

السعيدي ناصر، تاريخ آل سعود، منشورات اتحاد شعب الجزيرة العربية، منشورات دار مكة المكرمة، 1401هـ.

فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، دار التقدم، موسكو، 1986.

ياكوفليف الكسندر، العربية السعودية والغرب، دار العلم الجديد، القاهرة، 1988.

بالأجنبية

ANTHONY John Duke, *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum*, The Middle East Institute, Washington D. C., 1975.

BERREBY J.-J., *La Péninsule arabique, terre sainte de l'Islam, patrie de l'arabisme et empire du pétrole*, Payot, 1958.

BESSON Yves, *Ibn Sâud, roi bédouin. La naissance du royaume d'Arabie Saoudite*, Trois continents, Lausanne, 1980.

BOCCO R., R. JAUBERT, F. METRAL (sous la dir.), *Steppes d'Arabie. États, pasteurs, agriculteurs et commerçants : le devenir des zones sèches*, PUF/Cahiers de l'I.U.E.D., 1993.

BONNENFANT P., *La Péninsule arabique d'aujourd'hui*, (sous la direction de), éditions du CNRS, 1982.

CORM Georges, «Les développements politiques et économiques de l'Irak et de la péninsule Arabique, 1919-1980», *Historiens-Géographes*, n° 336, mai-juin, 1992.

FENELON K.G., *The United Arab Emirats, An Economic and Social Survey*, Longman, London, 1973.

GHAOUTI S., *Les Émirats arabes unis, vers une nouvelle expérience fédérale*, l'Harmattan, 1984.

HAMAIDAN Ali, *Les Princes de l'or noir*, Hachette littérature, 1968.

HELMS Christine M., *The Cohesion of Saudi Arabia*, Croom Helm, London, 1981.

ISHOW H., Le Koweit, *Évolution politique économique et sociale*, l'Harmattan, 1989.

LACKNER Helen, *A House Built on Sand – A Political Economy of Saudi Arabia*, Ithaca Press, London, 1978.

MENORET Pascal, *L'énigme saoudienne. Les Saoudiens et le monde*, la Découverte, Paris, 2003.

SALIBI Kamal, *A History of Arabia*, Caravan Books, New York, 1980.

SOULIÉ Jean-Louis, *Le Royaume d'Arabie Saoudite face à l'Islam révolutionnaire 1953-1964*, Armand Colin, 1966.

SOULIÉ J.-L. & CHAMPENOIS Lucien, *Le Royaume d'Arabie Saoudite à l'épreuve des temps modernes (Un homme providentiel: Faysal)*, Albin Michel, 1978.

TOMICHE F.J., *L'Arabie Saoudite*, «Que sais-je?», P.U.F., 1969.

WINSTONE H.V.F. & Z. FREETH, *Kuwait: Prospect and Reality*, Allen and Unwin, London, 1972.

ZEGHIDOUR S., *De Mahomet à nos jours*, Hachette, 1989.

الجزائر وليبيا

بالأجنبية

BALTA Paul & Cl. RULLEAU, *La Stratégie de Boumediène*, éditions Sindbad, 1978.

BALTA Paul, *Le Grand Maghreb – Des indépendances à l'an 2000*, la Découverte, 1990.

BLEUCHOT Hervé, «Les Fondements de l'idéologie du colonel Mou'ammar el-Qaddhafi» in *La Libye nouvelle - Rupture et continuité*, éditions du C.N.R.S., 1975

CAZALIS Anne-Marie, *Kadhafi, le templier d'Allah*, Gallimard, 1974.

FRANCOS A. et J.-P. SERENI, *Un Algérien nommé Boumédiène*, Stock, 1976.

KODMANI-DARWISH B., (sous la dir.), *Maghreb: les années de transition*, Masson, 1990.

ROSSI P., *La Verte Libye*, Hachette réalités, 1979.

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ش)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(ي)

المحتويات

الجزء الأول
البنية المستحيلة للشرق الأوسط

الجزء الثالث

من الطفرة النفطية إلى تعدد النزاعات العربية

1990-1975

الجزء الرابع

بسط الهيمنة الأميركية والسلام المفقود

1991-2003

ملحقات

توثيقية ومرجعية



